# التسلّح
# ونـــزع الســـلاح
# والأمـــن الدولـــي

الكتاب السنوي

2020

# سيبري

## معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي

سيبري معهد دولي مستقل متخصّص بأبحاث الصراع والتسلّح وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. أنشئ سيبري في سنة 1966، وهو يعتمد على المصادر المفتوحة لتقديم البيانات والتحليل والتوصيات إلى صنّاع السياسات، والباحثين، ووسائل الإعلام، والجمهور المهتم.

إن مجلس إدارة المعهد غير مسؤول عن الآراء الواردة في منشورات المعهد.


**أعضاء مجلس الإدارة**

السفير يان إلياسون، رئيس المجلس (السويد)

الدكتور فلاديمير بارانوفسكي (روسيا)

إيسبن بارث إيد (النروج)

جان-ماري جينو (فرنسا)

الدكتور رضا كومار (الهند)

السفير رمضان لعمامرة (الجزائر)

الدكتورة باتريسيا لويس (إيرلندا/المملكة المتحدة)

الدكتورة جيسيكا تتشمان ماثيوز (الولايات المتحدة)

**المدير**

دان سميث (المملكة المتحدة)

**مدير التحرير التنفيذي**

د. إيان دايفس

**مدير التحرير**

جُوِي م. فوكس

**المحرّرون**

جون باثو، كارين براون، فرانك إيسبيراغا، ليندا نيكس، أنيكا سالزبوري، إيمّا زيترستورم



# سيبري

**معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي**

Signalistgatan 9
SE-169 72 Solna, Sweden
Telephone: +46 8 655 97 00
Fax: +46 8 655 97 33
Email: sipri@sipri.org
Internet: www.sipri.org

sipri

معهد ستوكهولم
لأبحاث السلام الدولي

مركز دراسات
الوحدة العربية

# التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي

## الكتاب السنوي
## 2020

فريق الترجمة:

عمر سعيد الأيوبي

أمين سعيد الأيوبي

إشراف وتحرير: مركز دراسات الوحدة العربية

**الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية**

التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2020/فريق الترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية.

807 ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-970-8

في رأس صفحة العنوان: مركز دراسات الوحدة العربية [و] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

1. التسلّح. 2. نزع الأسلحة. 3. الأمن الدولي. أ. الأيوبي، عمر سعيد (مترجم). ب. الأيوبي، أمين سعيد (مترجم). ج. مركز دراسات الوحدة العربية (مشرف ومحرّر)

327.174

العنوان الأصلي بالإنكليزية

**Sipri Yearbook 2020: Armaments, Disarmament and International Security**

(Oxford: Oxford University Press, 2020)

صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الخارجية السويدية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

**مركز دراسات الوحدة العربية**

Email: info@caus.org.lb

http://www.caus.org.lb

---

© حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2021

# المحتويات


**مقدمة الطبعة العربية** ..... 17

**تمهيد**..... 21

**المختصرات والاصطلاحات**..... 25

**الفصل الأول: المقدمة: الاستقرار الدولي والأمن الإنساني في عام 2019**.....دان سميث 31

**I. بؤر التوتّر** ..... 33

**II. الحد من الأسلحة** ..... 38

**III. تغيّر المناخ** ..... 45

**VI. النظام والقانون الدوليان** ..... 48

**القسم الأول**

**النزاع المسلّح وإدارة النزاع، 2019**

**الفصل الثاني: التطوّرات العالمية في النزاعات المسلّحة وعمليّات إحلال السلام**

**وعمليّات حفظ السلام** .....إيان ديفيس وجير فان دير لين 55

عرض عامّ ..... 55

**I. تتبّع النزاعات المسلّحة وعمليات السلام**..... إيان ديفيس 58

الشكل الرقم (2-1): النزاعات المسلّحة بحسب عدد الوفيات المرتبطة بالنزاع، 2019.....59

تعريف النزاع المسلّح – السمات البارزة للنزاعات المسلّحة في عام 2019 –

الآثار المترتّبة على النزاعات المسلّحة في عام 2019 – عمليات السلام في عام 2019 ..... 60

الإطار الرقم (2-1): تعريفات النزاع المسلّح وأنواعه ..... 61

الجدول الرقم (2-1): عدد اتّفاقات السلام، 2010-2019..... 68

الجدول الرقم (2-2): اتفاقات السلام في عام 2019 ..... 71

**II. الاتّجاهات والتطوّرات العالمية والإقليمية**

**في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف**..... تيمو سميت، صوفيا ساكس فيراري وجير فان دير لين 75

عمليات السلام المتعدّدة الأطراف في عام 2019 – المنظّمات التي تدير عمليّات سلام متعدّدة الأطراف - عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف بحسب المنطقة - أكبر عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف - الدول الرئيسة المساهمة بقوات - أعداد الوفيات في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة - عمليّات أخرى متعدّدة الأطراف – استنتاجات.....75

الشكل الرقم (2-2): عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف بحسب نوع المنظّمة
التي تدير العملية، 2010-2019 ..... 76
الشكل الرقم (2-3): عدد الأفراد في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 2010-2019..... 77
الجدول الرقم (2-3): عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف والأفراد المنتشرين،
بحسب المنطقة ونوع المنظّمة، 2019 ..... 80
الشكل الرقم (2-4): عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، بحسب المنطقة، 2010-2019..... 82
الشكل الرقم (2-5): عدد أفراد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف بحسب المنطقة، 2010-2019 83
الشكل الرقم (2-6): أكبر عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ..... 84
الشكل الرقم (2-7): الدول الرئيسة المساهمة بقوات في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف
لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ..... 85
الشكل الرقم (2-8): الدول الرئيسة المساهمة برجال شرطة في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف،
لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ..... 86
الشكل الرقم (2-9): عدد الوفيات في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة، 1990-2019 ..... 88
الشكل الرقم (2-10): معدّلات وفيات الأفراد النظاميين في عمليّات السلام التابعة
للأمم المتّحدة، 1990-2019 ..... 89
**III. جدول عمليات السلام المتعدّدة الأطراف، 2019** ..... صوفيا ساكس فيراري وتيمو سميت 91
الجدول الرقم (2-4): عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 2019 ..... 92
**الفصل الثالث: النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في الأمريكات** ..... مارينا كاباريني 97
عرض عامّ ..... 97
**I. التطوّرات العامّة الرئيسة في المنطقة** ..... مارينا كاباريني 99
العنف الإجرامي المسلّح – الاحتجاجات الشعبية ..... 102
**II. النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في كولومبيا** ..... خوسيه إلفارادو كوبار 108
سلام هشّ وتنفيذ اتّفاق السلام الكولومبي - الجماعات المنشقَّة عن القوّات المسلّحة الثورية
الكولومبية في كولومبيا - الدولة الكولومبية وجماعة جيش التحرير الوطني المتمرّدة..... 108
**III. النزاع المسلّح في المكسيك** ..... مارينا كاباريني 113
**الفصل الرابع: النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في آسيا وأوقيانيا** .....إيان ديفيس 117
عرض عامّ ..... 117
**I. التطوّرات العامة الرئيسة في المنطقة** ..... إيان ديفيس 119
الصين - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية – النزاع الإقليمي الياباني – الروسي ..... 121
**II. النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في جنوب آسيا** ..... إيان ديفيس وتيمو سميت 126
النزاع المسلّح في أفغانستان - الهند وباكستان والنزاع الإقليمي في كشمير ..... 127
الجدول الرقم (4-1): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في أفغانستان، 2017-2019 ..... 128
الجدول الرقم (4-2): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في الهند، 2016-2019..... 133
الجدول الرقم (4-3): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في باكستان، 2013-2019..... 135

**III. النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في جنوب شرق آسيا** ..... إيان ديفيس 137
النزاع المسلّح في إندونيسيا – النزاع المسلّح في ميانمار – النزاع المسلّح في الفلبين –
النزاع المسلّح في تايلند ..... 138
الجدول الرقم (4-4): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في ميانْمار، 2013-2019 ..... 139
الجدول الرقم (4-5): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في الفيليبين، 2016-2019 ..... 147
**الفصل الخامس: النزاع المسلّح وعمليّات السلام في أوروبا** ..... إيان ديفيس 149
عرض عامّ ..... 149
**I. التطوّرات العامة الرئيسة في المنطقة** ..... إيان ديفيس 151
التوتّرات مع روسيا- نزاعات مستعصية - الردّ الأوروبي على التحدّيات الأمنية في الجنوب ..... 152
الجدول الرقم (5-1): اللاجئون القادمون عبر البحر الأبيض المتوسّط
وأوضاع المهاجرين، 2014-2019 ..... 156
**II. النزاع المسلّح وعمليّة السلام في أوكرانيا** ..... إيان ديفيس 161
الطبيعة الدولية للنزاع – الانتخابات الرئاسية والبرلمانية – عملية السلام ..... 163
**الفصل السادس: النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** ..... إيان ديفيس 169
عرض عامّ ..... 169
**I. الاتّجاهات العامة الرئيسة في المنطقة** ..... إيان ديفيس 171
الشكل الرقم (6-1): المنافسات الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ..... 172
تغيّر التحالفات والمنافسات: اشتداد التوتّرات الإيرانية - الأمريكية – الجماعات الجهادية
العنيفة – الإجهاد المائي وتأثيرات تغيّر المناخ الأخرى ..... 173
**II. النزاعات المسلّحة وعمليات السلام**
**في العراق وسورية وتركيا** ..... إيان ديفيس وديلان أودريسكول 177
انحسار النزاع المسلّح وتوسّع الاحتجاجات في العراق – النزاع المسلّح
في سورية – النزاع المسلّح بين تركيا والأكراد ..... 177
الجدول الرقم (6-1): الوفيّات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في العراق، 2016-2019 ..... 178
الجدول الرقم (6-2): الوفيّات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في سورية، 2017-2019 ..... 181
الشكل الرقم (6-2): السيطرة الميدانية في محافظة إدلب، شباط/فبراير 2019 ..... 183
الشكل الرقم (6-3): النزاع المسلّح على الحدود السورية ـ التركية، تشرين الأول/أكتوبر 2019 ..... 187
الجدول الرقم (6-3): الوفيّات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في تركيا، 2016-2019 ..... 192
**III. النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وعملية السلام** ..... إيان ديفيس 193
النزاع في غزة – النزاعات في مرتفعات الجولان والضفة الغربية – عملية السلام ..... 194
**IV. النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في شمال أفريقيا** ..... إيان ديفيس 198
النزاع المسلّح في مصر – النزاع المسلّح في ليبيا ..... 199
الجدول الرقم (6-4): الوفيّات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في مصر، 2010-2019 ..... 200
الجدول الرقم (6-5): الوفيّات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في ليبيا، 2010-2019 ..... 201

**V. النزاع المسلّح وعمليات السلام في اليمن** .....إيان ديفيس 206
الشكل الرقم (6-4): مناطق السيطرة في اليمن، آب/أغسطس 2019..... 207
النزاع المسلّح في سنة 2019 ومزاعم وقوع جرائم حرب – الأزمة الإنسانية –
تنفيذ اتفاق ستوكهولم – اتفاق الرياض – استنتاجات..... 208
الجدول الرقم (6-6): الوفيّات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في اليمن، 2015-2019 .....212
**الفصل السابع: النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**.....إيان ديفيس 215
عرض عامّ .....215
**I. التطوّرات العامة الرئيسة في المنطقة** .....إيان ديفيس 217
تدويل مكافحة الإرهاب والأنشطة الأمنية – ندرة المياه وتغيّر المناخ.....220
**II. النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في منطقتَي الساحل بحيرة تشاد** .....إيان ديفيس 225
الإطار الرقم (7-1): الجماعات التي تتبنّى أيديولوجيا سلفية جهادية
في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد.....226
الجدول الرقم (7-1): عمليات السلام وعمليات مكافحة الإرهاب الخارجية والوطنية
والمتعدّدة الأطراف في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد.....227
الجدول الرقم (7-2): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في بوركينا فاسو، 2013-2019 .....229
بوركينا فاسو – الكاميرون - تشاد - مالي – النيجر – نيجيريا .....229
الجدول الرقم (7-3): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في الكاميرون، 2013-2019.....231
الجدول الرقم (7-4): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في مالي، 2013-2019 .....234
الجدول الرقم (7-5): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في نيجيريا، 2013-2019.....240
**III. النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في وسط أفريقيا** ..... إيان ديفيس 242
بوروندي – جمهورية أفريقيا الوسطى - جمهورية الكونغو الديمقراطية .....242
الجدول الرقم (7-6): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع
في جمهورية أفريقيا الوسطى، 2013-2019 .....244
الجدول الرقم (7-7): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع
في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 2013-2019.....247
**IV. النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في القرن الأفريقي** ..... إيان ديفيس 250
إثيوبيا – كينيا – الصومال – جنوب السودان – السودان.....251
الجدول الرقم (7-8): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في إثيوبيا، 2013-2019.....252
الجدول الرقم (7-9): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في الصومال، 2013-2019.....255
الجدول الرقم (7-10): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في جنوب السودان، 2013-2019.....259
الجدول الرقم (7-11): الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في السودان، 2013-2019 .....263

**القسم الثاني**

**الإنفاق العسكري والتسلّح، 2019**

**الفصل الثامن: النفقات العسكرية** ..... نان تيان 267
عرض عامّ .....267

**I. التطوّرات العالمية في الإنفاق العسكري، 2019** ..... نان تيان، بيتر د. ويزيمان، دييغو لوبيز دا سيلفا، سايمون ت. ويزيمان وألكسندرا كويموفا 270
الجدول الرقم (8-1): النفقات العسكرية والعبء العسكري بحسب المنطقة، 2010-2019 ..... 271
الشكل الرقم (8-1): النفقات العسكرية بحسب المنطقة، 2010-2019 ..... 273
اتّجاهات النفقات العسكرية، 2010-2019 – الدول الأكثر إنفاقًا على السلاح في سنة 2019 – الاتجاهات الإقليمية ..... 274
الجدول الرقم (8-2): إحصاءات النفقات العسكرية الرئيسة بحسب المناطق الإقليمية ودون الإقليمية، 2019 ..... 275
الشكل الرقم (8-2): العبء العسكري، بحسب المنطقة، 2010-2019 ..... 277
الجدول الرقم (8-3): الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقًا على التسلّح في عام 2019 ..... 278
الجدول الرقم (8-4): مكوّنات النفقات العسكرية الأمريكية، السنوات المالية 2015-2019 ..... 281
الإطار الرقم (8-1): تقديرات منقّحة للنفقات العسكرية الأمريكية ..... 283
الجدول الرقم (8-5): مكوّنات النفقات العسكرية الصينية، السنوات المالية 2015-2019 ..... 285
**II. التطوّرات الإقليمية في النفقات العسكرية، 2019** ..... 287
أفريقيا – الأمريكات – آسيا وأوقيانيا – أوروبا – الشرق الأوسط ..... 287
الشكل الرقم (8-3): التغيّرات في النفقات العسكرية، بحسب المنطقة دون الإقليمية، 2010-2019، و2018-2019 ..... 288
الجدول الرقم (8-6): مكوّنات النفقات العسكرية الهندية، 2016/2015 – 2020/2019 ..... 297
الإطار الرقم (8-2): التقديرات المنقّحة للنفقات العسكرية الفرنسية ..... 302
الإطار الرقم (8-3): تقدير النفقات العسكرية الألمانية والبريطانية ..... 304
الجدول الرقم (8-7): مكوّنات النفقات العسكرية الروسية، السنوات المالية 2015-2019 ..... 306
**III. الإنفاق على المعدّات العسكرية في الدول الأوروبية الأعضاء**
**في منظّمة معاهدة شمال الأطلسي**.....نان تيان، دييغو لوبيز دا سيلفا، وبيتر د. ويزيمان 311
تصوّرات حلف الناتو للتهديدات ومبادئه التوجيهية للنفقات العسكرية – نحو توجيه الاثنين في المئة – اتجاهات الإنفاق على المعدّات بمثابة حصة من النفقات العامة – استنتاجات ..... 312
الجدول الرقم (8-8): اتّجاهات الإنفاق العسكري في الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، 2010-2019 ..... 313
الشكل الرقم (8-4): عدد الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو التي بلغت توجيه الإنفاق على المعدّات، 2010-2019 ..... 316
الشكل الرقم (8-5): متوسّط الإنفاق على المعدّات كحصة في النفقات العسكرية الإجمالية في الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، 2010-2019 ..... 317
الشكل الرقم (8-6): النسبة المئوية لتغيّر الإنفاق على المعدّات كحصّة في النفقات العسكرية في الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، 2010-2019 ..... 319
الشكل الرقم (8-7): أكبر خمس زيادات في الإنفاق على المعدّات كحصة في النفقات العسكرية الإجمالية في الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، 2010-2019 ..... 320

**IV. الشفافية في النفقات العسكرية** ..... بيتر د. ويزيمان وسيمون ت. ويزيمان 324
الإبلاغ على المستوى الدولي – الشفافية على المستوى الوطني – ميانمار - استنتاجات ..... 324
**الفصل التاسع: نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والتطوّرات**
**في إنتاج الأسلحة**..... سيمون ت. ويزيمان 333
عرض عامّ .....333
الشكل الرقم (9-1): اتجاهات عمليات نقل الأسلحة الرئيسة على الصعيد الدولي، 1950-2019 ....334
**I. التطوّرات في أوساط موردّي الأسلحة الرئيسة، 2015-2019**..... سيمون ت. ويزيمان،
ألكسندرا كويموفا، دييغو لوبيز دا سيلفا، نان تيان، بيتر د. ويزيمان 336
الولايات المتحدة – روسيا - مورّدو الأسلحة في الاتّحاد الأوروبي - مورّدو الأسلحة
خارج أوروبا وأمريكا الشمالية.....337
الإطار الرقم (9-1): تعريفات سيبري ومنهجيته في جمع بيانات عن عمليات نقل الأسلحة
على الصعيد الدولي .....337
الجدول الرقم (9-1): المورّدون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة، 2015-2019 .....340
الجدول الرقم (9-2): مورّدو الأسلحة الرئيسة الخمسة والعشرون الكبار ومتلقّوها الثلاثة
الرئيسون، 2015-2019 .....343
الجدول الرقم (9-3): المورّدون العشرة الكبار للأسلحة الرئيسة ووجهاتها، بحسب المنطقة الإقليمية
والمنطقة دون الإقليمية، 2015-2019.....345
الجدول الرقم (9-4): مورّدو الأسلحة الرئيسة العشرة الكبار وشحنات الأسلحة بحسب
فئة الأسلحة، 2015-2019 .....350
**II. التطوّرات في أوساط متلقّي الأسلحة الرئيسة، 2015-2019**..... سيمون ت. ويزيمان،
أود فلورانت، ألكسندرا كويموفا، دييغو لوبيز دا سيلفا، نان تيان، بيتر د. ويزيمان 355
أفريقيا – الأمريكات – آسيا وأوقيانيا – أوروبا – الشرق الأوسط.....355
الجدول الرقم (9-5): المتلقّون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة، 2015-2019 .....357
الجدول الرقم (9-6): متلقّو الأسلحة الرئيسة الأربعون الكبار
ومورّدوها الثلاثة الرئيسون، 2015-2019.....360
الجدول الرقم (9-7): واردات الأسلحة الرئيسة، بحسب المنطقة الإقليمية والمنطقة
دون الإقليمية، 2010-2014 و2015-2019.....362
الجدول الرقم (9-8): متلقّو الأسلحة الرئيسة العشرة الكبار ومورّدوهم، 2015-2019.....368
**III. الشفافية في نقل الأسلحة** ..... مارك بروملي وسيمون ت. ويزيمان 377
التقارير الوطنية وآليات الإبلاغ الإقليمية - سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية –
تقرير معاهدة تجارة الأسلحة عن عمليات نقل الأسلحة - مستويات إبلاغ الأدوات الدولية.....377
الجدول الرقم (9-9): التقارير المقدّمة لسجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية،
بحسب المنطقة، 2014-2018 .....378

الشكل الرقم (9-2): عدد التقارير المقدَّمة لأدوات الإبلاغ الدولية عن عمليات
نقل الأسلحة، 2016-2018 ..... 381
**IV. القيمة المالية لصادرات الدول من الأسلحة** ..... بيتر ت ويزيمان ومارك بروملي 384
الجدول الرقم (9-10): القيم المالية لصادرات الدول من الأسلحة بالاستناد إلى الحكومات الوطنية
ومصادر الصناعة، 2009-2018 ..... 385
**V. شركات إنتاج الأسلحة وتقديم الخدمات العسكرية المئة الكبرى، 2018** ..... أود فلوران،
ألكسندرا كويموفا، دييغو لوبيز دا سيلفا، نان تيان، بيتر د. ويزيمان، سيمون ت. ويزيمان 391
التطوّرات في أوساط المئة الكبار – المنهجية ..... 391
الجدول الرقم (9-11): شركات إنتاج الأسلحة وتقديم الخدمات العسكرية المئة الكبرى
في العالم بحسب تصنيف سيبري باستثناء الشركات الصينية، 2018 ..... 393
**الفصل العاشر: القوات النووية في العالم**..... شانون ن. كايل، هانس م. كريستِنسِن 399
عرض عامّ ..... 399
الجدول الرقم (10-1): القوات النووية في العالم، كانون الثاني/يناير 2020 ..... 400
**I. القوات النووية الأمريكية** ..... هانس م. كريستِنسِن 402
التحديث النووي – القاذفات – القذائف البالستية ذات القواعد البرية – الغوّاصات المزوّدة
بقذائف بالستية – الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ..... 403
الجدول الرقم (10-2): القوات النووية الأمريكية، كانون الثاني/يناير 2020 ..... 403
**II. القوات النووية الروسية** ..... هـانس م. كريستِنسِن 413
القاذفات الاستراتيجية - القذائف البالستية ذات القواعد البرية – الغوّاصات المزوّدة بقذائف بالستية
والقذائف البالستية التي تطلق من البحر - الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ..... 414
الجدول الرقم (10-3): القوات النووية الروسية، كانون الثاني/يناير 2020 ..... 415
**III. القوات النووية البريطانية** ..... شانون ن. كايل وهانس م. كريستِنسِن 424
البرنامج الذي سيخلف الغواصات فانغارد..... 425
الجدول الرقم (10-4): القوات النووية البريطانية، كانون الثاني/يناير 2020 ..... 426
**IV. القوات النووية الفرنسية** ..... شانون ن. كايل وهانس م. كريستِنسِن 428
الجدول الرقم (10-5): القوات النووية الفرنسية، كانون الثاني/يناير 2020..... 431
**V. القوات النووية الصينية** ..... شانون ن. كايل وهانس م. كريستِنسِن 433
القذائف البالستية ذات القواعد البرية – الغوّاصات المزوّدة بقذائف بالستية –
الطائرات والقذائف الانسيابية ..... 435
الجدول الرقم (10-6): القوات النووية الصينية، كانون الثاني/يناير 2020 ..... 436
**VI. القوات النووية الهندية** ..... هانس م. كريستِنسِن وشانون ن. كايل 443
المبدأ النووي الهندي - إنتاج الموادّ الانشطارية لأغراض عسكرية - الطائرات -
القذائف ذات القواعد البرية – القذائف ذات القواعد البحرية – القذائف الانسيابية ..... 443
الجدول الرقم (10-7): القوات النووية الهندية، كانون الثاني/يناير 2020 ..... 445

**VII. القوات النووية الباكستانية** ..... هانس م. كريستنسِن وشانون ن. كايل 451
الطائرات – القذائف ذات القواعد البرية – القذائف ذات القواعد البحرية -
القذائف ذات القواعد البحرية.....451
الإطار الرقم (10-1): القدرة النووية غير المؤكّدة لطائرات F-16 الباكستانية.....452
الجدول الرقم (10-8): القوات النووية الباكستانية، كانون الثاني/يناير 2020 .....455
**VIII. القوات النووية الإسرائيلية** ..... شانون ن. كايل وهانس م. كريستنسِن 458
الجدول الرقم (10-9): القوات النووية الإسرائيلية، كانون الثاني/يناير 2020 .....459
**IX. القدرات العسكرية النووية الكورية الشمالية** ..... شانون ن. كايل وهانس م. كريستِنسِن 462
إنتاج الموادّ الانشطارية – القذائف البالستية ذات القواعد البرّية .....463
الجدول الرقم (10-10): القوات الكورية الشمالية ذات القدرة النووية المحتملة،
كانون الثاني/يناير 2020 .....464
**X. المخزونات العالمية من المواد الانشطارية وإنتاجها**، 2019 ...مورتيز كوت، ضيا ميان وبافِل بودفيغ 472
الجدول الرقم (10-11): المخزونات العالمية من اليورانيوم العالي التخصيب، 2019 .....473
الجدول الرقم (10-12): المخزونات العالمية من البلوتونيوم المفصول، 2019.....475
الجدول الرقم (10-13): المنشآت الكبيرة لتخصيب اليورانيوم
في جميع أنحاء العالم وقدراتها، 2019.....478
الجدول الرقم (10-14): المنشآت الكبيرة لإعادة المعالجة
في جميع أنحاء العالم، لغاية 2019.....480

**القسم الثالث**

**منع الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، 2019**

**الفصل الحادي عشر: نزع الأسلحة النووية وتحديدها**
**ومنع انتشارها**..... تيتي إراستو، شانون كايل وبيتر توبيشكانوف 485
عرض عام .....485
**I. تحديد الأسلحة النووية الروسية - الأمريكية ونزعها** ..... بيتر توبيتشكانوف وإيان ديفيس 488
انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى – معاهدة ستارت الجديدة – استنتاجات .....489
الإطار الرقم (11-1): منظومة القذيفة 9M729 ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى.....489
الجدول الرقم (11-1): الأعداد الإجمالية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية الروسية
والأمريكية بموجب معاهدة ستارت الجديدة، لغاية 5 شباط/فبراير 2011 و1 آذار/مارس 2019
و1 أيلول/سبتمبر 2019.....496
**II. الدبلوماسية النووية الكورية الشمالية - الأمريكية**..... شانون ن. كايل 500
اجتماع القمّة الكورية الشمالية - الأمريكية الثانية – التطوّرات عقب اجتماع قمّة هانوي -
استنتاجات.....501
**III. تطبيق خطة العمل المشتركة الشاملة** ..... تيتي إراستو 508
امتثال إيران لالتزاماتها بموجب خطّة العمل الشاملة المشتركة – العقوبات الأمريكية على إيران –
الجدل حول قذائف إيران وقرار الأمم المتحدة (2231) – آفاق عام 2020.....509

**IV. الحدّ من التسلّح النووي المتعدّد الأطراف، ونزع الأسلحة**
**ومعاهدات ومبادرات منع الانتشار**..... تيتي إراستو وشانون ن. كايل 518
التطوّرات المتّصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - التحضيرات لمؤتمر استعراض
معاهدة عدم الانتشار لعام 2020 - المؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل
في الشرق الأوسط - معاهدة حظر الأسلحة النووية.....518
**الفصل الثاني عشر: التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية**..... كاترينا مكليش وفيليبا ليتنزوس 529
عرض عامّ..... 529
**I. مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في سورية** ..... كاترينا مكليش 531
التقرير النهائي لبعثة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصّي الحقائق في حادثة دوما –
ردود الفعل على إصدار تقرير دوما النهائي .....533
**II. استخدام عوامل نوفيتشوك** ..... كاترينا مكليش 538
حالة سكريبال: مستجدّات محاولة الاغتيال في المملكة المتّحدة باستخدام
مادّة كيميائية سميّة – التغيير الفنّي في جداول اتّفاقية الأسلحة الكيميائية .....538
**III. الحدّ من الأسلحة الكيميائية ونزعها** ..... كاترينا مكليش 544
التطوّرات في منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية – تطوّرات أخرى في عام 2019–
جدول أعمال الأمم المتّحدة لنزع السلاح والأسلحة الكيميائية .....545
الجدول الرقم (12-1): سجلّ التصويت لإقرار مشروع برنامج منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية
وموازنتها لعام 2020، الدورة الثانية والتسعون، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019.....548
الجدول الرقم (12-2): سجلّ التصويت لإقرار مشروع برنامج منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية
وموازنتها لعام 2020، الدورة الثانية والتسعون، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 .....551
**IV. نزع الأسلحة البيولوجية ومنع انتشارها** ..... فيليبا لينتزوس 559
اجتماعات الخبراء لعام 2019 – اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتّحدة -
اجتماع الدول الأطراف لعام 2019 - حوارات في أماكن غير جنيف ونيويورك .....559
**الفصل الثالث عشر: تحديد الأسلحة التقليدية وتقنيات الأسلحة الحديثة** ..... إيان ديفيس 577
عرض عامّ.....577
**I. الصكوك العالمية لتحديد الأسلحة التقليدية** ..... إيان ديفيس 579
مقدّمة - اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة – اتفاقية الألغام المضادّة للأفراد –
اتفاقية الذخائر العنقودية - مؤتمر الدول الأطراف التاسع في اتّفاقية الذخائر العنقودية -
جهود لاستحداث صكوك عالمية جديدة – استنتاجات .....579
الإطار الرقم (13-1): اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة .....580
الجدول الرقم (13-1): اجتماعات اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية
معينة في عام 2019 .....582
**II. فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة**
**ذاتية التشغيل** ..... موا بيلدان كارلسون وفينسنت بولانين 598

المبادئ التوجيهية – التحدّيات المحتملة التي تمثّلها منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل
للقانون الدولي الإنساني – تعزيز فهم مشترك للمفاهيم - العنصر البشري في استخدام القوّة الفتّاكة -
استعراض التطبيقات العسكرية المحتملة للتقنيات ذات الصلة - خيارات التصدّي للتحدّيات -
طريقة المضيّ قدُمًا ..... 599
الإطار الرقم (13-2): المبادئ التوجيهية التي اتّفق عليها فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات
الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل في عام 2019 ..... 600
**III. الزحف نحو سباق تسلّح في الفضاء الخارجي** ..... دانيال بوراس 610
عام 2019: عام لعروض أسلحة مضادّة للأقمار الصناعية - سياسات جديدة معنيّة بالعمليات
العسكرية الفضائية - جهود حديثة على مستوى متعدّد الأطراف والتحدّيات المقبلة ..... 611
**الفصل الرابع عشر: الاستخدام المزدوج وضوابط الاتجار بالأسلحة** ..... مارك بروملي 617
عرض عامّ..... 617
**I. معاهدة تجارة الأسلحة**..... جيوفانا ماليتا ومارك بروملي 620
الجدول الرقم (14-1): التصديق والانضمام والتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة،
بحسب المنطقة ..... 621
تحقيق عالمية المعاهدة والمساعدة الدولية – تنفيذ المعاهدة – قضايا متّصلة
بسير عمل المعاهدة - استنتاجات ..... 622
الشكل الرقم (14-1): عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة والتي قدّمت
تقاريرها السنوية، 2015-2019..... 630
الشكل الرقم (14-2): عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة
والتي قدّمت تقاريرها السنوية، 2015-2018 ..... 631
**II. القرارات المتعدّدة الأطراف بشأن حظر الأسلحة**..... مارك بروملي وبيتر د. ويزيمان 633
الجدول الرقم (14-2): القرارات السارية المتعدّدة بشأن حظر الأسلحة في عام 2019 ..... 634
قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة: التطوّرات والمخالفات – قرارات حظر ..... 635
الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي: التطوّرات
والتحدّيات التي تعترض تطبيقها – استنتاجات ..... 637
**III. النُظم المتعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات** ..... كوليا بروكمان 648
الجدول الرقم (14-3): النظم الأربعة المتعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات ..... 649
مجموعة أستراليا – نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف – مجموعة موردّي الموادّ النووية –
ترتيب واسينار - استنتاجات ..... 650
**IV. التطوّرات في مراقبة تجارة الأسلحة والموادّ المزدوجة الاستخدام**
**في الاتّحاد الأوروبي** ..... مارك بروملي وجيوفانا ماليتا 661
استعراض اللائحة المتعلّقة بالاستخدام المزدوج – استعراض الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي
بشأن صادرات الأسلحة – استنتاجات..... 662
الإطار الرقم (14-1): المعايير الثمانية للموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي
بشأن صادرات الأسلحة ..... 664

## الملحقات

**الملحق (أ) اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح**.....673
**I.** المعاهدات الشاملة .....675
**II.** المعاهدات الإقليمية .....706
**III.** المعاهدات الثنائية .....720
**الملحق (ب) الهيئات الدولية للتعاون الأمني** .....729
**I.** الهيئات ذات الاهتمام العالمي أو العضوية العالمية.....730
**II.** الهيئات ذات الاهتمام الإقليمي أو العضوية الإقليمية.....741
**III.** أنظمة مراقبة التجارة الاستراتيجية.....758
**الملحق (ج) وقائع سنة 2019**.....إيان ديفيس 763
**حول المؤلفين**.....781
**فهرس**.....791

# مقدمة الطبعة العربية

يستمر مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري SIPRI) منذ عام 2003، في إصدار النسخة العربية من كتاب **التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي** الذي يصدره سيبري سنويًا منذ عام 1966. يتناول هذا الكتاب السنوي الحادي والخمسون أبرز الأحداث المتعلقة بالنزاعات المسلحة والتسلّح حول العالم، كما يعرض عمليات نزع السلاح واتفاقيات السلام والهدنة التي تحدث في المناطق التي تشهد حروبًا أهلية أو نزاعات بين الدول.

يتابع الكتاب أبرز التطورات العسكرية والأمنية حول العالم والتحولات التي حدثت على الصعيد الاستراتيجي، راصدًا حركات التسلّح وتجارة الأسلحة والسيطرة عليها عالميًا، كما يعرض مدى تأثير التغيُّرات المناخية في الأمن والاستقرار الدوليين، والمخاطر الأمنية التي تهدد ملايين البشر ومصير مدن كبرى وبلدان بأسرها قد يتعرض استقرارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للاهتزاز نتيجة الاحتباس الحراري وما يسببه من حرائق وفيضانات وعواصف أخذت تتزايد في السنوات الأخيرة نتيجة التغيرات المناخية، وهو أمر يدعو إلى التعاون بين الدول عبر القانون والنظام الدوليين لتعزيز القوانين والإجراءات الدولية لمواجهة هذا التهديد المناخي.

تتناول فصول الكتاب التطورات العالمية في مختلف قارات العالم وبلدانه، وهو يشير إلى عمليات السلام التي حصلت بين الدول والأقطاب المتنازعة في بعض المناطق، معرِّفًا مفاهيم النزاعات المسلحة وأنواعها ومقدمًا جداول تحتوي على أرقام عن عدد النزاعات واتفاقيات السلام التي حدثت منذ عام 2010 وحتى عام 2019. وفي هذا السياق يقدم الكتاب تحليلات عن التطورات في القارة الأمريكية وكذلك في كل من آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إضافة إلى بلدان جنوب الصحراء الأفريقية.

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يفرد الكتاب مساحة عن النزاعات المسلحة في العراق وسورية وليبيا. يقدم القسم المتعلق بالنزاعات في البلدان العربية جداول عن أعداد ضحايا النزاعات المسلحة في هذه البلدان. وفي ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي يتناول الكتاب موضوع الصراع المستمر حول هضبة الجولان المحتل والأوضاع في الضفة الغربية المحتلة وعملية «السلام».

ودائمًا ما تكون النزاعات في الشرق الأوسط وعمليات «السلام» ضمن محتويات مختلف الإصدارات السنوية لكتاب **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، لكن المميّز في محتويات هذا الكتاب هو عرضه جدول الإنفاق على برامج التسلح في بلدان ومناطق العالم ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط والبلدان العربية، من هنا نجد في القسم الثاني من الكتاب جداول الإنفاق على برامج التسلح عالميًا حيث تتصدر البلدان العربية قائمة البلدان الأكثر إنفاقًا على شراء الأسلحة، مراوحة أرقام الإنفاق بين الخمسة والستة في المئة من معدل نمو الناتج المحلي. وإن دل هذا على شيء فهو يدلّ على مدى التباين الفاقع والحاد الذي تعيشه الحالة العربية؛ فمقابل هذا الإنفاق البالغ عشرات مليارات الدولارات على شراء بعض الدول العربية أسلحةً يتم استخدامها ضد دول عربية أخرى، تشهد الساحة العربية موجات من الهجرة غير الشرعية من جانب شبّان وعائلات عربية يُلقون أنفسهم بالمجهول بعدما فقدوا كل مقومات الحياة الكريمة في بلادهم، ولم يعودا يملكون شيئًا فيها حتى الإرادة في البقاء في تلك البلاد.

شهد عام 2020 الذي يتناوله هذا الكتاب الكثير من الأحداث والتوترات على الصعد الأمنية والسياسية والاقتصادية كافة، كان أبرزها تزايد التوتر العسكري والأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في المنطقة. أما على صعيد الصراع العربي ـ الإسرائيلي فقد استمرت السياسات العدوانية الإسرائيلية بسياساتها التوسّعية من خلال زيادة وتيرة بناء الوحدات الاستيطانية بهدف قضم الأراضي الفلسطينية شيئًا فشيئًا والقضاء على أي فرصة لاستعادة الشعب الفلسطيني ولو جزءًا من حقوقه المشروعة.

على صعيد الأمن الدولي يتناول الكتاب موضوع الترسانات النووية للقوى العظمى والدول التي تمتلك أسلحة نووية. يقدم الكتاب هذا العام معلومات عن تحديثات جديدة للقدرات النووية لبعض القوى مثل الولايات المتحدة والصين وخصوصًا بريطانيا.

أما المخاطر التي يلقي هذا الكتاب الضوء عليها فلا تتوقف عند التسلح والنزاعات فقط بل تشمل المخاطر البيولوجية والكيميائية والمناخية أيضًا؛ ففي ظل استمرار تأثير وباء كورونا في العالم ما قد يولده من أزمة اقتصادية عالمية جديدة، يتطرّق الكتاب إلى خطر الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. أما على صعيد التغيُّر المناخي فسيبقى الاحتباس الحراري من أكبر التهديدات التي تواجه العالم.

فضلاً عن ذلك يشير الكتاب إلى تصاعد وتيرة الحروب السيبرانية في العالم، وبخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وبين إيران من جهة أخرى. وهي حروب باتت في كثير من الأحيان تقوم بدور الحروب العسكرية وتؤدي أغراضها، فتدمر أهدافها من دون التدخل العسكري المباشر. وقد تعرّضت إيران في هذا السياق لعدد من الهجمات السيبرانية ضد أهداف مرتبطة ببرنامجها النووي.

وبوجه عام، غالباً ما تأخذ الأحداث والتطورات والانتهاكات والتهديدات حجمها على الساحة

الدولية وفق المقاربة التي يتم تقديم تلك الأحداث والتطورات والانتهاكات والتهديدات من خلالها، بحيث تساهم تلك المقاربات في إبراز بعض الأحداث دون الأخرى أحيانًا، وفي هذا السياق يتحدث هذا الكتاب مثلاً عن استمرار تجاهل القانون الدولي والاتفاقات والأعراف وإساءة استخدامها، وعن الانتهاكات الفاضحة للمعايير والقوانين الدولية. لكن الكتاب يتجاهل الانتهاكات التي تحصل للقانون الدولي في فلسطين المحتلة حيث ما زالت إسرائيل تمعن في انتهاك ذلك القانون وقرارات الشرعية الدولية وشرعة حقوق الإنسان منذ تأسيها عام 1948، فتعمل كل عام على اقتلاع جزء من الشعب الفلسطيني من أرضه وزيادة وتيرة الاستيطان وزج الفلسطينيين في السجون ومطاردتهم وقتلهم. في المقابل يغيب عن الكتاب بعض الأحداث التي تحدث على الساحة الدولية والتي تنتهك القانون الدولي على نحو فاضح، وتهدد الأمن والسلام الدوليين وهي تتمثّل مثلاً بحروب الخنق الاقتصادي التي تمارسها الولايات المتحدة ضد كثير من البلدان غير التابعة لها أو المتوافقة معها في السياسات والمصالح الإقليمية والدولية.

**مركز دراسات الوحدة العربية**

# تمهيد

أُنجز هذا الإصدار الحادي والخمسون من الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي على خلفية الأثر المنتشر والمتعدّد الأبعاد لجائحة فايروس كورونا 2019. وكان العالم عند الكتابة في خضم حالة طوارئ صحية عامة عالمية على نطاق لم يُشهده منذ مئة عام - أكثر من 4 ملايين حالة إصابة وما يزيد على 300,000 حالة وفاة، وفقًا لإحصاءات متفق تقريبًا على أنها غير مكتملة. العواقب بعيدة المدى اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وربما يكون لها تداعيات ثقافية واجتماعية نفسية على المدى الطويل. وقد فاقمت الجائحة الصراعات الجيوسياسية القائمة، ما حثّ على دخول الصين وروسيا والولايات المتحدة، وقوى أخرى، حرب معلومات مضلّلة.

غير أن الكتاب السنوي الذي يُعنى بالأحداث في سنة 2019، فإن كوفيد 19 ليس سوى استدراك ثانوي للعام، وإن كان فتّاكًا للغاية. اكتُشف فيروس كوفيد 19 لأول مرة في ووهان، بالصين، وأبلغت منظمة الصحة العالمية عنه في اليوم الأخير على الأقل من سنة 2019. وبناء على ذلك، لن يكون جزءًا من السرد، عند التأمّل في أحداث سنة 2019، في حين أنه سيظهر بقوة بلا شك في الإصدار التالي من الكتاب السنوي. وكما هي الحال دائمًا، يقدّم هذا الإصدار من الكتاب السنوي الأدلة اللازمة لتحديد النهُج التي يجب اتباعها للتصدّي للتحديات التي تواجه الأمن البشري والاستقرار الدولي. إن تركيز الكتاب السنوي على الحقائق أمر حيوي في عصر المعلومات المضلِّلة و«الأخبار الزائفة». وسيكون أيضًا أمرًا حاسمًا لوضع خرائط النهج التعاونية لبناء عالم أكثر سلامًا ومرونة عند التعامل مع عواقب جائحة كوفيد 19.

تتأمّل المقدمة (الفصل الأول) شهد استمرار تفوّق الاتجاهات السلبية على الإيجابية. وعلى الرغم من الحاجة إلى التعاون بشأن مجموعة من التحدّيات الرئيسة - المناخ والإنترنت والسلام والتجارة - فإن التوتّرات الدولية زادت في سنة 2019 وفاقمت أوضاع النظام العالمي غير الآمن أصلاً. وعلى الرغم من الطبيعة المعقّدة والعابرة للحدود لجائحة كوفيد 19، فإن الحكومات على ما يبدو انكفأت إلى الانعزالية والقومية والحمائية في البداية على الأقل. ولكن كما هي الحال مع التحدّيات الأمنية الأكثر تقليدية التي تناقش في هذا الكتاب السنوي، فإن الجائحة تتطلّب حلولاً وأدوات متعدّدة الأطراف، وسيتعيّن على القادة دعم مبادرات تؤدّي إلى صوغ آليات ومؤسسات دولية جديدة للأمن الصحي. يشمل القسم **الأول** من الكتاب السنوي النزاعات المسلحة وإدارة النزاعات في عام 2019. ويهدف إلى التعرّف إلى اللحظات والاتجاهات الرئيسة في تصعيد النزاعات وبناء السلام. يركّز الفصل **الثاني** على النزاعات المسلّحة وعمليات السلام، ويتفحّص الأسباب الجذرية المتعدّدة الأوجه لكليهما ويوجز آخر تطوّراتهما. وتشغل عمليات السلام المتعدّدة الأطراف مكانة بارزة. لقد شهدت سنة 2019 نزاعات مسلّحة نشطة في 32 دولة على الأقل: اثنان في الأمريكتين، و7 في آسيا وأوقيانوسيا، وواحد في أوروبا، و7 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و15 في أفريقيا جنوب الصحراء (الفصول الثالث إلى السابع). ومع ذلك، أدّى انخفاض حدّة العديد من النزاعات المسلّحة في سنة 2019 إلى مزيد من الانخفاض في الوفيات الناجمة عنها، واستمرار الاتجاه التنازلي الأخير منذ سنة 2014.

يركز القسمان **الثاني** و**الثالث** على قضايا التسلّح ونزع السلاح. ويستند جانب كبير من عمل المعهد في هذين المجالين إلى جمع البيانات الأصلية والدقيقة، التي تمثل أساس قواعد بيانات سيبري. وقد خصّص القسم الثاني للإنفاق العسكري والتسلّح، بما في ذلك التقييم الشامل للاتجاهات الحديثة في الإنفاق العسكري (الفصل **الثامن**)، وعمليات نقل الأسلحة وإنتاج الأسلحة على الصعيد الدولي (الفصل **التاسع**)، والقوات النووية العالمية وبرامج التحديث النووي الحالية (الفصل **العاشر**).

يشمل القسم الثالث عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفيه، يتناول الفصل **الحادي عشر** الدبلوماسية النووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، والتطوّرات في مجال تحديد الأسلحة النووية الأمريكية الروسية، بما في ذلك معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى، واستمرار إيران في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة للحدّ من برنامجها النووي. ويناقش الفصل **الثاني عشر** استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والتطوّرات الأخرى في تهديدات الأمن الكيميائي والبيولوجي. ويتضمن الفصل **الثالث عشر** موجزاً بشأن الصكوك العالمية للحدّ من الأسلحة التقليدية في سنة 2019، بما في ذلك المناقشات الأخيرة بشأن كيفية تنظيم نظم الأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل والحوار بشأن اجتناب سباق التسلّح في الفضاء الخارجي. ويقدّم الفصل **الرابع عشر** تقريرًا عن الجهود المبذولة لتعزيز الرقابة على الاتجار بالأسلحة التقليدية والمواد ذات الاستخدام المزدوج.

يتناول هذا الموجز مجتمعًا بعض أكثر المسائل إلحاحًا التي واجهتها البشرية في سنة 2019. ويواصل معهد سيبري البحث عن سبل للاستفادة المثلى من **الكتاب السنوي** ومحتوياته بوصفه أداة

للشفافية والمساءلة. ولهذه الغاية، يترجم **الكتاب السنوي** منذ سنوات عديدة إلى العربية والصينية والروسية والأوكرانية.

يعتمد **كتاب سيبري السنوي** على عمل كثير من الأشخاص. ويقدّم إصدار هذه السنة مساهمات من 29 مؤلفًا. ويخضع محتواه لتحكيم واسع، داخلي وخارجي على حدٍّ سواء. ويحرص فريق تحرير متفانٍ على أن يتوافق الكتاب مع أعلى معايير النشر. ويساهم موظفو الاتصالات والمكتبة والعمليات وتقنيةً المعلومات في سيبري بطرق مختلفة في إنتاج الكتاب وتوزيعه. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لكلّ المعنيين، داخل سيبري وخارجه.

لا يزال الكتاب السنوي نقطة انطلاق للحصول على معلومات معمّقة ومرجعية ومفتوحة المصدر عن القضايا الحرجة المتعلقة بالأمن الدولي والأسلحة ونزع السلاح. ومع أن كل أنواع «الوقائع» موجودة على بعد نقرة واحدة بالفأرة في هذا العصر الرقمي، فإن التزام سيبري بالتحقّق من صحّة الوقائع يعني أن هذا المجلد يظلّ مصلحة عامة عالمية لا غنى عنها. وستستمر الحال كذلك بينما يقيّم المعهد عواقب جائحة كوفيد 19 ويساعد في رسم مسار للخروج من الأزمة بمجتمعات أكثر إنصافًا واستدامة وقدرة على الصمود.

**دان سميث**

**مدير سيبري**

**ستوكهولم، أيار/مايو 2020**

# المختصرات والاصطلاحات

| | |
|---|---|
| ABM | قذيفة مضادة للقذائف البالستية |
| ACLED | موقع الصراع المسلح ومشروع بيانات الأحداث |
| AG | مجموعة أستراليا |
| ALCM | قذيفة انسيابية تطلق من الجو |
| APC | ناقلة جند مدرّعة |
| APM | لغم مضاد للأشخاص |
| ASAT | سلاح مضاد للأقمار الصناعية |
| ASEAN | رابطة أمم جنوب شرق آسيا |
| ATT | معاهدة تجارة الأسلحة |
| AU | الاتحاد الأفريقي |
| BCC | اللجنة الاستشارية الثنائية (لمعاهدة ستارت الجديدة الروسية - الأمريكية) |
| BMD | دفاع ضدّ القذائف البالستية |
| BWC | اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية |
| CAR | جمهورية أفريقيا الوسطى |
| CBM | تدبير لبناء الثقة |
| CBW | سلاح/حرب كيميائية وبيولوجية |
| CCM | اتفاقية الذخائر العنقودية |
| CCW | (اتفاقية) أسلحة تقليدية معيّنة |
| CD | مؤتمر نزع السلاح |

| | |
|---|---|
| CFE | (معاهدة) القوات المسلحة التقليدية في أوروبا |
| CFSP | السياسة الخارجية والأمنية المشتركة |
| CIS | رابطة الدول المستقلة |
| CSBM | تدبير لبناء الثقة والأمن |
| CSDP | سياسة دفاعية وأمنية مشتركة |
| CSP | مؤتمر الدول الأطراف |
| CSTO | منظمة معاهدة الأمن الجماعي |
| CTBT | معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية |
| CTBTO | منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية |
| CW | سلاح كيميائي/حرب كيميائية |
| CWC | اتفاقية الأسلحة الكيميائية |
| DDR | نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج |
| DPKO | إدارة عمليات حفظ السلام |
| DPRK | جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية) |
| DRC | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| EAEC | الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم) |
| EAPC | مجلس الشراكة الأوروبية - الأطلسية |
| ECOWAS | الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا |
| EDA | وكالة الدفاع الأوروبية |
| ERW | مخلّفات الحرب من المتفجّرات |
| EU | الاتحاد الأوروبي |
| EWIPA | الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان |
| FATF | فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية |
| FFM | بعثة تقصّي الحقائق |
| FMCT | معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية |
| FSC | منتدى التعاون الأمني |
| FY | السنة المالية |
| G7 | مجموعة الدول الصناعية السبع |

| | |
|---|---|
| GBV | **العنفُ القائم على النوع الاجتماعي** |
| GCC | مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي) |
| GDP | إجمالي الناتج المحلي |
| GGE | فريق من الخبراء الحكوميين |
| GHG | غازات الاحتباس الحراري |
| GLCM | قذيفة انسيابية تطلق من البرّ |
| HCOC | مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك |
| HEU | يورانيوم عالي التخصيب |
| IAEA | الوكالة الدولية للطاقة الذرية |
| ICBM | قذيفة بالستية عابرة للقارات |
| ICC | المحكمة الجنائية الدولية |
| ICJ | محكمة العدل الدولية |
| IED | جهاز متفجّر يدوي الصنع (مرتجل) |
| IGAD | السلطة الحكوميّة الدولية الخاصّة بالتنمية |
| IHL | القانون الإنساني الدولي |
| INF | (معاهدة) القوّات النووية المتوسطة المدى |
| ISAF | قوة المساعدة الأمنية الدولية |
| ISU | وحدة دعم التنفيذ |
| JCG | المجموعة الاستشارية المشتركة |
| JCPOA | خطة العمل الشاملة المشتركة |
| LAWS | أنظمة الأسلحة الفتاكة المستقلة |
| LEU | يورانيوم منخفض التخصيب |
| MENA | دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| MIRV | مركبة عودة متعددة الرؤوس مستقلة التوجيه |
| MRBM | قذيفة بالستية متوسطة المدى |
| MSP | اجتماع الدول الأطراف |
| MTCR | نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف |
| MX | اجتماع هيئة الخبراء |

| | |
|---|---|
| NAM | حركة عدم الانحياز |
| NATO | منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) |
| NGO | منظمة غير حكومية |
| NNWS | الدول غير الحائزة للأسلحة النووية |
| NPT | معاهدة عدم الانتشار |
| NSG | مجموعة المورّدين النوويين |
| NWS | دولة حائزة للأسلحة النوويّة |
| OAS | منظّمة الدول الأمريكيّة |
| OCCAR | المنظمة المشتركة للتعاون في مجال التسلح |
| OECD | منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |
| OEWG | مجموعة العمل المفتوحة العضوية |
| OHCHR | مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان |
| OIC | منظمة المؤتمر الإسلامي |
| OPCW | منظمة حظر الأسلحة الكيميائية |
| OPEC | منظّمة البلدان المصدّرة للنفط |
| OSCC | اللجنة الاستشارية للأجواء المفتوحة |
| OSCE | منظمة الأمن والتعاون في أوروبا |
| P5 | الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الدولي |
| PAROS | منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي |
| PFP | الشراكة من أجل السلام |
| POA | برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه |
| PSC | مجلس السلام والأمن (التابع للاتحاد الأفريقي) |
| PSI | المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار |
| R&D | البحث والتطوير |
| SADC | المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي |
| SALW | الأسلحة الصغيرة والخفيفة |
| SAM | قذيفة سطح - جو |

| | |
|---|---|
| SCO | منظمة شنغهاي للتعاون |
| SLBM | قذيفة بالستية تطلق من الغواصات |
| SLCM | قذيفة انسيابية تطلق من البحر |
| SORT | معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية |
| SRBM | قذيفة بالستية قصيرة المدى |
| START | معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية |
| TPNW | معاهدة حظر الأسلحة النووية |
| UAE | الإمارات العربية المتحدة |
| UAV | مركبة جوية بلا طيّار (مسيَّرة) |
| UN | الأمم المتحدة |
| UNASUR | اتحاد بلدان أمريكا الجنوبية |
| UNDP | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| UNHCR | مفوّض الأمم المتحدة السامي للاجئين |
| UNODA | مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح |
| UNROCA | سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية |
| UNSC | مجلس الأمن الدولي |
| WA | ترتيب واسينار |
| WHO | منظمة الصحة العالمية |
| WMD | أسلحة الدمار الشامل |

## اصطلاحات

| | |
|---|---|
| بيانات غير متوافرة أو لا تنطبق | .. |
| لا شيء أو رقم يمكن إهماله | - |
| بيانات غير مؤكّدة | ( ) |
| كيلوغرام | كلغ |
| كيلومتر (1000 متر) | كلم |

**المناطق الجغرافية الإقليمية ودون الإقليمية**

| | |
|---|---|
| أفريقيا | تتكوّن من شمال أفريقيا (تونس والجزائر وليبيا والمغرب، لكن من دون مصر) وأفريقيا جنوب الصحراء |
| الأمريكات | تتكوّن من أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة)، وأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي (بما في ذلك المكسيك) وأمريكا الجنوبية |
| آسيا وأوقيانيا | تتكوّن من آسيا الوسطى وشرق آسيا وجنوب آسيا (بما في ذلك أفغانستان) وجنوب شرق آسيا |
| أوروبا | تتكوّن من أوروبا الشرقية (أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وجورجيا ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا) وأوروبا الغربية والوسطى (مع جنوب شرق أوروبا)؛ عند بحث النفقات العسكرية، تدرج تركيا مع أوروبا الغربية والوسطى |
| الشرق الأوسط | تتكوّن من الأردن وإسرائيل وإيران وتركيا ودول شبه الجزيرة العربية وسورية والعراق والكويت ولبنان ومصر |

# الفصل الأول

# المقدّمة: الاستقرار الدولي والأمن الإنساني في عام 2019

**دان سميث**

مع انتهاء العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لم تظهر دلائل كثيرة على انفراج الحالة المضطربة والمقلقة التي تميّز بها الأمن الدولي عمومًا. وقد قدّمت الإصدارات الأخيرة من المراجعة السنوية التي يجريها معهد سيبري للتطوّرات في مجالات التسلّح ونزع السلاح والحدّ من الأسلحة والأمن – والإصدار الذي بين أيدينا هو الحادي والخمسون منها - الأدلّة على ذلك التدهور في ظروف الاستقرار الدولي. لكن لم تكن كل التطوّرات سلبية على مرّ السنين؛ إذ لا يزال بعض عناصر التعاون الدولي - وهو شرط مسبق رئيس للاستقرار - قائمًا ويؤدّي عمله بفاعلية وحيوية. بالرغم من ذلك، ورغم أن الحكم العام على كيفية تقييم الأدلة يحتوي على جوانب من الذاتية بالضرورة، فإن ثمة رأيًا شائعًا على نطاق واسع بأن التدهور استمر في عام 2019[1] .

انعكس هذا الاتجاه، كما في الأعوام السابقة من العقد، في الارتفاع المستمر في الإنفاق العسكري والقيمة المقدّرة لعمليات نقل الأسلحة العالمية، إضافة إلى تطوّر أزمة تحديد الأسلحة التي أصبحت الآن مزمنة. وتشكّل الطبيعة المضرّة المتزايدة للجغرافيا السياسية العالمية جزءًا خبيثًا من السياق، الذي يتضح على وجه الخصوص في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، وفي الخصومات الإقليمية. وقد أنتج ذلك بؤر توتّر في عام 2019، ولا سيّما في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، فبدا أن المجتمع الدولي المتزايد الانقسام عاجز عن إدارتها بأمان أو أنه يفتقر إلى الإرادة للقيام بذلك. كانت أوجه القصور في إدارة الأزمات الدولية التي كشفت عنها تلك الأوقات مذهلة. وربما أثار ذلك قلقًا شديدًا؛ إذ لا يزال هناك عدد كبير من النزاعات المسلّحة في جميع أنحاء العالم. وثمة مؤشّرات على

(1) انظر مثلاً التقييم الذي أجراه مجلس العلم والأمن لنشرة علماء الذرة، بمراجعة المشهد الدولي في بداية عام 2020، لضبط الوقت في «ساعة يوم القيامة» عند نقطة هي أقرب إلى منتصف الليل من أي وقت مضى:
«Closer Than Ever: It Is 100 Seconds To Midnight,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (23 January 2020).

أن مستويات الفتك تراجعت عما كانت عليه في السنوات السابقة - وفقًا لأحد التقارير، فإن الوفيات المرتبطة بالنزاع في عام 2019 تراجعت 17 في المئة مقارنة بعام 2018، ويُعزى ذلك إلى حدٍّ كبير إلى انخفاض الأحداث المتعلقة بالمعارك[2]. غير أن المؤشّرات المنظورة على التسويات التفاوضية كانت قليلة.

في خلفية ذلك، استمرّ تطوّر أزمة المناخ. وحقّقت الأدلة العلمية تقدّمًا، وأصبح تأثير تغيّر المناخ أكثر وضوحًا باتخاذه شكل ظواهر الطقس المتطرّفة. وكان تزايد الوعي العام الظاهر بتغيّر المناخ والقضايا البيئية الأخرى في عام 2019، إلى جانب إعلانات النيات الرفيعة المستوى، كتلك التي أُدليَ بها في قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي في أيلول/ سبتمبر، علامات مرحّبًا بها على حدوث تحوّل حاسم في الرأي نحو دعم اتخاذ إجراءات جادّة لمعالجة المشكلة. لكن لا يزال من الصعب تنظيم الإجراءات وتحفيزها، وسيكون هناك فاصل زمني طويل بين الإجراءات وأثرها. ولا مفرّ من حدوث مزيد من الارتفاع في متوسّط درجات الحرارة العالمية، بغضّ النظر عن مقدار خفض انبعاثات غازات الدفيئة وسرعته. ورغم أهمية هذه التدابير وإلحاحها، فإن التكيّف مع أثر تغيّر المناخ وبناء القدرة على التحمّل على المدى القصير إلى المتوسط ضروريان بالقدر نفسه. ومن دون ذلك سيكون جدول الأعمال الأمني لمخاطر ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين حافلاً بالصدمات والضغوط بحيث تتعذّر إدارته في العديد من الدول في جميع مناطق العالم.

يمكن القول إن الحاجة اليوم إلى التعاون الدولي أشدّ من أي وقت مضى للاستجابة المشتركة للتحدّيات المشتركة. بالرغم من ذلك، يبدو أن هناك تراجعًا في الرغبة في ذلك بين القوى الكبرى، وقدرًا مقلقًا من التخبّط في السياسة الدولية؛ فما من تحدٍّ من التحدّيات المشار إليها هنا غير قادر قابل للحل، لكن تعقيد العديد من النزاعات المسلّحة القائمة اليوم يطرح صعوبات كبيرة أمام الجهود المبذولة للحدّ من العنف وحلّ النزاعات. كما أن من الصعب ضبط مسيرة التكنولوجيا إلى الأمام، نظرًا إلى كثرة فوائدها، ولبعضها أهمية تبلغ حدَّ إحداث تغيير في العالم. وتعدّ الاستجابة بنجاح لتغيّر المناخ مهمة هائلة لأن المشكلة نتاج سمات اقتصادية أساسية توضح كيفية تنظيم المجتمعات المعاصرة. ولكن في النزاعات. وواجهت مشكلات مماثلة وأديرت في الماضي. وثمة تاريخ وطيد للتنظيم الناجح للتطوّر التكنولوجي. كما أن أدوات الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيّف مع الضغوط على المجتمع البشري الناجمة عن تغيّر المناخ الذي لا يمكن اجتنابه محدّدة جيدًا ومتاحة. وما ينقص حتى الآن هو الرغبة في السعي العملي والتعاوني، وعلى نطاق دولي، لمعالجة هذه القضايا المتنوّعة.

تحدد الفصول التالية من هذا **الكتاب السنوي** البيانات والتحليلات التي استندت إليها هذه الاستنتاجات العامة. يقدّم هذا الفصل التمهيدي عرضًا عامًا للاتجاهات والقضايا التي تتطلّب من

(2) R. Kishi [et al.] Year in Review (Armed Conflict Location and Event Data Project, March 2020
للاطلاع على تحليل لكل النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في سنة 2019، انظر الفصول 2-7 في هذا الكتاب.

القوى الكبرى اتخاذ إجراءات، وبخاصة التعاون فيما بينها، لتجنّب حالات انعدام الأمن والنزاعات الرئيسة. ويوضح الفصل افتقار الاستجابة الدولية لبؤر التوتّر الرئيسة في عام 2019 والنهج المتبع في الحدّ من التسلّح إلى البعد التعاوني. والتعاون الدولي أيضًا مكوّن أساسي للنجاح في خفض الآثار الأمنية السلبية المترتّبة على تغيّر المناخ وإدارتها. ومع بدء عام 2020 وبروز خطر كوفيد 2019 - أخطر تحدٍّ عالمي ملحٍّ يُواجه منذ فترة طويلة - ظهر قصور التعاون الدولي مرة أخرى.

لقد تراجع احترام القوانين والمعايير الدولية التي يقوم عليها التعاون في السنوات الأخيرة. ولا يمكن إهمال أهميتها إذا أُريد للنظام الدولي أن يعمل على أساس التعاون بدلاً من المواجهة.

## I. بؤر التوتّر

أثارت أحداث عام 2019، أكثر من السنوات الأخيرة، احتمالات اندلاع حرب بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. لم تقع مثل هذه الحرب ولم تكن في أي وقت النتيجة المرجّحة في أي من المنطقتين. وبالرغم من ذلك، مع توالي الضربات الصاروخية والهجمات بالوكالة والتحدّيات التي واجهت حرية الملاحة في الخليج في منتصف عام 2019، لم يكن من غير المعقول التفكير في احتمال أن نشوب حرب بين إيران والمملكة السعودية وقوى إقليمية أخرى، وربما مع الولايات المتحدة. كما تصاعدت الاشتباكات المسلّحة بين دولتين نوويتين، الهند وباكستان، بشأن كشمير. ومرة أخرى، لم يبدُ التصعيد مستبعدًا تمامًا. ورغم أن الأزمة هدأت في كلتا الحالتين، لم يتضح نوع إدارة الأزمات الذي تحقّق في الماضي من طريق الدبلوماسية الرفيعة المستوى التي أجرتها الأمم المتحدة أو قوة كبرى غير متورّطة. في حالة الأحداث في منطقة الخليج، ربما يُعزى ذلك إلى حدٍّ كبير إلى قيام روسيا والولايات المتحدة بدعم الأطراف المتعارضة في السياسة الإقليمية. أما في حالة كشمير، فربما يُفهم أنه يعزى إلى عدم رغبة القوى العالمية في محاولة فرض تسوية على قوتين إقليميتين رئيستين. وربما يكون من السابق لأوانه استنتاج أن ذلك يشير إلى قصور نظامي دولي يبعث على القلق. وبالرغم من ذلك، يبدو أن العالم اقترب كثيرًا من الارتياح إلى وضع ينطوي على خطر كبير أكثر من مرة واحدة في عام 2019.

### الأزمة في مضيق هرمز

مضيق هرمز هو الممر البحري الضيّق بين الطرف الشمالي لشبه جزيرة الإمارات العربية المتحدة والساحل الإيراني إلى الشمال. وهو أهم نقطة اختناق في العالم للنقل البحري للنفط: يمرّ عبره كل عام ما يقرب من 19 في المئة من إجمالي إمدادات النفط في العالم، أو نحو ثلث ما يُتداول دوليًا[3]. وقد سلّطت الهجمات على ناقلات النفط في المضيق، من أيار/مايو إلى تموز/يوليو، الضوء على

(3) US Energy Information Administration, «World Oil Transit Chokepoints,» 25 July 2017, (updated 15 October 2019).
تُعرِّف إدارة معلومات الطاقة نقاط اختناق النفط العالمية بأنها «قنوات ضيّقة على طول الطرق البحرية العالمية المستخدمة على نطاق واسع».

خطر اندلاع حريق إقليمي وعرّضت مبدأ حرّية الملاحة للخطر. ولهذا المبدأ أهمية قصوى في اقتصاد عالمي مترابط يعتمد على التجارة ويتميزّ بسلاسل إمداد في الوقت المناسب.

تكمن خلفية الأحداث في التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية من جهة، وفي إنهاء خطة العمل الشاملة المشتركة، المعروفة غالبًا باسم الاتفاق النووي الإيراني، من جهة أخرى. ففي أوائل أيار/مايو 2019، شدّدت الولايات المتحدة العقوبات على إيران بإلغاء الإعفاءات على جميع صادرات النفط المتبقية من إيران. وكانت إيران قد هدّدت سابقًا بإغلاق مضيق هرمز ردًا على مثل هذه العقوبات[4]. وفي الوقت نفسه، عزّزت الولايات المتحدة وجودها البحري الإقليمي بمجموعة حاملة طائرات ضاربة إضافية[5]. وأفيد أيضًا بأنها أجرت تحديثًا على خططها العسكرية للمنطقة، بما في ذلك بند لإرسال ما يصل إلى 120,000 جندي إلى الشرق الأوسط إذا هاجمت إيران القوات الأمريكية[6]. فتصاعدت التوتّرات بحدّة بعد ذلك وبدأت سلسلة من الأعمال المسلّحة التي استمرت طوال العام. وردت إيران على العقوبات الاقتصادية المتزايدة بتعليق بعض قيودها النووية وهدّدت بالانسحاب من الاتفاق النووي لعام 2015 [7].

تعرّضت أربع سفن تجارية، بما في ذلك ناقلتا نفط سعوديتان، للهجوم قبالة سواحل الإمارات العربية المتحدة في 12 أيار/مايو واثنتان أُخريان في 13 حزيران/يونيو. ورفض وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف المزاعم الأمريكية بأن إيران مسؤولة عن الهجمات، محذّرًا بالرغم من ذلك الولايات المتحدة من أنها «لا يمكن أن تتوقّع البقاء في أمان» في ما وصفه بـ «الحرب الاقتصادية» الأمريكية على إيران[8]. واستمر التصعيد في 4 تموز/يوليو عندما استولت البحرية البريطانية على ناقلة نفط قبالة سواحل جبل طارق. برّرت المملكة المتحدة ذلك الإجراء قائلة إن الناقلة كانت تنقل النفط الإيراني إلى مصفاة في سورية في انتهاك لعقوبات الاتحاد الأوروبي[9]. وبعد ستة أيام، حاولت إيران الاستيلاء على ناقلة نفط بريطانية في مضيق هرمز قبل أن تنجح في الاستيلاء على ناقلتي نفط أجنبيتين وطاقمهما في 18 و31 تموز/يوليو[10]. ردّت الولايات المتحدة بالسعي لتوسيع تحالفها الدولي لحماية السفن التجارية في مضيق هرمز وحوله. لكن لم تنضمّ إلى قوة التحالف سوى أستراليا

(4) «Iran Threatens to Block Strait of Hormuz over US Oil Sanctions, «*The Guardian*, 5 July 2018».

(5) G. Lubold and M. R. Gordon, «US Deploys Forces to Mideast to Deter Iran,» *Wall Street Journal*, 5 May 2019.

(6) E. Schmitt and J. E. Barnes, «White House Reviews Military Plans against Iran, in Echoes of Iraq War,» *New York Times*, 13 May 2019.

(7) D. Sanger [et al.], «US Issues New Sanctions as Iran Warns It Will Step Back from Nuclear Deal,» *New York Times*, 8 May 2019.

عن التطوّرات في الاتفاق النووي الإيراني، انظر القسم الثالث من الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(8) P. Wintour, «Iran's Foreign Minister Warns US «Cannot Expect to Stay Safe»,» *The Guardian*, 10 June 2019.

(9) BBC, «Oil Tanker Bound for Syria Detained in Gibraltar,» 4 July 2019.

(10) B. Starr and R. Browne, «Iranian Boats Attempted to Seize a British Tanker in the Strait of Hormuz,» CNN, 11 July 2019; France 24, «Iran Seizes Foreign Tanker with 12 Crew «Smuggling Fuel» in Gulf,» 18 July 2019, and V. Yee [et al.], «Iran Says It Has Seized Another Oil Tanker in Persian Gulf,» *New York Times*, 4 August 2019.

والبحرين والمملكة المتحدة في البداية، وانضمّت السعودية والإمارات العربية المتحدة لاحقًا[11]. في الأشهر التالية، وعلى الرغم من الإبلاغ عن هجوم على سفينة إيرانية في البحر الأحمر في تشرين الأول/أكتوبر، بدا بعض التراجع في حرارة المواجهة البحرية المتصاعدة في منطقة الخليج[12]. غير أن الإجراءات انتقلت إلى ساحات أخرى.

طرأت زيادة كبيرة على التوتّرات الإيرانية- الأمريكية في حزيران/ يونيو عندما أسقطت إيران طائرة استطلاع أمريكية بلا طيار، قائلة إنها كانت في المجال الجوي الإيراني[13]. نفت الولايات المتحدة الانتهاك. وأفيد بأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سمح بشنّ ضربات عسكرية على بطاريات الرادار والصواريخ الإيرانية، لكنه تراجع عن قراره قبل دقائق من الموعد المقرر لشنّ الهجوم[14]. وبدلاً من ذلك، نفذت الولايات المتحدة هجمات إلكترونية على أنظمة التحكّم في الصواريخ الإيرانية وعلى مؤسسة استخبارات إيرانية باعتبار أنها مسؤولة عن هجمات حزيران/يونيو على ناقلتي نفط[15].

كانت المملكة السعودية قد اتهمت إيران فعلاً بشنّ هجوم بطائرة بلا طيار وصواريخ على خط أنابيب نفط سعودي في أيار/مايو، رغم إعلان الحوثيين في اليمن مسؤوليتهم عن الضربات (انظر القسم الخامس من الفصل السادس)[16]. وتصاعدت التوتّرات مرة أخرى عقب سلسلة من هجمات الطائرات بلا طيار وصواريخ كروز على منشآت النفط السعودية في 14 أيلول/سبتمبر. أدت الضربات إلى توقّف مؤقّت لنحو نصف إنتاج النفط السعودي. وأعلن الحوثيون في اليمن مسؤوليتهم عن الهجمات ثانية، لكن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والسعودية والولايات المتحدة اتهمت إيران [17] . درس ترامب خيار الضربات الجوية الانتقامية - وغرّد في اليوم التالي للهجوم بأن الولايات المتحدة «جاهزة ومستعدة» - قبل أن يختار بدلاً من ذلك اتباع نهج أكثر حذرًا: فرض عقوبات جديدة على إيران وزيادة المساعدة العسكرية للمملكة السعودية[18].

---

(11) W. Morgan and N. Toosi, «US-led Gulf Maritime Coalition «Rebranded» to Attract More Countries,» Politico, 5 August 2019; UK Cabinet Office [et al.], «UK Joins International Maritime Security Mission in the Gulf,» 5 August 2019, and S. Neuman, «Australia Joins US-led Maritime Force Protecting Persian Gulf Shipping,» National Public Radio, 22 August 2019.

(12) BBC, «Iranian Oil Tanker Attacked off Saudi Coast, Foreign Ministry Says,» 11 October 2019, and «Iran Says 3 Tankers Attacked in Red Sea in Six-month Period, Warns Route Unsafe,» *Times of Israel*, 7 November 2019.

(13) A. Deeks and S. R. Anderson, «Iran Shoots Down a US Drone: Domestic and International Legal Implications,» Lawfare, 20 June 2019.

(14) M. D. Shear [et al.], «Strikes on Iran Approved by Trump, Then Abruptly Pulled Back,» *New York Times*, 20 June 2019.

(15) J. E. Barnes and T. Gibbons-Neff, «US Carried out Cyberattacks on Iran,» *New York Times*, 22 June 2019.

(16) «Houthi Rebels Attack Saudi Oil Pipeline,» Deutsche Welle,14 May 2019.

(17) D. D. Kirkpatrick [et al.], «Who Was behind the Saudi Oil Attack? What the Evidence Shows,» *New York Times*, 16 September 2019, and «After the Aramco Attack: A Middle East One Step Closer to its «1914 Moment»,» International Crisis Group, Commentary, 20 September 2019.

(18) B. Quilantan, «Trump Says US «Locked and Loaded» after Attack on Saudi Oil,» Politico, 15 Sep. 2019, and T. Gibbons-Neff, «New US Aid to Saudi Arabia Will Include 200 Troops,» *New York Times*, 26 September 2019.

وعن القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، انظر: P. Musto, «US–Iran Dispute Brings Attention to Military Bases in Middle East,» Voice of America, 6 September 2019.

لم تسفر جهود الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للتوسّط في لقاء بين الرئيسين الإيراني والأمريكي في أيلول/سبتمبر عن أي شيء، وبالرغم من ذلك بدا أن التوتّرات تراجعت إلى حدّ ما في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وأفادت الأنباء بأن إيران والسعودية تسعيان من طريق وسطاء لإقامة حوار، وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، جرى تبادل أسرى بين إيران والولايات المتحدة[19]. غير أن الشهر الأخير من السنة كان الأشدّ بروزًا بعد سلسلة متفاقمة من الاشتباكات العسكرية في العراق بين حلفاء إيران والقوات الأمريكية. وقد بلغت ذروتها بُعيد انتهاء عام 2020 بالقتل المستهدف للجنرال قاسم سليماني، القائد البارز في فيلق الحرس الثوري الإسلامي، الذي كان يُنظر إليه بأنه أحد الجنرالات الأكثر فعالية ونفوذًا في إيران[20].

أثار التصعيد احتمال اندلاع حرب غير متكافئة. وكانت القوى الإقليمية التي يبدو أنها ستشارك على الأرجح - إيران في مقابل إسرائيل والسعودية والإمارات - معرّضة للهجمات في أراضيها. وإذا شاركت روسيا أو الولايات المتحدة، فمن المفترض أن تكمن أكبر مَواطن ضعفهما في الوجود العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الإقليمي. وستؤدّي الضربات والضربات المضادّة في الفضاء السيبراني، وفقًا لسجل الأحداث، دورًا كبيرًا، وستشمل الهجمات البنية التحتية الحيوية على الأرجح. وإذا لم يشر ذلك إلى أي شيء آخر، فإنه يشير أيضًا إلى الحاجة إلى إدخال قواعد طريق للفضاء السيبراني، مع التأكيد على الحاجة إلى تسوية مستقرة - أو إلى إدارة موثوقة على الأقل - للاختلافات بين الجهات المتنازعة[21].

## الأزمة في كشمير

في عام 2019، تصاعد النزاع بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير المتنازع عليه. ولا تكمن أهميته الخاصة في العنف الفوري فحسب، وإنما في الطبيعة المطوّلة والمستعصية للنزاع بين الهند وباكستان أيضًا، وأن الدولتين مسلّحتان نوويًا.

خاضت الهند وباكستان منذ استقلالهما ثلاث حروب حول كشمير في سنوات 1947-1948 و1965 و1999، فضلاً عن حرب عام 1971 بشأن استقلال بنغلادش. وإضافة إلى ذلك، وقع العديد من الاشتباكات المسلّحة بين الطرفين. يطالب البلدان بإقليم جامو وكشمير بكامله، لكن الهند تسيطر حاليًا على ما يقرب من 55 في المئة من مساحة الأرض، التي يعيش فيها نحو 70 في المئة من السكان، وتسيطر باكستان على نحو 30 في المئة من المساحة، وتسيطر الصين على الـ 15 في

(19) F. Fassihi and B. Hubbard, «Saudi Arabia and Iran Make Quiet Openings to Head Off War,» New York Times, 4 October 2019, and M. Crowley, «In Prisoner Swap, Iran Frees American Held Since 2016,» *New York Times*, 7 December 2019.

(20) D. O'Driscoll, «Tensions on Iraqi Soil Likely to Overshadow Anti-Government Protest Demands,» SIPRI Commentary, 9 January 2020.

(21) انظر القسم الأول من الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب.

المئة المتبقية. ومنذ حرب كشمير الأولى في عام 1947-1948، قسّم «خط المراقبة» العسكري جامو وكشمير الخاضعين لإدارة الهند وباكستان. وتقوم بعثة من مراقبي الأمم المتحدة، فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP)، بمراقبة وقف إطلاق النار في المنطقة منذ عام 1949 [22].

منح دستور الهند لعام 1950 جامو وكشمير وضعًا خاصًا ودرجة من الحكم الذاتي[23]. ومنذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، شنّ الانفصاليون الكشميريون - بعضهم يسعى للاستقلال وآخرون يقاتلون للانضمام إلى باكستان المجاورة - حملة مسلّحة دورية ضدّ نحو 500,000 من قوات الأمن الهندية في جامو وكشمير، ما أسفر عن مقتل عشرات الألوف[24]. وبإضافة الاشتباكات بين القوات النظامية في الهند وباكستان، فإن ذلك يجعل الإقليم من أخطر المناطق في العالم.

بعد حرب كارغيل في عام 1999، اتّفق على وقف لإطلاق النار في عام 2003 لكنه ظل غير مستقرّ. وقد أعيد العمل به في عام 2018 بعد عامين صعبين جدًا، ثم أزيح جانبًا في موجة جديدة من التوتّرات في عام 2019. وقُتل أكثر من 40 من أفراد الشرطة شبه العسكرية الهندية في هجوم بقنبلة في شباط/فبراير. وكان هذا الهجوم الأكثر دموية من نوعه في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية منذ أكثر من ثلاثة عقود[25]. ردًا على ذلك، في وقت لاحق من الشهر نفسه، نفّذت الهند غاراتها الجوية الأولى عبر خطّ المراقبة منذ سنة 1971 (عندما شنّت غارات في سياق حرب كبرى بين الهند وباكستان بشأن استقلال بنغلادش)، مستهدفة معسكر تدريب مشتبهًا فيه للجماعة التي أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم على الشرطة الهندية. وردّت باكستان بالمثل بضربات جوية في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية.

إلى جانب تصاعد العنف، استحكم النزاع السياسي أيضًا؛ ففي آب/أغسطس، ألغت الحكومة الهندية الوضع الخاص لكشمير، انسجامًا مع هدف طويل الأمد لحزب بهاراتيا جاناتا الحاكم[26].

---

(22) انظر الموقع الإلكتروني لفريق المراقبة (UNMOGIP). عن النزاع في كشمير والنزاعات المسلّحة في الهند وباكستان، انظر أيضًا القسم الثاني من الفصل الرابع في هذا الكتاب.

(23) A. G. Noorani, *Article 370: A Constitutional History of Jammu and Kashmir* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

(24) أدى النزاع وفقًا للحكومة الهندية إلى مقتل حوالى 42 ألفًا من المدنيين والمسلحين وأفراد الأمن منذ عام 1989، بينما تشير تقديرات مستقلة إلى مقتل 70 ألفًا أو أكثر. انظر: K. A. Kronstadt, «Kashmir: Background, Recent Developments, and US Policy,» Congressional Research Service Report R45877, 16 August 2019.

وعن عدد أفراد الأمن الهنود في كشمير، انظر A. Shukla, «India Has 700,000 Troops in Kashmir? False!!!,» rediff.com, 17 July 2018.

(25) BBC, «Kashmir Attack: Bomb Kills 40 Indian Paramilitary Police in Convoy,» 14 February 2019, and L. Miller, «Deadly Kashmir Suicide Bombing Ratchets up India–Pakistan Tensions,» International Crisis Group Q&A, 22 February 2019.

(26) J. Gettleman, «Narenda Modi, India's «Watchman», Captures Historic Election Victory,» New York Times, 23 May 2019; A. Kalra [et al.], «India Scraps Special Status for Kashmir in Step Pakistan Calls Illegal,» Reuters, 5 August 2019; C. C. Fair, «India's Move in Kashmir: Unpacking the Domestic and International Motivations and Implications,» Lawfare, 12 August 2019, and L. Maheshwari, «How the Indian Government Changed the Legal Status of Jammu and Kashmir,» Lawfare, 12 August 2019.

ونُشر نحو 38,000 جندي إضافي في المنطقة، وفُرض تعتيم مؤقت للاتصالات والإعلام، واعتُقل القادة المحليون[27]. فاندلعت الاحتجاجات واعتُقل أكثر من 500 شخص[28].

لم يحدث خلال العام أي تقدّم في الدبلوماسية الثنائية أو الدولية بشأن هذه القضية. وفشل طلب باكستان في آب/أغسطس لعقد اجتماع رسمي مفتوح لمجلس الأمن الدولي في الحصول على دعم كافٍ، ولم يصدر بيان رسمي للأمم المتحدة[29]. وفي الدورة السنوية الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، دان رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان قرار الهند بإلغاء الوضع الخاص لكشمير، وأعرب عن قلقه من احتمال استخدام حتى الأسلحة النووية إذا استمر العنف وشهد مزيدًا من التفاقم[30]. لكن لم يأتِ رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى ذكر ذلك في خطابه أمام الجمعية العامة انسجامًا مع رؤية الهند للنزاع بأنه مسألة داخلية[31]. وفي نهاية عام 2019، بدا أنه لا يوجد سبب لتوقّع تسوية متفق عليها لهذه المسألة المثيرة للجدل منذ فترة طويلة.

## II. الحد بين الأسلحة

في عام 2019 لم تتحقّق أي مكاسب، بل حدثت بعض الانتكاسات في مجال الحدّ من الأسلحة النووية؛ فقد انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لعام 1987، وعلقت روسيا رسميًا التزاماتها بموجبها[32]. وفي الوقت نفسه، استمرت حالة عدم اليقين بشأن ما إذا كانت المعاهدة الثنائية الروسية - الأمريكية بشأن القوة النووية الاستراتيجية، والمعروفة باسم «نيو ستارت»، ستُمدّد إلى ما بعد تاريخ انتهائها الحالي في شباط/فبراير 2021. كما أن تحدّي التقنيات الجديدة - بما فيها التقنيات السيبرانية وتقنيات تعلّم الآلة والطباعة الثلاثية الأبعاد - لم يُدرج تمامًا في مناقشة الحدّ من الأسلحة، رغم أنها تدخل بالفعل في عداد تطوير الأسلحة. أما النقطة المضيئة في عام 2018 - الانفراج في شبه الجزيرة الكورية والمناقشات الأولية حول نزع السلاح النووي بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية) والولايات المتحدة الأمريكية – فإنها تلاشت خلال عام 2019. وبعد التخلي عن خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، واصلت الولايات المتحدة في عام 2018 فرض عقوبات إضافية على إيران. وردًا على تلك التدابير، تخلّت إيران تدريجيًا في عام 2019

(27) P. K. Dutta, «Kashmir: Why Centre is Sending Additional 38000 Troops to J&K,» *India Today*, 2 August 2019, and Human Rights Watch, «India: Basic freedoms at risk in Kashmir,» 6 August 2019.

(28) J. Gettleman [et al.], «Modi Defends Revoking Kashmir's Statehood as Protests Flare,» *New York Times*, 8 August 2019.

(29) S. Parashar, «No Formal UNSC Meeting on J&K but Closed-door Consultations after China Intervenes,» *Times of India*, 16 August 2019, and UN News, «UN Security Council Discusses Kashmir, China Urges India and Pakistan to Ease Tensions,» 16 August 2019.

(30) «Full Transcript of Prime Minister Imran Khan's Speech at the UNGA,» Business Recorder, 27 September 2019.

(31) «Full Text of PM Narendra Modi's UNGA Speech,» *India Today*, 28 September 2019.

(32) للاطلاع على موجز وتفاصيل أخرى بشأن معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسّطة المدى والمعاهدات الأخرى للحد من الأسلحة، انظر الأقسام الأول والثاني والثالث من المرفق (أ) في هذا الكتاب.

عن القيود التي قبلتها بموجب الاتفاقية، وأعلنت أنها لم تعد تعتبر نفسها مقيّدة بهذه الالتزامات[33].

## من تحديد الأسلحة إلى سباق الأسلحة

بعيد إنهاء الانسحاب من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في آب/أغسطس 2019، وهو ما أعقبه تعليق روسيا التزاماتها بموجب المعاهدة، أجرت الولايات المتحدة اختبارًا لقذيفة انسيابية (كروز) تُطلق من الأرض وذات مدى محظور بموجب المعاهدة[34]. وقد أثار ذلك، إلى جانب استمرار عدم اتخاذ إجراءات بشأن التمديد المحتمل لاتفاقية ستارت الجديدة، مخاوف بشأن سباق تسلّح جديد. وفي الوقت نفسه، طرأ نقاش متزايد بشأن إمكان إحياء الحدّ من التسلّح بين روسيا والولايات المتحدة وكيفية ذلك. واقترحت الولايات المتحدة أن ذلك يتطلب انضمام الصين إلى المحادثات ليصبح الإطار الثنائي ثلاثيًا[35].

هناك دلائل على أن المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا يمكن أن تشتدّ[36]. وكانت المنافسة واضحة في عام 2018 في استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة وفي كشف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن أنظمة أسلحة جديدة في آذار/مـارس[37]. وهناك مجموعة من التقنيات التي يمكن أن يحدث فيها تنافس على الأسلحة، ولا يشمل ذلك الأسلحة النووية ومنصات الأسلحة التقليدية النووية ذات القدرة المزدوجة فحسب، وإنما أيضًا تكنولوجيا الطيران الشراعي الأسرع من الصوت، والدفاع المضادّ للقذائف الباليستية، ومنظومات الفضاء الخارجي والتنافس على التفوّق السيبراني[38]. لكن قد يكون من الخطأ توقّع تكرار سباق التسلّح في الستينيات والسبعينيات بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. فقد كان كل جانب يحاول في ذلك الوقت أن يضاهي أعداد الآخر في فئات محدّدة من أنظمة الأسلحة أو يتفوّق عليها - القاذفات والقذائف وتكنولوجيا الرؤوس الحربية المتعدّدة ونظام الدفاع المضادّ للقذائف الباليستية. وبينما لا يزال التكافؤ النووي مهمًا لروسيا والولايات المتحدة، فإن هناك أيضًا منافسة غير متكافئة بين التدابير والتدابير المضادّة والتدابير المضادّة للتدابير المضادّة. في الوقت نفسه، تزداد أهمية الأنظمة

(33) وعن تطوّرات خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2019، انظر القسم الثالث من الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(34) US Department of Defense, «DOD Conducts Ground Launch Cruise Missile Test,» News Release, 19 August 2019, and «US Test-fires Cruise Missile after INF Treaty Pullout,» Deutsche Welle, 19 August 2019.

(35) A. Panda, «Thanks, but No Thanks: China Pushes back on Trilateral Strategic Nuclear Arms Control,» The Diplomat, 7 May 2019.

(36) انظر مثلاً: A. Arbatov, «A New Era for Arms Control: Myths, Realities and Options,» Carnegie Moscow Center, 24 October 2019.

(37) Office of the Secretary of Defense, Nuclear Posture Review 2018 (US Department of Defense: Washington, DC, 2018); A. Osborn, «Russia Names Putin's New «Super Weapons» after a Quirky Public Vote,» Reuters, 23 March 2018, and President of Russia, «Presidential Address to the Federal Assembly,» 1 March 2018.

(38) انظر مثلاً: I. Oelrich, «Hypersonic Missiles: Three Questions Every Reader Should Ask,» Bulletin of the Atomic Scientists, 17 December 2019; D. Wilkening, «Hypersonic Weapons and Strategic Stability,» Survival, vol. 61, no. 5 (2019), pp. 129–148, and D. Hambling, «China, Russia and the US are all Racing to Produce Hypersonic Weapons,» New Scientist, 6 July 2019.

وعن تطوّر سباق الأسلحة في الفضاء، انظر القسم الثالث من الفصل الثالث عشر في هذا المجلّد.

غير النووية في التأثير على التوازن الاستراتيجي. ويشير هذان العاملان إلى أن اتفاقيات الحدّ من الأسلحة في المستقبل قد لا تستند إلى خفوضات متكافئة، وقد لا تركّز على الأسلحة النووية فحسب. لا يمكن التكهن بثقة هل ستكون النتيجة أكثر أو أقل استقرارًا من نسخة الحرب الباردة.

من السهل فهم قوة الحجّة السياسية الأمريكية بشأن الحدّ من الأسلحة الثلاثي، بالنظر إلى تنامي دور الصين في القوى المحرّكة الاستراتيجية العالمية وفي التصوّرات الأمريكية للتهديد. لكن هناك أيضًا منطقًا في رفض الصين للفكرة، لأن حجم ترسانتها النووية لا يكاد يقارن بحجم ترسانتَي روسيا والولايات المتحدة: تستأثر الحيازات النووية الروسية والأمريكية بأكثر من 90 في المئة من المخزون العالمي للرؤوس الحربية النووية، ومع أن مخزون الصين آخذ في النموّ، فإنه يقارب 2 في المئة. بل إن الترسانة النووية الفرنسية أكبر من ترسانة الصين. ويثير ذلك تساؤلات حول ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك إطار للحدّ من التسلح لا يشمل الصين فحسب، وإنما فرنسا والهند وإسرائيل وكوريا الشمالية وباكستان والمملكة المتحدة أيضًا.

تشهد الفترة الحالية مفترق طرق محتملاً للحدّ من الأسلحة؛ حيث إن الاتفاق في عام 2020 على تمديد معاهدة ستارت الجديدة والتوصّل إلى طريق متفق عليه للمضي قدمًا يوحي بالاعتراف المشترك في الحكومتين الأمريكية والروسية بالحاجة إلى قيود على البعد العسكري والنووي لعلاقتهما، حتى مع استمرار درجة معيّنة من العداء والتنافس بينهما.

ربما يجدر تذكير جمهور السياسة المعاصر بأنه، مع تعثر الحدّ من الأسلحة في نهاية السبعينيات وتطوّر الحرب الباردة الجديدة مع الغزو السوفياتي لأفغانستان وعمليات الانتشار النووية الجديدة في أوروبا، اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بصورة غير رسمية على الالتزام بقيود معاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية لعام 1979 (سالت 2)، رغم عدم التصديق عليها البتة[39]. إلى جانب خفض المخاطر، فإن هذا الاعتراف بالمصالح المشتركة للقيود على التنافس بينهما ساعد في تمهيد الطريق لتحسين العلاقات بينهما منذ عام1985 والاتفاقات اللاحقة بشأن خفض الأسلحة. ومن دون إظهار مماثل لضبط النفس المتبادل اليوم، يبدو الطريق أمامنا محفوفًا بالمخاطر لجميع الأطراف.

## خطة العمل الشاملة المشتركة

تعرضت خطة العمل الشاملة المشتركة لضغوط منذ تولي ترامب الرئاسة في كانون الثاني/يناير 2017. وكان الاتفاق قد أبرم في عام 2015 بين الصين وفرنسا وإيران وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وصُدّق عليه بقرار ملزم من مجلس الأمن الدولي[40].

(39) «SALT II: An Analysis of the Agreements,» *SIPRI Yearbook 1980*, pp. 209–244, and Arms Control Association, «US–Russian Nuclear Arms Control Agreements at a Glance,» Fact sheet, August 2019.

(40) UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015, «Annex A: Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), Vienna, 14 July 2015».

وكان سليمًا من الناحية الفنية، ونفّذته إيران بالكامل[41]. لكن انتقادات إدارة ترامب للخطة لأنها لم تشمل الصواريخ الإيرانية أو لم تكبح السياسات الإقليمية الإيرانية هي اعتراض سياسي على الاتفاقية، لا تعليق صالحً على ميزتها الفنية أو سجل التنفيذ. وفي أيار/مايو 2018، قدّمت الولايات المتحدة إشعارًا بأنها لن تلتزم بالاتفاق. وفي آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر 2018، أعادت الولايات المتحدة فرض العقوبات على إيران التي كانت قد رفعتها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة[42].

تطبّق العقوبات الأمريكية على إيران خارج الحدود الإقليمية من خلال النظام المصرفي الدولي. لذا، فإن أي جهة تتاجر مع إيران أو تستثمر فيها تواجه خطر العقوبات. سعى الاتحاد الأوروبي في البداية لإيجاد طريقة للالتفاف على العقوبات حتى تستمر التجارة الأوروبية مع إيران والاستثمار فيها. غير أن التدابير القانونية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في التسعينيات لمنع الشركات الأوروبية من الالتزام بالعقوبات الأمريكية خارج الحدود الإقليمية تفتقر الآن إلى الفعالية بسبب حجم السوق التجارية الأمريكية والدور العالمي للدولار الأمريكي[43]. أنشأ الاتحاد الأوروبي أداة مالية لدعم التبادل التجاري (إنستكس)، كانت تهدف في البداية إلى السماح باستمرار واردات النفط من إيران ولكنها لم تحقّق هذا الهدف المنشود[44]، ولم توفّر أي مجال للمناورة للشركات الأوروبية التي تميل إلى التعامل مع إيران أو في إيران. لذلك لم تقدّم لإيران أي فترة راحة من ضغوط العقوبات. وبناء على أن الجانب الآخر لم يفِ بالتزاماته المتعلّقة بتخفيف العقوبات، قرّرت إيران في أيار/مايو 2019 تقليص التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة[45].

وفي نهاية عام 2019، أصبح الاتفاق غير فعّال إلى حدٍّ كبير، رغم أن إيران وجميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة، باستثناء الولايات المتحدة، ظلت أطرافًا فيها. والمفارقة هي أن الإدارة الأمريكية، بالرغم من قلقها الواضح بشأن إمكان أن تطوّر إيران قدرات أسلحة نووية، نجحت في تقويض أداة متفق عليها تحول دون حدوث ذلك[46].

---

(41) عن سلامة خطة العمل الشاملة المشتركة من الناحية الفنية، انظر: T. Rauf, «Resolving Concerns about Iran's Nuclear Programme,» *SIPRI Yearbook 2016*, chap. 17, section I, pp. 675–680

وعن تنفيذ الخطة حتى انسحاب الولايات المتحدة منها، انظر: International Atomic Energy Agency, «Iran is implementing nuclear-related JCPOA Commitments, Director General Amano Tells IAEA Board,» 5 March 2018

(42) انظر: T. Erästö, *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 337–346, and *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 378–386.

القسم الثالث من الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(43) E. Geranmayeh and M. L. Rapnouil, «Meeting the Challenge of Secondary Sanctions,» European Council on Foreign Relations, 25 June 2019.

(44) Deutsche Welle, «EU Mechanism for Trade with Iran «Now Operational»,» 28 June 2019;

انظر أيضًا: القسم الثالث من الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(45) انظر القسم الثالث من الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(46) A. Arnold [et al.], *The Iran Nuclear Archive: Impressions and Implications* (Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, April 2019).

## الدبلوماسية النووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة

كانت إحدى النقاط المضيئة في عام 2018 تحقيق اختراق في العلاقات بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة؛ ففي إعلان سنغافورة المشترك في 12 حزيران/يونيو 2018، تعهّد الرئيس ترامب بتقديم ضمانات أمنية لكوريا الشمالية في حين أكّد الرئيس كيم جونغ أون مجدّدًا «التزامه الراسخ والثابت بنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بشكل كامل». وتعهّد الزعيمان بمتابعة المفاوضات «لتوحيد جهودهما بغية بناء نظام سلام دائم ومستقر» في شبه الجزيرة[47].

تلاشت تلك الآفاق المشرقة بحلول نهاية عام 2019 [48]. فقد انتهى اجتماع القمة الثاني بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة في هانوي على وقع إلغاء مؤتمر صحافي ومن دون صدور بيان مشترك. كانت المشكلة الأساسية الخلاف بشأن تخفيف العقوبات الأمريكية المفروضة على كوريا الشمالية. وعُقد اجتماع ثالث بين الرئيسين ترامب وكيم، أعدّ له على عجل، في نهاية حزيران/يونيو في بانمونجون بالمنطقة المنزوعة السلاح بين كوريا الشمالية وجمهورية كوريا (كوريا الجنوبية). غير أن النيّات الحسنة التي نتجت من الاجتماع لم تدم طويلاً. وانتهى اجتماع تشرين الأول/أكتوبر بين المفاوضين الكوريين الشماليين والأمريكيين في ستوكهولم بعد ثماني ساعات بهجوم لفظي حادٍّ شنّته كوريا الشمالية على الولايات المتحدة[49]. منحت كوريا الشمالية الولايات المتحدة مهلة حتى نهاية العام لتغيير موقفها وحذّرت من مفاجأة غير مرحّب بها في عيد الميلاد إذا لم تغيّر نهجها[50]. ربما لم يكن من المستغرب أن الولايات المتحدة لم تعلن عن أي تغيير في الموقف، ولم تظهر سوى القليل مما يشير إلى أنها تأخذ الموعد النهائي على محمل الجدّ.

بالنظر إلى محدودية المعلومات الواردة من الجانبين، لا يمكن الحصول على أي درجة من الوضوح بشأن ما أدّى إلى الفشل. ويبدو أن الاجتماع التحضيري في ستوكهولم في كانون الثاني/يناير 2019 قبل اجتماع قمة هانوي أنتج جوًا ملائمًا واتفاقًا على أن التقدّم سيكون من خلال سلسلة من الخطوات الإضافية. غير أن في تلك المرحلة، كان لدى الجانبين تفسيرات مختلفة لمصطلح «نزع السلاح النووي» وكيفية الوصول إليه[51]. وباحتواء جدول أعمال المفاوضات أيضًا على إبرام تسوية حقيقية للحرب الكورية بعد مرور نحو 70 عامًا – وتلك ليست مهمة سهلة - كان من الواضح أن هناك حاجة إلى العمل الجادّ وبذل الكثير من الجهد. لذا قد يبدو أن أحد أوجه القصور الحرجة في العملية الدبلوماسية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة في عامَي 2018 و2019 هو الافتقار إلى الإرادة

(47) S. N. Kile, «North Korean–US Nuclear Diplomacy,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 361–368.

(48) انظر القسم الثاني من الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(49) J. H. Pak, «Why North Korea Walked away from Negotiations in Sweden,» Brookings Institution, 18 October 2019.

(50) Korea Central News Agency, «DPRK Vice Foreign Minister for US Affairs Issues Statement,» 3 December 2019.

(51) J. Kim and J. Smith, «North Korea Media Says Denuclearization Includes Ending «US Nuclear Threat»,» Reuters, 20 December 2018, and J. Mason and S. Holland, «US, North Korea to seek Understanding on Denuclearization at Summit,» Reuters, 21 February 2019.

للقيام بهذا العمل التفصيلي، وربما افتقار أي من الزعيمين - أو كليهما - إلى الإيمان بأن من الضروري أو المرغوب فيه اتباع هذا النهج الدبلوماسي التقليدي إلى حدٍّ ما لحلّ القضايا التي تثير خلافًا عميقًا منذ عقود.

بحلول نهاية عام 2019، بينما أعربت الولايات المتحدة عن استعدادها للعودة إلى المحادثات متى سنحت الفرصة، لم تقدّم كوريا الشمالية أي سبب لتوقّع بروز مثل هذه الفرصة. وربما كان هناك بصيص أمل ناجم عن أن كوريا الشمالية لم تنفّذ تهديدها بـ «مفاجأة عيد الميلاد». وفي نهاية العام، ربما تكون العملية الدبلوماسية قد توقّفت، لكن كوريا الشمالية لم تستأنف اختبار مزيد من الأجهزة النووية أو الصواريخ البعيدة المدى.

## مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي في عام 2020

أصبحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 (معاهدة عدم الانتشار) نافذة في عام 1970. ولذا، فإن عام 2020 هو الذكرى الخمسين لتأسيسها، فضلاً عن أنه عام عقد مؤتمر الاستعراض الذي يعقد كل خمس سنوات على النحو المحدّد في معاهدة عدم الانتشار. لكن الاستعدادات لمؤتمر الاستعراض لعام 2020 انطلقت في سياق صعب.

ينطوي مؤتمر الاستعراض لعام 2020 على أهمية خاصة لأن دورة عام 2015 لم تكن منتجة[52]. وذلك ليس غير عادي؛ فقد كان مؤتمر الاستعراض التاسع والخامس الذي يفشل في إصدار وثيقة نهائية توافقية بشأن تنفيذ معاهدة عدم الانتشار[53]. غير أن الاختلافات هذه المرة تبدو عميقة جدًا. ومن القضايا الرئيسة العالقة في عام 2015 الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما أعرب العديد من أعضاء معاهدة عدم الانتشار عن قلقهم العميق إزاء وتيرة خفض الأسلحة النووية[54]. وبحلول عام 2019، كان هناك خفوضات كبيرة من الإجمالي العالمي المقدر بما يتراوح بين 65,000 و70,000 رأس حربي نووي في الثمانينيات قبل نهاية الحرب الباردة إلى 13,865 رأسًا [55]. وبالرغم من ذلك، تلزم المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار الأطراف بمتابعة «المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعّالة المتصلة بوقف سباق التسلّح النووي في موعد مبكر وبنزع السلاح النووي». وقد فُسّر ذلك على نطاق واسع بأنه يمنح الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية المحدّدة لإجراء مفاوضات بهدف إزالة جميع الأسلحة النووية.

شجّع الاتهام بأن جهود الحدّ من الأسلحة التي تبذلها الدول الحائزة للأسلحة النووية غير كافية

(52) L. Kulesa, «Five Years That Will Decide the Fate of the NPT,» European Leadership Network Commentary, 1 June 2015.

(53) S. Duarte, «Unmet Promise: The Challenges Awaiting the 2020 NPT Review Conference,» *Arms Control Today*, vol. 48 (November 2018).

(54) لمزيد من التفاصيل، انظر القسم الرابع من الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(55) انظر الجدول الرقم (10-1) في الفصل العاشر من هذا الكتاب.

عددًا كبيرًا من الدول على دعم معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017 والانضمام إليها. وبحلول نهاية عام 2019، بلغ عدد الدول الموقّعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية 81 دولة، في حين صدّقت عليها 35 دولة. وستصبح نافذة بالنسبة إلى الدول الأطراف فيها بعد تصديق 50 دولة عليها[56]. قدّم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وجهة نظر مختلفة بشأن الحجّة، لكنه أعرب عن الإحباط نفسه عندما أكّد، في بداية خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019، أن الأسلحة النووية «يجب أن تُحظر على الجميع أو يكون مسموحًا بها للجميع». وقال وسط تصفيق واسع: «العالم أكبر من خمسة»[57].

إزاء هذه الخلفية، يجدر وضع مخاوف عدم الانتشار اليوم في منظور تاريخي. في أوائل سبعينيات القرن العشرين، كان تقييم معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (سيبري) أن لدى نحو 15 دولة وضعًا «شبه نـووي»[58]. في ذلك الوقت، كانت ست دول تمتلك أسلحة نووية: الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، إلى جانب إسرائيل التي كانت حيازتها أسلحة نووية سرية (ولا تزال غير مؤكّدة رسميًا). وتمتلك ثلاث دول إضافية الآن أسلحة نووية - الهند وكوريا الشمالية وباكستان - بينما تخلّت ثلاث دول - بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا - عن الأسلحة النووية التي كان لها حق قانوني في الاحتفاظ بها عند تفكّك الاتحاد السوفياتي في عام 1991. وتخلّت جنوب أفريقيا عن تطوير الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة لنظام الفصل العنصري، في حين فُكّك برنامج الأسلحة النووية العراقي بإشراف دولي في التسعينيات والبرنامج الليبي في عامي 2003 و 2004 [59]. وهكذا حقّق عدم الانتشار بعض النجاح على العموم. لقد كانت معاهدة عدم الانتشار في صميم ذلك السجل الإيجابي نسبيًا، وسيشكل حدوث تراجع كبير في دعمها ضربة خطيرة للاستقرار العالمي.

لذا تتكشّف الاستعدادات لمؤتمر الاستعراض لعام 2020 في سياق من ثلاثة أجزاء: أزمة الحدّ من الأسلحة، وأهمية معاهدة عدم الانتشار ونجاحها، وخيبة الأمل بشأن عملية معاهدة عدم الانتشار بين العديد من الدول الأطراف. ولسوء الحظ، لم تفعل اللجنة التحضيرية في نيسان/أبريل 2019 لمؤتمر الاستعراض لعام 2020 شيئًا لتبديد الشعور بوجود احتمالات ضعيفة لإحراز تقدّم نحو مزيد من خفوضات للأسلحة النووية، أو تنفيذ الالتزامات السابقة المتعلقة بمنطقة خالية من أسلحة الدمار

(56) عن تطوّرات معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام 2019، انظر: القسم الرابع من الفصل الحادي عشر في هذا الكتاب.

(57) V. Gilinsky and H. Sokolski, «Taking Erdogan's Critique of the Nuclear Non-Proliferation Treaty Seriously,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, 14 November 2019.

(58) «The Near-Nuclear Countries and the Non-Proliferation Treaty,» *SIPRI Yearbook 1972*, pp. 290–298.

(59) U. Friedman, «Why One President Gave up his Country's Nukes,» *The Atlantic*, 9 September 2017; Atomic Heritage Foundation, «South African Nuclear Program,» 15 August 2018, and J. Hart and S. N. Kile, «Libya's Renunciation of Nuclear, Biological and Chemical Weapons and Ballistic Missiles,» *SIPRI Yearbook 2005*, pp. 629–648.

الشامل في الشرق الأوسط، أو بناء إجماع حول مجموعة واسعة من القضايا الخلافية الأخرى[60]. وفي محاولة لكسر مأزق خيبة الأمل والخذلان والتشاؤم، عقدت الحكومة السويدية في حزيران/يونيو 2019 مؤتمرًا وزاريًا لمناقشة نهج «مرحلي» لنزع السلاح النووي[61].

## III. تغيّر المناخ

يستمر ضغط تغيّر المناخ في التصاعد. وكان عام 2019 ثاني أشدّ الأعوام حرارة على الإطلاق، وأنهى عقدًا من «درجات الحرارة العالمية الاستثنائية والأحوال الجوية الشديد التأثير» وفقًا للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية[62]. كان كل عقد منذ ثمانينيات القرن العشرين أكثر دفئًا من العقد السابق. وعلى غرار العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بأكمله، شهدت أنحاء من العالم تراجع الجليد، وارتفاعًا قياسيًا لمستويات سطح البحر، وزيادة حرارة المحيطات وتحمّضها، وأحوالاً جوية متطرّفة في عام 2019. وواصلت التقارير الدولية الموثوقة استكشاف أثر زيادة درجة الحرارة العالمية والصلات المتبادلة المرتبطة بها. وحدّد تقرير حكومي دولي نهائي عن حالة الطبيعة والنظم البيئية، وهو الأول من نوعه منذ عام 2005، معدّل تغيّر في الطبيعة في نصف القرن الماضي لم يسبق له مثيل. وحُدّدت التغييرات في طريقة استخدام البحر واليابسة بأنها محرّك التغيير الذي له أعظم الأثر، وعُدّ تغيّر المناخ ثالث أهم المحرّكات[63].

كان متوسّط درجة الحرارة العالمية في عام 2019 أعلى بمقدار درجة مئوية واحدة تقريبًا عن المتوسّط في الفترة الممتدة من عام 1850 إلى عام 1900، وهي فترة يشار إليها غالبًا باسم «الأزمنة قبل الصناعية». ووفقًا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ، فإن المعدّل الحالي للزيادة يبلغ نحو 0.2 درجة مئوية كل عقد[64]. وبهذا المعدل، سيتم الوصول إلى متوسّط درجة الحرارة 1.5 درجة مئوية فوق الأزمنة قبل الصناعية بعيد عام 2040، وعلامة 2 درجة مئوية بعد ذلك بما يزيد قليلاً على

---

(60) A. Sanders-Zakre, «Deep Divisions Challenge NPT Meeting,» *Arms Control Today*, vol. 49 (April 2019), and R. Einhorn, «The 2020 NPT Review Conference: Prepare for Plan B,» United Nations Institute for Disarmament Research, [n. d.].

(61) Government Offices of Sweden, «The Stockholm Ministerial Meeting on Nuclear Disarmament and the Non-Proliferation Treaty,» Ministerial Declaration, Stockholm, 11 June 2019.

انظر أيضاً: P. Ingram and M. Downman, Stepping Stones to Disarmament: Making Progress in a Polarised International Climate (The British American Security Information Council, April 2019).

(62) World Meteorological Organization, «2019 Concludes a Decade of Exceptional Global Heat and High-impact Weather,» Press Release, 3 December 2019, and World Meteorological Organization, «WMO Confirms 2019 as Second Hottest Year on Record,» Press Release, 15 January 2020.

انظر أيضًا: National Aeronautics and Space Administration, «NASA, NOAA Analyses Reveal 2019 Second Warmest Year on Record,» Press Release, 15 January 2020.

(63) S. Díaz [et al.] eds., *The Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services: Summary for Policymakers* (Bonn: Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, 2019), p. 12.

(64) IPCC, Global Warming of 1.5°C (Geneva: IPCC, 2018), para. A.1.1

عقدين. وهذان هما الهدفان اللذان حددتها اتفاقية باريس لعام 2015 بشأن تغيّر المناخ، التي اتفقت فيها الأطراف على الحدّ من الاحترار العالمي بـ 2 درجة مئوية حدًا أقصى ومحاولة إبقائه دون 1.5 درجة مئوية[65]. وغالبًا ما يُنظر إلى المستوى الأخير والمستوى الأدنى بأنهما الحدّ الأقصى للاحترار العالمي قبل أن يهدّد ارتفاع مستوى سطح البحر الموائل المنخفضة الواقعة على جانب البحر، مثل الجزر والسهول الساحلية. ربما يكون من المفيد ملاحظة أن علامة 1.5 درجة مئوية قد تم الوصول إليها بالفعل في متوسّط درجة الحرارة العالمية على اليابسة، لكن متوسّطات البحر والمحيطات هي التي تحافظ على المتوسّط العالمي دون درجة مئوية واحدة على العموم[66].

تتراوح التقديرات السكانية للمناطق الساحلية والجزرية المنخفضة من 800 مليون إلى مليار نسمة[67]. وتواجه بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تحدّيًا وجوديًا[68]. وهناك 570 مدينة ساحلية في المناطق الساحلية المنخفضة، بما في ذلك 20 مدينة يزيد عدد سكانها على 10 ملايين نسمة[69]. يثير بعض التحليلات احتمال ارتفاع مستوى سطح البحر ومحو بعض المدن الكبرى، بما في ذلك المراكز المالية الرئيسة بحلول عام 2050 [70]. غير أن المخاطر الأكثر احتمالاً في تلك المناطق تنبع من أثر الارتفاع المفاجئ في مستوى سطح البحر. وقد خلص الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ إلى أن أحداث مستوى سطح البحر المتطرّفة النادرة تاريخيًا (مرة في القرن) من المرجح أن تحدث مرة واحدة في السنة على الأقل في العديد من الأماكن بحلول عام 2050 [71].

ثمة مخاطر واضحة على الأمن البشري والاستقرار السياسي في المناطق المتضرّرة. وإذا استمرت انبعاثات غازات الدفيئة في الارتفاع بمعدلاتها الحالية، وإذا لم يكن هناك استعداد لمساعدة المجتمعات على التكيّف مع العواقب التي لا مفرّ منها لتغيّر المناخ، فإن التحدّيات الإنسانية والأمنية في العقد الثالث من القرن الحالي وما بعده ربما تصبح غير قابلة للإدارة. لكن ذلك ليس مجرد تحدٍّ للمستقبل

---

(65) افتتحت اتفاقية باريس للتوقيع في 22 نيسان/أبريل 2016 وأصبحت نافذة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. انظر: UN, Paris Agreement (UN: 2015).

(66) P. R. Shukla [et al.] eds., *Summary for Policymakers,» Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems* (Geneva: IPCC, 2019), paras. A.2 and A.2.1.

(67) UN Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, «Small Island Developing States (SIDS) Statistics,» [n. d.]; C40 Cities, «Staying Afloat: The Urban Response to Sea Level Rise,» [n. d.], and «The Uncertain Future of the Coasts,» World Ocean Review, vol. 1, chapter 3 (2010).

(68) Climate and Development Knowledge Network, The IPCC's Fifth Assessment Report: What's in it for Small Island Developing States? (London: Climate and Development Knowledge Network, 2014), and UN Development Programme, «Small Island Nations at the Frontline of Climate Action,» 18 September 2017.

(69) C40 Cities, «Staying Afloat: The Urban Response to Sea Level Rise».

(70) D. Lu and C. Flavelle, «Rising Seas Will Erase More Cities by 2050, New Research Shows,» New York Times, 29 October 2019.

(71) H. -O. Pörtner [et al.], eds., «Summary for Policymakers,» *Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climat*e (Geneva: IPCC, 2019).

على المدى المتوسّط. فكما أوضحت الأمثلة الحديثة في الشرق الأوسط، فإن التحدّيات التي تواجه الأمن البشري في شكل انعدام الأمن الغذائي وتوافر المياه يمكن أن تصبح بسرعة وبشكل مأسوي جزءًا من أسباب حدوث اضطرابات وعنف كبير[72]. أصبح من الواضح أيضًا وجوب معالجة أثر تغيّر المناخ في الغالب وسط جهود بناء السلام الشائكة في البيئات التي مزقتها الحروب. في الصومال على سبيل المثال، أظهرت بحوث سيبري كيف تقوّض الأحداث المناخية المتطرّفة مثل الفيضانات والجفاف الجهود المبذولة لبناء مؤسّسات القانون والحكم وتقوّي يد الميليشيات والمتمردّين[73]. وبطريقة مختلفة، شهد عام 2019 العديد من الأمثلة لأثر تغيّر المناخ على تقويض الأمن اليومي للناس العاديين - في حرائق الغابات الأسترالية من أيلول/سبتمبر 2019 إلى شباط/فبراير 2020، وعلى نحو مماثل، وإن كان أقل انتشارًا إلى حدّ ما، في حرائق غابات الأمازون وإندونيسيا وسيبيريا[74]. وفي عام 2019، قدّر الممثّل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالحدّ من مخاطر الكوارث معدّل الكوارث المتعلّقة بالمناخ بأنه كارثة واحدة في الأسبوع[75].

تأكّد أثر ومخاطر تغيّر المناخ في عام 2019 بوصفه قضية عالمية ذات أولوية قصوى؛ فقد تزايد توافق صنّاع القرار والخبراء على هذا الأمر، وعبّرت الحركات الاجتماعية عن نفسها في الإضرابات المدرسية والتجمّعات والمسيرات[76]. في أيلول/سبتمبر، كانت قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي محاولة لرفع مستوى الطموح بخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتوفير التمويل للعمل المناخي. ومع بعض الاستثناءات، لم يعلن إلا عن قليل من الالتزامات القابلة للتنفيذ في اجتماع القمة[77]. وكان البعد الأمني لمخاطر المناخ غائبًا تمامًا رغم أن الأمين العام نفسه وصف فيما بعد تغيّر المناخ بأنه «تهديد خطير» للأمن[78].

---

(72) انظر مثلاً: F. Krampe and D. Smith, «Climate-related Security Risks in the Middle East,» in: A. Jägerskog [et al.], eds., *Routledge Handbook on Middle East Security* (Abingdon: Routledge, 2019), and J. Schaar, «A Confluence of Crises: On Water, Climate and Security in the Middle East and North Africa,» SIPRI Insights on Peace and Security, no. 2019/4, July 2019.

(73) K. Eklöw and F. Krampe, «Climate-related Security Risks and Peacebuilding in Somalia,» *SIPRI Policy Paper*, no. 53 (October 2019).

عن النزاع لمسلّح في الصومال، انظر القسم الرابع من الفصل السابع في هذا الكتاب.

(74) L. Hughes, *Summer of Crisis* (Potts Point: Climate Council of Australia Ltd., 2020), and K. Pierre-Louis, «The Amazon, Siberia, Indonesia: A World of Fire,» New York Times, 28 August 2019.

وقد تأثّر نحو 11 مليون هكتار من الشجيرات وأراضي المزارع ولبلدات بحرائق الشجيرات الأسترالية. وفي الأمازون، قدّر فقدان قرابة مليون هكتار بالحرائق.

(75) F. Harvey, «One Climate Crisis Disaster Happening Every Week, UN Warns,» *The Guardian*, 7 July 2019.

(76) A. Collins, The Global Risks Report 2019 (Geneva: World Economic Forum, 2019); F. Granados, *The Global Risks Report 2020* (Geneva: World Economic Forum, 2020), and E. Marris, «Why Young Climate Activists Have Captured the World's Attention,» *Nature*, 18 September 2019.

(77) S. Sengupta and L. Friedman, «At UN Climate Summit, Few Commitments and US Silence,» *New York Times*, 23 September 2019.

(78) UN Climate Change, «António Guterres Calls for Increased Ambition and Commitment at COP25,» 1 December 2019.

إن التحدّي العملي لإبطاء الاحترار العالمي، وتجنّب أسوأ العواقب هائل الحجم لأن متوسّط درجة الحرارة العالمية قد ارتفع، بمثابة نتيجة مباشرة للنموّ الاقتصادي والتقدّم. وستستمر درجات حرارة سطح الأرض والبحر في الارتفاع باستمرار انبعاثات غازات الدفيئة. وينطوي معظم سيناريوهات الحد من الاحترار العالمي بـ 1.5 درجة مئوية على تجاوز هذا المستوى قبل التراجع عنه مرة أخرى[79]. ولتحقيق ذلك، يجب أن يصبح الاقتصاد العالمي محايدًا كربونيًا بحلول عام 2050، مع إجراء خفوضات كبيرة - يُعتقد أن تصل إلى نحو 45 في المئة في الغالب - بحلول عام 2030. وهذا هو المدى التقريبي للأهداف في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الطويلة الأجل، على سبيل المثال [80]. إذا أريد ألا يرتفع الاحترار العالمي فوق هدف 1.5 درجة مئوية، فيجب أن تأتي الخفوضات في انبعاثات غازات الدفيئة في وقت أبكر، وأن تكون أكثر عمقًا. بل إن المسار الأقل طموحًا لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية يعني عكس الزيادة في انبعاثات غازات الدفيئة في القرن الماضي والقيام بذلك بسرعة أكبر. وفي الوقت نفسه، يجب أن يلبي الناتج الاقتصادي احتياجات وتوقّعات الأعداد المتزايدة لسكان العالم[81]. في نهاية عام 2019، ورغم الإعلان عن الكثير من الطموحات، كانت حكومتان فقط في طريقهما لتحقيق تلك الأهداف: غامبيا والمغرب[82]. لذا، يبدو من المؤكّد أن العالم سيواجه تحدّيات أمنية متعلّقة بالمناخ في ثلاثينيات القرن الحالي وما بعدها، وهو غير مستعدّ لها حاليًا، وبالرغم من ذلك هناك متسع من الوقت للاستعداد. في محاولة الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة لتقليل حجم المشكلات التي يطرحها تغيّر المناخ إلى الحدّ الأدنى، وفي محاولة التكيّف مع أثر تغيّر المناخ للتمكّن من إدارة عواقبه التي لا مفرّ منها، بما في ذلك المجال الأمني، فإن التعاون الدولي المكوّن الرئيسي للنجاح. وثمة مستوى غير مسبوق من الحاجة إلى مزيد من التعاون اليوم.

## IV. النظام والقانون الدوليان

إن الحاجة إلى التعاون بشأن المناخ تقابلها حاجة مماثلة بشأن تحدّيات رئيسة أخرى في عصرنا - في العالم السيبراني أو مخاطر الأوبئة مثلاً - وكذلك بشأن القضايا التقليدية والرئيسة للسلام والتجارة. لكن مقدار تميّز السياسة الدولية بالتوتّرات والخلافات بين اللاعبين الرئيسين هو سبب خطير للقلق. هناك العديد من القضايا الخلافية بين الصين وروسيا والولايات المتحدة، التي لديها أيضًا علاقات صعبة بشأن بعض القضايا مع حليفتيها فرنسا والمملكة المتحدة. تميّز قلب النظام الدولي بالتنافر

(79) K. Levin, «8 Things You Need to Know about the IPCC 1.5°C Report,» World Resources Institute, 7 October 2018.

(80) European Commission, «A Clean Planet for All: A European Strategic Long-term Vision for a Prosperous, Modern, Competitive and Climate Neutral Economy,» Communication from the Commission to the European Parliament, the European Council, the Council, the European Economic and Social Committee, the Committee of the Regions and the European Investment Bank, COM(2018) 773 final, 28 November 2018.

(81) «The Past, Present and Future of Climate Change,» *The Economist*, 21 September 2019.

(82) Climate Action Tracker, [n. d.]; Climate Action Tracker, «Gambia,» [n. d.]; and Climate Action Tracker, «Morocco,» [n. d.].

المتزايد خلال العقد الماضي[83]. وأصبحت معالمه أكثر وضوحًا مما هي عليه، كما لوحظ في إصدار عام 2019 من هذا **الكتاب السنوي**، بسبب شذوذ في المشهد الدولي اليوم، وتحديدًا أن كلاً من القوى العظمى الثلاث - الصين وروسيا والولايات المتحدة - ليست قوة ملتزمة بالوضع الراهن، فكل منها تتحدّى جوانب من النظام السياسي العالمي، ما يضعف قابلية للتنبؤ بالسياسة الدولية. هناك، على وجه الخصوص، قدر أكبر من عدم اليقين مما كان عليه قبل بضع سنوات فقط حول ما إذا كانت قوانين النظام الدولي وقواعده ومعاييره ستُحترم، كما هي. وذلك يجعل التعاون نهجًا أكثر تعقيدًا وأقل جاذبية لبعض المشكلات الدولية الرئيسة من نهج أكثر أحادية.

هناك حالات لافتة للنظر في السنوات الأخيرة تم فيها تجاهل القانون الدولي والاتفاقات والأعراف وإساءة استخدامها. ومن الأمثلة الصارخة القتل العمد للصحافي السعودي جمال خاشقجي، في تشرين الأول/أكتوبر 2018، في قنصلية المملكة السعودية في إسطنبول[84]. وقد أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية جريمة القتل ضمن قائمة انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية، مشيرة إلى أن عملاء الحكومة نفّذوا عملية القتل[85]. وذهبت الأمم المتحدة إلى أبعد من ذلك ووصفت القتل بأنه «إعدام متعمّد مع سبق الإصرار، وقتل خارج نطاق القانون تتحمّل المملكة العربية السعودية مسؤوليته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان»[86].

قليلة هي حوادث السلوك غير القانوني للدول وممثليها التي تحمل القدر نفسه من القدرة على إحداث صدمة كتلك، على الرغم من وجود أمثلة أخرى للسلوك التعسفي للدول بطبيعة الحال، بما في ذلك السجن من دون محاكمة والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء. وهناك العديد من الانتهاكات الأخرى للمعايير القانونية الدولية - وهي كثيرة لدرجة أنها بدأت تفتقر إلى إحداث أثر كبير. ويعدّ الاتحاد الأوروبي إقدام روسيا على ضمّ شبه جزيرة القرم التابعة لأوكرانيا في عام 2014 غير قانوني، ويواصل تطبيق العقوبات، لكن ذلك يبدو أنه لا يزعج نمط العلاقات الدولية الروسية[87]. ولم يُثر تقرير للأمم المتحدة يخلص إلى أن روسيا - وهي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي - ارتكبت جرائم حرب في سورية في الفترة من تموز/يوليو 2019 إلى كانون الثاني/يناير 2020، إلا القليل من التعليقات أو الغضب المسموع[88]. وقد يعود ذلك جزئيًا إلى أوجه القصور في الاستجابة

(83) International Crisis Group, «Council of Despair? The Fragmentation of UN Diplomacy,» Special Briefing no. 1 (30 April 2019).

(84) BBC, «Jamal Khashoggi: All You Need to Know about Saudi Journalist's Death,» 19 June 2018.

(85) US Department of State, «2018 Country Reports on Human Rights Practices: Saudi Arabia,» 11 March 2019.

(86) UN Office of the High Commissioner for Human Rights, Annex to the report of the special Rapporteur on Extrajudicial, Summary or Arbitrary Executions: Investigation into the Unlawful Death of Mr. Jamal Khashoggi, A/HRC/41/CRP.1, 19 June 2019, para. 235.

(87) Council of the European Union, «Illegal Annexation of Crimea and Sevastopol: EU Extends Sanctions by One Year,» Press Release, 20 June 2019.

(88) UN General Assembly, Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, A/HRC/43/57, 28 Jan. 2020, paras 21–25, and annex II, paras 6, 15–17.

الدولية لقضية جريمة حرب سابقة في سورية: استخدام الحكومة المزعوم للأسلحة الكيميائية في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2018 في بلدة دوما القريبة من دمشق[89]. وبعد أقل من أسبوع، شنّت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة هجمات صاروخية عقابية على مواقع أسلحة كيميائية مشتبه بها في سورية، ما استبق تحقيق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية[90]. لم يكن قرار عدم الانتظار حتى تتكشّف عملية تحظى بتفويض قانوني طريقة تدعم بها الحكومات الثلاث القانون الدولي، بل قامت بتسييس القضية وجعلت من غير المرجّح التوصّل إلى وحدة دولية في نهاية المطاف بشأن الحادث، بغض النظر عن الأدلة التي قد تظهر. ومن الأمثلة الأخرى على الأساليب الانتقائية للعملية القانونية الدولية، رفض الصين في عام 2016 نتائج محكمة التحكيم الدائمة في قضية رفعتها الفيليبين بشأن الجزر والجُزيرات المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي[91].

تعكس بعض الحوادث والقضايا المشار إليها سابقًا في هذا الفصل موقفًا غير رسمي أيضًا تجاه قضايا القانون. في ما يتعلّق بانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، لم تتطرّق المناقشات الرسمية الأمريكية إلى مسألة قدرة الولايات المتحدة على تجاهل قرار ملزم صادر عن مجلس الأمن الدولي. كما أن قرار الهند بتغيير وضع جامو وكشمير وضع جانبًا التوازن الهش الذي صمّمت الفقرة الدستورية بشأن الإقليم لدعمه وربما يكون قد انحرف أيضًا عن نص القانون. وقد طُعن في هذه الخطوة في المحكمة العليا في الهند، وما زالت القضية قيد النظر في النظام القانوني بعد نحو ستة أشهر[92]. وأشارت مصادرة السفن البريطانية والإيرانية في مضيق جبل طارق ومضيق هرمز، على التوالي، إلى موقف يقضي بإلغاء سيادة القانون إذا عُدّت اللحظة مناسبة.

كشفت إحدى أغرب حوادث السياسة الدولية في عام 2019 عن الاتجاه نفسه بطريقتها الخاصة. فقد قُبض على الموسيقي الأمريكي رحيم مايرز، المعروف باسم آيساب روكي، واثنين آخرين في ستوكهولم، بتهمة الاعتداء. وكان ردّ الرئيس ترامب الاتصال برئيس الوزراء السويدي للمطالبة بالإفراج عن الموسيقي، والتغريد بأن السويد تتنكّر لكل ما تفعله الولايات المتحدة من أجلها، وإرسال المبعوث الرئاسي الخاص لشؤون الرهائن، روبرت أوبراين، إلى ستوكهولم عند المحاكمة[93]. وحذّر

(89) B. Hubbard, «Dozens Suffocate in Syria as Government is Accused of Chemical Attack,» *New York Times*, 8 April 2018, and A. Sanders-Zakre, «More Chemical Attacks Reported in Syria,» *Arms Control Today*, vol. 48 (April 2018).

(90) K. Collins [et al.], «What We Know about the Three Sites Targeted in Syria,» *New York Times*, 14 April 2018.

(91) Permanent Court of Arbitration, «PCA case no. 2013-19 in the Matter of the South China Sea Arbitration before an Arbitral Tribunal Constituted under annex VII to the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea between the Republic of the Philippines and the People's Republic of China: Award,» 12 July 2016.

(92) S. Mohanty, «India's Top Court to Hear Legal Challenges on Kashmir in October,» Reuters, 28 August 2019, and Firstpost, «SC on Article 370 abrogation: Apex court says «five-judge bench competent to hear case», turns down pleas to move matter to larger bench,» 2 March 2020.

(93) Donald J. Trump (@realDonaldTrump), «Give A$AP Rocky his freedom. We do so much for Sweden but it doesn't seem to work the other way round. Sweden should focus on its real crime problem! #FreeRocky,» Twitter, 25 July 2019.

خطاب رسمي من الحكومة الأمريكية في 31 تموز/يوليو 2019 هيئة الادّعاء السويدية من «عواقب سلبية على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسويد» إذا لم تحلّ القضية بطريقة مرضية[94]. إن فكرة استقلالية النظام القانوني عن الحكومة هي، بالطبع، مبدأ أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في السويد ودول أخرى. وفي آب/أغسطس، دِينَ مايرز وحُكم عليه مع وقف التنفيذ. وعاد إلى السويد للغناء في وقت لاحق من العام[95].

إذا بدت المشكلة عند طرف آيساب من الطيف وكأنها موقف تافه تجاه القانون، الذي قد لا يؤخذ على محمل الجدّ، فمن الصعب إنكار وجود شيء خطير حقًا في الطرف الآخر من الطيف. ويمكن القول إن الدول تتصرّف دائمًا على هذا النحو، عندما تكون الحوافز قوية بالقدر الكافي والمثبّطات ضعيفة. وبالمثل، يمكن القول أيضًا، إن إحدى السمات المميّزة للعلاقات الدولية في العصر الحديث هي التحوّل المطرد نحو وجود عدد متزايد من القوانين واللوائح الدولية لتقييد سلوك الدول. وكما هي الحال مع تطوّر الأنظمة القانونية داخل الدول، فإن قبول القيود فيما بينها يقلّل من تكرار السلوك التعسّفي. من السهل المبالغة في هذه العملية التاريخية. وتبالغ التعليقات بشأن أهمية النظام الدولي القائم على القواعد على العموم في تماسك العلاقات الدولية، تمامًا كما بالغ المصطلح الحديث «المجتمع الدولي» في درجة التآزر بين الجهات الفاعلة الرئيسة. هناك أكثر من نظام واحد قائم على القواعد يحكم مختلف أنواع العلاقات بين الدول[96]. وبالرغم من ذلك، أشار تأسيس الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية 1939-1945 إلى لحظة مهمة في مشهد عالمي متغيّر.

قد يبدو أن مثبّطات السلوك التعسّفي للدول آخذة في الضعف. إذا كان الأمر كذلك، فهذه مشكلة خطيرة، لأن التحدّيات الحرجة الحالية تدعو إلى التعاون الذي لا يمكن تحقيقه إلا على أساس نظام دولي فاعل. وفي مواجهة مشكلات اليوم، يعدّ نهج العمل الفردي ضربًا من الخيال، والتعاون في العلاقات الدولية هو الواقعية الجديدة. بل إن الدليل على أن التعاون يعمل لصالح الأفراد والمجتمعات والمنظمات والحكومات والمؤسّسات الدولية أقوى من أن نتجاهله. وعلى الرغم من كل شيء، لا تزال الممارسة ومؤسّسات الدبلوماسية قوية، حتى أن الحكومات التي يعبّر قادتها عن اشمئزازهم من

---

= انظر أيضًا: BBC, «ASAP Rocky: President Trump Demands Sweden Free US Rapper,» 26 July 2019, and E. Heil, «Trump: Sends Envoy for Hostage Affairs to Sweden «On a Mission» to Bring Back A$AP Rocky,» *Washington Post*, 31 July 2019

(94) R. O'Brien, Letter from the Embassy of the USA to the Prosecution Authority of the Kingdom of Sweden, 31 July 2019.

(95) J. Williams, «ASAP Rocky Trial Verdict: Rapper Found Guilty of Assault in Sweden,» *Newsweek* (14 August 2019), and A. Legaspi, «Watch A$AP Rocky Return to Sweden to Perform in a Cage,» Rolling Stone, 11 December 2019.

(96) M. Chalmers, «Which Rules? Why There is No Single «Rules-based International System»,» Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, Occasional paper, April 2019.

الوسائل الدبلوماسية تجد أن من المستحيل الاستغناء عنها. بسبب تلك الحاجة المستمرة، بصرف النظر عن الاعتراف بها على مضض، من المرجّح أن تتطوّر نُهُج تعاونية جديدة لمواجهة المشكلات المشتركة. وسيؤكد انتشار كوفيد 19 الرسالة التي تحملها التحدّيات العالمية الأخرى اليوم أيضًا، وهي الرسالة بأن التعاون ضروري للأمن البشري والاستقرار الدولي.

# القسم الأول

# النزاع المسلّح وإدارة النزاع، 2019

# الفصل الثاني

# التطوّرات العالمية في النزاعات المسلّحة وعمليّات إحلال السلام وعمليّات حفظ السلام

**إيان ديفيس**
**جير فان دير لين**

## عرض عامّ

نستعرض في هذا الفصل التطوّرات العامّة في النزاعات المسلّحة وفي عمليّات إحلال السلام (للاطلاع على تغطية مفصّلة على مستوى المناطق، انظر الفصول 3-7)، وفي الاتّجاهات والتطوّرات العالمية والإقليمية في عمليّات حفظ السلام المتعدّدة الأطراف في عام 2019.

نبيّن في القسم I تعريفات وبعض السمات الرئيسة للنزاعات المسلّحة المحتدمة وعواقبها في 32 دولة على الأقلّ في عام 2019: نزاعان في الأمريكات، وسبعة نزاعات في آسيا وأوقيانيا، ونزاع واحد في أوروبا، وسبعة نزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخمسة عشر نزاعًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكما في السنين السابقة، احتدم أكثر هذه النزاعات ضمن حدود الدولة الواحدة، وبين قوّات حكومية وجماعة مسلّحة غير دولتية واحدة أو أكثر من غير الدول. ثلاثة من هذه النزاعات كانت نزاعات مسلّحة كبيرة (سبّبت أكثر من 10,000 حالة وفاة مرتبطة بنزاع في السنة)، وذلك في أفغانستان واليمن وسورية؛ وخمسة عشر نزاعًا مسلّحًا حادًّا (سبّب 1000-9999 حالة وفاة مرتبطة بنزاع)، وذلك في المكسيك ونيجيريا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وبوركينا فاسو وليبيا ومالي وجنوب السودان والفيليبين والهند وميانْمار والكاميرون وباكستان ومصر. واحتدم نزاع مسلّح واحد بين دولتين (اشتباكات حدودية بين الهند وباكستان)، ونزاعان بين قوّات حكومية وجماعات مسلّحة طامحة إلى إقامة دولة. كما أنّ النزاعات المسلّحة الرئيسة الثلاثة وأكثر النزاعات المسلّحة الحادّة اتّسمت بطابع دولي.

أدّى تراجع حدّة نزاعات مسلّحة كثيرة في عام 2019 إلى زيادة انخفاض أعداد قتلى النزاعات، وهو ما مثّل استمرارًا لاتّجاه نزولي برز حديثًا منذ عام 2014. وبلغ عدد المشرّدين قسرًا على مستوى

العالم 70.8 مليون شخص في بداية عام 2019 (وهذا يشمل أكثر من 25.9 مليون لاجئ). واستمرّت أزمات تشرّد طويل الأمد في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانْمار والصومال وجنوب السودان وسورية وفنزويلا واليمن، إضافة إلى منطقة الساحل. واحتاج نحو 30 مليون شخص إلى تغذية وإلى معونة غذائية ومعيشية عاجلة في خمس دول (أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وهايتي والصومال وجنوب السودان) وفي منطقتين (حوض بحيرة تشاد ووسط الساحل).

شهد عام 2019 واحدًا وعشرين اتّفاق سلام جديدًا، لعشرة منها صلة باتّفاقات محلّية، ولأحد عشر اتّفاقًا صلة باتّفاقات وطنية، مع أنّ جلّ هذه الأخيرة تفاهمات على عمليّات تجديد أو تنفيذ. وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى توقيع اتّفاقيتي سلام وطنيتين جديدتين بالغتَي الأثر: **الأولى** في جمهورية أفريقيا والوسطى و**الثانية** في موزامبيق. كما أنّه نتج من عمليّة انتقال سلمي نسبيًا للسلطة في إثيوبيا (في عام 2018) وفي السودان (في عام 2019)، وعن تنفيذ اتّفاق سلام في جنوب السودان في عام 2018 انحسار كبير للعنف المسلّح في تلك الدول الثلاث. وأثمرت عمليّات سلمية في اثنين من أكثر النزاعات المسلّحة أمدًا وتعقيدًا نتائج متباينة في عام 2019: انهارت محادثات السلام بين طالبان والولايات المتّحدة في أفغانستان لتُستأنف بعد ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وأمكن التوصل إلى اتّفاق سلام مكمّل معنيّ باليمن لاتّفاق ستوكهولم لعام 2018، ونعني اتّفاق الرياض الموقّع في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

نستعرض في القسم II اتّجاهات عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف. شهد عام 2019 إحدى وستين عمليّة سلام جارية، بزيادة عمليّة واحدة على العمليات التي كانت جارية في العام الذي قبله. وأُنهيت عمليتان في عام 2019، وهما الوجود الدولي المؤقّت في الخليل، وبعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (MINUJUSTH). وأُطلقت ثلاث عمليّات في عام 2019، وهي مكتب الأمم المتّحدة المتكامل في هايتي التي خلفت (MINUJUSTH)؛ وبعثة الأمم المتّحدة لدعم اتّفاق الحُدَيدة في اليمن؛ وبعثة الاتّحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية المتكاملة في ليبيا، والتي نالت صفة عمليّة سلام متعدّدة الأطراف بموجب تعريف سيبري، وذلك لسريان مفعول ولايتها الجديدة.

هذه الزيادة الطفيفة في عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف لم تمنع من انخفاض أعداد الأفراد المنضوين فيها. يُعزى هذه الانخفاض أساسًا إلى عمليّات سلام أممية وإلى إجراءات تخفيض تدريجي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إلّا أنّ بتولّي الأمم المتّحدة المسؤولية عن أكثر من ثلث عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف وعن نحو ثلثَي جميع الأفراد المنضوين، فإنها تظلّ المنظّمةَ الرائدةَ في هذا المجال.

وبرغم خفض عديد بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال، فإنها ظلّت أكبر عمليّة سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019. إضافة إلى ذلك، لم يطرأ تغيير على أكثر الدول إسهامًا بالأفراد مقارنة بعام

2018، فتصدّرت إثيوبيا تلك الدول، وتلتها الولايات المتّحدة وأوغندا. يرجع التصنيف المتقدّم لهاتين الدولتين الأخيرتين إلى إسهاماتهما في عمليّات غير أممية في الأساس. وعلى صعيد آخر، لم يطرأ تغيير يُذكر على معدّلات الوفيات السنوية في عمليّات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة بسبب أعمال عدائية، لكنّ جميع حالات الوفاة، إلاّ واحدة، في صفوف الأفراد التابعين للأمم المتّحدة بسبب أعمال عدائية سُجّلت في بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويبيّن الجدول في القسم III تفاصيل إضافية عن مختلف عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف وعن المنظّمات التي تديرها.

# I. تتبّع النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام

**إيان ديفيس**

عاشت 32 دولة على الأقلّ نزاعات مسلّحة محتدمة في عام 2019: نزاعان في الأمريكات (انظر الفصل 3)، وسبعة نزاعات في آسيا وأوقيانيا (انظر الفصل الرابع)، ونزاع واحد في أوروبا (انظر الفصل الخامس)، وسبعة نزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر الفصل السادس)، وخمسة عشر نزاعًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[1]. وكما في السنين السابقة، دارت رحى أغلبية هذه النزاعات ضمن دولة واحدة أو بين قوّات حكومية وجماعة مسلّحة غير دولتية واحدة أو أكثر من غير الدول. ولم ينشب غير نزاع مسلّح واحد بين دول (اشتباكات حدودية بين الهند وباكستان)، بينما نشب نزاعان بين قوّات حكومية وجماعات مسلّحة طامحة إلى إقامة دولة، مع امتداد القتال أحيانًا إلى خارج الحدود المعترف بها للدولة.

شملت النزاعات داخل الدول ثلاثة نزاعات مسلّحة كبيرة (تسبب أكبر من 10,000 حالة وفاة مرتبطة بنزاع في السنة)، وهي النزاع في أفغانستان (سبّب نحو 41,900 حالة وفاة مبلّغ عنها)، وفي اليمن (25,900 حالة وفاة)، وفي سورية (15,300 حالة وفاة)؛ وخمسة عشر نزاعًا مسلّحًا حادًّا (يسبّب 1000-9999 حالة وفاة مرتبطة بنزاع في السنة) وذلك في المكسيك (9400 حالة وفاة)، وفي نيجيريا (5400 حالة وفاة)، وفي الصومال (4000 حالة وفاة)، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية (3700 حالة وفاة)، وفي العراق (3600 حالة وفاة)، وفي بوركينا فاسو (2200 حالة وفاة)، وفي ليبيا (2100 حالة وفاة)، وفي مالي (1900 حالة وفاة)، وفي جمهورية جنوب السودان (1800 حالة وفاة)، وفي الفيليبين (1700 حالة وفاة)، وفي الهند (1500 حالة وفاة)، وفي ميانْمار (1500 حالة وفاة)، وفي الكاميرون (1200 حالة وفاة)، وفي باكستان (1100 حالة وفاة)، وفي مصر (1000 حالة وفاة)- (انظر الشكل الرقم

(1) للاطلاع على تعريفات «النزاع المسلّح» وعلى عبارات ذات صلة استُخدمت في الفصول 2-7، انظر القسم الفرعي بعنوان «تعريف النزاع المسلّح» والإطار (2-1) أدناه.

(2-1)). أمّا البقية فكانت نزاعات مسلّحة متدنّية الحدّة (تسبب أقل من 1000 حالة وفاة مرتبطة بنزاع).

لكن يجب اعتبار هذه الفئات أولية لتعذّر الوثوق بالمعلومات المتصلة بالوفيات[2]. وجرى تدويل جميع النزاعات المسلّحة الكبيرة ومعظم النزاعات الحادّة، بمعنى اشتمالها على عناصر أجنبية ربّما أطالت أمد النزاع أو أجّجته[3].

سنناقش في هذا القسم تعريفات «النزاع المسلّح» وعبارات ذات صلة استُخدمت في الفصول 2-7، ثمّ نسلّط الضوء على السمات الشهيرة (والباقية بدرجة كبيرة) للنزاعات المسلّحة وعلى بعض ذيولها الرئيسة في عام 2019، إضافة إلى استعراض التطوّرات الرئيسة في عمليّات السلام في ذلك العام.

**الشكل الرقم (2-1)**

**النزاعات المسلّحة بحسب عدد الوفيات المرتبطة بالنزاع، 2019**

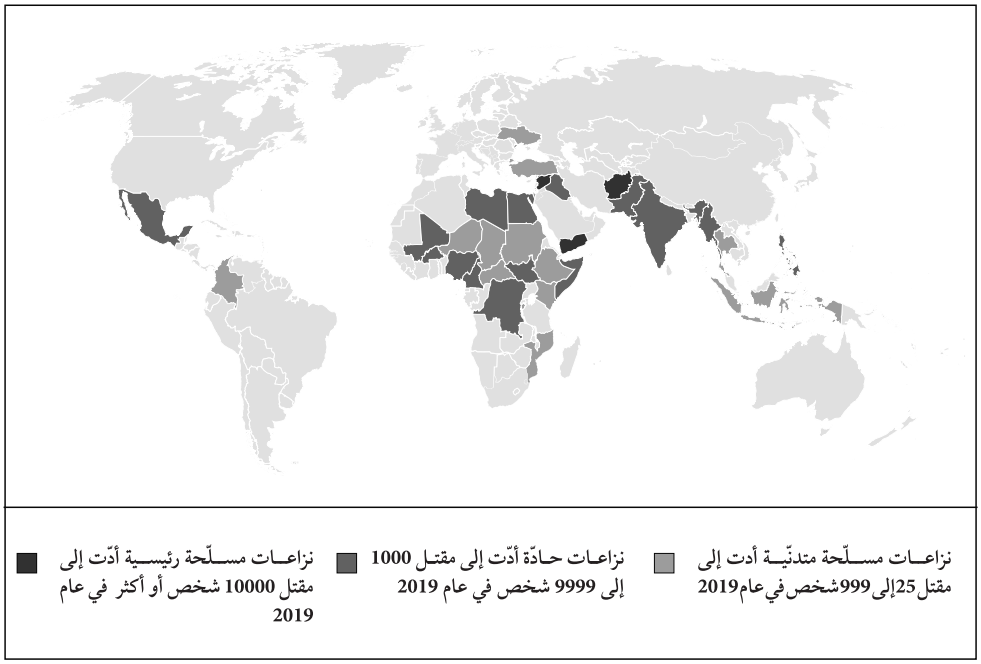


(2) لمعلومات عن طريقة إحصاء الإصابات، انظر أيضًا: Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), «Data Export Tool,» [n. d.], and ACLED, «FAQs: ACLED Fatality Methodology,» 27 January 2020.

A. Giger, «Casualty Recording in Armed Conflict: Methods and Normative Issues,» SIPRI Yearbook 2016, pp. 247–261.

(3) انظر مثلاً الاستنتاجات في: American Bar Association's Center for Human Rights and Rule of Law Initiative, The Legal Framework Regulating Proxy Warfare (American Bar Association's Center for Human Rights and Rule of Law Initiative, 2019), p. 1.

## تعريف النزاع المسلّح

النزاعات المسلّحة معقّدة ومتعدّدة الجوانب غالبًا؛ إذ إن للجهات الفاعلة الكثيرة فيها أهدافًا متباينة ومتغيّرة[4]. وربّما يكون هذا التعقيد تحدّيًا كبيرًا في التصنيف المفاهيمي والقانوني للنزاع المسلّح، وكذلك في دراسة بناء السلام وتلافي النزاع[5]. يظهر تباينٌ عند تحديد وجود «نزاع مسلّح» في إطار القانون الدولي بناء على ما إذا كان النزاع بين دول (نزاع داخل دولة أو نزاع دولي مسلّح)، أو بين دولة ومجموعة واحدة أو أكثر من غير الدول، أو بين مجموعتين أو أكثر من غير الدول (نزاع مسلّح داخل دولة، أو «نزاع مسلّح وغير دولي» بموجب القانون الإنساني الدولي)[6]. لكنّ تصنيف وضع بأنّه «نزاع مسلّح» ومن ثَمّ تحديد طبيعة هذا النزاع المسلّح، كالقول بأنّه دولي أو غير دولي، أمر لازم أيضًا لتحديد مستوى الحماية الواجب منحها لغير المتحاربين، وتحديد وضعية المحارب وتحديد مستوى الواجبات تجاه الخصوم المأسورين.

ليس كل حالة عنف مسلّح ترقى إلى نزاع مسلّح؛ فعلى الرغم من أنّ التهديد الذي يمثّله العنف الإجرامي للسلطة ولقدرة الدولة مثلاً قد يكون مماثلاً لتهديد الذي يمثّله نزاع مسلّح، فإنّ عمليّات فرض القانون التي ليس لها صلة بنزاع مسلّح تقع خارج نطاق القانون الإنساني الدولي (ولو كان الجيش الحكومي ضالعًا في العمليّات). لكن إذا بلغ العنفُ الإجرامي حدّ نزاع مسلّح غير دولي، كالنزاع المسلّح بين كارتيل جيل خاريستو الجديد، وهو مجموعة جريمة منظّمة، والحكومة المكسيكية في عام 2019 (انظر الفصل الثالث، القسم III)، يصبح القانون الإنساني الدولي ساريًا.

كان معظم النزاعات المسلّحة التي شهدها عام 2019 داخل دول. ومع إمكان بروز تعقيدات في تصنيف نزاع دولي مسلّح، كتدخّل قوّات أجنبية أو متعدّدة الجنسيات في نزاعات مسلّحة لم تكن لتتّخذ طابعًا دوليًا لولا ذلك، أو استخدام دولة ما قوّاتها خارج أراضيها، يظلّ تصنيف النزاعات المسلّحة غير الدولية أشدّ تعقيدًا في العادة؛ إذ ليس هناك في الغالب خط فاصل بين نزاعات مسلّحة داخل دول وحوادث عنف داخلي ضيق النطاق عادة، كأعمال شغب وأنشطة عصابات جريمة منظّمة. ويتعيّن تقييم مستوى نزاع مسلّح داخل دولة بأخذ كلّ حالة على حدة وذلك بمعاينة مجموعة بيانات إرشادية. وهناك مستويان رئيسان متصلان بتصنيف نزاع مسلّح دولي هما: (أ) نزاع مسلّح طويل الأمد،

(4) انظر: I. Davis, «Tracking Armed Conflicts and Peace Processes in 2017,» SIPRI Yearbook 2018, pp. 30-31.

(5) هذا التعقيد موصوف في: United Nations and World Bank, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2018).

(6) للاطلاع على مصدر أولي بشأن تعريف النزاعات المسلّحة، انظر اتّفاقيات جنيف لعام 1949، البند 2 المشترك والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، البند 1 (دولي) واتّفاقيات جنيف لعام 1949، البند المشترك 3 والبروتوكول الإضافي 2، البند 1 (غير دولي). انظر أيضًا مثلاً: International Committee of the Red Cross, «How is the Term «Armed Conflict» Defined in International Humanitarian Law?,» Opinion Paper (March 2008), and International Committee of the Red Cross, International Humanitarian Law and the Challenges of Contemporary Armed Conflicts (International Committee of the Red Cross, October 2019), pp. 50–52, 58–59 and 75–76.

و(ب) نزاع بين منظّمتين مسلّحتين أو أكثر. ربّما يتضمّن هذا التقييم إمكان تصريح جهات فاعلة بأهداف سياسية واضحة، وأمد النزاع، وتواتر أعمال العنف والعمليّات العسكرية وشدّتها، ومدى استمراريتها، وطبيعة الأسلحة المستخدمة فيها، وتشرّد المدنيين، وسيطرة قوى معارضة على أراضٍ، وعدد الضحايا (وهذا يشمل القتلى والجرحى والمشرّدين)[7]. وقد كان التمييز بين مستويات العنف السياسي العالية والنزاع مسلّح صعبًا في الأمريكات خصوصًا في عام 2019 (انظر الفصل الثالث).

لهذا التعقيد في تعريف النزاع المسلّح دور من بعض الوجوه في التباينات بين مجموعات البيانات الرئيسة المعنيّة بالعنف والنزاع، وهذا يشمل مجموعة مستخدمة غالبًا في الفصول من الثاني إلى السابع في هذا الكتاب السنوي، وهي بيانات مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED)، إذ إن لكلّ منها تعريفاتها ومنهجها[8]. يستعرض هذا القسم من الكتاب السنوي نبذة وصفية أساسًا (وليست كمّية) لاتّجاهات وحوادث حصلت في عام 2019 وأسهمت في نزاعات مسلّحة رئيسة[9]. وقد اعتمدنا في هذا القسم إطارًا فضفاضًا لتصنيف النزاعات المسلّحة والتمييز بينها ضمن الفئات الرئيسة الثلاث: فئة النزاعات داخل دولة، وفئة النزاعات بين دول، وفئة النزاعات خارج دول (انظر الإطار الرقم (2-1)). كما أنّنا نميّزها عن أنواع أخرى لعنف الجماعات المنظّمة (كالعنف الجرمي). وبغرض تعريف سلسلة حوادث عنيفة بأنّها عنف مسلّح، اعتمدنا حدّ 25 حالة وفاة مرتبطة بنزاع سنويًا.

### الإطار الرقم (2 ـ 1)
### تعريفات النزاع المسلّح وأنواعه

**نزاع مسلّح:** ويشمل استخدام قوّة مسلّحة وينشب بين دولتين أو أكثر أو بين جماعتين مسلّحتين منظّمتين أو أكثر. حدّدنا لهذا النزاع في القسم I في هذا الكتاب السنوي حدّ عنف يُوقع 25 قتيلاً أو أكثر في عام ما. ومع التنبيه إلى أنّ البيانات المتّصلة بقتلى النزاعات غير دقيقة وأوّلية غالبًا، اعتمدنا ثلاث فئات لتصنيف النزاعات في فصول القسم بناء على عدد الوفيات المتّصلة بالنزاع في السنة الجارية: فئة النزاعات المسلّحة الرئيسة (10,000 حالة وفاة أو أكثر)، وفئة النزاعات العالية الحدّة (1000-9,999 حالة وفاة) وفئة النزاعات المتدنّية الحدّة (25-999 حالة وفاة).

يمكن تصنيف النزاعات المسلّحة بمزيد من التفصيل كما يلي:

**نزاع مسلّح بين دول:** وتستخدم فيه دولةٌ واحدة أو أكثر قوّات مسلّحة ضدّ دولة أو دول أخرى، وهو نادر الآن ومستويات حدّته متدنّية غالبًا. ومع أنّ هناك نزاعات مناطقية وحدودية وخلافات أخرى مستمرّة بين دول، يُستبعَد أن تتصاعد إلى مستوى نزاع مسلّح.

(7) S. Vité, «Typology of Armed Conflicts in International Humanitarian Law: Legal Concepts and Actual Situations,» International Review of the Red Cross, vol. 91, no. 873 (March 2009), pp. 69–94.

(8) للاطلاع على عرض عامّ لحالات التقدم الرئيس المحرز في جمع البيانات المتّصلة بالنزاعات المسلّحة وإتاحتها، انظر M. Brzoska, «Progress in the Collection of Quantitative Data on Collective Violence,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 191-200.

(9) للمزيد عن الحوادث التي وقعت في عام 2019 ولها صلة بالتسلّح ونزع المسلّحة والأمن الدولي، انظر الملحق (ج) في هذا الكتاب.

**نزاع مسلّح داخل دولة**: إنّه أكثر أشكال النزاعات المسلّحة شيوعًا، ويشمل في العادة عنفًا متواصلاً بين دولة ومجموعة واحدة أو أكثر، تقاتل من أجل أهداف سياسية واضحة (كالسيطرة على دولة أو على جزء من أراضيها)، مع أنّه ليس لمسألة الأهداف صلة بالتصنيف القانوني. كما يمكن تقسيم هذا النزاع إلى:

• **نزاع مسلّح دون وطني**: ويكون محصورًا في العادة في مناطق معيّنة داخل دولة ذات سيادة، بينما تجري الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في بقيّة البلاد بشكل طبيعي نسبيًا. يحصل هذا النزاع في الغالب في دول مستقرّة ومتوسّطة الدخل، وذات مؤسّسات حكومية قوية نسبيًا وقوّات أمنية قديرة. ويحصل نزاع كهذا في بعض الأحيان في منطقة حدودية مضطربة في دولة كبيرة توسّعت جغرافيًا في الماضي أو رُسمت حدودها بطريقة اعتباطية.

• **حرب أهلية**: وتعمّ معظم البلاد وتُسبّب على الأقلّ 1000 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع في عام معيَّن.

• يُعدّ نوع النزاع **مدوَّلًا** إذا تضمّن مشاركة فاعلة من كيان أجنبي (باستثناء عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة) على نحو يطيل بوضوح أمد النزاع أو يؤجّجه - كتدخّل مسلّح من جانب حكومة أجنبية أو جهة فاعلة أجنبية ليست تابعة لدولة، دعمًا لطرف واحد أو أكثر في النزاع أو تزويده بكمّيات كبيرة من الأسلحة أو تدريبه عسكريًا.

**نزاع مسلّح خارج دولة**: ويحصل بين دولة وكيان سياسي لا يُعترَف به على نطاق واسع كدولة لكن لديه تطلّعات طويلة الأمد إلى إقامة دولة (كالنزاع الإسرائيلي -الفلسطيني). وهذا النوع من النزاعات نادر وربّما ينشب داخل حدود الدولة المعترَف بها دوليًا أو خارجها.

**ملاحظة**: تسري هذه التعريفات على الفصول من الثاني إلى السابع في هذا الكتاب. وهي ليست تعريفات قانونية، ولذلك فإنّ الاستنتاجات المبنية عليها سياسية وحسب، ولا يمكن استخلاص استنتاجات قانونية منها، بما في ذلك قابلية تطبيق القانون الإنساني الدولي أو غيره على النزاع المسلّح قيد الدرس.

## السمات البارزة للنزاعات المسلّحة في عام 2019

تحتدم أغلبية النزاعات المسلّحة منذ الحرب الباردة بين جيوش نظامية، وربّما تنخرط فيها ميليشيات ومدنيون مسلّحون أيضًا. الاقتتال متقطّع غالبًا مع تباين كبير في حدّته، ومع حالات وقف إطلاق نار وجيزة، وهو لا يدور في ميادين قتال واضحة المعالم إلّا نادرًا. كما أنّ لأغلبية النزاعات المسلّحة سياقًا محدّدًا؛ ويسلّط هذا القسم الفرعي الضوء على بعض أهمّ السمات الجوهرية لنزاعات مسلّحة كثيرة شهدها عام 2019.

ومع أنّ الأدلّة تشير إلى أنّ العنف ينحصر على نحو متزايد في مناطق حضرية، فذلك مرتبط بعنف

سياسي وإجرامي بدرجة كبيرة (قضايا واقعة في الغالب خارج نطاق هذا الكتاب السنوي)[10]. لكنّ صورة النزاعات المسلّحة مضطربة. فإذا كانت نزاعات مسلّحة كثيرة في حقبة ما بعد الحرب الباردة تدور في مناطق حضرية أساسًا، فإن نزاعات أخرى تحتفظ بطابع ريفي قوي. يكتنف المدنيين خطر عظيم في النزاعات المسلّحة الحضرية والريفية، لكنّ الأخطار في الأوساط الحضرية مضاعفة. وحين استُخدمت أسلحة متفجّرة في مناطق آهلة بالسكّان للسنة التاسعة على التوالي، كان أزيد من تسعين في المئة من المصابين في عام 2019 مدنيين[11]. كما أنّ استخدام أسلحة متفجّرة في مناطق حضرية، ولا سيما ذات الشعاع التدميري الكبير، أو ذات نظم إيصال عديمة الدقّة أو قادرة على نشر ذخائر كثيرة في منطقة واسعة، همّ متعاظم ومحطّ تركيز بعض الجهد الإنساني الرامي إلى الحدّ من التسلّح[12].

ازداد في السنين السبعين الماضية عدد الجماعات المسلّحة الضالعة في نزاعات، ليرتفع من 8 جماعات في المتوسّط في كلّ نزاع داخل دولة في عام 1950 إلى 14 جماعة في عام 2010، وذلك بحسب دراسة مشتركة للأمم المتّحدة والبنك الدولي[13]. وبرغم تزايد أعداد الجماعات المسلّحة من غير الدول، بقيت القوات الحكومية أشدّ الجهات الفاعلة بأسًا وعنفًا في عام 2019، وهي المسؤولة عن العدد الكبير لحالات الوفاة في أوساط المدنيين بحسب مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث[14].

وكما كانت الحال في عام 2018، انحسر العنف المنظّم في المجمل في عام 2019 بحسب تقدير المشروع، لكن زاد عدد الأماكن التي تفشّى فيها. وقد سبّبت خمسة نزاعات مسلّحة، في أفغانستان واليمن وسورية والمكسيك ونيجيريا، أكثر الوفيات بحسب التقديرات، وبلغت بالجملة نحو 98,000 حالة وفاة في عام 2019 (نحو 78 في المئة من مجمل الوفيات المرتبطة بنزاعات)[15]. ومع أنّ الحوادث المرتبطة بمعارك انخفضت بنسبة 15 في المئة في عام 2019 مقارنة بعام 2018، فقد تزايد نطاق جميع فئات حوادث العنف السياسي بحسب مشروع تحديد مواقع النزاعات: ازدادت الانفجارات/العنف في مناطق نائية بنسبة 5 في المئة، وازداد العنف في حقّ المدنيين بنسبة 7 في المئة، وازداد عنف الغوغاء بنسبة 47 في المئة[16].

غالبًا ما يضطلع السكان المنكوبون بنزاع يدور في محاولة حماية أنفسهم وذلك بـ«اجتنابه» (الفرار

(10) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *States of Fragility 2016: Understanding Violence* (Paris: OECD, 2016); I. Anthony, «International Humanitarian Law: ICRC Guidance and its Application in Urban Warfare,» in: *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 545–553, and International Committee of the Red Cross, «War in Cities», [n. d].

(11) Action on Armed Violence, «Explosive Violence in 2019,» 7 January 2020

(12) انظر الفصل الثالث عشر، القسم I في هذا الكتاب. وانظر أيضًا: I. Overton [et al.], Wide-Area Impact: Investigating the Wide-Area Effect of Explosive Weapons (Action on Armed Violence: February 2016).

(13) United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*, p. 15.

(14) R. Kishi [et al.], *Year in Review* (ACLED, March 2020), pp. 31–34.

(15) Ibid., pp. 18-23.

(16) Ibid., p. 2.

من التهديد أو الابتعاد عنه)، أو «احتوائه» (التعامل مع التهديد محلّيًا كدفع إتاوة أو التفاوض مع أصحاب السلطة المحلّيين مباشرة)، أو «مواجهته» (الاصطفاف بجانب أحد أطراف النزاع أو تشكيل جماعات دفاع ذاتي محلّية مسلّحة)[17]. مثال ذلك، ازدادت ميليشيات «الدفاع الذاتي» الإثنية والقروية انتشارًا في منطقة الساحل في عام 2019 [18].

التجنيد القسري واستخدام جنود أطفال والعنف الجنسي أعمال شائعة في نزاع مسلّح. وبقيت الصومال في عام 2018 (آخر عام تتاح بشأنه بيانات) الدولة التي شهدت أكبر عدد من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم (2300)، تلتها نيجيريا (1947)[19]. وقد وصف الأمين العام للأمم المتّحدة 19 دولة بأنّها مدعاة للقلق في تقرير سنوي عن العنف الجنسي المرتبط بنزاعات، واستعرض قائمة محدَّثة بخمسين طرفًا في نزاعات، ويوجد ما يكفي للاشتباه بارتكابها أعمال عنف جنسي أو التشجيع عليها في عام 2018 (وهو العام الذي شمله التقرير)، إضافة إلى «اتّجاه باعث على القلق» لعنف جنسي يطاول فتيات وفتيانًا حديثي السنّ في أفغانستان وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانْمار والصومال وجمهورية جنوب السودان وسريلانكا والسودان واليمن[20]. وتبيّن لمشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) أنّ عدد النسوة اللاتي عانين في الربع الأول من عام 2019 من عنف سياسي هادف، وهي فئة أوسع نطاقًا من النزاعات المسلّحة وحسب، بلغ مثلَي نظيره في الربع الأول من عام 2018 [21].

تعهّدت الأمم المتّحدة واللّجنة الدولية للصليب الأحمر في شباط/فبراير 2019 بتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي في أوضاع النزاع، بينما دعا قرار مجلس الأمن رقم 2467 (في عام 2019) والذي أُقرّ في 23 نيسان/أبريل 2019 إلى نهج يركّز على الناجيات لتلافي المشكلة والردّ عليها[22].

حصلت انتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي في نزاعات مسلّحة كثيرة، وبخاصّة النزاعات الرئيسة والحادّة، وشمل ذلك استخدام سلاحَ التجويع تحقيقًا لغايات عسكرية، وحجبَ المساعدات الإنسانية، والتشريد القسري، وشنّ هجمات على العاملين في مجالَي الإغاثة والصحّة، وعلى المستشفيات والمدارس. ويظهر أنّ هذه الانتهاكات آخذة في الازدياد- انتهاكات منظّمة ومنهجية للقواعد الرامية إلى حماية المدنيين في الحرب، في حين ذكر الأمين العام للأمم المتّحدة في

(17) A. Bonwick, «Who Really Protects Civilians?,» Development in Practice, vol. 16, no. 3–4 (2006), pp. 270–77, and V. Metcalfe-Hough, Localising Protection Responses in Conflicts: Challenges and Opportunities, Humanitarian Policy Group Report (Overseas Development Institute, 2019).

(18) انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب.

(19) UN General Assembly and UN Security Council, «Children and Armed Conflict,» Report of the Secretary-General, A/73/907–S/2019/509, 20 June 2019.

(20) UN Security Council, «Conflict Related Sexual Violence,» Report of the UN Secretary-General, S/2019/280, 29 March 2019, p. 6.

(21) R. Kishi [et al.], «Terribly and Terrifyingly Normal»: Political Violence Targeting Women (ACLED, May 2019).

(22) L. Schlein, «UN, ICRC Address Sexual, Gender-based Violence in Conflict Situations,» Voice of America, 25 February 2019, and UN Security Council Resolution 2467, 23 April 2019.

ملاحظات مرفوعة إلى مجلس الأمن حول حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة أنّ الامتثال للقانون الإنساني الدولي قد «تدهور»[23].

## الآثار المترتبة على النزاعات المسلّحة في عام 2019

تُزهق النزاعات المسلّحة الأرواح وتغيّر مجرى حياة المصابين، وتشرّد السكّان المدنيين وتدمّر البنى التحتية والمؤسّسات. كما أنّ لها عواقب اقتصادية وتنموية وسياسية وبيئية وصحّية واجتماعية طويلة الأمد أيضًا.

أدّى انخفاض حدّة نزاعات مسلّحة كثيرة في عام 2019 إلى تواصل انخفاض الوفيات الناجمة عنها في عام 2019، في استمرار لاتّجاه نزولي حديث منذ عام 2014. ووفقًا لبرنامج أوبسالا لبيانات النزاعات (UCDP)، بلغ إجمالي الوفيات الناجمة عن عنف منظّم في عام 2014 نحو 103,000 حالة، وهو أعلى مستوى له منذ 15 سنة. وبلغ عدد القتلى وفقًا لأحدث بيانات البرنامج لسنة 2019 نحو 76,000 قتيل، في انخفاض للسنة الرابعة على التوالي إلى مستوى أدنى بنسبة 43 في المئة من آخر ذروة بلغها في عام 2014 [24]. التغطية الجغرافية لمشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث ضيّقة (شملت جميع المناطق عدا أمريكا اللاتينية وأجزاء من أوروبا)، لكنّها أوسع نطاقًا في شملت بشأن صُوَر العنف والحوادث المرتبطة بنزاعات، وقد ذكر المشروع أنّ الوفيات الناجمة عن عنف سياسي انخفضت بنسبة 17 في المئة، من نحو 152,000 حالة وفاة في عام 2018 إلى 126,000 حالة وفاة في عام 2019، وهذا يؤكّد استمرارًا للاتّجاه النزولي. واستنادًا إلى المشروع، سُجّل في الشرق الأوسط أكبر انخفاض في الوفيات المبلَّغ عنها في عام 2019 (بنسبة 34 في المئة)، وبخاصّة في العراق وسورية. لكن سُجّلت زيادات كبيرة في الوفيات المرتبطة بنزاعات في كلّ من بوركينا فاسو (زيادة بلغت 625 في المئة) وميانْمار (582 في المئة) وموزامبيق (197 في المئة) وليبيا (74 في المئة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (18 في المئة)[25].

النزاع المسلّح سبب رئيس للتشرّد أيضًا[26]؛ فقد ارتفع عدد المشرّدين قسريًا في العالم قاطبة من 68,5 مليون شخص في عام 2017 إلى 70,8 مليون شخص بحلول آخر عام 2018 (وهذا يشمل 25.9

(23) انظر مثلاً: UN Security Council, «Women and Peace and Security,» Report of the Secretary-General, S/2019/800, 9 October 2019; UN Secretary-General, «Secretary-general's Remarks to the Security Council on the Protection of Civilians in Armed Conflict,» 23 May 2019, and Safeguarding Health in Conflict, Impunity Remains: 2018 Attacks on Health Care in 23 Countries in Conflict (Safeguarding Health in Conflict, May 2019).

(24) T. Pettersson [et al.], «Organized Violence, 1989–2018 and Peace Agreements,» *Journal of Peace Research*, vol. 56, no. 4 (2019), pp. 589–603.

(25) Kishi [et al.], Year in Review, pp. 13 - 14 and 26 - 29.

(26) انظر: L. Grip, «Coping with Crises: Forced Displacement in Fragile Contexts,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 253-283.

مليون لاجئ)، وبلغ مثلَي العدد المسجّل قبل 20 سنة[27]. والراجح أنّ هذه الأرقام القياسية استمرّت في عام 2019 (لم تتوافر بشأنها أرقام عالمية وقت صدور الكتاب)؛ ففي عام 2019 مثلاً، بقي النزاع المسلّح في سورية سبب أكبر أزمة لاجئين في العالم بوجود 6.7 ملايين لاجئ (بعد أن بلغ عددهم 5.6 ملايين لاجئ في عام 2018) وأكثر من 6 ملايين سوري مشرَّد داخليًا في مطلع عام 2019- من أصل 22 مليون نسمة هم إجمالي عدد السكان المقدّر عند بداية الحرب الأهلية في عام 2011 [28]. وازداد التشرّد بدرجة كبيرة في منطقة الساحل أيضًا، واستمرّت أزمات تشرّد مديدة في أماكن أخرى كثيرة، منها أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانْمار والصومال وجمهورية جنوب السودان وفنزويلا واليمن. وعبر كثير من المشرّدين حدودًا دولية بحثًا عن الحماية والمساعدة كلاجئين، مع أنّ أكثرهم مشرّدون ضمن أراضي دولهم[29].

عانى نحو 30 مليون شخص في خمس دول (أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وهاييتي والصومال وجمهورية جنوب السودان) وفي منطقتين (حوض بحيرة تشاد ووسط الساحل) نزاعات مديدة (أو صورًا أخرى لعدم الاستقرار) وانعدام الأمن، وكانوا في حاجة ماسّة إلى الطعام والتغذية والمساعدة المعيشية. وبالرغم من أنّ جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسورية واليمن دول عانت بالتأكيد انعدام الأمن الغذائي أيضًا، إلّا أنّه لم تتوافر في آخر عام 2019 أي بيانات محدّثة عن انعدام الأمن الغذائي فيها[30]؛ ففي مطلع عام 2019 مثلاً، زاد عدد من كانوا في حاجة ماسّة إلى طعام وإلى مساعدة معيشية في اليمن على نصف عدد السكّان[31].

يعاني الأطفال بأعداد كبيرة ذيول النزاعات المسلّحة: ففي عام 2018 (وهو آخر عام تتاح بشأنه بيانات)، عاش 415 مليون طفل، أي نحو خُمْس عدد الأطفال في العالم، في مناطق منكوبة بنزاعات مسلّحة (وهو عدد أدنى بنسبة 3 في المئة من ذلك المسجَّل في عام 2017)- 149 مليون طفل في مناطق تشهد نزاعات مسلّحة حادّة أو رئيسة (وهي نزاعات توقع 1000 قتيل أو أكثر في السنة)[32]. يلقى مئات آلاف الأطفال حتفهم كلّ سنة بسبب تأثيرات غير مباشرة لنزاعات، كسوء التغذية والأمراض وانهيار نظم الرعاية الصحّية وشبكات المياه والصرف الصحّي. ووثّق التقرير السنوي للأمين العامّ للأمم المتّحدة

(27) UN High Commissioner for Refugees, Global Trends: Forced Displacement in 2018 (Geneva: UN High Commissioner for Refugees, 2019).

(28) للمزيد عن النزاع مسلّح في سورية، انظر الفصل السادس، القسم II في هذا الكتاب.

(29) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), *Global Humanitarian Overview 2020* (Geneva: UNOCHA, 2019), p. 13.

(30) Food and Agriculture Organization of the UN and World Food Programme, «Monitoring Food security in Countries with Conflict Situations: A Joint FAO/WFP Update for the Members of the United Nations Security Council,» issue no. 7, January 2020.

(31) وانظر الفصل ذات الصلة بالنزاعات في هذا الكتاب للاطلاع على الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسورية واليمن. UNOCHA, *Global Humanitarian Overview 2020*, p. 12.

(32) G. Østby [et al.], «Children Affected by Armed Conflict, 1990–2018,» *Conflict Trends*, no. 1, Peace Research Institute Oslo, 2020.

للاطلاع على عرض عامّ لمؤلّفات تتحدّث عن استخدام أطفال في نزاعات مسلّحة، انظر: R. Haer, «Children and Armed Conflict: Looking at the Future and Learning from the Past,» *Third World Quarterly*, vol. 40, no. 1 (2019), pp. 74–91.

عن الأطفال والنزاعات المسلّحة أكثر من 25,000 حادثة «انتهاك جسيم» مرتكب في حقّ أطفال في نزاعات في شتّى أنحاء العالم في عام 2018- أقلّ بمقدار 1000 حادثة مقارنة بعام 2017 (الذي بلغ فيه عدد الانتهاكات أعلى مستوى على الإطلاق). الفئات الستّ للانتهاكات الجسيمة التي شملها التقرير هي: قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيدهم واستخدامهم كجنود، والعنف الجنسي تجاههم، وخطفهم، وشنّ هجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية[33].

نشرت منظّمة الصحّة العالمية في عام 2019 بيانات جديدة بيّنت أنّ خُمْس من يعيشون في مناطق نزاع يعانون حالات صحّية عقلية. وهذا الرقم أكبر كثيرًا ممّا كان يُعتقَد سابقًا- أشارت بيانات نُشرت في عام 2016 إلى أنّ واحدًا من أصل 16 شخصًا عانى مشكلات كهذه في مناطق نزاع[34].

يفرض النزاع المسلّح على المجتمع تكاليف اقتصادية كبيرة أيضًا. ومع أنّ حساب تكاليف العنف الاقتصادية بالغ الصعوبة، فقد بلغت 14.1 تريليون دولار على مستوى العالم في عام 2018 وفقًا لإحدى الدراسات، أي 11.2 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي. يُظهر ذلك تحسّنًا طفيفًا مقارنة بحسابات عام 2017، وذلك عائد في الأساس إلى الانخفاضات الشديدة في التأثيرات الاقتصادية للنزاعات المسلّحة والإرهاب في عام 2018. وفي الدول العشر الأشدّ بلاءً، عادل الوقْعُ الاقتصادي للعنف 35 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي، وعادلت تكاليف العنف الاقتصادية 67 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في سورية، و47 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في أفغانستان، و42 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في جمهورية أفريقيا الوسطى[35].

أخيرًا، تُسهم النزاعات المسلّحة في تردّي وضع البيئة العالمي، مع ما يترتّب على ذلك لجهة التنمية المستدامة وأمن البشر والنظم الإيكولوجية - وهي نواحي ضعف زادتها الأنماطُ المناخية التي يتعذّر التنبّؤ بها على نحو متزايد ضعفًا[36]. ففي جمهورية جنوب السودان مثلاً، أدّى الفلتان الأمني وانتشار الأسلحة الصغيرة في عام 2019 إلى عرقلة الجهود الرامية إلى إعادة بناء مناطق محمية تكتسي أهمية عالمية[37]. كما أنّ دولاً وجماعات مسلّحة استخدمت البيئة أيضًا كسلاح لاستهداف السكان المستضعفين؛ ففي سورية مثلاً، أُضرمت النيران في حقول المحاصيل عن عمد، وهو ما أشعل حرائق

(33) UN General Assembly and UN Security Council, «Children and Armed Conflict,» Report of the Secretary-General, A/73/907–S/2019/509, p. 2.

(34) F. Charlson [et al.], «New WHO Prevalence Estimates of Mental Disorders in Conflict Settings: A Systematic Review and Meta-analysis,» *The Lancet*, vol. 394, no. 10194 (2019), pp. 240–248.

(35) Institute for Economics and Peace, *Global Peace Index 2019: Measuring Peace in a Complex World* (Sydney: Institute for Economics and Peace, 2019), p. 3.

انظر أيضًا M. Iqbal [et al.], «Estimating the Global Economic Cost of Violence: Methodology Improvement and Estimate Updates,» *Defence and Peace Economics* (2019).

(36) J. Schaar, «A Confluence of Crises: On Water, Climate and Security in the Middle East and North Africa,» *SIPRI Insights on Peace and Security*, no. 2019/4 (July 2019), and «How Climate Change Can Fuel Wars,» *The Economist* (23 May 2019).

(37) S. Mednick, «South Sudan Tries to Protect Wildlife after Long Conflict,» Associated Press, 27 July 2019.

هائلة قوّضت الأمن الغذائي[38]. وفي تموز/يوليو 2019، اعتمدت لجنة القانون الدولي، وهي هيئة خبراء شكّلتها الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في عام 1947 للإسهام في إعداد قانون دولي وتقنينه، 28 مبدأ قانونيًا للإسهام في حماية البيئة من النزاعات المسلّحة[39]. ولا تزال اللجنة تعمل على هذه المبادرة منذ عام 2013. ودعا عدد من الخبراء المستقلّين الآخرين إلى اتّفاقية جنيف خامس معنيّ بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب على صعيد البيئة[40]. وناقشت الدول مسودّة مبادئ في أثناء اجتماع اللّجنة السادسة التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ويُتوقَّع اعتماد صيغة نهائية للمبادئ في عام 2021 [41].

**الجدول الرقم (2-1)**

**عدد اتّفاقات السلام، 2010-2019**

| 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 33 | 51 | 62 | 42 | 79 | 69 | 75 | 74 | 69 | 21[أ] |

(أ) تضمّنت قاعدة بيانات اتّفاقيات السلام PA-X تسعة عشر اتّفاق سلام لغاية وقت هذه الكتابة، واستثنت اتفاقَي سلام في موزامبيق لعدم إتاحة نصّيهما للعموم (انظر الجدول الرقم (2-2)).

**المصدر:** PA-X, «Peace Agreements Database and Access Tool, Version 3,» Political Settlements Research Programme, University of Edinburgh, [n.d.], <https://www.peaceagreements.org>.

## عمليّات السلام في عام 2019

تزداد عمليّات السلام تعقيدًا وأبعادًا وتدويلاً أيضًا كحال النزاعات التي يراد من هذه العمليات حلّها، لوجود طائفة واسعة من الجهات الفاعلة والأنشطة والنتائج[42]. وهناك عدد متزايد من قواعد

(38) B. Parker, «As Crops Burn in Syria Conflict Zone, Hunger Warnings for Civilians,» *New Humanitarian* (7 June 2019).

(39) S. Pantazopoulos, «UN Lawyers Approve 28 Legal Principles to Reduce the Environmental Impact of War,» Conflict and Environment Observatory, 16 July 2019, and UN General Assembly, «Protection of the Environment in Relation to Armed Conflicts,» International Law Commission, 6 June 2019.

(40) انظر مثلاً رسالة مفتوحة من مجموعة من الخبراء البيولوجيين الانحفاظيين الذين عايشوا تأثير انتشار الأسلحة في الحياة البرّية في منطقة الساحل: S. M. Durant and J. C. Brito, «Stop Military Conflicts from Trashing Environment,» Nature, vol. 571 (25 July 2019), and P. Gleick, «Protecting the Environment in Times of War,» *Bulletin of the Atomic Scientists* (20 September 2019).

(41) UN General Assembly, Sixth Committee, «Sixth Committee Speakers Debate Scope for Draft Texts on Protection of Environment in Armed Conflict, as International Law Commission Review Continues,» GA/L/3610, 5 November 2019, and Conflict and Environment Observatory, «Report: 2019's UN General Assembly Debate on the Protection of the Environment in Relation to Armed Conflicts,» December 2019.

(42) S. Wolff, «The Making of Peace: Processes and Agreements,» *Armed Conflict Survey*, vol. 4, no. 1 (2018), pp. 65–80.

وللاطلاع على دور دعم المانحين، انظر: N. Ross and M. Schomerus, «Donor Support to Peace Processes: A Lessons for Peace = Literature Review,» *Overseas Development Institute Working Paper*, no. 571 (February 2020).

بيانات ومجموعات اتّفاقات السلام أيضًا، مع أنّ الأدلّة تشير إلى تضاؤل عدد اتّفاقات السلام برغم ازدياد عدد النزاعات المسلّحة في السنين الأخيرة[43]. واستنادًا إلى برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات (UCDP) مثلاً، قابلتْ ذروةَ أعداد النزاعات المسلّحة ذروةٌ مماثلة لأعداد اتّفاقات السلام في الفترة 1991-1994 (82 اتّفاقية سلام في 192 «عام نزاعات» محتدمة). لكن سُجّل 207 أعوام نزاعات في الفترة 2015-2018، بينما أُبرم 23 اتّفاق سلام فقط[44].

تتضمّن قاعدة بيانات PA-X التي تشمل 1832 اتّفاق سلام وجود أكثر من 150 عمليّة سلام في الفترة 1990-2019 (وهذا يشمل اتّفاقات نابعة من مجموعة أوسع من الممارسات التفاوضية مقارنة بتلك المشمولة في برنامج أوبسالا)، وهي تُظهر انخفاضًا قويًا بشكل ملحوظ في عام 2019 مقارنة بالأعوام التسعة التي سبقته (انظر الجدول الرقم (2-1)). وربّما يتحمّل مجلس أمن دولي أقلّ فاعلية وتأثيرًا بعض اللوم على قلّة عدد اتّفاقات السلام في عام 2019. مثال ذلك، تحدّثت مجموعة الأزمات الدولية عن ثلاثة اتّجاهات جيوسياسية أثّرت في مجلس الأمن في عام 2019، وهي: تفاقم التوتّرات بين الدول الغربية والصين، والتباين بين الاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية، والتوتّرات بشأن طريقة التعامل مع الأزمات في أفريقيا، بما في ذلك التوتّرات بين الأمم المتّحدة والاتّحاد الأفريقي[45].

يبيّن الجدول الرقم (2-2) اتّفاقات السلام الجديدة الأحد والعشرين في عام 2019. لعشرة منها صلة باتّفاقات محلّية، ولأحد عشر اتّفاقًا آخر صلة باتّفاقات داخلية (اتّفاقات وطنية)، مع أنّ أغلب هذه الاتّفاقات الأخيرة اتّفاقات تجديدية أو تنفيذية. وجرى توقيع اتّفاقيتَي سلام وطنيتين جوهريتين جديدتين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: **الأولى** في جمهورية أفريقيا الوسطى و**الثانية** في

---

= وللمزيد عن إجراءات تنفيذ اتّفاقات السلام، انظر: S. Molloy and C. Bell, *How Peace Agreements Provide for Implementation* (Political Settlements Research Programme, 2019)

وللاطلاع على دور حقوق الإنسان في اتّفاقات السلام، انظر: C. Lacatus and K. Nash, «Peace Agreements and the Institutionalisation of Human Rights: A Multi-level Analysis,» *International Journal of Human Rights* (2019).

(43) انظر الأمثلة على ذلك: UN Peacemaker, «Peace Agreements Database,» [n. d.], <https://peacemaker.un.org/document-search>; UN Peacemaker and University of Cambridge, «Language of Peace Database,» [n. d.], <https://www.languageofpeace.org/#/>; University of Edinburgh, Political Settlements Research Programme, «PA-X Peace Agreements Database,» [n. d.], <https://www.peaceagreements.org/search>; University of Notre Dame, Kroc Institute for International Peace Studies, «Peace Accords Matrix,» [n. d.], <https://peaceaccords.nd.edu>, and UCDP, «UCDP Peace Agreement Dataset,» [n. d.], <https://ucdp.uu.se/downloads/>.

(44) Pettersson [et al.], «Organized Violence, 1989–2018 and Peace Agreements,» pp. 594-595.

(45) R. Gowan, «Three Troubling Trends at the UN Security Council,» International Crisis Group Commentary, 6 November 2019, and International Crisis Group, «Council of Despair? The Fragmentation of UN Diplomacy,» *Special Briefing,* no. 1 (30 April 2019).

وفي ما يختصّ بعدم التعاون في النظام الدولي، ولا سيما التوتّرات الغربية مع الصين، انظر أيضًا الفصل الأول والفصل الرابع، القسم I في هذا الكتاب.

موزامبيق. وبشأن هذه الأخيرة، وقّعت المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو)، وهي جماعة معارضة مسلّحة سابقًا، على إتفاق لوقف إطلاق النار واتفاق سلام منفصل مع الحكومة، منهية بشكل رسمي نزاعًا مسلّحًا بدئ في آخر سبعينيات القرن الماضي. وإضافة إلى ذلك، أدّت عمليّات نقل السلطة السلمية نسبيًا في إثيوبيا (في عام 2018) وفي السودان (في عام 2019) وتنفيذ اتّفاق سلام موقّع في عام 2018 في جمهورية جنوب السودان إلى انحسار كبير للعنف المسلّح في تلك الدول الثلاث[46]. كما أنّ التغيير السياسي في أوكرانيا في عام 2019 أعطى زخمًا جديدًا أيضًا لجهود رامية إلى إنهاء نزاع مستمرّ منذ ستّ سنين مع انفصاليين تدعمهم روسيا في منطقة دونباس شرقيّ البلاد[47]. وأثمرت عمليّات السلام في اثنين من أكثر النزاعات المسلّحة أمدًا وتعقيدًا نتائج متباينة في عام 2019: ففي أفغانستان، انهارت محادثات السلام بين طالبان والولايات المتّحدة في أيلول/سبتمبر 2019، قبل أن تُستأنف في تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وفي اليمن، أمكن تنفيذ اتّفاق ستوكهولم لعام 2018 بتوقيع اتّفاق سلام جديد هو اتّفاق الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مع أنّه لا يزال يلزم القيام بعمل كثير لتنفيذ الاتّفاقين[48]. وفي شبه الجزيرة الكورية، تعثّرت المباحثات بين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة في عام 2019 بعد أن بدا أنّها واعدة في عام 2018[49].

(46) للمزيد عن عمليّات السلام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انظر الفصل السابع في هذا الكتاب.

(47) للمزيد عن عمليّات السلام في أوكرانيا، انظر الفصل الخامس، القسم II، في هذا الكتاب.

(48) للمزيد عن عمليّات السلام في أفغانستان، انظر الفصل الرابع، القسم II، في هذا الكتاب؛ وللمزيد عن عمليّات السلام في اليمن، انظر الفصل السادس، القسم V، في هذا الكتاب.

(49) للمزيد عن محادثات السلام الكورية الشمالية-الأمريكية، انظر الفصل الأول والفصل الرابع، القسم I والفصل الحادي عشر، القسم II في هذا الكتاب.

**الجدول الرقم (2-2)**

**اتّفاقات السلام في عام 2019**

| الدولة | تاريخ الاتّفاق | الاتّفاق | مستوى النزاع | المرحلة |
|---|---|---|---|---|
| أفغانستان | 8 تموز/يوليو 2019 | قرار المؤتمر الأفغاني للسلام في الدوحة، قطر (خارطة طريق الدوحة للسلام) | داخلي | ما قبل المفاوضات/ عملية |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | 6 آذار/مارس 2019 | محضر أنشطة لجنة مراقبة اتّفاق بانغاسو للسلام | محلّي | تنفيذ/إعادة تفاوض (معالجة قضايا جديدة أو عالقة) |
| | 5 شباط/ فبراير 2019 | الاتّفاق السياسي للسلم والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى (اتّفاق الخرطوم) | داخلي | إطار عمل/ (اتّفاقية) جوهرية-شاملة |
| | 21 كانون الثاني/يناير 2019 | محضر إدارة النزاع | محلّي | إطار عمل/ (قضية أساسية) جوهرية-جزئية |
| | 9 كانون الثاني/يناير 2019 | اتّفاق الجماعات المسلّحة في باتانجافو | محلّي | إطار عمل/ (قضايا متعدّدة) جوهرية-جزئية |
| ليبيا | 22 كانون الثاني/يناير 2019 | بيان صادر عن مشايخ وأعيان قبائل ترهونة بشأن الحوادث الجارية في جنوب طرابلس | محلّي | إطار عمل/ (قضايا متعدّدة) جوهرية-جزئية |
| مالي | 1 آب/ أغسطس 2019 | الاتّفاق الإنساني بين مزارعي بامبارا وبوزو ورعاة الماشية في فولاني إضافة إلى الصيادين من منطقة («دائرة") دجيني | محلّي | إطار عمل/ (قضية أساسية) جوهرية-جزئية |
| | 25 تموز/ يوليو 2019 | اتّفاق بين مجتمعات دافينغ وساموغو وفولاني ودوغون وبوزو برعاية بلدية بايي في منطقة («دائرة») بانكاس ومنطقة موبتي (اتّفاق بايي) | محلّي | إطار عمل/ (قضية أساسية) جوهرية-جزئية |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| موزامبيق[أ] | 6 آب/ أغسطس 2019 | اتّفاق السلام والمصالحة الوطنية بين حكومة موزامبيق ورينامو، الموقَّع في براشا دا باز في مابوتو | داخلي | لا توجد معلومات |
| | 1 آب/ أغسطس 2019 | اتّفاق بين حكومة موزامبيق ورينامو لوقف الأعمال العدائية العسكرية بشكل نهائي، والموقَّع في تشيتينغو، منتزه غورونْغوسا الوطني | داخلي | وقف إطلاق نار |
| الفيليبين | 22 كانون الأول/ ديسمبر 2019 | سياق ومقدمات إعلان الحزب الشيوعي الفيليبيني وقف إطلاق النار (من 23 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 7 كانون الثاني/يناير 2020) | داخلي | وقف إطلاق نار (وقف إطلاق نار) ذو صلة |
| جنوب السودان | 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 | بيان بمناسبة القمّة الثلاثية المعنية بالاتّفاق المنشّط بشأن فضّ النزاع في جمهورية جنوب السودان | داخلي | تجديد (تجديد التنفيذ) |
| السودان | 17 تموز/ يوليو 2019 | الاتّفاق السياسي بشأن إقامة هياكل ومؤسّسات المرحلة الانتقالية بين المجلس العسكري الانتقالي وقوى إعلان الحرية والتغيير | داخلي | إطار عمل/ (قضايا متعدّدة) جوهرية-جزئية |
| سورية | 8 شباط/ فبراير 2019 | اتّفاق المصالحة بين حرّاس الدين وهيئة تحرير الشام في ريف حلب | محلّي | اتّفاق من نوع آخر |
| | 10 كانون الثاني/يناير 2019 | اتّفاق على وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بين هيئة تحرير الشام، الجبهة الوطنية للتحرير في إدلب | محلّي | وقف إطلاق نار"(وقف إطلاق) نار ذو صلة |
| أوكرانيا | 9 كانون الأول/ ديسمبر 2019 | قمة «النورماندي» باريس- استنتاجات مشتركة متَّفق عليها | داخلي | تنفيذ/إعادة تفاوض (لمعالجة قضايا جديدة وعالقة) |
| | 17 تموز/ يوليو 2019 | بيان فريق الاتصال الثلاثي في 17 تموز/يوليو 2019 | داخلي | تجديد (تجديد تنفيذ) |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| اليمن | 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 | اتّفاق الرياض بين حكومة اليمن الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي | داخلي | إطار عمل/ (قضايا متعدّدة) جوهرية-جزئية |
| | 26 نيسان/ أبريل 2019 | بيان المصالحة بين مناطق المحاريق والصالحية في مديرية الشيخ عثمان، عدن | محلّي | وقف إطلاق نار (وقف إطلاق نار) ذو صلة |
| | 7 نيسان/ أبريل 2019 | وثيقة المصالحة والعفو بين أسر عشيرة العلي بن أحمد العولقي | محلّي | إطار عمل/ (اتّفاقية) جوهرية-شاملة |
| | 16 كانون الثاني/يناير 2019 | قرار مجلس الأمن رقم (2452) | داخلي | وقف إطلاق نار/ اتّفاق ذو صلة |

(أ) لم يكن اتّفاقا السلام في موزامبيق متاحين للعموم وقت هذه الكتابة.

**ملاحظات:** ما قبل المفاوضات/عملية: اتّفاقات ترمي إلى إيصال الأطراف إلى الهدف من التفاوض على وجوه التباين في جوهر النزاع.

إطار عمل/جوهري-جزئي: اتّفاقات تعني الأطراف المشاركين في مناقشات والاتّفاق على قضايا جوهرية لفضّ النزاع، لكنها تعالج بعض القضايا، وحسب بطرق يظهر أنّها تتصوّر اتّفاقات مستقبلية لازمة.

إطار عمل/جوهري-شامل: اتّفاقات تعني الأطراف المشاركين في مناقشة قضايا جوهرية والتوافق بشأنها لفضّ نزاع، ويظهر أنّ المراد منها أن تكون محاولة شاملة لفضّ نزاع.

تنفيذ/إعادة تفاوض: تهدف إلى تنفيذ اتّفاق سابق.

تجديد: إنّها اتّفاقات موجزة (مؤلّفة من صفحة واحدة فقط في العادة)، ولا شغل لها غير «تجديد» التزامات سابقة.

اتّفاق وقف إطلاق نار: اتّفاق ذو صلة: تتضمّن هذه الفئة اتّفاقات مكرّسة بالكامل لوقف إطلاق النار، أو تسريحٍ مرافق لقوات، أو اتّفاقًا ينصّ على ترتيبات مراقبة حصرًا أو على تمديد لوقف إطلاق نار.

اتّفاق من نوع آخر: فئة زائدة تضمّ كلّ الاتّفاقات التي لا تتلاءم مع التعريفات السابقة.

**المصادر:** PA-X, «Peace Agreements Database and Access Tool, Version 3,» Political Settlements Research Programme, University of Edinburgh, [n. d.], <https://www.peaceagreements.org>; C. Bell, [et al.], «Peace Agreement Database and Dataset V3, Codebook,» 31 January 2020, <https://www.peaceagreements.org/files/PA-X%20codebook%20Version3.pdf>; Government of Mozambique, «Presidente da República e Presidente da Renamo assinam acordo» [President of the Republic and President of Renamo sign agreement], [n. d.], and Government of Mozambique, ««Hoje é dia da celebração da paz e da concórdia entre os moçambicanos»-PR» [«Today is the Day for the Celebration of Peace and Harmony between Mozambicans»-PR], [n. d.].

تتضمّن جهود بناء السلام في العادة: نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم؛ مفاوضات لوقف إطلاق النار؛ توقيع اتّفاقات سلام؛ عمليّات سلام متعدّدة الأطراف؛ ترتيبات تقاسم السلطة؛ تدابير بناء الدولة. وجميعها مصمّمة للتوصل إلى سلام مستدام بين أطراف النزاع. تُدعم برامج نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج كثيرة بوصفها جزءًا من عمليّات السلام التي ترعاها الأمم المتّحدة. كما أنّه بُذلت جهود أخرى في السنين الأخيرة لزيادة شمول عمليّات السلام، ولا سيما بالدعوة إلى زيادة تمثيل المرأة. لكن لا يزال تمثيل المرأة دون المستوى المطلوب في الهرميات السياسية-العسكرية التي تمثّل محور مفاوضات السلام. كما أنّ الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليّات السلام وفي تحسين التدريب الجنساني لحفَظة السلام حقّقت بالمثل نتائج محدودة.

السلام المستدام ليس ثمرة كلّ عمليّة سلام؛ فالتسويات السياسية غير الشاملة، والإخفاق في استئصال جذور النزاع، وبقاء الفلتان الأمني والتوتّرات عوامل تؤدّي في الغالب إلى عدم الامتثال وإلى انتهاكات وتجدّد النزاع المسلّح. كما أنّ عمليّات سلام كثيرة عمليّات مسترسلة وطويلة الأمد بحيث «تقنّن صور الاختلاف» لاحتواء النزاع عوضًا عن حلّه. في الواقع، ربّما يكون ذلك أنسب خيار حين يتعذّر حلّ نزاع. تنهار اتّفاقات سلام وتُستأنف العمليّات العدائية، في حين تحقّق عمليّات سلام أخرى وقفًا مستقرًّا نسبيًا لإطلاق النار مع عدم التوصّل إلى تسوية مستدامة للنزاع (كحال النزاعات المسلّحة المستعصية في مناطق سوفياتية سابقًا، انظر الفصل الخامس). بل إنّ ترتيبات سلام ناجحة نسبيًا، كاتّفاقية السلام في كولومبيا في عام 2016، تواجه تحدّيات مستمرّة (انظر الفصل الثالث).

إن معظم النزاعات المسلّحة المحتدمة منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي تجلّيات لنزاعات قديمة وليست نزاعات على قضايا جديدة. وأظهرت دراسة لـــ 216 اتّفاق سلام موقَّعة في الأعوام 1975-2011 أنّ العنف أعقب 91 منها في غضون خمس سنين. يشير ذلك إلى أنّ عمليّات السلام عسيرة ومعقّدة ومتعدّدة الجوانب، لكنّ اتّفاقات السلام الناجحة أكثر من عمليّات السلام الفاشلة. وربّما يشير ذلك أيضًا إلى عدم معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات كما يجب. أخيرًا، هذه الحدود المائعة بين الحرب والسلم تجعل تعريف انتهاء نزاع مسلّح ووضع نهايته في إطار مفاهيمي عملاً صعبًا.

## II. الاتّجاهات والتطوّرات العالمية والإقليمية في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف

**تيمو سميت، صوفيا ساكس فيراري وجير فان دير لين**

استمرّت معاناة عمليّات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة من تخفيضات ميزانياتها في عام 2019. ومع أنّ البحوث تُظهر الإسهامات الإيجابية لعمليّات حفظ السلام الأممية، فإن تهكّم الأوساط السياسية على فاعليتها في تزايد وإضافة إلى ذلك، يبقى القلق حيال الأمن الذاتي لأفراد الأمم المتّحدة. تؤثّر هذه التطوّرات في الاتّجاهات العالمية والإقليمية لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف على صعيد أفرادها والمنظّمات التي تقودها، والأفراد المنضوين فيها، وأماكنها والإسهامات بأفرادها وأعداد وفياتها، إضافة إلى التطوّرات في عمليّات أخرى متعدّدة الأطراف.

### عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في عام 2019

شهد عام 2019 إحدى وستين عمليّة سلام جارية ومتعدّدة الأطراف على مستوى العالم (انظر الشكل الرقم (2-2))، أي بزيادة عمليّة واحدة مقارنة بعام 2018. قادت الأممُ المتّحدة 22 عمليّة، وقادت منظّمات وتحالفات إقليمية 33 عمليّة، وقادت تحالفات دولية خاصّة 6 عمليّات. وقد مضى على انتشار أغلب هذه العمليّات زمن طويل: مضى على 50 عمليّة أكثر من خمسة أعوام، ومضى على 32 عمليّة أخرى أكثر من عشرة أعوام.

أُنهيت عمليتا سلام متعدّدتا الأطراف في عام 2019، وهما الوجود الدولي المؤقت في الخليل (TIPH) التي انسحبت طوعًا بعد انتهاء ولايتها في 31 كانون الثاني/يناير 2019؛ وبعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (MINUJUSTH) التي أُنهيت على النحو المقرّر في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019. تشكّلت (TIPH) عقب اتّفاق أوسلو الثانية لعام 1995 بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية، وبقيت تعمل على الشكل الذي كانت عليه منذ عام 1997. جاء انسحاب البعثة في عام 2019 بعد أنّ قرّرت الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد عدم تمديد ولايتها. وتشكّلت (MINUJUSTH)

في عام 2017 لتخلف بعثة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH) لمدّة سنتين. ومثّل إنهاؤها آخر خطوة في سحب حفظة السلام الأمميين بالتدريج من هايتي، وهي عمليّة بدأت قبل ثمانية أعوام، في عام 2011.

**الشكل الرقم (2-2)**

**عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف بحسب نوع المنظّمة التي تدير العملية، 2010-2019**

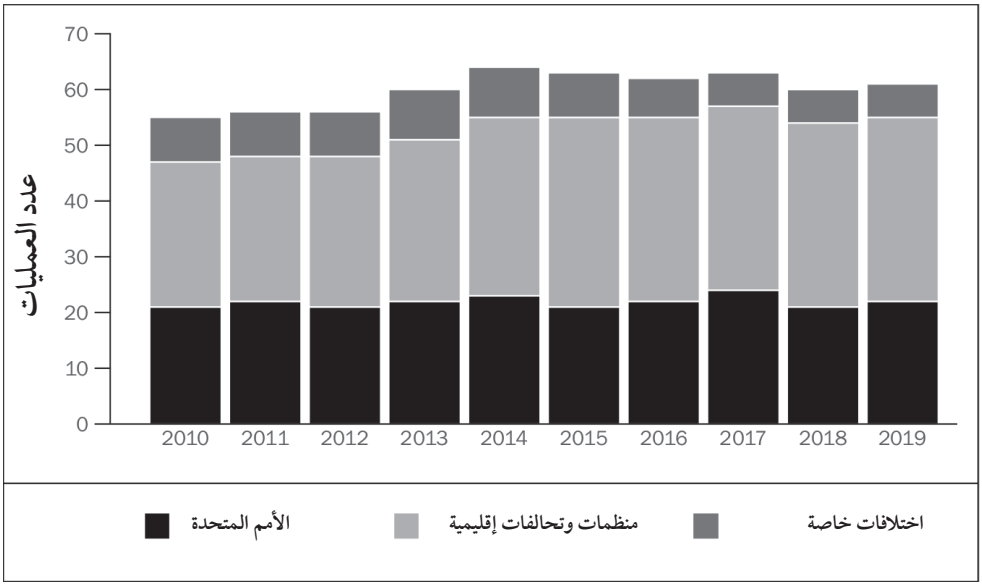


بدأت ثلاث عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019، وهي: بعثة الاتّحاد الأوروبي المتكاملة لتقديم المساعدة الحدودية (EUBAM) في ليبيا، والتي نالت صفة عمليّة سلام متعدّدة الأطراف عقب سريان مفعول ولايتها في 1 كانون الثاني/يناير 2019؛ وبعثة الأمم المتّحدة لدعم اتّفاق الحُدَيدة (UNMHA) في اليمن، والتي تشكّلت في 16 كانون الثاني/يناير 2019؛ ومكتب الأمم المتّحدة المتكامل في هايتي (BINUH) الذي خلف بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

لم تتشكّل هذه العمليّات على نحو غير متوقَّع، إذ إن توسيع ولاية (EUBAM) في ليبيا والتخطيط لبعثة أممية في اليمن أجيزا في كانون الأول/ديسمبر 2018، في حين أنّ الجدول الزمني للانتقال إلى وجود حفظة سلام غير أمميين في هايتي معلوم من عام 2017. ولا تزال EUBAM عمليّة جارية في ليبيا منذ عام 2013، لكنّها لم تنل صفة عمليّة سلام متعدّدة الأطراف قبل ذلك لحصر تركيزها في إدارة الحدود. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2019، كُلّفت بدعم بناء القدرة والإصلاح المؤسّساتي ونظم فرض القانون والعدالة الجنائية في ليبيا (انظر الفصل السادس). وفُوّضت UNMHA دعم تنفيذ الاتّفاق في

مدينة الحُدَيدة وموانئ الحُدَيدة والصليف ورأس عيسى، والذي كان جزءًا من اتّفاق ستوكهولم الموقّع في كانون الأول/ديسمبر 2018.

**الشكل الرقم (2-3)**

**عدد الأفراد في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 2010-2019**

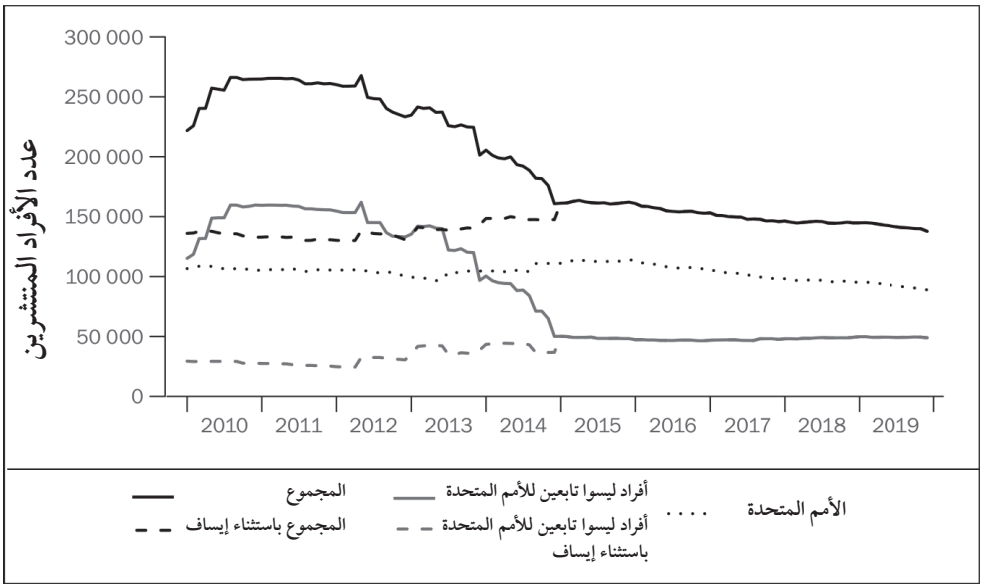


## انتشار الأفراد

انخفض عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019 بنسبة 4.8 في المئة، من 144,791 فردًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 137,781 فردًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر الشكل الرقم (2-3))[1]. وانخفضت المستويات الإجمالية للأفراد على مستوى العالم للعام الرابع على التوالي وللمرّة الثامنة في العقد الماضي. لذلك، صار عدد الأفراد الذين خدموا في عمليّات سلام أدنى في كانون الأول/ديسمبر 2019 منه في أيّ شهر آخر في الأعوام 2010-2019. يمكن أن تعزى ضخامة عدد الأفراد المنتشرين والتغيرات الكبيرة نسبيًا على أساس سنوي في أعدادهم في الأعوام 2010-2014 إلى قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) أساسًا في أفغانستان، بقيادة منظّمة

(1) تعتمد تحليلات مستويات الأفراد في هذا الفصل على تقديرات عدد الأفراد الدوليين (من أفراد عسكريين ورجال شرطة وموظفين مدنيين دوليين) المنتشرين في آخر كلّ شهر في كلّ عمليّة سلام متعدّدة الأطراف كانت عاملة في الحقبة الممتدّة بين كانون الثاني/يناير 2010 وكانون الأول/ديسمبر 2019. استخدمت تحليلاتٌ مشابهة في إصدارات كتاب سيبري السنوي السابقة بياناتٍ سنوية سريعة بشأن عدد الأفراد الدوليين في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف في آخر كلّ سنة، أو العدد في عام الإنهاء إذا أُنهيت عمليّة في أثناء سنة تقويمية. لذلك، لا تناظر بياناتُ هذا الفصل بدقّة البياناتِ الواردة في طبعات كتاب سيبري السنوي السابقة.

حلف شمال الأطلسي (الناتو). وبدءًا بعام 2015، حين ما عادت إيساف عاملة، صارت التطوّرات على صعيد عمليّات انتشار الأفراد مدفوعةً أساسًا بعمليّات حفظ سلام تديرها الأمم المتّحدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبقيت الحال كذلك في عام 2019 أيضًا (انظر أدناه).

## المنظّمات التي تدير عمليّات سلام متعدّدة الأطراف

### الأمم المتحدة

قادت الأمم المتّحدة 22 عمليّة سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019، أي بزيادة عمليّة واحدة مقارنة بالعام الذي قبله[2]. بإنهاء بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، سُدل الستار على وجود متواصل لحفظة السلام في هاييتي كان قد بدأ بانتشار بعثة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي في عام 2004. تلا ذلك إنهاء جهود قوات حفظ سلام أممية مشابهة دامت زمنًا طويلاً وكانت قوات رئيسة يومًا في ليبيريا في عام 2018 وفي ساحل العاج في عام 2017. إنّ عمليتَي السلام اللتين شكّلتهما الأمم المتّحدة في عام 2019، وهما مكتب الأمم المتّحدة المتكامل في هاييتي وبعثة الأمم المتّحدة لدعم اتّفاق الحُدَيدة، بعثتان سياسيتان خاصّتان صغيرتا الحجم نسبيًا، على غرار بعثات سياسية خاصّة شُكّلت في كولومبيا في عامَي 2016 و2017. ولم تشكّل الأمم المتّحدة عمليّة حفظ سلام رئيسة جديدة منذ عام 2014.

انخفض عدد الأفراد العاملين في عمليّات أممية في عام 2019 بنسبة 7.0 في المئة، من 95,488 فردًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 88,849 فردًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر الشكل الرقم (2-3))[3]. آخر مرّة قلّ فيها عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام تابعة للأمم المتّحدة كانت في عام 2007، وذلك قبل انتشار العملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID). وقد بلغ عدد الأفراد المنتشرين في عمليّات سلام أممية ذروته حين وصل إلى 115,000 فرد في عام 2015، لينخفض في الأعوام الأربعة التالية.

يمكن عزو معظم التغيير الحاصل في عام 2019 إلى إنهاء بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هاييتي وإلى خفض عدد أفراد UNAMID وقوة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقّتة لأبيي (UNISFA) وبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) وبعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO). فُرض على MONUSCO وUNAMID سقوف منخفضة للأفراد في عام 2019 بسبب برنامج التقليص التدريجي للقوات. وقرّر مجلس الأمن خفض عدد العسكريين المجاز بدلاً من أفراد الشرطة في بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) وقوة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقّتة لأبيي (UNISFA). وبالجملة، خفّضت هذه العمليّاتُ عدد الأفراد المنتشرين

(2) هذا يشمل العملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور.
(3) هذا لا يشمل غير الأفراد الدوليين في عمليّات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة التي توافق تعريف سيبري لعملية سلام متعدّدة الأطراف.

بواقع 6500 فرد تقريبًا. ومع ذلك، واصلت الأمم المتّحدة نشر أفراد في عمليّات سلام بأعداد أكبر كثيرًا من أعداد الأفراد الذين نشرتهم منظّمات أخرى في عام 2019.

مع أنّ العدد الإجمالي للأفراد العاملين في جميع عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة انخفض في عام 2019، فقد زاد عدد السيدات (عسكريات وشرطيات وموظفات مدنيات دوليات) وحصّتهنّ في تلك العمليّات للعام الثالث على التوالي من 6304 سيدات (6.6 في المئة من المجموع) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 6914 (7.7 في المئة من المجموع) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي ما يختصّ بأعمال انتشار الأفراد، الذين نقص عددهم بنسبة 7.0 في المئة في عام 2019، في عمليّات الأمم المتّحدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد زاد عدد السيدات المنتشرات بنسبة 12 في المئة، من 4953 سيدة (6.2 في المئة من المجموع) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 5552 سيدة (7.5 في المئة من المجموع) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ونخصّ بالذكر بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) التي زاد عدد السيدات فيها بنسبة 26 في المئة (من 748 إلى 943 سيدة).

## المنظّمات والتحالفات الإقليمية

أدارت منظّمات وتحالفات إقليمية 33 عمليّة سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019، وهو العدد نفسه الذي كان في العام الذي قبله. لكنّ عدد الأفراد المنضوين في هذه العمليّات انخفض من 46,842 فردًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 46,569 فردًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. التطوّر الرئيس الباعث على ذلك هو سحب 575 جنديًا من بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM). ولايزال عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام إقليمية ثابتًا عند مستوى 45,000 فرد في المتوسّط منذ إنهاء عمليّة قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف).

أدار الاتّحاد الأوروبي ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) عددًا من عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، مع نشر أفراد بأعداد قليلة نسبيًا في عام 2019. أدار الاتّحاد الأوروبي 13 بعثة سياسة أمنية ودفاعية مشتركة، وعمليّات تُعدّ عمليّات سلام متعدّدة الأطراف انتشر فيها 2700 فرد في المتوسط خلال العام. وأدارت المنظّمة تسع عمليّات ميدانية تُعدّ عمليّات سلام متعدّدة الأطراف يشارك فيها نحو 1100 فرد جاء أغلبهم من بعثة المراقبة الخاصّة في أوكرانيا. بعبارة أخرى، تولّى الاتّحاد الأوروبي ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا المسؤولية عن ثلثَي جميع العمليّات الإقليمية في عام 2019، إلّا أنّ هذه العمليّات استأثرت بأقلّ من ثلث أفراد تلك العمليّات.

وفي المقابل، أدار الاتّحاد الأفريقي وحلف الناتو عمليّات أقلّ عددًا من تلك التي أدارها الاتّحاد الأوروبي ومنظّمة الأمن والتعاون، بينما نشر الاتّحاد الأفريقي والناتو أفرادًا أكثر عددًا في عام 2019.

وقد نشر الاتّحاد الأفريقي 20,370 فردًا في أربع عمليّات سلام، وجميعهم تقريبًا كانوا في بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)[4]. ونشر الناتو 20,624 فردًا في ثلاث عمليّات سلام. وهذه أوّل مرّة يكون فيها الناتو المنظّمةَ الإقليمية التي تنشر أكبر عدد من الأفراد في عمليّات سلام منذ إنهاء عمليّة قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف). احتلّ الاتّحاد الأفريقي هذه المرتبة قبل ذلك، لكن تقدّم عليه الناتو في عام 2019 لخفض عدد أفراد (AMISOM).

المنظّمات الإقليمية الأخرى التي أدارت عمليّات سلام متعدّدة الأفراد هي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد)، ومنظّمة الدول الأمريكية (OAS). نشرت ECOWAS 1658 فردًا في عمليتَي سلام، فيما نشرت إيغاد عمليّةَ سلام واحدة ضمّت 86 فردًا، وOAS عمليّة سلام واحدة أيضًا ضمّت 29 فردًا.

**الجدول الرقم (2-3)**
**عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف والأفراد المنتشرين،**
**بحسب المنطقة ونوع المنظّمة، 2019**

| المنظّمة المسؤولة | الأمريكات | آسيا وأوقيانيا | أوروبا | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | العالم |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العمليّات | 4 | 5 | 18 | 14 | 20 | 61 |
| الأمم المتّحدة(أ) | 3 | 2 | 2 | 7 | 8 | 22 |
| منظّمة أو حلف إقليمي | 1 | 1 | 14 | 5 | 12 | 33 |
| ائتلاف خاصّ | – | 2 | 2 | 2 | - | 6 |
| الأفراد | 275 | 17086 | 7819 | 15082 | 97519 | 137781 |
| الأمم المتّحدة(أ) | 246 | 346 | 1007 | 13161 | 74089 | 88849 |
| منظّمة أو حلف إقليمي | 29 | 16705 | 5751 | 654 | 23430 | 46569 |
| ائتلاف خاصّ | – | 35 | 1061 | 1267 | - | 2363 |

(4) هذا لا يشمل العملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID).

- = لا ينطبق.

(أ) تتضمّن أرقامُ الأمم المتّحدة العمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID).

**ملاحظة:** أعداد العمليّات شاملة لعام 2019؛ وأرقام الأفراد عائدة إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

**المصدر:** قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف و<http://www.sipri.org/databases/pko/>.

## الائتلافات الخاصّة

أدارت ائتلافات خاصّة بدول ست عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019، وأغلبها جارٍ منذ عدّة أعوام، وهي: فريق الرصد الدولي (IMT) في منداناو بالفيليبين منذ عام 2004؛ والوجود الدولي المؤقّت في الخليل (TIPH) منذ عام 1997؛ ومكتب الممثّل السامي (OHR) في البوسنة والهرسك منذ عام 1995؛ وقوات حفظ السلام المشتركة التابعة للجنة المراقبة المشتركة (JCC) في ترانس-دنيستر بمولدوفا من عام 1992؛ والقوة المتعدّدة الجنسيات والمراقبون التابعون لها (MFO) في شبه جزيرة سيناء منذ عام 1982؛ ولجنة الدول المحايدة للإشراف (NNSC) على شبه الجزيرة الكورية منذ عام 1953.

بقي عدد الأفراد العاملين في هذه العمليّات ثابتًا نسبيًا عند مستوى 2250 فردًا تقريبًا في عام 2019. ضمّ كلّ من JCC وMFO نحو 1100 فرد، في حين أنّ IMT وNNSC وOHR أصغر كثيرًا؛ إذْ ضمّت الواحدة أقلّ من 25 فردًا. وبقي عدد أفراد TIPH في حدود 60 فردًا إلى حين انتهاء البعثة.

## عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف بحسب المنطقة

كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ساحة أكثر عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف الإحدى والستين في عام 2019 (انظر الجدول الرقم (2-3)). وبقيت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ميدان أغلب عمليّات السلام، وساحة انتشار معظم أفراد عمليّات حفظ السلام، متقدّمة على سائر المناطق (انظر الشكلين (2-4) و(2-5))، علمًا بأنّ أعداد الأفراد انخفضت في كلّ المناطق في أثناء العام، ما عدا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[5].

(5) للاطلاع على مناقشات إقليمية لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، انظر الفصل الثالث، القسم I، بخصوص الأمريكات؛ والفصل الرابع، القسم I، بخصوص آسيا وأوقيانيا؛ والفصل الخامس، القسم I، بخصوص أوروبا؛ والفصل السادس، القسم I، بخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ والفصل السابع، القسم I، بخصوص أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

**الشكل الرقم (2-4)**

**عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، بحسب المنطقة، 2010-2019**

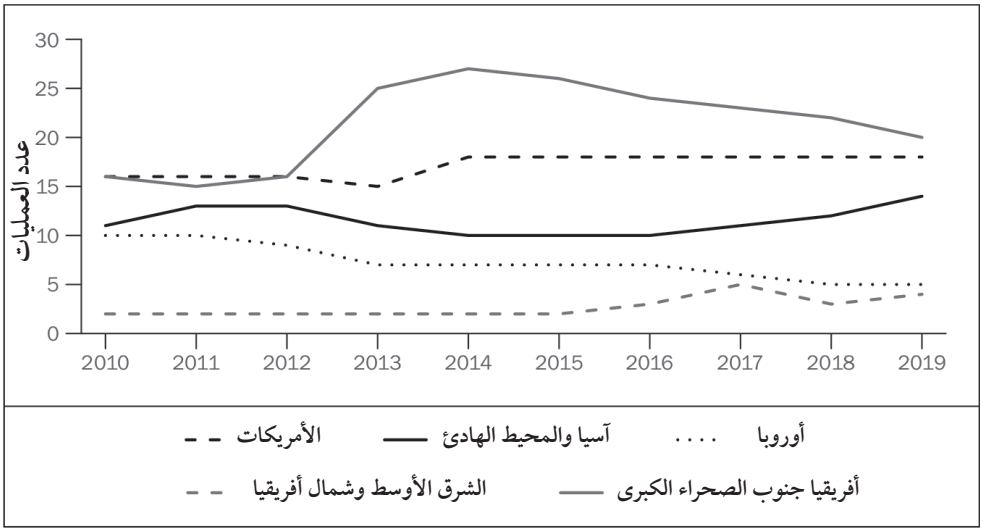


## أكبر عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف

مع أنّ عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف الجارية في عام 2019 كان 61 عمليّة، استحوذت العمليّات العشر الكبرى فيها على 90 في المئة من مجموع الأفراد المنتشرين (124,274 فردًا في 31 كانون الأول/ديسمبر). 7 من هذه العمليّات العشر سبع عمليات هي عمليّات حفظ سلام تابعة للأمم المتّحدة، وسبع عمليّات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبرغم انخفاض أحجام معظم هذه العمليّات طوال عام 2019، فقد حافظت على ترتيبها في الغالب باستثناء بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) التي تراجعت في تشرين الثاني/نوفمبر من المرتبة الثانية إلى الرابعة.

بقيت بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) أكبر عمليّة سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019 (انظر الشكل الرقم (2-6))، وذلك برغم إجازة خفض قوتها في تشرين الأول/أكتوبر 2018 وإجراء الخفض بحلول آذار/مارس 2019 ليصل عدد أفرادها إلى 20,370 فردًا. وضمّت ستّ عمليّات سلام أخرى متعدّدة الأطراف أكثر من 10,000 فرد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر الشكل الرقم (2-6)). وبقوات بلغت 10,000 فرد إلّا قليلاً، كانت عمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID) وقوة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA) وقوة كوسوفو بقيادة الناتو في عداد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف العشر الكبرى أيضًا، مع أنّ عدد أفراد الأخيرتين أقلّ كثيرًا من عدد أفراد بقيّة العمليّات العشر الكبرى.

**الشكل الرقم (2-5)**

**عدد أفراد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف بحسب المنطقة، 2010-2019**

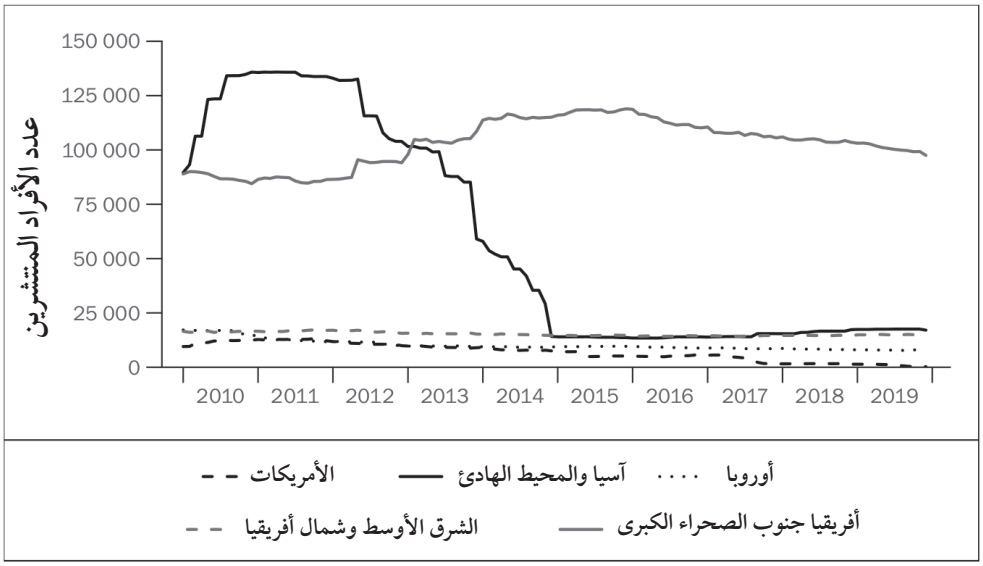


## الدول الرئيسة المساهمة بقوات

لم يطرأ تغيير يُذكر على مجموعة الدول الرئيسة المساهمة بقوات في عام 2019 مقارنة بعام 2019، فبقيت إثيوبيا تتصدّر هذه الدول المساهمة في عمليّات سلام متعدّدة أطراف في عام 2019 (انظر الشكل الرقم (2-7)). وقد أسهمت في جميع العمليّات بـ 10,727 عسكريًا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر، وانتشر أكثرهم في عمليّات في دول مجاورة، كبعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)، وقوة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA) وبعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان. وبالرغم من أنّ إسهام إثيوبيا آخذ في التراجع منذ عام 2018، فلا تزال إثيوبيا أكبر الدول الرئيسة المساهمة بقوات منذ عام 2014، حين انضمّت إلى AMISOM.

الولايات المتّحدة هي ثاني أكبر دولة رئيسة مساهمة بقوات في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019، والدولة الوحيدة من الشمال العالمي التي في المساهمين العشرة الكبار. وقد أسهمت بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 بـ 9091 فردًا خدم أكثرهم في بعثة الدعم الوطيد بقيادة الناتو. لكنّ إسهاماتها بأفراد في عمليّات الأمم المتّحدة أقلّ من ذلك. وبالمقارنة مع عام 2018، تراجع إسهام الولايات المتّحدة قليلاً، ويرجع ذلك في الأساس إلى سحبها 475 فردًا من أفغانستان.

تقع بقيّة الدول العشر الرئيسة المساهمة بقوات في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (بوروندي وكينيا ورواندا وأوغندا) وفي جنوب آسيا (بنغلادش والهند ونيبال وباكستان). احتلّت بوروندي وكينيا وأوغندا مراتب عالية

لإسهاماتها بجنود في AMISOM. وعلى العموم، مثّلت إسهامات الدول العشر الكبرى نصف عدد العسكريين المنتشرين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

**الشكل الرقم (2-6)**

**أكبر عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 31 كانون الأول/ديسمبر 2019**

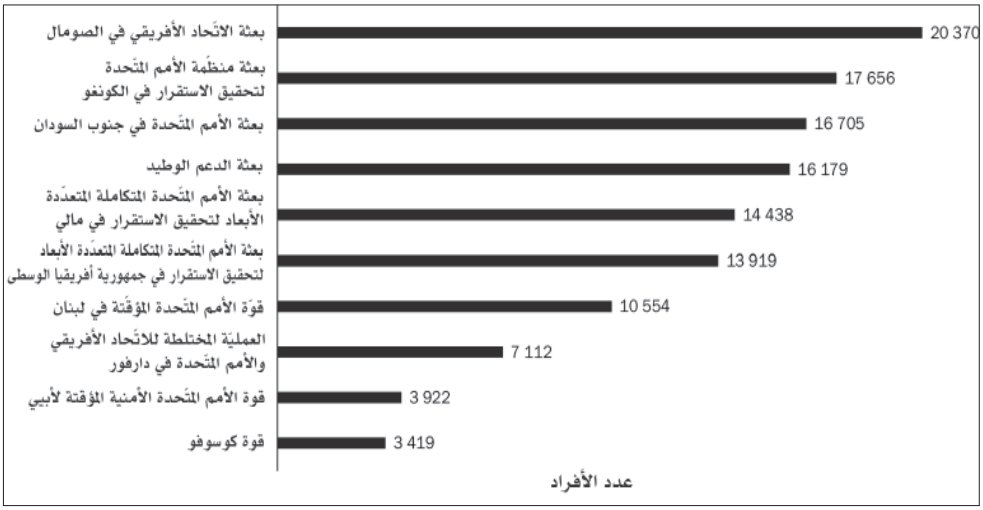


انخفض عدد أفراد الشرطة المنتشرين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019، وذلك راجع في الأساس إلى إنهاء بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هاييتي (MINUJUSTH). تصدّرت السنغال الدول الأُول المساهمة بشرطيين في عمليّات شرطة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بإسهامها بـ1204 رجال شرطة، وبذلك انخفض إسهامها بنسبة 12 في المئة مقارنة بعام 2018 (انظر الشكل الرقم (2-8)). ولا تزال السنغال أكبر المساهمين برجال شرطة منذ نيسان/أبريل 2016، علمًا بأنّ معظم رجالها منتشرون في بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو، وبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشير إلى أنّه كان في عداد الدول الرئيسة المساهمة بقوات ثلاث دول في مجموعة الدول العشر المساهمة برجال شرطة أيضًا لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وهي بنغلادش ونيبال ورواندا. وأسهمت الدول العشر الأُولى المساهمة برجال شرطة بأكثر من 65 في المئة من الشرطيين العاملين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

## أعداد الوفيات في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة

وقعت 102 من حوادث وفاة في صفوف أفراد عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة في عام 2019 (انظر الشكل الرقم (2-9))، بزيادة ثلاث وفيات مقارنة بعام 2018، لكن بقي العدد أقلّ من الأعداد

المسجَّلة في الفترة 2010-2017. سبّبت أعمالٌ إجرامية (نشير إليها من الآن فصاعدًا بعبارة «أعمال عدائية») 28 حالة وفاة في عام 2019، بزيادة حالة واحدة على الحالات المسجّلة في عام 2018. وتضمّنت الأسبابُ المعروفة الأخرى حوادث وأمراض وحالات انتحار.

عانى الأفراد النظاميون 65 حالة وفاة من أصل الوفيات الـ102، وقُتل منهم 23 فردًا من أصل القتلى الـ28 الذين سقطوا في أعمال عدائية. وهذا يناظر معدّل 0.8 وفاة لكلّ 1000 نظامي، و0.3 قتيل بسبب أعمال عدائية لكلّ 1000 نظامي. يشبه هذان المعدّلان السنويان إلى حدّ بعيد المعدّلَين المسجَّلَين في عام 2018 (انظر الشكل الرقم (2-10)).

بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) هي عمليّة السلام الأممية التي تكبّدت أكبر الخسائر منذ تأليفها في عام 2013. ذلك أنّ 22 من بين العسكريين وحفظة السلام الشرطيين الـ 23 الذين سقطوا في أعمال عدائية في عام 2019 كانوا في عداد MINUSMA. سقط 16 من هؤلاء في أربع هجمات مختلفة، وكان أعنفها هجوم معقّد في 20 كانون الثاني/يناير 2019 على معسكر أغيلهوك في شمال مالي وأدّى إلى مقتل 9 جنود تشاديين وإصابة 25 آخرين بجروح. زعم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المسؤولية عن الهجوم، قائلاً إنّه «ردّ فعل» على زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لتشاد في اليوم نفسه[6].

**الشكل الرقم (2-7)**

**الدول الرئيسة المساهمة بقوات في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف**
**لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019**

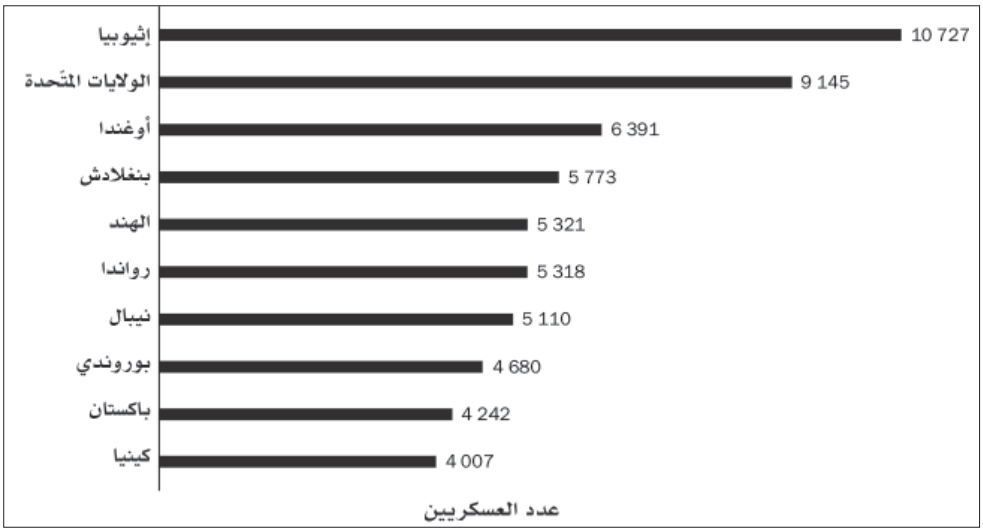


(6) Al Jazeera, «10 UN Peacekeepers Killed in Attack on Mali's Aguelhoc Camp,» 21 January 2019.

ولئن بقيت (MINUSMA) تتكبّد خسائر في الأرواح بأعداد كبيرة، فقد كان قتلى عمليّات السلام الأممية الأخرى في أعمال عدائية أقلّ عددًا نسبيًا. ونخصّ بالذكر مقتل ثلاثة أفراد مدنيين من بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا- اثنين دوليين والثالث ليبي- في انفجار سيارة مفخّخة في بنغازي في 10 آب/أغسطس 2019 [7]. أحد القتيلين غير النظاميين الآخرَين من عمليّات السلام الأممية اللذَين سقطا في أعمال عدائية في عام 2019 كان من بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA) واللآخر من مكتب الأمم المتّحدة المتكامل في هاييتي (BINUH). والقتيل الوحيد الذي سقط في عمل عدائي من خارج MINUSMA كان من أفراد قوة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA). لذلك، بلغ المعدّل السنوي لقتلى الأعمال العدائية في صفوف النظاميين في جميع عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة، عدا MINUSMA ، 0.01 لكلّ 1000 فرد- وهو أدنى كثيرًا من أيّ معدّل سُجّل سابقًا منذ عام 1990.

**الشكل الرقم (2-8)**

**الدول الرئيسة المساهمة برجال شرطة في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف، لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019**

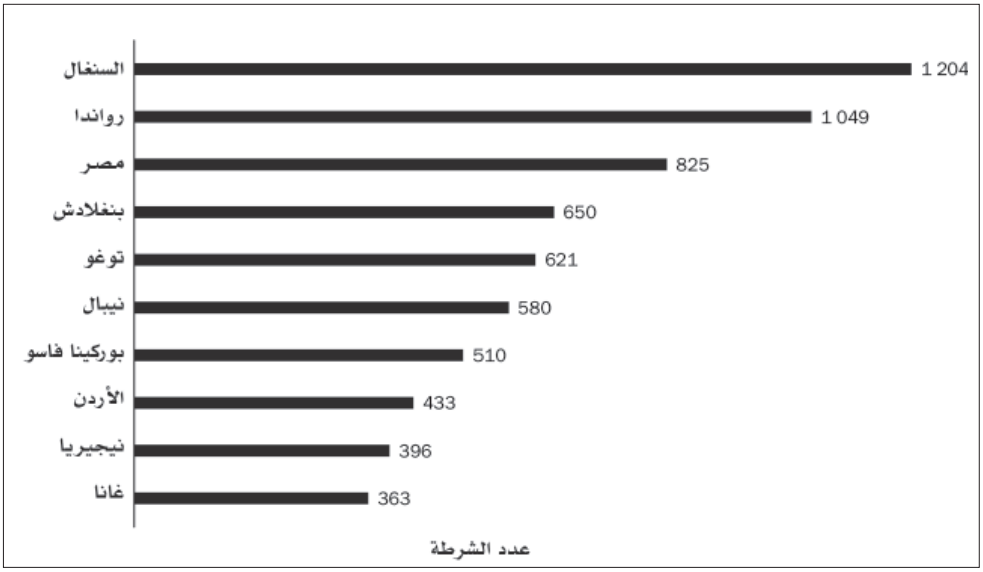


(7) A. Al-Warfalli, «Ca+r Bomb Explodes in Libya's Benghazi, Killing Three UN Staff,» Reuters, 10 August 2019.

## عمليّات أخرى متعدّدة الأطراف

أدارت منظّماتٌ أخرى متعدّدة الأطراف بعثاتٍ وعمليّات أمنية إضافة إلى عمليّات سلام عادية متعدّدة الأطراف (بحسب تعريف سيبري) أو عمليات حلّت محلّها. يضطلع بعض هذه العمليّات الأخرى المتعدّدة الأطراف بأدوار تنسيقية ثانوية وحسب في بناء السلام في أدنى طيف النزاع. وفي أعلى الطيف عمليّات سلام أخرى متعدّدة الأطراف أكثر انخراطًا في مكافحة التمرّد وخوض الحروب، وقد ازداد بروزها في مشهد العمليّات المعاصرة المتعدّدة الأطراف. هذه العمليّات إما أنها تتقاسم بوجه عام ميدان عمل عمليّات سلام متعدّدة الأطراف أو تعمل بالتوازي معها لتنفيذ مهامّ متعذّرة على عمليّات السلام، وإما أنّها منتشرة في سياقات لا يكون فيها انتشار عمليّة سلام متعدّدة الأطراف ملائمًا أو متيسّرًا.

عملية برخان العسكرية التي تقودها فرنسا من أهمّ الأمثلة على عمليّة أخرى متعدّدة الأطراف. ضمّت العملية 4700 جندي إضافة إلى أعتدة عسكرية برّية وجوّية في عام 2019، وانتشرت في دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (G5S) والتي تضمّ بوركينا فاسو اتّحاد ومالي وموريتانيا والنيجر. ونفّذت مهامّ مكافحة الإرهاب في دول المجموعة الخمس وقدّمت التدريب لقواتها المسلّحة. وانتشرت العملية بمالي في ميدان عمل بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)، وأجاز لها مجلسُ الأمن التدخل دعمًا لعملية الأمم المتّحدة حين تكون عرضة لـ«تهديد وشيك خطير»[8]. وانضمّت المملكة المتّحدة إلى عمليّة برخان في عام 2018 والدنمارك في عام 2019، وأسهمتا بطائرات نقل مروحية وساندتا الوحداتِ العسكرية. وأسهمت إستونيا بفصيلة لحماية قوّات برخان في آب/أغسطس 2018، وأعلنت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 عزمها على زيادة إسهامها من 50 إلى 95 جنديًا[9]. كما أنّ ألمانيا وإسبانيا والولايات المتّحدة تساند العملية بطائرات نقل[10]. وقرّرت فرنسا في خطوة إضافية في عام 2019 تشكيل فرقة عمليّات خاصّة اسمها تاكوبا كجزء من عمليّة برخان للتدريب وتقديم المشورة ومرافقة الوحدات العسكرية القتالية التابعة لدول (G5S). ويُتوقَّع إطلاق الفرقة في عام 2020، ويُتصوَّر إسهام كثير من شركاء فرنسا الأوروبيين لاحقًا فيها[11].

(8) UN Security Council Resolution 2480, 28 June 2019, para. 42.

(9) للمزيد عن التطوّرات التي شهدتها النزاعات المسلّحة في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد، انظر الفصل السابع، القسم II.
F. Kelly, «Estonia Parliament Approves Mali Troop Increase for Operation Barkhane,» *Defense Post* (8 November 2019).

(10) Ministry of the Armed Forces, «Dossier de presse Barkhane.ENG,» [n. d].

(11) F. Kelly, «France Expects New International Task force Takuba to Deploy in Mali «by 2020»,» Defense Post, 6 November 2019.

**الشكل الرقم (2-9)**

**عدد الوفيات في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة، 1990-2019**

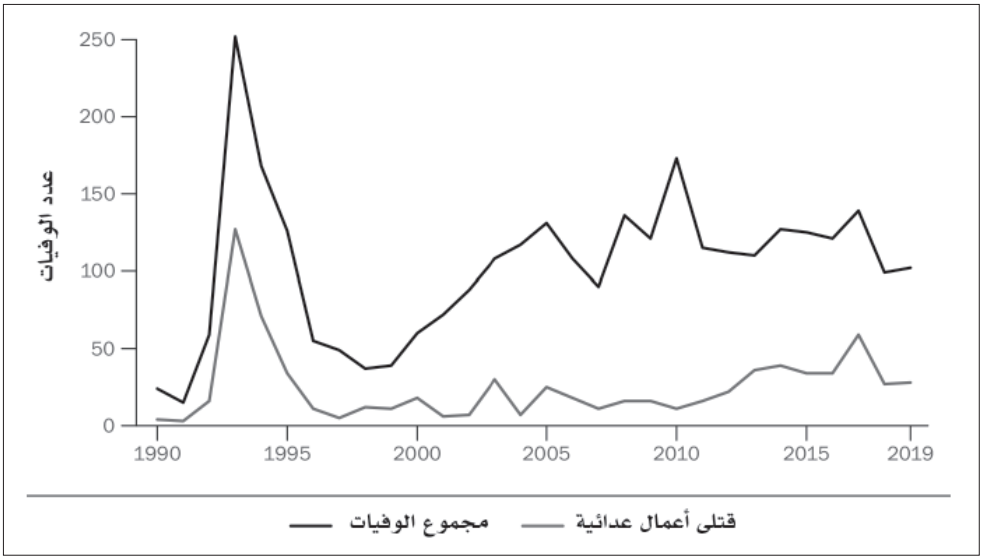


العمليّات المتعدّدة الأطراف الأخرى التي تستحقّ الذكر هي القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (JF-G5S) والقوة المشتركة المتعدّدة الجنسيات (MNJTF) لمكافحة جماعة بوكو حرام بقيادة لجنة حوض بحيرة تشاد (LCBC).وكان مجلس السلم والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي، وليس مجلس الأمن الدولي، هو من أجاز هاتين العمليّتين. وهما غير مصنّفتين كعمليتَي سلام متعدّدتَي الأطراف بموجب تعريف سيبري لاشتمالهما على وحدات وطنية تعمل ضمن أراضيها الوطنية أساسًا. وطبيعة عمليّاتهما مكافحة الإرهاب أو التمرّد العسكري أساسًا. تضمّ JF-G5S دول المجموعة (G5S)، بينما تضمّ MNJTF دولة بنين والدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد، وهي اتّحاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، وهي تعمل في المناطق الحدودية لهذه الدول بالقرب من البحيرة. وخلافًا لـ JF-G5S، ليس لـMNJTF ميدان مشترك مع أي عمليّة سلام. وبالمجمل، أضافت عمليّة برخان و JF-G5S وMNJTF في العام 2019 نحو 20000 فرد إلى الأفراد الـ 97000 المنتشرين في 20 عمليّة سلام متعدّدة الأطراف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

**الشكل الرقم (2-10)**

**معدّلات وفيات الأفراد النظاميين في عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة، 1990-2019**

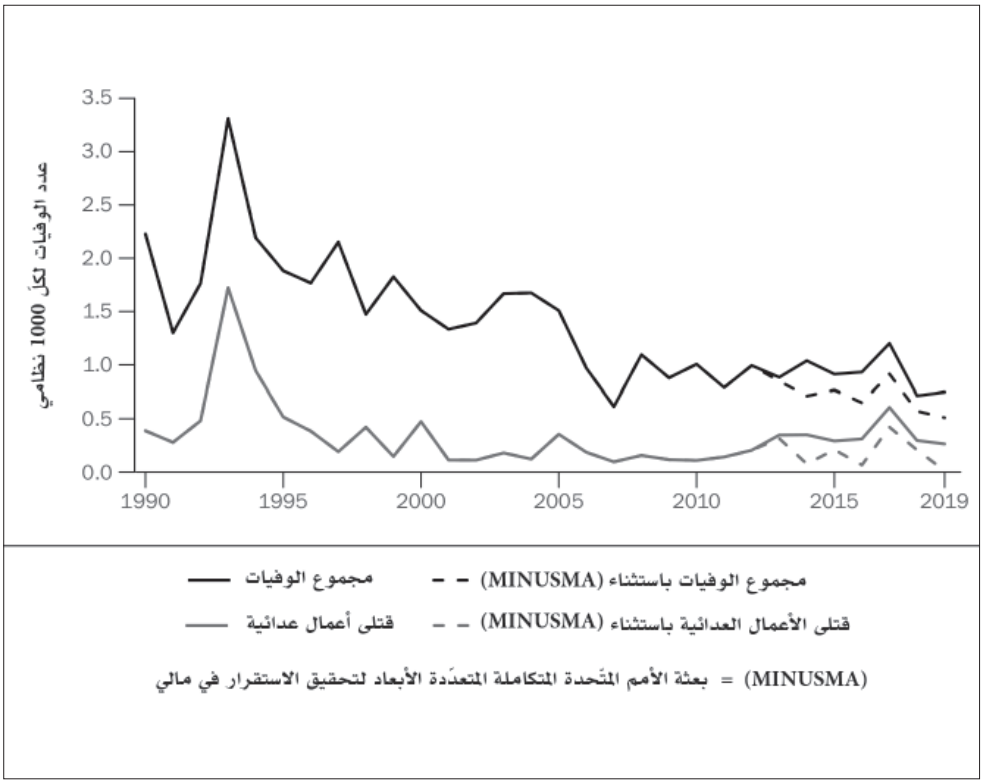


أعادت الحوادث التي حصلت في عام 2019 لفت الانتباه إلى انتشار عمليّات بحْرية متعدّدة الأطراف أو متعدّدة الجنسيات، وهي عمليّات لا ترقى إلى مصافّ عمليّات سلام متعدّدة الأطراف. يدير الاتّحاد الأوروبي عملية أتلانتا، وهي عمليّة بحْرية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ومع أنّ مجلس الاتّحاد الأوروبي مدّد عمليّة صوفيا للقوة البحْرية للاتّحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لغاية آذار/مارس 2020، فقد علّق انتشار الأعتدة البحْرية إلى حين التوصّل إلى حلّ ملائم لإنزال المهاجرين الذين يتمّ إنقاذهم. لكنّه عزّز المراقبة باستخدام أعتدة جوّية ومساندة سلاح البحْرية وخفر السواحل الليبيَّين[12].

Council of the EU, «EUNAVFOR MED Operation Sophia: Mandate Extended until 31 March 2020,» Press Release (12) 609/19, 26 September 2019.

للمزيد عن النزاعات في القرن الأفريقي، انظر الفصل السابع، القسم IV، في هذا الكتاب.

## استنتاجات

استمرّت في عام 2019 اتّجاهات وتطوّرات كثيرة شهدتها الأعوام القليلة الماضية في عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف. وهي تستحقّ تسليط الضوء عليها أدناه.

الاتّجاه **الأول** هو استمرار تقليص عمليّات سلام أممية كبيرة منذ عام 2015 أو إنهاؤها، وإن بقي العدد الإجمالي لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف ثابتًا نسبيًا في حدود 60 عمليّة. بقي العدد الإجمالي لعمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة ثابتًا نسبيًا في حدود 22 عمليّة في الفترة 2010-2019، فيما انخفض عدد عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف التي تديرها ائتلافات خاصّة، وازداد عدد العمليّات التي تديرها منظّمات إقليمية. والظاهر أنّ العمليّاتِ التي تخلف سابقاتها وعمليّاتِ السلام المتعدّدة الأطراف المشكَّلة حديثًا أصغر حجمًا نسبيًا. لذلك، استمرّ انخفاض أعداد الأفراد المنتشرين في عمليّات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة، بينما بقيت أعداد الأفراد العاملين في عمليّات تديرها منظّمات إقليمية ثابتة نسبيًا باستثناء انخفاض عدد أفراد بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM). كما أنّ بعض القدرة العالمية على الإسهام في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف كُرّس لعمليّات سلام أخرى متعدّدة الأطراف.

بدأ اتّجاه **ثانٍ** في عام 2018 واستمرّ في عام 2019، وهو انصراف تركيز عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف عن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع أنّ هذه المنطقة ما زالت تستضيف العدد الأكبر من أفراد عمليّات السلام هذه، فإن أعداد الأفراد وعدد العمليّات المنضوين فيها في انخفاض مستمرّ في السنين الأخيرة. وهنا أيضًا، يُعزى هذا التطوّر أساسًا إلى إنهاء بعض عمليّات حفظ السلام الأممية الكبيرة. وفي حين بقيت أعداد الأفراد في المنطقة مستقرّة، زاد عدد عمليّات السلام الأصغر غالبًا هناك زيادة كبيرة، إذْ أضيفت في عام 2019 عمليتان إلى العمليّات المنتشرة هناك في عام 2018.

الاتّجاه **الثالث** هو أنّ معدّل الوفيات السنوي في صفوف عمليّات السلام الأممية بسبب أعمال عدائية منذ عام 2013 بقي على حاله تقريبًا لكن عند مستويات أعلى من تلك التي سادت في معظم أعوام العقد الأول من القرن الحالي. ترجع هذه المستويات العالية بشكل رئيس إلى تشكيل بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) في عام 2013، وهي عمليّة السلام الأممية الرئيسة التي تعاني أعمالاً عدائية. في الواقع، إذا استثنينا (MINUSMA)، شهدت فترات زمنية بعد عام 2012 أدنى معدّلات وفيات سنوية منذ عام 1990. الجدير بالملاحظة أنّ جميع قتلى الأعمال العدائية في صفوف النظاميين التابعة للأمم المتّحدة في عام 2019 كانوا من MINUSMA. وهذا يؤيّد بقوة أحد الانتقادات الرئيسة الموجَّهة إلى عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة، وهو أنّها تتكبّد خسائر كبيرة في الأرواح بسبب أعمال عدائية.

## III. جدول عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 2019

**صوفيا ساكس فيراري وتيمو سميت**

يستعرض الجدول الرقم (2-4) بيانات عن عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف الإحدى والستّين التي كانت جارية في عام 2019، وهذا يشمل العمليّات التي أُطلقت أو أُنهيت في أثناء العام. يسرد الجدول العمليّات التي نُفّذت بإشراف الأمم المتّحدة، والعمليّات التي نفّذتها منظّمات وتحالفات إقليمية، والعمليّات التي نفّذتها ائتلافات خاصّة لعدّة دول. تنقسم العمليّات التابعة للأمم المتّحدة إلى ثلاث فئات فرعية: (أ) عمليّات مراقبة وعمليّات سلام متعدّدة الأبعاد بإدارة قسم عمليّات الأمم المتّحدة لحفظ السلام، و(ب) بعثات سياسية وبعثات بناء سلام خاصّة، و(ج) العمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID).

يعتمد الجدول على قاعدة بيانات سيبري لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، <http://www.sipri.org/databases/pko>، التي تتيح معلومات عن جميع عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة وغير التابعة لها منذ عام 2000، كمكان العمليّة وتاريخ انتشارها وتاريخ عملها وولايتها والدول المشاركة فيها وعدد أفرادها وموازناتها ووفيّاتها.

## الجدول الرقم (2-4)

## عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، 2019

جميع الأرقام صالحة لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ما لم يُذكر خلاف ذلك. تظهر أسماء العمليّات التي أُنهيت في عام 2019 بخطّ مائل، وهي لا تدخل في حساب الأرقام الإجمالية.

| العمليّة | البداية | المكان | عسكريون | شرطيون | مدنيون |
|---|---|---|---|---|---|
| **عمليّات السلام التابعة للأمم المتّحدة[أ]** | | | 68,677 | 6877 | 3807 |
| UNTSO | 1948 | الشرق الأوسط | 148 | 0 | 77 |
| UNMOGIP | 1951 | الهند/باكستان | 42 | 0 | 23 |
| UNFICYP | 1964 | قبرص | 796 | 65 | 37 |
| UNDOF | 1974 | سورية (مرتفعات الجولان) | 1070 | 0 | 49 |
| UNIFIL | 1978 | لبنان | 10,315 | 0 | 239 |
| MINURSO | 1991 | الصحراء الغربية | 202 | 0 | 75 |
| MONUSCO | 1999 | جمهورية الكونغو الديمقراطية | 14,155 | 1191 | 833 |
| UNMIK | 1999 | كوسوفو | 8 | 8 | 93 |
| UNISFA | 2011 | أبيي | 3759 | 27 | 136 |
| UNMISS | 2011 | جمهورية جنوب السودان | 14,962 | 1799 | 895 |
| MINUSMA | 2013 | مالي | 11,951 | 1744 | 743 |
| MINUSCA | 2014 | جمهورية أفريقيا الوسطى | 11,269 | 2043 | 607 |
| MINUJUSTH | 2017 | هاييتي | - | - | - |
| **بعثات سياسية خاصّة تابعة للأمم المتّحدة[أ]** | | | **1180** | **97** | **1099** |
| UNAMA | 2002 | أفغانستان | 1 | 0 | 280 |
| UNAMI | 2003 | العراق | 237 | 0 | 306 |
| UNIOGBIS | 2010 | غينيا بيساو | 1 | 0 | 62 |
| UNSMIL | 2011 | ليبيا | 232 | 0 | 174 |
| UNSOM | 2013 | الصومال | 633 | 15 | 152 |
| UNVMC | 2017 | كولومبيا | 51 | 66 | 125 |
| UNMHA | 2019 | اليمن | 25 | 12 | .. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| BINUH | 2019 | هاييتي | 0 | 4 | .. |
| **الأمم المتّحدة/الاتّحاد الأفريقي[أ]** | | | **4332** | **2150** | **630** |
| UNAMID | 2007 | السودان (دارفور) | 4332 | 2150 | 630 |
| **الاتّحاد الأفريقي** | | | **19,586** | **718** | **66** |
| AMISOM | 2007 | الصومال | 19,586 | 718 | 66 |
| MISAHEL | 2013 | مالي | – | – | .. |
| MISAC | 2014 | جمهورية أفريقيا الوسطى | – | – | .. |
| بعثة الاتّحاد الأفريقي للمراقبة في بوروندي | 2015 | بوروندي | .. | – | - |
| **الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)** | | | **1248** | **410** | **0** |
| ECOMIB | 2012 | غينيا بيساو | 398 | 285 | 0 |
| ECOMIG | 2017 | غامبيا | 850 | 125 | 0 |
| **الاتّحاد الأوروبي[ب]** | | | **1612** | **..** | **1073** |
| EUFOR ALTHEA | 2004 | البوسنة والهرسك | 553 | – | 16 |
| EUBAM Rafah | 2005 | الأراضي الفلسطينية (معبر رفح) | - | .. | 6 |
| EUPOL COPPS | 2005 | الأراضي الفلسطينية | – | .. | 57 |
| EULEX Kosovo | 2008 | كوسوفو | – | .. | 280 |
| EUMM Georgia | 2008 | جورجيا | – | – | 213 |
| EUTM Somalia | 2010 | الصومال | 137 | - | 12 |
| EUCAP Sahel Niger | 2012 | النيجر | – | .. | 115 |
| EUTM Mali | 2013 | مالي | 697 | – | 3 |
| EUAM Ukraine | 2014 | أوكرانيا | – | .. | 153 |
| EUBAM | 2013[ج] | ليبيا | - | .. | 36 |
| EUCAP Sahel Mali | 2015 | مالي | – | .. | 127 |
| EUTM RCA | 2016 | جمهورية أفريقيا الوسطى | 225 | - | 0 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| EUAM Iraq | 2017 | العراق | - | .. | 55 |
| **منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)** | | | **20,624** | **–** | **–** |
| KFOR | 1999 | كوسوفو | 3419 | – | – |
| RSM | 2015 | أفغانستان | 16,705 | – | – |
| NMI | 2018 | العراق | 500 | - | - |
| **الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد)** | | | **-** | **-** | **86** |
| CTSAMVM | 2015 | جمهورية جنوب السودان | - | - | 86 |
| **منظّمة الدول الأمريكية (OAS)** | | | **-** | **-** | **29** |
| MAPP/OEA | 2004 | كولومبيا | – | – | 29 |
| **منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)** | | | **-** | **-** | **1117** |
| بعثة (OSCE) في سكوبيي | 1992 | مقدونيا الشمالية | – | – | 37 |
| بعثة (OSCE) في مولدوفا | 1993 | مولدوفا | – | – | 37 |
| OSCE PRCIO | 1995 | أذربيجان (ناغورنو كرباخ) | – | – | 6 |
| بعثة (OSCE) في البوسنة والهرسك | 1995 | البوسنة والهرسك | – | – | 29 |
| وجود (OSCE) في ألبانيا | 1997 | ألبانيا | – | – | 16 |
| OMIK | 1999 | كوسوفو | – | – | 90 |
| بعثة (OSCE) في صربيا | 2001 | صربيا | – | – | 91 |
| بعثة المراقبة الخاصة لـ(OSCE) | 2014 | أوكرانيا | - | - | 885 |
| بعثة مراقبة نقطتي التفتيش الروسيتين جوكوفو ودونيتسك التابعة لـ(OSCE) | 2014 | روسيا (نقطتا التفتيش جوكوفو ودونيتسك) | - | - | 22 |
| **تحالفات خاصة لدول** | | | **2235** | **3** | **125** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| NNSC | 1953 | كوريا الجنوبية | 10 | – | – |
| MFO | 1982 | مصر (سيناء) | 1156 | – | 111 |
| JCC | 1992 | مولدوفا (ترانزنيستريا) | 1050 | - | - |
| OHR | 1995 | البوسنة والهرسك | - | - | 11 |
| TIPH | 1997 | الأراضي الفلسطينية (الخليل) | - | - | - |
| IMT | 2004 | الفيليبين (منديناو) | 19 | 3 | 3 |

- = لا ينطبق؛.. = المعلومات غير محدّدة؛ AMISOM = بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال؛ CTSAMM = آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية؛ BINUH=مكتب الأمم المتّحدة المتكامل في هاييتي؛ CTSAMVM= آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية والتحقّق منها؛ ECOMIB = بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا بيساو؛ ECOMIG = بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا؛ EUAM Iraq = بعثة الاتّحاد الأوروبي الاستشارية لدعم إصلاح قطاع الأمن في العراق؛ EUAM Ukraine= البعثة الاستشارية للاتّحاد الأوروبي في أوكرانيا؛ EUBAM Rafah= بعثة الاتّحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في معبر رفح؛ EUCAP Sahel Mali = بعثة الاتّحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي؛ EUCAP Sahel Niger = بعثة الاتّحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في النيجر؛ EUFOR ALTHEA = العمليّة العسكرية للاتّحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك؛ EULEX Kosovo = بعثة الاتّحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو؛ EUMM Georgia = بعثة الاتّحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جورجيا؛ EUPOL COPPS = بعثة شرطة الاتّحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية؛ EUTM Mali = بعثة الاتّحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوّات المسلّحة في مالي؛ EUTM RCA = بعثة التدريب العسكري للاتّحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ EUTM Somalia = بعثة الاتّحاد الأوروبي العسكرية للإسهام في تدريب قوّات الأمن الصومالية؛ IMT = الفريق الدولي للمراقبة؛ JCC = قوّة حفظ السلام للجنة المراقبة المشتركة؛ KFOR = قوّة كوسوفو؛ MAPP/OEA = بعثة منظّمة الدول الأمريكية لدعم عمليّة السلام في كولومبيا؛ MFO= القوّة المتعدّدة الجنسيات والمراقبون التابعون لها؛ MINUJUSTH = بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هاييتي؛ MINURSO = بعثة الأمم المتّحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية؛ MINUSCA = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ MINUSMA = بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ MISAC = بعثة الاتّحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا؛ MISAHEL = بعثة الاتّحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل؛ MONUSCO = بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ الناتو= منظّمة حلف شمال الأطلسي؛ NMI = بعثة الناتو في العراق؛ NNSC = لجنة الدول المحايدة للإشراف على الهدنة؛ OHR = مكتب الممثّل السامي؛ OMIK = بعثة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو؛ OSCE SMM = بعثة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا للمراقبة الخاصّة في أوكرانيا؛ PRCIO = الممثل الشخصي للرئيس في النزاع الذي بُحث في مؤتمر مينسك الذي عقدته منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ RSM = بعثة الدعم الوطيد؛ TIPH = الوجود الدولي المؤقّت في الخليل؛ UNAMA = بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ UNAMI = بعثة الأمم المتّحدة لمساعدة العراق؛ UNAMID = العمليّة المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور؛ UNDOF = قوّة الأمم المتّحدة لمراقبة فضّ الاشتباك؛ UNFICYP = قوّة الأمم المتّحدة لحفظ السلام في قبرص؛ UNIFIL = قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان؛ UNIOGBIS = مكتب الأمم المتّحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا بيساو؛ UNISFA = قوّة

الأمم المتّحدة الأمنية المؤقّتة لأبيي؛ UNMIK = بعثة الأمم المتّحدة للإدارة المؤقّتة في كوسوفو؛ UNMISS = بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان؛ UNMOGIP = فريق مراقبي الأمم المتّحدة العسكريين في الهند وباكستان؛ UNSMIL = بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا؛ UNSOM = بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ UNTSO= هيئة الأمم المتّحدة لمراقبة الهدنة؛ UNVMC = بعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا.

(أ) الأرقام الخاصّة بالموظفين المدنيين الدوليين صالحة لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

(ب) ربّما تشمل الأرقام الخاصّة بالموظفين المدنيين الدوليين شرطيين غير نظاميين.

(ج) تشكّلت بعثة الاتّحاد الأوروبي المتكاملة لتقديم المساعدة الحدودية في ليبيا (EUBAM Libya) في عام 2013، لكنّها لم ترقَ إلى مستوى عمليّة سلام متعدّدة الأطراف لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2019.

**المصادر:** قاعدة بيانات سيبري لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، <http://www.sipri.org/databases/pko/>.

حصلنا على البيانات المتصلة بعمليّات السلام متعدّدة الأطراف من فئات المصادر المفتوحة التالية: (أ) المعلومات الرسمية المتاحة من جانب أمانة سرّ المنظّمة المعنية، و(ب) المعلومات المتاحة من جانب العمليّات نفسها إمّا في منشورات رسمية وإما في ردود خطّية على استبيانات سيبري السنوية، و(ج) معلومات صادرة عن الحكومات الوطنية المساهمة في العمليّة المعنيّة. وفي بعض الحالات، ربّما يجمع الباحثون في سيبري بإجراء محادثات هاتفية ومراسلات إلكترونية معلومات إضافية عن عمليّة ما بالرجوع إلى المنظّمة التي ترأس العمليّة أو إلى حكومات الدول المشاركة. ويجري دعم هذه المصادر الأولية بتشكيلة واسعة من المصادر الثانوية المتاحة للعموم، كالمجلاّت المتخصّصة، والتقارير البحثية، والوكالات الإخبارية، والصحف الدولية والإقليمية والمحلّية.

# الفصل الثالث

# النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في الأمريكات

**مارينا كاباريني**

## عرض عامّ

شهدت منطقة الأمريكات في عام 2019 نزاعين مسلّحين غير دوليَّين بحسب تعريف القانون الإنساني الدولي، وذلك في دولتين: في كولومبيا والمكسيك. استمرّ تنفيذ اتّفاق السلام الكولومبي طوال عام 2019 مع القوّات المسلّحة الثورية الكولومبية- الجيش الشعبي (فارك). وانخرطت الحكومة الكولومبية في الوقت عينه في نزاعات غير دولية عديدة مع جماعات مسلّحة من غير الدول رفضت التوقيع على الاتفاق، في حين احتدمت نزاعات أخرى بين هذه الجماعات. تمثّل انقسامات هذه الجماعات وتزايد انتشارها تهديدًا لاستقرار السلام الهشّ الصامد منذ المصادقة على اتّفاق السلام. وفي غمرة مستويات قياسية لجرائم القتل في المكسيك، نشب نزاع مسلّح غير دولي أيضًا بين الدولة وعصابة كارتيل جيل خاليسكو الجديد الإجرامية. وإذا نحّينا تعريف القانون الإنساني الدولي الصارمة، يتبيّن أنّ هاتين الدولتين ودولاً أخرى في المنطقة مبتلاة بنزاعات مسلّحة في صور متنوّعة.

نشطت في عام 2019 أربع عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في الأمريكات وهي: مكتب الأمم المتّحدة المتكامل في هايتي؛ وبعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي؛ وبعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا؛ وبعثة منظّمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا. وإضافة إلى ذلك، ألّفت منظّمةُ الدول الأمريكية بعثة خاصّة إلى نيكاراغوا. لكنّ بعثة دعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس أخفقت في التوصّل إلى اتّفاق مع حكومة هندوراس على تجديد ولايتها.

واستنادًا إلى مكتب الأمم المتّحدة المعنيّ بالمخدّرات والجريمة، سبّبت الأنشطة الإجرامية على مستوى العالم حالات وفاة تجاوزت كثيرًا تلك الحالات الناجمة عن النزاعات والإرهاب معًا. ووفقًا لمقياس جرائم القتل التي للجريمة المنظّمة دور كبير فيها، بقيت الأمريكات في عام 2019 المنطقة

الأشدّ عنفًا في العالم. وما زال العنف الإجرامي المسلّح يشمل أجزاء كبيرة في المنطقة، من المكسيك إلى البرازيل. بل إنّ جرائم القتل التي شهدتها المكسيك هي الأكبر عددًا على مدى قرن.

وُصف عام 2019 بـ«عام الغضب»، وقد شهد اضطرابات سياسية عارمة اكتسحت فيها أمواجُ تظاهرات ضخمة دولاً كثيرة في المنطقة. ومع أنّ لكثير من هذه الاحتجاجات قضايا أو حوادث مختلفة، فقد تقاسمت الأسباب الجذرية ذاتها، كالمتاعب الاقتصادية الناجمة عن تباطؤ معدّلات النموّ الاقتصادي منذ عام 2015، واستمرار انعدام المساواة عند مستويات عالية، والاستياء من أداء المؤسسات والعمليات الديمقراطية، ودوام مشكلات الفساد وسوء استخدام السلطة من قِبل النخب السياسية والاقتصادية.

## I. التطوّرات العامّة الرئيسة في المنطقة

مارينا كاباريني

عانت دولتان في الأمريكات، هما كولومبيا والمكسيك، نزاعًا مسلحًا غير دولي في عام 2019، وذلك استنادًا إلى الحدّ الذي قرّره القانون الإنساني الدولي[1]. لكنّ دولاً أخرى (كالبرازيل والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وفنزويلا) شهدت مستويات عنف مماثلة في أوساط جماعات مسلّحة. ووفقًا لبعض المقاييس، ربّما يجدر عدّ هذه النزاعات نزاعات مسلّحة أيضًا[2].

غداة اتّفاق السلام الكولومبي لعام 2016 وتسريح عناصر القوّات المسلّحة الثورية الكولومبية (فارك)- الجيش الشعبي، تقاتلت جماعات مسلّحة عديدة في ما بينها سعيًا لملء فراغ ناجم في السلطة. وحدّدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خمسة «نزاعات مسلّحة غير دولية» في كولومبيا، وهي تشمل القتال بين القوّات الحكومية وجماعات مسلّحة من غير الدول، أو بين هذه الجماعات نفسها[3]. الحكومة الكولومبية ضالعة في نزاع مسلّح مع جيش التحرير الوطني (ELN)؛ ومع جماعات منشقّة عن فارك، وهي التكتّل الشرقي ومع جيش التحرير الشعبي (EPL)؛ ومع قوّات الدفاع الذاتي غايتنيستا الكولومبية (AGC) (وتسمّى عشيرة الخليج أيضًا). وتواصلت نزاعات أخرى بين جهات فاعلة مسلّحة من غير الدول، وعلى وجه التحديد قوّات الدفاع الذاتي غايتنيستا الكولومبية وجيش التحرير الوطني و جيش التحرير الشعبي[4]. وسنناقش في القسم II النزاعات المسلّحة في كولومبيا بمزيد من التفصيل.

تساءل خبراء إن كانت مستويات العنف المرتفعة ومستويات الجريمة القياسية تعني وجود نزاع

(1) International Committee of the Red Cross, «How is the Term «Armed Conflict» Defined in International Humanitarian Law?,» International Committee of the Red Cross Opinion Paper (March 2008).

(2) للمزيد عن مصاعب تعريف النزاع المسلّح، انظر الفصل الثاني، القسم I، والإطار (2-1) في هذا الكتاب.

(3) International Committee of the Red Cross, «Colombia: Five Armed Conflicts-What's Happening?,» 30 January 2019.

(4) Rule of Law in Armed Conflicts (RULAC), «Non-international Armed Conflicts in Colombia,» 22 January 2020.

مسلّح في المكسيك[5]. تشير التطوّرات الأخيرة إلى أنّ هذا التصنيف يصلح لجماعة مسلّحة واحدة على الأقلّ؛ فبناء على مستوى العنف المسلّح بين القوّات الحكومية والعصابة الإجرامية الشديدة العنف كارتيل جيل خاليسكو الجديد (CJNG)، وحسن هيكلها التنظيمي، رأى خبراء قانونيون دوليون في مطلع عام 2019 أنّ النزاع بين حكومة المكسيك وCJNG تخطّى حدّ نزاع مسلّح غير دولي[6]. وسنناقش في القسم III النزاع المسلّح في المكسيك بمزيد من التفصيل.

شهدت الأمريكات في عام 2019 أربع عمليّات سلام جارية متعدّدة الأطراف. وقد أُنهيت بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في 15 تشرين الأول/أكتوبر، ليُسدَل الستار على 15 عامًا مضت على وجود حفظة سلام نظاميين أمميين هناك. لكن شُكّلت في حزيران/يونيو 2019 بعثة سياسية خاصّة، هي مكتب الأمم المتّحدة المتكامل في هايتي، واقتصر وجودها على بورتو برنس، وكُلّفت بمساندة حكومة هايتي في تعزيز الاستقرار والحوكمة الرشيدة، بما في ذلك حكم القانون. وما زالت بعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا، التي أُلّفت في تموز/يوليو 2017، تتحقّق من تنفيذ اتّفاق السلام بين الحكومة الكولومبية ومنظّمة فارك- الجيش الشعبي. كما أنّ بعثة منظّمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا الطويلة الأجل، والتي دخلت عامها الخامس عشر، ترصد الأوضاع الأمنية، وبناء السلام والعدالة الانتقالية في المناطق الأشدّ ابتلاءً بنزاعات مسلّحة. ونتيجة لإنهاء بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، انخفض عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في الأمريكات في عام 2019 من 1433 فردًا إلى 275 فردًا، أي بنسبة 81 في المئة. وبذلك تقلّصت عمليّات انتشار الأفراد للعام الثالث على التوالي[7].

لم تستطع منظّمة الدول الأمريكية (OAS) التوصّل إلى اتّفاق مع حكومة هندوراس على تمديد بعثة دعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس (MACCIH) والتي مضى عليها أربعة أعوام، فأُنهيت في كانون الثاني/يناير 2020. أريد من البعثة تكرار نجاح اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا (CICIG) المدعومة أمميًا، وهي التي كافحت الفساد منذ عام 2007 وأسهمت في تعزيز نزاهة النظامين القضائي والسياسي. ساعدت هذه البعثة المدّعين العامّين المحلّيين في التحقيقات وفي إقامة أكثر من 100 دعوى ناجحة شملت أكثر من 700 شخصية سياسية ومهنية وناشطة في الجريمة المنظّمة، بما في ذلك الرئيس السابق أوتو بيريز مولينا[8]. وفي كانون الثاني/يناير 2019، أنهى الرئيس الغواتيمالي جيمي موراليس من جانب واحد الاتّفاق مع الأمم

(5) F. Enciso, «Mexico's Worsening War without a Name,» International Crisis Group Commentary, 15 June 2017.

(6) RULAC, «International Humanitarian Law Applies to Confrontations between Mexico and the Jalisco Cartel New Generation,» Geneva Academy of International Law and Human Rights, 12 February 2019; and RULAC, «Non-international Armed Conflict in Mexico,»3 June 2019.

(7) للمزيد عن عمليّات السلام، انظر أيضًا الفصل الثاني، القسمين II وIII في هذا الكتاب.

(8) E. Malkin, «Guatemala's Anti-corruption Fight Inspired Latin America: It May be Shut Down,» *New York Times,* 18 May 2019.

المتّحدة، لكنّ المحكمة الدستورية نقضت قراره[9]. إلاّ أنّ موراليس أنهى البعثة في أيلول/سبتمبر بذريعة تخطّيها صلاحياتها في التحقيقات معه ومع أسرته وأزلامه[10].

إضافة إلى ذلك، أرسلت منظّمةُ الدول الأمريكية في آب/أغسطس 2019 بعثة خاصّة معنيّة بنيكاراغوا، للتوصل، من خلال جهود دبلوماسية، إلى حلّ سلمي لأزمة سياسية واجتماعية تصاعدت منذ بدء الاحتجاجات في نيسان/أبريل 2018. أطلقت زياداتٌ ضريبية وتخفيضات للمعاشات التقاعدية، شرارةَ الاحتجاجات، التي تحوّلت إلى اضطرابات مستفحلة ندّدت بالحوكمة غير الديمقراطية والفاسدة تحت إدارة أورتيغا. أُخمدت الاحتجاجات بعد شهور بحملة قمعية شنّتها الشرطة الوطنية وميليشيات موالية للحكومة، وهو ما أوقع أكثر من 300 قتيل، منهم 22 شرطيًا، و2000 جريح، مع اعتقال المئات واحتجازهم تعسّفيًا[11]. لكنّ الرئيس دانيال أورتيغا، وهو قائد ثوري ماركسي سابق، وزوجته روزاريو ميوريلّو التي تشغل منصب نائب الرئيس، فكّكا أجهزة الإشراف المؤسّسي على السلطات الرئاسية، وتحايلا على الحدود المفروضة على مدّة الرئاسة، ونكّلا بالمعارضة السياسية والأصوات المعارِضة بسجن أصحابها[12]. اندلعت الاحتجاجات المناوئة للحكومة طوال عام 2019 برغم حظر التظاهرات العامّة[13] وفي أيلول/سبتمبر، ألّفت منظّمةُ الدول الأمريكية بعثة للإسهام في حلّ الأزمة لكنّها مُنعت من دخول البلاد[14]. وعقب مزاعم تحدّثت عن تعذيب ناشطين محتجَزين وقتلهم[15]، مورست ضغوط دولية، شملت عقوبات أمريكية على أعضاء نظام أورتيغا وعلى أفراد أسرته الذين يشغلون مناصب رئيسة[16]. ونتيجة لذلك، أُخلي في آخر كانون الأول/ديسمبر 2019 سبيل 91 من أصل 148 سجينًا سياسيًا احتُجزوا منذ تظاهرات عام 2018 بتهم جنائية خطيرة مزعومة[17]. وعلى إثر استمرار الاضطرابات الاجتماعية والعقوبات الدولية، قدّر صندوق النقد الدولي أنّ الاقتصاد انكمش فجأة في عام 2019 بنسبة 5.7 في المئة[18]. وبحلول آخر تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كان أكثر من 92,000 شخص قد فرّوا من البلاد منذ بدء الأزمة في نيسان/أبريل 2018[19].

---

(9) «Guatemala: Court Blocks President's Expulsion of UN Anti-corruption Group,» *The Guardian*, 9 January 2019.

(10) J. Abbott, «Guatemala's CICIG: UN-backed Anti-corruption Body Shuts its Doors,» Al Jazeera, 3 September 2019.

(11) Human Rights Watch, 'Nicaragua: Events of 2019,» World Report 2020.

(12) Ibid.

(13) Reuters, «Anti-government Protests Erupt in Nicaragua after Extended Pause,» 17 March 2019; Voice of America, «Good Friday processions Become Protests in Nicaragua,» 19 April 2019, and Deutsche Welle, «Nicaragua Police Quash Opposition Protest,» 22 September 2019.

(14) Reuters, «OAS Peace Mission to Nicaragua Says Denied Entry by Ortega Government,» 16 September 2019.

(15) UN News, «Nicaragua «Crisis» Still Cause for Concern Amid Murder, Torture Allegations: Bachelet,» 10 September 2019.

(16) US Department of State, «Nicaragua sanctions,» [n. d.].

(17) France 24, «Nicaragua Releases Dozens of Political Prisoners,» 31 December 2019, and F. Robles, «Nicaragua Frees Political Prisoners after International Pressure,» *New York Times*, 30 December 2019.

(18) International Monetary Fund, «Nicaragua: Staff Concluding Statement of the 2019 Article IV Mission,» 20 Nov. 2019.

(19) UN High Commissioner for Refugees, «UNHCR Nicaragua Situation Fact Sheet (1–30 November 2019),» 12 December 2019.

أهمّ قضيتين متشعّبتين أثّرتا في الأمريكات في عام 2019 هما المستويات العالية للعنف الإجرامي المسلّح والاحتجاجات السياسية العارمة. سنناقش بعد قليل هاتين القضيتين بإيجاز، وكما ذكر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر مورير، «تأثير الحرب في حالات الاختفاء، وتشريد الناس وتمزيق المجتمعات هو نفسه، أكان العنف نابعًا من حرب [أم] مدفوعًا أو ناجمًا عن نزاع بين الدولة وجماعات الجريمة المنظّمة»[20]. أظهرت الاحتجاجات الواسعة النطاق غضبًا شعبيًا متأجّجًا على إخفاق النظم السياسية والنخب الحاكمة في حلّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وكما رأينا في موجات «الثورات الملوّنة» السابقة، يملك المحتجّون القدرة على إطاحة النخب الحاكمة وتسريع إصلاح النظم السياسية. لكنّ إخفاق السلطات السياسية في تلبية مطالب المحتجّين أو تنكيل القوّات الحكومية بهم، والمظالم التي تُذكيها صور انعدام المساواة والحوكمة الفاسدة والإفلات من العقاب ربّما تسبّب اضطرابات أو عنفًا اجتماعيًا مديدًا أيضًا.

## العنف الإجرامي المسلّح

بقيت منطقة الأمريكات شديدة التأثّر بالجريمة العنيفة في عام 2019، وعُدّت أشدّ المناطق عنفًا في العالم بناء على معدّلات الجريمة[21]. وبناء على أرقام جمعتها الأمم المتّحدة، شكّل سكّان الأمريكات 13.3 في المئة من مجموع السكّان في العالم، لكنّها استأثرت بـ37.4 في المئة من جرائم القتل على مستوى العالم في عام 2017[22]. الشباب هم الأكثر عرضة للخطر، إذْ يُقدَّر معدّل جرائم القتل التي تصيب الشباب في سنّ 18-19 عامًا في الأمريكات بـ46 جريمة لكلّ 100,000 شخص، وهو خطر أدهى كثيرًا من الخطر الذي يهدّد نظراءهم في مناطق أخرى في العالم[23]. زد على ذلك أنّ معدّل جرائم القتل التي تصيب الذكور في الأمريكات يبلغ 10 أمثال معدّل الجرائم التي تصيب الإناث في هذه المنطقة[24].

إنّ عنف العصابات، والفقر وتمادي انعدام المساواة المقترنة بمؤسّسات هشّة وحوكمة فاسدة في «المثلّث الشمالي» لدول أمريكا الوسطى (إلسلفادور وغواتيمالا وهندوراس)،كل ذلك يؤجّج عدم الاستقرار ويُطلق أمواج اللاجئين والهجرة إلى الولايات المتّحدة غالبًا. وإذا بلغ عدد الفارّين من هذه المنطقة 265,000 شخص سنويًا في المتوسّط بين عامي 2014 و2018، فقد تضاعف بين تشرين الأول/أكتوبر 2018 وحزيران/يونيو 2019[25]. شهدت هندوراس في عام 2019 زيادة في جرائم

(20) P. Asmann, «Is the Impact of Violence in Mexico Similar to War Zones?,» *InSight Crime*, 23 October 2017.

(21) UN Office on Drugs and Crime (UNODC), *Global Study on Homicide: Executive Summary* (Vienna: UNODC, July 2019), p. 11.

(22) UNODC, *Global Study on Homicide: Homicide Extent, Patterns, Trends and Criminal Justice Response* (Vienna: UNODC, July 2019), p. 16.

(23) UNODC, *Global Study on Homicide: Executive Summary*, p. 21.

(24) Ibid., p. 18.

(25) Congressional Research Service, «Central American Migration: Root Causes and US Policy,» 13 June 2019.

القتل بمعدّل 41.2 جريمة لكلّ 100,000 شخص، لتكون الدولة الثالثة من حيث عدد جرائم القتل في الأمريكات، ولا يسبقها في ذلك غير فنزويلا (60,3 جريمة قتل لكلّ 100000 شخص) وجامايكا (47.4 جريمة قتل لكلّ 100,000 شخص)[26].

تُعطي البرازيل أولوية لجهود مكافحة الجريمة في عهد الرئيس اليميني الشعبي جايير بولسونارو. وقد تصاعدت الجريمة العنيفة بحدّة في عام 2017، وحصدت أرواح أكثر من 63,000 شخص- نتيجة منافسات بين عصابات المخدّرات للسيطرة على تجارة المخدّرات، ونتيجة فورة في إنتاج الكوكايين في كولومبيا والبيرو المجاورتين[27]. أطلق الرئيس بولسونارو حملة قمعية شديدة على الجريمة عقب استلامه سدّة الرئاسة في 1 كانون الثاني/يناير 2019، وأرفقها بسلسلة مراسيم خفّفت شدّة قوانين حيازة الأسلحة، لتمكين الناس في الظاهر من الدفاع عن أنفسهم[28]. انخفضت معدّلات جرائم القتل بأكثر من 20 في المئة في عام 2019. لكنّ هذا الاتجاه بدأ في مطلع عام 2018، أي قبل استلام بولسونارو الحكم. ويعزو خبراء الانخفاض إلى تأثير عدّة عوامل، كالبرامج الحكومية التي أُطلقت قبل وقت طويل من انتخاب بولسونارو، لتحسين التنسيق بين عناصر الشرطة وتدريبهم وزيادة مشاركة المجتمع في وضع خطط السلام العامّة وتنفيذها، إضافة إلى تحسّن الأوضاع الاقتصادية بوجه عامّ[29].

إلّا أنّ خطاب الرئيس بولسونارو الحادّ في محاربة الجريمة ودعم تجنيب رجال الشرطة المساءلة لإطلاقهم النار على معتدين مزعومين أسهم في زيادة استخدامهم القوّة المفرطة والفتّاكة؛ فقد زاد عدد الأشخاص الذين قتلتهم الشرطة في البرازيل بنسبة 18 في المئة في عام 2019، وسُجّلت في ولاية ريو دي جانيرو أكبر زيادة منذ 20 سنة[30]. وإضافة إلى تميّز البرازيل بأكبر معدّل للأشخاص الذين تقتلهم الشرطة في العالم، فهي الدولة التي قُتل فيها العدد الأكبر من القادة المحلّيين والناشطين البيئيين في سياق جهود تبذلها إدارة بولسونارو لإضعاف الحماية البيئية والجهود الرامية إلى فرضها[31].

## الاحتجاجات الشعبية

نزل مواطنو بوليفيا والبيرو وفنزويلا إلى الشوارع في غمرة اضطرابات سياسية في سياق عام 2019، أو «عام الغضب»، في حين انطلقت تظاهرات، بل وحركات عارمة أحيانًا، في الأرجنتين وتشيلي وكولومبيا والإكوادور وبورتوريكو، مدفوعة بانعدام المساواة والسياسات والأوضاع الاقتصادية

(26) P. Asmann and P. O'Reilly, «InSight Crime's 2019 homicide Round-up,» *InSight Crime*, 28 January 2020.

(27) R. Muggah, «What Explains Brazil's Homicide Decline?,» Open Democracy, 17 September 2019.

(28) Deutsche Welle, «Brazil's Bolsonaro Signs Decree Further Easing Gun Rules,» 8 May 2019.

(29) Muggah, Ibid. 27, and Associated Press, «Rio de Janeiro 2019 Homicides Fall as Police Killings Surge,» 22 January 2020.

(30) Associated Press, Ibid., and The Economist, «Police Killings in the State of Rio de Janeiro are at a 20-year High,» 3 September 2019.

(31) S. Hanbury, «Murders of Indigenous Leaders in Brazilian Amazon Hits Highest Level in Two Decades,» Mongabay, 14 Decemebr 2019.

والفساد. وفي فنزويلا، نظّمت المعارضة احتجاجات على حفل تنصيب نيكولاس مادورو رئيسًا، وبذلت جهودًا لإحلال زعيم المعارضة مكانه، وهو رئيس الجمعية الوطنية خوان غوايدو الذي أعلن نفسه رئيسًا مؤقّتًا، لكنّها قوبلت غالبًا بتظاهرات مضادّة داعمة لمادورو ومندِّدة بالتدخّل الأجنبي[32]. وتحدّثت مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان عن مقتل 1569- 2124 شخصًا على يد القوّات الحكومية لـ»مقاومتهم السلطة» في الشهور الخمسة الأولى من عام 2019، وراح كثير منهم ضحية أعمال قتل خارج نطاق القضاء[33]. وبحلول آخر السنة، بقيت فنزويلا في حالة مراوحة سياسية، بحيث احتفظ مادورو بالسلطة الرئاسية. وأدّت الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة باطراد إلى أزمة إنسانية حادّة وإلى أمواج لاجئين، دافعةً 4.6 ملايين شخص، شخصًا أو 16 في المئة من السكّان، إلى العيش في الخارج كلاجئين ومهاجرين بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وتشير توقّعات مبنيّة على الاتّجاهات الراهنة إلى أنّ 6.5 ملايين شخص سيعيشون في الخارج بحلول آخر عام 2020 [34].

تظاهر محتجّون في بوليفيا ضدّ الرئيس إيفو موراليس عقب اتّهامات بتزوير الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر، والتي كانت ستمنحه ولاية رابعة في الحكم، وهو[35] ما أوقع أكثر من 30 قتيلاً. إلّا أنّ خسارته دعم الجيش حملته على الاستقالة ومغادرة البلاد[36]. وأكّد تحقيق مستقلّ أجرته منظّمة الدول الأمريكية حصول «تلاعب مقصود» و«مخالفات خطيرة» في الانتخابات[37]. وفي البيرو، واجه الرئيس مارتين فيزكارا مجلسَ كونغرس سيطرت عليه المعارضة فحلّه في آخر أيلول/سبتمبر، داعيًا إلى انتخابات نيابية مبكرة. أوقعت الأزمةُ السياسية خلافًا بين الفرع التنفيذي والفرع التشريعي، لأنّ المشرّعين علّقوا رئاسة فيزكارا ونصّبوا نائبة الرئيس مرسيدس أراؤوز رئيسة بالوكالة[38]. وكان فيزكارا قد حلّ محلّ الرئيس بيدرو بابلو كيوكزينسكي الذي يخضع لتحقيق متّصل بفضيحة فساد شملت شركة البناء البرازيلية أوديبْريشت. وانتحر رئيس سابق هو ألان غارسيا في نيسان/أبريل كي لا يُلقى القبض عليه على خلفية قضية أوديبْريشت أيضًا[39].

احتجّت الجماهير في أجزاء أخرى من منطقة الأمريكات على انعكاسات التقشّف وشحّ الموادّ

---

(32) P. J. Mcdonnell and M. Mogollon, «In Venezuela, Clashes Continue as Protestors for and against Maduro Fill the Streets,» *Los Angeles* Times, 1 May 2019.

(33) United Nations Human Rights Council, 'Human rights in the Bolivarian Republic of Venezuela Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the situation of human rights in the Bolivarian Republic of Venezuela, A/HRC/41/18, 5 July 2019, para. 50.

(34) UN High Commissioner for Refugees and International Organization for Migration, «US$1.35 Billion Needed to Help Venezuelan Refugees and Migrants and Host Countries,» Joint Press Release, 13 November 2019.

(35) G. Angee and J. Berlinger, «Bolivia's Death Toll Rises as Protests Continue,» CNN, 20 November 2019.

(36) M. Bristow and E. Martin, «Bolivian President Evo Morales Resigns after Army Tells Him to Go,» Bloomberg, 10 November 2019.

(37) OAS, «Final Report of the Audit of the Elections in Bolivia: Intentional Manipulation and Serious Irregularities Made it Impossible to Validate the Results,» Press release, 4 December 2019.

(38) BBC, «Peru in Turmoil after President Vizcarra Dissolves Congress,» 1 October 2019.

(39) C. Nurena and F. Helfgott «Rings of Corruption in Peru,» North American Congress on Latin America, 27 June 2019.

والفساد. وفي مطلع شباط/فبراير، هتفت الجماهير في الأرجنتين ضدّ البطالة المرتفعة والسياسات التقشّفية التي خفّضت الإعانات الحكومية في عهد الرئيس ماوريسيو ماكري المنتمي إلى يمين الوسط، في سياق تضخّم مرتفع وركود[40]. وأدّت احتجاجات استمرّت عدّة أسابيع إلى تمرير قانون طوارئ في أيلول/سبتمبر لتقديم عون مالي لبرامج غذائية في ضوء تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون حالة انعدام أمن غذائي خطيرًا من مليونين ونصف مليون إلى 5 ملايين شخص في الأعوام الأربعة السابقة[41].

نزل سكّان الأراضي التابعة للولايات المتّحدة في بورتوريكو إلى الشوارع عقب تسريب رسائل محادثات شخصية مُهينة بين الحاكم ريكاردو روزيلّو ودائرته الضيّقة. واستغلالاً للتذمّر من فضيحة فساد والإحباط من تردّي الاقتصاد، وردّ غير ملائم على الكارثة، استطاع المحتجوّن إسقاط الحكومة[42]. وفي الإكوادور، تظاهر عمّال النقل وطلاب وجماعات من السكّان الأصليين في مطلع تشرين الأول/أكتوبر احتجاجًا على تدابير تقشفية شملت خفض دعم الوقود وخفض أجور العاملين في النقل العامّ، ومثّلت جزءًا من رزمة إصلاح اقتصادي بموجب اتّفاق مع صندوق النقد الدولي[43]. وفي هايتي، نظّم متظاهرون مسيرات يومية مناوئة للحكومة للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية المتأزّمة وعلى الفساد[44]. وأدّت زيادة ثمن تذاكر المترو في سانتييغو إلى تسيير تظاهرات طوال شهور، وشارك فيها أكثر من مليون من سكّان تشيلي للاحتجاج على ارتفاع تكلفة المعيشة وعلى تدنّي الأجور وعلى نظام تقاعدي غير ملائم وانعدام مساواة سافر[45]. وفي كولومبيا، آل إضرابٌ وطني نظّمته نقابات العمّال احتجاجًا على شائعة تحدّثت عن خفض المعاشات التقاعدية، واحتجاجاتٌ طالبية على الفساد وخفض الإنفاق على التعليم، إلى سلسلة احتجاجات أوسع على الخدمات الاجتماعية غير الملائمة وعلى الفساد وانعدام المساواة[46].

وفي هندوراس، انطلقت في نيسان/أبريل احتجاجات مناوئة لخطط الرئيس خوان أورلاندو هيرنانْديز لزيادة خصخصة قطاعَي الصحّة والتعليم، والتي قد تؤدّي إلى تسريح أعداد كبيرة من الموظّفين، وتحوّلت بمرور الشهور إلى حركة مناهضة للحكومة طالبت باستقالة هيرنانْديز. انتشر الجيش في أنحاء البلاد في حزيران/يونيو، وأطلقت القوّات الأمنية النار على المتظاهرين وقتلت

(40) A. Jourdan, «Tens of Thousands March in Buenos Aires against Austerity, Tariffs,» Reuters, 13 February 2019.

(41) N. Alcoba, «Argentine Senate Approves Emergency Food Law after Mass Protests,» Al Jazeera, 18 September 2019.

(42) S. Romero [et al.], «15 Days of Fury: How Puerto Rico's Government Collapsed,» *New York Times*, 27 July 2019.

(43) J. Guy and H. de Moura, «Ecuador Government Leaves Capital City Amid Violent Protests,» CNN, 8 October 2019.

(44) R. Krygier, «Daily Protests are Paralyzing Haiti: Here's Why,» *Washington Post*, 14 October 2019.

(45) A. Taub, ««Chile Woke up»: Dictatorship's Legacy of Inequality Triggers Mass Protests,» *New York* Times, 3 November 2019, updated 18 November 2019.

(46) S. Grattan, «Colombia Protests: What Prompted Them and Where Are They Headed?,» Al Jazeera, 26 November 2019.

بعضهم، مع أنّ هناك إمارات على تقلّص الدعم الذي تقدّمه القوّات الأمنية لرفض عدّة مئات من عناصر القوّات الخاصة التابعة للشرطة مغادرة ثكناتهم طوال يومين تحاشيًا لقمع الناس[47]. ويظهر أنّ دعم الحكومة الأمريكية للرئيس هيرنانْديز يضعف أيضًا حين قضت محكمة بنيويورك في عام 2019 بأنّ شقيق الرئيس مذنب بتهريب كمّيات ضخمة من الكوكايين إلى الولايات المتّحدة، ووصفت الحكومةُ الأمريكية الرئيسَ نفسه بأنّه شريك في العملية. وشهد مهرّبو مخدّرات بأنّ هيرنانْديز تلقّى ملايين الدولارات من أشخاص، منهم خواكين غوزمان لورا (إلْشابو) وهو زعيم كارتيل مكسيكي، لتمويل حملات انتخابية، كحملته الانتخابية في عام 2013، في مقابل حمايته من قوات الشرطة والجيش[48].

## الجذور الاقتصادية والسياسية

سبّبت الإحباطات الاقتصادية والسياسية كثيرًا من الاضطرابات الشعبية في المنطقة. وهي متجذَرة في مواطن ضعف متزايدة، وفي بقاء صور انعدام المساواة عند مستويات عالية، وفي القيود المفروضة على الترقّي الاجتماعي، وتعاظم الاستياء من النخب السياسية ومن مؤسّسات ديمقراطية عاطلة. تباطأ النموّ الاقتصادي على مستوى المنطقة من 1.0 في المئة في عام 2018 إلى 0.2 في المئة فقط في عام 2019 [49]. حصل هذا التباطؤ عقب عقد من توسّع مدفوع بالسلع أخرج 100 مليون شخص من الفقر، كما أنّ النموّ الاقتصادي وسياسات إعادة التوزيع في المنطقة بين عامي 2002 و2012 رفعا أكثر من 10 ملايين شخص إلى مصافّ الطبقة الوسطى كلّ عام[50]. لكنّ تباطؤًا في النموّ الاقتصادي منذ عام 2013 حوّل شريحة «ضعيفة» في المجتمع (لا هي فقيرة، ولا هي من الطبقة الوسطى) إلى أكبر شريحة سكّانية في المنطقة.

ومع بقاء صور انعدام المساواة الاجتماعية في المنطقة عند مستويات عالية، أعاد الركود الاقتصادي كثيرًا من أبناء الطبقة الوسطى الجدد إلى الفقر[51]. أطلق ذلك غضبًا عارمًا بسبب متاعب الحياة اليومية وانعدام الفرص. زد على ذلك أنّ فضائح متّصلة بالفساد، وتزوير الانتخابات واستغلال السلطة أذكى مشاعر الاستياء من حال الديمقراطية وقوّض الثقة بالمؤسّسات السياسية. واستنادًا إلى مجلّة **ذي إيكونوميست**، تشير بيانات لاتينوباراميتْرو إلى تفاقم استياء الأمريكيين اللاتينيين من الديمقراطية في

(47) T. Breda, «Crackdown Raises Stakes as Honduran Protestors March On,» International Crisis Group Q&A, 2 July 2019.

(48) E. Palmer and E. Malkin, «Honduran President's Brother is Found Guilty of Drug Trafficking,» New *York Times*, 18 October 2019, and A. Guthrie, «US Prosecutors Accuse Honduran President of Drug Conspiracy,» Associated Press, 4 August 2019.

(49) International Monetary Fund, *Regional Economic Outlook: Stunted by Uncertainty* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2019).

(50) O. Calvo-González, «Economic Slow-down Puts the Brakes on Middle Class Growth in Latin America,» World Bank Datablog, 7 April 2016.

(51) UN, *World Economic Situation and Prospects 2020* (New York: UN, 2020), p. 153.

بلدانهم، إذ ازداد من 52 في المئة في عام 2010 إلى 71 في المئة في عام 2018[52]. وعندما سُئل المواطنون عن رغبتهم في الانتقال إلى بلد آخر نهائيًا إذا أمكنهم ذلك، أجاب 31 في المئة من عيّنة تمثيلية شملت أمريكا اللاتينية والكاريبي بـ«نعم» في عام 2019، وهذه زيادة مستمرّة على ما كانت عليه الحال في عام 2010، حين كانت النسبة 19 في المئة[53].

(52) «Nearly a Third of Latin Americans Want to Emigrate,» *The Economist* (7 September 2019).

(53) Ibid.

## II. النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في كولومبيا

**خوسيه إلفارادو كوبار**

عانت كولومبيا نزاعات مسلّحة طوال أكثر من خمسة عقود قبل أن توقّع القوّاتُ المسلّحة الثورية الكولومبية (فارك- الجيش الشعبي)، وهي أكبر جماعة فدائية في البلاد، اتّفاق سلام في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. وقد اتّخذت الحكومة الكولومبية وفارك منذ ذلك الحين سلسلة خطوات لتنفيذ اتّفاق السلام. وفي عام 2019، بدأ العمل على الوفاء بأكثر من ثلثَي الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق، فيما أمكن الوفاء بأكثر من الثلث أو أُحرز تقدّم جوهري في سبيل ذلك[1]. وعلى العموم، لا يزال الاتفاق ناجعًا في إنهاء النزاع، وفي إدامة السلام بين الطرفين، وتحويل فارك- الجيش الشعبي إلى حزب سياسي ديموقراطي[2]. وبرغم ذلك، ازدادت العملية تعقيدًا لتفاقم الوضع الأمني في البلاد، ولا سيما في ما يختصّ بحماية عناصر فارك- الجيش الشعبي المسرَّحين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وفراغ السلطة الذي تعمل جماعات متنوّعة من غير الدول على ملئه.

### سلام هشّ وتنفيذ اتّفاق السلام الكولومبي

أُحرز تقدّم ضئيل في تنفيذ اتّفاق السلام. وشدّدت بعثة الأمم المتّحدة للتحقّق في كولومبيا، التي تتولّى مسؤولية التحقّق من تنفيذ الاتفاق بين فارك- الجيش الشعبي والحكومة الكولومبية، على أنّ اعتماد برامج تنموية تركّز على المناطق جارٍ كجزء من تدابير إصلاحية ريفية شاملة؛ واستُكمل تنفيذ 780 مشروعًا في 76 بلدية في شتّى أنحاء البلاد من أصل 1207 مشاريع مزمع تنفيذها[3]. وأُنشئت الولاية القضائية الخاصّة من أجل السلام، وهي مؤسّسة مكلّفة بالتحقيق مع منتهكي حقوق الإنسان

(1) Kroc Institute for International Peace Studies, «State of Implementation of the Colombian Final Accord December 2016-April 2019,» University of Notre Dame, April 2019, p. 1.

(2) Kroc Institute for International Peace Studies, Ibid., p. 1.

(3) UN Security Council, «United Nations Verification Mission in Colombia,» Report of the Secretary-General, S/2019/988, 26 December 2019, p. 3.

في أثناء النزاع المسلّح ومقاضاتهم ومعاقبتهم، وحدّدت أكثر من 60,000 ضحية لغاية كانون الأول/ ديسمبر 2019، وهذا يشمل أولى الاعترافات الجمعية بمجتمعات إثنية كضحايا النزاع[4]. وشارك أعضاء الحزب فارك- الجيش الشعبي السياسي (الذي أصبح اسمه القوّة الثورية البديلة المشتركة) أيضًا، ولأول مرّة، في انتخابات على مستوى المناطق والمحافظات في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وانتُخب 12 مرشّحًا لمناصب مختلفة، منهم ثلاثة رؤساء بلديات[5].

مع ذلك، شهدت نواحٍ أخرى في الاتفاق انتكاسات طوال العام؛ إذْ ساد قلق بالغ حيال تأمين التمويل الملائم للتنفيذ الكامل لإجراءات متّصلة بمسائل جنسانية واستهداف جماعات مسلّحة غير شرعية لسيدات مشاركات في العمليات السياسية والاجتماعية وفي عملية بناء السلام[6]. إضافة إلى ما تقدّم، لم يُستهَل غير 42 في المئة من الالتزامات الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين أو تنفيذها لغاية آب/أغسطس 2019، مقارنة بـ73 في المئة من الالتزامات العامّة المذكورة في اتّفاق السلام[7]. كما اعتمدت حكومة الرئيس إيفان دوكي ماركيز اليمينية استراتيجيا لاستئصال زراعة الكوكا قسرًا. وكشفت الحكومة في شباط/فبراير عن خطط لتوسيع الهدف السنوي للأراضي المستهدَفة بواسطة وحدات الجيش وشرطة مكافحة المخدرات ليصبح 100,000 هكتار، بزيادة بلغت 43 في المئة على الهدف المحدَّد للعام السابق. أدّى ذلك إلى إضعاف البدائل، كبرنامج إبدال المحاصيل الذي يسمّى البرنامج الوطني الشامل، لاستبدال المحاصيل غير المشروعة، والذي شاركت فيه أكثر من 100,000 أسرة كجزء من المفاوضات بين الحكومة وفارك-الجيش الشعبي سابقًا[8]. وازداد وضع البرنامج سوءًا عندما وثّقت بعثة منظّمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا تعرّض أسر تتلقّى أموالًا من البرنامج للابتزاز من جانب عصابة تسمّى جيش التحرير الوطني وعصابات إجرامية أخرى، كقوات الدفاع الذاتي غايتنيستا الكولومبية التي تسمّى عشيرة الخليج[9].

إضافة إلى ذلك، أعلنت إدارة دوكي اقتطاع نحو 140 مليون دولار كانت مخصّصة لصندوق التنمية الذي تأسّس بموجب اتّفاقات السلام، والذي يضمّ مؤسّسات كوكالة التنمية الريفية ووكالة إصلاح الأراضي، من الميزانية الوطنية لعام 2019، وأعلنت زيادةً في الإنفاق العسكري[10]. كما أنّ وكالة التدريب وإدماج المساحات الإقليمية، وهي آلية أخرى ذُكرت في اتّفاقات السلام، أنهت بشكل قانوني

(4) UN Security Council, S/2019/988, Ibid., p. 4.

(5) UN Security Council, S/2019/988, p. 6.

(6) Ibid., p. 11.

(7) Kroc Institute for International Peace Studies, Gender Equality for Sustainable Peace, Second Report on the Monitoring of the Gender Perspective in the Implementation of the Colombian Peace Accord (University of Notre Dame, 2019), p. 11.

(8) F. Puerta and M. P. Chaparro, «Aggressive Coca Eradication Threatens Voluntary Substation Efforts in Colombia,» *InSight Crime*, 19 February 2019.

(9) OAS, Twenty-sixth report of the Secretary General to the Permanent Council on the Organization of American States Mission to Support the Peace Process in Colombia, 10 May 2019, p. 4.

(10) Puerto and Chaparro, Ibid.

مدّتها الانتقالية في 15 آب/أغسطس 2019 وحُوّلت أراضيها رسميًا إلى 24 مستوطنة دائمة في شتّى أنحاء البلاد. وبرغم ذلك، غادر 69 في المئة من مقاتلي فارك- الجيش الشعبي الـ13,202 السابقين هذه الأماكن واستقرّوا في مناطق أخرى. من هؤلاء المغادرين، قُتل 154 مقاتلاً سابقًا في العامين 2018 و2019، وتلقّى 113 آخرون تهديدات، وأُرغم 11 على التواري عن الأنظار بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019[11].

وعلى صعيد آليات حماية حقوق الإنسان، ذكرت مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان أنّ 86 من المدافعين عن حقوق الإنسان (منهم 12 سيدة) قُتلوا في عام 2019 [12]. وعرّفت الأمم المتّحدة المدافعين عن حقوق الإنسان من مناصري جماعات مجتمعية وإثنية معيّنة كالسكّان الأصليين والكولومبيين الأفارقة بوصفها المجموعة الأكثر عرضة للاستهداف؛ كما زاد عدد المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي قُتلن في عام 2019 بنسبة ناهزت 50 في المئة على العدد المسجّل في عام 2018 [13]. وترى الأمم المتّحدة أن عمليّات القتل تركّز على أربع محافظات، هي أنتيوكْيا وأراوكا وكاوكا وكاكوتا. ثلاث من هذه المحافظات في مناطق حدودية، في حين أنّ كاوكا مطلّة على المحيط الهادئ. وأكّدت بعثة منظّمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا ضرورة المبادرة إلى وقف عمليّات القتل في الأقاليم الحدودية، وربطت بين وجود جماعات مسلّحة غير شرعية وأنشطتها في هذه المناطق وبين الجرائم العنيفة وجرائم القتل.

## الجماعات المنشقَّة عن القوّات المسلّحة الثورية الكولومبية في كولومبيا

أدّت خيبة الأمل إزاء عملية الدمج بعد النزاع إلى بروز طيف واسع لجماعات إجرامية مختلفة على ارتباط بقادة فارك-الجيش الشعبي السابقين. كما أنّ معظم الجماعات التي انشقّت عن فارك- الجيش الشعبي ولم تنضمّ إلى الجناح السياسي للمجموعة تعهّدت بالولاء لاثنين من قادة فارك- الجيش الشعبي اللذَين يقودان منظمتين إجراميتين مختلفتين في كولومبيا، وهما ميغيل بوتاش سانتيلان (واسمه الحركي جنتيل دوارتي)، ولوسيانو مارين (واسمه الحركي إيفان ماركيز). بوتاش سانتيلان وجغينير غارسيا مولينا (واسمه الحركي جون 40) ونيستور غريغوريو فيرنانديز (واسمه الحركي إيفان موريسكو) هم أكثر القادة المنشقّين عن فارك- الجيش الشعبي نفوذًا، ويقال إنّهم يسيطرون على أجزاء واسعة من شبكات تهريب المخدرات والتعدين غير الشرعي في جنوبيّ كولومبيا. تُشتهر الجماعة التي يتزعّمها بوتاش سانتيلان باسم التكتّل الشرقي لفارك- الجيش الشعبي، وهي رفضت في الأصل اتّفاقات السلام مع الحكومة[14]. وفي عام 2019، نسّقت المجموعة جهودًا للمّ شمل وحدات

(11) Semana, «Farc: En qué va la reincorporación» [FARC: Dealing with Reincorporation], 16 November 2019.

(12) UN Security Council, S/2019/988, p. 9.

(13) UN Office of the High Commissioner for Human Rights, «Colombia: Human Rights Activists Killings,» 14 January 2020.

(14) Rule of Law in Armed Conflicts, «Non-international Armed Conflicts in Colombia,» 22 January 2020.

متنوّعة انشقّت عن فارك- الجيش الشعبي ضمن قوة مقاتلة واحدة تنشط كقوّة اتّحادية لا كقوة تمرّد وحيدة. وهي تدير في الوقت الراهن عصابة إجرامية منتشرة في ثمانٍ من محافظات كولومبيا الاثنتين والثلاثين[15].

وفي 29 آب/أغسطس 2019، شجب ماركيز، مساعد القائد السابق لفارك- الجيش الشعبي، إضافة إلى مقاتلين بارزين سابقين من فارك من المنضوين في عملية السلام في هافانا، بطء التنفيذ، بما في ذلك انتفاء برامج التدريب المهني الموعود وإعادة الدمج، وأعلنوا أنّهم سيحملون السلاح من جديد[16]. ويُعتقد أيضًا أنّ عدد من عادوا إلى حمل بسلاح حاليًا من مقاتلي فارك- الجيش الشعبي السابقين تراوح في أيلول/سبتمبر 2019 بين 1000 و3000 مقاتل[17]. وقد أدى تفسّخ فارك، وكثرة الجهات الفاعلة المتنوّعة المتنافسة على السلطة والنفوذ، إلى نشوء شبكة فضفاضة لجماعات منشقّة تقتسم عائدات الأنشطة الإجرامية والأراضي، ومتّفقة على العمل معًا على الدفاع عن المصالح الإجرامية المشتركة، وليس عن أيديولوجيا أو رؤية مشتركة[18].

## الدولة الكولومبية وجماعة جيش التحرير الوطني المتمرّدة

استلم الرئيس دوكي السلطة رسميًا في 7 آب/أغسطس 2018. وأظهر من بداية حكمه تردّدًا في التحاور مع قادة جيش التحرير الوطني (ELN) ومع فصائله ما لم يعلّقوا جميع أنشطتهم الإجرامية ويقلعوا عن الاتّجار بالكوكا[19]. صار جيش التحرير الوطني أكبر جماعة ماركسية متمرّدة في البلاد، وواصل في عام 2019 استهداف الدولة والبنية الأساسية الخاصّة في كولومبيا[20]. ويُعتقد أيضًا أنه يسيطر على معظم طرق الكوكايين على الحدود بين فنزويلا ومحافظة أراوكا الكولومبية[21]. وفي آخر المطاف، أدّت العلاقة المشوبة بخلافات مع الحكومة إلى تعليق جيش التحرير وقف إطلاق النار ELN بين 23 كانون الأول/ديسمبر 2018 و3 كانون الثاني/يناير 2019، واستئناف استهداف الدولة بأعمال عدائية[22].

وفي 17 كانون الثاني/يناير 2019، صعّد أحد أعضاء الجيش هذا، ويُدعى خوسي ألديمار روجاس رودريغز، الأعمال العدائية ضدّ الدولة الكولومبية، وفُجّرت سيارة مفخّخة خارج أكاديمية شرطة في

(15) InSight Crime, «The Tipping Point: Iván Márquez Deserts the Peace Process,» 11 November 2019.

(16) M. Charles, «Why Colombia's Dissident FARC Rebels are Taking up Arms Again,» *World Politics Review* (4 September 2019).

(17) Ibid.

(18) *InSight Crime*, Ibid.

(19) Á. Olaya [et al.], «Colombia President Duque's 5 «Hot Potatoes»,» InSight Crime, 8 August 2018.

(20) Latin News, «Colombia: Government Dialogue Remains far off as ELN Ceasefire Ends,» January 2019.

(21) Venezuela Investigative Unit, «FARC Dissidents and the ELN Turn Venezuela into Criminal Enclave,» *InSight Crime*, 10 December 2018.

(22) Latin News, Ibid.

بوغوتا، فسقط 21 قتيلاً[23]. وما لبثت أن أعادت الحكومة الكولومبية تفعيل أوامر اعتقال أعضاء في قيادة جيش التحرير الوطني وطلبت من كوبا التعاون وتسليمهم[24]. ويُعتقد أنّ يزيد المنشقّين عن فارك- الجيش الشعبي وELN يتعاونون في تجارة المخدّرات وأنشطة أخرى محظورة في المناطق المتداخلة، لكن لا يُعرف مدى هذا التعاون[25]. ويُخشى أنّ يزيد انقسام فارك- الجيش الشعبي إلى عدّة جماعات منشقّة حدّة النزاع بين هذه الجماعات وجيش التحرير الوطني.

تجلّى تدهور الوضع الأمني في آخر إحصاءات عام 2018، إذْ ازداد عدد جرائم القتل لأوّل مرّة في كولومبيا منذ ثمانية أعوام من 11,381 إلى 12,311 جريمة قتل في عام 2017[26]. وقد اقترن ارتفاع مستويات الجريمة بأنشطة جماعات مسلّحة قديمة وأخرى جديدة، كجيش التحرير الوطني ومنشقّين عن فارك- الجيش الشعبي، والراجح أنّ هذه الأرقام ستواصل مسارًا صعوديًا في عام 2019.

(23) J. C. González and N. Casey, «Colombia Car Bombing Suspect Belonged to Rebel Group, Government Says,» New York Times, 18 January 2019.

(24) Ibid.

(25) InSight Crime, «Ex-FARC Mafia, Venezuela and the Current International Climate,» 11 November 2019.

(26) C. Dalby and C. Carranza, «InSight Crime's 2018 Homicide Round-up,» *InSight Crime*, 22 January 2019.

## III. النزاع المسلّح في المكسيك

**مارينا كاباريني**

بلغ عدد الذين لقوا حتفهم في المكسيك مستوى قياسيًا في عام 2019- نحو 35,000 شخص، أو 95 شخصًا في المتوسّط يوميًا[1]. راح نحو 9400 شخص ضحايا عنف سياسي في عام 2019، كان قد استهدف مدنيين (7400 شخص) بالدرجة الأولى، وضحايا معارك (1900 شخص) بالدرجة الثانية بين جماعات مسلّحة[2]. وتشير أرقام حديثة إلى اختفاء أكثر من 61,000 شخص في المكسيك منذ عام 1964، وقد اختفى أكثرهم منذ عام 2006، حين أطلقت المكسيك حملة قمع استهدفت تجارة المخدّرات مستخدمة نهجًا عسكريًا[3]. طبّقت إدارتا فيليب كالديرون (2007-2012) وإنريكي بينيا نييتو (2013-2018) «استراتيجية الأباطرة»، وتقوم على اعتقال قادة كارتيلات الجريمة المنظّمة الرئيسة أو قتلهم. الدافع لهذه الاستراتيجيا هو معدلات جرائم القتل القياسية في المكسيك والوفيات المرتبطة بالمخدّرات في الولايات المتّحدة، وقد جدّدت إدارة نييتو تأكيدها في عام 2018، في مبادرة مكسيكية ـ أمريكية مشتركة، استقصاء البنية الأساسية المالية لكارتيلات المخدّرات واستهداف قادتها من خلال تقديم مكافآت مالية ضخمة لمن يدلي بمعلومات تفضي إلى أسْرهم[4]. إلاّ أنّ أدلّة متزايدة تشير إلى أنّ استراتيجية الأباطرة زادت العنف بصورة مباشرة ولم تخفّضه، لأنّها تشجّع على عمليّات انتقامية عنيفة غالبًا، وتُحدث حالات فراغ قيادية تؤدّي إلى انقسام الكارتيلات وتشرذمها وإلى بروز جماعات مسلّحة صغيرة شديدة العنف[5]. كما أنّ ارتفاع مستوى العنف المرتبط بالكارتيلات في

(1) Al Jazeera, ‘Mexico Murder Rate Hits Record High in 2019,» 21 January 2020.

(2) Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), «Data Export Tool,» [n. d.].

(3) P. Villegas, «A New Toll in Mexico’s Drug War: More Than 61,000 Vanished,» *New York Times*, 6 January 2020.

(4) E. Green, «Joint US–Mexico Effort to Focus on Drug Kingpins’ Financial Infrastructure»,» Public Radio International, 20 August 2018.

(5) B. J. Phillips, «How Does Leadership Decapitation Affect Violence? The Case of Drug Trafficking Organizations in Mexico,» *Journal of Politics*, vol. 77, no. 2 (2015), pp. 324–336, and G. Calderón [et al.], «The Beheading of =

عام 2019 جعل «مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث» ينبّه إلى أنّه يكتنف المكسيك «خطر داهم» بسبب «تحوّل السوق الإجرامية» للكارتيلات «إلى تمرّد»[6].

ما زال وصف عنف الكارتيلات بأنّه عنف مسلّح محلّ نقاش مستمرّ في أوساط الخبراء[7]. ففي عام 2019، خلص فريق خبراء معنيّ بالقانون الإنساني الدولي إلى أنّ مستوى العنف المسلّح من جانب كارتيل جيل خاليسكو الجديد (CJNG) ومستوى تنظيمه الداخلي يفضيان إلى وجود نزاع مسلّح بين القوّات المسلّحة المكسيكية وCJNG [8]. علّل الفريق رأيه بأنّ العنف المسلّح الذي ينخرط فيه CJNG بلغ مستوى تجاوز حدّ اضطرابات وتوتّرات داخلية، وأنّ قدرته على شراء الأسلحة وصنعها وعلى تنظيم عمليّات عسكرية وتنفيذها، بالإضافة إلى سيطرته على بعض الأراضي في المكسيك، تحقّق الشرط التنظيمي لنزاع مسلّح غير دولي بموجب القانون الإنساني الدولي[9].

يستخدم أفراد كارتيل جيل خاليسكو الجديد (CJNG) الشديدو الانضباط والمدجّجون بالسلاح العنفَ المفرط في قتل منافسيهم من الكارتيلات الأخرى، وقد شنّوا هجمات على الشرطة والقوّات المسلّحة الحكومية، بما في ذلك إسقاط مروحية عسكرية في عام 2015 [10]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نصبوا كمينًا سقط فيه 14 شرطيًا حكوميًا[11].

تولّى الرئيس أندريس لوبيز أوبرادور السلطة في كانون الأول/ديسمبر 2018، ودعا في حملته الانتخابية إلى نهج «العناق وليس الرصاص»، متخلّيًا عن استراتيجية الأباطرة وصارفًا التركيز عن مواجهة المنظّمات الإجرامية إلى نهج أشمل يتضمّن معالجة الأسباب الجذرية للفلتان الأمني، كالفقر، من خلال برامج أمنية اجتماعية وإعادة دمج الجهات الفاعلة الإجرامية في المجتمع[12]. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، أُلقي القبض في كوليكان، عاصمة ولاية سينالوا، على أوفيديو غوزمان لوبيز، نجل يواكين غوزمان لويرو (إلشابو)، وهو عضو رفيع المستوى في كارتيل سينالوا، ممّا حمل نحو 375

= Criminal Organizations and the Dynamics of Violence in Mexico,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 59, no. 8 (2015), pp. 1455–1485.

(6) ACLED, «Ten Conflicts to Worry about in 2020,» 23 January 2020.

(7) B. J. Phillips, «Is Mexico the Second-deadliest «Conflict Zone» in the World? Probably Not,» Monkey Cage, *Washington Post*, 18 May 2017, and N. Redman [et al.], «Armed Conflict Survey 2018: Revisions and Review,» International Institute for Strategic Studies, 4 July 2018.

(8) Rule of Law in Armed Conflict (RULAC), «IHL Applies to the Armed Confrontations between Mexico and the Jalisco Cartel New Generation,» Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, 12 February 2019.

(9) Ibid.

(10) RULAC, «Non-international Armed Conflicts in Mexico,» 9 March 2020; CBS News, «Ruthless Mexican Cartel Led by DEA's Most-wanted Fugitive is «Taking over Everywhere»,» 18 March 2020, and *InSight Crime*, «Jalisco Cartel New Generation,» 21 May 2019.

(11) E. Malkin, «14 Police Officers Killed in an Ambush in Mexico,» *New York Times*, 14 October 2019.

(12) O. Cruz, «AMLO's Peace and Security Plan,» Infographic, Wilson Center Mexico Institute, 4 January 2019.

فردًا مسلّحًا على مهاجمة القوّات الأمنية الحكومية[13]. دام العنف عدّة أيام وأدّى إلى مقتل 13 شخصًا على الأقلّ قبل أن تُطلق السلطات سراح أوفيديو غوزمان منعًا لخسارة المزيد من الأرواح[14]. وبسبب هذه الحادثة، وما تلاها من مقتل تسعة أفراد، منهم ستّة أطفال، من أسرة مورمونية مكسيكية أمريكية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر في كمين نصبه أفراد زُعم أنّهم ينتمون إلى عصابة جريمة منظّمة، زادت الانتقادات بأنّه ليس لدى إدارة لوبيز أوبرادور سياسة أمنية عامّة فاعلة للتعامل مع الكارتيلات ومع العنف الفتّاك الذي بلغ مستوى قياسيًا[15].

شُرّد أكثر من مليون شخص داخليًا بين عامي 2017 و2018. وأراد هؤلاء من مغادرة ديارهم حماية أنفسهم من الجريمة في المكسيك[16]. فضلاً عن ذلك، عبر المكسيك مهاجرون يمّموا شطر الولايات المتّحدة بأعداد غير مسبوقة. تضمّنت أفواج المهاجرين الكثير من النساء والأطفال الهاربين أساسًا من عنف بلغ مستويات قياسية في غواتيمالا وهندوراس، متنقّلين فرادى ثمّ جماعات. في البداية، تعهّد الرئيس لوبيز أوبرادور بمساعدة المهاجرين ومنحهم تأشيرات زيارة إنسانية، ثمّ انحنى لضغط الرئيس الأمريكي دونالد جاي ترامب الذي هدّد بفرض تعرفات جمركية مدمّرة على الصادرات المكسيكية إن لم تكبح المكسيك المهاجرين الواصلين إلى الحدود الأمريكية.

عقب التّوصل في حزيران/يونيو إلى اتّفاق مع الولايات المتّحدة لكبح الهجرة من أمريكا الوسطى تلافيًا لزيادة التعرفة الجمركية على الصادرات المكسيكية، أمر الرئيس لوبيز أوبرادور بنشر 6000 عنصر من الحرس الوطني المشكَّل حديثًا على الحدود الجنوبية مع غواتيمالا، وكُلّف نحو 2000 منهم في عام 2019 بفرض ضوابط على الهجرة[17]. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، كانت جهود ضبط الهجرة من جانب المكسيك قد أسهمت في خفض المهاجرين المعتقلين عند الحدود الأمريكية بنسبة 75 في المئة[18].

---

(13) L. Sandin and G. McCormick, ««Abrazos No belazos»-Evaluating Amlo's Security Initiatives,» Center for Strategic International Studies Commentary, 13 December 2019.

(14) T. McGinnis, «The Capture and Release of Ovidio Guzmán in Culicán, Sinaloa,» Justice in Mexico, 5 November 2019.

(15) A. Ahmad [et al.], «9 Members of Mormon Family in Mexico are Killed in Ambush,» *New York Times*, 5 November 2019, and J. Tuckman, «Mexico's President under Pressure over «Hugs not Bullets» Cartel Policy,» *The Guardian*, 5 November 2019.

(16) Telesur, «México reporta 1.13 millones de desplazados por la violencia' [Mexico Reports 1.13 million displaced by violence], 23 April 2019, and M. C. Díaz Pérez and R. M. Viramontes, *La Violencia como causa de desplazamiento interno forzado: Aproximaciones a su análisis en México [Violence as a Cause of Forced Internal Displacement: Approaches to its Analysis in Mexico]* (Consejo Nacional de Población, 2019).

(17) J. Cabezas, «Mexico Says National Guard Deployment to Southern Border Starts on Wednesday,» Reuters, 12 June 2019, and J. S. Beittel, «Mexico: Organized Crime and Drug Trafficking Organizations,» Congressional Research Service R41576, 20 December 2019, p. 7.

(18) J. Webber, «Amlo Bows to Trump in a Relationship of Unequals,» *Financial Times,* 18 December 2019.

إن الدور الذي يضطلع به الحرس الوطني وهيكله مثيران للجدل: فقد شُكّل بإمرة أمانة الدولة للأمن والحماية المدنية لمنع الجريمة ومكافحتها، وهو خاضع في الظاهر لرقابة مدنية. أريد تجنيد أكثر من 100,000 عنصر بحلول آخر عام 2019، على أن يتمّ جلبهم من الجيش والبحرية والشرطة الفدرالية. لكنّه كيان عسكري الطابع لكونه مؤلّفًا في الغالب من عناصر عسكرية وبحرية تحتفظ بصفتها العسكرية ويقودها ضبّاط عسكريون[19]. أمّا الهدف النهائي فهو تجنيد 150,000 عنصر بحلول عام 2023 في منظّمة تصفها الخطّة الوطنية للسلم والأمن بأنّها «ستتبع نظام القوّات المسلّحة وهرميتها ومنزلتها»[20]. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، كان 80 في المئة من عناصر الحرس الوطني عسكريين جُنّدوا أساسًا من خلال نقل أفراد عسكريين عوضًا من تجنيد مدنيين[21].

(19) I. G. Moyano, Mexico's National Guard: When Police are Not Enough (Wilson Center, 2020).

(20) E. Melimopolous, «Mexico's National Guard: What, Who and When,» Al Jazeera, 30 June 2019.

(21) Wilson Center Mexico Institute, «Comments of Alejandro Hope, Eighth Annual US-Mexico Security Conference: Taking stock of Mexico's Security Landscape One Year On,» 15 January 2020.

# الفصل الرابع

# النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في آسيا وأوقيانيا

**إيان ديفيس**

## عرض عامّ

شهدت سبع دول في آسيا وأوقيانيا نزاعات مسلّحة محتدمة في عام 2019: ثلاث دول في جنوب آسيا، وهي أفغانستان (حرب أهلية كبرى مدوّلة) والهند (نزاع حدودي حادّ بين دولتين ونزاعات مسلّحة داخلية) وباكستان (نزاع حدودي حادّ بين دولتين ونزاعات مسلّحة داخلية)؛ وأربع دول في جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا (نزاع مسلّح دون وطني متدنّي الحدّة) وميانْمار (نزاع مسلّح دون وطني حادّ) والفيليبين (نزاع مسلّح دون وطني حادّ) وتايلند (نزاع مسلّح دون وطني متدنّي الحدّة). وبقي اتّجاهان ناشئان مصدر قلق في عام 2019: (أ) تصاعد العنف المتّصل بسياسات مرتبطة بالهُوية بناء على استقطاب إثني و/أو ديني، و(ب) زيادة عدد الجماعات الجهادية العنيفة العابرة للحدود الوطنية.

انتكست عمليتا سلام في عام 2019: تعثّر المباحثات بين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة؛ وانهيار محادثات السلام بين حركة طالبان والولايات المتّحدة في أيلول/سبتمبر 2019، وهو ما أعاد التشاؤم حيال آفاق إنهاء حرب مديدة في أفغانستان (على الرغم من استئناف المحادثات في تشرين الثاني/نوفمبر 2019). الحرب في أفغانستان هي أشدّ النزاعات المسلّحة دموية في العالم، وقد سبّبت وفاة نحو 42,000 شخص في عام 2019. وأسهم الاستخدام المتزايد للهجمات الانتحارية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من جانب الجماعات المناوئة للحكومة، وبخاصّة طالبان، وتوسيع الضربات الجوّية الأمريكية في زيادة الإصابات في صفوف المدنيين.

وشهدت آسيا وأوقيانيا خمس عمليّات سلام جارية متعدّدة الأطراف في عام 2019، وهو العدد نفسه المسجَّل في عام 2018. كما طرأ انخفاض طفيف في عام 2019 على عدد الأفراد العاملين في عمليّات سلام في المنطقة، من 17,296 فردًا في عام 2018 إلى 17,086 في عام 2019، علمًا بأنّ معظم

هؤلاء ألوفراد كانوا في عداد بعثة الدعم الوطيد في أفغانستان، بقيادة منظّمة معاهدة شمال الأطلسي.

استمرّت التوتّرات بين الصين والولايات المتّحدة في عام 2019، مع بروز خلافات شديدة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية وحقوقية إنسانية. وإضافة إلى حربهما التجارية الشديدة التقلّب، استمرّت المنافسة الاستراتيجية بين الدولتين في بحر الصين الجنوبي وفي مضيق تايوان. وتجدّدت التوتّرات في هونغ كونغ في حزيران/يونيو 2019 حين تظاهر مئات الألوف من الناس ضدّ مشروع قانون جديد لتسليم المتّهمين، وتواصلت الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين حتى آخر العام.

نفّذت مجموعة مسلّحة متمركزة في باكستان هجومًا انتحاريًا في المنطقة الخاضعة للإدارة الهندية في كشمير في شباط/فبراير، وهو أسوأ هجوم يشهده الإقليم منذ أكثر من ثلاثة عقود، ما سبّب تصعيدًا حادًّا، وإن وجيزًا، للنزاع بين الجارتين الهند وباكستان اللتين تملكان أسلحة نووية. وبرغم انحسار الأزمة التي أعقبت الهجوم، استمرّت التوتّرات طوال العام بعد أن أشارت الهند إلى أنّ الحادثة أنهت سياسةً استراتيجية غير معلَنة لضبط النفس، وأنّ الثأر بسبب أيّ هجوم يُتصوَّر أنّ لباكستان صلة به صار الآن «الوضع المعتاد الجديد».

ينشط بعض من أكثر الجماعات الإسلامية المتطرّفة تنظيمًا في جنوب شرق آسيا، ونخصّ منها بالذكر الجماعات في إندونيسيا وماليزيا والفيليبين. وفي ميانْمار، لم تُحرز عملية السلام الجارية تقدّمًا يُذكر خلال العام على خلفية عنف متصاعد، ولا سيَّما في ولاية راخين. بل وبدت العودة الطوعية لنحو مليون شخص شُرّدوا قسريًا من طائفة الروهينغا بعيدة الاحتمال في عام 2017، برغم شدّة وطأة الأوضاع الإنسانية في مخيمات اللاجئين في بنغلادش. وبقيت المساءلة وتحقيق العدالة إزاء الفظاعات التي يُزعم ارتكابها في حقّ شعب الروهينغا والأقلّيات الإثنية الأخرى بميانْمار أمرًا صعب المنال، برغم الجهود القضائية المعلّقة على المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. إلاّ أنّ التطوّرات الجارية لإنهاء تمرّد مورو المديد في جنوب الفيليبين تحمل بشائر كثيرة.

## I. التطوّرات العامّة الرئيسة في المنطقة

### إيان ديفيس

شهدت سبع دول في آسيا وأوقيانيا نزاعات مسلّحة محتدمة في عام 2019: ثلاثة في جنوب آسيا، وهي أفغانستان (حرب أهلية كبرى مدوّلة) والهند (نزاع حادّ نتيجة توليفة من نزاع حدودي بين دولتين ونزاعات مسلّحة دون وطنية) وباكستان (نزاع حادّ نتيجة توليفة من نزاع حدودي بين دولتين ونزاعات مسلّحة دون وطنية) وباكستان وهو ما نبيّنه في القسم II؛ وأربعة في جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا (نزاع مسلّح دون وطني متدنّي الحدّة) والفيليبين (نزاع حادّ نتيجة توليفة من نزاع مسلّح دون وطني ومستويات عنف مرتفعة ضدّ المدنيين في «حرب على المخدّرات») وتايلند (نزاع مسلّح دون وطني متدنّي الشدّة) وهو ما نبيّنه في القسم III [1]. وإلى جانب هذه النزاعات المسلّحة، استمرّت معاناة أجزاء من آسيا وأوقيانيا من عدم استقرار ناشئ عن طائفة من الأسباب، بلا اتّجاه جامع وحيد (عدا المنافسة بين الصين والولايات المتّحدة)، وعن خلافات دون إقليمية قوية.

ومع أنّ آسيا، أو منطقة جنوب آسيا تحديدًا، شهدت انخفاضًا دراماتيكيًا في النزاعات المسلّحة و الجرائم الفظيعة الجماعية في الأعوام الأربعين الأخيرة، يظهر أنّ هذا الاتّجاه الإيجابي يشهدًا انقلابًا[2]. وبقي اتّجاهان ناشئان مصدرًا للقلق في عام 2019: (أ) العنف المتصاعد المتّصل بسياسات مرتبطة بالهُوية بناء على استقطاب إثني و/أو ديني (لبعضها جذور بعيدة المدى)، و(ب) زيادة عدد الجماعات الجهادية العنيفة العابرة للحدود الوطنية، وهذا يشمل وجود جهات فاعلة مرتبطة بتنظيم «داعش» في

(1) للمزيد عن تعريفات النزاع وتصنيفاته، انظر الفصل الثاني، القسم I في هذا الكتاب.

(2) World Bank Group and United Nations, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches for Preventing Violent Conflict* (Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2018), pp. 11–12 and 19 and A. J. Bellamy, *East Asia's Other Miracle: Explaining the Decline of Mass Atrocities* (New York: Oxford University Press: 2017).

أفغانستان وبنغلادش والصين والهند وإندونيسيا وماليزيا وباكستان والفيليبين وسريلانكا[3]. إنّ وجود تنظيم الدولة محدود في بعض الدول (كالهند)، لكنّ وجوده راسخ في دول أخرى (كأفغانستان)، والجماعات أقدر هناك على تنفيذ هجمات مسلّحة.

لم يعالَج غير القليل من النزاعات المسلّحة التي نعاينها في هذا الفصل من خلال عمليات سلام جارية أو جديدة في عام 2019. وقد طرأ تطوّر مهمّ على صعيد السلام في عام 2018، وهو انتكاسة عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية في عام 2019 (انظر أدناه)، بينما انهارت محادثات السلام بين الولايات المتّحدة وطالبان في أيلول/سبتمبر 2019. تلا ذلك اشتداد العنف في الحرب المديدة بأفغانستان، مع أنّ محادثات السلام استؤنفت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (انظر القسم II). وليس بين الهند وباكستان عملية سلام ذات شأن تُعنى بنزاعهما الجاري حول كشمير. شهد هذا النزاع أيضًا تصاعدًا خطيرًا للعنف في عام 2019 إضافة إلى اشتداد التوتّرات بين هاتين الدولتين اللتين تملكان أسلحة نووية (انظر القسم II).

هناك مزيد من البشائر في التطوّرات الرامية إلى إنهاء تمرّد مورو المديد في جنوب الفيليبين (انظر القسم III) وفي بابوا غينيا الجديدة حيث صوّتت منطقة بوغانفيل المتمتّعة بحكم ذاتي على الاستقلال عن بابوا غينيا الجديدة في كانون الأول/ديسمبر 2019. هذا التصويت، الذي أُرجئ مرّتين في عام 2019، جزء من اتّفاق بوغانفيل للسلام الذي أنهى نزاعًا مسلّحًا دام 10 سنوات على عائدات التعدين ووقْعه البيئي. وبما أنّ نتيجة الاستفتاء غير ملزمة، يلزم إجراء مزيد من المفاوضات قبل أن تصبح مجموعة الجزر هذه أحدث دولة في العالم[4].

شهدت آسيا وأوقيانيا خمس عمليات سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019، وهو العدد نفسه المسجَّل في عام 2018. طرأ انخفاض طفيف وحسب على عدد الأفراد العاملين في عمليات سلام بالمنطقة في عام 2019، من 17,296 فردًا في عام 2018 إلى 17,086 فردًا في عام 2019. جلّ الأفراد المسحوبين كانوا من بعثة الدعم الوطيد في أفغانستان بقيادة منظمة معاهدة شمال الأطلسي. عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف الأخرى التي شهدتها المنطقة هي فريق المراقبة الدولي في جزيرة ميندناو الفيليبينية، ولجنة الأمم المحايدة للإشراف (على الهدنة) في شبه الجزيرة الكورية، وبعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفريق مراقبي الأمم المتّحدة العسكريين في الهند وباكستان.

بقيت التطوّرات الجيوسياسية التي تشمل الصين وكوريا الشمالية تحتلّ مكان الصدارة في الشؤون الإقليمية والعالمية في عام 2019، وهو ما سنناقشه أدناه بإيجاز.

(3) W. Marshall, «Islamic State's South Asia Pivot: Rhetoric or Reality?,» *Geopolitical Monitor*, 18 June 2019.

(4) K. Lyons, «Bougainville Referendum: Region Votes Overwhelmingly for Independence from Papua New Guinea,» *The Guardian*, 11 December 2019, and A. Powles, «Bougainville has voted to become a New Country, but the Journey to Independence is Not Yet Over,» *The Conversation*, 12 December 2019.

## الصين

احتفلت الصين في 1 تشرين الأول/أكتوبر بالذكرى السنوية السبعين لتكوينها رسميًا[5]. ترافق التطوّر السريع في البلاد، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق، أشهر مشاريعها السياسية والتنموية، وعلى الخصوص تطوير قوّة عسكرية حديثة، مع تحدّيات وخلافات داخلية وخارجية[6]. وهذه تشمل قمعًا سياسيًا محلّيًا متعاظمًا، واحتدام المنافسة الاقتصادية والعسكرية والسياسية مع الولايات المتّحدة (ومع بعض الدول المجاورة، وفي مقدّمها تايوان)، والتوتّرات في هونغ كونغ وفي بحر الصين الجنوبي.

## قمع الأقلّيات الإثنية في شينجيانغ

استمرّ في عام 2019 التنديد الدولي ببرنامج واسع النطاق للمراقبة الشاملة والسجن وإعادة التثقيف القسرية لمئات الألوف من الإيغور (مسلمين تركمان) والكازاخستانيين وأقلّيات إثنية أخرى في إقليم شينجيانغ الذي يتمتّع بحكم ذاتي[7]. دافع نائب حاكم الإقليم في حزيران/يونيو عن معسكرات الاعتقال التي تديرها الدولة، مجادلاً بأنّها مراكز تدريب مهني تساعد على حماية الناس من تأثيرات المتطرّفين[8]. وفي تموز/يوليو، برز في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة شقاق دبلوماسي دولي حول القضية، إذْ وقّعت 22 دولة غربية رسالة تشجب أفعال الصين، بينما ساندت 50 دولة، منها دول كثيرة ذات أكثرية مسلمة، كباكستان والسعودية، رسالة بديلة تدعم الصين[9]. امتنعت عن توقيع

(5) BBC, «China Anniversary: Beijing Celebrations Mark 70 Years of Communist Rule,» 1 October 2019.

(6) BBC, «Belt and Road: China Showcases Initiative to World Leaders,» 25 April 2019, and J. Perlez, «China Retools Vast Global Building Push Criticized as Bloated and Predatory,» *New York Times*, 25 April. 2019

للمزيد عن تنامي إنفاق الصين العسكري، انظر الفصل الثامن، القسم I في هذا الكتاب.

(7) J. Smith Finley, «Securitization, Insecurity and Conflict in Contemporary Xinjiang: Has PRC Counter-terrorism Evolved into State Terror?,» *Central Asian Survey*, vol. 38, no. 1 (2019), pp. 1–26; R. Hasmath, «What Explains the Rise of Majority–Minority Tensions and Conflict in Xinjiang?,» *Central Asian Survey*, vol. 38, no. 1 (2019), pp. 46–60; The Economist, «To Suppress News of Xinjiang's Gulag, China Threatens Uighurs Abroad,» 24 October 2019, and A. Ramzy and C. Buckley, «The Xinjiang Papers, «Absolutely No Mercy»: Leaked Files Expose How China Organized Mass Detentions of Muslims,» *New York Times*, 16 November 2019.

(8) S. Nebehay, «Xinjiang Vice-governor Defends Centers for Uighurs at UN Rights Forum,» Reuters, 25 June 2019.

(9) UN General Assembly, Human Rights Council Forty-first session, Letter dated 8 July 2019 from the Permanent Representatives of Australia, Austria, Belgium, Canada, Denmark, Estonia, Finland, France, Germany, Iceland, Ireland, Japan, Latvia, Lithuania, Luxembourg, the Netherlands, New Zealand, Norway, Spain, Sweden, Switzerland and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council, A/HRC/41/G/11, 23 July 2019; and UN General Assembly, Human Rights Council Forty-first session, Letter dated 12 July 2019 from the representatives of Algeria, Angola, Bahrain, Bangladesh, Belarus, the Plurinational State of Bolivia, Burkina Faso, Burundi, Cambodia, Cameroon, Comoros, the Congo, Cuba, the Democratic People's Republic of Korea, the Democratic Republic of the Congo, Djibouti, Egypt, Equatorial Guinea, Eritrea, Gabon, the Islamic Republic of Iran, Iraq, Kuwait, the Lao People's Democratic Republic, Mozambique, Myanmar, Nepal, Nigeria, Oman, Pakistan, the Philippines, the Russian Federation, Saudi Arabia, Serbia, Somalia, South Sudan, Sri Lanka, the Sudan, the Syrian Arab Republic, Tajikistan, Togo, Turkmenistan, = Uganda, the United Arab Emirates, Uzbekistan, the Bolivarian Republic of Venezuela, Yemen, Zambia, Zimbabwe

الرسالتين تركيا التي تشاطر الإيغور لغتهم وصعّدت انتقادها في وقت سابق من العام لسياسة الصين تجاههم، وكذلك فعلت الولايات المتّحدة[10]. ومع ذلك، فرضت الولايات المتّحدة قيودًا جديدة على تأشيرات الزيارة لمسؤولين صينيين معيّنين زُعم ضلوعهم في انتهاكات حقوق الإنسان في حقّ جماعة الإيغور وجماعات أقلّية أخرى في تشرين الأول/أكتوبر[11]. لكنّ الردّ الدولي عمومًا مكتوم إلى حدّ بعيد[12].

## التوتّرات الصينية ـ الأمريكية

استمرّت التوتّرات بين الصين والولايات المتّحدة في عام 2019، مع بروز خلافات كبيرة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية وحقوقية إنسانية[13]. لكن اتُّفق على هدنة في الحرب التجارية بين الدولتين في كانون الأول/ديسمبر 2018، وتعهّدت الحكومتان بعدم فرض تعرفات جمركية أخرى لمدّة 90 يومًا في أثناء السعي للتوصّل إلى اتّفاق تجاري واسع[14]. ومع أنّ المحادثات التجارية تعثّرت في أيار/مايو 2019، اتُّفق على وقف مؤقّت للحرب التجارية عقب محادثات أُجريت في قمّة مجموعة العشرين في آخر حزيران/يونيو[15]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، توصّل المفاوضون التجاريون الصينيون والأمريكيون إلى اتّفاق أوّلي لتخفيف التوتّرات، وذُكر في كانون الأول/ديسمبر أنّهم توصّلوا إلى «اتّفاق من حيث المبدأ»، لكن لم يتّضح إن كان يمثّل تسوية شاملة للنزاع[16].

بقيت ناحية خلاف جوهرية حول تطوير شبكة الاتّصالات من الجيل الخامس الجديدة، حيث حثّت الولاياتُ المتّحدة حلفاءها على عدم الاستعانة بشركة «هواوي» الصينية للتكنولوجيات المحدودة لإمكان استغلال الصين لمعدّات الشركة في التجسّس، وهو الأمر الذي أنكرته الشركة مرارًا[17].

وإضافة إلى الحرب التجارية الشديدة التقلّب بين الدولتين، استمرّ التنافس الاستراتيجي بينهما

---

= and the State of Palestine to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council, A/HRC/41/G/17, 9 August 2019

انظر أيضًا: C. Putz, «Which Countries Are for or Against China's Xinjiang Policies?,» The Diplomat, 15 July 2019.

(10) L. Pitel, «Turkey Steps up Criticism of China over Crackdown on Uighurs,» Financial Times, 25 February 2019.

(11) J. Hansler, «US Announces Visa Restrictions on China for Xinjiang Abuses,» CNN, 9 October 2019.

(12) H. Storey, «Why Nobody is Taking Action on Xinjiang and Why it Matters,» Australian Institute of International Affairs, 30 December 2019, and B. Blanchard and R. Emmott, «EU's Proposed Ambassadorial Visit to Xinjiang Seen Unlikely to Happen,» Reuters, 14 November 2019.

(13) انظر مثلًا: World Politics Review, 'US–China Rivalry in the Trump Era,» 19 August 2019.

(14) انظر: D. Smith, «Introduction: International Stability and Human Security in 2018,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 19-20, and BBC, «A Quick Guide to the US–China Trade War,» 16 January 2020.

(15) K. Bradsher and A. Swanson, «Trump's Trade War Threat Poses Problems for China and Investors,» New York Times, 6 May 2019, and B. Davis [et al.], «Trump Allows US Sales to Huawei as Trade Talks Resume,» *Wall Street Journal*, 29 June 2019.

(16) L. Kuo, «Beijing Silent on US Reports of China Trade Deal,» *The Guardian*, 13 December 2019.

(17) S. Halpern, «The Terrifying Potential of the 5G Network,» *New Yorker*, 26 April. 2019.

في بحر الصين الجنوبي وفي مضيق تايوان[18]. إلا أنّ التوتّرات في بحر الصين الجنوبي بين الصين وجاراتها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) خفّت عمومًا في عام 2019 بفضل لسعي الأطراف إلى حلّ القضايا بطرق سلمية. لكن برز استثناء واحد وهو نزاع على الصيد بين الصين وإندونيسيا[19]. بيد أنّه بقيت تحدّيات والتباسات، وهي عائدة بدرجة كبيرة إلى التنافس العسكري الصيني- الأمريكي؛ فقد زادت الولايات المتّحدة وتيرة «عمليّات حرّية الملاحة» (FONOPs)- تسيير سفن بحرية أمريكية تحدّيًا لما تعُدّه الولايات المتّحدة مطالبات مناطقية مفرطة في محيطات العالم - في بحري الصين الجنوبي وفي مضيق تايوان في عام 2019، بينما مثّل توسيع سلاح البحْرية وتحسين التكنولوجيا الصاروخية الصينية تهديدًا متصوَّرًا للتفوّق البحري الأمريكي في المنطقة [20].

استمرّ تدهور العلاقات الصينية- التايوانية في عام 2019؛ كما أن مبيعات الأسلحة الأمريكية المقترحة لتايوان، وهي تشمل 66 طائرة حربية من طراز F-16V ودبابات «أبرامز» وصواريخ «ستينغر»، بقيمة تفوق 10 مليارات دولار، زادت التوتّرات شدّة[21].

## الاحتجاجات في هونغ كونغ

مستعمرة هونغ كونغ البريطانية سابقًا منطقة إدارية خاصّة تابعة للصين، وتتمتّع بحرّيات سياسية واقتصادية معيّنة، بخلاف أقاليم البرّ الصيني. لكن سرت مخاوف متعاظمة في السنين الأخيرة حيال إمكان تقويض الاستقلال الذاتي الكبير لهونغ كونغ؛ فقد زادت الصين جهودها لخنق المعارضة السياسية عقب احتجاجات «حركة المظلّات» في عام 2014 والانتصارات الانتخابية التي حقّقتها الفصائل المؤيّدة للديمقراطية في عام 2016 [22]. ثمّ تجدّدت التوتّرات في حزيران/يونيو 2019

---

(18) للمزيد عن استراتيجية الصين في بحر الصين الجنوبي، انظر: M. Rosyidin, «The Dao of Foreign Policy: Understanding China's Dual Strategy in the South China Sea,» *Contemporary Security* Policy, vol. 40 no. 2 (2019), pp. 214–238.

(19) J. Ng, «The Natuna Sea Incident: How Indonesia is Managing its Bilateral Relationship with China,» *The Diplomat*, 15 January 2020, and W. Shicun, «What's Next for the South China Sea?,» *The Diplomat*, 1 August 2019.

(20) T. Kelly, «US, UK Conduct First Joint Drills in Contested South China Sea,» Reuters, 16 January 2019; R. Browne, «US Navy Sails Warships through Taiwan Strait,» 24 January 2019; I. Ali, «Two US Navy Warships Sail through Strategic Taiwan Strait,» Reuters, 29 April 2019; D. Lague and B. Kang Lim, «New Missile Gap Leaves US Scrambling to Counter China,» Reuters, 25 April 2019; and D. Lague and B. Kang Lim, «China's Vast Fleet is Tipping the Balance in the Pacific,» Reuters, 30 April 2019.

تصدر وزارة الدفاع الأمريكية تقارير سنوية عن FONOPs.

انظر: Under Secretary of Defense for Policy, DOD Annual Freedom of Navigation (FON) Reports, [n. d.].

(21) Reuters, «China to Impose Sanctions on US Firms That Sell Arms to Taiwan,» 12 July 2019, and M. Chan, «Taiwan's Plan to Buy 66 F-16 Viper Fighter Jets from US Still on Track, Defence Ministry Says,» South China Morning Post, 6 April 2019.

للمزيد عن خطر نشوب نزاع حول تايوان، انظر: B. Taylor, Dangerous Decade: Taiwan's Security And Crisis Management (London: Routledge: 2019); *The Economist*, «China's Might is Forcing Taiwan to Rethink its Military Strategy,» 26 January 2019, and «Tensions in the Taiwan Strait,» *Strategic Comments*, vol. 25, no. 3 (2019), pp. vi–viii.

وللمزيد عن مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان، انظر الفصل التاسع، القسم III في هذا الكتاب.

(22) C. Buckley [et al.], «Violence Erupts in Hong Kong as Protesters are Assaulted,» *New York Times*, 3 October 2014.

حين تظاهر مئات الألوف من الناس تنديدًا بمشروع قانون جديد لتسليم المتّهمين[23].

وفي تموز/يوليو، احتلّ المحتجّون مبنى المجلس التشريعي مؤقّتًا، بينما وصفت الحكومةُ الصينية المحتجّين بأنّهم «تحدّ سافر» لنظم الحكم في هونغ كونغ، وأنّهم يخرّبون حكم القانون والنظام الاجتماعي[24]. وفي آب/أغسطس، نشرت الحكومة الصينية الشرطةَ المسلّحة الشعبية، وهي قوّة شبه عسكرية، في مدينة شينْزهين على الحدود مع هونغ كونغ، في تحذير واضح بأنّ الصين قد تستخدم القوّة ردًّا على الاحتجاجات[25]. وذُكر في آخر أيلول/سبتمبر أنّ الصين زادت عدد القوّات المتمركزة في هونغ كونغ بأكثر من الضعف منذ بدء الاحتجاجات (من 3000-5000 إلى 10,000-12,000 عسكري)[26].

وفي أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، احتلّ المحتجّون مباني جامعية كثيرة في غمرة عنف متصاعد[27]. وفاز المرشّحون المؤيّدون للديمقراطية في الانتخابات المحلّية بـ 347 مقعدًا من أصل مقاعد مجلس المقاطعة الـ 452، مع نسبة إقبال عالية على التصويت زادت على 71 في المئة[28]. وتواصلت الاشتباكات بين الشرطة والمحتجّين إلى آخر السنة، وبقي استشراف المستقبل محفوفًا بالشكوك[29].

## جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

سُجّل مزيد من التطوّرات في عمليتين دبلوماسيتين متوازيتين ووثيقتَي الصلة سبق إطلاقهما في عام 2018: الأولى بين كوريا الشمالية والجمهورية الكورية (كوريا الجنوبية) بهدف توطيد السلام والمصالحة بين الدولتين؛ والثانية بين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة بهدف نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية وإبرام اتّفاق سلام ينهي الحرب الكورية (1950-1953) بشكل رسمي كجزء من تطبيع العلاقات بين الدولتين[30]. لهذه التطوّرات تأثير في مستقبل المواطنين الكوريين كافّة، وفي

(23) C. Bodeen and Y. Wang, «Extradition Bill Pushes Hong Kong to a Political Crisis,» Associated Press, 10 June 2019; D. Victor, «Hong Kong Protests Resume as police headquarters is surrounded', *New York Times*, 20 June 2019, and The Economist, «Hong Kong Remains Crucially Important to Mainland China,» 8 August 2019.

(24) B. Westcott and N. Fang, «Beijing Says «Radical» Hong Kong Protests are an «Undisguised Challenge»,» CNN, 2 July 2019, and Associated Press, «Hong Kong Leader Condemns Protest in Legislature,» 2 July 2019.

(25) S. L. Myers and J. C. Hernández, «With Troop Buildup, China Sends a Stark Warning to Hong Kong,» *New York Times*, 19 August 2019.

(26) G. Torode [et al.], «China Quietly Doubles Troop Levels in Hong Kong, Envoy Says,» Reuters, 30 September 2019; and M. Walden and M. Li, «Why Does Beijing Have a Military Garrison in Hong Kong and What Could That Mean for Protesters?,» ABC News, 30 August 2019.

(27) M. Ives and K. Li, «Hong Kong Students Ready Bows and Arrows for Battles with Police,» *New York Times*, 14 November 2019, and The Economist, «Hong Kong Stares into the Abyss Amid Growing Violence,» 21 November 2019.

(28) BBC, «Hong Kong Elections: Carrie Lam Promises «Open Mind» after Election Rout,» 25 November 2019.

(29) C. Jim and X. Jiang, «Hong Kong to End Year with Multiple Protests, Kick off 2020 with Big March,» Reuters, 30 December 2019.

(30) للمزيد عن التطوّرات التي حصلت في عام 2018، انظر: Smith, «Introduction: International Stability and Human Security in 2018,» pp. 9-10, and I. Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in Asia and Oceania,» SIPRI Yearbook 2019, p. 53.

السلم والأمن على مستوى المنطقة والعالم، وفي النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، وفي العلاقات الصينية- الأمريكية وميزان القوى في شرق آسيا.

وعلى الرغم من استضافة العاصمة الفيتنامية هانوي قمّة كورية شمالية-أمريكية ثانية في شباط/فبراير 2019 للتباحث في الشأن النووي، ولقاءات الرئيس دونالد جاي ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون في المنطقة المنزوعة السلاح في آخر حزيران/يونيو، ولقاءات جمعت مسؤولين من الطرفين في ستوكهولم في تشرين الأول/أكتوبر، تبيّنت استحالة كسر الجمود في المفاوضات العالقة حول البرنامج النووي الكوري الشمالي[31]. وفي آخر العام، بقيت الشكوك تكتنف إمكانية تحقيق كوريا الشمالية والولايات المتّحدة تقدّمًا نحو حلحلة الأزمة المتّصلة باتّفاق على نزع الأسلحة النووية.

بقيت الحاجات الإنسانية ملحّة، ووضع حقوق الإنسان مزريًا في كوريا الشمالية في عام 2019. وأطلقت الدولة مناشدة دولية في شباط/فبراير للحصول على معونة غذائية تساعد في تخفيف الأثر المتفاقم للعقوبات الدولية وتدنّي المحاصيل[32]. واستنادًا إلى تقرير صادر عن الأمم المتّحدة في أيار/مايو 2019، يعاني 4 من أصل كلّ 10 كوريين شماليين من نقص مزمن في الغذاء، ويُتوقَّع استمرار خفض الحصص التموينية الضئيلة أصلاً بعد أن شهدت البلاد أسوأ محصول منذ عقد[33].

## النزاع الإقليمي الياباني ـ الروسي

تحسّنت العلاقات بين اليابان وروسيا في عام 2018 عقب عدّة لقاءات جمعت بين رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين للتباحث حول اتّفاق سلام محتمل لفضّ نزاع مضى عليه 70 سنة حول جزر كوريل الجنوبية (أو الأراضي الشمالية بحسب التسمية اليابانية). لكنّ ثلاثة اجتماعات قمّة أخرى جمعت بين قائدَي البلدين (في كانون الثاني/يناير وفي حزيران/يونيو وفي أيلول/سبتمبر) لم تفض إلى تقدّم ذي شأن[34].

(31) للمزيد عن المفاوضات حول البرنامج النووي الكوري الشمالي، انظر الفصل الأول، القسم II، والفصل الحادي عشر، القسم II في هذا الكتاب.

(32) The Guardian, «North Korea Appeals for Food Aid as Regime Cuts Rations due to Drought and Sanctions,» 22 February 2019.

(33) World Food Programme, «After Worst Harvest in Ten Years, 10 Million People in DPRK face Imminent Food Shortages,» 3 May 2019.

(34) «Why Japan's Prime Minister Pines for Four Desolate Islands,» *The Economist*, 7 February 2019; M. Tsuruoka, «Making Sense of Japan's Approach to Russia,» The Diplomat, 5 September 2019; and «Vladimir Putin Rebuffs Shinzo Abe's Call to Sign Peace Treaty over Tokyo's Ties with US Military, Unresolved Territorial Issues,» *South China Morning* Post, 5 September 2019.

## II. النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في جنوب آسيا

**إيان ديفيس وتيمو سميت**

تواجه أفغانستان وبنغلادش وبوتان والهند والمالديف ونيبال وباكستان وسريلانكا في جنوب آسيا تحدّيات أمنية معقّدة ومتنوّعة. من هذه التحدّيات منافسات بين الدول، ونزاعات حدودية، وأخطار نووية، وإرهاب، وتهديدات داخلية ناشئة عن توليفة من توتّرات إثنية ودينية وسياسية[1]. كما أنّ تحدّيات بيئية، كتغيّر المناخ وندرة المياه وأمن الطاقة، واقع شائع على نحو متزايد في المنطقة[2]. ففي عام 2019 مثلاً، شارفت المياه على النفاد في مدينة تشيناي في الهند (وعدد سكّانها 10 ملايين نسمة) بسبب الجفاف والإفراط في استخراج المياه الجوفية، في حين يمثّل الخلاف حول مصادر المياه جزءًا من التوتّرات الهندية- الباكستانية أيضًا[3].

سنركّز في هذا القسم على قضيتين مهمّتين هما المقياسان الحاسمان للسلم والاستقرار في جنوب آسيا، وهما الحرب المديدة والمدمّرة في أفغانستان، والنزاع الإقليمي حول منطقة كشمير بين الهند وباكستان. حلّ تشاؤمٌ متجدّد محلّ تفاؤل أوّلي في القضية **الأولى** بأنّ عملية سلام بقيادة الولايات المتّحدة ستمهّد الطريق أمام تسوية لنزاع، عقب انهيار محادثات السلام في أيلول/سبتمبر 2019 (مع أنّها استُؤنفت في تشرين الثاني/نوفمبر). وفي القضية **الثانية**، نفّذت جماعة جيش محمّد التي تتّخذ من باكستان مقرًّا لها، هجومًا انتحاريًا في شباط/فبراير في الجزء الخاضع للإدارة الهندية من كشمير،

P. Staniland, «The Future of Democracy in South Asia: Why Citizens Must Stay Vigilant,» *Foreign Affairs*, 4 (1) January 2019.

P. Nordqvist and F. Krampe, «Climate Change and Violent Conflict: Sparse Evidence from South Asia and South (2) September 2018 ,4/East Asia,» SIPRI Insights on Peace and Security, no. 2018.

S. Pathak, «No Drips, No Drops: A City of 10 Million is Running out of Water,» National Public Radio, 25 June 2019, (3) and Reuters, «India Again Threatens to Restrict Flow of River Water to Pakistan as Tension Builds,» *The Guardian*, 22 February 2019.

وهذا أسوأ هجوم يشهده الإقليم منذ أكثر من ثلاثة عقود، وهو ما أدّى إلى تصعيد حادّ لكنّه وجيز للنزاع بين الجارتين الهند وباكستان اللتين تملكان أسلحة نووية.

تظلّ منطقة جنوب آسيا أشدّ المناطق تأثّرًا بالهجمات التي تشنّها جماعات من غير الدول. وعلى سبيل المثال، يفيد مؤشّر الإرهاب العالمي لعام 2019 بأنّ أفغانستان وباكستان والهند والفيليبين في عداد الدول العشر الأُول الأشدّ ابتلاء بالإرهاب في العالم (علمًا بأنّ أفغانستان والهند وباكستان هي في عداد هذه الدول منذ عقد واحد من الزمن)[4]. الجماعات المسلّحة الرئيسة من غير الدول التي تنشط في المنطقة هي: تنظيم «القاعدة»، وتنظيم «داعش» - ولاية خرسان، و«لشكر جهنگوى» (LEJ)، وحركة طالبان في أفغانستان؛ و«لشكر طيبه» (LET)، و«لشكر جهنگوى» وحركة طالبان في باكستان (تحريكِ طالبان باكستان، (TEP))؛ و«لشكر طيبه» والماويين في الهند؛ وجماعات إسلامية متطرّفة محلّية متنوّعة منتسبة إلى تنظيم القاعدة وإلى تنظيم الدولة. وفي سريلانكا مثلاً، قُتل أكثر من 250 شخصًا وجُرح 500 آخرون في تفجيرات انتحارية استهدفت كنائس وفنادق في 21 نيسان/أبريل 2019 في أحد الفصح بالعاصمة كولومبو. زعم تنظيم «داعش» مسؤوليته عن الهجوم، لكنّ الحكومة السريلانكية قالت إنّ جماعة التوحيد الوطنية، وهي جماعة إسلامية راديكالية محلّية، هي من نفّذ الهجوم بدعم أجنبي. وأدّى الهجوم إلى توتّرات طائفية شديدة وإلى عنف ضدّ المسلمين في البلاد[5].

## النزاع المسلّح في أفغانستان

تواصلت الحرب في أفغانستان بلا هوادة في عام 2019. وهي وفقًا لبعض الروايات أشدّ النزاعات المسلّحة فتكًا في العالم، متقدّمة على الحرب في كلّ من سورية واليمن. واستنادًا إلى مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED)، أودى هذا النزاع بحياة نحو 42,000 شخص في سياق السنة (انظر الجدول الرقم (4-1))[6]. معظم هذه الوفيات مرتبط بالقتال وعلى يد القوّات الحكومية الأفغانية وحركة طالبان. وفي أثناء ذلك، واصلت بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (UNAMA) توثيق العنف الذي يصيب المدنيين بمعدّلات مرتفعة. سجّلت وقوع 8239 إصابة في صفوف المدنيين (2563 قتيلاً و5676 جريحًا) في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، سقط منهم 4313 شخصًا (1174 قتيلاً و3139 جريحًا) بين 1 تموز/يوليو و30 أيلول/سبتمبر. وهذا أكبر عدد لإصابات المدنيين سجّلته البعثة في حقبة ثلاثة أشهر منذ أن بدأت برصد الإصابات في عام

(4) Institute for Economics and Peace, Global Terrorism Index 2019: Measuring the Impact of Terrorism (Institute for Economics and Peace, 2019), p. 18.

(5) A. Keenan, «Sri Lanka's Easter Bombings: Peaceful Coexistence under Attack,» International Crisis Group Commentary, 23 April 2019; *The Economist*, «Sri Lanka Responds to Islamist Terrorism by Terrorising Muslims,» 6 June 2019, and M. Safi, «Death Toll in Sri Lanka Bombings Revised Down to 253,» *The Guardian*, 25 April 2019.

(6) ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

2009 [7]. يُعزى الارتفاع الكبير لإصابات المدنيين في الربع الثالث من عام 2019 إلى زيادة الهجمات الانتحارية واستخدام الأجهزة المتفجّرة الارتجالية أساسًا من قِبل جماعات مناهضة للحكومة، ولاسيما حركة طالبان[8]. وكانت الحركة حينئذٍ في مراحل متقدّمة من مفاوضات السلام مع الولايات المتّحدة، وهي صعّدت هجماتها على أهداف عسكرية ومدنية كوسيلة لامتلاك ورقة إضافية بينما المحادثات جارية[9]. وكانت الحركة مسؤولة أيضًا عن أكثر الإصابات التي لحقت بالمدنيين في سياق العنف في المرحلة التي سبقت الانتخابات الرئاسية الأفغانية وفي يوم إجرائها في 28 أيلول/سبتمبر [10].

العامل الآخر الذي يفسّر ارتفاع عدد المصابين المدنيين هو زيادة الولايات المتّحدة ضرباتها الجوّية. فاق عددُ الذخائر التي استُخدمت بواسطة مركبات جوّية أمريكية بطيارين وبدون طيارين في ضرب أهداف في أفغانستان عددَ الذخائر التي استُخدمت في أيّ سنة أخرى منذ بدء وزارة الدفاع الأمريكية بإصدار هذا النوع من الإحصاءات[11]. واستنادًا إلى بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، قُتل في الضربات الجوّية 579 مدنيًا في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، وهو عدد فاق عدد المصابين في بقيّة أنواع الحوادث الأخرى، وعُزيت إلى الولايات المتّحدة إصابة 74 في المئة منهم[12].

**الجدول الرقم (4-1)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في أفغانستان، 2017-2019**

| نوع الحادثة | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| معارك | 26200 | 31769 | 26686 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 9517 | 10891 | 14647 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 268 | 297 | 197 |
| عنف ضدّ مدنيين | 433 | 369 | 388 |
| **المجموع** | **36418** | **43326** | **41918** |

(7) UNAMA, «Quarterly Report on the Protection of Civilians in Armed Conflict: 1 January to 30 September 2019,» 17 October 2019.

(8) Ibid.

(9) S. George, «The Past Three Months in Afghanistan have been the Deadliest for Civilians in a Decade,» *The Washington Post*, 17 October 2019.

(10) UNAMA, «Quarterly Report on the Protection of Civilians in Armed Conflict: 1 January to 30 September 2019,» 17 October 2019.

(11) J. Borger, «US Dropped Record Number of Bombs on Afghanistan Last Year,» *The Guardian*, 28 January 2020, and US Central Command, «Combined Forces Air Component Commander 2013–2019 Airpower Statistics as of 31 December 2019,» [n. d.].

(12) George, «The Past Three Months in Afghanistan have been the Deadliest for Civilians in a Decade».

**ملاحظات:** أول سنة أُتيحت بشأنها بيانات عن أفغانستان في قاعدة بيانات مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) هي 2017. للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, «ACLED definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.]

قلّ نشاط تنظيم «داعش» -ولاية خراسان (IS-KP) مقارنة بالسنين السابقة، بسبب الحملات العسكرية المتتالية الناجحة التي شنّتها عليه الحكومةُ الأفغانية وحركة طالبان والولايات المتّحدة. وقد تكّبد هزيمة شنيعة في معقله الرئيس بإقليم ناغارْهار في تشرين الثاني/نوفمبر، حين استسلم 243 من مقاتليه وعدّة مئات من أقاربهم للحكومة الأفغانية[13]. ومع أنّ عدد الهجمات الانتحارية التي نفّذها التنظيم في عام 2019 فاق عدد هجماته في عام 2018، فهو المسؤول عن الحادثة التي أوقعت العدد الأكبر من الضحايا، ونعني الهجوم الإرهابي على حفل زفاف في إقليم شيعي تابع للعاصمة كابُل في آب/أغسطس 2019 وأدّى إلى مقتل 92 مدنيًا وجرح 142 آخرين[14].

شرّد النزاع 345,000 شخص في الأشهر الأولى من عام 2019/ ويقدّر بأنّ نحو 4 ملايين مشرّد منذ عام 2012 لم يعودوا إلى مناطقهم. ويُتوقَّع أن يعاني 14.3 مليون شخص أزمة غذاء أو انعدام أمن غذائي بصورة خطيرة[15].

## عملية السلام

أجرت حركة طالبان والولايات المتّحدة عدّة جولات من محادثات السلام في العاصمة القطرية الدوحة في عام 2019. وكانت إدارة ترامب قد استلمت زمام المبادرة باستئناف هذه المحادثات الثنائية المباشرة مع طالبان في تموز/يوليو 2018، أملاً بأنّ يكسر ذلك الجمود ويمهّد الطريق لمفاوضات ذات معنى لإنهاء الحرب في أفغانستان. أعرضت الولايات المتّحدة قبل ذلك عن المشاركة في محادثات سلام لا تتضمّن الحكومة الأفغانية. لكنّ طالبان لا تعترف بحكومة كابل، ولا تزال ترفض التفاوض معها[16].

كانت هذه المحادثات بين طالبان والولايات المتّحدة أبرز حدث في محادثات السلام الأفغانية المتنوّعة الجارية، وبدا أنّها تحمل الكثير من البشائر أيضًا[17]. اتّفقت طالبان والولايات المتّحدة في كانون الثاني/يناير 2019 على مسودّة إطار عمل لاتّفاق توافق بموجبه الولاياتُ المتّحدة على

(13) T. Gibbons-Neff and M. Mashal, «ISIS Is Losing Afghan Territory. That Means Little for its Victims,» *New York Times*, 2 December 2019.

(14) BBC, «Afghanistan War: Tracking the Killings in August 2019,» 16 September 2019.

(15) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Global Humanitarian Overview 2020 (UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs: Geneva, Dec. 2019), p. 32.

(16) C. Thomas, «Afghanistan: Background and US Policy in Brief,» Congressional Research Service, 31 January 2020.

(17) لمزيد من المعلومات عن عمليات السلام الدولية المتنوّعة في أفغانستان، انظر: I. Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in Asia and Oceania,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 62–65.

الانسحاب العسكري من أفغانستان في مقابل ضمانات من طالبان يمكن الركون إليها بأنّها ستحظر على الجماعات الإرهابية العمل انطلاقًا من أفغانستان[18]. ونشير إلى أنّ الولايات المتّحدة صرّحت منذ تدخّلها في أفغانستان في عام 2001 بأنّ الهدف الاستراتيجي لوجودها العسكري هناك هو الحؤول دون تحوّل البلاد إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية مجدّدًا. وأوضحت الولايات المتّحدة أيضًا أنّ سحب الجنود الأمريكيين مرهون أيضًا بموافقة طالبان على وقف لإطلاق النار وعلى إجراء محادثات مباشرة مع الحكومة الأفغانية[19].

بدا أنّ طالبان والولايات المتّحدة قريبتان من اتّفاق في أيلول/سبتمبر 2019. وأكّد المبعوث الأمريكي الخاص للمصالحة الأفغانية وكبير المفاوضين زلماي خليل زاد على توصّل طالبان والولايات المتّحدة إلى اتّفاق «من حيث المبدأ»، وأنّه رهن بموافقة الرئيس الأمريكي دونالد جاي ترامب[20]. نصّ الاتّفاق على أن تبدأ الولايات المتّحدة عقب بدء نفاذه بسحب جنودها الـ14,000 من أفغانستان بالتدريج في غضون 16 شهرًا، مع سحب 5400 جندي منهم في غضون 135 يومًا. وسيكون ذلك مشروطًا بالتزام طالبان ببنود الاتّفاق، وهذا يشمل ضمانات مكافحة الإرهاب ووقفًا جزئيًا لإطلاق النار لتيسير سحب الجنود الأمريكيين من قواعدهم العسكرية[21]. وعقب إبرام هذا الاتّفاق، تُستَهَلّ مفاوضات مباشرة بين الحكومة الأفغانية وطالبان على وقف دائم لإطلاق النار وعلى اتّفاق سلام شامل[22].

لكنّ محادثات السلام بين طالبان والولايات المتّحدة انهارت بُعَيد ذلك؛ إذْ أعلن الرئيس ترامب على نحو مفاجئ وقف مفاوضات السلام مع طالبان في 8 أيلول/سبتمبر، ووصفها بـ«الميتة» في وقت لاحق[23]. وعلّل ذلك بأنّ طالبان أعلنت مسؤوليتها عن هجوم كبير بالقنابل في كابل قبل بضعة أيام، وأودى بحياة 11 شخصًا، منهم جندي أمريكي[24].

أعاد انهيارُ محادثات السلام بين طالبان والولايات المتّحدة في أيلول/سبتمبر أجواءَ التشاؤم حيال السلام في أفغانستان. وأصرّت الحركة على عدم الانخراط في محادثات سلام مع فصائل أفغانية ما لم يجرِ التوصل إلى اتّفاق مع الولايات المتّحدة أولاً[25]. لكن ظهرت مؤشّرات مع اقتراب العام من نهايته إلى إمكان تجدّد المباحثات[26]. وذكر الرئيس ترامب في أثناء زيارة مفاجئة إلى أفغانستان في تشرين

---

(18) M. Mashal, «US and Taliban Agree in Principle to Peace Framework, Envoy Says,» *New York Times*, 28 January 2019.

(19) Ibid.

(20) M. Mashal, «To Start Afghan Withdrawal, US Would Pull 5,400 Troops in 135 Days,» *New York Times*, 2 September 2019.

(21) S. Hamid and A. Qadir Sediqi, «US to Withdraw 5,000 Troops from Afghanistan, Close Bases: US Negotiator,» Reuters, 2 Sep. 2019, and Mashal, «To Start Afghan Withdrawal, US Would Pull 5,400 Troops in 135 Days».

(22) Al Jazeera, «Intra-Afghan Negotiations to Follow US-Taliban Deal: Khalidzad,» 28 July 2019.

(23) L. Jakes, «Trump Declares Afghan Peace Talks with Taliban «Dead»,» *New York Times*, 9 September 2019

(24) P. Baker [et al.] «How Trump's Plan to Secretly Meet with the Taliban Came Together, and Fell Apart,» *New York Times*, 8 September 2019.

(25) UN General Assembly and UN Security Council, «The Situation in Afghanistan and its Implications for International Peace and Security,» Report of the Secretary-General, A/74/935, 10 December 2019, para. 15.

(26) Thomas, «Afghanistan: Background and US Policy in Brief,» and M. Crowley, «Trump Visits Afghanistan and Says

الثاني/نوفمبر أنّ طالبان والولايات المتّحدة تتباحثان مجدّداً حول اتّفاق، مع التلميح إلى مطالبة الولايات المتّحدة بوقف إطلاق النار الآن[27]. وما لبثت أن استُؤنفت المحادثات الرسمية بالدوحة في كانون الأول/ديسمبر[28].

## الوجود العسكري للولايات المتّحدة ومنظّمة معاهدة شمال الأطلسي

انسحاب القوّات العسكرية الأمريكية من أفغانستان، وشروطه وتوقيته، من جملة القضايا الرئيسة في المفاوضات التي جرت بين طالبان والولايات المتّحدة في عام 2019. وذُكر في كانون الأول/ديسمبر 2018 أنّ الرئيس ترامب أمر بسحب 7000 جندي من أصل نحو 14,000 جندي مرابطين في أفغانستان[29]. لكن لا الولايات المتّحدة ولا بعثة الدعم الوطيد، التي تقودها منظّمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو)، قلّصت وجودها بشكل ملموس في أفغانستان في عام 2019؛ فقد سحبت الولايات المتّحدة نحو 2000 جندي قُبيل انتهاء العام، منهم نحو 500 جندي كانوا في عداد بعثة الدعم الوطيد[30]. ضمّت البعثة 16,705 جنديًا في آخر عام 2019، منهم 8000 جندي أمريكي. وانتشرت بقيّة القوّات الأمريكية في أفغانستان كجزء من عملية حارس الحرّية الأمريكية الموازية لمكافحة الإرهاب[31].

## الانتخابات الرئاسية

جرت انتخابات رئاسية في أفغانستان في 28 أيلول/سبتمبر 2019. تقرّر في الأصل إجراؤها في نيسان/أبريل، لكن أُرجئت مرّتين بسبب مشكلات في شروط التسجيل وبرمجيات التعرّف (كما كانت الحال حين عرقل تنظيم «داعش» وحركة طالبان الانتخابات البرلمانية في البلاد في تشرين الأول/أكتوبر 2018)[32]. استُبعد نحو مليون صوت من أصل مليونين وسبعمئة ألف صوت أولي لوجود مخالفات، ما يعني أن الانتخابات شهدت أقل نسبة مشاركة في أي اقتراع أفغاني[33]. زد على ذلك أنّه شابَ الانتخابات عنفٌ وهو ما أسهم في تدنّي نسبة الإقبال[34].

أُرجئ إعلان النتائج مرارًا أيضًا، وعلّلت اللجنة الانتخابية المستقلّة ذلك بقضايا فنّية، ومزاعم

---

He Reopened Talks with Taliban,» *New York Times*, 28 November 2019.

(27) Crowley, Ibid

(28) Al Jazeera, 'First Round of Resurrected US-Taliban Peace Talks Open in Qatar,» 7 December 2019.

(29) T. Gibbons-Neff and M. Mashal, «US to Withdraw about 7,000 Troops from Afghanistan, Officials Say,» *New York Times*, 20 December 2018.

(30) «Thomas, «Afghanistan: Background and US Policy in Brief.

(31) SIPRI Multilateral Peace Operations Database, <https://www.sipri.org/databases/pko>; North Atlantic Treaty Organization, «Resolute Support Mission: Key Facts and Figures,» February 2020, and US Department of Defense, (Enhancing Security and Stability in Afghanistan, Report to Congress (US Department of Defense: December 2019.

(32) Al Jazeera, «Afghan Presidential Elections Postponed until July 20: Official,» 30 December 2018.

(33) Al Jazeera, «Afghanistan Presidential Election: All The Latest Updates,» 28 September 2019.

(34) *New York Times*, «Afghanistan Election Draws Low Turnout Amid Taliban Threats,» 28 September 2019

حصول تزوير واعتراضات مرشّحين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت اللجنة النتائج الأوّلية للانتخابات، حيث نال الرئيس الحالي أشرف غني 50.64 في المئة من الأصوات. لكنّ خصمه الرئيس في الانتخابات والرئيس التنفيذي لحكومة الوحدة السابقة، عبد الله عبد الله، طعن في النتيجة الأوّلية وصرّح بأنّه لن يقبل بهذه النتيجة[35]. أثار ذلك مخاوف من إمكان حصول أزمة سياسية أخرى تالية للانتخابات في أفغانستان على غرار تلك التي حصلت في عام 2014. وتقرّر إعلان النتائج النهائية في شباط/فبراير 2020 [36].

## الهند وباكستان والنزاع الإقليمي في كشمير

العلاقات بين الهند وباكستان محكومة بدرجة كبيرة بنزاع كشمير ونزاعات عسكرية عديدة أخرى بينهما. وإقليم كشمير هو سبب نشوب ثلاث حروب بين الدولتين منذ استقلالهما (**الأولى** في 1947-1948، و**الثانية** في 1965، و**الثالثة** في 1999)،كما وقعت حرب بينهما بسبب استقلال بنغلادش (1971)، وهما منخرطتان في اشتباكات مسلّحة وحالات مراوحة عسكرية كثيرة. كما شهدت الأعوام السابقة محادثات عديدة وإجراءات بناء ثقة لتحسين العلاقات، لكن ليس هناك عملية سلام جارية[37]. بيد أنّ التوتّرات بين الدولتين تصاعدت مجدّدًا في عام 2019، وبخاصّة بسبب مواجهة عسكرية عبر الحدود القائمة بأمر الواقع في كشمير في شباط/فبراير 2019 (انظر الفصل الأول، القسم I).

إضافة إلى ضربات جوّية وجّهتها كلّ من الهند وباكستان في شباط/فبراير 2019 إلى أهداف في الدولة الأخرى،فإن التراشق المدفعي المتبادل عبر خطّ المراقبة حدث منتظم في النزاع، وقد سجّل مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) زيادة في هذا النوع من الحوادث، من 349 حادثة في عام 2018 إلى 582 حادثة في عام 2019 [38]. وفي عام 2019 شهد 280 حالة وفاة مرتبطة بمعارك في جامو وكشمير[39]. واستنادًا إلى الحكومة الهندية، أودى النزاع بحياة نحو 42,000 مدني وعسكري وعنصر أمن منذ عام 1989، في حين أُشير في تقديرات مستقلّة إلى مقتل 70,000 شخص على الأقلّ[40]. وتحدّث مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان عن انتهاكات

(35) M. Mashal and F. Faizi, «Afghan President Leads in Disputed Vote as Opposition Protests,» *New York Times*, 22 December 2019.

(36) BBC, «Afghan Presidential Election: Tense Wait after Day of Attacks,» 30 Sep. 2019.

(37) انظر مثلاً: International Crisis Group, India/Pakistan Relations and Kashmir: Steps Towards Peace, Asia Report no. 79 (International Crisis Group: Islamabad/New Delhi/Brussels, 24 June 2004), and A. Rashid, «A Peace Plan for India and Pakistan Already Exists,» *New York Times*, 7 March 2019.

(38) ACLED, Ten Conflicts to Worry About in 2020 (ACLED: January 2020), p. 12, and BBC, «India and Pakistan Blame Each Other over Kashmir shelling,» 21 October 2019.

(39) ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

(40) K. A. Kronstadt, «Kashmir: Background, Recent Developments, and US Policy,» Congressional Research Service Report R45877, 16 August 2019.

للمزيد عن عديد قوى الأمن الهندي في كشمير، انظر: A. Shukla, «India Has 700,000 Troops in Kashmir? False!!!,» rediff.com, 17 July 2018.

كثيرة لحقوق الإنسان، وعن أنماط إفلات من العقاب في منطقة كشمير الخاضعة لإدارة الهند، وعن هواجس كثيرة متعلّقة بحقوق الإنسان في منطقة كشمير الخاضعة لإدارة باكستان[41].

**الجدول الرقم (4-2)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في الهند، 2016-2019**

| نوع الحادثة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| معارك | 1007 | 844 | 1203 | 563 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 69 | 64 | 148 | 116 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 282 | 209 | 224 | 299 |
| عنف ضدّ مدنيين | 301 | 317 | 525 | 545 |
| **المجموع** | **1659** | **1434** | **2100** | **1523** |

**ملاحظات**: أول عام أُتيحت بشأنها بيانات عن الهند في قاعدة بيانات مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) هو عام 2016. للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

## التهديدات الأمنية الداخلية في الهند

بقيت الهند تواجه تهديدات أمنية داخلية في عام 2019 أيضًا، ونخصّ بالذكر التهديد الذي نشأ في عام 1967 عن تمرّد الناكسالين (على يد متمرّدين ماويين في مناطق ريفية في وسط الهند وشرقها) ودخل مرحلته الراهنة في عام 2004؛ إضافة إلى توتّرات طائفية (بين الهندوس والمسلمين أساسًا). وعلى سبيل المثال، قتل المتمرّدون الماويون 5 شرطيين في ولاية جهارْخند في حزيران/يونيو، وقتلوا 15 شرطيًا وأحد المدنيين في هجوم بولاية مهاراشتا في أيار/مايو 2019 [42]. تزعم القوّات الأمنية الهندية أنّها كبّدت المتمرّدين الماويين خسائر فادحة في السنين الأخيرة، وأنّ التمرّد يستخدم تكنولوجيات تُستعمَل عن بُعد، منها طائرات مسيّرة وأجهزة متفجّرة مرتجلة[43]. ويُعزى إلى النزاع الماوي 20 في المئة من الوفيات الـ 1523 المرتبطة بنزاعات ممّن سقطوا في الهند في عام 2019 (انظر الجدول الرقم

(41) انظر مثلاً: Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, Update of the Situation of Human Rights in Indian-administered Kashmir and Pakistan-administered Kashmir from May 2018 to April 2019 (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, 8 July 2019)

(42) Reuters, «Maoist Rebels Kill Five Policemen in Eastern India,» 14 June 2019.

(43) للمزيد عن تاريخ النزاع، انظر: N. Sahoo, «Half a Century of India's Maoist Insurgency: An Appraisal of State Response,» Observer Research Foundation, June 2019.

U. Mukherjee, «IEDs and the Maoist Insurgency,» Institute for Defence Studies and Analyses Comment, 7 May 2019, and R. K. Kujur, «The CPI-Maoist Tech Onslaught: Early Warnings—Analysis,» *Eurasia Review*, 27 November 2019.

للاطلاع على محاولات تنظيم الأجهزة المتفجّرة المرتجلة، انظر الفصل الثالث عشر، القسم I في هذا الكتاب.

(2-4))، بينما شكّلت الوفيات في جامو وكشمير 26 في المئة[44]. واستنادًا إلى مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED)، شهدت الهند خامس أكبر عدد من حوادث العنف السياسي في عام 2019، وذلك عائد في الأساس إلى عنف غوغاء لديهم صلات بأحزاب سياسية (أعمال شغب)[45].

لكن هناك آمالاً بإمكان الاقتراب من إيجاد حلّ لتمرّد ناغلند (في شمال شرق الهند). ونشير على الخصوص إلى أنّ محادثات السلام بين الحكومة الهندية والمجلس الوطني الاشتراكي لناغلند-إيساك مويفاه (NSCN-IM)، وهي الجماعة الانفصالية الرئيسة في ناغلند، قد تساعد على إكمال اتّفاق سلام إطاري وُقّع معه في عام 2015 [46].

يظلّ الانقسام الهندوسي الإسلامي في الهند مصدرًا محتملاً للعنف الطائفي، والجنوح المتزايد إلى الراديكالية لدى الطرفين زاد الاحتكاكات بينهما شدّة[47]. وفي كانون الأول/ديسمبر، اقترحت الهند قانونًا خلافيًا للمواطَنة أطلق شرارة احتجاجات في شتّى أنحاء البلاد، وسقط العشرات قتلى في اشتباكات مع القوّات الأمنية[48].

## التهديدات الأمنية الداخلية في باكستان

بقي العنف الداخلي الذي تنخرط فيه جماعات مسلّحة متنوّعة تهديدًا رئيسًا في عام 2019، ولاسيما في إقليم خيبر باختونخوا المحاذي لأفغانستان، لكنّه ماثل في ثلاثة أقاليم أخرى أيضًا. ففي أيار/مايو مثلاً، أعلنت حركة طالبان باكستان مسؤوليتها عن هجوم انتحاري أودى بحياة تسعة أشخاص على الأقلّ في لاهور (بإقليم البنجاب)[49]. وشهد إقليم بلوشستان، وهو أكبر أقاليم باكستان الأربعة، عمليات تمرّد عديدة أطلقها انفصاليون بلوش منذ عام 1948. لكنّ المرحلة الحالية للتمرّد (الذي بدأ في عام 2003) متدنّية الحدّة نسبيًا منذ عام 2012، وهي تشمل بعض الجماعات القومية البلوشية المسلّحة، وأبرزها جيش تحرير بلوشستان[50].

بقي خطر العنف الطائفي بين جماعات سنّية وشيعية ماثلاً في باكستان في عام 2019، ولا سيما من جانب جماعة لشكر جهنگوى (LEJ) الأصولية السنّية التي تستهدف طائفة الهزارا الأقلّوية (وأكثرها من

(44) تحليل أعدّه المؤلّف بالاعتماد على أداة استخراج البيانات من مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED).

(45) R. Kishi [et al.], Year in Review (ACLED: 2 March 2020), pp. 19, 22–23 and 75.

(46) M. Hart, «Is India's Nagaland Peace Process Nearing a Breakthrough?,» Geopolitical Monitor, 8 July 2019, and *Times of India*, «Centre Holds Dialogue with NSCN-IM; Peace Talks May Continue beyond Oct 31,» 28 October 2019.

(47) انظر مثلاً: A. Misra, «India's 500-Year-Old Religious Dispute,» Asia Times, 20 April 2019, and A. Malji, «The Rise of Hindu Nationalism and its Regional and Global Ramifications,» *Asian Politics*, vol. 23, no. 1 (Spring 2018).

(48) H. Ellis-Petersen, «Violent Clashes Continue in India over New Citizenship Bill,» *The Guardian*, 13 December 2019.

(49) BBC, 'Pakistan Data Darbar: Bomber Kills Nine Outside Sufi Shrine in Lahore,» 8 May 2019.

(50) K. Bhattacherjee, «Explained: The Baloch Liberation Army,» *The Hindu*, 3 July 2019.

الشيعة)[51]. ففي 12 نيسان/أبريل 2019 مثلاً، أدّى هجوم بقنبلة نفّذه تنظيم تحريكِ طالبان باكستان، بالتعاون مع لشكر جهنگوى، في سوق في كويتا إلى مقتل 20 شخصًا على الأقل، منهم ثمانية من طائفة الهزارا[52]. لكنّ العدد الإجمالي للوفيات المرتبطة بقتال وقتلى العنف عن بُعد انخفض بدرجة كبيرة منذ الأعوام 2013-2015 (انظر الجدول الرقم (4-3)).

**الجدول الرقم (4-3)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في باكستان، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 1428 | 1754 | 1951 | 1175 | 891 | 479 | 620 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 2087 | 2826 | 1953 | 805 | 669 | 410 | 185 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 72 | 53 | 81 | 39 | 30 | 44 | 14 |
| عنف ضدّ مدنيين | 667 | 650 | 535 | 188 | 150 | 293 | 328 |
| **المجموع** | **4254** | **5283** | **4520** | **2207** | **1740** | **1226** | **1147** |

**ملاحظات**: للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر**: ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

دأب دبلوماسيون غربيون على انتقاد الجيش والاستخبارات الباكستانية لاستخدامهما وكلاء مسلّحين لزعزعة استقرار أفغانستان وكشمير. ووُضعت باكستان في «قائمة رمادية» للعقوبات في عام 2018 من قِبل فرقة العمل المعنيّة بالإجراءات المالية (FATF) التي شكّلتها مجموعة الدول السبع (G7) في عام 1989 لمكافحة تبييض الأموال ولمكافحة تمويل الإرهاب لاحقًا. رأى وزير الخارجية الباكستاني أنّ بقاء بلاده في القائمة ذلك سيكلّفها 10 مليارات دولار سنويًا[53]. وإضافة إلى ذلك، جمّد الرئيس ترامب مساعدات لباكستان بقيمة تصل إلى 1.6 مليار دولار في عام 2018 [54].

اعتقلت الشرطة الباكستانية حافظ سعيد، مؤسّس جماعة لشكر طيبه (LET)، في تموز/يوليو 2019 بتهمة تمويل الإرهاب، استرضاءً لفرقة العمل المعنيّة بالإجراءات المالية والولايات المتّحدة من بعض الوجوه. اتّهمت الهندُ سعيدًا بتنظيم هجمات مومباي التي أوقعت 165 قتيلاً على الأقل في 2008،

(51) S. A. Wani, «Political Indifference and State Complicity: The Travails of Hazaras in Balochistan,» *Strategic Analysis*, vol. 43, no. 4 (2019), pp. 328–334.

(52) M. Zafar, «20 Martyred as Blast Rips through Quetta Market,» *Express Tribune*, 12 April 2019.

(53) I. Ahmad, «FATF Could Blacklist Pak due to «Lobbying by India»: Qureshi,» *Hindustan Times*, 2 April 2019.

(54) H. Tomlinson, «Pakistan Must Prove it is Fighting Terrorism, Warns US,» *The Times*, 14 October 2019.

علمًا بأنّ لشكر طيبه مسؤولة عن هجمات تستهدف القوّات الأمنية الهندية في كشمير[55]. كما أنّه يمكن النظر إلى مباركة الصين لإدراج مسعود أزهر، وهو قائد جيش محمّد (JEM) ومؤسّسه، في قائمة الأمم المتّحدة للأفراد الخاضعين لعقوبات في أيار/مايو 2019 بموجب قرار مجلس الأمن (2368) (الصادر في عام 2017) بأنّها خطوة داعمة لباكستان في تعاملها مع فرقة العمل المعنيّة بالإجراءات المالية، وردَّ فعل أيضًا على هجوم جيش محمد على كشمير في شباط/فبراير 2019 [56].

(55) A. Hashim, «Pakistan Police Arrest Lashkar-e-Taiba Founder Hafiz Saeed,» Al Jazeera, 17 July 2019.

(56) UN Security Council Resolution 2368 (2017), S/RES/2368 (2017), 20 July 2017; R. Tripathi, «Pakistan Has Third Highest Number in UN Proscribed List,» *Economic Times*, 3 May 2019, and C. Abrams and S. Shah, «UN Designates Pakistani as Terrorist after China Acquiesces,» *Wall Street Journal*, 1 May 2019.

## III. النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في جنوب شرق آسيا

**إيان ديفيس**

تضمّ منطقة جنوب شرق آسيا بروناي دار السلام وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانْمار والفيليبين وسنغافورة وتايلند وتيمور ـ ليستي وفيتنام؛ وهي استوائية عمومًا وتحوي مجموعة واسعة من الإثنيات والأديان. كما أنّ مجتمعات ساحلية كثيرة في المنطقة الزاخرة بالجزر شديدة التعرّض لأخطار متعاظمة بسبب تغيّر المناخ، إذْ يُتوقَّع أن يؤدّي ارتفاع منسوب مياه البحر إلى تشريد ملايين الناس[1]. التهديد الأمني غير التقليدي الآخر في عام 2019 هو التفشّي السريع لحمّى الخنازير الأفريقية في المنطقة، وهذا يهدّد الأمن الغذائي ومعيشة ملايين الأُسر المعتمدة على تربية الخنازير[2]. وينشط في المنطقة بعض من أحسن الجماعات الإسلامية المتطرّفة تنظيمًا، ولا سيّما في إندونيسيا وماليزيا والفيليبين[3]. نركّز في هذا القسم على الدول الأربع التي تشهد نزاعات مسلّحة دون وطنية في المنطقة: نزاع مسلّح حادّ (أي يوقع أكثر من 1000 قتيل سنويًا) في ميانْمار؛ ونزاع مسلّح متدنّي الحدّة في إندونيسيا وآخر في تايلند (يوقع أقلّ من 1000 قتيل سنويًا). وإذا أُضيفت الوفيات الناجمة عن «الحرب على المخدّرات» إلى الوفيات الناجمة عن النزاع المسلّح دون الوطني في الفيليبين، يصل عدد القتلى المرتبطين بنزاع إلى نحو 1700 قتيل، وهذا يجعله نزاعًا مسلّحًا حادًّا أيضًا.

---

(1) E. Babson, «Strained Stability: Climate Change and Regional Security in Southeast Asia,» *American Security Project*, June 2018, and P. Nordqvist and F. Krampe, «Climate Change and Violent Conflict: Sparse Evidence from South Asia and South East Asia,» *SIPRI Insights on Peace and Security*, no. 2018/4, September 2018.

(2) D. Normile, «African Swine Fever Keeps Spreading in Asia, Threatening Food Security,» *Science Magazine,* 14 (2) May 2019.

(3) Z. Abuza and C. P. Clarke, «The Islamic State Meets Southeast Asia,» *Foreign Affairs*, 16 September 2019.

## النزاع المسلّح في إندونيسيا

تتمتّع إندونيسيا بأحد أهمّ الاقتصادات الصاعدة في العالم. لكنّها تواجه دعوات إلى الاستقلال في الإقليمين الواقعَين في جزيرة بابوا، إضافة إلى هجمات تشنّها جماعات إسلامية مسلّحة. وأصبحت البلاد على الخصوص إحدى البؤر لتنظيم داعش في جنوب شرق آسيا[4]. لكنّ التمرّد المختمر منذ زمن طويل في بابوا كان محطّ تركيز أغلب العنف المسلّح المرتبط بقتال في البلاد في عام 2019. ففي آذار/مارس 2019؛ مثلاً، أوقع قتال بين القوّات الحكومية الإندونيسية وجيش التحرير الوطني لتحرير بابوا الغربية 15 قتيلاً على الأقل[5]. وسقط مزيد من القتلى في اشتباكات وقعت بين قوات الأمن الإندونيسية ومحتجّين في مدينة وامينا وفي جايابورا، عاصمة بابوا، في أيلول/سبتمبر[6].

واستنادًا إلى مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED)، سقط 213 قتيلاً بسبب نزاعات في إندونيسيا في عام 2019، منهم 61 قتيلاً سقطوا بسبب النزاع المسلّح (معارك أو متفجّرات/عنف عن بُعد). لكنّ بيانات (ACLED) تُظهر تزايد الاضطراب في إندونيسيا في عام 2019، إذْ عُزيت 152 حالة وفاة في عام 2019 إلى احتجاجات وأعمال شغب وعنف ضدّ مدنيين[7]. لهذا الاضطراب صلة بتوتّرات طائفية متفاقمة (بين أقلّيات دينية والسكّان المسلمين الذين يمثلون الأكثرية) وبانقسامات سياسية مستفحلة[8]. وهذا الاضطراب زاد المخاوف أيضًا من النفوذ السياسي المتعاظم للقوات المسلّحة الإندونيسية ومن خطر عودة البلاد إلى الحكم الاستبدادي[9].

---

(4) للمزيد عن صعود تنظيم داعش في إندونيسيا، انظر: K. E. Schulze and J. C. Liow, «Making Jihadis, Waging Jihad: Transnational and Local Dimensions of the ISIS Phenomenon in Indonesia and Malaysia,» *Asian Security*, vol. 15, no. 2 (2019), pp. 122–139, and M. K. Sheikh, «Islamic State and al-Qaeda in a Thriving Indonesian Democracy,» in: M. K. Sheikh [et al.], eds., *Global Jihad in Southeast Asia: Examining the Expansion of the Islamic State and al-Qaeda* (Danish Institute for International Studies, 2019), pp. 39–58.

وللمزيد عن دور وسائل التوصل الاجتماعية في تنامي التطرّف الإسلامي في إندونيسيا، انظر: N. Nuraniyah, «The Evolution of Online Violent Extremism in Indonesia and the Philippines,» Global Research Network on Terrorism and Technology, Paper no. 5, Royal United Services Institute for Defence and Security Studies and Institute for Policy Analysis of Conflict, July 2019.

وللمزيد عن محاولات إعادة دمج المتطرّفين، انظر: C. Sumpter, «Reintegration in Indonesia: Extremists, Start-ups and Occasional Engagements,» International Centre for Counter-Terrorism, 19 February 2019.

(5) Associated Press, «West Papua: Up to 15 Feared Dead as Rebels and Indonesian Soldiers Clash,» *The Guardian*, 8 March 2019.

(6) N. Karmini, «Death Toll Climbs in Indonesia's Papua Protests,» *The Diplomat*, 26 September 2019.

(7) E. Bynum, «Improving ACLED's Indonesia data (2015–2019),» ACLED Infographic, 18 December 2019, and ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

(8) T. Lindsay, «Jakarta Riots Reveal Indonesia's Deep Divisions on Religion and Politics,» *The Conversation*, 27 May 2019.

(9) *The Economist*, «Indonesian Politicians are Giving the Armed Forces a Bigger Role in Government,» 31 October 2019.

## النزاع المسلّح في ميانْمار

استمرّت حالات التمرّد في معظم سنوات العقود السبعة الماضية في ولايات تشين وكاتشين وكايين ومون وراخين وشان بميانْمار. تشن جماعات تمرّد مسلّحة متنوّعة هجمات على القوّات المسلّحة الحكومية، التي تسمّى تاتْمادو، من أجل السيطرة السياسية على أرض، أو المطالبة بحقوق أقلّية إثنية، أو الحصول على موارد طبيعية[10]. وأسهم تمويل تاتْمادو من خارج الميزانية في امتلاكها قدرة على العمل من دون إشراف مدني في مكافحة حملات التمرد[11]. وممّا يُذكي النزاع الإثني في ولايتَي كاتشين وشان توسّع تجارة المخدّرات واستخراج الموارد (أحجار كريمة، أخشاب) وتبييض الأموال[12]. وقد استمرت في عام 2019 ارتدادات التشريد القسري لطائفة الروهينغا من راخين في عام 2017 - وهي جماعة مسلمة سنّية في الغالب[13]. ومع أنّ عملية سلام أُطلقت في عام 2015، فهي لم تُحرز تقدّمًا يُذكر في عام 2019 على خلفية اشتداد العنف في ولاية راخين على الخصوص. واستنادًا إلى ACLED، سقط أكثر من 1200 قتيل بسبب معارك في ميانْمار في عام 2019 (بعد أن كان العدد أقلّ من 120 قتيلاً في عام 2018)، وشكّلوا 83 في المئة من جميع الوفيات المرتبطة بنزاعات في تلك السنة (انظر الجدول الرقم (4-4))[14]. يُظهر الجدول أيضًا تغيّرًا هائلاً في طبيعة العنف المسلّح: من عنف ضدّ مدنيين هيمن على عام 2017 إلى وفيات أكثرها مرتبط بمعارك في عام 2019 [15].

**الجدول الرقم (4-4)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في ميانْمار، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 300 | 358 | 1078 | 155 | 196 | 118 | 1238 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 45 | 53 | 27 | 35 | 30 | 31 | 85 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 91 | 9 | 0 | 0 | 9 | 9 | 30 |
| عنف ضدّ مدنيين | 29 | 84 | 162 | 221 | 1018 | 67 | 132 |
| **المجموع** | **465** | **504** | **1267** | **411** | **1253** | **225** | **1485** |

(10) M. Hart, «Myanmar's Peace Process on Life Support,» *Geopolitical Monitor*, 10 January 2019.

(11) انظر الفصل الثامن، القسم III في هذا الكتاب.

(12) International Crisis Group, *Fire and Ice: Conflict and Drugs in Myanmar's Shan State,* Asia Report; no. 299 (International Crisis Group: Brussels, 8 January 2019), and J. Walsh, «Failing Drug Wars in Northern Myanmar,» East Asia Forum, 21 September 2019.

(13) للمزيد عن أزمة الروهينغا في سنة 2017، انظر: I. Davis, R. Ghiasy, and F. Su, «Armed Conflict in Asia and Oceania,» *SIPRI Yearbook* 2018, pp. 49–52.

(14) للمزيد عن التحدّيات المنهجية في توثيق العنف السياسي وسط تعقيد الاضطرابات في ميانْمار، انظر ACLED, «ACLED Methodology and Coding Decisions around Political Violence in Myanmar,» November 2019.

(15) للاطلاع على تحليل مفصّل لمشهد النزاع في ميانْمار في عام 2019، انظر: E. Bynum, «Dueling Ceasefires: Myanmar's Conflict Landscape in 2019,» ACLED, 12 February 2020.

**ملاحظات:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.]

شُرّد أكثر من 120,000 شخص في ولايتَي كاتشين وشان شمال شرق البلاد في الفترة 2011 ـ 2018[16]. وفي آب/أغسطس 2019، اشتدّ القتال في ولاية شان حين شنّ تحالف الأخوّة، الذي يضمّ ثلاث جماعات إثنية هي جيش أركان والجيش الوطني لتحرير تانغ (TNLA) وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، هجمات منسّقة على أهداف عسكرية، منها أكاديمية عسكرية، وقتل نحو 15 شخصًا[17]. ومن ناحية أخرى، أعلن جيش ميانْمار وقفًا لإطلاق النار من جانب واحد لمدّة أربعة أشهر في ولايتَي كاتشين وشان في كانون الأول/ديسمبر 2018 ومدّده ثلاث مرّات، لكنّه انتهى في 21 أيلول/سبتمبر 2019[18]. ومن جانب آخر، أعلن تحالف الجماعات المسلّحة الإثنية الثلاث وقفًا لإطلاق النار لمدة شهر واحد من جانب واحد في 9 أيلول/سبتمبر 2019، ثمّ مدّده إلى آخر العام[19].

تصاعدت الاشتباكات في عام 2019 في ولاية راخين أيضًا بين جيش ميانْمار وجيش أركان، وهو فصيل مسلّح من إثنية الراخين وأحد المنخرطين في نزاع كاتشين، لكن لديه معسكرات تدريب إضافية في ولاية راخين. ففي كانون الثاني/يناير 2019 مثلاً، شنّ جيش أركان هجمات على أربعة مراكز للشرطة، وفي تشرين الأول/أكتوبر، خطف نحو 60 شرطيًا وجنديًا وعاملاً حكوميًا في ولاية راخين[20]. أدّى تصاعد القتال في أجزاء من ولاية راخين إلى تشريد مزيد من الناس (أكثر من 30,000 شخص بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، وأضعف الآمال الضعيفة أصلاً بعودة أبناء الروهينغا طوعًا من مخيماتهم في بنغلادش[21].

---

(16) J. Nickerson, «The Kachin IDP Crisis: Myanmar's Other Humanitarian Disaster,» Al Jazeera, 2 December 2018, and International Rescue Committee, «Beyond Rakhine, Civilians at Risk in Northern Shan and Kachin as Violence Continues in Myanmar,» 30 April 2018.

(17) The Economist, «A Chinese Development Scheme Complicates Myanmar's Ethnic Conflicts,» 29 August 2019, and International Crisis Group, «Myanmar: A Violent Push to Shake Up Ceasefire Negotiations,» *Asia Briefing*, no. 158, 24 September 2019.

(18) L. Weng, «Renewed Fighting in Shan and Rakhine as Myanmar Military Lets Ceasefire Expire,» *The Irrawaddy*, 24 September 2019.

(19) N. Nyein, «Myanmar Rebel Armies Extend Truce but Fighting Continues,» *The Irrawaddy*, 3 January 2020.

(20) International Crisis Group, «A New Dimension of Violence in Myanmar's Rakhine State,» *Asia Briefing*, no. 154, 24 January 2019, and S. Nang and M. Ives, «A Daring Helicopter Rescue after Rebels Capture a Ferry in Myanmar,» *New York Times*, 28 October 2019.

(21) Al Jazeera, «Myanmar: UN «Disturbed» Over Attacks against Civilians in Rakhine,» 5 April 2019; and United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs and UN High Commissioner for Refugees, «Myanmar: Conflict between the Arakan Army and the Myanmar Military, Update on Humanitarian Needs and Response in Rakhine and Chin States,» 1 November 2019.

## الأزمة في ولاية راخين والإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية وإلى محكمة العدل الدولية

بقي أكثر من 900,000 من طائفة الروهينغا في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار جنوب بنغلادش في مطلع عام 2019 بعدما طردتهم قوات تاتمادو في آخر عام 2017 وفي عام 2018 [22]. استمرّ تشريد أبناء الروهينغا في عام 2019 وإن بمعدّلات أدنى كثيرًا، وبقي كوكس بازار أكبر مستوطنات اللاجئين وأكثرها كثافة في العالم[23]. ومع عدم توافر ضمانات المواطنة والأمن إن عاد أبناء الروهينغا إلى ميانْمار، أُرجئت خطط إعادتهم إلى أجل غير محدود، ويبقى مستقبلهم محفوفًا بالشكوك[24].

شكّل مجلسُ حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة بعثةَ تقصّي الحقائق الدولية المستقلّة في ميانمار (FFM) في آذار/مارس 2017، للتحقيق في مزاعم انتهاك الجيش والقوّات الأمنية حقوق الإنسان في ولايات كاتشين وراخين وشان، وخلص في تقريره لعام 2018 إلى أنّ أفعال تاتمادو تعَدّ جرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم حرب، وربّما إبادة جماعية[25]. وفي أيلول/سبتمبر 2019، جاء في تقرير البعثة النهائي أنّ أكثر من 600,000 من أبناء الروهينغا في ميانْمار يواجهون «خطر» إبادة جماعية «جدّيًا»، وطلب إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو استحداث آليّة خاصّة لمقاضاة جنرالات تاتمادو[26]. وفي آب/أغسطس، ركّز تقرير البعثة على استخدام القوّات المسلّحة في ميانْمار وميليشيات متحالفة معها العنف الجنسي والجنساني في عمليات ضدّ كاتشين وشان وأقلّيات إثنية أخرى في شمال ميانْمار[27].

---

(22) للمزيد عن المستجدّات في عام 2018، انظر I. Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in Asia and Oceania,» SIPRI Yearbook 2019, pp. 66–68.

(23) C. Wake [et al.], «Rohingya Refugees' Perspectives on their Displacement in Bangladesh: Uncertain Futures,» Humanitarian Policy Group Working Paper, Overseas Development Institute, June 2019.

وللمزيد عن الردّ الإنساني الدولي، انظر: UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2019 Joint Response Plan for Rohingya Humanitarian Crisis, January-December (UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs: 15 February 2019).

وللمزيد عن الوقْع الاجتماعي الاقتصادي على المجتمع المضيف، انظر: UN Development Programme, «Impacts of the Rohingya Refugee Influx on Host Communities,» 27 July 2019.

(24) H. Ellis-Petersen, «Myanmar and Bangladesh to Start Sending Back Thousands of Rohingya,» The Guardian, 16 August 2019, and International Crisis Group, *A Sustainable Policy for Rohingya Refugees in Bangladesh*, Asia Report; no. 303 (International Crisis Group, Brussels, 27 December 2019).

(25) UN Human Rights Council, «Report of the detailed findings of the Independent International Fact-finding Mission on Myanmar,» A/HRC/39/CRP.2, 17 September 2018.

(26) UN Human Rights Council, «Detailed findings of the Independent International Fact-finding Mission on Myanmar,» A/HRC/42/CRP.5, 16 September 2019.

للمزيد من التفاصيل عن المحكمة الجنائية الدولية، انظر الملحق (ب)، القسم I في هذا الكتاب.

(27) UN Human Rights Council, «Sexual and Gender-based Violence in Myanmar and the Gendered Impact of Its Ethnic Conflicts,» A/HRC/42/CRP.4, 22 August 2019.

انتهت ولاية بعثة تقصّي الحقائق في أيلول/سبتمبر حين نقلت ما جمعت من معلومات عن الجرائم الخطيرة وفقًا للقانون الدولي إلى آلية التحقيق الدولي المستقلّ الجديدة (IIM) في ميانْمار. ستعتمد الآلية على هذه الأدلّة وتُجري تحقيقاتها الخاصّة لدعم مقاضاة مرتكبي الفظاعات في ميانْمار أمام محاكم وطنية وإقليمية ودولية[28]. واصلت حكومة ميانْمار رفض النتائج التي توصّلت إليها بعثة تقصّي الحقائق، وشكّلت لجنة تحقيق مستقلّة في آب/أغسطس 2018 للتحقيق في سلوك تاتمادو، ويُتوقَّع أن تُعِدّ في مطلع عام 2020 تقريرًا بالنتائج التي تتوصّل إليها. وجادلت الحكومة أيضًا بأنّه يجب مقاضاة أيّ سلوك خاطئ من جانب أفراد في قوات الأمن الحكومية أمام محاكم عسكرية[29].

وفي شباط/فبراير 2019، فتح الأمين العامّ للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريس تحقيقًا في سلوك الأمم المتّحدة في ميانْمار عقب اتّهامات بأنّها تجاهلت نُذُر اشتداد العنف قبل الهجمات التي شُنّت على الروهينغا في عام 2017[30].

بقيت المساءلة والقصاص بسبب فظاعات مزعومة ارتُكبت في حقّ الروهينغيا وأقلّيات إثنية أخرى في ميانْمار بعيدَي المنال، برغم الجهود القانونية المرهونة بكلّ من المحكمة الجنائية الدولية (ICC) ومحكمة العدل الدولية (ICJ). وفي آذار/مارس 2019، وافقت منظّمة التعاون الإسلامي (OIC) بالإجماع على إجراء يثبّت الحقوق القانونية لأبناء الروهينغا أمام (ICJ). مهّد ذلك الطريق أمام الأفراد ليرفعوا شكاواهم ضدّ حكومة ميانْمار على الجرائم التي ارتكبتها في حقّهم القواتُ المسلّحة الحكومية في ولاية راخين[31]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، لم يبلّغ يانغْهي لي، المقرّر الخاصّ المعني بحقوق الإنسان في ميانْمار، عن أيّ تغيير في الوضع، ودعا إلى فرض عقوبات على شركات يديرها الجيش وعلى القادة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة، وحثّ مجلس الأمن على إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية[32].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، رفعت غامبيا (نيابة عن منظّمة التعاون الإسلامي) دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية، في مسعى لمقاضاة قيادة ميانْمار على ارتكاب إبادة جماعية، في حين وافقت المحكمة الجنائية الدولية على طلب رفعه مكتب المدّعي العامّ ليفتح تحقيقه الخاصّ[33]. وفي كانون

---

(28) UN Human Rights Council, «UN Fact-finding Mission on Myanmar Hands over to Independent Investigative Mechanism for Myanmar,» Media advisory, 9 September 2019.

(29) Independent Commission of Enquiry website; Reuters, «Myanmar Army Chief Denies Systematic Persecution of Rohingya,» 15 February 2019, and Reuters, «Myanmar Military Court to Probe Rohingya Atrocity Allegations,» 18 March 2019.

(30) E. Stoakes and H. Ellis-Petersen, «Rohingya Crisis: UN Investigates its «Dysfunctional» Conduct in Myanmar,» *The Guardian*, 27 February 2019.

(31) Daily Star, «OIC Okays Legal Action against Myanmar at ICJ', 4 March 2019.

لمزيد من التفاصيل عن منظّمة التعاون الإسلامي ومحكمة العدل الدولية، انظر الملحق (ب)، القسم I في هذا الكتاب..

(32) UN Human Rights Office of the High Commissioner, «Myanmar: UN Human Rights Expert Calls for Targeted Sanctions,» 23 October 2019.

(33) Al Jazeera, «ICC Approves Probe into Myanmar's Alleged Crimes against Rohingya,» 15 November 2019, and M. Simons, «Myanmar Genocide Lawsuit is Filed at United Nations Court,» *New York Times*, 11 November 2019.

الأول/ديسمبر، مثلت أونغ سان سو كيي، رئيسة ميانْمار الفعلية (ولقبها الرسمي مستشارة الدولة) أمام محكمة العدل الدولية للردّ على التهم الأوّلية[34]. مع أنّ التوصّل إلى قرار بشأن ما إذا كانت ميانْمار تصرّفت بنيّة ارتكاب إبادة جماعية قد يستغرق أعوامًا، يُتوقّع في مطلع عام 2020 صدور قرار حول إجراءات مؤقّتة، منها تحديد إن كان القضاة في حاجة إلى إصدار أمر طارئ بحماية الروهينغا في ميانْمار.

## عملية السلام

تسعى حكومة ميانْمار للسير قدُمًا بعملية سلام معقّدة جوهرها اتّفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني (NCA) لعام 2015. يتضمّن الاتّفاق وعدًا بعقد مباحثات سياسية رامية إلى إقامة اتّحاد فدرالي ضمانًا للمساواة والاستقلال الذاتي للقوميات الإثنية الأخرى في المستقبل[35]. الصين صاحبة مصلحة رئيسة في عملية السلام، ولا سيما بسبب مصالحها الاقتصادية والأمنية: تمرّ ممرّات كثيرة لمبادرة الحزام والطريق عبر مناطق المتمرّدين في ميانْمار، بينما تسيطر جماعات تمرّد على أراض قريبة من الحدود بين ميانْمار والصين التي يبلغ طولها 2000 كم أو محاذية لها[36]. لكنّ عملية السلام وصلت إلى حائط مسدود في آخر عام 2018، حين تمسّكت أشدّ الميليشيات بأسًا في البلاد (منها جيش استقلال كاتشين والجيش الوطني لتحرير تانغ) برفضها الانضمام إلى الاتّفاق، في حين علّق اثنان من الموقّعين الرئيسين (اتّحاد كارين الوطني/الجيش الوطني لتحرير كارين ومجلس ولاية شان للإصلاح/جيش ولاية شان-الجنوب) مشاركتهما في مفاوضات السلام الرسمية[37].

عُقدت جولات سلام ومباحثات مصالحة كثيرة في عام 2019، لكنّها أحرزت تقدّمًا قليلاً أو لم تحرز شيئًا، مع أنّ اتّفاقات السلام الثنائية المؤقّتة والهشّة مع بعض المجموعات المسلّحة الإفرادية أسهمت في خفض تصعيد النزاع على مستويات محلّية. ويبقى الدور البارز للجيش في السياسة

(34) H. Beech and S. Nang, «As Myanmar Genocide Hearing Closes, Focus is on Trapped Rohingya,» *New York Times*, 12 December 2019, updated 23 January 2020.

(35) للمزيد عن تاريخ قضايا الاستقلال الذاتي أو تقرير المصير في ميانْمار، انظر: N. Kipgen, «The Quest for Federalism in Myanmar,» *Strategic Analysis*, vol. 42, no. 6 (2018), pp. 612–626.

ولمعرفة دور المجتمع المدني وحركات السلام في ميانْمار، انظر C. Orjuela, «Countering Buddhist Radicalisation: Emerging Peace Movements in Myanmar and Sri Lanka,» *Third World Quarterly*, vol. 41, no. 1 (2020), pp. 133–150.

(36) Y. Sun, «Why China is Sceptical about the Peace Process,» Frontier, 3 October 2019, and United States Institute of Peace, *China's Role in Myanmar's Internal Conflicts*, Senior Study Group Report no. 1 (Washington DC: US Institute of Peace, 2018).

(37) للاطلاع على مجريات جولات محادثات السلام السابقة في الأعوام 2016-2018، انظر: Davis, Ghiasy, and Su, «Armed Conflict in Asia and Oceania,» pp. 48-50; *SIPRI Yearbook* 2019, p. 68; The Mainichi, «Myanmar Peace Conference Reaches More Agreements for Future Union,» 17 July 2018, and N. Nyein, «KNU Reiterates Hiatus in Peace Talks,» *The Irrawaddy*, 12 November 2018.

والحكم وتمثيله النسبي عقبة كأداء أمام إصلاح دستوري[38]. وبقيت عملية السلام في آخر العام مثقلة بالانقسامات والشكوك، بحيث لم يوقّع اتّفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني غير عشر من أصل المنظّمات المسلّحة الإثنية الإحدى والعشرين[39].

## النزاع المسلّح في الفيليبين

شهدت الفيليبين نزاعين مسلَّحَين داخليَّين رئيسيَّين في عام 2019: تمرّد مورو في جنوب البلاد، وتمرّد الجيش الشعبي الجديد (NPA). مع أنّ هذين التمرّدين هما من أطول النزاعات وأشدّها فتكًا في آسيا، أحرزت عملية السلام في جنوب الفيليبين تقدّمًا كبيرًا في عام 2019، وصارت الحرب على المخدّرات حديثًا سبب معظم الوفيات خلال العام (انظر أدناه).

## هل انتهى تمرّد مورو في جنوب الفيليبين؟

ربّما تكون إقامة منطقة جديدة مستقلّة ذاتيًا في مندناو جنوب الفيليبين في آذار/مارس 2019 نهاية نزاع انفصاليي مورو المستمر منذ نحو 50 سنة، لكن تبقى تحدّيات كثيرة؛ فبمرور الأعوام، اتّحد جمهور الجهات الفاعلة ذات الأغلبية المسلمة المنخرطة في هذا النزاع ضمن مجموعتين انفصاليتين رئيستين: الجبهة الوطنية لتحرير مورو، والجبهة الإسلامية لتحرير مورو (MILF)- وقّعت **الأولى** اتّفاق سلام مع الحكومة الفيليبينية في عام 1996 و**الثانية** في عام 2014 [40]. وبرزت في المنطقة أيضًا جماعات موالية لتنظيم الدولة [«داعش»] وانخرطت في تمرّد عنيف في مدينة ماراوي في عام 2017[41]. منذ ذلك الحين والتوتّر شديد، ومدّد الرئيس رودريغو دوتيرتي العمل بالأحكام العرفية في مندناو إلى آخر عام 2019 [42].

وقّع الرئيس دوتيرتي قانون بانغسامورو الأساسي- صكّ قانوني مشتَقّ من اتّفاق السلام لعام 2014. من سمات القانون البارزة إحلاله تسمية منطقة بانغسامورو المستقلّة ذاتيًا محلّ منطقة

---

(38) B. Lintner, «Peace March Kicks up More War in Myanmar,» *Asia Times*, 19 March 2019; S. H. Aung, «Four Years after Truce Deal, Peace Remains a Dream,» *Myanmar Times*, 31 October 2019, and International Crisis Group, «Myanmar: A Violent Push to Shake Up Ceasefire Negotiations».

(39) S. L. Mon, «Not a Good Year for Peace Process,» *Myanmar Times,* 31 December 2019.

(40) للمزيد عن نزعة مورو القومية والإسلامية، انظر: L. E. Andersen, «Transnational Jihadism in the Philippines,» in: M. K. Sheikh [et al.], *Global Jihad in Southeast Asia: Examining the Expansion of the Islamic State and al-Qaeda* (Danish Institute for International Studies, 2019), pp. 19–38

وللمزيد عن عملية السلام مع (MILF)، انظر: I. Svensson and M. Lundgren, «Mediation and Peace Agreements,» *SIPRI Yearbook 2014*, pp. 51–52, and I. N. Vizcarra Tobia, «Populism, Politics and Peace Processes: Analysing the Nexus between Peacebuilding and the Philippines' Populist Politics,» *Journal of Peacebuilding and Development*, vol. 13, no. 3 (2018), pp. 115–120.

(41) للمزيد عن النزاع في ماراوي، انظر: Davis, Ghiasy, and Su, «Armed Conflict in Asia and Oceania,» pp. 54-55, and J. Franco, «Philippines: Addressing Islamist Militancy after the Battle for Marawi,» *International Crisis Group Commentary*, 17 July 2018.

(42) Reuters, «Philippine Congress Extends Mindanao Martial Law until End-2019,» 12 December 2018.

الاستقلال الذاتي في متدناو الإسلامية (المستحدثة في عام 1989). أُجيز القانون الجديد بأغلبية ساحقة في استفتاء على مرحلتين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2019. تشمل المنطقة المستقلّة ذاتيًا الجديدة أقاليم إضافية، وستُفوَّض إلى حكومتها سلطات أوسع. إنّ سلطة بانغسامورو الانتقالية التي تضمّ 80 عضوًا (مع 41 ممثّلاً سمّتهم الجبهةُ الإسلامية لتحرير مورو و39 اختارتهم الحكومة الوطنية) مسؤولة الآن عن حكم المنطقة إلى عام 2022 حين ستُجرى انتخابات نيابية وتُشكَّل حكومة لبانغسامورو[43].

أحد التحدّيات التي يلزم معالجتها هو تفكيك الجناح المسلّح للجبهة الإسلامية لتحرير مورو (MELF): قوات بانغسامورو الإسلامية المسلّحة (BIAF). بموجب اتّفاق السلام لعام 2014، يصار إلى تسريح 30 في المئة من BIAF عقب تمرير قانون قانون بانغسامورو الأساسي. قدّمت BIAF في آذار/مارس 2019 قائمة بأسماء 12,000 مقاتل إلى هيئة التسريح المستقلّة (تضمّ مندوبين من بروناي دار السلام والنرويج وتركيا)، وهي المسؤولة عن التحقّق من المقاتلين وتسجيلهم وإدارة مخزون أسلحة MILF. سُرّح أكثر من 8000 من هذه المجموعة الأولى من المقاتلين بحلول آخر عام 2019، وتقرّر إكمال مرحلتَي تسريح إضافيتين بحلول نهاية المرحلة الانتقالية في عام 2022. وستكون رزمة المنافع التي وُعد بها المقاتلون السابقون جزءًا جوهريًا في عملية تسريحهم[44].

بمرور الوقت، من شأن ترتيبات الاستقلال الذاتي والتسريح الجديدة هذه إنهاء تمرّد مورو وتثبيط جهود تجنيد إسلاميين مسلّحين. لكن يوجد عدد صغير من الفصائل المسلّحة الإسلامية خارج عملية السلام ولها ارتباطات بتنظيم «داعش»، ونخصّ بالذكر مجموعة أبو سياف والمقاتلين الإسلاميين لحرّية بانغسامورو ومجموعة موات، وهي أكبر تهديد قائم للقوّات الأمنية الحكومية وعنصر إفساد محتمل لعملية السلام ضمن المجتمعات المحلّية[45]. وعلى سبيل المثال، نُسب انفجار في كاتدرائية إلى مجموعة أبو سياف/تنظيم الدولة في إقليم سولو بعد أيام قلائل على إجراء الاستفتاء، وأودى بحياة 22 جنديًا ومدنيًا على الأقلّ. ونُسب إليها تفجير مزدوج آخر بالمثل أودى بحياة ثلاثة جنود وثلاثة مدنيين في الإقليم ذاته في حزيران/يونيو 2019 [46]. لكنّ طبيعة التيار الجهادي العابر للحدود الوطنية، الممزوجة بالإجرام وجرائم المخدّرات والصراع السياسي في الفيليبين، تجعل تقييم هذه الهجمات وتحديد المسؤول عنها عملاً صعبًا[47]. وأكّد الجيش الفيليبيني في نيسان/أبريل 2019 أنّه قتل زعيم

(43) International Crisis Group, The Philippines: Militancy and the New Bangsamoro, Asia Report; no. 301 (International Crisis Group: Brussels, 27 June 2019).

(44) Ibid., pp. 10-12, and G. P. Felongco, «Philippines: Demobilised Moro fighters to Receive Dh70,784 Each,» *Gulf News*, 8 September 2019, and S. Tomacruz, «Over 8,000 MILF Fighters Decommissioned in 2019-OPAPP,» Rappler, 19 January 2020.

(45) International Crisis Group, pp. 14-19.

(46) *The Economist*, «Jihadists Bomb a Church in the Philippines,» 2 February 2019; M. Hart, «Abu Sayyaf is Bringing More of ISIS' Brutal Tactics to the Philippines,» *World Politics Review*, 22 July 2019, and Agence France Press, «Philippines: Isis Claims Bombing That Killed Five on Jolo Island,» *The Guardian*, 29 June 2019.

(47) Andersen, «Transnational Jihadism in the Philippines».

جماعة موات، وزعيم «داعش» المعلَنة ذاتيًا في البلاد، ويدعى بينيتو ماروهومبْسار (واسمه الحركي أبو دار) في اشتباكات قبل شهر مضى[48].

مع أنّ قسطًا كبيرًا من مشكلات عدم الاستقرار في متدناو يُعزى إلى عدد كبير من جماعات مسلّحة من غير الدول، ليس هناك خطّ فاصل واضح بين بعض هذه الجماعات وجهات فاعلة من الدول بسبب أنشطة ميليشيات خاصّة وعداوات عشائرية[49]. يتبيّن إذًا أنّ مسرح نزاع متدناو معقّد، وربّما لا يكون التوصّل إلى تسوية مع الجبهة الإسلامية لتحرير مورو كافيًا لإحلال السلام في المنطقة.

## تمرّد الجيش الشعبي الجديد

لا يزال هدف إنهاء تمرّد أطلقه منذ 50 عامًا الجيشُ الشعبي الجديد- الجناحُ المسلّح للحزب الشيوعي الفيليبيني ومنظّمتُه السياسية الجامعة الجبهة الوطنية الديمقراطية- بعيد المنال بالمثل على الرغم من محادثات السلام المتقطّعة[50]. استمرّ العنف بين القوّات المسلّحة الفيليبينية والجيش الشعبي الجديد طوال السنة، على الرغم من مفاوضات مثمرة بين قادة التمرّد المحلّيين ومسؤولين حكوميين. وعوضًا عن التفاوض مع قيادة الجيش الشعبي الجديد، تسعى الحكومة لاستغلال السمات المحلّية المميّزة للتمرّد بعقد سلسلة مباحثات سلام مع ممثّلي الجيش الشعبي الجديد في جميع المناطق. يراد من هذا الاندفاع نحو السلام الممركَز تمحيص صفوف هذا الجيش الذي يقدّر عدد مقاتليه الآن بنحو 4000 مقاتل (بعد أن بلغ 26,000 مقاتل في ثمانينيات القرن الماضي)[51].

## الحرب على المخدّرات وإحصاءات الإصابات الخلافية

مع أنّ عدد المدنيين الذين قُتلوا في الفيليبين في عام 2019 غير مؤكّد ومحلّ خلاف، تدلّ المؤشّرات على أنّ الحرب التي تشنّها الحكومة على المخدّرات التي بدأها الرئيس دوتيرتي حين استلم الحكم في عام 2016 سبّبت مثلَي عدد القتلى الذي سقطوا في أعمال التمرّد (يبيّن الجدول الرقم (4-5) قتلى أعمال التمرّد). ووفقًا لمصادر حكومية، بلغت حصيلة القتلى في حملة مكافحة المخدّرات 5552 قتيلاً بين 1 تموز/يوليو 2016 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، إضافة إلى اعتقال

(48) C. Fonbuena, «Leader of Isis in Philippines killed, DNA Test Confirm,» *The Guardian*, 14 April 2019.

(49) S. Herbert, «Conflict Analysis of the Philippines,» K4D helpdesk service, UK Department for International Development, 29 July 2019.

(50) لمزيد من التفاصيل عن محادثات السلام، انظر: GMA News Online, «Timeline: The Peace Talks between the Government and the CPP-NPA-NDF, 1986–Present', 6 December 2017.

وللاطلاع على الجهود الرامية إلى استحداث منطقة سلام بإدارة المجتمع في منطقة ساغادا، انظر: N. V. Macaspac, «Insurgent Peace: Communityled Peacebuilding of Indigenous Peoples in Sagada, Philippines,» *Geopolitics*, vol. 24, no. 4 (2019), pp. 839–877.

(51) L. Lischin, «Think National, Start Local: Taming the Philippines Communists,» *The Interpreter,* 27 May 2019; S. G. Armas, «Communist Insurgency Completes 50 Years in Philippines with No End in Sight,» Agencia EFE, 29 March 2019, and D. J. Santos, «Philippine Defense Chief Rejects Truce with NPA Rebels,» *Benar News*, 9 December 2019.

220,728 مشتبهًا في تورّطه في تجارة المخدّرات، مع أنّ إصدار بيانات رسمية متضاربة يثير تساؤلات حول إمكان الركون إلى هذه الأرقام[52]. وتشير جماعات حقوق الإنسان إلى أنّ قتلى الحرب على المخدّرات ربّما يفوق الـ20,000 قتيل[53]. ويقدّر مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) أنّ نحو 75 في المئة من القتلى المدنيين سقطوا في الحرب على المخدّرات في النصف الأول من عام 2019 [54].

**الجدول الرقم (4-5)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في الفيليبين، 2016-2019**

| نوع الحادثة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| معارك | 856 | 1955 | 587 | 533 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 67 | 64 | 37 | 48 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 10 | 2 | 0 | 4 |
| عنف ضدّ مدنيين | 3269 | 2067 | 1161 | 1108 |
| **المجموع** | **4202** | **4088** | **1785** | **1693** |

**ملاحظات:** أول سنة أُتيحت بشأنها بيانات عن الفيليبين في قاعدة بيانات مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) هي 2016. للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED definitions of political violence and protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

تردّدت في عام 2019 مزاعم متزايدة أيضًا بأنّه يجري استخدام الحرب على المخدّرات كأداة لإسكات المعارضين السياسيين[55]. وفي شباط/فبراير 2018، بدأت المحكمة الجنائية الدولية بدراسة ما إذا كانت الحرب على المخدّرات تنطوي على جرائم ضدّ الإنسانية. لكنّ الفيليبين انسحبت من

(52) Al Jazeera, «Philippine Authorities «Getting away with Murder» in Drug War,» 12 December 2019; E. Tupas, «Drug War Death Toll Hits 6,847,» *Philippine Star,* 16 August 2019, and Associated Press, 'Roger Duterte Hands Over «War on Drugs» to Vice-President and Critic,» *The Guardian*, 7 November 2019.

(53) L. Matar, «UN Needs to Act Now to End Philippines Killings,» Human Rights Watch, 24 June 2019, and S. Coronel [et al.] and the Stabile Center for Investigative Journalism, «The Undocumented Dead in Duterte's Drug War,» *The Atlantic*, 19 August 2019.

انظر أيضاً: Stabile Center for Investigative Journalism, «Philippine Drug War Casualties,» Dataset

(54) S. Jones, «Data Confirm Wave of Targeted Attacks in the Philippines,» ACLED Press Release, 3 July 2019.

(55) L. De Lima, «President Duterte's War on Drugs is a Pretense,» *New York Times*, 22 July 2019; ASEAN Parliamentarians for Human Rights, «In the Crosshairs of the Presidency»: Attacks on Opposition Lawmakers in the Philippines (ASEAN Parliamentarians for Human Rights: June 2019); and N. Naspinwall, «Duterte Turns Death Squads on Political Activists,» *Foreign Policy*, 10 June 2019.

المحكمة بشكل رسمي في 17 آذار/مارس 2019، أي بعد سنة من إيداع الحكومة إخطار انسحابها، على الرغم من بقاء التماسين لتعليق انسحاب الفيليبين رهن نظر المحكمة الفليبينية العليا[56].

## النزاع المسلّح في تايلند

استمرّ في عام 2019 نزاع مسلّح متدنّي الحدة مضى عليه عدّة عقود بين الحكومة العسكرية وجماعات انفصالية متنوّعة في جنوب البلاد[57]. حصد النزاع أرواح أكثر من 7000 شخص منذ سنة 2004، فيما أُحرز تقدّم ضئيل في محادثات سلام بدأت في عام 2015 بوساطة ماليزية بين الحكومة ومارا باتاني، وهي منظّمة جامعة للجماعات الانفصالية التايلندية الملايوية[58]. وما زالت الجبهة الوطنية الثورية، كبرى الجماعات الانفصالية، تقاطع المحادثات[59]. وسجّل مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلحة وبيانات الحوادث أقلّ من 80 حالة وفاة مرتبطة بمعارك في عام 2019[60].

وعلى العموم، وبرغم عودةٍ إلى انتخابات رسمية في آذار/مارس 2019 (هي الأولى منذ حصول انقلاب عسكري في عام 2014)، قوبلت الانتخابات بانتقادات واسعة لكثرة المخالفات فيها لمصلحة الطغمة العسكرية[61]. وبتأليف قائد الانقلاب الجنرال بايوث تشان-أوتشا حكومةً ائتلافية وبقائه رئيسًا للوزراء، تكون الحصيلة قد وسّعت الشروخ في المجتمع التايلندي[62].

---

(56) Philstar, «Philippines Won't Cooperate with ICC Probe, Says Panelo,» 14 March 2019, and L. Buan, «PH out of ICC soon: Eyes on the Supreme Court to intervene,» Rappler, 11 March 2019.

(57) انظر مثلاً: Agence France-Presse, «Thailand: At Least 15 Killed in Biggest Attack in Restive South in Years,» *The Guardian*, 6 November 2019.

للاطلاع على تاريخ التمرّد في جنوب تايلند، انظر: C. Wilson and S. Akhtar, «Repression, Co-optation and Insurgency: Pakistan's FATA, Southern Thailand and Papua, Indonesia,» *Third World Quarterly*, vol. 40, no. 4 (2019), pp. 710–726.

(58) M. Hart, «Southern Thailand's Fractured Peace Process at a Crossroads,» *Geopolitical Monitor*, 15 Feb. 2019, and M. Wheeler, «Behind the Insurgent Attack in Southern Thailand,» International Crisis Group Q&A, 8 November 2019.

(59) W. Watcharasakwet [et al], «Southern Thai Peace Talks: Malaysian Broker Says Violence Can End in 2 years', Benar News, 4 Jan. 2019, and International Crisis Group, Southern Thailand's Peace Dialogue: Giving Substance to Form, Asia Report; no. 304 (International Crisis Group: Brussels, 21 January 2020.

(60) ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

(61) The Economist, 'Thailand's Military Junta Gets its Way in Rigged Vote', 24 March 2019, and M. Suhartono and A. Ramzy, «Thailand's Election Results Signal Military's Continued Grip on Power,» *New York Times*, 9 May 2019.

(62) ASEAN Today, «There's a Boot on the Neck of Thailand's Democracy Undermining its Legitimacy,» 25 October 2019.

# الفصل الخامس

# النزاع المسلّح وعمليات السلام في أوروبا

**إيان ديفيس**

## عرض عامّ

شهدت أوروبا نزاعًا مسلّحًا محتدمًا واحدًا في عام 2019: نزاع مسلّح دون وطني ومدوّل ومتدنّي الحدّة في أوكرانيا. أودى هذا النزاع المسلّح بين القوّات الحكومية الأوكرانية وانفصاليين مدعومين من روسيا بحياة نحو 13,000 شخص منذ نيسان/أبريل 2014 (3330 مدنيًا على الأقلّ ونحو 9670 مقاتلاً)، لكنّ الوفيّات المرتبطة بقتال انخفضت بدرجة كبيرة منذ عام 2018: من 886 حالة وفاة في عام 2018 إلى 405 حالة وفاة في عام 2019.

حصلت تغيّرات في أوكرانيا، وبخاصّة فوز فولديمير زيلنسْكي بالرئاسة، وقبوله بما يسمّى «صيغة شتاينماير» لحلّ النزاع، وهو ما أتاح فرصة جديدة لمزيد من المفاوضات. في البداية، التقى قادة فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا بموجب صيغة نورماندي على مدى أكثر من ثلاثة أعوام، وساندوا صيغة شتاينماير، واتّفقوا على تنفيذ وقف إطلاق نار «كامل وشامل» بحلول آخر العام، وعلى إجراء مزيد من المباحثات في أربعة أشهر. لكنّ هذه الفاتحة الجديدة الواعدة لم تمنع من استمرار خلافات جوهرية بين الأطراف حول طبيعة النزاع وعلى مشاركتهم فيه، وعلى تسلسل خطوات الصيغة وتنفيذها.

مع أنّ السلام يعمّ معظم أوروبا منذ نحو عقدين، تظلّ هناك توتّرات متنوّعة، منها: (أ) استمرار التوتّرات بين روسيا وأجزاء واسعة من بقيّة أوروبا؛ و(ب) نزاعات مديدة لم تُحَلّ بعد، وبخاصّة في الحيّز السوفياتي سابقًا، وفي دول غرب البلقان وقبرص. وحول هذه الأخيرة، أدّت اكتشافات النفط والغاز، ونزاعات حدودية ومنافسات على النفوذ الإقليمي، إلى زيادة التوتّرات؛ و(ج) الردّ الأمني على المشكلات في خاصرة أوروبا الجنوبية، وهذا يشمل انخراط دول أوروبية كثيرة في نزاعات مسلّحة في أفغانستان وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وشهدت أوروبا

18 عملية سلام جارية متعدّدة الأطراف في عام 2019، وجميعها كانت نشطة في العام الذي قبله.

احتلّت قضيتان صدارة التفكير الأمني الأوروبي في الأعوام الأخيرة: الهجرة غير الشرعية والإرهاب، وكلاهما مرتبط بقوّة بالمستجدّات في الجنوب. وما زال الاتّحاد الأوروبي يتصدّر إدارة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، ولا تزال هذه القضية دافعًا قويًا في تعامل الاتّحاد الأوروبي مع ليبيا وتركيا. وبقي الإرهاب تهديدًا كبيرًا للأمن في أوروبا في عام 2019، مع أنّ آخر التقارير التي تتحدّث عن الاتّجاهات تشير إلى انحسار الخطر.

## I. التطوّرات العامّة الرئيسة في المنطقة

### إيان ديفيس

شهدت أوروبا نزاعًا مسلّحًا محتدما واحدًا في عام 2019، وذلك في أوكرانيا (انظر القسم II). مع أنّ السلام بدا أنّه يعمّ معظم أوروبا منذ نحو عقدين، تظلّ هناك توتّرات متنوّعة، منها: (أ) توتّرات مستمرّة بين روسيا ومعظم بقيّة أوروبا؛ و(ب) نزاعات مديدة لم تُحَلّ بعد، وبخاصّة في الحيّز السوفياتي سابقًا، وفي دول غرب البلقان وفي قبرص؛ و(ج) التحدّيات الأمنية في خاصرة أوروبا الجنوبية، وهذا يشمل انخراط دول أوروبية عديدة في نزاعات مسلّحة في أفغانستان وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسنناقش هذه القضايا الثلاث بإيجاز بعد قليل.

شهدت أوروبا 18 عملية سلام جارية متعدّدة الأطراف في عام 2019، وجميعها كانت نشطة في العام الذي قبله. كما أنّ العديد من هذه العمليات ينشط منذ أعوام في جمهوريات سوفياتية ويوغسلافية سابقًا ابتُليت بنزاعات حول أراضٍ غالبًا عقب تفسّخ الاتّحاد السوفياتي ويوغسلافيا. وجاء انتشار عملية السلام الوحيدة المشَكَّلة في الأمس القريب ردًّا على اندلاع النزاع في أوكرانيا في عام 2014. لكنّ عامّة هذه البعثات مدنية صرف وصغيرة الحجم نسبيًا. ومن ثمّ فإنّ عدد الأفراد في عمليات السلام في أوروبا صغير نسبيًا مقارنة بعدد أفراد العمليات المنتشرة في معظم المناطق الأخرى. وقد انخفض عدد الأفراد العاملين في عمليات سلام متعدّدة الأطراف في أوروبا بنسبة 3.8 في المئة في عام 2019، من 8126 فردًا إلى 7819 فردًا.

هناك عملية سلام واحدة شهدت من قبل تطوّرات إيجابية ونكسات أيضًا في عام 2019، وهي مسألة اندماج مقدونيا الشمالية. توصّلت جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة (FYROM) إلى اتّفاق مع اليونان في حزيران/يونيو 2018 على تغيير اسمها ليصبح جمهورية مقدونيا الشمالية[1]. عقب

N. Kitsantonis, «Macedonia Agrees to Change its Name to Resolve Dispute with Greece,» *New York Times*, 12 June (1) 2018, and I. Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in Europe,» *SIPRI Yearbook* 2019, p. 76.

إجراء استفتاء في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة في أيلول/سبتمبر 2018، اتُّخذت الخطوات النهائية في كانون الثاني/يناير 2019 لتنفيذ الاتّفاق، أي مصادقة البرلمانين اليوناني والمقدوني عليه، وبذلك أُنهي نزاع على اسم مقدونيا دام 27 سنة[2]. ومع أنّ ذلك وضع مقدونيا الشمالية على مسارٍ مفضٍ إلى العضوية النهائية في منظّمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، فإن دولاً قليلة في الاتّحاد الأوروبي، وعلى رأسها فرنسا، عرقلت محادثات الانضمام إلى الاتّحاد[3].

## التوتّرات مع روسيا

أدّت التوتّرات المستمرّة بين روسيا وأجزاء كبيرة من بقيّة أوروبا إلى سياقات أمنية خلافية وذات طابع عسكري قوي كتلك التي في منطقة البحر الأسـود[4]. أحد تجلّيات ذلك زيادة الإنفاق العسكري، وبخاصّة في دول الناتو المحاذية لروسيا في أوروبا الشرقية[5]. زد على ذلك أنّ التشنّج يشوب التدابير التي يراد منها تقليص خطر عودة بروز مواجهة عسكرية في أوروبا، مع ضعف احتمال الموافقة على مقاربات جديدة لتقليص الخطر[6]. وعلى سبيل المثال، تعذّر تبديد مزاعم عدم امتثال روسيا لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وأدّى ذلك إلى انسحاب الولايات المتّحدة من المعاهدة في آب/أغسطس 2019 [7].

اتُّهمت روسيا على نطاق واسع من جانب أوروبا وأمريكا الشمالية في العقد الأخير بتقويض الأمن الإقليمي بطريقة منهجية[8]. ففي عام 2019 مثلاً، ذُكر أنّ مسؤولين أمنيين من دول أوروبية غربية عديدة خلصوا إلى أنّ سلسلة عمليات روسية سابقة في أوروبا مثّلت حملة جارية ومنسَّقة لزعزعة الاستقرار بتوجيهٍ من وحدة متخصّصة داخل جهاز الاستخبارات الروسي تسمّى الوحدة 29155 [9].

---

(2) J. Pardew, «Something Remarkable Just Happened in the Balkans,» *The Hill*, 31 January 2019, and The Economist, «Macedonia Gets a New Name and a New Start,» 17 January 2019.

(3) J. Rankin, «EU Failure to Open Membership Talks with Albania and North Macedonia Condemned,» *The Guardian*, 18 October 2019.

(4) N. J. Melvin, «Rebuilding Collective Security in the Black Sea Region,» *SIPRI Policy Paper*, no. 50, December 2018, and K. Åtland and I. Kabanenko, «Russia and its Western Neighbours: A Comparative Study of the Security Situation in the Black, Baltic and Barents Sea Regions,» *Europe–Asia Studies*, vol. 72, no. 2 (2019), pp. 286–313.

(5) N. Tian [et al.], «Trends in World Military Expenditure, 2018,» SIPRI Fact Sheet, April 2019

للمزيد عن الإنفاق العسكري في الناتو، انظر أيضاً الفصل الثامن، القسمين II وIII في هذا الكتاب.

(6) للمزيد عن تبلور البيئة الاستراتيجية في أوروبا وعن فرص تقليص الخطر، انظر I. Anthony, «Reducing Military Risk in Europe,» SIPRI Policy Paper, no. 51 (June 2019).

(7) للاطلاع على معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى، انظر الفصل الحادي عشر، القسم I في هذا الكتاب.

(8) لمعرفة المزيد عن العلاقة المتدهورة بين روسيا والولايات المتّحدة، انظر الفصل الأول من هذا الكتاب، و D. Smith, «International Tensions and Shifting Dynamics of Power,» SIPRI Yearbook 2018, pp. 11–12, and D. Smith, «International Tensions and the Dynamics of Power,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 18–19.

وللاطلاع على دراسة مقارنة لحكايات السلم والحرب الرسمية في روسيا والولايات المتّحدة بحسب عرضها في مجلس الأمن، انظر: E. Bakalova and K. Jüngling, «Conflict over Peace? The United States' and Russia's Diverging Conceptual Approaches to Peace and Conflict Settlement,» *Europe–Asia Studies,* vol. 72, no. 2 (2019), pp. 155–179.

(9) M. Schwirtz, «Top Secret Russian Unit Seeks to Destabilize Europe, Security Officials Say,» *New York Times*, 8 October 2019.

لكن برزت أمارات ومحاولات قليلة لانتهاج مقاربة أكثر براغماتية مع روسيا[10]. وعلى سبيل المثال، تحدّث الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون عن الحاجة إلى «إعادة بناء أو بناء هيكل جديد للثقة والأمن في أوروبا وتوضيح علاقتنا بروسيا»[11]. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من تأرجح العلاقات الروسية الأمريكية على حافّة مزيد من التدهور طوال العام، تحدّث الرئيس الأمريكي دونالد جاي ترامب مرارًا عن عزمه على تطوير الحوار مع روسيا[12].

## التطوّرات في منظّمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو)

تصاعدت التوتّرات السياسية بين بعض دول الناتو في السنوات الأخيرة، وقد تعمّق بعض الشروخ في عام 2019 لجملة من القضايا، منها التجارة وتغيّر المناخ وإيران والحدّ من التسلّح. وبسبب هذه الانقسامات الداخلية، ولا سيما التي تُعزى إلى قادة فرنسا وتركيا والولايات المتّحدة، عقد القادة اجتماعًا هادئًا بالمملكة المتّحدة في كانون الأول/ديسمبر[13]. لكن على الرغم من خلفية القلق السياسي عبر الأطلسي هذه، شهد الناتو أربعة تطوّرات مهمّة في عام 2019: (أ) اكتمل آخر عنصر في مبادرة جاهزية الناتو، أي «الثلاثينات الأربعة» التي بموجبها يلزم تجهيز 30 كتيبة ميكانيكية و30 سربًا جوّيًا و30 سفينة حربية في غضون 30 يومًا؛ و(ب) العودة إلى مناقشة «خارج المنطقة» مع جهود الرئيس ماكرون لزيادة تركيز الناتو على أفريقيا، واقتراح أعضاء كثر (ونخصّ بالذكر ألمانيا وتركيا والولايات المتّحدة) زيادة التركيز على الشرق الأوسط؛ و(ج) للمرّة الأولى، غدا التوصّل إلى مقاربة مشتركة في التعاطي مع صعود الصين من شؤون الناتو؛ و(د) وافق الناتو على إطلاق «عملية تدبّر استشرافية» بشأن كيفية تقوية شقّه السياسي[14].

---

(10) انظر مثلاً: D. Chazan, «France Says «Time Has Come» to Ease Tensions with Russia,» *The Telegraph*, 9 September 2019, and T. Graham, «Let Russia be Russia: The Case for a More Pragmatic Approach to Moscow,» *Foreign Affairs*, November-December 2019.

(11) NATO, «Joint Press Point with NATO Secretary General Jens Stoltenberg and the President of France Emmanuel Macron,» 28 November 2019.

(12) انظر مثلاً: N. Wadhams and I. Arkhipov, «Secretary Pompeo to Meet with Putin as President Trump Seeks Better Russia Ties—Again,» *Time*, 11 May 2019.

(13) *The Economist*, «NATO's Watford Summit Features a Troublesome Trio,» 1 December 2019.

(14) NATO, «London Declaration Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in London 3–4 December 2019,» 4 December 2019; N. Fiorenza, «NATO Improves Force Readiness,» *Jane's Defence Weekly*, 4 December 2019, and A. Mehta, «NATO Struggles with its China Conundrum,» *Defense News*, 3 December 2019.

للمزيد عن الأفعال التركية والأمريكية في سورية، انظر الفصل السادس، القسم II في هذا الكتاب. وللمزيد عن التوتّرات الإيرانية الأمريكية، انظر الفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب. وللمزيد عن دور فرنسا في منطقة الساحل، انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب.

## نزاعات مستعصية

## نزاعات مسلّحة هامدة في الفضاء ما بعد السوفياتي

بقيت في عام 2019 ثلاثة نزاعات مسلّحة هامدة نسبيًا (تسبّب أقلّ من 25 حالة وفاة مرتبطة بنزاع سنويًا) في الفضاء ما بعد السوفياتي، وهي: نزاع ناغورنو كرباخ (بين أرمينيا وأذربيجان)، ونزاع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا (مع جورجيا) ونزاع ترانس دنيستر (في مولدوفا). لكن بقيت الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والسياسية لهذه النزاعات تتطوّر، وبقيت القوّات المسلّحة للأطراف المتنوّعة في حالة جاهزية عالية غالبًا[15]. ترتبط هذه النزاعات جميعًا بإطار عمل الأمن الأوروبي الواسع لأنّها تمثّل جزءًا كبيرًا من نفوذ روسيا في ذلك السياق.

بقي الهدوء النسبي مسيطرًا في عام 2019 على نزاع ناغورنو كرباخ، وهو مواجهة داخلية بين أرمينيا وأذربيجان على أرض متنازع عليها. واستمرّت انتهاكات وقف إطلاق النار على امتداد خطّ التماس، وإن بوتيرة أقلّ مقارنة بالسنوات السابقة[16]. لكن سرت آمال متعاظمة بإمكان تحقيق تقدّم في عملية سلام مضت عليها عقود بوساطة مجموعة مينسك التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا[17]. اتّفق وزيرا خارجية أرمينيا وأذربيجان في كانون الثاني/يناير 2019 على «ضرورة اتّخاذ تدابير ملموسة لتهيئة الشعبين للسلام»[18]. وعقد رئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان والرئيس الأذري إلهام علييف اجتماعهما الرسمي الأول حول ناغورنو كرباخ في آذار/مارس، والتزما بتوطيد وقف إطلاق النار وتحسين الاتّصالات وتنفيذ مشاريع إنسانية[19].

بيد أنّ مقتل أربعة جنود في منطقة نزاع ناغورنو كرباخ بين 30 أيار/مايو و13 حزيران/يونيو مثّل

---

(15) للمزيد عن التطوّرات في النزاعات الدائرة في الحيّز السوفياتي سابقًا، انظر: SIPRI Yearbook 2019, pp. 73-75.

انظر أيضاً: E. Klimenko, «Protracted Armed Conflicts in the Post-Soviet Space and their Impact on Black Sea Security,» *SIPRI Insights on Peace and Security,* no. 2018/8, December 2018.

(16) Z. Shiriyev, «A Listening Tour of the Azerbaijani Front Lines,» International Crisis Group, 17 September 2019.

(17) Z. Shiriyev, «Old Conflict, New Armenia: The View from Baku,» International Crisis Group Commentary, 8 February 2019.

للاطلاع على وصف موجز لمجموعة منسك التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا وعلى قائمة بأعضائها، انظر الملحق (ب)، القسم II في هذا الكتاب. تضمّنت اقتراحات السلام الأخرى مبادرة سلمية أطلقتها كازاخستان وروسيا، وجهود وساطة من جانب إيران وتركيا، وقرارات مجلس الأمن. انظر أيضاً: A. Gasparyan, «Understanding the Nagorno-Karabakh Conflict: Domestic Politics and Twenty-five Years of Fruitless Negotiations 1994–2018,» *Caucasus Survey,* vol. 7, no. 3 (2019), pp. 235–250.

(18) OSCE, Press statement by the co-chairs of the OSCE Minsk Group, Press release, 16 January 2019.

(19) OSCE, Joint statement by the Foreign Ministers of Armenia and Azerbaijan and the Co-chairs of the OSCE Minsk Group, Press statement, 29 March 2019.

لمعرفة الوقْع الإنساني للنزاع، انظر: D. Istrate, «Nagorno Karabakh: An Ongoing Humanitarian Crisis,» Emerging Europe, 12 September 2019.

للدبلوماسية نكسة كبيرة، وبحلول آخر السنة، بدا أنّ العملية السياسية الرامية إلى التوصّل إلى تسوية قد تعثّرت[20].

بقي نزاعا أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا مستعصيين في عام 2019، مع انتفاء أيّ إشارة إلى اختراق سياسي. وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية غير معترف بهما إلا من روسيا وأربع دول فقط (ناورو ونيكارغوا وسورية وفنزويلا)، بينما يعُدّهما باقي المجتمع الدولي جزأين من جورجيا. وتصدر مطالبات منتظمة (من مؤسّسات غربية أساسًا) تدعو روسيا إلى الوفاء ببنود اتّفاق وقف إطلاق النار لعام 2008 وسحب قوّاتها من الأراضي المنفصلة[21]. لكن روسيا واصلت طوال العام الإفصاح عن دعمها للمنطقتين الانفصاليتين، وأعلنت أيضًا عزمها على تمويل تحديث القوّات المسلّحة الأبخازية[22].

تعاظم الاستياء في أوساط بعض السكّان الجورجيين المعزولين الذين يعيشون على امتداد الخطوط الفاصلة في كلتا المنطقتين الانفصاليتين للقيود التي تحكم الانتقال إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة جورجيا؛ ففي آب/أغسطس مثلاً، تفاقمت التوتّرات عقب استئناف حرس الحدود الروس والأوسيتيين الجنوبيين بناء سياج على امتداد الخط بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية، وردّت جورجيا ببناء مخافر للشرطة في مناطق متنازَع عليها[23]. وانتقد وسطاء يمثّلون الاتّحاد الأوروبي ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتّحدة إغلاقَ المعابر الحدودية وطالبوا جميع الأطراف بالتحاور بطريقة بنّاءة[24].

آلية درء الحوادث والتصدّي لها هي المنتدى التفاوضي الرئيس الذي شكّلته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 2009، لمعالجة مشكلات عملية في مناطق النزاع، وهو يستضيف لقاءات منتظمة لمسؤولين أمنيين من أبخازيا/أوسيتيا الجنوبية ومن جورجيا وروسيا بإدارة وسطاء دوليين. وتبقى بعثة الاتّحاد الأوروبي للمراقبة في جورجيا الحضور الدولي الوحيد في الميدان، برغم عجزها عن العمل في أماكن متنازَع عليها. وفي أيلول/سبتمبر، أجرى وزيرا خارجية جورجيا وروسيا محادثات للمرّة الأولى منذ نشوب الحرب بين الدولتين في عام 2008[25].

---

(20) J. Kucera, «Fatal Frontline Shootings Heighten Tensions between Armenia and Azerbaijan,» Eurasianet, 3 June 2019; and International Crisis Group, *Digging out of Deadlock in Nagorno-Karabakh*, Europe Report; no. 255 (International Crisis Group, Brussels, 20 December 2019).

(21) انظر مثلاً: OSCE, «OSCE Permanent Council no. 1236, Vienna, 18 July 2019, EU Statement in Reply to the Address of Mr Lasha Darsalia, Deputy Foreign Minister of Georgia,» PC.DEL/943/19, 22 July 2019.

(22) TASS Russian News Agency, «Russia to Finance Modernization of Abkhazia's Armed Forces,» 23 August 2019.

(23) O. Vartanyan, «Easing Travel between Georgia and Breakaway Abkhazia,» International Crisis Group Commentary, 5 September 2019.

(24) OSCE, «Press Communiqué of the co-chairs of the Geneva International Discussions,» Press Release, 3 April 2019.

(25) D. Istrate, «EU, UN praise Georgia for First-high Level Talks with Russia since 2008,» Emerging Europe, 27 September 2019.

## دول غرب البلقان

تبقى مناطق في دول غرب البلقان عديمة الاستقرار. مثال ذلك، قادت ترتيبات سياسية معقّدة أرستها اتّفاقات دايتون في عام 1995 إلى جمود سياسي وركود اقتصادي في البوسنة والهرسك. والوضع في البلاد الآن أشبه بنزاع مجمَّد، لكنّه نزاع تتعاظم فيه المشاعر القومية الإثنية[26]. وفي آذار/مارس، غلّظت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة عقوبة القائد البوسني الصربي رادوفان كاراديتش فزادتها من 40 عامًا إلى السجن مدى الحياة في أثناء إجراءات استئناف لحكم إدانته في عام 2016 لجرائم حرب ارتُكبت في مجزرة سريبرينيتشا في عام 1995[27].

استمرّت التوتّرات بين صرب وألبان كوسوفو في عام 2019، ولا سيما في القسم الشمالي من الإقليم ذي الأكثرية الصربية[28]. ففي أيار/مايو مثلاً، أغارت الشرطة على أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في الجريمة المنظّمة في الجزء الشمالي من كوسوفو، وهو ما دفع صربيا إلى وضع جيشها في حالة تأهّب قتالي كامل[29]. وما زال الاتّحاد الأوروبي والمجتمعات المحلية يعارضان اتّفاق سلام شامل اقترحه بشكل غير رسمي الرئيسُ الصربي ألكسندر فوتشِتش والرئيس الكوسوفي هاشم تقي، ويتضمّن عنصرًا إثنيًا في تعديلات حدودية مقترحة[30]. وفي آب/أغسطس، حثّت خمس دول في الناتو (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة) كوسوفو وصربيا على الدخول في حوار لتخفيف التوتّرات في المنطقة[31]. وما زال نحو 3500 جندي في إقليم كوسوفو ضمن قوّة كوسوفو منذ دخول قوات الناتو البرّية الإقليم[32].

**الجدول الرقم (5-1)**

**اللاجئون القادمون عبر البحر الأبيض المتوسّط وأوضاع المهاجرين، 2014-2019**

| السنة | الواصلون | موتى ومفقودون |
|---|---|---|
| 2014 | 225,455 | 3538 |
| 2015 | 1,032,408 | 3771 |
| 2016 | 373,652 | 5096 |

(26) A. Brezar, «Bosnia is Close to the Edge. We Need Europe's Help,» *The Guardian*, 29 May 2019.

(27) BBC, «Radovan Karadzic Sentence Increased to Life at UN Tribunal,» 20 March 2019.

(28) للاطلاع على آخر النقاط الخلافية، ومضاعفات تدخّل الناتو ورواسبه في عام 1999، انظر: D. Brown and M. A. Smith, [et al.], «Twenty Years after Kosovo and Allied Force: Controversies, Implications and Legacy,» Special issue, *Comparative Strategy*, vol. 38, no. 5 (2019).

(29) F. Bytyci and A. Vasovic, «Serbia Places Forces on Alert after Kosovo Police Operation in Serb-Populated North,» Reuters, 28 May 2019.

(30) M. Santora, «Talk of Ethnic Partition of Kosovo Revives Old Balkan Ghosts,» *New York Times*, 19 September 2018, and P. Wintour, «Deal with Serbia Possible this Year, Says Kosovan President,» *The Guardian*, 15 April 2019.

(31) Deutsche Welle, «Serbia, Kosovo Urged to Ease Tensions by NATO Countries,» 13 August 2019.

(32) D. Sabbagh, ««Still Needed»: NATO Marks 20 Years in Kosovo,» The Guardian, 12 June 2019.

| | | |
|---|---|---|
| 3139 | 185139 | 2017 |
| 2277 | 141472 | 2018 |
| 1327 | 125472 | 2019 |

**ملاحظة:** يتضمّن الواصلون أولئك الآتين بحرًا إلى قبرص وإيطاليا ومالطا، والآتين بحرًا وبرًّا إلى اليونان وإسبانيا.

**المصدر:** United Nations High Commissioner for Refugees, «Operational Portal, Refugee Situations, Mediterranean Situation,» [n. d.].

## قبرص

يسعى دبلوماسيو الأمم المتّحدة منذ عقود إلى التوصّل إلى اتّفاق يعيد لقبرص وحدتها. انهارت آخر مفاوضات في عام 2017 لإخفاق في التوصّل إلى اتّفاق على ضمانات أمنية وعلى ترتيبات تقاسم السلطة[33]. وبقيت تسوية سياسية لنزاع قبرص بعيدة المنال في عام 2019، في حين تفاقمت التوتّرات مع اكتشافات النفط والغاز، ونزاعات حدودية بحرية ومنافسات إقليمية على النفوذ، وهذا يشمل المنافسات المتّصلة بنزاعات مسلّحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[34]. من ذلك أنّ تركيا أرسلت سفنًا للتنقيب عن النفط والغاز في المياه المقابلة لشواطئ قبرص، وهو ما سبّب من الناحية الفعلية نزاعًا حدوديًا بين تركيا والاتّحاد الأوروبي[35]. وعلى إثر ذلك فرض الاتّحاد الأوروبي على تركيا عقوبات محدودة[36].

## الردّ الأوروبي على التحدّيات الأمنية في الجنوب

التغيّرات في الديناميات الأمنية التي تربط جنوب شرق أوروبا بشرقيّ البحر الأبيض المتوسّط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأجزاء أخرى من أفريقيا تزيد بعض النزاعات المستعصية اشتعالاً، كالنزاع في قبرص، وتصوغ أيضًا الردود الأمنية الأوروبية الواسعة في الجنوب. مثال ذلك، عملية التدبّر التي أطلقها الناتو في كانون الأول/ديسمبر استجابة ولو جزئيًا لمطالبة فرنسية بمزيد من التوازن في التفكير حيال الشرق والجنوب، وهذا يشمل محاربة جماعات من غير الدول في منطقة الساحل[37]. وقد برزت في السنين الأخيرة قضيتان في التفكير الأمني الأوروبي، وهما الهجرة والإرهاب، وللقضيتين ارتباط قوي بالجنوب.

(33) انظر: I. Davis and I. Anthony, «Armed Conflict in Europe,» *SIPRI Yearbook* 2018, p. 62.

(34) للمزيد عن النزاعات المسلّحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انظر الفصل السادس في هذا الكتاب.

(35) Al Jazeera, «Cyprus Calls Turkey Gas Exploration «Provocative and Aggressive»,» 4 October 2019.

(36) E. Sengül, «EC Adopts Sanction Framework for Turkish E. Med Drilling,» Anadolu Agency, 11 November 2019.

(37) P. Wintour and B. McKernan, «Macron Defends «Brain-Dead NATO» Remarks as Summit Approaches,» *The Guardian*, 28 November 2019.

## إدارة الهجرة غير النظامية

مع أنّ عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا الجنوبية بقي ينخفض في عام 2019، وكذلك عدد وفيات الأشخاص الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسّط انطلاقًا من شمال أفريقيا (انظر الجدول الرقم (5-1))، فإنهما لا يزالان مصدر قلق. وبقيت اليونان تستقبل العدد الأكبر من الواصلين الجدد الذين جاء منهم أكثر من 74000 شخص في عام 2019 [38].

ما زال الاتّحاد الأوروبي في صدارة إدارة الهجرة غير النظامية إلى أوروبـا[39]. وبيّنت رئيسة المفوّضية الأوروبية الجديدة أورسولا فون دير لاين الخطوط التوجيهية السياسية التي تضمن بقاء الهجرة في قمّة أولويّات الاتّحاد الأوروبي في المستقبل[40]. أحد الردود السياسية الخاصّة للاتّحاد الأوروبي توسيع وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية، وتسمّى فرونتكس، والتي يُتوقَّع أن يزداد عدد أفرادها من 1300 إلى نحو 10,000 حارس حدود بحلول عام 2021 [41].

إحدى المهامّ الرئيسة لقيادة الاتّحاد الأوروبي الجديدة اعتماد مقاربة مشتركة في إطار السياسة الداخلية للاتّحاد بشأن الهجرة[42]. لكنّ الراجح أنّها مهمّة صعبة لأنّ الاتّفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية (GCM) لعام 2018 كان موضوعًا مثيرًا للخلاف داخل الاتّحاد الأوروبي: وانتهى التصويت في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة إلى معارضته من ثلاث دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي، وامتناع خمس دول عن التصويت، ولم تدلِ دولة واحدة بصوتها[43]. سيرغب مؤيدو (GCM) الماضون في المشروع في رؤية عناصر منه وقد أُدرجت في قرارات الاتّحاد الأوروبي، في حين سينظر المعارضون إلى أيّ اقتراح بهذا المعنى بعين النقد.

---

(38) UN High Commissioner for Refugees, «Operational Portal,» [n. d.], and H. Smith, «Greece Says it's «Reached Limit» as Arrivals of Refugees Show No Sign of Slowing,» *The Guardian*, 16 December 2019.

(39) تعرّف الهجرة غير النظامية بأنّها «حركة أشخاص تحصل خارج القوانين أو التشريعات أو الاتّفاقات الدولية التي تحكم الدخول إلى أو الخروج من دولة المصدر أو العبور أو المقصد»؛ انظر: International Organization for Migration (IOM), Glossary on Migration (Geneva: IOM, 2019).

للمزيد عن الردّ السياسي الأوّلي للاتّحاد الأوروبي على أزمة اللاجئين، انظر: L. Grip, «The Global refugee crisis and its impact in Europe,» SIPRI Yearbook 2016, pp. 439–452, and L. Grip, «United Nations and Regional Responses to Displacement Crises,» SIPRI Yearbook 2017, pp. 280–282.

(40) European Commission, «Communication from the Commission to the European Parliament, the European Council and the Council, Progress Report on the Implementation of the European Agenda on Migration,» COM(2019) 481 final, 16 October 2019, and U. von der Leyen, «A Union That Strives for More, My Agenda for Europe: Political Guidelines for the Next European Commission 2019–2024,» 16 July 2019.

(41) European Commission, «EU Delivers on Stronger European Border and Coast Guard to Support Member States,» Press Release, 8 November 2019.

(42) للاطلاع على البُعد الداخلي للهجرة في الاتّحاد الأوروبي، انظر: O. Kadysheva [et al.], *Common Home: Migration and Development in Europe and Beyond* (Caritas Europa: Brussels, November 2019).

(43) للمزيد عن الاتّفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنظامية، انظر: *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 39-40.

صوّتت ضدّه جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا؛ وامتنعت عن التصويت النمسا وبلغاريا وإيطاليا ولاتفيا ورومانيا، ولم تصوّت جمهورية سلوفاكيا.

المخاوف من الهجرة غير النظامية دافع بارز أيضًا في حوار الاتّحاد الأوروبي مع تركيا وليبيا. علّقت تركيا في تموز/يوليو 2019 اتّفاقها مع الاتّحاد الأوروبي لعام 2016 لإعادة اللاجئين إلى بلدانهم، والذي وافقت بموجبه تركيا على القبول بعودة المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء الذين عبروا من أراضيها إلى اليونان بعد 20 آذار/مارس 2016[44]. أُعيد إلى تركيا في الأعوام الثلاثة السابقة 1884 شخصًا فقط بموجب الاتّفاق، وعكس تعليق تركيا الاتّفاق شكاواها من الاتّحاد الأوروبي في سياق أوسع، بما في ذلك عدم إحراز تقدّم في مسألة رفع القيود المفروضة على تأشيرات السفر، والعقوبات التي فرضها الاتّحاد بسبب التنقيب عن النفط بالقرب من قبرص (انظر أعلاه)[45].

ونتيجة للانتقاد الأوروبي لأعمال عسكرية تركية تستهدف جماعات كردية في شمال سورية، هدّد الرئيس التركي في تشرين الأول/أكتوبر بـ«فتح البوابات» وإرسال 3.6 ملايين لاجئ إلى أوروبا[46]. ومع أنّ تركيا لم تنفّذ تهديدها، فإنها حذّرت في آخر العام من موجة لاجئين محتملة جديدة بسبب اشتداد النزاع المسلّح في سورية[47].

وفي ليبيا، سعى الاتّحاد الأوروبي أيضًا إلى منع الهجرة غير النظامية إلى أوروبا من خلال بعثتَي السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP)، بما في ذلك تقديم معونة لحرس الحدود وخفر السواحل الليبيَّين، ودعم آخر لإدارة الهجرة محلّيًا[48]. وقد سهّلت فرقة عمل ثلاثية معنيّة بوضع المهاجرين واللاجئين العالقين في ليبيا (ألّفها الاتّحاد الأفريقي والاتّحاد الأوروبي والأمم المتّحدة) إعادة أكثر من 50,000 مهاجر أفريقي من ليبيا منذ إنشائها في تشرين الثاني/نوفمبر 2017[49]. إلّا أنّ جماعات المساعدات وحقوق الإنسان انتقدت إناطة أوروبا ضوابط الهجرة بدول «عازلة» كليبيا والنيجر وتركيا، لإسهامها في ديناميات النزاعات والتجاوزات في مراكز الاعتقال[50]. وهذه

(44) للمزيد عن الاتّفاق الأوروبي ـ التركي لعام 2016، انظر: *SIPRI Yearbook* 2017, pp. 157-158 and 280-281.

(45) Daily Sabah, «Readmission Agreement with EU No Longer Functional, An-kara Says,» 23 July 2019, and Euractiv, «Turkey Suspends Deal with the EU on Migrant Readmission,» 24 July 2019.

(46) M. Safi and B. McKernan, «US Warns Turkey of Red Lines as Syria Offensive Death Toll Mounts,» *The Guardian*, 11 October 2019.

(47) للاطلاع على دور تركيا في النزاع المسلّح في سورية، انظر الفصل السادس، القسم II في هذا الكتاب.
N. Squires, «Turkey Warns Refugee Crisis Could Return with a Vengeance in 2020 as Greece Struggles with Overcrowded Camps,» *The Telegraph*, 24 December 2019.

(48) البعثتان هما عملية صوفيا للقوّة البحرية للاتّحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط وبعثة الاتّحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية المتكاملة في ليبيا. انظر EU External Action Service, «EU–Libya Relations,» 25 September 2019.

(49) للمزيد عن النزاع المسلّح في ليبيا، انظر الفصل السادس، القسم IV في هذا الكتاب.
EU External Action Service, «Joint Press Release-Meeting of the Joint AU–EU–UN Taskforce to Address the Migrant and Refugee Situation in Libya,» 25 September 2019.

(50) انظر مثلاً: M. de Bellis, «Europe's Shameful Failure to End the Torture and Abuse of Refugees and Migrants in Libya,» Amnesty International, 7 March 2019; R. Andersson and D. Keen, Partners in Crime? The Impacts of Europe's Outsourced Migration Controls on Peace Stability and Rights (Saferworld: July 2019), and Medecins Sans Frontieres, «Trading in Suffering: Detention, Exploitation and Abuse in Libya,» 23 December 2019.

الانتقادات تشمل الاتّجاه الواسع نحو زيادة الطابع الأمني للنواحي المختلفة لسياسة الهجرة[51].

## مكافحة الإرهاب

شهدت الأعوام الأخيرة تدخّلاً مباشرًا من بعض الدول الأوروبية (منها بلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج وبولندا وروسيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتّحدة) في تنفيذ عمليات عسكرية أو مساندتها لمحاربة جماعات مسلّحة من غير الدول تنشط في أفغانستان (الفصل الرابع)، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الفصل السادس)، وفي مناطق في أفريقيا (الفصل السابع). وتشارك دول أوروبية عديدة أخرى في بعثات لتدريب قوّات أمنية محلّية أو مساعدة دول في تلك المناطق على تقوية قدراتها في مكافحة الإرهاب، وذلك بتنسيق وثيق مع الولايات المتّحدة.

بقي الإرهاب تهديدًا كبيرًا للأمن في أوروبا في عام 2019، مع أنّ آخر التقارير التي تصف اتّجاهاته (وتغطّي حقبًا لغاية آخر عام 2018 تحسب) تشير إلى انحسار الخطر. وعلى سبيل المثال، أظهر مؤشّر الإرهاب العالمي لعام 2019 انخفاض عدد من قُتلوا بسبب الإرهاب في أوروبا للعام الثاني على التوالي، من أكثر من 200 قتيل في عام 2017 إلى 62 قتيلاً في عام 2018 [52]. وبالمثل، سجل البوليس الأوروبي يوروبول (الذي تشمل مهماتُه الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي فحسب) انحسار هجمات الإسلاميين المسلّحة (مقارنة بعام 2017)، وزيادة عمليات الاعتقال المتّصلة بإرهاب الجماعات اليمينية للعام الثالث على التوالي. لكنّ عدد الهجمات الإرهابية الفاشلة أو التي أُحبطت أو نُفّذت في الاتّحاد الأوروبي في عام 2018 بقي متدنّيًا بوجه عام (129 هجومًا بالإجمال)، بحيث فاق عددُ الهجمات الإرهابية الإثنية القومية والانفصالية بكثير (83 هجومًا بالإجمال) عددَ الهجمات الإرهابية من الأنواع الأخرى[53]. وبقيت مسألة كيفية التعامل مع المقاتلين الأجانب (أفراد شاركوا في نزاع مسلّح في الخارج) أحد التحدّيات الرئيسة التي تواجهها أوروبا في مكافحة الإرهاب[54]. ويقدَّر أنّ 450 من المقاتلين الأوروبيين الأجانب المشتبه فيهم رهن الاعتقال في العراق وسورية بمعيّة نحو 700-750 طفلاً أوروبيًا[55].

---

(51) انظر مثلاً: Mixed Migration Centre, «The Ever-rising Securitisation of Mixed Migration,» 17 December 2019.

(52) Institute for Economics and Peace, *Global Terrorism Index 2019: Measuring the Impact of Terrorism* (Institute for Economics and Peace: Sydney, November 2019), p. 3.

(53) Europol, *European Union Terrorism Situation and Trend Report 2019* (Europol: June 2019).

(54) انظر مثلاً: T. Renard and R. Coolsaet, «Losing Control over Returnees?,» Lawfare, 13 October 2019, and A. Metodieva, «Europe's State of Denial about Islamic State Returnees,» German Marshall Fund, 7 November 2019.

(55) R. Coolsaet and T. Renard, «New Figures on European Nationals Detained in Syria and Iraq,» Egmont Institute Research Note, 15 October 2019.

## II. النزاع المسلّح وعملية السلام في أوكرانيا

**إيان ديفيس**

لا تزال أوكرانيا بؤرة النزاع الإقليمي الرئيس في أوروبا منذ حادثة ضمّ القرم في آذار/مارس 2014 ونشوب نزاع مسلّح في شرق أوكرانيا بُعَيد ذلك. تظلّ الأسباب الأولية لهذا النزاع وإمكان عدّه حربًا أهلية، مع أصول محلّية أساسًا، أو تدخّلاً أجنبيًا روسيًا محلّ خلاف كبير- مع أنّ أدلّة جديدة ظهرت في عام 2019 وأشارت إلى مشاركة عسكرية وأعمال تخريبية عسكرية روسية في أوكرانيا[1]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قضت محكمة العدل الدولية بالإجماع بأنّها تتمتّع، بموجب المعاهدات المعنيّة بمكافحة الإرهاب ومكافحة التمييز، بالاختصاص القضائي الذي يخوّلها النظر في دعوى تقدّمت بها أوكرانيا ضدّ روسيا لدعمها الانفصاليين الموالين لها[2]. نعرّف في هذا الفصل وضع النزاع المسلّح في عام 2019 بأنّه نزاع مسلّح دون وطني مدوّل ومتدنّي الحدّة[3].

أودى النزاع المسلّح بين القوّات الحكومية الأوكرانية والانفصاليين المدعومين من روسيا

(1) للاطلاع على مناقشة للأسباب الأولية للنزاع في أوكرانيا، ومدى تمثيله حربًا أهلية (خُفّض تصنيفه الآن إلى نزاع مسلّح دون وطني)، مع أصول محلّية أساسًا، أو تدخّلاً أجنبيًا روسيًا، انظر: A. Wilson, «External Intervention in the Ukraine Conflict: Towards a Frozen Conflict in the Donbas,» *SIPRI Yearbook* 2016, pp. 143–157; R. S. Clem, «Clearing the Fog of War: Public Versus Official Sources and Geopolitical Storylines in the Russia–Ukraine Conflict,» *Eurasian Geography and Economics*, vol. 58, no. 6 (2017), pp. 592–612; A. S. Bowen, «Coercive Diplomacy and the Donbas: Explaining Russian Strategy in Eastern Ukraine,» *Journal of Strategic Studies*, vol. 42, no. 3–4 (2019), pp. 312–343, and L. Freedman, *Ukraine and the Art of Strategy* (New York: Oxford University Press, 2019).

انظر أيضًا: S. Walker, «New Evidence Emerges of Russian Role in Ukraine Conflict,» The Guardian, 18 August 2019, and: A. Shandra and R. Seely, «The Surkov Leaks: The Inner Workings of Russia's Hybrid War in Ukraine,» Royal United Services Institute Occasional Paper, July 2019.

(2) S. van den Berg, «In Ukraine Victory, Top UN Court Rejects Moscow's Bid to Block Case,» Reuters, 8 November 2019.

(3) للاطلاع على تعريفات النزاع وتصنيفاته، انظر الفصل الثاني، القسم I في هذا الكتاب.

بحياة نحو 13,000 (3330 قتيلاً مدنيًا ونحو 9670 مقاتلاً) منذ نيسان/أبريل 2014[4]. لكنّ الوفيّات والإصابات في صفوف المدنيين المرتبطة بالقتال في منطقة دونباس تدنّت كثيرًا منذ عام 2018 مقارنة بالأعوام السابقة: استنادًا إلى مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED)، سقط 405 قتلى بسبب القتال في عام 2019 (بعد أن سقط 886 قتيلاً في القتال في عام 2018)[5]. لكنّ ACLED سجّل أيضًا زيادة في عدد حوادث العنف السياسي بنسبة 12 في المئة منذ عام 2018. حصلت أغلبية حوادث العنف السياسي الـ14,852 (ثاني أعلى معدّل في العالم بعد سورية) في عام 2019 في اشتباكات بين القوات المسلّحة الأوكرانية وقوات نوفوروسيا المسلّحة الموحّدة (ميليشيات وجماعات متطوّعين مسلّحين منتسبة إلى اتّحاد سياسي غير معترَف به يسمّى نوفوروسيا)[6].

إضافة إلى ما تقدّم، بقي 5.2 ملايين شخص على الأقلّ عالقين في أزمة إنسانية مديدة في شرق أوكرانيا في عام 2019، منهم 3.5 ملايين شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية، ونحو 80,000 مشرّد داخليًا[7]. كما أنّ شرقيّ أوكرانيا من أكثر مناطق العالم تلوّثًا بالألغام الأرضية[8].

فُتحت جبهة جديدة للنزاع في بحر أزوف في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، حيث أدّت حادثة بحرية إلى استيلاء الروس على 3 سفن أوكرانية واعتقال 24 هم أفراد أطقمها[9]. بقيت التوتّرات البحرية تختمر في المنطقة طوال عام 2019. وفي شباط/فبراير 2019، فرض الاتّحاد الأوروبي عقوبات على ثماني شخصيات روسية على صلة بحادثة تشرين الثاني/نوفمبر، بينما أمرت المحكمة الدولية لقانون البحار روسيا في أيار/مايو بالإفراج عن البحّارة والسفن[10]. ومع أنّ روسيا لم تعترف بصلاحية المحكمة في هذه المسألة، فقد أخلت سبيل البحّارة في سياق عملية تبادل أسرى في أيلول/سبتمبر 2019 (انظر أدناه) وأفرجت عن السفن الثلاث في تشرين الثاني/نوفمبر[11].

وفي حزيران/يونيو 2019، وُجد أنّ أربعة رجال، ثلاثة يُشتبه في أنّ لهم صلة وثيقة بالأجهزة العسكرية والاستخبارية الروسية، ومقاتلاً انفصاليًا أوكرانيًا واحدًا مسؤولون عن إسقاط طائرة الركّاب

---

(4) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Report on the Human Rights Situation in Ukraine: 16 August to 15 November 2019 (OHCHR: 2019), p. 8, and OHCHR, Report on the Human Rights Situation in Ukraine: 16 November 2018 to 15 February 2019 (OHCHR: 2019), p. 6.

(5) ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

(6) R. Kishi [et al.], *Year in Review* (ACLED: 2 March 2020).

(7) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), «Ukraine, Situation Reports,» [n.d.], and Congressional Research Service, «Ukraine: Background, Conflict with Russia, and US policy,» Report R45008, 19 September 2019, p. 12.

(8) UN OCHA, «Eastern Ukraine One of the Areas Most Contaminated by Landmines in the World,» 4 April 2019.

للمزيد عن تأثير الألغام الأرضية، انظر أيضاً الفصل 13، القسم I في هذا الكتاب.

(9) *The Economist*, «Sea of Troubles: Explaining the Naval Clash between Russia and Ukraine,» 1 December 2018, and *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 78–79.

(10) International Tribunal for the Law of the Sea, «Case Concerning the Detention of Three Ukrainian Naval Vessels,» 25 May 2019.

(11) BBC, «Russia Returns Ukrainian Boats Seized off Crimea,» 18 November 2019.

الماليزية، الرحلة 17، في عام 2014، واتُهموا في هولندا بارتكاب جريمة قتل. ويُتوقَّع بدء المحاكمة في آذار/مارس 2020، لكن يُستبعَد حضور أيّ من المتّهمين لعدم قبول روسيا بنتائج التحقيق الذي قادته هولندا[12].

## الطبيعة الدولية للنزاع

النزاع في أوكرانيا مدفوع بمواجهة جيوسياسية أوسع بين روسيا والقوى الغربية ودافع لها أيضًا[13]؛ ففي آذار/مارس مثلاً، احتفلت روسيا بذكرى مرور خمسة أعوام على «اتّحادها» مع القرم، وأعلنت خططًا لنشر قاذفات ذات قدرة نووية في شبه الجزيرة المطلّة على البحر الأسود، واصفة التطوّر بأنّه ردّ على نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي «أشور» في رومانيا[14]. شمل تعزيز القوّات العسكرية الروسية في القرم قاعدة بحرية وقوّاتِ طيران ودفاعٍ جوّي ونحو 30,000 جندي[15].

تجسّدت الطبيعة الدولية للنزاع أيضًا في إمدادات الأسلحة والمساعدات العسكرية لكلا الجانبين في شرق أوكرانيا. زعمت أوكرانيا أنّ القوّات الانفصالية المدعومة من روسيا في منطقة دونباس تضمّ نحو 35,000 مقاتل، منهم «أكثر من 2100 جندي نظامي روسي، أكثرهم في مواقع قيادة وسيطرة رئيسة» ـ وهذا انخفاض كبير في العدد منذ سنة الذروة التي قدّرت فيها الولايات المتّحدة وجود نحو 12,000 عسكري روسي في شرقيّ أوكرانيا في عام 2015. وذُكر أنّ 87,750 عسكريًا روسيًا آخر يتمركزون في الجانب الروسي من الحدود[16]. دأبت روسيا على إنكار الاتّهامات الأوكرانية والغربية بأنّها ترسل قوّات وأسلحة لمحاربة القوّات الأوكرانية في المنطقة. غير أنّ تقارير كثيرة حدّدت أسلحة مستخدمة في النزاع ولا يمكن أن تأتي إلّا من روسيا، علمًا بأنّ الرئيس فلاديمير بوتين اعترف بوجود مرتزقة روس[17].

---

(12) Government of the Netherlands, «Suspects to be Prosecuted for the Downing of Flight 17,» Press Release, 19 June 2019, and A. E. Krammer, «Four to Face Murder Charges in Downing of Malaysia Airlines Flight 17,» *New York Times,* 19 June 2019.

(13) للاطلاع على تحليل مفصّل لأدوار الجهات الفاعلة الخارجية في أوكرانيا وفي محيطها، انظر: C. Wittke and M. Rabinovych, «Five Years After: The Role of International Actors in the «Ukraine Crisis»,» *East European Politics*, vol. 35, no. 3 (2019), pp. 259–263.

(14) Reuters, «Russia Decides to Deploy Nuclear-Capable Strategic Bombers to Crimea: RIA,» 18 March 2019.

(15) للاطلاع على تصورات شرعية ضمّ القرم، انظر: J. O'Loughlin and G. Toal, «The Crimea Conundrum: Legitimacy and Public Opinion after Annexation,» *Eurasian Geography and Economics*, vol. 60, no. 1 (2019), pp. 6–27.

(16) A. Kuimova and S. T. Wezeman, «Russia and Black Sea Security,» SIPRI Background Paper, December 2018; P. Tucker, «US Intelligence Officials and Satellite Photos Detail Russian Military Buildup on Crimea,» Defense One, 12 June 2019, and UNIAN Information Agency, «Ukraine Intel Assesses Size of Russia's Military Force Amassed in Occupied Crimea,» 21 June 2019.

(17) Remarks by Ukraine's Representative to the UN Security Council, 8461st meeting, S/PV.8461, 12 February 2019, p. 23, and Reuters, «Some 12,000 Russian Soldiers in Ukraine Supporting Rebels: US Commander,» 3 March 2015. Walker, «New Evidence Emerges of Russian Role in Ukraine Conflict,» and T. Grove and W. Strobel, «Special Report: Where Ukraine's Separatists Get their Weapons,» Reuters, 29 July 2014, and RBC, [Putin Admitted to the Presence of Russians «Resolving Military Issues» in Donbas], 17 December 2015 (in Russian).

تتلّقى القوّات المسلّحة الأوكرانية بدورها أسلحة وتدريبًا من الولايات المتّحدة وبعض الدول الأعضاء الأخرى في منظّمة معاهدة شمال الأطلسي. أمدّت الولاياتُ المتّحدة أوكرانيا بمساعدات عسكرية بقيمة 1.5 مليار دولار منذ عام 2014، إضافة إلى 320 مليون دولار في المتوسّط سنويًا في صورة مساعدات غير عسكرية[18]. وإذا كانت إدارة أوباما قد رفضت إرسال معدّات عسكرية فتّاكة، فقد تغيّرت هذه السياسة في عهد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد جاي ترامب التي أمدّت أوكرانيا بصواريخ «جافلين» المضادّة للدبّابات وبنادق قنص[19]. وخلال العام 2019، صارت المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا محور تحقيق واتّهام جنائي في احتمال إساءة ترامب استخدام سلطته تحقيقًا لمكسب سياسي. ركّز التحقيق على رزمة مساعدات بقيمة 400 مليون دولار (شملت 250 مليون دولار كمساعدات عسكرية)، وقد جُمّد بعضها في تموز/يوليو قبل الإفراج عنه في أيلول/سبتمبر[20].

تعمل في أوكرانيا ثلاث بعثات لتدريب القوّات الأمنية هناك منذ عام 2015، وهي مجموعة التدريب المشتركة المتعدّدة الجنسيات ـ أوكرانيا (كندا والدنمارك وليتوانيا وبولندا والسويد والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة)، والعملية أوربيتال (المملكة المتّحدة)، وعملية الموحّد (كندا)[21].

## الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

راجت مزاعم في المرحلة التي سبقت الانتخابات الرئاسية الأوكرانية في آذار/مارس ونيسان/أبريل بشأن حصول مخالفات، وصدرت تحذيرات من تدخّل روسي. لكنّ الانتخابات جرت، بحسب مراقبين دوليين، وفقًا لمعايير ديمقراطية ومن دون مخالفات كبرى[22]. حقّق مرشّح المعارضة فولوديمير زيلنسكي فوزًا كاسحًا في الجولة الثانية من الانتخابات، وتعهّد بالتوصّل إلى حلّ سلمي للنزاع في شرق أوكرانيا، وعرض برنامجًا إصلاحيًا طموحًا[23]. وفي اختبار مبكر للرئيس الأوكراني المنتخَب،

---

(18) Congressional Research Service, «Ukraine: Background, Conflict with Russia, and US Policy,» Report R45008, 19 September 2019, pp. 30-32.

(19) P. J. Marzalik and A. Toler, «Lethal Weapons to Ukraine: A Primer,» Atlantic Council, 26 January 2018, and R. Sisk, «NATO Commander Backs Sending More Javelins to Ukraine,» Military.com, 3 October 2019.

(20) للاطلاع على عمليات نقل الأسلحة إلى أوكرانيا، انظر أيضًا الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.
P. Zengerle, «Trump Administration Reinstates Military Aid for Ukraine,» Reuters, 12 September 2019; *The Economist*, «The Backstory to Impeachment: From Paul Manafort to Donald Trump's Fateful Phone Call,» 12 October 2019, and US Government Accountability Office, «Decision, Office of Management and Budget-withholding of Ukraine Security Assistance,» 16 January 2020.

(21) 7th Army Training Command, «Joint Multinational Training Group-Ukraine,» [n. d.], and Forces Network, «UK to Extend Training Mission in Ukraine,» 5 November 2019, and Government of Canada, «Operation UNIFIER,» [n. d.].

(22) Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), «Ukraine, Presidential Election, 31 March 2019: Statement of Preliminary Findings and Conclusions,» 1 April 2019, and Ukrainian Election Task Force, «Foreign Interference in Ukraine's Democracy,» May 2019.

(23) Kyiv Post, «Quick Wins, Big Promises: Zelensky's Agenda for Parliament, Government,» 6 September 2019, and *The Economist,* «Hope and Fear: Can Volodymyr Zelensky Live up to the Expectations He Has Created?,» 26 September 2019.

اعتمدت روسيا في نيسان/أبريل سياسة تسهّل على سكّان معيّنين في شرق أوكرانيا الخاضع لسيطرة الانفصاليين الحصول على جوازات سفر روسية، وهو ما دفع زيلنسكي إلى المطالبة بفرض مزيد من العقوبات الدولية على روسيا. وفي تموز/يوليو، وسّعت روسيا هذه الإجراءات لتشمل جميع سكّان منطقتَي دونيتسك ولوهانسك[24].

وطّد زيلنسكي فوزه الانتخابي بالفوز في انتخابات برلمانية مبكرة في تموز/يوليو، حين فاز حزبه المشكَّل حديثًا، خادم الشعب، بستين في المئة من المقاعد، وهو ما جعله أوّل حزب ينال أغلبية مطلقة في أوكرانيا المستقلّة[25]. كما أنّ التغيرات الانتخابية في أوكرانيا أنعشت توقّعات بإمكانية حلحلة الجمود في منطقة دونباس[26].

## عملية السلام

بُنيت عملية السلام على مجموعة تدابير تسمّى اتّفاقات مينسك التي وقّعتها في عامي 2014 و2015 روسيا وأوكرانيا وكذلك منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو ما يُعرف بمجموعة الاتّصال الثلاثية التي لديها أربعة فِرق عمل (اقتصادية وإنسانية وسياسية وأمنية)، وممثّلو المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون في شرق أوكرانيا[27]. تجتمع مجموعة الاتّصال في مينسك مرة كلّ أسبوعين، لكن من دون تحقيق نتائج تُذكر. ويلتقي تجمّع دولي أوسع، يسمّى صيغة نورماندي (فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا) على مستويات مختلفة بانتظام (وزراء خارجية، مستشارون سياسيون، مديرون سياسيون، وغيرهم)، لكنّ الاجتماع الذي انعقد قي كانون الأول/ديسمبر 2019 كان الأوّل على مستوى رؤساء الدول منذ تشرين الأول/أكتوبر 2016 (انظر أدناه).

هناك خاصّية مهمّة لمجموعة الاتّصال الثلاثية ورباعية نورماندي، وهي غياب الولايات المتّحدة. لكنّ إدارة ترامب عيّنت في تموز/يوليو 2017 ممثّلاً خاصًّا في مفاوضات أوكرانيا (كورت فولكر)، وهو ما أتاح لأوكرانيا جسرًا سياسيًا مهمًّا مع الولايات المتّحدة. لكن كان لإقحام أوكرانيا في السياسات

= للمزيد عن حال البرنامج الإصلاحي في أوكرانيا، انظر: G. Gressel, «Guarding the Guardians: Ukraine's Security and Judicial Reforms under Zelensky,» European Council for Foreign Relations Policy Brief, August 2019.

(24) D. Korsunskaya and P. Polityuk, «Russia Offers Passports to East Ukraine, President-elect Decries «Aggressor State»,» Reuters, 24 April 2019, and RadioFreeEurope/RadioLiberty, «Putin Widens Citizenship Offer to all Residents of Ukraine's Donetsk, Luhansk Regions,» 18 July 2019.

(25) Congressional Research Service, «Ukraine: Background, Conflict with Russia, and US Policy,» Report R45008, 19 September 2019, and A. Wilson, «Shock to the Sistema: Ukraine's Youthful New Government,» European Council for Foreign Relations Commentary, 4 September 2019.

(26) International Crisis Group, *Rebels Without a Cause: Russia's Proxies in Eastern Ukraine,* Europe Report no. 254 (International Crisis Group: Brussels, 16 July 2019).

(27) للمزيد عن التفاوض وتطبيق اتّفاقات مينسك، انظر C. Wittke, «The Minsk Agreements-More Than «Scraps of Paper»?,» *East European Politics*, vol. 35, no. 3 (2019), pp. 264–290, and J. Landwehr, «No Way out? Opportunities for Mediation Efforts in the Donbas Region,» *East European Politics*, vol. 35, no. 3 (2019), pp. 291–310.

المحلّية الأمريكية (من خلال التحقيق والاتّهام الجنائي) تأثيرات ضارّة، كتنحّي مسؤولين أمريكيين كبار، منهم فولكر، في أيلول/سبتمبر 2019[28].

واستنادًا إلى بعثة الرصد الخاصّة التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوكرانيا ـ وهي بعثة مراقبة مدنية غير مسلّحة أُسّست في عام 2014 ـ شهد وقف إطلاق النار المبرَم في شباط/فبراير 2015 كجزء من اتّفاق مينسك الثاني انتهاكات شبه يومية في عام 2019[29]. ومع انتفاء وجود هيئة فاعلة للبتّ في حالات عدم الامتثال لاتّفاقات مينسك والمجازاة عليها، لم يدخل بعض أهمّ الإجراءات حيّز التطبيق في أكثر الأحيان[30]. كما أنّ هناك مناقشات واقتراحات مستمرّة لإرسال بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتّحدة إلى شرق أوكرانيا كجزء من عملية حلحلة مراوحة مينسك، لكنّ مجلس الأمن وأعضاءه الدائمين منقسمون حول نطاق ولايتها[31].

التزم الأطراف في اجتماع لمجموعة الاتّصال الثلاثية في 17 تموز/يوليو 2019 بوقف آخر لإطلاق النار في شرقيّ أوكرانيا. وأعلنت الحكومة الأوكرانية أيضًا إجراءات لتيسير الانتقال من المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون وإليها، وهذا يشمل ترميم جسر ستانيتسيا لوهانسكا (المعبر الحدودي الوحيد في منطقة لوهانسك)[32]. لكنّ هذا الاتّفاق انهار في الحال، كحال اتّفاقات وقف إطلاق النار السابقة، ليُقتَل ستّة عسكريين أوكرانيين بعد ثلاثة أسابيع من اتّفاق وقف إطلاق النار الأخير[33]. كما أنّ عمليّات تبادل الأسرى محكومة باتّفاق مينسك الثاني أيضًا. حصلت عملية تبادل كبيرة في أيلول/سبتمبر حين أطلق كلّ طرف سراح 35 فردًا، منهم البحّارة الأوكرانيون الأربعة والعشرون الذين اعتقلتهم روسيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 [34]. وحصلت عمليات تبادل أخرى للأسرى في آخر العام[35].

---

(28) P. Baker, «Kurt Volker, Trump's Envoy for Ukraine, Resigns,» *New York Times*, 27 September 2019, and A. Mackinnon and R. Gramer, «State Department Expected to Scrap Post of Special Envoy to Ukraine,» *Foreign Policy*, 7 November 2019.

(29) تُعدّ بعثة الرصد الخاصّة التابعة لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا تقارير أسبوعية وتقارير خاصّة عن الأزمة في أوكرانيا؛ انظر: <https://www.osce.org/ukrainecrisis>. وللمزيد عن النزاع وإدارة الأزمة في أوكرانيا، انظر: *SIPRI Yearbook* 2017, pp. 137-138 and 146-149; Wilson, «External Intervention in the Ukraine Conflict: Towards a Frozen Conflict in the Donbas,» and I. Anthony, S. Perlo-Freeman, and S. Wezeman, «The Ukraine Conflict and its Implications,» *SIPRI Yearbook* 2015, pp. 55–98.

(30) انظر مثلاً: Congressional Research Service, «Ukraine: Background, Conflict with Russia, and US Policy,» Report: R45008, 19 September 2019, pp. 15-19.

(31) E. Lawson, «Considering a UN Peacekeeping Mission in the Donbas,» Conference Report, Royal United Services Institute, February 2019.

(32) OSCE, «OSCE Chair Lajčák Welcomes New Recommitment to Ceasefire in Eastern Ukraine and Plans for Urgently Needed Repairs to Stanytsia Luhanska Bridge; Urges Sides to Honour and Implement Them,» Press release, 18 July 2019.

(33) Ukrinform, «Six Ukrainian Soldiers Killed, Nine Wounded during «Harvest Ceasefire»,» 7 August 2019.

(34) O. Grytsenko, «What We Know about 35 Ukrainian Political Prisoners Released from Russia,» *Kyiv Post*, 7 September 2019, and M. Bennets, «Families Reunite in Russia–Ukraine Prisoner Exchange,» *The Guardian*, 7 September 2019.

(35) Agence France-Presse, «Ukraine and Russia-backed Separatists Exchange 200 Prisoners,» *The Guardian*, 29 December 2019.

والأهمّ ممّا تقدّم إعلان الرئيس زيلنسكي في 1 تشرين الأول/أكتوبر قبول حكومته بما يسمّى «صيغة شتاينماير» (على اسم الرئيس الألماني فراك فولتر شتاينماير الذي اقترح صيغة لتنفيذ جزء من اتّفاقات مينسك في عام 2016، حين كان وزير خارجية ألمانيا). تخوّل الصيغةُ شرقيَّ أوكرانيا إجراء انتخابات محلّية في الأقاليم الخاضعة لسيطرة الانفصاليين؛ وإذا اعترف مراقبو منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنّ عملية التصويت حرّة ونزيهة، تُمنح لتلك المناطق وضعية حكم ذاتي خاصّ، وهو ما يمكّن أوكرانيا من استعادة سيطرتها على حدودها الشرقية مع روسيا في آخر المطاف[36]. مع أنّ هذه الصيغة لا تزال تلقى ردًّا غير قطعي في أوكرانيا، فإن قبول زيلنسكي بها (ومساندة روسيا إيّاها من قبل) يوجِد فرصة جديدة لمزيد من المفاوضات الرامية إلى حلّ النزاع[37]. لكن تبقى عراقيل كثيرة في تحديد تسلسل خطوات الصيغة وتنفيذها[38]. وعلى سبيل المثال، يلزم فكّ اشتباك القوّات الأوكرانية وقوّات الانفصاليين المدعومين من روسيا على طول خطّ التماس قبل إجراء الانتخابات. ومع أنّ الطرفين وافقا على ذلك، لا يُعرف إن كان سيحصل، وإن حصل فكّ اشتباك بين القوّات بحلول آخر العام في ثلاث بلدات شرقية: بيتريفسك وستانيتسيا لوهانسكا وزولوت[39].

أوجد اجتماع قادة فرنسا وألمانيا وروسيا وأوكرانيا في باريس في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019 زخمًا جديدًا- عُقد أوّل اجتماع لرباعية نورماندي على ذلك المستوى قبل أكثر من ثلاثة أعوام. لم يبرز مسار شامل يفضي إلى سلام، لكنّ القادة اتّفقوا على تنفيذ وقف إطلاق نار «كامل وشامل» بحلول آخر العام، وعلى فكّ اشتباك القوّات العسكرية في ثلاث مناطق إضافية غير محدّدة بحلول آخر آذار/مارس 2020، وعلى إجراء مزيد من المباحثات في غضون أربعة أشهر[40]. كما ساند البيان الختامي صيغة شتاينماير.

يتّضح ممّا تقدّم أنّ الفاتحة الجديدة الواعدة التي أعقبت التغيّر السياسي في أوكرانيا لم تمنع من استمرار خلافات جوهرية بين الأطراف في آخر عام 2019 حول طبيعة النزاع ومشاركتهم فيه، وحول

(36) للمزيد عن جهود تطبيق اللامركزية في أوكرانيا بوجه عام، انظر: V. Romanova and A. Umland, «Decentralising Ukraine: Geopolitical Implications,» *Survival*, vol. 61, no. 5 (2019), pp. 99–112.

(37) International Crisis Group, «A Possible Step toward Peace in Eastern Ukraine,» Statement, 9 October 2019.

حول المواقف العامة من الحلول الدبلوماسية المحتملة، انظر: O. Haran [et al.], «Identity, War, and Peace: Public Attitudes in the Ukraine-controlled Donbas,» *Eurasian Geography and Economics*, vol. 60, no. 6 (2019), pp. 684–708.

(38) انظر مثلاً انتقاد: G. Gressel, «Ukraine Prisoner Swap: A Sign of Hope or Desperation?,» European Council on Foreign Relations commentary, 26 September 2019; P. D'Anieri, «War, State and society in Ukraine,» Eurasian Geography and Economics, vol. 60, no. 6 (2019), pp. 647–655, and N. Melvin, «Ukraine Talks: A Peaceful Outcome or a Peaceful Sellout?,» Royal United Services Institute Commentary, 6 December 2019.

(39) BBC, «Ukraine and Russia Agree to Implement Ceasefire,» 10 December 2019.

(40) President of Russia, «Paris «Normandy» Summit Common Agreed Conclusions,» 9 December 2019; A. Higgins, «In First Meeting with Putin, Zelensky Plays to a Draw Despite a Bad Hand,» *New York Times*, 9 December 2019, and S. Utkin, «Why the Normandy Summit was not a Waste of Time,» Carnegie Moscow Center, 12 December 2019.

تنفيذ الاتّفاقات القائمة. ولا يُعرَف إذا كانت هذه المقاربة البراغماتية- التي يتّخذ بموجبها الطرفان خطوات صغيرة (تحرير الأسرى، وفكّ ارتباط في مواقع معيّنة وما إلى ذلك) لاختبار حسن نوايا الخصم- ستزيل هذه الخلافات الجوهرية في عام 2020.

# الفصل السادس

# النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

**إيان ديفيس**

## عرض عامّ

شهدت سبع دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نزاعات مسلّحة محتدمة في عام 2019 (كما في عام 2018)، وهي مصر (نزاع مسلّح دون وطني حادّ)، والعراق (حرب أهلية مدوَّلة)، وإسرائيل (نزاع مسلّح خارجي متدنّي الحدّة)، وليبيا (حرب أهلية مدوَّلة)، وسورية (حرب أهلية كبرى مدوَّلة)، وتركيا (نزاع مسلّح خارجي ودون وطني متدنّي الحدّة)، واليمن (حرب أهلية كبرى مدوَّلة). تدنّت الوفيات في جميع هذه النزاعات المسلّحة عن نظيراتها في عام 2018، عدا النزاع في ليبيا. حصدت هذه النزاعات أرواح مئات الألوف من الأشخاص وشرّدت ملايين آخرين، والعديد منها متشابك ويشمل قوى إقليمية ودولية، إضافة إلى جهات فاعلة كثيرة من غير الدول.

هناك ثلاث قضايا متشعّبة تؤطّر المآزق الأمنية في المنطقة: (أ) منافسات إقليمية جارية بين دول مع تغيّر شبكة التحالفات والمصالح الخارجية؛ (ب) تهديدات مستمرّة ناشئة عن جماعات جهادية عنيفة؛ (ج) اشتداد المنافسة على المياه وتعاظم تأثير تغيّر المناخ (انظر القسم I). أنذرت التوتّرات بين إيران والولايات المتّحدة (وحلفائها الخليجيين) بالتحوّل في مناسبات كثيرة إلى نزاع عسكري خطير بين دول خلال عام 2019. وحصلت احتجاجات عارمة مناوئة للحكم في الجزائر ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية وتونس. كما شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 14 عملية سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019، بزيادة عمليتين على عام 2018.

نناقش في القسم II النزاعات المسلّحة المعقّدة والمتشابكة في العراق وسورية وتركيا. واصلت تركيا عمليّاتها العسكرية في شمال العراق وتوغّلت من جديد في شمال سورية عقب إعلان الولايات المتّحدة سحب بعض جنودها. أعقب ذلك إنشاء روسيا وتركيا «منطقة آمنة» في شمال شرق سورية

في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بينما أحكمت حكومة الأسد قبضتها على معظم أرجاء البلاد وحقّقت مكاسب استراتيجية إضافية. وبقي العراق دولة هشّة خارجة من نزاع تقريبًا، مع أنّ البيانات المتاحة تشير إلى أنّ الوفيّات الناجمة عن معارك لا تزال عند مستوى نزاع مسلّح حادّ، مع مؤسّسات ضعيفة واحتجاجات متعاظمة.

استمرّ النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني (القسم III) مع تزايد عدم الاستقرار في مرتفعات الجولان وفي الضفّة الغربية، وهو ما فاقم التوتّرات في غزّة. وكشفت الولايات المتّحدة عن الجانب الاقتصادي لخطّة السلام الإسرائيلية- الفلسطينية التي اقترحتها، لكن بدا في آخر عام 2019 ضعف الأمل بحلّ النزاع الأساسي.

وفي شمال أفريقيا (القسم IV)، تتضافر الأزمات، وهو ما يشكّل خطرًا على استقرار الدول المتجاورة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي ليبيا، اشتدّ القتال بين الحكومتين الغريمتين، في نزاع يشهد تدويلاً متزايدًا، حيث تقف مصر وروسيا والسعودية والإمارات العربية المتّحدة في جانب، وقطر وتركيا في الجانب الآخر، في حين تصطفّ جماعات مسلّحة أجنبية ومرتزقة على كلا الجانبين.

بقيت الأزمة الإنسانية في اليمن (القسم V) الأسوأ في العالم في عام 2019. ومع أنّه اتُّخذت خطوات أوّلية لتنفيذ اتّفاق ستوكهولم الموقَّع في كانون الأول/ديسمبر 2018، حمي القتال في الجنوب المقسّم، وبقيت المنافسة داخل الائتلاف المناوئ للحوثيين تهدّد بتحوّل الخلاف إلى حرب أهلية شاملة ضمن حرب أهلية إلى أن أُبرم اتّفاق سلام في الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. يتيح اتّفاقا ستوكهولم والرياض مسارًا ربّما يفضي إلى تسوية سياسية للحرب الأهلية في اليمن، لكن تبقى هناك تحدّيات كثيرة مع استمرار القتال ضمن الائتلافين وفي ما بينهما.

## I. الاتّجاهات العامّة الرئيسة في المنطقة

**إيان ديفيس**

عاشت سبع دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نزاعات مسلّحة محتدمة في عام 2019 (كالعدد الذي عاشته في عام 2018)، وهي مصر (نزاع مسلّح دون وطني حادّ) والعراق (حرب أهلية مدوَّلة) وإسرائيل (نزاع مسلّح خارجي متدنّي الحدّة) وليبيا (حرب أهلية مدوَّلة) وسورية (حرب أهلية كبرى مدوَّلة) وتركيا (نزاع مسلّح خارجي ودون وطني متدنّي الحدّة) واليمن (حرب أهلية كبرى مدوَّلة)[1]. تدنّى عدد الوفيّات في جميع هذه النزاعات المسلّحة عن ذلك المسجَّل في عام 2018، إلّا ليبيا (التي زاد فيها عدد الوفيّات من نحو 12,000 حالة وفاة في عام 2018 إلى نحو 21,000 وفاة في عام 2019)[2]. سنناقش في الأقسام التالية التطوّرات في كلّ نزاع مسلّح وفي أيّ عملية سلام ذات صلة- فنكرّس القسم II للنزاعات في العراق وسورية وتركيا؛ والقسم III للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني؛ والقسم IV للنزاع في كلّ من مصر وليبيا؛ والقسم V للنزاع في اليمن.

حصدت هذه النزاعات أرواح مئات الألوف من الأشخاص وشرّدت ملايين آخرين، والعديد منها متشابك ويشمل قوى إقليمية ودولية، إضافة إلى جهات فاعلية كثيرة من غير الدول. وشهدت دول عديدة في المنطقة احتجاجات عارمة مناهضة للحكم منذ عام 2018، منها الجزائر ومصر وإيران والعراق والأردن ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية وتونس. والبعض يسمّيها الربيع العربي الثاني أو الجديد[3].

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 14 عملية سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019،

(1) للاطلاع على تعريفات النزاع وتصنيفاته، انظر الفصل الثاني، القسم I، في هذا الكتاب.

(2) Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), «Data Export Tool,» [n. d.].

(3) *The Economist*, «Protests Are Making a Comeback in the Arab World,» 21 March 2019; A. England, «In Algeria and Sudan, a Second Arab Spring is Brewing,» *Financial Times*, 11 April 2019, and D. Hearst, «The Second Arab Spring? Egypt is the Litmus Test for Revolution in the Middle East,» Middle East Eye, 16 April 2019.

بزيادة عمليتين على عام 2018. ومع أنّ معظم هذه العمليّات جارية منذ أعوام، فقد شهد عام 2019 عملية جديدة، هي بعثة الأمم المتّحدة لدعم اتّفاق الحُديدة (انظر القسم V)، في حين استحقّت بعثة الاتّحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية المتكاملة في ليبيا أيضًا صفة عملية سلام متعدّدة الأطراف بموجب تعريف سيبري، وذلك عقب سريان مفعول ولايتها الجديدة في كانون الأول/ديسمبر 2018 [4]. كما أُنهيت عملية سلام واحدة في عام 2019، وهي الوجود الدولي المؤقّت في الخليل (انظر القسم III). كما أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الوحيدة التي شهدت في عام 2019 زيادة في عدد العناصر العاملين في عمليّات سلام وذلك بنسبة 5 في المئة، من 14,408 عناصر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 15,082 عنصرًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 [5].

**الشكل الرقم (6-1)**
**المنافسات الإقليمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

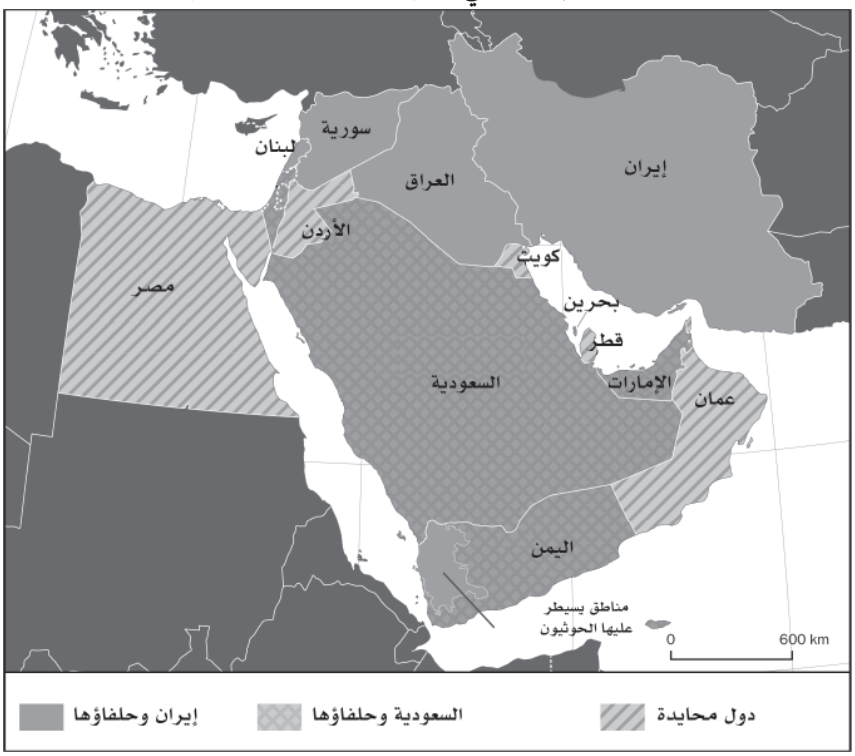


**المصدر:** *The Economist*, «Iran Was Not Predestined to Become a Regional Hegemon,» 9 February 2019.

هناك ثلاث قضايا متشعّبة تؤطّر المآزق الأمنية في المنطقة: (أ) منافسات إقليمية جارية بين دول

(4) Council of the EU, «EUBAM Libya Becomes a Fully-fledged Civilian CSDP Mission,» Press Release, 17 December 2018.

(5) للاطلاع على الاتّجاهات العالمية والإقليمية لعمليّات السلام المتعدّدة الأطراف، انظر الفصل الثاني، القسم II في هذا الكتاب.

مع تغيّر شبكة التحالفات والمصالح الخارجية؛ و(ب) تهديدات مستمرّة ناشئة عن جماعات جهادية عنيفة؛ و(ج) اشتداد المنافسة على المياه وتعاظم تأثير تغيّر المناخ[6]. سنعاين في هذا القسم بإيجاز كيفية تطوّر هذه القضايا الثلاث في عام 2019، مع عناية خاصّة باشتداد التوتّرات الإيرانية الأمريكية.

## تغيّر التحالفات والمنافسات: اشتداد التوتّرات الإيرانية-الأمريكية

تتقاطع خطوط الصدع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بطرق معقّدة مع تغيّر التحالفات والمنافسات (انظر الشكل الرقم (6-1))[7]. بقيت المنافسة بين إيران (وحلفائها في العراق ولبنان وسورية واليمن) ومجموعة خاصّة من أربع دول، هي إسرائيل والسعودية والإمارات والولايات المتّحدة، أكثر المنافسات التي بين الدول خطورة وإخلالاً بالاستقرار[8]. هناك مواجهة قوية بين السعودية، وهي الأولى في الإنفاق العسكري واستيراد الأسلحة في المنطقة، والإمارات (وبعض دول الخليج الأخرى وإن بدرجة أقلّ) من جانب، وإيران من جانب آخر في كلّ من العراق ولبنان وسورية واليمن، بينما تحصر إسرائيل مواجهتها لإيران في لبنان وسورية، إضافة إلى الاتّفاق النووي لعام 2015 (خطّة العمل الشاملة المشتركة، (JCPOA))[9]. وكما حصل عام 2018، هاجمت إسرائيل أهدافًا إيرانية أو متحالفة مع إيران في سورية في مناسبات كثيرة عام 2019، لكنّها وسّعت ضرباتها الجوّية لتشمل ميليشياتٍ مدعومة من إيران في العراق، وحزبَ الله في لبنان[10]. كما أنّ هناك شقاقًا سنّيًا-سنّيًا ناشئًا عن منافسة بين مصر والسعودية والإمارات من جهة، وقطر وتركيا من جهة أخرى (وبخاصّة في القرن الأفريقي وليبيا)، يضاف إليه عنف تنظيم داعش السنّي الذي يستهدف السنّة أساسًا[11]. لكنّ آلية الفعل

(6) انظر: I. Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in the Middle East and North Africa,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 81–85.

(7) R. Malley, «The Unwanted Wars: Why the Middle East is More Combustible Than Ever,» *Foreign Affairs* (November-December 2019).

(8) للمزيد من التفاصيل حول المنافسات وكيفية تبلورها في عام 2018، انظر: *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 82-84.

وللمزيد عن دور العوامل الجيوستراتيجية، انظر V. T. Ghoble, «Saudi Arabia–Iran contention and the Role of Foreign Actors,» *Strategic Analysis,* vol. 43, no. 1 (2019), pp. 42–53.

وللمزيد عن العلاقات السعودية- الإماراتية، انظر: R. Ziadah, «The Importance of the Saudi–UAE Alliance: Notes on Military Intervention, Aid and Investment,» *Conflict, Security and Development*, vol. 19, no. 3 (2019), pp. 295–300.

وللمزيد عن العلاقات الإسرائيلية السعودية، انظر: J. Rynhold and M. Yaari, «The Quiet Revolution in Saudi–Israeli Relations,» Mediterranean Politics, December 2019.

(9) P. Wezeman and A. Kuimova, «Military Spending and Arms Imports by Iran, Saudi Arabia, Qatar and the UAE,» SIPRI Fact Sheet, May 2019.

للمزيد عن خطّة العمل الشاملة المشتركة، انظر الفصل الحادي عشر، القسم II في هذا الكتاب.

(10) انظر مثلاً: *Middle East Monitor*, «Satellite Images Show Iran Missile Factory in Syria Destroyed by Israel Air Strikes,» 15 April 2019; Reuters, «Israel Says Air Strike in Syria Sent «No Immunity» Message to Iran,» 25 August 2019, and E. T. Cohen and K. Huggard, «What Can We Learn from the Escalating Israeli Raids in Syria?,» The Brookings Institution, 6 December 2019.

(11) H. Agha and R. Malley, «The Middle East's Great Divide is Not Sectarianism,» New Yorker, 11 March 2019, and International Crisis Group, Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact, Middle East Report no. 206 (International Crisis Group: Brussels, 19 September 2019).

للمزيد عن النزاعات المسلّحة في القرن الأفريقي، انظر الفصل السابع، القسم IV في هذا الكتاب.

وردّ الفعل بين إيران والولايات المتّحدة (وحلفائها الخليجيين) التي برزت خلال العام، هدّدت في مناسبات عديدة بالتحوّل من حرب عبر وكلاء إلى نزاع مسلّح بين دول يعمّ المنطقة[12]. كما أنّ النزاع على النفوذ الجيوسياسي بين إيران والولايات المتّحدة أربك وساطة الأمم المتّحدة في اليمن أيضًا (انظر القسم V).

## حملة «الضغط الأقصى» الأمريكية

العلاقات الإيرانية- الأمريكية علاقات خصومة منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، والذي صادفت ذكراه السنوية الأربعون في شباط/فبراير2019 [13]. بقيت هذه العلاقات تتدهور في الأعوام الأخيرة مع الانسحاب الأمريكي من خطّة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018، وكذلك بسبب سياسة «الضغط» الأقصى القسرية الأمريكية التي أملت الولايات المتّحدة بأن ترغم إيران على العودة إلى مائدة المفاوضات من منطلق ضعف[14]. بدت إيران بدورها مقتنعة بأنّ تأمين «ردع أمامي» والتهديد باستئناف أنشطتها النووية السابقة لخطّة العمل الشاملة المشتركة سيرغمان الولايات المتّحدة وحلفاءها على إعادة تقييم خيارتهما السياسية[15]. وفي علامة أولى على آلية الفعل وردّ الفعل هذه، صنّفت الولاياتُ المتّحدة الحرسَ الثوري الإيراني بأنّه «منظّمة إرهابية أجنبية»، وأعلنت إيران في إثر ذلك أنّ القيادة الوسطى الأمريكية والقوّات التابعة لها في الشرق الأوسط إرهابية[16]. لكنّ المواجهات البحْرية في مضيق هرمز بين أيار/مايو وتموز/يوليو 2019، وهذا يشمل إسقاط إيران طائرة تجسّس أمريكية بدون طيار في حزيران/يونيو والردّ الأمريكي بشنّ هجمات إلكترونية على إيران، وسلسلة هجمات إيرانية مزعومة على منشآت

(12) انظر مثلاً: International Crisis Group, Averting the Middle East's 1914 Moment, Middle East Report no. 205 (International Crisis Group: Brussels, 1 August 2019), and The Economist, «The Brewing Conflict between America and Iran,» 9 May 2019.

(13) F. Jahanpour, Iran at Crossroads on 40th Anniversary of its Islamic Revolution,» The Transnational, 11 February 2019, and The Economist, «Four Decades after its Revolution, Iran is Still Stuck in the Past,» 9 February 2019.

للاطلاع على الأبعاد الثقافية والأيديولوجية العميقة للنزاع، انظر: M. R. Chitsazian and S. M. A. Taghavi, «An Iranian Perspective on Iran–US Relations: Idealists versus Materialists,» Strategic Analysis, vol. 43, no. 1 (2019), pp. 28–41.

(14) K. Katzman [et al.], US–Iran Tensions and Implications for US Policy (Congressional Research Service: 23 September 2019), p. 1, and US Department of State, Office of the Spokesperson, «Advancing the US Maximum Pressure Campaign on Iran,» Fact Sheet, 22 Apr. 2019

وللمزيد عن انسحاب الولايات المتّحدة من الاتّفاق النووية مع إيران، انظر: T. Erästö, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 378–386.

(15) للاطلاع على وضعية الردع الأمامي الذي تعتمده إيران والأهداف الرئيسة لسياستها الخارجية، انظر: H. Ahmadian and P. Mohseni, «Iran's Syria Strategy: The Evolution of Deterrence,» *International Affairs*, vol. 95, no. 2 (2019), pp. 341–364, and J. Watling, «Iran's Objectives and Capabilities: Deterrence and Subversion,» Royal United Services Institute, Occasional Paper, February 2019.

(16) US Department of State, Office of the Spokesperson, 'Designation of the Islamic Revolutionary Guard Corps', Fact Sheet, 8 April 2019, and C. Galvin, «A threat to Jus in Bello: Legal Implications of Iran's Designation of the US Central Command as a Terrorist Organization,» Royal United Services Institute Commentary, 15 May 2019.

نفطية سعودية في أيلول/سبتمبر هو ما فاقم خطر نشوب حريق إقليمي (انظر الفصل الأول، القسم I)[17].

برغم حصول حادثة أخرى شملت ناقلة نفط إيرانية في البحر الأحمر في تشرين الأول/أكتوبر، خفّت التوتّرات الإيرانية -الأمريكية قليلاً في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، فيما ذُكر أنّ إيران والسعودية تعملان عبر وسطاء على إطلاق حوار[18]. لكنّ تبادلاً للسجناء بين إيران والولايات المتّحدة في مطلع كانون الأول/ديسمبر لم يمنع من وقوع سلسلة اشتباكات عسكرية في العراق بين حلفاء إيران والولايات المتّحدة في وقت لاحق من ذلك الشهر (انظر القسم II)، وهذا يدلّ على أنّ تفاقم الوضع أمر مرجَّح في عام 2020 [19].

## الجماعات الجهادية العنيفة

أضحى التهديد السلفي الجهادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم موزَّعًا وممركزًا، فيما واصل تنظيم «داعش» و/أو تنظيم القاعدة توجيه عدد من الجماعات المتنوّعة أو التأثير فيها[20]. خسر تنظيم الدولة آخر معاقله في العراق في كانون الأول/ديسمبر 2017، وفي سورية في آذار/مارس 2019، وقتلت القوّات الأمريكية خليفته أبا بكر البغدادي في سورية في تشرين الأول/أكتوبر 2019[21].

---

(17) M. Landler [et al.], «US Puts Iran on Notice and Weighs Response to Attack on Oil Tankers,» *New York Times*, 14 June 2019; A. Deeks and S. R. Andersen, «Iran Shoots Down a US Drone: Domestic and International Legal Implications,» Lawfare, 20 June 2019; M. D. Shear [et al.], «Strikes on Iran Approved by Trump, Then Abruptly Pulled Back,» *New York Times*, 20 June 2019; J. E. Barnes and T. Gibbons-Neff, «US Carried out Cyberattacks on Iran', *New York Times*, 22 June 2019; D. D. Kirkpatrick [et al.], «Who Was behind the Saudi Oil Attack? What the Evidence Shows,» *New York Times,* 16 September 2019, and International Crisis Group, «After the Aramco Attack: A Middle East One Step Closer to its «1914 Moment»,» Commentary, 20 September 2019.

(18) للمزيد عن انتشار الطائرات المسيّرة من دون طيّار في الشرق الأوسط، انظر: The Economist, «The Growing Appetite for Armed Drones in the Middle East,» 9 March 2019, and A. Balas, «UAVs in the Middle East: Coming of Age,» Royal United Services Institute commentary, 10 July 2019.

(19) F. Fassihi and B. Hubbard, «Saudi Arabia and Iran Make Quiet Openings to Head off War,» *New York Times*, 4 October 2019.

(20) للمزيد عن الاتّجاه المرجّح في المستقبل للتيار الإسلامي الراديكالي، انظر: M. Crowley, «In Prisoner Swap, Iran Frees American Held since 2016,» *New York Times*, 7 December 2019. C. P. Clarke, After the Caliphate (Cambridge, MA: Polity Press, 2019); D. Byman, «Does Al Qaeda have a Future?,» *Washington Quarterly*, vol. 42, no. 3 (2019), pp. 65–75, and A. Almohammad, «Seven Years of Terror: Jihadi Organisation's Strategies and Future Directions,» International Centre for Counter-Terrorism Research Paper (August 2019).

(21) لمعرفة الانقسامات والمنافسة بين تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، انظر: T. Bacon and E. Grimm Arsenault, «Al Qaeda and the Islamic State's Break: Strategic Strife or Lackluster Leadership?,» *Studies in Conflict and Terrorism,* vol. 42, no. 3 (2019), pp. 229–263.

The Economist, «Islamic State after the Death of Abu Bakr al-Baghdadi,» 2 November 2019; M. Chulov, «Abu Bakr al-Baghdadi's Death Comes as New Order Takes Shape in Middle East,» *The Guardian*, 27 October 2019 and White House, «The United States and Our Global Partners Have Liberated All ISIS Controlled Territory,» 23 March 2019 =

يصعب تقييم مساحة القاعدة الجهادية المتبقّية في المنطقة، بالنظر إلى طبيعتها السرّية وبقاء أهمّية مكوّن «المقاتلين الأجانب» (أفراد انخرطوا في نزاع مسلّح خارج بلدانهم)[22]. ويشير أحد التقديرات إلى أنّ قوّة التنظيم الحالية مؤلّفة من نحو 18,000 مقاتل في العراق وسورية[23]. وعلى الرغم من النكسات التي مُني تنظيم «داعش» بها وضعفه الواضح، فقد بقي نشطًا في العراق وسورية طوال عام 2019.

## الإجهاد المائي وتأثيرات تغيّر المناخ الأخرى

الصلات التي بين ندرة المياه وتغيّر المناخ والقضايا الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «معقّدة ومتنوّعة ومتعدّدة الاتّجاهات»[24]. لتغيّر المناخ والإجهاد المائي أدوار مباشرة وغير مباشرة في النزاعات الحديثة والجارية في المنطقة في مناسبات كثيرة. وصنّف الاجتماع السنوي لـ «المنتدى الاقتصادي العالمي» لعام 2019 في دافوس بسويسرا تهديدَ أزمة المياه بأنه الخطر الأكبر والوحيد الذي تواجهه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[25]. وعلى سبيل المثال، شهدت ليبيا هجمات وتعطيًلا متكرّرًا للبنية الأساسية للمياه والطاقة في عام 2019 [26]. وتعتمد شرائح سكّانية كبيرة في الخليج العربي على تحلية المياه للحصول على مياه الشرب - يوجد 30 منشأة تحلية مياه كبرى في السعودية و70 منشأة مماثلة في الإمارات العربية - وستكون البنية الأساسية لتحلية المياه شديدة التأثّر بأي نزاع مسلّح[27]. وفي المقابل، تشرّد نصف مليون إيراني مؤقّتًا من جرّاء فيضانات عارمة في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2019[28].

---

= للمزيد عن تنظيم داعش وأهدافه وعمليّاته والمنتسبين إليه، وعن الحملة العسكرية الدولية التي تُشنّ لهزيمته، انظر: I. Davis, «The Aims, Objectives and Modus Operandi of the Islamic State and the International Response,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 22–39, and I. Davis, «The Islamic State in 2016: A Failing 'Caliphate' but a Growing Transnational Threat?,» *SIPRI Yearbook 2017,* pp. 89–104.

(22) لم تُتح تقديرات، كما في التقرير التاسع للأمين العامّ للأمم المتّحدة، عن التهديد الذي يمثّله تنظيم داعش: UN Security Council, Ninth Report of the Secretary-General on the Threat Posed by ISIL (Da'esh) to International Peace and Security and the Range of United Nations Efforts in Support of Member states in Countering the Threat, S/20197612, 31 July 2019.

حول التأثير التاريخي للمقاتلين الأجانب، انظر: R. K. Cragin and S. Stipanovich, «Metastases: Exploring the Impact of Foreign Fighters in Conflicts Abroad,» *Journal of Strategic Studies,* vol. 42, nos. 3–4 (2019), pp. 395–424.

(23) P. Rogers, «The ISIS Comeback is Happening-but the West Isn't Learning any Lessons,» Open Democracy, 22 August 2019.

(24) J. Schaar, «A Confluence of Crises on Water, Climate and Security in the Middle East and North Africa,» SIPRI Insights on Peace and Security, no. 2019/4, July 2019.

(25) Middle East Business Intelligence, «How the GCC is Tackling its Looming Water Crisis,» 28 March 2019.

(26) P. Wintour, «Water Supply Restored for Millions in Libya, Averting Crisis,» *The Guardian*, 21 May 2019.

(27) S. Salacanin, «How Drinking Water has Become a Major Conflict Deterrence Factor in the Gulf Region,» *New Arab*, 21 August 2019.

(28) International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, «Iran Floods: Two Million People in Need of Humanitarian Aid,» Press Release, 15 April 2019.

## II. النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في العراق وسورية وتركيا

**إيان ديفيس، ديلان أودريسكول**

نستعرض في هذا القسم النزاعات المسلّحة المعقّدة والمتداخلة في العراق وسورية وتركيا. أحكمت حكومة الأسد في عام 2019 قبضتها في سورية، وحقّقت مكاسب استراتيجية إضافية، في حين بقي العراق دولة هشّة وخارجة من نزاع تقريبًا، مع مؤسّسات ضعيفة واحتجاجات متعاظمة. وفي علامة على تزايد التطبيع بين هاتين الدولتين، أعيد في أيلول/سبتمبر 2019 فتح معبر حدودي بقي مغلقًا منذ 2012[1]. ولا يزال لإيران حضور مؤثّر في كلتا الدولتين. وفي عام 2019، واصلت تركيا عمليّاتها العسكرية في شمال العراق وتوغّلت من جديد في شمال سورية عقب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد جاي ترامب سحبًا لقوّات أمريكية. واتّفقت تركيا وروسيا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 على إنشاء «منطقة آمنة» في شمال شرق سورية، وهو ما وطّد دور روسيا كوسيط رئيس فاعل وزاد تركيا بُعدًا عن مدارها الغربي، وأبرزَ تضاؤل النفوذ الأمريكي في المنطقة. وعلى العموم، فإن الأكراد الذين يشكّلون مجموعة إثنية من نحو 30 مليون شخص يعيشون في إيران والعراق وسورية وتركيا هم أكبر الخاسرين في إعادة ترتيب موازين القوى في المنطقة خلال العام (على الرغم من تحقيقهم بعض المكاسب السياسية في العراق)[2].

### انحسار النزاع المسلّح وتوسّع الاحتجاجات في العراق

ابتُلي العراق بعقود من النزاع المسلّح[3]. لكن بدا أنّ العراق يتمتّع بمرحلة من الاستقرار النسبي

(1) Reuters, «Iraq to Open Border-crossing with Syria on Monday,» 28 September 2019.

(2) للاطلاع على تاريخ الصراع الكردي لإقامة دولة، انظر: S. Özel and A. Yilmaz, «The Kurds in the Middle East, 2015,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 53–71, and H. J. Barkey, «The Kurdish Awakening: Unity, Betrayal, and the Future of the Middle East,» *Foreign Affairs* (March-April 2019).

(3) انظر إصدارات كتاب سيبري السنوي السابقة. للاطلاع على العواقب على صعيد صحّة الشعب العراقي، انظر: R. K. Lafta and M. A. Al-Nuaimi, «War or Health: A Four-decade Armed Conflict in Iraq,» *Medicine, Conflict and Survival*, vol. 35, no. 3 (2019), pp. 209–226.

عقب هزيمة تنظيم «داعش» في الميدان. لكن تبقى ماثلةً توتراتٌ طائفية كامنة وتمرّد متدنّي الحدّة على يد تنظيم «داعش» في أقصى شمال البلاد، وتحدّيات هائلة على صعيد إعادة الإعمار، والمصالحة والحوكمة بعد الحرب[4].

المؤشّر الآخر على التحدّيات الماثلة مواصلة ثلاث جهات فاعلة أمنية رئيسة العمل ضمن الدولة، وهي قوّات الأمن العراقية المدعومة من التحالف العالمي لمكافحة تنظيم «داعش» في العراق والشام ومن بعثة الناتو للتدريب وبناء القدرة؛ وقوّات البشمركة الكردية؛ والحشد الشعبي، ويسمّى أيضًا قوّات الحشد الشعبي، وهي منظّمة جامعة ترعاها الدولة العراقية ومؤلّفة من عدد من الميليشيات التي يهيمن عليها الشيعة (تدعم إيران بعضها)؛ وميليشيات مسيحية وسنّية وتركمانية ويزيدية وميليشيا الشبك[5]. ما زال دمج قوّات الحشد الشعبي في قوّات الأمن العراقية أحد أهداف الحكومة العراقية، لكنّ التقدّم المحرَز نحوه بطيء. إضافة إلى ذلك، تُقدّم بعثة استشارية صغيرة تابعة للاتّحاد الأوروبي في العراق المشورة في إصلاح القطاع الأمني منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017 [6].

**الجدول الرقم (6-1)**

**الوفيّات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في العراق، 2016-2019**

| نوع الحادثة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| معارك | 24595 | 15216 | 2736 | 1710 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 25645 | 13921 | 2494 | 1201 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 319 | 58 | 57 | 469 |
| عنف ضدّ مدنيين | 5755 | 2823 | 311 | 225 |
| **المجموع** | **56314** | **32018** | **5598** | **3605** |

**ملاحظات:** أول عام أُتيحت بشأنها بيانات عن العراق في قاعدة بيانات مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) هو عام 2016. للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

---

(4) D. O'Driscoll, «Governing the «Ungoverned»: Suppressing the Islamic State's Insurgency in Iraq,» SIPRI commentary, 12 April 2019; and International Organization for Migration, «Iraq Mission, Displacement Tracking Matrix,» October 2019.

(5) International Crisis Group, *Iraq's Paramilitary Groups: The Challenge of Rebuilding a Functioning State,* Middle East Report; no. 188 (Brussels: International Crisis Group, 2018).

للتحالف العالمي لمكافحة تنظيم داعش موقع إلكتروني عند <https://theglobalcoalition.org/en/>.

يمكن الاطلاع على تفاصيل عن بعثة الناتو في العراق في الموقع الإلكتروني للناتو عند <https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_166936.htm>.

(6) EU, «EU Advisory Mission in Support of Security Sector Reform in Iraq,» 18 October 2018.

وردًّا على استمرار هجمات تنظيم «داعش» التي شملت تكتيك حرق المحاصيل، شنّت الحكومة العراقية عمليّات عسكرية ومكافحة إرهاب عديدة ضدّ التنظيم خلال العام، وشمل بعضها عمليّات مشتركة انضوت فيها قوّات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي وغارات جوية للتحالف بقيادة الولايات المتّحدة[7]. واستمرّت العمليّات العسكرية التركية ضدّ حزب العمّال الكردستاني في شمال العراق أيضًا في عام 2019 [8].

الغالب وصف العراق منذ مطلع عام 2018 بأنّه في حقبة ما بعد النزاع بدرجة كبيرة. لكن إذا كانت البيانات المتاحة تشير إلى انخفاض حادّ للوفيات المرتبطة بقتال في العامين 2018 و2019 (انظر الجدول الرقم (6-1))، فإنها بقيت عند مستوى نزاع مسلّح حادّ (يسبّب أكثر من 1000 وفاة مرتبطة بقتال سنويًا)[9]. إضافة إلى ذلك، بقيت الأوضاع الإنسانية في البلاد مزرية بوجود أكثر من 1.4 مليون شخص مشردين داخليًا و6.7 ملايين شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019 [10].

## دور الولايات المتّحدة في العراق

حوّلت الإدارةُ الأمريكية العراقَ إلى واحد من الخطوط الأمامية في اشتباكها السياسي بدرجة كبيرة مع إيران (انظر القسم I)، مطالبة البلاد بتسريح ميليشيات شيعية كثيرة على صلة وثيقة بإيران[11]. اتّهمت الولاياتُ المتّحدة هذه الميليشيات بشنّ هجمات صاروخية كثيرة على القوّات الأمريكية (بقي نحو 5000 جندي أمريكي في البلاد بدعوة من الحكومة العراقية)، وعلى مراكز تجارية ودبلوماسية في البلاد خلال عام 2019. وبرغم دور إيران البارز في المؤسّسات العراقية الرئيسة، سعت الحكومة العراقية لالتزام الحياد في المنافسة الإيرانية-الأمريكية[12]. لكنّ النزاع الإيراني- الأمريكي احتدم في كانون الأول/ديسمبر؛ فردًّا على سلسلة هجمات على مراكز أمريكية، أدّت إحداها إلى مقتل مقاول أمريكي، شنّت الولايات المتّحدة غارات جوّية على قاعدة ميليشيا كتائب الأقصى المدعومة من إيران في العراق، وقتلت 25 مقاتلاً على الأقلّ. ثمّ هاجم بعض أفراد الميليشيا وأنصار لهم السفارةَ الأمريكية في بغداد[13].

---

(7) O. Guerin, «Isis in Iraq: Militants «Getting Stronger Again»,» BBC, 23 December 2019.

(8) Al Jazeera, «Turkey Launches Operation against PKK Fighters in Northern Iraq,» 28 May 2019, and S. Starr, «Turkey's Military Interventions in Iraq Hardly Achieve Anything,» *Arab Weekly* (31 August 2019).

(9) للاطلاع على تعريفات النزاعات المسلّحة، انظر الفصل الثاني، القسم I في هذا الكتاب.

(10) UN Children's Fund, «Iraq: 2019 Humanitarian Situation Report, Reporting Period: 1 January 2019 to 31 December 2019,» [n. d.].

(11) L. Robinson, «Winning the Peace in Iraq,» *Foreign Affairs* (September-October 2019), and International Crisis Group, «Iraq: Evading the Gathering Storm,» *Middle East Briefing,* no. 70 (29 August 2019)

(12) T. Arango [et al.], «The Iran Cables: Secret Documents Show How Tehran Wields Power in Iraq,» *New York Times*, 18 November 2019.

(13) A. Aboulenein and A. Rasheed, «Iraq Condemns US Air Strikes as Unacceptable and Dangerous,» Reuters, 30 December 2019, and D. O'Driscoll, «Tensions on Iraqi Soil Likely to Overshadow Anti-Government Protest Demands,» SIPRI Commentary, 9 January 2020.

## احتجاجات عارمة في الجنوب الشيعي

شكّلت الانتفاضاتُ في المناطق السنّية ومطالب الأكراد الانفصالية تحدّيات للحكومة العراقية. أجريت في عام 2018 انتخابات محلّية ووطنية في العراق وأفرزت حكومة بقيادة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، وهو وزير نفط سابق وسياسي شيعي. وبالرغم من أنّ ذلك مثّل رابع انتقال سلمي على التوالي للسلطة في العراق، واجهت الحكومة تحدّيات اقتصادية وسياسية كثيرة، منها مسألة الحدود الكردية والحاجة إلى إيجاد صيغة مقبولة لدى الطرفين لتقاسم عائدات العراق من النفط والغاز[14]. تمكّن رئيس الوزراء عادل عبد المهدي من تحسين العلاقات مع الأكراد، لكنّه أخفق في تنفيذ أيّ تغييرات رئيسة وعجز عن السيطرة على الميليشيات وعلى أجنحتها السياسية. إزاء ذلك، عُدّت حكومته استمرارًا لنظام سياسي تقتسم فيه النخبة ثروة العراق، مع تنمية محدودة في البلاد[15].

لذلك، اندلعت في الجنوب الشيعي احتجاجات كبيرة مناوئة للحكومة مطالبة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بإصلاحات اقتصادية وسياسية، وكانت الأضخم منذ انتهاء الاحتلال الأمريكي في عام 2010. انطلقت هذه الاحتجاجات في بغداد يوم 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ثمّ انتشرت في معظم جنوب العراق[16]. استخدمت قوّات الأمن (وإن ضمّت تشكيلة من قوّات حكومية وميليشيات شيعية متحالفة مع إيران) الذخيرة الحيّة والغاز المسيّل للدموع والقنابل الصاعقة ضدّ محتجّين عزّل أكثرهم من الشباب، مما أوقع أكثر من 110 قتلى في الأيام السبعة الأولى للاحتجاجات[17]. وبحلول آخر عام 2019، قُدّر سقوط أكثر من 460 قتيلاً ونحو 25000 جريح في أعمال عنف مرتبطة بالاحتجاجات[18].

عرض رئيس الوزراء عادل عبد المهدي التنحّي في آخر تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشرط التوافق على خليفته. قبِل البرلمان العراق بتنحّيه في مطلع كانون الأول/ديسمبر[19]. لكنّ أكبر كتلة في البرلمان سمّت مرشّحَين رفضهما المحتجّون، ومن ثمّ لم يحظيا بتأييد الرئيس العراقي برهم صالح. لذلك،

---

International Crisis Group, *After Iraqi Kurdistan's Thwarted Independence Bid*, Middle East Report; no. 199 (14) (Brussels: International Crisis Group, 2019)

للاطلاع على احتمالات بناء سلام محلّي في كركوك، انظر D. O'Driscoll, «Building Everyday Peace in Kirkuk, Iraq : The Potential of locally Focused Interventions,» SIPRI Policy Paper, no. 52 (September 2019).

(15) O'Driscoll, «Tensions on Iraqi Soil Likely to Overshadow Anti-Government Protest Demands».

(16) The Economist, «Iraq's Government Seems Powerless to Halt Protests in the Shia Heartland,» 10 October 2019, and F. Hassan and A. J. Rubin, «Iraq Struggles to Contain Wave of Deadly Protests,» *New York Times*, 4 October 2019.

(17) M. Fantappie, «Widespread Protests Point to Iraq's Cycle of Social Crisis,» International Crisis Group Commentary, 10 October 2019.

(18) G. Abdul-Ahad and E. Graham-Harrison, «Defiant Protesters Back in Baghdad Square within an Hour of Slaughter,» *The Guardian*, 7 December 2019, and Al Jazeera, «Iraq: Anti-government Protesters Denounce Pro-Iran Crowds,» 2 January 2020.

(19) BBC, «Iraq Protests: PM Adel Abdul Mahdi «Will Resign If Replacement is Found",» 31 October 2019, M. Chulov, «Iraq Risks Breakup as Tribes Take on Iran's Militias in «Blood Feud",» *The Guardian*, 30 November 2019.

بقي عادل عبد المهدي رئيس وزراء بالإنابة، واستمرّت الحركة الاحتجاجية من غير أن تلقى مطالبها إجابات في عام 2019[20].

## النزاع المسلّح في سورية

تخوض السلطة السياسية للنخبة العلوية في سورية مواجهة منذ عام 2011 في نزاع مسلّح متعدّد الأطراف أطلق الربيعُ العربي في البداية شرارته، وآل إلى حرب معقّدة تشمل قوى إقليمية ودولية. لكنّ انخفاض حدّة التصعيد في الحرب واضح منذ عام 2018، لإحكام الحكومة السورية سيطرتها على الأرض، وللهزيمة الميدانية التي نزلت بتنظيم «داعش» أخيرًا في آذار/مارس 2019[21]. برغم ذلك، بقيت سورية الأكثر معاناة من العنف في العالم بحسب الدول المشمولة في مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلحة وبيانات الحوادث (ACLED) في عام 2019، والدولة التي يواجه فيها المدنيون أعظم الأخطار؛ إذ شهدت العدد الأكبر من حوادث العنف السياسي في العالم في عام 2019 (17667 حادثة مسجَّلة، أي 19 في المئة من المجموع العالمي)، والعدد الأكبر للحوادث التي استُهدف فيها مدنيون مباشرة (3432 حادثة مسجَّلة أوقعت 4165 قتيلاً، وهو العدد الأكبر لوفيّات المدنيين الذين سقطوا بسبب الحوادث مباشرة)، وثالث أكبر عدد لإجمالي الوفيّات المسجَّلة (15273 وفاة، انظر الجدول الرقم (6-2))[22].

**الجدول الرقم (6-2)**

**الوفيّات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في سورية، 2017-2019**

| نوع الحادثة | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| معارك | 26577 | 16001 | 8296 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 25244 | 11802 | 5752 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 222 | 18 | 56 |
| عنف ضدّ مدنيين | 2358 | 2264 | 1169 |
| **المجموع** | **54401** | **30085** | **15273** |

**ملاحظات:** أول سنة أُتيحت بشأنها بيانات عن سورية في قاعدة بيانات مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) هي 2017. للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

(20) O'Driscoll, «Tensions on Iraqi Soil Likely to Overshadow Anti-Government Protest Demands.»

(21) للمزيد عن النزاع السوري في السنوات 2016-2018، انظر: D. Smith, «The Middle East and North Africa: 2016 in Perspective,» *SIPRI Yearbook* 2017, pp. 77–82; I. Davis, «Armed Conflict in the Middle East and North Africa,» *SIPRI Yearbook* 2018, pp. 76–79, and I. Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in the Middle East and North Africa,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 98–107.

(22) R. Kishi [et al.], *Year in Review* (ACLED: 2 March 2020), pp. 19–20 and 46–47.

بحلول آخر عام 2019، كانت حكومة الرئيس بشار الأسد قد سيطرت على نحو 70 في المئة من مساحة البلاد، فيما انحصرت المعارضة المسلّحة في منطقتين: محافظة إدلب في شمال غرب البلاد، والمنطقة الشمالية الشرقية الخاضعة لسيطرة الأكراد جزئيًا. بقي النزاع المسلّح يجذب تشكيلة معقّدة ومتغيّرة من المقاتلين، بما في ذلك قوى إقليمية وعالمية: روسيا وتركيا في المناطق الشمالية الغربية؛ وروسيا وتركيا والولايات المتّحدة في المناطق الشمالية الشرقية، حيث سارت الحرب الأهلية في اتّجاهات جديدة بسبب انسحاب عسكري أمريكي مطوَّل ومبهم، وما تلاه من عمليّات عسكرية جديدة تركية عبر الحدود. واحتفظت إيران بوجود راسخ في المناطق الجنوبية الغربية، وواصلت إسرائيل حملتها الجوّية على أهداف لجهات متحالفة مع إيران، في مسعى لفرض منطقة عازلة بين إسرائيل والحكومة السورية المدعومة من إيران[23]. وتعاظم نفوذ روسيا في سورية ككلّ، بينما بقيت فلول تنظيم «داعش» تمثل تهديدًا[24]. كما لاح طوال عام 2019 خطر اتّساع النزاع السوري إمّا بسبب البلبلة الناشئة عن القوّات العسكرية المتنافسة في سورية وإما بسبب المنافسة الإيرانية- الأمريكية العامّة (انظر القسم I). وتبقى هواجس حيال حيازة الحكومة السورية أسلحة كيميائية أيضًا[25].

## المناطق الشمالية الغربية: معركة إدلب

عقب إعادة استيلاء القوّات الحكومية على ضواحي دمشق (الغوطة الشرقية) واستسلام الثوار عبر التفاوض في حمص في عام 2018، حوّلت القوّات الحكومية (بدعم من إيران وروسيا) أنظارها في عام 2019 إلى ما تبقّى من مناطق خاضعة للثوار في محافظة إدلب التي يقطنها 3 ملايين مدني (منهم مليون شخص مشردين داخليًا من مناطق أخرى في سورية) ونحو 100000 ثائر مسلحين وجهاديين من مختلف المشارب[26]. وأمكن تلافي هجوم على إدلب في أيلول/سبتمبر 2018 باتّفاق روسي-تركي على إقامة منطقة عازلة ونزع سلاحها لحماية المدنيين في المحافظة[27]. لكنّ جماعات عسكرية مسلّحة، منها هيئة تحرير الشام، وهي الجماعة الجهادية الرئيسة التي ترجع أصولها إلى تنظيم «القاعدة»، ونحو 20,000 مقاتل أحجموا عن الانسحاب من المنطقة العازلة وفرضوا سيطرتهم على مناطقهم في المحافظة (انظر الشكل الرقم (6-2))[28].

---

(23) Reuters, «Israel Says Air Strike in Syria Sent «No Immunity» Message to Iran,» 25 August 2019, and M. Specia, «Israel Launches Airstrikes in Syria to Target Iranian Forces,» *New York Times*, 20 November 2019.

للاطلاع على دور إيران في سورية، انظر: T. Juneau, «Iran's Costly Intervention in Syria: A Pyrrhic Victory,» *Mediterranean Politics,* vol. 25, no. 1 (2020), pp. 26–44.

(24) انظر مثلاً: BBC, «Syria War: «IS Suicide Bomber» Kills US Troops in Manbij,» 16 January 2019.

(25) M. Corder, «Chemical Weapons Watchdog Members Voice Concerns over Syria,» Associated Press, 9 July 2019.

(26) E. M. Lederer, «UN: Idlib Offensive Could Spark Worst Humanitarian Emergency,» Associated Press, 28 August 2018; *The Economist*, «The Battle for Syria's Last Rebel Redoubt Looms,» 6 September 2018, and International Crisis Group, «Saving Idlib from Destruction,» Middle East Briefing, no. 63 (3 September 2018).

(27) International Crisis Group, «Syria's Idlib Wins Welcome Reprieve with Russia–Turkey Deal,» Statement, 18 September 2018, and The Economist, «Turkey and Russia Cut a Deal over Syria,» 20 September 2018.

(28) L. Sinjab, «Syria War: Jihadist Takeover in Rebel-Held Idlib Sparks Alarm,» BBC, 26 February 2019, and International Crisis Group, The Best of Bad Options for Syria's Idlib, Middle East Report; no. 197 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

**الشكل الرقم (6-2)**

**السيطرة الميدانية في محافظة إدلب، شباط/فبراير 2019**

**المصدر**: IHS Control Monitor, 25 February 2019, and BBC, cited in: L. Sinjab, «Syria War: Jihadist Takeover in Rebel-held Idlib Sparks Alarm,» BBC, 26 February 2019.

عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محادثات مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في كانون الثاني/يناير، للتباحث في خطّة روسية-تركية مشتركة جديدة، بغية إرساء الاستقرار في المحافظة. ولكن تصاعدت أكثر فأكثر غارات جوّية وهجمات برّية شنّتها قوّات موالية للحكومة السورية (جنود وطائرات تابعة للجيش السوري أساسًا وميليشيات مرتبطة بإيران وطائرات و«مستشارون» روس) لطرد هيئة تحرير الشام وجماعات مسلّحة منتسبة إليها[29]. وبقي الغموض يخيّم على تفاصيل استراتيجية «البصمة

(29) O. Astakhova, «Russia and Turkey to Act to Stabilise Syria's Idlib Province-Putin,» Reuters, 23 January 2019 and *The Economist*, «Bashar al-Assad's Ruinous Campaign to Retake Idlib from Syrian Rebels,» 6 June 2019.

الخفيفة» الروسية في سورية، وهي تشمل وجود قوّات برّية وقوّات خاصّة[30]. لم يتوقّف القتال عقب اتّفاق لوقف النار تفاوضت تشأنه روسيا وتركيا في حزيران/يونيو، ليشتدّ من جديد في تمّوز/يوليو وآب/أغسطس[31]. وأدّى الاستخدام المكثّف للغارات الجوّية والمدفعية من جانب القوّات الحكومية إلى زيادة أعداد الضحايا المدنيين، لكن هناك خلافًا حول تحديد الجهة المسؤولة عن بعض هذه الفظاعات[32]. ومع ذلك، ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلّة المعنيّة بالجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتّحدة أنّ البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المستشفيات والأسواق والمرافق التعليمية والموارد الزراعية، دُمّرت في الهجوم الذي شرّد أيضًا أكثر من 330,000 مدني نحو الحدود التركية[33].

اتّفق الرئيس أردوغان والرئيس بوتين في 27 آب/أغسطس على التمسّك باتّفاقهما لعام 2018، بينما بقي الخلاف حول تصنيف بعض الجهات الفاعلة الرئيسة في إدلب، وما إذا كان يجدر بالحكومة السورية استعادة السيطرة على المناطق الشمالية الغربية[34]. وفي أيلول/سبتمبر، صوّت مجلس الأمن على مشروعَي قرارين متنافسَين حول وقف الأعمال العدائية في إدلب. اقترحت بلجيكا وألمانيا والكويت مشروع قرار يطالب بالامتثال للقانون الدولي في جميع جهود مكافحة الإرهاب، في حين هدفت الصين وروسيا من اقتراحها إلى استثناء العمليّات التي تستهدف جماعات مسلّحة من غير الدول[35]. وأخفق مجلس الأمن في التوصّل إلى إجماع على أيّ من القرارين[36].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، كثّف سلاحا الجوّ الروسي والسوري غاراتهما الجوّية، وشنّت القوّات السورية هجومًا برّيًا في شمال غرب البلاد، وانتزعت من جماعات الثوّار بعض الأراضي، وأطلقت موجة لاجئين جديدة. تعهّد الرئيس أردوغان بعدم استقبال أيّ من هؤلاء اللاجئين السوريين الأخيرين، ودعا إلى إنهاء العنف[37]. وكما ذكرت التوقعات في وقت سابق من عام 2019،

(30) انظر مثلاً: S. G. Jones, «Russia's battlefield success in Syria: Will it be a Pyrrhic Victory?,» *CTC Sentinel*, vol. 12, no. 1 (October 2019), pp. 1–9; A. Mardasov, «What are Russian Special Operations Forces Doing in Idlib?,» Al Jazeera, 29 August 2019, and S. Al-Khalidi, «Syrian Rebels Say Moscow Deploys Ground Forces In Idlib Campaign,» Reuters, 18 July 2019.

للاطلاع على عمليّات نقل الأسلحة الروسية إلى سوريا، انظر الفصل التاسع، القسم I في هذا الكتاب.

(31) Reuters, «Russia and Turkey Broker Ceasefire in Syria's Idlib: Russian News Agencies,» 12 June 2019.

(32) انظر مثلاً: Z. Karam, «Syrian Activists Say Airstrikes Kill 27 in Rebel-held Town,» Associated Press, 22 July 2019, and Reuters, «At Least 544 Civilians Killed in Russian-led Assault in Syria, Rights Group Say,» *The Guardian*, 7 July 2019.

(33) UN General Assembly, «Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic,» A/HRC/42/51, 15 August 2019.

(34) Al Jazeera, «Putin, Erdogan Hail Close Defence Ties as Idlib Divisions Remain,» 27 August 2019.

(35) UN Security Council, «Belgium, Germany and Kuwait: Draft Resolution,» S/2019/756, 19 September 2019; UN Security Council, «China and Russian Federation: Draft Resolution,» S/2019/757, 19 September 2019, and M. Nichols, «UN Security Council to Vote on Rival Calls for Truce in Syria's Idlib,» Reuters, 18 September 2019.

(36) نال مشروع القرار الذي اقترحته بلجيكا وألمانيا والكويت 12 من أصل 15 صوتًا، فيما صوّت 9 أعضاء ضدّ مشروع القرار الصيني-الروسي وامتنع 4 أعضاء عن التصويت: UN News, «Security Council: Two Draft Resolutions, Zero Consensus on Ceasefire in Syria's Idlib,» 19 September 2019.

(37) T. Gumrukcu, «Erdogan Says Turkey Cannot Handle New Migrant Wave from Syria, Warns Europe,» Reuters, 22 December 2019, and B. Mckernan and H. Akoush, «Thousands Flee North-West Syria Amid Fierce Assault Toy Assad,» *The Guardian*, 24 December 2019.

ربّما تواجه سورية الآن «أسوأ كارثة إنسانية» في هذا القرن بفرار أكثر من 235,000 شخص من القتال الأخير في محافظة إدلب[38].

## المناطق الشمالية الشرقية: انسحاب أمريكي مطوّل يُطلق هجومًا تركيًا جديدًا

بدت المناطق الشمالية الشرقية من سورية مستقرّة نسبيًا، وإن بقيت محفوفة بالمخاطر، تحت سيطرة قوّات سوريا الديمقراطية [قسد](SDF) المدعومة من الولايات المتّحدة والتي تقودها بشكل رئيس جماعة مسلّحة يغلب عليها العنصر الكردي تدعى وحدات حماية الشعب (YPG). لكنّ تركيا تعدّ هذه الوحدات منظّمة إرهابية لروابطها بحزب العمّال الكردستاني الذي أطلق تمرّدًا ضدّ تركيا منذ ثمانينيات القرن الماضي. وفي آذار/مارس 2018، انتزع ثوار سوريون بدعم تركي منطقة عفرين التي كانت تحت سيطرة الأكراد، لكنّ النزاع الرئيس في معظم عام 2018 كان بين قوّات سوريا الديمقراطية المدعومة من الأمريكيين وفلول تنظيم داعش[39]. وبموجب خريطة طريق تركية-أمريكية للحكم والترتيبات الأمنية في مدينة منبج، أُعدّت في حزيران/يونيو 2018، سيّرت تركيا والولايات المتّحدة دوريات مشتركة في تشرين الأول/أكتوبر 2018، وبدأ الجيش الأمريكي بإقامة مراكز مراقبة لمساعدة تركيا على تأمين حدودها[40]. لكنّ الرئيس الأمريكي أعلن في كانون الأول/ديسمبر 2018 سحب نحو 2000 جندي من سورية. ومع أنّه اتّضح في وقت لاحق أنّ الانسحاب جزئي، فقد ترك قوّة قوامها 60,000 مقاتل من قوّات سورية الديمقراطية ووحدات حماية الشعب مكشوفة أمام هجوم إمّا من تركيا والفصائل السورية المدعومة منها أو هجوم من الحكومة السورية[41]. وبقيت الولايات المتّحدة تبعث برسائل متضاربة حول دورها والتزامها تجاه حلفائها في سورية طوال عام 2019[42].

وفي كانون الثاني/يناير 2019، بحث الرئيسان ترامب وإردوغان إمكان إقامة منطقة آمنة في شمال شرق سورية، وهو ما قد يتيح عودة ما يصل إلى 3,6 ملايين لاجئ سوري مقيمين في تركيا[43]. ومع إحكام قوّات سورية الديموقراطية/وحدات حماية الشعب الخناق في شباط/فبراير على آخر جيب لتنظيم داعش في شرق سورية، أعلنت الولايات المتّحدة أنّها ستبقي في البلاد على مجموعة حفظ

(38) E. Graham-Harrison and H. Akoush, «More than 235,000 People Have Fled Idlib Region in Syria, Says UN,» The Guardian, 27 December 2019, and France 24, «UN Warns «Worst Humanitarian Disaster» of the Century is Unfolding in Syria's Idlib,» 31 July 2019.

(39) M. Chulov, «ISIS Withdraws from Last Urban Stronghold in Syria,» *The Guardian*, 14 December 2018.

(40) K. Rempfer, «The US Military is Putting New Observation Posts in Northern Syria,» *Military Times*, 21 November 2018.

(41) M. Landler [et al.], «Trump to Withdraw US Forces from Syria, Declaring «We Have Won against ISIS»,» *New York Times*, 19 December 2018; «The US Withdrawal from Syria,» Strategic Comments, vol. 25, no. 1 (2019), pp. i–iii, and International Crisis Group, *Squaring the Circles in Syria's North East*, Middle East Report; no. 204 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

(42) انظر مثلاً: Landler [et al.], «Trump to Withdraw US Forces from Syria, Declaring «We Have Won against ISIS»,» and Associated Press, «Bolton: US Troops Will Not Leave Syria Till ISIS Beaten and Kurds Protected,» *The Guardian*, 6 January 2019.

(43) Reuters, «Trump, Erdogan Discuss Creation of Secure Zone in Northern Syria—Turkish Presidency,» 14 January 2019, and Al Jazeera, «Erdogan: Safe Zones in Syria Will Allow Refugees to Return Home,» 28 January 2019.

سلام صغيرة تضمّ نحو 200 جندي[44]. ووافقت فرنسا والمملكة المتّحدة على إرسال قوّات إضافية إلى سورية لتعويض الانسحاب الأمريكي[45]. وعقب الاستيلاء على آخر معقل لتنظيم داعش في آذار/مارس، دعت قوّاتُ سوريا الديمقراطية المجتمعَ الدولي إلى تشكيل محكمة دولية في شمال شرق سورية لمحاكمة عناصر تنظيم الدولة المعتقلين[46].

وفي ظلّ تهديد تركيا بمهاجمة قوّات سوريا الديمقراطية إذا أخفقت تركيا والولايات المتّحدة في التوصّل إلى اتّفاق، أُبرم اتّفاق أوّلي أخيرًا في 7 آب/أغسطس على إقامة مركز عمليّات مشتركة لتنسيق أعمال إقامة منطقة آمنة وإدارتها[47]. وفي أيلول/سبتمبر، هدّد الرئيس أردوغان بطرد مليون لاجئ سوري على الأقلّ، إمّا بنقلهم إلى المنطقة الآمنة المقترَحة، وإما بإرسالهم إلى أوروبا[48]. وفي بضعة أيام، وفي مسعى لتبريد الأجواء مع تركيا، أعلن الجيش الأمريكي تنفيذ طلعات استطلاع جوّية وتسيير دوريات برّية تركية-أمريكية مشتركة[49].

وفي تحوّل آخر في السياسة الأمريكية، أعلن الرئيس ترامب في 6 تشرين الأول/أكتوبر سحب الجنود الأمريكيين من المنطقة، لكنّه حذّر الرئيس أردوغان في تغريدة في اليوم التالي بأنّه «سيدمّر ويمحق» الاقتصاد التركي إذا مضى أيّ هجوم تركي بعيدًا[50]. ومع ذلك، شنّت تركيا هجومًا كبيرًا على القوّات التي يقودها الأكراد في المنطقة الحدودية يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر[51]. وفي اليوم التالي، ومع فرار المدنيين بعشرات الألوف من المنطقة، عقد مجلس الأمن اجتماعًا طارئًا مغلقًا وغير حاسم لمناقشة الوضع[52]. وفرضت دول عديدة في الاتّحاد الأوروبي قيودًا على صادرات الأسلحة إلى تركيا[53].

---

(44) A. Karni and T. Gibbons-Neff, «200 US Troops to Stay in Syria, White House Says,» *New York Times*, 21 February 2019, and BBC, «Islamic State Group: Civilians Evacuated from Last Syria Enclave,» 20 February 2019.

(45) D. Sabbagh, «UK and France to Send Further Forces to Syria in Aid of US Withdrawal,» *The Guardian*, 9 July 2019.

(46) Kurdistan 24, «SDF Calls for Creation of International Court to Prosecute ISIS Members in Syria,» 25 March 2019.

(47) Reuters, «Turkey Will Launch Operation in Syria If Safe Zone Not Established: Minister,» 22 July 2019, and T. Fox, «Turkey, US Agree to Set Up Operation Centre for Syria Safe Zone,» Al Jazeera, 7 August 2019.

(48) C. Gall, «Turkey's Radical Plan: Send a Million Refugees Back to Syria,» *New York Times*, 10 September 2019.

(49) E. Schmitt, «US Poised to Send 150 Troops to Patrol Northeastern Syria,» *New York Times*, 12 September 2019.

(50) E. Schmitt [et al.], «President Endorses Turkish Military Operation in Syria, Shifting US Policy,» *New York Times,* 7 October 2019; Donald J. Trump (@realDonaldTrump), Twitter, 7 October 2019, and W. Ford, «Congress on US policy toward Syria and Turkey: An Overview of Recent Hearings,» Lawfare, 29 October 2019.

(51) Recep Tayyip Erdoğan (@RTErdogan), Twitter, 9 October 2019; *The Economist*, «Turkey Launches an Attack on Northern Syria,» 10 October 2019, and S. Koseoglu, «Will Turkey Succeed in Creating a «Safe Zone» for Syrians?,» Al Jazeera, 8 October 2019.

(52) A. Rettman, «EU Stands Alone against US and Russia on Syria,» EUobserver, 11 October 2019, and UN News, «Civilians «Must not be a Target», Urges UNHCR, Following Military Escalation in Northern Syria,» 10 October 2019.

(53) A. Rettman, «EU Countries to Halt Arms Sales to Turkey,» EUobserver, 14 October 2019.

للاطلاع على محاولات فرض حظر أسلحة أوروبي على تركيا، انظر الفصل الرابع عشر، القسم II في هذا الكتاب. وللمزيد عن عمليّات نقل أسلحة إلى تركيا، انظر الفصل التاسع، القسمين I وII في هذا الكتاب.

**الشكل الرقم (6-3)**

**النزاع المسلّح على الحدود السورية -التركية، تشرين الأول/أكتوبر 2019**

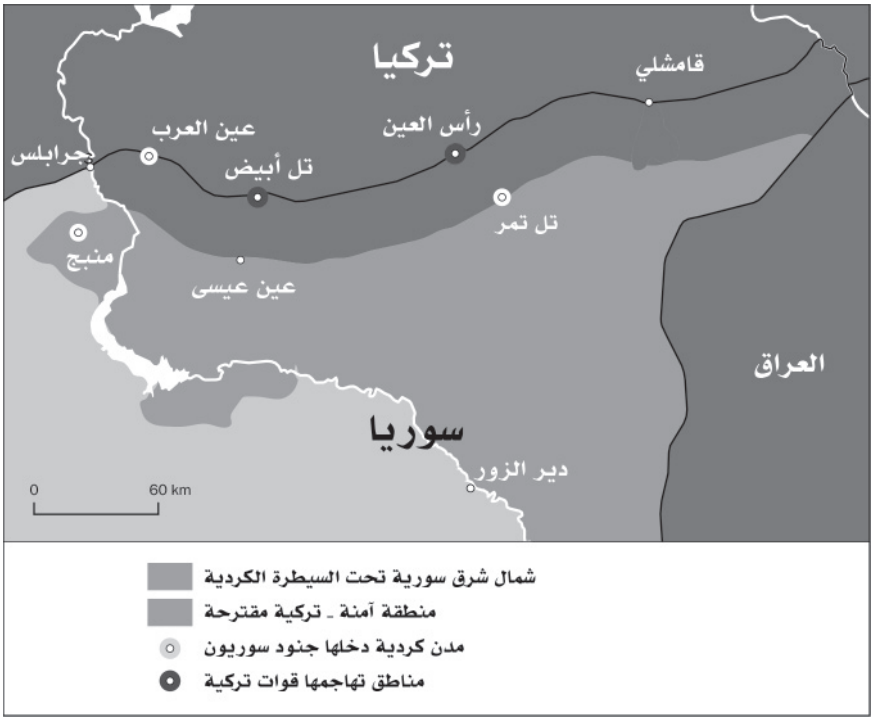


**المصدر:** B. McKernan, «Russian Troops Patrol between Turkish and Syrian Forces on Border,» *The Guardian*, 15 October 2019.

وغداة الإعلان عن الانسحاب الأمريكي، الذي انتقدته قوّات سوريا الديمقراطية، واصفة إيّاه بأنّه «طعنة في الظهر»، شرعت القوّات التي يقودها الأكراد في إجراء مباحثات مع الحكومة السورية للحصول على دعم أمني لصدّ الهجوم التركي[54]. وفي اتّفاق أُبرم بوساطة روسية، وافقت قوّات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب على تسليم مدينتَي كوباني ومنبج الحدوديّتين (حيث كانت تتمركز القوّات الأمريكية) للقوّات الحكومية السوريةـ ومن ثمّ توسيع النزاع في شمال شرق سورية (انظر الشكل الرقم (6-3)). وفي مسعى لتلافي اشتباكات سورية- تركية، بدأت الشرطة العسكرية الروسية بتسيير دوريات في المنطقة المحيطة بمنبج[55]. ووردت تقارير أيضًا أفادت بأنّ أنصار تنظيم

(54) B. McKernan, «Turkey–Syria Offensive: Kurds Reach Deal with Damascus to Stave off Assault,» *The Guardian*, 14 October 2019 and M. Safi and B. Mckernan, «Syrian Troops Enter Kurdish Fight against Turkish Forces,» *The Guardian*, 14 October 2019.

(55) B. McKernan, «Russian Troops Patrol between Turkish and Syrian Forces on Border,» *The Guardian*, 15 October 2019.

«داعش» يفرّون من معسكرات الاعتقال في غمرة الفوضى[56]. وفي أثناء ذلك، أعلن الرئيس ترامب فرض عقوبات جديدة على وكالات حكومية تركية وعلى مسؤولين أتراك، ردًّا على «أعمالهم الفظيعة» في سورية، إضافة إلى تعليق التفاوض على اتّفاق تبادل تجاري بقيمة 100 مليار دولار مع تركيا[57]. ووافق مجلس الأمن في اجتماع مغلق ثانٍ في 16 تشرين الأول/أكتوبر على بيان موجز، لكنّه لم يرقَ إلى دعوة إلى وقف لإطلاق النار[58].

أريد من وقف لإطلاق النار لمدّة خمسة أيام، كان قد تفاوض بشأنه نائب الرئيس الأمريكي مايكل بنس والرئيس أردوغان في 17 تشرين الأول/أكتوبر، السماح لقوّات سوريا الديمقراطية بالانسحاب من المنطقة الآمنة، لكنّه لم يفعل الكثير لتلافي القتال[59]. وذكرت تقارير أيضًا أنّ الرئيس ترامب فكّر وقتئذٍ بإبقاء نحو 200 جندي أمريكي في سورية لتأمين حقول النفط[60]. إلّا أنّ الأحداث تجاوزت الاتّفاق التركي- الأمريكي في غضون أيام.

## اتّفاق سوتشي الروسي ـ التركي

اجتمع الرئيسان إردوغان وبوتين في سوتشي بروسيا يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر عقب انتهاء وقف إطلاق النار الذي توسّطت الولايات المتّحدة لإبرامه، واتّفقا على ترتيباتهما الخاصّة للسيطرة على الأرض وعلى وقف لإطلاق النار في منطقة شمال شرق سورية التي كانت الولايات المتّحدة تسيّر فيها دوريات[61]. ونتيجة لوقف إطلاق النار هذا الذي أوقف في الظاهر الهجوم التركي، رفع الرئيس ترامب العقوبات عن المسؤولين الأتراك. أتاح اتّفاق سوتشي للقوّات التركية الاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها، وللقوّات الروسية والسورية السيطرة على بقيّة الحدود السورية- التركية. لا يُعرف إن كان الاتّفاق سيتيح إعادة توطين أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، ومقدار هياكل الحكم الذاتي القائمة التي ستحتفظ بها قوّات سوريا الديمقراطية مع تزايد حضور الحكومة السورية. كما

(56) B. McKernan, «At Least 750 ISIS Affiliates Escape Syria Camp after Turkish Shelling,» *The Guardian,* 13 October 2019.

(57) A. Rappeport and M. Crowley, «Trump Imposes Sanctions on Turkey as Syria Conflict Intensifies,» *New York Times*, 14 October 2019.

(58) UN Audiovisual Library, «UN/Syria Security Council,» 16 October 2019.

(59) White House, «The United States and Turkey Agree to Ceasefire in Northeast Syria,» Statement, 17 Oct. 2019, and K. Khadder [et al.], «Kurds Say Turkey is Violating Hours-old «Ceasefire» in Northern Syria,» CNN, 18 October 2019.

(60) E. Schmitt and M. Haberman, «Trump Said to Favor Leaving a Few Hundred Troops in Eastern Syria,» *New York Times*, 20 October 2019, and J. Borger and M. Chulov, «US Deploying More Troops around Syria Oil fields after Killing of Isis Leader,» *The Guardian*, 28 October 2019.

(61) Al Jazeera, «Full Text of Turkey, Russia Agreement on Northeast Syria,» 22 October 2019; S. Fraser and V. Isachenkov, «Russia, Turkey Seal Power in NORTHEAST Syria with New Accord,» Associated Press, 22 October 2019, and *The Economist*, «Russia and Turkey Agree to Carve up Northern Syria,» 24 October 2019.

أنّ الولايات المتّحدة تدرس خيارات جديدة الآن في شمال شرق سورية، منها إبقاء نحو 500 جندي وإرسال عشرات الدبّابات إلى المنطقة[62].

بحلول آخر تشرين الأول/أكتوبر، كان المقاتلون الأكراد قد انسحبوا من المنطقة الآمنة، وهو ما مهّد الطريق لروسيا وتركيا لكي تؤمّنا المنطقة معًا[63]. وفي آخر تشرين الثاني/نوفمبر، ذُكر أنّ الجنود الأمريكيين الـ 500-600 المتبقّين استأنفوا عمليّات مكافحة الإرهاب ضدّ تنظيم «داعش» في المنطقة التي مازالت خاضعة لسيطرة قوّات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب[64]. وبحلول آخر عام 2019، عادت إلى شمال شرق سورية حالة جمود عنيدة لكنّها هشّة، حيث واصلت الإدارة الذاتية، بحماية قوّات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب، حكمَ المناطق الشمالية الشرقية التي لا تسيطر عليها تركيا أو حلفاؤها السوريون.

## تأثير النزاع المسلّح في الوضع الإنساني

مع أنّ النطاق الميداني للنزاع المسلّح يضيق، فهو يظلّ الأشدّ تدميرًا في العالم؛ إذْ إنّ نصف سكّان سورية ما زالوا مشرّدين بحلول آخر عام 2019. وبعد مضيّ أكثر من ثماني سنوات على الحرب، دُمّر أو تضرّر أكثر من ثلث البنية الأساسية في سورية. ومع أنّه ليس هناك إحصاء للإصابات على نحو يمكن الركون إليه، يُعتقد أنّ أكثر من 400,000 سوري قُتلوا بسبب القتال[65]. وقدّر مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلحة وبيانات الحوادث (ACLED) عدد الوفيّات بنحو 15200 وفاة في عام 2019 (نحو نصف العدد المسجَّل في عام 2018 وأقلّ من ثلثَي العدد المسجَّل في عام 2017 - انظر الجدول الرقم (6-2))[66]. كما تظلّ سورية الدولة الأكثر ابتلاءً بالأسلحة المتفجّرة، كالقنابل والقذائف الضخمة، والأسلحة النارية غير المباشرة (قذائف هاون وصواريخ وقذائف مدفعية) والأجهزة المتفجّرة الارتجالية[67]. وربّما تستلزم عملية إزالة الألغام الأرضية وبقايا الأسلحة المتفجّرة مدة زمنية تصل إلى 50 سنة[68].

---

(62) G. Lubold and N.A. Youssef, «US Weighs Leaving More Troops, Sending Battle Tanks to Syria,» *Wall Street Journal*, 24 October 2019.

(63) S. E. Rasmussen, «Kurdish Fighters Withdraw from Syrian Border Area as Cease-fire Ends, Russia Says,» *Wall Street Journal*, 29 October 2019, and International Crisis Group, «Steadying the New Status Quo in Syria's North East,» *Middle East Briefing*; no. 72 (27 November 2019).

(64) E. Schmitt, «US Resumes Large-scale Operations against ISIS in Northern Syria,» *New York Times*, 25 November 2019, and P. Stewart, «US Military Completes Pullback from Northeast Syria, Esper Says,» 5 December 2019.

(65) International Crisis Group, *Ways out of Europe's Syria Reconstruction Conundrum*, Middle East Report; no. 209 (Brussels: International Crisis Group, 2019), and C. Humud [et al.], «Counting Casualties in Syria and Iraq: Process and Challenges,» Congressional Research Service Insight, 12 April. 2016.

(66) ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

(67) Action on Armed Violence, «Explosive Violence in 2019,» 7 January 2020.

للمزيد عن قضية الأسلحة المتفجّرة في المناطق الآهلة بالمدنيين، انظر أيضًا الفصل الثالث عشر، القسم I في هذا الكتاب.

(68) Foreign and Commonwealth Office, «Clearance of Improvised Explosive Devices in the Middle East, Monday 22– Wednesday 24 May 2017,» Wilton Park Report WP1548, June 2017.

بقي النزاع محرّك الحاجات الإنسانية لبقاء أكثر من نصف السكّان مشرّدين. وعن هذا الموضوع، تُعدّ لجنة التحقيق الدولية المستقلّة المعنيّة بالجمهورية العربية السورية التابعة للأمم المتّحدة، التي شكّلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة في عام 2011، تقارير تُبرز كيفية ازدياد عدد السوريين المشرّدين داخليًا إلى نحو 13 مليون شخص بسبب الأعمال العدائية الجارية، وهذا يشمل 6.7 ملايين لاجئ (بعد أن كان عدد اللاجئين 5.6 ملايين شخص في عام 2018) استضاف الأردن ولبنان وتركيا أكثرهم؛ و6.2 مشرَّد داخليًا (بعد أن كانوا 6 ملايين مشرَّد في عام 2018)[69]. وذكرت اللجنة أيضًا أنّ أكثر من 70,000 شخص، من النساء والأطفال أساسًا، بقوا عالقين في أوضاع غير إنسانية في مخيّم الهول في شمال شرق البلاد، حيث تحرس قوّات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب أُسر مقاتلي تنظيم «داعش» المسجونين.

احتاج نحو 11 مليون شخص (مقارنة بـ 13.1 مليون شخص في عام 2018) إلى مساعدة إنسانية بحلول آخر عام 2019، وعانى 6.6 ملايين شخص انعدام أمن غذائي (6.7 ملايين شخص في عام 2018) وعاش 2.6 ملايين شخص آخرين في خطر انعدام أمن غذائي حادّ (4.5 ملايين شخص في عام 2018)[70]. ولم يتمّ تأمين غير 1.9 مليار دولار (58 في المئة) من أصل 3.29 مليارات دولار طُلبت بموجب خطّة الإغاثة الإنسانية لسورية لعام 2019[71].

جرى الإبلاغ عن جرائم حرب حقيقية أو محتملة في كل مرحلة من مراحل الحرب الأهلية في سورية، واستمرّت جرائم حرب محتملة في عام 2019 [72]. كما أنّ هناك أدلّة متزايدة على حجم انتهاك الحكومة السورية لحقوق الإنسان، وهذا يشمل حالات التعذيب والاختفاء القسري[73].

## عمليّات السلام السورية الأوسع نطاقًا

تضمّنت جهود السلام الرئيسة محادثات مديدة بوساطة الأمم المتّحدة، ومناقشات منتظمة بين أعضاء مجموعة أستانا (إيران وروسيا وتركيا)، واجتماع للجنة الرباعية (فرنسا وألمانيا وروسيا وتركيا) في تشرين الأول/أكتوبر 2018، وتشكيلة هشّة من اتّفاقات خفض التصعيد واتّفاقات وقف إطلاق نار

(69) UN General Assembly, «Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic,» A/HRC/42/51.

(70) World Food Programme, «WFP Syria Situation Report no. 11, November 2019,» January 2020.

(71) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), «Humanitarian response plan, January–December 2019, Syrian Arab Republic,» August 2019, and OCHA, «Humanitarian Update, Syrian Arab Republic,» no. 7, 23 December 2019.

(72) انظر مثلاً: UN General Assembly, «Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic,» A/HRC/42/51; Amnesty International, «Syria: Damning evidence of War Crimes and other Violations by Turkish forces and their Allies', 18 October 2019, and E. Broches, «An Accountability Update for Crimes Committed in Syria,» Lawfare, 13 January 2020.

(73) A. Barnard, «Inside Syria's Secret Torture Prisons: How Bashar al-Assad Crushed Dissent,» *New York Times*, 11 May 2019.

على مستوى المناطق[74]. لكنّ عماد جهود الأمم المتّحدة، أي تشكيل لجنة لكتابة دستور سوري جديد، لم يتحول إلى واقع ملموس بحلول آخر عام 2018، وعملية أستانا لم تحرز أيّ تقدّم يُذكر[75].

لكنّ 150 موفدًا (50 من كلّ من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني) التقوا أول مرّة في آخر تشرين الأول/أكتوبر 2019 في جنيف بسويسرا للبدء بصوغ دستور سوري جديد - الخطوة الأولى في عملية سياسية تفضي إلى انتخابات بإشراف الأمم المتّحدة بموجب قرار مجلس الأمن 2254 الصادر في عام 2015 [76]. بلغت النسبة المئوية للسيدات في الوفود نحو 30 في المئة، وتقرّر اعتماد الإجماع في اتّخاذ القرارات متى أمكن ذلك، أو بأغلبية 75 في المئة من الأصوات، بحيث لا يمكن لأيّ تكتّل تقرير النتائج[77].

بحلول آخر عام 2019، صارت النهاية التي ربّما يفضي إليها القتال أوضح. الراجح أنّ نزع أسلحة قوّات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب وإعادة بسط الحكومة السورية سيطرتها على المناطق الشمالية الشرقية سيسهّلان انسحابًا تركيًا من تلك المناطق في آخر المطاف. وبالمثل، يُرجَّح قبول بعض الثوار في إدلب باتّفاق مع الحكومة السورية، في ما يرجَّح أن تتشتّت الجماعات الجهادية السلفية أو أن تتعرض للقتل أو لأَسر. لكنّ إعادة الإعمار ستستغرق زمنًا طويلاً، بل والراجح أنّ تصالح أطراف النزاع المتنوّعين سيكون عملية طويلة الأمد[78].

## النزاع المسلّح بين تركيا والأكراد

ينبغي أن يُفهَم العمل العسكري التركي ضدّ القوّات الكردية في شمال سورية، وحساسية تركيا تجاه اقتراحات بتقوية هذه القوّات أو دعم استقلال سياسي كردي بدرجة معيّنة في العراق أو سورية في ضوء النزاع في جنوب شرق تركيا ذي الأغلبية الكردية. هذه المنطقة منذ عام 1984 بؤرة مواجهة عسكرية من دون انقطاع تقريبًا بين قوّات الأمن التركية وحزب العمّال الكردستاني، وإن تخلّلتها اتّفاقات وقف إطلاق نار من حين لآخر. وقد أدّى انهيار عملية السلام الكردية ـ التركية (وتسمّى عملية الحلّ أيضًا) في تموز/يوليو 2015 إلى دورة عنف جديدة[79].

---

(74) لمناقشة استخدام الحكومة السورية اتّفاقات وقف إطلاق النار لتوطيد سلطتها قسرًا، انظر: M. Sosnowski, «Ceasefires as Violent state-building: Local Truce and Reconciliation Agreements in the Syrian Civil War,» Conflict, Security and Development (2019).

(75) للمزيد عن التطوّرات الرئيسة في عمليّات السلام في عام 2018، انظر: Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in the Middle East and North Africa,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 105-107.

(76) B. Bibbo, «Long-awaited Syria Constitutional Committee Meets for the First Time,» Al Jazeera, 30 October 2019, and UN Security Council Resolution 2254, 18 December 2015.

(77) BBC, «Syria War: UN Backed Talks on New Constitution Begin in Geneva,» 30 October 2019.

(78) N. Samaha, «Can Assad win the Peace?,» European Council on Foreign Relations Policy Brief (May 2019), and J. Barnes-Dacey, «The Geopolitics of Reconstruction: Who Will Rebuild Syria,» European Council on Foreign Relations Commentary, 16 September 2019.

(79) للمزيد عن دور الأكراد في السياسات التركية، انظر: Özel and A. Yilmaz, «The Kurds in the Middle East, 2015»; N. Christofis, «The State of the Kurds in Erdoğan's «New» Turkey,» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 21, no. 3 (2019), pp. 251–259.

استمرّت المواجهة العسكرية في عام 2019. وأعطى مصدران مستقلاّن تقديرات مختلفة للوفيّات في عام 2019: فاستنادًا إلى مجموعة الأزمات الدولية، قُتل 482 شخصًا (27 مدنيًا و369 مقاتلاً من حزب العمّال الكردستاني و86 من قوّات الأمن التركية) بعد أن سُجّل مقتل 563 شخصًا في عام 2018، وبحصيلة إجمالية للنزاع ناهزت 4800 قتيل منذ تموز/يوليو 2015؛ في حين قدّر مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) الوفيات المرتبطة بالنزاع بـ925 وفاة في عام 2019 (وهو ما يمثّل انخفاضًا مستمرًّا في الوفيات منذ عام 2016، كما هو مبيّن في الجدول الرقم (6-3))[80].

إنهاء هذا النزاع متلازم مع إقامة علاقات سلمية بين تركيا ووحدات حماية الشعب في سورية، لكنّ عام 2019 شارف على الانتهاء من غير بروز أيّ أمل بمحادثات سلام بين الطرفين.

**الجدول الرقم (6-3)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في تركيا، 2016-2019**

| نوع الحادثة | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| معارك | 3648 | 2294 | 1640 | 742 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 1365 | 526 | 255 | 165 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 14 | 4 | 8 | 4 |
| عنف ضدّ مدنيين | 166 | 97 | 28 | 14 |
| **المجموع** | **5193** | **2921** | **1931** | **925** |

**ملاحظات:** أول عام أُتيحت بشأنها بيانات عن تركيا في قاعدة بيانات مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) هو عام 2016. للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

= للمزيد عن تحوّل تركيا في عهد الرئيس أردوغان، انظر M. Hakan Yavuz and A. Erdi Öztürk, «Turkish Secularism and Islam under the Reign of Erdoğan,» *Southeast European and Black Sea Studies*, vol. 19, no. 1 (2019), pp. 1–9.

وللمزيد عن انهيار عملية السلام، انظر K. F. Toktamış, «(Im)possibility of Negotiating Peace: 2005–2015 Peace/Reconciliation Talks between the Turkish Government and Kurdish Politicians,» *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 21, no. 3 (2019), pp. 286–303.

(80) International Crisis Group, «Turkey's PKK Conflict: A Visual Explainer,» [n. d.], and ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

## III. النزاع الإسرائيلي -الفلسطيني وعملية السلام

**إيان ديفيس**

تاريخ الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزّة ومرتفعات الجولان والضفّة الغربية متشعّب ومعقّد، وهي الأراضي التي احتلّتها إسرائيل في الحرب العربية- الإسرائيلية في عام 1967[1]. عاد النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني إلى بؤرة الاهتمام الدولي في عام 2018، حين بلغت الاضطرابات المدنية والنزاع المسلّح بين إسرائيل وحماس ومنظّمات فلسطينية أخرى في غزّة أعلى مستوياته منذ حرب غزّة-إسرائيل في عام 2014[2]. استمرّ التوسّع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة، بينما سلّطت دراسة حديثة الضوء على استهداف الإسرائيليين للبنية الأساسية وفرضهم قيودًا على أعمال التطوير[3]. وفي بداية عام 2019، اشتدّت التوتّرات في غزّة على وقْع تزايد انعدام الاستقرار في الضفّة الغربية.

قتلت القوّات الإسرائيلية 135 فلسطينيًا في عام 2019 (108 أشخاص في قطاع غزّة و27 شخصًا في الضفّة الغربية)، وأصابت أكثر من 15,300 آخرين بجروح. (قتلت القوّات الإسرائيلية ما مجموعه 295 فلسطينيًا وأصابت أكثر من 29,000 آخرين بجروح، أصيب عامّتهم في احتجاجات على الحدود بين غزّة وإسرائيل). وفي عام 2019، قتل فلسطينيون 10 إسرائيليين وأصابوا 120 على الأقلّ بجروح[4].

---

(1) انظر مثلاً: A. Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton, 2014); N. Thrall, *The Only Language They Understand: Forcing Compromise in Israel and Palestine* (New York: Metropolitan Books, 2017), and S. Anziska, *Preventing Palestine: A Political History from Camp David to Oslo* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2018).

(2) للمزيد عن التطورات التي حصلت في عام 2018، انظر I. Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in the Middle East and North Africa,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 90–94.

(3) Al Jazeera, «Israeli Settlement Activity Surged in Trump Era: Monitor Group,» 2 Januar 2019, and E. Weinthal and J. Sowers, «Targeting Infrastructure and Livelihoods in the West Bank and Gaza,» *International Affairs*, vol. 95, no. 2 (2019), pp. 319–340.

(4) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), «2018: More Casualties and Food =

وفي شباط/فبراير 2019، قدّمت لجنة تحقيق ألّفها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة أدلّة على ارتكاب القوّات الإسرائيلية جرائم ضدّ الإنسانية في أثناء احتجاجات عام 2018 باستهدافها مدنيين عُزلًا، بمن في ذلك الأطفال. ودعت اللجنة في تقريرها إسرائيل إلى التحقيق في «كلّ حالة قتل أو إصابة مرتبطة بالاحتجاجات وفقًا للمعايير الدولية» لتحديد إن كانت جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية قد ارتُكبت[5]. لم تتعاون إسرائيل مع اللجنة، متّهمة إيّاها بالانحياز، ولامت حماس على العنف[6]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، باشرت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقًا تمهيديًا في «الوضع في فلسطين» في عام 2015، وخلَصت إلى أنّه يوجد أدلّة كافية لفتح تحقيق رسمي في جرائم حرب مزعومة ارتُكبت في الأراضي المحتلّة[7].

## النزاع في غزّة

منذ النزاع بين فتح وحماس في عام 2007 والسلطة الحاكمة في قطاع غزّة في يد حماس بحكم الأمر الواقع، وهي منظّمة فلسطينية إسلامية سنّية لها جناح خدمات اجتماعية (الدعوة) وجناح عسكري (كتائب عزّ الدين القسّام). مثّل النزاع بين فتح وحماس في عام 2007، ويشار إليه بالحرب الأهلية الفلسطينية أيضًا، نزاعًا بين فصيلَين سياسيَّين فلسطينيَّين رئيسَين، هما فتح وحماس، عقب فوز حماس في انتخابات عام 2006، وهو ما أدّى إلى انقسام السلطة الفلسطينية في عام 2007. احتفظت فتح، بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس، بالسيطرة على الضفّة الغربية. خاضت حماس وإسرائيل حروبًا لامتكافئة في الأعوام 2008-2009، و2014، وهو ما أوقع عددًا كبيرًا من الضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين. كما تخضع غزّة لحصار مصري-إسرائيلي منذ أكثر من عقد، مع ما يرافق ذلك من عواقب اقتصادية وإنسانية هائلة: يعتمد 80 في المئة من السكّان على المساعدات الأجنبية لسد حاجاتهم المعيشية اليومية[8]. وفي عام 2018، هدّد تبادل إطلاق النار المتكرّر بين حماس (صواريخ تُطلَق على إسرائيل) وإسرائيل (غارات جوّية على غزّة) بالتحوّل إلى مواجهة جديدة واسعة النطاق، إلى أن اتُّفق على وقف إطلاق نار آخر في تشرين الثاني/نوفمبر 2018[9].

---

= Insecurity, Less Funding for Humanitarian Aid,» 27 December 2018, and OCHA, «Humanitarian Bulletin Occupied Palestinian Territory,» December 2019.

(5) UN Human Rights Council, «Report of the Detailed Findings of the Independent International Commission of Inquiry on the Protests in the Occupied Palestinian Territory,» A/HRC/40/CRP.2, 18 Mar. 2019.

(6) N. Cumming-Bruce, «Israelis May Have Committed Crimes against Humanity in Gaza Protests, UN Says,» *New York Times*, 28 February 2019.

(7) International Criminal Court, «Statement of ICC Prosecutor, Fatou Bensouda, on the Conclusion of the Preliminary Examination of the Situation in Palestine, and Seeking a Ruling on the Scope of the Court's Territorial Jurisdiction,» 20 December 2019.

(8) J. Rankin, «One Million Face Hunger in Gaza after US Cut to Palestine Aid,» *The Guardian,* 15 May 2019.

(9) O. Holmes and H. Balousha, «Israel and Hamas Agree to Gaza Ceasefire after Intense Violence,» *The Guardian*, 13 November 2018, and The Economist, «The Politics Surrounding an Assassination and its Aftermath in Gaza,» 14 November 2019.

اهتزّ وقف إطلاق النار في آذار/مارس 2019 بسبب تبادل آخر لإطلاق النار بين حماس وإسرائيل، قبل أن تعلن حماس وقفًا آخر لإطلاق النار في 26 آذار/مـارس بوساطة مصرية وتدخّل الأمم المتّحدة[10]. لكن حصلت جولة جديدة من تبادل إطلاق النار عبر الحدود بين الجماعتين الرئيستين في غزّة (حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين) وإسرائيل، ممّا أدّى إلى مزيد من الوفيات، ليتمّ التوصّل بعد ذلك إلى وقف إطلاق نار مؤقّت جديد[11].

وبعد مرحلة هدوء نسبي، اشتدّ العنف من جديد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. قتلت إسرائيلُ بهاء أبو العطا، وهو قائد كبير في حركة الجهاد الإسلامي، في غارة جوّية يوم 12 تشرين الثاني/نوفمبر. ردّت حركة الجهاد الإسلامي بإطلاق نحو 450 صاروخًا على إسرائيل، سقط أكثرها في مناطق خالية أو اعترضها نظام القبّة الحديدية الدفاعي الصاروخي الإسرائيلي. وكثّفت إسرائيل في المقابل غاراتها الجوّية على غزّة، بما في ذلك ضرب منازل يُشتبه في أنّها تؤوي مسلّحين، وقتلت 34 فلسطينيًا على الأقلّ[12]. وبدا أنّ وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وقوّات الجهاد الإسلامي بوساطة مصرية صامد بعد يومين من تبادل إطلاق النار[13].

## النزاعات في مرتفعات الجولان والضفّة الغربية

طردت إسرائيل بعثة الوجود الدولي المؤقّت في الخليل (TIPH) في كانون الثاني/يناير 2019، وهي بعثة مراقبة مدنية شُكّلت في عام 1994 لحماية سكّان مدينة الخليل بالضفّة الغربية[14]. وحذّرت النرويج (إحدى الدول الستّ المساهمة بأفراد في البعثة) من أنّ سحب البعثة قد يمثّل انتهاكًا لاتّفاقات أوسلو- وهي مجموعة اتّفاقات وقّعتها إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينية في العامين 1993 و1995 [15].

---

(10) D. M. Halbfinger, «Israel Strikes after Rockets are Fired from Gaza to Tel Aviv,» *New York Times*, 14 March 2019; I. Kershner, «Gaza Rockets Sets off Daylong Battle between Hamas and Israel,» *New York Times*, 25 March 2019; T. Baconi, «Stopping an Unwanted War in Gaza,» International Crisis Group Q&A, 26 March 2019, and Associated Press, «Hamas Says Cease-Fire Reached with Israel,» 26 March 2019.

(11) I. Kershner, «Fragile Cease-fire Takes Hold between Israel and Gaza after Weekend Attacks,» *New York Times*, 6 May 2019, and The Economist, «Israel and Hamas Come Close to War,» 9 May 2019.

(12) O. Holmes, «Israel Strikes on Islamic Jihad Chiefs Prompt Reprisal Rocket Attacks,» *The Guardian,* 12 November 2019 and F. Akram and J. Federman, «Amid Gaza Fighting, Israel Could Face Questions on Tactics,» Associated Press, 15 November 2019.

(13) N. Al-Mughrabi and D. Williams, «Islamic Jihad Offers Israel Truce as Gaza Toll Hits 26,» Reuters, 13 November 2019.

(14) N. Landau and Y. Berger, «Israel to Expel International Monitoring Force in Hebron after 20-year Presence,» *Haaretz*, 28 January 2019.

(15) الدول الأخرى التي أسهمت بمراقبين هي: الدنمارك وإيطاليا والسويد وسويسرا وتركيا. انظر: Middle East Monitor, «PA Calls on UN for Protection after Israel Expels International Observers,» 29 January 2019, and Times of Israel, «Norway Says Israel's Axing of Hebron Observer Force May Violate Oslo Accords,» 30 January 2019.

وفي آذار/مارس 2019، طالب الرئيس دونالد جاي ترامب الأممَ المتّحدة بالاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان، وهي منطقة انتُزعت من سورية في عام 1967 وضُمّت بشكل رسمي في عام 1981[16]. نقض القرارُ سياسة أمريكية دامت عقودًا (على غرار قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في كانون الأول/ديسمبر 2017) وتحدّى القانون الدولي. إضافة إلى ذلك، خُشي من أن يؤدّي ذلك أيضًا إلى ضمّ إسرائيل أجزاء من الضفّة الغربية في مرحلة لاحقة - وهو أمر وعد به رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن أعيد انتخابه في الانتخابات العامّة التي جرت في 6 نيسان/أبريل[17]. لكن لا تلك الانتخابات ولا انتخابات لاحقة أجريت في 17 أيلول/سبتمبر مهّدت لحكومة ائتلافية، وتقرّر إجراء انتخابات عامّة ثالثة في آذار/مارس 2020[18].

أزيل في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 عائق آخر أمام ضمّ إسرائيل أراضي فلسطينية بتصريح الولايات المتّحدة بأنها لا تعدّ المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفّة الغربية انتهاكًا للقانون الدولي[19]. المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب اتّفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والتي تنصّ على أنّه «لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءًا من سكّانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلّها».

## عملية السلام

تُجرى مناقشات سلام متقطّعة منذ بداية النزاع. ولا يزال حلّ الدولتين أساس اتّفاق سلام إسرائيلي -فلسطيني منذ عام 2003: دولة فلسطين مستقلّة إلى جانب دولة إسرائيل. لكنّ آخر مفاوضات مباشرة بين الجانبين انهارت في عام 2014[20]. وفي نيسان/أبريل 2019، قالت وكيلة الأمين العامّ للأمم المتّحدة للشؤون السياسية روزماري ديكارلو إنّه ما لم تتغيّر المقاربة، فسيزداد الوضع تدهورًا وراديكالية في الجانبين، وأشارت إلى تلاشي الأمل بحلّ قائم على دولتين في وجه تهديدات متعاظمة بضمّ مناطق في الضفّة الغربية[21].

قاد جاريد كوشنير، صهر الرئيس ترامب ومبعوث السلام الأمريكي إلى الشرق الأوسط، مبادرة

(16) M. Landler and E. Wong, «In Golan Heights, Trump Bolsters Israel's Netanyahu But Risks Roiling Middle East,» New York Times, 21 March 2019.

(17) D. M. Halbfinger and I. Kershner, «Netanyahu Says Golan Heights Move «Proves You Can» Keep Occupied Territories,» New York Times, 26 March 2019, and Associated Press, «Netanyahu Vows to Annex West Bank Settlements If Re-elected,» Politico, 7 April 2019.

(18) O. Holmes, «Israel Heads for Unprecedented Third Election in a Year as Stalemate Continues,» *The Guardian*, 11 December 2019.

(19) L. Jakes and D. M. Halbfinger, «In Shift, US Says Israeli Settlements in West Bank Do Not Violate International Law,» *New York Times*, 18 November 2019.

(20) National Public Radio, «Former US Envoy Explains Why Mideast Peace Talks Collapsed in 2014,» 8 June 2017.

(21) UN News, ««Continuing Absence» of Political Solution to Israel–Palestine Conflict «Undermines and Compounds» UN Efforts to End Wholesale Crisis,» 29 April 2019, and Y. Munayyer, «There Will be a One-state Solution,» *Foreign Affairs* (November-December 2019).

سلام أمريكية جديدة، لكنّ تفاصيلها لم تترجم على الأرض في عام 2018 [22]. وذكرت تقارير غير رسمية في نيسان/أبريل 2019 أنّ المبادرة تضمّنت تحسينات عملية لحياة الفلسطينيين، لكنّها رجّحت استبعادها إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة[23]. وفي 22 حزيران/يونيو 2019، أماطت الولايات المتّحدة اللثام عن الجانب الاقتصادي للمبادرة الذي تضمّن تعهّدًا باستثمارات بقيمة 50 مليار دولار في فلسطين والدول المجاورة بعد اتّفاق سلام[24]. إلّا أنّ القادة الفلسطينيين قاطعوا ورشة «السلام من أجل الازدهار» التي أقيمت في البحرين بين 25-26 أيار/مايو، حيث نوقشت الخطّة الاقتصادية. لكنّ الحضور الواسع عكس التحالفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (انظر القسم I)، بحيث حضر حلفاء الأمريكيين والسعوديين الاجتماع وغاب عنه حلفاء الإيرانيين[25]. لكن تبيّن في آخر عام 2019 عدم وجود خطّة لحلّ النزاع الرئيس، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي، بصوره المتنوّعة، وإزالة الانقسام بين القادة الفلسطينيين في غزّة والضفّة الغربية.

---

(22) D. Gardner, «Trump's «Deal of the Century» Offers Nothing Good to Palestinians,» *Financial Times*, 5 September 2018, and A. Miller, «The Israeli–Palestine Conflict is Not a Bankruptcy Sale,» Lawfare, 23 January 2019.

(23) Al Jazeera, «Palestinian State Likely Not in US Proposed Peace Plan: Report,' 15 April 2019, and *The Economist*, «Jared Kushner's Peace Plan is Supposedly Imminent,» 11 May 2019.

(24) White House, Peace to Prosperity: The Economic Plan: A New Vision for the Palestinian People (Washington DC: White House, 2019).

(25) The Economist, «An Underwhelming Start to the «Ultimate» Israel–Palestinian Deal,» 27 June 2019, and International Crisis Group, «Bahrain Workshop Sets Back Arab-Israeli Rapprochement,» Commentary, 26 June 2019.

## IV. النزاعات المسلّحة وعمليّات السلام في شمال أفريقيا

**إيان ديفيس**

مضى أقلّ من عقد على الربيع العربي، وما زال شمال أفريقيا، ونعني به هنا منطقة تضمّ الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس، يشهد تضافر أزمات، وهو ما يعرّض استقرار الدول المتجاورة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للخطر (انظر الفصل السابع)[1]. كما أنّ ديمقراطية الربيع العربي الوحيدة في تونس عرضة للخطر أيضًا، لكونها محصورة بين حرب أهلية في ليبيا ومرحلة انتقالية في الجزائر. لكنّ الفلتان الأمني المديد في ليبيا امتدّ إلى غرب مصر، بينما تهريب الأسلحة عبر الحدود وتسلّل جماعات مسلّحة من غير الدول يفاقمان تفاعلاً معقّدًا لتحدّيات إنسانية وأمنية داخلية في ذلك البلد[2]. وممّا يؤجّج ديناميات النزاع الكامنة عودة «المقاتلين الأجانب» (أفراد شاركوا في نزاعات مسلّحة خارج أوطانهم) من نزاعات في العراق وليبيا وسورية، وتغيّر المناخ وزيادة الإجهاد المائي[3]. فالنزاعات حول مياه النيل مثلاً أحدثت توتّرات طويلة الأمد بين مصر وإثيوبيا والسودان[4]. ومع عودة أكثر من 7000 مقاتل أجنبي من شمال أفريقيا، تواجه دول كثيرة الآن، وفي مقدّمها مصر والمغرب وتونس، تحدّيات تتمثّل في كيفية التعامل مع الجهاديين العائدين ومع أُسَرهم[5].

(1) لا يوجد تعريف وحيد مقبول لشمال أفريقيا. بعض هذه التعريفات يُدرج السودان في شمال أفريقيا. وسنناقش النزاع في السودان في الفصل السابع، القسم IV في هذا الكتاب.

(2) A. Kandeel, «NATO Countries Should Help Egypt Mitigate Security Challenge near Libyan Border,» Atlantic Council, 29 October 2019.

(3) L. Bryant, «Climate Change Puts North Africa in a Hot Spot,» Voice of America, 19 November 2019.

(4) لمعرفة جذور التطرّف الإسلامي في شمال أفريقيا، انظر: R. Neo, «The Jihad post-Arab Spring: Contextualising Islamic Radicalism in Egypt and Tunisia,» *African Security Review,* vol. 28, no. 2 (2019), pp. 95–109.

(5) E. Palios, «Nile Basin Water Wars: The Never-ending Struggle between Egypt, Ethiopia and Sudan,» Geopolitical Monitor Situation Reports, 4 November 2019.

T. Renard, ed., «Returnees in the Maghreb: Comparing Policies on Returning Foreign Terrorist Fighters in Egypt, Morocco and Tunisia,» *Egmont Institute and the Konrad-Adenauer-Stiftung, Egmont Paper*, no. 107 (April 2019).

## الجزائر

سار عشرات الألوف من المحتجّين في تظاهرات سلمية في شتّى أنحاء الجزائر منذ أوساط شباط/فبراير 2019، لحمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على التنحّي في 2 نيسان/أبريل، بعدما تقلّد زمام البلاد منذ عام 1999 وتهيّأ للترشّح لولاية خامسة، وأدّى إلى تأجيل انتخابات كانت مزمعة في 18 نيسان/أبريل[6]. وصارت الحركة الاحتجاجية الأسبوعية يوم الجمعة تُعرف باسم ثورة الابتسامة أو الحراك[7]. عُيّن رئيس مؤقّت في نيسان/أبريل، ومُدّدت ولايته عقب إلغاء انتخابات تموز/يوليو. وفي أيلول/سبتمبر، تبنّى الجيش الجزائري نهجًا متشدّدًا مناوئًا للتظاهرات المستمرّة وكثّف عمليّات اعتقال قادة المحتجّين[8]. وأجريت الانتخابات الرئاسية في 12 كانون الأول/ديسمبر وفاز فيها رئيس الوزراء السابق عبد المجيد تبّون، لكنّ الإقبال على التصويت كان متدنّيًا عقب مطالبات بالمقاطعة في شتّى أنحاء البلاد[9]. وانتهى عام 2019 وبقيت المراوحة بين المحتجّين والقوّات الأمنية.

## الصحراء الغربية

مُدّدت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 ولاية بعثة الأمم المتّحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدّة 12 شهرًا، لكنّ جولة محادثات ثانية جرت بوساطة الأمم المتّحدة في آذار/مارس 2019 لحلّ نزاع دام 40 سنة على الصحراء الغربية بين المغرب والجبهة الشعبية لتحرير ساقية الحمراء ووادي الذهب انتهت من دون حلّ واضح[10]. وحامت شكوك حول جولة ثالثة من المحادثات لتنحّي المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية، الرئيس الألماني السابق هورست كوهلر، في أيار/مايو. وانتهى عام 2019 ولم يُعيَّن مبعوث شخصي جديد.

## النزاع المسلّح في مصر

التمرّد في سيناء (من عام 2011 إلى وقتنا الحاضر) نزاع مسلّح بين قوّات الأمن المصرية ومسلّحين إسلاميين في شبه جزيرة سيناء. شُنّت هجمات واسعة النطاق على أهداف مدنية عقب انتساب مسلّحين في سيناء إلى تنظيم «داعش» في عام 2014 (الفرع المحلّي هو «داعش - ولاية سيناء»)[11]. يزعم الجيش المصري أنّه قتل أكثر من 7000 مسلّح واعتقل 27,000 آخرين منذ تموز/يوليو 2013،

(6) International Crisis Group, «Post-Bouteflika Algeria: Growing Protests, Signs of Repression,» *Middle East and North Africa Briefing*, no. 68 (26 April 2019).

(7) Algeria Press Service, «26th Friday Protest Marches Reiterate Main Hirak Movement's Demands,» 16 August 20199, and A. Meddi, «In Algiers, the «Revolution of Smiles» Spreads Everywhere,» *Middle East Eye,* 19 March 2019.

(8) Al Jazeera, «Thousands March in Algeria in First Protest Since Election Call,» 20 September 2019.

(9) *The Economist*, «An Algerian General Takes over from Another General,» 4 January 2020.

(10) S. Guerraoui, «Parties to Western Sahara Conflict Agree to Convene for Third Round of Talks,» *Arab Weekly* (24 March 2019), and UN, «Security Council Extends Mandate of United Nations Mission in Western Sahara, adopting Resolution 2494 (2019) by 13 Votes in Favour, 2 Abstentions,» SC/14003, 30 October 2019.

(11) لمعرفة التطورات التاريخية والقضايا الاجتماعية السياسية التي أفضت إلى بروز ولاية سيناء وحشدها العسكري، انظر O. Ashour, «Sinai's Insurgency: Implications of Enhanced Guerrilla Warfare,» *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 42, no. 6 (2019), pp. 541–558.

بينما قُتل نحو 1000 عنصر أمن في المنطقة[12]. وبحلول آخر عام 2018، تدهور الوضع، لتواجه مصر أسوأ وضع عرفته حقوق الإنسان منذ عقود، وحربًا أهلية مفتوحة في سيناء[13]. وبعدما كانت حالة الطوارئ معلَنة في شمال سيناء منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014، عمّت البلاد بأسرها منذ نيسان/أبريل 2017 [14]. واستمرّ التنكيل بالمجتمع المدني وكمّ أفواه المعارضة في عام 2019. وفي أيلول/سبتمبر 2019، اندلعت احتجاجات مناوئة للحكومة في القاهرة، وردّت الحكومة باعتقالات جماعية وقطع خدمات الإنترنت[15].

**الجدول الرقم (6-4)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في مصر، 2010-2019**

| نوع الحادثة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 1 | 54 | 64 | 468 | 927 | 1746 | 1031 | 770 | 898 | 612 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 1 | 29 | 44 | 89 | 178 | 660 | 575 | 347 | 164 | 346 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 7 | 1071 | 113 | 1821 | 172 | 55 | 9 | 1 | 2 | 0 |
| عنف ضدّ مدنيين | 61 | 101 | 23 | 107 | 86 | 396 | 106 | 426 | 48 | 44 |
| **المجموع** | **70** | **1255** | **244** | **2485** | **1363** | **2857** | **1721** | **1544** | **1112** | **1002** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر ACLED, ACLED definitions of political violence and protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data export tool,» [n.d.]

انعكس تغيّر نمط النزاع المسلّح في السنين السبع السابقة على بيانات الوفيات التي جمعها مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث كما هو مبيّن في الجدول الرقم (6-4). وبالنظر إلى أنّ إمكان الوصول إلى المنطقة محدود، يصعب التحقّق بشكل مستقلّ من الحوادث الجارية على الأرض، لكنّ جماعات حقوق الإنسان وثّقت تفشّي الإساءة للمدنيين، وعلى يد قوّات الأمن المصري بشكل رئيس، وهذا يشمل مزاعم وقوع جرائم حرب[16]. ويُدلي الجيش المصري ببيانات عن عمليّاته

(12) The Tahir Institute for Middle East Policy, Five Years of Egypt's War on Terror (The Tahir Institute for Middle East Policy, July 2018), and The Tahir Institute for Middle East Policy, «Attacks against Security Forces Continue in Egypt's North Sinai,» 11 September 2017.

(13) للمزيد عن التطورات التي شهدتها مصر في عام 2018، انظر: I. Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in the Middle East and North Africa,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 87–88.

(14) Egyptian Streets, «Egypt's State of Emergency is Extended for the Tenth Time,» 4 November 2019.

(15) A. Younes and R. Allahoum, «Nearly 2,000 Arrested as Egypt Braces for Anti-Sisi Protests,» Al Jazeera, 27 September 2019, and *The Economist*, «The Authorities in Egypt Raid Mada Masr-and Reveal their Fears,» 28 November 2019.

(16) Human Rights Watch, «If You Are Afraid For Your Lives, Leave Sinai!,» 28 May 2019.

للاطلاع على عمليّات نقل الأسلحة إلى مصر، انظر الفصل التاسع، القسمين I وII في هذا الكتاب.

من حين لآخر، زاعمًا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر على سبيل المثال أنّه قتل في الشهر السابق 83 مقاتلاً مشتبهًا في انتمائه إلى جماعات مسلّحة لم يسمّها[17]. لكنّ الوفيات المرتبطة بقتال انخفضت إلى أدنى مستوى عمومًا منذ عام 2013.

## النزاع المسلّح في ليبيا

النزاع المسلّح محتدم في ليبيا منذ أن أطاحت ثورة مسلّحة، مدعومة بتدخّل عسكري غربي، زعيم البلاد معمّر القذافي في عام 2011 (انظر الجدول الرقم (6-5))[18]. وبموجب الاتّفاق السياسي الليبي لعام 2015 الذي أشرفت عليه الأمم المتّحدة، نُصّبت في طرابلس حكومة وحدة، هي حكومة الوفاق الوطني، برئاسة رئيس الوزراء فايز السرّاج في عام 2016. يدعم حكومةَ الوفاق تحالفٌ فضفاض من ميليشيات في العاصمة، وهي تسيطر على بقايا الدولة الليبية ومؤسّساتها في طرابلس. لكنّ مؤسّسة رسمية منافسة تعارض حكومة الوفاق، وهي مجلس نواب طبرق في شرق البلاد، وهي لم تصادق على الاتّفاق السياسي الليبي. ويحظى هذا المجلس بدعم خليفة حفتر، قائد جماعة سمّت نفسها الجيش الوطني الليبي، وهي مزيج من جماعات مسلّحة انتماءاتها قبلية أو إقليمية.

**الجدول الرقم (6-5)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في ليبيا، 2010-2019**

| نوع الحادثة | 2010[أ] | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 0 | 2073 | 458 | 197 | 2381 | 1999 | 2207 | 972 | 715 | 1226 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 0 | 2150 | 27 | 83 | 468 | 647 | 797 | 464 | 350 | 751 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 0 | 818 | 21 | 83 | 11 | 19 | 11 | 0 | 0 | 0 |
| عنف ضدّ مدنيين | 0 | 491 | 46 | 76 | 475 | 336 | 250 | 227 | 123 | 97 |
| **المجموع** | **0** | **5532** | **552** | **439** | **3335** | **3001** | **3265** | **1663** | **1188** | **2074** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

(أ) لا توجد تقديرات للوفيّات المرتبطة بالنزاع في عام 2010.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n.d.]

بعدما أعلن حفتر أنّه لن يواصل الالتزام بالاتّفاق السياسي الليبي، اندلع قتال جديد في المناطق الساحلية بليبيا في أواسط عام 2018، ثمّ امتدّ إلى العاصمة. أشرفت بعثة الأمم المتّحدة للدعم في

(17) Al Jazeera, 'Egypt Forces Kill 83 Fighters in Sinai, Military Says,» 4 November 2019.

(18) A. Kuperman, «Obama's Libya Debacle: How a Well-meaning Intervention Ended in Failure,» *Foreign Affairs* (March - April 2015), and S. Hamid, «Everyone Says the Libya Intervention Was a Failure. They're Wrong,» Brookings Institution, 12 April 2016.

ليبيا (UNSMIL) على مفاوضات أدّت إلى وقف مبدئي لإطلاق النار في 12 أيلول/سبتمبر 2018. كما أنّ الفراغ في السلطة أتاح انبعاث جماعات مسلّحة إسلامية، منها تنظيم «داعش» [19]. نتج من النزاع المسلّح تشريد قسري واسع النطاق للمدنيين عبر الحدود نحو تونس وداخل ليبيا أيضًا[20]. وفي أثناء ذلك، تقاتلت ميليشيات التبو وميليشيات الطوارق على النفوذ وسط انعدام كلّي للقانون، ولا سيما على الحدود مع تشاد[21].

وفي عام 2019، قوي الطابع الدولي للنزاع - بحيث اصطفّت مصر وروسيا والسعودية والإمارات في جانب، وقطر وتركيا في الجانب الآخر، مع تشكيلة من الجماعات المسلّحة الأجنبية والمرتزقة في كلا الجانبين[22]. وبتلّقي حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي أسلحة ودعمًا عسكريًا من دول ثالثة، خلَص تقرير للجنة العقوبات الأممية في كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى أنّ حظر الأسلحة الذي مضى عليه ثمانية أعوام يُنتهك بطريقة منهجية، مع الإشارة إلى أنّ الأردن وتركيا والإمارات العربية المتّحدة هي الجهات الرئيسة المزودّة بالأسلحة. وأشير في التقرير أيضًا إلى وجود جماعات مسلّحة تشادية وسودانية (تضمّ بالجملة أكثر من 3500 مقاتل) - مع ما يمثّله ذلك من خطر امتداد النزاع من ليبيا إلى بحيرة تشاد ومنطقة الساحل والسودان[23]. ووصف رئيس (UNSMIL)، وغسان سلامة، الممثّل الخاصّ للأمين العامّ للأمم المتّحدة حظر الأسلحة الأممي بأنّه «مثير للسخرية»[24].

## استمرار العنف في عام 2019

انهار اتّفاق وقف إطلاق نار مضى عليه أربعة أشهر في طرابلس حين اندلعت اشتباكات في كانون الثاني/يناير 2019 بين جماعات مسلّحة متنافسة. وعلى صعيد آخر، وطّد الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر سيطرته على أغلب المناطق الجنوبية الغربية، وهذا يشمل حقول النفط. وبحلول آخر آذار/مارس 2019، سيطر الجيش الوطني الليبي على ثلاثة أرباع البلاد وتهيّأ لمهاجمة طرابلس. وواجه

(19) للمزيد عن النزاع الليبي في السنوات 2016-2018، انظر: D. Smith, «The Middle East and North Africa: 2016 in Perspective,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 83–84; I. Davis, «Armed Conflict in the Middle East and North Africa,» *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 74–75, and I. Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in the Middle East and North Africa,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 94-98.

(20) S. El Taraboulsi-McCarthy [et al.], «Protection of Displaced Libyans: Risks, Responses and Border Dynamics,» Humanitarian Policy Group and Overseas Development Institute, HPG Working Paper, August 2019.

(21) J. Tubiana and C. Gramizzi, *Lost in Trans-nation: Tubu and Other Armed Groups and Smugglers along Libya's Southern Border* (Small Arms Survey, 2018).

(22) International Crisis Group, «Averting a Full-blown War in Libya,» Alert, 10 April 2019, and T. Megerisi, «Libya's Global Civil War,» European Council on Foreign Relations Policy Brief (June 2019).

(23) UN Security Council, «Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011),» S/2019/914, 9 December 2019.

للاطلاع على الحظر الذي فرضته الأمم المتّحدة على ليبيا، انظر أيضًا الفصل الرابع عشر، القسم II في هذا الكتاب. وللمزيد عن النزاعات المسلّحة في منطقة الساحل وبحيرة تشاد، انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب. وللمزيد عن النزاع المسلّح في السودان، انظر الفصل السابع، القسم IV في هذا الكتاب.

(24) UNSMIL, Remarks of SRSG Ghassan Salamé to the United Nations Security Council on the Situation in Libya, 21 May 2019.

70000-50000 جندي من الجيش الوطني نحو 40,000-20,000 مقاتل ومتطوّع متحالفين مع حكومة الوفاق[25]. وفي 4 نيسان/أبريل، تقدّمت قوّات حفتر نحو طرابلس، وأدّى اشتداد القتال بين الحكومتين الغريمتين في ليبيا إلى تأجيل مؤتمر وطني تقرّر أن تستضيفه الأمم المتّحدة في 14-15 نيسان/أبريل للبحث في مستقبل ليبيا السياسي[26]. وذُكر أنّ السعودية موّلت هجوم قوّات حفتر، بينما حذّرت ميشيل باشليه، مفوّضة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، من أنّ الهجمات على المدنيين وعلى البنية الأساسية المدنية ربّما تمثّل جرائم حرب[27].

بعد نجاحات أولية للجانبين، حقّقها الجيش الوطني الليبي أولاً ثمّ القوّات المتحالفة مع حكومة الوفاق في هجومها المعاكس، سادت حالة مراوحة بدءًا بآخر نيسان/أبريل[28]. وفي آخر حزيران/يونيو، استولت القوّات المتحالفة مع حكومة الوفاق على مدينة غريان (على مسافة 80 كم جنوب طرابلس) التي تشكّل قاعدة الإمداد الرئيسة لهجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس[29]. إنّ الاستخدام العشوائي من كلا الجانبين للعتاد المتفجّر روتيني وشائع، وهذا يشمل هجومًا على مركز اعتقال للمهاجرين خارج العاصمة الليبية في 2 تموز/يوليو[30]. كما تحوّل النزاع المسلّح إلى أوّل «حرب مسيّرات»[طائرات بلا طيارين] في العالم، حيث شنّ الجانبان أكثر من 800 هجوم بواسطة طائرات مسيّرة بين مطلع نيسان/أبريل وآخر تشرين الأول/أكتوبر[31].

ذُكر في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر أنّ نحو 2000 مرتزق روسي انضمّوا إلى قوّات حفتر (ووفقًا لبعض التقديرات، يوجد في البلاد 1400 مرتزق روسي) كجزء من جهد روسي واسع للتأثير في حصيلة الحرب الأهلية، على غرار التدخّل الروسي في سورية[32]. ومن جانب آخر، وقّعت تركيا اتّفاقًا في كانون الأول/ديسمبر مع الحكومة التي تتّخذ من طرابلس مقرًّا، لترسيم الحدود البحرية شرقيّ البحر

---

(25) Libya's Conflict,» *Strategic Comments*, vol. 25, no. 5 (2019), pp. x–xii.»

لمعرفة التكوين المعقّد والمتغيّر لقوّات الجانبين، انظر: International Crisis Group, *Addressing the Rise of Libya's Madkhali-Salafis*, Middle East and North Africa Report; no. 200 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

(26) A. Elumami and A. al-Warfalli, «Battle Rages for Libya's Capital, Airport Bombed,» Reuters, 8 April 2019; P. Wintour, «UN Postpones Libya National Conference Amid Fighting in Tripoli,» *The Guardian*, 9 April 2019, and *The Economist*, «Khalifa Haftar, Libya's Strongest Warlord, Makes a Push for Tripoli,» 13 April 2019.

(27) J. Malsin and S. Said, «Saudi Arabia Promised Support to Libyan Warlord in Push to Seize Tripoli,» *Wall Street Journal*, 12 April 2019, and UN Human Rights Office of the High Commissioner, «Libya: Attacks against Civilians and Civilian Infrastructure May Amount to War Crimes, Bachelet Warns,» 9 April 2019.

(28) International Crisis Group, «Stopping the War for Tripoli,» Middle East and North Africa Briefing, no. 69 (23 May 2019).

(29) P. Wintour, «Libyan Government Forces Capture Key Town from Warlord,» *The Guardian*, 27 June 2019.

(30) UN Security Council, «Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011),» S/2019/914, pp. 14-15 and 120-132.

(31) UN Security Council, S/2019/914, pp. 31-39, and UNSMIL, «SRSG Ghassan Salamé Briefing to the Security Council-18 November 2019,» 18 November 2019.

للمزيد عن انتشار المسيّرات المسلّحة انتشارًا واسعًا في المنطقة، انظر قاعدة البيانات: Royal United Services Institute, «Armed drones in the Middle East, The Proliferation of UAV Technology and Norms in the Region,» [n. d.].

(32) D. D. Kirkpatrick, «Russian Snipers, Missiles and Warplanes Try to Tilt Libyan War,» *New York Times*, 5 November 2019, and The Economist, «Foreign Powers are Piling into Libya,» 12 December 2019.

الأبيض المتوسّط. وجدّدت تركيا مساعدتها العسكرية لحكومة الوفاق في مقابل اعترافها بمطالب تركيا البحرية، وشمل ذلك التزامًا جديدًا بإرسال قوّات برّية إذا طلبت حكومة الوفاق ذلك[33].

## عملية السلام

أُبرم 26 اتّفاق سلام ووثيقة انتقالية على الأقلّ في ليبيا بين عامي 2011 و2018، وهذا يشمل اتّفاقات وطنية (كالاتّفاق السياسي الليبي) واتّفاقات قبلية واتّفاقات وقف إطلاق نار محلّية[34]. وأشرفت بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا على عملية مؤتمر وطني، وهي عبارة عن سلسلة تشاورات عامّة تركّز على أولويّات الحكومة الوطنية، وعلى الأمن والحوكمة والعملية الانتخابية، بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو 2018[35]. وإضافة إلى ذلك، تتنافس فرنسا (وهي طرف داعم وثيق لحفتر) وإيطاليا (الأقرب إلى دعم حكومة الوفاق) على النفوذ في عملية السلام، واستضافت كلّ من الدولتين قمّة في عام 2018 [36]. لكن مع عدم إحراز تقدّم يُذكر، لم يظهر أمل في آخر عام 2018 بالتوصّل إلى تسوية سياسية[37]. وقد تأكّد ذلك في عام 2019، حين أدّى اشتداد العنف إلى تأجيل المؤتمر الوطني الذي كان مقرّرًا في نيسان/أبريل 2019، إضافة إلى تأجيل مؤتمر مصالحة مقترَح تقرّر أن يستضيفه الاتّحاد الأفريقي في تموز/يوليو 2019 [38].

وعلى مستوى القاعدة، ما زالت بعثة الأمم المتّحدة للدعم في ليبيا تدعم تطوير شبكة وطنية لوسطاء لتشمل قادة قبليين وشيوخًا والمجتمع المدني وناشطين شبابيين ونسويين وأكاديميين ورجال أعمال[39]. وفي تموز/يوليو 2019، دعا غسّان سلامة إلى هدنة، وإلى تدابير بناء ثقة وإلى مؤتمر دولي لدفع عملية سياسية تبدأ من القاعدة إلى القمّة[40]. ولتكوين إجماع في أوساط الأطراف الخارجية في

---

(33) P. Wintour, «Turkey Renews Military Pledge to Libya as Threat of Mediterranean War Grows,» *The Guardian*, 15 December 2019; N. Bulos, «Libya's Battlefields, Already Saturated with Fighters, are Getting More,» *Los Angeles Times*, 29 December 2019, and T. Megerisi and A. Aydintasbas, «Turkey in Libya: Filling the European Vacuum,» European Council on Foreign Relations Commentary, 17 December 2019.

(34) R. Forster, A Gender Analysis of Peace Agreements and Transitional Documents in Libya, 2011-2018, PA-X Spotlight Series (UN Women: 2019).

(35) A. Alunni and F. Tusa, «In Search of a Negotiated Solution in Libya,» Aspenia Online, 13 September 2018.

تقارير اجتماعات عملية المؤتمر الوطني متاحة بالعربية عند: <http://multaqawatani.ly>.

(36) *The Economist*, «Libya's Feuds Cross the Mediterranean,» 8 November 2018.

للاطلاع على أهداف السياسة الإيطالية في ليبيا، انظر: A. Varvelli and M. Villa, «Italy's Libyan Conundrum: The Risks of Short-term Thinking,» European Council on Foreign Relations Commentary, 26 November 2019.

(37) Permanent Mission of France to the UN in New York, «Political Statement on Libya: Joint Statement by Fayez al-Sarraj, Aguila Saleh, Khalid Meshri, Khalifa Haftar, Paris,» 29 May 2018.

(38) Agence France-Presse, «African Union to Host Libya «Reconciliation» Conference,» *Mail and Guardian*, 31 March 2019, and Panafrican News Agency, «AUC Chief Cancels Reconciliation Conference on Libya Because of Continued Fighting around Tripoli,» 20 June 2019.

(39) UNSMIL, «SRSG Ghassan Salamé Briefing to the Security Council-18 November 2019».

(40) *Alwasat*, «Salamé Hopes to Achieve Eid Truce, Calls for an International Conference Followed by a Libyan Meeting,» 9 August 2019.

النزاع، دعت ألمانيا سلامة إلى محاولة تهيئة الأرضية لعملية كهذه. وبموجب عملية برلين هذه، جرت مشاورات شهرية بدءًا بتشرين الأول/أكتوبر بين كبار المسؤولين من الأعضاء الدائمين في الاتّحاد الأفريقي والاتّحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن، إضافة إلى مصر وألمانيا وإيطاليا وتركيا والإمارات العربية المتّحدة[41]. الهدف هو التوافق على مشروع بيان يبيّن ستّ رزم أنشطة لإنهاء النزاع وتتضمّن: عودة إلى عملية سياسية بقيادة ليبية وإصلاحات اقتصادية ملازمة لها؛ ووقف إطلاق نار وتنفيذ حظر السلاح وإصلاحات أمنية؛ واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتقرّر أن يلي قمّة برلين المقترحة في مطلع عام 2020 حوارٌ سياسي ليبي بإشراف الأمم المتّحدة[42].

لكن بحلول آخر عام 2019، قُتل 1500 شخص على الأقلّ (شكّلوا نحو ثلاثة أرباع مجمل الوفيات المرتبطة بالنزاع في عام 2019، انظر الجدول الرقم (6-5)) وشُرّد 120,000 شخص بفعل القتال في محيط طرابلس. ومع تزايد الطابع الدولي للنزاع، الراجح أن يشهد مزيدًا من التصعيد في عام 2020.

(41) T. Megerisi, «Can Germany Stop Libya Becoming the New Syria?,» European Council on Foreign Relations Commentary, 24 September 2019, and R. Wildangel and T. Megerisi, «Germany's Quiet Leadership on the Libyan War,» European Council on Foreign Relations Commentary, 20 November 2019.

(42) UNSMIL, «SRSG Ghassan Salamé Briefing to the Security Council-18 November 2019».

## V. النزاع المسلّح وعمليّات السلام في اليمن

**إيان ديفيس**

للنزاع والأزمة الإنسانية الحالية في اليمن جذور معقّدة وخلافية[1]. بدأ التمرّد الحوثي في عام 2004، حين أطلق حسين بدر الدين الحوثي، وهو أحيد أعيان الشيعة الزيديين، انتفاضة ضدّ الحكومة اليمنية. قُتل الحوثي في تلك الانتفاضة، وعُرف المتمرّدون باسم الحوثيين منذ ذلك الحين (اسمهم الرسمي هو أنصار الله)[2]. وبعد عنف استمرّ سنوات، انزلقت البلاد إلى حرب أهلية في عام 2014 بين حكومة الرئيس عبد ربّه منصور هادي المعترَف بها دوليًا وتحالف مضطرب يسيطر على العاصمة صنعاء وعلى أجزاء واسعة من البلاد ويضمّ الحوثيين المدعومين من إيران وقوّات موالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح.

ومنذ آذار/مارس 2015، تدخّل تحالف عسكري بقيادة السعودية دعمًا للرئيس هادي، مع أنّ نزاعات ومنافسات تقسّم هذا التحالف. وإضافة إلى الإمارات، ضمّ التحالف البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب، وقطر أيضًا (لغاية عام 2017)، والسنغال والسودان، وهي دول أسهمت إما بقوّات برّية وإما بتنفيذ غارات جوّية[3]. وحظي التحالف بدعم دولي كبير أيضًا. تضمّنت المساعدة الأمريكية معلومات استخبارية، وتدريبًا ومبيعات أسلحة، بينما مثّلت دول

(1) انظر: I. Davis [et al.], «Armed Conflict in Sub-saharan Africa,» *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 80–82. وانظر أيضًا: A. Orkaby, «Yemen's Humanitarian Nightmare: The Real Roots of the Conflict,» *Foreign Affairs* (November - December 2017).

(2) للاطلاع على أهداف الحوثيين والانقسامات في صفوفهم، انظر: S. Al-Hamdani, «Understanding the Houthi Faction in Yemen,» Lawfare, 7 April 2019.

(3) لمعرفة الدور الذي تضطلع به الإمارات العربية المتّحدة، انظر: G. Abdul-Ahad, «Yemen on the Brink: How the UAE is Profiting from the Chaos of Civil War,» *The Guardian*, 21 December 2018.

وحول تأطير السعودية للتدخّل، انظر: M. Clausen, «Justifying Military Intervention: Yemen as a Failed State,» *Third World Quarterly,* vol. 40, no. 3 (2019), pp. 488–502.

أوروبية كثيرة، منها فرنسا والمملكة المتّحدة، مصادر كبيرة لتوريد منظومات أسلحة رئيسة إلى السعودية والإمارات [4].

**الشكل الرقم (6-4)**

**مناطق السيطرة في اليمن، آب/أغسطس 2019**

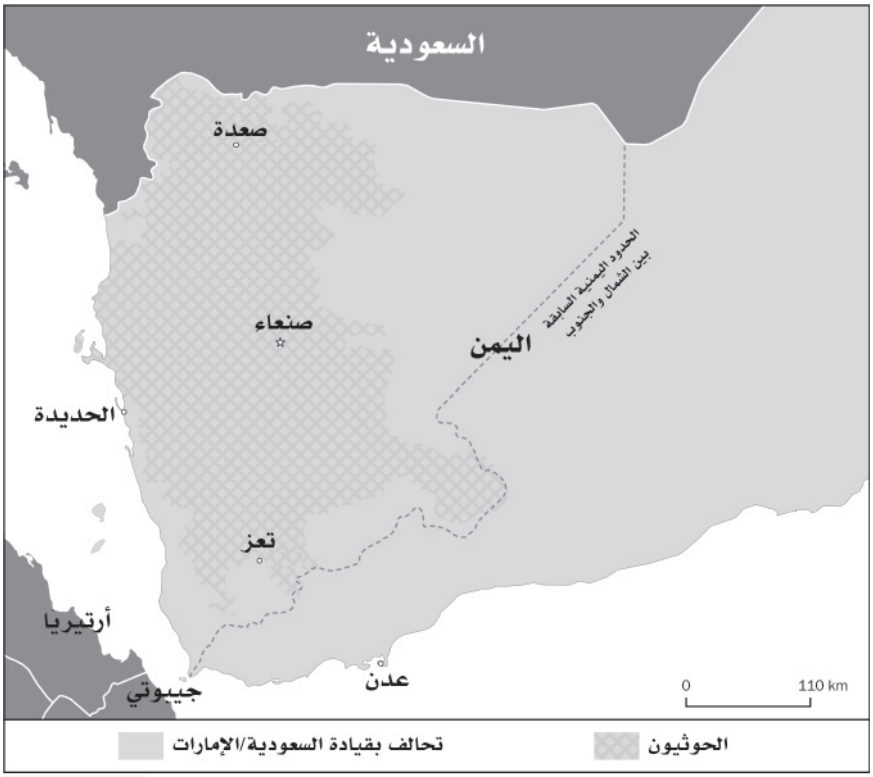


**المصدر:** *The Economist*, «Southern Separatists Are Tearing Yemen Apart,» 15 August 2019.

(4) للمزيد عن مساعدة الولايات المتّحدة ودول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي للتحالف، انظر: International Crisis Group, *Ending the Quagmire: Lessons for Washington from Four Years of War*, US Report no. 3 (Brussels International Crisis Group, 2019); J. S. Bachman, «A «Synchronised Attack» on Life: The Saudi-led Coalition's «Hidden and Holistic» Genocide in Yemen and the Shared Responsibility of the US and UK,» Third World Quarterly, vol. 40, no. 2 (2019), pp. 298–316; P. Cochrane, «EU Countries Approve Arms Sales to Saudi, UAE Worth 55 Times Aid to Yemen,» Middle East Eye, 12 November 2018, and A. Merat, ««The Saudis Couldn't Do it Without Us»: The UK's True Role in Yemen's Deadly War,» *The Guardian*, 18 June 2019, and Made in France, «Yemen Papers,» [n. d.]

وللمزيد عن عمليّات نقل الأسلحة إلى السعودية والإمارات، انظر أيضًا الفصل التاسع، القسمين III، والفصل الرابع عشر، القسم IV في هذا الكتاب. وللمزيد عن حظر السلاح الذي فرضته الأمم المتّحدة على اليمن، انظر الفصل الرابع عشر، القسم II في هذا الكتاب.

## النزاع المسلّح في عام 2019 ومزاعم وقوع جرائم حرب

شهد اليمن في آخر عام 2018 أربعة نزاعات مسلّحة منفصلة لكنّها متشابكة، وهي: (أ) الحرب الأهلية الرئيسة، مع تركيز على ساحل البحر الأحمر، حيث تساند الإماراتُ العربية المتّحدة القوّات الحكومية التي زحفت نحو الشمال انطلاقًا من الجنوب وهدّدت الحُديدة، رابع أكبر مدينة في اليمن وميناءها الرئيس لاستيراد الموادّ الغذائية على البحر الأحمر- مع أنّ الاتّفاق على وقف لإطلاق النار بوساطة الأمم المتّحدة بشأن الحديدة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018 أتاح سببًا جديدًا للتفاؤل؛ و(ب) نزاع على الحدود السعودية-اليمنية، وهذا يشمل هجماتٍ صاروخية حوثية متزايدة تستهدف مدنًا في السعودية وغارات جوّية ثأرية؛ و(ج) حرب أهلية ثانوية ضمن التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات بين الحكومة المركزية (ومقرّها في الشمال في العادة) والحراك الجنوبي، وهو ائتلاف هشّ من جماعات انفصالية تنشط في عدن وحضرموت وشبوة في الجنوب، ويمثّلها على المستوى السياسي المجلسُ الانتقالي الجنوبي؛ و(د) حملة مكافحة إرهاب بقيادة الولايات المتّحدة ضدّ جماعات إسلامية راديكالية، منها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب[5]. وخلَص فريق خبراء الأمم المتّحدة المعنيّ باليمن إلى أنّ جماعات مسلّحة كثيرة تحاول تحقيق هدفين أساسيَّين: «احتكار العنف المسلّح ضمن الأراضي الخاضعة لسيطرتها، والسيطرة على مصادر الإيرادات»[6]. ويبيّن الشكل الرقم (6-4) مناطق السيطرة في اليمن في آخر عام 2019.

## الحرب الأهلية الرئيسة بين الحوثيين والقوّات الحكومية

مع أنّ وقف إطلاق النار في الحُديدة، الذي اتُّفق عليه في ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر مازال صامدًا، وأنّ الأطراف المتحاربة اتّخذت خطوات أوّلية لتطبيق الاتّفاق (انظر المناقشة المتعلّقة بتنفيذ اتّفاق ستوكهولم أدناه)؛ فهذا الاتّفاق لا يشمل القتال الدائر في مناطق أخرى، كالقتال بين من يُفترض أنّهم حلفاء: القتال بين الثوار الحوثيين وقبائل حجور في الشمال؛ والقتال بين جماعات موالية للحكومة ومتحالفة شكليًا في مدينة تعز في الجنوب[7]. وتكرّرت الاشتباكات الفصائلية ضمن تحالف الحوثيين- صالح في عام 2019، ولا سيما في

(5) للمزيد عن التطورات في اليمن في عام 2018، انظر: I. Davis, «Armed Conflict and Peace Processes in the Middle East and North Africa,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 108–114.

وللمزيد عن النزاعات في اليمن في عام 2019، انظر أيضًا: UN Security Council, «Final Report of the Panel of Experts on Yemen,» S/2020/70, 27 January 2020, pp. 6–8.

(6) UN Security Council, S/2020/70, p. 6.

(7) International Crisis Group, «Crisis Group Yemen update no. 7,» Briefing note, 8 March 2019, and M.S. Al-Deen, «The Houthi–Tribal Conflict in Yemen,» Carnegie Endowment for International Peace, 23 April 2019.

محافظة إب[8]. ويواصل الحوثيون قمع المعارضة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم[9].

## الحرب الجوّية السعودية ـ اليمنية

تشنّ قوّات الحوثيين هجمات صاروخية على السعودية منذ آخر عام 2016. واشتّدت وتيرة الهجمات الحوثية والسعودية عبر الحدود بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2019. أطلق الحوثيون طائرات مسيّرة كثيرة وقذائف انسيابية على أهداف بالمملكة، كالمطارات الإقليمية. وكثّف التحالف بدوره قصف المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن، بما في ذلك صنعاء[10]. وفي أيلول/سبتمبر، اكتنفت اليمن مخاطر التورّط في نزاع إقليمي إيراني-سعودي/أمريكي أوسع، حين تعرّضت مرافق نفطية سعودية لهجوم أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه، فيما عُزي إلى إيران على نحو أوسع[11]. وردًّا على ذلك، شنّت قوّات بقيادة السعودية غارات جوّية قريبًا من الحُديدة[12]. لكن خفّت حدّة الوضع حين أعلن الحوثيون تعليق هجماتهم عبر الحدود، وقلّلت المملكة غاراتها الجوّية في اليمن[13].

## جنوب اليمن المقسّم

انتزعت الإمارات مدينة عدن من حكومة الرئيس هادي المدعومة من السعودية، بعد قتال أوقع 40 قتيلاً على الأقلّ في 10 آب/أغسطس[14]. هدّد التنافس داخل التحالف المعادي للحوثيين بتحوّل الوضع إلى حرب أهلية شاملة ضمن حرب أهلية[15]. لكن أُعيدت السيطرة على المدينة إلى الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر بعد انسحاب القوّات الإماراتية[16]. ثمّ أُبرم اتّفاق سلام بين الجانبين في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر المناقشة المتّصلة باتّفاق الرياض أدناه).

## حملة مكافحة الإرهاب ضدّ جماعات إسلامية راديكالية

تنفّذ الولايات المتّحدة غارات جوّية منتظمة على تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» وعلى

---

(8) A. Carboni and L. Nevola, «Inside Ibb: A Hotbed Of infighting in Houthi-controlled Yemen,» Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), 3 October 2019.

(9) UN Security Council, S/2020/70, pp. 10-12.

(10) Jane's Defence Weekly, «Yemeni Rebels Unveil Cruise Missile, Long-range UAVs,» 8 July 2019, and UN Security Council, S/2020/70, pp. 19-21.

(11) انظر القسم I في هذا الفصل، والفصل الأول، القسم I في هذا الكتاب.

(12) P. Wintour, «Saudi-led Forces Launch Airstrikes on Yemeni City of Hodeidah,» *The Guardian*, 20 September 2019.

(13) Reuters, «Saudi-led Coalition Air Strikes in Yemen down 80%: UN Envoy,» 22 November 2019.

(14) للمزيد عن أنماط العنف السياسي المتنوّعة، والجهات الفاعلة في جنوب اليمن، انظر E. Roy and L. Nevola, «Yemen's Fractured South: Aden, Abyan, and Lahij,» ACLED, 18 December 2019.

(15) International Crisis Group, «After Aden: Navigating Yemen's New Political Landscape,» *Middle East Briefing*, no. 71 (30 August 2019); C. Bianco, «Cracks in the Saudi–Emirati Alliance?,» European Council on Foreign Relations Commentary, 13 September 2019, and UN Security Council, S/2020/70, pp.14-15.

(16) A. E. Yaakoubi, «Saudis Take Control of Yemen's Aden to End stand-off between Allies,» Reuters, 14 October 2019.

الجماعات التي ظهرت قبله في اليمن منذ عام 2009 على أقلّ تقدير[17]. شنّت الولايات المتّحدة أكثر من 336 غارة جوّية بين عامي 2009 و2019، وهو ما أدّى إلى مقتل ما بين 174 و225 مدنيًا[18]. وذُكر أنّ جمال البدوي قُتل في غارة جوّية أمريكية في الأول من كانون الثاني/يناير 2019، وهو ناشط يمني في تنظيم «القاعدة» اتُهم بتدبير الهجوم على المدمّرة الأمريكية «يو أس أس كول» في عام 2000 وهو ما أدّى إلى مقتل 17 بحّارًا أمريكيًا[19]. لكنّ وتيرة الغارات الجوّية الأمريكية على تنظيم القاعدة في جزيرة العرب خفّت، بحيث أفيد عن وقوع تسع غارات فقط في عام 2019 [20]. وفي حزيران/يونيو، أسرت القوّاتُ الخاصّة السعودية أبا أسامة المهاجر، زعيم تنظيم داعش في اليمن[21].

## مزاعم وقوع جرائم حرب

واجهت الأطراف في النزاع بلا استثناء مزاعم ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي في السنين الأربع الماضية، وراجت مزاعم إضافية في عام 2019 [22]. انتُقدت الغارات الجوّية التي يشنّها التحالف بقيادة المملكة مرارًا لاستهدافها البنية الأساسية المدنية، بما في ذلك مستشفيات ومراكز اعتقال[23]. وذكر تقرير لفريق الخبراء البارزين الإقليميين والدوليين المعني باليمن (شكّله مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة في كانون الأول/ديسمبر 2017) تفاصيل عن مجموعة كبيرة من جرائم حرب محتملة ارتكبتها الأطراف المتنوّعة في النزاع على مدى السنين الخمس الماضية، منها غارات جوّية، وقصف عشوائي، ونيران قنص، وألغام أرضية، وقتل تعسّفي واعتقال وتعذيب وعنف جنسي أو معتمد على الجنوسة، وحجب مساعدات إنسانية[24]. وحدّد فريق الخبراء أيضًا أفرادًا ضالعين في النزاع وربّما يكونون مسؤولين عن جرائم دولية[25].

---

(17) E. Kendall, «Contemporary Jihadi Militancy in Yemen: How is the Threat Evolving?,» Middle East Institute Policy Paper 2018-2017, July 2018.

(18) Bureau of Investigative Journalism, «Drone Strikes in Yemen,» [n. d.].

(19) N. A. Youssef and R. Ballhaus, «US Kills al Qaeda Figure Accused of Leading 2000 Attack on USS Cole,» *Wall Street Journal*, 6 January 2019.

(20) Bureau of Investigative Journalism, «Yemen: Reported US Covert Actions 2019,» [n. d.].

(21) M. Al-Sulami, «Revealed: How Saudi Special Forces Captured Yemen's Daesh Chief In Daring 10-Minute Raid,» *Arab News*, 27 June 2019.

للمزيد عن قادة تنظيم «القاعدة في جزيرة العرب» وقادة تنظيم «داعش» الذين اعتُقلوا في عام 2019، انظر: UN Security Council, S/2020/70, p. 16.

(22) انظر مثلاً: Amnesty International, «Yemen: Four Years On, Fears of Further Violations with No End in z Sight to Brutal Conflict,» 25 March 2019, and UN Security Council, S/2020/70, pp. 36-44

(23) انظر مثلاً: G. Fox, «Seven Killed in Saudi-led Coalition Airstrike on Hospital in Yemen, Says Save the Children,» *Independent*, 27 March 2019 and Agence France-Press, «Red Cross Says More Than 100 People Killed in Airstrike on Yemen Prison,» *The Guardian*, 1 September 2019

(24) UN General Assembly, Human Rights Council, «Situation of Human Rights in Yemen, Including Violations and Abuses since September 2014,» A/HRC/42/17, 9 August 2019.

(25) UN Human Rights Council, «Yemen: Collective Failure, Collective Responsibility-UN Expert Report,» Press Release, 3 September 2019, and P. Wintour, «UK, US and France May Be Complicit in Yemen War Crimes-UN Report,» *The Guardian*, 3 September 2019.

## الأزمة الإنسانية

تفيد الأمم المتّحدة بأنّ الأزمة الإنسانية في اليمن بقيت الأسوأ في العالم في عام 2019 [26]. بقي وباء الكوليرا في عام 2019، ويُشتبه في ظهور أكثر من 1,36 مليون حالة بين آخر عام 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2018، ونحو 2800 وفاة مرتبطة به؛ وأُبلغ عن أكثر من 56,000 حالة جديدة في الأشهر التسعة الأولى من العام. وأفيد عن تفشّي حُمّى الضنك والملاريا أيضًا[27]. وإضافة إلى الأمراض الوبائية، احتاج نحو 80 في المئة من السكّان (24 مليون شخص) إلى مساعدة إنسانية أو حماية في صورة ما، مع 15.9 مليون شخص في حاجة ماسّة إلى طعام ومعونة معيشية في بداية عام 2019[28]. ويقدّر بأنّ 4 ملايين شخص بقوا مشرّدين، منهم 375,000 في عام 2019 [29].

وفي شباط/فبراير 2019، تعهّد مانحون دوليون (وفي مقدّمهم السعودية والإمارات) بتقديم مليارين وستمئة مليون دولار لدعم خطّة إنسانية للأمم المتّحدة لجمع 4.2 مليارات دولار لصالح اليمن، وهذه أكبر مناشدة إنسانية أطلقتها الأمم المتّحدة[30]. لكنّ توزيع المساعدات الإنسانية في اليمن في حدّ ذاته هو أحد مكوّنات النزاع، وبخاصّة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين[31].

تشير تقديرات مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) في آخر تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مقتل أكثر من 100,000 شخص في الحرب اليمنية منذ عام 2015 (منهم أكثر من 12000 مدني قُتلوا في هجمات مباشرة)[32]. قُتل في عام 2019 وحده أكثر من 25,800 شخص، وهو ما يجعله ثاني أشدّ الأعوام فتكًا على التوالي (انظر الجدول الرقم (6-6)). من شبه المؤكّد أنّ هذا التقدير يقلّل المدى الحقيقي لحجم الإصابات، ويستثني الوفيات الناجمة عن أمراض وسوء تغذية وما إلى ذلك من عواقب الأزمة. وعلى سبيل المثال، أشارت تقديرات برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي إلى أنّ إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن القتال والوفيات غير المباشرة (الناجمة عن انعدام الطعام والخدمات الصحّية والبنية الأساسية) بلغ 233,000 وفاة (أو 0.8 في المئة من السكّان) بحلول آخر عام 2019[33].

---

(26) UN News, «Humanitarian Crisis in Yemen Remains the Worst in the World, Warns UN,» 14 February 2019.

للمزيد عن دور الجنوسة في المساعدات الإنسانية في اليمن، انظر: C. C. Christiansen, «Gender Development and Security in Yemen's Transition Process,» *Journal of Intervention and Statebuilding,* vol. 13, no. 2 (2019), pp. 197–215.

(27) Al Jazeera, «Red Cross: Yemen Faces New Outbreak of Dengue Fever,» 26 November 2019.

(28) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Global Humanitarian Overview 2020* (OCHA: 10 December 2019), p. 49.

(29) Ibid.

(30) B. Parker, «Saudi Arabia and UAE in Record Pledge at Yemen Aid Conference,» *New Humanitarian*, 26 February 2019.

(31) *The Economist*, «The Houthi Rebels Wrestle with the UN over Food Aid,» 28 November 2019.

(32) ACLED, «Over 100,000 Reported Killed in Yemen War,» Press Release, 31 October 2019, and ACLED, «Ten Conflicts to Worry about in 2020,» January 2020, p. 9.

(33) J. D. Moyer [et al.], *Assessing the Impact of War on Development in Yemen* (UN Development Programme, 2019).

**الجدول الرقم (6-6)**

**الوفيّات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في اليمن، 2015-2019**

| نوع الحادثة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 9097 | 8366 | 10634 | 20575 | 15686 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 7884 | 6712 | 6346 | 11314 | 9687 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 77 | 21 | 17 | 47 | 188 |
| عنف ضدّ مدنيين | 207 | 242 | 199 | 416 | 329 |
| **المجموع** | **17265** | **15341** | **17196** | **32352** | **25890** |

**ملاحظات:** أول عام أُتيحت بشأنها بيانات عن اليمن في قاعدة بيانات مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث (ACLED) هو عام 2015. للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر : ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:**..ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.]

## تنفيذ اتّفاق ستوكهولم

تضمّن اتّفاق ستوكهولم المبرم بين الحوثيين والحكومة اليمنية في كانون الأول/ديسمبر 2018 جملة من تدابير بناء الثقة: التزام بتبادل نحو 5000 أسير، ووقف إطلاق نار فوري في محافظة الحُديدة، جعل الممرّ التجاري على البحر الأحمر مجرّدًا من السلاح، ووضع ميناء الحُديدة تحت إدارة الأمم المتّحدة، وإعادة فتح ممرّ إنساني يصل الحُديدة بصنعاء[34]. وأُلّفت لجنة تنسيق لإعادة الانتشار، وهي فريق عمل يضمّ مندوبين حوثيين وحكوميين، للإشراف على وقف إطلاق النار وعمليّات إزالة الألغام و«إعادة نشر متبادل للقوّات»، بما في ذلك مسألة شائكة وهي بناء «قوّات أمنية محلّية» تتولّى ضبط الأمن في المدينة والموانئ[35]. ومع أنّ تنفيذ الاتّفاق شهد تقلّبات كثيرة، ولا سيما في النصف الأول من العام، فقد أُحرز تقدّم كبير[36].

وفي 16 كانون الثاني/يناير 2019، التقى وفدا الحوثيين والحكومة في العاصمة الأردنية عمّان للبحث في تنفيذ ترتيبات تبادل الأسرى، لكنّهما أخفقا في التوصّل إلى اتّفاق[37]. بقيت هذه المسألة عالقة منذ ذلك الحين، مع أنّ الحوثيين أطلقوا من جانب واحد سراح 290 أسيرًا في 30 أيلول/سبتمبر

(34) Office of the Special Envoy of the Secretary-General for Yemen, «Full Text of the Stockholm Agreement,» 13 December 2018, and D. Walsh, «Yemen Peace Talks Begin with Agreement to Free 5,000 Prisoners,» New York Times, 6 December 2018.

(35) International Crisis Group, «Crisis Group Yemen Update no. 9,» Briefing note, 19 April 2019.

(36) انظر مثلاً: International Crisis Group, Saving the Stockholm Agreement and Averting a Regional Conflagration in Yemen, Middle East Report; no. 203 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

(37) S. Al-Khalidi, «Yemen Combatants Start Talks in Jordan on Prisoner Swap Deal,» Reuters, 16 January 2019, and Al Jazeera, «Yemen's Warring Sides Fail to Reach Agreement on Prisoner Swap,» 19 January 2019.

2019، بينما أطلقت قوّات التحالف سراح 128 أسيرًا حوثيًا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019[38].

## بعثة الأمم المتّحدة للدعم وانسحاب القوّات من الحُديدة

أصدر مجلس الأمن في 16 كانون الثاني/يناير 2019 القرار 2452 (2019) الذي قضى بإنشاء بعثة الأمم المتّحدة لدعم اتّفاق الحُديدة (UNMAH). وفي 31 كانون الثاني/يناير، عُيّن مايكل أنكِر لولويغارد، وهو جنرال دنماركي، رئيسًا للبعثة المشكَّلة حديثًا[39]. بولاية مدّتها ستّة أشهر وما يصل إلى 75 مراقبًا مجازًا، علاوة على فريق دعم إضافي. ستقود البعثةُ لجنة تنسيق إعادة الانتشار وتدعمها في مراقبة الامتثال لوقف إطلاق النار، والعمل مع الأطراف على ضمان فرض قوّات الأمن المحلّية الأمن. وفي تموز/يوليو، مُدّدت ولاية البعثة ستة أشهر أخرى بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2481 (2019)[40]. وفي أيلول/سبتمبر، تولّى أبهيجيت غوها، وهو جنرال هندي متقاعد، قيادة البعثة[41].

عملت لجنة التنسيق في الربع الأول من عام 2019 على حلّ خلافات فنّية حول إعادة انتشار القوّات العسكرية بعيدًا عن مراكزها على خطوط التماس وحوالى الحُديدة. وفي أواسط نيسان/أبريل، أعلن مارتن غريفيث، المبعوث الخاصّ للأمم المتّحدة إلى اليمن، خطّة مفصّلة سبق الاتّفاق عليها لسحب القِوات[42]، لكنّ مسألة من سيسيطر على المناطق بعد الانسحاب بقيت عالقة. وفي 11 أيار/مايو، بدأت قوّات الحوثيين بالانسحاب من الحُديدة بمقتضى الخطّة، ووافقت في حزيران/يونيو على آلية للسماح للأمم المتّحدة بتفتيش السفن التي تدخل الموانئ[43]. وفي مطلع تموز/يوليو، أعلنت الإمارات سحب قوّاتها من المدينة وانسحابًا جزئيًا من مناطق أخرى في البلاد[44]. وفي آب/أغسطس 2019، أفاد المبعوث الخاصّ غريفيث بعدم حصول عمليّات عسكرية ذات شأن في الحُديدة أو في محيطها منذ توقيع اتّفاق ستوكهولم. وفي أيلول/سبتمبر 2019، نشرت لجنة تنسيق إعادة الانتشار فرق مراقبة في أربعة مواقع على خطوط التماس في المدينة كخطوة أوّلية لإدامة وقف إطلاق النار[45].

---

(38) International Committee of the Red Cross, «Yemen: 290 Detainees Released with Facilitation of the ICRC,» 30 September 2019, and International Committee of the Red Cross, «128 Detainees Repatriated to Yemen from Saudi Arabia,» 28 November 2019.

(39) UN Security Council Resolution 2452 (2019), S/RES/2452 (2019), 16 January 2019, and UNMHA website, <https://dppa.un.org/en/mission/unmha-hudaydah-agreement>.

(40) UN Security Council Resolution 2481 (2019), S/RES/2481 (2019), 15 July 2019.

(41) UN, «Secretary-General Appoints Lieutenant General Abhijit Guha of India to Head United Nations Mission in support of Hudaydah Agreement,» 12 September 2019.

(42) UN News, «Plan for Troop Pullback «Now Accepted» by Rival Forces around Key Yemen Port, but Fighting Intensifying Elsewhere, Security Council Warned,» 15 April 2019.

(43) BBC, «Yemen War: Houthi Withdrawal from Hudaydah as Planned-UN,» 12 May 2019, and Reuters, «Yemen's Houthis to Allow UN to Inspect Ships in Hodeidah: Sources,» 18 June 2019.

(44) P. Wintour and B. McKernan, «Yemen: UAE Confirms Withdrawal from Port City of Hodeidah,» The Guardian, 9 July 2019, and The Economist, «The UAE Begins Pulling out of Yemen,» 4 July 2019.

(45) UN Office of the Special Envoy of the Secretary-General for Yemen, «Briefing of the Special Envoy of the United Nations Secretary-General for Yemen to the Open Session of the Security Council 20 August 2019, and UN and RCC, «The Sixth Joint RCC Meeting,» Joint Press Statement, 9 September 2019.

## اتّفاق الرياض

مثّل توسيع عملية السلام لتشمل المجلس الانتقالي الجنوبي تطوّرًا مهمًّا خلال العام. ففي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وقّعت الحكومة (المدعومة من المملكة) والمجلس (مدعومًا من دولة الإمارات) اتّفاقًا في العاصمة السعودية الرياض بعد مفاوضات استغرقت أكثر من شهر واحد. نصّ الاتّفاق على تشكيل حكومة جديدة مقرّها عدن، وتضمّ 24 وزيرًا نصفهم من الشمال والنصف الآخر من الجنوب، وعلى دمج القوّات المنتسبة إلى المجلس الانتقالي الجنوبي في الهياكل العسكرية والأمنية الوطنية، وعلى إشراك المجلس في الوفود الحكومية المشاركة في محادثات ترعاها الأمم المتّحدة مع الحوثيين حول تسوية سياسية لإنهاء الحرب. وقال محمّد بن سلمان، ولي العهد السعودي، إنّ الاتّفاق خطوة إيجابية على المسار المفضي إلى حلّ النزاع المتشعّب الجوانب في اليمن[46]. لكنّ الحوثيين رفضوا الاتّفاق، وانتهى عام 2019 ولم ينفَّذ جلّه واستمرّت الاشتباكات[47].

## استنتاجات

يتيح اتّفاقا ستوكهولم والرياض معًا مسارًا مفضيًا إلى محادثات سلام وطنية وإلى تسوية سياسية للحرب الأهلية اليمنية. والراجّح أنّ السعودية ستكون الأساس في إعداد أي ترتيب أمني أو سياسي لاحق لتسلّمها قيادة التحالف في الجنوب من الإمارات. وربّما تمثل المحادثات بين الحوثيين والسعوديين الرامية إلى وقف الهجمات عبر الحدود توطئة لإطلاق عملية سياسية وطنية برعاية الأمم المتّحدة. ومع أنّ اتّفاق الرياض قد يتيح منتدى تفاوضيًا للتكتّل المقسّم المناوئ للحوثيين، هناك أيضًا خطر نشوب اقتتال داخل التحالف في أثناء تنفيذ الاتّفاق، لسعي الأطراف إلى امتلاك مزايا على الورق وعلى الأرض.

(46) Reuters, «Yemen's Government Signs Peace Deal with Southern Rebels,» New York Times, 5 November 2019, and P. Salisbury, «The Beginning of the End of Yemen's Civil War?,» International Crisis Group commentary, 5 November 2019.

(47) ACLED, «Ten Conflicts to Worry about in 2020,» p. 10, and UN Security Council, S/2020/70, pp. 17-18.

# الفصل السابع

# النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

**إيان ديفيس**

## عرض عامّ

عاشت 15 دولة على الأقلّ نزاعات مسلّحة محتدمة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2019، وهي بوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ومالي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا والصومال وجمهورية جنوب السودان والسودان. ثمانية منها نزاعات مسلّحة دون وطنية ومتدنّية الحدّة، وسبعة نزاعات مسلّحة حادّة (في نيجيريا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو ومالي وجمهورية جنوب السودان والكاميرون). ويكاد يكون جميع هذه النزاعات مدوّلاً، بسبب جهات فاعلة من الدول (سواء بشكل مباشر أو عبر وكلاء) وأنشطة تقوم بها جماعات إسلامية عنيفة عبر الحدود الوطنية، وجماعات مسلّحة أخرى وشبكات إجرامية. والغالب أنّ لديناميات النزاعات والتوتّرات الإثنية والدينية جذورًا في مجموعة عوامل كضعف الدولة والفساد وتقديم غير فاعل للخدمات الأساسية والتنافس على موارد طبيعية وانعدام المساواة وإحساس بالتهميش. وبقيت قضيتان متشعّبتان أخريان ترسمان ملامح الأمن الإقليمي، وهما استمرار تدويل أنشطة مكافحة الإرهاب، وندرة المياه والتأثير المتعاظم لتغيّر المناخ (انظر القسم I).

شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2019 اتّفاقَي سلام جديدَين، الأول في جمهورية أفريقيا الوسطى، والآخر في موزمبيق. كما شهدت المنطقة 20 عملية سلام جارية متعدّدة الأطراف (بنقصان عمليتين، مقارنة بعام 2018)، منها عمليات كثيرة واسعة النطاق في دول ما زالت تشهد نزاعات مسلّحة، كجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والصومال وجمهورية جنوب السودان. وانخفض عدد العناصر العاملين في عمليات السلام المتعدّدة الأطراف تلك للعام الرابع على التوالي (بلغ عددهم 97,519 عنصرًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019) وهو أدنى مستوى له منذ عام 2012.

تفاقمت جميع النزاعات المسلّحة في منطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد في عام 2019 (القسم

II)، وتحديدًا في بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد ومالي والنيجر ونيجيريا. وللتحدّيات الأمنية صلة بتعاظم التطرّف العنيف وتفشّي جماعات مسلّحة من غير الدول، كجماعة بوكو حرام التي تمدّدت من نيجيريا إلى شتّى أرجاء منطقة بحيرة تشاد. كما أنّ الجماعات المتطرّفة العنيفة متداخلة مع جماعات تمرّد ريفية، وهي تُذْكي توتّرات طائفية وتستغلّ مآسي مجتمعات مهمَّشة. وقد ازدادت الوفيات الناجمة عن نزاعات مسلّحة زيادة كبيرة في بوركينا فاسو في عام 2019، لتوسّع ثلاث طبقات مترابطة للنزاع: النزاع بين الحكومة وجماعات إسلامية مدجَّجة بالسلاح، وازدياد الاشتباكات بين جماعات إثنية وإسلامية مسلّحة، وعنف طائفي.

واجهت أفريقيا الوسطى تحدّيَين رئيسَين في عام 2019 (القسم III)، وهما تنفيذ اتّفاق سلام جديد في جمهورية أفريقيا الوسطى بين الحكومة وجماعات مسلّحة، ومرحلة انتقال سياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. في الحالة الأولى، ذكر فريق الخبراء التابع للأمم المتّحدة المعنيّ بجمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر 2019 أنّ تنفيذ الاتّفاق «بقي محدودًا»، فيما اقترنت التغيّرات السياسية في الحالة الأخرى بزيادة انعدام الأمن والعنف السياسي في الأقاليم الشمالية وبحالة طوارئ صحّية جارية لتفشّي داء الحصبة ووباء إيبولا.

يضمّ القرن الأفريقي (القسم IV) بعضًا من أكثر الدول هشاشة في العالم، بسبب مزيج معقّد من القدرة المحدودة أو غير المتكافئة على الحصول على الموارد الطبيعية وتوتّرات بين الجماعات والفقر وانعدام المساواة الاقتصادية على اختلاف صورها وضعف مؤسّسات الدولة. وأدّت عمليات انتقال سلمي نسبيًا للسلطة في إثيوبيا (في عام 2018) والسودان (في عام 2019) وتنفيذ اتّفاق سلام في عام 2018 في جمهورية جنوب السودان إلى انحسار العنف المسلّح بدرجة كبيرة في تلك الدول الثلاث. لكن بقي النزاع المسلّح في الصومال الأشدّ فتكًا في العالم.

# I. التطوّرات العامّة الرئيسة في المنطقة

إيان ديفيس

شهدت 15 دولة على الأقلّ نزاعات مسلّحة جارية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2019، وهي بوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ومالي وموزامبيق والنيجر ونيجيريا والصومال وجمهورية جنوب السودان والسودان. ثمانية منها نزاعات مسلّحة دون وطنية ومتدنّية الحدّة (أي تسبّب أقلّ من 1000 وفاة مرتبطة بالنزاع سنويًا)، وسبعة نزاعات مسلّحة حادّة (تسبّب 100-9999 قتيلًا)، وتفصيلها كما يلي: نيجيريا (5400 قتيل)، والصومال (4000 قتيل) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (3700 قتيل) وبوركينا فاسو (2200 قتيل) ومالي (1900 قتيل) وجمهورية جنوب السودان (1800 قتيل) والكاميرون (1200 قتيل). كما أنّ جلّ هذه النزاعات المسلّحة مدوّل[1].

بعض هذه النزاعات المسلّحة متداخل عبر دول ومناطق بسبب جهات فاعلة، ناشطة بصورة مباشرة أو عبر وكلاء، و/أو بسبب أنشطة عابرة للحدود الوطنية تقوم بها جماعات إسلامية عنيفة وجماعات مسلّحة أخرى وشبكات إجرامية. وإذا كان العنف الإسلاموي غير متوطّن، فإنّ دولًا كثيرة تعاني نزاعات مسلّحة موبوءة أيضًا بعنف إسلاموي متطرّف. ومع استمرار العنف والفوضى الناجمة عنه، نشأت طائفة من المشكلات أو تفاقمت، كالهشاشة الاقتصادية وزيادة الفقر وضعف القدرة على التكيّف. وغالبًا ما يكون لديناميات النزاعات والتوتّرات الإثنية والدينية جذور في مزيج من ضعف الدولة والفساد وتقديم الخدمات الأساسية بطريقة غير فاعلة والتنافس على المواد الطبيعية وانعدام المساواة وإحساس بالتهميش[2]. وبسبب هذه التداخلات والأبعاد الإقليمية، سنخصّص الأقسام

(1) للاطلاع على تعريفات النزاع وتصنيفاته، انظر الفصل الثاني، القسم I في هذا الكتاب. وللمزيد عن النزاعات المسلّحة في شمال أفريقيا، انظر الفصل السادس في هذا الكتاب.

(2) لمعرفة مدى الدعم الذي تقدّمه الدول عبر الحدود للأطراف الضالعة في نزاع مسلّح داخل دولة وتدنّي تمثيله في بيانات النزاعات الأفريقية، انظر: N. Twagiramungu [et al.,], «Re-describing Transnational Conflict in Africa,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 57, no. 3 (2019), pp. 377–391. =

الفرعية التالية في هذا الفصل لمعالجة تطوّرات كلّ نزاع مسلّح شهده عام 2019: منطقتا الساحل وبحيرة تشاد (القسم II)، وأفريقيا الوسطى (القسم III) والقرن الأفريقي (القسم IV)- إلّا النزاع المسلّح في موزامبيق الذي نتناوله بإيجاز بعد قليل.

مع أنّ المنطقة الجنوبية في أفريقيا تظلّ الأكثر هدوءًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فهي تواجه عددًا من التحدّيات الآخذة في التبلور، منها مستويات مرتفعة لانعدام المساواة وتعاظم الاضطرابات الاجتماعية الاقتصادية. ففي زيمبابوي مثلاً، استفحلت الأزمة الاقتصادية والإنسانية خلال العام. وفي آب/أغسطس 2019، حذّر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتّحدة من أنّ أكثر من مليونين من سكّان زيمبابوي على شفير مجاعة بعد جفافٍ قضى على أكثر من نصف محصول الذرة في البلاد. وصارت الاحتجاجات ولجوء قوّات الأمن إلى أعمال قمع حدثًا عاديًا في مطلع العام[3]. كما شهدت جنوب أفريقيا زيادة هائلة في العنف السياسي والإجرامي خلال عام 2019 [4].

أُبرم في عام 2019 اتّفاقا سلام جديدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: **الأول** في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر القسم III) و**الآخر** في موزامبيق، حيث وقّعت المقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو)، وهي مجموعة معارضة مسلّحة سابقًا، اتّفاق سلام مع الحكومة في 6 آب/أغسطس 2019 (عقب توقيع اتّفاق أوّلي في 1 آب/أغسطس)، منهية بشكل رسمي عقودًا من الأعمال العدائية[5]. ويُتوقَّع تجريد أكثر من 5200 مقاتل من رينامو من أسلحتهم بموجب الاتّفاق، وسيصار إلى استيعاب بعضهم في قوّات الأمن الحكومية، في حين سيصار إلى دمج البقيّة في الحياة المدنية. لكنّ جماعة منشقّة عن رينامو هدّدت بتجاهل الاتّفاق لتشتدّ التوتّرات من جديد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بسبب رفض رينامو نتائج الانتخابات العامّة التي جرت في 15 تشرين الأول/أكتوبر[6].

وإضافة إلى ذلك، هناك تمرّد إسلامي جارٍ في إقليم كابو ديلغادو شماليّ موزامبيق. الجماعة المتمرّدة الرئيسة هي أنصار السنّة، وهي جماعةٌ متطرّفة محلّية، لكنّ تنظيم «الدولة الإسلامية» أعلن

---

= وللاطلاع على فقر الأطفال في أفريقيا، انظر: K. Watkins and M. Quattri, «Child Poverty in Africa: An SDG Emergency in the Making,» Overseas Development Institute Briefing Paper, August 2019.

وللمزيد عن العوامل التي تؤثّر في الاضطرابات التي تشهدها المنطقة، انظر: A. Adelaja and J. George, «Grievances, Latent Anger and Unrest in Africa,» *African Security*, vol. 12, no. 1 (2019), pp. 111–140.

(3) BBC, «Zimbabwe: A Third of Population Faces Food Crisis, Says UN,» 7 August 2019; *The Economist*, «Zimbabwe Faces Its Worst Economic Crisis in a Decade,» 15 August 2019, and *The Economist*, «Zimbabwe Sees Its Worst State Violence in a Decade,» 26 January 2019.

(4) J. Campbell, «What's behind South Africa's Recent Violence?,» Council on Foreign Relations, 15 November 2019.

(5) France 24, «Mozambique's Former Civil War Foes Sign Landmark Peace Deal,» 1 August 2019, and *Mail and Guardian*, «Mozambique's Rivals Sign Peace Deal,» 8 August 2019.

وللاطلاع على تاريخ النزاع المسلّح في موزمبيق، انظر: R. M. Gerety, *Go Tell the Crocodiles: Chasing Prosperity in Mozambique* (New York: New Press, 2018).

(6) Africa News, «Mozambique's Renamo Wants Election Results Cancelled,» 19 October 2019; East African, «Mozambique Peace Deal at Risk Over Poll Fraud Claims,» 3 November 2019, and PSC Report, Institute for Security Studies, «New Threats to Peace in Mozambique,» 24 November 2019.

المسؤولية في حزيران/يونيو 2019 عن أولى هجماته على قوّات الأمن الموزامبيقية[7]. واستنادًا إلى مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلحة وبيانات الحوادث (ACLED)، سقط 663 قتيلاً بسبب النزاع في موزامبيق في عام 2019، وأغلبيتهم في فئتَي «العنف ضدّ مدنيين» (383 قتيلاً) و«معارك» (252 قتيلاً)- يؤكّد هذا الرقم الأخير أنّ موزامبيق بلغت عتبة نزاع مسلّح متدنّي الحدّة في عام 2019[8].

وفي القرن الأفريقي، جرت عمليتا انتقال سلمي نسبيًا للسلطة في إثيوبيا (في عام 2018) وفي السودان (في عام 2019)، وتنفيذ اتّفاق سلام موقَّع في عام 2018 في جنوب السودان، وهو ما أدّى إلى انحسار العنف بدرجة كبيرة في تلك الدول الثلاث (انظر القسم IV).

شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 20 عملية سلام متعدّدة الأطراف في عام 2019، بنقصان عمليتين عن عام 2018، ونقصان ستّ عمليات عن عام 2014[9]. أُنهيت بعثة الأمم المتّحدة في ليبيريا والبعثة الوقائية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مملكة ليسوتو في عام 2018، و لم تشهد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعثات جديدة في عام 2019. كما تضمّنت عمليات السلام عددًا من العمليات الواسعة النطاق في دول تعاني نزاعات مسلّحة، كجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والصومال وجمهورية جنوب السودان. وانخفض عدد الأفراد العاملين في عمليات السلام المتعدّدة الأطراف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 103,528 عنصرًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 97,519 عنصرًا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، أي بنسبة 6 في المئة، وذلك عائد أساسًا إلى تقليص حجم بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال والعملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور وبعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا رابع عام على التوالي ينخفض فيه عدد الأفراد المنتشرين في المنطقة؛ إذْ وصل إلى أدنى مستوى له منذ عام 2012. في الواقع، انخفض حجم جميع عمليات السلام الواسعة النطاق في المنطقة إلّا بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان خلال العام[10]. لكنّ هذه التطوّرات لم تمنع من بقاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المكان الذي ينتشر فيه أكبر عدد لحفظة السلام الأمميين في العالم- مثلوا في المتوسّط 71 في المئة من إجمالي عددهم على مستوى العالم[11].

وفي شباط/فبراير 2019، عقد قادة الاتّحاد الأفريقي قمّتهم السنوية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. تضمّنت النقاط الرئيسة على أجندتهم تحرير التعريفات الجمركية في منطقة التجارة الحرّة القارّية الأفريقية، والإصلاح المؤسّسي للاتّحاد الأفريقي ومعاينة التقدّم على أجندة 2063 (رؤية وخطّة عمل لبناء «أفريقيا مزدهرة وموحّدة على أساس قيم مشتركة ووحدة مصير»)[12]. تولّى الاتّحاد الأفريقي منذ

(7) C. Weiss, «Islamic State Claims First Attack in Mozambique,» Long War Journal, 4 June 2019.

(8) ACLED, «Data Export Tool,» [n.d.].

(9) للمزيد عن عمليات السلام المنتشرة في 10 دول، انظر الفصل الثاني، القسم II في هذا الكتاب.

(10) للاطلاع على أسباب هذا الانخفاض، انظر الفصل الثاني، القسم II في هذا الكتاب.

(11) انظر الشكل الرقم (2-5) في القسم II من الفصل الثاني في هذا الكتاب.

(12) Office of the Special Adviser on Africa, «Agenda 2063», and AU, «Key Decisions of the 32nd Ordinary Session of =

تأسيسه في عام 2002 مسؤولية كبيرة في توطيد السلام والأمن في أفريقيا، وهذا يشمل العمل من خلال عمليات دعم السلام- عبر هيئات إقليمية غالبًا كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. لكن هناك توتّرات قديمة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن، وهو هيئة صنع القرار المناظرة في الاتّحاد الأفريقي، على خلفيّة تحديد أي المؤسّستين التي يلزمها في الأساس التعامل مع النزاعات الأفريقية وتلافيها وإدارتها وحلّها[13]. استمرّت هذه التوتّرات في عام 2019 بسبب نزاعات في السودان (القسم IV في هذا الفصل) وفي ليبيا (الفصل السادس)، إضافة إلى تغييرات مقترَحة لتمويل عمليات السلام التي يقودها الاتّحاد الأفريقي[14]. إلّا أنّ التعاون بين الاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة تحسّن في مناطق أخرى، كمنطقة الساحل (القسم II) وجمهورية أفريقيا الوسطى (القسم III) وجمهورية جنوب السودان (القسم IV).

هناك قضيتان إضافيتان متشعّبتان إضافيتان أسهمتا في المآزق الأمنية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2019، وهما (أ) استمرار تدويل أنشطة مكافحة الإرهاب، و(ب) ندرة المياه والتأثير المتعاظم لتغيّر المناخ[15]. وسنعاين في هذا الفصل بإيجاز هاتين القضيتين اللتين تبلورتا في عام 2019.

## تدويل مكافحة الإرهاب والأنشطة الأمنية

للعديد من القوى العالمية، كالولايات المتّحدة والصين وقوى أوروبية غربية كبيرة وروسيا، مصالح أمنية واقتصادية كبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي منطقة تعامَل على نحو متزايد كحلبة لمنافسات القوى العظمى في عملية أُطلق عليها «الصراع» الجديد أو الثالث على أفريقيا[16]؛ ففي القرن الأفريقي، على سبيل المثال، تنشط في المنطقة مجموعة شديدة التنوّع من الجهات الأمنية الدولية الفاعلة- من آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية، مدفوعة بمنافسات جيوسياسية وتجارية وعسكرية بدرجة كبيرة[17].

---

= the Assembly of the African Union (January 2019),» 12 February 2019.

لمزيد من التفاصيل عن العضوية في الاتّحاد الأفريقي، انظر الملحق (ب) في هذا الكتاب.

International Crisis Group, A Tale of Two Councils: Strengthening AU–UN Cooperation, Africa Report; no. 279 (13) (Brussels: International Crisis Group, 2019).

لمزيد من التفاصيل عن العضوية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، انظر الملحق (ب) في هذا الكتاب.

(14) للاطلاع على مناقشة حول تقاسم الأعباء بين الاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في عام 2019، انظر: International Crisis Group, The Price of Peace: Securing UN Financing for AU Peace Operations, Africa Report; no. 286 (Brussels: International Crisis Group, 2020).

(15) بحسب وصف: I. Davis and N. Melvin, «Armed Conflict and Peace Processes in sub-Saharan Africa,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 115–121.

(16) حصل «الصراع» الأول إبّان حقبة الاستعمار في القرن التاسع عشر، والثاني إبّان الحرب الباردة. انظر: The Economist, «The New Scramble for Africa,» 7 March 2019; J. Devermont, «Haven't We Done This Before? Lessons from and Recommendations for Strategic Competition in sub-Saharan Africa,» Lawfare, 15 April 2019, and *The Economist*, «Africa is Attracting Ever More Interest from Powers Elsewhere,» 7 March 2019.

(17) N. J. Melvin, «The Foreign Military Presence in the Horn of Africa Region,» SIPRI Background Paper, April 2019, and N. J. Melvin, «The New External Security Politics of the Horn of Africa Region,» SIPRI Insights on Peace and Security, no. 2019/2, April 2019.

انظر أيضًا القسم IV في هذا الفصل.

لكن بمعزل عن هذا التنافس الجيوسياسي بدرجة كبيرة، للولايات المتّحدة ودول أوروبية على الخصوص دور مركزي في محاربة الجماعات الجهادية العابرة للحدود الوطنية في المنطقة، وإن كانت المواجهة المباشرة نادرة. كما أنّ هذا القتال يمتدّ في حالة الدول الأوروبية ليشمل شبكات إجرامية والهجرة غير الشرعية. وفي هذا الصدد، تقدّم أغلبية القوى الغربية خدمات تدريب وبناء قدرة لقوّات محلّية، وهذا يشمل فرقتَي العمل المعنيتين بمكافحة الإرهاب على مستوى دون إقليمي، هما القوة المشتركة المتعدّدة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس (انظر القسم II)[18]. التهديد الناشئ عن التيار الجهادي العابر للحدود الوطنية بارز بخاصة في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد (القسم II) وفي القرن الأفريقي الذي يتمدّد منه العنف الإسلاموي والإجرامي إلى شرق أفريقيا (القسم IV)[19]. وعلى الرغم من خسارة تنظيم الدولة أراضيه في العراق وسورية، يظهر أنّه والمنتسبين إليه باعث لبعض الجماعات الجهادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لكي ترتبط به[20].

واصلت الولايات المتّحدة تعديل عمليات انتشارها الإقليمية كجزء من تحوّل من عمليات مكافحة الإرهاب في العالم إلى تركيز على المنافسة بين قوى الدول العظمى. تضمّن هذا الجهد خفض عدد عناصرها الـ7200 المنتشرين في أفريقيا بنسبة 10 في المئة، لكن قابل ذلك زيادة القوات في الصومال. ويُتوقَّع سحب دفعة أولى تضمّ «نحو 300» جندي أمريكي بحلول حزيران/يونيو 2020، وإن لم يتّضح إن كان هناك خفوضات لاحقة[21]. وفي عام 2019، أصبحت طائرات مسيّرة عملانية في قاعدة جوّية أمريكية في النيجر. وهناك نحو 500-600 جندي أمريكي في الصومال، حيث ازدادت وتيرة الغارات الجوّية الأمريكية على مجموعة الشباب في عام 2019 (مقارنة بأي عام منذ أولى الضربات الجوّية الأمريكية في الصومال في عام 2007)[22].

وكما كان متوقّعًا، تحمّل الشركاء الأوروبيون حصّة أكبر بعض الشيء في إطار الأزمة ومكافحة

(18) The Economist, «The West's New Front against Jihadism is in the Sahel,» 2 May 2019.

وللمزيد عن السياسة التي تنتهجها الولايات المتّحدة لمكافحة الإرهاب في المنطقة، انظر: J. Guido, «The American Way of War in Africa: The Case of Niger,» *Small Wars and Insurgencies*, vol. 30, no. 1 (2019), pp. 176–199.

(19) للمزيد عن استهداف الجماعات الإسلامية العنيفة للمدنيين في المنطقة، انظر: C. Dowd, «Fragmentation, Conflict, and Competition: Islamist Anti-civilian Violence in sub-Saharan Africa,» *Terrorism and Political* Violence, vol. 31, no. 3 (2019), pp. 433–453.

(20) J. Burke, «ISIS Claims sub-Saharan Attacks in a Sign of African Ambitions,» *The Guardian*, 6 June 2019.

(21) General Thomas Waldhauser, Testimony before the House Armed Services Committee, «National Security Challenges and US Military Activities in the Greater Middle East and Africa,» 7 March 2019; Alexis Arieff, Statement before the Committee on Oversight and Reform, Subcommittee on National Security, US House of Representatives, Hearing on «US Counterterrorism Priorities and Challenges in Africa,» Congressional Research Service Testimony, 16 December 2019, and H. Cooper [et al.] «Pentagon Eyes Africa Drawdown as First Step in Global Troop Shift,» *New York Times,* 24 December 2019.

(22) D. S. Correll, «Armed Drones to Fly out of Niger Air Base Now Operational after Delayed Completion,» Air Force Times, 1 November 2019, and R. Browne, «US Military Mission in Somalia Could Take Seven Years to Complete,» CNN, 13 April 2019.

الإرهاب، وبخاصّة فرنسا التي لديها 4700 عسكري في غرب ووسط أفريقيا ضمن عملية برخان[23]. لكنّ فرنسا ناشدت في حزيران/يونيو 2019 دولاً أوروبية أخرى مؤازرة قوّاتها في أفريقيا والانضمام إلى فرقة قوّات خاصّة جديدة[24]، علمًا بأنّ الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي كرست بالجملة لمنطقة الساحل موارد سياسية ومالية وعسكرية كبيرة كجزء من دعائم السياسة الخارجية المركزية للاتّحاد، المدفوعة من بعض الوجوه بهواجس متعلّقة باللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين المتوجّهين من هذه المنطقة إلى أوروبا[25]. ويرابط في أفريقيا نحو 1000 جندي من ألمانيا وعدد مماثل من إيطاليا[26]. وتركّز المشاركة العسكرية للمملكة المتّحدة في 40 دولة أفريقية على إصلاح القطاع الأمني وعلى المشاركة الدفاعية، وهذا يشمل تقديم تدريبات خاصّة للقوّات النيجيرية التي تحارب جماعة بوكو حرام، وثلاث طائرات هليوكبتر، ونحو 90 جنديًا لمؤازرة أنشطة مكافحة الإرهاب الفرنسية في مالي، وتقديم تدريبات في كينيا لحفظة السلام التابعين للاتّحاد الأفريقي في الصومال[27].

لوجود الصين العسكري الصيني المتزايد صلة من بعض النواحي بحضورها الاقتصادي المتعاظم في أفريقيا، وهذا يشمل تأمين مرافقها الخاصّة بمبادرة الحزام والطريق[28]. وهي أكبر مساهم من بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بحفظة سلام أمميين في المنطقة، حيث ينتشرون أساسًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجمهورية جنوب السودان والسودان[29]. كما أنّ للأنشطة الأمنية الروسية المتنامية في القارّة جانبًا اقتصاديًا وجيوستراتيجيًا قويًا أيضًا[30]؛ ففي عامي 2018-

(23) SIPRI Multilateral Peace Operations Database, <http://www.sipri.org/databases/pko/>; A. de Hoop Scheffer and M. Quencez, «US «Burden-Shifting» Strategy in Africa Validates France's Ambition for Greater European Strategic Autonomy,» German Marshall Fund of the United States, Transatlantic take, 23 January 2019; Africa Confidential, «In Search of Allies,» 19 December 2019, and Associated Press, «French Forces Kill 33 Islamic Extremists in Mali, Says Macron,» *The Guardian,* 21 December 2019.

(24) Intelligence Online, «Special Forces in Africa: French Armed Forces Minister Florence Parly Appeals to European Allies,» no. 833 (26 June 2019).

انظر أيضًا الفصل الثاني، القسم II في هذا الكتاب.

(25) European Commission, «The European Union's Partnership with the G5 Sahel Countries,» 6 December 2018, and P. Dörrie, «Europe Has Spent Years Trying to Prevent «Chaos» in the Sahel. It failed,» *World Politics Review*, 25 June 2019.

(26) *The Economist*, «The West's New Front against Jihadism is in the Sahel».

(27) UK Foreign and Commonwealth Office, Conflict, Stability and Security Fund: Annual Report 2017/18 (Foreign and Commonwealth Office: July 2018); UK Government, «PM's Speech in Cape Town,» 28 August 2018, and UK Joint Committee on the National Security Strategy, Revisiting the UK's National Security Strategy: The National Security Capability Review and the Modernising Defence Programme (House of Commons, 21 July 2019).

(28) M. Kovrig, «China Expands its Peace and Security Footprint in Africa,» International Crisis Group commentary, 24 October 2018; J.-P. Cabestan, «China's Military Base in Djibouti: A Microcosm of China's Growing Competition with the United States and New Bipolarity,» *Journal of Contemporary China* (2019), and B. Walsh, «China's Pervasive Yet Forgotten Regional Security Role in Africa,» *Journal of Contemporary China*, vol. 28, no. 120 (2019), pp. 965–983.

(29) *The Economist*, «Africa is Attracting Ever More Interest from Powers Elsewhere».

(30) K. Marten, «Russia's Back in Africa: Is the Cold War Returning?,» *Washington Quarterly*, vol. 42, no. 4 (2019), pp. 155–170, and J. Besenyő, «The Africa Policy of Russia,» *Terrorism and Political Violence*, vol. 31, no. 1 (2019), pp. 132–153.

2019، أرسلت روسيا أسلحة ومستشارين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (القسم III). وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، اجتمع أكثر من 40 رئيس دولة في مدينة سوتشي الروسية في أوّل قمّة روسية-أفريقية على الإطلاق، وأعلن الرئيس الروسي في أثنائها شطب ديون بقيمة تفوق 20 مليارًا، ودعا إلى مضاعفة حجم التجارة مع الدول الأفريقية في الأعوام الخمسة القادمة[31]. يضاف إلى ذلك أن، روسيا والصين هما أكبر مورّدي الأسلحة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[32].

## ندرة المياه وتغيّر المناخ

رغم أنّ أفريقيا مسؤولة عن 4 في المئة فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، فهي معرّضة على الخصوص للعبء المزدوج لعوامل متّصلة بالمناخ وبالهشاشة السياسية. يوجد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 12 دولة من بين الدول الإحدى والعشرين التي تواجه الخطر الأكبر الناشئ عن هذا العبء المزدوج، وهي أنغولا والكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغينيا ونيجيريا وسيراليون وجمهورية جنوب السودان والسودان وأوغندا[33]. تسلّط خريطة طريق منظومة السلم والأمن الأفريقية للأعوام 2016-2020 الضوء على تغيّر المناخ بوصفه من جملة القضايا المتشعّبة التي تؤثّر في السلم والأمن[34]. وتُظهر دراسة أجريت في عام 2019 كيف أنّ تغيّر المناخ ضخّم التحدّيات القائمة وقوّى الجماعات الراديكالية في الصومال[35].

يوجد على الدوام صلة مباشرة أو قطعية بين تغيّر المناح وتزايد انعدام الأمن. لكنّ الفرص الاقتصادية والدواعي السياسية هي بمثل أهمّية العوامل التي تسبّب انعدام الأمن المتزايد. ومع ذلك، السياق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى محكوم من بعض النواحي بمواسم الجفاف القاسية المتكرّرة والمجاعات والفيضانات المفاجئة، وهو ما أدّى إلى تشرّد الملايين وهجرة على نطاق واسع: عانت المنطقة ستّة من أصل أكبر عشرة فيضانات شرّدت الناس في العالم في عام 2018، وعانت

---

Roscongress, «Declaration of the First Russia–Africa Summit,» 24 October 2019; *Moscow Times*, «Russia Vows (31) to Forgive Ethiopia's Debt Amid Growing Push for Influence in Africa,» 22 October 2019, and *The Economist*, «Vladimir Putin Flaunts Russia's Increasing Influence in Africa,» 24 October 2019.

(32) للاطلاع على عمليات نقل الأسلحة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انظر الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

A. Moran [et al.], «The Intersection of Global Fragility and Climate Risks (US Agency for International (33) Development, September 2018), pp. 11–13, and H. Ritchie, «Global Inequalities in CO2 Emissions,» Our World in Data, 16 October 2018.

African Union Commission, African Peace and Security Architecture, APSA Roadmap 2016–2020 (African Union (34) Commission, Peace and Security Department: Addis Ababa, December 2015), pp. 20–21.

لتصوير المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ في أطر عمل سياسة الاتّحاد الأفريقي وفهمها، انظر: V. Aminga, «Policy Responses to Climate-related Security Risks: The African Union,» SIPRI Background Paper, May 2020.

K. Eklöw and F. Krampe, «Climate-related Security Risks and Peacebuilding in Somalia,» SIPRI Policy Paper, no. (35) 53 (October 2019).

المناطق العمرانية أكبر الأضرار[36]. مثال ذلك، يقدَّر في زامبيا أنّ مليونين وثلاثمئة ألف شخص كانوا في حاجة ماسّة إلى مساعدة غذائية في عام 2019 لتكرّر مواسم الجفاف وطول أمدها، إذْ شهدت المناطق الجنوبية والغربية في البلاد أدنى معدّلات لهطول الأمطار منذ عام 1981 [37]. ومن المتعارف عليه على نطاق واسع أنّه يلزم تحسين إدارة المياه والبنية الأساسية لتقليل عواقب تقلّب المناخ في المنطقة[38].

(36) Internal Displacement Monitoring Centre and Norwegian Refugee Council, Global Report on Internal Displacement 2019, p. 12.

(37) IPC, «IPC Acute Food Insecurity Analysis Zambia, May 2019–March 2020,» August 2019, and European Commission, «ECHO Daily Flash Archive, Zambia,» 31 August 2019.

(38) N. Mason [et al.], «Climate Change is Hurting Africa's Water Sector, but Investing in Water Can Pay Off,» World Resources Institute, 7 October 2019.

## II. النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد

**إيان ديفيس**

تضمّ منطقتا الساحل وبحيرة تشاد 12 دولة بحسب التعريف الذي اعتمدناه في هذا الفصل، وهي بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وغامبيا وغانا وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال. خاص نصف هذه الدول على الأقلّ (بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد ومالي والنيجر ونيجيريا) في نزاعات مسلّحة في عام 2019، وقد ازدادت أحوالها سوءًا من زاوية الوفيات المرتبطة بالنزاعات (مقارنة بعام 2018).

تواجه المنطقتان تحدّيات أمنية حادّة متّصلة بضعف الدول والفساد وحوكمة غير شمولية، وهو ما زاد مجموعة مشكلاتها الموجودة أو فاقمها، بما في ذلك الفقر المدقع والهشاشة الاقتصادية وضعف التكيّف. وبسبب هذه الهشاشة الاقتصادية (تندرج النيجر في أسفل مؤشّر التنمية البشرية لعام 2019 بحسب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، بينما تندرج بوركينا فاسو وتشاد ومالي في مراكز قريبة من الأسفل) وتأثير تغيّر المناخ، حيث يعيش أكثر من 80 في المئة من السكان على الزراعة وعلى الأنشطة الرعوية بشكل رئيس، ازداد انعدام الأمن الغذائي واشتدّت النزاعات الطائفية[1]. تتضمّن ديناميات النزاعات أيضًا الهجرة غير الشرعية والاتّجار غير المشروع والجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية، وبخاصّة حين تكون المؤسّسات الحكومية ضعيفة. كما أنّ تصاعد العنف جعل المدارس هدفًا لجماعات مسلّحة، وزاد عدد المدارس التي أغلقت أبوابها في المنطقتين. وعلى سبيل المثال، ازداد عدد المدارس المغلقة ستّة أضعاف بسبب العنف، من 512 مدرسة إلى 3005 مدارس في الدول الثلاث وفي وسط منطقة الساحل (بوركينا فاسو ومالي والنيجر) بين نيسان/أبريل 2017 وحزيران/يونيو 2019[2].

(1) UN Development Programme, «2019 Human Development Index Ranking,» [n. d.], and World Food Programme, «Emergency Dashboard, Central Sahel,» September 2019.

(2) UNICEF, «Education under Threat in West and Central Africa,» August 2019.

لهذه التحدّيات صلة تزداد قوّة بتصاعد التطرّف العنيف وتفشّي جماعات مسلّحة من غير الدول، وإن وُجدت فروق مهمّة بين منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد؛ ففي منطقة بحيرة تشاد مثلاً، تمدّدت بوكو حرام، وهي جماعة التمرّد الرئيسة، من نيجيريا (انظر أدناه) إلى شتّى أنحاء منطقة بحيرة تشاد، مسبّبة أزمة إنسانية هائلة وتزايد نزوح الناس داخليًا وعبر الحدود[3]. كانت الجماعات المتطرّفة العنيفة الثلاث الرئيسة، وهي «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» (JNIM)، «وأنصار الإسلام»، «والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» (ISGS) (انظر الإطار الرقم (7-1))، محصورة في منطقة الساحل في الغالب، وتحديدًا في مالي وشمال بوركينا فاسو وغرب النيجر على التوالي. لكن عقب تدهور الوضع الأمني في بوركينا فاسو في عام 2019 (انظر أدناه)، تعاظم خطر تمدّدها إلى دول غرب أفريقيا الساحلية، كبنين وغانا وتوغو[4]. وقد برعت جماعات جهادية في استغلال مظالم مجتمعات مهمَّشة وتوتّرات طائفية في تجنيد الأفراد. واستنادًا إلى إحدى الدراسات مثلاً، كان انعدام الفرص، وحسّ بتضاؤل المنزلة الاجتماعية والحاجة إلى حماية من لصوص قطعان الماشية، عوامل أثّرت بوضوح في قرار محلّيين بالانضمام إلى ISGS[5].

**الإطار الرقم (7-1)**

**الجماعات التي تتبنّى أيديولوجيا سلفية جهادية في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد**

### أنصار الإسلام

بدأت حركة أنصار الإسلام في عام 2016 كجماعة تمرّد محلّية في الأقاليم الشمالية في بوركينا فاسو. وهي متحالفة مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، ويقودها عبد السلام ديكو (وإن وردت أنباء عن مقتله في تشرين الأول/أكتوبر 2019). وهي اليوم مؤلّفة على الأغلب من مقاتلين من مجتمع فولاني، وتنشط على نحو متزايد في المثلّث الحدودي مع مالي والنيجر، والذي يسمّى أيضًا منطقة ليبتاكو ـ غورما.

### بوكو حرام/ الدولة الإسلامية ـ ولاية غرب أفريقيا

نشأت جماعة بوكو حرام في نيجيريا في عام 2002 وبدأت ثورتها العنيفة في عام 2009 بقيادة أبوبكر شيكو. وهي متحالفة مع تنظيم الدولة الإسلامية، وتتّخذ من شمال شرق نيجيريا قاعدة لها، لكنّها نشطة في دول أخرى في منطقة بحيرة تشاد أيضًا، منها شمال الكاميرون وتشاد والنيجر. لكنّها انقسمت في عام 2016 إلى فصيلين: تنظيم الدولة الإسلامية ـ ولاية غرب أفريقيا (ISWAP) بقيادة

(3) للاطلاع على العمليات التاريخية التي أوجدت بوكو حرام، انظر: S. MacEachern, *Searching for Boko Haram*: A *History of Violence in Central Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2018).

(4) International Crisis Group, «The Risk of Jihadist Contagion in West Africa,» *Africa Briefing,* no. 149 (20 December 2019).

(5) P. Le Roux, «Exploiting Borders in the Sahel: The Islamic State in the Greater Sahara,» *Africa Center for Strategic Studies*, 10 June 2019.

أبومصعب البرناوي؛ وجماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (JAS)، (لكنّها لا تزال تُشتهر بجماعة بوكو حرام) بقيادة شيكو. أصبح أبو عبد الله البرناوي الزعيم الجديد لـISWAP في آذار/مارس 2019. ويُعتقد أنّ ISWAP يضمّ 3500-5000 مقاتل، وأنّ بوكو حرام تضمّ 1500-2000 مقاتل.

## جماعة نصرة الإسلام والمسلمين

انبثقت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) في عام 2017 عن أربع جماعات جهادية: المرابطون، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأنصار الدين، وكتيبة ماكينا. تعمل JNIM بوصفها الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة في مالي، وتنشط على نحو متزايد في بوركينا فاسو والنيجر. ويقدَّر عدد مقاتليها بنحو 1000-2000 مقاتل. ويقودها إياد أغ غالي، زعيم أنصار الدين السابق.

## الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى

ينشط تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في المثلث الحدودي الواقع بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. نشأ هذا التنظيم في عام 2015، عقب انقسام جماعة المرابطون المسلّحة، ويقدّر عدد مقاتليه بنحو 200-400 مقاتل بقيادة أبي وليد الصحراوي.

**المصادر:** Center for Strategic and International Studies, «Jama'at Nasr al-Islam wal Muslimin (JNIM),» Backgrounder, 25 September 2018; J. Warner, «Sub-Saharan Africa's Three «New» Islamic State Affiliates,» *CTC Sentinel*, vol. 10, no. 1 (January 2017), pp. 28–32; International Crisis Group, *Facing the Challenge of the Islamic State in West Africa Province*, Africa Report; no. 273 (Brussels: International Crisis Group, 2019); P. Le Roux, «Exploiting Borders in the Sahel: The Islamic State in the Greater Sahara,» Africa Center for Strategic Studies, 10 June 2019; A. Tobie and B. Sangaré, *The Impact of Armed Groups on the Populations of Central and Northern Mali: Necessary Adaptations of the Strategies for Re-establishing Peace* (SIPRI and Ministry for Foreign Affairs of Finland, October 2019), and BBC, «Burkina Faso's War against Militant Islamists,» 30 May 2019.

**الجدول الرقم (7-1)**

**عمليات السلام وعمليات مكافحة الإرهاب الخارجية والوطنية والمتعدّدة الأطراف في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد**

| عام الانطلاق أو التأسيس | الاسم | الدول/المنظّمات المساهمة | مستوى القوّة | مكان الانتشار |
|---|---|---|---|---|
| 2012 | بعثة الاتّحاد الأوروبي لبناء القدرات في الساحل وفي النيجر | الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي | 115 شرطيًا ومدنيًا | النيجر |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2013 | بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي | الأمم المتّحدة (دول أفريقية أساسًا، وبنغلادش ومصر والصين وألمانيا) | 14438 جنديًا وشرطيًا ومدنيًا | مالي |
| 2013 | بعثة الاتّحاد الأوروبي للتدريب في مالي | دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي | 697 جنديًا و3 مدنيين | مالي |
| 2014[أ] | القوّة المشتركة المتعدّدة الجنسيات | بنين والكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا | 10746 جنديًا | الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا |
| 2014[ب] | عملية برخان | فرنسا | 4700 جندي | بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر |
| 2015 | بعثة الاتّحاد الأوروبي لبناء القدرات في الساحل وفي مالي | دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي | 127 شرطيًا ومدنيًا | مالي |
| 2017 | القوّة المشتركة لمجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل | بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر | 5000 جندي | بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا |

(أ) أُطلقت كقوّة نيجرية خالصة في عام 1994؛ وتوسّعت لتشمل تشاد والنيجر في عام 1998.

(ب) خلفت عملية سيرفال التي أُطلقت في كانون الثاني/يناير 2013 وأُنهيت في تموز/يوليو 2014.

**المصادر:** SIPRI Multilateral Peace Operations Database, <http://www.sipri.org/databases/pko/>; J. van der Lijn, «Multilateral Non-peace Operations,» *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 141–142; M. Dieng, «The Multi-National Joint Task Force and the G5 Sahel Joint Force: The Limits of Military Capacity-Building Efforts,» *Contemporary Security Policy,* vol. 40, no. 4 (2019), pp. 481–501; French Ministry of Defence, «Operation Barkhane,» Press Pack (French Ministry of Defence, February 2020), and EU Capacity Building Mission in Niger (EU External Action Service), «Partnership for Security in the Sahel,» Fact Sheet, 2019.

**الجدول الرقم (7-2)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في بوركينا فاسو، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 1 | 7 | 9 | 36 | 40 | 95 | 782 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 0 | 0 | 0 | 0 | 3 | 32 | 109 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 2 | 28 | 13 | 7 | 7 | 3 | 12 |
| عنف ضدّ مدنيين | 5 | 1 | 1 | 38 | 66 | 173 | 1295 |
| **المجموع** | **8** | **36** | **23** | **81** | **116** | **303** | **2198** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED Definitions of Political violence and protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

لمحاربة هذه الجماعات ومنعها من التمدّد إلى دول أخرى في المنطقة وما وراءها، شُكّلت عمليات سلام وعمليات مكافحة إرهاب عديدة متعدّدة الأطراف (انظر الجدول الرقم (7-1)).

## بوركينا فاسو

أطلقت جماعة أنصار الإسلام تمرّدًا متدنّي الحدّة في بوركينا فاسو في عام 2016، لكنّ البلاد غدت البقعة المركزية لأزمة الجهاديين في الساحل في عام 2015، حين توسّعت بدرجة كبيرة عمليات جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS)، وإن بدرجة أقلّ، في البلاد[6]. وازدادت الوفيات بسبب النزاع المسلّح زيادة كبيرة في بوركينا فاسو في عام 2019 (انظر الجدول الرقم (7-2)). لكنّ تحديد الجهات المسؤولة عن العنف المسلّح عملية معقّدة لكون النزاع مشتملاً طبقات عديدة متداخلة، منها: (أ) النزاع بين الحكومة وجهاديين مدجّجين بالسلاح على طول الحدود الشمالية مع مالي أساسًا - أثر غير مباشر لأزمة مالي وللانتقام من مشاركة بوركينا فاسو في بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي - وفي الشرق وصولاً إلى الحدود مع النيجر، و(ب) تزايد الاشتباكات بين جماعات دفاع ذاتي محلّية (ميليشيات إثنية وقروية) وجماعات جهادية، و(ج) مصادر أخرى للعنف كقطّاع الطرق وخصومات بين المزارعين ورعاة الماشية ونزاعات على أراضٍ.

وبعد 27 سنة متواصلة من الحكم شبه الاستبدادي، أفضت الاحتجاجات الشعبية في عام 2014 إلى أوّل انتقال سياسي بقيادة مدنية في البلاد على الإطلاق، وشمل ذلك انتخابات سلمية في عام

(6) «Burkina Faso and jihadism in West Africa,» *Strategic Comments*, vol. 25, no. 6 (2019), pp. viii–x.

2015. لكنّ إخفاق الحكومة في لجم العنف دفع رئيس الوزراء بول كابا ثيبا ومن معه في حكومته إلى التنحّي في كانون الثاني/يناير 2019. وأُلّفت حكومة جديدة برئاسة كريستوف دابيري[7].

مع تمدّد العنف إلى بوكل ديمو هون والمنطقة الشمالية الوسطى والمناطق الشرقية والشمالية، استطاعت الجماعات الإسلامية المتطرّفة استغلال الانقسامات بين جماعات إثنية كثيرة في بوركينا فاسو. وعلى سبيل المثال، جنّد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين أعدادًا كبيرة من أبناء مجتمع فولاني[8]. وكما هي الحال في مالي، ازداد انخراط جماعات الدفاع الذاتي والحرّاس في جهود مكافحة المقاتلين، وهو ما أشعل فتيل عنف طائفي بين الجماعات الجهادية وجماعات الدفاع الذاتي والميليشيات[9].

استمرّ التدهور الأمني طوال السنة بسبب زيادة من يشتبه في أنّهم جهاديون هجماتهم على المدنيين وعلى قوّات الأمن، ولا سيما في الشمال والشرق. ففي أيار/مايو مثلاً، قُتل ستّة أشخاص في هجوم على كنيسة في شمال البلاد، وذلك بعد شهور من تصاعد العنف الذي استهدف مدارس وخدمات عامّة[10]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل 37 شخصًا على الأقلّ في هجوم على قافلة لشركة تعدين كندية في الشرق. لم تُعرف هُوية المهاجمين، كما هي الحال على نحو متزايد في هجمات كثيرة[11].

سبّب العنف في البلاد أزمة إنسانية مفاجئة، فشُرّد نحو نصف مليون شخص داخليًا (من أصل مجموع عدد السكّان البالغ 20 مليون نسمة)، وهم يفتقرون إلى رعاية صحّية ويعانون انعدام أمن غذائي[12]. واحتاج مليون ونصف شخص في بوركينا فاسو إلى مساعدة إنسانية في عام 2019- حماية ومساعدة غذائية ومعيشية- ويُتوقَّع أن يرتفع عددهم إلى مليونين ومئتي ألف شخص في عام 2020[13].

## الكاميرون

شهدت الكاميرون في عام 2019 نزاعين مسلّحَين رئيسَين غير مترابطَين: أزمة المنطقتين الناطقتين باللغة الإنكليزية في الغرب، وتمرّد بوكو حرام في الشمال. وعلى سبيل المثال، قُتل 16 جنديًا و8

(7) *Africa News*, «Burkina Faso: Christophe Joseph Marie Dabiré is New PM,» 21 January 2019.

(8) R. Kishi [et al.], Year in Review (Armed Conflict Location and Event Data Project, ACLED; 2 March 2020), p. 40.

(9) Human Rights Watch, «Burkina Faso: Armed Islamist atrocities Surge,» 6 January 2020; *The Economist*, «States in the Sahel Have Unleashed Ethnic Gangs with Guns,» 2 May 2019, and P. Kleinfeld, «Burkina Faso, part 2: Communities Buckle as Conflict Ripples through the Sahel,» *New Humanitarian*, 18 April 2019.

(10) BBC, «Burkina Faso Church Attack: Priest among Six Killed,» 12 May 2019.

(11) I. Austen, «Gunmen in Burkina Faso attack Canadian Mining Company Convoy, Killing 37,» *New York Times*, 6 November 2019, and The Economist, «How West Africa's Gold Rush is Funding Jihadists,» 14 November 2019.

(12) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), «Stronger International Support Needed as Burkina Faso Humanitarian Emergency Deepens,» Press Release, 11 October 2019, and OCHA, «Situation Report, Burkina Faso,» 29 October 2019.

(13) OCHA, *Global Humanitarian Overview 2020* (Geneva: OCHA, 2019), p. 51.

مدنيين في هجوم لبوكو حرام، وهو أقوى هجوم دموي تعرّضت له القوّات الأمنية منذ عام 2016 [14]. لكنّ المناطق غربيّ البلاد شهدت أشدّ أعمال العنف لمواصلة القوّات الحكومية جهودها الرامية إلى هزيمة التمرّد الانفصالي في المنطقتين الناطقتين بالإنكليزية. وتدنّت الوفيات المرتبطة بالنزاع بعض الشيء في عام 2019 مقارنة بالوفيات المسجّلة في عام 2018، وإن وصل العنف الذي يستهدف مدنيين إلى أعلى مستوياته في الفترة 2013-2019 (انظر الجدول الرقم (7-3)).

**الجدول الرقم (7-3)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في الكاميرون، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 17 | 1223 | 959 | 340 | 269 | 983 | 640 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 0 | 33 | 202 | 175 | 217 | 31 | 20 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 1 | 0 | 0 | 11 | 46 | 7 | 2 |
| عنف ضدّ مدنيين | 14 | 110 | 278 | 195 | 183 | 492 | 543 |
| **المجموع** | **32** | **1366** | **1439** | **721** | **715** | **1513** | **1205** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

## النزاع في الكاميرون الناطقة بالإنكليزية

ترجع جذور أزمة المنطقتين الناطقتين بالإنكليزية إلى نحو قرن مضى. حكمت فرنسا معظم أراضي الكاميرون بين عامي 1922 و1960، لكن حُكمت المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية كمحميات بريطانية. واليوم، يقطن في تلك المنطقتين 5 ملايين شخص - نحو خُمس سكّان البلاد - وهم يتكلّمون الإنكليزية أساسًا، ولديهم نظمهم القضائية والتعليمية الخاصّة. يطالب هؤلاء بجمهورية مستقلّة اسمها أمبازونيا لإحساسهم بأنّ الأكثرية الناطقة بالفرنسية تهمّشهم منذ عام 1958 على الأقلّ. وتحوّلت التوتّرات القديمة في هذا الجزء من البلاد إلى أعمال عنف في تشرين الأول/أكتوبر 2017[15]. بدأت المواجهة باحتجاجات أطلقها معلّمون ومحامون اعتراضًا على استخدام

(14) Al Jazeera, «Dozens Killed in Major Boko Haram Attack on Cameroon Island,» 12 June 2019.

(15) International Crisis Group (ICG), Cameroon's Anglophone Crisis at the Crossroads, Africa Report; no. 250 (Brussels: ICG, 2017).

للمزيد عن التطوّرات في عام 2018، انظر: I. Davis and N. Melvin, «Armed Conflict and Peace Processes in sub-Saharan Africa,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 124–125.

الفرنسية في المدارس والمحاكم التي في المنطقتين الناطقتين بالإنكليزية، ثمّ تحوّلت إلى تمرّد مسلّح أطلقته ميليشيات انفصالية بعد أن قمعت الحكومةُ الاحتجاجات بشدّة.

استمرّ العنف في هاتين المنطقتين في عام 2019، وشُرّد أكثر من 486000 شخص، وفرّ نحو 105000 شخص إلى نيجيريا[16]. وآل العنف إلى حالة طوارئ إنسانية كبيرة ومعقّدة، حيث بلغ عدد المحتاجين نحو مليونين وثلاثمئة ألف شخص في آخر عام 2019، وبلغت نسبة الزيادة 80 في المئة مقارنة ببداية عام 2019، ونحو 15 ضعفًا منذ عام 2018. وصارت الهجمات على الأطقم الطبّية وعلى البنية الأساسية حدثًا متكرّرًا، وهو ما أدّى إلى إغلاق أكثر من 80 في المئة من المرافق الصحّية الحكومية في المنطقتين الناطقتين بالإنكليزية[17]. إضافة إلى ذلك، لم يلتحق نحو 90 في المئة من الطلاب في هاتين المنطقتين بمدارسهم منذ ثلاث سنين بسبب حالات التشريد القسري، وفرض مقاطعة دعا إليها الانفصاليون[18].

بقيت التقارير تتحدّث عن انتهاكات لحقوق الإنسان وعن تعدّيات طوال عام 2019، وهذا يشمل التعذيب والاعتقال التعسّفي والاحتجاز والاختفاء القسري. وعُزيت هجمات كثيرة إلى القوّات الحكومية، وبخاصة عناصر كتيبة التدخّل السريع[19]. كما أنّ تزايد أعمال العنف وعدم إحراز تقدّم نحو حلول سياسية للأزمة يشير إلى أنّ عام 2020 سيشهد مزيدًا من التشريد وتفاقم الحاجات الإنسانية.

كان هناك أمل في عام 2018 بعقد مؤتمر أنكلوفوني عام ينظّمه زعماء دينيون ليكون خطوة أولى نحو حوار وطني وعملية وساطة. لكن أرجئ المؤتمر مرّتين خلال العام، مع عدم ورود أي إشارة واضحة إلى إمكان سماح الحكومة بالمضيّ فيه[20]. وفي 10 أيلول/سبتمبر 2019، اقترح الرئيس بول بيا إجراء حوار وطني لحلّ الأزمة، لكن ذُكر أنّ مشاركة انفصاليين أو شخصيات مهمّة أخرى ناطقة بالإنكليزية أمر مستبعد[21]. لكنّ الحوار الوطني انعقد بين 30 أيلول/سبتمبر و4 تشرين الأول/أكتوبر في العاصمة ياوندي. وانقسمت الآراء حول ما إذا كان قد أتاح سببًا للتفاؤل أم أنّه واجهة. وبرغم انسحاب كثير من القادة الانفصاليين، مطالبين في المقابل بوساطة دولية، أفرز الحوار سلسلة تنازلات

(16) OCHA, Global Humanitarian Overview 2020, p. 52.

(17) Ibid., p. 52.

(18) *The Economist*, «A War of Words: English-speaking Villages are Burning in Cameroon,» 7 November 2019, and R. Maclean, «Stay Home or Risk Being Shot: Cameroon's back-to-school Crisis,» *The Guardian*, 3 September 2019.

(19) Human Rights Watch, «Cameroon: New Attacks on Civilians by Troops, Separatists,» 28 March 2019, and Human Rights Watch, «Cameroon: Government Forces Attack Village,» 10 April 2019.

(20) International Crisis Group, «Cameroon: Proposed Anglophone General Conference Deserves National and International Support,» Statement, 17 September 2018, and *Cameroon Daily Journal*, «Ambazonia War: Cameroon Misses a Golden Opportunity to Pull out of the Anglophone Crisis,» 23 November 2018.

(21) N. E. Ndi, «Hope for Western Cameroon as Biya Finally Talks Peace,» East African, 14 May 2019, and International Crisis Group, «Cameroon's Anglophone Dialogue: A Work in Progress,» Statement, 26 September 2019.

واقتراحات، منها منح المنطقتين الناطقتين بالإنكليزية وضعية خاصّة ومزيدًا من الاستقلال الذاتي. كما أطلق الرئيس بيا سراح أكثر من 300 مقاتل انفصالي إضافة إلى زعيم المعارضة موريس كامتو[22]. ورغم ذلك، يُستبعَد تقديم تنازلات كافية لإرضاء الجماعات الانفصالية وإنهاء القتال.

**تشاد**

تشاد شريك مهمّ للمجتمع الدولي في محاربة جماعات جهادية في منطقة الساحل[23]. وقد استمرّ تدهور الوضع الأمني في البلاد في عام 2019 الذي شهد زيادة حادّة في هجمات شنّتها بوكو حرام وجماعات مسلّحة تشادية وفي أعمال عنف طائفية- ولا سيما بين المجتمعات العربية وغير العربية في شرق تشاد[24]. ترجع هذه النزاعات ولو جزئيًا إلى المنافسة بين المزارعين ورعاة الماشية، وتُعزى أيضًا إلى منافسات معتمدة على الهوية حول الأرض والنفوذ السياسي. شهد عام 2019 أكثر من 560 حالة وفاة مرتبطة بنزاعات (و450 وفاة مرتبطة بقتال)، وهذا أعلى مستوى للوفيات منذ عام 2015 (حين قُتل نحو 430 شخصًا بسبب قتال)[25]. وفي مطلع شباط/فبراير، توغّل ثوار تشاديون في شمال شرق تشاد انطلاقًا من قواعدهم في جنوب ليبيا. وبناء على طلب الحكومة، شنّ سلاح الجوّ الفرنسي غارات جوّية أوقفت تقدّمهم - وهذا أوّل تدخّل عسكري فرنسي مباشر في تشاد منذ عام 2008 [26]. تضمّنت الحوادث التي تحملّت بوكو حرام المسؤولية عنها في عام 2019 هجومًا في آذار/مارس على موقع عسكري تشادي في جنوب غرب البلاد أوقع 23 قتيلاً عسكريًا، وهجومًا في كانون الأول/ديسمبر على قرية تمتهن الصيد في منطقة بحيرة تشاد غرب البلاد، وهو ما أدّى إلى مقتل أكثر من 14 شخصًا[27]. وفي آب/أغسطس، فرضت الحكومة حالة طوارئ لمدّة ستّة أشهر عقب مقتل العشرات في عنف طائفي في شرق البلاد[28].

أدّى تدهور الوضع الأمني في عام 2019 إلى تشريد أكثر من 50,000 شخص، ليصل عدد المشرّدين داخليًا في تشاد إلى 175,000 شخص. وإضافة إلى ذلك، استضافت البلاد 468,000 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا والسودان. واستمرّ تأجيل الانتخابات التشريعية التي تقرّر

(22) Al Jazeera, «Cameroon Dialogue Starts as Anglophone Separatists Pull Out,» 30 September 2019, and N. K. Chimtom, «Cameroon's Conflict: Will the National Dialogue Make Any Difference?,» BBC, 5 Oct. 2019.

(23) International Crisis Group, *Chad: Between Ambition and Fragility*, Africa Report no. 233 (Brussels: International Crisis Group, 2016).

(24) International Crisis Group, *Avoiding the Resurgence of Inter-communal Violence in Eastern Chad*, Africa Report no. 284 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

(25) ACLED, «Data Export Tool,» [n. d].

(26) International Crisis Group, «Rebel Incursion Exposes Chad's Weaknesses,» Q&A, 13 February 2019, and R. Corey-Boulet, «Threatened by Rebels, Chad's Deby Leans on Firepower from France,» *World Politics* Review, 8 February 2019.

(27) Reuters, «Boko Haram Militants Kill 23 Chad Soldiers: Security Sources,» 22 March 2019, and New Arab, «Boko Haram Launches Deadly Attack on Chad Fishing Village,» 19 December 2019.

(28) France 24, «Chad Declares Emergency in East after Dozens Die in Ethnic Violence,» 18 August 2019.

إجراؤها في الأصل في عام 2015، وواجهت البلاد تحدّيات اقتصادية كثيرة، منها انخفاض عائدات النفط وإغلاق الحدود. وطال انعدامُ الأمن الغذائي نحو 3.8 ملايين شخص[29].

## مالي

أضحت منطقتا موبتي وسيغو في وسط مالي مركز تحدّيات متشابكة تواجه الحوكمة والتنمية والأمن منذ عام 2015. واستمرّ تدهور الوضع الأمني في مالي في عام 2019، في حين بقي الوضع في الشمال (غاو وكيدال وميناكا وتاودينيت وتيمبوكتو) مستقرًّا على العموم. لكنّ الوضع الأمني بقي معقّدًا في مجمل أرجاء البلاد[30].

**الجدول الرقم (7-4)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في مالي، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 547 | 301 | 316 | 210 | 563 | 759 | 831 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 191 | 39 | 27 | 32 | 144 | 177 | 234 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 7 | 1 | 5 | 7 | 3 | 28 | 4 |
| عنف ضدّ مدنيين | 138 | 41 | 80 | 71 | 237 | 783 | 818 |
| **المجموع** | **883** | **382** | **428** | **320** | **947** | **1747** | **1887** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

(29) OCHA, *Global Humanitarian Overview 2020,* p. 54.

(30) للمزيد عن تطوّر النزاع وتعقيداته في مالي، انظر: E. Dal Santo and E. J. van der Heide, «Escalating Complexity in Regional Conflicts: Connecting Geopolitics to Individual Pathways to Terrorism in Mali,» *African Security*, vol. 11, no. 3 (2018), pp. 274–291, and E. Sköns, «The Implementation of the Peace Process in Mali: A Complex Case of Peacebuilding,» *SIPRI Yearbook* 2016, pp. 155–188.

وللمزيد عن التطورات في مالي في عام 2018، انظر: Davis and Melvin, «Armed Conflict and Peace Processes in sub-Saharan Africa,» pp. 127-129.

وللمزيد عن العلاقة بين الدين والمجتمع المالي، انظر: A. Lebovich, «Sacred Struggles: How Islam Shapes Politics in Mali,» European Council on Foreign Relations, Policy Brief, November 2019.

وللمزيد عن دور الجنوسة في النزاع، انظر: Z. Gorman and G. Chauzal, ««Hand in Hand»: A Study of Insecurity and Gender in Mali,» *SIPRI Insights on Peace and Security*, no. 2019/6, December 2019.

## الوضع في شمال مالي

ترجع جذور انعدام الاستقرار في الشمال إلى تمرّد قديم أطلقه الطوارق. وفي عام 2012، سيطر تحالف ظرفي لانفصاليين من الطوارق ومسلّحين إسلاميين على المدن الشمالية. لكنّ تدخّلاً دوليًا واتّفاق سلام في عام 2015 أسهما في إخماد النزاع المسلّح في الشمال، لكن من غير إنهائه، وصار الآن متعدّد الأبعاد ويضمّ ثلاثة تحالفات لجماعات مسلّحة وقّعت اتّفاق السلام في عام 2015 أو أُدرجت في العملية اللاحقة- تنسيقية حركات أزواد، وتنسيقية حركات الوفاق ومنبر حركات الرابع عشر من حزيران/يونيو في الجزائر - وهي شبكة جماعات جهادية (جماعة أنصار الإسلام والمسلمين بصورة رئيسة) وجماعات دفاع ذاتي متنوّعة[31]. واستنادًا إلى فريق خبراء أمميّين معنيّ بمالي، الصلات بين الجماعات المسلّحة المتنوّعة «ظرفية أساسًا ومدفوعة بوجه رئيس إما بديناميات سياسية محلّية أو بتوازن قوى أو بمصالح إجرامية»[32]. وذكرت الأمم المتّحدة في كانون الأول/ديسمبر 2019 أنّ «الوضع الأمني تدهور في الشمال وهو يزداد تعقيدًا»، وسلّطت الضوء على «ازدياد النشاط الإرهابي» في منطقة ميناكا[33].

## الوضع في وسط مالي

يشهد وسط البلاد منذ عام 2015 تصاعدًا في الاضطرابات الاجتماعية، واللصوصية والعنف الطائفي ـ بين جماعات فولاني وبامبارا ودوغون الإثنية في منطقتَي موبتي وسيغو[34]. ديناميات النزاع في هذه المنطقة متعدّدة الأبعاد، وغالبًا ما تعود جذورها إلى نزاعات على استخدام أراضٍ وموارد طبيعية. والجماعات الجهادية بارعة في حشد الدعم باستغلال المآسي المحلّية والتصدّعات الاجتماعية. وتمدّدها إلى وسط البلاد واعتماد الحكومة المتزايد على بعض جماعات الدفاع الذاتي الإثنية زاد أعمال العنف الانتقامية. ففي 23 آذار/مارس مثلاً، هاجمت ميليشيا من إثنية دوغون قرية أوغوساغو وقتلت 157 مدنيًا على الأقل من إثنية فولاني، في ما شُنَّت هجمات مسلّحة في 9 و17 حزيران/يونيو على قرى يقطنها أناس من إثنية دوغون، وهو ما أدّى إلى سقوط عدد مساوٍ من المدنيين[35].

---

(31) للمزيد عن الأبعاد السياسية والاجتماعية لهذه الجماعات المسلّحة، انظر: A. Tobie and B. Sangaré, *The Impact of Armed Groups on the Populations of Central and Northern Mali: Necessary Adaptations of the Strategies for Re-establishing Peace* (SIPRI and Ministry for Foreign Affairs of Finland, October 2019).

(32) UN Security Council, «Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 2374 (2017) on Mali and Extended Pursuant to Resolution 2432 (2018),» S/2019/636, 7 August 2019, p. 19.

(33) UN Security Council, «Situation in Mali,» Report of the Secretary-General, S/2019/983, 30 December 2019, p. 8.

(34) A. Tobie, «Central Mali: Violence, Local Perspectives and Diverging Narratives,» *SIPRI Insights on Peace and Security* no. 2017/5, December 2017; H. Matfess, «What Explains the Rise of Communal Violence in Mali, Nigeria and Ethiopia?,» *World Politics Review*, 11 September 2019, and M. Bodian [et al.], «The Challenges of Governance, Security and Development in the Central Regions of Mali,» SIPRI Background Paper no. 2020/4, March 2020.

(35) International Crisis Group, «Central Mali: Putting a Stop to Ethnic Cleansing,» Q&A, 25 March 2019, and UN Security Council, S/2019/636, p. 7, and BBC, «Mali Attack: «100 Killed» in Ethnic Dogon Village,» 10 June 2019.

تنفّذ القوّات الأمنية وقوّات الدفاع المالية عمليات مكافحة إرهاب، بمؤازرة قوات فرنسية (عملية برخان) والقوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل. ويظهر أنّ هذه العليات أجّجت العنف الطائفي. وهناك انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والجماعات المسلّحة والميليشيات المحلّية آخذة في الانتشار، في حين تظلّ الأسباب الجذرية (كانعدام الخدمات العامّة والحوكمة الضعيفة) بلا معالجة[36].

## الوقْع الإنساني

الخدمات الضرورية معرقلة أو مقطوعة، وهذا يشمل المدارس والمراكز الصحّية، في جميع المناطق الموبوءة بنزاعات مسلّحة في مالي. وبقيت حالات الوفاة المرتبطة بنزاعات تزداد في عام 2019، بما في ذلك العنف ضدّ مدنيين، كما هو مبيّن في الجدول الرقم (7-4). كذلك وقعت إصابات كثيرة في النزاع المسلّح بين القوّات الحكومية والدولية من جهة، والجماعات الجهادية من جهة أخرى. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2019 مثلاً، قتل مسلّحون من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى 53 جنديًا ماليًا على الأقلّ ومدنيًا واحدًا في هجوم على قاعدة عسكرية قريبة من الحدود بين مالي والنيجر[37].

كما أنّ ازدياد الفلتان الأمني زاد بدرجة كبيرة عدد الأشخاص المشرَّدين داخليًا- من 77,000 شخص في أيلول/سبتمبر 2018 إلى 187,000 في أيلول/سبتمبر 2019- وفاقم انعدام الأمن الغذائي. وازداد عدد الأطفال الذين يعانون سوء تغذية حادّ بنسبة 20 في المئة في النصف الأول من عام 2019: من 160,000 طفل في كانون الثاني/يناير إلى 190,000 طفل في تموز/يوليو[38].

## عملية السلام وجهود إرساء الاستقرار الدولية

وقّعت الحكومة وبعض الجماعات المسلّحة اتّفاق سلام في عام 2015 بمساعدة بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وجهات مانحة دولية. وكجزء من خريطة طريق اعتُمدت في آذار/مارس 2018 (لتنفيذ اتّفاق السلام الموقَّع في عام 2015)، وعقب إعادة انتخاب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بعد بضعة شهور، شرعت حكومة مالي في إصلاحات سياسية ومؤسّساتية طموحة. وأريد من ميثاق من أجل السلام في تشرين الأول/أكتوبر 2018 بمالي بين الحكومة والأمم المتّحدة تسريع تنفيذ خريطة الطريق. وأُطلقت عملية نزع أسلحة وتسريح وإعادة دمج بعد ذلك بشهر واحد[39]. لكن بقيت أهمّية هذه الاتّفاقات تضعف في عام 2019 بسبب تدهور

(36) International Crisis Group, *Speaking with the «Bad Guys»: Toward Dialogue with Central Mali's Jihadists*, Africa Report; no. 276 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

(37) Al Jazeera, «Mali: Dozens of Troops Killed in Military Outpost Attack,» 3 November 2019.

(38) OCHA, *Global Humanitarian Overview* 2020, p. 56.

(39) UN Security Council, Report of the Secretary-General on the Situation in Mali, S/2018/1174, 28 December 2018.

الوضع الأمني في وسط مالي، والوضع الإنساني البائس والتنفيذ المحدود لاتّفاق السلام. واستنادًا إلى فريق خبراء أممي معنيّ بمالي، أُرجئت الإصلاحات المؤسّساتية وأُلغيت الروزنامة الانتخابية في انتظار «حوار سياسي جامع» - مع أنّ فرص الحوار محدودة بين الأطراف المتناحرة[40]. وأشار فريق الخبراء أيضًا إلى تأخيرات في عملية نزع السلاح والتسريع وإعادة الدمج، مع أنّه سُجّل 63000 مقاتل بحلول أواسط آذار/مارس 2019 [41].

يظهر أنّ جهود إرساء الاستقرار الدولية تمرّ بمرحلة حاسمة أيضًا، فعلى الرغم من تقديم تدريبات ومساعدات على مدى أعوام، اعترف مسؤولون فرنسيون بأنّ قوات الأمن الحكومية لا تزال عاجزة عن قتال الجهاديين[42]. وبحلول آخر عام 2019، ازدادت التساؤلات في المنطقة وفي فرنسا أيضًا حول فاعلية البعثة العسكرية الفرنسية، عملية برخان، والحكمة منها - ولا سيّما عقب تعاظم المشاعر المناوئة للفرنسيين في منطقة الساحل[43]. وبالمثل، انتُقدت القوّة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لمقاربتها العسكرية التوجّه وضعف التنسيق بين الدول المشاركة واختلافات حول ولايتها على وجه الدقّة[44]. وكما ذكرنا أعلاه، فإن التدخّل الدولي وأفعال قوات الأمن الحكومية أبعد ما يكون عن لجم العنف، وغالبًا ما بدا أنّها تفاقِم انعدام الأمن[45].

تثار أسئلة أيضًا حول فاعلية الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للإسهام في تثبيت استقرار البلاد وحماية المدنيين[46]. إنّها عملية السلام الأممية الأكثر دموية على الإطلاق، وبقيت إصاباتها تفوق إصابات أيّ بعثة أخرى للأمم المتّحدة في عام 2019 [47]. وأصدر مجلس الأمن في 28 حزيران/يونيو 2019 القرار رقم

(40) International Crisis Group, Speaking with the «Bad Guys»: Toward Dialogue with Central Mali's Jihadists.

(41) UN Security Council, S/2019/636, pp. 14-15.

(42) I. Mules, «Anti-French Sentiment on the Rise in West Africa as Security Situation Deteriorates,» *Deutsche Welle*, 12 December 2019.

(43) BBC, «Helicopter Collision Kills 13 French Troops in Mali,» 26 November 2019; «In Search of Allies,» *Africa Confidential*, vol. 60, no. 25, 19 December 2019, and S. Louet and T. Diallo, «As France Mourns 13 Soldiers, Top General Says Full Victory in Africa Impossible,» Reuters, 27 November 2019.

(44) انظر أيضًا: D. M. Tull, «Rebuilding Mali's Army: The Dissonant Relationship between Mali and its International Partners,» *International Affairs,* vol. 95, no. 2 (2019), pp. 405–422.

M. Dieng, «The Multi-National Joint Task Force and the G5 Sahel Joint Force: The Limits of Military Capacity-building Efforts,» *Contemporary Security Policy*, vol. 40. no. 4 (2019), pp. 481–501, and N. Rupesinghe, «The Joint Force of the G5 Sahel: An Appropriate Response to Combat Terrorism?,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 18 September 2018.

(45) انظر مثلاً: A. Watson and M. Karlshøj-Pedersen, *Fusion Doctrine in Five Steps: Lessons Learned from Remote Warfare in Africa* (Oxford Research Group, 2019); L. Raineri, *If Victims Become Perpetrators: Factors Contributing to Vulnerability and Resilience to Violent Extremism in the Central Sahel* (International Alert, June 2018); A. Hickendorff, «Civil Society White Book on Peace and Security in Mali,» English Summary, SIPRI, July 2019, and P. Dörrie, «Europe has Spent Years Trying to Prevent «Chaos» in the Sahel. It Failed,» *World Politics Review*, 25 June 2019.

(46) J. van der Lijn [et al.], Assessing the Effectiveness of the United Nations Mission in Mali/MINUSMA (Oslo: Norwegian Institute of International Affairs, 2019).

(47) انظر الفصل الثاني، القسم II في هذا الكتاب.

2480 الذي جدّد ولاية البعثة للمرّة الخامسة لغاية 30 حزيران/يونيو 2020. وقرّر مجلس الأمن أنّ «ثاني الأولويات الاستراتيجية» للبعثة، بعد دعم تنفيذ اتّفاق عام 2015، هو «تيسير» استراتيجية مستقبلية بقيادة مالي لحماية المدنيين ولجم العنف الطائفي وإعادة بسط سلطة الدولة على وسط البلاد[48]. لكن مع انعدام التنفيذ الفاعل لاتّفاق السلام لعام 2015 ومع الافتقار إلى سيادة القانون والخدمات الأساسية في مجمل أرجاء البلاد، يرجَّح أن تتواصل الهجمات المسلّحة والعنف الطائفي في عام 2020.

## النيجر

النيجر نقطة عبور رئيسة لجماعات إجرامية مسلّحة وجماعات إسلامية متطرّفة تنشط في منطقة الساحل. وما زال جيش النيجر عرضة لهجمات متزايدة تشنّها هذه الجماعات منذ عام 2015: هجمات تشنّها جماعة بوكو حرام في الجزء الشرقي من البلاد، وهجمات تشنّها جماعات بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو ومالي منذ عام 2017 [49]. لكنّ عملية برخان الفرنسية مع قوّات أمريكية تساند قوات النيجر المسلّحة في عمليات مكافحة الإرهاب داخل البلاد[50]. واستمرّ تمدّد العنف المسلّح من جانب جماعات مسلّحة من غير الدول عبر الحدود إلى دول مجاورة، ولا سيما إلى مالي ونيجيريا، في عام 2019، علمًا بأنّ الفلتان الأمني والهجمات تعرقل الخدمات الاجتماعية الأساسية بدرجة كبيرة، وهو ما فاقم انعدام الأمن وأدّى إلى نزوح كبير. ولغاية تشرين الأول/أكتوبر 2019، شُرّد 440,000 شخص على الأقل داخليًا، وهم يعيشون في أوضاع مزرية في شتّى أنحاء البلاد[51].

وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، قُتل 71 جنديًا على الأقلّ في هجوم شنّته جماعة جهادية مجهولة في الغرب قريبًا من الحدود مع مالي، وهذا هجوم دموي لم يسبق أن تعرّضت له قوّات الأمن بالنيجر لمثله في تاريخ البلاد[52]. وازدادت الوفيات المرتبطة بالنزاع في النيجر إلى أكثر من 700 وفاة في عام 2019 (وهذا يشمل نحو 490 وفاة مرتبطة بقتال)، وهذا أعلى مستوى لها منذ عام 2015 [53]. كما

(48) UN Security Council Resolution 2480, 28 June 2019.

للمزيد عن دور بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، انظر أيضًا: T. Smit, «Regional Trends and Developments in Peace Operations,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 163–164.

(49) للمزيد عن دور الاقتصاد والتجارة المحظورة في إذكاء العنف في النيجر، انظر: International Crisis Group, Managing Trafficking in Northern Niger, Africa Report; no. 285 (Brussels: International Crisis Group, 2020)

(50) F. Kelly, «Joint France-Niger Air and Ground Operation near Tongo Tongo Kills 15 «Terrorists»,» *Defense Post*, 30 December 2018, and D. S. Correll, «Armed Drones to Fly out of Niger Air Base Now Operational after Delayed Completion,» *Air Force Times*, 1 November 2019.

(51) OCHA, *Global Humanitarian Overview 2020*, p. 57.

(52) H. Armstrong, «Behind the Jihadist Attack in Inates,» International Crisis Group Q&A, 13 December 2019, and BBC, «Niger Army Base Attack Leaves at Least 71 Soldiers Dead,» 12 December 2019.

(53) ACLED, «Data Export Tool».

زادت الجماعات المسلّحة، وبخاصّة تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى، استخدام الأجهزة المتفجّرة الارتجالية في غرب النيجر[54].

## نيجيريا

تشمل دينامية النزاع في نيجيريا القوّات الحكومية وجماعة بوكو حرام وجماعات مسلّحة أخرى من غير الدول، وقد دمّرت المجتمعات في شمال شرق البلاد وسبّبت أزمة إنسانية تظل واحدة من أسوأ الأزمات في العالم. سبّب النزاع المسلّح تشريدًا قسريًا، وفاقم انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل والعنف الجنسي والخطف وتجنيد جنود أطفال. وقد عمّ ذلك كله ولايات أدماوا وبورنو ويوبي في العقد الأخير[55]. وممّا يُذكي الفلتان الأمني في نيجيريا أيضًا تحدّيات أمنية معقّدة أخرى، منها تطلّعات انفصالية في شرق البلاد وعنف بين المزارعين المستقرّين ورعاة الماشي البدو في الحزام الأوسط بالبلاد، (وهي منطقة تمتدّ من الشرق إلى الغرب عبر ثُلث البلاد الأوسط)، وعودة ظهور جماعات عسكرية مسلّحة في دلتا النيجر[56]. كما أنّه ربّما يكون مشهد التهديدات آخذًا في التبلور أيضًا مع بروز جماعة شيعية يافعة تسمّى الحركة الإسلامية في نيجيريا[57]. وفي شباط/فبراير 2019، وقعت أعمال عنف متّصلة بالانتخابات الرئاسية في البلاد، وهو ما أوقع 40 قتيلاً على الأقلّ. فاز الرئيس محمّدو بخاري بولاية ثانية، لكنّ غريمه أتيكو أبوبكر لم يقبل بالنتيجة[58].

---

(54) M. Pavlik [et al.], «Explosive Developments: The Growing Threat of IEDs in Western Niger,» ACLED, 19 June 2019.

للمزيد عن الجهود الرامية إلى مكافحة تهديد الأجهزة المتفجّرة الارتجالية، انظر الفصل الثالث عشر، القسم I في هذا الكتاب.

(55) للاطلاع على قضية الجنوسة في تمرّد بوكو حرام، انظر: A. C. Okoli and S. Nnaemeka Azom, «Boko Haram Insurgency and Gendered Victimhood: Women as Corporal Victims and Objects of War,» *Small Wars and Insurgencies*, vol. 30, nos. 6–7 (2019), pp. 1214–1232; J. Okolie-Osemene and R. I. Okolie-Osemene, «Nigerian Women and the Trends of Kidnapping in the Era of Boko Haram Insurgency: Patterns and Evolution,» *Small Wars and Insurgencies,* vol. 30, nos. 6–7 (2019), pp. 1151–1168, and International Crisis Group, *Returning from the Land of Jihad: The Fate of Women Associated with Boko Haram,* Africa Report; no. 275 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

(56) P. Beaumont and I. Abrak, «Oil-rich Nigeria Outstrips India as Country with Most People in Poverty,» *The Guardian*, 16 July 2018.

(57) S. Gray and I. Adeakin, «Nigeria's Shi'a Islamic Movement and Evolving Islamist Threat Landscape: Old, New and Future Generators of Radicalization,» *African Security*, vol. 12, no. 2 (2019), pp. 174–199.

(58) D. Searcey, «Dozens Dead in Nigeria as Election Results are Delayed,» *New York Times,* 25 February 2019 and *The Economist*, «Nigeria's President Muhammadu Buhari Wins a Second Term,» 28 February 2019.

**الجدول الرقم (7-5)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في نيجيريا، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 2326 | 4031 | 3329 | 2191 | 1779 | 2470 | 2484 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 255 | 1311 | 1938 | 681 | 1424 | 759 | 770 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 66 | 252 | 366 | 138 | 144 | 161 | 110 |
| عنف ضدّ مدنيين | 2039 | 5794 | 5285 | 1886 | 1599 | 2853 | 2075 |
| **المجموع** | **4686** | **11,388** | **10,918** | **4896** | **4946** | **6243** | **5439** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

بلغ عدد المشرّدين داخليًا قرابة مليونين شخص، وبلغ عدد اللاجئين في دول مجاورة 240,000 لاجئ لغاية آب/أغسطس 2019. وفي آخر عام 2019، بلغ عدد من هم في حاجة إلى مساعدة إنسانية 7.7 ملايين شخص، أي بزيادة 8 في المئة على النسبة المسجَّلة في آخر عام 2018. وازداد عدد من يعيشون حالة انعدام أمن غذائي من مليونين وسبعمئة ألف شخص في تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى نحو 3 ملايين شخص بحلول أيلول/سبتمبر 2019 [59]. وببلوغ الوفيات 5439 حالة في عام 2019، صارت نيجيريا الدولة الرابعة في العالم من حيث عدد الوفيات المرتبطة بنزاعات (انظر الجدول الرقم (7-5))، ويُعزى جلّ هذا العدد إلى نزاعات مسلّحة (معارك) بين الجيش النيجيري وبوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية- ولاية غرب أفريقيا (وهي جماعة انشقّت عن بوكو حرام)[60].

## التمرّد في المناطق الشمالية الشرقية

مع أنّ القوّات المسلّحة النيجيرية استعادت في العامين 2015-2016 الأراضي التي سيطرت عليها جماعة بوكو حرام، وأنّ الرئيس بخاري زعم أكثر من مرّة أنّ هذه الجماعة هُزمت، فقد بقيت تهديدًا خطيرًا في عام 2019 [61]. وأبدى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا نشاطًا ملحوظًا

(59) OCHA, *Global Humanitarian Overview 2020*, p. 58.

(60) Kishi [et al.], *Year in Review,* p. 20.

(61) للمزيد عن التطوّرات في صفوف تمرّد بوكو حرام في العامين 2017-2018، انظر: I. Davis [et al.], «Armed Conflict in sub-Saharan Africa,» *SIPRI Yearbook* 2018, pp. 95–96, and Davis and Melvin, «Armed Conflict and Peace Processes in sub-Saharan Africa,» *SIPRI Yearbook* 2019, pp. 121–123.

وللمزيد عن إخفاق نيجيريا في إلحاق الهزيمة ببوكو حرام، انظر: D. K. Banini, «Security Sector Corruption and Military Effectiveness: The Influence of Corruption on Countermeasures against Boko Haram in Nigeria,» *Small Wars and* =

وحقّق نجاحات عسكرية عديدة، وعمّق جذوره في السكّان المدنيين وزاد عدد أعضائه (3500-5000 مقاتل)[62]. وفي عام 2019، بقيت ولاية بورنو مركز النزاع. وعلى سبيل المثال، قُتل نحو عشرة جنود في هجوم شنّه تنظيم الجولة الإسلامية على قاعدة عسكرية في حزيران/يونيو، ونفّذ التنظيم سلسلة هجمات على الجيش النيجيري في بورنو الشمالية طوال شهر أيلول/سبتمبر[63]. وفي تموز/يوليو، هاجمت بوكو حرم جنازة وقرى قريبة من مايدوغوري في شمال شرق البلاد وقتلت أكثر من 70 شخصًا[64]. ولإنهاء التمرّد، اقترحت مجموعة الأزمات الدولية على الحكومة النيجرية إكمال حملتها العسكرية بتدابير لمعالجة العوامل التي تُسهم فيه، كالحوكمة الضعيفة وانعدام الخدمات الأساسية[65]. كما ينبغي معالجة الفساد وسوء الاستخدام السياسي لقطاع الأمن في البلاد أيضًا[66].

## العنف الطائفي والنزاعات على الموارد

هناك جهات فاعلة كثيرة ضالعة في العنف الطائفي الذي يعمّ نيجيريا. ونشير على الخصوص إلى أنّ النزاعات حول كيفية إدارة الموارد الطبيعية آلت إلى هجمات تشنّها ميليشيات إثنية على مدنيين. وهناك نزاع بين مسلّحين والحكومة الاتّحادية على السيطرة على الموارد النفطية في دلتا النيجر. وهناك نزاعات مسلّحة في الحزام الأوسط وفي جزء من المنطقة الشمالية الغربية بين مزارعين مسيحيين في معظمهم ورعاة ماشية، وأكثرهم مسلمون ينزحون نحو الجنوب بسبب التصحّر والفلتان الأمني وتوسّع النشاط العمراني الذي استحوذ على المراعي[67].

---

= *Insurgencies,* vol. 31, no. 1 (2020), pp. 131–158; D. Mickler [et al.], ‘«Weak State», Regional Power, Global Player: Nigeria and the Response to Boko Haram,» *African Security*, vol. 12, nos. 3–4 (2019), pp. 272–299; V. Chidubem Iwuoha, «Clash of Counterterrorism-Assistanceseeking States and their Super Power Sponsors: Implications on the War against Boko Haram,» *African Security Review*, vol. 28, no. 1 (2019), pp. 38–55; and A. Botha and M. Abdile, «Reality Versus Perception: Toward Understanding Boko Haram in Nigeria,» *Studies in Conflict and Terrorism,* vol. 42, no. 5 (2019), pp. 493–519.

(62) International Crisis Group, *Facing the Challenge of the Islamic State in West Africa Province*, Africa Report; no. 273 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

وللاطلاع على الطابع السياسي العسكري لتنظيم الدولة الإسلامية- ولاية غرب أفريقيا، انظر: E. Stoddard, «Revolutionary Warfare? Assessing the Character of Competing Factions within the Boko Haram Insurgency,» *African Security*, vol. 12, nos. 3–4 (2019), pp. 300–329.

وللمزيد عن انشقاق بوكو حرام، انظر: J. Zenn, «Boko Haram’s Factional Feuds: Internal Extremism and External Interventions,» *Terrorism and Political Violence* (2019).

(63) New Arab, «Militants Kill 15 Soldiers, Raid Nigerian Military Base,» 19 June 2019, and F. Kelly, «Nigeria: Islamic State Claims «Tens» of Military Casualties in 2 Borno Attacks,» *Defense Post*, 11 September 2019.

(64) I. Sawab [et al.], «Nigerians Flee after Men on Motorbikes Shoot down Mourners,» *New York Times*, 29 July 2019.

(65) International Crisis Group, Facing the Challenge of the Islamic State in West Africa Province.

(66) M. Page, «Nigeria’s Struggles with Security Sector Reform,» Chatham House, 2 April 2019.

(67) A. Ajodo-Adebanjoko, «Political Economy and National Security Implications of Resource-based Conflicts in Nigeria,» *African Security Review*, vol. 28, no. 1 (2019), pp. 56–71.

## III. النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في وسط أفريقيا

**إيان ديفيس**

يعرّف بنك التنمية الأفريقي وسطَ أفريقيا بأنّه المنطقة التي تضمّ الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية والغابون[1]. وبحسب التعريف الذي اعتمدنا في هذا الفصل، فإن بوروندي جزء من وسط أفريقيا أيضًا. ومع أنّ خمس دول في وسط أفريقيا انخرطت في نزاعات مسلّحة في عام 2019، وهي بوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا سنبحث في القسم II النزاعات المسلّحة في الكاميرون وتشاد لكونهما واقعتين في منطقة بحيرة تشاد. ونركّز في هذا القسم على نزاعات مسلّحة مديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. التحدّي الرئيس في جمهورية أفريقيا الوسطى هو تنفيذ اتّفاق السلام الجديد الموقّع في شباط/فبراير 2019 بين الحكومة وجماعات مسلّحة، بينما ترافقت مرحلة انتقال سياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع زيادة الفلتان الأمني وعنف سياسي في الأقاليم الشرقية، ومع حالة طوارئ صحّية جارية لتفشّي داء الحصبة ووباء إيبولا.

### بوروندي

بوروندي واحدة من أفقر الدول في العالم وساحة إحدى أكثر الحروب الأهلية الإثنية استعصاء (1993-2005). استُهلّت موجة عنف جديدة واضطرابات سياسية وانتهاكات لحقوق الإنسان في عام 2015 (وهو ما سبّب أكثر من 1100 وفاة) حين أعلن الرئيس بيار نكورونْزيزا ترشّحه لولاية ثالثة (خلافًا للدستور الذي يجيز ولايتين فقط). استهدفت قوّات الأمن الحكومية وميليشيا (إيمبونيراكور) الموالية

(1) African Development Bank, Central Africa.

للحكومة منشقّين محتملين[2]. وشُكّلت جماعات مسلّحة عديدة، وبدأ بعضها، كجماعة ريد تبارا، نشاطه انطلاقًا من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية[3]. وفي عام 2019، أوقعت الاضطرابات الأهلية والعنف المسلّح نحو 300 قتيل، منهم أكثر من 100 حالة وفاة مرتبطة بالنزاع وأكثر من 160 وفاة مرتبطة بالعنف ضدّ مدنيين[4]. وبقيت إيمبونيراكور إحدى أكثر الجهات استخدامًا للعنف ضدّ المدنيين، ولا سيما في المرحلة السابقة للانتخابات الرئاسية في عام 2020 [5].

## جمهورية أفريقيا الوسطى

يكاد النزاع والعنف في أوساط تحالفات الجماعات المسلّحة يعمّان مجمل أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما شرّد 25 في المئة من سكّانها. بدأ النزاع المسلّح في كانون الأول/ديسمبر 2012 بين جماعة سيليكا المسلّحة والمؤلّفة من مسلمين أساسًا (والتي استولت على السلطة في عام 2013) وجماعة أنتي بالاكا المسلّحة والمؤلّفة من مسيحيين أساسًا. ومع أنّ سيليكا سلّمت السلطة لحكومة انتقالية في عام 2014، فقد استمرّ العنف لتصبح البلاد مقسَّمة من الناحية الفعلية برغم وجود عميلة سلام تابعة للأمم المتّحدة، هي بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA). انقسمت كلتا الجماعتين إلى فصائل صغيرة منذ ذلك الحين. وما لبث العنف أن استؤنف برغم التوصّل في حزيران/يونيو 2017 إلى اتّفاق سلام بين الحكومة و13 من أصل الجماعات المسلّحة الـ14 [6]. وفي تموز/يوليو 2017، أعدّ الاتّحاد الأفريقي وشركاؤه خريطة طريق للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لكنّ الوضع بقي يتدهور في عام 2018، بحيث عجزت (MINUSCA) وجيش وطني أُنشئ حديثًا وتلقّى تدريبه على يد مستشارين من الاتّحاد الأوروبي ومن روسيا عن وقف القتال[7].

---

(2) N. E. Mayanja, «Burundi's Enduring Legacy of Ethnic Violence and Political Conflict,» Rosa Luxemburg Stiftung, February 2019.

(3) Defense Post, «Several Killed in Clashes between Burundi Security Forces and RED-Tabara Rebels,» 23 October 2019, and Defense Post, «Gunmen Ambush Burundi Soldiers near Rwanda Border, Defense Ministry Says,» 19 November 2019.

(4) Armed Conflict Location amd Event Data Project (ACLED), «Data Export Tool,» [n. d.].

(5) R. Kishi [et al.], *Year in Review* (ACLED, 2 March 2020), p. 55.

(6) Centraafrique-presse, «Accord politique pour la paix en République centrafricaine» [Political Agreement for Peace in the Central African Republic], Blog Post, 19 June 2017.

لمعرفة الجذور التاريخية والمعاصرة للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر: O. A. Olayiwola, «A Leadership Perspective for Sustainable Peace in the Central African Republic,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 2 September 2019.

(7) لمعرفة التطورات التي حصلت في جمهورية أفريقيا الوسطى في العامين 2017-2018، انظر: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 87–88, and SIPRI Yearbook 2019, pp. 129–131.

وللمزيد عن دور بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر: *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 166–167.

ولمعرفة وجهات نظر أصحاب المصلحة المحلّيين والدوليين حيال إصلاح القطاع الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر: T. Glawion [et al.], «Securing Legitimate Stability in CAR: External Assumptions and Local Perspectives,» SIPRI Policy Study, September 2019.

**الجدول الرقم (7-6)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 1223 | 1144 | 191 | 443 | 1250 | 624 | 280 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 4 | 105 | 12 | 1 | 10 | 2 | 3 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 122 | 105 | 56 | 8 | 14 | 25 | 4 |
| عنف ضدّ مدنيين | 1210 | 2265 | 266 | 287 | 555 | 520 | 286 |
| **المجموع** | **2559** | **3619** | **525** | **739** | **1829** | **1171** | **573** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

لكنّ عدد الهجمات التي استهدفت مدنيين والاشتباكات بين الجماعات المسلّحة انخفض (وذلك عائد في الأساس إلى اتفّق سلام جديد واتّفاق لوقف إطلاق النار، انظر أدناه)، ليصل عدد الوفيات المرتبطة بالنزاع إلى أدنى مستوى له منذ عام 2015 (انظر الجدول الرقم (6-7)). ومع ذلك، خَلص فريق خبراء أممي معنيّ بجمهورية أفريقيا الوسطى إلى أنّ أرقام النازحين تشير إلى أنّه لم يطرأ على الوضع الأمني تغيير يُذكر- بقي أكثر من 600,000 شخص مشردين داخليًا فيما ارتفع عدد اللاجئين من أبناء البلاد إلى 607,000 (لجأ أكثرهم إلى الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية)[8]. كما وردت تقارير متواترة تحدّثت عن انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وبقي نحو مليونين وستمئة ألف مليون شخص (أكثر من نصف سكّان البلاد) في حاجة إلى مساعدة إنسانية، في حين بلغت نسبة من يعانون انعدام أمن غذائي حادًا41 في المئة[9].

## اتّفاق سلام جديد في عام 2019

بعد مفاوضات استغرقت شهورًا، توصّلت الحكومة و14 جماعة مسلّحة إلى اتّفاق سلام جديد في 6 شباط/فبراير 2019، وهو الاتّفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، عقب محادثات جرت في السودان بإشراف روسيا - وهذا ثامن اتّفاق منذ اندلاع النزاع في عام

(8) UN Security Council, «Final Report of the Panel of Experts on the Central African Republic Extended Pursuant to Security Council resolution 2454 (2019),» S/2019/930, 14 December 2019, p. 8.

(9) UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Aperçu des Besoins Humanitaires: République Centrafricaine 2020 [Humanitarian Needs Overview: Central African Republic 2020], Oct. 2019, (in French); IPC, «IPC Acute Food Insecurity Analysis 2019, Central African Republic,» June 2019; UN Security Council, S/2019/930, pp. 20–35; UN General Assembly, Human Rights Council, «Human Rights Situation in the Central African Republic,» A/HRC/42/61, 9 August 2019, and OCHA, «Central African Republic, Overview of Population Movements,» 25 October 2019.

2013[10]. مُنح ممثّلون عن الجماعات المسلّحة مناصب وزارية في حكومة جامعة جديدة كجزء من اتّفاق السلام. لكنّ الاتّفاق تصدّع على الفور تقريبًا لانسحاب بعض الموقّعين، لكن عقب مناقشات أخرى بإشراف الاتّحاد الأفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 18-20 آذار/مارس 2019، وافقت الحكومة على زيادة عدد المناصب الوزارية الممنوحة للجماعات المسلّحة، وبدا أنّ الاتّفاق قد عاد إلى مساره[11].

ذكر فريق الخبراء الأمم المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر 2019 أنّ تنفيذ الاتّفاق «بقي محدودًا»[12]. نصّ أحد البنود الرئيسة في الاتّفاق على إنشاء ثلاث وحدات أمنية من عناصر حكومية ومن الجماعات المسلّحة بحلول نيسان/أبريل 2019، وأُطلق عليها اسم الوحدات الأمنية المختلطة الخاصّة (USMS)، لتشجيع الجماعات المسلّحة على «حماية السكّان عوضًا عن ابتزازهم»، بحسب متحدّث باسم الاتّحاد الأفريقي فرانسيس تشي[13]. لكن أُرجئ تدريب هذه الوحدات وتفعيلها، بحيث إنّ وحدة واحدة فقط (تغطّي غربيّ البلاد) صارت في وضع شبه عملاني في آخر عام 2019 [14]. والسبب أنّ اختلافات حول هياكل قيادات الوحدات وتردّد بعض الجماعات المسلّحة في إلزام مقاتليها بنزع أسلحتهم مدّة طويلة أعاقا تشكيل هذه الوحدات الخاصّة[15].

وبعد أن تلقّى الجيش الوطني تدريباته على يد مستشارين عسكريين من الاتّحاد الأوروبي ومن روسيا، انتشر الآن في معظم أنحاء البلاد، لكنّه بقي يواجه تحدّيات عملانية على الرغم من تخفيف حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتّحدة في أيلول/سبتمبر 2019 [16]. ومع ذلك، تسارعت وتيرة البرنامج الوطني لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج، إذْ تمّ نزع أسلحة 1321 مقاتلاً، منهم 81 فتاة، وتسريحهم، وجمع 802 من الأسلحة الحربية و1239 عتادًا غير منفجر و67281 طلقة ذخيرة منذ انطلاق البرنامج في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018. وعلى الرغم من هذا التقدّم، تحدّث الأمين العامّ

(10) أُرفق الاتّفاق في رسالة إلى مجلس الأمن بتاريخ 14 شباط/فبراير 2019 من الأمين العام مخاطبًا رئيس مجلس الأمن، S/2019/145, 15 February 2019.

(11) K. Hilton, «CAR Peace Accord: Efforts Continue to Save Deal,» Cameroon Tribune, 21 March 2019, and Institute for Security Studies, «The AU Has Stepped in to Save the February Peace Deal in the Central African Republic, but it Remains Fragile,» 23 April 2019.

(12) UN Security Council, S/2019/930.

انظر أيضًا: M. M. Diatta, «Can the Central African Republic's Peace Deal be Saved?,» Institute for Security Studies, 7 October 2019.

(13) ورد في: A. Surprenant, «In Central African Republic, Rebels Fight on as Peace Deal Falters,» New Humanitarian, 4 November 2019.

(14) UN Security Council, «Central African Republic,» Report of the Secretary-General, S/2020/124, 14 February 2020, and UN Security Council, S/2019/930, pp. 10-12.

(15) International Crisis Group, Making the Central African Republic's Latest Peace Agreement Stick, Africa Report; no. 277 (International Crisis Group, 2019), and UN Security Council, S/2019/930, pp. 10-12.

(16) UN Security Council, S/2019/930, pp. 32-35.

للاطلاع على التغييرات في حظر الأسلحة الأممي على جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الفصل الرابع عشر، القسم II في هذا الكتاب.

للأمم المتّحدة عن عدم الالتزام بالجداول الزمنية لنزع السلاح والتسريح - وهي عملية كان اكتمالها مقرّرًا في كانون الثاني/يناير 2020 - وذلك عائد أساسًا إلى تقصير بعض الجماعات المسلّحة في الالتزام بنزع أسلحتها[17].

أحرزت الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (MINUSCA)، بعض النجاح في جهود الحوار والمصالحة على المستوى المحلّي، وأُسّست 29 لجنة محلّية للسلام والمصالحة في شتّى أنحاء البلاد خلال عام 2019 [18]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مُدّدت ولاية (MINUSCA) لمدّة 12 شهرًا إضافيًا أي لغاية 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 [19]. لكنّ عام 2019 انتهى في حين بقي اتّفاق السلام هشًّا. وربّما تؤدّي الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي تقرّر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى مزيد من عدم الاستقرار، ولاسيما أنّ التزام بعض الجماعات المسلّحة الموقّعة بتنفيذ اتّفاق السلام بقي موضع شك[20].

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

جمهورية الكونغو الديمقراطية ثاني أكبر دولة في أفريقيا، ويبلغ عدد سكّانها نحو 80 مليون نسمة. وهي لا تزال تعاني أطول الأزمات وأشدّها تعقيدًا في العالم، حيث يتضافر النزاع المسلّح والأوبئة والكوارث الطبيعية مع فقر مدقع وبنية تحتية وخدمات عامّة ضعيفة. كما أنّ التنافس على الأرض والموارد الطبيعية جزء من دينامية النزاع أيضًا[21]. ولا يزال النزاع محتدمًا في هذا البلد منذ انتهاء حرب الكونغو الثانية في الفترة 1998-2003، حيث ما زالت عشرات الجماعات المسلّحة وقوّة حفظ سلام كبيرة تابعة للأمم المتّحدة وبعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) منتشرة منذ عام 1999 [22].

---

(17) UN Security Council, Letter dated 31 December 2019 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council, S/2019/1008, 31 December 2019.

(18) UN Security Council, «Central African Republic,» Report of the Secretary-General, S/2019/822, 15 October 2019.

(19) UN Security Council Resolution 2499, 15 November 2019.

(20) Surprenant, «In Central African Republic, Rebels Fight on as Peace Deal Falters».

(21) للاطلاع على تحليل مفصّل للنزاع المسلّح، انظر التقارير المتنوّعة لفريق الخبراء عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل: UN Security Council, «Midterm Report of the Group of Experts on the Democratic Republic of the Congo,» S/2019/974, 20 December 2019.

(22) انتشرت بعثة الأمم المتّحدة في جمهورية الكونغو الديموقراطية في عام 1999 وصار اسمهما (MINUSCO) في عام 2020.

**الجدول الرقم (7-7)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 1093 | 603 | 749 | 899 | 1364 | 1744 | 1970 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 77 | 10 | 13 | 4 | 108 | 9 | 15 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 16 | 38 | 65 | 145 | 79 | 56 | 119 |
| عنف ضدّ مدنيين | 789 | 579 | 936 | 693 | 1659 | 1286 | 1564 |
| **المجموع** | **1975** | **1230** | **1763** | **1741** | **3210** | **3095** | **3668** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر: ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

أجريت الانتخابات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، وأفضت إلى أول انتقال سلمي للسلطة إلى حزب معارض في تاريخ البلاد. ومع أنّ تنازعًا دبّ بين بعض المراقبين والمرشّحين طاعنين في نتائج الانتخابات، أُعلن فيلكس تشيسكيدي رئيسًا جديدًا في مطلع كانون الثاني/يناير[23]. وعد فيلكس بتنفيذ إصلاحات، وأطلق سراح أكثر من 700 سجين سياسي في الحال[24]. وأعطى الأولوية أيضًا لتحسين العلاقات بالدول المجاورة - بوروندي ورواندا وأوغندا - تأسيسًا لإطار عمل جديد لتعاون إقليمي لمواجهة الجماعات المسلّحة في بلاده[25]. ومع أنّ أكثر ولايات الجمهورية الست والعشرين كان مستتبًّا في عام 2016، شهدت ستّ من الولايات الشرقية (ولا سيما إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية) هجمات متواصلة شنّتها جماعات مسلّحة، وتجدّد العنف الطائفي.

بقي العنف شديدًا بوجه عام، وهو ما تعكسه الوفيات المرتبطة بنزاعات لعام 2019، حين بلغت أعلى مستوى لها في الفترة 2013-2019 (انظر الجدول الرقم (7-7)). وأسهمت حالات التمرّد الجارية التي أطلقتها في الولايات الشرقية نحو 20 جماعة مسلّحة في ارتفاع أعداد الوفيات الإجمالية[26]. وسجّل

(23) N. Salihu, «Elections in the Democratic Republic of the Congo,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 2 September 2019, and T. Wilson [et al.], «Congo Voting Data Reveal Huge Fraud in Poll to Replace Kabila,» *Financial Times,* 15 January 2019.

(24) UN Security Council, «United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo,» Report of the Secretary-General, S/2019/575, 17 July 2019, and Al Jazeera, «DRC President Tshisekedi Pardons about 700 Political Prisoners,» 14 March 2019.

(25) International Crisis Group, «A New Approach to the UN to Stabilise the DR Congo,» *Africa Briefing* no. 148 (4 December 2019).

(26) لمزيد من التفاصيل عن الجماعات المسلّحة، انظر: Africa Intelligence, «Felix Tshisekedi a Hostage to Armed Groups,» *West Africa Newsletter*, no. 798 (10 April 2019), and UN Security Council, S/2019/974.

مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلحة وبيانات الحوادث أكثر من 900 حادثة استُهدف فيها مدنيون بصورة مباشرة، وهذا يشمل زيادة كبيرة في العنف السياسي على يد جماعات مسلّحة مجهولة أو غير محدّدة[27]. وفي هذا الصدد، دانت المحكمة الجنائية الدولية بوسكو نتاغاندا، وهو زعيم ميليشيا سابق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في تموز/يوليو 2019 بارتكاب جرائم حرب في عامي 2002-2003، وحكمت عليه بالسجن ثلاثين سنة، وهذه أغلظ عقوبة نطقت بها المحكمة على الإطلاق[28]. كما يمثُل أربعة قادة ميلشياويين آخرين أمام المحكمة، فيما يحاكَم آخرون في محاكم وطنية[29].

بوجود أكثر من 940,000 مشرَّد في العام 2019، تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر عدد من المشرّدين داخليًا في أفريقيا (5.01 ملايين مشرَّد)، إضافة إلى نحو 517,000 لاجئ من دول مجاورة. وواجه نحو 16 مليون شخص انعدام أمن غذائي حادًّا- وهذا ثاني أكبر عدد للأشخاص الذين يعانون انعدام أمن غذائي حادًا في العالم[30]. كما أنّ الأوبئة الصحّية المزمنة تزيد الأزمة شدّة. وعلى سبيل المثال، تفشّى وباء إيبولا في آب/أغسطس 2018، وهو ثاني أسوأ تفشّ وبائي في التاريخ العالمي، وحصد أرواح 2232 شخص لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019[31]. والهجمات التي تستهدف العاملين في مجال الصحّة والمراكز العلاجية تعيق الجهود الرامية إلى مكافحته[32]. كما تعاني البلاد أسوأ تفشّ لوباء الحصبة، وقد حصد أرواح أكثر من 6000 شخص في العامين 2018-2019، وبقيت حالات تفشّي الكوليرا هاجسًا مؤرقًا[33]. ويُتوقَّع أن يرتفع عدد الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في البلاد إلى 15.9 مليون شخص في عام 2020 (20 في المئة من السكّان)، ويُتوقَّع أن يعاني 4 ملايين شخص على الأقلّ انعدام أمن غذائي خطيرًا[34].

## مستقبل بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO)

تقتصر ولاية البعثة عمومًا على حماية المدنيين وبسط سلطة الدولة في شرقيّ البلاد. وشمل ذلك لواء تدخّل سريع أجازه مجلس الأمن في عام 2013 لـ«تحييد ونزع أسلحة» الجماعات المسلّحة،

---

(27) Kishi [et al.], *Year in Review*, pp. 28, 34 and 36, and *The Economist*, «Killings in Congo's North-east Spark Fears of a Return to War,» 13 July 2019.

(28) BBC, «Bosco Ntaganda Sentenced to 30 Years for Crimes in DR Congo,» 7 November 2019.

(29) *The Economist*, «A Warlord's Trial Aims to End Impunity in Congo,» 18 December 2019.

(30) OCHA, *Global Humanitarian Overview 2020* (Geneva: OCHA, 2019), p. 55.

(31) World Health Organization, «Ebola Virus Disease—Democratic Republic of the Congo,» Disease Outbreak News: Update, 2 January 2020.

(32) J. Goldstein, «Fighting Ebola When Mourners Fight the Responders,» *New York Times*, 19 May 2019, and J. Burke, «Ebola Health Workers Killed and Injured by Rebel Attack in Congo,» *The Guardian*, 28 November 209.

(33) World Health Organization, «Deaths from Democratic Republic of Congo Measles Outbreak Top 6000,» 7 January 2020, and World Health Organization, «Major Cholera Vaccination Campaign Begins in North Kivu in the Democratic Republic of the Congo,» 27 May 2019.

(34) OCHA, *Global Humanitarian Overview 2020*.

وهذا يشمل شنّ عمليات هجومية. لكنّ نطاق هذه التدخّلات محدود، بسبب الافتقار إلى القدرة والإرادة السياسية لدى المساهمين بقوّات، إضافة إلى جملة من العوامل الأخرى[35]. كما أنّ البعثة تقدّم دعمًا لوجستيًا لمكافحة إيبولا منذ عام 2018. وفي آذار/مارس 2019، مدّد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدّة تسعة أشهر، ودعا إلى إجراء استعراض استراتيجي مستقلّ للبعثة، بما في ذلك دراسة استراتيجية للخروج[36]. خلَص الاستعراض الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى أنّ خروج البعثة بشكل ناجح ومسؤول مع انتقال تدريجي سيستغرق ثلاثة أعوام «كحدّ أدنى مطلق»، لكن يلزم أن تظلّ البعثة مرنة بناء على الوضع الأمني القائم في البلاد. وتصوّر الاستعراض نقلاً مطّردًا لمهامّ البعثة إلى حكومة البلاد[37]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، مُدّدت ولاية البعثة والحدّ الأعلى لقوّاتها لغاية 20 كانون الأول/ديسمبر 2020 [38].

خُفّض وجود البعثة في السنين الأخيرة، ولا سيما بسبب عداوة الرئيس السابق جوزف كابيلا لها. لكنّ الرئيس الحالي أكثر دعمًا وأتاح استمرارها من دون تغييرات تُذكر[39]. ومن السابق لأوانه تقييم إن كان الانتقال الديمقراطي الأخير سيهيّئ مناخًا ملائمًا لسلام مستدام، بما في ذلك إنهاء النزاع المسلّح في شرق البلاد، ويتيح الخفض المتوقّع للبعثة.

(35) International Crisis Group, «A New Approach to the UN to Stabilise the DR Congo,» and R. Sweet, «Militarizing the Peace: UN Intervention against Congo's «Terrorist» Rebels,» Lawfare, 2 June 2019.

(36) UN Security Council Resolution 2463, 29 March 2019.

(37) UN Security Council, «Transitioning from Stabilization to Peace: An Independent Strategic Review of the United Nations Organization Stabilization Mission in the Democratic Republic of the Congo S/2019/842, 25 October 2019.

(38) UN Security Council Resolution 2502, 19 December 2019.

(39) Afrique Panorama, «Félix Tshisekedi at the UN: «The DRC Still Needs MONUSCO»,» 27 September 2019.

## IV. النزاعات المسلّحة وعمليات السلام في القرن الأفريقي

**إيان ديفيس**

نعرّف القرن الأفريقي في هذا القسم بأنّه المنطقة التي تضمّ الدول الثماني الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد)، وهي جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال وجمهورية جنوب السودان والسودان وأوغندا. هذه الدولة «في قائمة الدول الخمس والثلاثين الأكثر هشاشة في العالم»[1]. تُعزى هشاشة هذه الدول إلى مزيج معقّد من قدرة محدودة أو معدومة على الحصول على موارد طبيعية، وتوتّرات بين جماعات (تبعًا لمحاور إقليمية ودينية وإثنية)، والفقر وانعدام المساواة الاقتصادية بجميع صورها، وضعف مؤسّسات الدولة[2]. تصوغ «هذه الصلة الدينامية بين الهشاشة والنزاع» البيئةَ الأمنية لجميع دول المنطقة[3]. لكنّ ثلاث دول فقط خلت من نزاعات مسلّحة في عام 2019، وهي جيبوتي وإريتريا وأوغندا. سنبحث بعد قليل في النزاعات المسلّحة الدائرة في بقيّة الدول الخمس. نجم عن عمليتَي نقل السلطة السلميتين نسبيًا في إثيوبيا (في عام 2018) والسودان (في 2019) وعن تنفيذ اتّفاق سلام في جمهورية جنوب السودان في عام 2018 انحسار كبير للعنف المسلّح في هذه الدول الثلاث. لكنّ النزاع المسلّح في الصومال بقي الأسوأ في العالم.

بقي عدد متزايد من الجهات الفاعلة الخارجية يعطي الأولوية لجهود مكافحة الإرهاب والقرصنة في المنطقة طوال العقد الماضي. وقد أوجد ذلك ميدانًا مزدحمًا يضمّ الصين والهند والولايات المتّحدة وقوى غربية أخرى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتّحدة) وعددًا من دول

(1) IGAD, *IGAD Regional Strategy: Volume 1, The Framework* (Djibouti: IGAD, 2019), p. 1.

(2) Ibid., pp. 8-10.

(3) Y. A. Adeto, «State Fragility and Conflict Nexus: Contemporary Security Issues in the Horn of Africa,» African Centre for Constructive Resolution of Disputes, 22 July 2019.

الشرق الأوسط (مصر وقطر والسعودية وتركيا والإمارات)، مع ما يرافق ذلك من توتّرات جيوسياسية متعاظمة ومنافسات وخطر نشوب نزاعات بالوكالة تخلّ بالاستقرار[4].

كما أنّ للقرن الأفريقي تاريخًا طويلاً بنزاعات بين دوله، وحوادث عنف عابرة لحدودها ونزاعات حدودية، كالنزاع الحدودي البحري بين كينيا والصومال[5]. وما زالت النزاعات حول توزيع الموارد والحصول عليها شديدة في المنطقة أيضًا. وعلى سبيل المثال، هناك نزاع على تقاسم المياه شرقيّ النيل بين مصر وإثيوبيا والسودان، وبقي في حالة مراوحة في عام 2019 [6]. كما أنّ تأثيرات تغيّر المناخ تزيد وطأة التحدّيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المنطقة، كمواسم الجفاف والفيضانات. ولهذه التأثيرات طابع محلّي وعابر للحدود الوطنية، وهي تؤجّج مخاطر التوتّرات السياسية والنزاعات العنيفة داخل دول القرن الأفريقي وفي ما بينها[7].

## إثيوبيا

أدّى الانتقال السلمي نسبيًا للسلطة في إثيوبيا في عام 2018 وإطلاق رئيس الوزراء آبي أحمد سلسلة إصلاحات إلى فتح الساحة السياسية المحلّية وتوقيع بيان سلام وصداقة مشترك مع إريتريا[8]. أنهى اتّفاق السلام لعام 2018 الحرب الإريترية-الإثيوبية بصورة رسمية (1998-2000) والنزاع الحدودي (2000-2018)، ومهّد لاستئناف علاقات دبلوماسية كاملة بين الدولتين[9]. مُنح آبي جائزة نوبل للسلام لعام 2019 لحلّه النزاع الحدودي مع إريتريا ودعمه السلام والمصالحة في بلده والمنطقة[10]. كما أنّ الثقة بالاقتصاد الكلّي للبلاد قويت- بمعدّل نمو سنوي بلغ 7.4 في المئة، صارت إثيوبيا في عداد الدول العشر ذات الاقتصادات الأسرع نموًا في العالم في عام 2019، وجذبت استثمارات مباشرة

---

(4) انظر: N. Melvin, «The New External Security Politics of the Horn of Africa Region,» SIPRI Insights on Peace and Security no. 2019/2, April 2019; N. Melvin, «The Foreign Military Presence in the Horn of Africa Region,» SIPRI Background Paper, April 2019, and International Crisis Group, *Intra-Gulf Competition in Africa's Horn: Lessening the Impact*, Middle East Report; no. 206 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

للاطلاع على التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انظر الفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب.

(5) *Quartz Africa*, «Why the US, UK, France and Norway are Taking Sides in Kenya's Maritime Row with Somalia,» 7 November 2019, and E. Wabuke, «The Kenya–Somalia Maritime Dispute and its Potential National Security Costs,» Lawfare, 15 May 2019.

(6) E. Palios, «Nile Basin Water Wars: The Never-ending struggle between Egypt, Ethiopia, and Sudan,» *Geopolitical Monitor*, 4 November 2019, and International Crisis Group, *Bridging the Gap in the Nile Waters Dispute*, Africa Report; no. 271 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

(7) للاطلاع على تحليل للصلات بين البيئة والسلام والأمن في المنطقة مع تركيز خاصّ على أمن المياه والحوكمة، انظر: F. Krampe [et al.], «Water Security and governance in the Horn of Africa,» SIPRI Policy Paper, no. 54, March 2020.

(8) للمزيد عن التطوّرات في إثيوبيا في عام 2018 وعن اتّفاق السلام بين إريتريا وإثيوبيا، انظر: Sipri Yearbook 2019, pp. 134-137.

(9) S. Gebrekidan, «Ethiopia and Eritrea Declare an End to their War,» *New Yorks Times,* 9 July 2018; and A. Ylönen, «From Demonisation to Rapprochement: Abiy Ahmed's Early Reforms and Implications of the Coming Together of Ethiopia and Eritrea,» *Global Change, Peace and Security*, vol. 31, no. 3 (2019), pp. 341–349.

(10) BBC, «Nobel Peace Prize: Ethiopia PM Abiy Ahmed Wins,» 11 October 2019.

خارجية كبيرة- وإن بقيت هناك تحدّيات هيكلية[11].

لكن في الوقت الذي انحسرت المقاومة المسلّحة الداخلية للحكومة الإثيوبية في عام 2019- حيث بلغت الوفيات المرتبطة بقتال في عام 2019 أدنى مستوى لها في الحقبة 2013-2019 (انظر الجدول الرقم (7-8))- اشتدّ العنف ذو الخلفية الإثنية في غمرة تفكك النسيج الاجتماعي في بعض المناطق[12]. كما أنّ المنطقة الحدودية مع إريتريا بقيت متشنّجة أيضًا[13]. وبقي النزاع والتشرّد وتفشّي الأمراض، إضافة إلى فيضانات في بعض أجزاء البلاد وتدنّي هطول الأمطار في أجزاء أخرى، الدوافع الرئيسة للحاجات الإنسانية في إثيوبيا في عام 2019. وتشير التوقّعات إلى أنّ 8 ملايين شخص على الأقل سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية في عام 2020 [14].

**الجدول الرقم (7-8)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في إثيوبيا، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 418 | 237 | 568 | 1065 | 875 | 718 | 193 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 48 | 2 | 16 | 15 | 4 | 22 | 17 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 33 | 53 | 177 | 677 | 132 | 241 | 169 |
| عنف ضدّ مدنيين | 85 | 43 | 49 | 755 | 341 | 572 | 286 |
| **المجموع** | **584** | **335** | **810** | **2512** | **1352** | **1553** | **665** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n.d.].

## التحدّيات التي تواجه توطيد الانتقال السياسي

تتألّف إثيوبيا من 10 ولايات فدرالية إثنية تتمتّع بحكم شبه ذاتي (عقب إضافة ولاية أخرى في

(11) African Development Bank, African Economic Outlook 2020: Developing Africa's Workforce for the Future (African Development Bank, 30 January 2020); A. Sidhu, «FDI in Ethiopia: Is «Abiymania» Enough?,» Geopolitical Monitor, 31 July 2019, and A. Oqubay, «Will the 2020s be the Decade of Africa's Economic Transformation?,» Overseas Development Institute, 14 January 2020.

(12) International Crisis Group, *Keeping Ethiopia's Transition on the Rails,* Africa Report; no. 283 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

(13) M. Plaut, «How the Glow of the Historic Accord between Ethiopia and Eritrea Has Faded,» Mail and *Guardian*, 8 July 2019.

(14) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Global Humanitarian Overview* 2020 (Geneva: OCHA, 2019), p. 37.

عام 2019، انظر أدناه). ومع انفتاح المشهد السياسي، قويت المنافسة بينها، وواجه الأشخاص الذين يقيمون خارج مناطقهم الإثنية هجمات متزايدة[15]. كما وقعت حوادث عنف مسلّح بين جماعات إثنية قومية وجماعات مساندة للحكومة المركزية في بعض المناطق خلال العام، ولا سيما هجمات شنّتها فصائل منشقّة عن جبهة تحرير أورومو في غربيّ أورومو في تشرين الأول/أكتوبر 2019 [16]. وشهدت منطقة أمهرا في حزيران/يونيو 2019 حوادث عنف مشابهة أدّت إلى اغتيال الزعيم الإقليمي لأمهرا ورئيس أركان الجيش الإثيوبي أيضًا[17].

وشهد عام 2019 احتجاجات سياسية متفرّقة دعمًا لأجندة رئيس الوزراء الإصلاحية أو اعتراضًا عليها. وكان تشكيل تجمّع سياسي وحدوي إثيوبي جديد باسم حزب الازدهار قبل الانتخابات في عام 2020، ليحلّ محلّ الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية السابقة الحاكمة - وهي ائتلاف ضمّ أربعة أحزاب إثنية وسيطر على جميع طبقات الحكم منذ عام 1991 - مثار خلاف واسع على الخصوص. ومع أنّ بعض الجماعات الإثنية في إثيوبيا رأت في ذلك محاولة من جانب آبي لبناء هوية وطنية موحّدة، رأت جماعات أخرى أنّها عقبة أخرى أمام مطالبتها بالاستقلال السياسي والعدالة الثقافية[18]. وأجرت إحدى الجماعات الإثنية بقيادة «أمم إثيوبيا الجنوبية» و«القوميين» و«لمنطقة الشعبية» محاولة ناجحة للحصول على منزلة ولاية فدرالية، لتصبح سيداما الولاية الإقليمية شبه المستقلّة العاشرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وذلك عقب احتجاجات واستفتاء ناجح[19]. وربّما يقوّي هذا الاستفتاء مطالب مشابهة ترفعها مناطق إثنية أخرى في جنوب إثيوبيا، ولا سيما منطقة ولايْتا، بينما تتنامى حركات انفصالية في أجزاء أخرى من البلاد، ولا سيما في تيغراي[20].

سيتمّ إرجاء انتخابات مفصلية كانت مقرّرة في أيار/مايو 2020 بسبب جائحة كوفيد 19. وعلى الرغم من وجود قائد شعبي، فإنّ النظام الفدرالي الإثني في إثيوبيا عرضة لخطر مزيد من التقسيم بسبب انتشار العنف الإثني، بينما تظلّ تحدّيات إقليمية كبيرة ماثلة أيضًا[21].

## كينيا

التهديد الرئيس الذي يواجه السلم والأمن في كينيا مصدره حركة الشباب، وهي جماعة منشؤها

---

(15) BBC, «Abiy Ahmed's Reforms in Ethiopia Lift the Lid on Ethnic Tensions,» 29 June 2019; Associated Press, «67 Killed in Days of Unrest in Ethiopia, Police Say,» 26 October 2019, and Reuters, «Ethiopia Deploys Police in Universities to Stop Ethic Violence,» 10 December 2019.

(16) *The Economist*, «Ethnic Violence Threatens to Tear Ethiopia Apart,» 2 November 2019.

(17) International Crisis Group, «Restoring Calm in Ethiopia after high-Profile Assassinations,» Statement, 25 June 2019.

(18) A. K. Allo, «Why Abiy Ahmed's Prosperity Party could be Bad News for Ethiopia,» Al Jazeera, 5 December 2019.

(19) E. Sileshi, «Sidama Becomes Ethiopia's 10th Regional State,» Addis Standard, 23 November 2019, and International Crisis Group, «Time for Ethiopia to Bargain with Sidama over Statehood,» *Africa Briefing,* no. 146 (4 July 2019).

(20) G. G. Temare, «The Republic of Tigray? Aydeln, Yekenyeley!,» *Ethiopia Insight*, 28 September 2019.

(21) J. Mosley, «Ethiopia's transition: Implications for the Horn of Africa and Red Sea Region,» SIPRI Insights on Peace and Security no. 2020/5, March 2020.

في الصومال ومنتسبة إلى تنظيم القاعدة[22]. شنّت الحركة أكثر من 100 هجوم ضيّق النطاق في شمال شرق كينيا منذ عام 2015، وهو ما أودى بحياة العشرات من قوات الأمن، مستخدمة قنابل توضع على جوانب الطرقات[23]. وأسفر هجوم للحركة في العاصمة الكينية يوم 15 كانون الثاني/ يناير 2019 عن مقتل 21 مدنيًا على الأقل، وأنعش ذكريات هجوم شُنّ في عام 2013 على مركز تسوّق وأدّى إلى مقتل 67 شخصًا[24]. واستنادًا إلى مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلحة وبيانات الحوادث (ACLED)، شهدت كينيا 61 وفاة مرتبطة بقتال في عام 2019، بعدما بلغ عدد الوفيات 156 وفاة في عام 2018 (من أصل إجمالي الوفيات الـ268 المرتبطة بنزاع في ذلك العام، مقارنة بـ406 وفيات في عام 2018)[25].

## الصومال

تفكّك الصومال إلى جماعات عشائرية مسلّحة متنافسة عقب إطاحة النظام العسكري للرئيس محمّد سياد بري في عام 1991. أُلّفت حكومة وحدة بدعم دولي في عام 2000، لكنّها أخفقت في بسط سيطرتها، وسعت منطقتا أرض الصومال وبونت لاند الشماليتان الهادئتان نسبيًا إلى الانفصال عن الصومال، مع أنّهما بقيتا منطقتين مستقلّتين ذاتيًا تحظيان باعتراف دولي ضمن الصومال[26]. واستولى اتّحاد المحاكم الإسلامية على العاصمة مقديشو وعلى مناطق واسعة في جنوب البلاد في عام 2006، وهو ما حمل إثيوبيا على التدخّل وبعدها بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM). وما لبث أن انقسم اتّحاد المحاكم الإسلامية إلى جماعات أكثر راديكالية، منها حركة الشباب الموالية لتنظيم القاعدة. وصار النزاع الرئيس بين الحكومة الصومالية المدعومة من (AMISOM) وقوات أمريكية، وبين متمرّدي الشباب منذ عام 2012 [27]. وفي عام 2018، اعتمدت (AMISOM) خطّة انتقال أمني لنقل المسؤوليات الأمنية إلى القوّات الصومالية بالتدريج على أن تنسحب البعثة بالكامل بحلول عام 2021[28].

---

(22) للمزيد عن تجنيد حركة الشباب لعناصر في كينيا، انظر: A. Speckhard and A. Shajkovci, «The Jihad in Kenya Understanding Al-Shabaab Recruitment and Terrorist Activity inside Kenya—in their own Words,» *African Security*, vol. 12, no. 1 (2019), pp. 3–61.

(23) A. Abdille, «The Hidden Cost of al-Shabaab's Campaign in North-eastern Kenya,» International Crisis Group commentary, 4 April 2019.

(24) *The Economist*, «Another Terrorist Outrage in Nairobi,» 17 January 2019.

(25) ACLED, «Data Export Tool,» [n.d.].

(26) للمزيد عن التوتّرات بين الصومال وأرض الصومال في عام 2019، انظر: International Crisis Group, *Somalia–Somaliland: The Perils of Delaying New Talks*, Africa Report; no. 280 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

(27) للمزيد عن التطورات التي حصلت في الصومال في عام 2018، انظر: SIPRI Yearbook 2019, pp. 137-140.

(28) F. Oluoch, «Amisom Ready to Withdraw,» East African, 12 November 2018.

حول تطورات في داخل بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM)، انظر: *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 169–171.

## الجدول الرقم (7-9)

## الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في الصومال، 2013-2019

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 1985 | 2894 | 2786 | 3731 | 2686 | 3034 | 2154 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 529 | 953 | 750 | 1215 | 2188 | 1446 | 1221 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 15 | 19 | 8 | 27 | 74 | 48 | 23 |
| عنف ضدّ مدنيين | 628 | 602 | 561 | 676 | 887 | 573 | 640 |
| **المجموع** | **3157** | **4468** | **4105** | **5649** | **5835** | **5101** | **4038** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

وعلى الرغم من مواصلة بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) عملياتها وتزايد الغارات الجوّية الأمريكية، بقيت حركة الشباب تهديدًا كبيرًا للمجتمع الصومالي ولحكومة الرئيس محمّد عبد الله فرماجو. واستنادًا إلى مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلحة وبيانات الحوادث (ACLED)، فإن التوسّع المستمرّ لحركة الشباب جعل الصومال ثالث دولة من حيث مستوى النشاط الإسلاموي في عام 2019 [29]. وبقيت الأجهزة المتفجّرة الارتجالية «السلاح المفضّل»[30]. وإضافة إلى ذلك، استمرّت معاناة السكّان الريفيين في الصومال من عنف عشائري مع عجز قوات الأمن الحكومية الضعيفة عن منع وقوع اشتباكات بسبب المياه والمراعي. لذلك، بقي النزاع المسلّح في الصومال الأسوأ في العالم وإن طرأ انخفاض طفيف على إجمالي عدد الوفيات المرتبطة بالنزاع في عام 2019 مقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة، وبلغ عدد الوفيات المرتبطة بمعارك أدنى مستوى له منذ عام 2013 (انظر الجدول الرقم (7-9)).

تفاقم الفلتان الأمني المستمرّ بسبب أحوال الطقس الشديدة (معدّل هطول الأمطار دون المتوسّط، مع فيضان شديد بسبب أمطار غزيرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019) وأسوأ موسم حصاد منذ البدء بإعداد سجّلات مفصّلة في عام 1995. وبسبب هذه الأوضاع، أُضيف مليون شخص في الصومال إلى ذوي الحاجات الإنسانية، وشُرّد نحو 302000 شخص حديثًا في عام 2019 لينضمّوا إلى أكثر من مليونين وستمئة ألف مشرّد داخليًا. ويُتوقَّع أن يعاني نحو 6.3 ملايين شخص انعدام أمن غذائي،

(29) R. Kishi [et al.], Year in Review (ACLED: 2 March 2020), p. 54 وللاطلاع على دور المرأة في التمرّد، انظر: International Crisis Group, «Women and al-Shabaab's Insurgency,» *Africa Briefing* no. 145 (27 June 2019).

(30) UN Security Council, «Final Report of the Panel of Experts on Somalia,» S/2019/858, 1 November 2019, pp. 5 and 9–12.

والراجح أن يصاب مليون طفل دون الخامسة من العمر بفقر دم شديد في عام 2020[31].

## محاربة حركة الشباب وخفض بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال

زادت الولايات المتّحدة انخراطها في الصومال، فشنّت 63 غارة جوّية على أهداف لحركة الشباب (مقارنة بـ45 غارة في عام 2018 و35 غارة في عام 2017 و14 غارة في عام 2016 و11 غارة في عام 2015 و11 غارة في الفترة 2007-2014)، وذلك في سياق جهد لإضعاف التمرّد قبل تسليم بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM) العملياتِ الأمنية إلى القوّات المسلّحة الصومالية في عام 2021 [32]. وذكرت تقارير مستقلّة أنّ الغارات الجوّية بقيت تحصد أرواح مدنيين لم يعترف الجيش الأمريكي بمقتلهم[33].

وعقب استعراض فنّي مشترك بين الاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة لـAMISOM، جدّد مجلس الأمن في أيار/مايو 2019 ولاية البعثة إلى 31 أيار/مايو 2020 وخفّض عديدها بمقدار 1000 عنصر ليصل إلى مستوى أقصاه 19626 عنصرًا بحلول شباط/فبراير 2020[34]. لكنّ حركة الشباب حافظت على مرونتها في وجه هذا الضغط العسكري المتزايد من جانب القوات العسكرية الصومالية والدولية، وواصلت شنّ هجمات مسلّحة على تلك القوّات وعلى أهداف مدنية[35]. وتكثّفت هذه الهجمات قريبًا من آخر عام 2019: مثال ذلك، أدّى هجوم على نقطة تفتيش في مقديشو في 28 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى مقتل 81 شخصًا[36]. ولم يفلح برنامج وطني لإعادة تأهيل المنشقّين، هدفه مساعدة عناصر حركة الشباب على الانشقاق وإعادة تأهيلهم ودمجهم، في إضعاف الحركة[37].

## التشرذم السياسي والنظام الفدرالي في الصومال

بناء على الطابع المشرذم للمشهد السياسي الصومالي بعد نحو ثلاثة عقود على الحرب الأهلية،

---

(31) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Global Humanitarian Overview 2020*.

لمعرفة تأثير التغيّر المرتبط بالمناخ في الخيارات المعيشية والنزوح في الصومال، انظر أيضًا: K. Eklöw and F. Krampe, «Climate-related Security Risks and Peacebuilding in Somalia,» SIPRI Policy Paper; no. 53 (October 2019), and M. Hujale, «Mogadishu Left Reeling as Conflict and Climate Shocks Spark Rush to Capital,» *The Guardian*, 27 January 2020.

(32) Bureau of Investigative Journalism, «Somalia: Reported US Actions 2019,» [n. d.], and E. Schmitt, and C. Savage, «Trump Administration Steps up Air War in Somalia,» *New York Times,* 10 March 2019.

(33) K. Dewan and A. H. Dahir, ««We Heard it Coming»: US Lethal Operations in Somalia,» TRT World Research Centre, September 2019, and Amnesty International, «The Hidden US War in Somalia: Civilian Casualties from Air Strikes in Lower Shabelle,» March 2019.

(34) UN Security Council, «Security Council Extends Mandate of African Union Mission in Somalia, Authorizes Troop Reduction, Unanimously Adopting Resolution 2472 (2019),» SC/13828, 31 May 2019. The joint AU–UN review is contained in UN Security Council, Letter dated 10 May 2019 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council, S/2019/388, 13 May 2019.

(35) انظر مثلاً: Al Jazeera, «US Special Forces Base, Italian Army Convoy Attacked in Somalia,» 30 September 2019.

(36) AFP, «Death Toll in Somalia Bombing Climbs to 81: Govt,» News 24, 30 December 2019.

(37) I. M. Gjelsvik, «Disengaging from Violent Extremism: The Case of al-Shabaab in Somalia,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 24 June 2019.

نُظّمت البلاد كجمهورية فدرالية، مع سلطة مركزية (الحكومة الفدرالية) وستّ دول فدرالية أعضاء مقسَّمة إلى 18 منطقة إدارية. وترتيبات لتقاسم السلطة تبعًا لمحاور عشائرية رئيسة شائعة في جميع مستويات الحوكمة في الصومال. وفي عام 2018، أيّد مجلس وزراء الحكومة الفدرالية خريطة طريق لسياسة جامعة صُمّمت لمعالجة التشرذم السياسي في البلاد، وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات في عام 2020[38]. لكنّ الخلافات استمرّت في عام 2019 بين الحكومة الفدرالية والولايات الفدرالية حول السلطة والموارد[39]. كما أعاقت هذه الخلافات جهد مكافحة التمرّد أيضًا. ففي تموز/يوليو وآب/أغسطس مثلاً، وفي ذروة توتّرات سياسية ناشئة عن عملية انتخابات رئاسية خلافية في جوبالاند، شنّت حركة الشباب هجومها الأول في مدينة كسمايو وأوقعت 26 قتيلاً[40].

اشتدّ انعدام الأمن السياسي في الصومال نتيجة التنافس الخليجي. وعلى سبيل المثال، فإن قطر وتركيا داعمتان مهمتان للحكومة الفدرالية برئاسة فرماجو، في حين دعمت دولة الإمارات أرض الصومال، مقوّضةً سلطة الحكومة الفدرالية من الناحية الفعلية[41].

تقرّر إجراء انتخابات بـ«اقتراع عامّ» في عام 2020 (لاستبدال نموذج تقاسم السلطة العشائري القائم) وذلك لأوّل مرّة منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 1992. ومع استعصاء هزيمة حركة الشباب وزيادة حلفاء الصومال الخليجيين جهودهم على الأرجح؛ ضمانًا لنفوذهم السياسي قبل الانتخابات العامّة، سيكون عام 2020 مفصليًا للصومال[42]. كما أنّ سحب بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال المقترَح سيعمّق حالة انعدام اليقين.

## جمهورية جنوب السودان

استقلّ جنوب السودان عن السودان في 9 تموز/يوليو 2011 عقب اتّفاق أنهى في عام 2005 أطول الحروب الأهلية المديدة في أفريقيا. وأُنشئت بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان (UNMISS) في 8 تموز/يوليو 2011. ومع أنّه أمكن احتواء حرب أهلية تالية للاستقلال (2013-2015) باتّفاق سلام موقَّع في عام 2015، بقي إرث العنف في صورة نزاع مسلّح محتدم أساسًا بين جماعتين، حكومة جنوب السودان وحلفائها بقيادة الرئيس سالفا كير (من إثنية الدنكا)، والحركة الشعبية لتحرير السودان-التيار المعارض وجيش النوير الأبيض بقيادة نائب الرئيس السابق ريك ماتشار (من إثنية النوير). ومع أنّ الانقسام الرئيس في النزاع ناشئ بين جماعة الدنكا وجماعة النوير الإثنيتين، فإن الديناميات الرئيسة

(38) UN Security Council, «Report of the Secretary-General on Somalia,» S/2018/411, 2 May 2018.

(39) UN Security Council, S/2019/858, pp. 21-24.

(40) Ibid., p. 23, and UN Security Council, «Security Council Press Statement on Terrorist Attack in Kismayo, Somalia,» SC/13883, 15 July 2019.

(41) N. P. Southern, «UAE's Relations with Somalia Flounder over Qatar,» Global Risk Insights, 1 February 2019, and R. Bergman and D. D. Kirkpatrick, «With Guns, Cash and Terrorism, Gulf States Vie for Power in Somalia,» *New York Times,* 22 July 2019.

(42) Associated Press, «Somali Official: 2020 Could See First Election in 50 Years,» 22 November 2019.

للنزاع سياسية أساسًا وتعمّ البلاد بدرجة كبيرة. ونشير أخيرًا إلى أنّ جماعات المعارضة ازدادت تشرذمًا ومناطقية.

وقّع كير وماتشار في أيلول/سبتمبر 2018 اتّفاق سلام جديدًا حمل اسم إحياء اتّفاق حلّ النزاع في جنوب السودان[43]. لكنّ مع انتهاء عام 2018، بقي الاتّفاق خلافيًا وجزئيًا، واستلزم مفاوضات إضافية لتشكيل حكومة وحدة وإعداد ترتيبات أمنية انتقالية وبناء جيش وطني موحَّد. كما استمرّت اشتباكات محدودة ومناطقية بين الجماعات المسلّحة المحسوبة على الموقّعين[44].

## تنفيذ اتّفاق السلام لعام 2018

استنادًا إلى تقارير الأمم المتّحدة، بقي تنفيذ الاتّفاق انتقائيًا ومتخلّفًا عن برنامجه في عام 2019. ونشير بحاصة إلى أنّ التأليف المزمَع لحكومة وحدة وطنية، الذي أُرجئ من أيار/مايو إلى أواسط تشرين الثاني/نوفمبر 2019، صار محلّ تساؤل لهواجس متعلّقة بترتيبات أمنية انتقالية منصوص عليها في الاتّفاق، بينما بقيت مسألة إعادة توحيد الجيش وتحديد عدد الولايات وحدودها من دون معالجة[45]. وقُبَيل انتهاء الأجل المحدّد في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، مُدّدت المرحلة ما قبل الانتقالية لمدّة 100 يوم إضافي[46]. كما أشار فريق خبراء أممي معني بجنوب السودان إلى دعم غير متّسق للاتّفاق في أوساط إيغاد والدول المجاورة، وبخاصّة إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا[47].

الأمر المشجّع هو تراجع القتال في معظم أنحاء البلاد نتيجة لوقف إطلاق النار في عام 2018 - وهو ما انعكس في تدنّي الوفيات المرتبطة بمعارك (انظر الجدول الرقم (7-10)). وبالرغم من ذلك، استمرّ العنف الطائفي واشتباكات بين الحكومة وقوات معارضة في بعض المناطق، ولا سيما في ولاية غرب الاستوائية وولاية وسط الاستوائية وولاية أعالي النيل[48]. ووثّقت الأمم المتّحدة أيضًا «استمرار

---

(43) IGAD, Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan (IGAD: Addis Ababa, 12 Sep. 2018), and, C. H. Vhumbunu «Reviving Peace in South Sudan through the Revitalised Peace Agreement: Understanding the Enablers and Possible Obstacles,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 11 February 2019.

لمعرفة التطورات التي حصلت في جنوب السودان في عامي 2017 و2018، انظر: *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 99-100, and *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 140-143.

(44) UN Security Council, «Report of the Secretary-General on South Sudan (Covering the Period from 2 September to 30 November 2018),» S/2018/1103, 10 December 2018.

(45) UN Security Council, «Interim report of the Panel of Experts on South Sudan Submitted Pursuant to resolution 2471 (2019),» S/2019/897, 22 November 2019, pp. 8–12; UN Security Council, «Situation in South Sudan,» Report of the Secretary-General, S/2020/145, 26 February 2020, pp. 2–3, and UN Security Council, «Situation in South Sudan,» Report of the Secretary-General, S/2019/936, 11 December 2019, pp. 1–3.

انظر أيضًا: S. Tombe, «Revitalising the Peace in South Sudan: Assessing the State of the Pre-transitional Phase,» African Centre for the Constructive Resolution of Disputes, 24 June 2019.

(46) UN Security Council, «Security Council Press Statement on South Sudan,» SC/14033, 22 November 2019.

(47) UN Security Council, S/2019/897, p. 12.

(48) للمزيد عن النزاع في أعالي النيل، انظر: J. Crace, *Displaced and Immiserated: The Shilluk of Upper Nile in South Sudan's Civil War, 2014–19* (Small Arms Survey: September 2019).

استخدام العنف الجنسي المرتبط بالنزاع من قبل الأطراف الضالعة فيه»، وتعمّدُ استهداف المدنيين وزيادة تجنيد أطفال للقتال[49].

**الجدول الرقم (7-10)**

**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في جنوب السودان، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 1300 | 4473 | 2309 | 2541 | 3356 | 1134 | 823 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 18 | 61 | 61 | 46 | 18 | 30 | 10 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 0 | 11 | 24 | 1 | 4 | 5 | 4 |
| عنف ضدّ مدنيين | 3075 | 1849 | 1206 | 960 | 1416 | 530 | 963 |
| **المجموع** | **4393** | **6394** | **3600** | **3548** | **4794** | **1699** | **1800** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر ACLED, ACLED Definitions of Political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

مدّد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان في 15 آذار/مـارس 2019، مُبقيًا على قوة مجازة قوامها 17000 عسكري، منها قوّة حماية إقليمية تضمّ 4000 عسكري و2101 شرطي[50]. لكن، وكما كانت الحال في عام 2018، لم تمتلك البعثة هذه القوّة في عام 2019، إذْ نشرت البعثة 14962 عسكريًا و1799 شرطيًا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 [51].

## الوضع الإنساني

بعد سنين من نزاع مسلّح مستمرّ، ومواطن ضعف دائمة، وخدمات أساسية ضعيفة، بقيت الحاجات الإنسانية في جنوب السودان مرتفعة للغاية في عام 2019. احتاج أكثر من ثلثَي السكّان (نحو 7.5

(49) UN Security Council, S/2019/936, pp. 7–13; UN General Assembly, «Report of the Commission on Human Rights in South Sudan,» A/HRC/43/56, 31 January 2020 and R. Austin, «Rise in Children Forced to Joint Militias Raises Fresh Fears over South Sudan,» *The Guardian,* 18 September 2019.

للاطلاع على الالتزامات الخاصّة بالجنوسة ومستلزمات تمثيل المرأة بموجب اتّفاق السلام الموقّع في عام 2018، انظر: UN Security Council, «Summary of the Meeting of the Informal Expert Group on Women and Peace and Security on the situation in South Sudan, held on 28 February 2019,» S/2019/232, 13 March 2019.

(50) UN Security Council Resolution 2459, 15 March 2019.

(51) UN Security Council, S/2019/936, p. 15.

وللاطلاع على التطورات في بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان في عام 2018، انظر: SIPRI Yearbook 2019, pp. 167-168. وللاطلاع على التطورات في عمليات السلام عمومًا، انظر الفصل الثاني، القسم II في هذا الكتاب.

ملايين شخص) إلى مساعدة إنسانية، بينما بقي نحو 4 ملايين سوداني جنوبي مشرَّدين (نحو مليون وسبعمئة ألف مشرَّد داخليًا والبقيّة لاجئون خارج البلاد). كما أنّ فيضانات موسمية شديدة غير معتادة أضرّت في عام 2019 بأكثر من 900,000 شخص وعمّقت الأزمة الإنسانية. وبلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات قياسية في عام 2019 [52].

بلغت جمهورية جنوب السودان مرحلة حرجة في آخر عام 2019 بوصول عملية السلام إلى حائط مسدود[53]. وأثار إرجاء تشكيل ائتلاف حكومي تساؤلات وشكوكًا حيال التنفيذ الكامل للاتّفاق وهواجس حيال إمكانية تجدّد العنف على نحو ضارٍ.

## السودان

حصل انتقال حاسم للسلطة في السودان في عام 2019. فمع دنوّ عام 2018 من نهايته، واجه الرئيس عمر البشير، الذي وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري في عام 1989، احتجاجات واسعة النطاق لأسباب اقتصادية[54]. وبعد شهور من الاحتجاجات بقيادة ائتلاف لجماعات المجتمع المدني باسم قوى إعلان الحرية والتغيير، أزاح الجيشُ السوداني الرئيسَ عن السلطة في 11 نيسان/أبريل 2019، وحلّ حكومته وعلّق العمل بالدستور وأعلن حالة طوارئ[55]. ومع استمرار التظاهرات، دعا الاتّحاد الأفريقي القوّات الحكومية في 15 نيسان/أبريل إلى نقل السلطة إلى حكومة مدنية في غضون 15 يومًا أو مواجهة تعليق عضوية بلاده في المنظّمة الإقليمية. ثمّ أعلن الاتّحاد الأفريقي في 1 أيار/مايو أجلاً آخر مدّته 60 يومًا[56].

جرى الحوار بين القادة العسكريين والمدنيين في غمرة تصاعد العنف، وذُكر أنّ قوّات شبه عسكرية قتلت أكثر من 120 متظاهرًا في 3 حزيران/يونيو 2019 [57]. وفي هذا الشهر، عُلّقت عضوية السودان مؤقّتًا في الاتّحاد الأفريقي. وفي تموز/يوليو، أمكن التوصّل أخيرًا إلى اتّفاق لتقاسم السلطة بين المجلس العسكري الانتقالي السوداني وائتلاف لقوى المعارضة والحركات

---

(52) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Global Humanitarian Overview 2020,* p. 39.

(53) لمعرفة المزيد عن «نقص الثقة» بين الأحزاب، انظر: S. A. Onapa, «South Sudan Power-sharing Agreement R-ARCSS: The Same Thing Expecting Different Results,» *African Security Review,* vol. 28, no. 2 (2019), pp. 75–94.
International Crisis Group, «Improving Prospects for a Peaceful Transition in Sudan,» *Africa Briefing*, no. 143 54 (54) (14 January 2019), and «The Protests in Sudan,» *Strategic Comments*, vol. 25, no. 1 (2019), pp. iv–vi.

(55) D. Walsh, and J. Goldstein, «Sudan's President Omar Hassan al-Bashir is Ousted, but not his Regime,» *New York Times*, 11 April 2019, and P. Beaumont and Z. M. Salih, «Fall of Bashir Risks Leaving Sudan Prey to Rival Regional Powers,» *The Guardian,* 27 April 2019.

(56) Al Jazeera, «African Union Gives Sudan Military Further 60 Days to Cede Power,» 1 May 2019.

(57) D. Walsh, «Sudan Talks Collapse Amid Clashes in Khartoum,» *New York Times,* 15 May 2019; H. Matfess, «The Rapid Support Forces and the Escalation of Violence in Sudan,» ACLED, 2 July 2019, and The Economist, «Pro-democracy Protesters are Slaughtered in Khartoum,» 8 June 2019.

الاحتجاجية. وبموجب الاتّفاق، يُجري السودان انتخابات بعد حكم مشترك بين الجيش والحركات المدنية مدّته ثلاثة أعوام[58]. وفي 17 آب/أغسطس 2019، وقّعت الأحزاب بيانًا دستوريًا مفصليًا واتّفاقًا لتقاسم السلطة، ومثّلت حكومة انتقالية[59]. وتولّى تجمّع المهنيين السودانيين دورًا رقابيًا مستقلاً في الحكومة الجديدة. وفي أيلول/سبتمبر 2019، ألغى الاتّحاد الأفريقي تعليق عضوية السودان عقب إعلان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك وزارة جديدة[60]. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2019، حكمت محكمة سودانية على الرئيس السابق عمر البشير بالسجن لمدّة سنتين بتهمة تبييض أموال وفساد[61].

ورثت الإدارة الجديدة أزمة اقتصادية خانقة وزيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي في عام 2019- عانى 17.7 مليون شخص على الأقل (42 في المئة من السكّان) انعدام أمن غذائي بدرجة معيّنة - وخدمات عامّة ضعيفة، بما في ذلك الصحّة والمياه والتعليم. واحتاج نحو ربع السكّان (نحو 9.3 ملايين نسمة) إلى مساعدة إنسانية. وشُرّد نحو مليون وتسعمئة ألف شخص داخليًا، ويعيش أكثر من مليون ومئة ألف لاجئ وطالب لجوء في مخيمات وفي تجمّعات سكّانية خارج المخيمات وفي مناطق عمرانية في شتّى أنحاء السودان، وهذا يشمل نحو 895000 لاجئ من جنوب السودان[62]. ورأى حمدوك أنّ بلاده ستحتاج إلى استثمارات أجنبية تناهز 10 مليارات دولار في العامين القادمَين[63].

السودان مبتلى بنزاعات طوال تاريخه المعاصر تقريبًا. فهناك حالات تمرّد مديدة بقيت محتدمة في دارفور وفي ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان الحدوديتين الجنوبيتين في عام 2019، وتنخرط فيها توليفة مشتّتة لجماعات مسلّحة بقيادة عبد الواحد نور، إضافة إلى ميليشيات عربية متنوّعة. كما أنّ جماعات مسلّحة متنوّعة من دارفور متواجدة في ليبيا كمرتزقة[64]. ومع أنّ الحكومة الجديدة أعلنت وقفًا لإطلاق النار مع جميع الفصائل المسلّحة، فإن قادة المتمرّدين رفضوا تأييد اتّفاق تقاسم السلطة.

---

(58) J. Burke and Z. M. Salih, «Sudanese Military and Protesters Sign Power-sharing Accord,» *The Guardian*, 17 July 2019.

(59) S. Magdy, «Sudanese Protesters Sign Final Power-sharing Deal with Army,» Associated Press, 17 August 2019, and BBC, «Sudan Crisis: What You Need to Know,» 16 August 2019.

(60) Al Jazeera, «African Union Lifts Suspension of Sudan,» 7 September 2019.

(61) N. Ahmed and S. Magdy, «Ex-Sudan Strongman al-Bashir Gets 2 Years for Corruption,» Associated Press, 14 December 2019.

(62) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Global Humanitarian Overview 2020,* p. 40.

(63) International Crisis Group, *Safeguarding Sudan's Revolution,* Africa Report; no. 281 (Brussels: International Crisis Group, 2019).

(64) لمزيد من التفاصيل عن الجماعات المسلّحة المتنوّعة في السودان (بالإضافة إلى الجماعات المسلّحة في دارفور في ليبيا)، انظر: UN Security Council, «Final Report of the Panel of Experts on the Sudan,» S/2020/36, 14 January 2020, pp. 15–28.

## النزاع المسلّح في دارفور وتقليص العملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور

قوبل اتّفاق تقاسم السلطة بانتقاد من الجبهة الثورية السودانية، وهي ائتلاف لأكبر الجماعات المسلّحة في دارفور، ومن جماعات مسلّحة أخرى، لعدم إيلائه الاهتمام الكافي لتحقيق السلام في السودان[65]. يدعو الاتّفاق الحكومة الانتقالية السودانية المشكَّلة حديثًا إلى إبرام اتّفاق سلام مع الجماعات المسلّحة في دارفور وفي ولايات أخرى في غضون ستة شهور. وأجريت جولة الاجتماعات الأولى في جوبا بجنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر 2019 [66]. وبدأت جولة ثانية من المباحثات في 10 كانون الثاني/ديسمبر وتوصّلت الحكومة وبعض الجماعات المسلّحة في 28 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى اتّفاق إطاري بشأن القضايا التي ستُبحَث في محادثات مباشرة مستقبلية[67].

أعاد مجلس الأمن تشكيل العملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور (UNAMID) منذ عام 2014، وقلّص أنشطتها بالتدريج، علمًا بأنّها منتشرة هناك منذ عام 2007. وبفعل ضغط الحكومة السودانية من أجل اعتماد استراتيجية خروج، وافق مجلس الأمن على خفوضات إضافية للجنود في عامَي 2017 و2018، وأعاد تركيز البعثة على حماية المدنيين في منطقة جبل مرّة في دارفور. وأُعدّت استراتيجية خروج أوّلية بموجب القرار 2429 (2018) لتنفَّذ في 30 حزيران/يونيو 2020 بناء على الوضع الأمني والتقدّم المحرَز وفقًا لمعايير أساسية محدّدة[68].

وفي نيسان/أبريل 2019، وصف مجلس الأمن الوضع الأمني في دارفور بـأنه «مستقرّ نسبيًا»، إلاّ في جبل مرّة حيث الاشتباكات مستمرّة[69]. وأشار فريق تقييم مشترك من الاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في أيار/مايو 2019 إلى زيادة كبيرة في العنف في مخيمات كثيرة للأشخاص المشرَّدين داخليًا، لكنّه أشار بالمثل إلى أنّ الوضع في دارفور «آل إلى وضع سابق للنزاع»، وأنّ المضيّ في خفض القوّات المقترح ممكن وإن بالتدريج[70]. لكنّ مسؤولي الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان وجماعات مدافعة عن حقوق الإنسان أشاروا إلى تدهور حقوق الإنسان في دارفور، مع ورود مزيد

(65) UN Security Council, «Special report of the Chairperson of the African Union Commission and the Secretary-General of the United Nations on the African Union-United Nations Hybrid Operation in Darfur,» S/2019/816, 15 October 2019, p. 2.

(66) UN Security Council, S/2020/36, pp. 7-8.

(67) Sudan Tribune, «Sudan, Armed Groups Sign Framework Agreement for Peace in Darfur,» 29 December 2019.

(68) للاطلاع على التطورات المرتبطة بالعملية المختلطة للاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة في دارفور في عام 2018، انظر: *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 168-169.

(69) UN Security Council, «African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur,» Report of the Secretary-General, S/2019/305, 10 April 2019, p. 1.

(70) UN Security Council, «Special report of the Chairperson of the African Union Commission and the Secretary-General of the United Nations on the strategic assessment of the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur,» S/2019/445, 30 May 2019, pp. 2 and 17.

من الأنباء عن أعمال قتل وخطف وعنف جنسي وإساءات أخرى[71]. دفع ذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي إلى المطالبة بتثبيت حفظة السلام من الاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة إلى أن يستقرّ الوضع[72].

وفي 27 حزيران/يونيو 2019، صوّت مجلس الأمن لصالح وقف خفض البعثة إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، في انتظار تقييم جديد للوضع يعدّه الاتّحاد الأفريقي والأمم المتّحدة[73]. وذكر فريق التقييم في تقريره في تشرين الأول/أكتوبر 2019 أنّ الوضع الأمني في دارفور ما زال مضطربًا، لكن لم يطرأ عليه تغيير يُذكر منذ تقرير أيار/مايو. ومع أنّ النزاع المسلّح بين القوّات الحكومية وحركات المعارضة المسلّحة قد هدأ، خلَص التقرير إلى بقاء بعض المظالم الكبيرة المسبّبة لأزمة دارفور، منها النزاعات الطائفية، من دون معالجة فعليًا[74]. بناء على هذا التقييم، جدّد مجلس الأمن ولاية البعثة إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، مع الإبقاء على الحدود القصوى الحالية للجنود (4050 جنديًا) والشرطيين (2500 شرطي) على حالها إلى 31 آذار/مارس 2020 على أقلّ تقدير[75].

**الجدول الرقم (7-11)**
**الوفيات المقدّرة المرتبطة بالنزاع في السودان، 2013-2019**

| نوع الحادثة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معارك | 5595 | 3049 | 2440 | 2939 | 851 | 700 | 314 |
| متفجّرات/عنف عن بُعْد | 479 | 263 | 263 | 294 | 33 | 28 | 17 |
| احتجاجات وأعمال شغب وتطوّرات استراتيجية | 342 | 15 | 9 | 27 | 34 | 37 | 213 |
| عنف ضدّ مدنيين | 380 | 831 | 754 | 639 | 373 | 289 | 223 |
| **المجموع** | **6796** | **4158** | **3466** | **3899** | **1291** | **1054** | **767** |

**ملاحظة:** للاطلاع على تعريفات الحوادث على اختلاف أنواعها، انظر ACLED, ACLED definitions of political Violence and Protest, 11 April 2019.

**المصدر:** ACLED, «Data Export Tool,» [n. d.].

(71) OCHA, «Briefing to the Security Council on Sudan by Andrew Gilmour, Assistant Secretary General for Human Rights, New York, 14 June 2019,» 14 June 2019; Amnesty International, «Sudan: Fresh Evidence of Government-sponsored Crimes in Darfur Shows Drawdown of Peacekeepers Premature and Reckless,» 11 June 2019, and J. Henry, «Sudan's Transition Hasn't Ended Abuses in Darfur,» Human Rights Watch, 8 May 2019.

(72) AU, «Communiqué Adopted by the Peace and Security Council at its 856th meeting Held on 13 June 2019, on the activities of the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur (UNAMID) and the situation in Darfur,» 13 June 2019.

(73) UN Security Council Resolution 2479, 27 June 2019.

(74) UN Security Council, S/2019/816, pp. 3 and 5.

(75) UN Security Council Resolution 2495, 31 October 2019, and UNAMID, «UNAMID Facts and Figures, as of January 2020,» January 2020.

تتجلّى هيمنة الحوادث الأمنية المناطقية الرئيسة في دارفور وفي مناطق أخرى عانت نزاعات في عام 2016 في الانخفاض المستمرّ للوفيات المرتبطة بمعارك في السودان (انظر الجدول الرقم (7-11)). لكن يصعب التكهّن بتطّور الانتقال السياسي في السودان في عام 2020؛ فهو يواجه عقبات كثيرة، منها مقاومة عناصر النظام العسكري القديم- تتألّف المؤسّسة العسكرية المقسّمة من القوّات المسلّحة السودانية، وقوّات الدعم السريع- مجموعة شبه عسكرية شُكّلت من بقايا ميليشيا الجنجويد في دارفور، وأجهزة الاستخبارات وميليشيات حليفة - إضافة إلى حالات تمرّد محلّية مستعصية وأجندات متضاربة لقوى خارجية[76].

R. Downie, «From the Gulf to Egypt, Foreign Powers are Playing with Fire in Sudan,» World Politics Review (6 (76) August 2019), and International Crisis Group, Safeguarding Sudan's Revolution.

القسم الثاني

# الإنفاق العسكري والتسلّح، 2019

# الفصل الثامن

# النفقات العسكرية

**نان تيان**

## عرض عامّ

يُقدّر أنّ الإنفاق العسكري العالمي بلغ 1917 مليار دولار في عام 2019- وهو أعلى مستوى له منذ أن بدأ سيبري بتقدير الإنفاق العسكري العالمي الإجمالي (القسم I). وهذا يعادل 202 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي أو 249 دولارًا للفرد الواحد. وزاد الإنفاق في العام 2019 بنسبة 3.6 في المئة عن نظيره في عام 2018، وبنسبة 7.2 في المئة عن نظيره في عام 2010.

الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي المسجَّلة في عام 2019 هي الزيادة السنوية الخامسة على التوالي، وأكبر زيادة في الأعوام 2010-2019. وقد تجاوزت الزيادة بنسبة 2.6 في المئة تلك المسجَّلة في عام 2018. كما أنّ الإنفاق العسكري زاد في أربع مناطق على الأقل من مناطق العالم الخمس: زاد بنسبة 5.0 في المئة في أوروبا، وبنسبة 4.8 في المئة في آسيا وأوقيانيا، وبنسبة 4.7 في المئة في الأمريكات، وبنسبة 1.5 في أفريقيا.

تأثّر تزايد الإنفاق الإجمالي تأثرًا شديدًا بأنماط الإنفاق في الولايات المتّحدة والصين في عام 2019، واللتين تستحوذان على أكثر من نصف الإنفاق العسكري العالمي. زادت الولايات المتّحدة إنفاقها للعام الثاني على التوالي، وبلغ 732 مليار دولار في عام 2019، وهذا يعادل مثلَي وسبعة أعشار (2.7) إنفاق الصين، ثاني أكبر الدول المنفقة، والبالغ 261 مليار دولار. وزاد إنفاق الصين الإجمالي بنسبة 5.1 عن نظيره في عام 2018، وبنسبة 8.5 في المئة عن نظيره في عام 2010.

ومع انخفاض إنفاق السعودية بنسبة 16 في المئة، تراجع ترتيبها من ثالث أكبر دولة منفقة في عام 2018 إلى خامس أكبر دولة منفقة في عام 2019. وببلوغ إنفاق الهند 71,1 مليار دولار، أصبحت لأوّل

مرّة ثالث أكبر دولة منفقة؛ وبزيادة روسيا إنفاقها بنسبة 4.5 في المئة، انتقلت من المركز الخامس إلى المركز الرابع.

بقيت فرنسا أكبر الدولة المنفقة من بين دول أوروبا الغربية، وبلغ إنفاقها العسكري 50.1 مليار دولار في عام 2019. إلّا أنّ أكبر زيادة في الإنفاق العسكري في أوساط كبار كبرى الدول المنفقة الخمس عشرة على التسلّح في عام 2019 سُجّلت في ألمانيا: زاد إنفاقها العسكري بنسبة 10 في المئة وبلغ 49.3 مليار دولار.

بلغ مجموع الإنفاق العسكري في أوروبا 356 مليار دولار في عام 2019، وهذا يعادل 19 في المئة من الإنفاق العالمي (انظر القسم II). وهذا أدنى من إنفاق دول الأمريكات الذي بلغ 815 مليار دولار (43 في المئة من المجموع العالمي)، وأدنى من إنفاق آسيا وأوقيانيا الذي بلغ 523 مليار دولار (27 في المئة من الإنفاق العالمي). ويُقدَّر إنفاق الشرق الأوسط بنسبة 9.4 في المئة من المجموع العالمي. وكان إنفاق الدول الأفريقية أدنى من سائر المناطق ببلوغه 41.2 مليار دولار، أي 2.1 في المئة فقط من الإنفاق العسكري العالمي.

قوي تصوّر الدول الأوروبية الأعضاء في منظّمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو) بدرجة كبيرة لوجود تهديدات عقب ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم وبروز تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014. وللتصدّي لهذه التهديدات المتصوَّرة، تعهّدت الدول الأعضاء في حلف الناتو في قمّته التي انعقدت في أيلول/سبتمبر 2014 بزيادة إنفاقها العسكري الذي هو بمثابة حصة في الناتج المحلّي الإجمالي ليصل إلى 2 في المئة، وبتخصيص 20 في المئة على الأقل من إنفاقها العسكري للمعدّات (انظر القسم III). وزاد عدد الدول التي تكرّس 20 في المئة على الأقل من إنفاقها العسكري للمعدّات من 5 دول وقت قمّة عام 2014 إلى 14 دولة في عام 2019. والدول الخمس التي شهدت أكبر زيادة نسبيًا في الإنفاق على المعدّات الذي هو بمثابة حصة في إنفاقها العسكري الإجمالي هي بلغاريا وهنغاريا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا، وجميعها في أوروبا الوسطى. ومع أنّ زياداتها الحادّة مدفوعة بعوامل كثيرة، كالحاجة إلى تحديث أسلحتها أو تقليص اعتمادها على روسيا في صيانة منظومات الأسلحة التي لديها، فإنّ السبب الرئيس هو تصوّر وجود تهديد متعاظم مصدره روسيا. لكنّ الزيادات في إنفاق الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في حلف الناتو على المعدّات الذي هو بمثابة حصة في الإنفاق العسكري، أكثر اعتدالاً. وهناك تفاوت شديد في الاستجابة لتوجيهات حلف الناتو الخاصّة بالإنفاق على المعدّات بناء على شدّة تأثّر الدول بالتهديدات المحدَّدة والأوضاع الفنّية وأحجام ترساناتها العسكرية القائمة.

إنّ متابعة الإنفاق العسكري للدول تستلزم شفافية. هي دومًا مصدر قلق على المستوى الدولي للانخفاض المتواصل لمعدّل التقارير المرسلة إلى آليات الإبلاغ عن الإنفاق (انظر القسم IV). استمرّ انخفاض عدد الردود على تقرير الأمم المتّحدة بشأن النفقات العسكرية في عام 2019، كما انخفض

عدد الدول التي تتبادل بيانات إنفاقها في منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضًا. وإضافة إلى ذلك، يظهر أنّ إبلاغ سجلّ الإنفاق الدفاعي الأمريكي الجنوبي لاتّحاد الدول الأمريكية الجنوبية توقّف كلياً. وفي المقابل، تمّ الحصول على بيانات على المستوى الوطني عن 150 دولة من الدول الـ169 التي سعى **سيبري** لجمع معلومات عن إنفاقها العسكري لعام 2019، وكانت مصادر البيانات وثائق حكومية رسمية في 147 حالة.

هناك تفاوت شديد في مستوى الشفافية لدى هذه الدول الـ169. فالإنفاق العسكري في بعض هذه الدول يموَّل من خارج الموازنة الحكومية، أو هكذا كانت حاله في الماضي. والغالب أنّ هذه الدول خاضعة لنظم عسكرية مع رقابة برلمانية ضعيفة على القوّات المسلّحة. ومع أنّ من المتعارف عليه أنّ الديمقراطية تحسّن مستويات الشفافية، إلّا أنّ بلوغ الشفافية الكاملة في الإنفاق العسكري يستغرق زمنًا طويلاً؛ ففي ميانْمار مثلاً، يفصّل تقرير للأمم المتّحدة كيف أنّ القوّات المسلّحة تعتمد على مخصّصات من خارج الميزانية لتأمين استقلالية مالية كبيرة. وعلى الرغم من الإصلاحات السياسية التي أُدخلت هناك منذ عام 2015، لا يزال الجيش الجهة التي تحدّد ميزانيته. تُبرز حالة ميانْمار كيف تتيح آليات التمويل من خارج الميزانية والغموض في الإنفاق العسكري للجيوش أن تعمل من دون مراقبة وترتكب جرائم في حقّ الأقلّيات.

## I. التطوّرات العالمية في الإنفاق العسكري، 2019

**نان تيان، بيتر د. ويزيمان وديبغو لوبيز دا سيلفا، سايمون ت. ويزيمان، ألكسندرا كويموفا**

يقدَّر أنّ الإنفاق العسكري العالمي تجاوز 1.9 تريليون دولار في عام 2019، وهذا أعلى مستوى منذ أن بدأ سيبري بتقدير الإنفاق العسكري العالمي الإجمالي[1]؛ إذ بلغ 3.6 في المئة بالقيمة الحقيقية من نظيره في عام 2018، وأعلى بنسبة 7.2 في المئة من نظيره في عام 2010 (انظر الجدول الرقم (8-1) والشكل الرقم (8-1))[2]. زاد الإنفاق العسكري العالمي في جميع الحقب الخمسية منذ عام 2015، بعدما انخفض بثبات تقريبًا بين عامَي 2011 و2014 عقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وبلغ العبء العسكري العالمي، ويعني الإنفاق العسكري العالمي بمثابة حصة في الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، 2.2 في المئة في عام 2019، وذلك عقب زيادة طفيفة منذ عام 2018 [3]. وزاد الإنفاق العسكري للفرد من 243 دولارًا في عام 2018 إلى 249 دولارًا في عام 2019 مع تجاوز نموّ الإنفاق العسكري نموّ السكاّن العالمي (1.1 في المئة).

زاد الإنفاق العسكري في أربع من مناطق العالم الخمس على الأقلّ في عام 2019 (انظر الشكل الرقم (8-1) والقسم II). وبلغ معدّل الزيادة أقصاه في أوروبا ببلوغه 5.0 في المئة، بناء على أنّ المجموع الإقليمي يساوي 356 مليار دولار. وحلّت آسيا وأوقيانيا بعد أوروبا بزيادة بلغت 4.8 في المئة، ووصل الإنفاق إلى 523 مليار دولار، وزاد الإنفاق بنسبة 4.7 في المئة في الأمريكات وبلغ 815

(1) أمكن الحصول على بيانات ذات صلة بالإنفاق عن 150 دولة من أصل الدول الـ169 التي سعى سيبري لتقدير إنفاقها العسكري في عام 2019. انظر الملاحظات في الجدول الرقم (8-1) لمزيد من التفاصيل عن التقديرات في المجاميع العالمية والإقليمية.

(2) جميع الأرقام المتّصلة بالإنفاق في عام 2019 مذكورة بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي لعام 2019. والأرقام الخاصّة بالزيادات أو الانخفاضات في النفقات العسكرية مذكورة بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2018، ما لم يُذكر خلاف ذلك، وهي موصوفة غالبًا كتغيّرات في «القيمة الحقيقية» أو معدّلة لاحتساب التضخّم.

جميع بيانات النفقات العسكرية لدى سيبري متاحة مجانًا في قاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري. كما يصف الموقع الإلكتروني لسيبري المصادر وطرق التوصل إلى البيانات المذكورة هنا.

(3) زاد العبء العسكري العالمي زيادة طفيفة (بنسبة 1.3 في المئة) في عام 2019، لكنّ هذا التغيّر لا يظهر بسبب اصطلاح تدوير الأرقام. انظر الجدول الرقم (8-1). تقديرات الناتج المحلّي الإجمالي منقولة عن قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لدى صندوق النقد الدولي.

مليار دولار، وزاد بنسبة 1.5 في المئة في أفريقيا وبلغ 41,2 مليار دولار. والدول التي شهدت الزيادة المطلقة الأكبر في كلّ من هذه المناطق هي ألمانيا في أوروبا، والصين في آسيا وأوقيانيا، والولايات المتّحدة في الأمريكات، والجزائر في أفريقيا.

عجز سيبري عن تقدير الإنفاق الإجمالي في الشرق الأوسط للسنة الخامسة على التوالي[4]؛ ذلك أنّ عدم توافر بيانات عن دولتين من كبرى الدول المنفقة في المنطقة (قطر والإمارات) وعن دولتين تشهدان نزاعًا (سورية واليمن) عنى استحالة التوصّل إلى تقدير هذه المنطقة يمكن التعويل عليه. ومن بين الدول الشرق الأوسطية الإحدى عشرة التي تتوافر عنها بيانات، انخفض الإنفاق العسكري الإجمالي بنسبة 7.5 في المئة وبلغ 147 مليار دولار في عام 2019. يُعزى هذا الهبوط إلى تخفيضات في الإنفاق العسكري في 7 من هذه الدول الإحدى عشرة، ولا سيما في السعودية.

**الجدول الرقم (8-1)**
**النفقات العسكرية والعبء العسكري بحسب المنطقة، 2010-2019**

الأرقام الخاصّة بالأعوام 2010-2019 هي بمليارات الدولارات الأمريكية بالأسعار الثابتة (2018) وأسعار الصرف الثابتة. والأرقام الخاصّة بعام 2019 مذكورة في أقصى اليسار وتحمل العلامة * وهي بمليارات الدولارات بالأسعار الحالية.

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2019* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع العالمي | 1793 | 1799 | 1783 | 1756 | 1750 | 1776 | 1785 | 1807 | 1855 | 1922 | 1917 |
| المناطق الجغرافية | | | | | | | | | | | |
| أفريقيا | (35.5) | (39.2) | 40.4 | 41.5 | 46.4 | (44.3) | (43.3) | (42.5) | (41.0) | (41.6) | (41.2) |
| شمال أفريقيا | (14.0) | (17.3) | 18.9 | 22.2 | 22.9 | (23.3) | (23.4) | (22.9) | (22.3) | (23.4) | (23.5) |
| أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | (21.5) | (21.8) | (21.5) | 22.9 | 23.4 | 20.9 | 19.9 | 19.6 | 18.6 | 18.2 | 17.7 |
| الأمريكات | 924 | 914 | 868 | 808 | 764 | 750 | 747 | 746 | 768 | 805 | 815 |
| أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي | 5.7 | 6.1 | 6.5 | 6.9 | 7.2 | 7.0 | 7.7 | 7.2 | 7.9 | 8.5 | 8.7 |
| أمريكا الشمالية | 867 | 858 | 810 | 748 | 703 | 690 | 688 | 685 | 705 | 741 | 754 |
| أمريكا الجنوبية | 50.8 | 50.1 | 51.3 | 53.4 | 54.0 | 53.4 | 51.0 | 53.9 | 55.2 | 55.3 | 52.3 |
| آسيا وأوقيانيا | 352 | 366 | 381 | 400 | 423 | 446 | 467 | 489 | 507 | 531 | 523 |

(4) يتضمّن تقدير النفقات العسكرية العالمية الإجمالية تقديرًا تقريبيًا للإنفاق الإجمالي في الشرق الأوسط.

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| آسيا الوسطى وجنوب آسيا | 1.3 | 1.4 | 1.6 | 1.8 | 1.9 | 1.9 | 1.7 | 1.6 | 1.8 | 2.1 | 2.2 |
| شرق آسيا | 234 | 246 | 260 | 276 | 294 | 310 | 323 | 337 | 354 | 370 | 363 |
| أوقيانيا | 24.5 | 24.1 | 23.3 | 23.1 | 25.0 | 27.3 | 29.8 | 29.9 | 29.5 | 30.6 | 29.0 |
| جنوب آسيا | 63.1 | 64.1 | 64.3 | 64.2 | 67.8 | 69.0 | 74.9 | 80.7 | 83.8 | 89.1 | 88.1 |
| جنوب شرق آسيا | 29.7 | 30.4 | 31.3 | 34.4 | 34.1 | 37.2 | 37.9 | 39.6 | 38.0 | 39.6 | 40.5 |
| أوروبا | 336 | 330 | 331 | 326 | 328 | 337 | 351 | 342 | 348 | 365 | 356 |
| أوروبا الوسطى | 20.2 | 19.7 | 19.3 | 19.1 | 20.4 | 23.1 | 23.4 | 25.2 | 28.5 | 32.6 | 31.5 |
| أوروبا الشرقية | 53.6 | 57.6 | 66.4 | 69.5 | 74.8 | 80.9 | 85.5 | 70.2 | 68.9 | 72.3 | 74.0 |
| أوروبا الغربية | 262 | 252 | 246 | 238 | 233 | 233 | 243 | 247 | 251 | 261 | 251 |
| الشرق الأوسط | 146 | 149 | 161 | 176 | 188 | .. | .. | .. | .. | .. | .. |
| الإنفاق العسكري العالمي للفرد (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) | | | | | | | | | | | |
| | 237 | 248 | 245 | 242 | 239 | 226 | 239 | 240 | 243 | 249 | |
| العبء العسكري (أي الإنفاق العسكري العالمي كنسبة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، وكلاهما بالقيمة الحاليّة للدولار الأمريكي)[أ] | | | | | | | | | | | |
| **العالم** | **2.5** | **2.4** | **2.3** | **2.3** | **2.2** | **2.4** | **2.4** | **2.3** | **2.2** | **2.2** | |
| أفريقيا | 1.7 | 1.7 | 1.8 | 2.0 | 2.2 | 1.9 | 1.9 | 1.8 | 1.6 | 1.6 | |
| الأمريكات | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | |
| آسيا وأوقيانيا | 1.7 | 1.6 | 1.6 | 1.6 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.6 | 1.7 | |
| أوروبا | 1.6 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.6 | 1.5 | 1.5 | 1.6 | 1.7 | |
| الشرق الأوسط | 4.3 | 4.3 | 4.6 | 4.7 | 4.8 | 5.4 | 5.2 | 5.0 | 4.7 | 4.5 | |

( )= المجموع معتمد على بيانات الدولة التي تشكّل أقلّ من 90 في المئة من المجموع الإقليمي؛..= تقدير غير متاح لشكوك فائقة للعادة ولعدم توافر بيانات.

**ملاحظات:** المجاميع الخاصّة بالعالم والمناطق بمثابة تقديرات مبنيّة على بيانات من قاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري. عندما لا تتوافر بيانات الإنفاق العسكري لدولة ما على مدى سنين قليلة، يتمّ حساب تقديرات مبنيّة غالبًا على افتراض أنّ معدّل التغيّر في الإنفاق العسكري لتلك الدولة مماثل لمعدّل تغير الإنفاق العسكري لمنطقتها. وعندما يتعذّر الوصول إلى تقديرات، تُستثنى تلك الدول من المجاميع. الدول المستثناة من كلّ المجاميع هي كوبا وجيبوتي وإريتريا وميانْمار وكوريا الشمالية والصومال وسورية وتركمانستان وأوزبكستان. وتغطّي المجاميع الخاصّة بالمناطق مجموعات الدول ذاتها لجميع السنين. كما أنّ أرقام الإنفاق العسكري التي يذكرها سيبري مبنيّة على السنين التقويمية، وهي محسوبة على افتراض معدّل منتظم للإنفاق طوال السنة المالية. وقد أدرجنا تقديرات تقريبية للشرق الأوسط في المجاميع العالمية للأعوام 2015-2019. يمكن الاطّلاع على معلومات أكثر تفصيلاً عن المصادر والطرق في موقع سيبري الإلكتروني.

(أ) العبء العسكري لمنطقة ما هو متوسّط العبء العسكري لدول المنطقة التي تتوافر بشأنها بيانات.

**المصادر:** SIPRI Military Expenditure Database, April 2020; International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2019; International Monetary Fund, International Financial Statistics Database, September 2019; and United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, «World Population Prospects 2019,» August 2019.

**الشكل الرقم (8-1)**

**النفقات العسكرية بحسب المنطقة، 2010-2019**

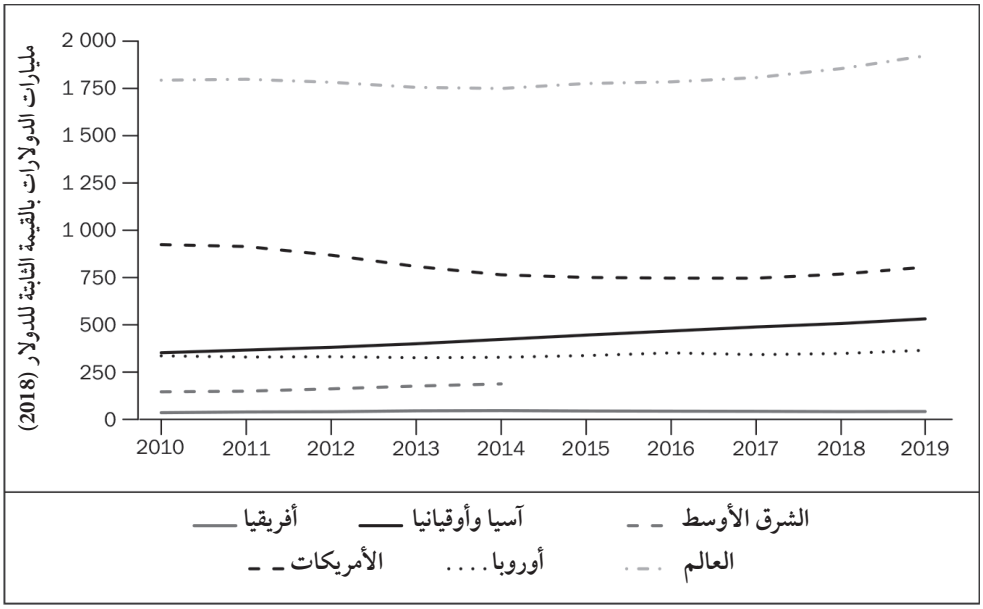


**ملاحظة:** لم نقدّم تقديرات للنفقات العسكرية لمنطقة الشرق الأوسط في الأعوام 2015-2018 لكثرة الشكوك التي تحيط ببياناتها. لكنّنا أدرجنا تقديرًا للشرق الأوسط في المجموع العالمي المقدّر.

**المصدر:** SIPRI Military Expenditure Database, April 2019.

يمكن توضيح الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي في عام 2019 بمقارنة حجم أكبر الزيادات المطلقة بأكبر الانخفاضات المطلقة. وهذه أكبر الزيادات الخمس في الإنفاق العسكري بالدولارات الثابتة في عام 2018: بلغت الزيادة 36.2 مليار دولار في الولايات المتّحدة، و13.0 مليار دولار في الصين، و4.7 مليارات دولار في ألمانيا، و4.5 مليارات دولار في الهند، و3.2 مليارات دولار في جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية). وفي المقابل، كانت أكبر التخفيضات أقلّ حجمًا بكثير: شهدت المملكة العربية السعودية أكبر التخفيضات بقيمة 11.9 مليار دولار، تلتها إيران بقيمة 1.6 مليار دولار، وعُمان بقيمة 889 مليون دولار، وكندا بقيمة 451 مليون دولار ولبنان بقيمة 330 مليون دولار.

نواصل في هذا القسم وصف الاتّجاهات العالمية للنفقات العسكرية في المدّة العشرية 2010-

2019. ثمّ نحدّد الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقًا على التسلّح في عام 2019، مع تركيز على الدولتين الأوليين، الولايات المتّحدة والصين، ونبيّن في القسم II الاتّجاهات الإقليمية.

## اتّجاهات النفقات العسكرية، 2010-2019

كانت الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي التي بلغت 3.6 في المئة في عام 2019 أكبر زيادة سنوية في المدّة العشرية 2010-2019؛ إذْ تجاوزت الزيادةَ التي بلغت 2.6 في المئة في عام 2018. وزاد الإنفاق العسكري في العقد الثاني من هذا القرن بنسبة 7.2 في المئة، مع تغيّر الاتّجاه في ثلاث مراحل: زيادة طفيفة بين عامي 2010 و2011، وانخفاضات في الأعوام 2012-2014، وزيادات مستمرّة في الأعوام 2015-2019 (انظر الجدول الرقم (8-1)).

بلغ مجموع إنفاق الولايات المتّحدة والصين نحو تريليون دولار، ومن ثمّ فاقت حصّتهما نصف الإنفاق العسكري العالمي. لذلك، سيكون لأيّ تغيّر في إنفاقهما تأثير كبير في اتجّاه الإنفاق الكلّي العالمي. كما أنّ الهند وروسيا والسعودية أسهمت، وإن بدرجة أقلّ، في تغيّرات في المجموع العالمي. وعلى سبيل المثال، أدّى انسحاب قوّات أمريكية من العراق في عام 2010 ومن أفغانستان في عام 2011 إلى خفوضات كبيرة في الإنفاق العسكري الأمريكي الذي له تأثير عظيم في الإنفاق العسكري العالمي. وبلغ انخفاض الإنفاق العالمي بين عامي 2011 و2010 نحو ربع انخفاض الإنفاق الأمريكي. ولولا الزيادات الكبيرة في الإنفاق العسكري الصيني والروسي والسعودي، لكان الانخفاض في الإنفاق العالمي أكبر كثيرًا. وبحلول عام 2015، أتمّت الولايات المتّحدة سحب معظم قوّاتها من أفغانستان ولم يَعُد هناك انخفاضات حادّة في الإنفاق الأمريكي[5]. لذلك، انخفض الإنفاق العسكري الأمريكي بمعدل أبطأ من ذي قبل وبمعدّل وسطي مقداره 1.2 في المئة بين عامي 2015 و2017 مقارنة بمعدّل الانخفاض الوسطي السنوي البالغ 5.1 في المئة في الأعوام 2011-2014. كما أنّ الأعوام 2015-2017 هي التي زاد فيها الإنفاق العسكري العالمي لأوّل مرّة منذ عام 2011، وإن بمعدّل بطيء. لكنّ الارتفاع الطفيف جاء هذه المرّة من زيادة الإنفاق العسكري في الصين والهند. ومع أنّ الإنفاق العسكري السعودي انخفض بنسبة 13 في المئة بين عامَي 2017 و2019، فقد قوبل هذا الانخفاض بزيادة في إنفاق الولايات المتّحدة والصين والهند وروسيا. لذلك، زاد الإنفاق العسكري العالمي بنسبة 2.6 في المئة في عام 2018، وبنسبة 3.6 في عام 2019، وهي أعلى زيادة سنوية منذ عام 2009.

لم ينخفض الإنفاق العسكري الإجمالي الإقليمي في العقد 2010-2019 إلّا في الأمريكات (-13 في المئة)، في حين زاد في أفريقيا (17 في المئة)، وفي آسيا وأوقيانيا (51 في المئة)، وفي أوروبا (8.8 في المئة) وفي دول الشرق الأوسط التي تتاح عنها بيانات (21 في المئة) (انظر الجدول الرقم

R. Chandrasekaran, «The Afghan Surge is Over,» *Foreign Policy*, 25 September 2012, and M. Landler, «US Troops (5) to Leave Afghanistan by End of 2016,» *New York Times*, 28 May 2014.

(8-2)). ولم ينخفض الإنفاق في العقد المذكر إلاّ في ثلاث من المناطق دون الإقليمية الثلاث عشرة: في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (-15 في المئة)، وفي أمريكا الشمالية (-15 في المئة) وفي أوروبا الغربية (-0.6 في المئة)؛ بينما زاد الإنفاق العسكري في بقيّة المناطق دون الإقليمية الأخرى. لكنّ أكبر الزيادات الخمس سُجّلت في شمال أفريقيا (67 في المئة)، وفي آسيا الوسطى (63 في المئة)، وفي أوروبا الوسطى (61 في المئة) وفي شرق آسيا (58 في المئة)، وفي أمريكا الوسطى والكاريبي (49 في المئة).

يُعزى انخفاض الإنفاق العسكري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن مستواه في عام 2010 إلى انخفاض الإنفاق في ثلاث من الدول الأربع الأكثر إنفاقًا على التسلّح في هذه المنطقة دون الإقليمية، وهي أنغولا ونيجيريا والسودان. وفي أمريكا الشمالية (أي كندا والولايات المتّحدة)، يُعزى الانخفاض إلى الولايات المتّحدة حصرًا. فعقب «الحرب العالمية على الإرهاب» التي أشعلتها الولايات المتّحدة في عام 2001، بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي ذروته في عام 2010، ثمّ انخفض على مدى سبعة أعوام متتالية بين عامَي 2011 و2017.

**الجدول الرقم (8-2)**

**إحصاءات النفقات العسكرية الرئيسة بحسب المناطق الإقليمية ودون الإقليمية، 2019**

أرقام النفقات بالدولار الأمريكي بحسب الأسعار ومعدّلات الصرف الحالية. والتغيّرات هي بالقيمة الحقيقية بناء على القيمة الثابتة للدولار الأمريكي (2018).

| المنطقة الإقليمية/دون الإقليمية | النفقات العسكرية، 2019 (مليارات الدولارات) | التغيّر (%) | | التغيّرات الرئيسة، 2018-2019 (%)[أ] | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2018-2019 | 2010-2019 | زيادات | | انخفاضات | |
| **العالم** | **1917** | **3.6** | **7.2** | | | | |
| أفريقيا[ب] | (41.2) | 1.5 | 17 | توغو | 70 | زيمبابوي | -50 |
| شمال أفريقيا | (23.5) | 4.6 | 67 | أوغندا | 52 | موزامبيق | -22 |
| أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[ب] | 17.7 | -2.2 | -15 | بوركينا فاسو | 22 | بنين | -20 |
| | | | | جمهورية الكونغو الديمقراطية | 16 | النيجر | -20 |
| الأمريكات[ج] | 815 | 4.7 | -13 | غواتيمالا | 24 | الأرجنتين | -9.2 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أمريكا الوسطى والكاريبي[ج] | 8.7 | 8.1 | 49 | جاميكا | 20 | بوليفيا | 5.0- |
| | | | | المكسيك | 7.9 | الأوروغواي | 4.0- |
| أمريكا الشمالية | 754 | 5.1 | 15- | الباراغواي | 7.7 | الإكوادور | 3.6- |
| أمريكا الجنوبية | 52.8 | 0.2 | 8.9 | | | | |
| آسيا وأوقيانيا[د] | 523 | 4.8 | 51 | أفغانستان | 20 | قرغيزستان | 2.4- |
| آسيا الوسطى[هـ] | 2.2 | 16 | 63 | نيوزيلندا | 19 | إندونيسيا | 2.3- |
| شرق آسيا[و] | 363 | 4.6 | 58 | كازاخستان | 19 | نيبال | 2.2- |
| أوقيانيا | 29.0 | 3.5 | 25 | بروناي دار السلام | 17 | اليابان | 0.1- |
| جنوب آسيا | 88.1 | 6.4 | 41 | | | | |
| جنوب شرق آسيا[ز] | 40.5 | 4.2 | 34 | | | | |
| أوروبا | 356 | 5.0 | 8.8 | بلغاريا | 127 | قبرص | 5.6- |
| أوروبا الوسطى | 31.5 | 14 | 61 | سلوفاكيا | 48 | النمسا | 0.8- |
| أوروبا الشرقية | 74.0 | 4.9 | 35 | صربيا | 43 | اليونان | 0.4- |
| أوروبا الغربية | 251 | 3.9 | 0.6- | مقدونيا الشمالية | 30 | | |
| الشرق الأوسط[ح] | .. | .. | .. | العراق | 21 | السعودية | 16- |
| | | | | تركيا | 5.8 | إيران | 15- |
| | | | | الكويت | 4.7 | لبنان | 12- |

( )= تقدير غير مؤكَّد،.. = بيانات غير متاحة.

(أ) تُظهر هذه القوائم الدولَ التي شهدت أكبر الزيادات أو الانخفاضات نظير كلّ منطقة إقليمية ككلّ، وليس نظير منطقة دون إقليمية. ولم تُدرَج الدول التي لم تتجاوز نفقاتها العسكرية في عام 2019 مئة مليون دولار، أو خمسين مليون دولار في أفريقيا.

(ب) استُثنيت جيبوتي وإريتريا والصومال من هذه الأرقام.

(ج) استُثنيت كوبا من هذه الأرقام.

(د) استُثنيت كوريا الشمالية وميانْمار وتركمانستان وأوزبكستان من هذه الأرقام.

(ه) استُثنيت تركمانستان وأوزبكستان من هذه الأرقام.

(و) استُثنيت كوريا الشمالية من هذه الأرقام.

(ز) استُثنيت ميانْمار من هذه الأرقام.

(ح) لا تتوافر لدى **سيبري** تقديرات خاصّة بالشرق الأوسط للأعوام 2015-2019. لكنّ تقديرًا تقريبيًا للشرق الأوسط (عدا سورية) مُدرَج في المجموع العالمي.

**المصدر:** SIPRI Military Expenditure Database, April 2020.

**الشكل الرقم (8-2)**

**العبء العسكري، بحسب المنطقة، 2010-2019**

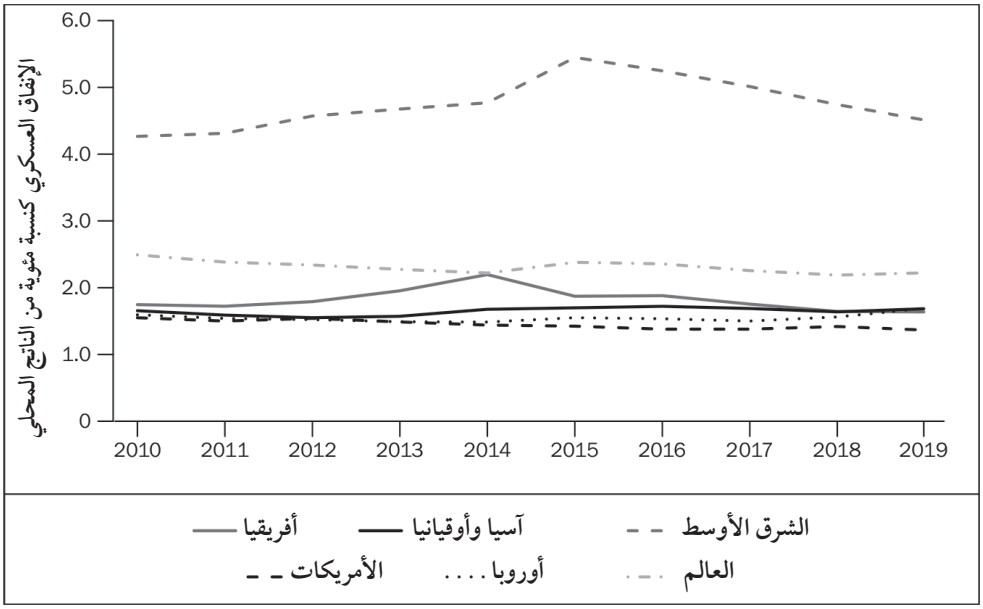


**ملاحظة:** العبء العسكري هو النفقات العسكرية التي هي بمثابة حصة في الناتج المحلّي الإجمالي. والعبء العسكري لمنطقة ما هو متوسّط العبء العسكري للدول التي تتاح عنها بيانات في هذه المنطقة.

**المصدر:** SIPRI Military Expenditure Database, April 2020.

وفي المقابل، تُعزى الزيادة في شمال أفريقيا إلى زيادة الإنفاق في جميع الدول التي تتاح بشأنها بيانات. وفي آسيا الوسطى، يمكن عزو الزيادة إلى زيادة الإنفاق في كازاخستان، أكبر الدول المنفقة في هذه المنطقة دون الإقليمية. والزيادة في أوروبا الوسطى مدفوعة بتصوّرات دولها لتهديد متعاظم مصدره روسيا والحاجة إلى تحديث معدّاتها العسكرية القديمة أو استبدالها (انظر القسم III)[6]. وتُعزى الزيادة في شرق آسيا إلى الزيادات المستمرّة في الإنفاق الصيني أساسًا، وإن كانت الزيادة

(6) للمزيد عن تحديث الأسلحة الرئيسة واستبدالها، انظر أيضًا الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

السنوية أدنى في عام 2019 منها في عام 2010. وفي أمريكا الوسطى والكاريبي، تُعزى الزيادة أساسًا إلى الحرب التي تشنّها المكسيك على المخدّرات (انظر القسم II).

ببلوغ العبء العسكري العالمي 2.2 في المئة في عام 2019، يكون قد تدنّى عن نظيره في عام بـ0.3 نقطة مئوية (انظر الجدول الرقم (8-1) والشكل الرقم (8-2)). نحا العبء العسكري العالمي منحًى نزوليًا في الأعوام 2010-2019، منخفضًا في كل عام إلاّ في عامي 2015 و2019، على الرغم من زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 7.2 في المئة. تُعزى الزيادة في العبء العسكري في عام 2015 إلى انخفاض الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، وهو الأوّل منذ عام 2009، في حين فاقت زيادةُ الـ3.6 في المئة في الإنفاق العسكري العالمي في عام 2019 النموَّ في الناتج المحلّي الإجمالي بنحو 1.6 نقطة مئوية.

**الجدول الرقم (8-3)**

**الدول الخمس عشرة الأكثر إنفاقًا على التسلّح في عام 2019**

أرقام النفقات والناتج المحلّي الإجمالي مذكورة بالدولار الأمريكي بالأسعار ومعدّلات الصرف الحالية. والتغيّرات بالقيمة الحقيقية، وهي مبنيّة على القيمة الثابتة للدولار الأمريكي (2018).

| المرتبة | | الدولة | النفقات العسكرية، 2019 (مليارات الدولارات) | التغيّر (%) | | النفقات العسكرية كحصّة من الناتج المحلّي الإجمالي (%)[ب] | | الحصّة من النفقات العسكرية العالمية، 2019 (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2019 | 2018[أ] | | | 2018-2019 | 2010-2019 | 2019 | 2010 | |
| 1 | 1 | الولايات المتّحدة | 732 | 5.3 | -15 | 3.4 | 4.9 | 38 |
| 2 | 2 | الصين | [261] | 5.1 | 85 | [1.9] | [1.9] | [14] |
| 3 | 4 | الهند | 71.1 | 6.8 | 37 | 2.4 | 2.7 | 3.7 |
| 4 | 5 | روسيا | 65.1 | 4.5 | 30 | 3.9 | 3.6 | 3.4 |
| 5 | 3 | السعودية | [61.9] | -16 | 14 | [8.0] | 8.6 | [3.2] |
| **المجموع الفرعي للخمسة الكبار** | | | **1191** | .. | .. | .. | .. | **62** |
| 6 | 6 | فرنسا | 50.1 | 1.6 | 3.5 | 1.9 | 2.0 | 2.6 |
| 7 | 9 | ألمانيا | 49.3 | 10 | 15 | 1.3 | 1.3 | 2.6 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | 7 | المملكة المتّحدة(ج) | 48.7 | 0.0 | 15- | 1.7 | 2.4 | 2.5 |
| 9 | 8 | اليابان | 47.6 | 0.1- | 2.0 | 0.9 | 1.0 | 2.5 |
| 10 | 10 | كوريا الجنوبية | 43.9 | 7.5 | 36 | 2.7 | 2.5 | 2.3 |
| **المجموع الفرعي للعشرة الكبار** | | | **1430** | | .. | .. | .. | **75** |
| 11 | 11 | البرازيل | 26.9 | 0.5- | 6.1 | 1.5 | 1.5 | 1.4 |
| 12 | 12 | إيطاليا | 26.8 | 0.8 | 11- | 1.4 | 1.5 | 1.4 |
| 13 | 13 | أستراليا | 25.9 | 2.1 | 23 | 1.9 | 1.9 | 1.3 |
| 14 | 14 | كندا | 22.2 | 2.0- | 27 | 1.3 | 1.2 | 1.2 |
| 15 | 15 | إسرائيل | 20.5 | 1.7 | 30 | 5.3 | 5.9 | 1.1 |
| **المجموع الفرعي للخمسة عشرة الكبار** | | | **1553** | .. | .. | .. | .. | **81** |
| **العالم** | | | **1917** | 3.6 | **7.2** | **2.2** | **2.5** | **100** |

[ ] = رقم تقديري.

(أ) اعتمد ترتيب الدول لعام 2018 على أرقام محدَّثة للنفقات العسكرية لعام 2018 في الإصدار الحالي لقاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري. ولذلك ربّما يختلف هذا الترتيب عن ترتيب عام 2018 الوارد في **كتاب سيبري السنوي** لعام 2019 وفي منشورات سيبري الأخرى لعام 2019.

(ب) هذه الأرقام مبنيّة على تقديرات الناتج المحلّي الإجمالي بحسب International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2019, and International Monetary Fund, International Financial Statistics Database, September 2019.

(ج) زاد إنفاق المملكة المتّحدة بنسبة 0.047 في المئة في عام 2019، لكنّه ظهر في الجدول بمقدار 0.0 بسبب اصطلاح تدوير الأرقام.

**المصدر:** SIPRI Military Expenditure Database, April 2020.

هناك تفاوت كبير في متوسّط العبء العسكري بين منطقة وأخرى؛ فبينما انخفض متوسّط الأعباء العسكرية في دول أفريقية وفي دول في الأمريكات، فقد زاد في دول أوروبية وشرق أوسطية، بينما بقي في آسيا وأوقيانيا على حاله. وبلغ العبء العسكري أدنى مستوياته في دول في الأمريكات في عام 2019، حيث بلغ 1.4 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي. لكنّ المتوسّط زاد قليلاً في دول أفريقية وبلغ 1.6 في المئة، بينما بلغ 1.7 في المئة في كلّ من آسيا وأوقيانيا وأوروبا. لكنّ أعلى متوسّط بلغ 4.5 في المئة في دول شرق أوسطية أتيحت بشأنها بيانات.

## الدول الأكثر إنفاقًا على السلاح في سنة 2019

المنفقون الخمسة الكبار على التسلّح في العالم في عام 2019 هم أنفسهم في عام 2018، لكن طرأت تغييرات كبيرة في ترتيب كبار المنفقين (انظر الجدول الرقم (8-3))[7]. ونخصّ بالذكر الهند التي صارت ثالث أكبر المنفقين لأوّل مرّة في عام 2019.

بلغ إجمالي إنفاق الدول الخمس عشرة الكبار 1553 مليار دولار في عام 2019، مستحوذين على 81 في المئة من النفقات العالمية. وبقيت الولايات المتّحدة (38 في المئة) والصين (14 في المئة) أكبر المنفقين، مستحوذَتين معًا على أكثر من نصف الإنفاق العالمي. لكنّ الفارق في الإنفاق العسكري بين الاثنتين زاد في عام 2019 وذلك لأوّل مرّة منذ عام 2003 لزيادة الولايات المتّحدة إنفاقها أكثر من ثلاثة أمثال زيادة إنفاق الصين.

بسبب زيادة طفيفة في إنفاق الهند العسكري (6.8 في المئة) وخفض كبير في إنفاق السعودية (-16 في المئة)، صارت الهند الثالثة في ترتيب المنفقين لأوّل مرّة في عام 2019. كما أنّ انخفض الإنفاق السعودي وزيادة الإنفاق الروسي (4.5 في المئة) رفع روسيا مرتبة واحدة في التصنيف من المرتبة الخامسة إلى الرابعة، فيما هوت السعودية من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الخامسة.

وإذ زادت فرنسا إنفاقها زيادة طفيفة وحسب في عام 2019، إلّا أنّها بقيت أكبر المنفقين في أوروبا الغربية. والزيادة البالغة 10 في المئة في إنفاق ألمانيا هي أكبر زيادة تحقّقت في مجموعة كبار المنفقين الخمسة عشر في عام 2019. عنى ذلك ارتقاء ألمانيا مرتبتين في التصنيف من المرتبة التاسعة إلى السابعة، بينما هبطت اليابان والمملكة المتّحدة مرتبة واحدة.

يمكن تقسيم كبار المنفقين الخمسة عشر إلى أربع فئات بحسب حجم الإنفاق العسكري. تضمّ الفئة **الأولى** أكبر المنفقين وهما الولايات المتّحدة والصين، إذْ أنفقتا معًا نحو 1.8 ضعف ما أنفقته بقيّة الدول الثلاث عشرة مجتمعة. وتضمّ الفئة **الثانية** ثلاث دول، هي الهند وروسيا والسعودية، وقد أنفقت على جيوشها نحو 60-75 مليار دولار في عام 2019. وتضمّ الفئة **الثالثة** فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة واليابان وكوريا الجنوبية، وتراوح إنفاق هذه الدول بين 40 و55 مليار دولار في عام 2019. وتضمّ الفئة **الرابعة** خمس دول هي البرازيل وإيطاليا وأستراليا وكندا وإسرائيل، وأنفق كلّ منها 20-30 مليار دولار.

فاق الإنفاق العسكري لجميع المنفقين الخمس عشرة الكبار في عام 2019 إنفاقَها في عام 2010 إلّا ثلاث دول هي الولايات المتّحدة (-15 في المئة) والمملكة المتّحدة (-15 في المئة) وإيطاليا (-11 في المئة). وحقّقت الصين أكبر الزيادات (85 في المئة) من بين سائر كبار المنفقين الخمسة عشر. كما طرأت زيادات معتدلة (10-39 في المئة) على إنفاقات أستراليا وكندا وألمانيا والهند وإسرائيل وروسيا والسعودية وكوريا الجنوبية، وطرأت زيادات طفيفة (أقلّ من 10 في المئة) على إنفاقات البرازيل وفرنسا واليابان.

---

(7) ربّما كانت الإمارات ستصنَّف في عداد كبار المنفقين الخمسة عشرة وتحتلّ مرتبة بين 11 و15 على الأرجح، لكنّ نقصاً في البيانات منذ عام 2014 يعني استحالة إعطاء تقدير معقول لإنفاقها العسكري، ولذلك لم تدخل في تصنيف الدول الكبار الخمس عشرة.

وتبقى اليابان صاحبة أدنى عبء عسكري من بين كبرى الدول المنفقة الـ15 في عام 2019؛ إذ لم تخصّص للنفقات العسكرية غير 0.9 في المئة فقط من ناتجها المحلّي الإجمالي. والسعودية صاحبة أكبر عبء عسكري؛ إذْ بلغ 8.0 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي. ومن بين كبرى الدول المنفقة الـ15، فاقت الأعباءُ العسكرية العبءَ العسكري العالمي البالغ 2.2 في المئة في إسرائيل (5.3 في المئة) وروسيا (3.9 في المئة) والولايات المتّحدة (3.4 في المئة) وكوريا الجنوبية (2.7 في المئة) والهند (2.4 في المئة).

**الجدول الرقم (8-4)**

**مكوّنات النفقات العسكرية الأمريكية، السنوات المالية 2015-2019**

أوردنا الأرقام بمليارات الدولارات وفقًا للأسعار الحالية ما لم يُذكر خلاف ذلك. والسنوات هي السنوات المالية الأمريكية، وهي تبدأ بالأول من تشرين الأول/أكتوبر من السنة السابقة.

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019[أ] |
|---|---|---|---|---|---|
| وزارة الدفاع | 562 | 566 | 569 | 604 | 352 |
| عسكريون | 145 | 148 | 145 | 146 | 157 |
| عمليات وصيانة | 247 | 243 | 245 | 257 | 276 |
| مشتريات | 101 | 103 | 104 | 113 | 123 |
| بحث وتطوير واختبار وتقييم | 64.1 | 64.9 | 68.1 | 80.0 | 85.3 |
| نفقات عسكرية أخرى لوزارة الدفاع | 4.6 | 6.8 | 6.8 | 8.6 | 11.2 |
| وزارة الطاقة | 27.2 | 28.0 | 29.8 | 30.4 | 32.4 |
| الطاقة الذرّية، «الدفاع» | 18.7 | 19.4 | 20.5 | 20.9 | 23.6 |
| نفقات أخرى مرتبطة بـ«الدفاع» | 8.5 | 8.6 | 9.3 | 9.5 | 8.8 |
| برنامج الاستخبارات الوطنية، نفقات عسكرية ذات صلة | [37.7] | [39.8] | [41.0] | [44.6] | [45.2] |
| وزارة الخارجية، مساعدات أمنية | 6.4 | 6.7 | 7.1 | 6.8 | 5.7 |
| تحويلات لتمويل بناء جدار | .. | .. | .. | .. | 3.6- |
| **المجموع** | **634** | **640** | **647** | **386** | **732** |
| كحصّة مئوية من الناتج المحلّي الإجمالي | 3.5 | 3.4 | 3.3 | 3.3 | 3.4 |

[ ]= رقم تقديري

(أ) الأرقام العائدة للسنة المالية 2019 عبارة عن تقديرات.

**المصدر:** US Department of Defense (DOD), Office of the Undersecretary of Defense (Comptroller), National Defense Budget Estimates for FY2019 (Washington, DC: DOD, 2018).

## الولايات المتّحدة

بلغت النفقات العسكرية الأمريكية 732 مليار دولار في عام 2019، بزيادة 5.3 في المئة مقارنة بعام 2018 (انظر الجدول الرقم (8-4)). وهذه زيادة للعام الثاني بعد سبعة أعوام من الانخفاض المتواصل بالقيم الحقيقية- انخفضت النفقات بنسبة 22 في المئة بين عامي 2010 و2017. لكنّ الولايات المتّحدة بقيت أكبر منفق على الإطلاق في العالم في عام 2019، إذْ زاد إنفاقها بمقدار 2.8 أمثال إنفاق الصين، ثانية أكبر الدول المنفقة على التسلّح في العالم.

وعدَ دونالد جاي ترامب في حملته الانتخابية للفوز بالرئاسة الأمريكية في عام 2016 بإعادة بناء ما عدّه جيشًا عسكريًا «مستنفَدًا»[8]. وعقب انتخابه، أيّد كلّ من الرئيس ترامب والكونغرس الأمريكي «إعادة بناء الجيش»[9]. ترتّب على إعادة بناء الجيش الأمريكي أمران: **الأوّل** زيادة تكاليف أفراده، وتُعزى أساسًا إلى تجنيد 16,000 جندي إضافي[10]؛ و**الثاني** برامج حيازة الأسلحة، وتشمل تحديث الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية[11]. لكنّ الرئيس ترامب حوّل 3.6 مليار دولار من موازنة الجيش في عام 2019 لسداد تكلفة بناء جدار على طول الحدود الأمريكية ـ المكسيكية[12]. الحصيلة التراكمية لكلّ هذه التغييرات زيادة النفقات العسكرية الأمريكية بنسبة 8.5 في المئة بين عامي 2017 و2019.

ترتّب على زيادة الموازنة العسكرية الأمريكية لإعادة بناء الجيش إلغاء آلية تلقائية، تسمّى الحجز، وهي تخفّض مستويات النفقات بموجب سقوف موازنة سبق الاتّفاق عليها. اعتُمدت السقوف بموجب قانون ضبط الموازنة لعام 2011 والذي صُمّم لخفض العجز المالي الضخم الذي تعانيه الحكومة الأمريكية[13]. لكنّ آخر مرّة طُبّق فيها الحجز كانت في مطلع عشرينيات هذا القرن: جرت العادة على الالتفاف على سقوف الإنفاق المفروضة بموجب قانون ضبط الموازنة بتخصيص أموال إضافية لفئة العمليات الطارئة في الخارج لأنّ القانون لا يضع حدًّا على تمويل هذه العمليات. وفي عام 2019، بلغ الإنفاق على هذه العمليات 69 مليار دولار، أي نحو 10 في المئة من إجمالي الإنفاق العسكري الأمريكي.

---

(8) N. Lewis, «Trump's Claim That «They Just Kept Cutting, Cutting, Cutting the Military» Until it was «Depleted»,» *Washington Post*, 5 December 2017.

(9) F. Bratels, «Trump and Congress Just Gave the Military a Big Boost,» Heritage Foundation Commentary, 28 September 2018.

(10) B. W. McGarry, «The FY2019 Defense Budget Request: An Overview,» In Focus, US Congress, Congressional Research Service, 9 May 2018.

(11) للاطلاع على برنامج تحديث الأسلحة النووية، انظر الفصل العاشر، القسم I في هذا الكتاب.

(12) C. Grisales, «These are the Military Projects Losing Funding to Trump's Border Wall,» All Things Considered, National Public Radio, 4 September 2019.

(13) E. Sköns and S. Perlo-Freeman, «The United States' Military Spending and the 2011 Budget Crisis,» *SIPRI Yearbook 2012*, pp. 162–166, and B. Heniff, E. Rybicki, and S. M. Mahan, *The Budget Control Act of 2011*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R41965 (Washington, DC: US Congress, 2011).

وفي تموز/يوليو 2019، وافق الكونغرس على رفع سقوف الموازنة بموجب قانون ضبط الموازنة القائم، وترتّب على ذلك تغيّر طريقة تخصيص النفقات الأمريكية في المستقبل[14]. وبدءًا بعام 2020، تقرّر نقل 45 مليار دولار سنويًا كانت مشمولة بموازنة العمليات الطارئة في الخارج إلى الموازنة الأساسية لوزارة الدفاع الأمريكية[15].

يتألّف تقدير سيبري للإنفاق العسكري الأمريكي من النفقات الخاصّة بفروع الحكومة الأربعة (انظر الجدول الرقم (8-4))، وهي وزارة الدفاع ووزارة الطاقة ووزارة الخارجية وبرنامج الاستخبارات الوطنية. تغطّي نفقات وزارة الدفاع العسكريين، والعمليات والصيانة، والمشتريات، والبحث والتطوير. وقد شكّلت هذه النفقات 89 في المئة من إجمالي الإنفاق العسكري الأمريكي في عام 2019. ويشمل الإنفاق من وزارة الطاقة أنشطة متّصلة بالأسلحة النووية وبعض الأنشطة العسكرية الأخرى، وتمثّل بالجملة نحو 4 في المئة من الإنفاق العسكري الأمريكي. ويمثل إنفاق وزارة الخارجية على المساعدات العسكرية نحو 1 في المئة من المجموع. وهذا يشمل عمليات حفظ السلام ومساعدات عسكرية والتعليم والتدريب العسكري الدولي. وتمثّل نسبةُ الـ6 في المئة الباقية الإنفاقَ على برنامج الاستخبارات الوطنية الذي صار في الإمكان إدراجه في تقدير سيبري الإجمالي للإنفاق العسكري الأمريكي (انظر الإطار (8-1)).

**الإطار الرقم (8-1)**

**تقديرات منقَّحة للنفقات العسكرية الأمريكية**

يتألّف الوسط الاستخباري الأمريكي من برنامجين مستقلَّين، برنامج الاستخبارات العسكرية (MIP) وبرنامج الاستخبارات الوطنية (NIP). والآن، صار MIP مدرجًا كفئة رابعة في تقدير سيبري للإنفاق العسكري الأمريكي.

تقام أنشطة MIP لمصلحة وزارة الدفاع حصرًا، ويُدرج الإنفاق عليه في موازنة وزارة الدفاع- لذلك، يُدرجه سيبري دائمًا كجزء من الإنفاق العسكري الأمريكي. وفي المقابل، يتيح برنامج الاستخبارات الوطنية خدمات عسكرية وغير عسكرية. لذلك، يستلزم إدراج نفقات NIP في إجمالي الإنفاق العسكري الأمريكي تقدير أنشطته العسكرية ونفقاتها. وهناك سلاسل زمنية متّسقة تمّ الحصول عيلها حديثًا لأرقام تعود إلى عام 1965 وهي تتيح تقدير نسبة الإنفاق على البرنامج التي يمكن عدّها عسكرية[أ].

(14) J. Gould, «Divided Senate Passes 2-Year Budget Deal with Military Boost,» *Defense News*, 1 August 2019.

(15) F. M. Woodward, *Funding for Overseas Contingency Operations and Its Impact on Defense Spending* (Washington, DC: Congressional Budget Office, 2018).

وعلى العموم، ينقسم برنامج الاستخبارات الوطنية إلى ثمانية مكوّنات تابعة لوزارة الدفاع وتسعة مكوّنات غير تابعة للوزارة[ب]. المكوّنات الثمانية التابعة لوزارة الدفاع هي وكالة الاستخبارات الدفاعية، ووكالة الاستخبارات الجغرافية الفضائية القومية، ومكتب الاستطلاع القومي، ووكالة الأمن القومي، واستخبارات سلاح الجوّ، واستخبارات مشاة البحرية الأمريكية، واستخبارات البحرية الأمريكية. وهي جميعًا مدرجة في تقدير الأنشطة ذات الصلة بشؤون عسكرية لبرنامج الاستخبارات الوطنية. كما أنّ لمكوّنين من المكوّنات التسعة التي لا تتبع وزارة الدفاع في برنامج الاستخبارات الوطنية صلة بشؤون عسكرية، وهما مكتب مدير الاستخبارات الوطنية ووكالة الاستخبارات المركزية. وبقيّة المكوّنات السبعة غير التابعة لوزارة الدفاع جزء من وزارات الطاقة، والأمن القومي، والعدل والخارجية والخزانة.

يقدّر إجمالي إنفاق برنامج الاستخبارات الوطني بـ 60.2 مليار دولار[ج]. وتشير تقديرات سيبري إلى أن 75 في المئة من هذا المجموع ذا صلة بشؤون عسكرية، وهذا يضيف 45.2 مليار دولار (بالأسعار الحالية) إلى الإنفاق العسكري الأمريكي في عام 2019 (انظر الجدول الرقم (8-4))، ومن ثمّ يزيد على الإنفاق الكلّي باستثناء الإنفاق على الاستخبارات بـ6.6 في المئة.

(أ) حصلنا على المعلومات المتاحة عن إنفاق الاستخبارات من خلال قانون حرّية المعلومات الأمريكي. تصدر هذه المعلومات عن كلّ من مكتب مدير الاستخبارات الوطنية ومنظّمات أخرى كاتّحاد العلماء الأمريكيين، Federation of American Scientists, Intelligence Resource Program, Intelligence Budget Data.

(ب) M. E. DeVine, Intelligence Community Spending: Trends and Issues, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R44381 (Washington, DC: US Congress, 2019).

(ج) Ibid.

## الصين

تُقدَّر نفقات الصين العسكرية بـ261 مليار دولار، وهذا يمثّل 14 في المئة من الإنفاق العسكري العالمي. زاد الإنفاق الصيني في عام 2019 على نظيره في عام 2018 بـ5.1 في المئة، وعلى نظيره في عام 2010 بـ85 في المئة (انظر الجدول الرقم (8-5)). في الحقيقة، زاد الإنفاق العسكري في الصين للعام الخامس والعشرين على التوالي، وهذه أطول سلسلة زيادات متواصلة تحقّقها أي دولة في قاعدة بيانات سيبري للنفقات العسكرية. زاد الأنفاق العسكري الصيني عشرة أضعاف منذ أن انخفض آخر مرّة في عام 1994. لكنّ تعاظم الإنفاق العسكري الصيني متماشٍ تمامًا مع نموّ الاقتصاد الصيني. لذلك، بقي العبء العسكري في الصين من دون تغيير تقريبًا عند مستوى 1.9 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي الصيني بين عامي 2010 و2019.

## الجدول الرقم (8-5)

## مكوّنات النفقات العسكرية الصينية، السنوات المالية 2015-2019

أوردنا الأرقام بمليارات اليوانات وفقًا للأسعار الحالية ما لم يُذكر خلاف ذلك.

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| موازنة الدفاع الوطني (المركزية والمحلّية) | 909 | 977 | 1044 | 1128 | 1213 |
| الشرطة المسلّحة الشعبية (المركزية والمحلّية) | 164 | 178 | 192 | 206 | 225 |
| دفعات مالية لتسريح جنود وإحالتهم إلى التقاعد | 76.3 | 85.5 | 93.4 | 104 | 112 |
| إنفاق عسكري إضافي على البحث والتطوير والاختبار والتقييم | [122] | [132] | [139] | [153] | [174] |
| إنفاق عسكري إضافي على المنشآت | [52.0] | [55.6] | [59.5] | [64.3] | [69.4] |
| واردات أسلحة | [11.6] | [10.9] | [16.4] | [20.6] | [10.0] |
| **المجموع (مليارات اليوانات)** | **1335** | **1438** | **1545** | **1676** | **1803** |
| **المجموع (مليارات الدولارات)** | **214** | **216** | **228** | **253** | **261** |

[ ]= رقم تقديري

**المصدر:** SIPRI Military Expenditure Database, April 2020, and Chinese Ministry of Finance, Budget Division.

هناك فرق في حالة الصين بين أرقام سيبري والأرقام الصينية الرسمية الخاصّة بالنفقات العسكرية. يزيد تقدير سيبري بنسبة 50 في المئة تقريبًا على الأرقام الصادرة عن الحكومة الصينية في موازنتها الدفاعية الوطنية: 1.2 تريليون يوان (178 مليار دولار) في 2019 [16]. ويسعى سيبري في سياق تقدير النفقات العسكرية الصينية إلى احتساب عناصر مهمّة في الإنفاق المتّصل بشؤون عسكرية لكنّها خارج الميزانية الرسمية لوزارة الدفاع الوطنية (انظر الجدول الرقم (8-5))[17].

تتاح معلومات رسمية عن ثلاث فئات للنفقات: موازنة الدفاع الوطنية، وموازنة الشرطة المسلّحة الشعبية، ودفعات مالية لتسريح جنود وإحالتهم على التقاعد. بلغت نسبة هذه الفئات 86 في المئة من مجموع الإنفاق في عام 2019. وتعود بقيّة الـ14 في المئة من المجموع إلى مكوّنات نفقات أخرى

(16) K. Olsen, «China's Defense Spending is Growing More Slowly. But that Doesn't Mean Military Tensions are Easing,» CNBC, 5 March 2019.

(17) تقدير سيبري للإنفاق العسكري الصيني مبنيّ على منهجية اعتُمدت في عام 1999. انظر: S. Wang, «The Military Expenditure of China, 1989–98,» *SIPRI Yearbook 1999*, pp. 334–349.

تضمّنت المنهجية الأصلية 8 فئات للنفقات، صارت اثنتان منها (العائدات التجارية لجيش التحرير الشعبي وإعانات صناعة الأسلحة) زائدة الآن.

يلزم تقديرها: تمويل إضافي للبحث والتطوير والاختبار والتقييم العسكري خارج ميزانية الدفاع الوطنية (9.6 في المئة من المجموع)، ومصاريف إضافية لمنشآت عسكرية (3.8 في المئة) وواردات أسلحة (0.6 في المئة).

أصدرت الصين في عام 2019 **كتابًا أبيض** جديدًا لشؤون الدفاع بعنوان الدفاع الوطني الصيني في العصر الجديد، وهو يقدّم رؤى حيال خطّة الصين الطويلة الأجل لتطوير جيشها وتحديثه[18]. تهدف الخطّة المؤلّفة من ثلاث خطوات إلى تحقيق «المكننة» و«تعزيز المعلوماتية» بحلول عام 2020، وإكمال تحديث الجيش بحلول عام 2035، وتحويل القوّات المسلّحة الصينية، أي جيش التحرير الشعبي، بالكامل إلى «قوّة على مستوى عالمي» بحلول أواسط القرن. إنّها خطّة طموح وتشير إلى بقاء تحديث جيش التحرير الصيني أولوية[19]. ويتحدّث **الكتاب الأبيض** أيضًا عن الحاجة إلى تضييق الفجوة بين جيش التحرير الشعبي «والجيوش الكبرى في العالم»، وربّما يكون في ذلك إشارة إلى الجيش الأمريكي[20]. وإضافة إلى ذلك، يبيّن الكتاب مقاربة «معتمدة على الطلب» في التخطيط والتمويل. لذلك، يمكن توقّع زيادة الإنفاق العسكري الصيني باطّراد في السنين القادمة، ما لم يطرأ تغيير سياسي أو اقتصادي حاد.

(18) Chinese Ministry of National Defense (MND), *China's National Defense in the New Era* (Beijing: MND, 2019).

(19) R. A. Bitzinger, «Modernising the Chinese Military in an Age of Information,» *East Asia Forum*, 10 September 2019.

(20) Chinese Ministry of National Defense, chap. V.

## II. التطورات الإقليمية في النفقات العسكرية، 2019

النفقات العسكرية الإجمالية العالمية التي بلغت 1917 مليار دولار في عام 2019 لم تتوزّع بالتساوي على المناطق المختلفة في العالم[1]. وعلى سبيل المثال، بلغت حصّة منطقة واحدة، هي الأمريكات، خُمُسَي (43 في المئة) المجموع الإنفاق العالمي. تلتها آسيا وأوقيانيا اللتان بلغت حصّتهما 27 في المئة، وأوروبا التي بلغت حصّتها 19 في المئة. وتقدَّر حصَّة الشرق الأوسط بنحو 9.4 في المئة من المجموع[2]. أمّا إنفاق الدول الأفريقية، فكان الأدنى من بين سائر المناطق؛ إذْ لم يتجاوز 2.1 في المئة فقط من النفقات العسكرية العالمية في عام 2019.

نستعرض في هذا القسم التطوّرات في النفقات العسكرية في مناطق العالم الخمس، كلّ على حدة. ونصف كيفية تأثير قرارات دول إفرادية بشأن الإنفاق في اتّجاهات المناطق دون الإقليمية والإقليمية. وقد تقدّم الحديث في القسم I عن تأثير الإنفاق في الاتّجاهات العالمية.

### أفريقيا

زادت النفقات العسكرية في أفريقيا زيادة طفيفة بلغت 1.5 في المئة لتصل إلى نحو 41.2 مليار دولار في عام 2019 [3]. هذه أوّل زيادة منذ خمسة أعوام، وهي أدنى زيادة نسبية تحقّقت في منطقة

(1) جميع الأرقام الخاصّة بالإنفاق في عام 2019 هي بالدولار الأمريكي بالأسعار الحالية لعام 2019. ويُعبَّر عن الأرقام الخاصّة بالزيادات أو بالانخفاضات في الإنفاق العسكري بالدولارات الأمريكية الثابتة لعام 2018، ما لم يُذكر خلاف ذلك، وهي تُوصف في الغالب كتغيّرات «بالقيم الحقيقية» أو معدّلة لاحتساب التضخّم. وكلّ بيانات سيبري الخاصّة بالنفقات العسكرية متاحة بالمجّان في SIPRI Military Expenditure Database.

ويعرض الموقع الإلكتروني أيضًا المصادر والطرق المستخدمة في إنتاج البيانات المذكورة هنا.

(2) هذه الحصّة الإقليمية مبنيّة على تقديرات تقريبية لقطر والإمارات العربية المتّحدة اللتين لا تتاح بشأنهما أرقام دقيقة متّصلة بالإنفاق.

(3) يُستثنى من هذا المجموع جيبوتي وإريتريا والصومال، وهي دول تعذّر التوصّل إلى سلاسل تقديرات يمكن التعويل عليها. وليس لدى سيبري بيانات عن إنفاق جيبوتي منذ عام 2009، وعن إنفاق إريتريا منذ عام 2003. ومع أنّ للصومال موازنة عسكرية بالدولار الأمريكي، =

في عام 2019 (انظر الجدول الرقم (8-2) في القسم I). إذا نظرنا إلى المدّة العشرية 2010-2019، نجد أنّ الإنفاق العسكري الأفريقي زاد لأوّل مرّة في الأعوام 2010-2014، لينخفض بعد ذلك في الأعوام 2015-2018، ثمّ ازداد بعد ذلك شيئًا قليلاً في عام 2019 وبلغت الزيادة الإجمالية 17 في المئة (انظر الجدول الرقم (8-1) في القسم I).

## شمال أفريقيا

يُقدّر أنّ الإنفاق العسكري لدول شمال أفريقيا بلغ 23,5 مليار دولار، وهذا يمثّل 57 في المئة من مجموع الإنفاق العسكري في أفريقيا. ففي غمرة توتّرات قديمة بين الجزائر والمغرب، وحالات تمرّد محلّية واستمرار الحرب الأهلية في ليبيا، زاد الإنفاق العسكري في هذه المنطقة دون الإقليمية بنسبة 4.6 عن نظيره في عام 2018، وبنسبة 67 في المئة عن نظيره في عام 2010 (انظر الشكل الرقم (8-3))[4].

النفقات العسكرية الجزائرية البالغة 10.3 مليارات دولار هي الأكبر في شمال أفريقيا (وفي أفريقيا بالطبع) في عام 2019؛ إذْ شكّلت 44 في المئة من المجموع دون الإقليمي. وزاد الإنفاق في عام 2019 على نظيره في عام 2018 بنسبة 7.8 في المئة.

**الشكل الرقم (8-3)**

**التغيّرات في النفقات العسكرية، بحسب المنطقة دون الإقليمية، 2010-2019، و2018-2019**

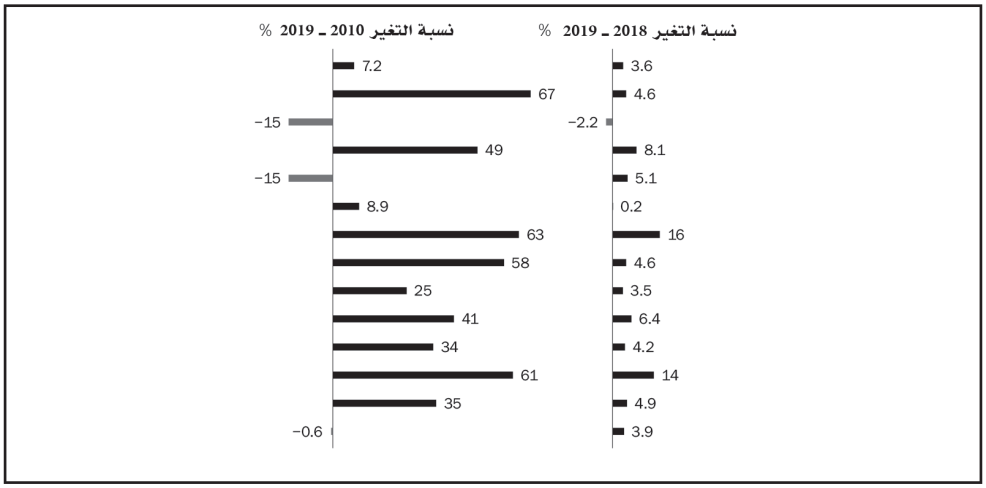


**ملاحظة:** لا يظهر في الشكل تقدير للنفقات العسكرية في الشرق الأوسط لشكوك كبيرة تكتنف بيانات الأعوام 2015-2019. لكنّنا أدرجنا تقديرًا تقريبيًا للشرق الأوسط في المجموع العالمي المقدَّر.

**المصدر:** SIPRI Military Expenditure Database, April 2020.

= فإنه لا يوجد أي بيانات عن ناتجها المحلّي الإجمالي ولا عن التضخم، ولذلك يستحيل إدراج هذا البلد في تقديرات المجاميع الإقليمية أو العالمية.

(4) للمزيد عن النزاع المسلّح في ليبيا، انظر الفصل السادس، القسم IV في هذا الكتاب.

زاد الإنفاق العسكري الجزائري باطّراد تقريبًا في العقدين الماضيين، ولا سيما في الأعوام 2004-2016، حين زاد الإنفاق للعام الثالث عشر على التوالي وبلغ أعلى مستوى له في عام 2016. تلا ذلك انخفاض في عامَي 2017 و2018 بالقيمة الحقيقية. وقد اشترت الجزائر منذ عام 2004 تشكيلة واسعة من الأسلحة الرئيسة كجزء من جهد عامّ لتحسين القوّة ردًّا على تعاظم تهديدات أمنية متصوّرة في المنطقة[5]. وببلوغ العبء العسكري 6.0 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي الجزائري، يكون عبء البلاد الأثقل في أفريقيا.

بلغ الإنفاق العسكري المغربي 3.7 مليارات دولار في عام 2019، وناهز ثلث إنفاق الجزائر. لكنّه زاد على نظيره في عام 2018 بنسبة 1.7 في المئة، وذلك عائد في الغالب إلى زيادة الإنفاق على الأفراد[6]. والراجح أنّ الزيادة في الإنفاق العسكري ستستمرّ في الأعوام القادمة لأنّ المغرب أعلن خططًا للتقدّم بطلبات كبيرة عديدة لشراء معدّات متطوّرة من فرنسا والولايات المتّحدة[7].

## أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

انخفض الإنفاق العسكري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 2.2 في المئة في عام 2019 وبلغ 17.7 مليار دولار، أي أقلّ بنسبة 15 في المئة عن إنفاق هذه المنطقة دون الإقليمية في عام 2010. ومن بين الدول الاثنتين والأربعين التي تتاح عنها بيانات في هذه المنطقة دون الإقليمية، زادت 19 دولة، أي نحو نصف دولها، إنفاقها العسكري، بينما خفّضت بقيّة الدول إنفاقها. أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي أكثر المناطق دون الإقليمية دولاً وأدناها إنفاقًا على التسلّح على مستوى الدول (402 من ملايين الدولارات)[8]. لكنّ الإنفاق الوطني الفعلي تراوح بين 9.7 ملايين دولار في جمهورية كيب فيردي (الرأس الأخضر) و3.5 مليار ات دولار في دولة جنوب أفريقيا.

شهد الإنفاق على الجيوش في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقلّبًا في الأعوام الأخيرة. فمن بين الدول التسع عشرة التي زادت إنفاقها العسكري في عام 2019، خفّضت ثماني دول إنفاقها في عام 2018. وبالمثل، من بين الدول الثلاث والعشرين التي خفّضت إنفاقها في عام 2018، زادت ثلاث عشرة دولة إنفاقها في عام 2018. وهذا يعني أنّ اتّجاه التغيرات انعكس في 21 دولة من الدول

(5) D. Ghanem-Yazbeck, «The Algerian Army: Cooperation, Not Intervention,» Commentary, Italian Institute for Political Studies, 7 December 2017.

وانظر أيضًا الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

(6) Loi de finances no. 18-80 pour l'année budgetaire 2019 [Finance act no. 18-80 for the financial year 2019], *Bulletin Officiel* (Rabat), no. 6736 bis, 21 December 2018, pp. 1961–2066.

(7) انظر مثلاً: Moroccan Defense Network, «Morocco buys French CAESAR Howitzer and Surface to Air VL-MICA Missiles,» 21 January 2021, and US Defense Security Cooperation Agency, «Morocco-F-16 Block 72 New Purchase,» News Release no. 19-09, 25 March 2019.

انظر أيضًا الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

(8) يُستثنى من مجموع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى جزر كوموروس وساو تاومي وبرنسيب، لأنّ قاعدة بيانات سيبري للنفقات العسكرية تستثني الدول الصغيرة ذات النفقات المتدنّية، وجيبوتي وإريتريا والصومال. انظر الهامش الرقم (3).

الـ42 التي تتاح عنها بيانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. هذا العدد الكبير من الدول التي يشهد إنفاقها تقلّبات أمر تنفرد به هذه المنطقة دون الإقليمية. وتبقى التقلّبات الاقتصادية وانعدام الاستقرار السياسي والنزاعات المسلّحة (القديمة والجديدة) أهمّ العوامل التي تؤثّر في النفقات العسكرية في هذه المنطقة دون الإقليمية[9].

وخلافًا للأعوام السابقة، نجم الانخفاض في النفقات العسكرية الإجمالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عن عدد كبير من الانخفاضات المطلقة الضئيلة المقترنة بتدنّي إنفاق كبار المنفقين هناك (أي جنوب أفريقيا ونيجيريا وأنغولا) الذين يعوّضون معًا كثيرًا من الزيادات الضئيلة في إنفاق بقيّة الدول.

الدول الأربع التي شهدت أكبر خفوضات في الإنفاق العسكري في عام 2019 هي زيمبابوي (-50 في المئة) وموزامبيق (-22 في المئة) وبنين (-20 في المئة) والنيجر (-20 في المئة). ومع أنّ أنفاق زيمبابوي العسكري انخفض إلى النصف بالقيمة الحقيقية، فقد زاد بنسبة 30 في المئة بالقيمة الاسمية (أي من دون احتساب التضخّم والتغيّر في أسعار الصرف). نجم التقلّص بالقيمة الحقيقية عن زيادة حادّة في التضخّم، من رقم بخانة واحدة في مطلع عام 2019 إلى أكثر من 200 في المئة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 [10].

كما أنّ الدول الأربع التي شهدت أكبر الزيادات النسبية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي توغو (70 في المئة) وأوغندا (52 في المئة) وبوركينا فاسو (22 في المئة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (16 في المئة). تُعزى الزيادة في إنفاق توغو العسكري بالكامل إلى زيادة كبيرة (278 في المئة) في الإنفاق على بضائع وخدمات (فئة تشمل العمليات العسكرية)[11]. وكردّ على التهديد المتعاظم الناشئ عن جماعات جهادية في دول الجوار، شاركت توغو في عمليات عسكرية كثيرة في عام 2019، كعملية أوتابوانو في بوركينا فاسو وعملية كودالغو 3 في توغو وغانا[12].

النزاعات المسلّحة حافز قوي للإنفاق العسكري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويمكن تجميع مناطق النزاعات في ثلاث مناطق جغرافية تقريبية: أفريقيا الوسطى، والقرن الأفريقي، ومنطقتَي الساحل وبحيرة تشاد[13].

---

(9) African Development Bank Group (ADB), *African Economic Outlook 2019* (Abidjan: ADB, 2019), pp. 1–49, and G. Melina and R. Portillo, *Economic Fluctuations in Sub-Saharan Africa*, International Monetary Fund (IMF) Working Paper no. WP18/40 (IMF: Washington, DC, March 2018).

(10) African Development Bank Group (ADB), Ibid., p. 189.

(11) Togolese Ministry of the Economy and Finances, «Loi de finances rectificative-gestion 2018- depenses» [Supplementary Finance Act-2018 Period-Expenditure], pp. 123–141, and Togolese Ministry of the Economy and Finances, «Loi de finances rectificative, gestion 2019: Tableau des depense» [Supplementary Finance Act, 2019 Period: Expenditure Table].

(12) International Crisis Group (ICG), *The Risk of Jihadist Contagion in West Africa*, ICG Briefing; no. 149 (Brussels: ICG, 2019), pp. 4–10.

(13) استنادًا إلى مشروع تحديد مواقع النزاعات المسلحة وبيانات الحوادث، قاعدة بيانات حوادث النزاعات بحسب الموقع. للمزيد عن النزاعات المسلّحة في هذه المناطق، انظر الفصل السابع، الأقسام II-IV في هذا الكتاب.

الدول الرئيسة المنخرطة في نزاعات في أفريقيا الوسطى هي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وأوغندا. زاد الإنفاق العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام 2019 بنسبة 8.7 في المئة، برغم إبرام اتّفاق سلام في شباط/فبراير بين الثوار والحكومة[14]. وزاد إنفاق جمهورية الكونغو الديمقراطية العسكري بنسبة 16 في المئة وبلغ 353 مليون دولار في عام 2019، وهذه أوّل زيادة منذ عام 2016. ربّما يكون ذلك ردّ فعل على اشتداد العنف في عام 2018 عقب انتخابات أثارت جدلاً[15]. وإلى الشرق من جمهورية الكونغو الديمقراطية، زادت أوغندا إنفاقها العسكري في عام 2019 بنسبة 52 في المئة لاستمرارها في محاربة تمرّد القوّات الديمقراطية المتحالفة[16]. وزاد الإنفاق على المعدّات بنسبة 320 في المئة، وهو سبب كلّ هذه الزيادة[17]. وفي جمهورية جنوب السودان، وعلى الرغم من اتّفاق السلام المبرم في عام 2018، بقي النزاع المسلّح والعنف مستشريَين في البلاد[18]. وفي عام 2018، فاق إنفاقها العسكري الفعلي نحو أربعة أمثال الموازنة الأصلية؛ ذلك أنّ عقود شراء المعدّات الإضافية لجيش جنوب السودان لم تدخل في موازنة عام 2018 [19]. وانخفض الإنفاق العسكري في عام 2019 بنسبة 7.5 في المئة لأنّ انكماش الاقتصاد فرض ضغوطًا على النفقات الحكومية بجميع صورها[20].

وفي القرن الأفريقي، استمرّت محاربة حركة الشباب في إثيوبيا وكينيا والصومال. لا تتاح عن الصومال نفسه غير بيانات ناقصة[21]. لكنّ الإنفاق العسكري الإثيوبي انخفض في عام 2019 بنسبة 1.6 في المئة، وفي كينيا بنسبة 1.7 في المئة. هذان الانخفاضان لا يشيران إلى تطوّرات جديدة في

(14) B. Van Eyssen, «Central African Republic Peace Deal-Violated and Fragile,» *Deutsche Welle*, 15 August 2019.

للمزيد عن النزاع المسلّح وعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الفصل السابع، القسم III في هذا الكتاب.

(15) Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), «Conflict in the DRC,» ACLED Fact Sheet, 25 July 2019, and L. Weber, «Election Chaos is Making History's Second-largest Ebola Outbreak Worse,» *HuffPost*, 5 January 2019.

للمزيد عن النزاع المسلّح في جمهورية الكونغو الديموقراطية، انظر الفصل السابع، القسم III في هذا الكتاب.

(16) P. Nantulya, «The Ever-adaptive Allied Democratic Forces Insurgency,» Africa Center for Strategic Studies, 8 Feb. 2019.

(17) Ugandan Government, Draft Estimates of Revenue and Expenditure (Recurrent and Development) FY 2019/20, vol. 1, Central Government Votes for the Year Ending on the 30th June 2020 (Republic of Uganda: Kampala, [2019]), pp. 117–127.

(18) R. Marsden, «Will South Sudan's New Peace Deal Stick?,» Chatham House, 26 November 2018, and R. Kishi, ed., *Ten Conflicts to Worry About in 2019: Mid-year Update* (Armed Conflict Location and Event Data Project: Madison, WI, August 2019), p. 12.

للمزيد عن النزاع المسلّح وعملية السلام في جنوب السودان، انظر الفصل السابع، القسم IV في هذا الكتاب.

(19) United Nations, Security Council, Final report of the Panel of Experts on South Sudan submitted pursuant to Resolution 2428 (2018), S/2019/301, 9 April 2019, pp. 27–32, and South Sudanese Ministry of Finance and Economic Planning (MOFEP), FY: 2019/2020 Approved Budget Book (MOFEP: Juba, [2019]), pp. 664–665

(20) African Development Bank Group (ADB), *African Economic Outlook 2019,* p. 177.

(21) لدى سيبري معلومات عن النفقات العسكرية الصومالية بالدولار بالأسعار الحالية، لكن لا يمكن تقدير التغيرات الحقيقية لعدم توافر معلومات عن التضخّم. زاد الإنفاق العسكري في الصومال في عام 2019 بنسبة 2.3 في المئة بالقيمة الاسمية. للمزيد عن النزاعات المسلّحة في القرن الأفريقي، انظر الفصل السابع، القسم IV في هذا الكتاب.

القرن الأفريقي، لأنّ الإنفاق الكيني زاد في الأعوام الأربعة السابقة، وفي إثيوبيا في الأعوام الخمسة السابقة. بل إنّ الإنفاق العسكري في المدّة العشرية 2010-2019 زاد بنسبة 25 في المئة في كينيا، وبنسبة 12 في المئة في إثيوبيا.

وفي منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد، صارت بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد ومالي ونيجيريا في عداد الدول التي انخرطت حديثًا في نزاعات مسلّحة مع جماعة بوكو حرام، وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا، وقوات متمرّدة[22]. بناء على ذلك، زاد الإنفاق العسكري في بوركينا فاسو بنسبة 130 في المئة منذ عام 2014، حين تلا إطاحةَ الرئيس بليز كوباوري من إثنية بوركانيبي انتشارُ التطرّف الإسلامي. ومع استمرار قتال جماعات مسلّحة كثيرة، زاد الإنفاق بنسبة 22 في المئة في عام 2019 وذلك للعام الرابع على التوالي[23]. لكنّ النزاعات المسلّحة في محيط حوض بحيرة تشاد لم تحل دون انخفاض الإنفاق العسكري في تشاد نفسها بنسبة 5.1 في المئة في عام 2019 [24].كما أنّ النفقات العسكرية التشادية شديدة التقلّب في الأعوام العشرة الماضية، بحيث انخفض في ستّة أعوام وزاد في أربعة. حصلت هذه التغيّرات من زيادة إلى نقصان بالتناوب تقريبًا. وربّما يؤثّر ذلك في انعدام استقرار تشاد، الاقتصادي والأمني، بسبب النزاع المسلّح. وعلى الرغم من إعلان الكاميرون الحرب على جماعة بوكو حرام في عام 2014، فقد طرأت على إنفاقها العسكري زيادة طفيفة وحسب بواقع 16 في المئة على مدى الأعوام 2014-2019، وبنسبة 1.4 في المئة في العامين 2018-2019[25]. وببلوغ الإنفاق العسكري في مالي 474 مليون دولار، يكون قد زاد في عام 2019 على نظيره في عام 2019 بنسبة 3.6 في المئة. وزادت نفقاتها العسكرية بنسبة 253 في المئة منذ أن بدأ قتال الجماعات الجهادية المسلّحة في عام 2012 [26]. ولمساندة محاربة التطرّف الإسلامي، قدّمت فرنسا دعمًا عسكريًا كبيرًا منذ عام 2013، إلى جانب انتشار أكثر من 4500 جندي في منطقة الساحل[27]. وفي عام 2019، انخفض الإنفاق العسكري في نيجيريا، ثانية أكبر الدول المنفقة على التسلّح في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بنسبة 8.2 في المئة وبلغ 1.9 مليار دولار. لكن هناك انعدام أمن مستمرًا لأسباب، منها أنشطة مسلّحي بوكو حرام[28]، وهذا يثير شكوكًا في دقّة أرقام الإنفاق العسكري الصادرة عن نيجيريا. وتدلّ

(22) للمزيد عن النزاعات المسلّحة في منطقتَي الساحل وبحيرة تشاد، انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب

(23) A. Mbogori, «Conflict, violence in Burkina Faso Displaces Nearly Half a Million People,» United Nations High Commissioner for Refugees, 11 October 2019, and S. Mednick, «Islamic Extremism Wracks Burkina Faso, Spreading East,» Associated Press, 10 January 2020.

(24) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Lake Chad Basin: Crisis Update* (New York: OCHA, 2019).

(25) BBC, «Africa Leaders Declare «War» on Nigeria Boko Haram,» 17 May 2014.

(26) G. Chauzal and T. van Damme, *The Roots of Mali's Conflict: Moving Beyond the 2012 Crisis* (The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2015), pp. 10–13.

(27) French Ministry of the Armed Forces, *Defence Key Figures,* 2019 edn (Paris: Ministère des Armées, 2019), p. 24.

للمزيد عن دور فرنسا في الساحل، انظر الفصل السابع، القسمين I وII في هذا الكتاب.

(28) للمزيد عن النزاع في نيجيريا، انظر الفصل السابع، القسم II في هذا الكتاب,

النفقات العسكرية من خارج الموازنة في صورة «أصوات أمنية» على أنّ الإنفاق العسكري الفعلي في نيجيريا قد يكون أكبر كثيرًا من الأرقام الرسمية[29].

## الأمريكات

بلغ الإنفاق العسكري في الأمريكات 815 مليار دولار في عام 2019- أعلى من نظيره في عام 2018 بـ4.7 في المئة. لكنّ النفقات العسكرية انخفضت بنسبة 13 في المئة في العقد 2010-2019 (انظر الجدولين (8-1) و(8-2)). الدولتان الأمريكيتان الشماليتان (أي الولايات المتّحدة وكندا) هما أكبر الدول إنفاقًا على الإطلاق في المنطقة، بحصّة تساوي 92 في المئة من المجموع، تليها أمريكا الجنوبية بحصّة تساوي 6.5 في المئة، ثمّ أمريكا الوسطى والكاريبي بحصّة تساوي 1.1 في المئة.

## أمريكا الشمالية

زاد الإنفاق العسكري في أمريكا الشمالية بنسبة 5.1 في المئة في عام 2019 (انظر الشكل الرقم (8-3)) وللعام الثاني على التوالي ليبلغ 754 مليار دولار. لكنّ الإنفاق تدنّى عن نظيره في عام 2010 حين بلغ أعلى مستوياته منذ انتهاء الحرب الباردة. وتكاد الولايات المتّحدة تستحوذ على كلّ إنفاق هذه المنطقة دون الإقليمية (انظر القسم I).

## أمريكا الوسطى والكاريبي

شهدت النفقات العسكرية في أمريكا الوسطى والكاريبي أعلى زيادة نسبية في الأمريكات في عام 2019، إذْ زاد بنسبة 8.1 في المئة وبلغ 8.7 مليارات دولار.

شكّل إنفاق المكسيك 75 في المئة من مجموع إنفاق هذه المنطقة دون الإقليمية. وببلوغه 6.5 مليارات دولار، يكون أعلى من نظيره في عام 2018 بـ7.9 في المئة. تُعزى هذه الزيادة في الغالب إلى استراتيجية الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور في مكافحة كارتيلات المخدّرات[30]. ففي عام 2019، أنشأت الحكومة المكسيكية قوّة شرطة جديدة اسمها الحرس الوطني، للجم العنف المتصاعد في المكسيك[31]. بلغت ميزانية هذه القوّة نحو 114 مليون دولار في عام 2020 [32]. ومع أنّ الحرس

---

(29) D. Lopes da Silva and N. Tian, «Ending off-budget Military Funding: Lessons from Chile,» SIPRI Backgrounder, 16 December 2019, and E. Anderson and M. T. Page, *Weaponising Transparency: Defence Procurement Reform as a Counterterrorism Strategy in Nigeria* (London: Transparency International, 2017), pp. 8 and 17.

(30) للمزيد عن النزاع المسلّح في المكسيك، انظر الفصل الثالث، القسم III في هذا الكتاب.

(31) J. Cacelín, «Con más de 17,000 asesinatos, el primer semestre de 2019 se convierte en el más violento en la historia de México» [With More Than 17 000 Murders, the First Half of 2019 Becomes the Most Violent in the History of Mexico], Univision, 24 July 2019.

(32) J. C. Cruz Vargas, «Presupuesto para seguridad en 2020 se eleva 6.3%; 2.2 mmdp serán para la Guardia Nacional» [Security Budget in 2020 Rises 6.3%; 2.2 Billion Pesos Will Go to the National Guard], Proceso, 8 September 2019.

الوطني قوّة شرطة مدنية من الناحية الرسمية، فإن لعملياته طابعًا عسكريًا: فهو يتألّف من أفراد من الجيش والبحرية والشرطة الفيدرالية، ويتلقّى تدريبه على يد أمانة الدفاع الوطني وأمانة البحرية. لذلك، تُعَدّ تكاليفه نفقات عسكرية بحسب تعريف سيبري[33].

## أمريكا الجنوبية

لم يطرأ تغيير ولو نسبيًا على النفقات العسكرية لأمريكا الجنوبية في عام 2019 وبلغ 52,8 مليار دولار بزيادة 0.2 في المئة عن نظيره في عام 2018. يشكّل هذا النموّ، على ضآلته، استمرارًا لاتّجاه تصاعدي للنفقات العسكرية طوال العقد: زاد الإنفاق بنسبة 8.9 في المئة بين عامي 2010 و2019.

البرازيل بمفردها مسؤولة عن أكثر من نصف (51 في المئة) مجموع الإنفاق العسكري في أمريكا الجنوبية. وعقب نموّ استمرّ عامين متتاليين، (بإجمالي 13 في المئة)، انخفضت النفقات العسكرية البرازيلية بنسبة قليلة بلغت 0.5 في المئة في عام 2019 ووصلت إلى 26.9 مليار دولار. ومع أنّ مستوى النفقات العسكرية بقي ثابتًا نسبيًا في عام 2019، حصلت تطوّرات مهمّة في فئات الإنفاق. شهدت تكاليف الأفراد أكبر زيادة في عقد وذلك في سياق خطّة لزيادة رواتب العسكريين[34]. وبالعكس، انخفض الاستثمار الرأسمالي بشدّة. ولو لم تزد الحكومة رأسمال إمبريزا جرنيسيال دي بروجيتوس نافياس، وهي شركة مملوكة للدولة تشارك في برنامج الغواصات النووية في البرازيل، ليصل الإنفاق الاستثماري إلى أدنى مستوى له منذ عام 2009 [35].

بقيت النفقات العسكرية في تشيلي على حالها نسبيًا، وبلغت 5.2 مليارات دولار في عام 2019، بزيادة طفيفة بلغت 0.3 في المئة مقارنة بعام 2018. أدخلت تشيلي تغييرات جوهرية في نظام تمويل جيشها في عام 2019 بإلغاء القانون التقييدي المعني بالنحاس لعام 1958[36]. نقل هذا القانون الأموال مباشرة من شركة النحاس الوطنية المملوكة للدولة (كوديلكو) إلى القوّات المسلّحة لتغطية المشتريات وصيانة الأسلحة. ويتعيّن على كونغرس التشيلي الموافقة في أيلول/سبتمبر 2019 على أيّ مخصّصات. وعلى الرغم من التغيير، يُستبعد خفض الإنفاق العسكري في الأعوام القادمة لوجوب ألاّ تقلّ المخصّصات في مرحلة انتقالية مدّتها 12 عامًا عن خطّ أساسي بناء على متوسّط الإسهامات في آخر ستّة أعوام طُبّق فيها قانون النحاس[37].

---

(33) C. Pérez Correa, «México necesita una Guardia Nacional realmente civil» [Mexico Needs a Truly Civilian National Guard], *New York Times*, 8 August 2019.

للاطلاع على تعريف سيبري للنفقات العسكرية، انظر موقع سيبري الإلكتروني: https://sipri.org>. http://www.

(34) Brazilian Ministry of Defence, «Senado aprova reajuste de salário para militares da ativa, inativo e pensionista» [Senate Approves Salary Adjustment for Active, Inactive and Retired Military Personnel], 12 July 2016.

(35) I. Gielow and G. Patu, «Defesa tem maior gasto com pessoal da década, e investimento militar cai» [Largest Defence Spending on Personnel of the Decade, and Military Investment Drops], Folha da S. Paulo, 21 April 2019.

(36) Ley Reservada del Cobre [Restricted Law on Copper], Law no. 13 196 of 29 Oct. 1958, Repealed by Law no. 21 174 of 26 September 2019.

(37) Lopes da Silva and Tian, «Ending off-budget Military Funding: Lessons from Chile».

شهدت الأرجنتين أكبر خفض نسبيًا في منطقة الأمريكات، إذ انخفضت نفقاتها العسكرية بنسبة 9.2 في المئة وبلغت 3.1 مليارات دولار. جاء ذلك عقب انخفاض بنسبة 11 في المئة في عام 2018. أتت هذه الخفوضات في سياق نقاش في الأرجنتين حول سبُل تمويل قوّاتها المسلّحة[38]. جذب النقاش اهتمامًا متزايدًا حين غرقت الغواصة أرا سان خوان في عام 2017، وهو حادث عُزي بدرجة كبيرة إلى قلّة الأموال المرصودة للصيانة[39]. ومع أنّ الحكومة الأرجنتينية تعترف بالحاجة إلى مزيد من الموارد، فإن أزمة مالية حادّة قيّدت بشدّة قدرتها على الاستثمار[40]. ففي عام 2019، زاد التضخّم في البلاد زيادة كبيرة، وبلغت ديونها الخارجية 56 في المئة من دخلها القومي الإجمالي لعام 2018 [41].

## آسيا وأوقيانيا

بلغ الإنفاق العسكري في آسيا وأوقيانيا 523 مليار دولار في عام 2019. يوجد في المنطقة خمس من كبرى الدول المنفقة الـ15 (انظر الجدول الرقم (8-3) في القسم I): الصين (المرتبة الثانية) والهند (الثالثة) واليابان (التاسعة) وكوريا الجنوبية (العاشرة) وأستراليا (الثالثة عشرة). وعلى صعيد دول المنطقة، زاد الإنفاق العسكري في عام 2019 على نظيره في عام 2018 بمقدار 4.8 في المئة، في استمرار لاتّجاه صعودي متواصل منذ عام 1989 على الأقل. كما أنّ آسيا وأوقيانيا هي المنطقة الوحيدة التي تشهد نموًّا متواصلاً منذ عام 1989، ونموّها الذي بلغ 51 في المئة في العقد 2010-2019 هو الأكبر مقارنة ببقيّة المناطق (انظر الجدولين (8-1) و(8-2))[42]. تُعزى هذه الزيادة أساسًا إلى زيادة الإنفاق العسكري الصيني الذي بلغت حصّته 50 في المئة من الإنفاق الإجمالي للمنطقة في عام 2019 بعد أن كانت 36 في المئة في عام 2010 (انظر القسم I).

شهدت المناطق دون الإقليمية الخمس كلّها في آسيا وأوقيانيا زيادات كبيرة بين عامي 2018 و2019، وطوال العقد 2010-2019 (انظر الشكل الرقم (8-3)). وفي كلتا الحقبتين، بلغت الزيادة أقصاها في آسيا الوسطى (63 في المئة في العقد 2010-2019 و16 في المئة بين عامي 2018-2019).

زاد الإنفاق العسكري في كلّ دول آسيا وأوقيانيا التي تتاح عنها بيانات باستثناء دولتين، بين عامي 2010 و2019. وسُجّلت أكبر زيادة نسبية في كمبوديا (168 في المئة). كما سُجّلت زيادات كبيرة أخرى

---

(38) J. Battaglino, «Auge, caída y retorno de la defensa en Argentina» [The Rise, Fall and Return of Defence in Argentina], *Foreign Affairs Latinoamérica*, vol. 13, no. 1 (March 2013), pp. 32–39.

(39) D. Pardo, «Por qué Argentina es el país que menos gasta en defensa en Sudamérica y cómo pudo eso afectar al submarino desaparecido ARA San Juan» [Why Argentina is the Country That Spends the Least on Defence in South America and How This Could Affect the Missing Submarine ARA San Juan], BBC, 28 November 2017.

(40) F. R. Molina and M. Centenera, «El FMI inicia en Buenos Aires las negociaciones por la deuda Argentina» [The IMF Begins Negotiations on Argentina's Debt in Buenos Aires], *El País* (Madrid), 13 February 2019.

(41) World Bank, *International Debt Statistics 2020* (Washington, DC: World Bank, 2019), p. 28.

(42) لا تتوافر بيانات عن كوريا الشمالية وتركمانستان وأوزبكستان عن الأعوام 2010-2019، وهي غير مدرجة في مجاميع آسيا وأوقيانيا. والبيانات الخاصّة بفيتنام غير متاحة في كثير من أعوام 2010-2019. والبيانات الرسمية لميانمار حول موازنتها العسكرية متاحة في أغلب الأعوام، لكنّها غير مستخدمة لإنفاقها الكبير من خارج الموازنة الرسمية (انظر القسم IV). لكنّنا أدرجنا في المجموع بيانات ناقصة أشارت إلى زيادة في تركمانستان.

(تراوحت بين 40 و100 في المئة) في الصين (85 في المئة) وبنغلادش (81 في المئة) ومنغوليا (75 في المئة) وباكستان (70 في المئة) وإندونيسيا (67 في المئة) وكازاخستان (62 في المئة) وقرغيزستان (56 في المئة) ونيوزيلندا (45 في المئة). وباستثناء أفغانستان وتيمور ليستي اللتين انخفض إنفاقهما، زادت دول آسيا وأوقيانيا الأخرى إنفاقها بنسبة تراوحت بين 1.9 و39 في المئة.

## جنوب آسيا

زاد الإنفاق العسكري في جنوب آسيا بنسبة 41 في المئة بين عامي 2010 و2010، وهذا يشمل زيادة بنسبة 6.4 في المئة في عام 2019، وبلغ 88.1 مليار دولار. وهذا استمرار لاتّجاه لنموّ مطّرد منذ عام 1993.

الهند صاحبة أكبر ميزانية عسكرية في جنوب آسيا، وأصبحت في عام 2019 ثالثة أكبر الدول المنفقة على التسلّح في العالم، بنفقات بلغت 71.1 مليار دولار. وهذا يشمل الإنفاق على وزارة الدفاع وعلى القوّات المسلّحة والمعاشات التقاعدية للعسكريين وعلى قوّات شبه عسكرية عديدة ضخمة تابعة لوزارة الداخلية (انظر الجدول الرقم (8-6)). يجري إنفاق معظم موازنة وزارة الدفاع حاليًا على رواتب 1.4 مليون عنصر عامل. وهناك مكوّن متعاظم هو الإنفاق على المعاشات التقاعدية للمتقاعدين العسكريين (يبلغ عددهم 3.1 ملايين متقاعد حاليًا)[43].

زاد إنفاق الهند في عام 2019 على نظيره في عام 2018 بنسبة 6.8 في المئة. وبوجه عام، زاد الإنفاق بنسبة 37 في المئة في سادس أعوام النموّ المتتالية بدءًا بعام 2014. وعند النظر إلى الأعوام الثلاثين في الحقبة 1990-2019، نجد أنّ إنفاق الهند زاد في 24 عامًا وبلغ إجمالي الزيادة 259 في المئة. لكن بما أنّ نمو الناتج المحلّي الإجمالي أسرع من نموّ الإنفاق العسكري، انخفض العبء العسكري من 3.1 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 1990 إلى 2.4 في المئة في عام 2019. وهذا واحد من أدنى مستوياته منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، وهو لم يصل إلى مستوى مشابه إلّا في عامي 2006 و2007.

التوتّرات والتنافس مع كلّ من باكستان والصين حوافز رئيسة لزيادة الهند إنفاقها العسكري. وفي مطلع عام 2019، خطت الهند خطوة غير مسبوقة بمهاجمة ما سمّته «معسكرات إرهابيين» في باكستان، وهو ما أدّى إلى اشتباكات محدودة لكنّها عنيفة مع القوّات الباكستانية[44]. وفي آخر عام 2019، وصف الجنرال مانوج موكوند، رئيس أركان الجيش الهندي المعيَّن حديثًا، تلك الضربات بأنّها «الوضع المعتاد الجديد» في الهند، وهذا بمثابة تحوّل في العقيدة العسكرية الهندية نحو مزيد من

L. K. Behera, *India's Defence Budget 2019–20*, Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA) Issue Brief (43) (New Delhi: IDSA, 2019), and S. N. Misra, «India's Defence Budget for 2019–20: The Disturbing Trends,» *Indian Defence Review,* 11 June 2019.

(44) للمزيد عن النزاع الإقليمي بين الهند وباكستان حول كشمير وعلى نزاعات مسلّحة أخرى في الهند، انظر الفصل الأول، القسم I، والفصل الرابع، القسم II في هذا الكتاب.

العمل الهجومي[45]. ولدى الهند خطط أصلاً لحيازة كمّيات ضخمة من المعدّات الحديثة لتعزيز قدرات قوّتها المسلّحة. والراجح أنّ سياسة أشدّ عدوانية ستؤدّي إلى زيادة الطلب على المعدّات[46]. لكنّ الإنفاق الرأسمالي في الأعوام الأخيرة أدنى كثيرًا من المستويات اللازمة لتنفيذ خطط المشتريات التي صرّحت عنها الهند - بل وأدنى من المستوى اللازم لتغطية المشتريات المتَّفق عليها. وهناك ضغوط مستمرّة من اتّجاهات عدّة، بما في ذلك القوّات المسلّحة، لزيادة موازنة وزارة الدفاع لتصل إلى 3 في المئة على الأقلّ من الناتج المحلّي الإجمالي[47].

**الجدول الرقم (8-6)**

**مكوّنات النفقات العسكرية الهندية، 2016/2015-2020/2019**

أوردنا الأرقام بمليارات الروبيات ما لم يُذكر خلاف ذلك. والسنوات هي السنوات المالية الهندية، وهي تبدأ يوم 1 نيسان/أبريل.

| | 2016/2015 | 2017/2016 | 2018/2017 | 2019/2018 | / |
|---|---|---|---|---|---|
| وزارة الدفاع | 2939 | 3516 | 3797 | 4045 | 4488 |
| وزارة الدفاع (مدنية) | 232 | 150 | 151 | 109 | 147 |
| معاشات تقاعدية للعسكريين | 602 | 878 | 920 | 1018 | 1178 |
| رواتب وتكاليف عملانية للقوّات المسلّحة | 1297 | 1624 | 1821 | 1956 | 2059 |
| نفقات رأسمالية للقوّات المسلّحة | 717 | 864 | 904 | 962 | 1104 |
| قوّات شبه عسكرية[أ] | 384 | 451 | 493 | 574 | 650 |
| **المجموع (مليارات الروبيات)** | **3323** | **3967** | | **4619** | **5138** |
| **المجموع (مليارات الدولارات)** | **51.8** | **59.0** | | **67.6** | **73.0** |

(أ) وهي تضمّ قوّة شرطة الاحتياط المركزية، وقوّة أمن الحدود، والشرطة الحدودية الهندية التيبيتية، ومنظّمة بنادق آسام وقوّات حرس الحدود، وجميعها جزء من قوّات الشرطة المسلّحة المركزية في موازنة وزارة الداخلية.

**المصدر:** Indian Ministry of Finance, «Union Budget 2020–21,» February 2020.

بلغ الإنفاق العسكري الباكستاني 10.3 مليارات دولار في عام 2019. وهو يزيد كلّ عام منذ عام 2009، فارتفعت النفقات بنسبة 70 في المئة بين عامي 2010 و2019، وهذا يشمل زيادة بلغت 1.8 في المئة بين عامي 2018 و2019. كما أنّ العبء العسكري في باكستان زاد من 3.4 في المئة في عام 2010 إلى 4.0 في المئة في عام 2019.

(45) Press Trust of India, «New Army Chief Warns Pakistan, Says India Reserves Right to «Preemptively Strike» at Sources of Terror,» *Economic Times,* 1 January 2020.

(46) للاطلاع على مشتريات الهند العسكرية من الخارج، انظر الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

(47) Misra, «India's Defence Budget for 2019–20: The Disturbing Trends».

## شرق آسيا

زاد الإنفاق العسكري في شرق آسيا بنسبة 4.6 في المئة في عام 2019 وبلغ 363 مليار دولار، في استمرار لاتّجاه صعودي مطّرد منذ عام 1995. وزاد الإنفاق في العقد 2010-2019 بنسبة 58 في المئة. واستأثرت الصين بجلّ الإنفاق في شرق آسيا (انظر القسم I)، لكنّ اليابان وكوريا الجنوبية في عداد كبرى الدول المنفقة الـ15 في العالم أيضًا.

بلغ الإنفاق العسكري الياباني 47.6 مليار دولار في عام 2019، وهو أدنى من نظيره في عام 2018 بنسبة 0.1 في المئة[48]. كما زاد الإنفاق بنسبة 2.0 في المئة بين عامي 2010 و2019. ومن المقرّر أن يكون الإنفاق عند مستوى مشابه أو أعلى قليلاً في الأعوام 2020 ـ 2023[49]. وبلغ العبء العسكري في اليابان 0.9 في المئة، ليظلّ دون سقف 1 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي الذي تمليه السياسة أو التوجيهات منذ عام 1976[50]. لكنّ إلحاح الولايات المتّحدة على اليابان لتزيد إسهامها في تكلفة القوّات الأمريكية المرابطة في اليابان (انظر أدناه)، وتعاظم تهديدات أمنية متصوَّرة من الصين وكوريا الشمالية أساسًا هما عاملان ربّما يؤديان إلى زيادة الإنفاق في الأعوام المقبلة[51]. ومع أنّ الإنفاق بموجب الخطط الراهنة للأعوام 2020 ـ 2023 لن يتجاوز سقف 1 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، يدور نقاش في اليابان حول اعتماد زيادات كبيرة[52]. لكنّ الحكومة اليابانية رفضت الاقتراحات الصادرة في اليابان وفي الولايات المتّحدة بأن تزيد اليابان إنفاقها وصولاً إلى سقف 2 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي بحسب ما قرّرته منظّمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو) لأعضائها[53]. وتشير الحكومة أيضًا إلى أنّها تنفق على الأمن القومي أصلاً 1.1 ـ 1.3 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي بموجب تعريف حلف الناتو[54].

لا يزال الاتّجاه الصعودي للإنفاق العسكري مستمرًّا في كوريا الجنوبية منذ عام 2000. بلغ إنفاق البلاد العسكري 43.9 مليار دولار في عام 2019، بزيادة 7.5 في المئة مقارنة بعام 2018، وبزيادة 36 في المئة مقارنة بعام 2010. وتخطّط كوريا الجنوبية لزيادة إنفاق وزارة الدفاع الوطني بنسبة 7.5 في

(48) لا تشمل أرقام سيبري الخاصّة باليابان إنفاق وزارة الدفاع على قوّات خفر السواحل الضخمة التي تُعَدّ قوّة شرطة مدنية.

(49) Japanese Ministry of Defense, «Medium Term Defense Program (FY 2019–FY 2023),» 18 December 2018, and Reuters, «Japan Government Approves 8th Straight Defence Spending Hike to Record High,» *Channel News Asia,* 20 December 2019.

(50) C. Pryor and T. Le, «Looking beyond 1 Percent: Japan's Security Expenditures,» *The Diplomat*, 3 April 2018, and M. M. Bosack, «What to Make of the Record Defense Budget,» *Japan Times*, 20 February 2020.

(51) Japanese Ministry of Defense, «National Defense Program Guidelines for FY 2019 and Beyond,» 18 December 2018.

(52) M. Kato, «New Japan Defense Chief Calls 2% Spending Target «Inappropriate»,» *Nikkei Asian Review*, 5 October 2018, and M. M. Bosack, «What to Make of the Record Defense Budget».

(53) Ibid.

(54) للمزيد عن هذا التوجيه، انظر القسم III في هذا الفصل.
R. Harding, «Japan Seeks to Resist US Pressure on Military Spending,» *Financial Times*, 9 April 2019.

المئة في المتوسّط سنويًا في الأعوام 2019-2023، مع تخصيص حصّة كبيرة من هذه الزيادة (35 في المئة) للمشتريات والبحث والتطوير[55].

تتضمّن أرقام الإنفاقين العسكريين الياباني والكوري الجنوبي دفعات مالية للولايات المتّحدة كإسهام مباشر في تكلفة مرابطة قوّات أمريكية في الدولتين. مثال ذلك، دفعت اليابان 1.7-2.0 مليار دولار في عام 2019 لتغطية بعض نفقات القوّات الأمريكية المتمركزة على أراضيها (نحو 54,000 جندي)، فيما دفعت كوريا الجنوبية نحو مليار دولار لتغطية بعض نفقات القوّات الأمريكية التي على أراضيها (نحو 28,500 جندي)[56]. لكنّ الرئيس الأمريكي دونالد جاي ترامب سلّط الضوء على هذه الدفعات في سياق حملته الانتخابية لعام 2016، وهدّد بسحب القوّات الأمريكية ما لم تدفع الدولتان كامل التكاليف[57]. وطالب ترامب اليابان بدفع 8 مليارات دولار وطالب كوريا الجنوبية بدفع 4,7 مليارات دولار وذلك عن عام 2020[58]. سيفوق ذلك التكلفة الحقيقية التي تحمّلتها الولايات المتّحدة لأنّ وزارة الدفاع الأمريكية رصدت في عام 2021 مبلغ 5,7 مليارات دولار لتغطية نفقات القوّات الأمريكية في اليابان، و4.5 مليار دولار لتغطية نفقات القوّات الأمريكية في كوريا الجنوبية. زد على ذلك أنّ التكلفة الأساسية ستقلّ بنحو ملياري دولار إذا عادت القوّات المرابطة في كوريا الجنوبية إلى الولايات المتّحدة[59]. كما أنّ هذه المطالب أثارت مخاوف في كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتّحدة حيال الالتزام الأمريكي بأمن الدولتين وإمكان التعويل على الولايات المتّحدة كحليف[60].

---

(55) J. Grevatt, «Seoul Proposes a Further 8% Boost to Defence Spending,» *Jane's Defence Weekly,* 26 June 2019, p. 21.

تشير هذه الزيادة إلى إنفاق وزارة الدفاع وحسب. ويُدرج سيبري أيضًا إنفاق كوريا الجنوبية المنفصل على معاشات العسكريين المتقاعدين في مجموع النفقات العسكرية.

(56) L. Seligman and R. Gramer, «Trump Asks Tokyo to Quadruple Payments for US Troops in Japan,» *Foreign Policy,* 15 November 2019; D. S. Corell, «Esper Says South Korea, Which Paid 90 Percent of Costs for Camp Humphreys, Needs to Increase «Burden-Sharing» to Keep US Troops in South Korea,» *Military Times*, 15 November 2019, and M. E. Flynn, C. Matinez Machain and M. A. Allen, «Why Does the US Pay So Much for the Defense of its Allies? 5 Questions Answered,» *The Conversation*, 2 December 2019.

(57) The Mainichi, «News Navigator: How Much Does Japan Pay to Host US Military Forces?,» 30 May 2016; N. Gaouette, «Trump Hikes Price Tag for US Forces in Korea Almost 400% as Seoul Questions Alliance,» CNN, 15 November 2019, and D. S. Correll, «Demanding South Korea Pay More for US Presence Drives Wedge between Allies, House Leaders Say,» *Military Times*, 3 December 2019.

(58) Seligman and Gramer, Ibid., Corell, Ibid., and Flynn, Matinez Machain and Allen, Ibid.

(59) M. Moran, «What Trump Gets Right about Alliances,» *Foreign Policy*, 5 December 2019.

(60) The Mainichi, «News Navigator: How Much Does Japan Pay to Host US Military Forces?;» Gaouette, «Trump Hikes Price Tag for US Forces in Korea Almost 400% as Seoul Questions Alliance;» Correll, «Demanding South Korea Pay More for US Presence Drives Wedge between Allies, House Leaders Say,» and Seligman and Gramer, «Trump Asks Tokyo to Quadruple Payments for US Troops in Japan».

## أوقيانيا

زاد الإنفاق العسكري في أوقيانيا بنسبة 3.5 في المئة في عام 2019 وبلغ 29.0 مليار دولار. كما أنّ هذا الإنفاق زاد بنسبة 25 في المئة على مدى الأعوام 2010-2019.

بلغت النفقات العسكرية الأسترالية 25.9 مليار دولار في عام 2019، بزيادة 2.1 في المئة عن النفقات المسجّلة في عام 2018، وبزيادة 23 في المئة عن تلك المسجّلة في عام 2010. ترى أستراليا في جاراتها منشأ تهديدات عسكرية متعاظمة، وهذا يشمل الصين والعالم[61]. وقد ساندت أكثرية كبيرة في البرلمان الأسترالي في الأعوام الأخيرة زيادة الإنفاق العسكري لتحسين قدرات القوّات العسكرية الأسترالية، بهدف زيادة العبء العسكري من 1.9 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2019 إلى 2.0 في المئة في عام 2020، مع التخطيط لزيادات إضافية[62]. يتضمّن إنفاق أستراليا نحو 350 مليون دولار في الأعوام 2019-2022 لبناء 21 زورق دورية للتبرّع بها لدول المحيط الهادئ الجزرية ولتيمور ليستي[63].

زاد إنفاق نيوزيلندا العسكري بنسبة 45 في المئة بين عامي 2010 و2019 وبلغ مليارين وتسعمئة ألف دولار. تحقّق أغلب هذه الزيادة في عامي 2018 و2019، بحيث كانت زيادة الـ19 في المئة في عام 2019 إحدى أكبر الزيادات على أساس سنوي في آسيا وأوقيانيا. وتُعزى الزيادة في عام 2019 بدرجة كبيرة إلى شراء معدّات جديدة وإنفاق رأسمالي آخر[64].

## جنوب شرق آسيا

زاد الإنفاق العسكري في جنوب شرق آسيا بنسبة 4.2 في المئة في عام 2019 وبلغ 40.5 مليار دولار، عقب انخفاض بنسبة 4.1 في المئة في عام 2018[65]. وزاد الإنفاق بنسبة 34 في المئة على مدى العقد 2010-2019.

أما كبرى الدول إنفاقًا في هذه المنطقة دون الإقليمية في عام 2019 فهي سنغافورة (28 في المئة من المجموع) وإندونيسيا (19 في المئة) وتايلند (18 في المئة). تُعزى الزيادات من بعض النواحي في دول عديدة- منها إندونيسيا وماليزيا والفيلبين، في العقد الماضي إلى سداد تكاليف زيادة قدرات قوّاتها المسلّحة، وبخاصّة في المجال البحري، كردّ فعل على مزاعم الصين وأنشطتها في بحر الصين

---

(61) L. Reynolds, Australian Minister for Defence, «2019 Ministerial Statement on Defence Operations,» Australian Department of Defence, 5 December 2019, and B. Packham, «Out-of-date Strategies in Defence White Paper,» The Australian, 8 October 2019.

(62) Lowy Institute, «Australian Election 2019: Where The Parties Stand-defence Spending,» accessed 10 February 2020; Australian Department of Defence, «A Safer Australia-Budget 2019-20-Defence overview,» 2 April 2019, and M. Hellyer, «Boring is the New Black: Defence Budget 2019–20,» The Strategist, Australian Strategic Policy Institute, 3 April 2019.

(63) Australian Department of Defence, Ibid.

(64) New Zealand Government, The Estimates of Appropriations for the Government of New Zealand for the Year Ending 30 June 2020, vol. 4, External Sector (Wellington: Treasury, 2019), pp. 27–44 and pp. 45–92.

(65) استُثنيت ميانمار من المجموع المقدّر للمنطقة دون الإقليمية في جنوب شرق آسيا.

الجنوبي[66]. وردّت دول أخرى في المنطقة بدورها، ولو جزئيًا، بما في ذلك سنغافورة، على زيادة قدرات جاراتها.

## أوروبا

بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في أوروبا 356 مليار دولار في عام 2019، أي أعلى من نظيره في عام 2018 بـ5.0 في المئة، ومن نظيره في عام 2010 بـ8.8 في المئة (انظر الجدولين (8-1) و(8-2)). كما يوجد في أوروبا خمس من كبرى الدول إنفاقًا على التسلّح الـ15، وهي روسيا (المرتبة 4) وفرنسا (المرتبة 6) وألمانيا (المرتبة 7) والمملكة المتّحدة (المرتبة 8) وإيطاليا (المرتبة 12).

يتعاون جميع دول أوروبا الغربية أوروبا الوسطى تقريبًا ضمن الأطر العسكري للناتو أو للاتّحاد الأوروبي. وبالجملة، بلغ الإنفاق العسكري لهذه الدول في هذه المناطق دون الإقليمية 282 مليار دولار في عام 2019، وقد شكّل ذلك 79 في المئة من إجمالي الإنفاق الأوروبي، وهو أعلى من نظيره في عام 2018 بنسبة 5.0 في المئة، ومن نظيره في عام 2010 بـ3.8 في المئة. ومن بين الدول التسع والثلاثين في أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى (باستثناء الدول الصغيرة)، انخفض الإنفاق العسكري في ثلاث دول فقط في عام 2019، وهي اليونان (-0.4 في المئة) والنمسا (-0.8 في المئة) وقبرص (-5.6 في المئة). وزادت سبع عشرة دولة إنفاقها العسكري بنسبة 10 في المئة أو أكثر في عام 2019.

## أوروبا الغربية

بلغ الإنفاق العسكري في أوروبا الغربية 251 مليار دولار في عام 2019- زاد بنسبة 3.9 في المئة على نظيره في عام 2018، لكنّه انخفض بنسبة 0.6 في المئة عن نظيره في عام 2010 (انظر الشكل الرقم (8-3)). والدولتان الرئيستان المسهمتان في الزيادة التي شهدها عام 2019 هما ألمانيا التي بلغت حصّتها في الزيادة 48 في المئة، وهولندا التي بلغت حصّتها 13 في المئة.

زاد الإنفاق العسكري الفرنسي بنسبة 1.6 في المئة في عام 2019 وبلغ 50,1 مليار دولار (انظر الخانة (8-2)). وزاد الإنفاق العسكري الفرنسي بنسبة 3.5 في المئة في العقد 2010-2019. جاءت الزيادة في عام 2019 عقب إقرار قانون التخطيط العسكري للأعوام 2019-2025، وهو خطّة تمتدّ سبعة أعوام وتهدف إلى بلوغ سقف الإنفاق على الجيش بنسبة 2 في المئة من الناتج المحلّي بحلول عام 2025، عملاً بتوجيهات حلف الناتو[67]. وتخطّط الحكومة الفرنسية لزيادة إنفاقها العسكري بمقدار

(66) للاطلاع على هذه الديناميات، انظر: S. T. Wezeman, *Arms Flows to South East Asia* (Stockholm: SIPRI, 2019).

(67) Loi no. 2018-607 du 13 juillet 2018 relative à la programmation militaire pour les années 2019 à 2025 et portant diverses dispositions intéressant la défense (1) [Law no. 2018-607 of 13 July 2018 on military planning for the years 2019 to 2025 and on various provisions relating to defence (1)], *Journal Officiel de la République Française*, 14 July 2018.

انظر أيضًا: French Ministry of the Armed Forces, «Draft Military Planning Law 2019/2025: Synopsis-a MPL Based on Renewal,» February 2018.

1.7 مليار يورو سنويًا (1.9 مليار دولار) لغاية عام 2022، ثمّ زيادته بمقدار 3.0 مليار يورو (3,4 مليارات دولار) في الأعوام التالية. وعلى العموم، يرصد قانون التخطيط العسكري للقوّات المسلّحة مبلغًا إجماليًا مقداره 295 مليار يورو (330 مليار دولار) في الأعوام 2019-2025، باستثناء المعاشات التقاعدية.

**الإطار الرقم (8-2)**

**التقديرات المنقّحة للنفقات العسكرية الفرنسية**

نُقّحت في عام 2019 أرقام سيبري الخاصّة بالإنفاق العسكري الفرنسي لتعكس بمزيد من الدقّة الأنشطة التي قامت بها قوّات الدرك- قوّة شبه عسكرية فرنسية تسهر على حفظ النظام العام.

تشير بيانات مفصّلة عن الدرك إلى أنّ الحصّة التي خُصّصت من موارده لمهامّ عسكرية كانت أصغر كثيرًا ممّا افتُرض سابقًا. وبناء على أرقام الموازنة، تشير تقديرات سيبري الجديدة إلى أنّ 2.3 في المئة في المتوسّط فقط من مهامّ الدرك عسكرية. وينبغي إدراج 220 مليون دولار من الإنفاق على الدرك في عام 2019 كجزء من النفقات العسكرية الفرنسية (0.4 في المئة من مجموع النفقات العسكرية).

بعد هذا التنقيح، تبيّن أنّ الإنفاق العسكري الفرنسي أدنى بنسبة 16 في المئة ممّا كان سيُتوصَّل إليه بموجب المنهجية السابقة.

الإنفاق العسكري للقوّتين العظميين الأخريين في أوروبا الغربية، أي ألمانيا والمملكة المتّحدة، مماثل للإنفاق الفرنسي (لكن انظر الإطار الرقم (8-3)).

زاد الإنفاق العسكري الألماني بنسبة 10 في المئة وبلغ 49,3 مليار دولار، أي ما يعادل 1.3 في المئة من ناتج ألمانيا المحلّي الإجمالي. وزادت نفقاتها العسكرية بنسبة 15 في المئة عن تلك المسجّلة في عام 2010، حين شكّلت 1.3 في المئة أيضًا من الناتج المحلّي الإجمالي. في الحقيقة، بلغ الإنفاق في عام 2019 أعلى مستوى له منذ عام 1993، حين بلغ العبء العسكري 1.7 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي. وعقب انتهاء الحرب الباردة، بلغ الإنفاق العسكري الألماني أدنى مستوى له في عام 2006، حين زاد من جديد إلى عام 2012، ثمّ انخفض في العامين 2013-2014 إلى ما فوق مستوى عام 2006 قليلاً، ثمّ زاد كلّ عام منذ ذلك الحين. واعتمدت ألمانيا في عام 2016 هدفًا طويل الأجل، وهو بلوغ سقف الإنفاق على الجيش بنسبة 2 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي بموجب توجيهات حلف الناتو[68]. لكنّها لم تحدّد جدولاً زمنيًا واضحًا.

(68) German Ministry of Defence (MOD), *Weissbuch 2016 zur Sicherheitspolitik und zur Zukunft der Bundeswehr [White Book 2016 on Security Policy and the Future of the Bundeswehr]* (Berlin: MOD, 2016), p. 67.

للمزيد عن هذه التوجيهات، انظر أيضًا القسم III في هذا الفصل.

وصرّحت وزيرة الدفاع الألمانية أنيغريت كرامب كارينبوير في عام 2019 عن التزام بإنفاق 1.5 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي على الجيش بحلول عام 2024، وإنفاق 2.0 في المئة بحلول عام 2031[69]. لكنّ المحادثات السياسية حول الحاجة إلى بلوغ سقف الاثنين في المئة بحسب التوجيهات استمرّت في عام 2019[70].

لم يتغيّر الإنفاق العسكري في المملكة المتّحدة؛ إذْ بلغ 48.7 مليار دولار في عام 2019، لكنّه أقلّ من نظيره في عام 2010 بنسبة 15 في المئة. بقي الإنفاق العسكري البريطاني ثابتًا منذ عام 2015. وفي عام 2019، ألزمت الحكومة البريطانية نفسها بزيادة ميزانية الدفاع بنسبة 2.6 في المئة بالقيمة الحقيقة في عام 2020، وهذا تحوّل كبير عن هدف سابق بتحقيق زيادات سنوية حقيقية بنسبة 0.5 في المئة منذ عام 2015 [71]. هذه الزيادة في الإنفاق محاولة لسدّ فجوة التمويل في خطّة المشتريات العشرية بالمملكة المتّحدة، وتبديد المخاوف حيال قدرة البلاد على تمويل برنامجها الطويل الأجل لتحديث ترساناتها[72].

## أوروبا الوسطى

إنّ معدّل الزيادة في الإنفاق العسكري أكبر كثيرًا في أوروبا الوسطى منه في أوروبا الغربية في الأعوام 2010-2019 (انظر أيضًا القسم II). بلغ الإنفاق في هذه المنطقة دون الإقليمية 31,5 مليار دولار في عام 2019، وهو أعلى من نظيره في عام 2018 بـ 14 في المئة، وأعلى من نظيره في عام 2010 بـ 61 في المئة. وزادت أربع دول في أوروبا الوسطى إنفاقها العسكري بين عامي 2010 و2019 بأكثر من 150 في المئة، وهي ليتوانيا (232 في المئة) ولاتفيا (176 في المئة) وبلغاريا (165 في المئة) ورومانيا (154 في المئة). وزادت بولندا إنفاقها بنسبة 51 في المئة بين عامي 2010 و2019، وبلغت حصّتها 38 في المئة من مجموع إنفاق أوروبا الوسطى في عام 2019.

## أوروبا الشرقية

بلغ مجموع النفقات العسكرية في أوروبا الشرقية 74.0 مليار دولار في عام 2019. وهذا الرقم أعلى من نظيره في عام 2010 بنسبة 35 في المئة، ومن نظيره في عام 2018 بنسبة 4.9 في المئة. وزادت دول أوروبا الشرقية السبع إنفاقها العسكري في عام 2019، وفاقت الزيادة 5 في المئة (تراوحت الزيادة بين 6.2 في المئة و17 في المئة) في خمس منها، وهي أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا ومولدوفا

(69) Die Zeit, «Verteidigungsetat könnte auf mehr als 50 Milliarden Euro steigen» [Defence Budget Could Increase to over 50 Billion Euro], 16 October 2019.

(70) Deutscher Bundestag, «45,05 Milliarden Euro für das Bundesministerium der Verteidigung» [45.05 billion euro the for Ministry of Defence], 29 November 2019.

(71) British Treasury, *Spending Round 2019* (London: Her Majesty's Stationery Office, 2019), p. 13.

(72) M. Chambers, «The End of Defence Austerity? The 2019 Spending Round and the UK Defence Budget,» Commentary, Royal United Services Institute, 30 September 2019, and A. Chuter, «UK MOD Gets Budget Boost of More Than $1B with Three Programs in Mind,» *Defense News,* 29 October 2018.

وأوكرانيا. إلاّ أنّ أكبر الزيادات النسبية في الإنفاق العسكري في العقد 2010-2019 سُجّلت في أوكرانيا (132 في المئة) ومولدوفا (105 في المئة) وأذربيجان (70 في المئة) وأرمينيا (69 في المئة).

بلغت النفقات العسكرية الأوكرانية 5.2 مليارات دولار في عام 2019، بزيادة 9.3 في المئة عن تلك المسجّلة في عام 2018. وهو العام الثاني على التوالي الذي زادت فيه النفقات بعد انخفاض طفيف بنسبة 0.1 في المئة في عام 2017. كما أنّ الزيادة المسجَّلة في عام 2019 زادت العبء العسكري من 3.2 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2018 إلى 3.4 في المئة في عام 2019، وهو أعلى مستوى له منذ عام 1993[73].

ببلوغ النفقات العسكرية في أذربيجان 1.9 مليار دولار، تكون قد ناهزت ثلاثة أمثال الإنفاق العسكري الأرميني البالغ 673 مليون دولار. وزاد إنفاق أذربيجان في عام 2019 على نظيره في عام 2018 بنسبة 7.9 في المئة؛ وزاد إنفاق أرمينيا في عام 2019 على نظيره في عام 2018 بنسبة 8.1 في المئة. وكما ذكرنا أعلاه، زادت كلتا الدولتين إنفاقها العسكري بنحو 70 في المئة في المدّة العشرية 2010-2019. ويبقى النزاع المسلّح المستعصي على ناغورنو كرباخ الدافع الرئيس للإنفاق العسكري المتزايد[74]. وتسعى الدولتان إلى تطوير قدرات جيشيهما بتمويل تحديث قوّتهما العسكرية، وهذا يشمل حيازة أسلحة متطوّرة[75].

**الإطار الرقم (8-3)**

**تقدير النفقات العسكرية الألمانية والبريطانية**

بما أنّ الدول تعتمد تعريفات مختلفة عند الإبلاغ عن نفقاتها العسكرية، اعتمد سيبري تعريفًا قياسيًا كمبدأ توجيهي [أ]. وهذا يعني إمكان وجود فوارق بين تقديرات سيبري والبيانات الرسمية الصادرة عن الدول. وعلى سبيل المثال، فإنّ تقديرات سيبري السنوية للإنفاق العسكري في ألمانيا وبريطانيا أدنى كثيرًا من أرقام «النفقات العسكرية» التي يرفعانها إلى حلف الناتو [ب]. وقد اتّسعت في السنين الأخيرة الفجوة بين تقديرات سيبري لهاتين الدولتين وبياناتهما المرفوعة إلى حلف الناتو.

يقدّر **سيبري** أنّ النفقات العسكرية الألمانية في عام 2019 أدنى من رقم «النفقات الدفاعية» الذي رفعته ألمانيا عن ذلك العام بمقدار 3.3 مليارات دولار. السبب هو أنّ مجموع سيبري لا يشمل غير إنفاق وزارة الدفاع الألمانية وبعض النفقات الثانوية على أنشطة عسكرية لوزارات أخرى. كما أنّ ألمانيا تُدرج في رقم «نفقاتها الدفاعية» المرفوع إلى حلف الناتو الإنفاقَ على جهود غير عسكرية متّصلة بإدامة السلام والأمن، كالمساعدات الإنسانية والإنمائية في سياق أزمات وعمليات بناء سلام وأنشطة

(73) للمزيد عن النزاع المسلّح في أوكرانيا، انظر الفصل الخامس، القسم II في هذا الكتاب.

(74) للمزيد عن النزاع المسلّح في ناغورنو كرباخ، انظر الفصل الخامس، القسم I في هذا الكتاب.

(75) انظر الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

لحلّ نزاعات [ج]. لذلك، يستحيل تقييم مدى أخذ رقم حلف الناتو لهذه الأنشطة [د] في الحسبان أو معرفة إن كانت أنشطة أخرى طابعها عسكري مُدرَجة في المجموع.

تقدير **سيبري** للنفقات العسكرية البريطانية في عام 2019 أدنى من رقم «النفقات الدفاعية» الذي رفعته بريطانيا إلى حلف الناتو بـ 11.2 مليار دولار [هـ]. يستند رقم سيبري إلى بيانات عمومية عن نفقات وزارة الدفاع البريطانية. لكنّ الحكومة البريطانية لا تنشر تفسيرًا لما هو مُدرَج في تقريرها المرفوع إلى حلف الناتو [و]. وتشير مصادر أخرى، منها تقييم أعدّه مجلس العموم (مجلس النواب البريطاني) لعام 2017، إلى إمكان عزو 3-4 مليارات دولار من رقم حلف الناتو إلى معاشات العسكريين المتقاعدين التي تضاف إلى النفقات التي أبلغت وزارة الدفاع عنها [ز]. وهي ليست مدرَجة في تقدير سيبري لعدم توافر بيانات متّسقة عن الإنفاق على برنامج التقاعد من أجل مجمل سلاسل البيانات. وهناك عناصر إنفاق أخرى قد تكون جزءًا من الرقم الذي رفعته المملكة المتّحدة إلى حلف الناتو، كإسهام بريطانيا في عمليات السلام التابعة للأمم المتّحدة وتكاليف العمليات العسكرية التي لا تغطّيها وزارة الدفاع. لكنّ عناصر النفقات الإضافية هذه لا تسدّ فجوة الـ 11.2 مليار دولار بالكامل. لذلك، تبقى هناك أسئلة حيال ما يتبلّغه حلف الناتو من الحكومة البريطانية عن نفقاتها العسكرية.

(أ) SIPRI Military Expenditure Database, «Sources and Methods».

(ب) NATO, «Defence Expenditure of NATO Countries (2013–2019),» Press Release no. PR/CP(2019)123, 29 November 2019.

(ج) German Ministry of Defence, Communication with author, 18 March 2020.

(د) Deutscher Bundestag, 'Antwort der Bundesregierung, Rüstungsauasgaben in der Bundesrepublik Deutschland von 1945 bis heute' [Military expenditures in the German Federal Republic from 1945 to today], 20 August 2019, Drucksache 19/12780.

(هـ) NATO, «Defence Expenditure of NATO Countries (2013–2019),» Press Release no. PR/CP(2019).

(و) British Ministry of Defence, Defence Resources Secretariat, Freedom of information request no. FOI2019/00481, 7 February 2019; S. Perlo-Freeman, *Fighting the Wrong Battles: How Obsession with Military Power Diverts Resources from the Climate Crisis* (London: Campaign Against the Arms Trade, 2020), pp. 36–38, and United Nations, Department of Peace Operations, «How We Are Funded,» [n.d.].

(ز) British House of Commons, Defence Committee, Shifting the Goalposts? Defence Expenditure and the 2% Pledge, 2nd report of 2015/16 (London: House of Commons, 2016).

بلغت حصّة الإنفاق العسكري الروسي 88 في المئة من إجمالي إنفاق هذه المنطقة دون الإقليمية في عام 2019. وببلوغه 65.1 مليار دولار، صار أعلى من نظيره في عام 2018 بنسبة 4.5 في المئة، في حين زاد العبء العسكري الروسي من 3.7 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي إلى 3.9 في المئة. وشهدت النفقات العسكرية الروسية زيادة هائلة في العقدين الماضيين، وصارت النفقات المسجّلة في عام 2019 أعلى من النفقات المسجّلة في عام 2010 بنسبة 30 في المئة، وأعلى من النفقات المسجّلة في عام 2000 بنسبة 175 في المئة.

يُعزى نمو الإنفاق الروسي في عام 2019 بالدرجة الأولى إلى الإنفاق المتزايد على المكوّنات الخمسة الرئيسة للنفقات العسكرية الروسية (انظر الجدول الرقم (8-7))؛ إذ زاد المكوّن الأكبر، أو «الدفاع الوطني» (أي القوّات المسلّحة أساسًا) بنسبة 5.9 في المئة بالقيمة الاسمية في عام 2019، بينما زاد الإنفاق على القوّات شبه العسكرية (الحرس الوطني وحرس الحدود التابع لجهاز الأمن الاتّحادي الروسي) بنسبة 7.9 في المئة بالقيمة الاسمية. لكنّ المكوّن الذي شهد أكبر زيادة نسبية هو «نفقات أخرى لوزارة الدفاع» التي زادت بنسبة 52 في المئة في عام 2019. وأظهر تفصيل هذه الفئة أنّ الإنفاق على المساكن العسكرية زاد 25 ضعفًا في عام 2019 وزاد الدعم الاجتماعي بنسبة 34 في المئة[76].

**الجدول الرقم (8-7)**

**مكوّنات النفقات العسكرية الروسية، السنوات المالية 2015-2019**

أوردنا الأرقام بمليارات الروبلات ما لم يُذكر خلاف ذلك. والسنوات هي السنوات التقويمية التي تناظر السنوات المالية.

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|
| الدفاع الوطني[أ] | 3181 | 3776 | 2852 | 2826 | 2992 |
| معاشات تقاعدية للعسكريين | 306 | 328 | 339 | 345 | 347 |
| قوّات شبه عسكرية[ب] | 257 | 246 | 340 | 353 | 381 |
| نفقات أخرى لوزارة الدفاع[ج] | 292 | 283 | 338 | 316 | 479 |
| إعانات إضافية لشركة روزاتوم ولمركز بايكونور الفضائي | 10.9 | 11.1 | 10.7 | 10.5 | 11.1 |
| **المجموع (مليارات الروبلات)** | **4048** | **4644** | **3880** | **3850** | **4210** |
| **المجموع (مليارات الدولارات)** | **66.4** | **69.2** | **66.5** | **61.4** | **65.1** |

(أ) تتضمّن نفقات «الدفاع الوطني» الإنفاق على القوّات المسلّحة الروسية، وتعبئة قوّات الاحتياط وتدريبها، ومجمّع الأسلحة النووية، والتعاون العسكري الفنّي الدولي، والبحث والتطوير العسكري التطبيقي، وبعض الأنشطة الأخرى ذات الصلة بالشؤون العسكرية.

(ب) وهي الحرس الوطني وحرس الحدود التابع لجهاز الأمن الاتّحادي.

(ج) وهذا يشمل النفقات على الدعم الاجتماعي والإسكان والتعليم والصحّة والثقافة وغير ذلك.

**المصادر:** J. Cooper, «Military Expenditure in Russia in 2019 and in the Amended Federal Budget for 2020–22,» (Unpublished report, 20 February 2020); Russian Ministry of Finance, [Preliminary assessment of execution of the federal budget for January–December 2019], 13 January 2019, appendix 3 (in Russian), and Russian Federal Treasury, [Report on federal budget execution as of 01.01.2020], 17 February 2020 (in Russian).

(76) J. Cooper, «Military Expenditure in Russia in 2019 and in the Amended Federal Budget for 2020-22,» (Unpublished paper, 20 February 2020).

تخطّط روسيا لزيادة إنفاقها العسكري بالتدريج في الأعوام القليلة القادمة[77]. وبموجب الموازنة المقترَحة للأعوام 2020-2022، ستكون الزيادة في النفقات العسكرية مدفوعة في الغالب بتزايد الإنفاق على القوّات المسلّحة الروسية، وهذا يشمل مشتريات الأسلحة وأعمال البحث والتطوير التطبيقية العسكرية والقوّات شبه العسكرية[78].

## الشرق الأوسط

لم يقدّم سيبري تقديرًا للنفقات العسكرية الشرق الأوسطية الإجمالية منذ عام 2014 لعدم توافر بيانات عن أربع دول، هي قطر وسورية والإمارات واليمن. يُظَنّ أنّ الإنفاق العسكري القطري والإماراتي كبير بناء على مشترياتهما العسكرية الضخمة في العقد الماضي وعلى مستويات إنفاقهما العسكري في الأعوام التي أتيحت بشأنها بيانات[79].

تتوافر بيانات عن إحدى عشرة دولة من دول المنطقة الخمس عشرة. بلغ مجموع النفقات العسكرية لهذه الدول 147 مليار دولار في عام 2019[80]. ويوجد في الشرق الأوسط إثنتان من كبرى الدول المنفقة الـ15 في العالم، وهما السعودية (المرتبة 5) وإسرائيل (المرتبة 15)[81]. وإضافة إلى ذلك، يوجد في المنطقة ستّ من الدول العشر ذات العبء العسكري الأكبر في العالم، وهي سلطنة عُمان التي أنفقت على جيشها 8.8 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي (أعلى مستوى في العالم)، والسعودية التي أنفقت 8.0 في المئة، والكويت التي أنفقت 5.6 في المئة، وإسرائيل التي أنفقت 5.3 في المئة، والأردن الذي أنفق 4.7 في المئة ولبنان الذي أنفق 4.2 في المئة.

السعودية هي أكبر منفق على التسلّح بلا منازع في المنطقة، بإنفاقها 61.9 مليار دولار في عام 2019 (انظر الجدول الرقم (8-3)). وبعد أن بلغ الإنفاق العسكري أعلى مستوى له في عام 2015، حين صارت المملكة ثالث أكبر الدول إنفاقًا على التسلّح في العالم، انخفض الإنفاق في عام 2016 بنسبة 28 في المئة، ثم ارتفع إلى 15 في المئة بين عامي 2016 و2018، لكنّه انخفض مجدّدًا بنسبة 16 في المئة في عام 2016. ويظهر أنّ الانخفاض في عام 2016 ناجم عن تراجع العائدات الحكومية

(77) J. Cooper, «Military Spending in Russia in 2019 and in the Three-year Budget 2020–22,» (Unpublished paper, December 2019); [Federal law no. 380-FZ of 02.12.2019 «On the Federal Budget for 2020 and the Planning Period 2021 and 2022»], 2 December 2019 (in Russian), and [Federal law no. 389-FZ of 02.12.2019 «On amendments to the Federal law «On the Federal Budget for 2019 and the Planning Period 2020 and 2021»»], 2 December 2019 (in Russian).

(78) Cooper, Ibid.

(79) للاطلاع على مشترياتهما العسكرية، انظر مثلاً الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

(80) الدول الإحدى عشرة هي المشمولة في التقدير هي البحرين ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وعُمان وتركيا والسعودية. وقد بلغت حصّة هذه الدول 87 في المئة في المجموع الإقليمي.

(81) لو أتيحت بيانات، لكانت الإمارات العربية المتّحدة ربما في عداد الدول الـ15 الكبرى من حيث الإنفاق في عام 2019. آخر تقدير متاح للأنفاق العسكري الإماراتي هو 22,8 مليار دولار (بأسعار الدولارات الحالية) في عام 2014، حين كانت ثانية أكبر الدول إنفاقًا على التسلّح في المنطقة.

عقب هبوط حادّ لأسعار النفط[82]. لكنّ الانخفاض في عام 2019 لم يتطابق مع تطوّرات دراماتيكية مشابهة في الاقتصاد السعودي، مع أنّ نموّ الناتج المحلّي الإجمالي تباطأ في عام 2019 [83]. كما أنّ انخفاض الإنفاق العسكري في عام 2019 لم يكن متوقَّعًا لمواصلة المملكة عملياتها العسكرية في اليمن، ولاشتداد التوتّرات مع إيران عقب هجوم صاروخي ألحق ضررًا جسيمًا بصناعة النفط السعودية في أيلول/سبتمبر 2019 [84].

ربّما يكون الانخفاض في عام 2019 أقلّ ممّا تشير إليه البيانات المتاحة. فالرقم العائد إلى عام 2019 تقديري، وتُظهر التجارب في السنين السابقة أنّ الإنفاق العسكري السعودي الفعلي أكبر ممّا يشار إليه في الموازنة الحكومية أو في تقديرات الإنفاق الحكومي الفعلي التي تصدر آخر كلّ عام. وعلى سبيل المثال، بناء على بيانات أتيحت في آخر عام 2018 عن الإنفاق الحكومي، قُدّر الإنفاق العسكري بـ68.1 مليار دولار (بأسعار الدولار الحالية) في ذلك العام، في حين أفضت بيانات أتيحت في آخر عام 2019 عن الإنفاق الحكومي الفعلي في عام 2018 إلى زيادة التقدير المنقّح ليصل إلى 74.4 مليار دولار[85].

بلغ الإنفاق العسكري الإسرائيلي 20.5 مليار دولار في عام 2019، بزيادة طفيفة مقدارها 1.7 في المئة عن الإنفاق في عام 2018. وإضافة إلى ذلك، تلقّت إسرائيل مساعدات عسكرية من الولايات المتّحدة بلغت 3.8 مليارات دولار في عام 2019[86]. زاد الإنفاق العسكري الإسرائيلي باطّراد بين عامي 2010 و2019، وزاد على ذلك المسجّل في عام 2010 بنسبة 30 في المئة. لكنّ نموّ اقتصاد إسرائيل فاق نموّ إنفاقها العسكري، فأنفقت 5.9 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي على الجيش في عام 2010، لكنّ العبء العسكري بلغ 5.3 في المئة في عام 2019. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «مفهوم أمن 2030» الرامي إلى زيادة الإنفاق العسكري سنويًا بمقدار 3-4 في المئة إلى أن يصل إجمالي دخل إسرائيل القومي إلى 500 مليار، وعندئذٍ يعاد النظر في الزيادة السنوية في الإنفاق العسكري[87]. وواصل نتنياهو السعي إلى زيادات أكبر من زيادة الـ1.7 في المئة المسجّلة في

(82) N. Tian and D. Lopes da Silva, «Debt, Oil and Military Expenditure,» *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 175–78.

(83) World Bank, *Middle East and North Africa: Macro Poverty Outlook* (Washington, DC: World Bank Group, 2019), pp. 174–175.

(84) للمزيد عن الهجمات على المنشآت النفطية السعودية، انظر الفصل الأول، القسم I، والفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب؛ وللمزيد عن النزاع المسلّح في اليمن، انظر الفصل السادس، القسم V في هذا الكتاب.

(85) Saudi Arabian Ministry of Finance (MOF), *Budget Statement: Fiscal Year 2019* (Riyadh: MOF, 2018), and Saudi Arabian Ministry of Finance, *Budget Statement: Fiscal Year 2020* (Riyadh: MOF, 2019).

(86) J. M. Sharp, US Foreign Aid to Israel, Congressional Research Service (CRS) Report to Congress RL33222 (US Congress, CRS: Washington, DC, 7 August 2019), p. 2.

لا يُدرج سيبري المساعدات العسكرية في النفقات العسكرية للدولة المتلقّية.

(87) Israeli Ministry of Foreign Affairs, «PM Netanyahu Presents «2030 Security Concept» to the Cabinet,» 15 August 2018. Israel's GNI in 2018 was $371 billion. In the period 2014–18 annual GNI growth was in the range 2–5.5%. World Bank Open Data, accessed 17 February 2020.

عام 2019. وصرّح في تشرين الأول/أكتوبر 2019 أنّه ينبغي أن يزيد الإنفاق العسكري بمقدار 1.1 مليار دولار سنويًا، أي ما يعادل 5.4 في المئة من الإنفاق العسكري الإسرائيلي في عام 2019 [88]. لكنّ وزارة المالية الإسرائيلية شكّكت في إمكان تمويل الخطّة.

زاد الإنفاق العسكري التركي بنسبة 86 في المئة بين عام 2010 و2019 وبلغ 20.4 مليار دولار. وشهد زيادة استثنائية حادّة بلغت 27 في المئة بين عامي 2017 و2018، بينما بلغت الزيادة 5.8 في المئة بين عامي 2018 و2019. تزامنت الزيادات في الإنفاق العسكري بين عامي 2018 و2019 مع اشتداد العمليات العسكرية على الجماعات المسلّحة الكردية في سورية[89]. وإضافة إلى ذلك، زادت تركيا إنفاقها على المعدّات زيادة كبيرة منذ عام 2015، فزاد إنفاقها في عام 2019 على إنفاقها في عام 2015 بنسبة 54 في المئة[90]. أحد مكوّنات التخطيط للمشتريات العسكرية التركية كان شراء ما يصل إلى 100 طائرة حربية من طراز «أف-35» من الولايات المتّحدة، فطلبت شراء 30 طائرة في عام 2018، وتقرّر تسليم 6 منها في عام 2019. لكنّ الولايات المتّحدة ألغت صفقة طائرات «أف-35» بعد أن طلبت تركيا شراء منظومات قذائف أرض جو «أس-400» من روسيا، وأوقفت كلّ عمليات التسليم في عام 2019، وطالبت تركيا باسترجاع مبلغ 1.25 مليار دولار كانت قد دفعتها لبرنامج «أف-35»[91]. ومع أنّ تأثير هذا الإلغاء على الإنفاق العسكري التركي غير واضح، يُظهر حجم الصفقة والمبلغ الذي طالبت به تركيا أنّ التأثير ربّما يكون كبيرًا.

زاد الإنفاق العسكري الإيراني أولاً في الأعوام 2010-2019 وبلغ مستوى عاليًا في عام 2017 حين حقّق الاقتصاد الإيراني نموًّا كبيرًا عقب رفع العقوبات الدولية[92]. لكنّ الإنفاق العسكري انخفض بنسبة 23 في المئة في عام 2018، وبنسبة 15 في المئة في عام 2019 وبلغ 12.6 مليار دولار. تزامن ذلك مع استئناف الولايات المتّحدة عقوبات عسكرية في مطلع عام 2018 ومع تراجع الناتج النحلّي الإجمالي الإيراني في عام 2018[93]. انخفض الإنفاق العسكري الإيراني في عام 2019 برغم اشتداد تدهور علاقات إيران بالسعودية والولايات المتّحدة[94].

لم يطرأ على الإنفاق العسكري المصري تغيير كبير منذ عام 2018 (انخفض بنسبة 0.5 في المئة)

(88) Y. Azulai, «IDF's Future Vision Mired in Budgetary Uncertainty,» *Globes*, 7 October 2019.

(89) للاطلاع على دور تركيا في النزاع في سورية وعلى نزاعها مع الأكراد، انظر الفصل السادس، القسم II في هذا الكتاب.

(90) NATO, «Defence Expenditure of NATO Countries (2013–2019),» Press Release no. PR/CP(2019)123, 29 November 2019, p. 13.

انظر أيضاً: الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب، و S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Turkey and Black Sea Security,» SIPRI Background Paper, December 2018.

(91) Ahval, «Erdoğan Says Turkey Will Ask US to Return F-35 Payments If It Halts Delivery,» 27 June 2019.

وللاطلاع على تفاصيل وافية، انظر الفصل التاسع، القسمين I وII في هذا الكتاب.

(92) انظر الفصل الحادي عشر، القسم III في هذا الكتاب.

(93) BBC, «Six Charts That Show How Hard US Sanctions Have Hit Iran,» 9 December 2019.

(94) للمزيد عن التوتّرات في منطقة الخليج، انظر الفصل الأول، القسم I، والفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب.

وبلغ 3.7 مليارات دولار، لكنّه تدنّى عن نظيره في عام 2010 بنسبة 20 في المئة. انخفض الإنفاق العسكري المصري بنسبة 6.3 في المئة بين عامي 2010 و2013 عقب عامين من النموّ: نما بنسبة 9.1 في المئة في عام 2014، وبنسبة 6.0 في المئة في عام 2015. ثمّ انخفض على مدى أربعة أعوام متتالية بدءًا بعام 2016 ووصل إلى أدنى مستوى له منذ عام 1999. وفي عام 2019، صارت الموازنة العسكرية المصرية إحدى أصغر الميزانيات العسكرية في المنطقة. ربّما يُعزى ذلك إلى المساعدات العسكرية الضخمة التي تتلقّاها مصر في كلّ عام: نحو 1.3 مليار دولار لشراء أسلحة من الولايات المتّحدة[95]. وإضافة إلى ذلك، تتحدّث مزاعم أنّ مصر تنفق على جيشها من خارج الموازنة بفضل عائدات المؤسّسات التجارية المدنية المملوكة للجيش[96]. يملك الجيش المصري ويدير مجموعة واسعة من المؤسّسات التجارية في مختلف قطاعات الاقتصاد المصري، كالبنية الأساسية والتعدين وإنتاج الأغذية ومزارع السمك والمنتجعات السياحية[97]. لكن هناك النزر اليسير من المعلومات المتاحة عن عائدات هذه المؤسّسات التجارية وأرباحها، ولا يُعرف إن كانت هذه الأرباح تُستخدم في تمويل الإنفاق العسكري، ومدى هذا التمويل.

---

(95) J. M. Sharp, *Egypt: Background and US Relations*, Congressional Research Service (CRS) Report to Congress RL33003 (US Congress, CRS: Washington, DC, 12 March 2019), p. 20.

(96) Z. Abul-Magd, «Egypt's Adaptable Officers: Business, Nationalism, and Discontent,» in: Z. AbulMagd and E. Grawert, eds., *Businessmen in Arms: How the Military and Other Armed Groups Profit in the MENA Region* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2016).

(97) Abul-Magd, Ibid., and Y. Sayigh, *Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy* (Beirut: Carnegie Endowment for International Peace, 2019).

## III. الإنفاق على المعدّات العسكرية في الدول الأوروبية الأعضاء في منظّمة معاهدة شمال الأطلسي

**نان تيان، دييغو لوبيز دا سيلفا،**

**وبيتر د. ويزيمان**

مثّل ضمّ الاتّحاد الروسي لشبه جزيرة القرم ونشوء تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014 لحظة مفصلية في البيئة الأمنية للدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو. وأبرزت بقوّة مدى التهديد الذي تصوّرته الدول الأعضاء في الحلف وحملتها على تعزيز المكوّن العسكري في سياساتها الأمنية[1].

وفي سياق الأعمال الرامية إلى التصدّي لهذه التهديدات المتصوَّرة، تعهّد أعضاء حلف الناتو في البيان الذي تلا قمّتهم في نيوبورت بويلز في أيلول/سبتمبر 2014، بزيادة أعبائهم العسكرية، أي النفقات العسكرية باعتبارها بمثابة حصة من الناتج المحلّي الإجمالي، لتصل إلى 2 في المئة. ومع أنّ هذا التوجيه خضع للمناقشة منذ عام 2002، فقد كان إدراجه في بيان قمّة عملاً غير مسبوق[2]. وتعهّد أعضاء حلف الناتو في قمّة ويلز علنًا أيضًا بتخصيص ما يوازي 20 في المئة على الأقلّ من نفقاتهم العسكرية للمعدّات[3]. وركّزت مناقشات كثيرة منذ ذلك الحين على سقف العبء العسكري البالغ

(1) NATO, *The Secretary General's Annual Report 2014* (Brussels: NATO, 2015), p. 3.

(2) J. Dowdy, «More Tooth, Less Tail: Getting beyond NATO's 2 Percent Rule,» in: N. Burns, L. Bitounis and J. Price, eds., *The World Turned Upside Down: Maintaining American Leadership in a Dangerous Age* (Washington, DC: Aspen Institute, 2017), pp. 151–165.

(3) North Atlantic Council, Wales Summit Declaration, 5 September 2014, para. 14, and A. Mesterhazy, (rapporteur), Burden Sharing: New Commitments in a New Era, NATO Parliamentary Assembly, Defence and Security Committee, Sub-committee on Transatlantic Defence and Security Cooperation (NATO Parliamentary Assembly: Brussels, 17 November 2018), pp. 2–4.

2 في المئة[4]. لكن هناك نقاشًا محدودًا يدور حول التعهّد بإنفاق الـ20 في المئة على المعدّات[5]. لذلك، يبيّن هذا القسم ويقيّم اتّجاهات كلّ من تقاسم العبء العسكري والإنفاق على المعدّات باعتبارها حصة في النفقات العسكرية الإجمالية للدول الأوروبية الأعضاء منذ قمّة ويلز في عام 2014.

نلخّص في هذا القسم أولاً التهديدات التي يتصوّرها حلف الناتو لمعرفة الأسس المنطقية الرسمية للتوجيهين اللذَين يحكمان النفقات العسكرية. ثمّ نستعرض اتّجاهات النفقات العسكرية في الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو وسقف الاثنين في المئة. ونُتبع ذلك بتفصيل التغيّرات في الإنفاق على المعدّات باعتبارها حصّة من النفقات العسكرية الإجمالية للدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو. سنركّز على الدول الخمس الأعضاء التي شهدت أكبر الزيادات النسبية ونعلّل تغيّر قراراتها المتّصلة بالنفقات. ونختم الفصل بتقديم بعض الاستنتاجات.

## تصوّرات حلف الناتو للتهديدات ومبادئه التوجيهية للنفقات العسكرية

تغيّرت البيئة الأمنية الأوروبية بشكل جذري في العقد 2010-2019، ولا سيما عقب ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم ونشوء تنظيم الدولة الإسلامية في عام 2014[6]. استعرضت قمم حلف الناتو المتتابعة في عام 2014 وفي الأعوام 2016-2019 التهديدات والأخطار الناشئة عن هذه التحوّلات. وتسلّط البيانات الختامية لهذه القمم الضوء على ناحيتين رئيستين في انعدام الأمن بصورة تصاعدية: **الأولى** في الشرق و**الثانية** في الجنوب[7]. يُعزى انعدام الأمن في الشرق إلى «الأفعال العدوانية» الروسية أساسًا، وهذا يشمل أفعالها في أوكرانيا، وتدخّلها في العمليات الانتخابية بالدول الأوروبية، وهجمات سيبرانية وهجينة. وفي الجنوب، ينشأ انعدام الأمن عن نزاعات مسلّحة في أفغانستان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعن تعاظم التهديدات الناشئة عن جماعات مسلّحة إسلامية، وآثارها غير المباشرة في أزمة اللاجئين والمهاجرين.

سبق هذه التغيّرات نقاش طويل حول تقاسم الأعباء داخل حلف الناتو، وفحواه أنّ الإنفاق العسكري الأوروبي لا يتناسب مع إنفاق الولايات المتّحدة[8]. يرجع العزم على إنفاق 2 في المئة

---

(4) انظر مثلاً: J. Blum and N. Potrafke, «Does a Change of Government Influence Compliance with International Agreements? Empirical Evidence for the NATO Two Percent Target,» Defence and Peace Economics (5 February 2019); W. Kim and T. Sandler, «NATO at 70: Pledges, Free Riding, and Benefit-burden Concordance,» Defence and Peace Economics (10 July 2019) and A. Richter, «Sharing the Burden? US Allies, Defense Spending, and the Future of NATO,» Comparative Strategy, vol. 35, no. 4 (2016), pp. 298–314.

(5) انظر: L. Béraud-Sudreau and B. Giegerich, «NATO Defence Spending and European Threat Perceptions,» Survival, vol. 60, no. 4 (August – September 2018), pp. 53–74.

(6) للمزيد عن النزاع المسلّح في أوكرانيا والتوتّرات بين الناتو وروسيا، انظر الفصل الخامس، القسم II في هذا الكتاب.

(7) انظر مثلاً: North Atlantic Council, Brussels summit declaration, 11 July 2018.

(8) C. A. Cooper and B. Zycher, Perceptions of NATO Burden-Sharing (Santa Monica, CA: Rand Corp, 1989); Mesterhazy, (rapporteur), Burden Sharing: New Commitments in a New Era, pp. 2–4, and North Atlantic Council, Wales Summit Declaration, 5 September 2014, para. 14.

على الأقل من الناتج المحلّي الإجمالي على الجيش إلى عام 2002، حين ناقش أعضاء حلف الناتو هذا التوجيه كهدف غير ملزِم[9]. وكرّروا استعدادهم لتطبيق توجيه الـ2 في المئة في قمّة ريغا في عام 2006[10]. واجتمعت التغيّرات في التهديدات المتصوَّرة والضغط الأمريكي بشأن تقاسم الأعباء في تعهّد الاستثمار الدفاعي في قمّة ويلز في عام 2014 [11]. كان ذلك جهدًا مشتركًا لعكس الاتّجاه النزولي للنفقات العسكرية في الدول الأعضاء في حلف الناتو، ولزيادة إنفاقها وصولاً إلى سقف الـ2 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي (أو الإبقاء عليه عند هذا المستوى إذا كان قد وصل إليه أصلاً). وتضمّن هذا التعهّد السعي لتخصيص ما يوازي 20 في المئة على الأقلّ من نفقاتها لمعدّات رئيسة حديثة، وبما في ذلك البحث والتطوير، بحلول عام 2024. وأعيد تأكيد هذا التعهّد في جميع قمم الحلف التالية، ووافق قادة حلف الناتو في قمّة عام 2017 على تقديم خطط عمل وطنية سنوية تبيّن سبُل وفائهم بهذا العهد[12].

**الجدول الرقم (8-8)**

**اتّجاهات الإنفاق العسكري في الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، 2010-2019**

أرقام النفقات العسكرية بالدولار وبأسعاره ومعدّلات صرفه الحالية. والتغيّر عي بالقيمة الحقيقة بناء على الدولار الثابت (2018). وتقديرات الناتج المحلّي الإجمالي منقولة عن قاعدة بيانات World Economic Outlook لدى صندوق النقد الدولي.

| الدولة | النفقات العسكرية، 2019 (ملايين الدولارات) | التغيّر في النفقات العسكرية (نسبة مئوية) | | | النفقات العسكرية كحصّة في GDP، 2019 (نسبة مئوية) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2010- 2019 | 2010- 2014 | 2014- 2019 | |
| أوروبا الوسطى | 29880 | 64 | 2.1 | 61 | 1.8 |
| ألبانيا | 198 | 6.0- | 11- | 5.7 | 1.3 |
| بلغاريا | 2127 | 165 | 16- | 216 | 3.2 |
| كرواتيا | 1009 | 8.8 | 1.5 | 7.2 | 1.7 |
| التشيك | 2910 | 20 | 18- | 46 | 1.2 |
| إستونيا | 656 | 91 | 37 | 39 | 2.1 |
| هنغاريا | 1904 | 62 | 10- | 80 | 1.2 |
| لاتفيا | 710 | 176 | 5.9 | 161 | 2.0 |

(9) Dowdy, «More Tooth, Less Tail: Getting beyond NATO's 2 Percent Rule».

(10) انظر مثلاً: NATO, Meeting of the North Atlantic Council at the level of Defence Ministers, Press briefing, 8 June 2006.

(11) North Atlantic Council, Wales Summit Declaration, 5 September 2014, para. 14.

(12) NATO, «NATO Leaders Agree to do More to Fight Terrorism and Ensure Fairer Burden Sharing,» 25 May 2017.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ليتوانيا | 1084 | 232 | 20 | 176 | 2.0 |
| بولندا | 11903 | 51 | 13 | 33 | 2.0 |
| رومانيا | 4945 | 154 | 18 | 115 | 2.0 |
| سلوفاكيا | 1865 | 68 | 20- | 110 | 1.8 |
| سلوفينيا | 569 | 22- | 41- | 33 | 1.1 |
| أوروبا الغربية | 230,865 | 1.6- | 12- | 11 | 1.5 |
| بلجيكا | 4818 | 7.3- | 8.5- | 1.4 | 0.9 |
| الدنمرك | 4557 | 8.1 | 16- | 28 | 1.3 |
| فرنسا | 50,119 | 3.5 | 3.4- | 7.1 | 1.9 |
| ألمانيا | 49,277 | 15 | 7.7- | 25 | 1.3 |
| اليونان | 5472 | 23- | 34- | 17 | 2.6 |
| إيطاليا | 26,790 | 11- | 20- | 11 | 1.4 |
| لوكسمبورغ | 429 | 61 | 6.5- | 72 | 0.6 |
| هولندا | 12,060 | 9.8 | 15- | 30 | 1.3 |
| النرويج | 7003 | 30 | 11 | 17 | 1.7 |
| البرتغال | 4513 | 1.7 | 18- | 24 | 1.9 |
| إسبانيا | 17,177 | 7.1- | 18- | 14 | 1.2 |
| المملكة المتّحدة | 48,650 | 15- | 16- | 2.1- | 1.7(أ) |
| **المجموع** | **260745** | **3.1** | **11-** | **16** | **1.7** |

GDP= الناتج المحلّي الإجمالي.

(أ) بناء على بيانات النفقات الصادرة عن حلف الناتو، بلغت المملكة المتّحدة سقف الـ2 في المئة. ويستند رقم سيبري البالغ 1.7 في المئة إلى أرقام المشتريات النقدية الصرفة الصادرة عن وزارة الدفاع البريطانية. يُصدر حلف الناتو أرقامًا تتضمّن بنودًا كثيرة ليست في موازنة وزارة الدفاع. وهذا ما أشار إليه تقرير برلماني بأنّه تضخيم للنفقات العسكرية كوسيلة لكي تبلغ المملكة المتّحدة هدف الـ2 في المئة. انظر: British House of Commons, Defence Committee, Shifting the Goalposts? Defence Expenditure and the 2% Pledge, 2nd report of 2015/16 (London: House of Commons, 2016), and S. Perlo-Freeman, *Fighting the Wrong Battles: How Obsession with Military Power Diverts Resources from the Climate Crisis* (London: Campaign Against the Arms Trade, 2020).

**المصادر:** SIPRI Military Expenditure Database, April 2020, and International Monetary Fund: World Economic Outlook Database, October 2019.

## نحو توجيه الـ 2 في المئة

إذا كانت الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو باستثناء سبع دول خفّضت نفقاتها العسكرية بين عامي 2010 و2014، فإنها كلّها، إلّا واحدة (المملكة المتّحدة)، زادت إنفاقها عقب قمّة ويلز (انظر الجدول الرقم (8-8)). زادت النفقات العسكرية للدول الأوروبية الأربع والعشرين الأعضاء في حلف الناتو التي نعاينها هنا بنسبة 16 في المئة بالقيمة الحقيقية بين عام 2014 و2019 وبلغت 261 مليار دولار[13]. لكنّ الزيادات في النفقات العسكرية ليست متساوية في المناطق دون الإقليمية؛ إذ كانت الزيادات قوية في دول أوروبا الوسطى الأعضاء في حلف الناتو، وزاد مجموع النفقات العسكرية لهذه الدول الاثنتي عشرة بنسبة 61 في المئة بين عامي 2014 و2019 وبلغ 29.9 مليار دولار. ونخصّ بالذكر الزيادات الكبيرة في بلغاريا (216 في المئة) وليتوانيا (176 في المئة) ولاتفيا (161 في المئة) ورومانيا (115 في المئة) وسلوفاكيا (110 في المئة) في هذه المدّة الخمسية.

نحا متوسط العبء العسكري للدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو منحى مشابهًا لمنحى نفقاتها، فزاد من 1.3 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي في عام 2014 إلى 1.7 في المئة بحلول عام 2019[14]. بل إنّ زيادة العبء العسكري أكبر في دول أوروبا الوسطى الأعضاء في حلف الناتو: من 1.3 في المئة في عام 2014 إلى 1.8 في المئة في عام 2019. وعلى العموم، صار عدد الدول الأعضاء في حلف الناتو التي أنفقت 2 في المئة أو يزيد من ناتجها المحلّي الإجمالي على جيوشها سبع دول في عام 2019 بعدما كانت دولة واحدة في عام 2014، علمًا بأنّ ستًّا من هذه الدول السبع تقع في أوروبا الوسطى.

وفي وقت زادت النفقات العسكرية في المدّة 2014-2019، تعافت عامّة الدول الأوروبية من أزمتها المالية والاقتصادية التي بدأت في عام 2008[15]. وقد أتاح تحسّن الموارد المالية الوطنية للدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو زيادة نفقاتها العسكرية للمضيّ نحو بلوغ سقف الـ 2 في المئة[16]. لذلك، جاءت الزيادة في العبء العسكري نتيجة لتجاوز زيادة النفقات العسكرية النموَّ الاقتصادي، عوضًا عن أن تكون ناجمة عن إنفاق عسكري ثابت في اقتصاد منكمش.

## اتّجاهات الإنفاق على المعدّات كحصة النفقات العسكرية

خطت الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو خطوات لزيادة إنفاقها على المعدّات كحصة

(13) من بين الدول الأعضاء التسع والعشرين في الناتو، هناك 26 دولة في أوروبا. وقد استثنينا دولتين منها، وهما أيسلندا ومونتينغرو، من هذه الدراسة لعدم وجود نفقات عسكرية في الأولى ولانضمام الثانية إلى الناتو في 5 حزيران/يونيو 2017. وتقع دولتان في الناتو، أي كندا والولايات المتّحدة، في أمريكا الشمالية، وتقع تركيا في الشرق الأوسط.

(14) تم حساب جميع القيم المتوسّطة المحسوبة هنا بطريقة المتوسّط الحسابي.

(15) M. Szczepanski, «A Decade on from the Crisis: Main Responses and Remaining Challenges,» European Parliament, European Parliamentary Research Service, October 2019.

(16) انظر مثلاً: E. H. Christie, «The Demand for Military Expenditure in Europe: The Role of Fiscal Space in the Context of a Resurgent Russia,» *Defence and Peace Economics*, vol. 30, no. 1 (2019), pp. 72–99.

في نفقاتها العسكرية أيضًا. وبدءًا بعام 2014، زاد عدد الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو التي خصّصت أكثر من 20 في المئة من نفقاتها العسكرية للمعدات زيادة سريعة: من 5 دول من الدول الأوروبية الأعضاء الأربع والعشرين في عام 2014 إلى 14 دولة في عام 2019 (انظر الشكل الرقم (8-4)).

**الشكل الرقم (8-4)**

**عدد الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو التي بلغت توجيه الإنفاق على المعدّات، 2010-2019**

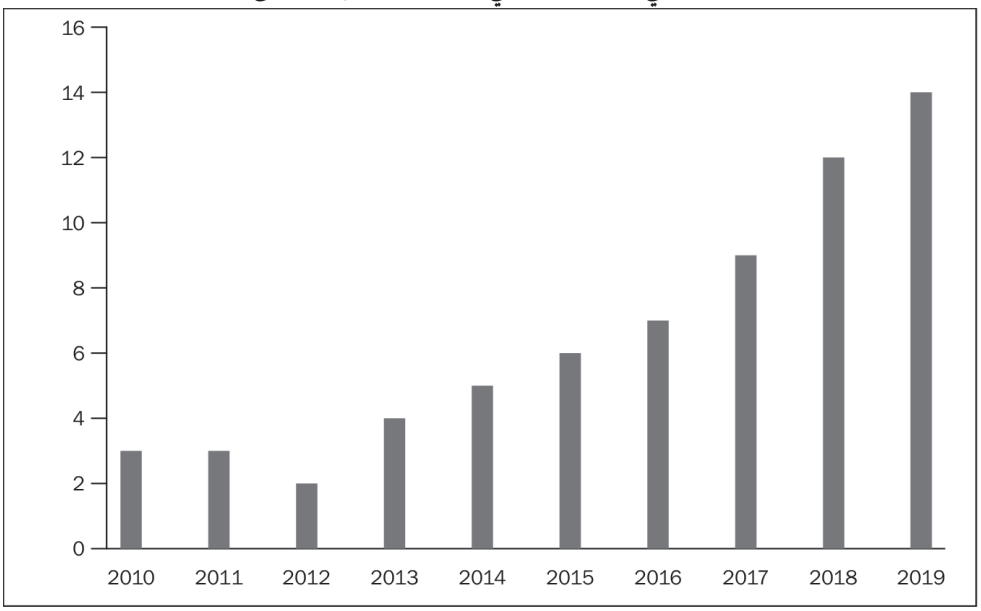


**ملاحظة:** يُظهر المخطّط الشريطي الدول الأعضاء التي خصّصت أكثر من 20 في المئة من نفقاتها العسكرية للمعدّات (عدا أيسلندا ومونتينغرو).

**المصدر:** NATO, «Defence Expenditure of NATO Countries,» Press release, Various editions, 2010–2019.

زادت عشرون من دول حلف الناتو الأوروبية الأربع والعشرين إنفاقها العسكري الإجمالي وإنفاقها على المعدّات كحصة في نفقاتها العسكرية بين عامي 2014 و2019، فارتفع متوسّط الإنفاق على المعدّات كحصة في الإنفاق العسكري الإجمالي من 12 في المئة في عام 2014 إلى 23 في المئة في عام 2019 (انظر الشكل الرقم (8-5)). لكنّ الإنفاق على المعدّات كحصة في النفقات العسكرية الإجمالية انخفض في أربع دول بين عامي 2014 و2019، وهي ألبانيا وإستونيا وفرنسا والمملكة المتّحدة. لكنّ مستوى إنفاق فرنسا والمملكة المتّحدة بقي أعلى كثيرًا من مستوى الـ20 في المئة الذي حدّده حلف الناتو في عام 2019 بواقع 24 في المئة في فرنسا و22 في المئة في المملكة المتّحدة.

تحقّقت في خمس دول في أوروبا الوسطى أكبر الزيادات في الإنفاق على المعدّات كحصة في

نفقاتها العسكرية، وهي بلغاريا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا، بحيث زادت على مثلَي الحصّة المسجّلة بين عامي 2010 و2019، بينما تضاعفت حصّة هنغاريا تقريبًا. واللافت أنّ مجموعة الدول هذه قريبة جغرافيًا من روسيا التي برزت بقوة في تقييمات حلف الناتو للتهديدات منذ عام 2014 (انظر الشكل الرقم (8-6)). والأمر الذي يميّز الاتّجاه الصعودي في الإنفاق على المعدّات في هذه الدول الخمس هو التباينات في وتيرة الزيادات ومداها (انظر الشكل الرقم (8-7)). سنصف هذه الحالات الخمس بالتفصيل بعد قليل، لاستطلاع التفسيرات المحتملة لزياداتها والتفاوتات في الاتّجاهات.

**الشكل الرقم (8-5)**

**متوسّط الإنفاق على المعدّات كحصة في النفقات العسكرية الإجمالية في الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، 2010 ـ 2019**

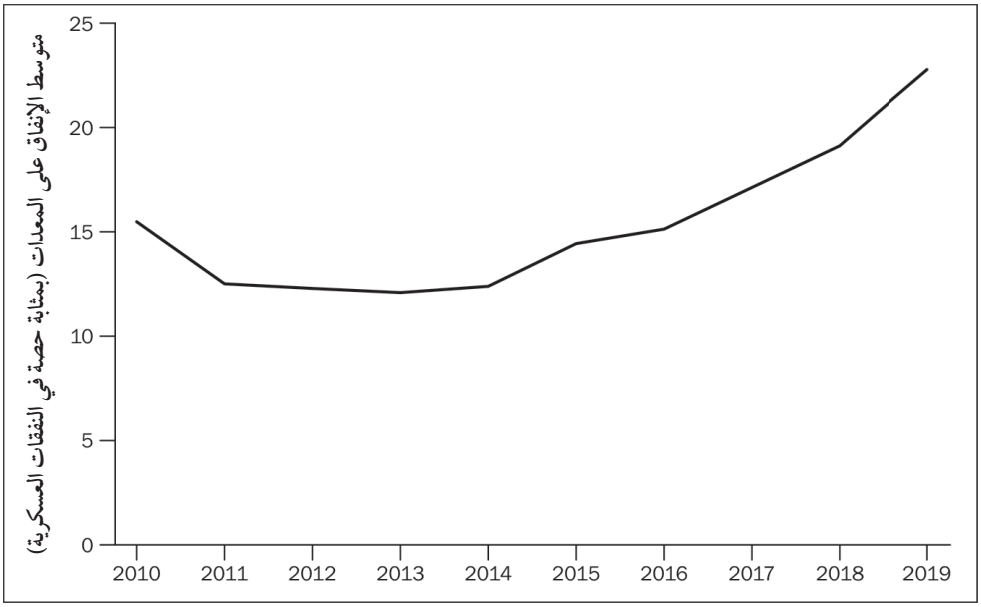


**المصدر:** NATO, «Defence Expenditure of NATO Countries,» Press Release, Various Editions, 2010–2019.

بناء على برنامج تطوير القوّات المسلّحة لعام 2015 في بلغاريا، يستدعي انعدام الاستقرار على امتداد خاصرتَي حلف الناتو الشرقية والجنوبية تنفيذ القرارات المتَّخَذة في قمّة ويلز في عام 2014 [17]. وإلى جانب «البيئة الأمنية التي تغيّرت بصورة جوهرية» وتوجيهات حلف الناتو، تؤكّد خطّة بلغاريا

(17) Bulgarian Council of Ministers, *Programme for the Development of the Defence Capabilities of the Bulgarian Armed Forces 2020* (Sofia: Council of Ministers, 2015), p. 2.

للاطلاع على التطوّرات في السياسة الدفاعية البلغارية، انظر: S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Bulgaria and Black Sea Security,» SIPRI Background Paper, December 2018.

الرامية إلى زيادة عبئها العسكري ليصل إلى 2 في المئة من الحاجة الماسّة إلى تحديث معدّات قوّاتها المسلّحة[18]. ومع أنّ الهدف من الخطّة الأصلية كان إقرار زيادة تدريجية على مدى سبعة أعوام، فإن الإنفاق العسكري البلغاري زاد بحدّة في عام 2019، بنسبة 127 في المئة، وبلغ مليارين ومئة مليون دولار. وبالمثل، إذا بلغ الإنفاق على المعدّات كحصة في النفقات العسكرية 6.8 في المتوسّط في الأعوام 2010-2018، فإنه قفز من 9.7 في المئة من الإنفاق العسكري الإجمالي في عام 2018 إلى 59 في المئة في عام 2019. تُعزى هاتان الزيادتان الحادّتان إلى تسريع شراء ثماني طائرات حربية حديثة بقيمة 1.2 مليار دولار كانت قد طُلبت في حزيران/يونيو 2019 على أن تُسلَّم في عام 2024. وقد سُدّد ثمنها بالكامل في آب/أغسطس 2019 [19]. إنّ سداد تكاليف العقود قبل سنين من وقت تسليمها أمر استثنائي، لأنّ الدول تقسّط الدفعات على سنين عديدة بوجه عام. لذلك، الراجح أنّ إنفاق بلغاريا العسكري الإجمالي وإنفاقها على المعدّات سينخفضان بقوّة في عام 2020.

(18) Bulgarian Council of Ministers, National Plan for Increasing the Defense Spending to 2% of the Gross Domestic Product until 2024 (Sofia: Council of Ministers, 2017), p. 2.

(19) N. Fiorenza, «Bulgaria Makes F-16 Payment,» *Jane's Defence Weekly* (14 August 2019).

**الشكل الرقم (8-6)**

**النسبة المئوية لتغيّر الإنفاق على المعدّات كحصة في النفقات العسكرية في الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، 2010-2019**

**ملاحظة:** تُظهر الأرقام الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، عدا أيسلندا ومونتينغرو، لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

**المصدر:** NATO, «Defence Expenditure of NATO Countries,» Press Release, Various Editions, 2010–2019.

**الشكل الرقم (8-7)**

**أكبر خمس زيادات في الإنفاق على المعدّات كحصة في النفقات العسكرية الإجمالية في الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، 2010-2019**

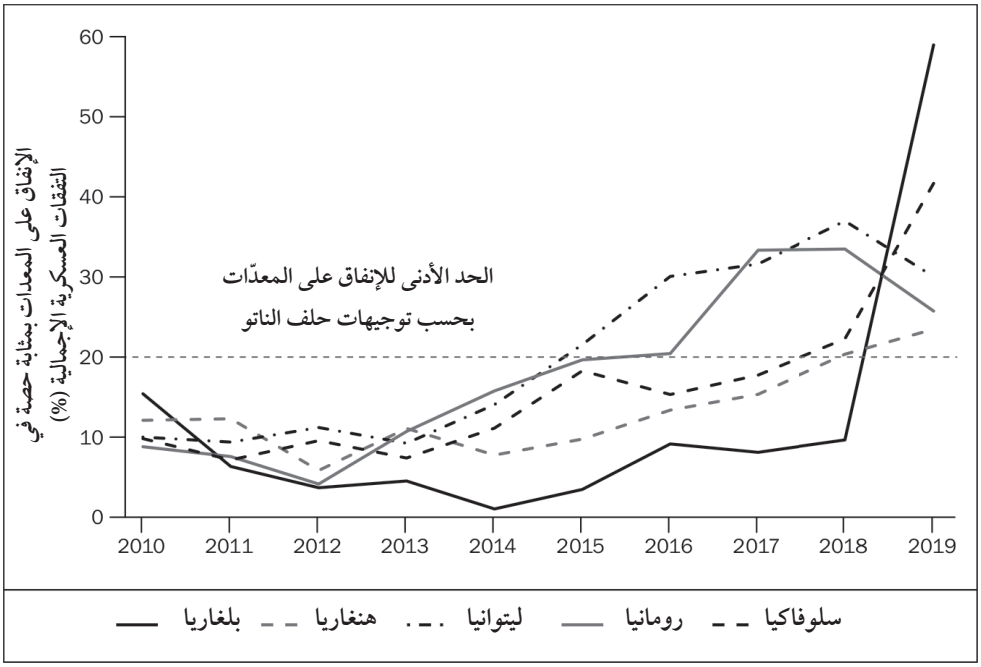


**المصدر:** NATO, «Defence Expenditure of NATO Countries,» Press Release, Various Editions, 2010–2019.

إذا كانت ليتوانيا تردّد صدى تقييم حلف الناتو الأمني الإجمالي، فإنّ التهديد الأوّل والأهمّ الذي تتصوّره هو «عدوانية» روسيا «المتعاظمة وقدراتها العسكرية المتنامية»[20]. زاد إنفاق ليتوانيا العسكري بنسبة 232 في المئة في الأعوام 2010-2019. وزاد إنفاقها على المعدّات من 10 في المئة إلى 30 في المئة من الموازنة العسكرية خلال المدّة ذاتها. إنّ مشتريات ليتوانيا من الأسلحة أكثر صلة ببناء القدرة العسكرية منها باستبدال معدّات قديمة، لقلّة ما في حوزتها من معدّات أصلاً. أهمّ طلباتها في الأعوام 2014-2019 كانت شراء 86 عربة مشاة مقاتلة بقيمة 435 مليون دولار ومنظومتَي دفاع جوّي بقيمة 89.3 مليون دولار[21].

تتماهى استراتيجية رومانيا الدفاعية الوطنية لعام 2015 أيضًا مع تقييمات حلف الناتو للأخطار[22].

(20) Lithuanian Ministry of National Defence (MND), Lithuanian Defence Policy 2017, White paper (Vilnius: MND, 2017), pp. 7 and 13.

(21) SIPRI Arms Transfers Database, March 2019.

(22) Romanian Presidential Administration, National Defense Strategy 2015–2019: A Strong Romania within Europe and the World (Bucharest: Presidential Administration, 2015).

زادت النفقات العسكرية الرومانية بنسبة 154 في المئة بين عامي 2010 و2019، فيما كان إنفاقها على المعدّات أكبر بنسبة 193 في المئة في عام 2019 منه في عام 2010. وكانت الزيادة في الإنفاق على المعدّات حادّة على الخصوص منذ عام 2013. ولا تزال القوّات المسلّحة الرومانية تستخدم معدّات سبق أن حازتها في الغالب قبل انتهاء الحرب الباردة. وتشدّد الاستراتيجيا الدفاعية الوطنية لعام 2015 والوثائق السياسية اللاحقة على الحاجة إلى حيازة معدّات حديثة، ومواصلة الجهود الرامية إلى الاستعاضة عن المعدّات القديمة والسوفياتية الأصل جزئيًا بمعدّات من شركاء رومانيا في حلف الناتو أو الاتّحاد الأوروبي. والراجح أنّ طلب شراء منظومات دفاع جوّي بقيمة 4.6 مليارات دولار من الولايات المتّحدة في عام 2017 هو السبب الرئيس للزيادة الكبيرة في إنفاقها على المعدّات في ذلك العام[23].

زاد إنفاق سلوفاكيا على المعدّات كحصة في النفقات العسكرية الإجمالية من 9.8 في المئة في عام 2010 إلى 42 في المئة في عام 2019. وزادت نفقاتها العسكرية الإجمالية بنسبة 68 في المئة في المدّة ذاتها. سُوّغت الزيادة في الإنفاق العسكري بتقييم أمني قومي منسجم بدرجة كبيرة مع تقييم حلف الناتو[24]. ولتسويغ زيادة الإنفاق على المعدّات، أشار **كتاب سلوفاكيا الأبيض** لشؤون الدفاع لعام 2016 إلى حاجة إلى استبدال المعدّات القديمة[25]. وإضافة إلى ذلك، لزم تسريع استبدال ترسانة سلوفاكيا من المعدّات السوفياتية أساسًا أو الروسية المنشأ بسبب القيود التي فرضها الاتّحاد الأوروبي على واردات الأسلحة من روسيا عقب ضمّها القرم[26]. وتشير وزارة الدفاع السلوفاكية على الخصوص إلى الحاجة إلى استبدال الطائرات الحربية المستورَدة من روسيا ومن منظومات الدفاع الجوّية المستورَدة من الاتّحاد السوفياتي لتقليل الاعتماد التكنولوجي العسكري على روسيا. وهذا يردّد صدى هدف وضعه حلف الناتو بعد عام 2014 للتعامل مع قضية الاعتماد على معدّات عسكرية مستورَدة من روسيا[27]. أمّا أكبر برنامج شراء أسلحة سلوفاكي في الأعوام 2014-2019 فكان طلب شراء 14 طائرة حربية من الولايات المتّحدة بقيمة 1.8 مليار دولار في عام 2018 على أن يبدأ التسليم في عام 2023[28]. ومن المنطقي أنّ الزيادة الحادّة في إنفاق سلوفاكيا على المعدّات في عام 2019 متّصلة بهذا البرنامج.

إضافة إلى التهديدات الروسية المتصوَّرة، يهيمن على تقييم هنغاريا الأمني ما تعُدّه حكومتها

= للاطلاع على التطوّرات المتّصلة بالسياسة الدفاعية الرومانية، انظر: S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Romania and Black Sea Security,» SIPRI Background Paper, December 2018.

(23) Army Recognition, «Raytheon to Deliver Patriot Configuration 3+ Air Defense Systems to Romania,» 17 May 2018, and US Defense Security Cooperation Agency, «Romania: Patriot Air Defense System and Related Support and Equipment,» News Release no. 17-35, 11 July 2017.

(24) Slovak Ministry of Defence (MOD), White Paper on Defence of the Slovak Republic (Bratislava: MOD, 2016), p. 6.

(25) Ibid., pp. 10 and 25.

(26) للمزيد عن حظر الأسلحة الأوروبي على روسيا، انظر الفصل الرابع عشر، القسم II في هذا الكتاب.

(27) انظر مثلاً: North Atlantic Council, Brussels Summit Declaration, 11 July 2018, para 31.

(28) SIPRI Arms Transfers Database, March 2019.

«أزمة لاجئين ومهاجرين». وتجادل بأنّها تستلزم استخدام الجيوش لحراسة الحدود ونشرها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «لإدارة المشكلة في مهدها»[29]. بناء على ذلك، زادت مشتريات العسكرية الهنغارية بنسبة 62 في المئة بين عامي 2010 و2019، وزاد إنفاقها العسكري بنسبة 94 في المئة. وقد شرعت هنغاريا أصلاً باستبدال المعدات الروسية المنشأ في أوساط العقد الأول من هذا القرن حين اشترت طائرات حربية سويدية. وبدأت الجولة التالية من المشتريات الرئيسة في آخر عام 2018 وشملت حيازة 46 دبّابة و24 مدفعًا ذاتيّ الحركة من ألمانيا بقيمة 565 مليون دولار[30].

## استنتاجات

انعكس في أوساط العقد الأول من القرن الحالي منحى انخفاض المشتريات العسكرية في الدول الأعضاء في حلف الناتو الذي بدأ غداة الأزمة المالية والاقتصادية في عام 2008. ازدادت حدّة التهديدات المتصوَّرة، ولا سيما الناشئة عن روسيا عقب ضمّها القرم، والناشئة أيضًا عن تنظيم الدولة الإسلامية وأزمة اللاجئين والمهاجرين. دفعت هذه التصوّراتُ الدولَ الأعضاء في حلف الناتو إلى التشديد رسميًا على هدفها المشترك، وهو إنفاق ما قيمته 2 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي على الجيش، وتخصيص 20 في المئة على الأقلّ من المشتريات للمعدّات. وفي الوقت عينه، تعافت القطاعات الاقتصادية والعمومية الوطنية، وهو ما أتاح زيادة الإنفاق.

زاد عدد الدول الأعضاء في حلف الناتو التي تكرّس 20 في المئة أو أكثر من مشترياتها العسكرية للمعدّات منذ قمّته التي انعقدت في عام 2014. وكان النموّ أكبر في دول أوروبا الوسطى الأعضاء في حلف الناتو، وذلك لجملة من العوامل، وأهمّها تصوّرات تعاظم التهديد الناشئ عن روسيا. وإضافة إلى ذلك، تستخدم دول حلف الناتو في أوروبا الوسطى معدّات كثيرة عفا عليها الزمن، وهي مستوردة في تسعينيات القرن الماضي من روسيا أو من الاتّحاد السوفياتي في كثير من الحالات. لذلك، بينما تسعى هذه الدول لتحديث أسلحتها، فهي تسعى أيضًا لتقليل اعتمادها على روسيا في صيانة ما لديها من معدّات رئيسة.

لكنّ الزيادات في الإنفاق العسكري كحصة في النفقات العسكرية أكثر اعتدالاً في الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في حلف الناتو. وهناك تفاوت شديد في استجابتها لتوجيهات حلف الناتو الخاصّة بالإنفاق على المعدّات، بناء على مدى تأثّرها بالتهديدات المعرَّفة وعلى الأوضاع الفنّية وأحجام ترساناتها العسكرية الراهنة.

ومع أنّ الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو أحرزت تقدّمًا نحو الالتزام بتوجيهات حلف

(29) O. Balogh, «The importance of the Zrínyi 2026 Defence and Military Development Program,» Vojenské rozhledy, vol. 28, no. 3 (September 2019), pp. 55–70, and MTI, «Defence Minister Warns of New Military Threats,» Hungary Today, 3 June 2019.

(30) SIPRI Arms Transfers Database, March 2019.

الناتو المتعلّقة بتخصيص 20 في المئة من المشتريات العسكرية للمعدّات، ما زالت هناك أسئلة حول ما إذا صارت الآن أكثر استعدادًا للتصدّي للتهديدات المتصوَّرة. فزيادة الإنفاق على المعدّات لا تعني بالضرورة تحسّن القدرة أو الجاهزية العسكرية. ويُنذر التركيز على التوجيهات الخاصّة بالإنفاق العسكري بتبسيط الردّ على مجموعة من التهديدات الأمنية المتقلّبة والمتعدّدة الجوانب.

## IV. الشفافية في النفقات العسكرية

**بيتر د. ويزيمان، سيمون ت. ويزيمان**

تؤدّي شفافية الحكومات في النفقات العسكرية جملة من الوظائف. إنّها أداة لبناء الثقة على الصعيد الدولي في مجال الأمن. وهي عنصر أساسي على الصعيد الوطني في الحوكمة الرشيدة، وإدارة النفقات العسكرية بصورة لائقة ومساءلة الحكومة[1].

نستهلّ هذا القسم بوصف تضاؤل المشاركة في آلياتَي شفافية دولية في عام 2019: تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية، وآلية إبلاغ منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونصف بإيجاز أيضًا التوقّف الظاهر لآلية دولية ثالثة، وهي سجلّ الإنفاق الدفاعي الأمريكي الجنوبي لاتّحاد الدول الأمريكية الجنوبية (سجلّ يوناسور). ثمّ ننظر على المستوى الوطني إلى طريقة إصدار كثير من الحكومات بيانات عن نفقاتها العسكرية وإلى كيفية تفاوت هذه البيانات. ونعاين دولة ميانْمار كدراسة حالة ودور إيرادات المؤسّسات التجارية المملوكة للجيش هناك في تغطية نفقاته العسكرية من خارج الميزانية. ونسلّط الضوء في هذا القسم أيضًا على الصعوبات في التحقّق من تطبيق هذه الممارسات وفي تحديد التغيّرات فيها أو توقّفها أيضًا.

### الإبلاغ على المستوى الدولي

استمرّ في عام 2019 إبلاغ آليتين دوليتين تهدفان إلى الشفافية في النفقات العسكرية، وهما تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية، ووثيقة فيينا الصادرة عن منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا

(1) انظر مثلاً: M. Bromley and C. Solmirano, *Transparency in Military Spending and Arms Acquisition in Latin America and the Caribbean*, SIPRI Policy Paper; no. 31 (Stockholm: SIPRI, 2012), pp. 1–5, and N. Tian, P. D. Wezeman, and Y. Yun, *Military Expenditure Transparency in Sub-Saharan Africa*, SIPRI Policy Paper; no. 48 (Stockholm: SIPRI, 2018), pp. 1–3.

لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن. تهدف هاتان الآليتان إلى بناء الثقة بين الدول في المجال السياسي-العسكري وإلى تقليل الشكوك المتبادلة بين الدول حيال نواياها بعضها تجاه بعض، وقدراتها العسكرية.

وافقت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في عام 1980 على اعتماد تقرير سنوي يتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة تقديم طوعي لبيانات عن نفقاتها العسكرية في العام السابق[2]. يهدف التقرير على الخصوص إلى تعزيز الشفافية في المسائل العسكرية، وإلى زيادة القدرة على التكهّن بالأنشطة العسكرية، وخفض خطر نشوب نزاع مسلّح، وزيادة الوعي العامّ بمسائل نزع الأسلحة[3]. لكنّ الاهتمام بالتقرير، الذي صار اسمه تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية، ضعف بمرور السنين.

بلغت المشاركة في التقرير أعلى مستوى لها في عام 2002، حين شاركت 81 دولة، لكنّها تضاءلت إلى مستوى متدنّ منذ ذلك الحين[4]. وفي عام 2018، لم يقدّم غير 36 من الدول الـ193 الأعضاء في الأمم المتّحدة معلومات عن إنفاقها العسكري في عام 2017؛ وفي عام 2019، انخفض عدد الدول التي أبلغت عن إنفاقها في عام 2018 إلى 30 دولة[5]: ثلاث من هذه الدول الثلاثين في آسيا وأوقيانيا، وواحدة في الأمريكات، ودولتان في الشرق الأوسط، وأربع وعشرون دولة في أوروبا، وانعدمت مشاركة الدول الأفريقية. ولم يقدّم تقريرًا في عام 2019 غير الهند من بين كبرى الدول الخمس إنفاقًا على التسلّح في العالم، وهي الولايات المتّحدة والصين والهند وروسيا والسعودية. لكنّ الولايات المتّحدة قدّمت تقارير وطنية في عام 2015 والصين في عام 2017. كما قدمت سبع دول من كبار الدول الـ15 إنفاقًا على التسلّح في العالم معلومات في عام 2019، وهي أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان. وبناء على أرقام سيبري الخاصّة بالنفقات العسكرية، بلغت حصّة الدول الثلاثين التي قدّمت تقارير في عام 2019 نسبة 19 في المئة من إجمالي الإنفاق العالمي في عام 2018 [6].

تُصدر الجمعية العامّة للأمم المتّحدة قرارًا في كلّ سنة تالية يطالب الدول الأعضاء بتقديم تقرير

---

(2) UN General Assembly Resolution 35/142 B, «Reduction of Military Budgets,» A/RES/35/142, 12 December 1980, and United Nations, General Assembly, Report of the Group of Governmental Experts to Review the Operation and Further Development of the United Nations Report on Military Expenditures, A/72/293, 4 August 2017, p. 8.

(3) United Nations, General Assembly, Report of the Group of Governmental Experts to Review the Operation and Further Development of the United Nations Report on Military Expenditures, A/72/293, para. 2.

(4) United Nations, General Assembly, Report of the Group of Governmental Experts on the Operation and Further Development of the United Nations Standardized Instrument for Reporting Military Expenditures, A/66/89, 14 June 2011, p. 26.

(5) N. Tian, D. Lopes da Silva, and P. D. Wezeman, «Transparency in Military Expenditure Data,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 214–215; and United Nations, General Assembly, «Objective information on Military Matters, Including Transparency of Military Expenditures,» Report of the Secretary-General, A/74/155, 12 July 2019.

يعدّد هذا التقرير 28 حالة تقديم معلومات. وإضافة إلى ذلك، قُدّم تقريران بعد الأجل المحدّد لإدراجهما في هذا التقرير السنوي، وهما مشمولان في قاعدة بيانات آلية تقرير الأمم المتّحدة.

(6) SIPRI Military Expenditure Database, April 2020.

للأمين العامّ عن نفقاتها العسكرية. صدر آخر هذه القرارات في كانون الأول/ديسمبر 2019[7]. وفي القرار السابق الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2017، كلّفت الجمعيةُ العامّة مكتبَ الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح بإرسال استبيان إلى الدول، بهدف التعرّف إلى أولوياتها بشأن الشفافية في النفقات العسكرية، وأسباب عدم إبلاغ آلية تقرير الأمم المتّحدة وسُبُل تحسين الإبلاغ[8]. وبحلول تموز/يوليو 2019، كانت 13 دولة قد أجابت عن الاستبيان[9]. لكن لم يتمّ الإفصاح عن محتوى الردود، ولا يوجد تقرير عمومي يشير إلى تضمّن الإجابات رؤى جوهرية لازمة لتنشيط آلية تقرير الأمم المتّحدة عن النفقات العسكرية.

تشترط وثيقة فيينا لعام 2011 على الدول المشاركة في منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا تبادلاً سنويًا للمعلومات المتعلّقة بالموازنات والنفقات العسكرية عن السنة السابقة، باستخدام فئات آلية تقرير الأمم المتّحدة[10]. لكنّ هذه التقارير غير متاحة للعموم. وقدّمت 41 دولة من بين الدول الـ57 المشاركة في المنظّمة تقارير في عام 2019، بعد أن كان العدد 46 دولة في عام 2018 [11].

استحدثت دول يوناسور سجلّ الإنفاق الدفاعي الأمريكي الجنوبي لاتّحاد الدول الأمريكية الجنوبية كتدبير لبناء الثقة والأمن[12]. وآخر تاريخ صدرت عنه بيانات بموجب السجلّ كان عام 2015 [13]. وفي عام 2019، كان أكثر الدول الأعضاء في يوناسور قد انسحبت من المنظّمة أو أنها في طور الانسحاب منها[14].

## الشفافية على المستوى الوطني

تتحقّق الشفافية في الإنفاق العسكري على المستوى الوطني عادة من خلال إصدار الموازنات

---

(7) UN General Assembly Resolution 74/24, «Objective Information on Military Matters, Including Transparency of Military Expenditures,» 12 December 2019, A/RES/74/24, 18 December 2019.

(8) UN General Assembly Resolution 72/20, «Objective Information on Military Matters, Including Transparency of Military Expenditures,» 4 December 2017, A/RES/72/20, 11 December 2017, para. 8(c).

تمّ الحصول على الاستبيان من United Nations, A/72/293, annex I.

(9) United Nations, A/74/155, para. 7.

(10) Vienna Document 2011, paras 15.3–15.4, as updated by OSCE, Forum for Security Cooperation, Decision no. 2/13, 3 March 2013.

للمزيد عن وثيقة فيينا، انظر الملحق ألف، القسم II في هذا الكتاب؛ وOSCE, «Ensuring Military Transparency-the Vienna Document,» [n. d.].

وللاطلاع على وصف موجز لمنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا وعلى قائمة بالدولة المشاركة فيها، انظر الملحق ب، القسم II في هذا الكتاب.

(11) OSCE, Communication with author, 11 February 2020.

(12) Bromley and C. Solmirano, Transparency in Military Spending and Arms Acquisition in Latin America and the Caribbean, p. 18.

للاطلاع على وصف موجز لليوناسور وعلى قائمة بالدول الأعضاء فيها، انظر الملحق ب، القسم II في هذا الكتاب.

(13) J. M. Vega and N. Comini, Registro Suramericano de Gastos de Defensa: El legado de UNASUR [South American Defense Expenditure Registry: The legacy of UNASUR], Instituto Español de Estudios Estratégicos (IEEE) Documento Opinión no. 129/2017 (Madrid: IEEE, 2017), p. 15.

(14) Deutsche Welle, «South America Leaders Form Prosur to Replace Defunct Unasur Bloc,» 23 March 2019.

الوطنية أو تقارير النفقات، ولها صلة بهواجس محلّية كبيرة حيال تحقيق الشفافية في إعداد الموازنة والاستخدام الفاعل لمواردها[15]. بإطلاع المجتمع المدني على هذه المعلومات، تتعزّز الحوكمة الرشيدة، وتصبح وسيلة لتقييم إدارة النفقات وإتاحة المساءلة. زد على ذلك ثبوت قابلية القطاع العسكري للفساد، والشفافيةُ في المعلومات أداة تُعين على التعرّف على حالات الفساد المحتملة[16].

ومن بين الدول الـ169 التي سعى سيبري لتقدير نفقاتها العسكرية في عام 2019، عُثر على بيانات ذات صلة عن 150 دولة[17]. تمّ الحصول على البيانات من وثائق حكومية رسمية في 147 دولة من هذه الدول الـ150. وتمّ الحصول على بيانات عن الدول الثلاث التي لم يُعثر على تقارير حكومية رسمية عنها بالرجوع إلى مصادر أخرى، كتقارير صندوق النقد الدولي أو تقارير إعلامية تُورد معلومات حكومية[18].

هناك تفاوت كبير في مستوى الشفافية في الدول الـ169 التي يجمع سيبري معلومات عن نفقاتها العسكرية. ونشير بخاصة إلى أنّ النفقات العسكرية في بعض الدول تموَّل من خارج الميزانية الحكومية أو أنّها كانت كذلك في الماضي. يأتي أغلب هذا التمويل الذي من خارج الميزانية من أنشطة تجارية تديرها القوّات المسلّحة. ربّما لا تكون هذه الممارسة شائعة، لكن هذا ما تبيّن في الماضي في دول عديدة (كالتشيلي والصين وإندونيسيا) أو يُشتبه بأنّ هذه حالها (كمصر وفيتنام)[19]. والغالب أنّها دول تحكمها أنظمة عسكرية أو حكمتها في الماضي، مع إشراف برلماني ضعيف على القوّات المسلّحة. ومع أن من المعلوم أنّ الديمقراطية تحسّن مستويات الشفافية، فربما تستلزم الشفافية في الإنفاق العسكري زمنًا طويلاً لتتطوّر بالكامل[20]؛ ففي حالة ميانْمار مثلاً، وعلى الرغم من انتقال إلى حكومة منتَخبة ديمقراطيًا، تظلّ الشفافية والمساءلة في القطاع العسكري مصدر قلق.

## ميانْمار

خضعت ميانْمار لنظم عسكرية بين عامي 1962 و2016. ولغاية 2012، لم يصدر أيّ منشور أو بيان

(15) S. Perlo-Freeman, «Measuring Transparency in Military Expenditure: The Case of China,» University of California San Diego, Defense Transparency Project, Policy Brief no. 2011-4, October 2011.

(16) S. Perlo-Freeman, «Transparency and Accountability in Military Spending,» *SIPRI Commentary,* 3 August 2016.

(17) الدول الـ 19 التي لم يفلح سيبري في العثور على معلومات عن إنفاقها العسكري في عام 2019 هي كوبا وجيبوتي وغينيا الاستوائية وإريتريا وغينيا بيساو وكوريا الشمالية ولاوس وليبيا وميانْمار وقطر والصومال (جزئياً) وسورية وطاجيكستان وتركمانستان والإمارات وأوزبكستان وفنزويلا وفيتنام واليمن. ومن بين الدول الـ 150 التي توافر بشأنها بيانات، ليس في ثلاث منها نفقات عسكرية، وهي كوستاريكا وأيسلندا وبنما. ولأسباب عملية، لا يجمع سيبري معلومات عن بيانات النفقات العسكري لبعض الدول الصغيرة.

(18) الدول الثلاث هي بوناي دار السلام وكمبوديا وإثيوبيا.

(19) D. Lopes da Silva and N. Tian, «Ending Off-budget Military Funding: Lessons from Chile,» *SIPRI Commentary*, 16 December 2019; Human Rights Watch (HRW), Too High a Price: The Human Rights Cost of the Indonesian Military's Economic Activities (New York: HRW, 2006); J. V. Marpaung, «TNI's Gold Mine: Corruption and Military-owned Businesses in Indonesia,» Global Anticorruption Blog, 17 June 2016, and Z. Abuza and N. Nhat Anh, «Vietnam's Military Modernization,» *The Diplomat*, 28 October 2016.

(20) J. R. Hollyer, B. P. Rosendorff and J. R. Vreeland, «Democracy and Transparency,» *Journal of Politics,* vol. 73, no. 4 (October 2011), pp. 1191–205.

رسمي أو شبه رسمي عن موازنة وزارة الدفاع، ولا أتيحت معلومات غير متّسقة. وبدءًا بعام 2012، حين أرغمت احتجاجات داخلية وضغوط خارجية القوّاتِ المسلّحة (وتسمّى تاتمادو) على إطلاق عملية إصلاح سياسي، أصدرت ميانْمار موازنة وزارة الدفاع في وثائق وبيانات الموازنة الرسمية. لكن حُذف من موازنات الحكومة المنشورة أربعة عناصر في إنفاق ميانْمار العسكري. يُموَّل اثنان منها من عائدات حكومية. يجيز قانون التمويل الخاصّ لعام 2011 لتاتمادو سحب أموال حكومية إضافية من خارج الموازنة العادية وبعيدًا عن الرقابة البرلمانية[21]. كما صدرت بيانات عن تمويل مشابه خُصّص لشراء أسلحة[22]. والعنصران الآخران يقعان خارج مصادر الإيرادات أو الإشراف الحكومي. أكبر هذه العناصر إيرادات مؤسّسات تجارية أو صناعية مملوكة لتاتمادو أو خاضعة لسيطرتها. وتحصل تاتمادو على «تبرّعات» أخرى من شركات خاصّة. ومع أنّ وسائل الإعلام والباحثين أوردوا تقارير عن هذين العنصرين الأخيرين على مدى سنين كثيرة، فقد وُثّقا بإسهاب في تقرير لبعثة تقصّي الحقائق الدولية المستقلّة في ميانْمار، وهي فريق خبراء مستقلّ شكّله مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في عام 2017 [23].

وجدت البعثة أنّ تاتمادو تملك شركتين قابضتين هما شركة ميانْمار الاقتصادية القابضة المحدودة (MEHL) وشركة ميانْمار الاقتصادية (MEC)، ويسيطر الجيش من خلالهما أو يملك 106 شركات على الأقل و27 شركة «تابعة لها» في جميع قطاعات الإنتاج والخدمات تقريبًا[24]. ومع أنّ كلتا الشركتين القابضتين لا تصدر تقارير مالية، خلصت بعثة تقصّي الحقائق إلى أنّهما «يجنيان» والشركات التابعة لهما «إيرادات تفوق كثيرًا إيرادات أيّ شركة مملوكة لمدنيين» في ميانْمار[25].

لشركة MEHL غايات غير عسكرية بدرجة كبيرة من الناحية الرسمية: رفاهية أسر العسكريين والمتقاعدين، ورفاهية الجمهور العامّ، والتنمية الاقتصادية العامّة[26]. وتشير «الأدلّة» التي جمعتها البعثة إلى أنّ دخل الشركة معلَن عنه بصورة لائقة في الموازنات العسكرية- لكنّ تقرير البعثة لم يتوصّل إلى استنتاج نهائي بهذا الشأن[27]. وفي المقابل، يحيط بشركة MEC مزيد من السرّية، والطابع

(21) The Special Fund Relating to Necessary Expenditures for Perpetuation of the State Sovereignty Law, State Peace and Development Council Law No. 10/2011, 27 January 2011.

(22) J. Grevatt, «Myanmar Proposes a 2017 Defence Budget of $2.1 Billion,» Jane's Defence Industry, 2 March 2017.

(23) United Nations, General Assembly, Human Rights Council, Independent International Factfinding Mission on Myanmar, «The Economic Interests of the Myanmar Military,» 5 August 2019, A/HRC/42/CRP.3.

شُكّلت بعثة تقصّي الحقائق في عام 2017 للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان على يد تاتمادو، ولا سيما في حقّ أقلّية الروهينغا. قدّمت تقريرها الأصلي في عام 2018 وصدر في 5 آب/أغسطس 2019. ونُشرت تحديثات قليلة في: «Update from the UN Independent International Fact-finding Mission on Myanmar on its Report on «The Economic Interests of Myanmar's Military»,» 9 August 2019.

للاطلاع على تقارير سابقة، انظر مثلاً: D. Fullbrook, «Burma's Generals on a Buying Spree,» *Asia Sentinel*, 18 December 2006.

(24) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, para. 6(a).

(25) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, para. 48.

(26) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, para. 50.

(27) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, para. 46fn.

العسكري لغاياتها أقوى كثيرًا، وهذا يشمل «خفض الإنفاق الدفاعي» و«تلبية احتياجات تاتمادو»[28]. كما أنّ الموازنة لا تصرّح عن عائدات الشركة، والظاهر أنّ «خفض الإنفاق الدفاعي» يعني خفض الموازنة العسكرية، وليس خفض الإنفاق العسكري الإجمالي.

لم تحدّد بعثة تقصّي الحقائق الحجم الكلّي لدخل الشركات المملوكة لتاتمادو من خارج الميزانية. لكنّ التقديرات تشير إلى أنّ أرباح هذه المؤسّسات التجارية تبلغ مليارات الدولارات سنويًا[29]. وتشير بيانات الضرائب، على عدم اتّساقها، إلى أنّ الشركتين القابضتين وبعض الشركات التابعة لهما في عداد أكبر دافعي الضرائب في ميانْمار، لكنّ التقرير يذكر أنّ عائدات الشركة التي تصل إلى تاتمادو تفوق الضرائب التي تسدّدها، والظاهر أنّها تموّل عمليات تاتمادو بشكل مباشر[30]. بل إنّ الدخل المتأتّي من التبرّعات المجموعة، بقصد تمويل عمليات تاتمادو ضدّ أقلّية الروهينغا، أكثر خفاءً لكنّه أصغر كثيرًا. ففي أحد شهور العام 2017، وجدت بعثة تقصّي الحقائق أنّ التبرّعات بلغت 6,15 مليون دولار[31].

إنّ عدم توافر معلومات يجعل تقييم أهمّية الإنفاق الخفي عسيرًا. وبالجملة، الراجح أنّ الإنفاق العسكري من خارج الموازنة بأنواعه الأربعة شكّل جزءًا كبيرًا، وربّما أغلب إنفاق ميانْمار العسكري الإجمالي لغاية عام 2018 على الأقل. ويمكن استشفاف مؤشّر محتمل على حجم الصندوقين الماليّين الحكوميَّين غير النظاميَّين- الصندوق الخاصّ وصندوق المشتريات، من طلب موازنة وزارة الدفاع للسنة المالية 2017-2018. كان ذلك أوّل طلب موازنة تعيّن على الحكومة والبرلمان (جمعية الاتّحاد) دراسته والذي تُمثل فيه القوّات المسلّحة أقلّية. طلبت وزارة الدفاع 3.90 تريليونات كيات (2,8 مليار دولار)، وهو رقم أكبر كثيرًا من الموازنة الرسمية في عام 2016-2017. لكنّ الميزانية العسكرية المقترَحة في الجمعية بلغت تريليونين وتسعة مليارات كيات فقط (مليارين ومئة مليون دولار) وبلغت الموازنة النهائية المصادَق عليها 3.0 تريليونات كيات (مليارين ومليوني دولار)[32]. ثمة تفسيران محتملان للطلب الكبير الذي تقدّمت به وزارة الدفاع. ربّما يُعزى إلى حاجة متصوّرة إلى أموال ضخمة للتعامل مع التطوّرات الجديدة، كتزايد العمليات التي تستهدف الروهينغا وجماعات ثورية في أجزاء أخرى في البلاد أو تمويل برامج ضخمة لشراء أسلحة جارية أو مزمَعة[33]. لكن ربّما

(28) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, para. 51.

(29) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, para. 56.

(30) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, para. 58.

(31) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, para. 6(c).

(32) Grevatt, «Myanmar Proposes a 2017 Defence Budget of $2.1 Billion,» and P. Parameswaran, «What Does Myanmar's New Defense Budget Mean?,» The Diplomat, 3 March 2017. Until 2017/18 Myanmar's Financial Year Ran from 1 April to 31 March.

تمتدّ الموازنة منذ عام 2018-2019 من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 30 أيلول/سبتمبر. وبسبب الإنفاق العسكري غير المؤكّد ولكنّه ضخم وخفي على الأرجح، لا يستخدم سيبري الموازنة الدفاعية الرسمية لميانْمار ولا يدرج تقدير الإنفاق العسكري الإجمالي الصادر عن ميانْمار في تقديرات الإنفاق العسكري الإقليمية ودون الإقليمية.

(33) للاطلاع على خطط شراء الأسلحة، انظر: S. T. Wezeman, *Arms Flows to South East Asia* (Stockholm: SIPRI, 2019), and SIPRI Arms Transfers Database, March 2020.

يكون الطلب الكبير وسيلة لتقنين أحد صندوقَي الحكومة غير النظاميَّين أو كليهما، بإدراجهما في الموازنة العادية.

يشير تقرير بعثة تقصّي الحقائق إلى أنّ دخل تاتمادو المستقلّ أعطاها القدرة على العمل من دون إشراف مدني، وعلى مواصلة عملياتها ضدّ الروهينغا وأقلّيات أخرى[34]. ويبدو أنّ تاتمادو واصلت بعد عام 2018 عملياتها ومشترياتها العسكرية عند المستويات السابقة ولم تخفّض حجمها على نحو كبير. وفي الوقت عينه، بلغت الموازنة العسكرية الرسمية 3.4 تريليونات كيات (مليارين ومليوني دولار) لعام 2019-2020- هذان الرقمان لا يزيدان كثيرًا بالقيمة المطلقة كحصة في الإنفاق الحكومي عن المسجَّل في السنين السابقة، وربّما يشيران إلى انخفاض بالقيمة الحقيقة[35]. وهذا يشير بقوّة إلى أنّ الإنفاق العسكري غير المعلَن لم يتوقّف.

وكما في حالات أخرى كثيرة، وصلت في حكومة منتَخبة ديمقراطيًا إلى السلطة بعد حكم عسكري طويل، ربّما يكون تعامل الحكومة مع انعدام الشفافية والرقابة صعبًا وعملية طويلة[36]. وعلى سبيل المثال، نالت الأحزاب غير العسكرية بقيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أغلبية في الجمعية بميانْمار في عام 2015، وذلك لأوّل مرّة منذ عام 1962، وشكّلت منذ نيسان/ أبريل 2016 حكومة عسكرية غير عسكرية بدرجة كبيرة. لكن بموجب دستور عام 2008، تحتفظ تاتمادو بـ25 في المئة من مقاعد الجمعية، وتسيطر على الوزارات الأمنية الثلاث، وهي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة شؤون الحدود[37]. كما أنّ الدستور يكاد لا يمنح الجمعية سيطرة على تاتمادو ولا على ميزانيتها[38].

تدرس الحكومة التي تقودها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تحسين الشفافية في الموازنة وفاعليتها كأولويات[39]. لكن سيتعيّن عليها التعامل مع ثقافة السرّية وجيش خارج على السيطرة بسبب أكثر من 50 سنة من الحكم العسكري. ومع أنّه كان للبرلمان وجود في بعض تلك السنين، فهو لم يفرض رقابة شاملة على الميزانية العسكرية، ولم يمتلك سيطرة أو إشرافًا على تاتمادو. وهذا الوضع لم يتغيّر بالكامل حتى الآن.

---

(34) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, paras 1–2 and 60.

(35) وللمزيد عن النزاع المسلّح في ميانْمار، انظر أيضاً الفصل الرابع، القسم III في هذا الكتاب.
M. Thura, «Bigger Budget Request is due to Inflation: Tatmadaw,» *Myanmar Times*, 24 July 2019; N. Lwin, «Myanmar Military Proposes Larger Budget for «Stronger» Armed Forces,» *The Irrawaddy*, 22 July 2019, and N. Lwin, «Tracking the Myanmar Govt's Income Sources and Spending,» *The Irrawaddy,* 22 October 2019.

(36) الحالات المشابهة تتضمّن تشيلي وإندونيسيا. انظر: Lopes da Silva and Tian, «Ending Off-budget Military Funding: Lessons from Chile»; Human Rights Watch (HRW), Too High a Price: The Human Rights Cost of the Indonesian Military's Economic Activities, and Marpaung, «TNI's Gold Mine: Corruption and Military-owned Businesses in Indonesia».

(37) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, para. 4.

(38) United Nations, A/HRC/42/CRP.3, para. 4.

(39) Lwin, «Tracking the Myanmar Govt's Income Sources and Spending».

## استنتاجات

هناك فرق كبير بين اتّجاه الشفافية الدولية في النفقات العسكرية واتّجاهها على الصعيد الوطني. انخفض إبلاغ الأمم المتّحدة على الصعيد الدولي إلى مستوى متدنّ، وتوقّف سجلّ الإنفاق الدفاعي الأمريكي الجنوبي لاتّحاد الدول الأمريكية الجنوبية من الناحية الفعلية. وفي أوروبا، تظلّ المشاركة في آلية منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا مرتفعة، لكنّها انخفضت في عام 2019. وفي المقابل، تبلّغ أغلب الحكومات على الصعيد الوطني عن موازناتها العسكرية بفاعلية في وثائق عمومية رسمية. لكن تبقى حالات حيث ربّما يكون لانعدام الشفافية في دولة ما آثار تتجاوز بكثير المساءلة والسيطرة المدنية والاستخدام الفاعل للموارد.

إنّ الإبهام المحيط بموازنة ميانْمار العسكرية ونظام التمويل من خارج الموازنة فيها يتيحان اضطهاد الروهينغا وأقلّيات أخرى. وتعتمد تاتمادو على مخصّصات من خارج الميزانية لتأمين قدر كبير من الاستقلالية المالية. وعلى الرغم من الإصلاحات السياسية التي استُحدثت منذ عام 2015، ما زال الجيش محتفظًا بالسيطرة على ميزانيته. وقد اقترحت الحكومة بقيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تحسينات لزيادة الشفافية والفاعلية في النفقات العامّة، لكن لا يزال نجاحها غير مؤكّد. ويسلّط تقرير بعثة تقصّي الحقائق الدولية المستقلّة في ميانْمار الضوء على مدى التقليل من شأن الإنفاق العسكري المبلّغ عنه في ميانْمار. وحالة هذا البلد تبرز كيف يُسهم الإبهام في النفقات العسكرية وآليات الإنفاق من خارج الميزانية في ارتكاب الجيش جرائم ضدّ الأقلّيات والعمل بلا رادع.

# الفصل التاسع

# نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والتطوّرات في إنتاج الأسلحة

**سيمون ت. ويزيمان**

## عرض عامّ

نما حجم عمليات نقل الأسلحة الرئيسة على الصعيد الدولي بنسبة 5.5 في المئة بين المدّة الخمسية 2010-2014 والمدّة الخمسية 2015-2019، وبلغ أعلى مستوى له منذ انتهاء الحرب الباردة (انظر الشكل الرقم (9-1)). هذا النموّ استمرار لاتّجاه صعودي مطّرد بدأ في مطلع القرن الحالي. لكنّ الحجم الإجمالي في الأعوام 2015-2019 بقي أدنى بنسبة 33 في المئة من نظيره في الأعوام 1980-1984 حين بلغت عمليات نقل الأسلحة ذروتها. وإذا كانت بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة لا تمثّل قيمها المالية، فإنّ دولاً كثيرة مصدِّرة للأسلحة تنشر أرقامًا للقيم المالية لصادراتها من الأسلحة (انظر القسم IV). بناءً على هذه البيانات، يقدّر سيبري أنّ القيمة الإجمالية لتجارة الأسلحة العالمية بلغت 95 مليار دولار على الأقل في عام 2017 (وهو آخر عام تتاح عنه بيانات).

استحوذ مورّدو الأسلحة الكبار، وهم الولايات المتّحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين، على 76 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة في الأعوام 2015-2019. ومازالت الولايات المتّحدة وروسيا (أو الاتّحاد السوفياتي قبل عام 1992) أكبر المورّدين على الإطلاق منذ عام 1950 (انظر القسم I). استأثرت الولايات المتّحدة بـ 36 في المئة من مجموع الصادرات العالمية في الأعوام 2015-2019 وهو أعلى من المجموع المسجّل في الأعوام 2010-2014 بنسبة 23 في المئة. وفي المقابل، انخفضت صادرات الأسلحة الروسية بنسبة 18 في المئة وانخفضت حصّة روسيا في مجموع الصادرات العالمية من 27 في المئة في الأعوام 2010-2014 إلى 21 في المئة في الأعوام 2015-2019. لكنّ صادرات كبار المورّدين الثلاثة الآخرين نمت بين الأعوام 2010-2014 و2015-2019 بنسبة 72 في المئة في حالة فرنسا، وبنسبة 17 في المئة في حالة ألمانيا وبنسبة 6.3 في المئة في حالة الصين.

حدّد سيبري 160 دولة استوردت أسلحة رئيسة في الأعوام 2015-2019. المستوردون الخمسة الكبار في هذه المدّة هم السعودية والهند ومصر وأستراليا والصين، وحصلت بالجملة على 36 في المئة من واردات الأسلحة الإجمالية (انظر القسم II). والمنطقة التي استوردت الحجم الأكبر من ورادات الأسلحة الرئيسة في الأعوام 2015-2019 هي آسيا وأوقيانيا التي استوردت 41 في المئة من مجموع الواردات، تلتها منطقة الشرق الأوسط التي استوردت 35 في المئة، وهي حصّة أكبر من أيّ حصة استأثرت بها في المدد الخمسية الثلاث عشرة المتتالية منذ المدّة الخمسية 1950-1954. وشهدت منطقتان زيادة في تدفّق الأسلحة بين المدّتين الخمسيتين 2010-2014 و2015-2019، وهما الشرق الأوسط (بنسبة 61 في المئة) وأوروبا (بنسبة 3.2 في المئة، وهي أوّل زيادة منذ الأعوام 1990-1994)، بينما شهدت بقيّة المناطق الثلاث انخفاضًا في تدفّق الأسلحة، وهي الأمريكات (بنسبة 40 في المئة) وأفريقيا (بنسبة 16 في المئة) وآسيا وأوقيانيا (بنسبة 7.9 في المئة).

بلغ إجمالي مبيعات منتجي الأسلحة ومقدّمي الخدمات المئة الكبار في العالم (باستثناء الصين)، أو ما يسمّى قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار، 420 مليار دولار في عام 2018 (انظر القسم V). مثّل ذلك زيادة بنسبة 4.6 في المئة على السنة السابقة.

**الشكل الرقم (9-1)**

**اتّجاهات عمليات نقل الأسلحة الرئيسة على الصعيد الدولي، 1950-2019**

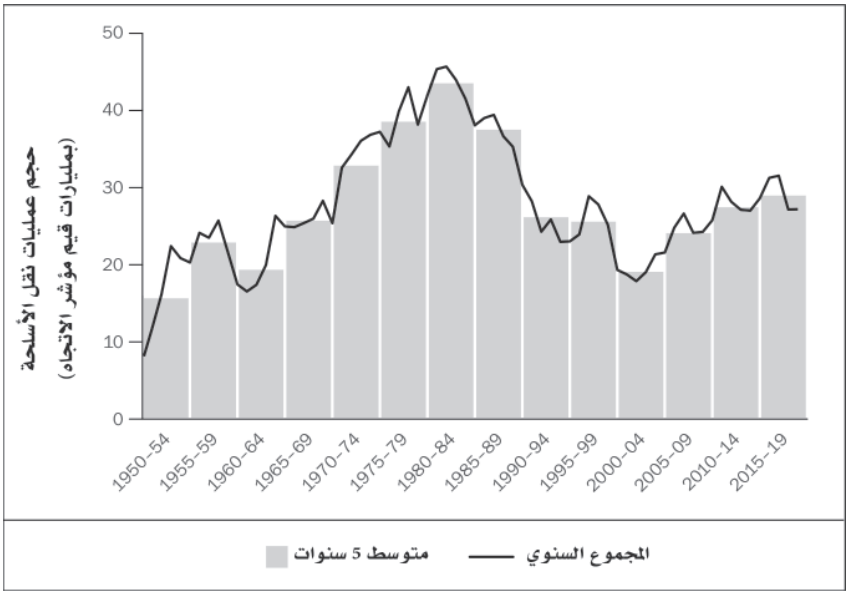


**ملاحظة:** بما أنّ شحنات الأسلحة على أساس سنوي يمكن أن تتذبذب، يقارن سيبري بين مدد متتالية تمتدّ عدّة سنين، وغالبًا ما تكون مددًا خمسية؛ فذلك يتيح مقياسًا أكثر ثباتًا لاتّجاهات عمليّات نقل الأسلحة الرئيسة. انظر الإطار الرقم (9-1) في القسم I للاطّلاع على شرح لقيمة مؤشّر الاتّجاه الذي يعتمده سيبري.

**المصدر:** SIPRI Arms Transfers Database, March 2020.

بتتبّع الاتّجاه في السنين الأخيرة، نلاحظ حصول بضعة تطوّرات إيجابية في الشفافية العامّة الرسمية على صعيد عمليات نقل الأسلحة في عام 2019 (انظر القسم III). ولا يزال عدد الدول التي أبلغت سجل الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA) متدنّيًا ولم تطرأ تغيّرات جوهرية على صعيد أدوات الإبلاغ الوطنية والإقليمية المتنوّعة. لكن زاد عدد الدول التي امتثلت لواجباتها المنصوص عليها في معاهدة تجارة الأسلحة بالإبلاغ عن صادراتها ووارداتها من الأسلحة، من 53 دولة عن عام 2016 إلى 61 دولة عن عام 2018. وفي المقابل، انخفضت النسبة المئوية للدول الأطراف التي تقدّم تقارير لتزايد عدد الدول التي صادقت على المعاهدة، من 71 في المئة عن عام 2016 إلى 66 في المئة عن عام 2018.

# I. التطوّرات في أوساط مورِّدي الأسلحة الرئيسة، 2015-2019

**سيمون ت. ويزيمان، ألكسندرا كويموفا، دييغو لوبيز دا سيلفا،**

**نان تيان، بيتر د. ويزيمان**

حدّد سيبري 68 دولة بصفتها مورِّدة للأسلحة الرئيسة في المدّة الخمسية 2015-2019[1]. استأثر مورّدو الأسلحة الخمسة الكبار، وهم الولايات المتّحدة وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين، على 76 في المئة من مجموع صادرات الأسلحة خلال هذه المدّة (انظر الجدول الرقم (9-1)). وبقي الخمسة الكبار في 2015-2019 كحالهم في الأعوام 2010-2014، إلاّ أنّ مجموع صادراتهم من الأسلحة الرئيسة زاد بنسبة 9.5 في المئة. وفي التفصيل، زادت صادرات أربعة من هؤلاء الخمسة، وكان معدّل الزيادة في حالة فرنسا أكبر (72 في المئة)، لكنّ صادرات روسيا من الأسلحة انخفضت.

استأثر مورّدو الأسلحة الخمسة والعشرون الكبار على 99 في المئة من صادرات الأسلحة في العالم في الأعوام 2015-2019. ومنها، 16 دولة في أمريكا الشمالية وأوروبا، و4 في آسيا وأوقيانيا، و3 في الشرق الأوسط، وواحد في أفريقيا وواحدة في أمريكا الجنوبية (انظر الجدول الرقم (9-2)). وقد استأثرت دول أمريكا الشمالية وأوروبا (وهذا يشمل روسيا) بـ 87 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة. ومازال اجتماع هؤلاء المورّدين في المنطقة الأوروبية الأطلسية سمة كامل الحقبة التي تشملها قاعدة بيانات سيبري لعمليات نقل الأسلحة (1950-2019). كما أنّ كثيرًا من الدول المدرَجة في قائمة الخمسة والعشرين الكبار في الأعوام 2015-2019 مدرجة في القائمة أيضًا في الحقب السابقة. لكن ولأوّل مرّة منذ عقدين، دخلت في هذه المجموعة في الأعوام 2015-2019 دولة لم

(1) المعلومات المتّصلة بشحنات وعقود الأسلحة المشار إليها في هذا القسم منقولة عن قاعدة بيانات سيبري الخاصة بنقل الأسلحة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. للاطّلاع على تعريف لـ«الأسلحة الرئيسة»، وعلى وصف لطريقة قياس حجم عمليات النقل، انظر الإطار (9-1). كما أنّ المصادر والطرق المستخدَمة في إنتاج البيانات التي نبحث فيها هنا مذكورة في موقع سيبري الإلكتروني أيضًا. وربّما تختلف الأرقام الواردة هنا عن الأرقام الواردة في طبعات سابقة لكتاب سيبري السنوي لأنّ قاعدة بيانات نقل الأسلحة تُحدَّث سنويًا.

تظهر سابقًا في قائمة الكبار العشرة، وهي الجمهورية الكورية (كوريا الجنوبية) التي احتلّت المركز العاشر في هذه القائمة في تلك الحقبة.

نستعرض في هذا القسم صادرات الأسلحة وسياسات تصدير الأسلحة لمورّدي الأسلحة الأُول في العالم في الأعوام 2015-2019. ونبدأ بأكبر مورّدَين، وهما الولايات المتّحدة وروسيا، اللذَين هيمنتا معًا على إمدادات الأسلحة على الصعيد الدولي. ثمّ نعاين إمدادات الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي من الأسلحة، ولا سيما فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة. ونختم بدراسة المورّدين الثلاثة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية، ونعني الصين الأكثر تصديرًا بلا منازع من بين هؤلاء الثلاثة، وإسرائيل وكوريا الجنوبية.

## الولايات المتّحدة

الولايات المتّحدة هي أكبر الدول الموردة للأسلحة الرئيسة في المدّة الخمسية 2015-2019، وهذا مركز شغلته منذ انتهاء الحرب الباردة. نما حجم صادرات الأسلحة الأمريكية بنسبة 23 في المئة بين المدّتين 2010-2014 و2015-2019، وزادت حصّة الولايات المتّحدة في إجمالي صادرات الأسلحة العالمية من 31 في المئة إلى 36 في المئة (انظر الجدول الرقم (9-1)). كما أنّ الفجوة بين إجمالي صادرات الولايات المتّحدة من الأسلحة وصادرات روسيا، ثاني أكبر المورِّدين، اتّسعت بسرعة. ففي الأعوام 2010-2014، تجاوزت الصادراتُ الأمريكية من الأسلحة الرئيسة الصادراتِ الروسية بنسبة 17 في المئة، لكنّها تجاوزتها بنسبة 76 في المئة في الأعوام 2015-2019. وصدّرت الولايات المتّحدة في الأعوام أسلحة رئيسة إلى 96 دولة على الأقلّ في الأعوام 2015-2019. إنّ عدد وجهات التصدير هذه يفوق كثيرًا عدد وجهات تصدير أيّ من المورّدين الآخرين. كما أنّ الولايات المتّحدة شحنت بضع عربات مدرّعة وقذائف مضادّة للدبابات إلى جماعات الثوار في سورية.

### الإطار الرقم (9-1)

### تعريفات سيبري ومنهجيته في جمع بيانات عن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي

تحتوي قاعدة بيانات سيبري الخاصّة بنقل الأسلحة على معلومات عن شحنات الأسلحة الرئيسة المرسَلة إلى دول ومنظّمات دولية وجماعات مسلّحة من غير الدول (أي ثورية) بين عامي 1950 و2019. تصدر مجموعةٌ جديدة من البيانات كلّ سنة لتحلّ محلّ البيانات الواردة في طبعات **كتاب سيبري السنوي** أو إصدارات سيبري الأخرى السابقة.

#### التعريفات

يتضمّن تعريف **سيبري** لـ«النقل» المبيعاتِ ورخص التصنيع والمساعدات والهبات ومعظم القروض أو عقود التأجير. ويتعيّن أن يكون للبند غاية عسكرية، بمعنى أنّه يتعيّن أن يكون المتلقّي

قوّات مسلّحة أو قوّات شبه عسكرية أو جهازًا استخباريًا لدولة أخرى، أو جماعة مسلّحة من غير الدول أو منظّمة دولية.

تتضمّن قاعدة بيانات سيبري «الأسلحةَ الرئيسة» وحسب، وتعرَّف بأنّها: (أ) معظم الطائرات (بما في ذلك الطائرات المسيرة)؛ و(ب) منظومات الدفاع الجوّي الصاروخي والمدافع الكبيرة المضادّة للطائرات؛ و(ج) منظومات إعادة التزوّد بالوقود جوًا؛ و(د) معظم العربات المدرّعة؛ و(هـ) المدفعية من عيار فوق 100 مم؛ و(و) محرّكات الطائرات المقاتلة والطائرات الكبيرة الأخرى، ومحرّكات السفن الحربية وسفن الدعم الكبيرة، ومحرّكات العربات المدرّعة؛ و(ز) القذائف الموجَّهة والطوربيدات والقنابل وقذائف المدفعية؛ و(ح) أجهزة الاستشعار (رادارات، وأجهزة سونار، والعديد من أجهزة الاستشعار الإلكترونية السلبية)؛ و(ط) معظم السفن؛ و(ي) أسلحة محمولة على متون سفن (المدافع البحرية، ومنظومات إطلاق القذائف والأسلحة المضادّة للغوّاصات)؛ و(ك) أقمار الاستطلاع الصناعية؛ و(ل) معظم أبراج العربات المدرّعة المزوّدة بمدافع أو قذائف.

في حالات تركيب منظومات إعادة تزوّد بالوقود جوًا أو محرّك أو جهاز استشعار أو مدفع بحري أو منظومة أخرى محمولة على متون سفن [المعدّات (ج) و(و) و(ح) و(ي) و(ل)] على منصّة (عربة أو طائرة أو سفينة)، تظهر عملية النقل في مدخل منفصل وحسب في قاعدة البيانات إذا كان مورّد المعدّات غير مورِّد المنصّة.

## قيمة مؤشّر الاتّجاه الذي يعتمده سيبري

طوّر سيبري نظامًا فريدًا لقياس أحجام عمليّات نقل الأسلحة الرئيسة باستخدام وحدة مشتركة هي قيمة مؤشّر الاتّجاه (TIV). المراد من هذه القيمة تمثيل نقل الموارد العسكرية. لكلّ سلاح TIV خاصّة به. وتُعطى الأسلحة المستعملة والأسلحة المستعملة التي خضعت لعملية تحديث شاملة قيمةَ TIV مخفَّضة. ويحسب سيبري، حجم عملية النقل بضرب TIV لسلاح معيّن بعدد الأسلحة المسلَّمة في سنة معيّنة. لذلك، لا تمثّل قيمُ مؤشّر الاتّجاه القيمَ المالية للأسلحة المنقولة.

استوردت دول شرق أوسطية 51 في المئة من إجمالي الصادرات الأمريكية في الأعوام 2015-2019 (انظر الجدول الرقم (9-3)). زاد حجم صادرات الأسلحة الأمريكية إلى المنطقة بنسبة 79 في المئة بين الأعوام 2010-2014 والأعوام 2015-2019، وذلك عائد من بعض النواحي إلى تلبية الطلب المتزايد بسبب النزاع الدائر في اليمن (انظر أدناه).

مثلت صادرات الأسلحة إلى دول في آسيا وأوقيانيا 30 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة الأمريكية في الأعوام 2015-2019. لكنّ هذا الرقم أدنى من نظيره في الأعوام 2010-2014 بنسبة 20 في المئة لانخفاض صادرات الأسلحة إلى الهند (-51 في المئة) وباكستان (-92 في المئة) وسنغافورة (-60 في المئة) وكوريا الجنوبية (-34 في المئة) وتايوان (-38 في المئة). لكن قابلت هذه الانخفاضات زياداتٌ في صادرات الأسلحة الأمريكية إلى أستراليا التي زادت وارداتها العسكرية من الولايات

المتّحدة بنسبة 41 في المئة (وصارت ثاني أكبر مستورد للأسلحة الأمريكية في الأعوام 2015-2019)، وإلى اليابان بنسبة 85 في المئة.

مثّلت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى أوروبا 13 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة الأمريكية في الأعوام 2015-2019، ومثل ذلك زيادة بنسبة 45 في المئة على نسبة الصادرات الأمريكية إلى هذه المنطقة في الأعوام 2010-2014. وزادت صادرات الأسلحة الأمريكية إلى أفريقيا بنسبة 10 في المئة بين الأعوام 2010-2014 والأعوام 2015-2019، بينما انخفضت الصادرات إلى الأمريكات بنسبة 20 في المئة.

## صادرات الأسلحة الأمريكية إلى السعودية والنزاع في اليمن

السعودية أكبر مستوردِة للأسلحة الأمريكية بلا منازع في الأعوام 2015-2019. ومثّلت وارداتها 25 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة الأمريكية (انظر الجدول الرقم (9-2))، بعد أن شكّلت 7.4 في المئة في الأعوام 2010-2014.

دارت في السنين الأخيرة مناقشات في أروقة الكونغرس الأمريكي وفي محافل أخرى حول وقف شحنات الأسلحة الرئيسة الأمريكية إلى الشرق الأوسط أو تقييدها. وزادت هذه المناقشات بعد عام 2015 حين بدأ تحالف من دول شرق أوسطية بقيادة السعودية تدخّلاً عسكريًا في النزاع المسلّح في اليمن[2]. ورغم أنّ مناقشات الكونغرس وقتئذٍ لم تفضِ إلى وقف فوري لصادرات الأسلحة، فقد فرضت الإدارة الأمريكية في عام 2016 قيودًا على صادرات الأسلحة إلى المملكة، كعمليات النقل الضخمة لقنابل موجَّهة[3]. ثمّ بحث الكونغرس في عامي 2018-2019 إمكان فرض قيود إضافية على صادرات الأسلحة إلى الإمارات لمخاوف حيال انتهاكات مزعومة للقانون الدولي الإنساني من جانب القوات السعودية والإماراتية في اليمن، وحيال أوضاع حقوق الإنسان في السعودية نفسها[4].

إلاّ أنّ الإدارة الأمريكية قاومت دعوات طالبت بفرض قيود إضافية، واستمرّت صادرات الأسلحة إلى المملكة في عام 2019. وعلى سبيل المثال، سلّمت الولاياتُ المتّحدة 30 طائرة من أصل 154 طائرة حربية من طراز F-15SA طلبتها المملكة في عام 2011. أجازت الإدارة الأمريكية أيضًا في قرار مثير للجدل تصدير نحو 59000 قنبلة موجَّهة وذخائر أخرى ومعدّات عسكرية إلى المملكة[5]. ولإتمام الصفقة، خالفت الإدارةُ الممارسة المعتادة وهي طلب موافقة الكونغرس باستخدام صلاحية

(2) للمزيد عن النزاع في اليمن، انظر الفصل السادس، القسم V في هذا الكتاب.

(3) C. M. Blanchard, Saudi Arabia: Background and US Relations, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL33533 (US Congress, CRS: Washington, DC, 18 February 2020), p. 25.

(4) Blanchard, Ibid., pp. 2-26; P. K. Kerr, *Arms Sales: Congressional Review Process*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL31675 (Washington, DC: US Congress, 2020), pp. 6–7, and J. Abramson, «Senate Bucks Trump's Saudi Approach,» *Arms Control Today*, vol. 49, no. 1 (January – February 2019).

(5) Blanchard, Ibid., p. 53, and A. Mehta, «Revealed: Trump's $110 Billion Weapons List for the Saudis,» Defense News, 8 June 2017.

طارئة بموجب قانون مراقبة تصدير الأسلحة لعام 1976 لإجازة الصفقة[6]. مُنحت الإجازة على الرغم من احتجاج أغلب أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ لأنّ هذا الإجراء يقوّض دورهما في صنع القرارات المتّصلة بتصدير الأسلحة[7]. حاججت الإدارة بأنّها اضطرّت إلى استخدام صلاحية الطوارئ لأنّ «الوضع الإقليمي المتفجّر» في الشرق الأوسط قد تفاقم، وأنّ مبيعات الأسلحة ستدعم حلفاء الولايات المتّحدة في ردع إيران والوقوف في وجهها[8].

**الجدول الرقم (9-1)**

**المورّدون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة، 2015-2019**

يعدّد الجدول كلّ الدول والمنظّمات الدولية والجهات الفاعلة من غير الدول التي ورّدت أسلحة رئيسة في المدّة الخمسية 2015-2019. الأرقام التي تشير إلى الصادرات مذكورة بقيم مؤشّر الاتّجاه (TIV).

| المرتبة | | المورِّدة | حجم الصادرات (ملايين قيمة مؤشّر الاتّجاه | | الحصّة (نسبة مئوية) | تغيّر الحجم (نسبة مئوية) مقارنة بـ2010-2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2015-2019 | 2010-2014[i] | | 2019 | 2015- 2019 | 2015- 2019 | |
| 1 | 1 | الولايات المتّحدة | 10752 | 53034 | 36 | 23 |
| 2 | 2 | روسيا | 4718 | 30069 | 21 | 18- |
| 3 | 5 | فرنسا | 3368 | 11544 | 7.9 | 72 |
| 4 | 4 | ألمانيا | 1185 | 8518 | 5.8 | 17 |
| 5 | 3 | الصين | 1423 | 8080 | 5.5 | 6.3 |
| 6 | 6 | المملكة المتّحدة | 972 | 5451 | 3.7 | 15- |
| 7 | 7 | إسبانيا | 1061 | 4539 | 3.1 | 13 |
| 8 | 12 | إسرائيل | 369 | 4331 | 3.0 | 77 |
| 9 | 9 | إيطاليا | 491 | 3134 | 2.1 | 17- |
| 10 | 14 | كوريا الجنوبية | 688 | 3085 | 2.1 | 143 |
| 11 | 10 | هولندا | 285 | 2703 | 1.9 | 2.8- |

(6) Arms Export Control Act of 1976, US Public Law 90–629, as amended up to US Public Law 115–232, Enacted 13 August 2018.

(7) C. M. Blanchard, J. M. Sharp and C. Thomas, «Emergency Arms Sales to the Middle East: Context and Legislative History,» Memorandum, US Congress, Congressional Research Service, 7 June 2019; Blanchard, Saudi Arabia: Background and US Relations, pp. 22 and 26; Kerr, Arms Sales: Congressional Review Process, pp. 5–6, and Abramson, «Senate Bucks Trump's Saudi Approach».

(8) M. R. Pompeo, US Secretary of State, «Emergency Notification of Arms Sales to Jordan, the United Arab Emirates, and Saudi Arabia,» Press Statement, 24 May 2019.

للمزيد عن العلاقات الإيرانية- الأمريكية في عام 2019، انظر الفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 12 | 8 | أوكرانيا | 91 | 1422 | 1.0 | 63- |
| 13 | 13 | سويسرا | 254 | 1346 | 0.9 | 2.6 |
| 14 | 19 | تركيا | 245 | 1160 | 0.8 | 86 |
| 15 | 11 | السويد | 206 | 883 | 0.6 | 65- |
| 16 | 15 | كندا | 188 | 837 | 0.6 | 33- |
| 17 | 16 | النرويج | 32 | 575 | 0.4 | 30- |
| 18 | 23 | الإمـــارات العربية المتّحدة | 104 | 537 | 0.4 | 86 |
| 19 | 20 | أستراليا | 148 | 505 | 0.3 | 11 |
| 20 | 18 | بيلاروسيا | 115 | 504 | 0.3 | 23- |
| 21 | 34 | التشيك | 13 | 487 | 0.3 | 453 |
| 22 | 17 | جنوب أفريقيا | 145 | 419 | 0.3 | 36- |
| 23 | 39 | الهند | 115 | 300 | 0.2 | 426 |
| 24 | 24 | البرازيل | 10 | 299 | 0.2 | 6.8 |
| 25 | 46 | البرتغال | 3 | 241 | 0.2 | 1239 |
| 26 | 52 | إندونيسيا | 8 | 204 | 0.1 | 2450 |
| 27 | 25 | الأردن | 86 | 200 | 0.1 | 28- |
| 28 | 39 | بلغاريا | - | 175 | 0.1 | 230 |
| 29 | 22 | فنلندا | 24 | 153 | 0.1 | 59- |
| 30 | 32 | الدنمرك | 4 | 103 | 0.1 | 6.2 |
| 31 | 21 | أوزبكستان | - | 102 | 0.1 | 76- |
| 32 | 31 | سنغافورة | - | 95 | 0.1 | 19- |
| 33 | 28 | بلجيكا | 42 | 89 | 0.1 | 58- |
| 34 | 36 | صربيا | - | 88 | 0.1 | 33 |
| 35 | .. | ليتوانيا | - | 60 | 0.05> | .. |
| 36 | 30 | النمسا | 3 | 56 | 0.05> | 67- |
| 37 | 49 | سلوفاكيا | - | 55 | 0.05> | 323 |
| 38 | 26 | بولندا | - | 44 | 0.05> | 81- |
| 39 | 29 | إيران | - | 40 | 0.05> | 81- |
| 40 | .. | اليونان | - | 30 | 0.05> | .. |
| 41 | 53 | مصر | 2 | 24 | 0.05> | 243 |
| 42 | 60 | كولومبيا | 10 | 20 | 0.05> | .. |
| 43 | 35 | نيوزيلندا | - | 17 | 0.05> | 77- |
| 44 | .. | قرغيزستان | - | 14 | 0.05> | .. |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 45 | 59 | قطر | 11 | 14 | 0.05> | .. |
| 46 | .. | جورجيا | - | 13 | 0.05> | .. |
| 47 | 43 | بروناي دار السلام | - | 12 | 0.05> | 50- |
| 48 | 56 | تايوان | 2 | 8 | 0.05> | 300 |
| 49 | .. | سلطنة عُمان | - | 7 | 0.05> | .. |
| 50 | .. | باكستان | 1 | 7 | 0.05> | .. |
| .. | .. | 19 دولة أخرى | 2 | 35 | 0.05> | .. |
| .. | .. | جهات مورّدة مجهولة | 22 | 106 | 0.1 | 29 |
| | | **المجموع** | **27194** | **145776** | **..** | **5.5** |

..= بيانات غير متاحة أو لا تنطبق؛ -= لا يوجد شحنات؛ <0.05= بين 0 و0.05.

**ملاحظة:** تشير قيمة مؤشّر الاتّجاه الذي يعتمده سيبري إلى حجم عمليات نقل الأسلحة وليس إلى قيمها المالية. ويمكن الاطلاع على طريقة حساب قيمو مؤشّر الاتّجاه في الإطار (9-1).

(أ) يختلف ترتيب المورّدين في المدّة 2010- 2014 عن الترتيب المنشور في **كتاب سيبري السنوي** لعام 2015 بسبب التنقيحات اللاحقة للأرقام العائدة إلى تلك السنين.

**المصدر:** SIPRI Arms Transfers Database, March 2020.

## سياسة صادرات الأسلحة الأمريكية بمثابة أداة لمواجهة روسيا

سعت الولايات المتّحدة لاستخدام موقعها كأكبر مورّد للأسلحة في العالم- على صعيد المبيعات الإجمالية وعلى صعيد عدد الدول التي تحصل على تكنولوجيا عسكرية أمريكية- كأداة في جهودها الرامية إلى لجم نفوذ روسيا على الصعيد العالمي وكجزء من نظام العقوبات الذي تفرضه عليها. لهذا الغرض، أقرّ الكونغرس الأمريكي قانون مكافحة أعداء الولايات المتحدة من خلال العقوبات (كاتسا) في عام 2017[9]. يمنح القانونُ الحكومة الأمريكية صلاحيات منها قطع صادرات الأسلحة الأمريكية عن الدول التي تشتري أسلحة من روسيا، وفرض عقوبات أخرى على الدول أو الشركات أو الأشخاص. يُستخدَم كاتسا في حالات كثيرة لضغط على الدول التي تعُدّها الولايات المتّحدة شريكات استراتيجيات، لكنّها حازت أسلحة من روسيا أو تزمع على حيازتها. مثال ذلك، اتّخذت الولايات المتّحدة إجراءات بموجب كاتسا ضدّ مصر والهند وتركيا (للاطلاع على حالة الهند، انظر القسم II).

(9) جرى التوقيع على قانون مكافحة أعداء الولايات المتحدة من خلال العقوبات (كاتسا)، القانون العام 115-44، وأصبح قانونًا في 2 آب/أغسطس 2017. انظر أيضًا: US Department of the Treasury, «Resource Center: Countering America's Adversaries Through Sanctions Act,» (updated 21 May 2019); US Department of State, Bureau of International Security and Nonproliferation, «Section 231 of the Countering America's Adversaries Through Sanctions Act of 2017,» [n. d.], and S. T. Wezeman [et al.], «Supplier Developments, 2018,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 235–239.

## الجدول الرقم (9-2)

## مورّدو الأسلحة الرئيسة الخمسة والعشرون الكبار ومتلقّوها الثلاثة الرئيسون، 2015-2019

| المرتبة 2015-2019 | المورّد | المتلقّون الرئيسون (حصّة من إجمالي صادرات المورّد، نسبة مئوية)، 2015- 2019 | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الأول | الثاني | الثالث |
| 1 | الولايات المتّحدة | المملكة السعودية (25) | أستراليا (9.1) | الإمارات العربية المتّحدة (6.4) |
| 2 | روسيا | الهند (25) | الصين (16) | الجزائر (14) |
| 3 | فرنسا | مصر (26) | قطر (14) | الهند (14) |
| 4 | ألمانيا | كوريا الجنوبية (18) | اليونان (10) | الجزائر (8.1) |
| 5 | الصين | باكستان (35) | بنغلادش (20) | الجزائر (9.9) |
| 6 | المملكة المتّحدة | المملكة السعودية (41) | سلطنة عُمان (14) | الولايات المتّحدة (9.1) |
| 7 | إسبانيا | أستراليا (33) | سنغافورة (13) | تركيا (11) |
| 8 | إسرائيل | الهند (45) | أذربيجان (17) | فييتنام (8.5) |
| 9 | إيطاليا | تركيا (20) | باكستان (7.5) | المملكة السعودية (7.2) |
| 10 | كوريا الجنوبية | المملكة المتّحدة (17) | العراق (14) | إندونيسيا (13) |
| 11 | هولندا | إندونيسيا (17) | الولايات المتّحدة (14) | الأردن (13) |
| 12 | أوكرانيا | الصين (31) | روسيا (20) | تايلند (17) |
| 13 | سويسرا | أستراليا (18) | الصين (14) | المملكة السعودية (14) |
| 14 | تركيا | تركمانستان (25) | سلطنة عُمان (12) | باكستان (12) |
| 15 | السويد | الولايات المتّحدة (22) | الجزائر (12) | الإمارات العربية المتّحدة (9.9) |
| 16 | كندا | المملكة السعودية (34) | الهند (11) | الإمارات العربية المتّحدة (10) |
| 17 | النرويج | سلطنة عُمان (35) | الولايات المتّحدة (20) | فنلندا (14) |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 18 | الإمارات العربية المتّحدة | مصر (41) | الجزائر (13) | متلقية مجهولة (12) |
| 19 | أستراليا | الولايات المتّحدة (42) | إندونيسيا (18) | كندا (18) |
| 20 | بيلاروسيا | فيتنام (31) | السودان (16) | صربيا (15) |
| 21 | التشيك | العراق (39) | الولايات المتّحدة (17) | أوكرانيا (9.0) |
| 22 | جنوب أفريقيا | الولايات المتّحدة (23) | الإمارات العربية المتّحدة (20) | ماليزيا (11) |
| 23 | الهند | ميانْمار (46) | سريلانكا (25) | موريشوس (14) |
| 24 | البرازيل | أفغانستان (38) | إندونيسيا (17) | لبنان (11) |
| 25 | البرتغال | رومانيا (95) | الأوروغواي (2.9) | كيب فيردي (1.2) |

**المصدر:** SIPRI Arms Transfers Database, March 2020.

التطوّر الأهمّ في هذه الناحية في عام 2019 شمل تركيا، وهي حليف قديم للولايات المتّحدة وعضو في حلف الناتو. طلبت تركيا شراء منظومات قذائف سطح ـ جو (سام أس ـ 400) من روسيا، بعدما رفضت عروضًا من الولايات المتّحدة والصين وعرضًا مشتركًا من فرنسا وإيطاليا. وردًّا على هذه الطلبية، أخرجت الولاياتُ المتّحدة تركيا من برنامج الطائرة أف ـ 35 بالكامل في أوساط عام 2019 عقب استلام منظومات أس ـ 400 الأولى[10]. كانت تركيا قد طلبت 30 طائرة أف ـ 35 وخطّطت لحيازة ما يصل إلى سبعين طائرة أخرى. لم يستند قرار الولايات المتّحدة إلى قانون كاتسا، ولكن إلى مخاوف أمريكية من أنّ قدرة روسيا على الوصول إلى منظومات سام أس ـ 400 ستتيح لها جمع معلومات استخبارية عن قدرات طائرة أف ـ 35 التي طلبتها تركيا[11]. وفي وقت لاحق في عام 2019، لجأ الكونغرس إلى كاتسا للضغط على الإدارة الأمريكية لتخطو خطوات إضافية وتطبّق عقوبات على تركيا لعدم رضوخها لمطالب الولايات المتّحدة بإخراج منظومات سام أس ـ 400 من ترسانتها[12].

زوّدت الولاياتُ المتّحدة مصر بكمّيات ضخمة من الأسلحة الرئيسة منذ عام 1978 كمساعدات، وهو ما جعل الولايات المتّحدة أحد أكبر مورّدي الأسلحة لمصر. لكنّ مصر بدأت في وقت قريب من

(10) White House, «Statement by the Press Secretary,» 17 July 2019.

(11) A. Mehta, «Turkey Officially Kicked out of F35 Program, Costing US Half a Billion Dollars,» *Defense News*, 17 July 2019, and A. Roque and K. Herschelman, «Washington to Cut Ties with Turkey on F35 Programme and Shift Supply Chain to US,» *Jane's Defence Weekly*, 24 July 2019, p. 5.

(12) L. Seligman, «US Lawmakers Move to Punish Turkey for Buying Russian Missile System,» *Foreign Policy*, 10 December 2019.

عام 2015 بالالتفات إلى روسيا لتنفيذ برامج كثيرة لحيازة أسلحة رئيسة، منها صفقات لشراء طائرات حربية وطائرات هليكوبتر حربية (انظر القسم II). تقدّمت مصر بهذه الطلبات قبل إقرار كاتسا. لكن ذُكر في عام 2019 أنّ مصر وقّعت صفقة لشراء 20 طائرة حربية من طراز سو ـ 35 من روسيا. وردًّا على ذلك، ألمحت الحكومة الأمريكية إلى أنّ الصفقة ستزيد «تعقيد» المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، وتُنذر بفرض عقوبات عليها بموجب كاتسا[13]. ولغاية آخر عام 2019، لم يتّضح إن كان للضغوط الأمريكية تأثير في الصفقة.

## روسيا

مثّلت صادرات الأسلحة الروسية 21 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة العالمية في الأعوام 2015 ـ 2019. لكنّ هذا الرقم أدنى بنسبة 18 في المئة من نظيره في الأعوام 2010 ـ 2014 (انظر الجدول الرقم (9-1)). أرسلت روسيا في الأعوام 2015 ـ 2019 أسلحة رئيسة إلى 47 دولة، وذهب 55 في المئة من صادراتها العسكرية إلى عملائها الرئيسين الثلاثة، وهم الهند والصين والجزائر (انظر الجدول الرقم (9-2)). ومع أنّ الهند بقيت المتلقّي الرئيس للأسلحة الروسية في الأعوام 2015 ـ 2019 بحصولها على 25 في المئة من مجموع الصادرات الروسية، فقد انخفض حجم صادرات الأسلحة الروسية إلى الهند بنسبة 47 في المئة بين الأعوام 2010 ـ 2014 والأعوام 2015 ـ 2019.

**الجدول الرقم (9-3)**

**المورّدون العشرة الكبار للأسلحة الرئيسة ووجهاتها، بحسب المنطقة الإقليمية والمنطقة دون الإقليمية، 2015-2019**

الأرقام هي الحصص بالنسب المئوية في إجمالي صادرات المورّد المسلَّمة إلى كلّ منطقة إقليمية أو منطقة دون إقليمية متلقّية في المدّة الخمسية 2015-2019.

| المنطقة المتلقّية | المورّدة | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الولايات المتّحدة | روسيا | فرنسا | ألمانيا | الصين | المملكة المتّحدة | إسبانيا | إسرائيل | إيطاليا | كوريا الجنوبية |
| أفريقيا | 2.7 | 17 | 3.5 | 8.3 | 16 | 1.5 | 0.9 | 1.0 | 7.4 | - |
| شمال أفريقيا | 2.4 | 14 | 1.7 | 8.2 | 9.9 | 1.4 | - | - | 3.7 | - |
| أفريقيا جنوب الصحراء | 0.3 | 3.3 | 1.8 | 0.1 | 6.4 | 0.2 | 0.9 | 1.0 | 3.7 | - |

(13) J. M. Sharp, *Egypt: Background and US Relations*, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL33003 (Washington, DC, US Congress, CRS, 21 November 2019), pp. 21–23.

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأمريكات | 3.5 | 0.8 | 7.5 | 11 | 2.6 | 12 | 6.2 | 11 | 8.2 | 9.5 |
| أمريكا الوسطى والكاريبي | 1.1 | 0.4 | 0.6 | 0.1 | 0.2 | - | 2.5 | 1.2 | 0.4 | - |
| أمريكا الشمالية | 1.4 | - | 3.1 | 8.3 | - | 9.1 | 1.9 | 6.4 | 0.2 | - |
| أمريكا الجنوبية | 1.0 | 0.4 | 3.8 | 2.5 | 2.4 | 3.1 | 1.7 | 3.0 | 7.6 | 9.5 |
| آسيا وأوقيانيا | 30 | 57 | 30 | 30 | 74 | 23 | 66 | 61 | 23 | 50 |
| آسيا الوسطى | 0.1 | 5.2 | 0.9 | 0.6 | 4.7 | - | 2.1 | 0.1 | 1.1 | - |
| شرق آسيا | 12 | 16 | 5.3 | 18 | - | 8.1 | 8.6 | 2.3 | - | - |
| أوقيانيا | 9.3 | - | 2.3 | 1.2 | - | 0.4 | 33 | - | 5.1 | - |
| جنوب آسيا | 4.9 | 27 | 14 | 3.0 | 56 | 8.1 | 0.3 | 45 | 9.3 | 7.0 |
| جنوب شرق آسيا | 3.5 | 8.8 | 7.3 | 6.8 | 13 | 6.3 | 22 | 14 | 7.2 | 43 |
| أوروبا | 13 | 5.7 | 6.6 | 26 | 0.2 | 7.6 | 0.8 | 25 | 15 | 24 |
| أوروبا الوسطى | 0.9 | 0.5 | 0.5 | 3.5 | 0.2 | 1.3 | - | 1.6 | 5.0 | 1.9 |
| أوروبا الشرقية | 0.1 | 5.2 | 0.4 | - | 0.05> | 0.1 | 0.3 | 17 | - | - |
| أوروبا الغربية | 12 | - | 5.6 | 23 | .. | 6.1 | 0.5 | 6.4 | 9.8 | 22 |
| الاتّحاد الأوروبي | 10 | - | 5.9 | 26 | 0.2 | 7.4 | 0.5 | 8.0 | 11 | 20 |
| الشرق الأوسط | 51 | 19 | 52 | 24 | 6.7 | 56 | 26 | 1.5 | 47 | 17 |
| جهات أخرى | 0.05> | - | - | - | - | - | 0.6 | 0.2 | 0.05> | - |

..= معلومات غير متاحة أو غير صالحة؛ -= لا شيء؛ <0.05= بين 0 و0.05.

**ملاحظة:** تشير عبارة «جهات أخرى» إلى منظّمات دولية (أو بعض جهات فاعلة من غير الدول) ليس لها مقرّ في منطقة وحيدة، إضافة إلى متلقّين غير محدَّدين ولا يمكن ربطهم بمنطقة معيّنة.

**المصدر:** SIPRI Arms Transfers Database, March 2020.

وعلى المستوى الإقليمي، ذهبت الحصّة الأكبر في صادرات الأسلحة الروسية (57 في المئة) إلى دول في آسيا وأوقيانيا (انظر الجدول الرقم (9-3))، لكنّ الصين والهند وحدهما استأثرتا بنحو ثلاثة أرباع هذه الحصّة (41 في المئة من المجموع). وبالمثل، عنت حصّة الجزائر الكبيرة في الصادرات الروسية (14 في المئة) أنّ ثالث أكبر حصّة في الصادرات الروسية (17 في المئة) ذهبت إلى دول في أفريقيا.

ذهبت ثانية أكبر حصص الصادرات الروسية من الأسلحة الرئيسة إلى دول في الشرق الأوسط (19 في المئة). زاد حجم الصادرات الروسية إلى هذه المنطقة بنسبة 30 في المئة بين الأعوام 2010-2014 و2015-2019. وكانت مصر والعراق المتلقّيَين الرئيسَين لصادرات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط في الأعوام 2015-2019. وزادت شحنات الأسلحة المرسَلة إلى مصر بنسبة 191 في المئة بين الأعوام 2010-2014 والأعوام 2015-2019 فاستأثرت بـ49 في المئة من شحنات الأسلحة الروسية المرسَلة إلى المنطقة. وبالمثل، زادت الصادرات إلى العراق بنسبة 2012 في المئة واستأثر هذا البلد بـ29 في المئة من شحنات الأسلحة الروسية المرسَلة إلى الشرق الأوسط. ومع أنّ قوّات روسية تنشط في سورية دعمًا للحكومة السورية منذ عام 2015، انخفضت الشحنات الروسية المرسَلة إلى سورية (وهذا يشمل شحنات المساعدات) بنسبة 87 في المئة بين الأعوام 2010-2014 والأعوام 2015-2019[14]. لذلك، تلقّت سورية 3.9 في المئة فقط من صادرات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط و0.7 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية في الأعوام 2015-2019.

بقيت روسيا في الأعوام 2015-2019 مصدر الأسلحة الرئيس لدول كثيرة في الاتّحاد السوفياتي السابق. الصادرات جزء مهمّ في التعاون العسكري بين روسيا والدول المتلقّية، وهي تقدَّم لها الأسلحة كمساعدات أو بشروط تفضيلية غالبًا[15]. وشهدت صادرات الأسلحة الروسية إلى كثير من هذه الدول زيادة كبيرة بين الأعوام 2010-2014 والأعوام 2015-2019، وأصبحت كازاخستان أكبر متلقٍّ للأسلحة الروسية من بين الدول السوفياتية سابقًا، مستأثرة بـ5.0 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية في الأعوام 2015-2019، بعد زيادة بلغت خمسة أضعاف. تضمّنت الشحنات 16 طائرة حربية من طراز سو-30 و5 منظومات سام أس-300. ومن ناحية أخرى، بلغ حجم صادرات الأسلحة الروسية إلى بيلاروسيا في الأعوام 2015-2019 ثلاثة أمثال نظيره في الأعوام 2010-2014. تضمّنت الصادرات منظومات سام أس-300 وطائرات تدريب/حربية من طراز ياك-130. وكانت روسيا المورّد الرئيس للأسلحة الرئيسة لأرمينيا أيضًا وثاني أكبر مورّد لأذربيجان، بينما استمرّ النزاع المسلّح بين هاتين الدولتين (انظر القسم II).

(14) للمزيد عن دور روسيا في النزاع في سورية، انظر الفصل السادس، القسم II في هذا الكتاب.

(15) انظر مثلًا: Russian Embassy in Belarus, [Military and Militarytechnical Cooperation], [n. d.] (in Russian), and C. Putz, «Kazakhstan Takes Delivery of (Free) Russian S300 Defense Systems,» *The Diplomat*, 9 June 2016.

## مورّدو الأسلحة في الاتّحاد الأوروبي

ضمّ مورّدو الأسلحة الخمسة والعشرون الكبار في الأعوام 2015-2019 تسعة أعضاء في الاتّحاد الأوروبي (انظر الجدول الرقم (9-2))[16]. مثّل مجموع صادرات الخمسة الكبار لهؤلاء المورّدين، وهم فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة وإيطاليا، 23 في المئة من صادرات الأسلحة العالمية في الأعوام 2015-2019، مقارنة بـ20 في المئة في الأعوام 2010-2014. وزاد حجم صادرات الأسلحة الفرنسية والألمانية والإسبانية بين المدّتين، بينما انخفضت صادرات الأسلحة البريطانية والإيطالية.

زاد مجموع صادرات الأسلحة للدول الأعضاء الثماني والعشرين في الاتّحاد الأوروبي بنسبة 9.0 مقارنة بنظيره في الأعوام 2010-2014، واستأثرت بـ26 في المئة من إجمالي الصادرات العالمية في الأعوام 2015-2019. وبقيت عمليات نقل الأسلحة بين الدول الأعضاء في الاتّحاد متدنّية نسبيًا، إذْ لم تتجاوز صادرات دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي إلى دول أخرى في الاتّحاد 12 في المئة في الأعوام 2015-2019. ولم يورّد غير اثنين من المورّدين الكبار الخمسة في الاتّحاد الأوروبي أكثر من 10 في المئة من صادراتهما الإجمالية من الأسلحة إلى دول أخرى في الاتّحاد، وهما ألمانيا (26 في المئة) وإيطاليا (11 في المئة). لكنّ التدنّي النسبي لكمّيات الأسلحة التي استوردتها الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي (7.8 في المئة فقط من المجموع العالمي)، عنى أنّ الشحنات من دول أخرى في الاتّحاد شكّلت 41 في المئة من مجموع واردات دول الاتّحاد الأوروبي من الأسلحة.

## فرنسا

بالرغم من أنّ فرنسا شحنت أسلحة رئيسة إلى 75 دولة في الأعوام 2015-2019، فإنه يظهر أنّ نسبة كبيرة من صادراتها من الأسلحة تذهب إلى عدد ضئيل من المتلقّين. المتلقّون الرئيسون للأسلحة الفرنسية في الأعوام 2010-2014 هي المغرب والصين والإمارات، وتلقّوا بالجملة 39 في المئة من صادرات الأسلحة الفرنسية، بينما كان المتلقّون الرئيسون الثلاثة في الأعوام 2015-2019 مصر وقطر والهند، وقد تلقّوا بالجملة 54 في المئة (انظر الجدول الرقم (9-2)). وكانت المدّة الخمسية 2015-2019 أوّل حقبة صارت فيها مصر وقطر والهند في عداد كبار متلقّي الأسلحة الفرنسية منذ ثمانينيات القرن الماضي. ومثلت شحنات ما مجموعه 49 طائرة رافال الحربية إلى هذه الدول الثلاث نحو ربع صادرات الأسلحة الفرنسية في الأعوام 2015-2019.

بحلول آخر عام 2019، كانت هناك طلبات قيد التنفيذ لشراء تشكيلة واسعة من الأسلحة الفرنسية، بما في ذلك طلبات شراء 43 طائرة رافال (تقدّمت بها الهند وقطر) و8 غوّاصات (طلبتها البرازيل والهند) و15 فرقاطة (طلبتها مصر وماليزيا ورومانيا والإمارات العربية المتّحدة). ومن المزمع تسليم

(16) كانت المملكة المتّحدة عضوًا في الاتّحاد الأوروبي لغاية كانون الثاني/يناير 2020، وقد أدرجناها هنا على أنّها دولة أوروبية.

معظم هذه الطلبات في الأعوام الخمسة القادمة، وهو ما يشير إلى أنّ صادرات الأسلحة الفرنسية ستبقى عند مستوى مرتفع نسبيًا.

تصرّح فرنسا رسميًا بأنّ صناعتها العسكرية حجر زاوية استقلالها الاستراتيجي وسياستها الخارجية الحرّة[17]. لكن إذا كانت فرنسا تشتري كمّيات ضخمة من الأسلحة الرئيسة لقوّاتها المسلّحة بجميع فئاتها من صناعتها العسكرية المحلّية، ترى الحكومة الفرنسية أنّ الطلب المحلّي لا يكفي لاستدامة العديد من برامج تطوير وإنتاج أسلحتها الرئيسة[18]. وللمحافظة على صناعة عسكرية قابلة للاستمرار، تبنّت الحكومة الفرنسية نهجًا مقدامًا في تصدير الأسلحة في الأعوام الأخيرة. مثال ذلك، عرضت باستمرار تسهيلات ائتمانية مواتية ونقل تكنولوجيا لعملاء محتملين. بل إنّها على استعداد لتسريع التسليم بتصدير أسلحة رئيسة طُلبت في السابق وصارت قيد الإنتاج لصالح القوّات المسلّحة الفرنسية[19].

استمرّ هذا النهج المقدام في الأعوام 2015-2019، ومضت الحكومة الفرنسية قدُمًا في تصدير أسلحة رئيسة إلى دول معيّنة، منها مصر ودول مشاركة في التدخّل العسكري الذي تقوده السعودية في اليمن. حصل ذلك برغم مزاعم بأنّ هذه الدول تستخدم أسلحة فرنسية في انتهاك حقوق الإنسان أو في مخالفة القانون الدولي الإنساني[20]. ونشير على الخصوص إلى وثائق فرنسية سُرّبت في عام 2019 وتحدّثت عن استخدام أسلحة رئيسة فرنسية مورَّدة إلى السعودية والإمارات في ضرب أهداف مدنية في اليمن[21]. ومع أنّ بعضًا من هذه الأسلحة (كطائرات ميراج 9-2000 الحربية مثلاً) سُلّمت قبل عقد، فقد سُلّم البعض الآخر (كعربات أرافيز المدرّعة وأنظمة استهداف في طائرات حربية) بعد بدء التدخّل في اليمن في عام 2015 [22]. وعلى الرغم من انتقادات وجّهتها منظّمات غير حكومية ومعارضون برلمانيون، لم تتغيّر سياسة فرنسا بشأن تصدير أسلحة إلى دول ضالعة في النزاع في اليمن.

---

(17) French National Assembly, Commission for National Defence and the Armed Forces, «Audition de Mme Florence Parly, ministre des Armées, sur les opérations en cours et les exportations d'armement,» [Hearing of Florence Parly, Minister for the Armed Forces, on Current Operations and Arms Exports], 7 May 2019.

للمزيد عن كبرى الشركات الفرنسية المنتجة للأسلحة، انظر القسم V في هذا الكتاب.

(18) French Ministry of the Armed Forces (MAF), *Rapport au Parlement sur les exportations d'armements de la France 2019 [Report to Parliament on French arms exports 2019]* (Paris: MAF, June 2019), p. 18.

(19) L. Béraud Sudreau, *La Politique française de soutien à l'export de defense: Raison et limites d'un succès [French defence Export Support Policy: The Reasons for and Limits to Success],* Focus stratégique; no. 73 (Institut français des relations internationales: Paris, June 2017).

(20) N. Houry and B. Jeannerod, ««Les armes françaises favorisent les abus en Egypte»» [«French Weapons Facilitate Abuses in Egypt»], *Le Monde*, 28 January 2019, and Human Rights Watch (HRW), *World Report 2020* (New York: HRW, 2019), pp. 487–494.

(21) B. Dodman, «France under Pressure to Come Clean over Arms Exports in Yemen War,» France 24, 20 April 2019.

(22) Human Rights Watch (HRW), World Report 2020, and Disclose, «Made in France: The Yemen Papers,» 15 April 2019.

## ألمانيا

ألمانيا هي رابع أكبر دولة مورّدة للأسلحة الرئيسة في العالم في الأعوام 2015-2019، إذْ بلغت حصّتها 5.8 في المئة من مجموع الصادرات العالمي. بل إنّ حجم صادراتها زاد على نظيره في الأعوام 2010-2014 بنسبة 17 في المئة (انظر الجدول الرقم (9-1)). ذهبت الحصّة الأكبر في صادراتها (30 في المئة) إلى دول في آسيا وأوقيانيا (انظر الجدول الرقم (9-3))، لكنّها صدّرت أسلحة كثيرة إلى دول أخرى في أوروبا (26 في المئة) وإلى دول في الشرق الأوسط (24 في المئة).

**الجدول الرقم (9-4)**

**مورّدو الأسلحة الرئيسة العشرة الكبار وشحنات الأسلحة بحسب فئة الأسلحة، 2015-2019**

الأرقام هي الحصّة المئوية لكلّ فئة أسلحة رئيسة في صادرات المورّدين العشرة الكبار في الأعوام 2015-2019.

| | طائرات | منظومات دفاع جوّي | مركبات مدرّعة | مدفعية | محرّكات | قذائف | أجهزة استشعار | سفن | معدّات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتّحدة | 56 | 6.1 | 12 | 0.3 | 3.2 | 17 | 2.5 | 1.6 | 0.3 |
| روسيا | 51 | 7.6 | 9.9 | 0.2 | 9.2 | 13 | 1.8 | 6.5 | 1.5 |
| فرنسا | 42 | 2.1 | 3.6 | 0.9 | 4.1 | 13 | 9.9 | 22 | 1.9 |
| ألمانيا | 12 | 0.9 | 13 | 2.1 | 9.4 | 7.9 | 4.5 | 49 | - |
| الصين | 27 | 9.0 | 15 | 2.0 | | 17 | 2.5 | 27 | 0.3 |
| المملكة المتّحدة | 60 | 0.9 | 0.4 | 1.7 | 11 | 9.5 | 2.0 | 6.9 | 7.7 |
| إسبانيا | 62 | - | 0.9 | 0.7 | - | - | 4.2 | 33 | - |
| إسرائيل | 4.7 | 25 | 1.3 | 0.9 | | 33 | 21 | 11 | 3.3 |
| إيطاليا | 58 | - | 6.9 | 2.1 | 0.05> | 3.9 | 14 | 8.5 | 6.3 |
| كوريا الجنوبية | 26 | - | 1.2 | 9.7 | - | 0.9 | - | 62 | - |
| **العالم** | **45** | **5.9** | **10** | **1.1** | **5.0** | **13** | **4.6** | **13** | **1.3** |

-= لا يوجد شحنات؛ <0.05= بين 0 و0.05.

**ملاحظات:** تتضمّن فئة «معدّات أخرى» أسلحة بحرية وأقمارًا صناعية وأبراج مدافع لعربات مدرّعة ومنظومات إعادة التزوّد بالوقود جوًا. للمزيد عن فئات سيبري للأسلحة الرئيسة، انظر الإطار الرقم (9-1).

**المصدر:** SIPRI Arms Transfers Database, March 2020.

أرسلت ألمانيا أسلحة رئيسة إلى 55 دولة في الأعوام 2015 ـ 2019. وكانت كوريا الجنوبية أكبر المتلقّين بلا منازع باستئثارها بـ18 في المئة من صادرات الأسلحة الألمانية. ومثّلت السفن نحو نصف

صادرات ألمانيا من الأسلحة الرئيسة (انظر الجدول الرقم (9-4)). ومعظمها غوّاصات (39 في المئة من المجموع): سلّمت ألمانيا أربع غوّاصات لكوريا الجنوبية، وثلاثًا لكلّ من مصر واليونان، واثنتين لكلّ من كولومبيا وإيطاليا، وواحدة لإسرائيل. ومن جملة صفقات التصدير الضخمة الجديدة التي وافقت عليها ألمانيا في عام 2019 صفقات لتصدير أربع فرقاطات لكلّ من البرازيل ومصر، وصفقة لتصدير 508 عربة مدرّعة للمملكة المتّحدة.

علّقت الحكومة الألمانية في العامين 2018 ـ 2019 بعض صادرات الأسلحة إلى السعودية وتركيا، وكلتاهما من جملة كبار مستوردي الأسلحة في الأعوام 2015 ـ 2019. جاء تعليق بعض صادرات الأسلحة إلى المملكة في عام 2018 ردًّا على عملياتها العسكرية في اليمن وحادثة مقتل الصحافي جمال خاشقجي في إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر 2018 [23]. نال التعليق صبغة رسمية في آذار/مارس 2019، ومُدّد في أيلول/سبتمبر 2019 إلى آذار/مارس 2020. التأثير المباشر الرئيس لتعليق صادرات الأسلحة الألمانية في عام 2019 كان وقف تسليم 20 زورق دورية اشتملت عليها طلبية سعودية لشراء 35 زورقًا في عام 2014. وفي عام 2019، أعلنت ألمانيا أيضًا أنّها ستوقف إصدار تراخيص جديدة لتزويد تركيا بأسلحة يمكن استخدامها في نزاعها مع الجماعات الثورية الكردية في سورية[24]. لكنّ هذه القيود لا تسري على صادرات المعدّات البحرية، ولذلك لن تؤثّر في تسليم تركيا ستّ غوّاصات في الأعوام 2022 ـ 2027[25].

## المملكة المتّحدة

المملكة المتّحدة هي سادس أكبر مورّد للأسلحة في العالم في الأعوام 2015 ـ 2019 باستئثارها بـ3.7 في المئة من إجمالي صادرات الأسلحة العالمية. ذهب أكثر من نصف صادرات الأسلحة الرئيسة البريطانية (56 في المئة) إلى دول في الشرق الأوسط (انظر الجدول الرقم (9 ـ 3))، ولا سيما السعودية (41 في المئة من المجموع) وسلطنة عُمان (14 في المئة).

انخفضت صادرات الأسلحة البريطانية بنسبة 15 في المئة بين الأعوام 2010 ـ 2014 و2015 ـ 2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ1)). يُعزى ذلك أساسًا إلى انخفاضات صادرات الأسلحة إلى ثلاثة من كبار متلّقي الأسلحة البريطانية، وهم الهند (ـ48 في المئة) والولايات المتّحدة (ـ27 في المئة) والمملكة السعودية (ـ13 في المئة). وفي المقابل، زادت الصادرات إلى سلطنة عُمان بنسبة 77 في

(23) Deutsche Welle, «German arms export freeze on Saudi Arabia extended,» 18 September 2019.

انظر أيضًا الفصل الرابع عشر، القسم IV في هذا الكتاب.

(24) Deutsche PresseAgentur, «Kein kompletter Stopp deutscher Rüstungsexporte für die Türkei» [No Complete Stop of German Arms Exports to Turkey], *Süddeutsche Zeitung,* 19 October 2019, and U. Nußbaum, «Schriftliche Frage an die Bundesregeirung im Monat Oktober 2019, Fragen Nt. 109,» [Written Question to the Federal Government in October 2019, Question no. 109], German Ministry for Economic Affairs and Energy, 18 October 2019.

(25) N. Muller, «German Arms Exports to Turkey at Highest Level since 2005,» *Deutsche Welle*, 17 October 2019.

المئة بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019، وذلك عائد في الأساس إلى تسليم 12 طائرة تايفون حربية في العامين 2017ـ2018.

واجهت الحكومة البريطانية في الأعوام 2015ـ2019 ضغوطًا من برلمانيين ومنظّمات غير حكومية والجمهور العام لتقييد صادرات الأسلحة إلى الشرق الأوسط، ولا سيما إلى السعودية. واشتدّت الضغوط في ضوء مزاعم بأنّ الأسلحة التي تصدّرها المملكة المتّحدة تُستخدم في انتهاك القانون الدولي الإنساني على يد التحالف الذي تقوده السعودية في تدخّله العسكري في اليمن[26]. وجادلت مجموعة من المنظّمات غير الحكومية في دعوى قضائية ضدّ الحكومة البريطانية بأنّ الحكومة قصّرت في تقييم ملائم لتطبيق السعودية القانون الدولي الإنساني، وهو شرط منصوص عليه في قانون ترخيص صادرات الأسلحة البريطانية. وفي حزيران/يونيو 2019، أمرت محكمةُ الاستئناف الحكومةَ البريطانية بإجراء التقييمات اللازمة لرخص التصدير السابقة واللاحقة[27]. وفي إثر ذلك، علّقت الحكومة إصدار تراخيص جديدة لتصدير أسلحة إلى المملكة السعودية وشركائها في التحالف إذا كان في وسعهم استخدامها في النزاع في اليمن[28].

## مورّدو الأسلحة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية

للدول الواقعة خارج أوروبا وأمريكا الشمالية دور صغير نسبيًا في تصدير أسلحة رئيسة، إذ اقتصرت حصّتها على 13 في المئة فقط من إجمالي الصادرات العالمية في الأعوام 2015ـ2019، وعلى 11 في المئة في الأعوام 2010ـ2014. وليس في مورّدي الأسلحة الخمسة والعشرين الكبار دول خارج أوروبا أو أمريكا الشمالية في الأعوام 2015ـ2019 غير تسع دول، هي الصين وإسرائيل وكوريا الجنوبية وتركيا والإمارات وأستراليا وجنوب أفريقيا والهند والبرازيل (انظر الجدول الرقم (9ـ2)). وليس في عداد مورّدي الأسلحة الرئيسة العشرة الكبار من بين هذه الدول التسع غير الصين وإسرائيل وكوريا الجنوبية.

### الصين

الصين هي خامس أكبر مورّد للأسلحة في العالم في الأعوام 2015ـ2019، وبلغت حصّتها 5.5 في المئة في إجمالي صادرات الأسلحة (انظر الجدول الرقم (9ـ1)). وبعد زيادة بلغت 133 في المئة

(26) G. Maletta, «Legal Challenges to EU Member States' Arms Exports to Saudi Arabia: Current Status and Potential Implications,» SIPRI Commentary, 28 June 2019.

(27) Court of Appeal of England and Wales, The Queen (on the application of Campaign Against Arms Trade) v. Secretary of State for International Trade and others, Case no. T3/2017/2079, Judgement, 20 June 2019; V. Cable, British Secretary of State for Business, Innovation and Skills, «Consolidated EU and National Arms Export Licensing Criteria,» Written statement, British House of Commons, Hansard 25 March 2014, column 9WS, and R. Isbister, «The UK's Arms to Saudi Quagmire: From Tragedy to Farce,» Saferworld, 20 Sep. 2019.

(28) L. BrookeHolland, *UK Arms Exports to Saudi Arabia: Q&A,* Briefing Paper; no. 08425 (London: House of Commons Library, 2019).

انظر أيضًا الفصل الرابع عشر، القسم IV في هذا الكتاب.

بين الأعوام 2005ـ20019 و2010ـ2014، زادت صادرات الأسلحة الصينية بنسبة 6.3 في المئة فقط بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019.

زاد عدد الدول التي استلمت من الصين شحنات أسلحة زيادة كبيرة: من 40 دولة في الأعوام 2010ـ2014 إلى 53 دولة في الأعوام 2015ـ2019. ذهب كلّ صادرات الصين تقريبًا من الأسلحة في الأعوام 2015ـ2019 إلى دول نامية، والواضح الآن أنّها برزت كمنافس لروسيا ومورّدي الأسلحة الغربيين في بيع أسلحة إلى تلك الدول[29].

باكستان هي المتلقّي الرئيس لصادرات الأسلحة الصينية في الأعوام 2015ـ2019 (تلقّت 35 في المئة من إجمالي الصادرات الصينية)، كما كانت حالها في كلّ المدد الخمسية منذ عام 1991. وعلى العموم، ذهب نحو ثلاثة أرباع (74 في المئة) صادرات الصين في الأعوام 2015ـ2019 إلى 16 دولة في آسيا وأوقيانيا (انظر الجدول الرقم (9ـ3)).

ذهب 16 في المئة من صادرات الصين من الأسلحة الرئيسة إلى دول في أفريقيا في الأعوام 2015ـ2019. صدّرت الصين إلى 22 دولة أفريقيةـ أكثر من أي مورّد آخر. كما صدّرت الصين إلى ثماني دول في الشرق الأوسط (حصلت على 6.7 في المئة من الصادرات الصينية) وإلى خمس دول في الأمريكات (2.6 في المئة).

لم يستورد بعض من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم أسلحة من الصين في الأعوام 2015ـ2019، منهم أستراليا والهند واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتّحدة وجميع الدول الأوروبية تقريبًا، والراجح أنّهم سيبقون كذلك في المستقبل القريب. ويظهر أنّ صادرات الأسلحة الصينية قريبة من بلوغ سقف ما لم يحصل تغيير سياسي كبير.

## إسرائيل

إسرائيل هي ثامن أكبر مورّد للأسلحة في الأعوام 2015ـ2019، ومثّلت صادراتها العسكرية 3.0 في المئة من إجمالي الصادرات العالمية، وزادت على نظيرتها في الأعوام 2010ـ2014 بنسبة 77 في المئة (انظر الجدول الرقم (9ـ1)). ومع أنّها احتلّت مركزًا فوق المركز الثامن في بعض المدد الخمسية السابقة، فقد بلغت صادراتها العسكرية أعلى مستوى لها في الأعوام 2015ـ2019.

صدّرت إسرائيل أسلحة رئيسة إلى 39 دولة في الأعوام 2015ـ2019. وكانت الهند المتلقّي الرئيس بحصولها على 45 في المئة من صادرات الأسلحة الرئيسة (انظر الجدول الرقم (9ـ2)). ومثلت صادرات منظومات الدفاع الجوّي والقذائف وأجهزة الاستشعار 79 في المئة من صادرت إسرائيل من الأسلحة الرئيسة في الأعوام 2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ4)).

(29) M. Raska and R. A. Bitzinger, «Strategic Contours of China's Arms Transfers,» *Strategic Studies Quarterly*, vol. 14, no. 1 (Spring 2020), pp. 91–116.

## كوريا الجنوبية

كوريا الجنوبية عاشر أكبر مورّد للأسلحة في الأعوام 2015ـ2019، وبلغت حصّتها 2.1 في المئة في المجموع العالمي. زادت صادراتها بنسبة 143 في المئة بين الأعوام 2010ـ2004 و2015ـ2019، وهي أكبر زيادة في أوساط المورّدين العشرة الكبار (انظر الجدول الرقم (9ـ1)).

زاد عدد الدول التي استوردت أسلحة من كوريا الجنوبية من 7 دول في الأعوام 2010ـ2014 إلى 17 دولة في الأعوام 2015ـ2019. وعلى عكس واقع الحال في الأعوام 2005ـ2009 و2010ـ2014 حين ذهب أكثر من نصف الصادرات العسكرية الكورية الجنوبية إلى دولة واحدة (تركيا)، اتّسع نطاق توزيع الصادرات العسكرية الكورية الجنوبية في الأعوام 2015ـ2019، فذهب نصف صادراتها إلى دول أخرى في آسيا وأوقيانيا، و24 في المئة إلى أوروبا، و17 في المئة إلى الشرق الأوسط (انظر الجدول الرقم (9ـ3))، بينما حصل أكبر متلقٍّ (المملكة المتّحدة) على 17 في المئة فقط من صادرات الأسلحة الكورية الجنوبية.

ترى كوريا الجنوبية أنّ صناعتها العسكرية «محرّك نموّ» اقتصادها الوطني، وهي تدعم بقوّة صادرات الأسلحة لأسباب اقتصادية[30]. لكنّ واردتها من الأسلحة بقيت أكبر كثيرًا من صادراتها في الأعوام 2015ـ2019.

(30) J. Grevatt, «South Korea Launches Military Export Agency,» *Jane's Defence Industry*, November 2018.
للمزيد عن كبرى الشركات المنتجة للأسلحة في كوريا الجنوبية، انظر القسم V في هذا الكتاب.

## II. التطوّرات في أوساط متلقّي الأسلحة الرئيسة، 2015ـ2019

**سيمون ت. ويزيمان، ألكسندرا كويموفا، دييغو لوبيز دا سيلفا، نان تيان، بيتر د. ويزيمان**

حدّد **سيبري** 160 دولة بصفتها مستوردة لأسلحة رئيسة في المدّة الخمسية 2015ـ2019[1]. تلقّى مستوردو الأسلحة الخمسة الكبار، وهي السعودية والهند ومصر وأستراليا والصين، 36 في المئة من إجمالي واردات الأسلحة في العالم في الأعوام 2015ـ2019 (انظر الجدولين الرقمين (9ـ5) و(9ـ6)). من هذه الدول، كانت السعودية والهند الصين في جملة المستوردين الخمسة الكبار في الأعوام 2010ـ2014 أيضًا. كما أنّ المستوردين الخمسة الكبار في الأعوام 2015ـ2019 ينتمون إلى المنطقتين اللتين تلقّتا النصيب الأكبر من الواردات في الأعوام 2015ـ2019، أي آسيا وأوقيانيا (انظر الجدول الرقم (9ـ7)). وفي المقابل، استوردت دول في أوروبا وأفريقيا والأمريكات أسلحة رئيسة بكمّيات أقلّ كثيرًا. سنستعرض في هذا القسم التطوّرات المهمّة في أوساط متلقّي الأسلحة الكبار في كلّ منطقة على حدة.

### أفريقيا

انخفضت واردات الأسلحة على مستوى الدول في أفريقيا بنسبة 16 في المئة بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ7)). والمستوردون الثلاثة الكبار هم الجزائر (التي تلقّت 58 في المئة من شحنات الأسلحة المرسَلة إلى أفريقيا) والمغرب (12 في المئة) وأنغولا (7.0 في المئة). واستأثرت روسيا بـ 49 في المئة من صادرات الأسلحة المرسَلة إلى المنطقة، واستأثرت الولايات المتّحدة بـ14 في المئة والصين بـ13 في المئة.

(1) المعلومات المتّصلة بشحنات الأسلحة وطلبياتها المشار إليها في هذا القسم منقولة عن قاعدة بيانات سيبري لنقل الأسلحة ما لم يُذكر خلاف ذلك. للاطلاع على تعريف «الأسلحة الرئيسة» وعلى وصف لطريقة قياس حجم عمليات النقل، انظر الإطار الرقم (9-1) في هذا القسم. كما أنّ المصادر والطرق المستخدمة في إنتاج البيانات هنا مذكورة في موقع سيبري الإلكتروني أيضًا. وربّما تختلف الأرقام الواردة هنا عن تلك الواردة في إصدارات كتاب سيبري السنوية السابقة لأنّ قاعدة بيانات نقل الأسلحة تُحدَّث سنويًا.

## شمال أفريقيا

ذهب نحو ثلاثة أرباع واردات الدول الأفريقية من الأسلحة في الأعوام 2015ـ2019 إلى الدول الأربع في شمال أفريقيا، وهي الجزائر وليبيا والمغرب وتونس. وزادت حجم وارداتها من الأسلحة بنسبة 8.5 في المئة بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ7)).

استأثرت الجزائر لوحدها بـ79 في المئة من واردات هذه المنطقة دون الإقليمية من الأسلحة في الأعوام 2015ـ2019. وزادت وارداتها على نظيراتها في الأعوام 2010ـ2014 بنسبة 71 في المئة، هو ما جعلها سادس أكبر مستورد للأسلحة في العالم في الأعوام 2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). حصلت هذه الزيادة في سياق توتّرات قديمة بين الجزائر وجارتها المغرب، وتوتّرات داخلية ونزاعين مسلّحَين في مالي وليبيا المجاورتين. وكما في الأعوام 2010ـ2014، كانت روسيا أكبر مورّدة أسلحة للجزائر في الأعوام 2015ـ2019، إذْ ورّدت 67 في المئة من الواردات العسكرية الجزائرية (انظر الجدولين الرقمين (9ـ6) و(9ـ8)). وزادت واردات الجزائر من روسيا على نظيراتها في الأعوام 2010ـ2014 بنسبة 40 في المئة وتضمّنت 203 دبابة تيـ90 و14 طائرة حربية من طراز سوـ30.

يظهر أنّ الجزائر صارت تنتهج سياسة تنويع مصادر أسلحتها في السنين الأخيرة، وقد وقّعت عقودًا لشراء كمّيات ضخمة من الأسلحة مع الصين (لشراء 3 فرقاطات) وألمانيا (لشراء نحو 1000 عربة مدرّعة وفرقاطتين). وتلقّت معظم الشحنات المتّصلة بهاتين الصفقتين في الأعوام 2015ـ2019: جاءت 13 في المئة من واردات الجزائر العسكرية في هذه المدّة من الصين، وزاد حجم هذه الواردات على تسعة أمثال نظيراتها في الأعوام 2010ـ2014؛ وجاءت 11 في المئة من الواردات من ألمانيا، وزاد حجم هذه الواردات على 30 ضعف نظيراتها في الأعوام 2010ـ2014. لكن لم يتّضح إن كانت الجزائر في انتظار شحنات أسلحة صينية، فقد تحدّثت تقارير غير مؤكّدة في عام 2019 عن طلبات جديدة من روسيا، شملت دبابات ونحو 30 طائرة حربية[2].

تدنّى حجم واردات المغرب من الأسلحة الرئيسة في الأعوام 2015ـ2019 بنسبة 62 في المئة عن نظيره في الأعوام 2010ـ2014 (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). وكانت فرنسا المورّد الرئيس لأسلحة المغرب في الأعوام 2010ـ2014، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى تسليم طائرات وسفن حربية. ومع اكتمال تنفيذ العقود، انخفضت حصّة فرنسا إلى 8.9 في المئة في الأعوام 2015ـ2019. وبما أنّ الشحنات القادمة من الولايات المتّحدة (طائرات حربية وطائرات أخرى ودبابات وعربات مدرّعة أخرى ومدفعية) أكثر ثباتًا بدرجة كبيرة، فقد بلغت حصّة الولايات المتّحدة 91 في المئة (بعدما كانت 29 في المئة في الأعوام 2010ـ2014). والراجح أنّ واردات المغرب من الأسلحة ستزيد في الأعوام القادمة؛ إذْ إنه أعلن خططًا للتقدّم بطلبيات كبيرة لشراء معدّات عسكرية متطوّرة، منها 25 طائرة حربية

I. Safronov, [Algeria Bought Russian Fighters for about $2 Billion], *Vedomosti*, 9 September 2019 (in Russian), and (2) Military Watch, «Finest Armour in Africa: Algerian Army Receives New Batch of T90SA Battle Tanks,» 12 January 2020.

و24ـ36 طائرة هليكوبتر حربية من الولايات المتّحدة ومنظومات قذائف سطح-جو (سام) من فرنسا[3].

## نقل الأسلحة إلى ليبيا والنزاع فيها

اندلعت حرب أهلية بين حكومة الوفاق الوطني المعترَف بها دوليًا وفريق سمّى نفسه الجيش الوطني الليبي في عام 2014، وبقيت مستعرة في عام 2019[4]. تلقّى الطرفان أسلحة من الخارج في خرق لحظر أسلحة فرضه مجلس الأمن على ليبيا في عام 2011، لكن لم تعاقَب دولة على ذلك[5].

التفاصيل المتّصلة بشحنات الأسلحة هذه شحيحة، ولذلك لا يمكن تقدير أحجامها. مثال ذلك، تلقّت حكومة الوفاق عددًا غير معلوم من العربات المدرّعة والطائرات المسيرة المسلحة من تركيا. وفي الأعوام 2015ـ2019، تلقّى الجيش الوطني الليبي عربات مدرّعة من الأردن ومن الإمارات، وطائرات هليكوبتر حربية من بيلاروسيا عبر دولة الإمارات، وطائرات حربية من مصر. وهناك طائرات مسيرَّة مسلحة جاءت من دولة الإمارات واستُخدمت في القتال في عام 2016 [6]. ولا يُعرف إن كان مشغّلوها من دولة الإمارات أو ما إذا كانت دولة الإمارات قد أمدّت الجيش الوطني الليبي بها[7].

**الجدول الرقم (9ـ5)**

**المتلقّون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة، 2015ـ2019**

يعدّد الجدول الدول والمنظّمات الدولية والجهات الفاعلة من غير الدول التي استوردت أسلحة رئيسة في المدّة الخمسية 2015ـ2019. الأرقام التي تشير إلى حجم الواردات مذكورة بقيم مؤشّر الاتّجاه (TIV) الذي يعتمده سيبري.

| المرتبة | | المتلقّي | حجم الواردات (ملايين قيمة مؤشّر الاتّجاه | | الحصّة (نسبة مئوية) | تغيّر الحجم (نسبة مئوية) مقارنة بـ2010ـ 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2015 ـ2019 | 2010ـ 2014[أ] | | 2019 | 2015ـ 2019 | 2015ـ 2019 | |
| 1 | 2 | السعودية | 3673 | 17694 | 12 | 130 |
| 2 | 1 | الهند | 2964 | 13412 | 9.2 | ـ32 |

(3) US Defense Security Cooperation Agency, «Morocco—F16 Block72 New Purchase,» News Release no. 1909, 25 March 2019; US Defense Security Cooperation Agency, «Morocco-AH64E Helicopters,» News Release no. 1963 (20 November 2019), and Moroccan Defense Network, «Morocco Buys French CAESAR Howitzer and Surface to air VLMICA Missiles,» 21 January 2020.

(4) للمزيد عن النزاع في ليبيا، انظر الفصل السادس، القسم IV في هذا الكتاب.

(5) انظر الفصل الرابع عشر، القسم II في هذا الكتاب.

(6) United Nations, Security Council, Final report of the panel of experts on Libya established pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011), 29 November 2019, S/2019/914, 9 December 2019, paras 108–10 and annex 15, paras 14–16.

(7) United Nations, S/2019/914, para. 108 and annex 15, paras. 12–16.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3 | 14 | مصر | 1193 | 8396 | 5.8 | 212 |
| 4 | 6 | أستراليا | 1399 | 7133 | 4.9 | 40 |
| 5 | 5 | الصين | 887 | 6300 | 4.3 | 3.3 |
| 6 | 10 | الجزائر | 140 | 6150 | 4.2 | 71 |
| 7 | 8 | كوريا الجنوبية | 1510 | 5004 | 3.4 | 3.3 |
| 8 | 4 | الإمارات | 644 | 4982 | 3.4 | ـ18 |
| 9 | 17 | العراق | 175 | 4960 | 3.4 | 98 |
| 10 | 46 | قطر | 2258 | 4943 | 3.4 | 631 |
| 11 | 3 | باكستان | 561 | 3830 | 2.6 | ـ39 |
| 12 | 11 | فيتنام | 161 | 3212 | 2.2 | ـ9.3 |
| 13 | 9 | الولايات المتّحدة | 1048 | 2925 | 2.0 | ـ37 |
| 14 | 33 | إسرائيل | 507 | 2873 | 2.0 | 181 |
| 15 | 7 | تركيا | 833 | 2621 | 1.8 | ـ48 |
| 16 | 23 | اليابان | 891 | 2574 | 1.8 | 72 |
| 17 | 15 | إندونيسيا | 219 | 2553 | 1.8 | ـ4.6 |
| 18 | 19 | المملكة المتّحدة | 377 | 2503 | 1.7 | 17 |
| 19 | 12 | سنغافورة | 614 | 2411 | 1.7 | ـ29 |
| 20 | 28 | بنغلادش | 743 | 2289 | 1.6 | 93 |
| 21 | 40 | إيطاليا | 186 | 2246 | 1.5 | 175 |
| 22 | 31 | تايلند | 301 | 1741 | 1.2 | 67 |
| 23 | 26 | سلطنة عُمان | 105 | 1710 | 1.2 | 24 |
| 24 | 35 | النرويج | 443 | 1628 | 1.1 | 67 |
| 25 | 55 | كازاخستان | 312 | 1523 | 1.0 | 238 |
| 26 | 18 | تايوان | 51 | 1379 | 0.9 | ـ41 |
| 27 | 27 | كندا | 200 | 1332 | 0.9 | 4.2 |
| 28 | 36 | اليونان | 165 | 1328 | 0.9 | 39 |
| 29 | 20 | أفغانستان | 391 | 1296 | 0.9 | ـ38 |
| 30 | 21 | أذربيجان | 25 | 1231 | 0.8 | ـ40 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 31 | 13 | المغرب | 26 | 1231 | 0.8 | 62ـ |
| 32 | 41 | الأردن | 85 | 1156 | 0.8 | 54 |
| 33 | 24 | ميانْمار | 252 | 1006 | 0.7 | 32ـ |
| 34 | 25 | البرازيل | 169 | 869 | 0.6 | 37ـ |
| 35 | 75 | الفيلبين | 187 | 866 | 0.6 | 403 |
| 36 | 43 | المكسيك | 3 | 863 | 0.6 | 17 |
| 37 | 63 | بيلاروسيا | 331 | 831 | 0.6 | 186 |
| 38 | 32 | هولندا | 490 | 811 | 0.6 | 21ـ |
| 39 | 34 | الكويت | 70 | 778 | 0.5 | 22ـ |
| 40 | 39 | بولندا | 308 | 761 | 0.5 | 14ـ |
| 41 | 45 | فنلندا | 70 | 734 | 0.5 | 8.3 |
| 42 | 109 | أنغولا | 166 | 734 | 0.5 | 2124 |
| 43 | 48 | ماليزيا | 70 | 729 | 0.5 | 18 |
| 44 | 52 | تركمانستان | ـ | 692 | 0.5 | 33 |
| 45 | 62 | البيرو | ـ | 591 | 0.4 | 102 |
| 46 | 37 | إسبانيا | 56 | 502 | 0.3 | 47ـ |
| 47 | 58 | فرنسا | 102 | 450 | 0.3 | 23 |
| 48 | 65 | إيران | 3 | 437 | 0.3 | 61 |
| 49 | 67 | رومانيا | 61 | 378 | 0.3 | 65 |
| 50 | 89 | أرمينيا | 248 | 377 | 0.3 | 416 |
| .. | .. | متلقّ(ون) مجهول(ون) | 41 | 134 | 0.1 | 84 |
| .. | .. | 118 جهة أخرى | 1488 | 8669 | 5.9 | .. |
| | | **المجموع** | **27194** | **145776** | **100** | **5.5** |

..= بيانات غير متاحة أو لا تنطبق.

**ملاحظة:** تشير قيمة مؤشّر الاتّجاه الذي يعتمده سيبري إلى حجم عمليات نقل الأسلحة وليس إلى قيمها المالية. ويمكن الاطلاع على طريقة حساب قيم ومؤشّر الاتّجاه في الإطار الرقم (9ـ1) في القسم I.

(أ) يختلف ترتيب المستوردين في المدّة 2010ـ 2014 عن الترتيب المنشور في كتاب **سيبري السنوي لعام 2015** بسبب التنقيحات اللاحقة للأرقام العائدة إلى تلك السنين.

**المصدر:** SIPRI Arms Transfers Database, March 2020.

إن انخراط الإمارات في ليبيا جزء من سياستها الخارجية الحازمة التي تشمل أيضًا تدخّلها العسكري في اليمن[8]. بلغت حصّة الإمارات في واردات الأسلحة العالمية 3.4 في المئة في الأعوام 2015ـ2019.وتلقّت أسلحة رئيسة من 17 دولة في الأعوام 2015ـ2019، لكنّ أكثرها (68 في المئة) جاء من الولايات المتّحدة (انظر الجدولين (9ـ6) و(9ـ8)). ودعا مجلس الأمن في عام 2019 الدول إلى عدم التدخّل في النزاع الدائر في ليبيا[9]. وفي العام نفسه، كان للإمارات صفقات استيراد أسلحة رئيسة جارية مع أستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وروسيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وتركيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة.

**الجدول الرقم (9ـ6)**

**متلقّو الأسلحة الرئيسة الأربعون الكبار ومورّدوها الثلاثة الرئيسون، 2015ـ2019**

| المرتبة 2015ـ 2019 | المتلقّي | المورّدون الرئيسون (حصّة من إجمالي واردات المتلقّي، %)، 2015ـ 2019 | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الأول | الثاني | الثالث |
| 1 | السعودية | الولايات المتّحدة (73) | المملكة المتّحدة (13) | فرنسا (4.3) |
| 2 | الهند | روسيا (56) | إسرائيل (14) | فرنسا (12) |
| 3 | مصر | فرنسا (35) | روسيا (34) | الولايات المتّحدة (15) |
| 4 | أستراليا | الولايات المتّحدة (68) | إسبانيا (21) | فرنسا (3.6) |
| 5 | الصين | روسيا (76) | فرنسا (8.8) | أوكرانيا (6.9) |
| 6 | الجزائر | روسيا (67) | الصين (13) | ألمانيا (11) |
| 7 | كوريا الجنوبية | الولايات المتّحدة (55) | ألمانيا (30) | إسبانيا (7.8) |
| 8 | الإمارات | الولايات المتّحدة (68) | فرنسا (11) | هولندا (3.4) |
| 9 | العراق | الولايات المتّحدة (45) | روسيا (34) | كوريا الجنوبية (8.6) |
| 10 | قطر | الولايات المتّحدة (50) | فرنسا (34) | ألمانيا (9.2) |
| 11 | باكستان | الصين (73) | روسيا (6.6) | إيطاليا (6.1) |
| 12 | فييتنام | روسيا (74) | إسرائيل (12) | بيلاروسيا (4.9) |

(8) انظر مثلاً: United Nations, Security Council, Final report of the Panel of Experts on Yemen, S/2020/70, 27 January 2020.

(9) United Nations, Security Council, Press statement on Libya, SC/13873, 5 July 2019, and UN Security Council Resolution 2486, 12 September 2019, para. 4.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 13 | الولايات المتّحدة | ألمانيا (21) | المملكة المتّحدة (17) | هولندا (13) |
| 14 | إسرائيل | الولايات المتّحدة (78) | ألمانيا (16) | إيطاليا (6.2) |
| 15 | تركيا | الولايات المتّحدة (38) | إيطاليا (24) | إسبانيا (19) |
| 16 | اليابان | الولايات المتّحدة (96) | المملكة المتّحدة (2.4) | السويد (1.6) |
| 17 | إندونيسيا | الولايات المتّحدة (20) | هولندا (18) | كوريا الجنوبية (16) |
| 18 | المملكة المتّحدة | الولايات المتّحدة (67) | كوريا الجنوبية (21) | ألمانيا (4.7) |
| 19 | سنغافورة | الولايات المتّحدة (37) | إسبانيا (24) | فرنسا (18) |
| 20 | بنغلادش | الصين (72) | روسيا (15) | المملكة المتّحدة (2.4) |
| 21 | إيطاليا | الولايات المتّحدة (62) | ألمانيا (25) | إسرائيل (6.5) |
| 22 | تايلند | كوريا الجنوبية (21) | الصين (21) | أوكرانيا (14) |
| 23 | سلطنة عُمان | المملكة المتّحدة (45) | الولايات المتّحدة (13) | النرويج (12) |
| 24 | النرويج | الولايات المتّحدة (77) | إيطاليا (7.9) | كوريا الجنوبية (7.2) |
| 25 | كازاخستان | روسيا (90) | إسبانيا (3.2) | الصين (2.1) |
| 26 | تايوان | الولايات المتّحدة (100) | - | - |
| 27 | كندا | الولايات المتّحدة (56) | هولندا (11) | إسرائيل (9.6) |
| 28 | اليونان | ألمانيا (64) | الولايات المتّحدة (19) | المملكة المتّحدة (7.5) |
| 29 | أفغانستان | الولايات المتّحدة (87) | البرازيل (8.8) | كندا (1.2) |
| 30 | أذربيجان | إسرائيل (60) | روسيا (31) | تركيا (3.2) |
| 31 | المغرب | الولايات المتّحدة (91) | فرنسا (8.9) | المملكة المتّحدة (0.3) |
| 32 | الأردن | الولايات المتّحدة (30) | هولندا (30) | روسيا (10) |
| 33 | ميانْمار | الصين (49) | روسيا (16) | الهند (14) |
| 34 | البرازيل | فرنسا (26) | الولايات المتّحدة (20) | المملكة المتّحدة (17) |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 35 | الفلبين | كوريا الجنوبية (32) | إندونيسيا (21) | الولايات المتّحدة (19) |
| 36 | المكسيك | الولايات المتّحدة (64) | إسبانيا (9.5) | فرنسا (8.5) |
| 37 | بيلاروسيا | روسيا (98) | أوكرانيا (1.2) | الصين (0.5) |
| 38 | هولندا | الولايات المتّحدة (76) | ألمانيا (13) | إيطاليا (7.6) |
| 39 | الكويت | الولايات المتّحدة (70) | فرنسا (9.5) | سويسرا (7.1) |
| 40 | بولندا | الولايات المتّحدة (29) | ألمانيا (18) | إيطاليا (14) |

**المصدر:** SIPRI Arms Transfers Database, March 2020.

## الجدول الرقم (9ـ7)

## واردات الأسلحة الرئيسة، بحسب المنطقة الإقليمية والمنطقة دون الإقليمية، 2010ـ2014 و2015ـ2019

أرقام أحجام الواردات هي قيم مؤشّر الاتّجاه (TIV) الذي يعتمده سيبري.

| المنطقة المتلقّية | حجم الواردات (TIV) | | التغيّر في الحجم بين 2010ـ2014 و2015ـ2019 (نسبة مئوية) | الحصّة في إجمالي الواردات (نسبة مئوية) | |
|---|---|---|---|---|---|
| | 2010ـ2014 | 2015ـ2019 | | 2010ـ2014 | 2015ـ2019 |
| أفريقيا | 12502 | 10,528 | 16ـ | 9.0 | 7.2 |
| شمال أفريقيا | 7183 | 7793 | 8.5 | 5.2 | 5.3 |
| أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى | 5318 | 2720 | 49ـ | 3.8 | 1.9 |
| الأمريكات | 13729 | 8292 | 40ـ | 9.9 | 5.7 |
| أمريكا الوسطى والكاريبي | 998 | 1228 | 23 | 0.7 | 0.8 |
| أمريكا الشمالية | 5907 | 4257 | 2.5ـ | 4.3 | 2.9 |
| أمريكا الجنوبية | 6825 | 2770 | 59ـ | 4.9 | 1.9 |
| آسيا وأوقيانيا | 64103 | 5,9041 | 7.9ـ | 46 | 41 |
| آسيا الوسطى | 1019 | 2629 | 158 | 0.7 | 1.8 |
| شرق آسيا | 14896 | 15,347 | 3.0 | 11 | 11 |
| أوقيانيا | 5321 | 7287 | 37 | 3.9 | 5.0 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| جنوب آسيا | 29237 | 21,079 | 28ـ | 21 | 14 |
| جنوب شرق آسيا | 13627 | 12,698 | 6.8ـ | 9.9 | 8.7 |
| أوروبا | 15876 | 16,389 | 3.2 | 11 | 11 |
| أوروبا الوسطى | 1703 | 2036 | 20 | 1.2 | 1.4 |
| أوروبا الشرقية | 3020 | 2944 | 2.5ـ | 2.2 | 2.0 |
| أوروبا الغربية | 11153 | 11,409 | 2.3 | 8.1 | 7.8 |
| الشرق الأوسط | 31867 | 51,261 | 61 | 23 | 35 |
| جهات أخرى | 126 | 273 | 117 | 0.1 | 0.2 |

**ملاحظة:** تشير قيمة مؤشّر الاتّجاه الذي يعتمده سيبري إلى حجم عمليات نقل الأسلحة وليس إلى قيمها المالية. ويمكن الاطلاع على طريقة حساب قيمو مؤشّر الاتّجاه في الإطار (9ـ1) في القسم I.

**المصدر:** SIPRI Arms Transfers Database, March 2020.

## أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تلقّت دول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 26 في المئة من واردات أفريقيا من الأسلحة في الأعوام 2015ـ2019. تدنّى الحجم الإجمالي لواردات الدول الواقعة في هذه المنطقة دون الإقليمية عن نظيره في الأعوام 2010ـ2014 بنسبة 49 في المئة (انظر الجدول الرقم (9ـ7))، وهو أدنى مستوى له منذ الأعوام 1995ـ1999. وردّت روسيا 36 في المئة من الأسلحة التي استوردتها هذه الدول في الأعوام 2015ـ2019، وورّدت الصين 19 في المئة وفرنسا 7.6 في المئة. وتلقّى مستوردو الأسلحة الرئيسة في هذه المنطقة دون الإقليمية، وهم أنغولا ونيجيريا والسنغال والسودان وزامبيا، 63 في المئة من إجمالي واردات هذه المنطقة. لكن انخفضت كمّيات الأسلحة التي استوردتها نيجيريا (ـ33 في المئة) والسودان (ـ48 في المئة) بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019، بينما زادت كمّيات الأسلحة التي استوردتها أنغولا (2124 في المئة) والسنغال (306 في المئة) وزامبيا (107 في المئة).

تلقّت أنغولا 27 في المئة من واردات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الأسلحة واحتلّت المركز الثاني والأربعين في قائمة كبار مستوردي الأسلحة في العالم في الأعوام 2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). ومع أنّ اقتصاد أنغولا عاش حالة ركود وأنّ إنفاقها العسكري انخفض في كلّ عام من أعوام هذه المدّة الخمسية، فقد زادت وارداتها العسكرية على نظيراتها في الأعوام 2010ـ2014 بمقدار 22 ضعفًا[10]. يمكن عزو الزيادة من نواحٍ كثيرة إلى واردات من روسيا التي أمدّت أنغولا بـ68 في المئة من إجمالي وارداتها في الأعوام 2015ـ2019. تضمّنت الشحنات الروسية 12 طائرة حربية من طراز سوـ30 و12 طائرة هليكوبتر حربية من طراز ميـ24 و12 طائرة هليكوبتر للنقل من طراز ميـ17.

(10) SIPRI Military Expenditure Database.

كانت الصين أكبر مورّد أسلحة لأربعة من المستوردين الخمسة الكبار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكانت المورّد الأوّل (للسودان وزامبي) أو ثاني أكبر مورّد (لنيجيريا والسنغال) في الأعوام 2015ـ2019. وربّما يكون ذلك دليلاً على تزايد استعداد الصين للانخراط في دول أفريقية بدور سلمي وأمني. كما تجلّت في عام 2019 طموحات الصين في هذه المنطقة في منتدى الدفاع والأمن الصيني الأفريقي الأول الذي شاركت وزارة الدفاع الصينية في تنظيمه[11]. لكنّ الصين ليست الوحيدة التي تسعى لضمان نفوذ كبير في أفريقيا من خلال صادرات الأسلحة. فالولايات المتّحدة وروسيا وفرنسا من جملة كبار مورّدي الأسلحة إلى أفريقيا أيضًا ولكلّ من هذه الدول وجود عسكري في القارّة[12]. ويظهر أنّ لجميع هؤلاء المورّدين هدفًا، وهو كسب نفوذ في دول معيّنة وفي المنطقة ككلّ[13].

جنوب أفريقيا هي أكبر مستورد للأسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الأعوام 2005ـ2009، وذلك عائد أساسًا إلى تسلّمها فرقاطات وغوّاصات من ألمانيا، وطائرات حربية من السويد. لكنّ حجم وارداتها العسكرية انخفض بنسبة 78 في المئة في الأعوام 2010ـ2014 واقترب من الصفر في الأعوام 2015ـ2019. يُعزى هذا الانخفاض الحادّ ولو جزئيًا إلى معاناة البلاد من مشكلات اقتصادية عويصة أدّت إلى سلسلة خفوضات للموازنة العسكرية[14]. وذكرت تقارير في الأعوام 2018ـ2019 أنّ القوّات المسلّحة الجنوب الأفريقية تواجه مشكلات فنّية ومالية في تشغيل الفرقاطات والغوّاصات التي حصلت عليها من ألمانيا، وأنّها لم تتلقّ غير 40 في المئة من التمويل اللازم لسلاح الجوّ الجنوب الأفريقي[15]. تثير التحدّيات المالية والعملانية أسئلة حول صلاح سياسة جنوب أفريقيا المتعلّقة بحيازة أسلحة رئيسة باهظة الثمن.

## الأمريكات

انخفضت واردات دول في الأمريكات من الأسلحة الرئيسة بنسبة 40 في المئة بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ7)).

الولايات المتّحدة هي أكبر مستورد للأسلحة الرئيسة في هذه المنطقة في الأعوام 2015ـ2019

(11) M. Kovrig, «China Expands its Peace and Security Footprint in Africa,» International Crisis Group, 24 October 2018; G. Grieger, «China's Growing Role as a Security Actor in Africa,» Briefing, European Parliamentary Research Service, Octover 2019, and L. Chen [et al.], «Overview of 1st China-Africa Peace and Security Forum,» Chinese Ministry of National Defense, 17 July 2019.

انظر أيضًا: C. Huang and O. Ismail, «China,» in: O. Ismail and E. Sköns, eds., SIPRI, *Security Activities of External Actors in Africa* (Oxford: Oxford University Press, 2014), pp. 15–37.

(12) Ismail and E. Sköns, eds., Ibid.

(13) The Economist, «The New Scramble for Africa,» 7 March 2019.

(14) D. Wingrin, «Defence Minister Sounds Budget Alarm Bells,» DefenceWeb, 18 July 2019.

(15) D. Wingrin, «SA Navy in Danger of Losing Frigate and Submarine Capabilities due to Declining Budget,» DefenceWeb, 19 September 2019; S. BadriMaharaj, «South Africa Boosts Naval Capabilities: But Can It Afford an Expansion?,» Manohar Parrikar Institute for Defence Studies and Analyses, 5 February 2018, and D. Wingrin, «Parliament Hears of Parlous State of the Air Force,» DefenceWeb, 16 September 2018.

بحصولها على 35 في المئة من إجمالي الشحنات. المورّدون الرئيسون للولايات المتّحدة هم ألمانيا (21 في المئة) والمملكة المتّحدة (17 في المئة) وهولندا (13 في المئة؛ انظر الجدول الرقم (9ـ6)). كما أنّ الولايات المتّحدة أكبر موردّة أسلحة لدول في الأمريكات أيضًا، إذْ أمدّت دولاً في المنطقة بـ 23 في المئة من إجمالي وارداتها في الأعوام 2015ـ2019، بعد أن كانت النسبة 17 في المئة في الأعوام 2010ـ2014.

ومع أنّ روسيا في جملة مورّد الأسلحة الكبار للأمريكات في الأعوام 2010ـ2014، إذْ أمدّتها بـ 16 في المئة من إجمالي وارداتها، فقد انخفضت حصّتها بشكل حادّ في الأعوام 2015ـ2019 إلى 3.0 في المئة فقط. يُعزى الانخفاض أساسًا إلى عزوف فنزويلا، المستورد الرئيس للأسلحة الروسية في المنطقة في الأعوام 2010ـ2014، عن استيراد أسلحة رئيسة من روسيا في الأعوام 2015ـ2019 بسبب أزمة اقتصادية مستمرّة (انظر أدناه).

## أمريكا الوسطى والكاريبي

زادت الواردات العسكرية لدول في أمريكا الوسطى والكاريبي بنسبة 23 في المئة بين 2010ـ2014 و2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ7)). تلقّت المكسيك 70 في المئة من إجمالي واردات هذه المنطقة دون الإقليمية في الأعوام 2015ـ2019. وزاد حجم واردات المكسيك العسكرية بنسبة 17 في المئة بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ5))، وذلك عائد من بعض النواحي إلى عملياتها العسكرية الجارية ضدّ كارتيلات المخدّرات[16]. الولايات المتّحدة هي أكبر مصدر لواردات المكسيك العسكرية بلا منازع، إذْ أمدّتها بـ 64 في المئة من وارداتها في الأعوام 2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ6)).

## أمريكا الجنوبية

انخفضت واردات دول في أمريكا الجنوبية من الأسلحة بنسبة 15 في المئة بين الأعوام 2005ـ2009 و2010ـ2014، وبنسبة 59 في المئة أخرى بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ7)). أمدّت الولاياتُ المتّحدة هذه المنطقة دون الإقليمية بـ19 في المئة من وارداتها العسكرية في الأعوام 2015ـ19، وأمدّتها فرنسا بـ16 في المئة وإيطاليا بـ8.6 في المئة.

فنزويلا أكبر مستورد للأسلحة في أمريكا الجنوبية في الأعوام 2010ـ2004، حين شرعت في إعادة التزوّد بأسلحة روسية أساسًا. لكنّ وارداتها تدنّت في الأعوام 2015ـ2019 عن نظيراتها في الأعوام 2010ـ2014 بنسبة 88 في المئة، إلى حدّ عدم تسجيل أيّ شحنات في الأعوام 2017ـ2019

(16) للاطلاع على تأثير عمليات مكافحة كارتيلات المخدّرات في النفقات العسكرية المكسيكية، انظر الفصل الثامن، القسم II في هذا الكتاب.

لاستمرار معاناتها من أزمة اقتصادية خانقة[17]. والصين هي أكبر مورّد أسلحة لفنزويلا في الأعوام 2015ـ2019، إذْ أمدّتها بـ58 في المئة من وارداتها، تلتها أوكرانيا التي بلغت حصّتها 38 في المئة.

مع أنّ حجم واردات البرازيل العسكرية في الأعوام 2015ـ2019 تدنّى عن نظيره في الأعوام 2010ـ2014 بنسبة 37 في المئة (انظر الجدول الرقم (9ـ5))، فقد كانت أكبر مستوردة للأسلحة في أمريكا الجنوبية بتلقّيها 31 في المئة من إجمالي واردات هذه المنطقة دون الإقليمية من الأسلحة. وأصبحت فرنسا أكبر مورّدة لأسلحة البرازيل في الأعوام 2015ـ2019؛ إذْ إنّها أمدّتها بـ26 في المئة من وارداتها (انظر الجدول الرقم (9ـ6))، وذلك عائد في الأساس إلى شحنة تضمّنت 23 طائرة هليكوبتر وسفينة هجومية برمائية مستعملة. لكنّ فرنسا كانت رابع أكبر مصدر لأسلحة البرازيل في الأعوام 2010ـ2014 (بحصّة بلغت 9.7 في المئة) بعد ألمانيا (31 في المئة) والولايات المتّحدة (22 في المئة) وروسيا (12 في المئة). وبحلول آخر عام 2019، فاق حجم طلبات البرازيل الجاري تسليمها حجم طلبات أيّ دولة في أمريكا الجنوبية، وهذا يشمل طائرات حربية من السويد وغوّاصات من فرنسا.

## آسيا وأوقيانيا

انخفضت واردات دول في آسيا وأوقيانيا من الأسلحة بنسبة 7.9 في المئة بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ7)). تلقّت دول في المنطقة 41 في المئة من إجمالي واردات الأسلحة على مستوى العالم في الأعوام 2015ـ2019، مقارنة بـ46 في المئة في الأعوام 2010ـ2014. وكان أربع من المستوردين العشرة الكبار في الأعوام 2015ـ2019 في آسيا وأوقيانيا، وهم الهند وأستراليا والصين وكوريا الجنوبية. وبلغت حصّة روسيا 29 في المئة من الواردات العسكرية لدول المنطقة، وبلغت حصّة الولايات المتّحدة 27 في المئة، والصين 10 في المئة.

يحجب انخفاض الحجم الإجمالي لواردات المنطقة تباينات واسعة في اتّجاهات المنطقة دون الإقليمية. وقد زاد نقل الأسلحة إلى آسيا الوسطى (158 في المئة) وأوقيانيا (37 في المئة) وشرق آسيا (3.0 في المئة) بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019، بينما انخفض نقل الأسلحة إلى جنوب آسيا (ـ28 في المئة) وجنوب شرق آسيا (ـ6.8 في المئة)[18]. وعلى العموم، كان للانخفاض المطلق الكبير في واردات جنوب آسيا، ولا سيما الهند وباكستان، أعظم الأثر في الاتّجاه الإقليمي.

## الهند وباكستان

كانت الهند أكبر مستورد للأسلحة الرئيسة في العالم، وباكستان ثالثهم في الأعوام 2010ـ2014.

---

(17) C. Ribando Seelke [et al.], *Venezuela: Background and US Relations,* Congressional Research Service (CRS) Report for Congress R44841 (US Congress, CRS: Washington, DC, 12 March 2020).

(18) للمزيد عن واردات دول جنوب شرق آسيا من الأسلحة، انظر: S. T. Wezeman, *Arms Flows to South East Asia* (Stockholm: SIPRI, 2019).

لكنّ واردات الهند العسكرية انخفضت بنسبة 32 في المئة بينما انخفضت واردات باكستان العسكرية بنسبة 39 في المئة بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019، وهو ما جعل الهند صاحبة المركز الثاني في قائمة مستوردي الأسلحة الكبار للأسلحة، وباكستان صاحبة المركز الحادي عشر في الأعوام 2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). تلقّت الهند 9.2 في المئة من الواردات العالمية من الأسلحة الرئيسة، أي نحو 3.5 أمثال حصّة باكستان البالغة 2.6 في المئة. ومع أنّ الدولتين تنتجان أسلحة رئيسة، فهما تعتمدان بدرجة كبيرة على الواردات، ولديهما طلبات ضخمة جارية، وتخطّطان لاستيراد أسلحة رئيسة بكلّ أنواعها.

روسيا هي أكبر مصدر لواردات الهند في الأعوام 2010ـ2014 وفي الأعوام 2015ـ2019 أيضًا، لكنّ صادراتها إلى الهند انخفضت بنسبة 47 في المئة وانخفضت حصّتها في إجمالي الواردات العسكرية الهندية من 72 إلى 56 في المئة (انظر الجدولين (9ـ6) و(9ـ8)). وصارت الولايات المتّحدة ثاني أكبر مزوّدي الهند بالأسلحة في الأعوام 2010ـ2014 مع ارتقاء العلاقة الأمنية بين الدولتين إلى مستوى شراكة استراتيجية[19]. بيد أنّ العلاقة الوثيقة الجديدة لم تُفض إلى زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية للهند. بل على العكس، إذْ تدنّت واردات الهند العسكرية من الولايات المتّحدة في الأعوام 2015ـ2019 عن نظيراتها في الأعوام 2010ـ2014 بنسبة 51 في المئة، وصارت الولايات المتّحدة رابع أكبر مصدر وحسب لواردات الهند من الأسلحة الرئيسة. يُعزى ذلك من بعض الجوانب إلى مفاوضات مطوّلة حول مشتريات مزمعة وصلت إلى حائط مسدود، لإصرار الهند على أن تشمل الصفقات نقلاً للتكنولوجيا، ولتردّد الولايات المتّحدة في الموافقة على ذلك[20]. لكن حصل تقدّم في المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر 2019 حين وقّعت الدولتان اتّفاقًا لنقل التكنولوجيا[21]. مهّد ذلك الطريق أمام مبيعات أمريكية جديدة لأسلحة رئيسة متطوّرة للهند[22]. لكن لا يزال هناك خطر تطبيق الولايات المتّحدة قانون مكافحة أعداء الولايات المتحدة من خلال العقوبات (كاتسا) لعام 2017، لعرقلة صفقات لاحقة مع الهند[23]. يجيز كاتسا للحكومة الأمريكية منع تصدير أسلحة إلى دول تشتري أسلحة من روسيا، وقد طلبت الهند من روسيا منظومات سام أس ـ400، من جملة معدّات أخرى. وفي حزيران/يونيو 2019، صرّح مسؤول رفيع بوزارة الخارجية الأمريكي بأنّ الولايات المتّحدة

(19) Council on Foreign Relations, «US–India Relations 1947–2020,» 2020.

(20) A. Rej, «Dalliance No More: How India–US Defence Trade Relationship Matures over Years,» News18, 24 February 2020.

(21) IndoAsian News Service (IANS), «India, US Sign Defence Tech Transfer Pact, Pledge to Boost Strategic Ties at 2+2,» *Economic Times*, 19 December 2019.

(22) J. Sink [et al.], «US and India to Sign $3 Billion in Defense Deals, Trump Says,» *Fortune*, 24 February 2020.

(23) Countering America's Adversaries Through Sanctions Act, US Public Law 115–44, signed into law 2 August 2017. للمزيد عن كاتسا، انظر أيضًا القسم I في هذا الفصل، و S. T. Wezeman [et al.], «Supplier Developments, 2018,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 235–239.

أبلغت الهند أن في مرحلة ما، «يلزم اتّخاذ خيار استراتيجي حيال الشراكات، وخيار استراتيجي حيال منظومات الأسلحة ومنصّاتها... التي ينبغي اعتمادها»[24].

السبب الآخر لإمكان عدم إفضاء الشراكة الاستراتيجية المتبلورة بين الولايات المتّحدة والهند إلى زيادة فورية في واردات الهند العسكرية من الولايات المتّحدة هو تمسّك الهند بسياسة قديمة قائمة على تنويع مصادر أسلحتها[25]؛ ففي الأعوام 2015ـ2019، زادت واردات الهند العسكرية من إسرائيل بنسبة 175 في المئة (منظومات دفاع جوي ذات منصّات برّية وبحرية أساسًا)، وزادت وارداتها من فرنسا بنسبة 715 في المئة (وهذا يشمل اثنتين من غوّاصات سكوربين الستّ وأولى أربع طائرات من أصل 36 طائرة رافال الحربية). وهذا ما جعل إسرائيل ثاني أكبر مورّد للأسلحة الرئيسة للهند وفرنسا ثالثهم لتتقدّم على الولايات المتّحدة في هذه المدّة.

**الجدول الرقم (9ـ8)**

**متلقّو الأسلحة الرئيسة العشرة الكبار ومورّدوهم، 2015ـ2019**

الأرقام هي الحصص المئوية لإجمالي حجم واردات المتلقّي من كلّ مورّد. ولم نُدرج في الجدول غير المورّدين الذين بلغت حصصهم واحدًا في المئة أو أكثر في إجمالي واردات أيّ من كبار المتلقّين. لكنّنا أدرجنا صغار المورّدين بالجملة في فئة «مورّدون آخرون».

| المورّد | المتلقّي | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | السعودية | الهند | مصر | أستراليا | الصين | الجزائر | كوريا الجنوبية | الإمارات | العراق | قطر |
| بلغاريا | 0.1 | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | 2.2 | ـ |
| كندا | 1.6 | 0.7 | 0.3 | 0.6 | ـ | ـ | ـ | 1.7 | ـ | 0.3 |
| الصين | 0.9 | ـ | 0.5 | ـ | .. | 13 | ـ | 2.5 | 1.1 | 2.4 |
| التشيك | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | 3.8 | ـ |
| فرنسا | 4.3 | 12 | 35 | 3.6 | 8.8 | 1.3 | 1.1 | 11 | ـ | 34 |
| ألمانيا | 1.6 | 1.5 | 7.6 | 1.4 | 0.7 | 11 | 30 | 1.2 | 0.5 | 9.2 |
| إسرائيل | ـ | 14 | ـ | ـ | ـ | ـ | 2.0 | ـ | ـ | ـ |
| إيطاليا | 1.3 | 0.1 | 0.1 | 2.2 | ـ | 1.9 | ـ | 2.2 | 3.4 | 0.8 |
| هولندا | 0.1 | 0.1 | 0.5 | ـ | ـ | 0.6 | ـ | 3.4 | ـ | ـ |
| روسيا | | 56 | 34 | ـ | 76 | 67 | ـ | 2.4 | 34 | 0.2 |

(24) A. Wells, US Acting Assistant Secretary of State for South and Central Asia, quoted in Rajghatta, C., «US Cautions India over S400 deal with Russia, Cites Strategic Partnership Choices,» *Times of India*, 15 June 2019.

(25) N. Kapoor, India–Russia Ties in a Changing World Order: In Pursuit of a «Special Strategic Partnership», Observer Research Foundation (ORF) Occasional Paper; no. 218 (New Dehli: ORF, 2019).

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جنوب أفريقيا | 0.1 | 0.3 | ـ | ـ | ـ | 0.3 | ـ | 1.7 | 0.05> | ـ |
| كوريا الجنوبية | ـ | 1.6 | 0.7 | ـ | ـ | ـ | .. | ـ | 8.6 | ـ |
| إسبانيا | 1.7 | ـ | 1.7 | 21 | ـ | ـ | 7.8 | 1.2 | 0.6 | ـ |
| السويد | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | 1.7 | 0.2 | 1.8 | ـ | ـ |
| سويسرا | 1.1 | 0.1 | ـ | 3.4 | 3.1 | ـ | ـ | ـ | ـ | 1.8 |
| تركيا | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | 2.4 | ـ | 1.3 |
| الإمارات | ـ | ـ | 2.6 | ـ | ـ | 1.2 | ـ | .. | ـ | ـ |
| أوكرانيا | ـ | 0.8 | ـ | ـ | 6.9 | ـ | ـ | ـ | ـ | 0.5 |
| المملكة المتّحدة | 13 | 2.7 | ـ | .0 | 3.3 | 1.2 | 3.4 | 0.3 | ـ | ـ |
| الولايات المتّحدة | 73 | 9.1 | 15 | 68 | ـ | 0.4 | 55 | 68 | 45 | 50 |
| أوزبكستان | ـ | ـ | ـ | ـ | 1.6 | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ |
| مورّدون آخرون | 0.5 | 0.3 | 1.6 | 0.05> | ـ | 0.1 | ـ | 0.4 | 1.0 | 0.05> |

..= غير متاح أو غير صالح؛ ـ= لا يوجد؛ <0.05= بين 0 و0.05.

**المصدر:** SIPRI Arms Transfers Database, March 2020.

لانخفاض واردات باكستان بنسبة 39 في المئة في الأعوام 2015ـ2019 صلة بخفض المساعدات العسكرية الأمريكية منذ عام 2011 تقريبًا. تُوّج ذلك بوقف شبه كامل للمساعدات في عام 2017 [26]. لذلك، انخفضت حصّة الولايات المتّحدة في واردات باكستان العسكرية من 30 في المئة في الأعوام 2010ـ2014 إلى 4.1 في المئة فقط في الأعوام 2015ـ2019. وفي مسعى لتلبية طلب باكستان المستمرّ لأسلحة رئيسة، التفتت إلى الصين على نحو متزايد، فزادت حصّة الصين في واردات باكستان العسكرية من 51 في المئة في الأعوام 2010ـ2014 إلى 73 في المئة في الأعوام 2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ6)). وواصلت باكستان استيراد أسلحة رئيسة من دول أوروبا أيضًا في الأعوام 2015ـ2019 (ولا سيما من روسيا وتركيا)، وقوّت علاقاتها التجارية العسكرية بتركيا بطلب شراء 30 طائرة هليكوبتر حربية و4 فرقاطات في عام 2018.

(26) K. A. Kronstadt, «Pakistan–US Relations,» In Focus, US Congress, Congressional Research Service (CRS), 15 July 2019.

اشتدّت الهجمات عبر الحدود الهندية-الباكستانية في مطلع عام 2019[27]. وذُكر أنّ باكستان استخدمت طائرات حربية من طراز JF-17 مستوردة من الصين ومجهّزة بمحرّكات روسية، واستخدمت طائرات حربية من طراز F-16 استوردتها من الولايات المتّحدة ودعمت هذه الطائرات بطائرة إنذار مبكر وسيطرة منقولة جوًّا استوردتها من السويد[28]. وذُكر أنّ الهند استخدمت طائرات حربية من طراز ميراج-2000 مستوردة من فرنسا، وطائرات ميغ-21 مستوردة من روسيا وقنابل سبايس الموجّهة المستوردة من إسرائيل ومدفعية FH-77 مستوردة من السويد[29]. بعض هذه الأسلحة الرئيسة، كقنابل سبايس الموجَّهة وطائرات JF-17، مستورد حديثًا، لكنّ البعض الآخر، كطائرات ميغ-21 والمدفعية FH-77 مستورد قبل عقود. يُظهر ذلك أنّ الأسلحة المستوردة يمكن أن تضطلع بدور رئيس في نزاع مسلّح بعد سنين عديدة من تسلّمها.

## شرق آسيا

زادت واردات دول شرق آسيا من الأسلحة بنسبة 3.0 في المئة بين الأعوام 2010-2014 و2015-2019 (انظر الجدول الرقم (9-7)). واستوردت هذه الدول بالجملة 11 في المئة من إجمالي الأسلحة المنقولة في العالم في الأعوام 2015-2019.

بلغت حصّة الصين في واردات الأسلحة العالمية 4.3 في المئة في الأعوام 2015-2019، وهي أكبر مصدر لواردات شرق آسيا من الأسلحة وخامس أكبر مورّد للأسلحة في العالم (انظر الجدول الرقم (9-5)). وبالرغم من أنّ الصين طوّرت صناعة عسكرية متقدّمة، فهي تظلّ معتمدة على استيراد تكنولوجيات عسكرية معيّنة. بناء على ذلك، زادت وارداتها العسكرية بنسبة 3.3 في المئة بين 2010-2014 و2015-2019، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى شحنات تسلّمتها من روسيا في عامي 2018 و2019. تضمّنت هذه الشحنات محرّكات لمعظم الطائرات الحربية وطائرات النقل الضخمة المنتَجة في الصين، ومنظومات سام أس-400. وواصلت الصين أيضًا شراء محرّكات لسفنها الحربية الكبيرة من فرنسا وأوكرانيا أو إنتاجها بموجب ترخيص في الأعوام 2015-2019. وإضافة إلى ذلك، واصلت الصين إنتاج طائرات هليكوبتر فرنسية التصميم بموجب ترخيص. لكنّ حاجة الصين إلى الاعتماد على استيراد الأسلحة تتلاشى بسرعة مع إتقان صناعتها العسكرية تصميم بدائل محلّية وإنتاجها. وعلى سبيل المثال، ذُكر أنّ أحد نماذج الطائرات الحربية الصينية يستخدم محرّكًا صينيًا عوضًا عن محرّك روسي[30].

---

(27) للمزيد عن النزاع بين الهند وباكستان، انظر الفصل الرابع، القسم II في هذا الكتاب.

(28) L. Seligman, «India's Dogfight Loss Could be a Win for US Weaponsmakers,» *Foreign Policy*, 5 March 2019, and Press Trust of India, «JF17 Used to Shoot down Indian Aircraft, Says Pakistan Military,» *Economic Times*, 25 March 2019.

(29) S. J. Frantzman and A. Ahronheim, «If India and Pakistan Go to War, Israeli Weapons Could be Decisive,» *Jerusalem Post*, 1 March 2019; Seligman, Ibid., and S. K. Gurung, «Army Uses Bofors Guns to Respond to Border Shelling by Pakistan,» *Economic Times* (New Delhi), 7 March 2019.

(30) A. Rupprecht and J. Ju, «Images Suggest China Has Begun Fitting Indigenous WS10 Engine into J10C Fighters,» *Jane's Defence Weekly*, 5 March 2020.

تستورد تايوان كلّ أسلحتها الرئيسة من الولايات المتّحدة (انظر الجدول الرقم (9ـ6)). تدنّت وارداتها العسكرية في الأعوام 2015ـ2019 عن نظيراتها في الأعوام 2010ـ2014 بنسبة 41 في المئة (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). لكنّها طلبت في عام 2019 شراء 66 طائرة حربية من طراز F ـ16V و108 دبّابة من الولايات المتّحدة. تردّدت الولايات المتّحدة في البداية في الموافقة على شحن هذه الأسلحة بسبب الضرر الذي ألحقته صادرات أسلحة سابقة إلى تايوان بالعلاقات الصينية ـ الأمريكية[31]. وصارت هذه العلاقات بالغة الحساسية في عام 2019 في أثناء تفاوض الصين والولايات المتّحدة على اتّفاق تجاري[32]. ويظهر أنّ هذه المبيعات متماشية مع اعتقاد الولايات المتّحدة أنّ الصين تهديد عسكري كبير محتمل لها ولحلفائها في آسيا وأوقيانيا، ومع سياستها الرامية إلى بناء شبكة من دول حليفة وصديقة في المنطقة. اعترضت الصين على صفقة الأسلحة هذه، وأعلنت أنّها ستفرض عقوبات على الشركات الأمريكية الضالعة فيها، والتي لبعضها أسواق مدنية متنامية في الصين[33]. ومع أنّ المبيعات الأمريكية ستزيد واردات تايوان العسكرية في الأعوام القادمة، فهي ضئيلة نسبيًا مقارنة بمشتريات الصين من الأسلحة الحديثة (المنتَجة في الصين أساسًا).

زاد حجم الأسلحة التي استوردتها اليابان بنسبة 72 في المئة بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). وهي تستورد أسلحتها الرئيسة من الولايات المتّحدة بشكل رئيس والتي شكّلت 89 في المئة من واردات اليابان العسكرية في الأعوام 2010ـ2014، و96 في المئة من وارداتها في الأعوام 2015ـ2019. والراجح أنّ واردات اليابان والحصّة الأمريكية الكبيرة فيها ستتزايد باستمرار بناء على طلبات جديدة لشراء أسلحة من الولايات المتّحدة، منها طلب شراء 105 طائرة حربية من طراز F ـ35 في عام 2019.

## أوروبا

انخفضت واردات دول في أوروبا من الأسلحة الرئيسة بنسبة 37 في المئة بين الأعوام 2005ـ2009 و2010ـ2014. لكنّ هذا الاتّجاه النزولي انعكس في الأعوام 2015ـ2019، حين زاد حجم واردات الدول الأوروبية من الأسلحة على نظيره في الأعوام 2010ـ2014 بنسبة 3.2 في المئة، وشكّل 11

(31) F. S. Gady, «US Administration Accused of Delaying F16 Fighter Jets Sale to Taiwan,» *The Diploma,* 31 July 2019, and E. Wong, «Trump Administration Approves F16 Fighter Jet Sales to Taiwan,» *New York Times,* 16 August 2019.

(32) US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2019*, Annual Report to Congress (Arlington, VA: DOD, 2019); US Defense Intelligence Agency (DIA), *China Military Power: Modernizing a Force to Fight and Win* (Washington, DC: DIA, 2019); US Department of State, *A Free and Open Indo-Pacific: Advancing a Shared Vision* (Washington, DC: Department of State, 2019), and J. Dotson, «Arms Sales and Highlevel Visits Signal Closer US Relations with Taiwan,» *China Brief*, vol. 19, no. 14 (31 July 2019).

(33) انظر مثلاً: C. Zhou, «US Defence Giant Honeywell Distances itself from Taiwan under Threat of China Sanctions over Arms Deal,» *South China Morning Post,* 16 July 2019.

في المئة من إجمالي حجم الواردات العالمي (انظر الجدول الرقم (9ـ7)). وبلغت حصّة الولايات المتّحدة من واردات هذه المنطقة 41 في المئة في الأعوام 2015ـ2019، وألمانيا 14 في المئة وروسيا 10 في المئة.

## عمليات نقل الأسلحة والنزاعان المسلّحَان في أوروبا

استُخدمت أسلحة رئيسة في نزاعين بأوروبا في الأعوام 2015ـ2019: في شرق أوكرانيا، وفي اشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان[34].

بلغ حجم واردات أوكرانيا العسكرية مستوى متدنّيًا في الأعوام 2015ـ2019، على الرغم من اندلاع مسلّح هناك، وذلك عائد في الأساس إلى أنّها ورثت مخزونات ضخمة من الأسلحة الرئيسة من الاتّحاد السوفياتي وإلى امتلاكها صناعة أسلحة محلّية كبيرة[35]. تضمّنت مستورداتها الكبيرة من الأسلحة الرئيسة 50 عربة مدرّعة مستعملة من جمهورية التشيك و210 قذائف مضادّة للدبابات من الولايات المتّحدة.

زادت واردات أرمينيا من الأسلحة بنسبة 416 في المئة بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). وجاء معظم وارداتها العسكرية تقريبًا (94 في المئة) في الأعوام 2015ـ2019 من روسيا. وعلى الرغم من انخفاض واردات أذربيجان بنسبة 40 في المئة بين الأعوام 2010ـ2014 و2015ـ2019، فقد زادت على ثلاثة أمثال واردات أرمينيا. وبلغت حصّة إسرائيل من واردات أذربيجان العسكرية 60 في المئة، وبلغت حصّة روسيا 31 في المئة في الأعوام 2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ6)). وفي عام 2018، استوردت أذربيجان قذائف سطح-سطح من نوع لورا من إسرائيل، في ردّ على الأرجح على حيازة أرمينيا قذائف سطح-سطح من نوع إسكندر من روسيا في عام 2016. ومع هذه المشتريات، صارت كلتا هاتين الدولتين قادرتين على ضرب أهداف في عمق أراضي الدولة الأخرى.

## إعادة تجهيز القوّات الجوّية الأوروبية

نتيجة لتوتّرات متصاعدة بين كثير من دول أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى مع روسيا، ومشاركة هذه الدول في عمليات جوّية عسكرية في الشرق الأوسط، زادت حاجتها إلى طائرات حربية حديثة[36]. لذلك، استوردت دول في أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى ما مجموعه 59 طائرة حربية حديثة في الأعوام 2015ـ2019. وفي آخر عام 2019، كان لدى هذه الدولة طلبات قيد التنفيذ لاستيراد 380

(34) للمزيد عن هذين النزاعين المسلّحَين، انظر الفصل الخامس، القسمين I وII في هذا الكتاب.

(35) S. T. Wezeman and A. Kuimova, «Ukraine and Black Sea Security,» SIPRI Background Paper, December 2018.

(36) للاطلاع على إنفاق الدول الأوروبية الأعضاء في الناتو على معدّات عسكرية، انظر: الفصل الثامن، القسم III في هذا الكتاب.

طائرة حربية حديثة (356 طائرة F-35 و24 طائرة F-16)، ومن المقرّر استلام معظمها في الأعوام 2020ـ2029.

الولايات المتّحدة هي مصدر كلّ هذه الطائرات. وقد اختيرت طائراتها في معظم الحالات على طائرات منافسة من شركة فرنسية (رافال) أو شركة سويدية (غريبن) أو من اتّحاد شركات بريطانية وألمانية وإيطالية وإسبانية (تايفون) حظيت بدعم الحكومات المناظرة. وعلى سبيل المثال، اختارت بلغاريا طائرة F-16V على تايفون وغريبن[37]. وبالمثل، فضلت بولندا F-35A على البدائل الأوروبية، رغبةً منها في حيازة طائرة حربية متعدّدة المهامّ من الجيل الخامس[38]. لكن كان المورّدون في أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى كانت أنجح في بيع أسلحة رئيسة من فئات أخرى لجيرانهم الأوروبيين. مثال ذلك، كان مورّدون في أوروبا مصدر كلّ السفن الحربية والدبّابات التي استوردتها دول أوروبية أو طلبت استيرادها.

## الشرق الأوسط

زاد حجم الأسلحة التي استوردتها دول في الشرق الأوسط في الأعوام 2015ـ2019 بنسبة 61 في المئة على نظيره في الأعوام 2010ـ2014 (انظر الجدول الرقم (9ـ7)). وكانت خمس من الدول العشر الكبرى المستوردة للأسلحة في الأعوام 2015ـ2019 في الشرق الأوسط، وهي: السعودية (التي تلقّت 35 في المئة من الأسلحة المنقولة إلى الشرق الأوسط) ومصر (16 في المئة) والإمارات (9.7 في المئة) والعراق (9.7 في المئة) وقطر (9.6 في المئة). كما أنّ إسرائيل وتركيا استوردتا أسلحة بكمّيات ضخمة أيضًا (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). وبلغت حصّة الولايات المتّحدة 53 في المئة من إجمالي واردات المنطقة من الأسلحة، وبلغت حصّة فرنسا 12 في المئة وروسيا 11 في المئة.

### السعودية

السعودية هي أكبر مستوردي الأسلحة في العالم في الأعوام 2015ـ2019، وقد بلغت حصّتها 12 في المئة من إجمالي واردات الأسلحة الرئيسة (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). وزاد حجم وارداتها العسكرية في الأعوام 2015ـ2019 بنسبة 130 في المئة على نظيره في الأعوام 2010ـ2014. والولايات المتّحدة هي مصدر الأسلحة الأوّل للمملكة بلا منازع؛ إذْ بلغت حصّتها 73 في المئة من إجمالي واردات المملكة من الأسلحة في الأعوام 2015ـ2019 (انظر الجدولين (9ـ6) و(9ـ8))، تلتها المملكة المتّحدة (13 في المئة).

استمرّت في عام 2019 المناقشات في الولايات المتّحدة وكندا ودول أوروبية غربية كثيرة حول

(37) J. Adamowski, «Bulgaria Approves Draft Deals to buy F16s in Record Defense Procurement,» *Defense News*, 10 July 2019, and Radio Free Europe/Radio Liberty, «Bulgaria Gives Final Green Light to Biggest Military Acquisition since Fall of Communism,» 31 July 2019.

(38) M. Jarocki, «Poland's Billion Dollar Procurement Programmes,» *European Security and Defence*, 7 May 2019.

تقييد صادرات الأسلحة إلى المملكة، لمخاوف من أنّ التدخّل العسكري بقيادة المملكة في اليمن أسهم في انتهاك القانون الدولي الإنساني وأطال أمد الحرب الأهلية هناك (انظر القسم I)[39]. لكنّ المملكة واصلت في عام 2019 استيراد أسلحة من بعض هذه الدول، بما في ذلك 30 طائرة حربية F-15SA وكميات ضخمة من القذائف والقنابل الموجَّهة من الولايات المتّحدة، وعربات مدرّعة من كندا، وعربات مدرّعة وزوارق دورية من فرنسا، وقذائف وطائرات تدريب من المملكة المتّحدة. وعلى العكس من المورّدين الأوروبيين الآخرين الذين هم في قائمة مورّدي الأسلحة العشرة الكبار في الأعوام 2015ـ2019، علّقت ألمانيا جلّ صادراتها العسكرية، المحدودة أصلاً، إلى السعودية (انظر القسم I).

مدّت كلّ من الصين وروسيا المملكةَ بأقلّ من 1 في المئة من وارداتها العسكرية في الأعوام 2015ـ2019 (انظر الجدول الرقم (9ـ8)). فالصين مدّت المملكةَ بطائرات مسيَّرة منذ عام 2014. وفي عام 2019، مدّت روسيا المملكةَ بأسلحة رئيسة لأوّل مرّة، لكنّ الشحنة اقتصرت على عدد محدود من قاذفات الصواريخ المتخصّصة من نوع غير متوافر لدى مورّدين آخرين.

### مصر

زاد حجم واردات مصر العسكرية في الأعوام 2015ـ2019 بنسبة 212 في المئة على نظيره في الأعوام 2010ـ2014، وارتقت من المركز الرابع عشر إلى المركز الثالث في قائمة كبار المستوردين في العالم (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). وشكّلت وارداتها العسكرية 5.8 في المئة من إجمالي الواردات العالمية. وقد تزامن الاتّجاه الصعودي لواردات مصر العسكرية مع تدخّلها العسكري في ليبيا وفي اليمن ومع قتال جماعات متمرّدة في شبه جزيرة سيناء[40]. وربّما يكون لهذه الواردات صلة أيضًا بمخاوف مصرية حيال أمن حقول الغاز الطبيعي لديها في البحر الأبيض المتوسّط وحيال إمدادات المياه من حوض النيل[41].

مدّت الولاياتُ المتّحدة مصر بكمّيات ضخمة من الأسلحة الرئيسة في صورة مساعدات منذ عام 1978، وكانت أكبر مورّدي الأسلحة لمصر في جميع المدد الخمسية بين عامي 1980 و2014. ومع أنّه لم يطرأ على صادرات الأسلحة الأمريكية إلى مصر تغيير كبير في الأعوام 2015ـ2019، فقد كانت الولايات المتّحدة ثالث أكبر مورّدي الأسلحة التي استوردتها مصر في هذه المدّة، فشكّلت حصّتها في واردات مصر العسكرية 15 في المئة بعد أن كانت 47 في المئة في الأعوام 2010ـ2014 (انظر

(39) للاطلاع على ضوابط تصدير الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية، انظر أيضًا الفصل الرابع عشر، القسم IV في هذا الكتاب.
انظر مثلاً: A. Russell, «Experts Dispute Canada's Claim of No Link between Saudi Arms Sales and Human Rights Abuses,» *Global News*, 22 November 2019.

وللمزيد عن النزاع المسلّح في اليمن، انظر الفصل السادس، القسم V في هذا الكتاب.
(40) للمزيد عن النزاع المسلّح في مصر، انظر الفصل السادس، القسم IV في هذا الفصل.
(41) J. M. Sharp, Egypt: Background and US Relations, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL33003 (Washington, DC: US Congress, 2019), p. 16.

الجدولين الرقمين (9ـ6) و(9ـ8)). تضمّنت الشحنات المستورَدة من الولايات المتّحدة 125 دبّابة آبرامز M-1A1، و12 طائرة حربية من طراز F-16C، و10 طائرات هليكوبتر حربية من طراز AH-64 وسفينة كورفيت كو(مرقيطة) واحدة في الأعوام 2015ـ2019. وتمّ استلام معظم هذه الأسلحة في عام 2015. ونتيجة لاحتكاكات مع الولايات المتّحدة على خلفية الانقلاب العسكري في مصر في عام 2013، كثّفت مصر جهودها لتقليل اعتمادها على الولايات المتّحدة ولحيازة مزيد من الأسلحة من مصادر أخرى[42]. وفي الأعوام 2015ـ2019، صارت فرنسا أكبر مورّد أسلحة لمصر، إذْ بلغت حصّتها 35 في المئة من واردات مصر، بعد أن كانت 2.3 في المئة في الأعوام 2010ـ2014. وتضمّنت الشحنات الفرنسية 24 طائرة رافال، وسفينتين هجوميتين من نوع ميسترال، وفرقاطة فريم (FREMM) وقذائف انسيابية في الأعوام 2015ـ2019. وبقيت روسيا ثاني أكبر مورّد أسلحة لمصر، إذْ بلغت حصّتها 34 في المئة من واردات مصر العسكرية في الأعوام 2015ـ2019. وتضمّنت شحناتها في تلك المدّة 39 طائرة حربية من طراز ميغ 29، و48 طائرة هليكوبتر حربية من طراز KA-52 و3 منظومات سام S-300V.

## قطر

زادت واردات قطر العسكرية في الأعوام 2015ـ2019 بنسبة 631 في المئة على نظيراتها في الأعوام 2010ـ2014 ودخلت مجموعة متلقّي الأسلحة العشرة الكبار لأوّل مرّة (انظر الجدول الرقم (9ـ5)). تُعزى الزيادة في واردات قطر العسكرية أساسًا إلى استلام 21 طائرة حربية من طراز رافال من فرنسا في عام 2019.

لقطر طلبات أسلحة رئيسة كثيرة قيد التنفيذ، منها 15 طائرة إضافية من طراز رافال من فرنسا، و24 طائرة حربية من طراز تايفون و من المملكة المتّحدة، و36 طائرة حربية من طراز F-15QA من الولايات المتّحدة، و4 فرقاطات وسفينة إنزال من إيطاليا. ومن المقرّر تسلّم كلّ هذه الأسلحة الرئيسة في الأعوام 2020ـ2025، وهو ما سيزيد حجم واردات قطر العسكرية زيادة كبيرة.

## تركيا

كانت تركيا ثالث أكبر دولة مستوردة للأسلحة في العالم في الأعوام 1995ـ1999، لكنّها صارت في المركز التاسع في الأعوام 2005ـ2009، وفي المركز الخامس عشر في الأعوام 2015ـ2019. تدنّى حجم واردات تركيا العسكرية في الأعوام 2015ـ2019 بنسبة 48 في المئة عن نظيره في الأعوام 2010ـ2014، بالرغم من أنّ قوّاتها المسلّحة تقاتل جماعة ثورية تسمّى حزب العمّال الكردستاني،

(42) Ibid., p. 16.

وتشارك في نزاعات في ليبيا وسورية[43]. يُعزى هذا الانخفاض من بعض الجوانب إلى تأخيرات في إنتاج غوّاصات طلبتها تركيا من ألمانيا، وكان من المزمع تسليمها في الأعوام 2015ـ2019[44]. وهناك عامل إضافي وهو زيادة المشتريات من صناعة الأسلحة المحلّية بتركيا كالسفن الحربية والعربات المدرّعة التي كانت تركيا تستوردها في الغالب.

كما أنّ حجم الواردات العسكرية التركية في الأعوام 2015ـ2019 تأثّر بقيود فرضها مورّدو أسلحة في عامي 2018 و2019. ففي عام 2019، علّقت الولايات المتّحدة صفقة بيع ما يصل إلى 100 طائرة حربية من طراز F-35، وشمل ذلك تسليم أوّل دفعة لتركيا في عام 2019 (انظر القسم I)[45]. كما أنّ هجوم تركيا على جماعات كردية في سورية حمل دولاً أوروبية كثيرة على تقييد مبيعاتها العسكرية لتركيا في عام 2019 [46].

(43) للمزيد عن دور تركيا في النزاع في كلّ من سورية وليبيا، انظر الفصل السادس، القسمين II وIV على التوالي في هذا الكتاب. وانظر أيضًا: S. T. Wezeman and A. Kuimove, A., 'Turkey and Black Sea Securit,» SIPRI Background Paper, December 2018.

(44) Naval Today, «Turkish 1st type 214 Class Submarine Launched,» 23 December 2019.

(45) White House, «Statement by the Press Secretary,» 17 July 2019; A. Roque and K. Herschelman, «Washington to Cut Ties with Turkey on F35 Programme and Shift Supply Chain to US,» *Jane's Defence Weekly*, 24 July 2019, p. 5.

(46) انظر: الفصل الرابع عشر، القسم II في هذا الكتاب.

## III. الشفافية في نقل الأسلحة

**مارك بروملي وسيمون ت. ويزيمان**

من المهمّ أن تتاح بيانات رسمية يمكن لعموم الناس الاطلاع عليها بشأن عمليات نقل الأسلحة، استيرادًا وتصديرًا، لتقييم سياسات الدول حيال صادرات الأسلحة وشراء الأسلحة والدفاع. أصدرت 170 دولة في مرحلة معيّنة في الأعوام الخمسة والعشرين الماضية معلومات عن صادراتها وارداتها من الأسلحة في صورة تقارير وطنية عن صادرات الأسلحة أو من خلال المشاركة في أدوات إبلاغ إقليمية أو دولية (مع أنّ المعلومات لا تغطّي غير سنة واحدة أو بضع سنين في كثير من الحالات)[1].

هناك أداتان دوليتان رئيستان للإبلاغ في مجال نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، هما سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA)، ومعاهدة تجارة الأسلحة (ATT) لعام 2013. سنحلّل في هذا القسم الوضع الحالي لهاتين الأداتين عقب استعراض موجز للإبلاغ على المستويين الوطني والإقليمي.

### التقارير الوطنية وآليات الإبلاغ الإقليمية

بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت 37 دولة قد أصدرت تقريرًا واحدًا على الأقلّ عن صادرات الأسلحة في الأعوام الخمسة والعشرين الماضية[2]. وكما في الأعوام 2015ـ2018، ما من دولة قدّمت تقريرًا وطنيًا عن صادرات الأسلحة في عام 2019 ولم تكن قد فعلت ذلك سابقًا، وليس هناك تطوّرات تُذكر في أيّ من أنواع البيانات المدرَجة أو مستوى التفاصيل المقدَّمة. وهناك دول لا

(1) يغطي هذا القسم أدوات الإبلاغ العمومية وحسب في مجال نقل الأسلحة. ولم نتطرّق إلى عمليات تبادل المعلومات الخصوصية، كتلك التي تحصل بموجب ترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام.

(2) يجمع سيبري كلّ التقارير الوطنية المنشورة عن نقل الأسلحة ويتيحها في قاعدة بيانات التقارير الوطنية (National Reports Database).

تصدر تقارير وطنية عن صادراتها من الأسلحة، لكنّها تصدر بيانات عن القيم المالية الإجمالية لتلك الصادرات، وهي الهند وإسرائيل وباكستان وروسيا (انظر القسم IV).

إضافة إلى ذلك، أُجيز عدد من أدوات الإبلاغ الإقليمية أو أُسّست منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وأهمّها (أ) الأداة التي تأسّست بموجب اتّفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلّقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من الموادّ ذات الصلة؛ و(ب) أدوات استحدثتها منظّمة الدول الأمريكية؛ و(ج) تبادل للمعلومات بين دول منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ و(د) التقرير السنوي للاتّحاد الأوروبي[3]. ولم تحصل تطوّرات مهمّة بشأن هذه الأدوات في عام 2019.

**الجدول الرقم (9ـ9)**

**التقارير المقدّمة لسجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية، بحسب المنطقة، 2014ـ2018**

الأعوام المذكورة هي الأعوام التي حصل فيها النقل وليس الأعوام التي جرى فيها الإبلاغ. المناطق مذكورة كما هي معرّفة في ص 30. والنسب المئوية هي النسب المئوية بحسب المنطقة التي قدّمت دولها الأعضاء في الأمم المتّحدة تقارير لكلّ عام.

| المنطقة (عدد دولها الأعضاء في الأمم المتّحدة) | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|
| **أفريقيا (53)** | ـ (ـ) | 2 (3.8 %) | 1 (1.9 %) | 2 (3.8 %) | 1 (1.9 %) |
| **الأمريكات (35)** | 8 (23 %) | 8 (23 %) | 5 (14 %) | 5 (14 %) | 5 (14 %) |
| **آسيا وأوقيانيا (43)** | 9 (21 %) | 12 (28 %) | 5 (12 %) | 6 (14 %) | 5 (12 %) |
| **أوروبا (47)** | 37 (79 %) | 32 (68 %) | 32 (68 %) | 36 (77 %) | 23 (49 %) |
| **الشرق الأوسط (15)** | 2 (13 %) | 1 (6.7 %) | 3 (20 %) | 2 (13 %) | 1 (6.7 %) |
| **المجموع (193)** | **56 (29 %)** | **55 (28 %)** | **46 (24 %)** | **51 (26 %)** | **35 (18 %)** |

**المصادر:** قاعدة بيانات (UNROCA)؛ وتقارير للأمين العامّ للأمم المتّحدة عن (UNROCA) للجمعية العامّة للأمم المتّحدة، عدّة سنوات.

## سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية

تأسّس سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية (UNROCA) في عام 1991، وبدأ الإبلاغ في عام 1993 (عن عمليات النقل التي جرت في عام 1992). هدفه بناء الثقة بين الدول و«منع تكديس

(3) للمزيد عن أدوات الإبلاغ هذه، انظر: M. Bromley and S. T. Wezeman, «Transparency in Arms Transfers,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 595–603.

وللاطلاع على ملخّص لاتّفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من الموادّ ذات الصلة، وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق ألف، القسم II في هذا الكتاب.

الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار[4]. وهو «يطلب» إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة في كلّ عام الإبلاغ، طوعًا، عن المعلومات المتّصلة بصادراتها وارداتها في العام السابق بحسب سبع فئات للأسلحة، وعلى التحديد تلك التي تُعَدّ «الأشدّ فتكًا» أو التي «لا غنى عنها في عمليات هجومية» وهي: (أ) الدبابات القتالية، و(ب) العربات القتالية المدرّعة، و(ج) منظومات المدفعية ذات العيار الثقيل، و(د) الطائرات الحربية، و(هـ) طائرات الهليكوبتر الهجومية، و(و) السفن الحربية، و(ز) القذائف ومنصّات إطلاقها[5]. والدول مدعوّة أيضًا إلى تقديم معلومات أساسية إضافية عمّا في حيازتها من الأسلحة وعن مشترياتها من الإنتاج الوطني. وإضافة إلى ذلك، تُدعى الدول منذ عام 2003 إلى تقديم معلومات أساسية عن صادراتها وارداتها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تدنّت مستويات الإبلاغ منذ أواسط العقد الأول من القرن الحالي: قدّم أكثر من 100 دولة تقارير سنوية في مطلع القرن الحالي مقارنة بـ 46ـ56 دول قدّمت تقارير سنوية عن الأعوام 2014ـ2017، و35 دولة فقط عن عام 2018 (انظر الجدول الرقم (9ـ9)). وكما في معظم الأعوام منذ عام 1993، كان مستوى إبلاغ دول في أفريقيا والشرق الأوسط عن عام 2018 متدنّيًا. ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدّمت دولة واحدة فقط من أصل الدول الأفريقية الثلاث والخمسين، ودولة واحدة من أصل دول الشرق الأوسط الخمس عشرة تقريرًا عن عام 2018 [6]. وببلوغ معدّل الإبلاغ في أوساط الدول الأوروبية 49 في المئة، صار الأعلى من بين سائر المناطق، لكنّه أدنى كثيرًا من مستويات الأعوام 2014ـ2017 (انظر أدناه).

قدّم ثمانية من المورّدين العشرة الكبار للأسلحة الرئيسة في الأعوام 2015ـ2019 (انظر القسم I) تقاريرهم إلى سجلّ الأمم المتّحدة عن عام 2018، وفيهم أكبر مورّدَين (الولايات المتّحدة وروسيا). والاستثناءان هما إسرائيل وفرنسا، مع أنّهما قدّما تقريرًا عن كلّ عام من الأعوام السابقة تقريبًا منذ 1992[7]. وفي المقابل، لم يقدّم معظم مورّدي الأسلحة الرئيسة الكبار في العالم في الأعوام 2015ـ2019 تقارير عن عام 2018. ولم يقدّم تقارير عن عام 2018 إلاّ ثلاثة من كبار المستوردين العشرة (انظر القسم II)، وهي أستراليا والصين وكوريا الجنوبية.

تدنّي مستوى مشاركة الدول هو العائق الرئيس أمام سجلّ الأمم المتّحدة، لكن هناك مشكلات خطيرة أخرى أيضًا مع جودة إعداد التقارير. وعلى سبيل المثال، فهناك حالات كثيرة أبلغت فيها دول عن عملية نقل في موضع آخر (كما في تقرير وطني رسمي)، لكنّها لم تبلّغ سجلّ الأمم المتّحدة عن

---

UN General Assembly Resolution 46/36 L, «Transparency in Armaments,» 6 December 1991, A/46/41 (Vol. I), (4) August 1992, para. 2.

(5) التقارير متاحة للعموم في قاعدة بيانات UNROCA.

United Nations, General Assembly, «United Nations Register of Conventional Arms,» Report of the Secretary (6) General, A/74/201, 19 July 2019, and UNROCA database, Ibid.

كان من الشائع في السنين السابقة تقديم بعض الدول تقاريرها في وقت متأخر، لذلك، يرجّح أن تكون الأرقام النهائية أكبر قليلاً من تلك المذكورة هنا مع تقديم التقارير المتأخرة عن عمليات النقل في عام 2018.

(7) إضافة إلى ذلك، لم يتوافق تقرير إيطاليا لعام 2018 مع نسق الإبلاغ المعياري لسجلّ الأمم المتّحدة ولم يحدّد متلقّي الصادرات الإيطالية.

تلك العملية. يمكن تفسير التباين في بعض الحالات باختلافات في تفسير دولة ما لفئات الأسلحة أو لأنواع عمليات النقل المشمولة بأداة إبلاغ معيّنة. وفي حالات أخرى، تخفق الدولة ببساطة في الإبلاغ عن عملية نقل مشمولة بوضوح أيضًا في سجلّ الأمم المتّحدة[8].

## إبلاغ الدول المشاركة في منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا لسجلّ الأمم المتّحدة

دعا قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة الذي أسّس سجلّ الأمم المتّحدة الدولَ إلى «التعاون على مستوى منطقة إقليمية وعلى مستوى منطقة دون إقليمية... بهدف تعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى زيادة الانفتاح والشفافية في التسلّح»[9]. إنّ منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا نشطة على الخصوص في الترويج لسجلّ الأمم المتّحدة وفي السعي لزيادة مستويات مشاركة الدول الأعضاء فيها[10]. مثال ذلك، وافقت الدول المشاركة في منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام 1997، منها دول من أمريكا الشمالية وآسيا الوسطى وأوروبا، على تقاسم البلاغات السنوية المقدّمة لسجلّ الأمم المتّحدة في ما بينها في وقت لا يتجاوز 30 حزيران/يونيو في كل عام[11].

كان تبادل المعلومات سرّيًا بادئ الأمر، لكنّ الدول المشاركة في المنظّمة وافقت في عام 2016 على إتاحة تقاريرها المقدّمة إلى سجلّ الأمم المتّحدة للعموم[12]. لذلك، يعرض الموقع الإلكتروني للمنظّمة التقارير المقدَّمة عن الأعوام 2016 و2017 و2018. ومن بين الدول السبع والخمسين المشاركة في المنظّمة، أتاحت 35 دولة تقاريرها المقدّمة إلى سجلّ الأمم المتّحدة عن عام 2016 من خلال تبادل المعلومات في أوساط المنظّمة. وزاد عدد الدول التي أبلغت عن عام 2017 وأصبح 37 دولة، لكنّه انخفض إلى 34 دولة أبلغت عن عام 2018 (انظر الشكل الرقم (9ـ2))[13].

---

(8) للاطلاع على تحليل كمّي لمحتوى التقارير، انظر: S. T. Wezeman, «Reporting to the United Nations Register of Conventional Arms for 2017,» SIPRI Background Paper, June 2019.

(9) UN General Assembly Resolution 46/36 L, para. 17.

(10) للاطلاع على قائمة بالدول المشاركة في منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق باء، القسم II في هذا الكتاب.

(11) OSCE, Forum for Security Cooperation, «Further Transparency in Arms Transfers,» Decision no. 13/97, FSC. DEC/13/97, 16 July 1997.

(12) OSCE, Forum for Security Cooperation, «Enabling the Publication of Information Exchanges in the Field of Small Arms and Light Weapons, Conventional Arms Transfers and Antipersonnel Mines,» Decision no. 4/16, FSC. DEC/4/16/Corr.1, 21 September 2016.

(13) OSCE, Forum for Security Cooperation, «Information Exchange on conventional Arms Transfer» accessed 15 March 2020.

لا تشمل هذه الأرقام التقارير التي قدّمها الكرسي الرسولي لأنّه ليس عضوًا في الأمم المتّحدة، ولذلك لا يُطلب منه تقديم تقارير إلى سجلّ الأمم المتّحدة.

**الشكل الرقم (9ـ2)**

**عدد التقارير المقدَّمة لأدوات الإبلاغ الدولية**
**عن عمليات نقل الأسلحة، 2016ـ2018**

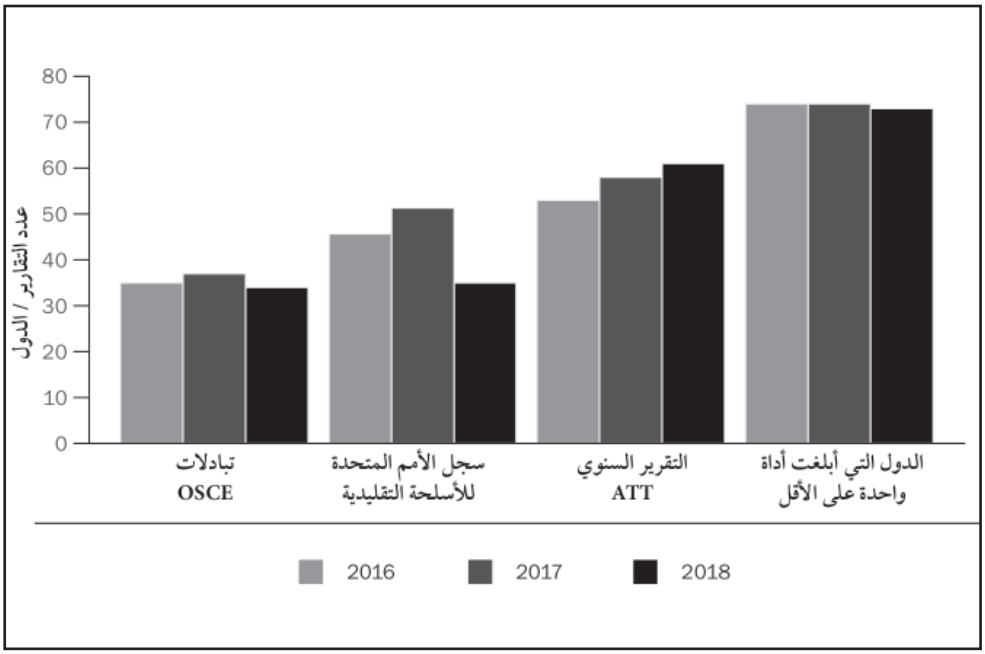


ATT= معاهدة تجارة الأسلحة؛ OSCE= منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا.

**المصادر:** ATT Secretariat, «Annual Reports»; United Nations, General Assembly, «United Nations Register of Conventional Arms,» Report of the Secretary_General, A/74/201, 19 July 2019, A/73/185, 18 July 2018, and A/72/331, 14 August 2017; UNROCA Database, and OSCE, Forum for Security Co_operation, «Information Exchange on Conventional Arms Transfer,» All data as of 15 March 2020.

## تقرير معاهدة تجارة الأسلحة عن عمليات نقل الأسلحة

يوجِب البند 13 في معاهدة تجارة الأسلحة على كلّ دولة طرف أن تزوّد أمانة سرّ المعاهدة بتقرير سنوي عن صادرات الأسلحة ووارداتها في السنة التقويمية السابقة[14]. بقي عدد الدول التي امتثلت لواجباتها في الإبلاغ وتقديم تقارير ثابتًا نسبيًا في الأعوام الأخيرة: 53 دولة عن عام 2016، و58 دولة عن عام 2017، و61 دولة عن عام 2018 (انظر الشكل الرقم (9ـ2)). لكنّ عدد الأطراف في المعاهدة

(14) Arms Trade Treaty, Article 13(3).

للاطلاع على ملخّص لمعاهدة تجارة الأسلحة وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

زاد، ولذلك انخفضت نسبة الدول الممتثلة لواجباتها في الإبلاغ من 71 في المئة عن عام 2016 (53 دولة من الدول الأطراف الخمس والسبعين) إلى 66 في المئة عن عام 2018 (61 دولة من الدول الأطراف الاثنتين والتسعين). وإضافة إلى ما تقدّم، قدّم أقلّ من نصف الدول الأطراف تقاريرها عن عمليات نقل الأسلحة في عام 2018 بحلول الأجل النهائي المحدّد في 31 أيار/مايو 2019[15].

ربّما يكون اختيار عدد من الدول إتاحة الاطلاع على تقاريرها للدول الأطراف دون غيرها أكثر ما يثير القلق من منظور الشفافية العامّة: زاد عددها من دولة واحدة (سلوفاكيا) عن عام 2015 إلى 3 دول (ليبيريا وبنما والسنغال) عن عام 2016، إلى 4 دول (الأرجنتين وقبرص واليونان ومدغشقر) عن عام 2017، إلى 10 دول (قبرص وجورجيا واليونان وهندوراس وليبيريا وليتوانيا ومدغشقر وموريشوس ونيجيريا والسنغال) عن عام 2018. كما أنّ خمسًا (جورجيا واليونان وليبيريا وليتوانيا وموريشوس) من الدول الأطراف التي أبقت على خصوصية تقاريرها لعام 2018 وكانت ممّن يتيحها للعموم سابقًا[16].

## مستويات إبلاغ الأدوات الدولية

تُظهر المقارنة بمستويات إبلاغ سجلّ الأمم المتّحدة أنّ تبادل المعلومات ضمن منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا والتقارير السنوية لمعاهدة تجارة الأسلحة انعدامًا كبيرًا للشفافية في ممارسات الدول في الإبلاغ. وعلى سبيل المثال، مع أنّ قبرص واليونان وليتوانيا قدّمت تقاريرها السنوية لنظام المعاهدة عن عام 2018 وأتاحتها للدول الأطراف حصرًا، فإنها قدّمت تقارير متاحة للعموم عن عمليات النقل إلى كلّ من سجلّ الأمم المتّحدة ومنظّمة الأمن والتعاون بموجب تبادل المعلومات. وبالمثل، حصرت موريشوس إتاحة تقاريرها السنوية المقّدمة إلى نظام معاهدة تجارة الأسلحة في الدول الأطراف، لكنّها قدّمت تقارير متاحة للعموم إلى سجلّ الأمم المتّحدة.

إضافة إلى ذلك، إذا كانت متطلّبات الإبلاغ واحدة في الجوهر، فإن دولاً كثيرة لم تقدم تقارير إلى كلّ الأدوات التي تشترط عليها أو تطلب منها ذلك. وعلى سبيل المثال، فإنّ 73 دولة دُعيت أو طُلب منها القيام بذلك قدّمت تقريرًا إلى واحدة من هذه الأدوات الثلاث على الأقلّ. لكن لم يقدّم غير 26 دولة تقارير إلى كلّ الأدوات. وهناك 19 دولة أخرى قدّمت تقارير إلى أداتين، و28 دولة قدّمت تقارير إلى أداة واحدة فقط. وعلى سبيل المثال، فإنّ 17 دولة من الدول الأربع والثلاثين المشاركة في منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا ممّن تقاسمت تقاريرها المقدّمة إلى سجلّ الأمم المتّحدة عبر نظام تبادل المعلومات ضمن المنظّمة لم تقدّمها إلى سجلّ الأمم المتّحدة نفسه. وبالعكس، اختارت تسع من الدول الستّ والعشرين الأطراف في المنظّمة ممّن قدّمت تقارير إلى سجلّ الأمم المتّحدة

(15) Arms Trade Treaty, Working Group on Transparency and Reporting (WGTR), Cochairs' draft report to CSP5, ATT/CSP5.WGTR/2019/CHAIR/533/Conf.Rep.Rev1, 29 August 2019, para. 36(a).

(16) ATT Secretariat, «Annual Reports,» accessed 15 March 2020.

لمزيد من المعلومات عن معاهدة تجارة الأسلحة، وعن واجباتها الأخرى المتّصلة بالإبلاغ، انظر الفصل الرابع عشر، القسم I في هذا الكتاب.

عدم تقديمها إلى نظام التبادل في المنظّمة. وبالمثل، اختارت 33 دولة قدّمت تقارير إلى نظام تقارير معاهدة تجارة الأسلحة السنوي عن عام 2018 عدم تقديمها إلى سجلّ الأمم المتّحدة.

رغم أنّ معدّلات الإبلاغ انخفضت على مستوى الأدوات الإفرادية، فقد بقي عدد الدول التي قدّمت تقارير إلى أداة واحدة على الأقلّ ثابتًا في الأعوام الأخيرة (انظر الشكل الرقم (9ـ2)). يشير ذلك إلى أنّ إقناع الدول بأنّ إتاحة التقارير التي تقدّمها إلى إحدى الأدوات لبقية الأدوات الأخرى يساعد على عكس الاتّجاه النزولي لمعدّلات الإبلاغ على مستوى الأدوات الإفرادية. يمكن تيسير هذه العملية بتحسين قنوات الاتّصال بين الهيئات المسؤولة عن أدوات الإبلاغ هذه: أمانة سرّ معاهدة تجارة الأسلحة، ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح.

## IV. القيمة المالية لصادرات الدول من الأسلحة

**بيتر د. ويزيمان ومارك بروملي**

يبيّن الجدول الرقم (9ـ10) بيانات رسمية عن القيم المالية لصادرات الدول من الأسلحة في الأعوام 2009ـ2018. وهذه البيانات منقولة عن تقارير أصدرتها حكومات وطنية أو اقتُبست منها مباشرة. تعكس تغطيةُ البيانات المذكورة اللغةَ المستخدمة في المصدر الأصلي. وهناك تفاوت بين الممارسات الوطنية في هذه الناحية، لكنّ عبارة «صادرات أسلحة» تشير عمومًا إلى القيمة المالية للأسلحة المسلَّمة فعلًا؛ وتشير عبارة «تراخيص تصدير أسلحة» عمومًا إلى القيم المالية لتراخيص تصدير الأسلحة والتي تمنحها الهيئة الوطنية لمنح التراخيص؛ وتشير عبارات «اتّفاقات تصدير أسلحة» أو «طلبات تصدير أسلحة» إلى القيم المالية للعقود أو إلى الاتّفاقات الأخرى الموقّعة لتصدير أسلحة.

تستند بيانات صادرات الأسلحة للدول المذكورة في الجدول الرقم (9ـ10) إلى تعريفات ومنهجيات وطنية، ولذلك قد لا تكون قابلة للمقارنة بالضرورة؛ فليس هناك تعريف متَّفق عليه دوليًا لما يعَدّ «أسلحة»، وتستخدم الحكومات قوائم مختلفة عند جمع البيانات وتوثيقها بشأن القيم المالية لصادراتها من الأسلحة. إضافة إلى ذلك، ليس هناك منهجية معيارية معنيّة بكيفية جمع هذه البيانات والإبلاغ عنها؛ إذْ يبلّغ بعض الدول عن تراخيص التصدير الصادرة أو المستخدمة، بينما تستخدم دول أخرى بيانات مجموعة من هيئات الجمارك.

بناء على قاعدة بيانات سيبري لنقل الأسلحة، مثّلت صادرات الدول التي تقدّم بيانات رسمية عن القيم المالية لصادراتها من الأسلحة أكثر من 90 في المئة من الحجم الإجمالي لشحنات الأسلحة الرئيسة. لذلك، بجمع البيانات المذكورة في الجدول الرقم (9ـ10)، يمكن التوصّل إلى تقدير تقريبي في العادة للقيمة المالية لتجارة الأسلحة العالمية. لكن تجب الإشارة إلى جملة من الأمور. **أولًا**، مجموعات البيانات المستخدمة غير قابلة للمقارنة بصورة مباشرة كما ذكرنا آنفًا. **ثانيًا**، هناك دول كثيرة

(كالمملكة المتّحدة) لا تُصدر بيانات عن صادراتها من الأسلحة، لكنّها تُصدر بيانات عن تراخيص تصدير الأسلحة وحسب، بينما هناك دول أخرى (كالصين) لا تُصدر أيّ بيانات عن صادراتها أو تراخيصها أو اتّفاقاتها أو طلباتها. ومع ذلك، بجمع البيانات التي أتاحتها الدول عن القيم المالية لصادراتها من الأسلحة، إضافة إلى تقديرات ـ عن أعوام سابقة حين لم تُتَح آخر البيانات ـ للدول التي تقتصر على تقديم بيانات عن تراخيص تصدير الأسلحة أو الاتّفاقات أو الطلبات، يصير في الإمكان تقدير الحجم الإجمالي لتجارة السلاح العالمية.

لم يكن قد صدر جزء من بيانات الولايات المتّحدة، التي تستأثر عمومًا بنحو 25 في المئة من الرقم الإجمالي، عن عام 2018 وقت هذه الكتابة، ولذلك يتعذّر إعداد تقدير لعام 2018. لكنّ تقدير القيمة المالية لتجارة الأسلحة العالمية لعام 2017، وهو آخر عام أتيحت عنه بيانات أمريكية، ناهز 95 مليار دولار على الأقل[1]، والراجح أنّ الرقم الحقيقي أكبر من ذلك.

**الجدول الرقم (9ـ10)**

**القيم المالية لصادرات الدول من الأسلحة بالاستناد إلى الحكومات الوطنية ومصادر الصناعة، 2009ـ2018**

الأرقام هي بملايين الدولارات بالأسعار الثابتة (2018). يتمّ التحويل إلى الدولارات الثابتة باستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق في سنة الإبلاغ ومؤشّر أسعار المستهلكين (CPI) الأمريكي. والسنوات هي السنوات التقويمية ما لم يُذكر خلاف ذلك.

| الدولة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | شرح البيانات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمسا | 566 | 569 | 667 | 639 | 753 | 755 | 395 | 739 | 437 | 352 | صادرات أسلحة |
| | 3658 | 2697 | 2533 | 2184 | 3398 | 1271 | 1274 | 4606 | 2306 | 1788 | تراخيص تصدير أسلحة |
| بلجيكا | 1792 | 1530 | 1296 | 1362 | 877 | 6351 | 1310 | 1445 | 852 | 1374 | تراخيص تصدير أسلحة |
| البوسنة والهرسك | 37 | 15 | 64 | 58 | 56 | 94 | 123 | 120 | 120 | .. | صادرات أسلحة |
| | 75 | 43 | 88 | 65 | 160 | 182 | 270 | 352 | 340 | .. | تراخيص تصدير أسلحة |
| البرازيل | 116 | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | .. | صادرات أسلحة |

(1) للاطلاع على وصف شامل للنهجية المستخدمة في حساب هذا الرقم، انظر صفحة Financial Value of the Global Arms Trade في موقع سيبري الإلكتروني.

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بلغاريا | 236 | 393 | 358 | 308 | 336 | 568 | 1647 | 1174 | 1401 | 903 | صادرات أسلحة |
| | 514 | 451 | 346 | 490 | 703 | 1165 | 751 | 1457 | 1597 | 1237 | تراخيص تصدير أسلحة |
| كندا[أ] | 555 | 456 | 715 | 1141 | 713 | 764 | 560 | 567 | 813 | 1595 | صادرات أسلحة |
| كرواتيا | .. | 82 | 54 | 72 | 123 | 100 | 46 | 86 | 78 | 116 | صادرات أسلحة |
| | 364 | 679 | 237 | 334 | 1019 | 678 | 449 | 439 | 521 | 451 | تراخيص تصدير أسلحة |
| جمهورية التشيك | 285 | 331 | 284 | 385 | 412 | 602 | 661 | 797 | 659 | 644 | صادرات أسلحة |
| | 634 | 688 | 537 | 372 | 469 | 704 | 872 | 398 | 585 | 460 | تراخيص تصدير أسلحة |
| الدنمارك | .. | . | .. | . | 33 | 63 | 90 | 130 | 105 | 97 | صادرات أسلحة |
| | 410 | 573 | 368 | 312 | 1119 | 207 | 157 | 235 | 236 | 314 | تراخيص تصدير أسلحة |
| إستونيا | 5 | 1> | 5 | 1> | 1 | 4 | 5 | 5 | 2 | 1> | صادرات أسلحة |
| | 13 | 3 | 543 | 4 | 4 | 6 | 16 | 10 | 74 | 44 | تراخيص تصدير أسلحة |
| فنلندا | 141 | 90 | 151 | 82 | 319 | 314 | 115 | 153 | 121 | 151 | صادرات أسلحة |
| | 304 | 93 | 286 | 166 | 492 | 319 | 425 | 113 | 225 | 208 | تراخيص تصدير أسلحة |
| فرنسا | 5159 | 5683 | 5871 | 5309 | 4836 | 5692 | 7287 | 8239 | 7737 | 8222 | صادرات أسلحة |
| | 13275 | 7806 | 10113 | 6769 | 9838 | 11565 | 19882 | 16133 | 7978 | 10762 | تراخيص تصدير أسلحة |
| ألمانيا | 2177 | 3232 | 1994 | 1329 | 1335 | 2565 | 1827 | 2895 | 3048 | 910 | صادرات أسلحة[ب] |
| | 11445 | 8375 | 16752 | 12473 | 11936 | 9174 | 15062 | 7992 | 7548 | 5712 | تراخيص تصدير أسلحة[ج] |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اليونان | 369 | 450 | 351 | 478 | .. | . | . | . | .. | 157 | تراخيص تصدير أسلحة |
| هنغاريا | 28 | 29 | 28 | 38 | 46 | 47 | 54 | 22 | 51 | 44 | صادرات أسلحة |
| | 207 | 210 | 242 | 379 | 734 | 609 | 1507 | 681 | 671 | 467 | تراخيص تصدير أسلحة |
| الهند[د] | 80 | .. | .. | 94 | 126 | 173 | 340 | 233 | 736 | 1572 | صادرات أسلحة |
| إيرلندا | 73 | 37 | 42 | 66 | 89 | 121 | 51 | 73 | 29 | 39 | تراخيص تصدير أسلحة |
| إسرائيل | 8076 | 8291 | 7814 | 8170 | .. | .. | .. | .. | .. | .. | صادرات أسلحة |
| | 8661 | 8406> | 6497 | .. | 7050 | 6004 | 6039 | 6801 | 9425 | 7500 | اتّفاقات تصدير أسلحة |
| إيطاليا | 3585 | 940 | 1588 | 4230 | 3967 | 4686 | 3776 | 3303 | 3310 | 2900 | صادرات أسلحة |
| | 10883 | 4958 | 8167 | 5846 | 3076 | 3731 | 9262 | 16937 | 10935 | 5641 | تراخيص تصدير أسلحة |
| كوريا الجنوبية | 1365 | 1368 | 2659 | 2573 | 3682 | 3831 | 3752 | 2676 | 3196 | .. | اتّفاقات تصدير أسلحة |
| ليتوانيا | 72 | 23 | 74 | 27 | 23 | 27 | 32 | 47 | 82 | 112 | صادرات أسلحة |
| | 128 | 35 | 79 | 28 | 31 | 22 | 69 | 106 | 69 | 53 | تراخيص تصدير أسلحة |
| مونتينغرو | 13 | 9 | .. | 4 | 4 | 13 | 5 | 1 | 7 | .. | صادرات أسلحة |
| | 13 | 15 | 6 | 7 | 9 | 15 | 13 | 9 | 10 | .. | تراخيص تصدير أسلحة |
| هولندا | 922 | 1031 | 1198 | 1155 | 362 | 352 | 696 | 655 | 764 | 675 | صادرات أسلحة |
| | 2138 | 1392 | 646 | 1322 | 1378 | 2906 | 1026 | 1638 | 925 | 759 | تراخيص تصدير أسلحة |
| النرويج | 383 | 699 | 712 | 729 | 605 | 495 | 429 | 446 | 663 | 584 | صادرات أسلحة |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| باكستان(٥) | 16 | 20 | 11 | 14 | 14 | 18 | 64 | 32 | 59 | 212 | صادرات أسلحة |
| بولندا | .. | .. | .. | .. | 481 | 556 | 496 | 443 | 543 | 575 | صادرات أسلحة |
| | 2262 | 697 | 1318 | 890 | 1228 | 1294 | 1491 | 1420 | 1243 | 1838 | تراخيص تصدير أسلحة |
| البرتغال | 26 | 31 | 39 | 44 | 252 | 221 | 224 | 691 | 186 | 248 | صادرات أسلحة |
| | 46 | 32 | 48 | 73 | 209 | 358 | 80 | 282 | 68 | 203 | تراخيص تصدير أسلحة |
| رومانيا | 115 | 142 | 146 | 91 | 191 | 169 | 171 | 189 | 198 | 195 | صادرات أسلحة |
| | 193 | 175 | 205 | 196 | 319 | 264 | 233 | 252 | 270 | 204 | تراخيص تصدير أسلحة |
| روسيا | 9949 | 11516 | 15294 | 16624 | 16923 | 16547 | 15362 | 15694 | 15366> | 16000 | صادرات أسلحة |
| صربيا | 164 | 221 | 194 | 205 | 187 | 332 | 410 | 471 | 282 | .. | صادرات أسلحة |
| | 528 | 869 | 442 | 490 | 876 | 850 | 859 | 967 | 836 | .. | تراخيص تصدير أسلحة |
| سلوفاكيا | 72 | 23 | 16 | 35 | 44 | 51 | 67 | 69 | 79 | 110 | صادرات أسلحة |
| | 174 | 88 | 47 | 103 | 175 | 377 | 333 | 241 | 263 | 223 | تراخيص تصدير أسلحة |
| سلوفينيا | 8 | 9 | 14 | 6 | 4 | 13 | 13 | 19 | 26 | 14 | صادرات أسلحة |
| | 20 | 17 | 19 | 13 | 13 | 4 | 36 | 50 | 59 | 77 | تراخيص تصدير أسلحة |
| جنوب أفريقيا | 1079 | 1310 | 1412 | 1412 | 352 | 291 | 228 | 296 | 264 | 357 | تراخيص تصدير أسلحة |
| إسبانيا | 2190 | 1720 | 3773 | 2744 | 5593 | 4507 | 4371 | 4688 | 4996 | 4392 | صادرات أسلحة |
| | 5192 | 3413 | 4455 | 10813 | 6184 | 5159 | 12545 | 6422 | 24235 | 13460 | تراخيص تصدير أسلحة |

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السويد | 2074 | 2196 | 2392 | 1576 | 1974 | 1230 | 937 | 1342 | 1346 | 1308 | صادرات أسلحة |
| | 1698 | 2113 | 1874 | 1281 | 1626 | 693 | 622 | 7558 | 974 | 974 | تراخيص تصدير أسلحة |
| سويسرا | 783 | 708 | 1097 | 816 | 536 | 653 | 492 | 437 | 465 | 522 | صادرات أسلحة |
| تركيا | 784 | 730 | 912 | 1312 | 1498 | 1747 | 1753 | 1756 | 1781 | 2035 | صادرات أسلحة |
| المملكة المتّحدة | 13221 | 10372 | 9658 | 15195 | 16514 | 14846 | 12463 | 8329 | 11823 | 18676 | طلبات تصدير أسلحة(و) |
| | 5629 | 4327 | 10868 | 3744 | 7488 | 3639 | 9422 | 4571 | 8677 | 3731 | تراخيص تصدير أسلحة |
| أوكرانيا | 936 | 1102 | 1121 | 1120 | 1078 | .. | 604 | 806 | .. | . | صادرات أسلحة |
| الولايات المتّحدة(ز) | 25103 | 20953 | 21814 | 19192 | 21912 | 20603 | 22438 | 22087 | 31310 | .. | صادرات أسلحة(ح) |
| | 33911 | 24417 | 28845 | 68591 | 25311 | 33285 | 47549 | 28789 | 50577 | .. | اتّفاقات تصدير أسلحة(ط) |
| | 42105 | 39251 | 48978 | 36717 | 22417 | 66860 | 78346 | 52145 | 52838 | 63432 | تراخيص تصدير أسلحة(ي) |

..= معلومات غير متاحة.

**ملاحظة:** الدول المذكورة في الجدول هي تلك التي قدّمت بيانات رسمية عن القيم المالية إمّا لـ«صادرات أسلحة» وإما «عقود موقَّعة لصادرات أسلحة» أو «طلبات تصدير أسلحة مقدَّمة» أو «تراخيص لصادرات أسلحة»، وإذا كان متوسّط القيم المعطاة في مجموعة بيانات واحدة على الأقلّ يتجاوز 10 ملايين دولار. إنّ بيانات صادرات الأسلحة الخاصّة بالدول المختلفة في هذا الجدول غير قابلة للمقارنة بالضرورة، وربّما تستند إلى تعريفات ومنهجيات شديدة التباين.

(أ) لا يدخل في أرقام كندا الصادرات إلى الولايات المتّحدة.

(ب) لا تتضمّن هذه الأرقام غير صادرات «الأسلحة الحربية» بحسب تعريف التشريع الألماني.

(ج) تتضمّن هذه الأرقام تراخيص تصدير أسلحة لمشاريع تعاونية دولية.

(د) تغطي أرقام الهند المدّة بين 1 نيسان/أبريل و31 آذار/مارس (مثلاً، تغطي أرقام عام 2018 المدّة بين 1 نيسان/أبريل 2018 و31 آذار/مارس 2019). ويغطي رقم عام 2009 المدّة بين 1 نيسان/أبريل 2009 و31 كانون الأول/ديسمبر 2009.

(هـ) تغطي أرقام باكستان للأعوام 2009ـ2017 المدّة بين 1 نيسان/أبريل و31 آذار/مارس). (مثلاً يغطي رقم عام 2017 المدّة بين 1 نيسان/أبريل 2017 و31 آذار/مارس 2018). ويغطي رقم العام 2018 المدّة بين 1 آب/أغسطس 2018 و31 تموز/يوليو 2019.

(و) تغطي هذه الأرقام معدّات دفاعية ومعدّات وخدمات فضائية جوّية إضافية.

(ز) أرقام الولايات المتّحدة هي للمدّة بين 1 تشرين الأول/أكتوبر و30 أيلول/سبتمبر. (مثلاً تغطي الأرقام المتاحة لعام 2018 المدّة بين 1 تشرين الأول/أكتوبر 2017 و30 أيلول/سبتمبر 2018).

(ح) تتضمّن هذه الأرقام معدّات بيعت بموجب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية بين حكومات ومبيعات الصناعة الأمريكية لحكومات أجنبية بطريقة مباشرة كمبيعات تجارية مباشرة.

(ط) لا تغطّي هذه الأرقام غير معدّات بيعت بموجب برنامج المبيعات العسكرية الخارجية بين حكومات.

(ي) لا تغطّي هذه الأرقام غير مبيعات الصناعة الأمريكية لحكومات خارجية بطريقة مباشرة كمبيعات تجارية مباشرة.

**المصادر:** تقارير صادرة عن حكومات وطنية أو منقولة عنها مباشرة. للاطلاع على قائمة كاملة بالمصادر وجميع البيانات المالية المتاحة بشأن صادرات الأسلحة، انظر صفحة Financial Value of the Global Arms Trade في موقع سيبري الإلكتروني.

## V. شركات إنتاج الأسلحة وتقديم الخدمات العسكرية المئة الكبرى، 2018

**أود فلوران، ألكسندرا كويموفا، دييغو لوبيز دا سيلفا، نان تيان، بيتر د. ويزيمان، سيمون ت. ويزيمان**

### التطوّرات في أوساط المئة الكبار[1]

يبيّن الجدول الرقم (9ـ11) قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبارـ شركات إنتاج الأسلحة وتقديم الخدمات العسكرية المئة الكبرى (باستثناء الشركات الصينية)ـ مرتّبة بحسب مبيعاتها من الأسلحة في عام 2018. بلغ مجموع المئة الكبار 420 مليار دولار في عام 2018ـ بزيادة نسبتها 4.6 في المئة مقارنة بعام 2017، نسبتها 47 في المئة مقارنة بعام 2002.

كما هي الحال في كلّ عام منذ 2002، تقع مقرّات أكثر الشركات المدرَجة في قائمة المئة الكبار في عام 2018 في الولايات المتّحدة وأوروبا وروسيا[2]. شكّلت مبيعات الشركات الـ70 الكائنة في الولايات المتّحدة وأوروبا 348 مليار دولار (أو 83 في المئة) من إجمالي مبيعات المئة الكبار في عام 2018. وزاد إجمالي مبيعاتها في العام 2018 بنسبة 5.2 في المئة على مبيعاتها في عام 2017. وجاء توزيع الشركات المدرجة في قائمة المئة الكبار في عام 2018 والكائنة في ثماني دول أخرى كما يلي: ستّ شركات في اليابان، وثلاث شركات في كلّ من إسرائيل والهند وكوريا الجنوبية، واثنتان في تركيا وشركة واحدة في كلّ من أستراليا وكندا وسنغافورة. وبلغ مجموع مبيعات هذه الشركات 36.2 مليار دولار في عام 2018، وهذا يمثّل 8.6 في المئة من إجمالي المبيعات.

### الولايات المتّحدة

لأوّل مرّة منذ عام 2002، كان الخمسة المنتجون الكبار في عام 2018 شركات كائنة في الولايات

(1) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً، انظر: A. Fleurant, «The SIPRI Top 100 Arms Producing and Military Services Companies, 2018,» SIPRI Fact Sheet, December 2019.

(2) عاينّا في هذا التحليل التطوّرات المتّصلة بشركات كائنة في روسيا في موضع منفصل عن المناقشة الإقليمية حول أوروبا.

المتّحدة حصرًا. ومثّل مجموع مبيعاتها 148 مليار دولار، أو 35 في المئة من إجمالي مبيعات المئة الكبار من الأسلحة. كما أنّ إجمالي مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات الـ43 في قائمة المئة الكبار والكائنة في الولايات المتّحدة بلغ 246 مليار دولار في عام 2018ـ بزيادة 7.2 في المئة عن مبيعاتها في عام 2017. وبالجملة، بلغت حصّة الولايات المتّحدة في مبيعات المئة الكبار 59 في المئة في عام 2018.

لوكهيد مارتن هي أكبر منتج للأسلحة في العالم بلا منازع: بلغت حصّتها من إجمالي مبيعات المئة الكبار 11 في المئة في عام 2018 وزادت مبيعاتها بنسبة 5.2 في المئة. ولا تزال تحتلّ المركز الأوّل في قائمة المنتجين المئة الكبار منذ عام 2009. وزادت مبيعات نورثروب غرومان من الأسلحة بنسبة 14 في المئة في عام 2018 وبلغت 26.2 مليار دولار، وصارت ثالث المنتجين الكبار. ومثّل نموّ مبيعاتها العسكرية بمقدار 3.3 مليارات دولار أكبر زيادة مطلقة حقّقتها أيّ شركة في قائمة المئة الكبار في عام 2018، وهي مدفوعة باستحواذها على شركة ATK_Orbital وبتزايد مبيعات أسلحتها محلّيًا ودوليًا.

## أوروبا وروسيا

بلغ عدد الشركات المدرجة في قائمة المئة الكبرى لعام 2018 والكائنة في أوروبا 27 شركة. وبلغ مجموع مبيعاتها من الأسلحة 102 من مليارات الدولارات، أو 24 في المئة من إجمالي مبيعات الشركات المئة الكبرى في عام 2018. توجد مقار ثمانية من هذه الشركات في المملكة المتّحدة، وستّ في فرنسا وأربع في ألمانيا واثنتين في إيطاليا وواحدة في كلّ من بولندا وإسبانيا والسويد وسويسرا وأوكرانيا. كما أنّ اثنتين من هذه الشركات الـ27، وهما مجموعة إيرباص وأم بي دي أي (MBDA)، مصنّفتان كشركتين عبر أوروبيّتين لأنّ ملكيتيهما وهياكل إدارتهما كائنة في أكثر من دول أوروبية واحدة.

وفي روسيا، بلغ مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات العشر المدرجة في قائمة المئة الكبار والكائنة هناك 36.2 مليار دولار في عام 2018، واستأثرت بـ8.6 في المئة من إجمالي مبيعات القائمة. وتُعَدّ ألماز أنتي أكبر شركة منتجة للأسلحة في روسيا، وهي الشركة الروسية الوحيدة التي لها مكان في العشرة الكبار (المركز التاسع) واستأثرت بـ27 في المئة من إجمالي مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات الروسية المدرجة في القائمة. وزادت مبيعاتها بنسبة 18 في المئة وبلغت 9.6 مليارات دولار.

## المنهجية

اقتبسنا المعلومات والبيانات الواردة في هذا القسم من قاعدة بيانات صناعة الأسلحة لدى سيبري ما لم يُذكَر خلاف ذلك. تبدأ البيانات بالعام 2002 لأنّه أوّل عام امتلك عنه سيبري بيانات كافية لإدراج شركات روسية. ويرى سيبري أنّ شركات صينية كثيرة تحقّق مبيعات عسكرية كبيرة بما يكفي لتكون

في عداد المئة الكبار. لكنّ الشركات الصينية غير مدرَجة في قاعدة البيانات لعدم وجود بيانات تسمح بتقدير مبيعات هذه الشركات من الأسلحة على نحو معقول أو متّسق رجوعًا إلى عام 2002.

تُنقَّح البيانات العائدة إلى جميع الأعوام بشكل سنوي مع ورود معلومات جديدة. ويركّز هذا القسم على التطوّرات في عام 2018 (وليس على عام 2019) لأنّه آخر عام توافرت عنه بيانات متّسقة عن مبيعات الأسلحة التي حقّقتها الشركات المدرجة في قائمة المئة الكبار.

نورد كلّ التغيّرات بالقيمة الحقيقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك. كما أنّ كلّ التغيرات الحاصلة بين عامي 2017 و2018 مستندة إلى قائمة الشركات المصنّفة في عام 2018 (بمعنى أنّ المقارنة السنوية تتمّ بين مجموعة الشركات ذاتها). وتستند مقارنات أطول أجلاً (بين عامي 2002 و2018 مثلاً) إلى مجموعات الشركات المدرجة في العام المُناظِر (أي أنّ المقارنة تتمّ بين مجموعة مختلفة من الشركات).

## تعريف «مبيعات الأسلحة»

تُعرَّف مبيعات الأسلحة والخدمات العسكرية (أو «مبيعات الأسلحة «اختصارًا) بأنّها مبيعات سلع وخدمات عسكرية لعملاء عسكريين محلّيين أو خارجيين وذلك للشركات المصنّفة حصرًا[3].

**الجدول الرقم (9-11)**

**شركات إنتاج الأسلحة وتقديم الخدمات العسكرية المئة الكبرى في العالم بحسب تصنيف سيبري باستثناء الشركات الصينية، 2018[أ]**

الأرقام العائدة إلى مبيعات الأسلحة والمبيعات الإجمالية هي بملايين الدولارات.

| المرتبة[ب] | | الشركة[ج] | الدولة[د] | مبيعات الأسلحة، 2018 (ملايين الدولارات) | مبيعات الأسلحة، 2017 (ملايين الدولارات الثابتة، 2018)[ه] | التغيّر في مبيعات الأسلحة، 2017-2018 (نسبة مئوية) | المبيعات الإجمالية، 2018 (ملايين الدولارات) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2018 | 2017 | | | | | | |
| 1 | 1 | لوكهيد مارتن | الولايات المتّحدة | 47,260 | 44,935 | 5.2 | 53,762 |
| 2 | 2 | بوينغ | الولايات المتّحدة | 29,150 | 27,577 | 5.7 | 101,126 |
| 3 | 3 | نورثروب غرومان | الولايات المتّحدة | 26,190 | 22,908 | 14 | 30,095 |
| 4 | 4 | راثيون | الولايات المتّحدة | 23,440 | 22,570 | 3.9 | 27,058 |
| 5 | 6 | جنرال داينمكس | الولايات المتّحدة | 22,000 | 19,969 | 10 | 36,193 |

(3) للاطلاع على تعريف كامل وعلى تفاصيل إضافية عن المنهجية، انظر Arms Industry Database في موقع سيبري الإلكتروني.

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | 5 | بي أي إي سيستمز | المملكة المتّحدة | 21,210 | 22,384 | ـ5.2 | 22,428 |
| 7 | 7 | إيرباص غروب | عبر أوروبية[و] | 11,650 | 10,691 | 9.0 | 75,195 |
| 8 | 9 | ليوناردو | إيطاليا | 9820 | 9403 | 4.4 | 14,447 |
| 9 | 10 | ألماز أنتي | روسيا | 9640 | 8195 | 18 | 9872 |
| 10 | 8 | تاليس | فرنسا | 9470 | 9601 | ـ1.4 | 18,767 |
| 11 | 11 | يونايتد تكنولوجيز | الولايات المتّحدة | 9310 | 7967 | 17 | 66,501 |
| 12 | 12 | أل3 تكنولوجيز | الولايات المتّحدة | 8250 | 7936 | 4.0 | 10,244 |
| 13 | 13 | هانتينغتون إنغالز إندستريز | الولايات المتّحدة | 7200 | 6626 | 8.7 | 8176 |
| 14 | 16 | هانيويل إنترناشونال | الولايات المتّحدة | 5430 | 4567 | 19 | 41802 |
| 15 | 14 | يونايتد إيركرافت[ز] | روسيا | 5420 | 6168 | ـ12 | 6563 |
| 16 | 16 | ليدوس | الولايات المتّحدة | 5000 | 4485 | 11 | 10,194 |
| 17 | 17 | هاريس | الولايات المتّحدة | 4970 | 4557 | 9.1 | 6801 |
| 18 | 15 | يونايتد شيبلدينغ | روسيا | 4700 | 4762 | ـ1.3 | 5565 |
| 19 | 20 | بوز ألين هاملتون | الولايات المتّحدة | 4680 | 4424 | 5.8 | 6704 |
| 20 | 18 | رولز رويس | المملكة المتّحدة | 4680 | 4714 | ـ0.7 | 20,972 |
| 21 | 21 | نافال غروب | فرنسا | 4220 | 4404 | ـ4.2 | 4259 |
| 22 | 26 | راينميتال | ألمانيا | 3800 | 3652 | 4.1 | 7257 |
| 23 | 27 | أم بي دي أي | عبر أوروبية[و] | 3780 | 3621 | 4.4 | 3777 |
| 24 | 23 | جنرال إلكتربك | الولايات المتّحدة | 3650 | 3922 | ـ6.9 | 121,625 |
| 25 | 25 | ميتسوبيشي هيفي إندستريز[ز] | اليابان | 3620 | 3669 | ـ1.3 | 36,947 |
| 26 | 24 | تاكتيكال ميسايلز | روسيا | 3600 | 3443 | 4.6 | 3668 |
| 27 | 22 | تيكسترون | الولايات المتّحدة | 3500 | 4199 | ـ17 | 13,972 |
| 28 | 29 | إلبيت سيستمز | إسرائيل | 3500 | 3263 | 7.3 | 3684 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 29 | 33 | كاكي إنترناشونال | الولايات المتّحدة | 3490 | 3052 | 14 | 4986 |
| 30 | 31 | ساب | السويد | 3240 | 3092 | 4.8 | 3814 |
| 31 | 34 | سافران | فرنسا | 3240 | 3107 | 4.3 | 24,846 |
| 32 | 28 | بابكوك إنترناشونال غروب | المملكة المتّحدة | 3180 | 3445 | ـ7.7 | 6881 |
| 33 | 32 | يونايتد إنجين | روسيا | 2950 | 2926 | 0.8 | 3904 |
| 34 | 51 | داسو أفياسيون غروب | فرنسا | 2930 | 2250 | 30 | 6001 |
| 35 | 36 | ساينس أبليكايشن إنترناشونال | الولايات المتّحدة | 2800 | 2826 | ـ0.9 | 4659 |
| 36 | 52 | إيكوم | الولايات المتّحدة | 2770 | 2120 | 31 | 20,156 |
| 37 | 45 | جنرال أتوميكس[ز] | الولايات المتّحدة | 2750 | 2273 | 21 | .. |
| 38 | 38 | هندوستان إيرونوتكس | الهند | 2740 | 2647 | 3.5 | 2883 |
| 39 | 40 | إزرائيل إيروسبايس إندستريز | إسرائيل | 2650 | 2500 | 6.0 | 3682 |
| 40 | 35 | هاي بريسجن سيستمز[ز] | روسيا | 2630 | 2706 | ـ2.8 | 2711 |
| 41 | 42 | روكويل كولينز | الولايات المتّحدة | 2630 | 2355 | 12 | 8665 |
| 42 | 56 | كاي بي آر | الولايات المتّحدة | 2600 | 1792 | 45 | 4913 |
| 43 | ـ | بيرسبكتا[ح] | الولايات المتّحدة | 2590 | 2183 | 19 | 4030 |
| 44 | 47 | رفاييل | إسرائيل | 2540 | 2236 | 14 | 2595 |
| 45 | 43 | راشان إلكترونيكس | روسيا | 2330 | 2171 | 7.3 | 2668 |
| 46 | 50 | هانْهوا إيروسبايس | كوريا الجنوبية | 2320 | 2219 | 4.6 | 4047 |
| 47 | 48 | سي أي آ | فرنسا | 2300 | 2314 | ـ06 | 6226 |
| 48 | 49 | كوازاكي هيفي إندستريز[ز] | اليابان | 2260 | 2199 | 2.8 | 14,456 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 49 | 30 | بيتشل[ز] | الولايات المتّحدة | 2000 | 3226 | ـ38 | 25,500 |
| 50 | 59 | فينكانتييري | إيطاليا | 1900 | 1759 | 8.0 | 6461 |
| 51 | 55 | أوشكوش | الولايات المتّحدة | 1850 | 1884 | ـ1.8 | 7705 |
| 52 | 37 | راشان هليكوبترز | روسيا | 1810 | 2601 | ـ30 | 3006 |
| 53 | 46 | كريت | روسيا | 1770 | 2113 | ـ16 | 1931 |
| 54 | 62 | أسيلسان | تركيا | 1740 | 1237 | 41 | 1866 |
| 55 | 58 | كروس مافي فيغمان[ز] | ألمانيا | 1680 | 1767 | ـ4.9 | 1770 |
| 56 | 44 | إنديان أوردنانس فاكتوريز | الهند | 1650 | 2258 | ـ27 | 1682 |
| 57 | 54 | تايسن كروب | ألمانيا | 1650 | 2046 | ـ19 | 50,400 |
| 58 | 60 | كوبهام | المملكة المتّحدة | 1590 | 1685 | ـ5.6 | 2484 |
| 59 | 63 | داين كروب إنترناشونال | الولايات المتّحدة | 1560 | 1454 | 7.3 | 2148 |
| 60 | 100 | كوريا إيروسبايس إندستريز | كوريا الجنوبية | 1550 | 900 | 72 | 2532 |
| 61 | 57 | أس تي إنجينيرنغ | سنغافورة | 1540 | 1731 | ـ11 | 4965 |
| 62 | 66 | بهارات إلكترونيكس[ز] | الهند | 1460 | 1379 | 5.9 | 1725 |
| 63 | 67 | مانتيك إنترناشونال | الولايات المتّحدة | 1430 | 1393 | 2.7 | 1959 |
| 64 | 68 | أورال فاغون زافود | روسيا | 1370 | 1281 | 6.9 | 2209 |
| 65 | 90 | جايكوبس إنجينيرنغ غروب | الولايات المتّحدة | 1370 | 922 | 49 | 14,985 |
| 66 | 88 | فلور | الولايات المتّحدة | 1350 | 952 | 42 | 19,166 |
| 67 | 61 | ليغ نيكس1 | كوريا الجنوبية | 1340 | 1622 | ـ17 | 1343 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 68 | 74 | ترانز ديغم غروب | الولايات المتّحدة | 1330 | 1219 | 9.1 | 3811 |
| 69 | 64 | ميلروز إندستريز[ط] | المملكة المتّحدة | 1320 | 1504 | ـ12 | 16,329 |
| 70 | 53 | يونايتد لونش أليانس[ز] | الولايات المتّحدة | 1320 | 1997 | ـ34 | 1800 |
| 71 | 83 | أوكر أوبورن بروم[ز] | أوكرانيا | 1300 | 1101 | 18 | 1378 |
| 72 | 78 | فوجيتسو[ز] | اليابان | 1270 | 1151 | 10 | 35,806 |
| 73 | 71 | سيركو غروب | المملكة المتّحدة | 1260 | 1333 | ـ5.5 | 4283 |
| 74 | 75 | بي جي زد | بولندا | 1250 | 1273 | ـ1.8 | 1385 |
| 75 | 99 | تيليداين تكنولوجيز | الولايات المتّحدة | 1240 | 881 | 41 | 2902 |
| 76 | 89 | نافانتيا | إسبانيا | 1240 | 975 | 27 | 1307 |
| 77 | 76 | هينسولت | ألمانيا | 1240 | 1232 | 0.7 | 1298 |
| 78 | 79 | فيكتروس | الولايات المتّحدة | 1230 | 1147 | 7.2 | 1279 |
| 79 | 73 | إيروجيت روكيتدين | الولايات المتّحدة | 1220 | 1249 | ـ2.3 | 1896 |
| 80 | 82 | أوستال | أستراليا | 1140 | 1015 | 12 | 1383 |
| 81 | 81 | سييرا نيفادا[ز] | الولايات المتّحدة | 1100 | 1045 | 5.3 | 1690 |
| 82 | 80 | آي أتش آي[ز] | اليابان | 1090 | 1100 | ـ0.9 | 13,439 |
| 83 | 85 | نيكستر[ز] | فرنسا | 1080 | 1029 | 5.0 | 1135 |
| 84 | 72 | توركيش إيروسبايس إندستريز | تركيا | 1070 | 1065 | 0.5 | 1248 |
| 85 | 70 | بي دبليو إكس تكنولوجيز | الولايات المتّحدة | 1070 | 1331 | ـ20 | 1800 |
| 86 | 69 | إنغيليتي | الولايات المتّحدة | 1070 | 1331 | ـ20 | 1605 |
| 87 | 102 | سي أي إي | كندا | 1010 | 851 | 19 | 2546 |
| 88 | 97 | أم آي تي | الولايات المتّحدة | 980 | 891 | 10 | 3627 |
| 89 | 95 | ميغيت | المملكة المتّحدة | 970 | 938 | 3.4 | 2775 |
| 90 | 94 | كورتيس رايت | الولايات المتّحدة | 970 | 911 | 6.4 | 2412 |
| 91 | 93 | ذي إيروسبايس | الولايات المتّحدة | 970 | 911 | 6.4 | 1054 |
| 92 | 115 | بزل كورب[ز] | الولايات المتّحدة | 930 | 686 | 36 | 11,635 |
| 93 | 98 | موغ | الولايات المتّحدة | 920 | 881 | 4.5 | 2709 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 94 | 104 | كينيتكيك | المملكة المتّحدة | 910 | 874 | 4.1 | 1215 |
| 95 | 96 | رواغ | سويسرا | 900 | 885 | 1.7 | 2043 |
| 96 | 111 | فياسات | الولايات المتّحدة | 860 | 717 | 20 | 2068 |
| 97 | 103 | ميتسوبيشي إلكتريك[ز] | اليابان | 860 | 853 | 0.8 | 40,947 |
| 98 | 128 | أركونيك | الولايات المتّحدة | 840 | 533 | 58 | 14,014 |
| 99 | 101 | نيك كورب[ز] | اليابان | 840 | 863 | ـ2.7 | 26,394 |
| 100 | 109 | أمفينول | الولايات المتّحدة | 820 | 717 | 14 | 8202 |

..= بيانات غير متاحة.

(أ) مع أنّ شركات صينية كثيرة منتجة للأسلحة كبيرة بما يكفي لتكون في قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار، إلاّ أنّه تعذّر إدراجها لعدم وجود بيانات قابلة لإجراء مقارنات دقيقة بما فيه الكفاية.

(ب) الشركات مصنَّفة بحسب قيمة مبيعاتها العسكرية في آخر ما يعدّه سيبري سنتها المالية. تشير الشرطة (ـ) إلى أنّ الشركة غير مصنّفة في عداد قائمة سيبري للمنتجين المئة الكبار لعام 2017. وأسماء وهياكل الشركات مدرجة بحسب حالها في آخر سنتها المالية. وذكرنا المعلومات المتعلّقة بالتغيرات التالية في هذه الملاحظات. كما أنّ تصنيفات عام 2017 معتمدة على أرقام محدّثة لإنتاج الأسلحة في قائمة شركات عام 2018 في قاعدة بيانات صناعة الأسلحة لدى سيبري. وربّما تختلف عن الأرقام المنشورة في أي من إصدارات سيبري السابقة وغيرها بالنظر إلى تنقيح البيانات باستمرار وبسبب تغييرات أفادت بها الشركات نفسها، وللتوصل إلى تقديرات محسّنة في بعض الأحيان. وقد بيّنا التنقيحات الرئيسة في هذه الملاحظات.

(ج) الشركات القابضة وشركات الاستثمار التي ليس لها أنشطة عملانية مباشرة لا تُعدّ شركات منتجة للأسلحة، والشركات المملوكة لها مدرجة ومصنّفة كما لو كانت الشركات الأم.

(د) تشير خانة الدولة إلى الدولة التي توجد فيها ملكية الشركة وهياكل إدارتها.

(هـ) لإتاحة المقارنة بمبيعات الأسلحة في عام 2018، أوردنا أرقام مبيعات الأسلحة لعام 2017 بالدولارات الثابتة بحسب قيمتها في عام 2018.

(و) تشير عبارة عبر أوروبية إلى شركات توجد ملكياتها وهياكل إدارتها في أكثر من دولة أوروبية.

(ز) رقم مبيعات الأسلحة الخاصّ بهذه الشركة تقدير يكتنفه شك كبير.

(ح) بيرسبكتا ثمرة عملية اندماج بين دي إكس سي وفينكور وكيبوينت. وأرقام مبيعاتها لعام 2017 «شكلية»، بمعنى أنّها مجموع مبيعات الأسلحة التي حقّقتها دي إكس سي وفينكور لعام 2017. ذلك أنّ كيبوينت ليست شركة منتجة للأسلحة.

(ط) استحوذت ميلروز إندستريز على جي كاي أن في عام 2018. لذلك، يشير ترتيبها وتصنيفها لعام 2017 إلى ترتيب جي كاي أن وتصنيفها.

**المصدر:** SIPRI Arms Industry Database, December 2019.

# الفصل العاشر

# القوّات النووية في العالم

**شانون ن. كايل وهانس م. كريستنسِن**

## عرض عامّ

بحلول مطلع عام 2020، امتلكت تسع دول هي الولايات المتّحدة وروسيا والمملكة المتّحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية، نحو 13400 سلاح نووي، منها نحو 3720 سلاحًا منتشرًا مع قوّات عملانية (انظر الجدول الرقم (10ـ1)). كما أنّ نحو 1800 من هذه الأسلحة في حالة تأهّب تشغيلي قصوى.

وعلى العموم، ما زالت مخزونات الرؤوس الحربية النووية في انخفاض، وذلك راجع في الأساس إلى تفكيك الولايات المتّحدة وروسيا رؤوسًا حربية أُخرجت من الخدمة. وفي الوقت عينه، تطبّق هاتان الدولتان برامج واسعة ومُكلفة لاستبدال وتحديث ما لديهما من رؤوس حربية نووية، ونظم إيصال من قذائف وطائرات، ومرافق إنتاج الأسلحة النووية (انظر القسمين I وII).

ومن ناحية أخرى، تمتلك الدول السبع الأخرى ترسانات نووية أصغر بكثير (انظر الأقسام IIIـIX)، لكنّها جميعًا تطوّر منظومات أسلحة جديدة أو تنشرها أو أعلنت عزمها على ذلك. ويُعتقد أنّ الصين في منتصف عملية تحديث وتوسيع لترسانتها النووية، ويُعتقَد أيضًا أنّ الهند وباكستان تزيدان ترسانتيهما. ولا تزال كوريا الشمالية تعطي برنامجها النووي العسكري الأولوية بصفته عنصرًا مركزيًا في استراتيجية أمنها القومي، مع أنّها التزمت في العام 2019 بوقف اختياري لاختبار أسلحة نووية واختبار منظومات إيصال قذائف بالستية بعيدة المدى.

هناك تفاوت كبير في المتاح من معلومات يُعوَّل عليها عن وضع الترسانات والقدرات النووية للدول التي تمتلك أسلحة نووية. فمن ناحية، أفصحت الولايات المتّحدة عن معلومات مهمّة عن مخزونها وقدراتها النووية، لكنّ إدارة الرئيس دونالد جاي ترامب أنهت في عام 2019 ممارسة

الإفصاح عن حجم المخزون الأمريكي. وأفصحت المملكة المتّحدة وفرنسا عن بعض المعلومات أيضًا. ومن ناحية أخرى، روسيا ترفض الإفصاح عن معلومات مفصَّلة عن قوّاتها المحصاة بموجب معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها لعام 2010 (معاهدة ستارت الجديدة) مع أنّها تشاطر الولاياتِ المتّحدة هذه المعلومات. وصارت الصين تستعرض الآن قوّاتها النووية أكثر مما كانت تفعل في الماضي، لكنّها لا تفصح عن معلومات كثيرة عن حجم قوّتها أو خططها التنموية المستقبلية. وتُدلي الحكومتان الهندية والباكستانية ببيانات عن بعض تجاربهما الصاروخية، لكنّهما لا تتيحان أيّ معلومات عن وضع أو حجم ترسانتيهما. وإذا كانت كوريا الشمالية قد اعترفت بإجراء تجارب على أسلحة نوية وصاروخية، فهي لا تتيح أيّ معلومات عن قدراتها أسلحتها النووية. وتنتهج إسرائيل سياسة قديمة تقوم على عدم التعليق على ترسانتها النووية.

**الجدول الرقم (10ـ1)**

**القوّات النووية في العالم، كانون الثاني/يناير 2020**

كلّ الأرقام الواردة تقريبية. والتقديرات الواردة هنا معتمدة على معلومات عمومية يكتنفها بعض الشكوك، وهذا مبيّن في الملاحظات الملحقة بالجداول ذوات الأرقام (10ـ1)ـ(10ـ10).

| الدولة | عام إجراء أوّل تجربة نوويّة | عدد الرؤوس الحربية المنتشرة[أ] | عدد الرؤوس الحربية المخزَّنة[ب] | رؤوس حربية أخرى | المخزون الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| الولايات المتّحدة | 1945 | 1750[ج] | 2050[د] | 2000[ه] | 5800 |
| روسيا | 1949 | 1570[و] | 2745[ز] | 2060[ه] | 6375 |
| المملكة المتّحدة | 1952 | 120 | 95 | ـ | 2015[ح] |
| فرنسا | 1960 | 280 | 10 | .. | 290 |
| الصين | 1964 | ـ | 320 | ـ | 320 |
| الهند | 1974 | ـ | 150 | .. | 150 |
| باكستان | 1998 | ـ | 160 | .. | 160 |
| إسرائيل | .. | ـ | 90 | .. | 90 |
| كوريا الشماليّة | 2006 | ـ | .. | [40ـ30] | [20ـ30][ط] |
| **المجموع[ي]** | | **3720** | **5620** | **4060** | **13400** |

.. = معلومات غير صالحة أو غير متاحة؛ ـ = صفر؛ [ ] رقم غير مؤكَّد.

**ملاحظة**: ينقّح سيبري البيانات المتّصلة بالقوّات النووية في العالم كلّ عام بناء على معلومات جديدة، ويحدّث تقييماته السابقة. لذلك، تحلّ بيانات كانون الثاني/يناير 2020 محلّ كلّ البيانات الصادرة عن سيبري سابقًا بشأن القوّات النووية في العالم.

(أ) هذه رؤوس حربية مركّبة في قذائف أو أنّها في قواعد مع قوّات عملانية.

(ب) هذه رؤوس حربية في مخزن مركزي وتحتاج إلى بعض التحضير (نقلها وتحميلها على أجهزة إطلاق) لتكون متاحة عملانيًا بالكامل.

(ج) يتضمّن هذا الرقم نحو 1600 رأس حربي استراتيجي (نحو 1300 في قذائف بالستية ونحو 300 في قواعد قاذفات)، إضافة إلى نحو 150 قنبلة نوويّة غير استراتيجية (تكتيكية) منتشرة خارج الولايات المتّحدة وتتولّى طائرات حربية أمريكية أو طائرات حربية أخرى تابعة للناتو مهمّة إيصالها.

(د) يشمل هذا الرقم نحو 80 قنبلة نوويّة غير استراتيجية مخزَّنة في الولايات المتّحدة.

(هـ) هذا رقم الرؤوس الحربية التي أُخرجت من الخدمة وتنتظر التفكيك.

(و) يتضمّن هذا الرقم نحو 1370 رأسًا حربيًا استراتيجيًا مركّبًا في قذائف بالستية، ونحو 200 رأس حربي نووي في قواعد القاذفات الثقيلة.

(ز) يتضمّن هذا الرقم نحو 870 رأسًا حربيًا للقاذفات الاستراتيجية والغوّاصات ذات المحرّكات النوويّة والمسلّحة بقذائف بالستية (SSBN) في العَمرة، ونحو 1875 سلاحًا نوويًا غير استراتيجي في حوزة القوّات البحرية وسلاح الجوّ وقوّات الدفاع الجوّي القصير المدى.

(ح) صرّحت الحكومة البريطانية بأنّ العمل جارٍ على خفض مخزونها وصولاً إلى 180 رأسًا حربيًا. ومع أنّ بعض المصادر تشير إلى أنّ المخزون يبلغ 215 رأسًا حربيًا، يُحتمل أنّ المخزون انخفض في سياق العملية وأصبح 195 رأسًا حربيًا.

(ط) لا يوجد معلومات متاحة للعموم بأنّ كوريا الشماليّة أنتجت أو نشرت رؤوسًا حربية نوويّة عملانية لإيصالها بواسطة قذائف بالستية عابرة للقارّات.

(ي) استُثنيت أرقام كوريا الشمالية من المجموع.

المادّة الخام التي تُستخدم في الأسلحة النوويّة مادّة انشطارية، وهي إمّا يورانيوم عالي التخصيب (HEU) وإما بلوتونيوم مفصول. أنتجت الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة كلاً من اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم لاستخدامهما في أسلحتها النوويّة؛ وأنتجت الهند وإسرائيل البلوتونيوم أساسًا؛ وأنتجت باكستان اليورانيوم عالي التخصيب أساسًا، لكنّها تزيد قدرتها على إنتاج البلوتونيوم. وأنتجت كوريا الشماليّة البلوتونيوم لاستخدامه في أسلحة نوويّة، لكنّها ربّما أنتجت يورانيوم عالي التخصيب أيضًا. كما أنّ في استطاعة كلّ الدول التي لديها صناعة نوويّة مدنية إنتاج موادّ انشطارية (انظر القسم X).

## I. القوّات النووية الأمريكية

**هانس م. كريستنسِن**

بحلول كانون الثاني/يناير 2020، كان في حوزة الولايات المتّحدة مخزون عسكري يضمّ نحو 3800 رأس حربي نووي، ويكاد يكون العدد نفسه من الأسلحة التي كانت في حوزتها في كانون الثاني/يناير 2019. يضمّ هذا المخزون نحو 1750 رأسًا حربيًا منتشرًا، وهذا يشمل نحو 1600 رأس حربي استراتيجي و150 رأسًا حربيًا غير استراتيجي (أو تكتيكي). إضافة إلى ذلك، يوجد نحو 2050 رأسًا حربيًا في الاحتياط ونحو 2000 رأس حربي أُخرج من الخدمة وينتظر التفكيك (وهذا تقدير يقلّ عن تقدير كانون الثاني/يناير 2019 بمقدار 385 رأسًا حربيًا)، وهو ما يجعل إجمالي المخزون نحو 5800 رأس حربي نووي (انظر الجدول الرقم (10ـ2)).

امتثلت الولايات المتّحدة للسقوف النهائية لعدد الرؤوس الحربية المحدّدة في معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة) بحلول الأجل المحدَّد في 5 شباط/فبراير 2018، حين ذُكر أنّها نشرت 660ـ1393 رأسًا حربيًا ملحقًا بـ660 منصّة إطلاق استراتيجيةـ أي قذائف بالستية عابرة للقارّات وقذائف بالستية تُطلق من غوّاصات وقاذفات ثقيلة منتشرة[1]. وبحلول أيلول/سبتمبر 2019، أظهرت الأعداد الإجمالية بموجب ستارت الجديدة أنّ الولايات المتّحدة تنشر 1376 رأسًا حربيًا ملحقًا بمنصّات إطلاق استراتيجية[2]. إنّ عدد الرؤوس الحربية المنتشرة بموجب ستارت الجديدة مختلف عن التقدير

(1) US Department of State, Office of the Spokesperson, «Key Facts about New START implementation,» Fact Sheet, 5 February 2018.

(2) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة ستارت الجديدة وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم III، والفصل الحادي عشر، القسم I في هذا الكتاب.

US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, «New START Treaty Aggregate Numbers of Strategic Offensive Arms,» Fact Sheet, 1 September 2019.

المذكور هنا، لأنّ المعاهدة تُلحق سلاحًا واحدًا بكلّ قاذفة منتشرة- ولا تُحصي الرؤوس الحربية المخزنة في قواعد القاذفات.

## التحديث النووي

واصلت إدارة الرئيس ترامب تطبيق استعراض الوضع النووي في عام 2019[3]. أوصى الاستعراض بمواصلة برنامج التحديث الشامل للأسلحة النووية الذي أقرّته الإدارة السابقة، لكن مع أسلحة نووية حديثة كثيرة وزيادة في إنتاج نِوى البلوتونيوم لأسلحة نووية. وبيّن الاستعراض على التحديد خططًا لبناء غوّاصة ذات محرك نووي ومسلّحة بقذائف بالستية من فئة جديدة (كولومبيا)؛ وقاذفة استراتيجية جديدة ذات قدرة نووية (Raider 21-B)؛ وقذيفة انسيابية بعيدة المدى تُطلَق من البحر وتسمّى قذيفة بَونية (تُطلَق من بُعد) طويلة المدى (LRSO)؛ وقذيفة بالستية جديدة عابرة للقارّات (ردع استراتيجي أرضي)؛ وطائرة حربية تكتيكية قاذفة للقنابل (F-35A). يهدف البرنامج أيضًا إلى تحديث منظومات القيادة والسيطرة في وزارة الدفاع الأمريكية، والرؤوس الحربية والبنية الأساسية الداعمة لها في إدارة الأمن النووي القومي التابعة لوزارة الطاقة.

**الجدول الرقم (10-2)**

**القوّات النووية الأمريكية، كانون الثاني/يناير 2020**

كلّ الأرقام تقريبية، وبعضها معتمد على تقييمات المؤلّف. وجرى تقريب المجامع والمجاميع الفرعية للقوّات النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية إلى أقرب رقم للرؤوس الحربية من مضاعفات الخمسة.

| النوع | الاسم | عدد منصّات الإطلاق | السنة الأولى للانتشار | المدى (كم)[أ] | حصيلة الرؤوس الحربية | عدد الرؤوس الحربية[ب] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **القوّات الاستراتيجية** | | | | | | **3570** |
| قاذفات | | 60/107 [ج] | | | | 848[د] |
| B-52H | Stratofortress | 42/87 | 1961 | 16000 | 2 0 x A L C M 5-150 kt[ه] | 528 |
| B-2A | Spirit | 20/18 | 1994 | 11000 | قنابل[و] 16xB61-7, -11, B83-1 | 320 |

(3) US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018* (Arlington, VA: DOD, 2018).

للاطلاع على ملخّص لاستعراض الوضع النووي وعلى تفاصيل أخرى عنه، انظر: H. M. Kristensen, «US Nuclear Forces,» *SIPRI Yearbook 2019,* pp. 289–294.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قذائف بالستية عابرة للقارّات | | 400 | | | | 800[ز] |
| LGM - 30G | Minuteman III | | | | | |
| | Mk - 12A | 200 | 1979 | 13,000 | 1 - 3xW78 335 kt | 600[ح] |
| | Mk - 21 SERV | 200 | 2006 | 13,000 | 1xW87 300 kt | 200[ط] |
| غوّاصات ذات محرّكات نوويّة ومسلّحة بقذائف بالستية/قذائف بالستية تُطلق من البحر | | 240[ي] | | | | 1920[ك] |
| UGM - 133A | Trident II (D5/D5LE) | | | | | |
| | Mk - 4 | .. | 1992 | أكثر من 12,000 | 1 - 8xW76 - 0 100 kt | ..[ل] |
| | Mk - 4A | .. | 2008 | أكثر من 12,000 | 1 - 8xW76 - 1 90 kt | 1511 |
| | Mk - 4A | .. | 2019 | أكثر من 12,000 | 1xW76 - 2 8 kt | 25[م] |
| | Mk - 5 | .. | 1990 | أكثر من 12,000 | 1 - 8xW88 455 kt | 384 |
| **القوّات غير الاستراتيجية** | | | | | | **230[ن]** |
| F - 15E | Strike Eagle | .. | 1988 | 3840 | 5xB61 - 3, - 4 [س] | 80 |
| F - 16C/D | Falcon | .. | 1987 | 3200[ع] | 2xB61 - 3, - 4 | 70 |
| F - 16MLU | Falcon (NATO) | .. | 1985 | 3200 | 2xB61 - 3, - 4 | 40 |
| PA - 200 | Tornado (NATO) | .. | 1983 | 2400 | 2xB61 - 3, - 4 | 40 |
| **مخزون الأسلحة الإجمالي** | | | | | | **3800[ف]** |
| رؤوس حربية منتشرة | | | | | | 1750[ص] |

| | |
|---|---|
| رؤوس حربية احتياطية | 2050 |
| **رؤوس حربية خارج الخدمة في انتظار التفكيك**[ق] | **2000** |
| **الموجودات الإجماليّة** | **5800**[ر] |

.. = معلومات غير متاحة أو غير صالحة؛ ALCM = قذيفة انسيابية تُطلق من الجوّ؛ ICBM = قذيفة بالستية عابرة للقارّات؛ kt = كيلوطن؛ NATO= منظّمة حلف شمال الأطلسي؛ SERV = ناقلة عائدة ذات أمن معزَّز؛ SLBM = قذيفة انسيابية تُطلق من البحر، SSBN = غوّاصة ذات محرّك نووي ومسلّحة بقذائف بالستية.

(أ) المدى الأقصى من دون إعادة التزوّد بالوقود. يمكن إعادة تزويد كلّ الطائرات المزوَّدة بأسلحة نوويّة بالوقود في الجوّ. كما أنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) يُظهر الرقمُ العددَ الإجمالي للرؤوس الحربية المرصودة لنظم إيصال ذات قدرة نوويّة. لكنّ عددًا ضئيلاً فقط من هذه الرؤوس منتشر في قذائف وفي قواعد طائرات.

(ج) للقاذفات رقمان: يشير **الأوّل** إلى رقم المهمّة النوويّة، ويشير **الثاني** إلى الموجودات الإجماليّة. يمتلك سلاح الجوّ الأمريكي 66 قاذفة ذات قدرة نوويّة (20 قاذفة B-2A و46 قاذفة B-52H) مع إمكانية نشر 60 منها على الأكثر في أي وقت معيّن.

(د) من جملة الأسلحة المرصودة للقاذفات، ينتشر نحو 300 سلاح (200 قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ و100 قنبلة) في قواعد القاذفات، والبقيّة مودَعة في مخزن مركزي. والعديد من القنابل المدفوعة بالجاذبية لم يعد عملانيًا بالكامل ومن المقرّر إخراجه من الخدمة بعد أن تدخل القاذفات B61-12 الخدمة في مطلع عشرينيات هذا القرن.

(هـ) لم تعد القاذفة B-52H مصمَّمة لحمل قنابل نوويّة مدفوعة بالجاذبية.

(و) القنابل الاستراتيجية المدفوعة بالجاذبية مخصَّصة للقاذفات B-2A لا غير. والحصيلة النوويّة القصوى للقنابل الاستراتيجية هي القيم التي بين قوسين: B61-7 (360 كيلوطن)، B61-11 (400 كيلوطن)، B83-1 (1200 كيلوطن)، لكن لهذه القنابل حصيلة أدنى أيضًا. كما تمّ نقل معظم قنابل B83-1 إلى المخزون غير الجاهز للتشغيل، ولا تجهَّز القاذفات B-2A بقنابل B83-1 إلاّ نادرًا. وقرّرت إدارة الرئيس باراك أوباما إخراج القنابل B38-1 من الخدمة حال نشر القنابل B61-12، لكنّ إدارة الرئيس ترامب أشارت إلى إمكان الإبقاء على القنابل B83-1 مدّة أطول.

(ز) من هذه الرؤوس الحربية المخصَّصة للقذائف البالستية العابرة للقارّات، 400 فقط مركَّبة في قذائف، والبقيّة في مخزن مركزي.

(ح) ينتشر 200 رأس حربي فقط من الرؤوس الحربية W78 هذه، والبقيّة في مخزن مركزي.

(ط) ربّما يوجد 340 قنبلة أخرى W87 في حالة تخزين طويلة الأجل خارج المخزون لاستخدامها المزمَع في رؤوس حربية بديلة (W87-1).

(ي) من هذه الغوّاصات الأربع عشرة ذات المحرّكات النوويّة والمسلّحة بقذائف بالستية، تخضع في العادة غوّاصتان لعَمرة إعادة تزوّد بالوقود في أيّ وقت، ولا تُرصد لها أسلحة نوويّة. وربّما تخضع غوّاصتان أخريان أو أكثر للصيانة في أيّ وقت، وربّما لا تكون مجهَّزة بقذائف. وتمّ خفض عدد القذائف القابلة للنشر ووصل إلى 240، التزامًا بالسقف الذي حدّدته معاهدة ستارت الجديدة لمنصّات إطلاق القذائف الاستراتيجية المنتشرة.

(ك) من هذه الرؤوس الحربية، ينتشر نحو 930 فقط في غوّاصات، والبقيّة في مخزن مركزي. ومع أنّ كلّ قذيفة D5 محصاة في معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) لعام 1991 على أنّها تحمل 8 رؤوس حربية وأنّها

أُخضعت في الأصل لتجارب تحليق، وهي مزوَّدة بـ14 رأسًا حربيًا، خفّضت البحرية الأمريكية حمولة كلّ قذيفة لتحمل في المتوسّط 4ـ5 رؤوس حربية. وستُزوَّد القذيفة D5 برأس حربي واحد W76-2 ذي الحصيلة المتدنّية.

(ل) يُفترض هنا أنّ الرؤوس الحربية W76ـ1 حلّت محلّ كلّ الرؤوس الحربية W76-0.

(م) استنادًا إلى مسؤولين عسكريين أمريكيين، سيركّب الرأس الحربي الجديد W76-2 ذي الحصيلة المتدنّية في اثنتين على الأقلّ من الغواصات ذات المحرّكات النووية والمسلّحة بقذائف بالستية العاملة في دوريات في المحيطين الأطلسي والهادئ في الأوضاع العادية.

(ن) يُعتقد أنّ نحو 150 من هذه القنابل التكتيكية منتشر في 6 قواعد جوّية للناتو خارج الولايات المتّحدة. وبقيّة القنابل في مخزن مركزي في الولايات المتّحدة. وستعاد القنابل B61 القديمة إلى الولايات المتّحدة متى تمّ نشر القنابل B61-12.

(س) الحصيلة القصوى للقنابل التكتيكية مبيّنة بين قوسين: B61-3 (170 كيلوطن)، وB61-4 (50 كيلوطن). كما يمكن اختيار حصيلة أدنى لكلّ منها. أمّا القنابل B61-10 فقد أُخرجت من الخدمة في عام 2016.

(ع) يذكر أغلب المصادر أنّ المدى الأقصى للتحليق (من دون إعادة التزوّد بالوقود) يبلغ 2400 كم، لكنّ لوكهيد مارتن التي تُنتج F-16 تقول إنّه 3200 كم.

(ف) من هذه الأسلحة، ينتشر نحو 1750 في قذائف بالستية، وفي قواعد قاذفات في الولايات المتّحدة وفي ستّ قواعد جوّية للناتو خارج الولايات المتّحدة. والبقيّة في مخزن مركزي.

(ص) يختلف عدد الرؤوس الحربية المنتشرة المذكور في هذا الجدول عن العدد المنصوص عليه في معاهدة ستارت الجديدة، لأنّ المعاهدة ترصد رأسًا حربيًا واحدًا لكلّ قاذفةـ مع أنّ القاذفات لا تحمل رؤوسًا حربية في الأوضاع العاديةـ ولا تُحصي الأسلحة التي في قواعد القاذفات.

(ق) أفصحت الحكومة الأمريكية لغاية 2018 عن عدد الرؤوس الحربية التي تُفكَّك كلّ عام، لكنّ إدارة ترامب أوقفت هذه الممارسة. وبناء على الأداء السابق وإكمال برنامج إطالة عمر الرؤوس W76-1، يُقدَّر هنا أنّه سيصار إلى تفكيك 385 رأسًا حربيًا خارج الخدمة في عام 2019.

(ر) إضافة إلى هذه الرؤوس الحربية الكاملة، يوجد نحو 20,000 نواة بلوتونيوم مخزَّنة في منشأة بانتكس بولاية تكساس، وربّما تخزَّن 4000 نواة يورانيوم الانفجار الثاني للسلاح الحراري النووي في المنشأة Y-12 في أوك ريدج بولاية تنيسي.

**المصادر:** وزارة الدفاع الأمريكية، وتقارير موازنة متنوّعة، وبيانات صحافية ووثائق تم الحصول عليها بموجب قانون حرّية المعلومات؛ وزارة الطاقة الأمريكية، تقارير موازنة وخطط متنوّعة؛ سلاح الجوّ الأمريكي، وسلاح البحرية الأمريكي ووزارة الطاقة الأمريكية، اتصالات شخصية؛ «Nuclear Notebook,» Bulletin of the Atomic Scientists, various issues، وتقديرات المؤلّف.

واستنادًا إلى تقدير صادر عن مكتب الميزانية التابع للكونغرس في كانون الثاني/يناير 2019، ستبلغ تكلفة تحديث وتشغيل الترسانة النووية الأمريكية والمرافق الداعمة لها نحو 494 مليار دولار خلال الأعوام 2019ـ2028، أي أكثر بـ94 مليار دولار من تقدير المكتب الصادر في عام 2017 عن الأعوام 2017ـ2026. يعكس ارتفاع التكلفة من بعض الجوانب الزيادة المتوقَّعة في التكلفة بناء على سَير برنامج التحديث وتكلفة إضافة أسلحة نووية جديدة بموجب استعراض الوضع النووي[4]. سيتواصل

(4) US Congressional Budget Office, «Projected Costs of US Nuclear Forces, 2019 to 2028,» January 2019, p. 1.

برنامج التحديث النووي (والصيانة) وقتًا طويلاً بعد عام 2028. وبناء على تقدير المكتب، ستقترب التكلفة الإجمالية للتحديث من 1.7 تريليون دولار[5]. وأقرّ استعراض الوضع النووي بأنّ التكلفة المقدَّرة لبرنامج التحديث ربّما تكون مختلفة، لكنّه صرّح بأنّ البرنامج «أولوية معقولة الثمن» وشدّد على أنّ التكلفة الإجمالية تمثّل نسبة ضئيلة وحسب من الموازنة الدفاعية الكلّية[6]. لكن ما من شكّ في أنّ الموارد المحدودة، والتنافس بين برامج التحديث النووي والتقليدي، وسرعة تعاظم عجز الموازنة الفدرالية تحدّيات كبيرة لبرنامج التحديث النووي في الأعوام القادمة.

## القاذفات

يشغّل سلاحُ الجوّ الأمريكي حاليًا أسطولاً مؤلَّفًا من 169 قاذفة ثقيلة: 62 قاذفة B-1B، و20 قاذفة B-2A، و87 قاذفة B-52H. من هذه القاذفات 66 قاذفة (20 قاذفة B-2A و46 قاذفة B-52H) ذات قدرة نوويّة، مع أنّه يُعتَقد أنّ 60 قاذفة فقط (18 قاذفة B-2A و42 قاذفة B-52H) مكرّسة لأدوار إيصال أسلحة نوويّة. ويقدّر هنا وجود نحو 850 رأسًا حربيًا مرصودة للقاذفات الاستراتيجية، منها نحو 300 منتشرة في قواعد القاذفات.

تخضع قاذفات B-2A وB-52H لتحديث مستمرّ لتحسين قدرتها على تلقّي بيانات المهمّة النووية ونقلها بأمان. وهذا يشمل القدرة على الاتّصال بشبكة أقمار تعمل بالتردّد المتقدّم العالي جدًا ويستخدمها الرئيس الأمريكي والقيادة العسكرية الأمريكية لنقل أوامر الإطلاق وإدارة العمليات النووية[7].

إنّ تطوير الجيل الثاني للقاذفة الضاربة البعيدة المدى، واسمها B-21 Raider، جارٍ على قدم وساق، ويجري الاستعداد لتنفيذ تجربة التحليق الأولى[8]. وستكون هذه القاذفة قادرة على إيصال قنابل B61-12 النووية الموجَّهة والمدفوعة بالجاذبية، وهي قيد التطوير حاليًا، وقذائف انسيابية طويلة المدى تُطلق من بُعد (LRSO). ويخطّط سلاح الجوّ الأمريكي لحيازة 1000 من هذه القذائف مع تجهيز نحو نصفها برؤوس حربية نووية واستخدام البقية لقطع الغيار وتجارب الإطلاق[9]. ومن المزمع دخول القاذفة الجديدة الخدمة في أواسط عشرينيات هذا القرن[10]. ستحلّ القاذفات B-21 محلّ القاذفات B-1B وB-2A في قاعدة دايِس الجوّية بولاية تكساس، وفي قاعدة إليز وورث بولاية داكوتا

(5) انظر، مثلاً: K. Reif, «US Nuclear Modernization Programs,» Arms Control Association, Fact Sheet, updated Aug، 2018.

(6) US Department of Defense (DOD), Nuclear Posture Review 2018, pp. XI, 51–52.

(7) US Department of Defense (DOD), Fiscal Year (FY) 2020 Budget Estimates, Air Force, Justification Book Volume 3a of 3: Research, Development, Test & Evaluation, Air Force, Vol–III Part 1 (Arlington, VA: DOD, 2019).

(8) US Air Force, Secretary of the Air Force Public Affairs, «Acting SecAF Donovan announces B-21 Manufacturing, Testing Locations,» 16 September 2019.

(9) Rand, R. (Gen.), Commander, Air Force Global Strike Command, «FY19 Posture for Department of Defense Nuclear Forces,» Presentation to the Strategic Forces Subcommittee, Armed Services Committee, US House of Representatives, 11 April 2018, p. 13.

(10) J. Gertler, Air Force B-21 Raider Long-Range Strike Bomber, Congressional Research Service (CRS), Report for Congress R44463 (US Congress, CRS: Washington, DC, updated 13 November 2019), p. 10.

الجنوبية، وفي قاعدة وايتْمان بولاية ميزوري[11]. ويخطّط سلاح الجوّ الأمريكي لحيازة 100 قاذفة B-21 على الأقلّ، لكنّ الطلبية النهائية ستكون أكبر كثيرًا[12].

## القذائف البالستية ذات القواعد البرّية

بحلول كانون الثاني/يناير 2020، كانت الولايات المتّحدة تنشر 400 قذيفة بالستية عابرة للقارّات من نوع مينيتمان 3 (Minuteman III) في 450 صومعة موزَّعة في ثلاثة أجنحة صاروخية. خمسون من هذه الصوامع فارغة لكنّها في حالة جاهزية، ويمكن إعادة تحميلها بقذائف مخزّنة إذا لزم الأمر[13].

كلّ قذيفة Minuteman III مزوَّدة برأس حربي واحد، إمّا W78/Mk12A الذي تبلغ حصيلته الانفجارية 335 كيلوطن، وإما W87/Mk21 الذي تبلغ حصيلته الانفجارية 300 كيلوطن. ويمكن تزويد القذائف المزوَّدة بالرأس الحربي W78 برأسين حربيَّين آخرَين على الأكثر لبناء ثلاث مركبات عائدة كحدّ أقصى ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه (MIRV). ويقدَّر هنا وجود 800 رأس حربي مرصودة لقوّة القذائف البالستية العابرة للقارّات، منها 400 مركّبة على القذائف.

شرع سلاح الجوّ الأمريكي في تطوير قذائف بالستية عابرة للقارّات من جيل جديد، وهي قذائف الردع الاستراتيجي الأرضي التي تقدّم الحديث عنها، ومن المزمع أن تحلّ محلّ Minuteman IIIفي عام 2028 وتملك القدرة العملانية الكاملة في عام 2036 [14]. تتضمّن الخطّة شراء 642 قذيفة، يصار إلى نشر 400 منها، وإلى تخزين 50 أخرى واستخدام البقية في تجارب إطلاق وكقطع غيار[15]. وسيستمرّ تطوير الردع الاستراتيجي الأرضي إلى أواسط ثلاثينيات القرن، وستتزايد معه التكلفة المتوقّعة للبرنامج، إذ ارتفعت من 62.5 مليار دولار كانت متوقّعة في عام 2015 إلى نحو 100 مليار دولار في عام 2017 [16]. وقدّر مكتب الميزانية التابع للكونغرس في عام 2019 أنّ التكلفة في الأعوام 2019ـ2028 لوحدها ستبلغ 61 مليار دولار، وهذا أعلى بمقدار 18 مليار دولار عن تقدير العام 2017 للأعوام 2017ـ2026 [17]. وأكّد سلاح الجوّ الأمريكي في آخر عام 2019 أنّ شركة نورثروب غرومان ستنتج قذائف الردع الاستراتيجي الأرضي، ويُتوقّع توقيع العقد في النصف الثاني من عام 2020[18].

---

(11) US Air Force, Secretary of the Air Force Public Affairs, «Air Force Selects Locations for B-21 Aircraft,» 2 May 2018.

(12) C. Clark, «More B-21s Likely: B-1s to Carry up to 8 Hypersonic Weapons,» Breaking Defense, 17 Sep. 2019.

(13) Air Force Technology, «USAF Removes Last of 50 Minuteman III ICBMs and Meets NST Requirements,» 3 July 2017.

(14) C. A. Richard, Commander, US Strategic Command, Statement before the Committee on Armed Services, US Senate, 13 February 2020, p. 9.

(15) K. Reif, «Air Force Drafts Plan for Follow-on ICBM,» *Arms Control Today,* 8 July 2015.

(16) K. Reif, «New ICBM Replacement Cost Revealed', *Arms Control Today*, March 2017.

(17) US Congressional Budget Office, «Projected Costs of US Nuclear Forces, 2019 to 2028,» p. 9.

(18) S. Erwin, «Northrop Grumman Wins Competition to Build Future ICBM, by Default,» Space News, 14 December 2019.

يعمل سلاح الجوّ الأمريكي على تحديث الرؤوس الحربية النووية التي ستُستخدم في تسليح قذائف الردع الاستراتيجي الأرضي. ستُستخدم هذه الرؤوس في تسليح القذائف Minuteman III في ما تبقّى من عمرها التشغيلي. والعمل جارٍ على ترقية الرأس الحربي W87/Mk21 بشعيلة جديدة (وحدة تسليح وإشعال وإطلاق). وستُستبدَل الرؤوس الحربية W78/Mk12A كلياً. عُرف الرأس الحربي البديل سابقًا بالرأس الحربي القابل للتشغيل البيني-I أو (IW1)، لكن أُطلق عليه في عام 2018 اسم W87-1 لأنّه ستستخدم فيه نواة بلوتونيوم W87 مع متفجّرات شديدة غير حسّاسة عوضًا عن المتفجّرات الشديدة التقليدية المستخدَمة في الرؤوس الحربية W78 [19]. وتتراوح التكلفة المتوقّعة لبرنامج W87-1 بين 10.6 مليارات دولار و13.2 مليار دولار[20].

أجرت قيادة الضربات العالمية التابعة لسلاح الجوّ الأمريكي أربع تجارب إطلاق عملانية وتطويرية لمنظومة سلاح Minuteman III العابرة للقارّات في عام 2019. أطلقت القذائف من قاعدة فاندينبورغ الجوّية بولاية كاليفورنيا، وسقطت الحمولة في موقع رونالد ريغان للتجارب الدفاعية الصاروخية البالستية في كواجيلين أتول في جزر مارشال[21].

## الغوّاصات المزوّدة بقذائف بالستية

تدير البحرية الأمريكية أسطولاً مؤلّفًا من 14 غوّاصة ذوات محركات نووية ومسلّحة بقذائف بالستية من فئة أوهايو، منها 12 تُعَدّ عملانية في العادة و2 في عمرة إعادة تزوّد بالوقود في أيّ وقت.

يمكن جميع الغوّاصات ذات المحرّكات النووية والمسلَّحة بقذائف بالستية الأربع عشرة من فئة أوهايو ـ 8 غوّاصات في قاعدة كيتساب البحرية للغوّاصات بولاية واشنطن و6 غوّاصات في قاعدة كينغز باي البحرية للغوّاصات بولاية جورجيا ـ حمل ما يصل إلى 20 قذيفة بالستية عابرة للقارّات من نوع Trident II D5. والتزامًا بالحدّ المنصوص عليه في معاهدة ستارت الجديدة بشأن منصّات الإطلاق المنتشرة، جرى تعطيل 4 أنابيب قذائف في كلّ غوّاصة بحيث لا يمكن الغواصات الـ12 ذات المحرّكات النووية والمسلّحة بقذائف بالستية حمل أكثر من 240 قذيفة[22].

---

(19) M. Padilla, «Sandia on Target for First Mk21 Fuze Flight Test in 2018,» *Sandia Lab News*, vol. 70, no. 6 (16 March 2018), and US Department of Energy, National Nuclear Security Administration (NNSA), W78 Replacement Program (W87-1): Cost Estimates and Use of Insensitive High Explosives, Report to Congress (NNSA: Washington, DC, Dec. 2018), pp. III and 7.

(20) US Department of Energy, National Nuclear Security Administration (NNSA), *Fiscal Year 2020 Stockpile Stewardship and Management Plan*, Report to Congress (NNSA: Washington, DC, July 2019), pp. 8–41.

(21) D. Murray, «Air Force Global Strike Command Year in Review: 2019,» US Air Force Global Strike Command Air Forces Strategic-Air, 3 January 2020.

(22) US Navy, «Fleet Ballistic Missile Submarines: SSBN,» United States Navy Fact File, 29 January 2019.

يوجد في العادة 8ـ10 غوّاصات ذوات محرّكات نووية ومسلّحة بقذائف بالستية في عرض البحر، منها 4 أو 5 في حال تأهّب في مناطق الدورية المخصّصة لها وجاهزة لإطلاق قذائفها في غضون 15 دقيقة من تلقّي أمر بالإطلاق.

تعمل البحرية الأمريكية منذ عام 2017 على الاستعاضة عن القذائف البالستية التي تُطلق من البحر من نوع Trident II D5 بنموذج محسَّن اسمه D5LE (الحرفان LE مديد العمر). وكان هناك 24 قذيفة منتشرة في عام 2018 (وربما في عام 2019)، ومن المقرّر إتمام الترقية في عام 2024 [23]. والقذيفة (D5LE) مزوّدة بنظام توجيه Mk-6 الجديد. وستزوَّد الغوّاصات من فئة أوهايو بهذه القذائف طوال مدّة بقائها في الخدمة (إلى العام 2042 على الأكثر)، وستركّب في غوّاصات ترايدنت البريطانية (انظر القسم III). كما أنّ D5LE ستركّب في الغوّاصات ذات المحرّكات النووية (SSBN-826) من فئة كولومبيا في البداية، والتي من المقرّر أن تبدأ أولاها بتسيير دوريات في العام 2031، لكنّ سيحلّ محلّ هذه القذيفة في آخر المطاف قذيفةٌ بالستية جديدة تُطلق من البحر تسمّى حاليًا نظام السلاح الاستراتيجي 534 أو D5LE2[24]. وذكر استعراض الوضع النووي لعام 2018 أنّ البحرية «ستشرع في دراسات في عام 2020 لتعريف قذيفة بالستية تُطلَق من البحر عالية المردودية وموثوق بها وفاعلة و[يمكن نشرها] طوال مدّة بقاء الغوّاصات ذات المحرّكات النووية من فئة كولومبيا في الخدمة»[25].

تحمل القذائف البالستية التي تُطلَق من الغواصات من نوع ترايدنت نوعين رئيسين من الرؤوس الحربية: إمّا الرأس الحربي W88 بحصيلة تفجيرية مقدارها 455 كيلوطن، وإما W76-1 بحصيلة تفجيرية مقدارها 90 كيلوطن (جرى أو يجري إخراج الرؤوس الحربية W76-0 القديمة من الخدمة). الرأس الحربي W76-1 مجهَّز بشعيلة جديدة تحسّن فاعليته في الاستهداف[26]. ويقدَّر وجود نحو 1920 رأسًا حربيًا مخصصة لأسطول الغوّاصات ذات المحركات النووية والمسلّحة بقذائف بالستية، رُكّب نحو 930 منها في قذائف[27]. ويمكن كلاًّ من هذه القذائف حمل ثمانية رؤوس حربية على الأكثر، لكنّها تحمل 4-5 رؤوس حربية في العادة.

بدأت البحرية في آخر عام 2019 بتركيب رأس حربي جديد متدنّي الحصيلة الانفجارية في بعض غوّاصاتها[28]. الرأس الحربي الجديد هو W76-2، وهو تعديل للرأس الحربي W76-1، وتُقدّر حصيلته

(23) J. Wolfe, Director, Strategic Systems Programs, Statement before the Subcommittee on Strategic Forces, Armed Services Committee, US Senate, 23 March 2019, p. 4.

(24) J. Peterson, «Navy Strategic Missile Boss Starting Concept Development for New Missile,» Seapower, 24 May 2017.

(25) US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018,* p. 49.

(26) H. M. Kristensen, M. McKinzie, and T. A. Postol, «How US Nuclear Forces Modernization is Undermining Strategic Stability: The Burst-height Compensating Super-fuze,» *Bulletin of the Atomic Scientists,* 1 March 2017.

(27) US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, «New START Treaty Aggregate Numbers of Strategic Offensive Arms».

(28) W. M. Arkin and H. M. Kristensen, «US Deploys New Low-yield Nuclear Submarine Warhead,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 29 January 2020, and US Department of Defense, «Statement on the Fielding of the W76-2 Low-yield Submarine-launched Ballistic Missile Warhead,» Press release, 4 February 2020.

الانفجارية بنحو 8 كيلوطن[29]. وزُعم في استعراض الوضع النووي أنّ هذا الرأس الحربي لازم لردع الاستخدام الروسي الأوّل لأسلحة نووية تكتيكية ذات حصيلة متدنّية[30]. أوّل غوّاصة جُهّزت بالرأس الحربي W76-2 كانت يو أس أس تينيسي (734) التي غادرت قاعدة كينغز باي في آخر عام 2019 في دورية ردعية في المحيط الأطلسي[31]. واستنادًا إلى مسؤولين عسكريين أمريكيين، سيتمّ نشر W76-2 في المحيط الهادئ أيضًا، ويُعتقد أنّ غوّاصتين على الأقلّ من الغوّاصات التي تبحر في دورية في كلا المحيطين ستحمل كل منهما في العادة قذيفة أو اثنتين من نوع D5، وكلّ منها مزوّد برأس حربي واحد من نوع W76- 2[32].

## الأسلحة النووية غير الاستراتيجية

يضمّ مخزون الولايات المتّحدة نوعًا رئيسًا واحدًا من الأسلحة غير الاستراتيجية (أسلحة تكتيكية)- القنبلة B61 المدفوعة بالجاذبية. وهناك نموذجان لهذا السلاح: 3- B61 و4- B61 [33]. ويقدَّر وجود 230 قنبلة تكتيكية من نوع B61 في المخزون.

يُعتقَد وجود نحو 150 من هذه القنابل للاستخدام المحتمل بواسطة طائرات حربية قاذفة للقنابل في ستّ قواعد جوّية لحلف الناتو موزّعة في خمس دول: أفيانو وغيدي في إيطاليا، وبوشل في ألمانيا، وأنجرليك في تركيا، وكلاين بروغِل في بلجيكا، وفولكِل في هولندا[34]. لكن اشتدّ في عام 2019 الجدال حول إمكان إبقاء الولايات المتّحدة أسلحة نووية في تركيا عقب توغّلات الجيش التركي في شمال سورية، وذكرت تقارير أنّ الجيش الأمريكي يستعرض خطط إخلاء لهذه الأسلحة[35].

تُخزّن بقيّة قنابل B61 الثمانين في قواعد في الولايات المتّحدة القارّية لاستخدامها المحتمل بواسطة طائرات أمريكية قاذفة دعمًا للحلفاء خارج أوروبا، وهذا يشمل شرق آسيا.

توشك الولايات المتّحدة على الانتهاء من تطوير القنبلة النووية الموجَّهة B61-12 التي ستحلّ محلّ كلّ النماذج الحالية للقنبلة B61. وتقرّر البدء بتسليمها في عام 2020، لكنّ مشكلات في الإنتاج

(29) مسؤولون عسكريون أمريكيون، واتّصالات خاصّة مع المؤلّف، 2019-2020.

(30) US Department of Defense (DOD), Nuclear Posture Review 2018, p. 55.

(31) Arkin and Kristensen, «US Deploys New Low-yield Nuclear Submarine Warhead,» and US Department of Defense, «Statement on the Fielding of the W76-2 Low-yield Submarine-launched Ballistic Missile Warhead».

(32) مسؤولون عسكريون أمريكيون، واتّصالات خاصّة مع المؤلّف، 2019-2020.

(33) أخرج نموذج ثالث هو B61-10 من الخدمة في أيلول/سبتمبر 2016. انظر: US Department of Energy, National Nuclear Security Administration (NNSA), *Fiscal Year 2018 Stockpile Stewardship Management Plan*, Report to Congress (NNSA: Washington, DC, Nov. 2017), figure 1–7, pp. 1–13.

(34) للاطلاع على استعراض مفصّل لبرامج الطائرات ذات الاستخدام المزدوج في الولايات المتّحدة ولدى حلفائها في الناتو، انظر: H. M. Kristensen, «US Nuclear Forces,» SIPRI Yearbook 2019, pp. 299–300, and S. Andreasen [et al.] *Nuclear Threat Initiative (NTI), Building a Safe, Secure, and Credible NATO Nuclear Posture* (Washington, DC: NTI, 2018).

(35) D. E. Sanger, «Trump Followed his Gut on Syria. Calamity Came Fast,» *New York Times*, 14 October 2019.

في عام 2019 سبّبت تأخيرات، ويُتوقَّع الآن تسليمها في آخر عام 2021 [36]. النموذج الجديد مجهّز بطقم موجَّه يتيح له ضرب أهداف بدقّة أعلى، وهو ما يعني إمكانية استخدامه بحصيلة متدنّية مع التقليل من السواقط المشعّة المحتملة[37].

تواصل في عام 2019 دمج القنابل B61-12 في سلاح الجوّ الأمريكي وأسلحة الجوّ في حلف الناتو. يخطّط سلاح الجوّ الأمريكي لدمج هذه القنابل في سبعة أنواع من الطائرات: B-2A، وB-21، وF-15E، وF-16C/D، وF-16 خضعت لتحديث منتصف العمر، وF-35A، و(PA-200 Tornado)[38]. ولضمان استمرار مشاركة ألمانيا في مهمّة الضربة النووية في الناتو عقب استكمالها استبدال طائرات التورنيدو التي لديها إمّا بطائرات يوروفايتر وإما بطائرات F/A-18، يلزم دمج القنابل B61-12 في بعض من الطائرات الجديدة أيضًا[39].

شرعت البحرية الأمريكية في عام 2019 في دراسة «تحليلية للبدائل» لبناء القذيفة الانسيابية الجديدة التي تُطلق من البحر ومسلّحة برؤوس حربية نووية، والتي طلب استعراض الوضع النووي لعام 2018 إيجادها[40]. سيمثّل تطوير هذا السلاح تغيّرًا جوهريًا في نهج البحرية الأمريكية التي استغنت بالكامل عن كلّ الأسلحة النووية البحرية غير الاستراتيجية عقب انتهاء الحرب الباردة[41]. إذا وافق الكونغرس على تمويل برنامج القذيفة، سيكون في الإمكان تركيبها في غوّاصات هجومية أو سفن سطحية بحلول آخر عشرينيات هذا القرن، وربّما تؤدّي إلى أوّل زيادة في حجم مخزون الأسلحة النووية الأمريكي منذ عام 1996.

---

(36) J. Gould and A. Mehta, «Nuclear Gravity Bomb and Warhead Upgrades Face New Delays,» *Defense News*, 4 September 2019.

(37) H. M. Kristensen and M. McKinzie, «Video Shows Earth-penetrating Capability of B61-12 Nuclear Bomb,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 14 January 2016.

(38) US Air Force (USAF), United States Air Force Acquisition, *Annual Report, Fiscal Year 2018: Costeffective Modernization* (Arlington, VA: USAF, [2019]), p. 24.

(39) A. Shalal, «Germany drops F-35 from Fighter Tender; Boeing F/A-18 and Eurofighter to Battle on,» Reuters, 31 January 2019.

(40) R. R. Burgess, «Navy's Trident Missile Director: Planning for Sea-launched Nuclear Cruise Missile Set for 2019,» Seapower, 22 March 2018.

انظر أيضًا: H. M. Kristensen, «US Nuclear Forces,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 292–294.

(41) H. M. Kristensen, «Declassified: US Nuclear Weapons at Sea,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 3 February 2016.

## II. القوّات النووية الروسية

**هانس م. كريس كريستنسِن**

ضمّت ترسانة روسيا لغاية كانون الثاني/يناير 2020 نحو 4315 رأسًا حربيًا نوويًا، بنقصان نحو 15 رأسًا حربيًا عن التقدير العائد إلى كانون الثاني/يناير 2019 [1]. كما أنّ نحو 2440 منها رؤوس حربية استراتيجية هجومية رُكّب نحو 1570 منها في قذائف بالستية أرضية وبحرية وفي قواعد القاذفات. وامتلكت روسيا أيضًا نحو 1875 رأسًا حربيًا نوويًا غير استراتيجي (تكتيكي) ـ في زيادة طفيفة على التقدير العائد لكانون الثاني/يناير 2019 بسبب إدخال أسلحة غير استراتيجية ذات قدرة مزدوجة في الخدمة. وجميع هذه الرؤوس الحربية غير الاستراتيجية في مواقع تخزين مركزي[2]. ويقدّر أنّ 2060 رأسًا حربيًا إضافية أُخرجت من الخدمة وتنتظر التفكيك (أقلّ بمقدار 110 من التقدير العائد إلى كانون الثاني/يناير 2019)، وهذا يجعل المخزون الإجمالي نحو 6375 رأسًا حربيًا (انظر الجدول الرقم (10ـ3)). وتمشّيًا مع التخفيضات اللازمة بموجب معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة) لعام 2010، ذُكر أنّه كان لدى روسيا 1426 رأسًا حربيًا منتشرًا ومرصودًا لـ 513 منصّة إطلاق استراتيجية في شباط/فبراير 2018ـ أي ما تمّ نشره من قذائف بالستية عابرة للقارّات وقذائف بالستية تُطلق من غوّاصات وقاذفات ثقيلة[3]. لكنّ عدد الرؤوس الحربية المنتشرة بموجب ستارت الجديدة يختلف عن التقدير الوارد هنا، لأنّ المعاهدة ترصد سلاحًا واحدًا لكلّ قاذفة منتشرةـ مع أنّ القاذفات لا تحمل أسلحة في الأوضاع العاديةـ ولا تُحصي الرؤوس الحربية المخزّنة في قواعد القاذفات.

---

(1) تستند البيانات الواردة في هذا القسم إلى تقييمات المؤلّف.

(2) للاطلاع على استعراض حديث لمنشآت تخزين الأسلحة النووية في روسيا، انظر: P. Podvig and J. Serrat, *Lock Them Up: Zero-deployed Non-strategic Nuclear Weapons in Europe* (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research, 2017).

(3) US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, «New START Treaty Aggregate Numbers of Strategic Offensive Arms,» Fact Sheet, 1 September 2019.

للاطلاع على ملخّص لمعاهدة ستارت الجديدة وعلى تفاصيل أخرى متّصلة بها، انظر الملحق أ، القسم III، والفصل الحادي عشر، القسم I في هذا الكتاب.

## القاذفات الاستراتيجية

تدير قيادة الطيران البعيد المدى الروسية سربًا يضمّ نحو 13 قاذفة Tu-160 (Blackjack) و55 قاذفة Tu-95MS (Bear-H16)[4]. ربّما ليست هذه القاذفات كلها عملانية بالكامل، كما يخضع بعضها لترقيات متنوّعة. تبلغ الحمولة القصوى للقاذفات العملانية نحو 750 سلاحًا نوويًا، لكن بما أنّ بعض القاذفات وحسب عملاني بالكامل، يقدَّر أنّ عدد الأسلحة المرصودة أقلّ من ذلك- نحو 580 سلاحًا - منها نحو 200 سلاح ربّما يكون مخزّنًا في قاعدتَي القاذفات الاستراتيجية: أنغيلز في منطقة ساراتوف وأوكريانكا في منطقة أمور[5]. والعمل جارٍ على ترقية موقع تخزين الأسلحة النووية في إنغيلز[6].

تحديث القاذفات جارٍ على قدم وساق، وهذا يشمل ترقيات لأطقم الطيران الإلكترونية فيها ومحرّكاتها والقذائف الانسيابية النووية والتقليدية البعيدة المدى، مع أنّ سير الأعمال أبطأ ممّا كان متوقّعًا[7]. تُعرف القاذفات المحدَّثة Tu-95MS باسم Tu-95MSM، وتُعرف Tu-160 المحدَّثة باسم Tu-160M. وفي استطاعة القاذفات التي تمّت ترقيتها لتحمل القذيفة الانسيابية النووية الجديدة التي تُطلَق من الجوّ (KH-102 AS-23B). وتمّ تسليم ستّ قاذفات Tu-95MSM في عام 2019[8]. والراجح أنّه ستتمّ ترقية كلّ القاذفات Tu-160 وأكثر القاذفات Tu-95 للمحافظة على قوّة قاذفات قوامها 50-60 طائرة عملانية.

أعلنت الحكومة الروسية خططًا أيضًا لاستئناف إنتاج القاذفة Tu-160 لإنتاج ما يصل إلى 50 قاذفة Tu160M2 على أن يبدأ الإنتاج المتسلسل في مطلع عشرينيات هذا القرن[9]. المراد من هذه القاذفات ومن القاذفات المحدَّثة الأخرى المذكورة أعلاه أن تكون جسرًا مؤقّتًا وحسب للقاذفة الروسية من الجيل التالي: PAK-DA، وهي طائرة سرعتها دون سرعة الصوت وتشبه تصميم الجناح الطائر للقاذفة B-2 الأمريكية. وبعد أن أرجئ إنتاجها التسلسلي، تقرّر البدء به في عام 2027 [10]. وستحلّ القاذفة PAK-DA في آخر المطاف محلّ القاذفات Tu-95 وTu-160، إضافة إلى قاذفات Tu-22 المنتشرة مع القوّات غير الاستراتيجية (انظر أدناه)[11].

---

(4) هناك نموذجان للقاذفة Tu-95MS: الأول هو Tu-95MS16 (Bear-H16)، والثاني هو Tu-95MS6 (Bear-H6).

(5) P. Podvig, «Strategic Aviation,» Russian Strategic Nuclear Forces, accessed January 2020.

(6) H. M. Kristensen and M. Korda, «Nuclear Upgrade at Russian Bomber Base and Storage Site,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 25 February 2019.

(7) J. Trevithick, «Russia Rolls Out New Tu-160M2, but are Moscow's Bomber Ambitions Realistic?,» The Drive, 16. November 2017.

(8) T. J. O'Shaughnessy, (Gen.), Commander, United States Northern Command and North American Aerospace Defense Command, Statement before the Armed Services Committee, US Senate, 13 Feb. 2020, p. 4.

(9) TASS, [The Russian Military Will Receive Four Tu-160M2 Bombers by 2023], 30 January 2019 (in Russian).

(10) A. Lavrov, R. Kretsul and A. Ramm, [Batch Agreement: The Latest Bomber Assigned a Deadline for Production], Izvestia, 14 January 2020 (in Russian).

(11) TASS, [Russia to Test Next-generation Stealth Strategic Bomber], 2 August 2019 (in Russian).

أجرت القاذفات الاستراتيجية الروسية عمليات بعيدة المدى فوق بحر البلطيق والقطب المتجمّد الشمالي والمحيطَين الأطلسي والهادئ في عام 2019. وقد تضمّنت العمليات في سماء المحيط الهادئ مناورة روسية-صينية مشتركة أدّت إلى حادثة خطيرة شملت كوريا الجنوبية في تموز/يوليو. أطلقت طائرة كورية جنوبية طلقات تحذيرية حين انتهكت، على ما يُزعَم، طائرةُ استطلاع المجالَ الجوّي الكوري الجنوبي فوق جزر محلّ نزاع إقليمي في بحر اليابان[12]. كما شملت عمليات القاذفات الروسية في عام 2019 هبوط قاذفتي Tu-160 في جنوب أفريقيا في أوّل زيارة من نوعها لذلك البلد[13].

**الجدول الرقم (10-3)**

**القوّات النووية الروسية، كانون الثاني/يناير 2020**

الأرقام كلّها تقريبية وهي عبارة عن تقديرات مبنيّة على تقييمات المؤلّف. وجرى تقريب المجامع والمجاميع الفرعية للرؤوس النووية إلى أقرب رقم من مضاعفات الخمسة.

| النوع/التسمية الروسية (تسمية الناتو) | عدد منصّات الإطلاق | السنة الأولى لنشر القذائف | المدى (كم)[أ] | حمولة الرأس الحربي | عدد الرؤوس الحربية[ب] |
|---|---|---|---|---|---|
| **القوّات الهجومية الاستراتيجية** | | | | | **2440**[ج] |
| قاذفات | 68/50[د] | | | | 580[ه] |
| Tu-95MS/M (Bear-H)[و] | 55/39 | 1981 | 6500-10,500 | 6x-16AS-15A أو ALCMs من نوع AS-23B | 448 |
| Tu-160/M (Blackjack) | 13/11 | 1987 | 10,500-13,200 | 12xAS-15B أو ALCMs من نوع AS-23B، قنابل | 132 |
| ICBM | 302 | | | | 1136[ز] |
| RS-20V (SS-18 Satan) | 46 | 1992 | 11,000-15,000 | 10x500-800 kt | 460 |
| RS-18 (SS-19 Stiletto) | .. | 1980 | 10,000 | 6x400 kt | ..[ح] |

(12) BBC, «Russia and South Korea Spar over airspace «Intrusion»,» 24 July 2019.

(13) *Moscow Times*, «Russia Sends Nuclear-bombers to South Africa in «Friendly» Visit,» 23 October 2019.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Avangard (SS - 19 Mod 4)[ط] | 2 | 2019 | 10,000 | 1xHGV [400 kt] | 2 |
| RS - 12M Topol (SS - 25 Sickle) | 36 | 1985 | 10,500 | 1x800 kt | 36 |
| RS - 12M2 Topol-M (SS - 27 Mod1/ silo) | 60 | 1997 | 10,500 | 1x800 kt | 60 |
| RS - 12M1 Topol-M (SS - 27 Mod1/ mobile) | 18 | 2006 | 10,500 | 1x[800 kt] | 18 |
| RS - 24 Yars (SS - 27 Mod 2/mobile) | 90 | 2010 | 10,500 | 4x(100 kt) | 396 |
| RS - 24 Yars (SS - 27 Mod 2/silo) | 14 | 2014 | 10,500 | 4x[100 kt] | 56 |
| RS - 28 Sarmat (SS - X-29) | .. | [2021] | 10,000+ | MIRV (..kt) | .. |
| SLBM | 160/10[ي] | | | | 720[ي] |
| RSM - 50 Volna (SS - N-18 M1 Stingray) | 16/1 | 1978 | 6500 | 3x50 kt | 48 |
| RSM - 54 Sineva (SS - N-23 M1) | 96/6 | 2007/1986 | 9000 | 4x100 kt | 384 |
| RSM - 56 Bulava (SS - N-32) | 48/3 | 2014 | أكثر من 8050 | 6x[100 kt] | 288 |
| **القوّات غير الاستراتيجية** | | | | | **1875**[ك] |
| ABM، دفاع جوّي/ساحلي | 1124 | | | | 382 |
| 53T6 (SH - 08, Gazelle) | 68 | 1986 | 30 | 1x10 kt | 68 |
| S - 300/400 (SA - 20/21) | 1000[ل] | 2007/1992 | .. | قنبلة واحدة ذات حصيلة نوويّة متدنية | 290 |
| 3M - 55 Yakhont (SS - N-26) | 48 | (2014) | [2014] | 1x(..kt) | 20 |
| SSC-1B (Sepal) | 8 | 1973 | 500 | 1x350 kt | 4 |
| أسلحة تُطلق من الجوّ[م] | 315 | | | | 495 |
| Tu-22M3 (Backfire-C) | 90 | 1974 | .. | 3xASM، قنابل | 270 |
| Su-24M/M2 (Fencer-D) | 90 | 1974 | .. | قنبلتان | 90[ن] |
| Su-34 (Fullback) | 125 | 2006 | .. | قنبلتان | 125[ن] |
| Su-57 (Felon) | .. | [2020] | .. | [قنابل، ASM؟] | .. |
| MiG-31K (Foxhound) | 10 | 2018 | .. | 1xALBM | 10 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أسلحة تُطلق من البرّ | 164 | | | | 90 |
| Iskander-M (SS-26 Stone) | 144 | 2005 | 350[س] | [kt 100-1x10] | 70[ع] |
| 9M729 (SSC-8) | 20 | 2016 | 2350 | [1x[..kt | 20 |
| أسلحة تُطلق من البحر | | | | | 905 |
| غوّاصات/سفن سطح/جوّ | LACM, SLCM, ASW, SAM، قنابل أعماق، طوربيدات[ك] | | | | |
| **المخزون الكلّي** | | | | | **4315** |
| الرؤوس الحربية المنتشرة | | | | | 1570[ص] |
| رؤوس حربية احتياطية | | | | | 2745[ق] |
| **رؤوس حربية أُخرجت من الخدمة وتنتظر التفكيك** | | | | | **2060** |
| **الموجودات الكلّية** | | | | | **6375** |

.. = معلومات غير متاحة أو غير صالحة؛ [] = رقم غير مؤكَّد؛ ABM = قذيفة مضادّة للقذائف البالستية ؛ ALBM= قذيفة بالستية تُطلق من الجوّ؛ ALCM = قذيفة انسيابية تُطلَق من الجوّ ؛ ASM = قذيفة جوّ-سطح؛ ASW = سلاح مضادّ للغوّاصات؛ HGV = مركبة انزلاقية فوق صوتية؛= ICBM = قذيفة بالستية عابرة للقارّات؛ kt = كيلوطن؛ LACM= قذيفة انسيابية للهجوم البرّي؛ MIRV= مركبة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه؛ SAM = قذيفة سطح-جوّ؛ SLBM = قذيفة بالستية تُطلَق من الغوّاصات؛ SLCM = قذيفة بالستية تُطلَق من البحر.

**ملاحظة:** يورد الجدولُ العددَ الإجمالي للرؤوس الحربية التي يُعتقد أنّها متاحة لنظم الإيصال. لكن لم يُنشر غير بعض من هذه الرؤوس الحربية، وهي لا تناظر بالضرورة قواعد إحصاء البيانات بحسب معاهدة ستارت الجديدة.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية لا غير، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) يُظهر الرقمُ العددَ الإجمالي للرؤوس الحربية المتاحة، المنتشرة منها والمخزَّنة، والتي رُصدت لنظم الإيصال.

(ج) ينتشر نحو 1570 من هذه الرؤوس الحربية الاستراتيجية في قذائف بالستية تُطلَق من البرّ ومن البحر وفي قواعد القاذفات. وبقيّة الرؤوس الحربية في مخزن مركزي.

(د) الرقم الأوّل هو عدد القاذفات المفترَض أنّها محصاة على أنّها متنشرة بموجب معاهدة ستارت الجديدة. والرقم الثاني هو العدد الإجمالي للقاذفات التي في المخزون. وبسبب التحديث الجاري للقاذفات، هناك شكوك قوية في عدد القاذفات العملانية.

(هـ) الحمولة القصوى الممكنة للقاذفات تناهز 750 سلاحًا نوويًا، لكن بما أنّه ليس كلّ القاذفات عملانية بالكامل، يُفترض هنا وجود 580 سلاحًا فقط مرصودًا لقوّة القاذفات البعيدة المدى، منها نحو 200 سلاح قد يكون مخزَّنًا في قاعدتَي القاذفات الاستراتيجية، والبقيّة في مرافق خزن مركزي.

(و) هناك نوعان للقاذفة 95MS-Tu، الأول هو 95MS6-Tu الذي يمكنه حمل 6 قذائف من نوع AS-15A في حواضن داخلية؛ والثاني 95MS16-Tu الذي يمكنه حمل 10 قذائف AS-15A إضافية خارجية، ليبلغ مجموع القذائف 16 قذيفة. والعامل جار على تحديث النوعين. ويمكن الطائرة المحدَّثة (95MSM-Tu) حمل 8 قذائف AS-23B خارجيًا، وربّما حمل 6 قذائف داخليًا، ليصبح المجموع 14 قذيفة.

(ز) يمكن هذه القذائف البالستية العابرة للقارّات حمل ما مجموعه 1136 رأسًا حربيًا، لكن يقدَّر هنا أنّ حمولتها خُفّضت لتحمل أزيد من 810 رؤوس حربية بقليل، فيما بقيّة الرؤوس الحربية قيد التخزين.

(ح) يُحتمل أنّ بقية القذائف RS-18 قد أُحرجت من الخدمة.

(ط) تستخدم القذيفة معزّز قذيفة بالستية عابرة للقارّات (SS-19 RS-18) مع حمولة مركبة انزلاقية فوق صوتية.

(ي) لدى البحرية الروسية أسطول يضمّ 10 غوّاصات عملانية ذات محرّكات نووية ومسلّحة بقذائف بالستية: 6 من فئة دلفين (Delta IV)، وغوّاصة واحدة من فئة كالْمار (Delta III) و3 غوّاصات من فئة بوري. وهناك غوّاصة واحدة أو اثنتان من فئة دلتا في العمرة في أيّ وقت معيّن ولا تحملان القذائف والرؤوس الحربية النووية المرصودة لهما. ويُقدَّر هنا وجود نحو 560 رأسًا حربيًا منتشرة من أصل الرؤوس الحربية الـ 720.

(ك) استنادًا إلى الحكومة الروسية، الرؤوس الحربية النووية غير الاستراتيجية غير منتشرة مع منظومات إيصالها، لكنّها مخزنة في مرفق تخزين مركزي. وهناك مرافق تخزين قريبة من القواعد العملانية.

(ل) يوجد 80 موقعًا على الأقلّ للقذائف 400/S-300 في روسيا، ويوجد في كلّ من هذه المواقع 12 منصّة إطلاق في المتوسّط، ومع كلّ منها 2ـ4 قذائف اعتراضية. كما يمكن تحميل كلّ منصّة إطلاق أكثر من مرّة.

(م) يستند المجموع الفرعي إلى تقدير لإجمالي عدد الطائرات ذات القدرة النووية، لكن يُعتقَد أنّ بعضًا منها وحسب مكلَّف بمهمّات نوويّة. ويمكن لأغلبها حمل أكثر من سلاح نووي واحد. وتتضمّن الطائرات الأخرى ذات القدرة النووية المحتملة Su_25 Frogfoot وSu_30MK.

(ن) هذا التقدير مبني على افتراض أنّ لنصف الطائرات دورًا نوويًا.

(س) مع أنّ مصادر غير رسمية وتقارير إخبارية كثيرة تذكر أنّ مدى القذيفة (Iskander_26-SS) M يناهز 500 كم، يقول المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (NASIC) التابع لسلاح الجوّ الأمريكي إنّ مداها يناهز 350 كم.

(ع) هذا التقدير مبني على افتراض أنّ لنصف منصّات الإطلاق ذات القدرة المزدوجة دورًا نوويًا ثانويًا.

(ف) يُعتقد أنّ الطوربيدات النوويّة مرصودة للغوّاصات فقط.

(ص) يختلف عدد الرؤوس الحربية المنتشرة الوارد في هذا الجدول عن العدد المعلَن بموجب معاهدة ستارت الجديدة لأنّ المعاهدة ترصد رأسًا حربيًا واحدًا لكلّ قاذفة منتشرة- مع أنّ القاذفات لا تحمل رؤوسًا حربية في الظروف العادية- ولا تُحصي الرؤوس الحربية المخزنة في قواعد القاذفات.

(ق) تتضمّن الرؤوس الحربية الاحتياطية 1875 رأسًا حربيًا غير استراتيجي في مخزن مركزي (انظر الملاحظة (ك)).

**المصادر:** Russian Ministry of Defence, various press releases; US Department of State, START Treaty Memoranda of Understanding, 1990–July 2009; New START aggregate data releases, various years; US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC: Wright_Patterson Air Force Base, OH, July 2017); US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018* (DOD: Arlington, VA, Feb. 2018); US DOD, *Missile Defense Review 2019* (DOD: Arlington, VA, 2019); US Department of Defense, Office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters (ODASDNM), *Nuclear Matters Handbook 2020* (ODASDNM: Arlington, VA, March 2020); US DOD, various Congressional testimonies; BBC Monitoring; Russian news media; Russian Strategic Nuclear Forces website; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance* (London: Routledge, various issues); T. B. Cochran [et al.] *Nuclear Weapons Databook, vol. 4, Soviet Nuclear Weapons* (New York: Harper & Row, 1989); IHS Jane's Strategic Weapon Systems, various issues; Proceedings, US Naval Institute, various issues; Bulletin of the Atomic Scientists, «Nuclear Notebook,» various issues; and author's estimates.

## القذائف البالستية ذات القواعد البرّية

بحلول كانون الثاني/يناير 2020، تألّفت القوّات الصاروخية الاستراتيجية الروسية- وهي فرع القوّات المسلّحة الذي يدير القذائف البالستية العابرة للقارّات ذات القواعد البرّية- من 12 فرقة صاروخية تتوزّع في 3 جيوش وتنشر نحو 308 قذائف بالستية عابرة للقارّات من أنواع ونماذج مختلفة (انظر الجدول الرقم (10-3)). يمكن هذه القذائف حمل ما مجموعه 1136 رأسًا حربيًا، لكن يقدَّر هنا أنّ عدد الرؤوس الحربية خُفّض لتحميل نحو 810 رؤوس حربية، أي ما يقارب 52 في المئة من الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي تنشرها روسيا. وهذا انخفاض طفيف مقارنة بتقدير المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية التابع لسلاح الجوّ الأمريكي لعام 2017 بأنّ «عدد القذائف في قوّة القذائف البالستية الروسية العابرة للقارّات سيواصل انخفاضه بسبب اتّفاقات تحديد الأسلحة، وتقادم القذائف والقيود على الموارد»[14]. تجدر الإشارة إلى أنّ أجل المعاهدة سينتهي وتنتفي الحدود المفروضة على الرؤوس الحربية المنتشرة ما لم تتّفق روسيا والولايات المتّحدة على تمديد المعاهدة أو يعيدان التفاوض عليها قبل شباط/فبراير 2021. وفي حال انتهاء أجل المعاهدة، تستطيع روسيا والولايات المتّحدة زيادة عدد الرؤوس الحربية المركّبة على القذائف البالستية العابرة للقارّات بأعداد كبيرة[15].

خُفّضت قوّة القذائف الروسية العابرة للقارّات بمقدار الثلثين من خلال برنامج تحديث كبير لإحلال أنواع جديدة محلّ كلّ القذائف العائدة إلى الحقبة السوفياتية، وإن لم يكن على أساس إحلال قذيفة محلّ أخرى. ويشمل برنامج التحديث أيضًا إعادة بناء واسعة النطاق لصوامع ومراكز التحكّم بالإطلاق والحاميات ومرافق الدعم[16]. بدأ البرنامج قبل عقدين، ويبدو أنّ وتيرته أبطأ ممّا كان متصوّرًا. واستنادًا إلى سيرغي شويغو، وزير الدفاع الروسي، تمّ الانتهاء من تحديث أكثر من 76 في المئة من قوّة القذائف البالستية العابرة للقارّات بحلول آخر عام 2019 [17]. وهذا أدنى كثيرًا من نسبة الـ 97 في المئة التي افتُرض في عام 2014 أنّ التحديث سيحقّقها بحلول آخر عام 2020 [18]. وفي كانون الثاني/يناير 2020، صرّح العقيد سيرغي كاراكيف، قائد القوّات الصاروخية الاستراتيجية، بأنّ إخراج القذائف البالستية العائدة إلى الحقبة السوفياتية من الخدمة سينتهي بحلول عام 2024 [19]. لكنّ ذلك مستبعد بناء على تقييم للإطار الزمني الراجح لاستبدال القذائف(SS-18) (RS-20V) (انظر أدناه).

يركّز تحديث القذائف البالستية الروسية العابرة للقارّات على نموذج متعدّد الرؤوس الحربية

---

(14) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC: Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017), p. 27.

(15) لمزيد من التفاصيل عن هذه المسألة، انظر الفصل الحادي عشر، القسم I في هذا الكتاب.

(16) انظر مثلاً: H. M. Kristensen, «Russian ICBM Upgrade at Kozelsk,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 5 September 2018.

(17) President of Russia, «Defence Ministry Board Meeting,» 24 Decembee 2019.

(18) TRK Petersburg Channel 5, «Russian TV Show Announces New ICBM to Enter Service Soon,» 21 April 2014, Translation from Russian, BBC Monitoring.

(19) TASS, [What Equipment Will the Russian Army Receive in 2020?], 14 January 2020 (in Russian).

للقذيفة RS-12، واسمه RS-24 Yars (SS-27 Mod 2). وقد اكتمل تكوين خمس من أصل سبع فرق نقّالة (إركوتسك ونوفوسيبيرسك، وتاغيل وتيكوفو ويوشكار أولا)، ويجري بناء فرقتين أخريين (بارنول وفيبولزوفو وتسمى أحيانًا بولوغوفسكي)[20]. وجرى تركيب أولى القذائف RS-24 المعتمدة على صوامع في كوزيلسك، واكتمل بناء كتيبة واحدة من عشر صوامع، وهناك أربع صوامع عملانية في الكتيبة الثانية، فيما كان يجري بناء ستّ صوامع أخرى في آخر عام 2019 [21]. وربّما ستُبنى كتيبة ثالثة في كوزيلسك وترقية ولو بعض صوامع RS-18 (SS-19) السابقة في فرقة تانيششيفو إلى مستوى قذائف RS-24.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، جرى تركيب قذيفتين مجهّزتين بنظام مركبة انزلاقية فوق صوتية أفانغارد في صوامع RS-20V السابقة في الكتيبة 621 في دومبارفوسكي[22]. يستخدم هذا النوع من القذائف أجهزة تعزيز القذائف RS-18 السابقة التي يسمّيها الناتو SS-19 Mod 4 [23]. وتخطّط روسيا لبناء كتيبتين تضمّ الواحدة ستّ قذائف في دومباروفسكي بحلول عام 2027 [24].

تعكف روسيا أيضًا على تطوير قذيفة بالستية عابرة للقارّات معتمدة على صوامع وتعمل بوقود سائل «ثقيل» جديد اسمها RS-28 Sarmat (SS-X-29)، لتحلّ محلّ القذائف RS-20V. ويُتوقّع أن تحمل RS-28، على غرار سابقتها، عددًا كبيرًا من مركبات عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه (ربّما يصل عددها إلى عشرة)، لكن ربّما يجهَّز بعضها بمركبة أو بضع مركبات انزلاقية فوق صوتية أفانغارد. وبعد تأخّر طويل، تقرّر البدء بتجارب تحليل واسعة النطاق للقذيفة RS-28 في عام 2020، مع إمكان دخولها الخدمة في عام 2021- مع أنّ ذلك مرهون بنجاح برنامج التحليق التجريبي[25]. وبعد إعلان دخولها الخدمة، يصار إلى تركيب هذه القذائف في فرقتَي القذائف دومباروفسكي وأوزهور، حيث سيستغرق استبدال القذائف RS-20V معظم عشرينيات هذا القرن.

تُجري روسيا في العادة مناورتين واسعتَي النطاق كلّ عام باستخدام قذائف بالستية عابرة للقارّات ونقّالة على الطرقات، وأخرى معتمدة على صوامع. تشمل المناورتان دوريات قتالية لكتائب نقّالة على الطرقات، ومناورات محاكاة إطلاق للكتائب المعتمدة على صوامع، ومشاركة في مناورات هيئة

---

(20) A. Tikhonov [You Won't Catch Them by Surprise], Krasnaya Zvezda, 28 May 2018 (in Russian); and RIA Novosti, [The Commander of the Strategic Missile Forces Announced the Completion of the Rearmament of the Tagil Connection], 29 March 2018 (in Russian).

(21) تقييم المؤلّف مبني على معاينة صور الأقمار الصناعية.

(22) TASS, «Russia's 1st two Avangard Hypersonic Missile Systems to Assume Combat Duty-Source,» 13 November 2019.

(23) US Department of Defense (DOD), Nuclear Posture Review 2018 (DOD: Arlington, VA, February 2018), p. 8, and H. M. Kristensen and M. Korda, «Russian Nuclear Forces, 2019,» *Bulletin of the Atomic Scientists,* vol. 75, no. 2 (2019), p. 78.

(24) TASS, [Source: The First Avangard Complexes Will be on Duty in 2019], 29 October 2018 (in Russian).

(25) I. Safronov and A. Nikolsky, [Tests of the Latest Russian Nuclear Missile Start at the Beginning of the Year], Vedomosti, 29 Oct. 2019 (in Russian).

الأركان. وفي عام 2019، أجرت قوّات القذائف البالستية العابرة للقارّات أكثر من 200 تمرين تكتيكي وتمارين لهيئة الأركان[26]. كما أجرت روسيا خمس تجارب إطلاق لهذه القذائف في عام 2019[27].

## الغوّاصات المزوّدة بقذائف بالستية والقذائف البالستية التي تُطلق من البحر

يتألّف أسطول غوّاصات البحرية الروسية من 10 غوّاصات عملانية ذات محرّكات نووية ومزوّدة بقذائف بالستية. يضمّ الأسطول ستّ غوّاصات من فئة دلفين العائدة إلى الحقبة السوفياتية (Project 667BDR/Delta III) و3 غوّاصات (من أصل 10 غوّاصات يُزمع بناؤها) من فئة بوري (Project A/955). وتم تحويل غوّاصة نووية (Project 941 Typhoon) سابقة إلى منصّة لإجراء تجارب إطلاق لقذائف بالستية تُطلق من الغوّاصات، لكن لا يُعتقد أنّها ستزوَّد بأسلحة نووية[28].

هناك غوّاصتان عملانيتان من فئة بوري في أسطول المحيط الهادئ وغواصة أخرى في الأسطول الشمالي. ويجري تجهيز الأولى، وهي ذات تصميم محسّن واسمها (Borei-A Project 955A). ويجري بناء أربع غوّاصات أخرى ويُتوقَّع دخولها الخدمة في العقد القادم[29]. والراجح أنّ هدف روسيا هو امتلاك أسطول غوّاصات مماثل في حجمه لأسطول الولايات المتّحدة.

سيتمّ تجهيز كلّ من هذه الغوّاصات بـ16 قذيفة بالستية، ويمكن الأسطول الروسي حمل ما مجموعه 720 رأسًا حربيًا. لكن تخضع غوّاصة واحدة أو اثنتان لأعمال تصليح وصيانة في أي وقت في العادة، وهما ليستا مسلّحتين. ويُحتمل أيضًا أنّ حمولة الرؤوس الحربية لبعض القذائف قد خُفّضت التزامًا بسقف الرؤوس الحربية المنصوص عليه في معاهدة ستارت الجديدة. لذلك، يُقدَّر هنا وجود نحو 560 رأسًا حربيًا فقط منتشرة، من أصل الرؤوس الحربية الـ 720.

## الأسلحة النووية غير الاستراتيجية

بحلول كانون الثاني/يناير 2020، كان في حيازة روسيا نحو 1875 رأسًا حربيًا مرصودة لاستخدام محتمل من قبل قوّات غير استراتيجية. تتضمّن هذه الترسانة الرؤوس الحربية المرصودة للسفن والغوّاصات، وللطائرات بأنواعها المختلفة، ولمنظومات الدفاع الصاروخي، وقذائف الجيش. ويرى الجيش الأمريكي أنّ «مخزون روسيا النووي الإجمالي سينمو بدرجة كبيرة في العقد القادم- نموّ مدفوع أساسًا بزيادة متوقَّعة في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية الروسية»[30].

---

(26) Russian Ministry of Defence, [In 2020, Strategic Rocketeers Plan to Conduct More Than 200 Exercises,] 3 January 2020 (in Russian).

(27) Ibid.

(28) V. Saranov, [Decommissioning «Akula»: Why Russia Abandons the Biggest Submarines], RIA Novosti, 24 January 2018 (in Russian).

(29) TASS, «Russia to Complete Borei and Yasen Series of Nuclear-powered Submarines in 2023–2024,» 27 June 2019.

(30) C. A. Richard, Commander, US Strategic Command, Statement before the Committee on Armed Services, US Senate, 13 February 2020, p. 5.

الغرض الأساسي من ترسانة روسيا من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية التعويض عن ضعف قوّاتها التقليدية المتصوَّر. وهناك جدل واسع حول دور الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الاستراتيجية النووية الروسية، بما في ذلك استخدامها الأوّل المحتمل[31].

## أسلحة البحرية

يرصد الجيش الروسي لسلاح البحرية العدد الأكبر من أسلحته النووية غير الاستراتيجية، أي نحو 905 رؤوس حربية لقذائف انسيابية مخصّصة للهجوم الأرضي، وقذائف انسيابية مضادّة للسفن، وصواريخ مضادّة للغوّاصات، وقنابل أعماق، وطوربيدات تطلقها سفن وغوّاصات وطائرات بحرية. ربّما يكون الأهمّ في هذه الأسلحة نموذج نووي للقذيفة الانسيابية التي تُطلق من البحر ومخصّصة للهجوم الأرضي كاليبار، واسمه 3M-14 (SS-N-30A)، وتمّ تركيبة في سفن سطح بأنواعها الكثيرة وفي غوّاصات هجومية[32]. وتتضمّن أسلحة البحرية الأخرى التي تجدر الإشارة إليها القذيفة الانسيابية التي تُطلق من البحر (3M-55 SS-N-26) والقذيفة فوق الصوتية المضادّة للسفن 3M-22 Tsirkon (SS-NX-33) التي تخضع لتجارب الإطلاق النهائية[33]. كما أنّ البحرية تطوّر Poseidon (Status-6)أو Kanyon بحسب تسمية الناتو، وهو طوربيد طويل المدى ذو محرّك نووي سيصار إلى تركيبه في غوّاصات معدّلة[34].

## أسلحة سلاح الجوّ

يملك سلاح الجوّ الروسي نحو 600 رأس حربي نووي مرصودة لقاذفات (Tu-22M3 Backfire-C) المتوسّطة المدى، والطائرات الحربية القاذفة للقنابل Su-24M (Fencer-D) والطائرات الحربية الحديثة القاذفة للقنابل Su-34 (Fullback) والطائرات الهجومية MiG-31K (Foxhound). ويجري إنتاج الطائرة Su-57 (Felon) الجديدة، وتسمّى PAK-FA أيضًا، ومن المقرّر نشرها في عام 2020، وهي ذات قدرة مزدوجة أيضًا[35]. الطائرة Mig-31K مجهّزة بقذيفة بالستية جديدة تُطلق من

(31) للمزيد عن النقاش الدائر حول دور الأسلحة النووية غير الاستراتيجية الروسية، انظر مثلاً:, US Department of Defense (DOD), *Nuclear Posture Review 2018,* p. 30; O. Oliker, «Moscow's Nuclear Enigma: What is Russia's Arsenal Really For?,» Foreign Affairs, vol. 97, no. 6 (November-December 2018); A. Stowe-Thurston, M. Korda, H. M. Kristensen, «Putin Deepens Confusion about Russian Nuclear Policy,» *Russia Matters*, 25 Octobet 2018; B. Tertrais, «Russia's Nuclear Policy: Worrying for the Wrong Reasons,» *Survival,* vol. 60, no. 2 (April 2018), pp. 33–44, and K. Ven Bruusgaard, «The Myths of Russia's Lowered Nuclear Threshold,» War on the Rocks, 22 September 2017.

(32) هناك خلط كبير في تسمية ما يشار إليه عادة بالقذيفة كاليبار لا تشير هذه التسمية في الواقع إلى قذيفة معيّنة، ولكن تشير إلى أسرة أسلحة تتضمّن، إضافة إلى النماذج المخصّصة للهجوم الأرضي 3M-14 (SS-N-30/A)، القذيفة الانسيابية المضادّة للسفن 3M-54 (SS-N-27) والقذيفة المضادّة للغوّاصات 91R. لمزيد من التفاصيل، انظر: US Navy, Office of Naval Intelligence (ONI), *The Russian Navy: A Historic Transition* (ONI: Washington, DC, Dec. 2015), pp. 34–35, and US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat, p. 37.

(33) TASS, «Russia Plans New Trials of Tsirkon Hypersonic Missile before Yearend: Source,» 22 November 2019.

(34) H. I. Sutton, «Poseidon torpedo,» Covert Shores (22 February 2019).

(35) US Department of Defense, Office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters (ODASDNM), *Nuclear Matters Handbook 2020* (ODASDNM: Arlington, VA, March 2020), p. 3.

الجوّ KH-47M2 Kinzhal، وقد خضعت لتجربة إطلاق في تشرين الثاني/نوفمبر 2019[36]. ويجري تطوير قذيفة جو-سطح جديدة ذات قدرة نووية (KH-32) لتحلّ محلّ القذيفة KH-22N (AS-4) المستخدمة في Tu-22M3[37].

## الدفاع الجوّي والساحلي والصاروخي

يقدَّر أنّ في حيازة قوّات الدفاع الجوّي والساحلي والصاروخي نحو 380 رأسًا حربيًا نوويًا مرصودة لقوّات الدفاع الصاروخي أس-300 وأس-400 ذات القدرة المزدوجة، ولمنظومة الدفاع الصاروخي A-135 في محيط موسكو ووحدات الدفاع الصاروخي الساحلية (مع أنّ عددًا ضئيلاً وحسب من الرؤوس الحربية مرصود لوحدات الدفاع الساحلية). كما أنّ روسيا تطوّر منظومة الدفاع الجوّي أس-500 التي قد تكون ذات قدرة مزدوجة، لكن لا يوجد معلومات عمومية موثوق بها تؤكّد وجود دور نووي لهذه المنظومة[38].

## أسلحة الجيش

يُعتقد أنّ في حيازة الجيش الروسي نحو 90 رأسًا حربيًا لتسليح قذائف بالستية قصيرة المدى وقذائف انسيابية تُطلق من الأرض. وقد حلّت القذائف البالستية القصيرة المدى Iskandaer-M (SS-26) ذات القدرة المزدوجة محلّ نظيراتها Tochka (SS-21) بالكامل في 12 كتيبة صاروخية[39]. القذيفة الأخرى ذات القدرة المزدوجة في حيازة الجيش هي القذيفة الانسيابية التي تُطلَق من الأرض 9M729 (SSC-8) التي استدلّت بها الولايات المتّحدة على أنّها السبب الرئيس لانسحابها من معاهدة إزالة القذائف المتوسّطة المدى والأقصر مدى (معاهدة INF) في آب/أغسطس 2019 [40]. ويقدَّر أنّ خمس كتائب 9M729 منتشرة مع خمس من كتائب Iskander-M. وتحدّثت تقارير صحافية في عام 2019 عن تركيب القذائف 9M729 في كاميشلوف (منطقة سفيردلوفسك) وكابوستين يار (منطقة أستراخان) وموزدوك (أوسيتيا الشمالية) وشويا (منطقة إفانوفا) ومنطقة لنينغراد، والمفترض في قاعدة في لوغا[41].

---

(36) TASS, [Sources: Dagger Hypersonic Missile Tests First Conducted in Arctic], 30 November 2019 (in Russian).

(37) US Department of Defense (DOD), Nuclear Posture Review 2018, p. 8.

(38) raelcuN no tcejorP stsitneicS naciremA fo noitaredeF ,repap gnikroW «,aissuR ni esnefeD elissiM» ,givdoP .P 7102 yaM ,dlroW [ecnefeD elissiM citsillaB] DMB cigetartS ralopitluM a ni scimanyD.

(39) تقييمات المؤلّف مستندة إلى صور الأقمار الصناعية.

(40) US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, «INF Treaty: At a Glance,» Fact Sheet, 8 Dec. 2017, p. 1.

للاطلاع على ملخّص لمعاهدة INF وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم III في هذا الكتاب. وانظر أيضًا الفصل الحادي عشر، القسم I في هذا الكتاب، و S. N. Kile, «Russian–US Nuclear Arms Control and Disarmament,» *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 321–324.

(41) T. Gutschker, «Russland verfügt über mehr Raketen als bislang bekannt» [America is Not Planning an Arms Race], 10 February 2019, and RIA Novosti, [Electronic Launches of 9M729 Missiles Took Place in the Leningrad Region], 8 February 2019 (in Russian).

## III. القوّات النووية البريطانية

**شانون ن. كايل، هانس م. كريستنسِن**

ضمّ المخزون النووي البريطاني لغاية كانون الثاني/يناير 2020 نحو 195ـ215 رأسًا حربيًا (انظر الجدول الرقم (10ـ4)). أعادت الحكومة البريطانية في استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن (SDSR) لعام 2015 التأكيد على خططها الرامية إلى خفض حجم ترسانتها النووية. وخُفّض عدد الرؤوس الحربية النووية المتاحة عملانيًا إلى 120 رأسًا حربيًا على الأكثر، وسينخفض الحجم الإجمالي للمخزون النووي، وهذا يشمل الرؤوس الحربية غير المنتشرة، إلى 180 رأسًا حربيًا على الأكثر بحلول أواسط عقد العشرينيات[1].

يقتصر الردع النووي البريطاني على مكوّن بحري يتألّف من أربع غوّاصات ذات محرّكات نووية من فئة فانغارد ومسلّحة بقذائف بالستية من نوع ترايدنت[2]. المملكة المتّحدة هي الدولة الوحيدة التي في حيازتها أسلحة نووية وتعتمد على قدرة ردعية وحيدة. وبموجب وضعية تسمّى الردع البحري المستمرّ التي بدأت في عام 1969، هناك غوّاصة نووية بريطانية واحدة تقوم بدورية في جميع الأوقات[3]. يمكن إنزال الغوّاصتين النوويتين الثانية والثالثة في البحر بسرعة، لكنّ إنزال الرابعة يستغرق وقتًا أطول بسبب دورة العَمرة والصيانة المكثّفة.

يمكن تسليح كلّ غوّاصة نووية من فئة فانغارد بـ 16 قذيفة بالستية على الأكثر من نوع UGM - 133

(1) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, Cm 9161 (London: Stationery Office, November 2015), para. 4.66.

(2) HMS Vanguard entered service in Dec. 1994, while the last submarine in the class, HMS Vengeance, entered service in February 2001. C. Mills, «Replacing the UK's Strategic Nuclear Deterrent: Progress of the Dreadnought Class,» Commons Briefing Paper CBP-8010, House of Commons Library, 11 February 2020, p. 9.

(3) British Ministry of Defence, «Continuous at Sea Deterrent 50: What You Need to Know,» 3 May 2019.

Trident II D5 الذي يُطلق من غوّاصات. هذه القذائف ليست ملكًا للمملكة المتّحدة، ولكنّها مُستأجرَة من مجموعة مشتركة مع البحرية الأمريكية تضمّ 58 قذيفة ترايدنت بالستية تُطلق من غوّاصات في منشأة الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية في كينغز باي بولاية جورجيا[4]. وبموجب الحدود التي حدّدها استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن لعام 2010، تزوَّد الغوّاصات التي تبحر في دوريات بثماني قذائف عملانية على الأكثر، وبما مجموعه 40 رأسًا حربيًا نوويًا[5]. يجري الإبقاء على القذائف في وضعية «عدم استهداف»، بمعنى أنّه يلزم تحميل بيانات الهدف في نظام التوجيه قبل الإطلاق، وأنّها في حالة تأهّب مخفَّضة (وهذا يعني أنّ إطلاق القذيفة يستلزم إشعارًا قبل عدّة أيام)[6].

## البرنامج الذي سيخلف الغوّاصات فانغارد

وافق مجلس العموم بأغلبية كبيرة في عام 2016 على اقتراح يدعم التزام الحكومة البريطانية باستبدال الغوّاصات من فئة فانغارد بأربع غوّاصات جديدة مزوّدة بقذائف بالستية[7]. أُطلق على فئة الغوّاصات الجديدة اسم دريدنوت (Dreadnought)، وستحوي مقصورة قذائف تضمّ 12 أنبوب إطلاق، عوضًا من مقصورة الـ16 أنبوبًا في فئة فانغارد. وكإجراء لخفض التكلفة، يجري التعاون مع البحرية الأمريكية على تصميم مقصورة قذائف مشتركة ستُستخدم في الغوّاصات النووية المزوّدة بقذائف بالستية تُطلق من البحر من فئة كولومبيا الأمريكية أيضًا. وفي عام 2019، واصل المتعاقدون مع البرنامج العمل حلّ مشكلات فنّية في تصنيع أنابيب إطلاق القذائف التي ستُستخدم في المقصورة[8].

كان يُتوقَّع البدء بإدخال الغوّاصات من فئة دريدنوت الخدمة بحلول عام 2028، لكن أرجئ تاريخ ذلك إلى مطلع عقد الثلاثينيات. وهذا التأخير جزء من برنامج التطوير والحيازة الممدَّد الذي أُعلن عنه في استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن لعام 2015. ومن ثَمّ جرت إطالة العمر التشغيلي للغوّاصات النووية من فئة فانغارد لوقت مماثل[9].

إنّ استبدال القذيفة Trident II D5 ليس جزءًا من برنامج تطوير الغوّاصة دريدنوت وحيازتها. وعوضًا عن ذلك، تشارك المملكة المتّحدة في برنامج تعكف عليه البحرية الأمريكية لإطالة العمر التشغيلي للقذيفة Trident II D5 (D5LE) لغاية مطلع الستينيات[10].

---

(4) G. Allison, «No, America Doesn't Control Britain's Nuclear Weapons,» *UK Defence Journal*, 20 July 2017.

(5) British Ministry of Defence, *Securing Britain in an Age of Uncertainty: The Strategic Defence and Security Review*, Cm 7948 (London: Stationery Office, 2010), pp. 5 and 38.

(6) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, para. 4.78.

(7) British Parliament, House of Commons, «UK's Nuclear Deterrent,» *House of Commons Hansard*, col. 559, vol. 613, 18 July 2016.

(8) British Ministry of Defence, «The United Kingdom's Future Nuclear Deterrent: 2019 Update to Parliament,» 20 December 2019, pp. 1–2.

(9) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, para. 4.65.

(10) Mills, «Replacing the UK's Strategic Nuclear Deterrent: Progress of the Dreadnought Class,» p. 7

أعاد استعراض الدفاع الاستراتيجي والأمن لعام 2015 التأكيد على أنّ استبدال الرأس الحربي هوليروك (Holbrook) البريطانيّ الصنع للقذائف Trident II لن يكون لازمًا حتى عقد الثلاثينيات على الأقل. ويُتوقَّع أن يتّخذ البرلمان قرارًا بشأن رأس حربي جديد، والعمل جارٍ على تطوير خيارات بديلة[11]. وهذا يشمل تعاونًا بريطانيًا-أمريكيًا على تكنولوجيات لسلامة الرؤوس الحربية وأمنها وتصنيعها بموجب مشروع البيان العملي التكنولوجي المشترك[12].

وفي أثناء ذلك، أطلقت مؤسّسة الأسلحة الذرّية برنامجًا لتحسين أداء الرأس الحربي Holbrook وإطالة عمره ـ سيكون على شاكلة الرأس الحربي الأمريكي W76ـ1 وسيُدمج في المركبة العائدة Mk4A الأمريكية الصنع ـ بالتعاون مع مختبرات الأسلحة النووية الأمريكية[13].

**الجدول الرقم (10ـ4)**

**القوّات النووية البريطانية، كانون الثاني/يناير 2020**

| الفئة | التسمية | العدد المنتشر | السنة الأولى للنشر | المدى (كم)[أ] | الحصيلة الرؤوس الحربية | عدد الرؤوس الحربية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| قذائف بالستية تُطلَق من الغوّاصات[ب] | | | | | | |
| D5 | Trident II | 48 | 1994 | يتجاوز 7400 | 8x100 kt-1[ج] | 195-215[د] |

kt = كيلو طن.

(أ) ذُكر مدى القذيفة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) تحمل الغوّاصات العملانية من فئة فانغارد ذات المحرّكات النوويّة والمسلّحة بقذائف بالستية حمولة مخفَّضة لا تزيد على 8 قذائف Trident II و40 رأسًا حربيًا نوويًا. وهناك غوّاصة واحدة في دورية في أيّ وقت.

(ج) اسم الرأس الحربي البريطاني هولْبروك، وهو نموذج معدَّل للرأس الحربي الأمريكي W76-1 مع خيار حصيلة تفجيرية أدنى.

(د) صرّحت الحكومة البريطانية بأنّ عملية خفض المخزون إلى 180 رأسًا حربيًا قيد التنفيذ. ومع أنّ بعض المصادر يشير إلى أنّ المخزون باقٍ عند مستوى 215 رأسًا حربيًا، يُحتمل في سياق هذه العملية أنّ المخزون خُفّض إلى 195 رأسًا حربيًا. ومن بين الرؤوس الحربية التي في المخزون حاليًا، يوجد 120 رأسًا حربيًا متاحة عملانيًا.

**المصادر:** British Ministry of Defence, white papers, press releases and website; British House of Commons, Hansard, various issues; *Bulletin of the Atomic Scientists*, «Nuclear Notebook,» various issues; and authors' estimates.

لا تزال تكلفة البرنامج دريدنوت مصدر قلق وخلاف منذ انطلاقه. ووفقًا لتقدير وزارة الدفاع

(11) British Ministry of Defence, «The United Kingdom's Future Nuclear Deterrent: 2019 Update to Parliament,» p. 2.

(12) Ibid.

(13) Ibid., p. 8, and H. M. Kristensen, «British Submarines to Receive Upgraded US Nuclear Warhead,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 1 April 2011.

البريطانية في عام 2015، ستبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج 31 مليار جنيه إسترليني (47.4 مليار دولار). ورصدت 10 مليارات جنيه إسترليني (15.3 مليار دولار) للطوارئ لتغطية زيادات محتملة[14]. وفي عام 2018، ذكر مكتب مراجعة الحسابات الوطني أنّ وزارة الدفاع تواجه «فجوة قدرة على تحمل التكاليف» بقيمة مليارين وتسعمئة مليون جنيه إسترليني (3.9 مليارات دولار) في برنامجها النووي العسكري بين عامي 2018 و2028[15]. لكنّ موازنة وزارة الدفاع تلقّت من صندوق الطوارئ مبلغ 600 مليون جنيه إسترليني (800 مليون دولار) إضافي لمواصلة البرنامج دريدنوت وفقًا للجدول المحدّد[16]. وتحدّثت وزارة الدفاع البريطانية في استعراضها السنوي لآخر المستجدّات أمام البرلمان في كانون الأول/ديسمبر 2019 عن إنفاق 7 مليارات جنيه إسترليني (8.9 مليارات دولار) على مراحل التطوير والتصميم وأولى مراحل التصنيع في البرنامج[17].

ذكر المكتب الوطني البريطاني لمراجعة الحسابات في كانون الثاني/يناير 2020 أنّ ثلاثة مشاريع رئيسة للبنية الأساسية خاضعة للرقابة النووية في برنامج الأسلحة النووية بالمملكة المتّحدة واجهت تأخيرات تراوحت بين سنة وستّ سنين، وزادت التكاليف بأكثر من 1.3 مليار جنيه إسترليني (1.7 مليار دولار) ويُتوقّع أن تصل إلى مليارين ونصف مليار جنيه إسترليني (3.2 مليارات دولار)[18]. وشدّد التقرير على أنّ العمل جارٍ على تحسين المرافق القائمة في حوض بناء السفن في بارو إن فيورنس بمقاطعة كومبريا أو استبدالها، حيث يجري بناء الغوّاصات دريدنوت الأربع. وتشمل المشاريع الأخرى تطوير قلوب لجيل جديد من المفاعلات النووية لتشغيل الغوّاصات دريدنوت وبناء مرفق لتجميع وتفكيك رأس حربي جديد في بيركشير على أن تديره مؤسّسة الأسلحة الذرّية. وعزا تقرير مكتب مراجعة الحسابات الوطني تزايد التكاليف والتأخيرات إلى سوء إدارة المشروع ورقابة غير كافية من جانب وزارة الدفاع[19]. وقدّم سلسلة من التوصيات لمعالجة صور القصور المحدَّدة. لكنّ التقرير أشار أيضًا إلى أنّ بعضًا من التكاليف الزائدة تعكس ضرورة أن تمتثل وزارةُ الدفاع لتشريعات أمن وسلامة أكثر صرامة في الصناعة النووية[20].

---

(14) British Government, *National Security Strategy and Strategic Defence and Security Review 2015: A Secure and Prosperous United Kingdom*, para. 4.76.

(15) British National Audit Office (NAO), *The Defence Nuclear Enterprise: A Landscape Review,* Report by the Comptroller and Auditor General, HC 1003, Session 2017–2019 (NAO: London, 22 May 2018).

يُقدَّر أنّ الإنفاق على البرامج النووية الدفاعية بلغ نحو 14 في المئة من الموازنة الدفاعية الكلّية للعام 2018-2019.

(16) A. Mehta and A. Chuter, «UK Releases Extra Funding, But Military Relevancy Challenges Remain,» Defense News, 29 March 2018.

(17) British Ministry of Defence, «The United Kingdom's Future Nuclear Deterrent: 2019 Update to Parliament,» p. 3.

(18) British National Audit Office, *Managing Infrastructure Projects on Nuclear-regulated Sites*, Report by the Comptroller and Auditor General (London: NAO, 2020), pp. 5–6.

(19) Ibid., p. 8.

(20) Ibid., p. 13.

## IV. القوّات النووية الفرنسية

**شانون ن. كايل وهانز م. كريستنسِن**

تضمّ الترسانة النووية الفرنسية نحو 290 رأسًا حربيًا، وهي مرصودة لـ 48 قذيفة بالستية تُطلق من غوّاصات و50 قذيفة انسيابية تُطلق من الجوّ أُنتجت لطائرات حربية ذات قواعد برّية وبحرية (انظر الجدول الرقم (10ـ5)). ترى فرنسا أنّ جميع أسلحتها استراتيجية، مع أنّ للأسلحة المحمولة بالعنصر المنقول جوًّا في قوّاتها النووية خصائص (مدى محدود وحصيلة متدنّية) ترى دول أخرى حائزة على أسلحة نووية أنّها تكتيكية[1].

القوّة المحيطية الاستراتيجية (FOST) هي المكوّن الرئيس في قوّة الردع النووي الفرنسية. تتألّف من أربع غوّاصات ذات محرّكات نووية ومسلّحة بقذائف بالستية من فئة Triomphant، وهي متمركزة في شبه جزيرة إيل لونغ بالقرب من بريست. يمكن كلّ غوّاصة حمل 16 قذيفة بالستية تُطلق من البحر. لكن هناك غوّاصة خارج الخدمة من أجل العمرة والصيانة في أي وقت، وهي غير مسلّحة. بدأ إدخال هذه الغوّاصات الخدمة العملانية في عام 1997، وحلّت محلّ ستّ غوّاصات قديمة من فئة Redoubtable[2]. وتحتفظ البحرية الفرنسية بوضعية ردع بحري، بحيث تبحر غوّاصة نووية واحدة في دورية في جميع الأوقات منذ تشكيل القوّة المحيطية الاستراتيجية في عام 1972[3].

---

(1) F. Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire: Déplacement auprès des forces aériennes stratégiques» [Speech on Nuclear Deterrence: Visit to the Strategic Air Forces], Istres, 25 February 2015.

(2) دخلت Le Triomphant الخدمة الفعلية في تموز/يوليو 1997، بينما دخلت الغواصة الرابعة والأخيرة من الفئة Le Terrible، في الخدمة في أيلول/سبتمبر 2010. انظر: B. Tertrais, *French Nuclear Deterrence Policy, Forces and Future,* Recherches and Documents no. 01/2019 (Paris: Fondation pour la Recherche Stratégique, 2019), p. 61.

(3) French Ministry of the Armed Forces, «500e patrouille d'un sous-marin nucléaire lanceur dengins» [500th patrol of a Nuclear-powered Ballistic Missile Submarine], 12 October 2018.

تُواصل فرنسا تحديث غوّاصاتها النووية والرؤوس الحربية المرصودة لها. وفي عام 2018، أكملت البحرية الفرنسية تعديل غوّاصاتها من فئة Triomphant لتحمل قذائف بالستية من نوع M51 التي حلّت محلّ القذيفة M45[4]. يوجد لهذه القذيفة نموذجان منتشران حاليًا، M51.1 القادرة على حمل ما يصل إلى 6 رؤوس حربية TN-75 على الأكثر بواسطة مركبة عائدة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه (ميرف) بحصيلة تفجيرية مقدارها 100 كيلوطن لكلّ رأس. لكن يجري استبدالها بنموذج مطوَّر اسمه M51.2، وهو أبعد مدى وأكثر دقّة. صُمّمت القذيفة M51.2 لحمل الرأس الحربي النووي المحيطي (TNO) الجديد الأكثر خفاءً، وذُكر أنّ حصيلته التفجيرية يمكن أن تصل إلى 100 كيلوطن[5]. وخُفّض عدد الرؤوس الحربية لبعض القذائف لزيادة المرونة في الاستهداف[6]. وبدأت فرنسا بتصميم قذيفة بالستية جديدة تُطلق من غوّاصات M51.3 بدقّة محسَّنة. ومن المقرّر أن تحلّ محلّ القذيفة M51.2 وتصبح عملانية في عام 2025[7].

بدأت فرنسا أيضًا بعمل تصميمي تمهيدي على غوّاصة نووية مسلّحة بقذائف بالستية من الجيل الثالث، اسمها SNLE 3G، وستجهَّز بالقذائف البالستية M51.3 التي تُطلق من البحر[8]. وتقرّر الشروع في بناء أولى الغوّاصات الأربع من هذه الفئة في عام 2023[9]. والهدف هو وجود بديل عملاني للغوّاصات من فئة Triomphant في الخدمة في مطلع الثلاثينيات[10].

يتألّف المكوّن المنقول جوًّا في القوّات النووية الفرنسية من طائرات حربية ذات قواعد برّية وبحرية. ولدى سلاح الجوّ الفرنسي 40 طائرة رافال BF3 ذات قدرة نووية، وهي منتشرة في قواعد برّية. وقد أُخرجت آخر طائرات Mirage 2000N ذات القدرة النووية من الخدمة في عام 2018[11].

---

(4) Navy Recognition, «Final French Navy SSBN «Le Temeraire» upgraded for M51 SLBM,» 18 August 2018.

تم تجهيز Le Terrible بأنابيب إطلاق لصاروخ M51 أثناء بنائه.

(5) V. Groizeleau, «Dissuasion: 25 milliards en cinq ans pour le renouvellement des deux composantes» [Deterrence: 25 Billion in Five Years for the Renewal of the Two Components], Mer et Marine, 2 October 2019, and V. Groizeleau, «Dissuasion: F. Hollande détaille sa vision et l'arsenal français» [Deterrence: F. Hollande Outlines his Vision and the French Arsenal], Mer et Marine, 20 Febeuary 2015.

(6) Tertrais, French Nuclear Deterrence Policy, Forces and Future, p. 63.

(7) French Ministry of the Armed Forces, «Missiles balistiques stratégiques (MSBS)» [Strategic Ballistic Missiles], 28 January 2020, and French Ministry of the Armed Forces, «Discours de Florence Parly, ministre des Armées prononcé à l'usine des Mureaux, ArianeGroup, le 14 décembre 2017» [Speech by Florence Parly, Minister of the Armed Forces, presented at the Mureaux factory, ArianeGroup], 14 December 2017.

(8) Tertrais, Ibid., pp. 63 and 67.

(9) Groizeleau, «Dissuasion: 25 milliards en cinq ans pour le renouvellement des deux composantes».

(10) Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire: Déplacement auprès des forces aériennes stratégiques» and J. Y. Le Drian, French Minister of Defence, «Discours de clôture du colloque pour les 50 ans de la dissuasion» [Conference Closing Speech on the 50th Anniversary of Deterrence] French Ministry of Defence, Paris, 20 November 2014.

(11) French Ministry of the Armed Forces, «La Dissuasion aéroportée passe au tout Rafale» [Airborne Deterrence Goes to the Rafale], 5 September 2018, and E. Huberdeau, «L'Adieu au Mirage 2000N» [Farewell to the Mirage 2000N], Air & Cosmos, 22 June 2018.

تتمركز طائرات رافال BF3 كلّها في قاعدة سان ديزيي الجوّية في العادة. ومثّل عام 2019 العام الخامس والخمسين على تأهّب سلاح الجوّ الفرنسي المتواصل في المجال النووي[12].

يضمّ سلاح الجوّ النووي البحري الفرنسي سربًا من 10 طائرات Rafale MF3 على متن حاملة الطائرات شارل ديغول. عادت الحاملة إلى الخدمة العملانية في مطلع عام 2019 عقب إكمال عملية تجديد منتصف العمر تضمّنت إعادة تزويد مفاعلَيها النوويَّين بالوقود. وكانت أول مهمّة للحاملة عقب تجديدها رحلة إلى سنغافورة بين آذار/مارس وتموز/يوليو[13]. ومثّل عام 2019 الذكرى السنوية الـ40 لسلاح الجوّ النووي البحري[14].

الطائرة رافال مجهَّزة بقذيفة جو-أرض انسيابية مطوَّرة متوسّطة المدى (ASMP-A) دخلت الخدمة في العام 2009. أنتجت فرنسا 54 قذيفة من هذا النوع، بما في ذلك قذائف التجارب[15]. وقد بدىء ببرنامج تجديد منتصف العمر لـASMP-A في عام 2016، وستُسلّم أولى القذائف المحدَّثة في عام 2022 أو عام 2023[16]. وهذه القذائف مسلّحة برؤوس حربية محيطية ذُكر أنّ حصيلتها التفجيرية يمكن أن تصل إلى 300 كيلوطن[17]. وباشرت وزارة القوّات المسلّحة الفرنسية بحثًا لتصميم قذيفة بديلة جو-سطح نووية من الجيل الرابع اسمها ASN4G، بقدرات تخفٍّ ومناورة محسَّنة ردًّا على تطوّرات تكنولوجية محتملة في الدفاعات الجوّية[18]. ومن المقرّر أن تحلّ ASN4G محلّ ASMP-A في عام 2035[19].

---

(12) French Ministry of the Armed Forces, «Les FAS à l'honneur dans le nouveau numéro d'Air actualités» [FAS in the Spotlight in the New Issue of Air actualités], 18 October 2019.

(13) French Ministry of the Armed Forces, «CLEMENCEAU: Fin de mission pour le groupe aeronaval» [CLEMENCEAU: End of Mission for the Carrier Strike Group], 9 July 2019.

(14) French Ministry of the Armed Forces, «Fin des travaux de refonte à mi-vie du porte-avions: La ministre des Armées sur le Charles de Gaulle» [Completion of the Mid-life Refit of the Aircraft Carrier: The Minister of Defence on the Charles de Gaulle], 9 November 2018.

(15) Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire: Déplacement auprès des forces aériennes stratégiques, et Tertrais, French Nuclear Deterrence Policy, Forces and Future, p. 65.

(16) French Ministry of the Armed Forces, «Projet de loi de programmation militaire, 2019–2025» [Law on Military Planning, 2019–2025], Dossier de presse [Press kit], February 2018, p. 42, and J. Medeiros, ««Faire FAS»: 55 ans de dissuasion nucléaire aéroportée» [«Go FAS»: 55 Years of Airborne Nuclear Deterrence] Air Actualités, October 2019, and Tertrais, Ibid., p. 67.

(17) Groizeleau, «Dissuasion: F. Hollande détaille sa vision et l'arsenal français» [Deterrence: F. Hollande Outlines his Vision and the French Arsenal].

(18) French Ministry of the Armed Forces, «La Dissuasion nucléaire: Synthèse du point-presse du Ministère des Armées» [Nuclear Deterrence: Summary of the Press Briefing by the Ministry of the Armed Forces], Actu Défense, 14 June 2018, p. 1, and P. Tran, «France Studies Nuclear Missile Replacement,» Defense News, 29 November 2014.

(19) Medeiros, ««Faire FAS»: 55 ans de dissuasion nucléaire aéroportée» [«Go FAS»: 55 Years of Airborne Nuclear Deterrence].

## الجدول الرقم (10-5)

## القوّات النووية الفرنسية، كانون الثاني/يناير 2020

| النوع | العدد المنتشر | السنة الأولى للنشر | المدى (كم)[أ] | حصيلة الرؤوس الحربية | عدد الرؤوس الحربية |
|---|---|---|---|---|---|
| طائرات ذات قواعد برّية | | | | | |
| Rafale BF3[ب] | 20 | 2011-2010 | 2000 | لغاية 300 كيلوطن لكلّ TNA[ج] | 40 |
| طائرات تنطلق من حاملات طائرات | | | | | |
| Rafale MF3[ب] | 10 | 2011-2010 | 2000 | لغاية 300 كيلوطن لكل TNA[ج] | 10 |
| قذائف بالستية تُطلَق من غوّاصات[د] | | | | | |
| M51.1 | 16 | 2010 | أكثر من 6000 | 6x100 kt-4 TN-75 | 80[هـ] |
| M51.2 | 32[و] | 2017 | أكثر من 9000[ز] | 6x100 kt-4 TNO | 160 |
| M51.3[ح] | 0 | [2025] | أكثر من 9000 | (لغاية 6x100 kt) TNO | 0 |
| المجموع | | | | | 290[ط] |

.. = رقم غير متاح أو غير صالح؛ ( ) = رقم غير مؤكَّد؛ kt= كيلوطن؛ TNA = رأس حربيّ نوويّ منقول جوًّا؛ TNO = رأس حربيّ نوويّ محيطي.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) تحمل الطائرة Rafale BF3 قذيفة انسيابية جو-سطح متوسّطة المدى (ASMP-A). ذكرت أغلبية المصادر أنّ مدى هذه القذيفة يتراوح بين 500 و600 كم، مع أنّ البعض يشير إلى أنّه يفوق 600 كم.

(ج) ذُكر أن الحصيلة القصوى للرأس الحربي النووي المنقول جوًا تبلغ 300 كيلوطن، لكن يعتقد أنّ خيارات متاحة لحصيلة أدنى.

(د) اكتفت فرنسا بإنتاج ما يكفي من قذائف بالستية تُطلَق من الغوّاصات لتجهيز 3 غوّاصات عملانية ذات محرّكات نوويّة؛ الغوّاصة الرابعة خارج الخدمة لإخضاعها لأعمال عَمرة وصيانة في أيّ وقت.

(هـ) برغم أنّ القذائف البالستية M51 التي تُطلق من البحر قادرة على حمل ما يصل إلى 6 رؤوس حربية، يُعتقَد أنّ عدد الرؤوس الحربية قد خُفّض في بعض هذه القذائف لتحسين المرونة في الاستهداف.

(و) تعمل البحرية الفرنسية على الانتقال من استخدام القذيفة M51.1 إلى القذيفة M51.2. وستُستبدَل آخر قذائف M51.1 في عام 2020.

(ز) مدى القذيفة M51.2 «أبعد كثيرًا» من مدى القذيفة M51.1 بحسب وزارة الدفاع الفرنسية.

(ح) القذيفة M51.3 قيد التطوير ولم يتمّ نشرها بعد.

(ط) جدّد الرئيس إيمانويل ماكرون التأكيد على أنّ الترسانة «في الوقت الحالي أقلّ من 300 سلاح نووي». ويخضع عدد صغير من الرؤوس الحربية المخزنة لصيانة ومراقبة في المصانع.

**المصادر:** E. Macron, French President, «Discours du Président Emmanuel Macron sur la stratégie de défense et de dissuasion devant les stagiaires de la 27ème promotion de l'école de guerre» [Speech by President Emmanuel Macron on strategic defence and deterrence to officers of the 27th Graduation of the military academy], Paris, 7 February 2020; French Ministry of the Armed Forces, «Discours de Florence Parly, ministre des Armées prononcé à l'usine des Mureaux, ArianeGroup le 14 décembre 2017» [Speech by Florence Parly, Minister of the Armed Forces, presented at the Mureaux factory, ArianeGroup], 14 December 2017; F. Hollande, French President, «Discours sur la dissuasion nucléaire: Déplacement auprès des forces aériennes stratégiques» [Speech on Nuclear Deterrence: Visit to the Strategic Air Forces], Istres, 25 February 2015; N. Sarkozy, French President Speech on Defence and National Security, Porte de Versailles, 17 June 2008; N. Sarkozy, French President, «Presentation of SSBM «Le Terrible»,» Speech, Cherbourg, 21 March 2008; J. Chirac, French President, Speech during visit to the Strategic Forces, Landivisiau, L'Île Longue, Brest, 19 January 2006; French Ministry of Defence/Ministry of the Armed Forces, various publications; French National Assembly, various Defence Bills; Air Actualités, various issues; Aviation Week and Space Technology, various issues; Bulletin of the Atomic Scientists, «Nuclear Notebook,» various issues; B. 2019/Tertrais, French Nuclear Deterrence Policy, Forces and Future, Recherches and Documents no. 01 Paris: Fondation pour la Recherche Stratégique, 2019); and authors' estimates).

جدّد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في عام 2018 تأكيده التزام حكومته بالتحديث الطويل الأجل لقوّاتها الردعية النووية ذات القواعد البرّية والبحرية[20]. وفي عام 2018، وقّع قانون التخطيط العسكري للأعوام 2019ـ2025 بعد أن أقرّه البرلمان الفرنسي[21]. خصّص القانون، من جملة أمور أخرى، 37 مليار يورو (43.7 مليار دولار) لصيانة القوّات النووية والبنية الأساسية الفرنسية وتحديثها[22]. وهذه زيادة كبيرة على مبلغ الـ 23 مليار يورو (27.1 مليار دولار) الذي رُصد للقوّات النووية وبنيتها الأساسية في قانون التخطيط العسكري للأعوام 2014ـ2019[23]. وكُرّس4.7 مليارات يورو (5.3 مليار ات دولار) من موازنة وزارة القوّات المسلّحة في عام 2020 لتحديث القوّات النووية[24].

---

(20) E. Macron, French President, «Déclaration de M. Emmanuel Macron, Président de la République, sur les défis et priorités de la politique de défense» [Statement by Emmanuel Macron, President of the Republic, on the Challenges and Priorities of Defense Policy], Toulon, 19 January 2018.

(21) AFP, «Macron promulgue la loi de programmation militaire 2019–2025» [Macron Signs the Law on Military Programming 2019–2025], Le Figaro, 13 July 2018.

(22) AFP, «France to Spend 37 bn Euros on Upgrading Nuclear Arsenal,» France24, 8 February 2018.

بلغ إجمالي ميزانية الدفاع المعتمدة لفترة 7 سنوات 295 مليار يورو (348 مليار دولار).

(23) Loi relative à la programmation militaire pour les années 2014 à 2019 [Law on Military Planning for the Years 2014 to 2019], French Law no. 2013-1168 of 18 Dec. 2013.

(24) Groizeleau, «Dissuasion: 25 milliards en cinq ans pour le renouvellement des deux composantes» [Deterrence: 25 Billion in Five Years for the Renewal of the Two Components].

## V. القوّات النووية الصينية

**شانون ن. كايل، هانس م. كريستنسِن**

زادت الصين حجم مخزونها من الأسلحة النووية ببطء في العقد الماضي. لكنّ وتيرة نموّه زادت في السنين الأخيرة بإدخال منظومات أسلحة جديدة في الخدمة. ولغاية كانون الثاني/يناير 2020، بلغ المخزون الإجمالي الصيني نحو 320 رأسًا حربيًا نوويًا، مقارنة بنحو 260 رأسًا حربيًا في عام 2015[1]. ورُصد نحو 240 رأسًا حربيًا للقذائف البالستية ذات القواعد البرّية والقواعد البحرية ولطائرات مُعَدّة لأداء دور نووي (انظر الجدول الرقم (10ـ6)). ورُصدت بقيّة الرؤوس الحربية لقوّات غير عملانية، كالمنظومات الجديدة التي لا تزال قيد التطوير، والمنظومات العملانية التي ربّما تزداد عددًا في المستقبل والمنظومات التي هي في الاحتياط.

تُواصل الصين تحديث قوّتها النووية وتنويعها في سياق برنامج طويل الأجل لتطوير قوّات أشدّ بأسًا وأكثر قابلية للبقاء، بما يوافق استراتيجيتها النووية القائمة على الثأر المؤكَّد[2]. الهدف المعلَن للحكومة الصينية هو إبقاء قدراتها النووية عند أدنى مستوى لازم لصون أمنها القومي. واعتمدت الصين استراتيجيا نووية قائمة على الدفاع عن النفس، بهدف «ثني الدول الأخرى عن استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها» لضرب الصين[3]. وفي هذا السياق، أعطت الصين الأولوية لبناء

(1) انظر: P. P. Schell and H. M. Kristensen, «Chinese Nuclear Forces,» *SIPRI Yearbook 2015*, pp. 491–495.

(2) F. Cunningham and T. Fravel, «Assuring Assured Retaliation: China's Nuclear Posture and US–China Strategic Stability,» *International Security*, vol. 40, no. 2 (October 2015), pp. 7–50.

الثأر المؤكَّد هو القدرة على النجاة من هجوم أولي والانتقام بتسديد ضربات نووية تُلحق بالمهاجم ضررًا لا يُحتمَل.

(3) Chinese State Council, *China's Military Strategy,* Defence White Paper (Information Office of the State Council: Beijing, July 2019), section 2.

ثالوث تشغيلي مؤلّف من قوّات نووية برّية وبحرية وجوّية، تعزيزًا لردعها النووي ولقدراتها على تنفيذ هجوم مضادّ ردًّا على تطوّر الاستراتيجيات النووية لدى دول أخرى[4].

على الرغم من النموّ المطّرد لترسانة الصين النووية، لا يظهر أنّ برامج التحديث الجارية هناك تشي بتغيّر سياساتها النووية القديمة العهد. ففي عام 2019، جدّدت الحكومة الصينية التأكيد على التزامها بـ«سياسة نووية قائمة على عدم المبادرة إلى استخدام أسلحة نووية في أيّ وقت وتحت أيّ ظرف، وعلى عدم استخدام، أو التهديد باستخدام، أسلحة نووية في ضرب دول ليس لديها أسلحة نووية أو ضرب مناطق خالية من الأسلحة النووية في مطلق الحالات»[5]. وذكرت وزارة الدفاع الأمريكية في تقريرها السنوي للكونغرس عن المستجدّات العسكرية الصينية في عام 2019 أن برغم الجدل في الصين حول شروط تنفيذ سياستها القائمة على عدم المبادرة إلى استخدام النووي، «ليس هناك ما يشير إلى أنّ قادة البلاد على استعداد لإدخال هذه الدقائق والتحفّظات» في السياسة الصينية الراهنة[6]. ومع أنّ الجيش الصيني يعمل على زيادة الجاهزية الإجمالية لقوّاته الصاروخية، يُعتقَد أنّ الرؤوس الحربية الصينية «مفصولة» عن وسائط إيصالها ـ أي أنّها مخزّنة في مكان منفصل وليست متاحة للاستخدام الفوري[7].

وفي سياق توجّه الحكومة الصينية إلى إعادة هيكلة الجيش وتحديثه بإمرة نظام قيادة سلس، شكّلت القوّة الصاروخية لجيش التحرير الشعبي في عام 2016 لتصبح السلاح الرابع في القوّات المسلّحة الصينية[8]. تُعَدّ هذه القوّة الصاروخية «النواة الأساسية للردع الاستراتيجي»، وهي تتولّى المسؤولية عن قيادة كلّ القوّات النووية الصينية، وتمارس السيطرة الوصائية والتشغيلية على الرؤوس الحربية النووية في البلاد[9]. وإضافة إلى ذلك، أُسندت إلى القوّة الصاروخية المسؤولية عن القذائف

---

(4) M. Fabey, «China on Faster Pace to Develop Nuclear Triad, According to Pentagon, Analysts,» *Jane's Navy International*, 3 May 2019, and Reuters, «Chinese Military Paper Urges Increase in Nuclear Deterrence Capabilities,» 30 January 2018.

(5) Chinese State Council, China's Military Strategy.

انظر أيضًا: Z. Pan, «A Study of China's No-First-Use Policy on Nuclear Weapons,» *Journal for Peace and Nuclear Disarmament*, vol. 1, no. 1 (2018), pp. 115-136.

(6) US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2019*, Annual Report to Congress (Arlington, VA: DOD, 2019), pp. 65–67.

(7) M. A. Stokes, *China's Nuclear Warhead Storage and Handling System* (Arlington, VA: Project 2049 Institute, 2010), p. 8, and L. Bin, «China's Potential to Contribute to Multilateral Nuclear Disarmament,» *Arms Control Today*, vol. 41, no. 2 (March 2011), pp. 17–21.

(8) Chinese Ministry of National Defense, «China Establishes Rocket Force and Strategic Support Force,» 1 January 2016.

وقد حلّت القوّة الصاروخية محلّ فوج المدفعية الثاني في جيش التحرير الشعبي.

(9) B. Gill and A. Ni, «The People's Liberation Army Rocket Force: Reshaping China's Approach to Strategic Deterrence,» *Australian Journal of International Affairs*, vol. 73, no. 2 (January 2019), p. 163.

التقليدية وقوّات الدعم، وكُلّفت بتعزيز القدرات الهجومية الصينية المتوسّطة المدى والبعيدة المدى بمقتضى «الردع الحربي الشامل النطاق»[10].

## القذائف البالستية ذات القواعد البرّية

تخضع ترسانة الصين من القذائف البالستية ذات القواعد البرّية والقدرة النووية لتحديث تدريجي بإحلال الصين نماذج قذائف نقّالة جديدة تعمل بالوقود الصلب محلّ قذائف هرمة تُطلق من صوامع وتعمل بالوقود السائل، وبزيادة عدد منصّات الإطلاق النقّالة على الطرقات. إنّ تحوّل الصين إلى اعتماد قذائف نقّالة أكثر قابلية للبقاء مدفوع بمخاوف من التقدّم الذي أحرزته الولايات المتّحدة في الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وفي أسلحتها التقليدية الدقيقة التوجيه، وهو ما يشكّل تهديدًا استباقيًا لمواقع إطلاق القذائف الثابتة وللبنية الأساسية الداعمة لها[11].

## القذائف البالستية العابرة للقارّات

قدّرت وزارة الدفاع الأمريكية في تقريرها السنوي لعام 2019 عن المستجدّات العسكرية الصينية أنّ الصين نشرت 90 قذيفة بالستية عابرة للقارّات[12]. تُعَدّ عائلة القذائف Dong Feng_5 (أو DF-5 أو CSS-4) ذات المرحلتين والوقود السائل، والتي تُطلَق من صوامع القذائفَ البالستية العابرة للقارّات، الأطول مدى لدى الصين حاليًا. وهي تشكّل، إضافة إلى القذائف DF-31A/AG النقّالة على الطرق وذات المراحل الثلاث والوقود الصلب، القذائفَ العملانية الوحيدة في الترسانة الصينية القادرة على استهداف أيّ مكان في الولايات المتّحدة القارّية[13].

تعمل الصين منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي على تطوير (SSS-X_20) DF-41، وهي قذيفة بالستية عابرة للقارّات بعيدة المدى نقّالة على الطرقات وذات مراحل ثلاث ووقود صلب. وبمدى يتجاوز 12,000 كم، سيكون مداها مماثلاً لمدى القذيفة DF-5 القديمة. ويُعتقَد أنّه يجري تطوير نماذج لهذه القذيفة معتمدة على سكك حديدية وعلى صوامع[14]. وأوضحت صور من مصادر مفتوحة في عام 2019 أنّ القوّة الصاروخية لجيش التحرير الشعبي تبني صومعة من نوع جديد في منطقة تدريب بالقرب من جيلانتاي شماليّ الصين، وربّما للقذيفة DF-41، وأنّ بناء الصومعة الجديدة ربّما بدأ في مقاطعة هينان في عام 2017[15].

---

(10) Ibid., p. 164.

(11) S. O'Connor, «Sharpened Fengs: China's ICBM Modernisation Alters Threat Profile,» *Jane's Intelligence Review*, vol. 27, no. 12 (December 2015), pp. 44–49.

(12) US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2019, pp. 44 and 66.

(13) Ibid., p. 46.

(14) Ibid., p. 45.

(15) H. M. Kristensen, «New Missile Silo and DF-41 Launchers Seen in Chinese Nuclear Missile Training Area,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 3 September 2019, and S. LaFoy and D. Eveleth, «Possible ICBM Modernization Underway at Sundian,» *Arms Control Wonk*, 5 February 2020.

## الجدول الرقم (10ـ6)
## القوّات النووية الصينية، كانون الثاني/يناير 2020

| النوع/التسمية الصينية (التسمية الأمريكية) | عدد منصّات الإطلاق المنتشرة | السنة الأولى للنشر | المدى (كم)[أ] | حصيلة الرؤوس الحربية | عدد الرؤوس الحربية[ب] |
|---|---|---|---|---|---|
| قذائف بالستية ذات قواعد برّية[ج] | 188[د] | | | | 172 |
| DF - 4 (CSS - 3) | ..[ه] | 1980 | 5500 | 1x3.3 Mt | .. |
| DF - 5A (CSS - 4 Mod 1) | 10 | 1981 | أكثر من 12,000 | 1x4-5 Mt | 10 |
| DF - 5B (CSS - 4 Mod 2) | 10 | 2015 | 12,000 | 3x200-300 kt MIRV | 30 |
| DF - 5C (CSS - 4 Mod 3) | .. | .. | .. | MIRV | .. |
| DF - 15 (CCS - 6 Mod 1) | .. | 1994 | 600 | [1x10-50 kt] | ..[و] |
| DF - 21[ز] (CSS - 5 Mods 2/6) | 40 | 2017/1996 | 2100 | 1x200-300 kt | 40 |
| DF - 26 (CSS - ..) | 72 | 2017 | أكثر من 4000 | 1x200-300 kt | 36 |
| DF - 31 (CSS - 10 Mod 1) | 8 | 2006 | أكثر من 7200 | (1x200-300kt) | 8 |
| DF - 31A/G (CSS - 10 Mod 2) | 48 | 2018/2007 | أكثر من 11,200 | (1x200-300kt) | 48 |
| DF - 41 (CSS - X-20) | .. | [2020][ح] | أكثر من 12,000 | 3x200-300 kt MIRV | .. |
| قذائف بالستية تُطلق من البحر[ط] | 48 | | | | 48[ي] |
| JL-2 (CSS - NX-14) | 48 | 2016 | أكثر من 7000 | (1x200-300 kt) | 48 |
| طائرات[ك] | 20 | | | | 20 |
| H - 6K (B-6) | 20 | 2009 | 3100 | 1×قنبلة | 20 |
| H - 6N (B-6) | .. | [2025] | .. | قذيفة ALBM | .. |
| H - 20 (B-20) | .. | [في العشرينيات] | .. | .. | .. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| قذائف انسيابية[ل] | .. | | | | .. |
| رؤوس حربية مخزّنة أخرى[م] | | | | | 80 |
| **المجموع** | **256** | | | | **320**[م] |

.. = معلومات غير متاحة أو غير صالحة؛ [ ]= رقم غير مؤكَّد؛ ALBM= قذيفة بالستية تُطلَق من الجوّ؛ kt = كيلوطن؛ Mt =ميغا طن، MIRV = مركبة عودة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة.

(ب) الأرقام مستندة إلى تقدير وجود رأس حربي واحد لكلّ منصّة إطلاق ذات قدرة نوويّة، باستثناء DF-5B ذات الرؤوس الحربية المتعدّدة الفردية التوجيه، والتي يُقدَّر أنّها تحمل 3 رؤوس حربية. كما أنّ DF-26 منصّة إطلاق ذات قدرة مزدوجة. ويُقدَّر أنّه رُصد لنصف القذائف ذات القدرة المزدوجة رؤوس حربية نووية. والمفترض أنّ في القذائف النووية حمولة صاروخية واحدة. لكن لا يُعتقَد أنّ الرؤوس الحربية منتشرة على منصّات إطلاق في الأوضاع العادية، ولكن يُحتفَظ بها في مرافق تخزين. كما أنّ كلّ التقديرات تقريبية.

(ج) تعرّف الصين المدى القصير لقذيفة ما بأنّه أقلّ من 1000 كم؛ والمدى المتوسّط بأنّه 1000ـ3000 كم؛ والمدى الطويل بأنّه 3000ـ8000 كم؛ والمدى العابر للقارّات بأنّه أكثر من 8000 كم.

(د) يشمل التقدير منصّات الإطلاق النوويّة فقط. لكن ربّما يوجد منصّات ليست ذات قدرة نووية (لقذائف بالستية متوسّطة المدى أو متوسّطة أبعد مدى) وربّما يمكن إعادة تحميل القذائف عليها مرّة واحدة أو أكثر.

(هـ) يُعتقد أنّ القذائف DF-4 سُحبت من الخدمة أو أنّ العمل جارٍ على ذلك.

(و) خلَصت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في عام 1993 إلى أنّ الصين طوّرت «على نحو شبه مؤكَّد» رأسًا حربيًا للقذيفة DF-15، مع أنّه لم يتضّح إن تمّ نشر هذه القدرة أم لا.

(ز) يُعتقد أن مدى القذيفة DF-21 النوويّة بنموذجيها النوويَّين (CSS-5 Mod 2,6) يزيد على مدى القذيفة CSS-5 Mod 1 الأصلية الذي يبلغ 1750 كم والتي أُخرجت من الخدمة. وذكر المركز الوطني (الأمريكي) للاستخبارات الجوّية والفضائية أنّ لدى الصين «أقلّ من 50» منصّة إطلاق Mod 2. ويُعتقد أنّ Mod-6 بديلة من Mod-2.

(ح) عُرضت DF-41 علنًا أول مرة في عام 2019، لكن لم يُصرَّح بعد أنّها عملانية.

(ط) لدى الصين 4 غوّاصات نووية من فئة Type 094 ذات محرّكات نووية ومزودة بقذائف بالستية، ويمكن لكلّ منها حمل ما يصل إلى 12 قذيفة بالستية تُطلق من البحر، ليصبح مجموع منصّات الإطلاق 48 منصّة. ويجري تطوير غوّاصتين أخريين من هذه الفئة، لكنّهما ليستا عملانيتين.

(ي) لا يوجد معلومات يمكن التعويل عليها تفيد بأنّ القذائف البالستية الصينية التي تُطلق من البحر مزوّدة برؤوس حربية نووية في الأوضاع العادية.

(ك) ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية في العام 2018 أنّه أعيد تكليف سلاح الجوّ التابع لجيش التحرير الشعبي بمهمّة نووية. كانت القاذفات H-6 مكلّفة بإيصال أسلحة نووية في أثناء تطبيق برنامج تجربة الأسلحة النووية الصينية (استُخدمت طائرة حربية في إحدى التجارب)، ونماذج القاذفات النووية معروضة في متاحف عسكرية. ويُعتقَد (على نحو غير مؤكّد) أنّ قاذفات قليلة H-6K مكلّفة بمهمّة نووية. ويُتوقَّع أن تكون القاذفة H-20 الجديدة ذات قدرة نووية.

(ل) الوثائق الحكومية الرسمية الأمريكية غير متّسقة ومتضاربة في حديثها عن القذائف الانسيابية النووية الصينية المحتملة. وصفت القيادة الهجومية العالمية لسلاح الجوّ الأمريكي في عام 2013 القذيفة CJ-20 بأنّها ذات قدرة نووية. وفي عام 2013، وصف المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية التابع لسلاح الجوّ الأمريكي القذيفة CJ-10 بأنّها «تقليدية أو نووية»، لكنّه وصفها في العام 2017 بأنّها تقليدية. وأدرجت صحيفة وقائع صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية القذيفة بأنّها انسيابية تُطق من الجوّ وانسيابية تُطلق من البحر. ولم نورد تقديرًا هنا للشكوك الكثيرة التي تحيط بالقذيفة.

(م) إضافة إلى نحو 240 رأسًا حربيًا يُقدّر أنّها مرصودة للقوات العملانية، يُعتقد أنّه أُنتج نحو 80 رأسًا حربيًا إضافيًا (أو أنّها قيد الإنتاج) لتسليح قذائف DF-41 الصينية الجديدة (نحو 56 رأسًا حربيًا) وتسليح قذائف JI-2 إضافية (بنحو 24 رأسًا حربيًا)، ليصل المجموع المقدّر إلى 320 رأسًا حربيًا. ويُتوقَّع أن يزيد مخزون الصين باطّراد.

**المصادر**: US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat, various years; US Air Force Global Strike Command, various documents; US Central Intelligence Agency, various documents; US Defense Intelligence Agency, various documents; US Department of Defense, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China, various years; H. M. Kristensen, R. S. Norris and M. G. McKinzie, Chinese Nuclear Forces and US Nuclear War Planning (Washington, DC: Federation of American Scientists/Natural Resources Defense Council, 2006); Bulletin of the Atomic Scientists, «Nuclear Notebook,» various issues; Google Earth; and authors' estimates.

خضعت القذيفة DF-41 لعشر تجارب تحليق معلومة منذ عام 2012[16]. وربّما كانت هذه القذيفة جزءًا من تمرين محاكاة لضربة ثانية أجرتها القوّة الصاروخية التابعة لجيش التحرير الصيني في كانون الثاني/يناير 2019[17]. وجرى تشغيل منصّات إطلاق هذه القذيفة في منطقة جيلانتاي التدريبية في نيسان/أبريل-أيار/مايو 2019، وعُرضت علنًا أوّل مرّة في أثناء الاستعراض السنوي في اليوم الوطني في بيجين يوم 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019[18]. ومع أنّه سرت تكهّنات بأنّه اكتمل تطوير القذيفة ودورة تجاربها وحقّقت قدرة عملانية أولية، فهي لم تكن قد دخلت الخدمة بحلول آخر عام 2019[19].

بعد سنين كثيرة من البحث والتطوير، عدّلت الصين عددًا ضئيلاً من قذائفها البالستية العابرة للقارّات لإيصال رؤوس حربية نووية بواسطة مركبات عودة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه (MIRV). وأعطت الصين الأولوية لنشر MIRV من أجل تحسين قدرة رؤوسها الحربية على الاختراق ردًّا على التطوّرات الجارية في الدفاعات الصاروخية الأمريكية، وكذلك الهندية والروسية،

(16) B. Gertz, «China Flight Tests New Multi-warhead ICBM,» *Washington Free Beacon*, 6 June 2018.

(17) X. Liu, «China's Rocket Force Conducts Mock ICBM Strike Exercise,» *Global Times,* 22 January 2019.

(18) Kristensen, «New Missile Silo and DF-41 Launchers Seen in Chinese Nuclear Missile Training Area,» and S. Yang and X. Liu, «China Debuts Most Advanced ICBM DF-41 at parade,» Global Times, 1 October 2019.

(19) US Department of Defense, Office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters (ODASDNM), *Nuclear Matters Handbook 2020* (Arlington, VA: ODASDNM, 2020), p. 3.

وإن بدرجة أقلّ[20]. وعدّلت القذيفة البالستية DF-5A (CSS-4 Mod 1) العابرة للقارّات والمعتمدة على الوقود السائل والصوامع، والتي دخلت الخدمة أوّل مرّة في ثمانينيات القرن الماضي، لتحمل رؤوسًا حربية متعدّدة[21]. ويُقدَّر أنّه يمكن أحد نماذج القذيفة، ويسمّى DF-5B (CSS-4 Mod 2)، حمل ما يصل إلى ثلاثة رؤوس حربية بتقنية (MIRV)[22]. وذُكر أنّ نموذجًا ثانيًا، اسمه DF-5C (CSS-4 Mod 3)، يمكنه حمل رؤوس حربية بتقنية (ميرف MIRV). وذكرت تقارير إخبارية أمريكية أنّه ربّما يكون قادرًا على حمل ما يصل إلى 10 رؤوس حربية، لكنّ الراجح أنّه سيحمل عدد مماثلاً لعدد الرؤوس التي يحملها النموذج DF-5B [23]. وربّما يكون تركيب رؤوس حربية بتقنية ميرف ترتيبًا مؤقّتًا أوجبه تأخّر تطوير القذيفة DF-41 النقّالة العابرة للقارّات[24]. وسرت تكهّنات بأنّ القذيفة DF-41 قادرة على حمل 6-10 رؤوس حربية بتقنية ميرف، لكن هناك شكوكًا كثيرة حول القدرة الفعلية[25].

## القذائف البالستية ذات المدى المتوسط الأبعد والمتوسّطة المدى

بدأت القوّة الصاروخية التابعة لجيش التحرير الشعبي بنشر القذيفة البالستية الجديدة DF-26 ذات المدى المتوسط الأبعد والقدرة المزدوجة، بمدى مقدَّر يتجاوز 4000 كم، ويمكنها بلوغ أهداف في غربيّ المحيط الهادئ، وهذا يشمل جزيرة غوام[26]. القذيفة مجهّزة برأس حربي على مركبة عودة مسيّرة، وهي قادرة على تسديد ضربات تقليدية أو نووية دقيقة على أهداف أرضية، إضافة إلى تسديد ضربات تقليدية على أهداف بحرية[27]. وأجريت تجربة تحليق على القذيفة في 27 كانون الثاني/يناير 2019[28]. ويبدو أنّ الصين تُنتجها بأعداد كبيرة، وقد شوهدت مرّات كثيرة في قواعد ألوية كثيرة في عام 2019[29].

---

(20) US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2019*, p. 65; J. Lewis, «China's Belated Embrace of MIRVs,» in: M. Krepon, T. Wheeler and S. Mason, eds., *The Lure and Pitfalls of MIRVs: From the First to the Second Nuclear Age* (Washington, DC: Stimson Center, 2016), pp. 95–99.

(21) US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, Ibid., p. 44.

(22) J. O'Halloran, ed., «DF-5,» *IHS Jane's Weapons: Strategic, 2015–2016* (Coulsdon: IHS Jane's, 2015), pp. 7–8.

(23) B. Gertz, «China Tests Missile with 10 Warheads,» *Washington Free Beacon*, 31 January 2017.

(24) W. Minnick, «Chinese Parade Proves Xi in Charge,» *Defense News*, 6 September 2015.

(25) O'Halloran, ed., «DF-5,» IHS Jane's Weapons: Strategic, 2015–2016, pp. 21–22, and B. Gertz, «China Flight Tests New Multiple-warhead Missile,» *Washington Free Beacon*, 16 April 2016.

(26) US Department of Defense, Office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters (ODASDNM), Nuclear Matters Handbook 2020, pp. 31 and 49, and *Global Times*, «China Deploys Dongfeng-26 Ballistic Missile with PLA Rocket Force,» 27 April 2018.

(27) Atate, «China Touts ASBM Capabilities of DF-26,» *Jane's Defence Weekly*, 6 February 2019, p. 6, and Global Times, Ibid.

(28) X. Liu, «Missile Launch Shows China's DF-26 Able to Adjust Position Mid-flight, Attack Moving Aircraft Carriers: Expert,» *Global Times*, 27 January 2019.

(29) H. M. Kristensen, «China's New DF-26 Missile Shows up at Base in Eastern China,» FAS Strategic Security Blog, Federation of American Scientists, 21 January 2020.

تملك القوّة الصاروخية في الوقت الراهن نوعًا واحدًا من القذائف البالستية المتوسّطة المدى وذات القدرة النووية، وهو DF-21 (CSS-5). إنّها قذيفة نقّالة من مرحلتين وذات وقود صلب نُشرت أول مرّة في عام 1991. ونُشر نموذج محسّن أول مرة في عام 1996، واسمه DF-21A (SSC-5 Mod 2)، وأُدخل نموذج معزّز (SS-5 Mod 6) الخدمة في عام 2017 [30]. وصُمّم نموذجان آخران للقذيفة (DF-21C) و(DF-21D) لمهمّات تقليدية مضادّة للسفن ومانعة للوصول/حاجبة للمنطقة.

## الغوّاصات المزوَّدة بقذائف بالستية

تُواصل الصين السعي لتحقيق هدفها الاستراتيجي القديم، وهو تطوير ردع نووي ذات قواعد بحرية ونشره. واستنادًا إلى التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية لسنة 2019 عن مستجدّات القوّة العسكرية الصينية، أدخلت بحرية الجيش الشعبي الصيني أربع غوّاصات ذات محرّكات نووية ومزوّدة بقذائف بالستية من فئة Type 094 في الخدمة[31]. والعمل جارٍ على تجهيز غوّاصتين إضافيتين في حوض لبناء السفن في هيوليوداو[32]. وقدّرت وزارة الدفاع الأمريكية في تقرير لها أنّ الغوّاصات العملانية الأربع من فئة Type 094 المزوّدة بقذائف بالستية تمثّل «أوّل ردع نووي بحري موثوق به»[33].

يمكن الغواصة Type 094 حمل ما يصل إلى 12 قذيفة بالستية Julang-2 (JL-2) من ثلاث مراحل وذات وقود صلب. هذه القذيفة هي النموذج البحري للقذيفة DF-31 البالستية العابرة للقارّات. ويُقدَّر أنّ مداها يتجاوز 7000 كم، ويُعتقد أنّها تحمل رأسًا حربيًا واحدًا. والعمل جارٍ على تركيب القذيفة JL-2 في الغوّاصات Type 094 العملانية الأربع[34].

سرت تكهّنات كثيرة حول وقت شروع غوّاصة من فئة Type 094 مزوّدة بقذائف بالستية نووية من نوع JL-2 في دوريات ردعية. ومع أنّ تقارير إخبارية تحدّثت في عام 2016 عن قرب تسيير الصين دوريات، لم يظهر في عام 2019 ما يُثبت حصول ذلك[35]. وتكهّنت وزارة الدفاع الأمريكية في تقريرها لعام 2014 عن المستجدّات العسكرية الصينية بأنّ تسيير الصين دوريات ردعية بواسطة الغوّاصات وشيك. وزعمت تقارير لاحقة الأمر نفسه، لكنّ تقرير العام 2019 لم يتطرّق إلى المسألة. وسيكون نشر الصين الروتيني لأسلحة نووية على غوّاصتها ذات المحرّكات النووية تغيّرًا كبيرًا في التزام صيني

(30) O'Halloran, ed., «DF-5,» *IHS Jane's Weapons: Strategic, 2015–2016,* p. 15-17, and US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2019, p. 66.

(31) US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, Ibid., p. 36.

(32) تطلق الولايات المتّحدة وحلف الناتو على الغواصة Type 094 ذات المحرك النووي والمسلّحة بقذائف بالستية اسم الفئة Jin.
C. Dill, «Counting Type 094 Jin-Class SSBNs with Planet Imagery,» Arms Control Wonk, 21 November 2018, and A. Tate, «Satellite Imagery Shows Two Chinese SSBNs in Huludao,» *Jane's Defence Weekly*, 5 December 2018.

(33) US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, Ibid., p. 36.

(34) Ibid., p. 36.

(35) انظر مثلاً: J. Borger, «China to Send Nuclear-armed Submarines into Pacific Amid Tensions with US,» *The Guardian*, 26 May 2016.

قديم بإبقاء الرؤوس الحربية النووية في مخزن مركزي في وقت السلم، وسيشكّل تحدّيات عملانية لقيادتها النووية ولترتيبات السيطرة[36].

يعكف سلاح البحرية الصيني على تطوير غوّاصة ذات محرّك نووي ومزوّدة بقذائف من الجيل التالي من فئة Type 096. وقدّرت وزارة الدفاع الأمريكية في العام 2019 أنّ أعمال البناء ستبدأ على الأرجح في مطلع عشرينيات القرن الحالي[37]. تتفاوت التقارير بشدّة بشأن معايير التصميم، لكن يُتوقَّع أن تكون الغوّاصة الجديدة أكبر حجمًا وأقلّ ضجيجًا ربّما تجهّز بأنابيب إطلاق تزيد على تلك التي في الغوّاصة Type 094. وبالنظر إلى العمر التشغيلي المتوقَّع للغوّاصات الحالية من فئة Type 094 وغوّاصات الجيل التالي من فئة Type 096، الراجح أنّ سلاح البحرية الصيني سيشغّل غوّاصاته بنوعيها في وقت واحد[38].

ستزوَّد Type 096 بقذيفة تخلف JL-2، وهي القذيفة JL-3 البالستية التي تُطلق من الغوّاصات[39]. ويُعتقد أنّه استُخدمت في القذيفة الجديدة تلك التكنولوجيات المستخدمة في القذيفة البالستية العابرة للقارّات DF-41 ذات القواعد البرّية، والراجح أن يتجاوز مداها 9000 كم. وربّما تمتلك قدرة ناقلة عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه (ميرف) أيضًا. وفي 2 حزيران/يونيو 2019، ذُكر أنّ سلاح البحرية الصيني أجرى ثاني تجربة تحليق للقذيفة البالستية التي تُطلق من البحر JL-3 من غوّاصة تقليدية معدَّلة في بحر بوهاي عقب تجربة أوّلية أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018[40]. لم تؤكّد الحكومةُ الصينية التجربتين رسميًا، وهي لمّا تصرّح عن عدد القذائف التي ستحملها الغوّاصات من فئة Type 096 ولا عن عدد الغوّاصات التي ستبنيها.

## الطائرات والقذائف الانسيابية

ذكر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية لعام 2018 عن المستجدّات العسكرية الصينية، أنّ سلاح الجوّ الصيني «أُسندت إليه من جديد مهمّة نووية»[41]. وكان تقرير سابق لوزارة الدفاع قد ذكر أنّ سلاح الجوّ الصيني «غير مكلَّف حاليًا بمهمّة نووية»[42].

---

(36) Center for Strategic and International Studies, «Does China Have an Effective Sea-based Nuclear Deterrent?,» China Power, updated March 2020.

(37) US Department of Defense, Office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters (ODASDNM), *Nuclear Matters Handbook 2020*, p. 36.

(38) Ibid., p. 36.

(39) Ibid., p. 36.

(40) A. Tate, «China Conducts Probable Test Launch of JL-3 SLBM,» *Jane's Defence Weekly*, 3 June 2019.

(41) US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, *Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2018*, Annual Report to Congress (Arlington, VA: DOD, 2018), p. 75.

كانت الطائرات الحربية المتوسّطة المدى أولى وسائل الصين لإيصال أسلحة نووية، واستُخدمت في إجراء أكثر من تجربة نووية جوّية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

(42) US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2017, *Annual Report to Congress* (Arlington, VA: DOD, 2017), p. 61.

تبني الصين قاذفات H-6K بأعداد قليلة، وربّما يُسنَد إليها دور إيصال أسلحة نووية كتدبير مؤقّت إلى أن تتاح قاذفة جديدة[43]. ويطوّر سلاحُ الجوّ الصيني حاليًا أولى قاذفاته الاستراتيجية البعيدة المدى H-20 التي ربّما يبلغ مداها 8500 كم. وذُكر أنّها ستتحلّى بخصائص التخفّي التي تملكها القاذفة الأمريكية B-2 [44]. وستكون H-20 قادرة على إيصال أسلحة تقليدية ونووية، ويُتوقّع دخولها الخدمة في العشرينيات[45].

ذكرت وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية في عام 2018 أنّ الصين تطوّر قذيفتين بالستيتين تُطلقان من الجوّ، «ربّما تنقل إحداهما حمولة نووية»[46]. ربّما تكون القذيفتان نموذجين مغايرَين للقذيفة البالستية المتوسطة المدى DF-21 وتتولّى قاذفة H-6N معدّلة إيصالهما[47]. وظهرت القاذفة H-6N في استعراض اليوم الوطني في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر 2019، لكن لم ترد إشارة إلى قدرة نووية مستقبلية محتملة[48].

ينشر الجيش الصيني في الوقت الراهن قذائف انسيابية تُطلق من البرّ والبحر والجوّ على اختلاف أنواعها، لكن هناك شكوكًا كثيرة حيال إمكان إسناد أدوار إيصال نووي إليها. مثال ذلك، لم يُشر المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية (نازِك) في تقييمه لتهديدات القذائف البالستية والقذائف الانسيابية لعام 2017 إلى امتلاكًا أيّ من القذائف الانسيابية الصينية قدرة نووية[49]. وذكر نازِك في تقييم سابق صدر في عام 2013 أنّ القذيفة Donghai-10 (DH-10) أو Changjain-10, (CJ-10) نظام «تقليدي أو نووي» (ذو قدرة مزدوجة)[50].

---

(43) US Department of Defense, Office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters (ODASDNM), *Nuclear Matters Handbook 2020,* p. 41, and Military-Today, «H-6K: Long-range Strategic Bomber,» [n. d.].

(44) US Department of Defense, Office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters (ODASDNM), Ibid., p. 61, and M. Yeo, «In first, China Confirms «New Long-range Strategic Bomber» Designation,» Defense News, 11 October 2018, and A. Tate, «Details Emerge about Requirement for China's New Strategic Bomber,» *Jane's Defence Weekly*, 4 January 2017, p. 4.

(45) US Department of Defense, Office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters (ODASDNM), Ibid., p. 61.

(46) Ibid., p. 67, and A. Ashley, Director, Defense Intelligence Agency, Statement for the Record: Worldwide Threat Assessment, Armed Services Committee, US Senate, 6 March 2018, p. 8.

(47) A. Panda, «Revealed: China's Nuclear-Capable air-launched Ballistic Missile,» *The Diplomat*, 10 April 2018.

(48) S. Yang and X. Liu, «China Unveils New H-6N Bomber with Extended Range, Extra Capabilities,» Global Times, 1 Oct. 2019.

(49) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base, OH: NASIC, 2017), p. 37.

(50) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Wright-Patterson Air Force Base, OH: NASIC, 2013), p. 29.

## VI. القوّات النووية الهندية

**هانز م. كريستنسِن وشانون ن. كايل**

يُقدَّر أنّه كان لدى الهند بحلول كانون الثاني/يناير 2020 ترسانة متعاظمة تضمّ نحو 150 سلاحًا نوويًا (انظر الجدول الرقم (10ـ7)). وهذا الرقم مبنيّ على حسابات مخزون الهند من البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع أسلحة، وعلى عدد نظم الإيصال العملانية ذات القدرة النووية. كما أنّ الهند تزيد حجم مخزونها من الأسلحة النووية وبنيتها الرئيسة لإنتاج رؤوس حربية نووية.

### المبدأ النووي الهندي

سرت تكهنات من جديد في عام 2019 بأنّ الهند تدرس تعديل مبدأ عدم المبادرة إلى استخدام السلاح النووي أو التخلّي عنه بعد أن أُقرّ في عام 1998[1]. ففي 16 آب/أغسطس، ذكر راجناث سينغ، وزير الدفاع الهندي، على تويتر، أنّ «الهند التزمت بهذا المذهب بصرامة. لكنّ الظروف هي التي تحكم ما سيحصل في المستقبل»[2]. جاء تصريح سينغ في سياق بيانات مشابهة ومتزايدة صدرت عن مسؤولين في وزارة الدفاع الهندية في العقد الماضي[3]. وهذا يرخي مزيدًا من الشكّ في التزام الهند بنطاق مذهبها وحدوده، وفي إمكان استمرار تمسّكها به[4]. إنّ تصريح سينغ جدير بالملاحظة بوجه خاصّ لأنّه جاء في إثر نقاش حول ما إذا كان تحديث الهند لأسلحتها النووية يقرّبها بالتدريج

(1) مع أنّ الهند أدلت بتصريح علني في عام 2003 فحواه أنّ عدم المبادرة إلى استخدام النووي لن يمنعها من الردّ بأسلحة نووية على هجمات كيميائية وبيولوجية. الواضح تماماً أنّ المذهب يشمل سيناريوهات نووية. لمزيد من التفاصيل، انظر مثلاً: K. Boyd, «India Established Formal Nuclear Command Structure,» Arms Control Today (January 2003).

(2) Rajnath Singh (@rajnathsingh), «Pokhran is the Area Which Witnessed Atal Ji's Firm Resolve to Make India a Nuclear Power and Yet Remain Firmly Committed to the Doctrine of «No First Use». India has strictly adhered to this doctrine. What happens in future depends on the circumstances» Twitter 16 August 2019.

(3) من الأمثلة على بيانات سابقة لمسؤولين في وزارة الدفاع الهندية، انظر مثلاً: D. R. Chaudhury, «Why Bind Ourselves To «No First Use Policy», Says Manahar Parrika on India's Nuke Doctrine,» *Economic Times* (11 November 2016).

(4) انظر مثلاً: The Hindu, «Unclear Doctrine: On «No First Use» Nuclear Policy,» 19 August 2019, and A. Panda, «If India Rethinks Nuclear No First Use, It Won't Surprise Pakistan or China,» *The Diplomat*, 26 August 2019.

من سياسة نووية أشدّ عدوانية شبيهة بالاستراتيجيا المضادّة (القدرة على توجيه ضربة استباقية أو ثأرية لأهداف ذات قيمة عسكرية) التي تعتمدها دول أخرى لديها أسلحة نووية[5].

## إنتاج الموادّ الانشطارية لأغراض عسكرية

يُعتقد أنّ تصاميم الأسلحة النووية الهندية تقوم على انفجار داخلي من مرحلة واحدة بواسطة البلوتونيوم. كان إنتاج البلوتونيوم يتمّ في مركز بهابْها للبحوث الذرّية (BARC) في ترومباي بولاية مومباي، بواسطة المفاعل الحراري سيروس الذي كان يعمل بالماء الثقيل بقدرة 40 ميغاواط حراري، والذي أُغلق في آخر عام 2010. ويجري إنتاجه الآن في المفاعل دهروفا الذي يعمل بالماء الثقيل بقدرة 100 ميغاواط حراري. وذُكر أنّ الهند تخطّط لبناء مفاعل جديد بقدرة 100 ميغاواط حراري بالقرب من فيزاخابتنام بولاية أندهرا براديش[6]. ومن أجل استخراج البلوتونيوم، تشغّل الهند مصنعًا لإعادة معالجة البلوتونيوم لأغراض عسكرية في BARC إضافة إلى ثلاثة مصانع ذات استخدام مزدوج في مواقع أخرى[7].

اقترحت وزارة الطاقة الذرية الهندية خططًا لبناء ستّة مفاعلات توليد سريع- في ثلاثة مواقع مع وحدات مفاعلات توأم- بحلول عام 2039[8]. ومن شأن ذلك أن يزيد بدرجة كبيرة قدرة الهند على إنتاج البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في بناء أسلحة[9]. وكان المتوقّع بلوغ المفاعل المولّد السريع النموذجي الأوّلي (PFBR) غير المشمول بضمانات بقدرة 500 ميغاواط كهربائي، في مجمّع مركز أنديرا غاندي للبحوث الذرية (IGCAR) في كالباكّام بولاية تاميل نادو، الحالة الحرجية في عام 2019 عقب سلسلة من التأخيرات التقنية، لكن لم يتّضح في آخر ذلك العام إن كان بلغ تلك الحالة[10]. كما أنّه يجري بناء وحدة إعادة معالجة جديدة في كالباكّام لإعادة معالجة الوقود المستنفد في (PFBR)، إضافة إلى تشييد مفاعلات توليد سريع لاحقًا. ومن المقرّر دخول الوحدة الخدمة في عام 2022[11].

تزيد الهند قدراتها في مجال تخصيب اليورانيوم أيضًا، وهي تواصل تخصيب اليورانيوم في مرفق

(5) C. Clary and V. Narang, «India's Counterforce Temptations: Strategic Dilemmas, Doctrine, and Capabilities,» *International Security*, vol. 43, no. 3 (Winter 2018), pp. 7–52, and K. Sundaram and M. V. Ramana, «India and the Nuclear Policy of No First Use of Nuclear Weapons,» *Journal for Peace and Nuclear Disarmament*, vol. 1, no. 1 (2018), pp. 152–168.

(6) International Panel on Fissile Materials, «Countries: India,» 12 February 2018.

(7) Ibid.

(8) Indian Government, Department of Atomic Energy, «Statement Referred to in Reply to Lok Sabha Starred Question no. 2 Due for Answer on 18.07.2018 by Shri Rahul Shewale Regarding Nuclear Power Plants,» [n. d.], p. 2.

(9) R. Sharma, «India to Have Six Fast Breeder Reactors by 2039; first to become operational in 2018,» Nuclear Asia (8 November 2017), and M. V. Ramana, «A Fast Reactor at any Cost: The Perverse Pursuit of Breeder Reactors in India,» Bulletin of the Atomic Scientists (3 November 2016).

(10) Press Trust of India (PTI), «Kalpakkam Fast Breeder Reactor May Achieve Criticality in 2019,» *Times of India* (20 September 2018).

(11) The Hindu, «HCC to Construct Fuel Processing Facility at Kalpakkam,» 7 August 2017 and World Nuclear News, «India Awards Contract for Fast Reactor Fuel Cycle Facility,» 8 August 2017.

طرد مركزي غازي موسّع في مصنع راتيهالّي للموادّ النادرة بالقرب من مايسور بولاية كارنتاكا لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب (HEU)، لاستخدامه كوقود مفاعلات بحرية[12]. وتبني الهند منشأة تخصيب جديدة بالطرد الغازي المركزي على نطاق صناعي، تسمّى منشأة تخصيب الموادّ الخاصّة، بالقرب من تشالاكير بولاية كارنْتاكا. ستكون هذه منشأة ذات استخدام مزدوج تُنتج يورانيوم عالي التخصيب لأغراض عسكرية ومدنية[13]. إنّ توسيع قدرة تخصيب اليورانيوم في الهند مدفوع بخطط لبناء مفاعلات دفْعية بحرية جديدة. لكن يمكن من الناحية النظرية استخدام اليورانيوم العالي التخصيب الذي يتمّ إنتاجه في المنشآت في صنع أسلحة نوويّة حرارية أو انشطارية معزّزة[14].

**الجدول الرقم (10ـ7)**

**القوّات النووية الهندية، كانون الثاني/يناير 2020**

| النوع/(التسمية الأمريكية/الهندية) | عدد منصّات الإطلاق المنتشرة | السنة الأولى للنشر | المدى (كم)[أ] | حصيلة الرؤوس الحربية[ب] | عدد الرؤوس الحربية[ج] |
|---|---|---|---|---|---|
| طائرات[د] | 48 | | | | 48 |
| Mirage 2000H | 32 | 1985 | 1850 | 1× قنبلة | 32 |
| Jaguar IS | 16 | 1981 | 1600 | 1× قنبلة | 16 |
| قذائف بالستية تُطلق من البرّ | 70 | | | | 70 |
| Prithvi-II | 30 | 2003 | 250[هـ] | 1x12 kt | 24 |
| Agni-I | 20 | 2007 | أكثر من 700 | 1x10-40 kt | 20 |
| Agni-II | 12 | 2011 | أكثر من 2000 | 1x10-40 kt | 12 |
| Agni-III | 8 | [2014] | أكثر من 3200 | 1x10-40 kt | 8 |
| Agni-IV | 0 | [2020] | أكثر من 3500 | 1x10-40 kt | 0 |
| Agni-V | 0 | [2025] | أكثر من 5000 | 1x10-40 kt | 0 |
| قذائف بالستية تُطلق من البحر | 14 | | | | 16 |
| Dhanush | 2 | 2013 | 400 | 1x12 kt | 4[و] |
| K-15 (B05)[ز] | 12/1[ح] | 2018 | 700 | 1x12 kt | 12 |

(12) International Panel on Fissile Materials, «Countries: India,» 12 February 2018, and Naval Technology, «India Builds Reactors to Power Nuclear Submarines,» 8 September 2010.

(13) D. Albright, S. Kelleher-Vergantini, *India's Stocks of Civil and Military Plutonium and Highly Enriched Uranium*, End 2014 (Washington, DC: Institute for Science and International Security, 2015).

(14) A. Levy, «India is Building a Top-secret Nuclear City to Produce Thermonuclear Weapons, Experts Say,» *Foreign Policy*, 16 December 2015.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| K-4 | .. (ط) | .. | 3000 | kt 40-1x10 | .. |
| قذائف انسيابية(ي) | .. | .. | .. | .. | .. |
| رؤوس حربية مخزّنة أخرى(ك) | | | | | 16 |
| **المجموع** | | | | | **150**(ك) |

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة؛ [ ] = رقم غير مؤكَّد؛ kt = كيلوطن.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى حمولة الأسلحة. وربّما تُخفَّض حمولات القذائف لتصل إلى مداها الأقصى.

(ب) حصائل الرؤوس الحربية النوويّة الهندية غير معلومة. لكنّ التجارب النوويّة التي أُجريت في عام 1998 أظهرت أنّ الحصائل يمكن أن تصل إلى 12 كيلوطن. ربّما أُدخلت في الخدمة من ذلك الحين رؤوس حربية معزَّزة حصيلتها أكبر، وربّما تصل إلى 40 كيلوطن. ولا يوجد دليل من مصدر مفتوح يفيد بأنّ الهند طوّرت رؤوسًا حربية نوويّة حرارية ذات مرحلتين.

(ج) الطائرات والقذائف على اختلاف أنواعها ذات استخدامات مزدوجة. وهذا التقدير يفترض وجود رأس حربي واحد في المتوسّط لكلّ منصّة إطلاق. لكنّ الرؤوس الحربية موجودة في مرافق تخزين منفصلة وليست منتشرة على المنصّات. كما أنّ جميع التقديرات تقريبية.

(د) هناك طائرات حربية أخرى قاذفة للقنابل ربّما يكون لها دور نووي ثانوي، منها Su-30MKI.

(ه) يشار في الأغلب إلى أنّ مدى Prithvi-II يناهز 350 كم. لكنّ سلاح الجوّ الأمريكي والمركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية يشيران إلى أنّ مداها يبلغ 250 كم.

(و) يُعتقد أنّه ربّما يمكن إعادة تحميل منصّات القذائف Dhanush مرّة واحدة.

(ز) أشارت مصادر إلى القذيفة K-15 بأنّها Sagarika، وهو اسم مشروع تطوير القذيفة.

(ح) الرقم **الأول** هو رقم الغوّاصات العملانية ذات المحرّكات النووية والمزوّدة بقذائف بالستية، و**الثاني** هو عدد القذائف التي يمكن للغوّاصة حملها. ويُعتقد أنّ لدى الهند غوّاصة عملانية واحدة فقط من بين غوّاصتيها، وهي INS Arihant، وربّما تملك قدرة محدودة وحسب. لكنّ العمل جار على تجهيز الثانية، وهي INS Arighat. ويوجد في هاتين الغوّاصتين أربع أنابيب إطلاق يمكن لكلّ منها حمل 3 قذائف بالستية K-15 بحيث تحمل كلّ غوّاصة 12 قذيفة.

(ط) سيحمل كلّ أنبوب قذيفة بالستية واحدة من نوع K-4 متى أصبحت عملانية.

(ي) ذكرت تقارير أنّه ربّما تكون القذيفة Nirbhay ذات قدرة نووية، لكن لم يصدر تأكيد لذلك في مصادر رسمية.

(ك) إضافة إلى نحو 134 رأسًا حربيًا مرصودًا للقوّات العملانية، يُعتقد أنّ الهند أنتجت نحو 16 رأسًا حربيًا (أو أنّه يجري إنتاجها) لتسليح قذائف K-15، ليبلغ المخزون الإجمالي المقدَّر نحو 150 رأسًا حربيًا. ويُتوقَّع أن يتزايد المخزون الهندي باطّراد.

**المصادر:** Indian Ministry of Defence, annual reports and press releases; International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2019* (London: Routledge, 2019); US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (Air Force Base, OH : NASIC: Wright_Patterson, July 2017); Indian news media reports; *Bulletin of the Atomic Scientists,* «Nuclear notebook,» various issues; and authors' estimates.

## الطائرات

تمثّل الطائرات أنضج مكوّن في القدرات الهجومية النوويّة الهندية. ويُقدَّر هنا رصد نحو 48 قنبلة نووية للطائرات. وذُكر أنّ سلاح الجوّ الهندي اعتمد الطائرة الحربية Mirage 2000H المتعدّدة المهامّ لإيصال قنابل نووية مدفوعة بالجاذبية[15]. وتسري تكهّنات على نطاق واسع بأنّه ربّما يكون للطائرة الحربية القاذفة للقنابل Jaguar IS دور لإيصال نووي أيضًا[16].

الهند في طور استلام 36 طائرة رافال من فرنسا. ومن المزمع تسليم أكثر هذه الطائرات في العامين 2021ـ2022[17]. يستخدم سلاح الجوّ الفرنسي الرافال في دور هجومي نووي. لذلك، ربّما تحلّ محلّ الطائرة الحربية القاذفة للقنابل Jaguar IS في سلاح الجوّ الهندي في أداء ذلك الدور. لكن لم يصدر لغاية كانون الثاني/يناير 2020 أيّ تأكيد رسمي لذلك. واستنادًا إلى وزارة الدفاع الهندية، «ستتيح الرافال لسلاح الجوّ الهندي قدرة على الردع الاستراتيجي والقدرة المطلوبة للتفوّق التكنولوجي»[18].

## القذائف ذات القواعد البرّية

في ما عدا عروض عسكرية وبيانات من حين لآخر عن تجارب تحليق صاروخية، لا تتيح الحكومة الهندية معلومات كثيرة عن وضعية قذائفها البالستية ذات القواعد البرّية والقدرة النووية. تدير القوّات الاستراتيجية التابعة للجيش الهندي أربعة أنواع من القذائف البالستية النقّالة على الطرقات وذات القدرة النووية: القذيفتان القصيرتا المدى: Prithvi-II التي يبلغ مداها 250 كم، وAgni-I التي يبلغ مداها 700 كم؛ والقذيفة المتوسّطة المدى Agni-II التي يزيد مداها على 2000 كم؛ والقذيفة Agni-III ذات المدى المتوسط الأبعد (أكثر من 3200 كم)[19]. ويُقدَّر هنا أنّ في حيازة الهند نحو 70 رأسًا حربيًا لقذائفها البالستية ذات القواعد البرّية.

تعمل الهند على تطوير قذيفتين بالستيتين جديدتين أبعد مدى هما Agni-IV التي يزيد مداها على 3500 كم، وAgni-V التي يزيد مداها على 5000 كم. وهناك نموذج أبعد مدى من ذلك، وهو Agni-VI الذي يبلغ مداه 6000 كم، وهو في مرحلة إعداد التصميم[20]. وعلى العكس من قذائف

(15) G. Kampani, «New Delhi's Long Nuclear Journey: How Secrecy and Institutional Roadblocks Delayed India's Weaponization,» *International Security*, vol. 38, no. 4 (Spring 2014), pp. 94 and 97–98.

(16) S. Cohen and S. Dasgupta, *Arming Without Aiming: India's Military Modernization* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2010), pp. 77–78; and India Defence Update, «SEPECAT Jaguar is India's Only Tactical Nuclear Carrying and Ground Attack Aircraft,» 13 December 2016.

(17) Rajnath Singh (@rajnathsingh), Video footage, Twitter, 8 October 2019, and Indian Ministry of Defence, Press Information Bureau, «Rafale Jet,» 20 November 2019.

لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.

(18) Indian Ministry of Defence (MOD), *Annual Report 2018–19* (New Delhi: MOD, 2019), p. 43.

(19) بشار غالباً إلى أنّ مدى Prithvi يبلغ 350 كم. لكنّ سلاح الجوّ الأمريكي والمركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية يقدّران مداها بـ250 كم. انظر: NASIC, *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC: Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017), p. 17.

(20) S. Vikas, «Why India May Not Test Agni 6 even if DRDO is Ready with Technology,» OneIndia, 10 July 2019.

Agni الأخرى، صُمّمت Agni-V لتخزَّن وتُطلق من منظومة حاوية نقّالة- ترتيب يُسهم في أمور كثيرة، منها زيادة الجاهزية العملانية بتقليل الزمن اللازم لوضع القذيفة في حال تأهّب عند نشوب أزمة[21].

ذُكر أنّ الهند أجرت ستّ تجارب إطلاق على الأقلّ لقذائف بالستية في عام 2019. تضمّنت التجارب المعلومة تجربة أربع قذائف Prithvi-II وقذيفة Agni-II واحدة وقذيفة Agni-III فاشلة واحدة[22].

تدير الهند برنامجًا لتطوير التكنولوجيا لمركبات عودة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه (ميرف). لكن هناك آراء متضاربة في أوساط المخطّطين والمسؤولين الدفاعيين حيال طريقة المضيّ في البرنامج، ولا سيما حول ما إذا كان يجدر تركيب مركبات ميرف على Agni-V أولاً أو على Agni-VI الأبعد مدى والتي ستكون حمولتها أكبر[23].

## القذائف ذات القواعد البحرية

تُواصِل الهند تطوير المكوّن البحري لثالوث قوّاتها النوويّة سعيًا لامتلاك قدرة توجيه ضربة ثانية مؤكَّدة. وهي تبني أسطولاً مؤلّفًا من 4ـ6 غوّاصات ذات محرّكات نووية ومزوّدة بقذائف بالستية[24]. أُطلقت INS Arihant، أولى هذه الغوّاصات الأربع في عام 2009، وأدخلت الخدمة رسميًا في عام 2016 [25]. ويُقدَّر هنا تسليح هذه الغوّاصة بـ12 رأسًا حربيًا نوويًا، وأنّ العمل جارٍ على إنتاج المزيد.

أعلنت الحكومة الهندية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 أنّ الغوّاصة Arihant قد أكملت «دوريتها الردعية» الأولى[26]. لكن هناك شكًّا في تزويد قذائف الغوّاصة برؤوس نووية في أثناء تلك الدورية[27]. ويُقدَّر هنا أنّ هذه الغوّاصة تملك قدرة عملانية محدودة وحسب.

أُطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 غوّاصة ثانية ذات محرّك نووي ومسلّحة بقذائف بالستية،

---

(21) S. Aroor, «New Chief of India's Military Research Complex Reveals Brave New Mandate,» *India Today,* 13 July 2013.

(22) Press Trust of India (PTI), «Nuclear-capable Prithvi II Successfully Test-fired,» *Times of India* (27 June 2019); PTI, «DRDO Successfully Conducts Agni II Missile's Night Trial for First Time,» *The Hindu*, 16 November 2019; Asian News International (ANI), «India Successfully Carries out Night-time Tests of Prithvi Ballistic Missile Off Odisha Coast,» Economic Times (20 November 2019); H. K. Rout, «Nuclear Capable Agni-III Missile Fails in Maiden Night Trial,» *New Indian Express*, 1 December 2019, and PTI, «India Conducts Another Night Trial of Prithvi-II missile,» *India Today,* 4 December 2019.

(23) R. Basrur and J. Sankaran, «India's Slow and Unstoppable Move to MIRV,» in: M. Krepon, T. Wheeler and S. Mason, eds., *The Lure and Pitfalls of MIRVs: From the First to the Second Nuclear Age* (Washington, DC: Stimson Center, 2016), pp. 149–176.

(24) K. Davenport, «Indian Submarine Completes First Patrol,» Arms Control Today, December 2018.

(25) P. Dinakar, «Now, India Has a Nuclear Triad,» *The Hindu*, 18 October 2016.

(26) Indian Government, Prime Minister's Office, Press Information Bureau, «Prime Minister Felicitates Crew of INS Arihant on Completion of Nuclear Triad,» 5 November 2018, and Davenport, Ibid.

(27) Y. Joshi, «Angels and Dangles: Arihant and the Dilemma of India's Undersea Nuclear Weapons,» War on the Rocks, 14 January 2019.

وهي INS Arighat، وهي في طور التجهيز في القاعدة البحرية القريبة من فيزاخابتنام[28]. وذُكر أنّ أعمال البناء بدأت على غوّاصتين ثالثة ورابعة، ويُتوقَّع إطلاق الأولى في عام 2020 والأخرى في عام 2022[29].

يظهر أنّ الهند تطوّر غوّاصة من فئة جديدة ستكون بحمولة قذائف تفوق حمولة Arihant وArighat، علمًا بأنّ كلاً منهما مجهّزة بنظام إطلاق عمودي مؤلّف من أربعة أنابيب ويمكنه حمل ما يصل إلى 12 قذيفة بالستية K-15 (Bo5) من مرحلتين ومدى يبلغ 700 كم. وعقب زيارة نائب الرئيس الهندي موبافرابو فينكاياه نايدو مختبر العلوم والتكنولوجيا البحرية التابع لمنظمة البحث والتطوير الدفاعي، عرض على حسابه في تويتر صورة فوتوغرافية أظهرت جزءًا من نموذج غوّاصة جديدة ذات محرّك نووي[30]. بدت مقصورة القذائف أوسع وأطول من نظيرتها التي في Arihant، وهو ما أثار تكهّنات بأنّ المقصورة قد تكون قادرة على حمل ثماني قذائف بالستية أو أكثر[31].

تعكف منظّمة البحث والتطوير الدفاعي على تطوير قذيفة بالستية تُطلق من البحر، ذات مرحلتين ومدى يبلغ 3500 كم، تسمّى K-4، لتحلّ في آخر المطاف محلّ القذيفة K-15[32]. كما بدأت بتطوير نموذجين أطول مدى: القذيفة البالستية K-5 التي تُطلق من البحر وذات مدى يبلغ 5000 كم؛ والقذيفة K-6 التي سيكون مداها أبعد من ذلك[33].

القذيفة Dhanush أوّل سلاح نووي بحري امتلكته الهند، وهي نموذج لقذيفة Prithvi-II التي يمكن إطلاقها من سفينة سطح. وحُوّلت سفينتا دورية ساحليتان من فئة سوكانيا ومتمركزتان في قاعدة كاروار البحرية على الساحل الشرقي للهند لكي تطلقا القذيفة Dhanush. وذُكر أنّ القذيفة يمكن أن تحمل رأسًا حربيًا زنته 500 كغ إلى مدى أقصاه 400 كم، وأنّها مصمّمة لتكون قادرة على ضرب أهداف بحرية وساحلية[34]. وآخر تجربة إطلاق معلومة لها جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018[35].

---

(28) S. Unnithan, «A Peek into India's Top Secret and Costliest Defence Project, Nuclear Submarines,» India Today, 10 December 2017.

حملت الغوّاصة اسم INS Aridhaman في الأصل، لكن أُطلق عليها اسم INS Arighat حين إطلاقها.

(29) Ibid.

(30) Vice President of India (@VPSecretariat), «Went around an Exhibition Displaying Naval Weapons and Systems at Naval Science and Technological Laboratory (NSTL), DRDO at Vizag, Andhra Pradesh today. I am here to participate in the Golden Jubilee Celebrations of NSTL,» Twitter, 28 August 2019.

(31) H. I. Sutton, «Tweet May Have Inadvertently Revealed India's next-Gen Nuclear Weapons Platform with Global Reach,» Forbes, 8 September 2019.

(32) S. Jha, «India's Undersea Deterrent,» *The Diplomat*, 30 March 2016, and the US Air Force, National Air and Space Intelligence Center, NASIC, Ballistic and Cruise Missile Threat, p. 25.

(33) Rout, «Nuclear Capable Agni-III Missile Fails in Maiden Night Trial,» and Unnithan, «A Peek into India's Top Secret and Costliest Defence Project, Nuclear Submarines».

(34) Indian Defence Research and Development Organization, «Successful Launch of Dhanush and Prithvi Missiles,» Press Release, 11 March 2011, and New Indian Express, «Nuke-capable Dhanush and Prithvi-II Launched,» 12 March 2011.

(35) Indian Ministry of Defence (MOD), *Annual Report 2018*–19, p. 100.

## القذائف الانسيابية

تحدّثت تقارير غير مؤكّدة عن امتلاك القذيفة الانسيابية Nirbhay البعيدة المدى والأدنى من سرعة الصوت قدرة نووية[36]. لكن لا الحكومة الهندية ولا المصادر الاستخبارية الأمريكية ذكرت أنّ Nirbhay ذات قدرة نووية.

(36) R. Pandit, «India Successfully Tests Its First Nuclear-capable Cruise Missile,» *Times of India*, 8 November 2017, and F. S. Gady, «India Successfully Test Fires Indigenous Nuclear-capable Cruise Missile,» *The Diplomat*, 8 November 2017.

## VII. القوّات النووية الباكستانية

**هانس م. كريستنسِن وشانون ن. كايل**

تُواصِل باكستان إعطاء الأولوية لتطوير أسلحة نوويّة ومنظومات إيصال حديثة ونشرها كجزء من «وضعية الردع الطيفي الشامل» إزاء الهند[1]. ويُقدَّر بأنّه كان لدى باكستان لغاية كانون الثاني/يناير 2020 نحو 160 رأسًا حربيًا (انظر الجدول الرقم (10ـ8)). والراجح أنّ ترسانة الأسلحة النوويّة الباكستانية ستتعاظم في العقد القادم، مع أنّ تقديرات الزيادة في أعداد الرؤوس الحربية شديدة التفاوت[2].

يُعتقَد أنّ باكستان تزيد بالتدريج مخزوناتها من الموادّ الانشطارية ذات الاستخدام العسكري، وهي تضمّ كلاً من اليورانيوم العالي التخصيب (HEU) والبلوتونيوم (انظر القسم X)[3].

### الطائرات

الراجح أنّ الطائرات التي أُسند إليها دور إيصال نووي هي طائرات Mirage III وMirage V التابعة لسلاح الجوّ الباكستاني. وتُستخدم الطائرة Mirage III في اختبارات التحليق التطويرية للقذيفة الانسيابية رعد (حتف ـ8) ذات القدرة النووية والتي تُطلق من الجوّ (انظر أدناه)، فيما يُعتقد

(1) للاطلاع على تقييم مفصّل لوضعية باكستان النووية، انظر: S. Tasleem and T. Dalton, «Nuclear Emulation: Pakistan's Nuclear Trajectory,» *Washington Quarterly*, vol. 41, no. 4 (Winter 2019), pp. 135–155.

(2) انظر مثلاً: L. Sundaresan and K. Ashok, «Uranium Constraints in Pakistan: How Many Nuclear Weapons Does Pakistan Have?,» *Current Science,* vol. 115, no. 6 (25 September 2018), and N. Salik, «Pakistan's Nuclear Force Structure in 2025,» Carnegie Endowment for International Peace, Regional Insight, 30 June 2016.

(3) للمزيد من التفاصيل عن إنتاج البلوتونيوم، وعن مرافق تخصيب اليورانيوم في باكستان، انظر: S. N. Kile and H. M. Kristensen, «Pakistani Nuclear Forces,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 332–333.

أنّ للطائرات Mirage V دورًا هجوميًا بقنابل نووية مدفوعة بالجاذبية[4]. ولدى سلاح الجوّ الباكستاني نحو 160 طائرة ميراج في الوقت الراهن، منها نحو 120 طائرة حربية قاذفة للقنابل[5]. واستنادًا إلى تقارير في عام 2019، تخطّط باكستان لشراء 36 طائرة Mirage V من مصر[6].

لم تتّضح ماهيّة القدرة النووية للطائرات الحربية القاذفة للقنابل F-16 التي في حيازة باكستان، لكن يصرّ عدد من المحلّلين على إنّ لها دورًا نوويًا محتملاً (انظر الإطار الرقم (10ـ1))[7]. وفي ضوء ذلك، جرى تحديث الجدول في إصدار هذا **الكتاب السنوي**، بحيث وُصفت طائرات F-16 الباكستانية بأنّ لها دورًا نوويًا محتملاً، لكنّ الأسلحة النووية التي تحملها قوّات نووية منقولة جوًّا مرصودة لطائرات الميراج.

**الإطار الرقم (10ـ1)**

**القدرة النووية غير المؤكّدة لطائرات F-16 الباكستانية**

اشترت باكستان 40 طائرة F-16A/B من الولايات المتّحدة بين عامي 1983 و1987. وفي عام 1989، أكّدت وزارةُ الدفاع الأمريكية للكونغرس الأمريكي أنّ باكستان غير قادرة على جعل الطائرة قادرة على إيصال أسلحة نووية، مع أنّه ذُكر أنّ خبراء في مختبرات الأسلحة النووية الأمريكية وفي وكالة الاستخبارات المركزية خلَصوا إلى أنّه يمكن طائرات F-16 نقل حمولة نووية بإدخال تعديلات بسيطة نسبيًا هي ضمن قدرات الفنّيين الباكستانيين. وفي عام 1990، ألغت الولاياتُ المتّحدة بيع مزيد من طائرات F-16 لباكستان ردًّا على مواصلة تطويرها أسلحة نووية. وفي الوقت عينه، ذكرت مصادر استخبارية غربية أنّ باكستان «منهمكة بتحويل الطائرات المقاتلة F-16 التي زوّدتها بها الولاياتُ المتّحدة... إلى حاملات أسلحة نووية محتملة في انتهاك لاتّفاقاتها مع واشنطن»(أ). وفي عام 1993، أبلغ مجلسُ الأمن القومي الأمريكي الكونغرس أنّ «الراجح اعتماد باكستان حاليًا على مقاتلاتها من طراز F-16، وربّما على طائرات Mirage III/V» في مهمّات نووية(ب).

وفي عام 2006، قرّرت الولايات المتّحدة على نحو مثير للجدل استئناف بيع طائرات F-16 لباكستان، والظاهر مع فرض شروط أشدّ صرامة. وفي أثناء جلسة استماع في الكونغرس في عام 2006، أعطت وزارة الخارجية الأمريكية تأكيدات بأنّ «طائرات F-16 التي بعناهم إيّاها... لن تكون ذات قدرة نووية»(ج). وردًّا على مخاوف من إمكان تجهيز باكستان لهذه الطائرات بتكنولوجيا باكستانية لإيصال أسلحة نووية باكستانية، صرّحت وزارة الخارجية الأمريكية أنّ برنامجًا أمنيًا جديدًا يضمّ موظفين أمريكيين على الأرض بباكستان سيجعلون تحويل الطائرة في السرّ أمرًا عسيرًا على باكستان. وكان

(4) P. Kerr and M. B. Nikitin, Pakistan's Nuclear Weapons, Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL3248 (US Congress, CRS: Washington, DC, 1 August 2016), p. 7.

(5) International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2019* (London: Routledge, 2019), pp. 298–299.

(6) News International, «Pakistan to Buy 36 Mirage V Jets from Egypt,» 5 September 2019.

(7) انظر مثلاً: International Institute for Strategic Studies, Ibid., p. 297.

توسيع برنامج أمني ميداني آخر ما أجازته وزارة الخارجية الأمريكية في تموز/يوليو 2019.

أُطلقت آليات البرنامج الأمني في عام 2019 بعد أن اشتكت الهند من استخدام باكستان طائرة F-16 في إسقاط إحدى طائراتها في أثناء نزاع حدودي. وعلى إثر ذلك، وبّخت الحكومةُ الأمريكية باكستان على إخلالها بشروط الاستخدام، وهي حصر تشغيل الطائرات F-16 وصواريخ الدفاع الجوّي الأمريكية الصنع في قاعدتَي موشاف وشاهباز الجوّيتين في عمليات مكافحة الإرهاب. ولا يُعرف إن كانت القيود تشمل أيضًا طائرات F-16 الأربعين التي اشترتها باكستان في ثمانينيات القرن الماضي، لكنّ تلك الطائرات حُدّثت منذ ذلك الحين، ولذلك ربّما تكون مشمولة.

لا يُعرف إن كانت القيود ستجعل استخدام باكستان بعضًا من طائرات F-16 في دور نووي مستحيلاً. لكنّها ربّما دفعت باكستان إلى حصر المهمّة النووية بطائراتها من نوع ميراج التي يظهر أنّها غير خاضعة لقيود مشابهة على المستخدم.

(أ) US Senate, Congressional Record, 20 September 1995, p. S 13966.

(ب) US National Security Council, «Report to Congress on Status of China, India and Pakistan Nuclear and Ballistic Missile Programs,» July 1993, p. 7.

(ج) US House of Representatives, Committee on International Relations, «Proposed Sale of F-16 Aircraft and Weapons Systems to Pakistan,» Serial no. 109–220, 20 July 2006, p. 41.

**المصادر:** US National Security Council, «Report to Congress on Status of China, India and Pakistan Nuclear and Ballistic Missile Programs,'» July 1993; US Senate, Congressional Record, 20 September 1995; US House of Representatives, Committee on International Relations, «Proposed sale of F-16 Aircraft and Weapons Systems to Pakistan,» Serial no. 109–220, 20 July 2006; D. Frantz and C. Collins, The Nuclear Jihadist: The True Story of the Man Who Sold the World's Most Dangerous Secrets … and How We Could Have Stopped Him (New York: Hachette Book Group, 2007), pp. 162–180; US Department of Defense, Defense Security Cooperation Agency, «Pakistan: Technical Security Team (TST) in Continued Support of F-16 Program,» News Release no. 19-29, 26 July 2019, and P. D. Shinkman, «State Department Reprimanded Pakistan for Misusing F-16s, Document Shows,» US News and World Report, 11 December 2019.

تقتني باكستان طائرة JF-17 بأعداد كبيرة، وهي تُصنّع بالتعاون مع الصين لتحلّ محلّ طائرات الميراج الهرمة. وتشغّل باكستان حاليًا نحو 100 من هذه الطائرات في 4ـ6 أسراب، مع إضافة طائرات محدَّثة[8]. وتشير تقارير أولية عن أعمال تحديث JF-17 إلى أنّ هدف سلاح الجوّ الباكستاني هو أن تُدمج في الطائرة من الجوّ «رعد» ذات القدرة النووية، لكن لم يرد في التقارير الأخيرة عن أعمال التحديث ما يشير إلى هذا السلاح[9].

المراد من القذيفة رعد تزويد الطائرات الحربية الباكستانية القاذفة للقنابل بقدرة نووية تُستخدم عن

(8) B. Khan, «Pakistan Inches Closer to Inducting the JF-17 Block 3,» Quwa Defence News and Analysis Group, 1 July 2019; G. Waldron, «Paris: JK-17 Block III to Have First Flight by Year-End,» Flight Global, 20 June 2019, and International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2019*, pp. 298-299.

(9) R. Fisher, «JF-17 Block II Advances with New Refuelling Probe,» *Jane's Defence Weekly* (27 January 2016).

بُعد. خضعت لسبع تجارب تحليق منذ عام 2007، أجري آخرها، بحسب التقارير، في عام[10]. وعُرض نموذج مطوَّر، اسمه رعد-2، لأوّل مرّة في عام 2017، وذُكر أنّ مداه 600 كم. ويظهر أنّ رعد-2 مزوّد بتشكيلات جديدة لمأخذ الهواء في المحرّك والذيل والجناحين[11].

## القذائف ذات القواعد البرّية

توسّع باكستان ترسانتها من القذائف البالستية ذات القدرة النوويّة التي تتألّف من سلاسل نظم قصيرة المدى ومتوسّطة المدى (انظر الجدول الرقم (10-8)). وهي تنشر حاليًا قذائف بالستية نقّالة على الطرقات قصيرة المدى وذات وقود صلب من نوع عبدلي (وتسمّى حتف 2 أيضًا) وغزنوي (حتف-3) وشاهين-1 (حتف-4) ونصر (حتف 9). ولا يزال شاهين 1A قيد التطوير. وأخضعت القذائف غزنوي ونصر وشاهين-1 لتجارب إطلاق في عام 2019[12].

تتألّف ترسانة باكستان في الوقت الراهن من نوعين من القذائف البالستية المتوسّطة المدى وذات القدرة النوويّة: القذيفة غوري (حتف-5) النقّالة على الطرقات والعاملة بالوقود السائل، ويبلغ مداها 1250 كم؛ وشاهين-2 (حتف-6) النقّالة على الطرقات وذات المرحلتين والوقود الصلب، والتي يبلغ مداها 2000 كم[13]. أخضعت شاهين-2 لتجربة إطلاق في أيار/مايو 2019[14]. ويجري حاليًا تطوير نموذج أبعد مدى، اسمه شاهين-3، وقد أُخضع لتجربة إطلاق واحدة، وذلك في عام 2015[15]. يبلغ المدى المعلَن للقذيفة 2750 كم، وهو ما يجعلها أطول المنظومات التي اختبرتها باكستان مدى حتّى الساعة. كما أنّ العمل جارٍ أيضًا على تطوير نموذج لشاهين-3، اسمه أبابيل، وربّما يُجهَّز بتكنولوجيا مركبة عودة ذات رؤوس متعدّدة فردية توجيه (MIRV)، وقد اختُبرت آخر مرّة في عام 2017[16].

---

(10) Pakistan Inter Services Public Relations, Press Release PR-16/2016-ISPR, 19 January 2016.

(11) Pakistan Inter Services Public Relations, «Pakistan Conducted Successful Flight Test of Air Launched Cruise Missile ««Ra'ad-II»,» Press Release PR-27/2020-ISPR, 18 February 2020.

(12) Pakistan Inter Services Public Relations, «Pakistan Today Conducted Another Successful Launch of Short Range Surface to Surface Ballistic Missile «Nasr»,» Press Release PR-37/2019-ISPR, 31 January 2019; Pakistan Inter Services Public Relations, «Pakistan Successfully Carried out Night Training Launch of Surface to Surface Ballistic Missile Ghaznavi, Capable of Delivering Multiple Types of Warheads up to a Range of 290 Kilometers,» Press Release PR-156/2019-ISPR, 29 August 2019, and Pakistan Inter Services Public Relations, «Pakistan today successfully conducted training launch of surface to surface ballistic missile Shaheen-1,» Press Release PR-194/2019-ISPR, 18 November 2019.

(13) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat (NASIC: Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017), p. 25.

(14) Pakistan Inter Services Public Relations, «Pakistan Conducted Successful Training Launch of Surface to Surface Ballistic Missile Shaheen-II,» Press Release PR-104/2019-ISPR, 23 May 2019.

(15) Pakistan Inter Services Public Relations, «Shaheen 3 Missile Test,» Press Release PR-61/2015-ISPR, 9 March 2015.

(16) لمزيد من التفاصيل عن القذيفة أبابيل، انظر: Kile and Kristensen, «Pakistani Nuclear Forces,» p. 335.

## الجدول الرقم (10-8)

## القوّات النووية الباكستانية، كانون الثاني/يناير 2020

| النوع/(التسمية الأمريكية/ الباكستانية) | عـدد منصّات الإطلاق المنتشرة | السنة الأولى للنشر | المدى (كم)[أ] | حصيلة الـرؤوس الحربية[ب] | عدد الرؤوس الحربية[ج] |
|---|---|---|---|---|---|
| طائرات | 36 | | | | 36 |
| F-16A/B [د] | 24 | 1998 | 1600 | 1× قنبلة | .. |
| Mirage III/V | 36 | 1998 | 2100 | 1× قنبلة أو قذيفة رعـد الانسيابية العابرة للقارّات[ه] | 36 |
| قذائف بالستية تُطلق من البرّ | 120[و] | | | | 120 |
| عبدلي (حتف-2) | 10 | 2015 | 200 | kt 12-1x5 | 10 |
| غزنوي (حتف-3) | 16 | 2004 | 300 | kt 12-1x5 | 16 |
| شاهين-1 (حتف-4) | 16 | 2003 | 750 | kt1 12-x5 | 16 |
| شاهين-1A (حتف-4)[ز] | .. | [2020] | 900 | kt 12-1x5 | .. |
| شاهين-2 (حتف-6) | 18 | 2014 | 2000 | kt 40-1x10 | 18 |
| شاهين-3 (حتف-..)[ح] | .. | [2022] | 2750 | kt 40-1x10 | .. |
| غوري (حتف-5) | 24 | 2003 | 1250 | kt 40-1x10 | 24 |
| نصر (حتف-9) | 24 | 2013 | 70 | kt 12-1x5 | 24 |
| أبابيل (حتف-..) | .. | .. | 2200 | MIRV أو MRV | ..[ط] |
| بابور (حتف-7) GLCM | 12 | 2014 | 350[ي] | kt 12-1x5 | 12 |
| بابور-2 (حتف-..) GLCM | .. | ..[ك] | 700 | kt 12-1x5 | .. |
| قذائف تُطلق من البحر | | | | | |
| بابور-3 (حتف-..) SLCM | 0 | ..[ل] | 450 | kt 12-1x5 | 0 |
| رؤوس حربية أخـرى مخزّنة[م] | | | | | 4 |
| **المجموع** | **156** | | | | **160**[م] |

.. = بيانات غير متاحة أو غير صالحة؛ [ ] = رقم غير مؤكَّد؛ ALCM = قذيفة انسيابية تُطلق من الجوّ؛ GLCM = قذيفة انسيابية تُطلق من الأرض؛ MIRV = مركبة عودة ذات رؤوس متعدّدة فردية التوجيه؛ MRV = مركبة عودة ذات رؤوس متعدّدة؛ SLCM = قذيفة انسيابية تُطلق من البحر؛ kt = كيلوطن.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة يعتمد على طريقة التحليق وعلى

حمولة الأسلحة. وربّما تُخفَّض حمولات القذائف لتصل إلى مداها الأقصى.

(ب) حصائل الرؤوس الحربية النوويّة الباكستانية غير معلومة. لكنّ التجارب النوويّة التي أُجريت في عام 1998 أظهرت أنّ الحصائل يمكن أن تصل إلى 12 كيلوطن. ربّما أُدخلت في الخدمة رؤوس حربية معزَّزة حصيلتها أكبر منذ ذلك الحين. ولا يوجد دليل من مصدر مفتوح يفيد بأنّ باكستان طوّرت رؤوسًا حربية نوويّة حرارية ذات مرحلتين.

(ج) الطائرات والقذائف على اختلاف أنواعها ذات استخدامات مزدوجة. ويمكن منصات إطلاق القذائف الانسيابية حمل أكثر من قذيفة. وهذا التقدير يفترض وجود رأس حربي واحد في المتوسّط لكلّ منصّة إطلاق. لكنّ الرؤوس الحربية ليست منتشرة على المنصّات وإنما في مرافق تخزين منفصلة.

(د) تحدّثت تقارير غير مؤكَّدة عن تعديل باكستان بعضًا من الطائرات الحربية F-16 الـ40 التي اشتُريت من الولايات المتّحدة في ثمانينيات القرن الماضي لتتولّى دور إيصال أسلحة نوويّة (انظر الخانة (10ـ1)). لكن يُفترض هنا أنّ الأسلحة النووية التي تحملها قوّات نووية منقولة جوًّا مرصودة لطائرات ميراج.

(هـ) للقذيفة رعد (حتفـ8) الانسيابية التي تُطلق من الجوّ مدى معلن مقداره 350 كم، وحصيلة مقدَّرة تبلغ 5ـ12 كيلوطن. لكن لا يوجد دليل يشير إلى نشر القذيفة رعد. وعرض الجيش الباكستاني نموذج رعدـ2 وذُكر أنّ مداها 600 كم. ويُقدَّر هنا أنّه ربّما يصار إلى نشر النموذج الجديد في وقت قريب من عام 2021 ليحلّ محلّ النموذج الأصلي.

(و) ربّما يمكن إعادة تحميل بعض منصّات الإطلاق بالقذائف مرّة واحدة أو أكثر.

(ز) لم يتّضح إن كان للقذيفة شاهينـ(IA) التسمية ذاتها لشاهينـ1.

(ح) لا يُعرف اسم شاهينـ3.

(ط) ذكرت القوّات المسلّحة الباكستانية أنّ القذيفة «قادرة على إيصال رؤوس حربية متعدّدة» باستخدام تكنولوجيا مركبات العودة ذات الرؤوس المتعدّدة الفردية التوجيه.

(ي) تزعم الحكومة الباكستانية أنّ المدى 700 كم، وهو ضعف المدى الذي ذكره المركز الوطني للاستخبارات الجوّية والفضائية التابع لسلاح الجوّ الأمريكي.

(ك) القذيفة بابور 2، التي اختُبرت لأوّل مرّة في 14 كانون الأوّل/ديسمبر 2016، نموذج مطوّر للقذيفة بابور الأصلية الانسيابية التي تُطلَق من الأرض، والراجح أنّها ستحلّ محلّها.

(ل) أُجرى اختبار الإطلاق الأوّل على القذيفة الانسيابية بابورـ3 التي تُطلَق من البحر باستخدام منصّة مغمورة في 9 كانون الثاني/يناير 2017.

(م) إضافة إلى الرؤوس الحربية الـ 156 التي يُقدَّر أنّها مرصودة للقوّات العملانية، يُعتقد أنه أُنتجت رؤوس حربية إضافية (أو أنّها قيد الإنتاج) لتسليح القذائف شاهين 3 والقذائف الانسيابية، بحيث يصل المخزون المقدّر إلى نحو 160 رأسًا حربيًا. ويُتوقَّع أن يزيد مخزون الرؤوس الحربية لدى باكستان باطّراد.

**المصادر:** Pakistani Ministry of Defence; various documents; US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC: Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017); International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2019* (London: Routledge, 2019); *Bulletin of the Atomic Scientists*, «Nuclear Notebook,» various issues, and authors' estimates.

إضافة إلى توسيع باكستان ترسانتها من القذائف البالستية التي تُطلق من البرّ، تواصل باكستان تطوير القذيفة الانسيابية بابور (حتفـ7) ذات القدرة النووية ومنصّات الإطلاق البرّية. أُخضعت

القذيفة لـ12 تجربة إطلاق على الأقلّ منذ عام 2005، وهي تُستخدم في تدريبات عسكرية ميدانية منذ عام 2011. وللقذيفة نموذج ذو مدى محسّن يسمّى بابور-2، ويشار إليه بمنظومة السلاح بابور1 (بي) أحيانًا، يُزعَم أنّ مداها 700 كم، علمًا بأنّ مدى النموذج الأصلي 350 كم. وأخضعت لأوّل تجربة إطلاق في عام 2016 وجُرّبت للمرّة الثانية في عام 2018[17].

## القذائف ذات القواعد البحرية

تسعى باكستان، في سياق جهودها الرامية إلى امتلاك قدرة توجيه ضربة ثانية مؤكَّدة، لبناء ثالوث نووي بتطوير قوّة نوويّة بحرية. ويظهر أنّ المراد من القذيفة الانسيابية التي تُطلق من الغوّاصات، واسمها بابور-3، منح قدرة نووية لغوّاصات البحرية الباكستانية حاليًا من فئة أغوستا التي تعمل بالديزل والكهرباء[18]. وقد أُخضعت بابور-3 لأوّل تجربة إطلاق في عام 2017 وجُرّبت مرةً أخرى في عام 2018[19].

تقدّمت باكستان من الصين بطلب شراء ثماني غوّاصات تقليدية تعمل بالدفع الذي لا يعتمد على الهواء من فئة هانغور، ويُتوقَّع استلام أولاها في عام 2022. ويُحتمل إسناد دور نووي إلى هذه الغوّاصات بواسطة القذائف الانسيابية بابور-3[20].

(17) Pakistan Inter Services Public Relations, «Pakistan Today Conducted a Successful Test of an Enhanced Range Version of the Indigenously Developed Babur Cruise Missile,» Press Release PR-142/2018-ISPR, 14 April 2018.

(18) A. Panda and V. Narang, «Pakistan Tests New Sub-launched Nuclear-Capable Cruise Missile. What Now?,» *The Diplomat*, 10 January 2017.

(19) Pakistan Inter Services Public Relations, «Pakistan Conducted Another Successful Test Fire of Indigenously Developed Submarine Launched Cruise Missile Babur Having a Range of 450 Kms,» Press Release PR-125/2018-ISPR, 29 March 2018.

ربّما تكون التقارير التي وصفت تجربة قذيفة انسيابية أُطلقت من سفينة في عام 2019 تجربة لقذيفة مختلفة. انظر: F. S. Gady, «Pakistan's Navy Test Fires Indigenous Anti-ship/Land-attack Cruise Missile,» *The Diplomat*, 24 April 2019.

(20) B. Khan, «Profile: Pakistan's New Hangor Submarine,» Quwa Defence News and Analysis Group, 11 November 2019.

# VIII. القوّات النووية الإسرائيلية

**شانون ن. كايل، هانس م. كريستنسِن**

لا تزال إسرائيل متمسّكة بسياسة التعتيم النووي القديمة، وهي عدم تأكيد حيازتها أسلحة نوويّة أو نفيها رسميًا[1]. وكمثَل الهند وباكستان، لم تكن إسرائيل يومًا طرفًا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار (NPT))[2].

تشير وثائق حكومية أمريكية وإسرائيلية نُزعت عنها السرّية إلى أنّ إسرائيل بدأت ببناء مخزون أسلحة نووية في مطلع ستينيات القرن الماضي باستخدام بلوتونيوم أنتجه مفاعل إسرائيل البحثي-2 (IRR-2) في مركز النقب للبحوث النووية القريب من ديمونا[3]. لكن لا تتوافر معلومات كثيرة للعامّة عن التاريخ التشغيلي لهذا المفاعل غير المشمول بضمانات ولا عن قدرته الإنتاجية، علمًا بأنّه دخل الخدمة في عام 1963 [4]. وربّما يجري تشغيله اليوم لإنتاج التريتيوم أساسًا[5]. تقرّر إغلاق هذا المفاعل الهرم الذي يعمل بالماء الثقيل في عام 2003، لكنّه ما زال قيد الخدمة برغم وجود عدد من المشكلات الهيكلية المحدّدة في قلبه[6]. وتقرّر إغلاقه في عام 2023، لكن ذُكر أنّ لجنة الطاقة الذرّية الإسرائيلية تدرس سبُل إطالة عمره التشغيلي إلى أربعينيات القرن الحالي[7].

---

(1) للاطلاع على دور هذه السياسة في صنع القرار الأمني القومي الإسرائيلي، انظر: A. Cohen, «Israel,» in: H. Born, B. Gill and H. Hänggi, eds., SIPRI, *Governing the Bomb: Civilian Control and Democratic Accountability of Nuclear Weapons* (Oxford: Oxford University Press, 2010), pp. 152–170.

(2) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة عدم الانتشار وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(3) للاطلاع على تاريخ برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي، انظر: A. Cohen, *The Worst-kept Secret: Israel's Bargain with the Bomb* (New York: Columbia University Press, 2010).

(4) A. Glaser and M. Miller, «Estimating Plutonium Production at Israel's Dimona Reactor,» Science, Technology and Global Security Working Group, Massachusetts Institute of Technology, 2011.

(5) R. Kelley and K. Dewey, «Assessing Replacement Options for Israel's Ageing Dimona Reactor,» *Jane's Intelligence Review*, 20 Novemebr 2018, and International Panel on Fissile Material (IPFM), «Countries: Israel,» 12 February 2018.

(6) C. Levinson, «Israel's Dimona Nuclear Reactor Plagued by 1,537 Defects, Scientists Say,» *Haaretz*, 16 April 2016.

(7) Y. J. Bob, «Experts Agree Dimona Nuke Reactor Can Exceed Original Life Expectancy,» *Jerusalem Post*, 12 July 2019.

يُقدَّر أنّ لدى إسرائيل نحو 90 سلاحًا نوويًا عملانيًا (انظر الجدول الرقم (10ـ9)). ولا تُعرف أماكن خزن هذه الرؤوس الحربية التي يُعتقد أنّها مفكَّكة جزئيًا. ويُعتقد أنّ 30 من هذه الأسلحة قنابل مدفوعة بالجاذبية تُسقط من طائرات F-16I. ويُحتمل أن تؤدّي طائرات F-15 الإسرائيلية دورًا في ضربة نووية أيضًا، لكنّ ذلك غير مؤكّد.

ويُعتقد أنّه تمّ رصد ما يصل إلى 50 رأسًا حربيًا لإيصالها بواسطة قذائف بالستية من طراز أريحا تُطلق من البرّ. لكنّ الحكومة الإسرائيلية لم تؤكّد علنًا حيازتها قذائف أريحا.

والراجح أنّ الترسانة الإسرائيلية ما زالت تتضمّن قذائف بالستية متوسّطة المدى ذات الوقود الصلب والمرحلتين من نوع أريحاـ2، ويُعتقد أنّها موضوعة، إلى جانب منصّات نصب/نقل نقّالة، في كهوف في قاعدة قريبة من زخاريا (زكريا) على مسافة 25 كم تقريبًا غربيّ القدس[8]. كما أنّ مركبة الإطلاق الفضائية الإسرائيلية شافيت معتمدة على أريحا 2، وقد نقلت قمرًا صناعيًا عسكريًا إلى مداره في رحلتها الأولى في عام 1988[9].

**الجدول الرقم (10ـ9)**

**القوّات النووية الإسرائيلية، كانون الثاني/يناير 2020**

| النوع | المدى (كم)[أ] | الحمولة (كغ) | الوضع | عدد الرؤوس الحربية |
|---|---|---|---|---|
| طائرات[ب] | | | | .. |
| F-16I Falcon | 1600 | 5400 | 98 طائرة في المخزون، ويُعتقد أنّ عددًا ضئيلاً منها (سربًا واحدًا أو سربين) مجهَّز لإيصال أسلحة نوويّة. | 30 |
| قذائف بالستية ذات قواعد برّية[ج] | | | | .. |
| أريحا 2 | 1500ـ1800 | 750ـ1000 | نحو 50 قذيفة؛ نُشرت لأول مرّة في عام 1990. | 25 |
| أريحا 3[د] | أكثر من 4000 | 1000ـ1300 | أصبحت عملانية في الأعوام 2011ـ2015، ويجري إحلالها بالتدريج محلّ أريحا 2. | 25 |
| قذائف انسيابية | | | | .. |

J. O'Halloran, ed., «Jericho Missiles,» *IHS Jane's Weapons: Strategic*, 2015–2016 (IHS Jane's Coulsdon, 2015), (8) p. 53.

W. Graham, «Israel Launches Ofek Spy Satellite: Officials Confirm Malfunctions,» NASASpaceflight.com, 13 (9) September 2016.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| .. | .. | .. | أشارت تقارير غير مؤكّدة إلى تسليح الغوّاصات دولفن التي تعمل بالديزل والكهرباء بقذائف انسيابية نوويّة تُطلق من البحر، لكنّ مسؤولين إسرائيليين يرفضون التعليق العلني على هذه التقارير. | 10 |
| **المجموع** | | | | **90**[ه] |

.. = غير متاح أو غير صالح.

(أ) ذُكر مدى الطائرة لأغراض توضيحية فقط، لأنّ المدى الفعلي للمهمّة متفاوت. وربما تُخفَّض حمولات القذائف لبلوغ المدى الأقصى.

(ب) يُفترض هنا أنّ النموذج I لطائرات F-16 لا غير مكلّف بالدور النووي. ويُحتمل أنّ لبعض طائرات F-15 الإسرائيلية دورًا هجوميًا نوويًا أيضًا، لكنّ ذلك غير مؤكّد.

(ج) لم تعترف الحكومة الإسرائيلية علنًا بحيازتها قذائف أريحا.

(د) ربّما يجري تطوير نموذج أبعد مدى للقذيفة مع محرّك صاروخي جديد.

(هـ) بحسب تقدير سيبري التقريبي، تخزّن إسرائيل نحو 90 رأسًا حربيًا نوويًا. لكن هناك شكوكًا كثيرة حيال حجم الترسانة النووية الإسرائيلية وقدرات رؤوسها الحربية.

**المصادر:** A. Cohen, *The Worst-kept Secret: Israel's Bargain with the Bomb* (New York: Columbia University Press, 2010); A. Cohen and W. Burr, «Israel Crosses the Threshold,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 62, no. 3 (May-June 2006); A. Cohen, *Israel and the Bomb* (New York: Columbia University Press, 1998); D. Albright, F. Berkhout and W. Walker, SIPRI, *Plutonium and Highly Enriched Uranium 1996: World Inventories, Capabilities and Policies* (Oxford: Oxford University Press, 1997); International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2019* (London: Routledge, 2019); IHS Jane's Strategic Weapon Systems, various issues; S. Fetter, «Israeli Ballistic Missile Capabilities,» *Physics and Society*, vol. 19, no. 3 (July 1990), and *Bulletin of the Atomic Scientists,* «Nuclear Notebook,» various issues; and authors' estimates.

أُعلن أنّ أريحا-3، وهي قذيفة بالستية متوسّطة المدى ذات ثلاث مراحل ومدى يتجاوز 4000 كم، صارت عملانية في عام 2011، وربّما يجري إحلالها (أو أنّها حلّت بالفعل) محلّ أريحا 2 [10]. وفي عام 2013، أجرت إسرائيل تجربة على قذيفة أريحا 3 باستخدام محرّك جديد يتيح للقذيفة في رأي بعض المصادر مدى عابرًا للقارّات- أي مدى يتجاوز 5500 كم[11]. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر 2019، صرّحت وزارة الدفاع الإسرائيلية أنّها أجرت تجربة إطلاق على نظام دفع صاروخي غير محدّد من قاعدة عسكرية في وسط إسرائيل، لكنّها لم تحدّد نوع القذيفة المجرَّبة[12]. وبحسب تقارير غير مؤكَّدة، القاعدة هي قاعدة بلماحيم الجوّية الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسّط، وهي التي

(10) O'Halloran, ed., «Jericho Missiles».

(11) A. Ben David, «Israel Tests Jericho III Missile,» Aviation Week and Space Technology (22 July 2013).

(12) J. A. Gross, «Defense Ministry Conducts Missile Test Over Central Israel,» *Times of Israel*, 6 December 2019, and Y. Melman, «Why Would Israel Reportedly Have Missiles that Reach Beyond Iran,» *Haaretz*, 11 December 2019.

استُخدمت كموقع إطلاق تجريبي للقذائف أريحا[13]. وجدّد الإطلاق سريان تكهّنات بأنّه ربّما تكون إسرائيل في سياق تطوير قذيفة أريحا 4 جديدة[14].

تشغّل إسرائيل حاليًا ستّ غوّاصات ألمانية الصنع من فئة دولفن وفئة دولفن-2 التي تعمل بالديزل والكهرباء[15]. وذكرت تقارير كثيرة غير مؤكَّدة أنّ إسرائيل عدّلت بعض هذه الغوّاصات أو كلّها لتحمل قذائف انسيابية ذات رؤوس نووية، وهو ما يمنحها قدرة على توجيه ضربة ثانية انطلاقًا من البحر[16]. لكن رفض مسؤولون إسرائيليون باستمرار التعليق على هذه التقارير. إذا كانت صحيحة، ربّما تتضمّن الترسانة البحرية نحو 10 رؤوس حربية على افتراض رصد بضعة رؤوس حربية لكلّ غواصة.

(13) J. Trevithick, «Did Israel Just Conduct a Ballistic Missile Test from a Base on its Mediterranean Coast?,» The Drive, 6 December 2019.

(14) A. Ahronheim, «IDF Tests Rocket Propulsion System,» *Jerusalem Post*, 7 December 2019.

(15) Naval Today, «Israel Changes Name of Sixth Dolphin Submarine,» 11 January 2019.

ومن المقرّر تسليم إسرائيل غوّاصة سادسة في عام 2020.

(16) انظر مثلاً: Cohen, The Worst-kept Secret: Israel's Bargain with the Bomb, p. 83; R. Bergman [et al.], «Israel's Deployment of Nuclear Missiles on Subs from Germany,» *Der Spiegel*, 4 June 2012, and D. Frantz, «Israel's Arsenal is Point of Contention,» *Los Angeles Times*, 12 October 2003.

## IX. القدرات العسكرية النووية الكورية الشمالية

**شانون ن. كايل، هانز م. كريستنسِن**

تدير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشماليّة) برنامجًا نشطًا لكنّه شديد الغموض لإنتاج أسلحة نوويّة. ويُقدَّر أنّ كوريا الشماليّة ربّما أنتجت 30ـ40 سلاحًا نوويًا بحلول كانون الثاني/يناير 2020 (انظر الجدول الرقم (10ـ10)). بُني هذا التقدير على حسابات كمّية الموادّ الانشطارية ـ البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب ـ التي يقدَّر أنّ كوريا الشماليّة أنتجتها لاستخدامها في صنع أسلحة نووية (انظر القسم X)، وعلى افتراضات بشأن تصاميم أسلحتها وقدراتها التصنيعية[1].

واصلت كوريا في عام 2019 التزامها بوقف اختياري لتجاربها التفجيرية النووية ولتجارب تحليق قذائفها البالستية البعيدة المدى، والذي سبق أن أعلنه زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون في نيسان/أبريل 2018[2]. لكنّ كوريا الشمالية أجرت عدّة تجارب على منظومات مدفعية صاروخية موجَّهة وعلى قذائف بالستية قصيرة المدى من أنواع مختلفة في عام 2019. وأجرت أيضًا تجربة التحليق الأولى لقذيفة بالستية جديدة تُطلق من غوّاصات.

(1) للاطلاع على مناقشة لتقييمات الاستخبارات الأمريكية وتقييمات أخرى لوضعية الرؤوس الحربية النووية الكورية الشمالية، انظر: S. N. Kile and H. M. Kristensen, «North Korea's Military Nuclear Capabilities,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 343–344.

(2) Korean Central News Agency, «Third Plenary Meeting of Seventh CC, WPK Held in Presence of Kim Jong Un,» 21 April 2018.

أجرت كوريا الشمالية تفجيرات تجريبية نووية تحت الأرض في تشرين الأول/أكتوبر 2006، وفي أيار/مايو 2009، وفي شباط/فبراير 2013، وفي كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2016، وفي أيلول/سبتمبر 2017. وهناك زيادة مطّردة للحصائل التفجيرية للتجارب.

## إنتاج الموادّ الانشطارية

توجد قدرات إنتاج البلوتونيوم وفصله في مركز يونغْبيون للبحوث العلمية النوويّة (YNSRC)[3]. وبدا في عام 2019 أنّ بعض المنشآت النووية تعمل هناك. وفي آب/أغسطس، ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية أنّ تحليلها لصور الأقمار الصناعية وبيانات الاستشعار عن بُعد لم تُظهر أيّ مؤشّرات منذ آخر عام 2018 على أنّ المفاعل البحثي القديم المهدَّأ بالغرافيت بقدرة 5 ميغاواط كهربائي في YNSRC يعمل[4]. إضافة إلى ذلك، ذكرت الوكالة أنّه لم تظهر مؤشّرات على وجود أنشطة إعادة معالجة جارية في المختبر الإشعاعي الكيميائي في يونغبيون الذي كان يُستخدم في فصل البلوتونيوم من قضبان الوقود المستهلك في المفاعل ذي القدرة 5 ميغاواط كهربائي[5]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أشار تحليل خبراء غير حكوميين لصور التقطتها أقمار صناعية تجارية إلى أنّ المفاعل التجريبي الذي يعمل بالماء الخفيف (ELWR) والجاري بناؤه في يونغبيون، والقادر على إنتاج بلوتونيوم لأسلحة نووية، يخضع لتجارب نظام، لكنّه لم يباشر العمل بعد[6].

هناك شكوك كثيرة حيال قدرات كوريا الشمالية على تخصيب اليورانيوم وحيال مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب (HEU). والاعتقاد السائد هو أنّ قيادة البلاد تركّز على إنتاج HEU لاستخدامه في صنع رؤوس حربية نووية للتغلّب على قدرتها المحدودة على إنتاج بلوتونيوم صالحٍ لصنع أسلحة. وأشار تحليل صور التقطتها أقمار صناعية في عام 2019 إلى مواصلة كوريا الشماليةً تشغيل مصنع التخصيب بالطرد المركزي الغازي في مجمّع يونغْبيون الذي صرّحت عنه من قبل في عام 2010[7]. وحلّل باحثون غير حكوميين عديدون صورًا التقطتها أقمار صناعية تجارية وحدّدوا مرفقًا سرّيًا محتملاً لتخصيب اليورانيوم في كانغْسونغ جنوب غرب بيونغ يانغ[8]. لكنّ محلّلين نبّهوا إلى

(3) للاطلاع على تقييم لمرافق إنتاج الأسلحة النووية وبنيتها الأساسية في كوريا الشمالية، انظر: S. S. Hecker, R. L. Carlin and E. A. Serbin, «A Comprehensive History of North Korea's Nuclear Program: 2018 Update,» Center for International Security and Cooperation, Stanford University, 11 February 2019, p. 3.

(4) International Atomic Energy Agency, «Application of Safeguards in the Democratic People's Republic of Korea,» Report to the Board of Governors by the Acting Director General, GOV/2019/33-GC(63)/20, 19 August 2019, p. 4, and F. V. Pabian, J. Liu, and P. Makowsky, «North Korea's Yongbyon Nuclear Complex: No Sign of Operations,» 38 North, 15 March 2019.

(5) International Atomic Energy Agency, Ibid.

(6) يمكن استخدام البلوتونيوم المفصول من الوقود المستنفد في المفاعل في إنتاج أسلحة نووية.
E. Serbin and A. Puccioni, «North Korea's Experimental Light Water Reactor: Possible Testing of Cooling System,» 38 North, 6 December 2019.

(7) F. V. Pabian and J. Liu, «North Korea's Yongbyon Nuclear Facilities: Well-maintained But Showing Limited Operations,» 38 North, 9 January 2019, and Hecker, Carlin and Serbin, «A Comprehensive History of North Korea's Nuclear Program: 2018 Update,» pp. 3–4.

(8) A. Panda, «Exclusive: Revealing Kangson, North Korea's First Covert Uranium Enrichment Site,» *The Diplomat,* 13 July 2018, and D. Albright, «Kangsong: A Suspect Uranium Enrichment Plant,» Imagery Brief, Institute for Science and International Security, 2 October 2018.

استحالة تأكيد طبيعة النشاط الجاري هناك وغايته من دون دخول المصنع[9]. وذُكر أنّ تقييمًا استخباريًا أمريكيًا خلَص في عام 2018 إلى أنّه يوجد لدى كوريا الشمالية على الأرجح أكثر من مصنع سرّي واحد لتخصيب اليورانيوم وأنّها تسعى للتستّر على أنواع مرافق الإنتاج وعددها في برنامج أسلحتها النووية[10].

## القذائف البالستية ذات القواعد البرّية

تعمل كوريا الشمالية على توسيع قوّتها الصاروخية البالستية وعلى تحديثها، وهي مؤلّفة من منظومات قذائف محلّية الصنع قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى إمّا أنّها منتشرة وإما قيد التطوير[11]. كما أنّها سعت في السنين الأخيرة لتطوير متسلسل لمنظومات قذائف عديدة تزداد مدى باطّراد مع قدرات إيصال تزداد تعقيدًا باستمرار[12]. لكنّ تجارب التحليق أوقفت في عام 2018، وذكرت وزارة الدفاع الأمريكية في كانون الثاني/يناير 2019 أنّه لم يجر نشر أيّ من القذائف البالستية الجديدة الأبعد مدى Hwasong-10/12/13/14/15 أو Bukkeokseong-1/2[13].

**الجدول الرقم (10ـ10)**

**القوّات الكورية الشمالية ذات القدرة النووية المحتملة، كانون الثاني/يناير 2020**

| النوع[1] | المدى (كم) | الحمولة (كغ) | الوضع | عدد الرؤوس الحربية |
|---|---|---|---|---|
| قذائف بالستية ذات قواعد برّية | | | | .. |
| Hwasong-7 (Nodong) | أكبر من 1200 | 1000 | قذيفة من مرحلة واحدة تعمل بالوقود السائل. يوجد أقلّ من مئة منصّة إطلاق؛ نُشرت لأوّل مرّة في عام 1990. | |
| Hwasong-9 (Scud-ER) | 1000 | 500 | نموذج للقذيفة سكود، زيد طولها لتحمل وقودًا إضافيًا. | |

(9) Hecker, Carlin and Serbin, Ibid., p. 4, and M. Madden, «Much Ado about Kangson,» 38 North, 3 August 2018.

(10) C. Kube, K. Dilanian, and C. E. Lee, «North Korea Has Increased Nuclear Production at Secret Sites, Say US Officials,» NBC News, 1 July 2018, and E. Nakashima and J. Warrick, «North Korea Working to Conceal Key Aspects of its Nuclear Program, US Officials Say,» *Washington Post*, 30 June 2018.

(11) Center for Strategic and International Studies Missile Defence Project, «Missiles of North Korea,» Missile Threat, accessed January 2020.

(12) James Martin Center for Nonproliferation Studies (CNS), CNS North Korea Missile Test Database, accessed January 2020.

أجرت كوريا الشمالية 20 تجربة معلومة على هذه القذائف في عام 2017.

(13) US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, Missile Defense Review 2019 (Arlington, VA: DOD, 2019), p. 7.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Bukkeukseong-2 (KN-15) | 1000 | .. | قذيفة ذات مرحلتين تعمل بالوقود الصلب، وهي قيد التطوير. أُطلقت من حاوية TEL. نموذج أرضي لـSLBM Bukkeukseong-1. اختُبرت في عام 2017. | |
| Hwasong-10 (BM-25, Musudan) | أكثر من 3000 | (1000) | قذيفة قيد التطوير ذات مرحلة واحدة ووقود سائل؛ أُخضعت لتجارب إطلاق عديدة فاشلة في عام 2016. | |
| Hwasong-12 (KN-17) | أكثر من 3000 | 1000 | قذيفة قيد التطوير ذات مرحلة واحدة ووقود سائل. | |
| Hwasong-13 (KN-08) (ب) | أكثر من 5500 | .. | قذيفة قيد التطوير ذات ثلاث مراحل ووقود سائل ومدى يمكن أن يكون عابرًا للقارّات، لا يُعرف إن كانت أُخضعت لتجارب إطلاق أم لا. | |
| Hwasong-14 (KN-20) | 10,400-6700 | 1000-500 | قذيفة قيد التطوير ذات مرحلتين ووقود سائل. اختُبرت في عام 2017. | |
| Hwasong-15 (KN-22) | 13,000 | 1500-1000 | قذيفة قيد التطوير ذات مرحلتين ووقود سائل. اختُبرت مرّتين في عام 2017. | |
| Taepodong-2 (ج) | 12,000 | .. | قيد التطوير؛ نموذج لمركبة إطلاق فضائية ذات ثلاث مراحل وضعت أقمارًا صناعية في المدار في كانون الثاني/ديسمبر 2012 وشباط/فبراير 2016. | |
| قذائف بالستية تُطلق من غوّاصات | | | | .. |
| Bukkeukseong-1 | [1900] | .. | قذيفة بالستية قيد التطوير تُطلَق من البحر ذات مرحلتين ووقود صلب، ستحلّ محلّ نموذج Bukkeukseong-1 السابق. خضعت لأوّل تجربة تحليق في تشرين الأول/أكتوبر 2019. | |
| **المجموع** | | | | **[40-30]** (د) |

.. = غير متاحة أو غير صالحة؛ [ ] = رقم غير مؤكَّد؛ SLBM = قذيفة بالستية تُطلق من الغوّاصات، TEL= منصّة إطلاق ناصبة وناقلة.

(أ) يعدّد هذا الجدول القذائف البالستية ذات القدرة النووية المحتملة. لكن لا يوجد دليل معلن على إنتاج كوريا الشمالية رأسًا حربيًا عملانيًا لإيصاله بواسطة قذيفة بالستية عابرة للقارّات.

(ب) يجري تطوير نموذج KN-14 يعمل بمرحلتين، لكنّه لم يُختبر بعد.

(ج) أخفقت القذيفة Taepodong-1 ذات المرحلتين في اختبار إطلاق في عام 1998.

(د) يقدّر سيبري أنّه ربّما يكون لدى كوريا الشمالية مادّة انشطارية كافية لصنع 20ـ30 رأسًا حربيًا. ولا يُعرف عدد الرؤوس الحربية التي تمّ تركيبها.

**المصادر:** US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, *Missile Defense Review 2019* (Arlington, VA: DOD, 2019); US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC: Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017); IHS Jane's Strategic Weapon Systems, various issues; *Bulletin of the Atomic Scientists*, «Nuclear Notebook», various issues; and authors' estimates.

أجرت كوريا الشمالية في كانون الأول/ديسمبر 2019 إطلاقَين ثابتَين متواصلَين لمحرّكات صاروخية في المنصّة الرأسية لتجريب المحرّكات في سوهي[14]. ورأى بعض المحلّلين أنّ كوريا أجرت تجربة أرضية لمحرّك صاروخي يعمل بالوقود الصلب صُمّم لقذيفة بالستية جديدة بعيدة المدى[15]. لكن رجّح آخرون أنّ التجربة كانت لمحرّك جديد غير معروف أو لمحرّك موجود يعمل بالوقود السائل[16].

## القذائف البالستية القصيرة المدى

أجرت كوريا الشمالية في عام 2019 تجارب إطلاق أولية لثلاثة أنواع على الأقلّ لقذائف بالستية قصيرة المدى وتعمل بالوقود الصلب[17]. تُطلق وزارة الدفاع الأمريكية على إحدى هذه القذائف اسم KN-23، وهي شديدة الشبه بالقذيفة البالستية الروسية القصيرة المدى Iskander-M [18]. للقذيفة مدى أقصى مقدّر يتجاوز 600 كم، وقد أُخضعت لأربع تجارب تحليق في عام 2019 [19]. وتستخدم قذيفة ثانية، هي KN-25 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية، منظومة إطلاق صواريخ متعدّدة ذات

(14) J. Warrick, «North Korea Never Halted Efforts to Build Powerful New Weapons, Experts Say,» *Washington Post,* 24 December 2019.

(15) Ankit Panda (@nktpnd), «Also, given the «very important» test that's set to improve their «strategic position»—and now Kim Yong Chol talking about surprises—we have more reason to expect the demonstration of a *qualitatively new* capability that we haven't seen before. Solid-fuel ICBM/IRBM looks likely,» Twitter, 9 December 2019.

(16) M. Elleman, «North Korea's Rocket Engine Test: What We Know and Don't Know,» 38 North, 10 December 2019.

(17) Center for Strategic and International Studies Missile Defence Project, «North Korean Missile Launches and Nuclear Tests: 1984-Present,» Missile Threat, 25 March 2020.

(18) J. Lewis, «Preliminary Analysis: KN-23 SRBM,» Middlebury Institute of International Studies at Monterey, James Martin Center for Nonproliferation Studies, 5 June 2019.

(19) Center for Strategic and International Studies Missile Defence Project, «KN-23,» Missile Threat, accessed January 2020.

عيار كبير وتبيّن أنّ مداها 380 كم[20]. وهناك قذيفة ثالثة، KN-24، تشبه نموذجًا مكبَّرًا لمنظومة القذيفة التكتيكية الأمريكية[21]. وقد جُرّبت مرّتين في عام 2019، ويقدّر أنّ مداها 400 كم[22].

لا تتوافر معلومات كثيرة من مصادر مفتوحة عن الأبعاد الفنّية للقذائف البالستية القصيرة المدى، بما في ذلك مدى القذائف ودقّتها وقدرتها على اختراق الدفاعات الصاروخية. وتكهّن بعض المحلّلين في عام 2019 بأنّ القذيفة KN-23، وربّما القذيفة KN-24، ربّما تكونان منظومتين مزدوجتَي الاستخدام- بمعنى إسناد إدوار إيصال لها برؤوس حربية تقليدية ونووية[23]. وأثاروا مخاوف من أنّ قدرة كهذه ستوجد «مستوى جديدًا لعدم قابلية التكهّن» في صنع القرار العسكري لأنّه لا الولايات المتّحدة ولا كوريا الشمالية ستكون قادرة على الحكم بأنّ قذيفة قادمة من هذه الأنواع مسلّحة برؤوس حربية نووية، وهو ما قد يولّد ردًّا غير متناسب[24]. ومع أنّه ربّما طُوّرت القذائف البالستية القصيرة المدى القديمة وغير الدقيقة بقدرة مزدوجة، ليس هناك معلومات عمومية قطعية تؤكّد إسناد دور إيصال نووي للقذيفة KN-23 (أو KN-24) الأدقّ[25].

## القذائف البالستية المتوسّطة والمتوسّطة ذات المدى الأبعد

بافتراض أنّ كوريا الشمالية قادرة على إنتاج رأس حربي صغير بما فيه الكفاية، يخمّن بعض المراقبين أنّ حجم القذيفة Hwasong-7 المتوسّطة المدى، واسمها Nodong (تكتب Rodong أيضًا)، ومداها ووضعها العملاني يجعلها المنظومة التي يرجَّح إسناد دور إيصال نووي إليها[26]. اعتمد تصميم Nondong على تصميم قذيفة سكود العائدة إلى الحقبة السوفياتية، وهي قذيفة بالستية ذات مرحلة واحدة وعاملة بالوقود السائل، وذات مدى يقدَّر بأنّه يتجاوز 1200 كم. وإضافة إلى ذلك، طوّرت كوريا الشمالية القذيفة Hwasong-9 أو Scud-ER (مدى مطوَّل) ذات المرحلة الواحدة والعاملة بالوقود السائل، وربّما تكون منظومة إيصال بقدرة نووية أيضًا. يعتمد نظام القذيفة Scud-ER

(20) Center for Strategic and International Studies Missile Defence Project, «KN-25,» Missile Threat, accessed January 2020, and L. Byrne, «North Korea Tests «Super-large» Multiple Rocket Launch System: KCNA,» NK News, 24 August 2019.

(21) M. Elleman, «North Korea's New Short-range Missiles: A Technical Evaluation,» 38 North, 9 October 2019, and A. Panda, «North Korea Tests New Type of Short-range Ballistic Missile,» *The Diplomat*, 12 August 2019.

(22) Center for Strategic and International Studies Missile Defence Project, «KN-24,» Missile Threat, accessed January 2020.

(23) S. Denyer, «Fast, Low and Hard to Stop: North Korea's Missile Tests Crank up the Threat Level,» Washington Post, 15 August 2019, and Lewis, «Preliminary Analysis: KN-23 SRBM».

(24) D. Kim and M. Hanham, «North Korean Missiles: Size Does not Matter,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, 15 May 2019.

(25) للاطلاع على تقييم فنّي غير رسمي لا يسند قدرة نووية للقذيفة KN-23، انظر: Elleman, «North Korea's New Short-range Missiles: A Technical Evaluation».

(26) انظر مثلاً: M. Fitzpatrick, «North Korea Nuclear Test on Hold?,» Shangri-La Voices, International Institute for Strategic Studies, 27 May 2014, and D. Albright, «North Korean Miniaturization,» 38 North, 13 February 2013.

على القذيفة Hwasong-6 (نموذج لـScud C) مع جسم مطوَّل لحمل وقود إضافي، ويقدَّر مداها بـ1000 كم[27].

القذيفة Hwasong-10، وتسمّى Musudan أو BM-25 أيضًا، ذات مرحلة واحدة ووقود سائل، ومدى يقدَّر بأكثر من 3000 كم. كُشف النقاب عن Musudan أوّل مرّة في استعراض عسكري في عام 2010. وبدأت تجارب التحليق في عام 2016 وأخفقت مرّات عديدة[28]. ولم ترد أنباء عن تجارب تحليق على القذيفة Musudan منذ عام 2016-2017، والغموض يكتنف وضع برنامج تطويرها.

القذيفة Hwasong-12 (وتسمّيها وزارة الدفاع الأمريكية KN-17) ذات مرحلة واحدة ومدى أبعد من المتوسّط، ويُعتقد أنّ لها محركًا جديدًا معزّزًا يعمل بالوقود السائل، وخصائص تصميمية ربّما تجعلها منصّة اختبار لتكنولوجيا قذيفة بالستية مستقبلية عابرة للقارّات[29]. وتكهّن بعض المحلّلين بأنّ القذيفة تحمل مركبة دفع لاحق صغيرة يمكن استخدامها في تحسين دقّة الرأس الحربي وزيادة مداه الأقصى[30]. ولهذه القذيفة مدى يقدَّر بأنه أكبر من 3000 كم، وقد أُخضعت لتجربة إطلاق آخر مرّة في عام 2017، لكن لم يتمّ نشرها بعد[31].

تطوّر كوريا الشمالية قذيفة Bukkeukseong-2 (KN-15 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية)، وهي نموذج يُطلق من البرّ للقذيفة البالستية التي تُطلق من البحر Bukkeukseong-1. لهذه القذيفة ذات المرحلتين والعاملة بالوقود الصلب مدى يناهز 1000 كم[32]. وقد اختُبرت مرّتين في العام 2017. وأشار بعض المحلّلين إلى أنّ تطوير كوريا الشمالية للقذيفة Bukkeukseong-1 جزء على الأرجح من جهد لتحسين قابلية نظمها البالستية ذات القدرة النووية للبقاء، لأنّ سرعة إطلاق القذائف العاملة بالوقود الصلب تفوق سرعة إطلاق النظم العاملة بالوقود السائل، وتحتاج إلى مركبات دعم أقل، وهي عناصر ربّما تدلّ المراقبة الفوقية على مكان القذيفة[33].

---

(27) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), *Ballistic and Cruise Missile Threat* (NASIC: Wright-Patterson Air Force Base, OH, July 2017), pp. 18 and 25.

(28) R. Savelsberg and J. Kiessling, «North Korea's Musudan Missile: A Performance Assessment,» 38 North, 20 December 2016.

أجرت كوريا الشمالية 8 تجارب تحليق على منظومة Musudan في عام 2016، لكن حُكم على تجربة واحدة فقط بأنّها ناجحة. انفجرت القذائف في التجارب الأخرى على المنصّة أو بُعيد إطلاقها.

(29) Y. Yi, «Hwasong-12 a Stepping-stone in North Korea's ICBM Development,» *The Hankyoreh*, 16 May 2017, and R. Savelsberg, «A Quick Technical Analysis of the Hwasong-12 Missile,» 38 North, 19 May 2017.

(30) M. Elleman, «North Korea's Hwasong-12 Launch: A Disturbing Development,» 38 North, 30 August 2017.

(31) A. Panda, «North Korea Shows Increased Operational Confidence in the Hwasong-12 IRBM,» *The Diplomat*, 17 September 2017, and US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, Missile Defense Review 2019.

(32) US Air Force, National Air and Space Intelligence Center (NASIC), Ballistic and Cruise Missile Threat, p. 25.

(33) A. Panda, «It Wasn't an ICBM, but North Korea's First Missile Test of 2017 is a Big Deal,» *The Diplomat*, 14 February 2017.

## القذائف البالستية ذات المدى العابر للقارّات

يُعتقد على نطاق واسع أنّ كوريا الشمالية أعطت الأولوية لبناء ونشر قذيفة بالستية بعيدة المدى يمكنها إيصال رأس حربي نووي إلى أهداف في الولايات المتّحدة القارّية. لكن هناك الكثير من عدم اليقين في تقييمات قدرات القذائف الحالية البعيدة المدى لدى كوريا الشمالية[34].

عرضت كوريا الشمالية القذيفة Hwasong-13 (KN-08) بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية) أوّل مرّة كسلاح نقّال على الطرقات ذي ثلاث مراحل ومدى عابر للقارّات في استعراض عسكري أقيم في نيسان/أبريل 2012، مع أنّ بعض المحلّلين غير الحكوميين جادلوا بأنّ القذائف التي عُرضت ليست سوى مجسّمات[35]. كما أنّ التقديرات المتّصلة بمدى القذيفة وحمولتها تخمينية للغاية، علمًا بأنّها لم تخضع لأيّ تجربة تحليق لغاية عام 2019.

طوّرت كوريا الشمالية القذيفة Hwasomg-14 (KN-20)بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية)، وهي نموذج أوّلي لقذيفة بالستية عابرة للقارّات ظهر أوّل مرّة في عرض عسكري أقيم في بيونغْ يانغ في عام 2015[36]. يبدو أنّ هذه القذيفة ذات المرحلتين تستخدم المحرّك المعزّز العامل بوقود عالي الطاقة الذي في القذيفة Hwasong-12 ذات المرحلة الواحدة[37]. وبناءً على تجربة تحليق على القذيفة جرت في تموز/يوليو 2017، استبعد محلّلون في تخميناتهم تجاوز مداها 8000 كم إذا كانت حمولتها 500 كغ، والذي يُظَنّ أنّه يناهز وزن رأس حربي نووي. وهذا يعني أنّه لا يمكن للقذيفة بلوغ أهداف تتخطّى الساحل الغربي في الولايات المتّحدة إذا أُطلقت من كوريا الشمالية[38].

تطوّر كوريا الشمالية قذيفة بالستية جديدة عابرة للقارّات ذات مرحلتين، اسمها Hwasong-15 (KN-22 بحسب تسمية وزارة الدفاع الأمريكية)، لكن بمرحلة ثانية أطول بكثير ومحرّكات معزِّزة أقوى بكثير من تلك التي في Hwasong-14. أُخضعت لأوّل تجربة تحليق في عام 2017 حين أُطلقت قذيفة Hwasong-15 في مسار مرتفع وفاقت القذائفَ الكورية الشمالية السابقة في ارتفاع مسارها وطول مداها. وورد في أحد التقديرات أنّ المدى الأقصى النظري لهذه القذيفة في مسار عادي يمكن أن يصل إلى 13000 كم- وهو مدى كاف لبلوغ واشنطن العاصمة وأهداف أخرى على الساحل الشرقي للولايات المتّحدة[39]. لكن يُعتقد أنّ حمولة القذيفة كانت خفيفة، ولذلك سيتضاءل مداها كثيرًا إذا نقلت حمولة أثقل كرأس حربي نووي[40].

---

(34) E. Albert, «North Korea's Military Capabilities,» Council on Foreign Relations, updated 20 December 2019.

(35) M. Schiller and R. Kelley, «Evolving Threat: North Korea's Quest for an ICBM,» *Jane's Defence Weekly,* 18 January 2017, p. 24.

(36) Ibid.

(37) استناداً إلى محلّل غير حكومي، الراجح أنّ كوريا الشمالية امتلكت المحرّك عبر قنوات غير شرعية تعمل في روسيا أو في أوكرانيا أو في الدولتين.

(38) M. Elleman, «North Korea's Hwasong-14 ICBM: New Data Indicates Shorter Range Than Many Thought,» North, 29 November 2018.

(39) D. Wright, «Re-entry of North Korea's Hwasong-15 Missile,» All Things Nuclear blog, Union of Concerned Scientists, 7 December 2017.

(40) M. Elleman, «North Korea's Third ICBM Launch,» 38 North, 29 November 2017.

إذا كانت كوريا الشمالية قد أحرزت تقدّمًا مهمًّا نحو بناء قذيفة بالستية نووية عابرة للقارّات تهدّد الولايات المتّحدة بحقّ، فهي لم تُثبت بعد أداء منظومات قذائفها الجاري تطويرها وجدارتها[41]. وأشار محلّلون دفاعيون على الخصوص إلى عدم إثبات كوريا الشمالية مهارة تكنولوجية لبناء مركبة عودة إلى الغلاف الجوّي يمكن الوثوق بها أو لتوجيه القذيفة في المرحلة النهائية وتشغيل الرأس الحربي[42]. وأشار استعراض الدفاع الصاروخي الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية في عام 2019 إلى أنّ كوريا الشمالية طوّرت من قبل قذيفة بالستية واحدة عابرة للقارّات، وهي Taepodong-2[43]. لكنّ مصادر أمريكية رسمية أخرى وصفت هذه القذيفة بأنّها مركبة إطلاق فضائية يلزمها إعادة تشكيل لتُستخدم كقذيفة بالستية عابرة للقارّات[44].

## القذائف البالستية التي تُطلَق من الغوّاصات

تواصل كوريا الشمالية تطوير منظومة قذيفة بالستية تُطلَق من الغوّاصات في سياق جهد لتحسين فرص بقاء منظومات قذائفها البالستية ذات القدرة النووية. وأعلنت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 أنّها أجرت تجربة إطلاق لقذيفة بالستية تُطلق من الغوّاصات اسمها Bukkeukseong-3 (أو Pukguksong-3 بحسب الترجمة الحرفية)[45]. أُجريت التجربة بواسطة منصّة مقطورة ومغمورة في المياه قبالة الساحل الشرقي للبلاد. تصميم القذيفة ذو مرحلتين ووقود صلب، لكن لا يُعرف إن استُخدم فيها المحرّك المعزّز نفسه الذي في القذيفة البالستية التي تُطلق من الغوّاصات Bukkeukseong-1 التي سبقتها. وبمدى أقصى مقدّر يبلغ 1900 كم، ستكون Bukkeukseong-3 القذيفة البالستية ذات الوقود الصلب والأبعد مدى في المخزون الكوري الشمالي[46].

أظهرت كوريا الشمالية في عام 2019 أنّها أحرزت تقدّمًا نحو بلوغ هدفها المتمثّل بتصميم غوّاصة عملانية مسلّحة بقذائف بالستية وبنائها ونشرها في آخر المطاف. ولديها في الخدمة حاليًا غوّاصة تجريبية واحدة من فئة سنبو، ويمكنها حمل قذيفة بالستية واحدة وإطلاقها. وكشفت زيارة للزعيم

---

(41) J. Acton, «Assessing North Korea's Progress in Developing a Nuclear-armed ICBM,» Carnegie Endowment for International Peace, 4 May 2018.

(42) Wright, «Re-entry of North Korea's Hwasong-15 Missile,» and Elleman, «North Korea's Third ICBM Launch».

(43) انظر أيضاً: I. Ali, «US General Says North Korea Not Demonstrated All Components of ICBM,» Reuters, 30 January 2018. US Department of Defense (DOD), Office of the Secretary of Defense, *Missile Defense Review 2019* (Arlington, VA: DOD, 2019), p. 7.

(44) انظر مثلاً: US Defense Intelligence Agency (DIA), *Global Nuclear Landscape 2018* (DIA: Washington, DC, 2018), p. 22.

(45) Korean Central News Agency, «DPRK Succeeds in Test-firing new-type Submarine-Launched Ballistic Missile,» 2 October 2019; J. Lee, «North Korea Says It Successfully Tested New Submarine-launched Ballistic Missile,» Reuters, 2 October 2019, and D. Ji, «Pukguksong-3 SLBM Test-launch is «Powerful Blow» to Hostile Forces: Rodong Sinmun,» NK News, 4 October 2019.

(46) A. Panda, «North Korea Finally Unveils the Pukguksong-3 SLBM: First Takeaways,» *The Diplomat*, 3 October 2019, and Center for Strategic and International Studies Missile Defence Project, «Missiles of North Korea,» Missile Threat, accessed January 2020.

الكوري الشمالي كيم جونغ أون لحوض سنبو ساوث لبناء السفن في تموز/يوليو 2019 دليلاً على أنّ كوريا الشمالية تبني غوّاصة جديدة مسلّحة بقذائف بالستية[47]. يبدو أنّ تصميمها معتمد على غوّاصة روميو معدّلة تعمل بالديزل والكهرباء ومجهّزة بثلاث حاويات لإطلاق القذائف[48]. واستنادًا إلى وكالة الأنباء المركزية الكورية التي تديرها الدولة، صار النشر العملاني للغوّاصة «في المتناول»[49].

(47) J. Bermudez and V. Cha, «Sinpo South Shipyard: Construction of a New Ballistic Missile Submarine?,» Beyond Parallel, Centre for Strategic and International Studies, 28 August 2019.

(48) J. Liu and J. Town, «North Korea's Sinpo South Shipyard: Recent Activity,» 38 North, 26 September 2019, and O. Hotham, «New North Korean Submarine Capable of Carrying Three Slbms: South Korean MND,» NK News, 31 July 2019.

(49) Yonhap News Agency, «NK Leader Inspects New Submarine to be Deployed in East Sea: State Media,» 23 July 2019.

## X. المخزونات العالمية من الموادّ الانشطارية وإنتاجها، 2019

**مورتيز كوت، ضيا ميان، بافِل بودفيغ**
**الفريق الدولي المعني بالموادّ الانشطارية**

لا غنى عن الموادّ التي يمكنها إدامة تفاعل متسلسل انشطاري متفجّر في جميع أنواع المتفجرات النوويّة، بدءًا بالأسلحة الانشطارية من الجيل الأول وانتهاءً بالأسلحة الحرارية النوويّة المتطوّرة. اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم هما أكثر هذه الموادّ الانشطارية شيوعًا. سنستعرض في هذا القسم تفاصيل المخزونات العسكرية والمدنية من اليورانيوم العالي التخصيب (الجدول الرقم (10ـ11)) والبلوتونيوم المفصول (الجدول الرقم (10ـ12)) لغاية مستهلّ العام 2019، بما في ذلك المستخدمة في الأسلحة؛ وتفاصيل القدرات الحاليّة على إنتاج هذه الموادّ (الجدولان الرقمان (10ـ13) و(10ـ14) على التوالي). تعتمد المعلومات المذكورة في الجداول على تقديرات الفريق الدولي المعني بالموادّ الانشطارية. وصدر آخر الإعلانات السنوية (إعلانات INFCIRC/549) المقدَّمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بشأن المخزونات المدنية من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب في عام 2019، وهي تتيح بيانات لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، ولذلك نعدّها صالحة في بداية عام 2019.

يبدأ إنتاج كلّ من اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم باليورانيوم الطبيعي. يتكوّن اليورانيوم الطبيعي بالكامل تقريبًا من النظير ذي التفاعل غير المتسلسل U-238، ومن نحو 0.7 في المئة من النظير U-235، لكن يمكن زيادة تركيز U-235 بواسطة التخصيب- باستخدام أجهزة طرد مركزي غازية في العادة. اليورانيوم المخصَّب بنسبة تقلّ عن 20 في المئة (بنسبة 3-5 في المئة في العادة) يسمى اليورانيوم المتدنّي التخصيب (LEU)، وهو مناسب للاستخدام في مفاعلات الطاقة. المتعارف عليه أنّه لصنع سلاح نووي، يجب إلاّ يقلّ تركيز النظير U-235 في اليورانيوم عن 20 في المئة (ويسمى في هذه الحالة يورانيوم عالي التخصيب). لكن لتقليل كتلة المتفجّر النوويّ، يُخصَّب اليورانيوم

الصالح لصنع سلاح في العادة بالنظير U-235 بنسبة تفوق 90 في المئة. ويتمّ إنتاج البلوتونيوم في المفاعلات النوويّة بتعريض U-238 للنيوترونات وفصله كيميائيًا بعد ذلك عن الوقود المستهلَك في عملية إعادة معالجة. وهو يوجد في تشكيلة متنوعة من الخلائط النظيرية التي يصلح استخدام أغلبها في صنع أسلحة. لكنّ مصمِّمي الأسلحة يفضّلون استخدام خليط يغلب عليه البلوتونيوم-239 (Pu-239) للتدنّي النسبي لمعدّل الانبعاث التلقائي للنيوترونات وأشعّة غاما ولتدنّي الحرارة المتولّدة من الاضمحلال الإشعاعي لجُسيمات ألفا. وعادة ما يحتوي البلوتونيوم الذي يصلح لصنع أسلحة على أكثر من 90 في المئة من النظير Pu-239. لا تتجاوز نسبة Pu-239 في البلوتونيوم الموجود في الوقود المستهلَك القياسي في مفاعلات الطاقة (البلوتونيوم الذي يصلح للاستخدام في المفاعلات) 50-60 في المئة فقط، لكنّه يصلح لصنع سلاح ولو بتصميم لسلاح من الجيل الأول. ونشير إلى أنّ جميع الدول التي لديها صناعة نوويّة مدنية تمتلك بعض القدرة على إنتاج موادّ انشطارية يمكن استخدامها في صنع أسلحة.

**الجدول الرقم (10ـ11)**

**المخزونات العالمية من اليورانيوم العالي التخصيب، 2019**

| الدولة | المخزون الوطني (أطنان)[أ] | وضع الإنتاج | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| الصين | 14 ± 3 | توقّف في عام 1987ـ1989 | |
| فرنسا[ب] | 30 ± 6 | توقّف في عام 1996 | يتضمّن 5.1 أطنان أُعلن أنّها لأغراض مدنية[ج] |
| الهند[د] | 4.4 ± 1.6 | مستمرّ | يتضمّن يورانيوم عالي التخصيب لقلوب المفاعلات البحرية |
| إسرائيل[ه] | 0.3 | ـ | |
| كوريا الشمالية[و] | غير مؤكّد | | |
| باكستان | 3.7 ± 0.4 | مستمرّ | |
| روسيا[ز] | 679 ± 120 | توقّف في عام 1987ـ1988 | يتضمّن نحو 6 أطنان قيد الاستخدام في تطبيقات بحثية |
| المملكة المتّحدة[ح] | 22.6 | توقّف في عام 1962 | يتضمّن 0.7 طن أُعلن أنّها لأغراض مدنية[ج] |
| الولايات المتّحدة[ط] | 565 (85 طنًا ليس متاحًا لأغراض عسكرية) | توقّف في عام 1992 | يتضمّن يورانيوم عالي التخصيب في احتياط بحري |
| دول أخرى[ي] | نحو 15 | | |
| **المجموع[ك]** | **نحو 1335** | | |

(أ) أغلب هذه المادّة مخصَّبة بالنظير U-235 بنسبة 90ـ93 في المئة، وهي مادّة تُعدّ عمومًا صالحة لصنع أسلحة. التقديرات هي لآخر عام 2018 والمفترض أنّها صالحة في بداية عام 2019. وقد أشرنا إلى الاستثناءات المهمّة.

(ب) الشكوك في التقديرات سارية على المخزون العسكري وحسب، والذي يقدَّر بنحو 26 طن ولا تسري على المخزون المدني المعلَن. ويتيح تحليل أجري في عام 2014 منطلقًا لتقدير أدنى بكثير لمخزون اليورانيوم العالي التخصيب الذي يصلح لصنع أسلحة (الحدّ الأقصى 10 ± 2 أطنان والحدّ الأدنى 6 ± 2 أطنان)، استنادًا إلى دليل يفيد بأنّ مدّة تشغيل مصنع بييريلات للتخصيب ربّما تكون أقصر بكثير وقدرته على إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب أدنى كثيرًا ممّا اعتُقد سابقًا.

(ج) إعلان INFCIRC/549 المقدّم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرّية عن آخر عام 2018. والمفترض أنّه صالح في بداية عام 2019.

(د) يُعتقد أنّ الهند تنتج يورانيوم عالي التخصيب (مخصَّب بنسبة 30ـ45 في المئة) لاستخدامه كوقود للمفاعلات البحرية. والتقدير المبيّن عائد إلى اليورانيوم العالي التخصيب بنسبة 30 في المئة.

(هـ) ربّما حصلت إسرائيل من الولايات المتّحدة بطريقة غير مشروعة على نحو 300 كغ من اليورانيوم العالي التخصيب الذي يصلح لصنع أسلحة في عام 1965 أو قبلها.

(و) إنّ امتلاك كوريا الشمالية منشأة لتخصيب اليورانيوم في يونغبيون وربّما في أماكن أخرى أمر معلوم. وتشير تقديرات مستقلّة بالاستقراء لقدرة البلاد على تخصيب اليورانيوم وربّما إنتاج يورانيوم عالي التخصيب إلى أنّ مخزون اليورانيوم العالي التخصيب تراوح لغاية آخر عام 2018 بين 180 و850 كغ.

(ز) ربّما يقلّل هذا التقدير من مقدار اليورانيوم العالي التخصيب في روسيا، لأنّه مبنيّ على افتراض أنّ إنتاجه توقّف بالكامل في عام 1988. لكن ربّما واصلت روسيا إنتاجه بعد ذلك التاريخ لاستخدامات مدنية واستخدامات عسكرية غير متّصلة بصنع أسلحة. كما أنّ المادّة التي في قلوب المفاعلات البحرية المفرّغة ليست مشمولة في المخزون الحالي لأنّه يُعتقد أنّ اليورانيوم في هذه القلوب مخصَّب بـU-235 بنسبة أقلّ من 20 في المئة.

(ح) يعكس التقدير إعلان المملكة المتّحدة عن مخزون مقداره 21.9 طنًا من اليورانيوم العالي التخصيب لغاية 31 آذار/مارس 2002، من دون الإفصاح عن متوسّط نسبة تخصيبه. وبما أنّ المملكة المتّحدة تواصل استخدام هذا اليورانيوم في المفاعلات البحرية، يتضمّن الرقم جزءًا متزايدًا من الوقود البحري المستنفَد. وفي عام 2018، نُقل نحو 500 كغ من اليورانيوم العالي التخصيب من المملكة المتّحدة إلى الولايات المتّحدة لخفض درجة تخصيبه ليصبح يورانيوم متدنّي التخصيب.

(ط) مقدار اليورانيوم العالي التخصيب لدى الولايات المتّحدة هو بالأطنان الفعلية، لا بمكافئها المخصَّب بنسبة 93 في المئة. وفي عام 2016، أعلنت الولايات المتّحدة أنّ مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب بلغ 586.6 طنًا لغاية 30 أيلول/سبتمبر 2013، منه 499.4 طنًا أُعلن أنّها «لبرامج الأمن القومي والأمن غير القومي، بما في ذلك الأسلحة النوويّة، ووقود تسيير السفن، والطاقة النوويّة، والعلوم». وتتألّف الكمّية 86.2 طنًّا المتبقّية من 41.6 طنًا «متاحة لخفض تركيز محتمل إلى يورانيوم متدنّي التخصيب، أو إذا تعذّر ذلك، تُحوَّل إلى نفايات منخفضة الإشعاع»، و44.6 طنًا في صورة وقود مفاعلات مستنفَد. ولغاية أيلول/سبتمبر 2018، خُفّض تركيز 17 طنًا أو شُحن لخفض تركيزه. وخُفّض تركيز الكمّية المتاحة للاستخدام إلى نحو 480 طن، لاستخدامه في المفاعلات البحرية غالبًا. وأُعلن عن فائض مقداره 85 طنًا وهو يتضمّن نحو ـ69 طنًّا المتبقّية والـ16 طنًا المحتفظ به كوقود يورانيوم عالي التخصيب للمفاعلات البحثية.

(ي) ذكر التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية لعام 2018 أنّ 160 كمّية مهمّة من اليورانيوم عالي التخصيب خاضعة لضمانات شاملة في دول ليس لديها أسلحة نوويّة لغاية آخر عام 2018. وللتعبير عن الشكّ في مستويات تخصيب هذه الموادّ التي تأخذ شكل وقود مفاعلات بحثية في الأغلب، افترضنا وجود 15 طنًا من اليورانيوم عالي التخصيب، منها نحو 10 أطنان في كازاخستان وقد شُعِّعت، بعد أن كانت في الأصل وقودًا مخصَّبًا

بنسبة تزيد قليلاً على 20 في المئة. وربّما لم تعد هذه المادّة يورانيوم عالي التخصيب.

التزمت أكثر من 20 دولة في الإعلان INFCIRC/912 (عن عام 2017) بخفض مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب وتقدير تقارير منتظمة. ولغاية الآن، لم يقدّم تقريرًا بموجب هذا البرنامج غير النرويج. وكان في حوزتها لغاية آخر عام 2018 أقلّ من 4 كغ من اليورانيوم العالي التخصيب لأغراض مدنية.

(ي) المجاميع مقرَّبة إلى أقرب 5 أطنان.

**المصادر:** International Panel on Fissile Materials (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015*: *Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015). China: H. Zhang, *China's Fissile Material Production and Stockpile* (Princeton, NJ: IPFM, 2017). France: International Atomic Energy Agency (IAEA), Communication Received from France Concerning its Policies Regarding the Management of Plutonium, INFCIRC/549/Add.5-21, 29 September 2017, and S. Philippe and A. Glaser, «Nuclear Archaeology for Gaseous Diffusion Enrichment Plants,» *Science and Global Security*, vol. 22, no. 1 (2014), pp. 27–49. Israel: H. Myers, «The Real Source of Israel's First Fissile Material,» *Arms Control Today*, vol. 37, no. 8 (October 2007), p. 56, and V. Gilinsky and R. J. Mattson, «Revisiting the NUMEC Affair,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 66, no. 2 (March – April 2010). North Korea: S. S. Hecker, C. Braun and C. Lawrence, «North Korea's Stockpiles of Fissile Material,» *Korea Observer*, vol 47, no. 4 (Winter 2016), pp. 721–749. Russia: P. Podvig, ed., *The Use of Highly-Enriched Uranium as Fuel in Russia* (Washington, DC: IPFM, 2017). UK: British Ministry of Defence, «Historical Accounting for UK Defence Highly Enriched Uranium,» March 2006; and IAEA, Communications Received from the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Concerning its Policies Regarding the Management of Plutonium, INFCIRC/549/Add.8-22, 23 October 2019. USA: US Department of Energy (DOE), *Highly Enriched Uranium*, Striking a Balance: A Historical Report on the United States *Highly Enriched Uranium Production, Acquisition, and Utilization Activities from 1945 through September 30, 1996* (Washington, DC: DOE, 2001); Personal communication, US DOE, Office of Fissile Material Disposition, National Nuclear Security Administration; White House, Office of the Press Secretary, «Fact sheet: Transparency in the US Highly Enriched Uranium Inventory,» 31 March 2016; US DOE, FY 2019 Congressional Budget Request (DOE: Washington, DC, March 2018), p. 474, and US DOE, Tritium and Enriched Uranium Management Plan through 2060, Report to Congress (DOE: Washington, DC, October 2015). Non-nuclear weapon states: *IAEA, IAEA Annual Report 2018* (Vienna: IAEA, 2018), Annex, Table A4, p. 129.

## الجدول الرقم (10ـ12)

## المخزونات العالمية من البلوتونيوم المفصول، 2019

| الدولة | المخزون العسكري (أطنان) | وضع الإنتاج العسكري | مخزون مدني (أطنان)[أ] |
|---|---|---|---|
| الصين | 2.9 ± 0.6 | توقّف في عام 1991 | 0.04[ب] |
| فرنسا | 6 ± 1.0 | توقّف في عام 1992 | 67.7 (لا يتضمّن كميات مملوكة لأجانب)[ب] |
| الهند[ج] | 0.6 ± 0.15 | مستمرّ | 6.9 ± 3.7 (يتضمّن 0.4 مشمولة بالضمانات) |
| إسرائيل[د] | 0.96 ± 0.13 | مستمرّ | ـ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| اليابان | - | - | 45.7 (منها 36.7 في فرنسا والمملكة المتّحدة) |
| كوريا الشماليّة[ه] | 0.04 | مستمرّ | - |
| باكستان[و] | 0.37 ± 0.1 | مستمرّ | - |
| روسيا[ز] | 128 ± 8 (40 ليست متاحة للأسلحة) | توقّف في عام 2010 | 61.3 |
| المملكة المتّحدة | 3.2 | توقّف في عام 1995 | 115.8 (لا يتضمّن 23.1 مملوكة لأجانب[ب]) |
| الولايات المتّحدة[ح] | 79.7 (41.3 ليست متاحة للأسلحة) | توقّف في عام 1988 | 8[ط] |
| دول أخرى[ي] | - | - | 1.9 |
| **المجاميع[ك]** | **نحو 220 (81 ليست متاحة للأسلحة)** | | **نحو 300** |

(-) لا شيء أو رقم لا يُذكر.

(أ) البيانات العائدة إلى فرنسا واليابان وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة هي لآخر عام 2018، وهي تعكس آخر إعلاناتها INFCIRC/549. تمتلك دول عديدة مخزونات من البلوتونيوم المدني من غير أن تقدّم للوكالة الدولية للطاقة الذرّية إعلان INFCIRC/549. من هذه الدول، تخزن إيطاليا وهولندا وإسبانيا والسويد ما لديها من بلوتونيوم في الخارج.

(ب) لغاية آذار/مارس 2020، لم تكن الصين قدّ قدّمت للوكالة الدولية للطاقة الذرّية أي إعلان INFCIRC/549. عن عام 2017 ولا عن آخر عام 2018. والرقم معتمد على إعلان عام 2016.

(ج) كجزء من مبادرة التعاون النووي المدني الهندي الأمريكي لعام 2005، أدرجت الهند معظم ما لديها من بلوتونيوم مفصول من وقود مفاعلات الطاقة المستنفد في قطاعها العسكري. ومع أنّ هذا البلوتونيوم صُنّف مدنيًا هنا لأنّه مخصّص للاستخدام كوقود لمفاعل مولِّد، فهو لم يوضَع تحت الضمانات في اتّفاق الضمانات «الخاصّ بالهند» والذي وقّعته الحكومةُ الهندية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في 2 شباط/فبراير 2009. والهند لا تقدّم للوكالة الدولية للطاقة الذرّية إعلان INFCIRC/549.

(د) يُعتقد أنّ إسرائيل لا تزال تستخدم مفاعل ديمونة لإنتاج البلوتونيوم، لكنّها ربّما تستخدمه لإنتاج التريتيوم أساسًا. وهذا التقدير صالح لغاية آخر عام 2018.

(هـ) ذُكر أنّ كوريا الشماليّة أعلنت عن مخزون بلوتونيوم مقداره 37 كغ في حزيران/يونيو 2008؛ وقد استأنفت إنتاج البلوتونيوم في عام 2009، لكنّها استهلكت على الأرجح بعض هذه المادّة في التجارب النووية التي أجرتها منذ ذلك الحين. ويُعتقد أنّها فصلت ما يصل إلى 8 كغ من البلوتونيوم في عام 2016. وربّما يوجد 10-14 كغ إضافي من البلوتونيوم في حالة وقود مشعَّع ومفرّغ في كانون الأول/ديسمبر 2018، وهذه الكمّية غير مدرجة هنا.

(و) كانت باكستان تشغّل 4 مفاعلات لإنتاج البلوتونيوم في موقع خوشاب لغاية آخر عام 2018. يفترض هذا التقدير أنّ باكستان فصلت البلوتونيوم من وقود مستنفَد ومبرَّد من المفاعلات الأربعة.

(ز) تتألف كمّية الأربعين طنًّا من البلوتونيوم غير المتاحة للأسلحة من 25 طنًّا من البلوتونيوم الذي كان في

أسلحة أصلاً وهذه الكمّية مخزَّنة في منشأة مایاك لتخزين الموادّ الانشطارية، ونحو 15 طنًّا من البلوتونيوم الذي يصلح لصنع أسلحة والذي أُنتج بين 1 كانون الثاني/يناير 1995 و15 نيسان/أبريل 2010 حين أُغلق آخر مفاعل يُنتج البلوتونيوم. ولا يمكن استخدام البلوتونيوم المنتَج بعد عام 1994 والمخزّن في زهيليزنوغورسك حاليًا، لأغراض عسكرية بموجب بنود الاتّفاقية الأمريكية الروسية المعنيّة بفاعلات إنتاج البلوتونيوم الموقَّعة في عام 1997. وقد التزمت روسيا بالتخلّص من 34 طنًّا من البلوتونيوم غير المتاح للأسلحة (وهذا يشمل مجمل كمّية الـ25 طنًّا من البلوتونيوم المخزَّن في مایاك) كجزء من الاتّفاق الأمريكي الروسي المبرَم في عام 2000 لإدارة البلوتونيوم وتصريفه. ولا تدرج روسيا البلوتونيوم غير المتاح للأسلحة في إعلانها INFCIRC/549. كما أنّها لا تتيح البلوتونيوم الذي تعلن عنه كمادّة مدنية لاتّفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية.

(ح) أعلنت الولايات المتّحدة في عام 2012 أنّه لغاية 30 أيلول/سبتمبر 2009، بلغ مخزون البلوتونيوم المملوك للحكومة 95.4 طنًا. كما صرّحت في إعلانها INFCIRC/549 للوكالة الدولية للطاقة الذرّية لعام 2019، وهو آخر إعلان قدّمته، عن 49.3 طنًا من البلوتونيوم غير المشَعَّع (بنوعيه المفصول والذي في أكسيد مختلط) بوصفه جزءًا من المخزون المعرَّف بأنّه فائض ومخصّص لأغراض عسكرية. وبما أنّ معظم هذه المادّة مخزّن بصورة سرّية، فهوم يُعدّ مخزونًا عسكريًا. وترى الولايات المتّحدة ما مجموعه 61.5 طنًّا من البلوتونيوم بأنّه فائض معلَن مخصّص لحاجات الأمن القومي.

(ط) وضعت الولايات المتّحدة نحو 3 أطنان من مخزونها الفائض من البلوتونيوم المخزّن في منشأة المنطقة كاي لتخزين الموادّ في مصنع سافاناه ريفر تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية. وإضافة إلى ذلك، ذكرت أنّ 4,6 أطنان من البلوتونيوم موجودة في وقود أكسيد مختلط غير مشعَّع، وأعلنت أيضًا عن 0,4 طن من البلوتونيوم الذي نُقل في عام 2016 إلى الولايات المتّحدة من اليابان (331 كغ) وألمانيا (30 كغ) وسويسرا (18 كغ). وجميع هذه الموادّ مدنية.

(ي) نتج هذا التقدير من مطابقة كمّيات البلوتونيوم المعلَن أنّها «مخزَّنة في أماكن في دول أخرى» مع الكمّيات المعلَن أنّها «مملوكة لجهات أجنبية» في إعلانات INFCIRC/549.

(ك) المجاميع مقرَّبة إلى أقرب خمسة أطنان.

**المصادر:** International Panel on Fissile Materials (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015*: *Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015). Civilian stocks (except for India): declarations by countries to the International Atomic Energy Agency (IAEA) under INFCIRC/549. China: H. Zhang, *China's Fissile Material Production and Stockpile* (Princeton, NJ: IPFM, 2017). North Korea: G. Kessler, «Message to US Preceded Nuclear Declaration by North Korea,» *Washington Post*, 2 July 2008; S. S. Hecker, C. Braun, and C. Lawrence, «North Korea's Stockpiles of Fissile Material,» *Korea Observer*, vol 47, no. 4 (Winter 2016), pp. 721–749; and IAEA, Board of Governors, General Conference, «Application of Safeguards in the Democratic People's Republic of Korea,» Report by the Acting Director General, GOV/2019/33-GC(63)/20, 19 August 2019. Russia: Agreement Concerning the Management and Disposition of Plutonium Designated as No Longer Required for Defense Purposes and Related Cooperation (Russian–US Plutonium Management and Disposition Agreement), signed 29 August and 1 September 2000, amended April 2010, entered into force July 2011. USA: National Nuclear Security Administration (NNSA), *The United States Plutonium Balance*, 1944–2009 (Washington, DC: NNSA, 2012), and A. Gunter, «US DOE, Office of Environmental Management, K-Area Overview/Update,» 28 July 2015.

## الجدول الرقم (10ـ13)

## المنشآت الكبيرة لتخصيب اليورانيوم في جميع أنحاء العالم وقدراتها، 2019

| الدولة | اسم المرفق أو الموقع | النوع | الوضع | عملية التخصيب[أ] | القدرة (آلاف وحدات الفصل/السنة)[ب] |
|---|---|---|---|---|---|
| الأرجنتين[ج] | بيلسانيو | مدني | غير مؤكّد | GD | 20 |
| البرازيل | ريزندي للتخصيب | مدني | توسيع القدرة | GC | 35 |
| الصين[د] | لانزْهو | مدني | عملاني | GC | 2600 |
| | هانزهونغ (شانكسي) | مدني | عملاني | GC | 2000 |
| | إيميشان | مدني | عملاني | GC | 1050 |
| | هيبينغ | استخدام مزدوج | عملاني | GD | 230 |
| فرنسا | جورج بيسي 2 | مدني | عملاني | GC | 7500 |
| ألمانيا | أورنكو غروناو | مدني | عملاني | GC | 3900 |
| الهند | راتيهالي | عسكري | عملاني | GC | 30ـ15 |
| إيران[ه] | ناتنز | مدني | عمل محدود | GC | 3.5ـ5 |
| | قم (فوردو) | مدني | عاطل عن العمل | GC | .. |
| اليابان | روكاشو[و] | مدني | استأنف العمل | GC | 75 |
| كوريا الشماليّة | يونغْبيون[ز] | غير مؤكَّد | عملاني | GC | 8 |
| هولندا | أورنكو ألْميلو | مدني | عملاني | GC | 5200 |
| باكستان | غدْوال | عسكري | عملاني | GC | .. |
| | كاهوتا | عسكري | عملاني | GC | 45ـ15 |
| روسيا | أنغارسْك | مدني | عملاني | GC | 4000 |
| | نوفورالْسك | مدني | عملاني | GC | 13300 |
| | سيفيرسك | مدني | عملاني | GC | 3800 |
| | زيلينوغورسك[ح] | مدني | عملاني | GC | 7900 |
| المملكة المتّحدة | كابينهورست | مدني | عملاني | GC | 4600 |
| الولايات المتّحدة | أورينكو يونيس | مدني | عملاني | GC | 4900 |

(أ) الطرد المركزي الغازي (GC) هو التكنولوجيا الرئيسة المستخدمة في فصل النظائر لزيادة نسبة النظير U-235 في اليورانيوم، لكن لا تزال مرافق قليلة تستخدم الانتشار الغازي (GD).

(ب) وحدة الفصل/سنة: مقياس للجهد اللازم في مرفق تخصيب لفصل يورانيوم يحتوي على نسبة معيّنة من النظير U-235 إلى مكوّنَين يحتوي أحدهما على نسبة مرتفعة من النظير U-235 ويحتوي الأخر على نسبة متدنّية منه. عندما نذكر نطاق قدرات، فذلك يعني أنّ المرفق يوسّع قدراته أو أنّ هناك شكوكًا في التقديرات.

(ج) أعلنت الأرجنتين في كانون الأول/ديسمبر 2015 استئناف الإنتاج في مرفق بيلسانيو لتخصيب اليورانيوم بواسطة الانتشار الغازي، وكان قد أُغلق في تسعينيات القرن الماضي. وليس هناك ما يشير إلى إنتاج فعلي.

(د) أشارت تقييمات لقدرة التخصيب لدى الصين في عامي 2015 و2017 إلى مواقع تخصيب جديدة وذكرت قدرة إجماليّة أكبر كثيرًا من التقديرات السابقة.

(هـ) وافقت إيران في تمّوز/يوليو 2015 على خطّة عمل شاملة مشتركة أوقفت تخصيب اليورانيوم في فوردو، لكنّها أبقت على عمل أجهزة الطرد المركزي، وحصرت قدرة التخصيب في نطنز في 5060 جهاز طرد مركزي إيراني من النوع الأول (ما يعادل نحو 3500 إلى 5000 وحدة فصل في السنة) لمدّة 10 سنين. وعقب انسحاب الولايات المتّحدة من خطّة العمل المشتركة، أعلنت إيران في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 استئنافًا محدودًا للتخصيب في نطنز وفوردو.

(و) يجري إعادة تزويد مرفق روكاشو للطرد المركزي بتكنولوجيا طرد مركزي حديثة منذ عام 2011.، لكنّ قدرته الإنتاجية لا تُذكر منذ البدء بإعادة تجهيزه.

(ز) كشفت كوريا الشماليّة مرفق يونغبيون للتخصيب في عام 2010. ويظهر أنّه كان عملانيًا في عام 2019. ويُعتقد أنّ كوريا الشمالية تشغّل مرفق تخصيب واحدًا على الأقلّ في مكان آخر.

(ح) تشغّل زيلينوغورسك سلسلة تعاقبية لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب لمفاعلها السريع ولوقود المفاعلات البحثية.

**المصادر:** Indo-Asian News Service, «Argentina President Inaugurates Enriched Uranium Plant,» Business Standard, 1 December 2015; H. Zhang, «China's Uranium Enrichment Complex,» *Science and Global Security*, vol. 23, no. 3 (2015), pp. 171–90; H. Zhang, *China's Fissile Material Production and Stockpile* (Princeton, NJ: International Panel on Fissile Materials, IPFM, 2017); S. S. Hecker, R. L. Carlin and E. A. Serbin, «A Comprehensive History of North Korea's Nuclear Program,» Center for International Security and Cooperation, accessed February 2019; F. V. Pabian, J. Liu, and J. Town, «North Korea's Yongbyon Nuclear Center: Continuing Activity at the Uranium Enrichment Plant,» 38 North, 5 June 2019, and M. Wolgelenter and D. E. Sanger, « Iran Steps Further from Nuclear Deal with Move on Centrifuges,» *New York Times*, 5 November 2019. Enrichment capacity data is based on International Atomic Energy Agency, Integrated Nuclear Fuel Cycle Information Systems (INFCIS); Urenco, Annual Report and Accounts 2018 (Urenco: Stoke Poges, 2018), and IPFM, *Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapons and Fissile Material Stockpile and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015).

## الجدول الرقم (10ـ14)

## المنشآت الكبيرة لإعادة المعالجة في جميع أنحاء العالم، لغاية 2019

تعالج هذه المرافق وقودَ مفاعلات الماء الخفيف (LWR) ما لم يُذكَر خلاف ذلك.

| الدولة | اسم المرفق أو الموقع | النوع | الوضع | السعة التصميمية (طن من المعدن الثقيل/سنة)[أ] |
|---|---|---|---|---|
| الصين[ب] | مرفق جيوكْوان التجريبي | مدني | عملاني | 50 |
| فرنسا | لا هيغ UP2 | مدني | عملاني | 1000 |
| | لا هيغ UP3 | مدني | عملاني | 1000 |
| الهند[ج] | كالْبكام (وقود HWR) | استخدام مزدوج | عملاني | 100 |
| | تارابور (وقود HWR) | استخدام مزدوج | عملاني | 100 |
| | تارابور ـ2 (وقود HWR) | استخدام مزدوج | عملاني | 100 |
| | ترومباي (وقود HWR) | عسكري | عملاني | 50 |
| إسرائيل | ديمونا (وقود HWR) | عسكري | عملاني | 40ـ100 |
| اليابان | جاي أن سي توكاي | مدني | تقرّر إغلاق إعادة المعالجة[د] | 200 سابقًا |
| | روكاشو | مدني | يُزمع بدؤه العمل في 2021 | 800 |
| كوريا الشماليّة | يونغْبيون | عسكري | عملاني | 100ـ150 |
| باكستان | تشاشما (وقود HWR) | عسكري | بدأ العمل | 50ـ100 |
| | نيلور (وقود HWR) | عسكري | عملاني | 20ـ40 |
| روسيا[هـ] | ماياك آر تي ـ1، أوزيرسك | مدني | عملاني | 400 |
| | إي دي سي، زهيليزنوغورسك | مدني | بدأ العمل | 5 |
| المملكة المتّحدة | BNFL B205 (وقود ماغنوكس) | مدني | تقرّر إغلاقه في 2020 | 1500 |
| | BNFL Thorp سيلافيلد | مدني | تقرر إغلاقه في 2018 | (1200 سابقًا) |
| الولايات المتّحدة | H - canyon موقع سافاناه ريفِر | مدني | عملاني | 15 |

HWR= مفاعل يعمل بالماء الثقيل

(أ) تشير القدرة التصميمية إلى المقدار الأقصى للوقود المستنفَد الذي صُمّمت المنشأة لمعالجته، وتقاس

بالأطنان من المعدن الثقيل في السنة (tHM/yr)، حيث tHM مقياس مقدار المعدن الثقيل، وهو اليورانيوم في هذه الحالات، أي في الوقود المستنفَد. وغالبًا ما يكون الإنتاج الفعلي نسبة صغيرة من القدرة التصميمية. ويحتوي الوقود المستنفَد في المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف على بلوتونيوم بنسبة نحو 1 في المئة، ويحتوي وقود مفاعلات الماء الثقيل المهدَّأ بالغرافيت على نحو 0.4 في المئة.

(ب) تخطّط الصين لبناء مرفق معالجة تجريبي بالقرب من جينتا في مقاطعة غانسو بقدرة 200 tHM/السنة.

(ج) كجزء من مبادرة التعاون النوويّ المدني الهندية الأمريكية لعام 2005، قرّرت الهند عدم فتح أي من مرافق إعادة المعالجة لديها أمام عمليات التفتيش التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرّية بموجب اتّفاقية الضمانات.

(د) أعلنت وكالة اليابان للطاقة الذرّية في 2014 أنّها تخطّط لإغلاق مركز التحكّم بمرفق توكاي لإعادة المعالجة، وهو ما يعني من الناحية الفعلية وقف أنشطة فصل البلوتونيوم الأخرى. وفي عام 2018، وافقت سلطة تنظيم الشؤون النووية اليابانية على خطّة لإخراج المصنع من الخدمة.

(هـ) يجري بناء مركز تجريبي رائد بقدرة 250 tHM/السنة في زهيليزنوغورسك. وفي حزيران/يونيو 2018، بُدئ بتشغيل خط إعادة معالجة رائد بقدرة 5 tHM/السنة. ومن المتوقَّع إكمال خطّ رائد ثانٍ في عام 2020.

**المصادر:** Kyodo News, «Japan Approves 70-Year Plan to Scrap Nuclear Reprocessing Plant,» 13 June 2018; and RIA Novosti, [Rosatom is Ready to Start «Green» Processing of Spent Nuclear Fuel], Rosatom, 29 May 2018 (in Russian). Data on design capacity is based on International Atomic Energy Agency (IAEA), Integrated Nuclear Fuel Cycle Information Systems (INFCIS), and International Panel on Fissile Materials (IPFM), *Global Fissile Material Report 2015: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production* (Princeton, NJ: IPFM, 2015).

القسم الثالث

# منع الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، 2019

# الفصل الحادي عشر

# نزع الأسلحة النووية، وتحديدها ومنع انتشارها

**تيتي إراستو، شانون ن. كايل، بيتر توبيتشكانوف**

## عرض عامّ

بدا في عام 2019 أنّ آفاق إدامة الإنجازات التي تحقّقت في الحدّ من التسلّح النووي الروسي ـ الأمريكي تزداد بُعدًا. ففي أثناء العام، تُوِّج النزاع المديد بين الولايات المتّحدة وروسيا على معاهدة أساسية من حقبة الحرب الباردة لتحديد الأسلحة، وهي المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتّحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسّطة والأقصر مدى (معاهدة INF)، بانهيار المعاهدة (انظر القسم I). زعمت الولايات المتّحدة أنّ روسيا طوّرت ونشرت قذيفة انسيابية نقّالة تُطلق من الأرض بمدى تحليق تحظره المعاهدة ـ وهو زعم نفته روسيا باستمرار بأنّه لا أساس له. وفي آب/أغسطس، أكّدت الولايات المتّحدة انسحابها من المعاهدة لتقصير روسيا في تبديد مخاوف الولايات المتّحدة حيال الامتثال. مثّل القرار نهاية المعاهدة من الناحية الفعلية، وهو ما أثار مخاوف في الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو من خطر نشر أسلحة نووية جديدة في أوروبا.

لم تحرز روسيا والولايات المتّحدة في أثناء العام أيضًا تقدّمًا بشأن تمديد اتّفاق الحدّ من التسلّح النووي الوحيد المتبقّي بينهما ـ معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة). بلغت الدولتان من قبل حدود خفض القوّة النهائية بموجب ستارت الجديدة بحلول الأجل المحدّد في العام الفائت. لكنّ المعاهدة ستنتهي إن لم يتّفق الطرفان على تمديدها بحلول شباط/فبراير 2021، وسينتهي معها برنامج الإبلاغ والتفتيش. وحلّت المراوحة بشأن ستارت الجديدة في سياق توتّرات بين روسيا والولايات المتّحدة بسبب الدفاعات الصاروخية، ومنظومات إيصال الأسلحة المتطوّرة، والزيادة المطّردة في القدرات الاستراتيجية الصينية، وهو ما رسّخ التباينات في أهداف كلّ طرف وأولوياته بشأن الحدّ من التسلّح النووي.

استمرّت في عام 2019 التوتّرات بين الولايات المتّحدة وكوريا الشمالية حول برنامج الأخيرة المتواصل لتطوير أسلحة نووية ومنظومات إيصال قذائف بالستية (انظر القسم II). علقت الدولتان في حالة مراوحة سياسية بشأن التزامات زعيمَي الدولتين في اجتماع قمّة في العام الفائت بالعمل على إقامة علاقات سلمية وإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية. كما أنّ لقاء قمّة ثانيًا بين الزعيمين في شباط/فبراير لم يُفض إلى نتائج ملموسة. إضافة إلى ذلك، واصلت كوريا الشمالية الالتزام بوقف اختياري أعلنته من جانب واحد لتجربة أسلحة نووية وقذائف بالستية بعيدة المدى، لكنّها أجرت في أثناء العام تجارب تحليق متعدّدة لقذائف بالستية قصيرة المدى، بما في ذلك تجربة منظومات عديدة من أنواع جديدة.

استمرّ الخلاف في عام 2019 حول تنفيذ خطّة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، وهي اتّفاق ضمّ ثمانية أطراف بهدف الحدّ من أنشطة إيران النووية الحساسة المتعلّقة بالانتشار النووي وبناء ثقة دولية بالطبيعة السلمية حصرًا لبرنامجها النووي (انظر القسم III). وفي أثناء العام، أعلنت إيران أنّها ستخفّض بالتدريج التزامها بالحدود المنصوص عليها في المعاهدة ردًّا على انسحاب الولايات المتّحدة منها وإعادتها فرض عقوبات على إيران في عام 2018. وناشدت الحكومة الإيرانية الموقّعين الآخرين، ولا سيما الاتّحاد الأوروبي، تقديم ضمانات برفع للعقوبات ـ أحد مكتسبات إيران الرئيسة من المعاهدة ـ ولو بقدر معيّن على الرغم من تأثير العقوبات الأمريكية الذي يتجاوز الحدود الوطنية لكي تبقى إيران في الاتّفاق. وإزاء خلفية التوتّرات السياسية المتعاظمة، أكّدت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية مواصلة إيران تيسير أنشطة التفتيش والمراقبة التي تقوم بها الوكالة بمقتضى المعاهدة.

حصلت في عام 2019 تطوّرات وأنشطة متنوّعة متّصلة بمعاهدات ومبادرات متعدّدة الأطراف لنزع الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار النووي (انظر القسم IV). وضمن إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 (معاهدة عدم الانتشار)، عُقدت الجلسة الثالثة والأخيرة للّجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020 بنيويورك في نيسان/أبريل وأيار/مايو. كما زاد باطّراد عدد الموقّعين والمصادقين على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي أوّل معاهدة فرضت حظرًا شاملاً للأسلحة النووية، بما في ذلك تطويرها ونشرها وحيازتها واستخدامها والتهديد باستخدامها. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة قرارًا يدعو جميع الدول التي لم تلتزم بذلك بعد إلى «توقيع المعاهدة أو المصادقة عليها والقبول بها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها في أقرب تاريخ ممكن».

حصلت في أثناء العام حوادث أخرى متّصلة ببندين قديمَين بشأن أجندة نزع الأسلحة المتعدّد الأطراف وعدم الانتشار. ففي أيلول/سبتمبر، التأم بنيويورك المؤتمر نصف السنوي الحادي عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996. انعقد المؤتمر على خلفية مزاعم أمريكية بأنّ روسيا تخلّ بالتزاماتها المنصوص عليها في معاهدة الحظر الشامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

جلسته الأولى في الأمم المتّحدة بنيويورك. مع أنّ الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة اتّخذت في كانون الأول/ديسمبر 2018 القرار بعقد المؤتمر، ترجع المطالبات بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى عام 1974.

## I. تحديد الأسلحة النووية الروسية-الأمريكية ونزعها

**بيتر توبيتشكانوف وإيان ديفيس**

حصلت في عام 2019 حوادث أظهرت بوضوح أنّ تحديد الأسلحة النووية الثنائي بين روسيا والولايات المتّحدة في طريقه إلى الفشل. انسحبت الولايات المتّحدة رسميًا في 2 آب/أغسطس من معاهدة إزالة القذائف المتوسّطة المدى والأقصر مدى لعام 1987 لمزاعم متعلّقة أساسًا بعدم امتثال روسيا، وهو ما أنهى المعاهدة[1]. وإضافة إلى ذلك، لم يُتوصَّل إلى اتّفاق على تمديد الاتّفاق الوحيد المتبقّي لتحديد الأسلحة النووية بين روسيا والولايات المتّحدة- معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها لعام 2010 (ستارت الجديدة) - التي ستنتهي أيضًا إن لم تُمدَّد قبل شباط/فبراير 2021[2]. ومع هذين القرارين، واجه تحديد الأسلحة الروسية الأمريكية أكبر أزمة منذ عام 2002 حين انسحبت الولايات المتّحدة من معاهدة القذائف المضادة للقذائف البالستية[3].

مع توقّف الجهود الثنائية، بُذلت بعض الجهود المحدودة والمتضاربة لتحويل المناقشات إلى نسق ثلاثي الأطراف يضمّ الصين، أو إلى نسق متعدّد الأطراف يضمّ دولاً أخرى لديها أسلحة نووية. لكنّ آفاق الاستعاضة عن الاتّفاقات الثنائية الروسية-الأمريكية بهيكلية جديدة متعدّد الأطراف تضمّ الصين لا تبعث على الأمل. وفي المقابل، يشهد عالم ما بعد معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة

(1) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة إزالة القذائف المتوسّطة المدى والأقصر مدى وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم III في هذا الكتاب.

(2) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة ستارت الجديدة وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم III في هذا الكتاب.

(3) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة القذائف المضادّة للقذائف التسيارية وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم III في هذا الكتاب. وللمزيد عن انتهائها، انظر: S. N. Kile, «Ballistic Missile Defence and Nuclear Arms Control,» *SIPRI Yearbook 2002*, pp. 500–511, and S. N. Kile, «Nuclear Arms Control, Non-proliferation and Ballistic Missile Defence,» *SIPRI Yearbook 2003*, pp. 603–604.

المدى أصلاً أولى إمارات زيادة انتشار القذائف مع تجربة الولايات المتّحدة إطلاق قذيفتين غير مسموح بهما بموجب المعاهدة.

نستعرض في هذا القسم التطوّرات الرئيسة في عام 2019 على صعيد معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى ومعاهدة ستارت الجديدة، ونختم بالمجادلة بأنّ حقبة معاهدة تحديد الأسلحة النووية الثنائية الأطراف بين الدولتين قد شارفت على نهايتها.

## انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى

بحلول آخر عام 2018، كان الخلاف حول معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى (معاهدة INF) بين روسيا والولايات المتّحدة (وحلفائها في حلف الناتو) قد بلغ نقطة صار عندها إمكان إنقاذ المعاهدة مستبعَدًا للغاية[4]. ففي 4 كانون الأول/ديسمبر 2018، أدلى وزير الخارجية الأمريكية ووزراء خارجية الدول الأعضاء في الناتو بتصريحات متتالية تزعم «الانتهاك المادّي» من جانب روسيا للمعاهدة[5]. ترجع هذه المزاعم إلى عام 2013، وهي تركّز على قذيفة انسيابية روسية نقّالة تُطلَق من الأرض، وهي القذيفة 9M729، وذُكر أنّ مدى تحليقها محظور في المعاهدة (انظر الإطار (11ـ1)). لكنّ روسيا أنكرت دومًا تلك المزاعم.

**الإطار الرقم (11ـ1)**

**منظومة القذيفة 9M729 ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى**

حظرت معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى على روسيا والولايات المتّحدة وأطراف أخرى حيازة قذائف انسيابية وبالستية تُطلق من الأرض أو إنتاجها أو تجربتها إذا كان مداها يتراوح بين 500 و5500 كم[أ]. لكن أجازت المعاهدة تجربة قذائف من منصّة إطلاق أرضية ثابتة ذات مدى محظور إذا كان المراد إطلاقها من البحر أو الجوّ متى نُشرت. تزعم الولايات المتّحدة أنّ روسيا بدأت بتجربة قذيفة جديدة اسمها 9M729 (أو SSC-8 بحسب تسمية الناتو) من منصّة إطلاق ثابتة بمدى محظور، ثمّ من منصّة نقّالة بمدى مُجاز (أدنى من 500 كم). بالجمع بين نتائج هذه التجارب، أمكن تطوير قذيفة محظورة تُطلق من الأرض[ب]، لكنّ روسيا تنكر ذلك[ج].

لا يتوافر الكثير عن المواصفات الفنّية من مصادر مفتوحة لمنظومة القذيفة 9M729. لكنّ خبراء مستقلّين يرون أنّ القذيفة الانسيابية التي تُطلق من البحر 3M-14 Kalibr (أو SS-N-30A بحسب تسمية الناتو) لدى البحرية الروسية ربّما خدمت كنموذج أساسي للقذيفة[د]. وأُشير أيضًا إلى إمكان استخدام

(4) للاطلاع على التطوّرات المتّصلة بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى في عام 2018، انظر P. Topychkanov, S. N. Kile, and I. Davis, «US–Russian Nuclear Arms Control and Disarmament,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 369–377.

(5) US Department of States, «Russia's Violation of the Intermediate-Range Nuclear Forces (INF) Treaty,» Fact sheet, 4 December 2018, and NATO, Statement on the Intermediate-Range Nuclear Forces (INF) Treaty, Press Release no. (2018) 162, 4 December 2018.

القذيفة 9M729 بواسطة منصّة إطلاق Iskander-M(هـ). ومع أنّ المعاهدة لا تحظر هذه المنصّة بشكل مباشر، إلاّ أنّ استخدامها مع منظومة محظورة يعني وجوب تدميرها إلى جانب القذائف المحظورة.

(أ) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة إزالة القذائف المتوسّطة المدى والأقصر مدى وعلى تفاصيل أخرى متّصلة بها، انظر الملحق أ، القسم III في هذا الكتاب.

(ب) US Office of the Director of National Intelligence, «Director of National Intelligence Daniel Coats on Russia's Intermediate Range Nuclear Forces (INF) Treaty Violation,» 30 November 2018..

(ج) US Department of State, «Timeline of Highlighted US Diplomacy Regarding the INF Treaty since 2013,» Fact sheet, 30 July 2019, and «US Fails to Rectify INF Violations, Senior Russian Diplomat Says,» TASS, 5 August 2019.

(د) P. Podvig, «The INF Treaty Culprit Identified. Now What?,» Russian Strategic Nuclear Forces, 5 December 2017.

(هـ) Ibid.

بعدما أقنع أعضاءُ أوروبيون في الناتو الولاياتِ المتّحدة بإعطاء روسيا مهلة مدّتها 60 يومًا تنتهي في مطلع شباط/فبراير 2019، نبّه جينس ستولتنبورغ، الأمين العام للناتو، روسيا إلى أنّ لديها «فرصة أخيرة» للامتثال لمعاهدة إزالة القذائف المتوسّطة المدى والأقصر مدى[6]. عنى الامتثال في نظر الولايات المتّحدة والناتو تدمير القذائف 9M729 ومنصّات إطلاقها والمعدّات ذات الصلة على نحو يمكن التحقّق منه. وإذا لم يحصل ذلك، تعلّق الولاياتُ المتّحدة التزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة، وتقدّم إشعارًا بالانسحاب بعد ستّة أشهر.

## كانون الثاني/ يناير 2019 : انتهاء مدّة الإمهال

واصلت روسيا تفنيد زعم انتهاك المعاهدة ووصفت المزاعم بأنّها ذريعة لكي تنسحب الولاياتُ المتّحدة من المعاهدة[7]. شمل الردّ الروسي حججًا قانونية وعسكرية ودبلوماسية. أولاً، جادل سيرغي ريابكوف، نائب وزير الخارجية، بأنّ تعليق المعاهدة غير ممكن قانونيًا، وأنّ روسيا ترى أنّ أيّ محاولات أمريكية لتطوير قذائف محظورة وإنتاجها وتجربتها في أثناء أيّ مدّة تعليق تعني انتهاك المعاهدة[8]. ثانيًا، هدّدت روسيا بتعزيز قدراتها العسكرية واستهداف أيّ قذائف أمريكية تُنشر في أوروبا عقب انسحاب الولايات المتّحدة من المعاهدة[9]. ثالثًا، انخرطت روسيا في جهود دبلوماسية لمنع التعليق وانسحاب أمريكي محتمل[10].

---

(6) NATO, «Press Conference by NATO Secretary General Jens Stoltenberg Following the Meeting of the North Atlantic Council in Foreign Ministers' session,» 4 December 2018.

(7) «Lavrov Points out US Showed No Proof That Russia Breached INF with New Missile's Tests,» TASS, 18 January 2019.

(8) «INF Treaty Cannot Be Suspended, It Can Only be Violated, Says Senior Russian Diplomat,» TASS, 18 December 2018.

(9) «Russia Eyes Beefing Up Armed Forces Amid US Plans to Quit INF, Says Defense Chief,» TASS, 4 December 2018, and «Russia to Target Any US Missiles Deployed in Europe after INF Treaty Terminated-Kremlin,» TASS, 20 December 2018.

(10) مثال ذلك، أصدر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظّمة معاهدة الأمن الجماعي بيانًا دعماً للمعاهدة. انظر: Organization for =

أجرت روسيا والولايات المتّحدة مشاورات بجنيف في 15 كانون الثاني/يناير 2019. ترأس وفدَي الدولتين ريابكوف وأندريا تومسون، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي. لكنّ الجانبين عجزا عن تجاوز تبادل الاتّهامات، مع إصرار الولايات المتّحدة على تفكيك القذيفة محلّ النزاع[11]. وانتهى عام 2019 ولم تلتقِ لجنة التحقّق الخاصّة، وهي آلية فض النزاعات المنبثقة عن معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى[12].

وفي 23 كانون الثاني/يناير 2019، سمحت وزارة الدفاع الروسية لمراقبين أجانب بتفحّص منصّة إطلاق Iskander-M النقّالة وحاوية منفصلة لقذيفة، لكن لم يتّضح إن كانت تحتوي بالفعل على قذيفة 9M729. وعلى أيّ حال، رفضت الولايات المتّحدة ومعظم حلفائها في الناتو حضور حدث التفتيش[13]. وفي وقت لاحق، انتقدت الولاياتُ المتّحدة العرض بأنّه «خاضع بالكامل لسيطرة» روسيا وجادلت بأنّه لا يغيّر حقيقة تجربة روسيا فعلاً للقذيفة 9M729 بمدى تحظره المعاهدة[14].

## شباط/فبراير ـ آب/أغسطس 2019: الانسحاب من المعاهدة

بما أنّ روسيا لم تدمّر القذيفة 9M729 ومنصّات إطلاقها والمعدّات ذات الصلة في غضون مدّة الإمهال البالغة 60 يومًا، أطلق الرئيس الأمريكي دونالد جاي ترامب عملية الانسحاب من المعاهدة في 1 شباط/فبراير 2019 وعلّق واجبات الولايات المتّحدة التي نصّت عليها[15]. سرى مفعول التعليق في اليوم التالي وبدأت مدّة الإشعار البالغة ستّة أشهر. وأصدر الناتو بيانًا أيّد فيه القرار الأمريكي وحمّل روسيا المسؤولية الكاملة عن انتهاء المعاهدة المحتمل[16]. وجدّدت الولايات المتّحدة وأعضاء آخرون في الناتو القول بأنّ المعاهدة ستبقى إذا فكّكت روسيا منظومة القذيفة المعنيّة بطريقة يمكن التحقّق منها ـ وإلّا ستنسحب الولايات المتّحدة رسميًا في 2 آب/أغسطس.

---

= Security and Co-Operation in Europe (OSCE), Ministerial Council, Joint statement by the ministers for foreign affairs of the Republic of Armenia, the Republic of Belarus, the Republic of Kazakhstan, the Kyrgyz Republic, the Russian Federation and the Republic of Tajikistan at the Twenty-Fifth Meeting of the OSCE Ministerial Council, MC.DEL/21/18, 6 December 2018.

(11) Russia, US Fail to Save Missile Treaty, Washington to Pull Out,» Reuters, 16 January 2019.»

(12) التقت اللجنة 31 مرّة، آخرها في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017.

(13) Russian Ministry of Defence, «Russian Defence Ministry Briefs Military Attaches with Presentation of 9M729 Missile of Iskander-M Complex,» 23 January 2019; «US Mobilizes Allies to Blame Russia for Dismantling INF Treaty-Lavrov,» TASS, 16 February 2019; P. Reevell, «Russia Exhibits Missile US Cites as Reason for Leaving Key Arms Treaty,» ABC News, 24 January 2019, and S. Pifer, «The Blame Game Begins over the INF Treaty's Demise, and Washington is Losing,» Brookings Institution, 25 January 2019.

(14) US Department of State, «INF Myth Busters: Pushing Back on Russian Propaganda Regarding the INF Treaty,» Fact sheet, 30 July 2019.

(15) White House, Statement from the President regarding the Intermediate-Range Nuclear Forces (INF) Treaty, 1 February 2019, and US Department of State, «INF Treaty: US intent to withdraw from the INF Treaty,» Diplomatic note, 2 February 2019.

(16) NATO, North Atlantic Council, Statement on Russia's failure to comply with the IntermediateRange Nuclear Forces (INF) Treaty, Press Release no. (2019) 015, 1 February 2019.

ردّت روسيا في البداية بإعلان ذكرت فيه أنّها ستطوّر قذيفة انسيابية جديدة فرط صوتية متوسَطة المدى وتُطلق من الأرض، لتعكسَ ما عدّته تطوّرات مشابهة في جانب الولايات المتّحدة[17]. ففي 2 شباط/فبراير 2019 على سبيل المثال، اتّهمت وزارةُ الدفاع الروسية الولاياتِ المتّحدة بتوسيع برنامج صاروخي بدأ في عام 2017 لإنتاج قذائف بأمدية تحظرها معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى[18].

بُذلت جهود كثيرة بين 2 شباط/فبراير و2 آب/أغسطس للتوّصل إلى تسوية إنقاذًا للمعاهدة، فالتقى الجنرال فاليري غراسيموف، رئيس أركان الجيش الروسي بالجنرال جوزف دانفورد، رئيس أركان الجيش الأمريكي، بفيينا في 4 آذار/مارس للتباحث في شؤون المعاهدة والاستقرار الاستراتيجي[19]. لم يحصل تقدّم في المحادثات، وعلّق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين امتثال روسيا للمعاهدة بطريقة رسمية في اليوم ذاته[20]. وفي 14ـ15 أيار/مايو، أجرى وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو محادثات مع الرئيس بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف ومسؤولين روس آخرين في سوتشي جنوبيّ روسيا؛ وفي 12 حزيران/يونيو، التقى ريابكوف وتومسون من جديد في براغ بهدف «البناء» على المحادثات الثنائية السابقة[21]. ولم يتمّ إحراز تقدّم في أيّ من الاجتماعين.

صار خطر انتهاء المعاهدة موضوع اهتمام كبير في شتّى أنحاء العالم. دعا الأمين العامّ للأمم المتّحدة انطونيو غوتيريس روسيا والولايات المتّحدة مرارًا إلى صون المعاهدة. ففي أثناء جلسة عادية لمؤتمر نزع السلاح في 25 شباط/فبراير 2019 على سبيل المثال، سُلّط الضوء على أخطار التنافس النووي التي قد تستجدّ في أوروبا بانتهاء المعاهدة[22]. وحثّت دولٌ كثيرة أيضًا روسيا والولاياتِ المتّحدة على تلافي انهيار المعاهدة، منها الصين وفرنسا وألمانيا واليابان، وهو ما عكس حقيقةَ أنّه سيكون لانتهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى على الأرجح أعمق الأثر في أوروبا وشمال شرق آسيا[23]. وفي المقابل، أعلنت أوكرانيا (دولة طرف في هذه المعاهدة) أنّ لها الحقّ الآن

(17) «Russia Starts Developing Land-based Hypersonic Missile with Intermediate Range, Says Putin,» TASS, 2 February 2019.

(18) Russian Ministry of Defence, «Russian Defence Ministry: US Started Production of Intermediaterange Missiles Two Years Before it Accused Russia of Violating the INF Treaty,» 2 February 2019.

(19) «Russian, US Top Military Brass Hash over Missile Defense, INF, New START,» TASS, 4 March 2019.

(20) President of Russia, Executive Order suspending Russia's compliance with the USSR–US INF Treaty, 4 March 2019.

(21) US Department of State, Remarks to traveling press, 14 May 2019; and US Department of State, «Under Secretary Andrea Thompson Continues Discussions with Russian Deputy Foreign Minister Ryabkov in Prague,» 12 June 2019.

(22) United Nations, Secretary-General, Remarks to the Conference on Disarmament, 25 February 2019.

(23) German Federal Foreign Office, «Außenminister Heiko Maas zu Gesprächen in Moskau und Kiew» [Foreign Minister Heiko Maas for Talks in Moscow and Kiev], 18 January 2019; Élysée, «Entretien téléphonique du Président de la République avec le Président des Etats-Unis d'Amérique Donald Trump» [Telephone Conversation between the President of the Republic and the President of the United States of America Donald Trump], Press release, 22 October 2018; Chinese Ministry of Foreign Affairs, «Ambassador Liu Xiaoming Contributes an Article to the Financial Times entitled The US's Wrong-headed Decision to Pull out of the Nuclear Arms Treaty,» 6 May 2019, and Japanese Ministry of Foreign Affairs, «Press Conference by Foreign Minister Taro Kono,» 23 October 2018.

في تطوير قذائف متوسّطة المدى، مع أنّ التحدّيات الفنّية والمالية المصاحبة لهذا المشروع تجعله مستبعدًا[24].

## نهاية معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى: ماذا سيحصل بعد ذلك؟

انسحبت الولايات المتّحدة من المعاهدة في 2 آب/أغسطس 2019، غداة انتهاء مدّة الإخطار البالغة ستّة أشهر[25]. وكرّر الناتو مساندته للقرار الأمريكي[26].

ردّت روسيا بالتزام طوعي بعدم نشر قذائف متوسّطة وقصيرة المدى تُطلق من الأرض، لكنّها حصرت ذلك في مناطق لن تُنشر فيها قذائف أمريكية بأمدية مشابهة[27]. وفي 19 أيلول/سبتمبر، دعا الرئيس بوتين الدولَ الأعضاء في الناتو إلى مقابلة التزام عدم النشر هذا[28]. ومع أنّ الناتو رفض هذا الاقتراح لعدم مصداقيته بسبب النشر المزعوم للقذائف 9M729، رأت دول أعضاء، منها فرنسا، فيه أساسًا محتملاً للمناقشة[29]. وصدر عن اجتماع قادة الناتو في لندن في كانون الأول/ديسمبر 2019 بيان موجز أشار بعبارات عامّة إلى انفتاح الحلف على الحوار مع روسيا «عندما تجعل أفعالُ روسيا ذلك ممكنًا»، لكنّ لم يحدَّد أيّ جهد دبلوماسي أو إجراء بناء ثقة للتصدّي للتحدّيات التالية لإنهاء المعاهدة[30].

أسهب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في رؤيته المعنيّة بالبُعد الأوروبي لمحادثات ما بعد معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى في اجتماع مع الرئيس ترامب يوم 3 كانون الأول/ديسمبر. جادل ماكرون بأن بالنظر إلى تزايد المخاطر التي تواجهها الدول الأوروبية عقب انتهاء المعاهدة، ينبغي أن يكون العنصر الأوروبي «جزءًا من المفاوضات المستقبلية على معاهدة أسلحة نووية

(24) Ukrainian Ministry of Foreign Affairs, «Comment of the MFA of Ukraine in Connection with the Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty,» 7 March 2019, and P. Sinovets and Odessa Center for Nonproliferation (ODCNP), *Responses to the INF Treaty Crisis: The European Dimension* (Odessa: Odessa I. I. Mechnikov National University, 2019).

مع تفكّك الاتّحاد السوفياتي في عام 1991، توسّعت عضوية معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى لتشمل روسيا وثلاث دول أخرى ورثت الاتّحاد السوفياتي ويوجد على أراضيها مرافق قابلة للتحقّق، وهي بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا.

(25) M. R. Pompeo, «US Withdrawal from the INF Treaty on August 2, 2019,» Press Statement, US Department of State, 2 August 2019.

(26) NATO, Statement by the North Atlantic Council on the Intermediate-Range Nuclear Forces Treaty, 2 August 2019.

(27) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry Statement on the Withdrawal of the United States from the INF Treaty and its Termination,» 2 August 2019.

(28) E. Chernenko and V. Soloviev, «Rakety srednei i men'shei mirnosti» [Missiles of Medium and Shorter Peacefulness], Kommersant, 25 September 2019.

(29) M. Peel and H. Foy, «NATO Rejects Russian Offer on Nuclear Missiles Freeze,» Financial Times, 26 September 2019, and NATO, «Joint Press Point with NATO Secretary General Jens Stoltenberg and the President of France Emmanuel Macron,» 28 November 2019.

(30) NATO, London Declaration issued by the heads of state and Government participating in the meeting of the North Atlantic Council in London 3–4 December 2019, Press Release no. (2019) 115, 4 December 2019.

متوسّطة المدى جديدة»[31]. لكنّ الموقف الفرنسي لم يُترجَم في بيان الناتو الصادر عن اجتماع قادة الناتو في لندن في عام 2019.

أثارت الولايات المتّحدة في المرحلة التي سبقت انسحابها من المعاهدة وبعدها مخاوف من تعاظم مخزون الصين من القذائف النووية والتقليدية، والذي تألّف في الغالب من منظومات ذات أمدية تحظرها المعاهدة الروسية-الأمريكية[32]. ساند الناتو هذا الرأي في اجتماع قادته في عام 2019. واستنادًا إلى أمينه العام جينس ستولتنبورغ، شرع الحلف في مناقشة بشأن إشراك الصين في قضايا الحدّ من التسلّح، لكنّه لم يفصح عن أيّ تفاصيل محدّدة عن نوع ترتيب الحدّ من التسلّح الذي سيُسعى إليه مع الصين[33]. ولم تُبد الصين اهتمامًا حتى الساعة بالانضمام إلى معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى أو بمعاهدة بديلة[34]. كما أنّ البيان الروسي المتعلّق بانسحاب الولايات المتّحدة من المعاهدة أشار إلى مسألة «الدول الثالثة» (من دون ذكر الصين صراحة)، لكنّه سلّط الضوء على أنّ هذه الدول «ليست مستعدّة للالتزام بواجبات المعاهدة ذات الصلة»[35]. لذلك، إذا بدت روسيا مهتمّة بإشراك دول أخرى في هذه المسألة- كفرنسا والمملكة المتّحدة إضافة إلى الصين- يظهر أنّها عارضت الاستعاضة عن الحدّ من التسلّح الروسي الأمريكي بعملية ليس لها مستقبل واضح.

ومع ضعف الميل في مناطق أخرى إلى الاستعاضة عن معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى بإطار عمل متعدّد الأطراف، الراجح أنّ انتهاء المعاهدة سيؤدّي زيادة انتشار القذائف إضافة إلى عمليات نشر جديدة، بمرور الوقت، لدفاعات مضادّة للقذائف، ولا سيما في أوروبا وآسيا[36]. ومع أنّ روسيا نفسها لم تجرّب في عام 2019 أيّ قذيفة تحظرها المعاهدة، يبدو أنّ هذا العصر الجديد آذن بتجربة الولايات المتّحدة لقذيفة انسيابية تُطلَق من الأرض في 18 آب/أغسطس 2019 ولقذيفة بالستية تُطلق من الأرض في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019[37].

---

(31) White House, Remarks by President Trump and President Macron of France before bilateral meeting, 3 December 2019.

(32) D. Ghoshal, «China and the INF Treaty,» Comparative Strategy, vol. 35, no. 5 (2016), pp. 363–370; A. Taylor, «How China Plays into Trump's Decision to Pull-out of INF Treaty with Russia,» Washington Post, 23 October 2018, and United Nations, General Assembly, First Committee, Statement by the United States, 10 October 2019.

للمزيد عن القوّات النووية الصينية، انظر الفصل العاشر، القسم V في هذا الكتاب.

(33) NATO, «Press conference by NATO Secretary General Jens Stoltenberg Following the Meeting of the North Atlantic Council at the Level of Heads of State and/or Government,» 4 December 2019.

(34) Chinese Ministry of Foreign Affairs, Remarks by HE Ambassador Li Song at the CD on the US withdrawal from the INF Treaty, 6 August 2019

(35) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Ministry Statement on the Withdrawal of the United States from the INF Treaty and its Termination».

(36) للمزيد عن الصلات بين انتشار القذائف والدفاعات الصاروخية، انظر مثلاً: R. O'Rourke, *Navy Aegis Ballistic Missile Defense (BMD) Program: Background and Issues for Congress,* Congressional Research Service (CRS) Report for Congress RL33745 (Washington, DC: US Congress, CRS, 17 Dec. 2019), and C. Lombardi, «Recent Exercises Demonstrate Importance of Layered Integrated Air and Missile Defence to Counter Advanced Threats,» Euractiv, 3 October 2019.

(37) = «US Test-fires Cruise Missile after INF Treaty Pullout,» Deutsche Welle, 19 August 2019; A. Mehta, «Watch

## معاهدة ستارت الجديدة

أرخت أزمة معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى بظلالها أيضًا على مستقبل الاتّفاق الثنائي الوحيد المتبقّي للحدّ من التسلّح الروسي-الأمريكي، أي معاهدة ستارت الجديدة. نتج عن تبادل الاتّهامات في مجالات الحدّ من التسلّح والشؤون الأمنية والسياسية مناخ يسوده انعدام الثقة بين الدولتين، مع تصوّرات خاطئة تجاه المذهب والقدرات النووية لكلّ منهما. لكنّ مناخ انعدام الثقة هذا لم يمنع الطرفين من القيام بواجباتهما بمقتضى ستارت الجديدة. بيد أنّهما تتبنّيان مقاربتين مختلفتين حيال مستقبل الحدّ من التسلّح، وهو ما حال إلى الآن دون تمديد المعاهدة أو إعادة التفاوض عليها. وستنتهي مدّة المعاهدة في عام 2021.

## تنفيذ المعاهدة

الأطراف ملزمون بموجب المعاهدة بتبادل بيانات عن أعداد الرؤوس الحربية النووية ووسائط إيصالها مرّتين سنويًا. وأكّدت بيانات عام 2019 أنّ روسيا والولايات المتّحدة بقيتا ضمن الحدود النهائية للمعاهدة (انظر الجدول الرقم (11-1)). وعقدت اللجنة الاستشارية الثنائية للمعاهدة لقاءات في نيسان/أبريل وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كما التقى الوفدان الروسي والأمريكي بجنيف أيضًا لإجراء مشاورات حول الاستقرار الاستراتيجي.

كانت الولايات المتّحدة مرتاحة عمومًا في عام 2019 لامتثال روسيا بواجباتها المنصوص عليها في ستارت الجديدة. لكن انتابت الروس هواجس حيال امتثال الأمريكيين، وفي مقدّمها تحويل منظومات إيصال نووية إلى منظومات تقليدية. اشتكت روسيا من عجزها عن التحقّق من أنّ منصّات الإطلاق الستّ والخمسين لقذائف بالستية تُطلق من غوّاصات والقاذفات الثقيلة الواحدة والأربعين التي حوّلتها الولايات المتّحدة إلى مهمّات غير نووية - ومن ثمّ فهي معفاة من واجبات المعاهدة- يستحيل إعادة تحويلها إلى دور نووي. واشتكت روسيا أيضًا من عجزها عن تفتيش ما يسمّى أربع صوامع تدريب ليست مشمولة بمعاهدة ستارت الجديدة[38].

---

= the Pentagon Test a Previously Banned Ballistic Missile,» *Defense News*, 12 December 2019; «Going ballistic: Missile-testing,» The Economist, 18 December 2019, and I. Safronov, «Putin ob'yavil nazvanie novoi rakety srednei dal'nosti'» [Putin has Announced the Name of a New Medium-range Missile], Vedomosti, 24 December 2019.

(38) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Comment by the Russian Ministry of Foreign Affairs on the US Report on Adherence to and Compliance with Arms Control, Nonproliferation, and Disarmament Agreements and Commitments (ACNPD) (to be added to the comment by the Russian Ministry of Foreign Affairs of May 5, 2019),» 20 September 2019.

**الجدول الرقم (11ـ1)**

**الأعداد الإجمالية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية الروسية والأمريكية بموجب معاهدة ستارت الجديدة، لغاية 5 شباط/فبراير 2011 و1 آذار/مارس 2019 و1 أيلول/سبتمبر 2019**

| الفئة | | روسيا | | | الولايات المتّحدة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | حدود المعاهدة | شباط/فبراير 2011 | آذار/ مارس 2019 | أيلول/ سبتمبر 2019 | شباط/ فبراير 2011 | أيلول/ سبتمبر 2018 | أيلول/ سبتمبر 2019 |
| ICBM، SLBM، وقاذفات ثقيلة منتشرة | 700 | 521 | 524 | 513 | 882 | 656 | 668 |
| رؤوس حربية في ICBM SLBM، وقاذفات ثقيلة منتشرة[أ] | 1550 | 1537 | 1461 | 1426 | 1800 | 1365 | 1376 |
| منصّات إطلاق منتشرة وغير منتشرة لـ ICBM، SLBM، وقاذفات ثقيلة | 800 | 865 | 760 | 757 | 1124 | 800 | 800 |

ICBM= قذيفة بالستية عابرة للقارّات؛ معاهدة ستارت الجديدة= معاهدة إجراءات الخفض الإضافي للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها؛ SLBM= قذيفة بالستية تُطلق من غوّاصات.

**ملاحظة**: دخلت المعاهدة حيّز النفاذ في 5 شباط/فبراير 2011. وتعيّن بلوغ حدود المعاهدة بحلول 5 شباط/فبراير 2018.

(أ) كلّ قاذفة ثقيلة محصاة على أنّها تحمل رأسًا حربيًا واحدًا، سواء أكانت مزوَّدة بقذائف انسيابية أم بقنابل مدفوعة بالجاذبية، ولو كان تزويدها بحمولات أسلحة أكبر ممكنًا.

**المصدر:** US Department of State, Bureau of Arms Control, Verification and Compliance, «New START Treaty Aggregate Numbers of Strategic Offensive Arms,» Fact sheets, 1 June 2011; 1 March 2019; and 1 September 2019.

## احتمالات تمديد المعاهدة أو استبدالها

أشار دبلوماسيون روس إلى وجوب تبديد هواجسهم حيال امتثال الولايات المتّحدة لمعاهدة ستارت الجديدة قبل تمديدها، لكنّهم أبدوا استعدادًا أيضًا لمواصلة الحوار مع الولايات المتّحدة حول مسائل استراتيجية[39]؛ ففي أثناء مناقشات متّصلة بالاستقرار الاستراتيجي في تموز/ يوليو على سبيل

(39) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Director of the Foreign Ministry Department on NonProliferation and Arms Control Vladimir Yermakov Answers Media Questions,» 4 July 2019.

المثال، اقترحت روسيا إدراج أنواع جديدة من الأسلحة ذات القدرة النووية في ستارت الجديدة القائمة، ولا سيما القذيفة الروسية البالستية «سارْمات» العابرة للقارّات والمعتمدة على صوامع ومنظومة أفنغارد بوست غلايد[40]. حظرت روسيا على المفتشين الأمريكيين معاينة المنظومة الأخيرة التي قيل إنّها ستصبح عملانية في كانون الأول/ديسمبر 2019 في أثناء زيارة تحقيق بموجب المعاهدة يوم 24ـ26 تشرين الثاني/نوفمبر[41]. يضاف إلى ذلك إشارة بوتين في 5 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى أنّ روسيا على استعداد لتمديد المعاهدة فورًا ومن دون أيّ شروط مسبقة[42]. وكرّر وزير الخارجية الروسي لافروف في واشنطن العاصمة عرض بوتين في 10 كانون الأول/ديسمبر، وكرّر في نقاش متلفز في كانون الأول/ديسمبر القول بأنّ القذيفتين «سارْمات» و«أفنغارد» مشمولتان بالمعاهدة، ولذلك سيصار إلى إدراجهما أيضًا حال تمديدها[43].

لم تردّ الولايات المتّحدة رسميًا على هذين العرضين. لكنّ مسؤولين أمريكيين أثاروا أسئلة عديدة ليست مرتبطة مباشرة بمنظومات مشمولة بستارت الجديدة لكنّها تؤثّر في القرار الأمريكي بشأن الموافقة على تمديد للمعاهدة. وعلى سبيل المثال، أفصحت الولايات المتّحدة عن قلقها من الطبيعة المخلّة بالاستقرار لأسلحة حديثة عديدة كشفت عنها روسيا، منها قذيفة «بيوريفِستْنك» الانسيابية التي تُطلَق من الأرض وذات المحرّك النووي، ومركبة «بوزيدون» غير المأهولة الغاطسة وذات القدرة النووية، والقذيفة البالستية «كينزهال» التي تُطلق من الجوّ وذات القدرة النووية، والقذيفتان «سارْمات» و«أفنغارد» المذكورتان آنفًا[44]. وجادل وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبِر بأنّه إذا كان المراد تمديد ستارت الجديدة، يلزم أن تشمل كلّ الأسلحة الجديدة تلك، وليس المنظومتين اللتين اقترحتهما روسيا وحسب[45].

وكما هي الحال في معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى، أبدت الولايات المتّحدة اهتمامًا بالتفاوض على ترتيبات جديدة للحدّ من التسلّح النووي تشمل الصين. ففي أثناء اجتماع للّجنة الأولى

---

(40) Russia Proposes Viewing New Types of Arms as Part of New START,» TASS, 17 July 2019.»

(41) «Russia Demonstrates Avangard Hypersonic Missile System to US,» TASS, 26 November 2019, and «Russia's Avangard Hypersonic Missile System to Go on Combat Alert in December-top Brass,» TASS, 26 November 2019.

(42) President of Russia, «Meeting with Defence Ministry Leadership and Heads of Defence Industry Enterprises,» 5 December 2019.

(43) E. Wong and M. Crowley, «Trump and Pompeo Spoke to Russian Official about US Elections. Did Only One Deliver a Warning?,» *New York Times*, 10 December 2019, and Russian Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Minister Sergey Lavrov's Answers to Questions in the Great Game Show on Channel One, Moscow, December 22, 2019,» 22 December 2019.

(44) United Nations, General Assembly, First Committee, Statement by the United States, 10 October 2019.

للاطلاع على القدرات المستقلّة لمنظومة بوزيدون، انظر: P. Topychkanov, «Autonomy in Russian Nuclear Forces,» in: V. Boulanin, ed., *The Impact of Artificial Intelligence on Strategic Stability and Nuclear Risk*, vol. I, Euro–Atlantic Perspectives (Stockholm: SIPRI, 2019), pp. 74–75.

(45) M. Leon and J. Griffin, «Pentagon «Very Carefully» Watching China, it's [sic] «no. 1 Priority", Defense Secretary Mark Esper Tells Fox News,» Fox News, 22 August 2019.

التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 على سبيل المثال، قال الوفد الأمريكي في بيانه «نحن في حاجة إلى حقبة جديدة للحدّ من التسلّح، حقبة تجلس فيها روسيا والصين إلى طاولة المفاوضات وتبديان استعدادًا لخفض المخاطر النووية عوضًا عن تصعيدها»[46]. وبالمثل، أشار الرئيس ترامب أيضًا في تشرين الأول/أكتوبر إلى اعتزامه العمل مع كلّ من الصين وروسيا على الحدّ من التسلّح النووي[47]. لكنّ الصين صرّحت بوضوح بأنّها غير مهتمّة بالمشاركة في مفاوضات ثلاثية مع الولايات المتّحدة وروسيا لتقليص الأسلحة النووية[48].

## استنتاجات

يعكس الانهيار شبه الكامل للحدّ من التسلّح النووي الروسي- الأمريكي تدهور العلاقات الثنائية عمومًا وزيادة التباين في طرق الدولتين في التعاطي مع القضية. وعلى سبيل المثال، استجدّت خلافات جديدة في عام 2019 حول الحدّ من الأسلحة ذات الصلة النووية في سياقات معاهدتين متعدّدتَي الأطراف: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996، ومعاهدة الأجواء المفتوحة لعام 1992[49]. اتّهمت الولاياتُ المتّحدة روسيا بانتهاك وقف اختياري للتجارب النووية بإجراء تجارب ذات حصائل متدنّية للغاية، وهو اتّهام فنّدته روسيا (وبعض الخبراء)[50]. وبالمثل، تبادلت روسيا والولايات المتّحدة بشأن انتهاك معاهدة السماوات المفتوحة بفرض قيود على طلعات مراقبة جوّية معيّنة، وقالت الولايات المتّحدة إنّها تفكّر في الانسحاب[51].

يمكن وصف جوهر المقاربات المختلفة للدولتين حيال الحدّ من التسلّح النووي كما يلي: روسيا ملتزمة بدرجة كبيرة ببقاء الأمور على حالها، بمعنى تركيز الحدّ من التسلّح على تخفيضات لأعداد الأسلحة النووية، لكن مع ربط ذلك بقيود على الدفاعات الصاروخية الأمريكية. وفي المقابل، ترى الإدارة الأمريكية الحالية أنّه لا فائدة في ترتيبات ثنائية مع روسيا بينما تودّ الأخيرة الانتقال إلى ترتيبات ثلاثية الأطراف أو حتّى متعدّدة الأطراف تشمل الصين أيضًا. والبيان الصادر عن وزير الخارجية الأمريكي بومبيو بشأن انسحاب الولايات المتّحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى يلخّص المبادئ التي يقوم عليه التفكير الأمريكي الحالي:

تظلّ الولايات المتّحدة ملتزمة بتحديد فاعل للأسلحة، يعزّز أمن الولايات المتّحدة وحلفائها

(46) United Nations, General Assembly, First Committee, Statement by the United States, 10 October 2019.

(47) S. Bugos and K. Reif, «US Seeks «New Era of Arms Control»,» Arms Control Today, vol. 49, no. 9 (November 2019).

(48) مثلاً: Chinese Ministry of Foreign Affairs, «Briefing by Mr FU Cong, Director General of the Department of Arms Control and Disarmament of Ministry of Foreign Affairs,» 6 August 2019.

(49) للاطلاع على ملخّص لكلّ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة الأجواء المفتوحة وعلى تفاصيل عنهما، انظر الملحق أ، القسم I والقسم II على التوالي في هذا الكتاب.

(50) انظر القسم IV في هذا الفصل.

(51) M. R. Gordon and V. Salama, «Trump Moves Closer to Ending Another Post-cold War Treaty,» Wall Street Journal, 27 October 2019; «The Open Skies Treaty,» *Strategic Comments*, vol. 25, no. 10 (December 2019), pp. vii–ix, and J. Gould and A. Mehta, «US to Europe: Fix Open Skies Treaty or We Quit,» Defense News, 21 November 2019.

وشركائها، ويكون قابلاً للتحقّق والتطبيق، ويشمل شركاء يتحمّلون المسؤولية التي تُمليها عليهم واجباتهم. وقد كلّف الرئيس ترامب هذه الإدارة ببدء فصل جديد بالسعي إلى عصر جديد للحدّ من التسلّح، يتجاوز المعاهدات الثنائية الماضية. وللمضيّ قدُمًا، تدعو الولايات المتّحدة روسيا والصين إلى الانضمام إليها في هذه الفرصة للتوصّل إلى نتائج أمنية ملموسة لدولنا وللعالم أجمع[52].

على الرغم من هذه البيانات، يبدو أنّه لا يوجد حوار أمريكي نشط مع الصين أو روسيا (أو مع أيّ دولة أخرى لديها أسلحة نووية) تحقيقًا لهذا الهدف، ولا يوجد اقتراحات عملية للقيام بذلك. وبالنظر إلى الانتفاء الواضح للأسس وتعقيد الشروع في مفاوضات ثلاثية الأطراف للحدّ من التسلّح، فإن الراجح هو إطلاق حوار استراتيجي ثلاثي محدود، في أحسن الأحوال، قبل انتهاء معاهدة ستارت الجديدة.

إضافة إلى ما تقدّم، تشير هذه التباينات بين المبادئ الروسية والأمريكية في الحدّ من التسلّح وغاياته، فضلاً عن طائفة واسعة من الاختلافات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بين الدولتين، إلى أنّ عصر الاتّفاقات الثنائية للحدّ من التسلّح النووي بينهما ربّما اقترب من نهايته. ربّما تعدّل تغيّرات سياسية لاحقة لدى أي من الطرفين الميزان من جديد، ولا سيما أنّ دعم الحدّ من التسلّح يظلّ قويًا في شرائح الوسط السياسي في الجانبين[53]. لكنّ التزام الدولتين بالحدّ من التسلّح في صورة ما في عصر منافسة استراتيجية جديد، على ما يبدو، بين القوّتين الكبريين صار في بداية التحوّل إلى وهم[54].

(52) Pompeo, «US Withdrawal from the INF Treaty on August 2, 2019».

(53) انظر مثلاً: E. Edelman and F. C. Miller, «Russia is Beefing up its Nuclear Arsenal. Here's What the US Needs to Do,» Politico, 31 December 2019, and «US–Russian Dialogue on Arms Control: Does it have a Future?,» 8th Meeting in the US–Russia Dialogue series, co-organized by the James Martin Center for Nonproliferation Studies, Monterey, CA, and the Center for Energy and Security Studies, Moscow, 7 November 2019—especially the conclusions and discussion papers.

(54) للمزيد عن هذه المنافسة الاستراتيجية، انظر الفصل الأول، القسم II في هذا الكتاب.

## II. الدبلوماسية النووية الكورية الشمالية- الأمريكية

**شانون ن. كايل**

استمرّت في عام 2019 التوتّرات بين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة بسبب البرامج الكورية الشمالية الجارية لتطوير أسلحة نووية ومنظومات إيصال صاروخية بالستية. وكانت كوريا الشمالية قد فكّكت موقعًا لتجاربها النووية في بيونغيي ري في عام 2018، وواصلت الالتزام بوقف اختياري لتجربة أسلحة نووية وقذائف بالستية بعيدة المدى أعلنه زعيمها الأول كيم جون أون في نيسان/أبريل 2018[1]. لكنّ كوريا الشمالية أجرت في عام 2019 تجارب تحليق عديدة على قذائف بالستية قصيرة المدى، في انتهاك لقرار صادر عن مجلس الأمن يطالبها بوقف كلّ التجارب الصاروخية[2]. وفي الوقت عينه، بقيت كوريا الشمالية والولايات المتّحدة عالقتَين في حالة مراوحة بسبب التزاماتهما السياسية في العام الفائت بالعمل على إقامة علاقات سلمية وإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية. تزامنت هذه المراوحة مع انهيار الجهود السلمية والتوفيقية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية التي بدأت في عام 2018 [3].

نستعرض في هذا القسم التطوّرات في الدبلوماسية النووية الكورية الشمالية-الأمريكية في عام 2019. نبدأ بوصف التطوّرات في القمّة الثنائية التي انعقدت في هانوي في شباط/فبراير، ثمّ ننظر في ما جرى بعد القمّة.

---

(1) Korean Central News Agency (KCNA), «Third Plenary Meeting of Seventh CC, WPK Held in Presence of Kim Jong Un,» 21 April 2018.

(2) UN Security Council Resolution 1718, 14 October 2006, paras 5 and 7.

(3) للمزيد عن الحوار بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، انظر الفصل الرابع، القسم I في هذا الكتاب.

## اجتماع القمّة الكورية الشمالية ـ الأمريكية الثانية

### حصيلة اجتماع قمّة سنغافورة

أطلّ عام 2019 من غير تحقيق تقدّم ملموس نحو تنفيذ التزامات كيم جونغ أون والرئيس الأمريكي دونالد جاي ترامب في اجتماع قمّة حزيران/يونيو 2018 بسنغافورة ـ وهو أوّل اجتماع بين رئيس أمريكي شاغل لمنصبه وزعيم كوري شمالي[4]. وفي نهاية الاجتماع، أصدر الزعيمان بيانًا مشتركًا التزم فيه ترامب بأمور، منها تقديم ضمانات أمنية لكوريا الشمالية وتطبيع العلاقات الثنائية، فيما جدّد كيم تأكيد «التزامه الثابت والقاطع بإكمال نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية»[5]. وتعهّد الزعيمان بعقد مفاوضات متابعة «في أقرب وقت ممكن» وبالعمل معًا «على بناء نظام سلام دائم ومستقرّ» في شبه الجزيرة.

لم يتطرّق بيان سنغافورة المشترك إلى خلافات قديمة بين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة حول تعريف نزع الأسلحة النووية ونطاق وتسلسل خطوات تحقيق ذلك الهدف. بقي مسؤولون أمريكيون، وعلى رأسهم وزير الخارجية مايكل آر بومبيو ومستشار الأمن القومي جون بولتون، مصرّين على أن تُقدّم كوريا الشمالية كشفًا مكتوبًا ومفصّلاً عن مخزون أسلحتها النووية، ودورة الوقود النووي ومرافق الإنتاج ذات الصلة ومنظومات إيصال قذائفها البالستية عند البدء بعملية نزع أسلحة نووية. لكنّ كيم جونغ أون كرّر رفضه فكرة تقديم بلاده كشفًا كهذا في ظلّ عدم وجود معاهدة سلام دائم، مجادلاً بأنّ القيام بذلك يعني تزويد عدو بقائمة أهداف[6].

هناك عقبة ذات صلة وهي إصرار الولايات المتّحدة على استمرار تطبيق كلّ العقوبات الدولية على كوريا الشمالية إلى أن تفكّك أسلحتها النووية وبرامج قذائفها البالستية بصورة كاملة ويمكن التحقّق منه وعلى نحو لا يمكن الرجوع عنه. وفي المقابل، بقيت كوريا الشمالية مصرّة على أن توافق الولايات المتّحدة على رفع تدريجي للعقوبات الدولية كجزء من مقاربة متدرّجة لنزع الأسلحة النووية.

وفي خطاب العام الجديد في 1 كانون الثاني/يناير 2019، قال كيم إنّه مستعدّ لعقد اجتماع قمّة ثانٍ مع الرئيس ترامب «في أيّ وقت» لمناقشة نزع الأسلحة النووية[7]. لكنّه نبّه إلى أنّه سينتهج «طريقةً جديدة» لم يحدّدها إذا استمرّت الولايات المتّحدة في سياسة العقوبات والضغط على بلاده. وكرّر كيم أيضًا قائمة بخطوات يلزم الولايات المتّحدة اتّخاذها قبل أن تواصل كوريا الشمالية إجراءات نزع الأسلحة النووية. تتضمّن هذه الخطوات وقف التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتّحدة

(4) انظر: S. N. Kile, «North Korean–US Nuclear Diplomacy,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 363–365.

(5) North Korean–US Singapore Summit Meeting, Joint statement, 12 June 2018.

(6) B. Cole, «Kim Jong Un Won't Tell Trump Where Weapons are as it Gives US a «List of Targets for Attacks»,» *Newsweek*, 11 July 2018.

(7) Korean Central News Agency (KCNA), «New Year Address of Supreme Leader Kim Jong Un,» 1 January 2019.

وكوريا الجنوبية، وسحب القوّات النووية الأمريكية المرابطة في شبه الجزيرة الكورية أو بالقرب منها، وإبرام معاهدة سلام تُنهي الحربَ الكورية 1950ـ1953 بصورة رسمية[8].

أعلن البيت الأبيض في 18 كانون الثاني/يناير أنّ الرئيس ترامب سيعقد اجتماع قمّة ثانيًا مع الزعيم الكوري الشمالي قبل آخر شباط/فبراير، لكن من غير أن يحدّد مكان الاجتماع[9].

وعقب هذا البيان، عُقد اجتماع رفيع المستوى بين مبعوثين خاصّين كوريين شماليين وكوريين جنوبيين وأمريكيين بالقرب من العاصمة السويدية ستوكهولم في 20ـ22 كانون الثاني/يناير[10]. الغاية هي دراسة إجراءات تنفيذ الالتزامات التي وافق عليها كيم وترامب في بيان سنغافورة المشترك. وعقب ذلك، قال كبير المفاوضين الكوريين الجنوبيين إنّ المناقشات الثلاثية جرت بسلاسة ومهّدت الطريق لإحراز تقدّم دبلوماسي في اجتمع القمّة القادم[11]. وفي تخفيف للمطالب الأمريكية، أشار المبعوث الأمريكي الخاصّ إلى كوريا الشمالية ستيفن بيغن إلى أنّ تقديم كوريا الشمالية كشفًا مفصلاً بأسلحتها النووية وبرامجها البالستية، وهو مطلب أمريكي، سيكون مقبولاً «في مرحلة ما» في عملية نزع الأسلحة النووية ولا يلزم أن يتمّ في بدايتها[12].

## اجتماع قمّة هانوي

قدم كيم وترامب برفقة الوفدين الوطنيَّين المناظرَين في العاصمة الفييتامية هانوي في 27 شباط/فبراير 2019 لعقد اجتماع القمّة الثاني[13]. جاء ذلك على خلفية تزايد التكهّنات بشأن ما إذا كان الزعيمان سيتّفقان على خطوات ملموسة لتنفيذ عملية نزع الأسلحة النووية والتزامات بناء السلام المتعهَّد بها في سنغافورة[14]. لكنّ الاجتماع انتهى فجأة في 28 شباط/فبراير، وافترق الوفدان من غير إصدار إعلان ختامي أو بيان مشترك متوقّع.

السبب الرئيس لإخفاق الاجتماع خلاف على تخفيف العقوبات عن كوريا الشمالية[15]. صدرت روايات متناقضة عن طبيعة الخلاف. ففي أثناء مؤتمر صحافي، قال ترامب إنّ كوريا الشمالية طالبت

(8) Ibid., and D. E. Sanger, «Kim and Trump Back at Square 1: If US Keeps Sanctions, North Will Keep Nuclear Program,» *New York Times*, 1 January 2019.

(9) D. Nakamura, J. Hudson, and A. Gearan, «Trump to Meet with North Korean Leader Kim Jong Un in Late February, White House says,» *Washington Post*, 18 January 2019..

(10) J. Tanner, «US, South Korean Diplomats Attending Nkorea Talks in Sweden,» Associated Press, 20 January 2019. The meeting was co-organized by the Swedish Government and SIPRI.

(11) Yonhap News Agency, «S. Korea's Chief Nuclear Envoy Sees «Rapid Progress» for Future US–NK Talks,» 23 January 2019.

(12) J. Johnson, «US Envoy to North Korea Warns of «Asia-Pacific Nuclear Weapons Challenge» but Softens Demand for List of Arsenal,» *Japan Times*, 1 February 2019.

(13) Trump and Kim Start Vietnam Summit with Dinner, BBC, 27 February 2019.»

(14) S. Denyer, «The grand Bargain in Hanoi Takes Shape, but Can Trump and Kim Close the Deal?,» Washington Post, 25 February 2019, and S. Choe, «Trump and Kim May Declare End of War at Summit, South Korea Says,» *New York Times*, 25 February 2019.

(15) J. Lemire, D. Riechmann, and F. Klug, «Trump, Kim End Summit with Standoff over Easing US Sanctions,» Associated Press, 28 February 2019.

برفع كامل للعقوبات في مقابل إعادة إغلاق مرفقها الرئيس لإنتاج الموادّ النووية في يونغبيون وتفكيكه. وأشار ترامب إلى أنّ صفقة كهذه لن تشمل ترسانة كوريا الشمالية من الرؤوس الحربية النووية ومنظومات إيصال القذائف البالستية[16]. ونبّه بومبيو إلى وجود مواقع غير مصرَّح عنها يُشتبه في أنّها تنتج وقودًا نوويًا في شتّى أرجاء البلاد إلى جانب مصنع يونغبيون[17].

وفي المقابل، بيّن وزير الخارجية الكوري الشمالي ري يونغ هو أنّ بلاده سعت أصلاً في الواقع إلى رفع «جزئي» للعقوبات في مقابل تفكيك موقعها النووي في يونغبيون[18]. وطالبت كوريا الشمالية تحديدًا بإيقاف خمسة قرارات بفرض عقوبات صادرة عن مجلس الأمن في العامين 2016 و2017[19]. تستهدف العقوبات الصادرات التعدينية والغذائية الكورية الشمالية إضافة إلى وارداتها من الوقود، والتي تُضرّ بمعيشة الشعب الكوري الشمالي، بحسب وزير الخارجية الكوري الشمالي[20]. وفي المقابل، ستفكّك كوريا الشمالية كلّ مرافق إنتاج الموادّ النووية بصورة دائمة في يونغبيون، بما في ذلك مرافق إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم، بمشاركة خبراء أمريكيين[21]. وشدّد وزير الخارجية الكوري الشمالي على سعي بلاده إلى مقاربة تدريجية تقابَل فيها خطوات نزع الأسلحة النووية بعمل الولايات المتّحدة على رفع العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية وتبديد مخاوفها الأمنية[22].

## التطوّرات عقب اجتماع قمّة هانوي

## أجل نهائي كوري شمالي لمقاربة أمريكية جديدة

كان التحفّظ سمة الردود العامّة الفورية لكلّ من دونالد ترامب وكيم جونغ أون على فشل اجتماع قمّة هانوي. وهما شدّدا على علاقاتهما الشخصية الودّية وسعيا إلى التقليل من الخلافات القائمة في مقاربتَي الدولتين في عملية نزع الأسلحة النووية[23].

أفصح كيم لاحقًا عن إحباط متزايد من إحجام أمريكي مزعوم عن دراسة تخفيف العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية كجزء من عملية أوّلية لنزع الأسلحة النووية. لكنّ ترامب وصف من

(16) P. Rucker, S. Denyer, and D. Nakamura, «North Korea's Foreign Minister Says Country Seeks Only Partial Sanctions Relief, Contradicting Trump,» *Washington Post*, 1 March 2019.

(17) Associated Press, «North Korea Disputes Trump's Account of Talks Breakdown,» Asahi Shimbun, 1 March 2019.

(18) «DPRK FM Ri Yong Ho Disputes Trump Reason for Summit Collapse,» People's Daily, 1 March 2019.

(19) للمزيد عن قرارات مجلس الأمن التسعة التي فرض فيها عقوبات على برامج الأسلحة النووية وأنشطة تطوير القذائف البالستية في كوريا الشمالية، انظر: S. N. Kile, «International Non-proliferation Sanctions against North Korea,» *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 386–388.

(20) DPRK FM Ri Yong Ho Disputes Trump Reason for Summit Collapse».»

(21) للاطلاع على تقييم غير حكومي للآثار المترتّبة على تفكيك مرافق يونغبيون، انظر: G. Samore, «How Significant is the Dismantlement of Yongbyon?,» 38 North, 11 March 2019.

(22) «DPRK FM Ri Yong Ho Disputes Trump Reason for Summit Collapse».

(23) Associated Press, «North Korea Disputes Trump's Account of Talks Breakdown,» and Yonhap News Agency, «N. Korea Refrains from Criticism of US Despite breakdown of Trump Summit,» 5 March 2019.

قبل العقوبات الدولية على كوريا الشمالية بأنّها عند «مستوى منصف»[24]. وذكر كيم أمام الجمعية الشعبية العليا (البرلمان الكوري الشمالي) في 13 نيسان/أبريل أنّه «يلزم أن تُقلع الولايات المتّحدة عن طريقتها الحالية في الحساب والاقتراب منّا بطريقة جديدة» إذا كانت مهتمّة بصدق بمواصلة محادثات نزع الأسلحة النووية[25]. وقال كيم إنّه منفتح على عقد اجتماع قمّة آخر مع ترامب، لكنّه حدّد آخر عام 2019 كأجل نهائي لكي تعرض الإدارة الأمريكية شروطًا مقبولة لدى الطرفين للاتّفاق على مواصلة المحادثات.

وفي 4 أيار/مايو، أجرت كوريا الشمالية تجربة إطلاق لقذيفة بالستية من نوع جديد قصيرة المدى وعاملة بالوقود الصلب إضافة إلى تجربة منظومتَي إطلاق صواريخ متعدّدة[26]. مثّل إطلاق القذائف تجربة القذائف البالستية الأولى في كوريا الشمالية منذ عام 2017. وصدرت عن المحلّلين تقييمات متضاربة لدوافع كوريا الشمالية إلى استئناف التجارب، فتكهّن البعض بأنّها تسعى لإحداث انفراج بالقوّة في مفاوضاتها المتعثّرة مع الولايات المتّحدة[27]. وفي عام 2019، أجرت كوريا الشمالية عدّة تجارب على قذائف قصيرة المدى وعلى منظومات مدفعية صاروخية، وشمل ذلك أنواعًا جديدة عديدة[28].

## انهيار المحادثات المُستأنَفة

انتعشت الآمال بتجدّد الدبلوماسية النووية الكورية الشمالية-الأمريكية في أواسط عام 2019؛ ففي أثناء استضافة الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن للرئيس ترامب في سيول، وافق الأخير على دعوة كيم جونغ أون إلى عقد اجتماع من دون سابق إعداد في المنطقة المنزوعة السلاح على امتداد الحدود بين الكوريتين[29]. وبهذا الاجتماع، صار ترامب أوّل رئيس أمريكي يتوجّه إلى أراضي كوريا الشمالية وهو شاغل لمنصبه. وقال الزعيمان بعد ذلك إنّهما اتّفقا على أن يجتمع مفاوضوهما في الأسابيع القليلة القادمة لاستئناف المباحثات حول تنفيذ الالتزامات المتعهَّد بها في بيان سنغافورة المشترك. لكنّهما لم يذكرا إن كانا تباحثا بشأن خطوات وإجراءات محدّدة أم لا[30].

وعقب مبادلات دبلوماسية مطوّلة، عقد المفاوضون الكوريون الشماليون والأمريكيون اجتماعًا

(24) Z. Cohen, «Trump Says Sanctions on North Korea are at a «Fair Level»,» CNN, 12 April 2019.

(25) Korean Central News Agency (KCNA), «Supreme Leader Kim Jong Un Makes Policy Speech at First Session of 14th SPA,» 13 April 2019, and J. Smith and J. Lee, «North Korea's Kim Jong Un Gives US to Year-end to Become More Flexible,» Reuters, 13 April 2019.

(26) D. Kim and M. Hanham, «North Korean Missiles: Size Does Not Matter,» *Bulletin of the Atomic Scientists,* 15 May 2019.

انظر أيضاً الفصل العاشر، القسم IX في هذا الكتاب.

(27) A. Panda and V. Narang, «Why North Korea is Testing Missiles Again,» *Foreign Affairs*, 16 May 2019.

(28) CNS North Korea Missile Test Database, Nuclear Threat Initiative (NTI), 31 March 2020.

(29) BBC, «Trump in North Korea: KCNA Hails «Amazing» Visit,» 1 July 2019.

(30) M. Crowley and D. E. Sanger, «In New Talks, US May Settle for a Nuclear Freeze by North Korea,» *New York Times*, 30 June 2019.

رفيع المستوى استضافته الحكومة السويدية في ستوكهولم في 4ـ5 تشرين الأول/أكتوبر[31]. افترق الجانبان بتقييمات للمحادثات شديدة التباعد. واستنادًا إلى متحدّث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، شهد الاجتماع مناقشات «جيدة»[32]. وقال إنّ الفريق المفاوض الأمريكي قدّم اقتراحات جديدة لتحقيق الأهداف المحدَّدة في بيان سنغافورة المشترك.

لكنّ كبير المفاوضين، الكوري الشمالي كيم ميونغ غيل، صرّح بأنّ المحادثات «لم تحقّق توقّعاتنا»، بل إنّها انهارت «بالكامل» في الواقع لأنّ الجانب الأمريكي لم «يتخلّ عن موقفه ونهجه القديم» تجاه نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية وجلس إلى طاولة المفاوضات بـ«يد فارغة»[33]. وصرّح كيم بأنّه لن يتسنّى للدولتين مناقشة خطوات نزع الأسلحة النووية التالية ما لم «تردّ [الولايات المتّحدة] بصدق» على الخطوات التي اتّخذتها كوريا الشمالية بحسن نيّة لتحسين العلاقات الثنائية، ولا سيما وقف تجاربها النووية والصاروخية البعيدة المدى، وتفكيك موقع تجاربها النووية في بيونغيي ري[34]. ولم يذكر خطوات محدّدة يمكن للولايات المتّحدة اتّخاذها للمضيّ قدُمًا في محادثات نزع الأسلحة النووية.

أعقب ملاحظاتِ المفاوض بيانٌ صدر عن وزارة الخارجية الكورية الشمالية في 10 تشرين الأول/أكتوبر وحذّرت فيه من أنّ البلاد تستعدّ لاستئناف تجاربها الصاروخية البعيدة المدى في ضوء تقصير الولايات المتّحدة في الردّ باقتراحات ملموسة[35]. واتّهمت الولايات المتّحدة بأنّها المحرّض على بيان مشترك صادر عن الأعضاء الأوروبيين الخمسة في مجلس الأمن ـ بلجيكا وفرنسا وألمانيا وبولندا والمملكة المتّحدة[36]؛ ذلك أنّه ردًّا على إجراء كوريا الشمالية تجربة حديثة على قذيفة بالستية جديدة تُطلق من غوّاصة، ندّدت الدول الأوروبية بالتجربة وبسلسلة عمليات إطلاق قذائف بالستية قصيرة المدى في الأسبوع الفائت، واصفة إيّاها بأنّها انتهاكات لقرارات مجلس الأمن، وطالبت كوريا الشمالية بالتخلّي عن برامجها النووية والصاروخية[37].

---

(31) O. Hotham, «North Korea, US to Begin High-stakes Preliminary Working-level Talks in Sweden,» NK News, 4 October 2019.

(32) M. Ortagus, «North Korea Talks,» Press statement, US Department of State, 5 October 2019.

(33) J. Tanner and M. Lee, «North Korea Decries Breakdown of Talks US Says Were «Good»,» Associated Press, 6 October 2019.

انظر أيضاً: O. Hotham, «North Korea-US Talks in Sweden Fail to Reach a Deal, Chief DPRK Negotiator Says,» NK News, 5 October 2019.

(34) Tanner and Lee, Ibid.

(35) North Korean Ministry of Foreign Affairs, «Spokesperson for DPRK Foreign Ministry Denounces US Moves against DPRK,» 10 October 2019.

(36) H. Kim, «N. Korea Threatens to Resume Nuke, Long-range Missile Tests,» Associated Press, 10 October 2019.

(37) Condemnation of North Korea's nuclear missile tests, Joint statement by Belgium, Estonia, France, Germany, Poland and the UK, 8 October 2019, and A. Panda, «European States on UN Security Council Issue Statement on North Korean Missile Tests,» *The Diplomat*, 9 October 2019.

وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أصدر نائب لوزير الخارجية الكوري الشمالي بيانًا حذّر فيه من أنّه إذا لم تقدّم الإدارة الأمريكية اقتراحًا بنّاءً لتخفيف العقوبات وخفض المواجهة بانتهاء الأجل النهائي في آخر العام، فعليها أن تتوقّع «هدية رأس سنة» بغيضة[38]. فسّر ذلك محلّلون ومسؤولون في الحكومة الأمريكية على نطاق واسع بأنّه وصف ملطَّف لتجربة قذيفة بالستية بعيدة المدى أو ربّما تجربة سلاح نووي آخر من جانب كوريا الشمالية[39].

## اجتماع اللجنة المركزية لحزب العمّال الكوري الشمالي

إزاء خلفية اشتداد التوتّرات بين كوريا الشمالية والولايات المتّحدة، عقدت اللجنة المركزية لحزب العمّال الكوري الشمالي الحاكم في بيونغ يانغ في 28ـ31 كانون الأول/ديسمبر 2019 برئاسة زعيم الحزب كيم جونغ أون[40]. أُقرّ في الاجتماعات التي استمرّت أربعة أيام توجيهات للسياسات العامّة بشأن مجموعة من القضايا العسكرية والاقتصادية والإدارية الداخلية. ورَسم أيضًا «مسار جديد» لعام 2020 شمل عودة بحكم الأمر الواقع إلى خطّ بيونغ جين السياسي للبلاد، والذي يُعطي الأولوية لتطوير قدرات أسلحة نووية والاقتصاد المحلّي بصورة متزامنة[41].

شدّد كيم في تقرير عن الاجتماع نشرته وسائل الإعلام الحكومية على الحاجة الملحّة إلى اتّخاذ «تدابير هجومية لضمان موثوق به لسيادة دولتنا وأمنها» و«الانتقال إلى عمل فعلي صادِم» ردًّا على السياسة العدائية الأمريكية المستمرّة تجاهها[42]. تضمّنت التدابير وضع الردع النووي في البلاد في «حالة تأهّب مستمرّ» ومواصلة تطوير ترسانتها النووية. وقال كيم إنّ كوريا الشمالية ستكشف سلاحًا استراتيجيًا جديدًا «في المستقبل القريب».

شكّك كيم أيضًا في التزامه بوقف اختياري أعلنته كوريا الشمالية من جانب واحد لتجارب الأسلحة النووية والقذائف البعيدة المدى. ولأنّ وقف التجارب لم يلقَ من الولايات المتّحدة غير استفزازات متصوّرة، حذّر من «أنّه لا يوجد سبب يدعونا إلى التقيّد بالتزام أحادي بعد الآن»[43]. لكن بدا أنّ كيم

---

(38) North Korean Ministry of Foreign Affairs, «DPRK Vice Foreign Minister for US Affairs issues Statement,» 3 December 2019.

(39) S. Denyer, «North Korea warns United States of an unwelcome «Christmas Gift»,» *Washington Post*, 3 December 2019.

(40) Korean Central News Agency (KCNA), «Fifth Plenary Meeting of Seventh Central Committee of Workers' Party of Korea held,» 1 January 2019.

(41) استُعيض عن خط بيونغ جين السياسي في نيسان/أبريل 2013 بـ«خطّ استراتيجي جديد» يركّز على التنمية الاقتصادية حصرًا في الجلسة العامّة للجنة المركزية. انظر: Korean Central News Agency (KCNA), «Third Plenary Meeting of Seventh C.C., WPK Held in Presence of Kim Jong Un,» 21 April 2018.

(42) Korean Central News Agency (KCNA), «Report on 5th Plenary Meeting of 7th C.C., WPK,» 1 January 2020.

(43) Ibid.

لطّف رسالته بعدم إعلان إنهاء الوقف الاختياري بشكل رسمي. وقال عوضًا عن ذلك إنّ قرارًا في هذا الشأن مرهون «بالموقف المستقبلي» الأمريكي من كوريا الشمالية[44].

إضافة إلى ذلك، أبقى كيم الباب مفتوحًا أمام إمكانية إجراء مزيد من المفاوضات مع الإدارة الأمريكية على قضايا بناء السلام ونزع الأسلحة النووية. وشدّد على أنّ ذلك لن يحصل إلّا إذا «تراجعت [الولايات المتّحدة] عن سياستها العدوانية تجاه [كوريا الشمالية]» وأُقيمت «آلية حفظ سلام دائمة وراسخة» في شبه الجزيرة[45]. وأشار في الوقت عينه إلى استعداده لحالة مراوحة مديدة مع الولايات المتّحدة، لأنّها لم تُبدِ استعدادًا للتخلّي عن «مناوراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية الاستفزازية لخنق [كوريا الشمالية] وكبتها بالكامل» على الرغم من اهتمامها المعلَن بحوار دبلوماسي[46].

كان التحفّظ سمة ردود الفعل الأولى للرئيس ترامب ومسؤولين أمريكيين كبار على خطاب كيم. قال مستشار الأمن القومي روبرت أوبراين إنّ الإدارة «مدّت يدها للكوريين الشماليين» طلبًا لاستئناف المفاوضات الدبلوماسية للتوصّل إلى اتّفاق لنزع الأسلحة النووية[47].

## استنتاجات

لم تحرز المفاوضات الكورية الشمالية ـ الأمريكية في عام 2019 تقدّمًا نحو تنفيذ الالتزامات بنزع الأسلحة النووية وبناء السلام التي اتّفق عليها الرئيس ترامب وكيم جون أون في العام الفائت. لكن شهدت المفاوضات منعطفًا حين نقل الطرفان المحادثات من مستوى رؤساء دول إلى عملية لِفرق عمل. شملت الأخيرة اجتماعات ضيّقة أريد منها السماح لفرق التفاوض بمناقشة تدابير معيّنة يمكن للزعيمين اعتمادها بعد ذلك في اجتماع قمّة. لكنّ المفاوضات راوحت مكانها مع إحجام كلا الطرفين عن تعديل مواقفه من نطاق خطوات نزع الأسلحة النووية وتسلسلها، ولا سيما رفع العقوبات الدولية عن كوريا الشمالية في سياق العملية.

وعوضًا عنه صفقة ضخمة واحدة لنزع الأسلحة النووية، ربّما تتيح سلسلة اتّفاقات صغيرة بلوغ الهدف المعلَن بالتدريج. لكنّ العام انتهى ولم تظهر أمارات على استعداد كوريا الشمالية والولايات المتّحدة للابتعاد عن مطالبهما من أجل إتاحة التوصّل إلى مثل هذه الاتّفاقات.

(44) Ibid.

(45) Ibid.

(46) Ibid., and B. Scott and J. Lee, «Kim Jong Un Gives up on Trump, Prepares to Endure US Sanctions,» Bloomberg, 2 January 2020.

(47) J. Swan, M. Talev, and A. Treene, «Exclusive: Trump Tells Kim Jong-un He Wants to Resume Talks,» Axios, 12 January 2020.

## III. تنفيذ خطّة العمل الشاملة المشتركة

**تيتي إراستو**

مثّلت خطّة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) اتّفاقًا مشهودًا أبرمته إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة)/الاتّحاد الأوروبي والدول الثلاث (الصين وروسيا والولايات المتّحدة). بدا أنّ الخطّة حلّت أزمة دولية ناشئة عن برنامج إيران النووي، والتي بدأت في عام 2002 وتفاقمت بسبب نزاع بشأن حقّ إيران في تخصيب اليورانيوم. بُني الاتّفاق على تسوية قبلت إيران بموجبها بحدود مفروضة على أنشطتها الحساسة المتعلّقة بالانتشار وإخضاعها لمراقبة صارمة في مقابل رفع العقوبات الدولية[1].

وعلى الرغم من امتثال إيران المتحقَّق منه لما عُدَّ على نطاق واسع «أقوى نظام تحقّق موجود في أيّ مكان في العالم»، انسحبت الولايات المتّحدة من خطّة العمل الشاملة المشتركة في أيار/مايو 2018[2]. وأعادت في وقت لاحق فرض كلّ العقوبات ذات الصلة بالبرنامج النووي على إيران بعد إسقاطها بموجب الاتّفاق، وفرضت عقوبات إضافية عليها. ومع أنّ الدول الأخرى الأطراف في خطّة العمل انتقدت هذه السياسة، فإنها لم تتمكّن من منع العقوبات الأمريكية من إصابة الاقتصاد الإيراني بالشلل: سبّبت العقوبات، ولا سيما المفروضة على القطاعين النفطي والمصرفي، متاعب اجتماعية اقتصادية متنوّعة، كارتفاع معدّلات التضخّم والبطالة، بل وعرّضت الأمن الغذائي وفرص الحصول

(1) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.

(2) للاطلاع على معلومات أساسية، انظر: T. Erästö, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 378–386.

Amano, Y., Speech on Iran, the JCPOA and the IAEA at the Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, 14 November 2017.

على دواء في البلاد للخطر[3]. وأدّى الوضع الاقتصادي المتردّي إلى تعاظم التذمّر الشعبي من خطّة العمل ومن حكومة الرئيس الإيراني حسن روحاني بوجه أعمّ[4].

نصف في هذا القسم تفاصيل امتثال إيران لخطّة العمل الشاملة المشتركة، والقرار الصادر عن إيران في أيار/مايو 2019 بتقليص تدريجي لالتزاماتها المنصوص عليها في الاتّفاق، ردًّا على العقوبات الأمريكية. ونصف أيضًا العقوبات الأمريكية الجديدة، وردود الأطراف الأخرى في الخطّة على الأعمال الأمريكية والإيرانية. يضاف إلى ذلك ملامسة القسم لقضايا أخرى، وإن لم تكن على صلة مباشرة بالخطّة، لإسهامها في تفاقم التوتّرات الإيرانية-الأمريكية، ولا سيما الخلاف بشأن البرنامج الصاروخي الإيراني.

## امتثال إيران لالتزاماتها بموجب خطّة العمل الشاملة المشتركة

المراد من خطّة العمل الشاملة المشتركة منع إنتاج موادّ انشطارية تصلح لصنع أسلحة، وذلك بتقييد أنشطة تخصيب اليورانيوم في إيران وتقليص مخزوناتها من اليورانيوم المخصّب وتقليل كمّية البلوتونيوم التي ينتجها مفاعل آراك الذي يعمل بالماء الثقيل. وبموجب الاتّفاق، تقرّر شحن موادّ حساسة- مخزونات فائضة من اليورانيوم المخصّب والماء الثقيل الوقود النووي المستنفد- إلى الخارج. ووافقت إيران أيضًا على عمليات تفتيش إضافية بموجب البروتوكول الإضافي النموذجي لاتّفاق الضمانات الشاملة المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية وتطبيقه مؤقّتًا بانتظار الموافقة البرلمانية، وهو الأمر الذي وافقت على السعي إليه بحلول عام 2023.

أعلنت القيادة الإيرانية في 8 أيار/مايو 2019 أنّ البلاد ستقلّص بالتدريج التزاماتها بموجب خطّة العمل كلّ ستين يومًا، ما لم تتمكّن بقيّة الدول الأطراف من تعويض الخسائر الناجمة عن العقوبات الأمريكية[5]. وفي هذا السياق، أشارت إلى البندين 26 و36 في الخطّة، وهما ينصّان على أنّ في إمكان إيران «التوقّف عن تنفيذ التزاماتها... كلّيًا أو جزئيًا» ردًّا على إعادة فرض عقوبات متّصلة ببرنامجها النووي، وأنّ «عدم التنفيذ الفاضح» من جانب الآخرين يتيح الأساس لـ«التوقّف عن تنفيذ التزاماتها» المنصوص عليها في الاتّفاق[6]. وذكرت أيضًا أنّ الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 خيار متبقّ ردًّا على العقوبات الأمريكية[7].

---

(3) United Nations, General Assembly, «Situation of Human Rights in the Islamic Republic of Iran,» Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Islamic Republic of Iran, A/74/188, 18 July 2019, <https://undocs.org/en/A/74/188>.

(4) Erästö, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action».

(5) Supreme National Security Council, Statement addressing nuclear deal parties, official website of the President of the Islamic Republic of Iran, 8 May 2019.

(6) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015, articles 26 and 36.

(7) Reuters, «Iran Says Leaving Nuclear Treaty One of Many Options after US Sanctions Move,» 28 April 2019.

لم تعد إيران تلتزم بالحدود المتّفَق عليها بشأن اليورانيوم المخصّب ومخزونات الماء الثقيل عقب إعلانها الصادر في أيار/مايو[8]. وتبرّأت من الحدود المفروضة على مستويات التخصيب في تموز/يوليو، وعلى عمليات البحث والتطوير في مجال الطرد المركزي في أيلول/سبتمبر[9]. ثمّ لم تعد ملتزمة بحظر أنشطة التخصيب في منشأة فوردو النووية تحت الأرض في تشرين الثاني/نوفمبر. تجادل إيران بأنّ الرجوع عن كلّ هذه التدابير ممكن، بمعنى أنّها مستعدّة للعودة إلى الامتثال الكامل لخطّة العمل حين يفعل الأطراف الآخرون الشيء نفسه[10]. وقد وثّقت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية هذه الخطوات الإيرانية في تقاريرها الفصلية العادية وفي تقارير إضافية كثيرة، وهو ما سنستفيض فيه أدناه.

## الأنشطة المتّصلة بالماء الثقيل وإعادة المعالجة

وافقت إيران بموجب خطّة العمل الشاملة المشتركة على إعادة تصميم مفاعل آراك الذي يعمل بالماء الثقيل تقليلاً لكمّية البلوتونيوم في الوقود النووي المستنفَد الذي ينتجه. ومع أنّ إيران أعلنت في أيار/مايو 2019 أنّها لن تلتزم بالحدّ الذي فرضته الخطّة على احتياطيات الماء الثقيل، أكّدت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في جميع تقاريرها لغاية تشرين الثاني/نوفمبر 2019 أنّ إيران واصلت القيام بواجباتها ذات الصلة. وكانت إيران قد أوقفت تنفيذ أعمال بناء مفاعل آراك القائمة على تصميمه الأصلي، وبقيت في المخزون كريّات اليورانيوم الطبيعي وقضبان الوقود والمجمّعات ذات الصلة بذلك التصميم، وبقي مخزون الماء الثقيل تحت سقف الـ130 طن متري المتّفَق عليه[11]. لكنّ الوكالة ذكرت في 18 تشرين الثاني/نوفمبر أنّ إيران تجاوزت حدّ مخزون الماء الثقيل بعض الشيء باحتفاظها بـ131.5 طن متري[12].

## الأنشطة المتّصلة بالتخصيب والوقود

وافقت إيران بموجب خطّة العمل على عدم تجاوز تخصيب اليورانيوم 3.67 في المئة، وعلى إبقاء مخزوناتها من اليورانيوم المخصّب دون 300 كغ، وعلى حصر كلّ أنشطة التخصيب في محطّة تخصيب الوقود في نطنز. كان من المزمع تطبيق هذه الحدود لغاية عام 2030. ووافقت إيران أيضًا

(8) Supreme National Security Council, Statement addressing nuclear deal parties, official website of the President of the Islamic Republic of Iran, 8 May 2019.

(9) P. Wintour, «Iran Nuclear Deal in Jeopardy after Latest Enrichment Breach,» *The Guardian*, 7 July 2019, and P. Hafezi and M. Arshad, «Iran to Develop Centrifuges for Faster Uranium Enrichment,» Reuters, 4 September 2019.

(10) Fars News, «Iran Undertakes 4th Step in Scaling Down n. Commitments,» 5 November 2019.

(11) سيُخفَّض حدّ مخزون الماء الثقيل إلى 90 طنًا متريًا عقب دخول المفاعل الجديد الخدمة. انظر: Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015, annex I.

(12) IAEA, «Verification and Monitoring in the Islamic Republic of Iran in Light of United Nations Security Council Resolution 2231 (2015),» Report by the Acting Director General, GOV/INF/2019/17, 18 November 2019.

على إبقاء عدد أجهزة الطرد المركزي العاملة في المحطّة دون 5060 جهازًا، مع الاحتفاظ ببقيّة أجهزة الطرد المركزي غير العاملة في المخزون ـ وهو قيد تقرّر بقاؤه إلى عام 2025. وتقرّر تحويل محطّة فوردو لتخصيب الوقود إلى مركز نووي وفيزيائي وتكنولوجي.

أكّدت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في تقاريرها لشهري شباط/فبراير وأيار/مايو مواصلة إيران تنفيذ كلّ الالتزامات المذكورة آنفًا، بما في ذلك السماح للوكالة بدخول كلّ المنشآت ذات الصلة في نطنز وفوردو بانتظام[13]. لكنّ الوكالة تثبّتت في تموز/يوليو 2019 من أنّ إيران تخطّت مستوى التخصيب المتّفَق عليه في محطّة تخصيب الوقود، ببلوغ التخصيب نحو 4.5 في المئة، وأنّ المخزون الإجمالي لليورانيوم المخصّب تجاوز حدّ الـ 300 كغ[14]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ذكرت الوكالة أنّ إيران استأنفت أنشطة التخصيب في محطّة فوردو لتخصيب الوقود بعد أن نقلت إليها الموادّ النووية من نطنز[15].

## البحث والتطوير في مجال الطرد المركزي، والتصنيع والمخزون

نصّت خطّة العمل الشاملة المشتركة على أن تتضمّن أجهزة الطرد المركزي العملانية لتخصيب اليورانيوم ما يسمّى أجهزة الطرد المركزي من الجيل الأول لا غير. لكنّ الاتّفاق يجيز أنشطة تخصيب في مجال البحث والتطوير باستخدام أجهزة طرد مركزي أكثر تطوّرًا (من الأجيال الرابع والخامس والسادس والثامن) ما لم يُكدَّس اليورانيوم المخصَّب. كما أنّ أنشطة البحث والتطوير المجازة تتيح التجربة الفنّية (من دون يورانيوم في العادة) على جهازَي طرد مركزي فرديَّين على الأكثر من الأنواع الأخرى[16]. وتقرّر الإبقاء على الحدود المفروضة على البحث والتطوير في مجال الطرد المركزي إلى عام 2025 [17].

وعقب قرار إيران وقف الالتزام بالحدود المفروضة على البحث والتطوير في مجال الطرد المركزي، أكّدت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في تقريرها يوم 8 أيلول/سبتمبر 2019 أنّ إيران ركّبت، أو أنّها في طور تركيب، أجهزة طرد مركزي متطوّرة من الأجيال الرابع والخامس والسادس والسادس (س)

---

(13) IAEA, «Verification and Monitoring in the Islamic Republic of Iran in light of United Nations Security Council Resolution 2231 (2015),» Reports by the Director General, GOV/2019/10, 22 February 2019 and GOV/2019/21, 31 May 2019.

(14) مع الإشارة إلى أنّ حدّ الـ300 كغ المفروض على سادس فلوريد اليورانيوم (UF6) يناظر 202.8 كغ من اليورانيوم، وجاء في تقرير الوكالة في 1 تموز/يوليو أنّ المخزون الإيراني بلغ 205 كغ؛ Report by the Director General, GOV/INF/2019/8, 1 July 2019.

وبلغ المخزون 241.6 كغ في آب/أغسطس و372.3 كغ في تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ انظر: IAEA, Reports by the Acting Director General, GOV/2019/32, 30 August 2019 and GOV/2019/55, 11 November 2019.

(15) IAEA, Ibid., GOV/2019/55.

(16) وإضافة إلى أجهزة الطرد المركزي الأجيال الرابع والخامس والسادس والثامن، يمكن إجراء تجارب ميكانيكية على أجهزة طرد مركزي طراز IR-2m، وIR-6 وIR-7. انظر: Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015, annex I.

(17) انظر: Ibid.

في منشأة تخصيب الوقود التجريبية في نطنز[18]. وأشارت الوكالة في 26 أيلول/سبتمبر إلى أنّ بعض السلاسل التعاقبية للطرد المركزي في المنشأة التجريبية «تكدّس أو يجري تهيئتها لتكديس اليورانيوم المخصَّب»[19]. وبدأت إيران أيضًا بتصنيع دوارات أجهزة الطرد المركزي باستخدام ألياف كربونية لم تكن خاضعة لإجراءات احتواء ومراقبة متواصلة من جانب الوكالة[20].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أكّدت الوكالة أنّ أجهزة طرد مركزي كثيرة ـ وهذا يشمل أنواعًا غير مذكورة في خطّة العمل الشاملة المشتركة – «رُكّبت ويجري تجربتها بسادس فلوريد اليورانيوم» في منشأة تخصيب الوقود التجريبية. واستنادًا إلى معلومات أتاحتها إيران للوكالة الدولية، «ستُستخدم [أجهزة الطرد المركزي] في تكديس اليورانيوم المخصّب»[21]. ونشير إلى أنّ أنواع أجهزة الطرد المركزي الجديدة أكثر فاعلية من نظيرتها من الجيل الأول، وخطّطت إيران من قبل لاستبدالها بعد انتهاء أجل الحدود التي فرضتها خطّة العمل[22].

## الشفافية والبروتوكول الإضافي وقضايا أخرى

أكّدت الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في عام 2019 مواصلة إيران تنفيذ البروتوكول الإضافي وتيسير أعمال التفتيش والمراقبة التي تؤدّيها الوكالة. وكما في الأعوام السابقة، أشارت الوكالة في تقاريرها لعام 2019 إلى أنّها تمتّعت بقدرة إضافية بموجب البروتوكول الإضافي على دخول جميع المواقع والأماكن الإيرانية التي لزمت زيارتها، وأنّها واصلت تقييم الإعلانات الصادرة عن إيران بموجب البروتوكول. لكنّ تقرير آب/أغسطس تضمّن عبارات ألمحت إلى أنّ تعاونًا أفضل أمر ممكن[23].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرّية في تقريره الفصلي إلى تقرير سرّي في وقت سابق من ذلك الشهر، وجاء فيه أنّ الوكالة «اكتشفت جزئيات يورانيوم طبيعي اصطناعية المنشأ في موقع بإيران لم تُبلَّغ الوكالة عنه». وجاء في التقرير الفصلي أيضًا «يلزم أن تواصل إيران تفاعلاتها مع الوكالة لحلّ المسألة في أقرب وقت ممكن»[24]. وفي ذلك إشارة واضحة إلى زيارة أعلنتها الوكالة إلى ما زعمت إسرائيل أنّه «مستودع ذرّي سرّي» في طهران، وهو يحتوي على أرشيفات

---

(18) IAEA, Report by the Acting Director General, GOV/INF/2019/10, 8 September 2019.

(19) IAEA, Report by the Acting Director General, GOV/INF/2019/12, 26 September 2019.

(20) Ibid.

(21) ضمّت أنواع أجهزة الطرد المركزي أجهزة طراز IR-8s, و IR-8, و IR-7, و IR-6m, و IR-6s, و IR-6, و IR-5, و IR-4, و IR-3, و IR-2m, و IR-s, و IR-9, و IR-8B, وانظر IAEA, Reports by the Acting Director General, GOV/2019/55. :

(22) Atomic Energy Organization of Iran, «AEOI Deputy Elaborates on the JCPOA Commitment Reduction, Third Step Details,» 21 November 2019, and P. Hafezi, «Iran Launches More Advanced Machines to Speed Up Nuclear Enrichment: Official,» Reuters, 4 November 2019.

(23) جاء في التقرير أنّ «التفاعلات الجارية بين الوكالة وإيران في ما يتّصل بتنفيذ إيران اتّفاقية الضمانات والبروتوكول الإضافي تستلزم تعاوناً إيرانياً كاملاً وفي الوقت المناسب. وتواصل الوكالة السعي لتحقيق هذا الهدف مع إيران». انظر: IAEA, GOV/2019/32.

(24) IAEA, GOV/2019/55.

ومعدّات لها صلة ببرنامج الأسلحة النووي الإيراني قبل عام 2003 [25]. واستنادًا إلى تقارير صحافية، أخذ مفتّشو الوكالة عيّنات بيئية من الموقع في وقت سابق في عام 2019 [26]. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، ذُكر أنّ أحد المفتّشين مُنع من دخول منشأة نطنز واحتُجز لمدّة وجيزة[27].

## العقوبات الأمريكية على إيران

بعد انسحاب الولايات المتّحدة من خطّة العمل الشاملة المشتركة، اعتمدت إدارة الرئيس دونالد ترامب سياسة «ضغط أقصى» على إيران، ركّزت على حرمانها من عائدات النفط وعلى إنهاء كلّ ما له صلة بتخصيب اليورانيوم هناك[28]. وفي 2 أيار/مايو 2019، مضت الحكومة بهذه السياسة إلى ما هو أبعد حين ألغت بقيّة الإعفاءات من العقوبات التي مُنحت لثماني دول كانت تستورد النفط الإيراني[29]. تضمّنت الإجراءات الإضافية غير المسبوقة تسمية الحرس الثوري الإيراني في نيسان/أبريل منظّمة إرهابية وفرض عقوبات على المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، وعلى وزير الخارجية جواد ظريف في حزيران/يونيو[30].

وفي أيار/مايو، ألغت الولايات المتّحدة أيضًا الإعفاءات التي سمحت لإيران من قبل بشحن مخزوناتها الفائضة من الماء الثقيل واليورانيوم المخصّب إلى الخارج، تنفيذًا لالتزاماتها في خطّة العمل الشاملة المشتركة[31]. وصف الأمين العامّ للأمم المتّحدة ذلك القرار والعقوبات على صادرات النفط الإيرانية بأنّها مناقضة لقرار مجلس الأمن (2231)[32]. وأثيرت المسألة في اجتماع للّجنة المشتركة لخطّة العمل الشاملة المشتركة في حزيران/يونيو، والتي «كلّفت خبراء بالنظر في حلول عملية لصادرات اليورانيوم المتدنّي التخصيب على الخصوص، وللماء الثقيل بموجب ترتيبات

(25) Netanyahu, B., Statement at the United Nations General Assembly, 27 Sep. 2018; A. Arnold [et al.], «The Iran Nuclear Archive: Impressions and Implications,» Report, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, April 2019, and BBC, «Iran Nuclear Deal: IAEA Finds Uranium Particles at Undeclared Site,» 11 November 2019.

(26) BBC, Ibid.

(27) BBC, «Iran Cancels Accreditation of IAEA Nuclear Inspector,» 7 November 2019.

(28) Erästö, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action,» and White House, Statement from the Press Secretary, 1 July 2019.

حول التوترات بين الولايات المتحدة وإيران خلال عام 2019. انظر الفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب.

(29) K. Katzman, «Iran Sanctions,» Congressional Research Service report, updated 15 November 2019, and E. Wong, «US Punishes Chinese Company over Iranian Oil,» *New York Times*, 22 July 2019.

(30) White House, Statement from the President on the designation of the Islamic Revolutionary Guard Corps as a foreign terrorist organization, 8 April 2009, and *New York Times*, «Trump Imposes New Sanctions on Iran, Adding to Tensions,» 24 June 2019.

(31) Katzman, Ibid., and K. Davenport, «Timeline of Nuclear Diplomacy with Iran,» Arms Control Association, updated November 2019.

(32) United Nations, Security Council, «Implementation of Security Council Resolution 2231 (2015),» Report of the Secretary-General, S/2019/492, 13 June 2019.

ملائمة»[33]. وردًّا على إعلان إيران في تشرين الثاني/نوفمبر أنّها ستستأنف التخصيب في محطّة فوردو لتخصيب الوقود، قرّرت الولايات المتّحدة عدم تمديد الإعفاء المتّصل بتحويل المحطّة فوردو في كانون الأول/ديسمبر[34]. لكنّ الإعفاء الذي يسمح بتحويل مفاعل آراك بقي ساريًا[35].

## دور الأطراف الأخرى في خطّة العمل الشاملة المشتركة

واصلت الأطراف الأخرى التشديد على التزامها بخطّة العمل في عام 2019، لكن لم تتمتّع بنفوذ كبير لمواجهة الضرر الاقتصادي الناجم عن إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران أو التعويض عن الخسائر الناجمة عنها[36]. ومن ثمّ تبدّدت التوقّعات على نحو متزايد حيال قدرة أوروبا على صون خطّة العمل في أثناء العام. أسّست الدول الأوروبية الثلاث أداة دعم التبادلات التجارية (INSTEX) في كانون الثاني/يناير، لكن اختُزل نطاقها بالمعاملات بغير دولار الولايات المتحدة في الاتّجار بسلع غير مشمولة بالعقوبات، كالأغذية والأدوية ـ على النقيض من خطط سابقة لتيسير صادرات النفط من إيران. وإضافة إلى ذلك، لم تصبح الأداة عملانية في عام 2019 على الرغم من تصريح الدول الأوروبية الثلاث بخلاف ذلك في 28 حزيران/يونيو[37].

وردًّا على تقليص إيران التزاماتها المنصوص عيها في خطّة العمل، حثّت الدول الأوروبية الثلاث والممثّلُ السامي للاتّحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إيران في أيار/مايو على «الامتناع من أيّ خطوات تصعيدية»، وشدّدوا في تموز/يوليو على أنّ «التزامهم بالاتّفاق النووي معتمد على امتثال إيران الكامل»[38]. وفي أيلول/سبتمبر، صرّحت الدول الأوروبية الثلاث بأنّ «الوقت قد حان لكي تقبل إيران بالتفاوض على إطار عمل بعيد المدى لبرنامجها النووي وعلى قضايا متّصلة بالأمن الإقليمي، بما في ذلك برنامجها الصاروخي ووسائل الإيصال الأخـرى»[39]. ومع أنّ آراء الدول الأوروبية الثلاث انسجمت من قبل مع آراء الولايات المتّحدة إزاء قذائف إيران ودورها الإقليمي، بدا

(33) European External Action Service, Chair's statement following the 28 June 2019 meeting of the Joint Commission of the Joint Comprehensive Plan of Action, 28 June 2019.

(34) M. R. Pompeo, Remarks to the Press, 18 November 2019.

(35) يظهر أنّ الإعفاءات التي تجيز نقل الوقود المستنفَد من مفاعل بوشهر النووي وتسليم وقود يورانيوم مخصّب بنسبة 20 في المئة لمفاعل طهران النووي بقيت سارية، وإن لم تذكر الإدارة ذلك صراحة. انظر: D. Saledakis, «US to No Longer Waive Sanctions on Iranian Nuclear Site,» Reuters, 18 November 2019, and Davenport, «Timeline of Nuclear Diplomacy with Iran».

(36) انظر: Erästö, «Implementation of the Joint Comprehensive Plan of Action».

(37) European External Action Service, Chair's statement following the 28 June 2019 meeting of the Joint Commission of the Joint Comprehensive Plan of Action, 28 June 2019, and J. Irish and M. Pennetier, «No Trade Mechanism until Iran Passes Terrorism Financing Laws: French Diplomat,» Reuters, 4 September 2019.

(38) European External Action Service, Joint statement by High Representative of the European Union and the foreign ministers of France, Germany and the United Kingdom on the JCPOA, 9 May 2019, and European External Action Service, The foreign ministers of France, Germany, the UK and the High Representative of the European Union on Iran/JCPOA, 2 July 2019.

(39) British Prime Minister's Office, Joint statement by the heads of state and government of France, Germany and the United Kingdom, 23 September 2019 (updated 24 September 2019).

هذا البيان ابتعادًا عن موقف أوروبي سابق عارض مطالبة الولايات المتّحدة بإعادة التفاوض على خطّة العمل الشاملة المشتركة كاتّفاق أوسع نطاقًا. وفي أعقاب قرار إيران تخطّي حدود البحث والتطوير، هدّدت الدول الأوروبية الثلاث والممثّل السامي في تشرين الثاني/نوفمبر بتفعيل آلية حلّ النزاع بموجب خطّة العمل[40]. يمكن أن تؤدّي الآلية إلى إعادة فرض عقوبات مجلس الأمن على إيران[41].

سعت فرنسا للتوسّط بين إدارة ترامب وإيران في غمرة اشتداد خطر حصول مواجهة عسكرية إيرانية- أمريكية عقب هجمات على ناقلات نفط في الخليج العربي في أيار/مايو وإسقاط الإيرانيين مسّيرة أمريكية للمراقبة في حزيران/يونيو[42]. اقترحت فرنسا خط ائتمان في مقابل امتثال إيران الكامل لخطّة العمل، وإجراء مفاوضات على ترتيبات نووية بعيدة المدى وعلى قضايا إقليمية. والهدف هو تعويض إيران عن خسارة عائداتها النفطية، ومن ثمّ إفساح المجال للدبلوماسية في ظلّ انتفاء رفع العقوبات. لكن ذُكر أنّ ذلك سيقتضي إعفاءً أمريكيًا لم تكن إدارة ترامب مستعدّة لمنحه[43].

حمّلت روسيا والصين بوضوح السياسةَ الأمريكية مسؤولية تقويض خطّة العمل، فوصفتها روسيا بأنّها «حملة سياسية طائشة ضدّ الاتّفاق النووي»، بينما وصفتها الصين بأنّها «السبب الجذري للأزمة الراهنة»[44]. وشجبت روسيا على الخصوص عودة الحكومة الأمريكية إلى سياسة عدم تخصيب اليورانيوم وقرارها فرض عقوبات على مشروع تحويل محطّة فوردو. ومع عزم روسيا على المضيّ في المشروع، طالبت اللجنة المشتركة التابعة لخطّة العمل بـ«إبداء ردّ ذي معنى» ودعت أوروبا إلى «الدفاع عن خطّة العمل بالتعاون مع روسيا والصين»[45]. ودعت الصينُ الولاياتِ المتّحدة إلى الكفّ عن «سلوكها الخاطئ فسحًا في المجال أمام جهود دبلوماسية وتهيئة الظروف لخفض التصعيد»، والأطرافَ الأخرى إلى ممارسة ضبط النفس[46]. وأبدت الصين رفضًا شديدًا للعقوبات التي فرضتها الولايات المتّحدة على صادرات النفط الإيرانية عقب استهدافها شركة صينية في تموز/يوليو[47].

---

(40) European External Action Service, Joint statement by the foreign ministers of France, Germany and the United Kingdom and the EU High Representative on the JCPOA, 11 November 2019.

(41) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as Annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.

(42) عزت الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية تخريب ناقلات النفط إلى إيران، لكنّ إيران نفت ضلوعها في ذلك. انظر: D. M. Halbfinger, «Mossad Chief Bluntly Blames Iran for Tanker Attacks,» *New York Times*, 1 July 2019, and M. D. Shear [et al.], «Strikes on Iran Approved by Trump, Then Abruptly Pulled Back,» *New York Times*, 20 June 2019.

(43) انظر الفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب.

(44) D. G. Kimball and J. Masterson, «French Proposal on Hold as Tensions Mount,» P4+1 and Iran Nuclear Deal Alert, Arms Control Association, 24 Sep. 2019.

Russian Ministry of Foreign Affairs, Comment by the Information and Press Department on yet another series of US verbal attacks on the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) for Iran's nuclear programme, 19 November 2019, and Chinese Ministry of Foreign Affairs, Foreign Ministry Spokesperson Geng Shuang's regular press conference, 12 November 2019.

(45) Russian Ministry of Foreign Affairs, Ibid.

(46) Chinese Ministry of Foreign Affairs, Ibid.

(47) A. Williams, D. Sheppard, and X. Liu, «China Condemns US Sanctions over Iran Crude Oil,» *Financial Times*, 23 July 2019.

## الجدل حول قذائف إيران وقرار الأمم المتحدة (2231)

إذا كانت خطّة العمل الشاملة المشتركة لا تشمل القذائف، فإنّ ملحق قرار مجلس الأمن الرقم 2231ـ الذي أيّد الاتّفاق في تموز/يوليو 2015ـ يطالب إيران «بعدم الشروع في أيّ نشاط مرتبط بقذائف بالستية مصمَّمة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية» إلى عام 2023 [48]. يفرض الملحق نفسه حظر أسلحة على إيران إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، وبذلك يمثّل، سويّة مع القرار رقم 2216، الأساس القانوني ضدّ عمليات نقل إيرانية لقذائف قصيرة المدى في المنطقة[49].

فحوى موقف إيران أنّ قذائفها تقليدية وأنّها غير مصمّمة لحمل أسلحة نووية. وفي المقابل، ترى الولايات المتّحدة في مواصلة إيران تجاربها الصاروخية وإطلاقها أقمارًا صناعية بمثابة انتهاك للقرار 2231 ـ وهي مقولة كانت جزءًا من انسحاب الحكومة الأمريكية من خطّة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018. وقالت الدول الأوروبية الثلاث إنّ أنشطة إيران الصاروخية «غير منسجمة» مع القرار 2231، لكنّها لم تصفها بأنّها انتهاك له[50].

صوّر تقرير صادر عن الأمين العامّ للأمم المتّحدة في كانون الأول/ديسمبر بشأن تنفيذ القرار 2231 الخلافَ المستمرّ حول قذائف إيران في عام 2019. أشار في تقريره إلى أنّ مزاعم الولايات المتّحدة والدول الأوروبية الثلاث بأنّ قذيفة شهابـ3 البالستية الإيرانية «مصمّمة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية» تستند إلى تعريف «نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف» (MTRC). وقد تقدّمت الإشارة إلى أنّ إيران وروسيا أنكرتا صلة ذلك التعريف بتفسير القرار 2231 الذي يخلو من أيّ إشارة إلى نظام التحكم[51].

عدّد التقرير أيضًا مزاعم نقل إيران قذائفها إلى حلفائها في الشرق الأوسط، بما في ذلك دورها المزعوم في الهجمات بالمسيّرات والقذائف على المنشآت النفطية السعودية في 14 أيلول/سبتمبر. لكنّ الأمين العام «لا يقدر بالاستناد إلى مصدر مستقلّ على تعزيز» المزاعم القائلة بأنّ المكوّنات التي عُثر عليها في الموقع بالسعودية «إيرانية المنشأ وأنّها نُقلت من الجمهورية الإسلامية الإيرانية بطريقة غير منسجمة مع القرار 2231»[52].

---

(48) UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.

(49) Ibid., and UN Security Council Resolution 2216, 14 April 2015.

(50) انظر: BBC, «Iran Developing Nuclear-capable Missiles, European Powers Warn UN,» 5 December 2019, and T. Erästö, «Dissecting International Concerns about Iran's Missiles,» SIPRI Backgrounder, 15 November 2018.

(51) استنادًا إلى نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، كلّ القذائف التي يتجاوز مداها 300 كم وتقدر على نقل حمولة مقدارها 500 كغ هي ذات قدرة نووية. انظر: K. Davenport, «The Missile Technology Control Regime at a Glance,» Arms Control Association, update July 2017, and United Nations, Security Council, «Implementation of Security Council Resolution 2231 (2015),» Report of the Secretary-General, S/2019/934, 10 December 2019.

(52) United Nations, Security Council, «Implementation of Security Council Resolution 2231 (2015)».

ومع أن ليس لمسألة نقل القذائف الإيرانية صلة مباشرة بخطّة العمل الشاملة المشتركة، فإنه كان لها دور في تصعيد التوتّرات الإيرانية- الأمريكية، ويمكن القول بأنّها أسهمت، إلى جانب الحوادث التي طاولت ناقلات النفط، في تشدّد موقف الدول الأوروبية الثلاث من إيران.

**آفاق عام 2020**

بدت فرص المحافظة على خطّة العمل الشاملة المشتركة القاتمة أصلاً بعيدة المنال على نحو متزايد في عام 2019؛ ذلك أنّ سياسة الضغط الأقصى التي مارستها إدارة ترامب على إيران لم تترك لأوروبا هامش مناورة كبيرًا للتعويض عن الأذى الاقتصادي الذي سبّبته العقوبات الأمريكية. وفي الوقت عينه، تصلّب موقف الاتّحاد الأوروبي/الدول الأوروبية الثلاث عقب خطوات اتّخذتها إيران لتقليص التزاماتها بخطّة العمل، إضافة إلى ردود إيران في المنطقة على السياسة الأمريكية. وفي هذا السياق، ربّما لا ترى إيران نفعًا يُذكر في البقاء في خطّة العمل. وإذا افترضنا أنّ الاتّفاق لن ينهار قبل نهاية عام 2020، ربّما تكون الانتخابات الرئاسية الأمريكية العامل الوحيد والأهمّ في تحديد مستقبل الخطّة، لأنّ عددًا من مرشّحي الحزب الديمقراطي أفصحوا عن عزمهم على العودة إلى الاتّفاق[53].

(53) N. Toosi, «Democrats Want to Rejoin the Iran Nuclear Deal: It's Not That Simple,» *Politico*, 20 July 2019.

# IV. الحدّ من التسلّح النووي المتعدّد الأطراف، ونزع الأسلحة ومعاهدات ومبادرات منع الانتشار

**تيتي إيراستو وشانون ن. كايل**

نستعرض في هذا القسم التطوّرات والمفاوضات التي جرت في عام 2019 في أربع معاهدات ومبادرات للحدّ من التسلّح النووي المتعدّد الأطراف ونزع الأسلحة ومنع الانتشار، وهي: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996، والتحضيرات لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020، والمؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لعام 2019، والتطوّرات في معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد تقدّم في القسم III استعراض التطوّرات في خطّة العمل الشاملة المشتركة.

## التطوّرات المتّصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يحظر على الدول الأطراف فيها إجراء «أيّ تجربة لتفجير أسلحة نووية، أو أي تفجير نووي آخر» في أيّ مكان في العالم[1]. ولغاية كانون الأول/ديسمبر 2019، صادقت على المعاهدة 168 دولة، ويضاف إلى هذه الدول 16 دولة وقّعت على المعاهدة[2]. لكنّ المعاهدة لن تدخل حيّز النفاذ إلى أن تصادق عليها جميع الدول الـ44 المدرجة في ملحق المعاهدة الثاني، وهو الأمر الذي لم تفعله حتى الساعة ثماني دول هي الصين ومصر والهند وإيران وإسرائيل وكوريا الشمالية وباكستان والولايات المتّحدة[3].

أُلّفت اللجنة التحضيرية لمنظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996 للتحضير

(1) CTBT, Article 1(1). للاطلاع على ملخّص للمعاهدة، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.
(2) أصبحت زيمبابوي في شباط/فبراير 2019 الدولة الـ168 التي تصادق على المعاهدة.
(3) كان يوجد على أراضي جميع الدول الـ44 المذكورة في الملحق الثاني مفاعلات طاقة نووية أو مفاعلات بحثية حين فُتحت المعاهدة للتوقيع في أيلول/سبتمبر 1996.

لنفاذ المعاهدة. وهذا يشمل بوجه خاصّ بناء نظام الرصد الدولي المؤلّف من 321 محطة لرصد الاهتزازات، والرصد المائي الصوتي، والرصد دون الصوتي، ورصد النويدات المشعة و16 مختبرًا لكشف الأدلّة على تفجيرات نووية، ومركز البيانات الدولي لمعالجة البيانات التي تسجّلها محطّات الرصد وتحليلها ونقلها إلى الدول الأعضاء.

## المؤتمر المعني بدخول المعاهدة حيّز النفاذ

يمكن للدول التي صادقت على المعاهدة الدعوة من حين لآخر إلى مؤتمر لتيسير دخول المعاهدة حيّز النفاذ (أو ما يسمّى مؤتمر المادّة الرابعة عشرة) إلى حين إتمام هذا الأمر[4]. عُقد المؤتمر الحادي عشر في مقرّ الأمم المتّحدة بنيويورك في 25 أيلول/سبتمبر 2019، وحضره ممثّلون لـ81 دولة موقّعة، بينما شاركت باكستان بصفة مراقب[5]. شدّدت دول كثيرة في المؤتمر على أهمّية إدخال المعاهدة حيّز النفاذ على وجه السرعة[6]. وجرت وقائع المؤتمر على شاكلة مؤتمرات المادّة الرابعة عشرة السابقة بدرجة كبيرة. لكنّ الذي ميّز مؤتمر العام 2019 هو غياب الولايات المتّحدة التي رفضت المشاركة لأوّل مرّة.

جدّد البيان الختامي للمؤتمر التأكيد أنّ «من شأن معاهدة عالمية يمكن التحقُّق بفعالية من الامتثال لها أن تكون صكًّا أساسيًّا في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي»[7]. وبيّنت جملة من الخطوات والإجراءات دعمًا لتعميم المعاهدة ودخولها حيّز النفاذ في وقت مبكر، كالتركيز على التعليم والتدريب ومبادرات التوعية العامّة. وهي تشمل أيضًا دعم عمل منظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المتواصل على بناء نظام الرصد الدولي، وتطوير قدرات معزّزة للتفتيش الموقعي للتحقّق من حصول تجربة نووية[8].

## مزاعم أمريكية بشأن تجارب نووية روسية

جاء قرار الولايات المتّحدة عدم حضور مؤتمر المادّة الرابعة عشرة على خلفية مزاعم تحدّثت عن إجراء روسيا تجارب نووية، ومطالبة حزبية محلّية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «بعدم توقيع» معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[9]. جذبت هذه المزاعم الاهتمام العامّ عقب بيان صادر عن مدير وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية روبرت آشلي في 29 أيار/مايو. قال آشلي إنّ الولايات المتّحدة تعتقد أنّ روسيا «لا تلتزم على الأرجح بالوقف الاختياري للتجارب النووية بطريقة متّسقة

(4) CTBT Article XIV (2).

(5) Conference on Facilitating the Entry into Force of the CTBT, Report of the Conference, CTBT-Art. XIV/2019/6, 9 Oct. 2019, paras 3–4.

(6) S. Bugos, «Frustrations Surface at CTBT Conference,» *Arms Control Today*, vol. 49, no. 9 (November 2019).

(7) Conference on Facilitating the Entry into Force of the CTBT, Final Declaration, para. 1.

(8) Ibid., paras., 8 and 10.

(9) S. Andreasen, «Trump is Quietly Leading Us Closer to Nuclear Disaster,» *Washington Post*, 26 June 2019.

مع معيار القوة التفجيرية الصفرية» المدوّنة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[10]. وبعد أسبوعين، أصدرت الوكالة بيانًا يوضح أنّ الحكومة الأمريكية «قيّمت أنّ روسيا أجرت على أسلحة نووية تجارب ذات حصيلة نووية»[11]. وسيكون ذلك بمثابة إخلال بواجباتها كدولة موقّعة على المعاهدة.

لكنّ المسؤولين الأمريكيين لم يقدّموا أيّ دليل على أنّ روسيا أجرت تجارب تفجيرية نووية تنتهك حدّ القوة التفجيرية الصفرية المنصوص عليه في المعاهدة. حمل ذلك بعض الخبراء المشكّكين في واشنطن على الإشارة إلى أنّ إدارة ترامب تسعى لتحرير الولايات المتّحدة من أيّ قيود على جهودها لتطوير أسلحة نووية، ومحاولة تقويض المعاهدة ذاتها بطريقة غير مباشرة[12]. أنكرت الحكومة الروسية في الحال هذا الزعم ووصفته بأنّه بلا أساس[13]. وصرّح سيرغي ريابكوف، نائب وزير الخارجية الروسي، من قبل، بأنّ روسيا صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعكس الولايات المتّحدة، وأنّ بلاده تعمل «في انسجام كامل ومطلق» مع المعاهدة والوقف الاختياري للتجارب النووية الذي التزمت به روسيا من جانب واحد[14].

## وضع محطّات الرصد في روسيا

غدا نظام الرصد الدولي التابع لمنظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية محطّ تركيز التدقيق الدولي عقب حادثة حصلت في 8 آب/أغسطس 2019 في موقع نينوكسا للتجارب الصاروخية على ساحل البحر الأبيض الروسي، وأدّت إلى انفجار وإطلاق نشاط إشعاعي. وفي غمرة روايات إعلامية متضاربة، ذُكر أنّ تقييمًا استخباريًا أمريكيًا خلَص إلى أنّ الحادثة حصلت في أثناء محاولة روسيا استعادة مفاعل نووي محمول من قذيفة بيوريفستْنِك سقطت في البحر عقب تجربة فاشلة[15].

ترصد محطات النويدات المشعّة الثمانون المخطّط لإقامتها أو العملانية جزئيات إشعاعية محمولة جوًّا تنبعث من تفجيرات نووية كمنتجات ثانوية. يوجد في روسيا سبع من هذه المحطّات العملانية. وذكرت منظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أنّ محطّتَي النويدات الإشعاعية في روسيا

(10) R. P. Ashley (Lt Gen.), «The Arms Control Landscape,» Keynote Remarks, Hudson Institute, 29 May 2019, 7:30–7:40.

(11) US Defense Intelligence Agency (DIA), DIA statement on Lt. Gen. Ashley's remarks at Hudson Institute, 13 June 2019.

(12) D. G. Kimball, «US Claims of Illegal Russian Nuclear Testing: Myths, Realities, and Next Steps,» Policy white paper, Arms Control Association, 21 August 2019, p. 5.

(13) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Comment by the Information and Press Department Regarding Unacceptable US Allegations of Russia Exceeding the «zero-yield» Standard,» 17 June 2019.

(14) Kimball, Ibid.

(15) A. Macias, «US Intel Report Says Mysterious Russian Explosion Was Triggered by Recovery Mission of Nuclear-powered Missile, Not a Test,» CNBC, 29 August 2019, and United Nations, General Assembly, First Committee, Remarks by Thomas Dinanno, US Deputy Assistant Secretary of Defense, 10 October 2019.

انظر أيضًا الفصل العاشر، القسم II في هذا الكتاب.

والأقرب إلى مكان الانفجار أوقفتا بثّ البيانات فجأة بعد يومين من الحادثة[16]. وذكر مسؤولون روس للمنظّمة أنّ المحطّتين تعانيان «مشكلات تتعلّق بالاتصال والشبكة»[17]. وبحلول 13 آب/أغسطس، توقّفت محطّتا نويدات مشعّة أخريان في روسيا عن إرسال بيانات إلى مركز البيانات الدولي، وخرجت محطّة خامسة من الخدمة بعد ذلك. أدّى ذلك إلى تكهّنات بأنّ روسيا تعمّدت إغلاق هذه المحطّات لمنع إرسال بيانات عن النظائر المشعّة المكتشَفة عقب الحادثة. يمكن لبيانات كهذه أن تساعد الموقّعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على فهم طبيعة السلاح الجاري تطويره[18]. واستنادًا إلى منظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، استأنفت أبعد محطّتين عن نينوكسا العمل في 20 آب/أغسطس وعادتا إلى تزويد مركز البيانات الدولي بالبيانات[19].

وردًّا على تقارير صادرة عن منظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، صرّح ريابكوف، نائب وزير الخارجية الروسي، بأنّ الحادثة التي شملت المفاعل النووي في نينوسكا «ليس لها صلة» بأنشطة المنظّمة، لأنّ ولايتها لا تشمل تطوير الأسلحة[20]. واشتكى أيضًا من تقاسم المنظّمة المعلومات مع الجمهور العام، مضيفًا أنّ نقل البيانات من المحطّات الوطنية التابعة لنظام الرصد الدولي «طوعي بالكامل في كلّ دولة»[21]. في الواقع، استنادًا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، «لكلّ دولة طرف الحق في اتّخاذ تدابير لحماية المنشآت الحساسة، ولمنع إفشاء المعلومات والبيانات السرّية غير المتّصلة بهذه المعاهدة»[22].

## التحضيرات لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020

تلتقي الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في مؤتمر كلّ خمسة أعوام لاستعراض عمل المعاهدة[23]. يسبق مؤتمراتِ الاستعراض هذه اجتماعاتٌ للجنة تحضيرية تدرس قضايا إجرائية وجوهرية وتقدّم توصيات إلى مؤتمر الاستعراض القادم. عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام 2020 جلستها الثالثة والأخيرة بنيويورك بين 29 نيسان/أيار و10 أيار/مايو. وترأس الجلسة السفير الماليزي محمّد حسرين عيديد.

---

(16) F. Murphy, «Global Network's Nuclear Sensors in Russia Went Offline after Mystery Blast Stations,» Reuters, 19 August 2019.

(17) Ibid., and Lassina Zerbo (@SinaZerbo), CTBTO executive secretary, Twitter, 18 August 2019.

(18) G. Webb, «Russian Weapons Accident Raises Nuclear Concerns,» *Arms Control Today*, vol. 49, no. 7 (September 2019).

(19) F. Murphy, «Some Russian Radiation Sensors back Online–global Network Operator,» Reuters, 20 August 2019.

(20) A. Osborn and M. Kiseleyova, «Russia to Nuclear Test Ban Monitor: Test Accident not your Business,» Reuters, 20 August 2019, and Webb, Ibid.

(21) Ibid., and Interfax, [The Russian MFA called data transfer from radiation monitoring stations voluntary], 20 Aug. 2019 (in Russian).

(22) CTBT, Article IV(7).

(23) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة عدم الانتشار وعلى تفاصيل أخرى متّصلة بها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

وكما في الجلسات السابقة، خيّم على المناقشات عدم إحراز الدول التي تملك أسلحة نووية تقدّمًا في مجال نزع الأسلحة النووية[24]. وأفصحت دول كثيرة لا تملك أسلحة نووية عن خوف من تنفيذ غير منتظم لركائز معاهدة عدم الانتشار الثلاث ـ عدم الانتشار النووي، ونزع الأسلحة النووية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلى سبيل المثال، جادلت حركة عدم الانحياز بأنّ «السعي لمنع الانتشار وحسب، مع تجاهل واجبات نزع الأسلحة النووية، غير مجدٍ وغير مستدام»[25]. وأفصحت الدول الأطراف أيضًا عن قلقها من خطوات عكسية، كتقويض هيكليةً الحدّ من التسلّح الروسي الأمريكي وتحديث الترسانات النووية[26].

رأت الدول الخمس التي تملك أسلحة نووية بحسب تعريف معاهدة عدم الانتشار، وهي الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة (الدول الخمس اختصارًا)، أنّ الأوضاع الراهنة تعيق إحراز مزيد من التقدّم في نزع الأسلحة، وإن تبنّت آراءً مختلفة بشأن ماهيّة العقبات الرئيسة[27]. وفي جهد واضح لتلافي الولايات المتّحدة الانتقادات بسبب فرضها شروطًا مسبقة على الوفاء بواجباتها بمقتضى المعاهدة، عدّلت اسم مقاربتها «تهيئة الظروف لنزع الأسلحة النووية» وصار «إيجاد مناخ لنزع الأسلحة النووية»[28]. وعرضت أيضًا خطّة لتفعيل هذه المقاربة بدعوة دول بعينها إلى «تحديد قائمة بقضايا أو أسئلة متعلّقة بالمناخ الأمني الدولي الذي يؤثّر في فرص نزع الأسلحة»[29].

تعاطفت دول لا تملك أسلحة نووية مع الرأي القائل بأنّ إحراز تقدّم نحو نزع الأسلحة النووية مرهون بالتصدّي للتحدّيات في المناخ الأمني الدولي[30]. رفضت دول أخرى هذا المنطق. وعلى سبيل المثال، جادل ائتلاف البرنامج الجديد ـ مجموعة تضمّ ستّ دول تسعى لبناء إجماع على خطوات مفضية إلى نزع الأسلحة النووية ـ بأنّ الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار

(24) تعرّف معاهدة عدم الانتشار دولة تملك أسلحة نووية بأنّها دولة صنعت جهاز تفجير نووي وفجّرته قبل 1 كانون الثاني/يناير 1967. يوجد خمس دول فقط تحمل هذه الوصف. وتعرّف جمع الدول الأخرى بأنّها دول لا تملك أسلحة نووية. انظر: NPT, Article IX(3).

(25) Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, Statement by Venezuela on behalf of the Non-Aligned Movement, 29 April 2019, para. 4.

للاطلاع على وصف لأعضاء حركة عدم الانحياز وقائمة بأسمائها، انظر الملحق ب، القسم I في هذا الكتاب.

(26) انظر مثلاً: Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, Statement by the European Union, 1 May 2019.

للمزيد عن الحدّ من التسلّح الروسي ـ الأمريكي، انظر القسم I في هذا الفصل. وللمزيد عن تحديث الترسانات النووية، انظر الفصل العاشر في هذا الكتاب.

(27) T. Erästö, «50 Years of the NPT—Cause for Celebration or Commemoration?,» Commentary, SIPRI, 23 May 2019.

(28) T. Erästö [et al.], «Other Developments Related to Multilateral Treaties and Initiatives on Nuclear Arms Control, Disarmament and Non-proliferation,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 391–393, and L. Burford, O. Meier, and N. Ritchie, «Sidetrack or Kickstart? How to Respond to the US Proposal on Nuclear Disarmament,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, 19 April 2019.

(29) Erästö [et al.], Ibid., and Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, «Operationalizing the Creating an Environment for Nuclear Disarmament (CEND) Initiative,» Working paper submitted by the United States, NPT/CONF.2020/PC.III/WP.43, 26 April 2019.

(30) انظر مثلاً: Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, Statement by Latvia, 29 April 2019.

«لا يجوز أن يعاد تفسيرها أو التراجع عنها أو تكييفها في أيّ صورة»[31]. وعرضت السويد مبادرتها «نقطة الانطلاق»، والتي تسعى لإزالة معطّلات دبلوماسيةِ نزع الأسلحة فيما تراعي وجهات النظر المختلفة وتكوّن «دعمًا سياسيًا لإثباتات براغماتية وقصيرة الأجل وقابلة للتحقيق على الالتزام بنظام نزع الأسلحة على مستوى العالم»[32]. وأعربت دول كثيرة عن دعم ثقافة نزع الأسلحة والترويج لمنظور جنساني ضمن عملية معاهدة عدم الانتشار[33].

وكما في عام 2018، حصل تبادل محموم لعبارة «الحقّ في الردّ» بين الولايات المتّحدة وثلاث دول أخرى، هي إيران وروسيا وسورية. لكنّ روسيا والولايات المتّحدة شكّلتا جبهة واحدة كجزء من مجموعة الدول الخمس. عكس ذلك نجاح جهود الصين في بناء إجماع في مؤتمر للدول الخمس استضافته بكين في شباط/فبراير 2019[34]. لكنّ مجموعة الدول الخمس أعلنت بعض الخطوات المتواضعة- كخطّة لتنظيم مناسبة جانبية حول السياسات والمذاهب النووية في مؤتمر الاستعراض لعام 2020- في مسعى واضح للتجاوب مع انتقاد واسع بسبب عدم نزع الأسلحة[35].

أفصحت دول كثيرة عن دعمها لخطّة العمل الشاملة المشتركة- اتّفاق نووي مفصلي بين إيران والصين وفرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة وروسيا والولايات المتّحدة. وتعبيرًا عن قلق هذه الدول من انسحاب الولايات المتّحدة من الخطّة في عام 2018، دعت إيران إلى مواصلة الامتثال لها[36]. لكنّ جلسة اللجنة تزامنت مع إعلان إيران عزمها على تقليص التزاماتها المنصوص عليها في الخطّة ردًّا على انسحاب الولايات المتّحدة من الاتّفاق[37].

---

(31) Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, Statement by Brazil on behalf of the New Agenda Coalition, 29 April 2019.

الدول الستّ في ائتلاف البرنامج الجديد هي البرازيل ومصر وإيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا.

(32) Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, «Unlocking Disarmament Diplomacy through a «Stepping Stone» Approach,» Working paper submitted by Sweden, NPT/CONF.2020/PC.III/WP.33, 25 April 2019, p. 3.

(33) انظر مثلاً: Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, «Disarmament and Non-proliferation Education,» Working paper submitted by the members of the Non-Proliferation and Disarmament Initiative (Australia, Canada, Chile, Germany, Japan, Mexico, the Netherlands, Nigeria, Philippines, Poland, Turkey and the United Arab Emirates), NPT/CONF.2020/PC.III/WP.26, 18 April 2019, and Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, «Integrating Gender Perspectives in the Implementation of the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,» Working paper submitted by Australia, Canada, Ireland, Namibia, Sweden and the United Nations Institute for Disarmament Research, NPT/CONF.2020/PC.III/WP.27, 18 April 2019.

(34) Conference on Disarmament, «Chair's Summary of the P5 Beijing Conference 30 January 2019, Beijing,» 7 Feb. 2019, CD/2156, 3 May 2019.

(35) Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, Statement by China on behalf of the P5 states, 1 May 2019.

(36) Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), 14 July 2015, Vienna, reproduced as annex A of UN Security Council Resolution 2231, 20 July 2015.

(37) لمزيد من المعلومات الأساسية والمستجدّات الأخيرة في خطّة العمل، انظر القسم III في هذا الفصل.

أفصحت وفود كثيرة أيضًا عن دعمها لقرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة بعقد مؤتمر أممي معني بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط (انظر أدناه). ومع أنّ حركة عدم الانحياز رحّبت بالقرار، فقد بيّنت أنّ هذه العملية الجديدة لن تحلّ محلّ التزامات سابقة جرى التعهد بها في سياق معاهدة عدم الانتشار، منها القرار المتعلّق بالشرق الأوسط لعام 1995[38]. وبالنظر إلى انقسامات اللجنة التحضيرية حول قضايا كثيرة، منها معاهدة حظر الأسلحة النووية وتوافقها مع معاهدة عدم الانتشار (انظر أدناه) ـ فقد عجزت عن الاتّفاق على توصيات مشتركة لمؤتمر الاستعراض لعام 2020، وقدّمت عوضًا عن ذلك ورقة عمل غير رسمية[39].

اختارت اللجنةُ التحضيرية في البداية السفير الأرجنتيني رفاييل روسي ليرأس مؤتمر الاستعراض لعام 2020[40]، لكنّه انتُخب عقب ذلك مديرًا عامًّا جديدًا للوكالة الدولية للطاقة الذرّية في تشرين الأول/أكتوبر. لذلك، بقي منصب رئيس مؤتمر الاستعراض شاغرًا إلى نهاية عام 2019، إلى أن رُشّح غوستافو زلوفينين، نائب وزير الخارجية الأرجنتيني في كانون الثاني/يناير 2020 [41].

الراجح أنّ استمرار الانقسامات في وسط الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار سيجعل توافق الأطراف على وثيقة نهائية بالإجماع في مؤتمر الاستعراض لعام 2020 أمرًا صعبًا. وإزاء خلفية إخفاق سابق كهذا في مؤتمر الاستعراض لعام 2015، هناك مخاوف حيال استمرار المعاهدة كركن أساس لنزع السلاح النووي على مستوى العالم ونظام عدم الانتشار.

## المؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

عقد المؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط جلسته الأولى في مقرّ الأمم المتّحدة بنيويورك في 18ـ22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. التأم المؤتمر بدعوة من الأمين العامّ للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريس وترأسته السفيرة الأردنية سيما باحوس.

اتّخذت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة القرار بعقد المؤتمر في 22 كانون الأول/ديسمبر 2018 بناء

(38) Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, Statement by Venezuela on behalf of the Non-Aligned Movement, 29 April 2019, and 1995 NPT Review and Extension Conference, Resolution on the Middle East, NPT/CONF.1995/32 (Part I), 1995, annex.

(39) Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, «Recommendations by the chair to the 2020 Review Conference,» Chair's working paper, NPT/CONF.2020/PC.III/WP.49, 10 May 2019.

(40) Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, «Election of the President and Other Officers,» NPT/CONF.2020/PC.III/DEC.1, 8 May 2019.

(41) G. Webb and D. G. Kimball, «Argentine Selected to Lead IAEA,» *Arms Control Today*, vol. 49, no. 9 (November 2019); and 2020 NPT Review Conference, «The Tenth Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,» Press release, Jan 2020.

على مشروع اقترحته مجموعة من دول عربية في اللجنة الأولى[42]. لكنّ الدعوات التي تردّدت في الجمعية العامّة من أجل تخلية الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ترجع إلى عام 1974. واقترحت مصر في عام 1990 توسيع البرنامج ليشمل كلّ أسلحة الدمار الشامل. وأصدر مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 القرار المعني بالشرق الأوسط، حيث وافقت الدول الأطراف على دعم إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل هناك[43]. لكنّ جهود تعزيز ذلك الهدف من خلال عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار كانت عديمة الفاعلية في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي[44]. بُذلت أولى محاولات التطبيق العملي لقرار عام 1995 في عام 2010، حين وافق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار على عقد مؤتمر معني بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بحلول عام 2012 [45]. يمكن عدّ عدم تنفيذ هذا القرار بعد ذلك بأنّه العامل الوحيد والأهم في إخفاق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2015 [46].

أتاح قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط الإطارَ المرجعي لمؤتمر عام 2019 في آخر المطاف. دُعيت الدول الشرق الأوسطية كلّها إلى المشاركة في المؤتمر، ودُعيت الدول الخمس الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والممتلكة أسلحة نووية للمشاركة بصفة مراقب. وشاركت جميع الدول المدعوَّة ما عدا دولتين، هما إسرائيل والولايات المتّحدة[47]. تضمّنت الموضوعات التي نوقشت مبادئ وغايات، وواجبات عامّة معنيّة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والاستخدامات السلمية والتعاون الدولي، وترتيبات مؤسّساتية. واتُّفق على دعوة ممثّلين من مناطق قائمة خالية من الأسلحة النووية إلى جلسة المؤتمر الثانية ـ التي تقرّر عقدها في 16ـ20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020ـ لتقاسم الممارسات الجيدة والدروس ذات الصلة بتنفيذ المعاهدة[48].

أقرّ المؤتمر بيانًا سياسيًا أعلنت فيه الدول المشاركة عن التزامها بمواصلة العمل وفق القرارات

---

(42) United Nations, General Assembly, «Convening a Conference on the Establishment of a Middle East Zone Free of Nuclear Weapons and Other Weapons of Mass Destruction,» Decision 73/546, 22 December 2018, p. 23, and Erästö [et al.], «Other Developments Related to Multilateral Treaties and Initiatives on Nuclear Arms Control, Disarmament and Non-proliferation,» p. 392.

(43) 1995 NPT Review and Extension Conference, Resolution on the Middle East, NPT/CONF.1995/32 (Part I), 1995.

(44) T. Erästö, «The Lack of Disarmament in the Middle East: A Thorn in the Side of the NPT,» SIPRI Insights on Peace and Security, no. 2019/1 (January 2019), and V. Cserveny [et al.], Building a Weapons of Mass Destruction Free Zone in the Middle East: Global Non-Proliferation Regimes and Regional Experiences (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Research, 2004).

(45) S. N. Kile, «Nuclear Arms Control and Non-proliferation,» *SIPRI Yearbook 2011*, pp. 363–387.

(46) Erästö, «The Lack of Disarmament in the Middle East: A Thorn in the Side of the NPT,» and T. Rauf, «The 2015 Non-Proliferation Treaty Review Conference,» *SIPRI Yearbook 2016*, p. 699.

(47) للاطلاع على قائمة بالمشاركين الاثنين وعشرين، والمراقبين الأربعة ومنظّمات أخرى، انظر: United Nations, General Assembly, Conference on the Establishment of a Middle East Zone Free of Nuclear Weapons and Other Weapons of Mass Destruction, First session, List of participants, A/CONF.236/INF/3, 22 November 2019.

(48) United Nations, General Assembly, Conference on the Establishment of a Middle East Zone Free of Nuclear Weapons and Other Weapons of Mass Destruction, First session, Report of the conference on the work of its first session, A/CONF.236/6, 22 Nov. 2019, para. 13.

الدولية ذات الصلة، وبطريقة منفتحة وشمولية، مع جميع الدول المدعوّة على وضع معاهدة ملزمة قانونًا لإقامة منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، على أساس ترتيبات تتوصّل إليها دول المنطقة بدون قيود وفقًا لمبدأ الإجماع[49].

سيُعقد المؤتمر كلّ عام إلى حين تحقيق هدفه المتمثّل بمعاهدة ملزمة قانونًا تُوجد المنطقة المزمعة[50]. واستنادًا إلى مراقبين، اتّسمت النبرة العامّة للمناقشات بطابع إيجابي وبنّاء. لكن ذُكر أنّ المملكة المتّحدة أسفت على عقد المؤتمر الذي أثار ردودًا ناقدة من جانب بعض المشاركين الشرق الأوسطيين[51].

لم يحقّق المؤتمر نتائج فورية، وهو أمر متوقّع لغياب إسرائيل، الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في المنطقة. لكن يمكن القول بأنّه وضع الأساس لجهود متواصلة متعدّدة الأطراف ترمي إلى نزع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وكما أشار رئيس المؤتمر، مثّل المؤتمر بداية عملية. بناء على ذلك، ربّما خفّف عن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار بعض الضغط الذي سبّبه عدم تنفيذ القرار المعني بالشرق الأوسط لعام 1995.

## معاهدة حظر الأسلحة النووية

هذه أوّل معاهدة متعدّدة الأطراف تحظر الأسلحة النووية على نحو كامل، بما في ذلك تطويرها ونشرها وحيازتها واستخدامها والتهديد باستخدامها[52]. ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، صادقت 34 دولة على المعاهدة أو انضمّت إليها، ووقّعت 47 دولة أخرى لكن من غير المصادقة عليها[53]. ستدخّل المعاهدة حيّز النفاذ في غضون 90 يومًا من مصادقة 50 دولة عليها أو انضمامهم إليها. وذكرت دول كثيرة لم تصادق على المعاهدة أنّ عمليات المصادقة المحلّية جارية[54].

بقيت معاهدة حظر الأسلحة النووية موضوع تفسيرات متناقضة في عام 2019. عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2020 اجتماعًا في عام 2019، وجادل فيه المدافعون بالقول إنّ هذه المعاهدة تكمّل معاهدة عدم الانتشار وتقوّيها[55]. لكن جاءت تصريحات

(49) United Nations A/CONF.236/6, Political Declaration.

(50) United Nations, General Assembly, Decision 73/546, para. d.

(51) S. Dolev, E. Kiyaei, and D. Saadallah, «Achieving the Possible: A WMD-Free Zone in the Middle East,» Reaching Critical Will, November 2019.

(52) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب. وللاطلاع على معلومات أساسية، انظر: S. Kile, «Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons,» *SIPRI* Yearbook 2018, pp. 307–318, and T. Erästö, «Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 387–390.

(53) للاطلاع على قائمة بهذه الدول، انظر الملحق ألف، القسم I في هذا الكتاب.

(54) International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN), «First Committee Foreshadows Disarmament Fights at 2020 NPT Review Conference,» 12 November 2019.

(55) انظر مثلاً: Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, «Joint statement on the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons (TPNW),» Statement by Austria, Brazil, Costa Rica, Ireland, Indonesia, Mexico, New Zealand, Nigeria, South Africa and Thailand, 2 May 2019.

المنتقدين معاكسة[56]. ومع أنّ موقف الصين من معاهدة حظر الأسلحة النووية أكثر إيجابية، بوجه عام، من مواقف بقيّة الدول التي تملك أسلحة نووية، فقد انضمّت إلى مجموعة المنتقدين في البيان المشترك الصادر عن الدول الخمس، والذي جاء فيه، «إنّ معاهدة حظر الأسلحة النووية تناقض معاهدة عدم الانتشار وتهدّد بتقويضها»[57]. لكن في ترجمة لرأي الأكثرية، أُدرجت الفكرة القائلة بأنّ «معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمّل معاهدة عدم الانتشار» في ورقة العمل غير الرسمية التي أعدّها رئيس اللجنة التحضيرية[58].

أقرّت اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة في اجتماعها المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر مشروع قرار داعم لمعاهدة حظر الأسلحة النووية برعاية 49 دولة[59]. ثمّ أقرّت الجمعية العامّة في 12 كانون الأول/ديسمبر هذا القرار الذي يدعو «جميع الدول التي لم توقّع أو تصادق أو توافق أو تنضمّ إلى المعاهدة إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن»[60]. وبالنظر إلى الدعم الكبير الذي تحظى به المعاهدة، يزداد رجحان دخولها حيّز النفاذ في الأعوام القادمة.

(56) انظر مثلاً: Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Third Session, «Nuclear disarmament,» Statement by France, 2 May 2019.

(57) Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, Statement by China on behalf of the P5 states.

(58) Preparatory Committee for the 2020 NPT Review Conference, NPT/CONF.2020/PC.III/WP.49.

(59) United Nations, General Assembly, First Committee, 74th session, «Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons,» 21 October 2019, A/C.1/74/L.12.

(60) UN General Assembly Resolution 74/41, «Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons,» 12 December 2019, A/RES/74/41.

# الفصل الثاني عشر

# التهديدات الأمنية الكيميائية والبيولوجية

**كايترينا مكليش وفيليبا لينتزوس**

## عرض عامّ

واصلت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام 2019 التحقيق في مزاعم استخدام سورية أسلحةً كيميائية. وواصل فريق تقييم الإعلانات عمله على سدّ الثغرات وحلّ أوجه التضارب وتسوية التباينات في إعلان سورية الأوّلي، وواصلت بعثة تقصّي الحقائق في سورية جمع معلومات متّصلة بمزاعم استخدام أسلحة كيميائية، وتحليل تلك المعلومات. وتحدّثت البعثة في آذار/مارس 2019 عن وجود «أسس معقولة» للاعتقاد بأنّ مدينة دوما تعرّضت لهجوم بأسلحة كيميائية في نيسان/أبريل 2018. وأثارت نتائج في التقرير خلافات وطعنت فيها بعض الدول.

وخارج سورية، تواصلت التحقيقات في استخدام مادّة كيميائية سامّة من عائلة عامل الأعصاب نوفيتشوك في المملكة المتّحدة في آذار/مارس 2018. وفي كانون الثاني/يناير 2019، وضع الاتّحاد الأوروبي اثنين يحملان الجنسية الروسية ومتّهمَين بتنفيذ الهجوم على قائمة عقوبات أوروبية. وضمّت اللائحة أيضًا رئيس المديرية الرئيسة لهيئة الأركان العامّة للقوّات المسلّحة الروسية ونائبه. وفي آذار/مارس، أعلنت المملكة المتّحدة اكتمال التطهير الخاصّ في 12 موقعًا في مدينتَي سولسْبوري وأمسبوري.

استمرّت الانقسامات بين الدول الأطراف حول قرار اعتمدته الجلسة الخاصّة في حزيران/يونيو 2018، وهو ما سبّب لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية ضغوطًا مؤسّساتية هائلة في عام 2019. وواصلت دول قليلة على الخصوص نفي شرعية قرار تشكيل فريق التحقيق وتحديد الهوية. ومع ذلك، أصبح فريق التحقيق وتحديد الهوية المسؤول عن تحديد هوية المسؤولين عن استخدام أسلحة كيميائية في سورية عملانيًا بالكامل في آذار/مارس 2019، وهو يركّز على تسع حوادث استخدام لهذه الأسلحة.

وظهرت انقسامات سياسية في اجتماعات المجلس التنفيذي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو المؤتمر الرئيس في العام. لكنّ مؤتمر الدول الأطراف اعتماد قرارين بتوافق الآراء على تعديل هو الأوّل من نوعه للملحق المتعلّق بالموادّ الكيميائية في الاتّفاقية ليشمل عوامل نوفيتشوك.

ولغاية 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، دُمّر 97.3 في المئة من الأسلحة الكيميائية المعلَن عنها من الفئة 1 في ظلّ تحقّق دولي. وبقيت الولايات المتّحدة الدولة الوحيدة التي لم تدمّر بعد كلّ أسلحتها الكيميائية من بين الدول الأطراف التي أعلنت حيازتها لأسلحة كيميائية، لكن يُتوقَّع إكمال أنشطة التدمير المتبقّية ضمن المهل الزمنية الحالية.

أصبحت تنزانيا في عام 2019 الدولة الطرف الـ 183 التي تصدّق على الصكّ القانوني الرئيس لمكافحة الحرب البيولوجية: اتّفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972. أجريت الأنشطة الرئيسة لنزع الأسلحة البيولوجية ومنع انتشارها في عام 2019 في سياق المجموعة الثانية لاجتماعات الخبراء بين الدورات ـ ركّز اجتماع الخبراء الأوّل على التعاون والمساعدة، وركّز اجتماعهم الثاني على العلم والتكنولوجيا، وركّز الثالث على التنفيذ على المستوى الوطني، وركّز الرابع على المساعدة والاستجابة والتأهّب، وركّز الخامس على تعزيز المؤسّسات ـ اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة واجتماع الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية.

شكّل استعراض الوضع المالي لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية نقطة تركيز رئيسة لاجتماع الدول الأطراف في عام 2019. درس الاجتماع أيضًا التقارير التي أعدّها كلّ فريق خبراء، لكن وكما في عام 2018، اكتفى تقرير اجتماع الدول الأطراف بالإشارة إلى «عدم التوصّل إلى توافق في الآراء بشأن المداولات، بما في ذلك أي نتائج محتملة لاجتماعات الخبراء». لكنّ الرئيس اقترح عملية جديدة وأطلقها للالتفاف على الطريق المسدود وتقديم أعمال فرق الخبراء الموضوعية إلى مؤتمرات الدول الأطراف ومؤتمر الاستعراض لعام 2021. تشجّع العمليةُ الدول الأطراف أيضًا على ضمان الاستمرارية بين الدورات في سنوات العمل الثلاث، والتأليف بين الأعمال وتحديد نواحي التقارب وتلافي مقاربة تصادمية. ومن المتوقّع أن تستمرّ الخلافات بين الولايات المتّحدة وروسيا على الخصوص.

أحد الاتّجاهات المتبلورة في هذا المجال بروز المجتمع المدني كمساهم رئيس في تشكيل الحوارات العالمية حول التهديدات البيولوجية والردود الملائمة عليها. انعكس ذلك في الأعداد الكبيرة للمنظّمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية وفي تنظيم المناسبات الجانبية، وانعكس أيضًا في منظّمات المجتمع المدني التي أطلقت مبادرات وأقامت ورش عمل ومناسبات متّصلة بالأمن البيولوجي. وهناك تطوّر جديد في عام 2019، وهو تزايد الاعتراف بموضوع «نزع السلاح».

## I. مزاعم استخدام أسلحة كيميائية في سورية

**كايترينا مكليش**

بحلول 2019، دخل النزاع في سورية عامه الثامن. وكما في الأعوام السابقة، استمرّت مزاعم استخدام أسلحة كيميائية والتحضير لاستخدامها، كزعم استخدام الجمهورية العربية السورية الكلور في قرية كبانة شمال غرب سورية في 19 أيار/مايو[1]. وفي وقت لاحق، ذكر فيرناندو آرياس، المدير العامّ لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية، أنّ بعثة تقصّي الحقائق التابعة للمنظّمة تحلّل وتحقّق في هذا الزعم[2]. وواصلت البعثة أيضًا تحقيقاتها في مزاعم سابقة، وأرسلت فريقًا إلى سورية بين 5 و15 كانون الثاني/يناير لإجراء مقابلات وزيارة مستشفيات في حلب، واستلام عيّنات من السلطات السورية في سياق استخدام مزعوم لموادّ كيميائية تكسينية في حلب في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 [3]. انتشر الفريق ثلاث مرّت أخرى على الأقلّ، في آخر أيلول/سبتمبر وفي تشرين الأول/أكتوبر وفي تشرين الثاني/نوفمبر. وفي آخر هذه الانتشارات، قابل الفريق شهودًا وجمع معلومات إضافية عن حوادث حصلت في مخيّم اليرموك بدمشق في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2017؛ وفي خربة مصاصنة في 7 تموز/يوليو 2017 وفي 4 آب/أغسطس 2017؛ وفي قليب الثور والسالمية في 9 آب/أغسطس؛ وفي منطقة البليل في مدينة صوران في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017[4]. وتحلّل

(1) M. Ortagus, Spokesperson for US Department of State, «Alleged Use of Chemical Weapons by the Assad Regime in Northwest Syria,» 21 May 2019.

(2) OPCW Executive Council, «Opening Statement by the Director-General to the Ninety-second Session of the Executive Council (full version),» EC-92/DG.34, 8 October 2019, para. 8.

(3) OPCW Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Report by the Director-General, EC-92/DG.6, 23 Aug 2019, para. 18.

(4) OPCW Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director-General, EC-93/DG.5, 24 Dec. 2019, para. 15.

= أشار تقرير سابق عن أنشطة بعثة تقصّي الحقائق بشأن هذه الحوادث إلى أنّ الوضع الأمني «المتطوّر» يؤثّر في أنشطة البعثة: OPCW Technical Secretariat, «Summary Update of the Activities Carried out by the OPCW Fact-finding Mission in Syria,»

الأمانة التقنية لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (الأمانة) المعلومات المجموعة.

واصل فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظّمة جهوده أيضًا لتوضيح وإزالة كلّ الثغرات المحدّدة، وحلّ أوجه التضارب والتباينات في الإعلان الأوّلي الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية في عام 2013. والتقت الأمانة بوفد من الجمهورية العربية السورية في بيروت بين 4 و8 شباط/فبراير لاستعراض تنفيذ أنشطة متنوّعة، منها أنشطة فريق تقييم الإعلانات. واستعرض الطرفان في تلك المناقشات وضع كلّ القضايا العالقة المتّصلة بالإعلان الأوّلي لعام 2013، وأعادا تجميعها وأعدّا خطّة عمل لكلّ قضية بناء على الأنشطة التي يمكن إجراؤها لحلّها[5]. وفي سياق حوار منظَّم اتُّفق عليه حديثًا، أجريت جولات استشارية إضافية ثلاث، الأولى بين 18 و21 آذار/مارس 2019 في لاهاي؛ والثانية بين 10 و17 نيسان/أبريل والثالثة بين 14 و23 تشرين الأول/أكتوبر في سورية، ومثّلت الجولات الاستشارية العشرين والحادية والعشرين والثانية والعشرين على التوالي. وفي أثناء جولة الاستشارات الحادية والعشرين في سورية، أجرى فريق تقييم الإعلانات مقابلة واحدة، وجمع 33 عيّنة في زيارات ميدانية لخمسة مواقع، وتلقّى معلومات ووثائق جديدة[6]. وفي ما يتعلّق بإحدى القضايا العالقة، وهي العثور على مؤشّرات على عوامل حرب كيميائية غير معلَن عنها في عيّنات جمعها الفريق في عام 2016، «اعترفت [السلطات السورية] بأنشطة بحث وتطوير»[7].

وفي حزيران/يونيو 2019، علم المجلس التنفيذي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية أنّ مادّة كيميائية مدرجة في الجدول الرقم Schedule 2.B.04 اكتُشفت في عيّنة أُخذت من منشأة برزة في أثناء جولة عمليات التفتيش الثالثة لمنشآت برزة وجمرايا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وأشار تقرير المختبر المعيَّن إلى أنّ المادّة الكيميائية، والتي حُدّدت لاحقًا بأنّها الفوسفونات، «يمكن أن تكون المنتج الرئيس للتحلل بالماء من مادّة كيميائية في الجدول الرقم Schedule 1.A.01 أو Schedule 1.A.03»[8]. قدّمت الجمهورية العربية السورية للأمانة تفسيرًا لوجودها في مذكّرة شفوية مؤرَّخة 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأشار المدير العامّ في تقريره عن التقدّم لشهر كانون الأول/ديسمبر إلى أنّ الأمانة تحلّل ذلك التفسير[9].

---

= Note by the Technical Secretariat, S/1677/2018, 10 October 2018, para 11; while another report described the FFM as «Awaiting Sample Analysis Results from the Last Deployments, [and] Planning Further Deployments': OPCW Executive Council, «Opening statement by the Director-General to the Ninety-second Session of the Executive Council,» EC-92/DG.33, 8 October 2019, para 8.

(5) OPCW Executive Council, «Outcome of Consultations with the Syrian Arab Republic Regarding its Chemical Weapons Declaration,» Note by the Director-General, EC-91/DG.23, 5 July 2019, para. 3.

(6) Ibid., para. 5.

(7) Ibid., para. 6.

(8) OPCW Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director-General, EC-91/DG.14, 24 June 2019, para. 13, and OPCW Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director-General, EC-92/DG.1, 24 July 2019, para. 12.

(9) OPCW Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director General, EC-93/DG.3, 25 November 2019, para. 11.

وفي أيلول/سبتمبر، أشارت دورة المجلس التنفيذي الثانية والتسعون إلى تقرير المدير العامّ عن عمل فريق تقييم الإعلانات والذي خلَص إلى أنّ «الأمانة تظلّ عاجزة عن إزالة كلّ الثغرات وأوجه التضارب والتباينات المحدَّدة في إعلان الجمهورية العربية السورية»، ولذلك «لا يمكنها التحقّق بالكامل من أنّ الجمهورية العربية السورية قدّمت إعلانًا يمكن عدّه دقيقًا وكاملاً»[10].

وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، خاطب الأمين العام آرياس مجلسَ الأمن في جلسة خاصّة. مثّل ذلك «خروجًا عن القواعد»، وهذه أوّل مرّة يعقد فيها مجلس الأمن جلسة خاصّة منذ إصداره القرار 2118 لتلقّي الإحاطة الشهرية لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية. لكنّها تظلّ جلسة رسمية لمجلس الأمن ومن ثمّ أُتيح «لأشخاص غير أعضاء مجلس الأمن ولمسؤولين من الأمانة» حضورها[11]. وجاء في بيان الاجتماع أنّ مندوبي دول أعضاء كثيرة أدلوا ببيانات أوّلية ـ الولايات المتّحدة والاتّحاد الفدرالي الروسي والكويت وبولندا وكوت ديفوار والبيرو والصين وجنوب أفريقيا وإندونيسيا وفرنسا وبلجيكا وجمهورية الدومينيكان وألمانيا وغينيا الاستوائية والمملكة المتّحدة ـ وأنّ الاتّحاد الروسي أدلى ببيان إضافي. كما استمع مجلس الأمن إلى مندوب الجمهورية العربية السورية[12].

وفي بيان رئاسي أدلت به كارين بيرس، السفيرة البريطانية لدى الأمم المتّحدة في آخر تشرين الثاني/نوفمبر[13]، دان مجلس الأمن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وزمان ومن قبل أي شخص، وجدّد التأكيد بأنّ الأسلحة الكيميائية تهديد للسلم والأمن الدوليَّين، وشدّد على دعمه القوي لاتّفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993 [14].

## التقرير النهائي لبعثة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصّي الحقائق في حادثة دوما

أصدرت بعثّة تقصّي الحقائق في 1 آذار/مارس 2019 تقريرها المؤلّف من 106 صفحات بشأن استخدام مزعوم لموادّ السُّمية في دوما في نيسان/أبريل 2018 (تقرير دوما النهائي)، بعد أن أتمّت تقييم وتحليل كلّ المعلومات المجموعة في تحقيقها، وبعد أن تلقّت كلّ نتائج تحليل العيّنات ذات الأولوية من المختبرات المعيَّنة[15]. تحدّث تقرير دوما النهائي عن وجود «أسس معقولة للقول بأنّ مادّة

(10) OPCW Executive Council, Report of the Ninety-second Session of the Executive Council, EC-92/5, 11 October 2019, para. 7.21, and OPCW Executive Council, «Progress in the Elimination of the Syrian Chemical Weapons Programme,» Note by the Director-General, EC-93/DG.5, 24 December 2019, para. 9.

(11) Security Council Report, «Syria Chemical Weapons: Private Meeting with the OPCW Director General,» What's in Blue: Insights on the Work of the UN Security Council, 4 November 2019.

(12) United Nations Security Council, Official communiqué of the 8659th (Closed) Meeting of the Security Council, S/PV.8659, 6 November 2019.

(13) تولّت المملكة المتّحدة رئاسة مجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر. انظر: UN Security Council, Statement by the President of the Security Council, S/PRST/2019/14, 22 November 2019.

(14) للاطلاع على ملخّص لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(15) OPCW Technical Secretariat, «Report of Fact-finding Mission regarding an incident of alleged toxic chemical use as a weapon in Douma, Syrian Arab Republic, on 7 April 2018,» Note by the Technical Secretariat, S/1731/2019, 1 March 2019.

كيميائية السُّمية استُخدمت كسلاح. واحتوت هذه المادّة الكيميائية السُّمية على كلور تفاعلي»[16].

وجدت البعثة أمورًا، منها أنّ «الأشياء التي أُخذت منها العيّنات في كلا الموقعين تلامست مع واحد أو أكثر من الموادّ الملوّثة بكلور تفاعلي»، وأنّه «لم يُكتشَف أيّ عوامل أعصاب فسفورية عضوية أو نواتج تحلّلها أو شوائب توليفية في العيّنات البيئية أو في عيّنات البلازما المأخوذة من ضحايا مزعومين»، وأنّه «ليس هناك مؤشّر» على أنّ المستودع أو المنشآت التي تشتبه السلطات السورية بأنّها تنتج أسلحة كيميائية ضالعة في تصنيعها[17].

وفي ما يختصّ بالأسطوانتين الصناعيتين الصفراويتين اللتين وجدتهما بعثة تقصّي الحقائق في موقعين منفصلَين (الموقعين الثاني والرابع)، واللتين أثارتا جدلاً كبيرًا (انظر القسم الفرعي التالي)، جاء في تقرير دوما النهائي:

حلّل الفريق المادّة المتاحة واستشار خبراء مستقلّين في الهندسة الميكانيكية والمقذوفات والتعدين استخدموا تقنيات نمذجة حاسوبية تخصّصية لتقديم تقييمات جديرة واختصاصية لمسار الأسطوانتين والضرر الذي لحق بهما...

أشارت التحليلات إلى أنّ الضرر الهيكلي الذي لحق بالمصطبة الخرسانية المقوّاة بحديد تسليح في الموقع 2 نتج عن ارتطام جسم ذي شكل متماثل هندسيًا وطاقة حركية كافية لإحداث الضرر المشاهَد. وتشير التحليلات إلى أنّ الأضرار المشاهَدة على الأسطوانة التي عُثر عليها فوق السطح الذي يعلو المصطبة، وفي التجويف وفي الشرفة والغرف المحيطة والغرف السفلية والمنشأ الفوقي متّسقة مع حدوث التجويف المشاهَد في المصطبة بسبب الأسطوانة التي وُجدت في ذلك الموقع.

وفي الموقع الرابع، أشارت نتائج الدراسات إلى أنّ شكل التجويف الناتج عن النمذجة مطابق للشكل وللضرر الذي شاهده الفريق. وأشارت الدراسات أيضًا إلى أنّه بعدما اخترقت الأسطوانة السقف وارتطمت بالأرضية بسرعة منخفضة، واصلت مسارًا معدّلاً إلى أن بلغت الموضع الذي وُجدت فيه...

بناء على نتائج تحليل العيّنات التي أخذتها بعثة تقصّي الحقائق من الأسطوانتين، وقربهما من الموقعين، إضافة إلى نتائج تحليل العيّنات... يُحتمل أنّ الإسطوانتين هما مصدر الموادّ التي احتوت على كلور تفاعلي[18].

## ردود الفعل على إصدار تقرير دوما النهائي

افتُتحت الدورة التسعون للمجلس التنفيذي في 12 آذار/مارس، بعد مرور 11 يومًا على صدور تقرير دوما النهائي. أشارت وفود كثيرة إلى هواجسها حيال النتائج، فصرّحت كندا بأنّها «تتوقّع إحالة

(16) OPCW Technical Secretariat, S/1731/2019, paras. 2.17.

(17) OPCW Technical Secretariat, S/1731/2019, paras. 2.6, 2.7 and 2.9.

(18) OPCW Technical Secretariat, S/1731/2019, paras. 2.13-2.16.

عمل بعثة تقصّي الحقائق بشأن دوما إلى فريق التحقيق وتحديد الهوية حال بدئه بأنشطته»[19]. وأثنت وفود أخرى على بعثة تقصّي الحقائق، فأشارت رومانيا باسم الاتّحاد الأوروبي إلى احترافية البعثة[20]، وأثنت عليها الولاياتُ المتّحدة «لعملها المستقلّ والمحايد في أوضاع صعبة وخطرة»[21]، وأعلنت الدنمارك «رفضها الحازم للمحاولات الأخيرة للنيل من الأمانة التقنية وعملها»[22].

وفي المقابل، أفصحت وفود أخرى عن انزعاجها من التقرير. مثال ذلك، عبّرت إيران عن انزعاجها المستمرّ من «عمل ومنهجية» بعثة تقصّي الحقائق ومن صدور التقرير النهائي «بعد نحو عام على الحادثة في 7 نيسان/أبريل 2018»[23]. وطلب الاتّحاد الروسي في مذكّرة شفوية عقب الجلسة في 26 نيسان/أبريل تداول تعليقه على تقرير دوما النهائي كوثيقة رسمية للدورة التسعين[24]. خالف التعليق الروسي على الخصوص النتائج الواردة في التقرير حول الأسطوانتين، مشيرًا إلى أنّ «المعايير والخصائص والوجه الخارجي للأسطوانتين، إضافة إلى البيانات التي جُمعت من موقعَي الأسطوانتين غير متّسقة مع مقولة سقوطهما من طائرة»[25]. كما أرسلت الجمهورية العربية السورية مذكّرة شفهية عن تقرير دوما النهائي إلى منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في 11 آذار/مارس. وردّت الأمانة التقنية على التعليقين في 21 أيار/مايو[26].

اشتدّ الخلاف حول نتائج التقرير في الشهور التالية، ولا سيما بعد الإفصاح خارج أروقة المنظّمة عن تقرير داخلي من عضو في فريق الأمانة التقنية عبّر فيه عن رأي مخالف. قال المدير العامّ آرياس للدول الأطراف في أثناء إحاطة في 28 أيار/مايو بأنّه تلقّى أوّل مؤشّر على أنّ وثيقة داخلية «ربّما سُرّبت خارج الأمانة» في آذار/مارس[27]. وُصف هذا العضو بأنّه «مسؤول ارتباط في

(19) OPCW Executive Council, Canada, «Statement by HE Ambassador Sabine Nölke, Permanent Representative of Canada to the OPCW, at the Ninetieth Session of the Executive Council,» EC-90/NAT.14, 12 March 2019, p. 1.

(20) OPCW Executive Council, Romania, «Statement on behalf of the European Union Delivered by HE Ambassador Brandusa Predescu, Permanent Representative of Romania to the OPCW, at the Ninetieth Session of the Executive Council,» EC-90/NAT.9, 12 March 2019, p. 1.

(21) OPCW Executive Council, United States of America, «United States Statement Regarding the OPCW Fact-finding Mission Report on Investigation into Chemical Weapons Use in Douma, Syria,» EC-90/NAT.16, 13 Mar. 2019, p. 1.

(22) OPCW Executive Council, Denmark, «Statement by HE Ambassador Jens-Otto Horslund, Permanent Representative of Denmark to the OPCW, at the Ninetieth Session of the Executive Council,» EC-90/NAT.21, 12 March 2019, p. 2.

(23) OPCW Executive Council, Islamic Republic of Iran, «Statement by HE Ambassador Reza Najafi, Director General for International Peace and Security, Ministry of Foreign Affairs, at the Ninetieth Session of the Executive Council,» EC-90/NAT.23, 13 March 2019, p. 2.

(24) OPCW Executive Council, Russian Federation, «Request for Circulation of a Document,» EC-90/NAT.41, 26 April 2019. التعليق وارد في ملحق (ص 3-11) الطلب: Russian Federation, «Commentaries on the Conclusion of the Report of the Fact-finding Mission on the Use of Chemical Weapons in Syria Regarding the Alleged use of chemical weapons in Douma on 7 April 2018».

(25) OPCW Executive Council, Russian Federation, Ibid., p. 10.

(26) OPCW Technical Secretariat, «Update on the OPCW Fact-finding Mission in Syria,» Note by the Technical Secretariat, S/1755/2019, 21 May 2019.

(27) F. Árias, OPCW Director-General, Remarks of the Director-General at the Briefing for States Parties on Syrian Arab Republic: Update on IIT-FFM-SSRC-DAT, 28 May 2019, p. 3.

مركز قيادة [منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية] في دمشق... كُلّف بمساعدة بعثة تقصّي الحقائق مؤقّتًا بجمع المعلومات في بعض المواقع في دوما»[28]. أكّد للدول الأطراف أنّ «الأمانة تشجّع على المناقشات الجادّة والاحترافية» وأنّ «كلّ وجهات النظر والتحليلات والمعلومات والآراء تُؤخذ بعين الاعتبار». وأضاف المدير العامّ: «أشارت الوثيقة التي أعدّها هذا الموظّف إلى عزو محتمل خارج نطاق ولاية بعثة تقصّي الحقائق... لذلك، أمرت بنُصح الموظف بتقديم تقييمه إلى فريق التحقيق وتحديد الهوية، عدا النسخة التي تحتفظ بها البعثة حصرًا، وهذا ما فعله، ليكون في مقدور الفريق استخدام هذه الوثيقة لاحقًا»[29].

وأبلغ الدول الأطراف أيضًا بأنّه أجاز تحقيقًا في تقاسم الوثيقة وأنّه سيصار إلى إبلاغها بالنتيجة[30]. وأصدرت الأمانة نتائج التحقيق في 6 شباط/فبراير 2020[31].

أبلغ المدير العامّ الدولَ الأطراف في الدورة الحادية والتسعين للمجلس التنفيذي في تموز/يوليو 2019 بأنّ التحقيق «لا يؤثّر في نتائج تقرير دوما»[32]. وأضاف:

بما أنّ وثيقة عمل داخلية سُرّبت إلى خارج الأمانة التقنية، يجمع مكتب السرّية والأمن المعلومات ويصونها ويحلّلها لفهم طريقة تسريب هذه الوثيقة. وقد أبلغت المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية ورئيس المجلس التنفيذي أنّي أجزت تحقيقًا سرّيًا شاملاً. وصيانةً لنزاهة التحقيق وحقوق الإجراءات القانونية الواجبة لكلّ المعنيين، وبمقتضى الممارسة المعتادة في التحقيقات الجارية، ليس هناك معلومات إضافية متاحة عن التحقيق في هذا الوقت[33].

وفي مؤتمر الدول الأطراف الرابع والعشرين المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، كرّر المدير العامّ وجهة نظره بأنّ الاستنتاجات الإجمالية لتحقيق بعثة تقصّي الحقائق «قائمة على رجحان الحقائق الموضوعية»، مشيرًا إلى أنّه «من طبيعة أيّ تحقيق شامل أن يُفصح الأفراد في فريق عن وجهات نظر موضوعية»[34]. وأضاف: «إذا بقيت وجهات النظر المتعارضة هذه قيد التداول في منتديات النقاش، أودّ أن أكرّر أنّي أقف بجانب الاستنتاجات المحايدة والمهنية التي توصّلت إليها بعثة تقصّي الحقائق»[35].

---

(28) Ibid., p. 3.

(29) Ibid., p. 3.

(30) Ibid., p. 3.

(31) OPCW Technical Secretariat, «Report of the Investigation into Possible Breaches of Confidentiality,» Note by the Technical Secretariat, S/1839/2020, 6 February 2020.

(32) OPCW Executive Council, 'Opening statement by the Director-General to the Ninety-first Session of the Executive Council (full version)', EC-91/DG.25, 9 July 2019, para. 24.

(33) OPCW Executive Council, EC-91/DG.25, Ibid., para. 25.

(34) OPCW, Conference of the States Parties, «Opening Statement by the Director-General to the Conference of the States Parties at its Twenty-fourth Session (full version),» C-24/DG.21, 25 November 2019, para. 16.

(35) OPCW Conference of the States Parties, C-24/DG.21, para. 17.

جاء هذا البيان المكرّر في الوقت الملائم لأنّه ذُكر أنّ عضوًا آخر في الأمانة التقنية عرض على فريق من الأفراد في بروكسل وجهات نظر مخالفة في 15 تشرين الأول/أكتوبر حيال تقرير دوما النهائي. التأم الفريق بدعوة من مؤسّسة الشجاعة (التي تقول إنّها «منظّمة دولية تساند من يخاطرون بحياتهم أو حرّيتهم لتقديم إسهامات كبيرة للسجلّ التاريخي»)[36]، ضمّ الفريق المدير العامّ الأول للأمانة التقنية لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية السفير البرازيلي خوسيه بستاني[37]. وعقب الاجتماع، أصدر الفريق بيانًا طالب منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية بأمور، منها «السماح للمفتّشين الذين شاركوا في تحقيق دوما بالتقدّم والإبلاغ عن ملاحظاتهم المختلفة في منتدى ملائم» للدول الأطراف. عرض الفريق هذه الانتقادات، «متوقّعًا» أن تعيد [منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية] النظر» في تحقيقها[38].

تلقّت الدول الأطراف رسالة مفتوحة وقّعها أعضاء الفريق و16 فردًا بارزًا آخرين قبل أسبوع من افتتاح مؤتمر الدول الأطراف[39]. لفتت الرسالة الانتباه إلى مداولات الفريق وطالبت الدول الأطراف بـ«تقديم الدعم عمليًا... بهدف استعادة نزاهة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية وإعادة بناء ثقة الجمهور»[40]. وأُشير إلى الرسالة في بعض المداخلات في المؤتمر، ولا سيما في مراحله الختامية[41].

(36) Courage Foundation, «About Courage,» [n. d.].

(37) Courage Foundation, «Panel Criticizes «Unacceptable Practices» in the OPCW's Investigation of the Alleged Chemical Attack in Douma, Syria on April 7th 2018,» Press release, 23 October 2019.

(38) Courage Foundation, Press, Ibid.

(39) Courage Foundation, Open letter to Permanent Representatives to the OPCW, 18 November 2019.

(40) Courage Foundation, Open letter, Ibid., p. 1.

(41) تحدث عن هذه القضية بموجب المادّة 24 في البرنامج (بند أي مسائل أخرى) كلّ من سورية وروسيا وإيران والصين والولايات المتّحدة وفنزويلا وبلجيكا ونيكاراغوا والمملكة المتّحدة. انظر: OPCW, Webcast CSP-24, «Day 5-Morning,» 0:59.46–1:07.55, 1:15.36–1:39.16 and 1:41.11–2:00.37.

## II. استخدام عوامل نوفيتشوك

كاترينا مكليش

### حالة سكريبال:
### مستجدّات محاولة الاغتيال في المملكة المتّحدة باستخدام مادّة كيميائية السُّمية

عاد المحقّق الرقيب في شرطة ويلتشير إلى عمله في 15 كانون الثاني/يناير 2019، بعد 10 شهور من النقاهة. لامس بايلي وضابط شرطة آخر مادّةً كيميائية تكسينية، حُدّدت لاحقًا بأنّها عنصر في عائلة نوفيتشوك، حين فتّشا منزل سيرغي سكريبال في مدينة سولسْبوري في آذار/مارس 2018[1].

وبعد أسبوع على عودة بايلي إلى عمله، وضع الاتّحاد الأوروبي على قائمة عقوبات أوروبية اثنين متّهمَين بتنفيذ الهجوم يحملان الجنسية الروسية، وعُرفا باسميهما المستعارَين ألكسندر بيتروف ورسلان بوشيروف[2]. ضمّت القائمة أيضًا إيغور أوليغوفيتش كوستيوكوف، رئيس المديرية الرئيسية لهيئة الأركان العامّة للقوّات المسلحة الروسية، ونائبه فلاديمير ستيبانوفيتش أليكسييف. وهذه أوّل مجموعة من القائم بموجب نظام العقوبات الجديد الذي يركّز على الأسلحة الكيميائية منذ أن اعتمده الاتّحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر 2018[3].

واصلت بيلينغات، وهي شبكة بحث تحقيقية تستخدم مصادر مفتوحة ووسائل التواصل الاجتماعي، تحقيقها في حادثة تسميم سكريبال، وربطت بالهجوم ضابطًا ثالثًا في الاستخبارات

(1) Wiltshire Police, «Update: Latest on the Counter Terrorism Policing investigation into Novichok poisonings,» [n. d.].

(2) Council of the European Union, «Chemical Weapons: The EU Places Nine Persons and One Entity under New Sanctions Regime,» Press release, 21 January 2019.

(3) Council of the European Union, «Chemical Weapons: The Council Adopts a New Sanctions Regime,» Press release, 15 October 2018.

العسكرية الروسية[4]. حُدّد بأنّه دينيس سيرغييف، وأشارت بيلينغات إلى أنّه «منسّق عملية سولسْبوري على الأرجح»[5]. دفع هذا الزعم وسائل إعلامية إلى قول إنّ تسميم سكريبال «جزء من حملة منسَّقة ومستمرّة لزعزعة استقرار أوروبا، تنفّذها وحدة نخبة ضمن نظام الاستخبارات الروسي، وهي ماهرة في التدمير والتخريب والقتل»[6].

وقُبَيل الذكرى السنوية الأولى لهجوم سكريبال، أعلنت وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية البريطانية في 1 آذار/مارس اكتمال عملية مورْلوب لتطهير متخصّص لاثني عشر موقعًا في مدينتَي سولسْبوري وأمسبوري[7]. عملت في العملية جهات عسكرية، منها فرقة العمل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية المشتركة، ومتعاقدون اختصاصيون «لمدّة 13000 ساعة في ثياب وقائية» وجمعت «نحو 5000 عيّنة ـ تراوحت بين عيّنات أُخذت من سيارات إسعاف وسيارات عادية وكراسي وقطع من الجبس»، ثمّ أُخضعت للتحليل في مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية في بروتون داون[8]. واعتُمدت مقاربة وصفت بأنّها «احترازية»[9].

وبعد يومين في 3 آذار/مارس، وعشية ذكرى حادثَتي التسمّم، أعلن غافين وليامسون، وزير الدفاع آنذاك، عن تخصيص مبلغ إضافي مقداره 11 مليون جنيه إسترليني لتمويل تدابير لتعزيز ردّ المملكة المتّحدة على هجمات كيميائية[10]. تشمل هذه التدابير «تطوير خطط لنشر طائرات مسيّرة وروبوتات في أماكن خطر محتملة»، و«تعزيز قدرة مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية على تحليل الموادّ، وذلك بالاستثمار في قدرات فنّية حديثة»، و«إبقاء المملكة المتّحدة في صدارة التطوّرات الطبّية لمكافحة تأثيرات العوامل الكيميائية»[11].

زارت تيريزا ماي، رئيسة الوزراء آنذاك، سولسْبوري في اليوم التالي للمشاركة في الذكرى السنوية الأولى للهجوم. شملت زيارتها الاجتماع بوالد داون ستورغيس (الضحية التي لقيت حتفها في أمسبوري) ورفيقها تشارلي رولي (الضحية الأخرى في حادثة أمسبوري). قال والد ستورغيس لصحيفة **الغارديان** «هذه أوّل مرّة يتحدّث فيها شخص من الحكومة مع الأسرة مباشرة». وأضاف: «لم تستطع إعطائي مزيدًا

---

(4) M. Rakuszitzky, «Third Suspect in Skripal Poisoning Identified as Denis Sergeyev, High-ranking GRU Officer,» Bellingcat News, 14 February 2019.

(5) Bellingcat Investigation Team, «The GRU Globetrotters: Mission London', Bellingcat News, 28 June 2019.

(6) M. Schwirtz, «Top Secret Russian Unit Seeks to Destabilize Europe, Security Officials Say,» *New York Times*, 8 October 2019.

(7) British Department of Environment, Food and Rural Affairs (DEFRA), «Clean-up work Completed in Salisbury,» Press release, 1 March 2019.

(8) D. Haynes, «Novichok Attack: Skripal House to be Brought Back as Home,» Sky News, 1 March 2019.

(9) British Department of Environment, Food and Rural Affairs (DEFRA), «Clean-up work Completed in Salisbury».

(10) British Ministry of Defence, «Defence Secretary Announces £11 Million Boost to Chemical Defences,» Press release, 3 March 2019.

(11) Ibid.

من المعلومات عمّا حصل، لكنّها أكّدت أنّ الأشخاص في ذلك المستوى يفكّرون فينا»[12].

شارك في الذكرى السنوية الأولى أيضًا نائب مساعد المفوّض دين هايدون، كبير المنسّقين الوطنيين لعمليات شرطة مكافحة الإرهاب. قال إنّ التحقيق في حادثة التسمّم ما زال مستمرًّا[13]. واستخدم هايدون المناسبة لالتماس أي معلومات إضافية، ولا سيما في ما يتّصل بعلبة وزجاجة عطر عُثر عليهما في مكان رولي. وعلّق بأنّ الشرطة لا يمكنها «معرفة مكان الزجاجة أو البخّاخ أو العلبة بين وقت الهجوم على سكريبال في 4 آذار/مارس والوقت الذي قال تشارلي رولي إنّه عثر عليها فيه يوم الأربعاء الواقع في 27 حزيران/يونيو»[14].

وبعد شهر، وتحديدًا يوم 6 نيسان/أبريل، التقى رولي بألكسندر ياكوفينكو، السفير الروسي لدى المملكة المتّحدة[15]. مع أنّ السفير بيّن «بالتفصيل وجهة النظر الروسية حيال ما حصل في سولسْبوري وأمسبوري»، قال رولي للصحافة إنّ الاجتماع «لم يغيّر رأيه بشأن ضلوع روسيا»[16].

وفي الشهر التالي، وتحديدًا في 21 حزيران/يونيو، كشف رولي في مقابلة تفاصيل إضافية عن كيفية تعرّض ستورغيس لعامل نوفيتشوك. وصف الزجاجة والمضخّة بأنّهما «وُضّبتا كلّ على حدة في غلاف بلاستيكي صلب»:الغلاف من البلاستك السميك الذي لا يمكنك كسره، لقساوته. وأذكر أنّي احتجت إلى استخدام سكين مطبخ». وبعد أن ثبّت راولي المضخّة بالزجاجة، ضغط على البخّاخ. «أطلق الرذاذ نحوي، فمسحته. كان مجرّد مزيج زيتي عديم الرائحة تقريبًا. لم أحدّث داون [عن عدم وجود رائحة]. تابعت وعطّرت نفسها ولم تُعط الأمر أهمّية»[17].

تقرّر البدء بالاستعراض السابق للتحقيق في وفاة داون ستورغيس في 16 كانون الثاني/يناير 2019. وعقب طلبين من إدارة الادّعاء الملكية لإعادة تحديد التاريخ على أساس وجود «تحقيق جنائي جارٍ وأنّ شخصًا أو أشخاصًا ربّما يُتَّهَمون بجريمة قتل»، حدّد ديفيد رايدلي، كبير قضاة التحقيق الجنائيً في ويلتشير وسويندون، تاريخًا جديدًا في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019[18]. حثّ مايكل مانسفيلد كيو سي، وكيل أسرة ستورغيس، قاضي التحقيق على إجراء التحقيق بموجب المادّة الثانية في الاتّفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تجيز توسيع إطار التحقيق لدراسة «كيفية» مقتل ستورغيس و«ظروف حصول ذلك». أعطى قاضي التحقيق رأيه المبدئي في هذه القضية في أيلول/سبتمبر في رسالة حدّدت

---

(12) S. Morris and C. Bannock, «PM Meets Father of Novichok Victim Dawn Sturgess,» *The Guardian*, 5 March 2019.

(13) D. Haydon, «Salisbury: Investigation Continues One Year On,» Update on Salisbury and Amesbury Investigation, British Counter Terrorism Policing, March 2019.

(14) Ibid.

(15) Russian Embassy in the UK, «Ambassador Yakovenko Meets Charlie Rowley,» Photo Report, 7 April 2019.

(16) قال رولي، «أعجبني السفير، لكنّي أظنّ أنّ بعض ما قال لتبرير عدم مسؤولية روسيا كلام سخيف. وأنا مسرور للقائه وأشعر أنّي عرفت أمورًا لم أعرفها من قبل. لكنّي مازلت أعتقد أنّ روسيا نفّذت الهجوم». انظر: B. Quinn, «Man Poisoned after Novichok Attack Meets Russian Ambassador,» *The Guardian*, 7 April 2019.

(17) S. Morris and C. Bannock, «Novichok Victim: «We're Being Kept in the Dark»,» *The Guardian*, 21 June 2019.

(18) Wiltshire and Swindon Coroner's Court, News updates: Coroner's Decision, «Ruling in relation to the application of Article 2, European Convention on Human Rights and Scope,» Case no. 1380/18, 20 December 2019, para. 2.

نطاق التحقيق وجدول أعماله المؤقّت، وقال إنّه يرى أنّ المادّة الثانية غير ذات صلة[19]. لم يلقَ جدول الأعمال المؤقّت ولا نطاقه قبول جميع الأطراف المعنيّة[20]. ولغاية وقت هذه الكتابة، أُرجئ الاستعراض السابق للتحقيق لإتاحة استعراض قضائي للنطاق[21].

## التغيير الفنّي في جداول اتّفاقية الأسلحة الكيميائية

نوقش في الاجتماع الثاني والستين للمجلس التنفيذي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في 14 كانون الثاني/يناير 2019 اقتراح مشترك تقدّمت به كندا وهولندا والولايات المتّحدة في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018. أريد من الاقتراح ضمان إدراج عوامل نوفيتشوك، بما في ذلك العامل المستخدَم في حادثة سولسْبوري في الجدول الأول (كعوامل حرب كيميائية) في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية[22].

قدّم المدير العامّ لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريره عن الآثار المالية والإدارية وتلك المتّصلة بالميزانية التي ستترتّب على القرار، في حال إقراره، للدول الأطراف في 10 كانون الثاني/يناير، أي قبل أربعة أيام من الاجتماع الثاني والستين[23]. جاء في التقرير أنّ الأمانة التقنية للمنظّمة (الأمانة) لا تتوقّع أن يؤدّي اعتماد القرار إلى زيادة كبيرة في أعمال التفتيش في المنشآت المدرجة في الجدول الأول، مع أنّه قد تطرأ متطلّبات إضافية لتدريب فريق عمل الأمانة المعني وبناء قدرته، ولإدراج المعلومات ذات الصلة ببرامج الدعم التابعة للمنظّمة[24].

أكّد سفير هولندا (البلد المضيف) بول فون إيسل في حديثه عن المسألة أهمّية صدقية اتّفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية، قبل أن يجادل بأنّ إضافة عائلتَي الموادّ الكيميائية المقترحتين ـ اللتين وصفهما بأنّهما عائلتا «موادّ كيميائية شديدة السمّية وذات استخدامات عسكرية» و«لا يُعرف لها استخدامات غير محظورة» – «يعزّز بقوّة» تلك الصدقية[25].

---

(19) Ibid., para. 3.

(20) Ibid., para. 5.

(21) K. Griffin, «Inquest Hearing into Death of Novichok Victim Dawn Sturgess Pushed Back,» Salisbury Journal, 30 January 2020.

(22) OPCW, Fourth Review Conference, United States, «Statement by HE Ambassador Kenneth D. Ward, Permanent Representative of the United States of America to the OPCW, at the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to Review the Operation of the Chemical Weapons Convention,» RC-4/NAT.7, 22 November 2018, p. 3, and OPCW, Fourth Review Conference, Canada, «Statement of Canada to the Fourth Review Conference, Delivered by Ambassador Sabine Nölke, Permanent Representative,» 22 November 2018.

للاطلاع على ملخّص لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وعلى تفاصيل متّصلة بها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(23) OPCW Executive Council, «Financial, Administrative and Programme and Budget Implementation of the Follow-up activities Related to the Adoption of the Joint Proposal under Item 3 of the Provisional Agenda of the 62nd Meeting of the Executive Council,» Report by the Director-General, EC-M-62/DG.2, 10 January 2019.

(24) OPCW Executive Council, EC-M-62/DG.2, paras. 5-6.

(25) OPCW Executive Council, the Netherlands, «Statement by HE Ambassador Paul van den Ijssel, Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the OPCW, at the Sixty-second Meeting of the Executive Council,» EC-M-62/Nat.3, 14 January 2019, p. 1.

ورحّبت رومانيا، باسم الاتّحاد الأوروبي، بـ«تقديم» الاقتراح «في الوقت الملائم» ورغّبت في توصياته[26].

لكنّ سفير الاتّحاد الروسي ألكسندر شولغين أشار في بيانه إلى أنّ أمله خاب لأنّ التغيير الفنّي «اقتصر على أُسرتين وحسب» مع أنّ روسيا «قدّمت مادّة مسهبة (أكثر من 300 صفحة) تحدّد عدّة مئات من المركّبات الكيميائية»[27]. وأشار إلى أنّ «الأمانة التقنية لم تأخذ في الاعتبار المعلومات الإضافية» التي قدّمتها روسيا ولذلك ترى أنّ «هذه مبادرة محدودة ودوافعها سياسية»[28].

وفي ذلك الاجتماع، «نوقش واعتُمد بتوافق الآراء» قرار يوصي بتغيير الجدول 1 وفقًا لاقتراح كندا وهولندا والولايات المتّحدة. لكنّ الاتّحاد الروسي نأى بنفسه عن توافق الآراء[29].

وفي ما يختصّ بسلسلة من خمسة اقتراحات قدّمها الاتّحاد الروسي لإدخال تغيير فنّي الجدول 1 (سُلّم في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، أصدرت الأمانة تقييمها في 29 كانون الثاني/نوفمبر 2019، وأُتبع في الحال بتصويبين[30]. وفي 18 شباط/فبراير 2019، أصدر المدير العامّ مذكّرة عن الآثار المترتّبة على أنشطة المتابعة المتّصلة بإقرار الاقتراح في المجالات المالية والإدارية وفي البرنامج والموازنة[31].

التأم المجلس التنفيذي في 25 شباط/فبراير لدراسة الاقتراحات الروسية. تحدّث في ذلك الاجتماع نائب المندوب الدائم للمملكة المتّحدة قائلاً بأنّ هياكل المجموعتين الأوليَين للموادّ الكيميائية المقترحة مماثلة لتلك المذكورة في الاقتراح المشترك، ولذلك «لا يوجد اعتراض جوهري على إدراجها»[32]. واتّفقت المملكة المتّحدة مع الأمانة أيضًا حيال المجموعتين 3 و4 (مع الإشارة

(26) OPCW Executive Council, Romania, «Statement by the European Union concerning the «Joint Proposal by Canada, the Netherlands, and the United States of American for a Technical Change to Schedule 1 of the Annex on Chemicals to the Chemical Weapons Convention (S/1682/2018, dated 25 October 2019),» EC-M-62/Nat.1, 14 January 2019.

(27) OPCW Executive Council, Russian Federation, «Statement by HE Ambassador A. V. Shulgin, Permanent Representative of the Russian Federation to the OPCW, at the Sixty-second Meeting of the Executive Council,» .EC-M-62/NAT.4, 14 January 2019, p. 1

(28) OPCW Executive Council, EC-M-62/NAT.4, p. 1.

(29) OPCW Executive Council, Report of the Sixty-second Meeting of the Executive Council, EC-M-62/2, 14 January 2019, paras 3.10 and 3.11.

هذه أوّل مرّة تنأى دولة طرف في المجلس التنفيذي بنفسها عن قرار بتوافق الآراء. لكن حصول ذلك في منتديات أخرى لصنع القرار أكثر شيوعاً. تقوم دولة ما بذلك بالإفصاح عن اختلافها مع النصّ لكن من غير الطعن فيه بالدعوة إلى تصويت. لذلك، هذا العمل رمزي بدرجة كبيرة.

(30) OPCW Executive Council, Opening remarks of the Director-General at the Sixty-third Meeting of the Executive Council (EC-M-63), 25 February 2019.

(31) OPCW Executive Council, Opening Remarks, Ibid., p. 1.

(32) OPCW Executive Council, United Kingdom, «Statement by Nicola Stewart, Deputy Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the OPCW, at the Sixty-third Meeting of the Executive Council (EC-M-63),» 25 February 2019, p. 1.

إلى أنّ المجموعة 4 «ليس لها صلة البتّة بالمادّة الكيميائية التكسينية المستخدَمة في سولسْبوري» ومع رأي الأمانة أنّ مجموعة الموادّ الكيميائية 5 لا تفي بمعايير الإدراج في الجدول 1[33]. وتحدّثت السفيرة الرومانية براندوسا بيريدسيكو باسم الاتّحاد الأوروبي وأعربت عن آراء مشابهة حيال مجموعة الموادّ الكيميائية 5 [34].

ومع أنّه لم يُتَح تقرير عمومي عن الاجتماع الثالث والستين للمجلس التنفيذي يؤكّد هذه الحصيلة، عُرف لاحقًا أنّ المجلس لم يوصِ بإقرار الاقتراحات الروسية «لاختلافات» حول ما إذا كانت الموادّ الكيميائية التي في المجموعة موافقة للخطوط التوجيهية لبرنامج 1(أ)[35]. وفي مؤتمر صحافي في t للمجلس التنفيذي إلى أنّ «مشاورات مستفيضة ومباشرة مع الوفد الروسي أوضحت أنّه ليس هناك مسار إلى توافق الآراء. وعوضًا عن ذلك، اختار الاتّحاد الروسي المضيّ في قرار عرف أنّه سيخفق»[36]. وبمقتضى المادّة 15، الفقرة الفرعية 5 (د) في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، فتح القرار المتّصل باقتراح كندا وهولندا والولايات المتّحدة فسحة زمنية مدّتها 90 يومًا يمكن لدولة طرف رفض القرار في أثنائها. وفي 9 نيسان/أبريل، قدّمت روسيا اعتراضًا. وفي ما يختصّ بقرار عدم تبنّي الاقتراحات الروسية، تنصّ الفقرة الفرعية 5 (هـ) في المادّة 15 على أنّ المؤتمر سيتعاطى معها كمسألة موضوعية في دورته القادمة. وفي 9 نيسان/أبريل، قدّمت بوروندي اعتراضًا على قرار المجلس التنفيذي عدم التوصية بإقرار الاقتراح الروسي[37]. عنى ذلك أنّ اقتراحَي التعديلين سيناقشان في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر القسم III في هذا الفصل).

(33) Ibid., p. 2.

(34) انظر: OPCW Executive Council, Romania, «Statement on behalf of the European Union delivered by HE Ambassador Brandusa Predescu, Permanent Representative of Romania to the OPCW, at the Sixty-third Meeting of the Executive Council,» EC-M-63/NAT.2, 25 February 2019.

(35) OPCW Scientific Advisory Board, «Summary of the Third Meeting of the Scientific Advisory Board Temporary Working Group on Investigative Science and Technology,» SAB-28/WP.3, 4 June 2019, para. 6.10.

(36) OPCW Executive Council, Canada, «Statement by HE Ambassador Sabine Nölke, Permanent Representative of Canada to the OPCW, at the Ninetieth Session of the Executive Council,» EC-90/Nat.14, 12 March 2019, p. 1.

(37) OPCW Scientific Advisory Board, SAB-28/WP.3, para. 6.10.

## III. الحدّ من الأسلحة الكيميائية ونزعها

**كاترينا مكليش**

بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019، وصل عدد الأطراف في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993 إلى 19 دولة، وهي الصكّ القانوني الدولي الرئيس لمكافحة الحرب الكيميائية؛ وهناك دولة واحدة وقّعت من غير تصديق، وهناك ثلاث دول لم توقّع ولم تصدّق على الاتّفاقية[1]. ولم يشهد عام 2019 انضمام أيّ دولة.

انضمّت السفيرة الكاميرونية أوديت ميلونو إلى الأمانة التقنية في 14 كانون الثاني/يناير 2019 كنائبة المدير العامّ لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهي رابع شخص يشغل هذا المنصب الذي تسلّمته من السفير الهندي حامد علي راو.

أوفت المنظّمة بالتزامها الأول بالمبادرة الدولية للمدافعين عن حقوق الجنسين في شباط/فبراير 2019 بتعيين عشر جهات جنسانية في المنظّمة. كما أعلن المدير العامّ للمنظّمة السفير فيرناندو أرياس في ملاحظاته الافتتاحية في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 أنّ الأمانة التقنية «حقّقت هدف التوازن بين الجنسين بنسبة 50/50 في مناصب هيكلية الإدارة العشرة الأولى في الأمانة»[2].

وفي آب/أغسطس، أصدرت الأمانة نسخ دليل عام 2019 المتعلّق بقاعدة بيانات الموادّ الكيميائية والموادّ الكيميائية المجَدولة عبر الإنترنت، بحيث صارت تتضمّن كلّ نسخة الآن الموادّ الكيميائية المجدولة والمعلَن عنها حديثًا وتلك المذكورة في سجلّ مستخلصات الموادّ الكيميائية بين عامي 2014 و2017[3]. وأبلغ المدير العامُّ المؤتمرَ أنّ نظام معلومات الإعلانات الإلكترونية الذي يجعل

(1) للاطلاع على ملخّص لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتّفاقية الأسلحة الكيميائية) وعلى معلومات متّصلة بها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(2) OPCW Conference of the States Parties (CSP), «Opening Statement by the Director-General to the Conference of the States Parties at its Twenty-fourth Session (full version),» C-24/DG.21, 25 November 2019, para. 137.

(3) OPCW, *Handbook on Chemicals, 2019* (The Hague: OPCW, 2019).

إعداد الإعلانات الإلكترونية وتقديمها (بما في ذلك الإعلانات عن عوامل مكافحة الشغب) أكثر فاعلية «سيكون متاحًا قبل نهاية عام 2019»[4].

## التطوّرات في منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية

بقيت الأعمال المتّصلة بالردّ على مزاعم استخدام أسلحة كيميائية مهيمنة على برنامج عمل الأمانة التقنية للمنظّمة طوال عام 2019، مع تركيز خاصّ على تنفيذ القرار الذي أقرّته الدول الأطراف في الدورة الخاصّة في حزيران/يونيو 2018، أو C-SS-4/DEC.3 (قرار حزيران/يونيو)[5]. لكنّ استمرار الانقسامات بين الدول الأطراف حول هذا القرار فرضت على المنظّمة إجهادًا مؤسّساتيًا كبيرًا. وهذا ما تكشّف في اجتماعات المجلس التنفيذي وفي المؤتمر الرئيس لذلك العام، أي الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف.

## تنفيذ قرار حزيران/يونيو

استلم المجلس التنفيذي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية أربعة تقارير مرحلية عن أنشطة فريق التحقيق وتحديد الهوية في عام 2019: اثنين من المدير العامّ عن وضع التنفيذ لغاية آذار/مارس ولغاية أيلول/سبتمبر، واثنين من الأمانة التقنية عن عمل الفريق لغاية حزيران/يونيو ولغاية تشرين الأول/أكتوبر[6]. ويُتوقَّع تسلّم التقرير الأوّل من الفريق نفسه في مطلع عام 2020.

أبلغ المدير العامّ الدول الأطراف في الدورة التسعين للمجلس التنفيذي المنعقدة في آذار/مارس أنّ عملية تجنيد أفراد فريق التحقيق وتحديد الهوية جارية، وأنّه سيكون «عملانيًا بالكامل في الأسابيع القادمة»[7]. الهدف المقرَّر للأمانة هو بناء قدرات مستدامة ضمن الفريق، لذلك سيكون «التدريب لزيادة بناء قدرات تحقيقية في مجالات كإدارة مسرح الجريمة، ومقابلة الشهود، وجمع الأدلّة والتحاليل الجنائية» نشاطًا رئيسًا في المرحلة التالية للتجنيد[8].

---

(4) OPCW CSP, C-24/DG.21, para. 57.

(5) OPCW CSP, Fourth Special Session of the Conference of the States Parties, «Addressing the Threat from Chemical Weapons Use,» Decision, C-SS-4/DEC.3, 27 June 2018, and OPCW CSP, «Report of the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties,» C-SS-4/3, 27 June 2018, para. 3.15.

(6) OPCW Executive Council, «Progress in the Implementation of Decision C-SS-4/Dec.3 on Addressing the Threat from Chemical Weapons,» Report by the Director-General, EC-90/DG.14, 7 March 2019; OPCW Executive Council, «Work of the Investigation and Implementation Team Established by C-SS-4/Dec.3 (dated 27 June 2018),» Note by the Technical Secretariat, EC-91/S/3, 28 June 2019; OPCW Executive Council, «Progress in the Implementation of Decision C-SS-4/Dec.3 on addressing the Threat from Chemical Weapons,» Report by the Director-General, EC-92/DG.26, 27 September 2019, and OPCW Executive Council, «Work of the Investigation and Implementation Team established by C-SS-4/Dec.3 (dated 27 June 2018),» Note by the Technical Secretariat, EC-92/S/8, 3 October 2019.

(7) OPCW Executive Council, «Opening Statement by the Director-General to the Ninetieth Session of the Executive Council,» Note by the Director-General, EC-90/DG.16, 12 March 2019, para. 11.

(8) OPCW Executive Council, EC-90/DG.14, para. 14.

ركّز التقرير المرحلي لشهر حزيران/يونيو على طرق عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية ومستخدميه[9]. وبموجب عملية تجنيد أفراد الفريق وموظّفي الدعم، والتي تمّ إيلاء الاهتمام الواجب فيها للتوازن بين الجنسين وتمثيل جميع المناطق الجغرافية، جرى توظيف «محقّقين ومحلّلين متمرّسين لديهم المؤهلات والخبرات اللازمة في أنشطة التحقيق المعقّدة، والتحليل والعلوم الجنائية إضافة إلى خبير في نظم المعلومات ومساعد إداري ومستشار قانوني»[10]. وبناء على «تقييم تمهيدي للحوادث ذات الصلة»، ركّز فريق التحقيق وتحديد الهوية عمله على تسع حوادث: التمانْعة التي حصلت في 12 نيسان/أبريل 2014؛ وكفر زيتا التي حصلت في 18 نيسان/أبريل 2014؛ والتمانعة التي حصلت في 18 نيسان/أبريل 2014؛ ومارع التي حصلت في 1 أيلول/سبتمبر 2015؛ واللطامنة التي حصلت في 24 آذار/مارس؛ واللطامنة التي حصلت في 25 آذار/مارس؛ واللطامنة التي حصلت في 30 آذار/مارس 2017؛ وسراقب التي حصلت في 4 شباط/فبراير 2018؛ ودوما التي حصلت في 7 نيسان/أبريل 2018 [11]. أشار التقرير إلى أنّ الفريق «في طور» الاتّصال بالدول الأعضاء وجهات فاعلة أخرى، على مستويات إقليمية ومحلّية، «لجمع معلومات وإجراء تحقيقات وتحليلات، بقدر ما يراه لازمًا وملائمًا»[12].

ومع انعقاد الدورة الثانية والتسعين للمجلس التنفيذي في تشرين الأول/أكتوبر 2019، تحقّقت مستلزمات التمويل الطوعي بقيمة 1.3 مليون يورو المنصوص عليها في موازنة عام 2019 لدعم فريق التحقيق وتحديد الهوية[13]. وتبلّغ المجلس التنفيذي من خلال تقرير الأمانة التقنية لشهر تشرين الأول/أكتوبر بأنّ الفريق «زاد ممارسات العمل الداخلية تطوّرًا»، ولا سيما في ما يختصّ بـ«إدارة المعلومات، والتحقيقات، وجمع الأدلّة والتوثيق وتسلسل العهدة»[14]. تتضمّن الممارسات الخاصّة الوصول إلى المعلومات ضمن الفريق على «أساس الحاجة إلى المعرفة»؛ وحصر إتاحة نظام إدارة المعلومات لدى الفريق ونظام خزن ملفّاته في محطّات طرفية محدّدة معزولة (بمعنى أنّها مفصولة عن الشبكات غير الآمنة)؛ وضمان تسلسل العهدة بالشكل الملائم من خلال إجراءات التسجيل فيه، بمعنى أنّه لمنع حذف سجلاّت أو ضياعها، «لا يمكن لغير موظّفين مجازين مسبقًا في فريق التحقيق وتحديد الهوية حذف السجلاّت، ولا يمكن تعديل سجلاّت المراجعة أو إزالتها»[15].

## انزعاج مستمرّ من قرار حزيران/يونيو

على الرغم من هذا التقدّم، بقي عدد صغير من الدول الأطراف يرى عدم شرعية قرار تشكيل فريق

(9) OPCW Executive Council, EC-91/S/3, annex 1.

(10) OPCW Executive Council, EC-91/S/3, annex 1.

(11) OPCW Executive Council, EC-91/S/3, annex 2.

(12) OPCW Executive Council, EC-91/S/3, para. 9.

(13) الإسهامات والتعهّدات من أستراليا وكندا والدنمارك وألمانيا ونيوزيلندا والنرويج وسلوفينيا والسويد وسويسرا والمملكة المتّحدة والاتّحاد الأوروبي. انظر: OPCW Executive Council, EC-92/DG.26, para. 10.

(14) OPCW Executive Council, EC-92/S/8, para. 8.

(15) OPCW Executive Council, EC-92/S/8, paras. 9, 11, 12 and 14.

التحقيق وتحديد الهوية. وفي الدولة الحادية والتسعين للمجلس التنفيذي التي انعقدت في تموز/يوليو 2019 ـ بعد شهور من شروع الفريق في عمله ـ أعادت روسيا التصريح عن موقفها بأنّ قرار حزيران/يونيو «غير شرعي وانتهاك مباشر لصلاحيات مجلس الأمن وتجاوز لإطار عمل الاتّفاقية وولاية المنظّمة»[16]. وأعربت إيران عن استيائها أيضًا قائلة بأنّ القرار «أبعد المنظّمة عن طبيعتها التقنية للغاية»[17]. وتمسّكت سورية بموقفها بأنّ القرار مفتقر إلى «الشرعية الدولية» و«مناقض لبنود الاتّفاقية، وأُقرّ بطريقة بعيدة للغاية عن تقليد منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية القائم على توافق الآراء الذي هو حجر الزاوية لجميع قراراتها»[18]. ونتيجة لموقف سورية، أبلغ فيصل مقداد، نائب وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، الأمين العامّ بمذكّرة شفهية في 23 نيسان/أبريل 2019 أنّ «الجمهورية العربية السورية لن تصدر تأشيرة زيارة لمنسّق فريق التحقيق وتحديد الهوية لزيارة دمشق»[19]. ومازال الأمر على هذه الحال حتى وقت هذه الكتابة.

## متابعة لمؤتمر الاستعراض الرابع

تعبيرًا عن عميق أسف الدول الأطراف في حركة عدم الانحياز والصين لعدم صدور تقرير نهائي في مؤتمر الاستعراض الرابع، أصدرت ورقة موقف مشتركة اقترحت فيها تشكيل فريق عمل مفتوح باب العضوية «لتحديد تلك البنود التي تضمّنها تقرير الرئيس عن وقائع مؤتمر الاستعراض الرابع التي يمكن أن تتوافق الآراء حولها وتحديد أولوية تنفيذ البنود المحدَّدة»[20]. الميسّرون المشاركون المرشَّحون لهذه العملية هم السفير السلفادوري أغوستين فاسكيز غوميز الذي ترأس مؤتمر الاستعراض الرابع، والسفير الإندونيسي آي أغوستي أغونغ ويساكا بوجا الذي ترأس فريق العمل المفتوح باب العضوية للتحضير لمؤتمر الاستعراض الرابع.

قال غوميز وبوجا، المشاركان في تيسير في الدورة الحادية والتسعين للمجلس التنفيذي المنعقدة في تموز/يوليو، إنّهما عقدا ستّ جولات استشارية: في آذار، وفي 21 و28 حزيران/يونيو، وفي 3 و5

(16) OPCW Executive Council, Russian Federation, «Statement by HE Ambassador A. V. Shulgin, Permanent Representative of the Russian Federation to the OPCW, at the Ninety-First Session of the Executive Council,» EC-91/NAT.44, 9 July 2019, p. 1.

(17) OPCW Executive Council, Islamic Republic of Iran, «Statement by HE Ambassador Dr Alireza Kazemi Abadi, Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran, to the OPCW at the NinetyFirst Session of the Executive Council,» EC-91/NAT.27, 10 July 2019, p. 3.

(18) OPCW Executive Council, Syrian Arab Republic, «Statement by HE Ambassador Bassam Sabbagh, Permanent Representative of the Syrian Arab Republic, to the OPCW at the Ninety-First Session of the Executive Council,» EC-91/NAT.41, 10 July 2019, p. 1.

(19) OPCW Executive Council, EC-91/DG.14, para. 15.

(20) OPCW Executive Council, «Joint Position Paper by the Member States of the Non-aligned Movement that are States Parties to the Chemical Weapons Convention and China: A Follow up to the Fourth Special Session of the Conference of the States Parties to Review the Operation of the Chemical Weapons Convention,» EC-90/Nat.4, 7 March 2019, para. 1.

و8 تموز/يوليو[21]. وفي أثناء مشاورات حزيران/يونيو، تبادلت الدول الأطراف الآراء بشأن ورقة غير رسمية أعدّتها الأمانة العامة بعنوان «ضمان قوّة عاملة متنوّعة ومؤهّلة للأمانة التقنية» تضمّنت جملة من الاقتراحات بشأن مستقبل الأمانة. نتج عن هذه المناقشة اقتراح تشكيل فريق عمل مفتوح باب العضوية معنيّ بالمواضيع التي تضمّنتها الورقة غير الرسمية[22]. وأصدرت نسخة منقّحة لهذا الاقتراح في تموز/يوليو لكنّها لم تحظ بتوافق الآراء وذلك عائد أساسًا إلى خلاف حول تحديد المواضيع التي ينبغي لفريق العمل المفتوح باب العضوية دراستها[23]. ومع أنّ الميسّران المشاركان أشارا إلى استمرار «انتفاء أرضية مشتركة صالحة» للاقتراح الرامي إلى تشكيل هذا الفريق، فإنهما لاحظا وجود «حسّ قويّ بأنّ التيسير الحالي يمكن أن ينتفع بدفعة تنشيط»[24]. وأوعز المجلس التنفيذي إلى المشاركَين في التيسير مواصلة عملهما[25].

**الجدول الرقم (12-1)**

**سجلّ التصويت لإقرار مشروع برنامج منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية وموازنتها لعام 2020، الدورة الثانية والتسعون، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019**

| سجلّ التصويت | الدول |
|---|---|
| لصالح القرار (30 صوتًا) | الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا والكاميرون وكندا وتشيلي وجمهورية التشيك والدنمارك وفرنسا وألمانيا وغانا وغواتيمالا وإندونيسيا وإيطاليا واليابان ومالطا والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا وبنما والبيرو والبرتغال والجمهورية الكورية ورومانيا والسعودية والسنغال وأوكرانيا والولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة |
| ضدّ القرار (3 أصوات) | الصين وإيران وروسيا |
| امتناع عن التصويت (8 أصوات) | الجزائر وبنغلادش والهند والعراق وكينيا وباكستان وجنوب أفريقيا والسودان |

**المصدر:** OPCW Executive Council, «Report of the Ninety-Second Session of the Executive Council,» EC-92/5, 11 October 2019, para. 11.19.

(21) OPCW Executive Council, «Report by HE Ambassador Agustín Vásquez Gómez and HE Ambassador I Gusti Agung Wesaka Puja, Co-facilitators Nominated by the Ninetieth Session of the Executive Council,» EC-91/WP.1, 10 July 2019, paras. 5–12.

(22) OPCW Executive Council, EC-91/WP.1, Ibid., paras. 9 and 10.

(23) Ibid., para. 11.

(24) Ibid., paras. 12 and 13.

(25) OPCW Executive Council, «Report by HE Ambassador Agustín Vásquez Gómez and HE Ambassador I Gusti Agung Wesaka Puja, co-facilitators nominated by the Ninetieth Session of the Executive Council,» EC-92/WP.1, 9 Oct. 2019, para. 3.

أشار غوميز وبوجا، المشاركان في التيسير، في تقريرهما للدورة الثانية والتسعين للمجلس التنفيذي المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر إلى أنّ هيكلهما المقترح لإجراء مزيد من المداولات انعكس في «ورقة غير رسمية للرئيس حول إنهاض إطار عمل التيسير، وتعزيز التنسيق ومعالجة القضايا التي سعت الدول الأطراف إلى تحقيق تقدّم فيها بطريقة غير تمييزية وفاعلة»[26]. قوبل اقتراحهما بردود فعل متضاربة، وهو ما قاد المشاركين في التيسير إلى استنتاج أنّه إذا كان اقتراحهما صار «أقرب ما يكون إلى 'أرضية وسطية ذهبية'»، لا يمكن تجاهل المقاربات المتعارضة للدول[27]. وقالا إنّهما شعرا «بالحاجة إلى اعتماد مقاربة واقعية وترك مهمّة المتابعة للآخرين من الآن فصاعدًا»[28]، وأنّه «لا يمكن لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية البقاء مجمّدة في الماضي، وأنّها في حاجة إلى التطوّر بمرور الوقت والتكيّف مع بيئة خارجية متغيّرة. علينا أن نحرص على أن تترجم طرقنا في العمل هذا التطوّر والتغيّرات بشكل ملائم»[29].

طلب رئيس المجلس التنفيذي من غوميز وبوجا، المشاركَين في التيسير، «بذل جهد إضافي وأخير لمدّة شهر واحد» لإجراء مزيد من المشاورات للتوصّل إلى اقتراح يحظى بتوافق الآراء[30]. عمّم المشاركان في التيسير اقتراحًا آخر في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وقوبل بترحيب بعض الدول الأطراف في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف[31].

## الاستعداد للدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف

نظرت الدول الأطراف في الدورة الثانية والتسعين للمجلس التنفيذي المنعقدة في 8ـ11 تشرين الأول/أكتوبر في عدد من المسائل، منها مشروع البرنامج والموازنة لعام 2020 و«اقتراحات تمويل استراتيجية» لـ«تعزيز القوة البرنامجية والمالية للمنظّمة وحلّ مسألة البرنامج المستقبلي وموازنات بنموّ حقيقي صفري»، كالانتقال من دورة موازنة وبرنامج سنوي إلى برنامج نصف سنوي[32].

---

(26) Ibid., para. 3.

(27) Ibid., para. 7.

(28) Ibid., para. 9.

(29) Ibid., para. 11.

(30) OPCW Executive Council, «Report of the Ninety-Second Session of the Executive Council,» EC-92/5, 11 October 2019, para. 5.3.

(31) انظر مثلاً: OPCW CSP, Azerbaijan, «Statement on Behalf of the Members of the Non-aligned Movement that are States Parties to the Chemical Weapons Convention and China, delivered by HE Ambassador Jafar Huseynzada, Acting Director of the Department for Political-Military Affairs, Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Azerbaijan, at the Twenty-Fourth Session of the Conference of States Parties,» C-24/Nat.7, 25 November 2019, p. 2, and OPCW CSP, Finland, «Statement of the European Union, delivered by HE Ambassador Mika-Markus Leinonen, EU Liaison Officer to The Hague, at the Twenty-fourth Session of the Conference of States Parties,» C-24/.NAT.48, 25 November 2019, p. 3

(32) OPCW Executive Council, «Opening statement by the Director-General to the Ninety-second Session of the Executive Council (full version),» EC-92/DG.34, 8 October 2019, para. 4.

تشير البيانات الوطنية المتاحة للعموم والصادرة عن الدورة الثانية والتسعين إلى انقسام بين الدول الأطراف على امتداد محاور شبيهة بمحاور عام 2018 بشأن تخصيص الموازنة لتشكيل فريق التحقيق وتحديد الهوية وفقًا لقرار حزيران/يونيو[33]. رأت روسيا مثلاً أنّ فكرة «حزمة قرارات جامعة» بغيضة على الخصوص[34]. ووصف مندوب الولايات المتّحدة تلك الدول المعترضة على النسق الجامِع بأنّها «تسعى لحجز موازنة عام 2020 رهينة»[35]. واستنادًا إلى تقرير الدورة الثانية والتسعين، جاءت نتيجة التصويت على مشروع البرنامج والموازنة تصويت 30 دولة لصالح القرار وتصويت 3 دول ضدّه وامتناع 8 عن التصويت (انظر الجدول الرقم (12ـ1)). عنت النتيجة أنّ المجلس التنفيذي أقرّ مشروع البرنامج والموازنة ونقله إلى مؤتمر الدول الأطراف مع توصية بالموافقة[36].

## الدورة الرابعة والعشرون لمؤتمر الدول الأطراف

انعقدت الدورة الرابعة والعشرون لمؤتمر الدول الأطراف برئاسة السفير البلغاري كراسيمير كوستوف بين 25 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. درس المؤتمر اقتراحات لتعديل جداول اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، وكُلّف بمهامّ، منها إصدار قرارات بشأن مسائل متّصلة ببرنامج منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية وموازنتها لعام 2020، والذي لم تتوافق الآراء حوله في المجلس التنفيذي.

(33) انظر مثلاً: OPCW Executive Council, Iran, «Statement by HE Ambassador Dr Alireza Kazemi Abadi, Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran, to the OPCW at the Ninety-second Session of the Executive Council,» EC-92/Nat.9, 8 October 2019, p. 3.

(34) OPCW Executive Council, Russian Federation, «Statement by HE Ambassador A. V. Shulgin, Permanent Representative of the Russian Federation, to the OPCW at the Ninety-second Session of the Executive Council,» EC-92/Nat.26, 8 October 2019, pp. 2–3.

(35) OPCW Executive Council, United States, «Statement by HE Ambassador Kenneth D. Ward, Permanent Representative of the United States of America, to the OPCW at the Ninety-second Session of the Executive Council,» EC-92/Nat.13, 8 October 2019, p. 2.

(36) OPCW Executive Council, EC-92/5, paras. 9.11.

## الجدول الرقم (12ـ2)

## سجلّ التصويت لإقرار مشروع برنامج منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية وموازنتها لعام 2020، الدورة الثانية والتسعون، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

| سجلّ التصويت | الدول |
|---|---|
| لصالح القرار (106 أصوات) | أفغانستان وألبانيا وأندورا والأرجنتين وأستراليا والنمسا وأذربيجان والبحرين وبنغلادش وبنين وبوتان والبوسنة والهرسك وبوتسوانا والبرازيل وبروناي دار السلام وبلغاريا والكاميرون وكندا وتشيلي وكولومبيا وكوستا ريكا وكوت ديفوار وكرواتيا وقبرص وجمهورية التشيك والدنمارك والإكوادور والسلفادور وإستونيا وإسوانيني وفيجي وفنلندا وفرنسا وجورجيا وألمانيا وغانا واليونان وغواتيمالا وغويانا والكرسي الرسولي وهندوراس وهنغاريا وأيسلندا وإندونيسيا وإيرلندا وإيطاليا وجمايكا واليابان والكويت ولاتفيا وليبيريا ولشتنشتاين وليتوانيا ولكسمبورغ وملاوي وماليزيا والمالديف ومالطا وموريشوس والمكسيك وموناكو ومونتينغرو والمغرب وناميبيا وهولندا ونيوزيلندا ونيجيريا ومقدونيا الشمالية والنرويج وسلطنة عُمان وبناما والباراغواي والبيرو والفيليبين وبولندا والبرتغال وقطر والجمهورية الكورية ومولدوفا ورومانيا وسان لوسيا وسان فنسنت وجزر غرينادين وسان مارينو والسعودية والسنغال وسنغافورة وسلوفاكيا وسلوفينيا وجزر سليمان وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وتايلند وتوغو وتونس وتركيا وأوكرانيا والإمارات العربية المتّحدة والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة والأوروغواي وفانواتو وفييتنام وزامبيا |
| ضدّ القرار (19 صوتًا) | أرمينيا وبيلاروسيا والصين وكوبا وإيران وكازاخستان وقرغيزستان ولاوس ومنغوليا وميانْمار ونيكاراغوا وفلسطين وروسيا والسودان وسورية وطاجيكستان وأوزبكستان وفنزويلا وزيمبابوي |
| امتناع عن التصويت (17 صوتًا) | الجزائر وأنغولا وبوليفيا وبوركينا فاسو وكمبوديا وإثيوبيا والهند والعراق والأردن وكينيا ولبنان وموزامبيق ونيبال وباكستان ورواندا وسريلانكا وأوغندا |

**المصدر:** OPCW Conference of States Parties, «Report of the Twenty-Fourth Session of the Conference of States Parties, 25–29 November 2019,» C-24/5, 29 Nov. 2019, para. 14.4.

قدّمت روسيا قبل شهرين من الدورة تعديلاً لاقتراحها تغيير الجدول 1 (انظر القسم II في هذا الفصل) في 24 أيلول/سبتمبر 2019 وذلك بحذف المجموعة 5 من الاقتراح[37]. مهّد هذا التعديل الطريق لكي تعبّر دول أطراف كثيرة في الدورة الرابعة والعشرين عن دعمها في بياناتها الوطنية لاعتماد التغيير الذي اقترحته كندا وهولندا والولايات المتّحدة وللاقتراح الروسي المعدَّل بتوافق الآراء. درس مؤتمر الدول الأطراف الاقتراحين معًا بموجب المادّة العاشرة في جدول أعماله واعتمدهما معًا

(37) OPCW CSP, «Report of the Twenty-Fourth Session of the Conference of States Parties, 25–29 November 2019,» C-24/5, 29 November 2019, para. 10.2.

وبتوافق الآراء[38]. وقوبل ذلك بـ«تصفيق عفوي»[39]. وردًّا على اعتماد هذه التغييرات في جداول اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، أبلغ المديرُ العامّ الدول الأطراف أنّ الأمانة ستصدر مذكّرة قبل نهاية العام لتقديم توجيهات بشأن تنفيذ القرارات[40].

سرعان ما تلا لحظةَ توافق آراء الدول الأطراف خلاف؛ ففي سياق تفسير عدم توافق الآراء في المجلس التنفيذي حول برنامج العمل وميزانيته لعام 2020 (المادّة 14 في برنامج العمل)، أشار السفير الروسي ألكسندر شولغين إلى «محاولات عنيدة لتمرير الميزانية العادية وبنود أخرى ليس لها صلة بالأهداف الموضحة في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية»[41]. وردّدت الصين صدى التذمّر الروسي من النسق الجامِع وأفصحت عن هواجسها من «النسق والمحتوى»، وأشارت أيضًا إلى «مجموعة دول دفعت قسرًا» مشروع القرار إلى تصويت و«سارعت» إلى تقديمه إلى مؤتمر الدول الأطراف[42]. وأثارت روسيا والصين أيضًا قضية التمويل اللازم لتنفيذ قرار حزيران/يونيو الذي عارضتاه.

تكلّم السفير الأمريكي كينيث وارد عقب هذه المداخلات مباشرة وقال إنّ اعتراضات روسيا والصين «رفض من جانبهما لدعم تنفيذ الأمانة التقنية لقرار سليم»، وطالب بتصويت بنداء الأسماء[43]. وبعد تأخير مدّته 24 ساعة بموجب النظام الداخلي، جرى التصويت لاعتماد مشروع برنامج منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية وموازنتها لعام 2020. صوّتت 106 دول لصالح القرار، واعترضت عليه 19 دولة وامتنعت 17 دولة عن التصويت (انظر الجدول الرقم (12ـ2))[44]. حقّقت الأصوات شرط حضور ثلثَي الدول الأطراف والتصويت لصالح اعتماد الموازنة.

تكلّم أحد عشر وفدًا (الجزائر والصين وكوبا والهند وإيران وباكستان وماليزيا وروسيا وجنوب أفريقيا وسورية وفنزويلا) لتفسير تصويتها[45]. وكانت المواضيع المهيمنة في هذه التفسيرات «دعوة إلى توافق الآراء والتشكيك في شرعية» قرار حزيران/يونيو[46].

أشار بيان مشترك صادر عن 45 دولة طرف في مؤتمر الدول الأطراف إلى عرقلة اعتماد بعض

---

(38) انظر: OPCW CSP, «Technical Change to Schedule 1(a) of the Annex on Chemicals to the Chemical Weapons Convention,» Decision, C-24/Dec.4, 27 November 2019, and OPCW CSP, «Changes to Schedule 1 of the Annex on Chemicals to the Chemical Weapons Convention,» Decision, C-24/Dec.5, 27 November 2019.

(39) R. Guthrie, «Conclusion of the General Debate and the Schedule Amendment Decision(s),» Report of the Twenty-Fourth Session of the Conference of the States Parties, CWC-CSP-24 Report no. 4, 28 November 2019, p. 1.

(40) OPCW CSP, «Statement by the Director-General in Response to the Adoption of Two Decisions under Article XV of the Chemical Weapons Convention to Amend the Annex on Chemicals,» C-24/DG.20, 27 November 2019, para. 7.

(41) OPCW, Webcast CSP-24, «Day 3-Afternoon,» 1:06:17–1:14.49.

(42) Ibid., 1:14:55–1:20:38

(43) Ibid., 1:20:44–1:23:57.

(44) OPCW CSP, C-24/5, para. 14.4.

(45) OPCW CSP, C-24/5, para. 14.5.

(46) R. Guthrie, «CW Destruction, Attribution, a Vote on the Budget and EC Membership,» Report of the Twenty-Fourth Session of the Conference of the States Parties, CWC-CSP-24 Report no. 5, 29 November 2019, p. 2.

المنظّمات غير الحكومية في ذلك الاجتماع[47]. أعربت دول عن مخاوفها حيال ذلك قبل مؤتمر الدول الأطراف، ولا سيما تلك المتّصلة بمنظّمات غير حكومية نالت الموافقة سابقًا[48]. وردًّا على البيان المشترك، أعربت روسيا عن خوفها من أنّ منظّمات غير حكومية معيّنة «تُضفي تسييسًا غير مسوَّغ على نشاط فنّي أساسًا» مع إشارة خاصّة إلى الدفاع المدني السوري والخوذ البيض[49]. وأكّدت روسيا في البيان نفسه دعمها لمشاركة المجتمع المدني في عمل الهيئة الرئيسة لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية، واصفة مشاركته بأنّها «لازمة».

## تطوّرات أخرى في عام 2019

### تدمير الأسلحة الكيميائية

بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، دُمّر 97.3 في المئة من الأسلحة الكيميائية من الفئة 1 المعلَن عنها في ظلّ تحقّق دولي[50]. وبقيت الولايات المتّحدة الدولة الوحيدة التي لديها أسلحة كيميائية يُنتَظر تدميرها. وفي نيسان/أبريل 2019، زار المدير العام لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية ورئيس المجلس التنفيذي، برفقة وفد من أعضاء المجلس، منشأةَ بيوبلو التجريبية لتدمير العوامل الكيميائية في كولورادو، وعقدوا اجتماعات في واشنطن العاصمة أيضًا[51]. حاور الوفد بعض المسؤولين والتقى باللجنة الاستشارية لمواطني كولورادو. وأبلغ الرئيسُ المجلسَ التنفيذي بأنّ الوفد «واثق» بأنّ في استطاعة الولايات المتّحدة إكمال بقيّة أنشطة التدمير «ضمن الجداول الزمنية الحالية»[52]. وفي أثناء عرض مفصّل لوضع برنامج نزع الأسلحة الكيميائية في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، أكّدت الولايات المتّحدة التزامها بتدمير أسلحتها الكيميائية بأسرع وقت ممكن عمليًا وأنّها في طريق الالتزام بتاريخ الإكمال المحدَّد، مشيرة إلى أنّها دمّرت بأمان حتّى الساعة أكثر من 93.26 في المئة من مخزونات أسلحتها الكيميائية بتكلفة بلغت 31,6 مليار دولار[53].

---

(47) OPCW CSP, «Joint Statement Concerning Accreditation of Non-governmental Organisations for the Twenty-fourth Session of the Conference of the States Parties,» C-24/NAT.26, 25 November 2019.

(48) انظر مثلاً: OPCW Executive Council, Australia, «Statement by Michelle McKendry, Deputy Permanent Representative of Australia to the OPCW at the Ninety-second Session of the Executive Council,» EC-92/NAT.20, 8 October 2019, p. 2.

(49) OPCW CSP, Russia, «Statement by HE Ambassador A. V. Shulgin, Deputy Head of the Delegation of the Russian Federation, Permanent Representative of the Russian Federation to the OPCW at the Twenty-fourth Session of the Conference of the States Parties, in Response to a Statement by a Group of Countries on NGO Participation,» C-24/Nat.39, 25 November 2019.

(50) OPCW, CSP, «Opening Statement by the Director-General to the Conference of States Parties at its Twenty-fourth Session,» C24/DG.19, 25 November 2019, para. 33.

(51) OPCW, «OPCW Executive Council and Director-General Visit the United States,» Press release, 15 April 2019.

(52) OPCW Executive Council, «Visit by the Chairperson of the Executive Council, the Director General and representatives of the Executive Council to the Pueblo chemical agent-destruction pilot plant, Colorado, United States of America, 6–11 April 2019,» EC-91/2, 14 June 2019, para. 66.

(53) 53 OPCW, Webcast CSP-24, «Day 4-Morning,» 2:10–15:07.

استمرّ في عام 2019 تدمير الأسلحة الكيميائية التي تركتها اليابان على الأراضي الصينية. وفي أيلول/سبتمبر، زار المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي ومندوبوه موقعَ هيربالينغ لتدمير الأسلحة الكيميائية المتروكة «لتعميق فهم القضايا الفنّية والإدارية المصاحبة لاستعادة وتحديد وتدمير» الأسلحة الكيميائية المتروكة[54].

وفي عام 2019، أجرت الأمانة اثنتي عشرة عملية تفتيش ذات صلة في الصين، إضافة إلى ثماني عمليات تفتيش عن أسلحة كيميائية قديمة في سبع دول أطراف (بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والمملكة المتّحدة)[55].

## مركز الكيمياء والتكنولوجيا

استمرّ العمل في مركز الكيمياء والتكنولوجيا، وهو مشروع غايته الرئيسة زيادة حيّز وقدرات مختبر منظّمة الأسلحة الكيميائية ومنشآت تخزين المعدّات والتدريب القائمة في ريجزويجيك[56]. أشار آخر تقرير متاح للعموم عن المشروع إلى أنّ من المزمع اكتمال عطاء التصميم في الفصل الرابع من عام 2019، وأنّه يُتوقّع إبرام اتّفاق شراء العقار في آخر كانون الأول/ديسمبر 2019[57]. ووُقّع اتّفاق شراء الأرض وصكّ النقل في 19 كانون الأول/ديسمبر، كما هو مقرّر، وتقرّر البدء بتصميم المبنى في كانون الثاني/يناير 2020 [58]. ولغاية كانون الأول/ديسمبر 2019، قدّمت 28 دولة والاتّحاد الأوروبي إسهامات مالية أو تعهّدت بتقديمها للمشروع[59]. وجدّد المدير العام في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف مناشدته جميع الدول الأطراف «التعهّد بدعم المشروع ماليًا أيًا يكن مقداره»[60].

## المجلس الاستشاري العلمي التابع لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية

أعدّ المجلس الاستشاري العلمي التابع لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية أربعة تقارير في عام 2019، وواصل مبادرته بعنوان «العلم للدبلوماسيين». وتضمّن تقرير الدورة الثامنة والعشرين للمجلس توصية بدراسة تعيين مستشار في الطبّ الشرعي له خبرة واسعة في علم الطبّ الشرعي والقانون الدولي لنصح

(54) OPCW, «Executive Council and Director-General Review Progress on Destruction of Abandoned Chemical Weapons in China,» Press release, 9 September 2019.

(55) OPCW CSP, C-24/DG.21, paras. 36 and 38.

(56) OPCW Technical Secretariat, «Progress in the Project to Upgrade the OPCW Laboratory and Equipment Store to a Centre for Chemistry and Technology,» Note by the Technical Secretariat, S/1769/2019, 9 July 2019, para. 3.

(57) OPCW Technical Secretariat, S/1769/2019, paras. 128-129.

(58) OPCW, «OPCW and Municipality of Pijnacker-Nootdorp Sign Location Agreement for New Centre for Chemistry and Technology,» Press release, 19 December 2019.

(59) الدول الثماني والعشرون هي بنغلادش وبلجيكا وكندا وتشيلي والصين وجمهورية التشيك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وهنغاريا وإيرلندا وإيطاليا واليابان وكازاخستان ولوكسمبورغ وهولندا ونيوزيلندا وباكستان وبولندا والبرتغال والجمهورية الكورية وسلوفاكيا وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا والمملكة المتّحدة والإمارات والولايات المتّحدة. انظر: OPCW, Press release, 19 December 2019.

(60) OPCW CSP, C-24/DG.21, para. 30.

المدير العامّ والمنظّمة[61]. وقال المدير العامّ في ردّه على التقرير إنّ الأمانة «تستطلع طرائق تفعيل دور استشاري عمليًا»[62]. ويمكن توقّع مزيد من التوصيات في التقرير النهائي للفريق العامل المؤقّت بشأن العلوم والتكنولوجيا التحقيقية. درس هذا الفريق مجموعة من التكنولوجيات ذات الصلة بالتحقيقات التي تتناول أسلحة كيميائية- بما في ذلك التحقّق الجغرافي المكاني من أسلحة الدمار الشامل، والتحقّق من أسلحة الدمار الشامل بالاستعانة بمصادر خارجية من الجمهور، وتقنيات التحقّق من بعيد، والدعم الروبوتي والاستخباري الصناعي في التحقيقات في بيئات خطرة، والأقيسة الحيوية الجنائية في مناطق النزاع، وتحليل البيانات الجنائية الضخمة، ومجموعة أدوات طب شرعي متكاملة عامّة[63]. وعقد الفريق العامل المؤقّت اجتماعه النهائي في هلسنكي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ومن المقرّر أن يقدّم تقريره النهائي قبل انتهاء ولايته في شباط/فبراير 2020. وحتى وقت هذه الكتابة، لم يظهر هذا التقرير في الموقع الإلكتروني العام لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية.

واصل أعضاء المجلس الاستشاري العلمي مشاركتهم في مجتمع اتّفاقية الأسلحة البيولوجية[64] بتقاسم الخبرات ذات الصلة بتقديم المشورة العلمية لصانعي قرار نزع الأسلحة وتطوير إرشادات لاهاي الأخلاقية[65]. واستمرّت أيضًا ممارسة زيادة إبراز عمل المجلس في الوسط العلمي. وصدرت دراستان شارك في تأليفهما جميع الأعضاء حول مشورة المجلس في الرعاية الطبّية ومعالجة الإصابات من عوامل الأعصاب في المجلات التي يراجعها الأقران في عام 2019، إلى جانب منشورات راجعها الأقران، منها أوراق عن العلم والتكنولوجيا التحقيقية وعن دور الكيمياء الخضراء والمستدامة في نزع الأسلحة[66].

---

(61) OPCW Scientific Advisory Board (SAB), «Report of the Scientific Advisory Board at its Twenty Eighth Session, 10–14 June 2019,» SAB-28/1, 14 June 2019, para. 1.3(a).

(62) OPCW Executive Council, «Response to the report of the Twenty-Eighth Session of the Scientific Advisory Board, 10–14 June 2019,» Note by the Director-General, EC-92/DG.12, 9 September 2019, para 10(a).

(63) OPCW SAB, «Summary of the Third Meeting of the Scientific Advisory Board Temporary Working Group on Investigative Science and Technology,» SAB-28/WP.3, 4 June 2019, paras 8.1–8.18.

(64) للاطلاع على ملخّص لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُّمية، وتدمير تلك الأسلحة وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(65) انظر Biological Weapons Convention, 2019 BWC Meeting of Experts, «Provisional Agenda for the 2019 Meeting of Experts on Review of developments in the Field of Science and Technology Related to the Convention,» BWC/MSP/2019/MX.2/1, 21 May 2019, agenda items 6 and 7, and OPCW, «Statement by the OPCW at the 2019 Meeting of States Parties to the Biological and Toxins Weapons Convention,» 4 December 2019.

(66) انظر: C. Timperley [et al.], «Advice on Assistance and Protection Provided by the Scientific Advisory Board of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons: Part 1. On medical care and treatment of injuries from nerve agents,» *Toxicology*, vol. 415 (March 2019); C. Timperley [et al.], «Advice on Assistance and Protection by the Scientific Advisory Board of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons: Part 2. On preventing and Treating Health Effects from Acute, Prolonged, and Repeated Nerve Agent Exposure, and the Identification of Medical Countermeasures Able to Reduce or Eliminate the Longer Term Health Effects of Nerve Agents,» *Toxicology*, vol. 413 (February 2019); V. Borrett [et al.], «Investigative Science and Technology Supporting the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW),» Australian Journal of Forensic Sciences, vol. 51, no. 6 (2019), and J. Forman and C. Timperley, «Is There a Role for Green and Sustainable Chemistry in Chemical Disarmament and Nonproliferation?,» *Current Opinion in Green and Sustainable Chemistry*, vol. 15 (February 2019).

انتهت مدّة ولاية أعضاء المجلس الاستشاري العلمي الستّة في عام 2019، بما في ذلك رئيسه الدكتور تشينغ تانغ، ورئيسة الفريق العامل المؤقّت للعلوم والتكنولوجيا التحقيقية الدكتورة بيرونيكا بوريت. وإضافة إلى ذلك، غادر جوناثان فورمان، مستشار منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في العلوم السياسية بموجب سياسة المنظّمة المتعلّقة بمدّة الخدمة. واستهلّ أعضاء المجلس الاستشاري العلمي الجدد ولاياتهم في 1 كانون الثاني/يناير 2020، وانضمّ إليهم مستشار جديد في العلوم السياسية في وقت لاحق في عام 2020.

## المجلس الاستشاري المعني بالتثقيف والتوعية

التأم المجلس الاستشاري المعني بالتثقيف والتوعية مرّتين في عام 2019ـ بين 26 و28 شباط/فبراير وبين 20 و22 آب/أغسطس ـ ورحّب بثمانية أعضاء جدد من الأرجنتين وأستراليا وغواتيمالا والهند واليابان وكازاخستان وماليزيا وباكستان. وانتخب أعضاء المجلس في دورته المنعقدة في آب/أغسطس الدكتورة جو هوزباندس رئيسة والدكتورة أدريانا بيرناتشي نائبة للرئيسة لعام 2020.

وتيسيرًا لعمل المجلس الاستشاري المعني بالتثقيف والتوعية، أُلّفت أربعة فرق عاملة بين الدورات للشروع في مشاريع عديدة، منها استكشاف آفاق استخدام تاريخ الأسلحة الكيميائية كأداة تثقيفية محتملة وإعداد مادّة تعليمية وتوعوية جديدة[67]. وفي أثناء الدورة الثامنة للمجلس الاستشاري، أفصح المدير العامّ عن دعمه لمبادراته المتعّلقة بالتعليم الإلكتروني، مشيرًا إلى «حاجة المنظّمة إلى تعزيز قدرتها التعليمية والتوعوية على الإنترنت» وإلى أنّ «إتاحة تعليم إلكتروني معزَّز سيزيد القدرة على التفاعل مع طيف جماهيري أوسع، ولا سيّما الأجيال الشابّة، ويقوّي استعداد أصحاب المصلحة الرئيسين للنُّسق التدريبية التقليدية التي تتيحها الأمانة»[68].

وفي هذا الصدد، جَعل تطوير دورات تعليمية على الإنترنت ودورة مكثّفة مفتوحة عبر الإنترنت أولويتين في التعليم الإلكتروني للمجلس الاستشاري في عامي 2020 و2021[69].

## منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية ـ جائزة لاهاي

أعلنت لجنة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائيةـ جائزة لاهاي في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 قرارها تكريم الدكتور روبرت ميكولاك والدكتور تانغ والاتّحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية بوصفهما حائزَين معًا الجائزة لعام 2019. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، وفي اليوم الأوّل للدورة

---

(67) OPCW Advisory Board on Education and Outreach (ABEO), «Report of the Seventh Session of the Advisory Board on Education and Outreach,» ABEO-7/1, 28 Feb. 2019, para. 8.6.

(68) OPCW ABEO, «Report of the Eighth Session of the Advisory Board on Education and Outreach,» ABEO-8/1, 22 August 2019, para. 3.2.

(69) OPCW ABEO, Ibid., annex 2.

الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، حصل كلّ متلّق للجائزة على ميدالية وشهادة تنويه وحصّة من الجائزة البالغة 90,000 يورو.

## الموادّ الكيميائية التي تؤثّر في الجهاز العصبي المركزي

تجري داخل منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية مناقشات بدأت في مؤتمر الاستعراض الأوّل في عام 2003، وتتناول الاستخدام المحتمل للأفيونات المردَّذة في فرض القانون (كالفِنتانيل والمثيلات) أو لمواد كيميائية أخرى تؤثّر في الجهاز العصبي المركزي والتي أشير إليها سابقًا على نحو غير دقيق بـ«العوامل المعوِّقة». كما درس المجلس الاستشاري العلمي النواحي العلمية للموادّ الكيميائية التي تؤثّر في الجهاز العصبي المركزي بطريقة شاملة[70].

تضمّن النقاش العام في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف بيانات كثيرة داعمة للجهود الأسترالية والسويسرية والأمريكية، الرامية إلى إعداد مشروع قرار مفضٍ إلى بيان يعلن أنّ الاستخدام المردَّذ لموادّ كيميائية تؤثّر في الجهاز العصبي المركزي غير منسجم مع غايات فرض القانون، لأنّه «غاية غير محظورة» بموجب اتّفاقية الأسلحة الكيميائية[71]. كما استضافت أستراليا وسويسرا والولايات المتّحدة مناسبة جانبية لبحث هذه المسألة بحضور جمع غفير.

## أنشطة في التعاون مع وكالات دولية أخرى

واصلت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية شراكاتها مع منظّمات دولية أخرى في نواحي الاهتمام والمنفعة المشتركة، بما في ذلك العمل كنائب رئيس فريق الأمم المتّحدة العامل المعني بالتهديدات الناشئة، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية، إلى جانب مكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA) ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة. واشترك مكتب الأمم المتّحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظّمة الصحّة العالمية والإنتربول ووحدة دعم تنفيذ اتّفاقية الأسلحة البيولوجية في إعداد اقتراح للمرحلة التالية لمشروع لتعزيز التوافق التشغيلي بين الوكالات والاتّصالات العامّة في حال حصول هجوم كيميائي أو بيولوجي. هذا الاقتراح مرهون بموافقة مكتب الأمم المتّحدة لمكافحة الإرهاب[72]. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، اشتركت الأمانة التقنية ووزارة الخارجية البولندية في تنظيم عرض بعنوان «التصدّي لتحدّي الإرهاب الكيميائي: بناء قدرة منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية لدى الدول الأطراف» على هوامش أنشطة اللجنة الأولى التابعة للجمعية

(70) OPCW SAB, «Central Nervous System Acting Chemicals-Considerations from the OPCW Scientific Advisory Board,» Conference of States Parties (CSP-22), 28 November 2017.

(71) انظر: R. Guthrie, «Conclusion of the General Debate and the Schedule Amendment Decision(s),» CBW Events–CWC Reports, CSP-24 Report no. 4, 28 November 2019, p. 2.

(72) OPCW CSP, C-24/DG.21, para. 2.

العامة للأمم المتّحدة. أبرز العرض المقدّم في تموز/يوليو النتائج الناجحة لبرنامج التأهّب للحوادث الخطيرة في المستشفيات ببنغلادش[73].

## جدول أعمال الأمم المتحدة لنزع السلاح والأسلحة الكيميائية

يُعنى الإجراء التاسع في جدول أعمال الأمم المتّحدة لنزع السلاح باستعادة احترام المعايير العالية المناهضة للأسلحة الكيميائية[74]. وأهدافه هي تزويد مجلس الأمن «بمادّة للتفكير في كيفية وفائه بمسؤولياته» والقيام بـ«عملية استخلاص عِبَر بشأن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتّحدة»[75]. وفي سياق عام 2019، وذكرت صفحة الإجراء التاسع الشبكية لمكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح كندا وفرنسا «كمدافعتين» عن هذا الإجراء، ودول الاتّحادَ الأوروبي والسويد وفنلندا كـ«داعمة» له[76]. أظهرت خطّة التنفيذ الحيّة على هذه الصفحة، وقت هذه الكتابة، «اكتمال إنجاز» أوّل نشاطين ـ التمويل وتحديد نطاق القضايا التي ستعايَن في عملية استخلاص العبر، وتوظيف عضو جديد في الفريق لتولّي المهامّ الجوهرية والإدارية المتّصلة بتنفيذ عملية استخلاص العِبَر. وكان «العمل جاريًا»، وقت هذه الكتابة، على النشاط الثالث ـ إقامة حلقات عمل في عام 2019 ـ فيما «لمّا يُطلق» النشاط الأخير (إعداد تقرير)[77].

هناك جوانب مهمّة وذات صلة بجدول أعمال الأمم المتّحدة لنزع السلاح، منها التشجيع على الابتكار المسؤول في العلوم والتكنولوجيا (الإجراء 28)، بدعم هندي، والانخراط المجتمعي (الإجراء 39)، بما في ذلك تحديد نماذج صالحة للتطبيق للوصول والمشاركة (الخطوة 1)[78]. وحول هذه المسألة الأخيرة، يشير جدول الأعمال إلى أنّ «مبادرات نزع السلاح تكون أكثر نجاحًا عندما تشمل شراكات فاعلة بين الحكومات ومجتمع الخبراء والمجتمع المدني»[79].

(73) OPCW, «OPCW Programmes for Addressing Chemical Terrorism Showcased at UN General Assembly side-event,» Press release, 21 October 2019.

(74) United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA), *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (New York: UNODA, 2018), p. 25.

(75) UNODA, «Ensuring Respect for Norms against Chemical and Biological Weapons,» Objectives.

(76) UNODA, Ibid., Change Log.

(77) Ibid., Steps and activities and Change Log.

(78) UNODA, «Encouraging Responsible Innovation and Application of New Technologies», and UNODA, «Enhancing Participation by Civil Society and Engagement by the Private Sector,» Action 39 and «Steps and activities».

(79) UNODA, Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament, p. xi.

# IV. نزع الأسلحة البيولوجية ومنع انتشارها

**فيليبا لينتزوس**

اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام 1972 هي الصكّ القانوني الرئيس لمكافحة الحرب البيولوجية[1]. وقد صدّقت تنزانيا على الاتّفاقية في عام 2019 وأصبحت الدولة الطرف الـ 183[2]. كما وقّعت 4 دول أخرى على الاتّفاقية وإن لم تصدّق عليها، وتبقى 10 دول لم توقّع ولم تصدّق عليها[3].

أقيمت الأنشطة الرئيسة لنزع الأسلحة البيولوجية ومنع انتشارها في عام 2019، في سياق المجموعة الثانية لاجتماعات الخبراء، فيما بين دورات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية بين عامي 2018 و2020، وأعمال اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة واجتماعات الدول الأطراف في الاتّفاقية. أحد الاتّجاهات الناشئة في هذا المجال بروز المجتمع المدني كمساهم رئيس في تشكيل الحوارات العالمية حول التهديدات البيولوجية والردود الملائمة عليها.

## اجتماعات الخبراء لعام 2019

جرت المجموعة الثانية لاجتماعات الخبراء الخمسة بين 29 تموز/يوليو و8 آب/أغسطس 2019 فيما بين جلسات الأطراف في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية بين عامي 2018 و2020[4]. ركّز اجتماع الخبراء **الأول** على التعاون والمساعدة، وركّز **الثاني** على العلوم والتكنولوجيا، و**الثالث** على التنفيذ على المستوى الوطني، و**الرابع** على المساعدة والاستجابة والتأهّب، و**الخامس** على تقوية المؤسّسات ـ بحسب ما اتُّفق عليه في عام 2017[5]. أعدّت وحدة دعم تنفيذ اتّفاقية الأسلحة البيولوجية

(1) للاطلاع على ملخّص اتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، وعلى تفاصيل ملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(2) BWC, «Report on Universalization Activities,» BWC/MSP/2019/3, 8 October 2019, para. 1.

(3) BWC, BWC/MSP/2019/3, para. 1.

(4) للاطلاع على مناقشة عن مجموعة الاجتماعات الأولى، انظر: F. Lentzos, «Biological Weapon Disarmament and Non-proliferation,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 434–439.

(5) BWC, «Report of the Meeting of States Parties,» BWC/MSP/2017/6, 19 December 2017, para. 19.

وثيقة معلومات أساسية عامّة عن الموضوع المعني قبل كلّ اجتماع للخبراء[6]. وأتاحت أوراق الرؤساء منذ عام 2018 رؤى واقتراحات بشأن نتائج محتملة بعدما تبيّن أنّ اجتماعات الخبراء في عام 2018 كانت مثيرة للجدل، لكنّ رؤساء اجتماعات الخبراء لم يُعدّوا أوراقًا لاجتماعات عام 2019.

## اجتماع الخبراء الأول

التأم اجتماع الخبراء الأول في 29ـ30 تموز/يوليو برئاسة السفير الجورجي فيكتور دوليدز. وكان الغرض منه التباحث والترويج لفهم مشترك واتّخاذ إجراء فاعل في التعاون والمساعدة، مع تركيز خاصّ على تعزيز التعاون والمساعدة في الاستخدامات السلمية والتكنولوجيات ذات الصلة (المادّة العاشرة من اتّفاقية الأسلحة البيولوجية)[7]. قدّمت الدول الأطراف ستّ أوراق عمل (نصف عدد الأوراق التي قُدّمت للاجتماع في عام 2018). وشهد الاجتماع مدخلات متنوّعة، كإحاطتين فنّيتين قدّمهما خبراء مستقلّون، وورقة موقف مشترك لمنظّمات غير حكومية قُدّمت لاجتماعات الخبراء الخمسة كلّها، وبيّنت رأيًا جمعيًا للمنظّمات غير الحكومية حيال النقاط الإجرائية الرئيسة في الاجتماعات. واستضافت الصين وروسيا مناسبتين جانبيتين[8].

نوقش في الاجتماع سبعة مواضيع جوهرية (البنود 4ـ10 في جدول الأعمال)[9]. شدّدت الدول الأطراف في الموضوع **الأول**، المعني بدراسات التقارير الوطنية المتّصلة بتنفيذ المادّة العاشرة، على قيمة هذه التقارير، وناقشت كيفية مواصلة تشجيع وتيسير الإبلاغ الطوعي لزيادة العدد المتدنّي للتقارير المقدَّمة. وقدّمت دول أطراف كثيرة أمثلة على أنشطتها الداعمة لأهداف المادّة العاشرة وغاياتها، وتحدّث متلقّو المساعدة عن الأنشطة المدعومة. وفي الموضوع **الثاني** المتّصل بقاعدة بيانات المساعدة والتعاون التي شُكّلت بموجب مؤتمر الاستعراض السابع، وتُعرف باسم قاعدة بيانات المادّة العاشرة، رحّبت الدول الأطراف بالتحسينات العملانية التي أجرتها وحدة دعم تنفيذ الاتّفاقية وموّلتها إيرلندا، وبتزايد عدد العروض والطلبات المدرجة، لكنّها أبرزت حقيقة أنّ استخدام قاعدة البيانات يظلّ متدنّيًا. وناقشت الدول الأطراف سبُل تعبئة الموارد دعمًا لقاعدة البيانات، إلى جانب إجراءات لتقوية تشغيلها.

واصلت الدول الأطراف تقاسم الآراء حول التحدّيات والعقبات التي تعوق تطوير تعاون دولي وترسيخه بين الدول المتقدّمة والدول النامية (الموضوع الجوهري السابع). وبموجب الموضوع **الرابع**،

---

(6) للاطلاع على وثائق معلومات أساسية وعلى جميع أوراق العمل، وعروض الإحاطة الفنّية وتفاصيل المناسبات الجانبية وورقة الموقف المشترك للمنظّمات غير الحكومية، انظر: BWC, «2019 Meetings of Experts (29 July–8 August 2019),» Meetings and documents.

(7) BWC, «Report of the 2019 Meeting of Experts on Cooperation and Assistance, with a Particular Focus on Strengthening Cooperation and Assistance under Article X,» BWC/MSP/2019/MX.1/2, 26 September 2019, para. 4.

(8) BWC, «2019 Meetings of Experts,» [n. d.].

(9) BWC, BWC/MSP/2019/MX.1/2, paras.16-24 and annex 1, paras. 4-33.

درست الدول الأطراف تعبئة الموارد، بما في ذلك الموارد المالية، على أساس طوعي لسدّ الثغرات وتلبية الحاجات بفاعلية، إضافة إلى مناقشة التوجيهات والإجراءات اللازمة لتلك التعبئة. وساندت دول أطراف كثيرة فكرة إعداد صندوق استئماني طوعي محتمل دعمًا لأنشطة التعاون والمساعدة. وساندت دول أيضًا استحداث منصب مسؤول التعاون والمساعدة في وحدة دعم تنفيذ الاتّفاقية.

وفي سياق الموضوع **الخامس** المعني ببرامج التثقيف والتدريب والتبادل والتوأمة، عاينت الدول الأطراف المنتديات الدولية والإقليمية القائمة لدعم تطوير الموارد البشرية في مجال العلوم البيولوجية. وأشارت الدول الأطراف أيضًا إلى أهمّية المناسبات الرائدة، والبرامج الجامعية الكثيرة والتبادلات التكنولوجية التي يشارك فيها علماء وأكاديميون في الدول النامية والمتقدّمة. وفي سياق الموضوع **السادس**، تقاسمت الدول الأطراف الآراء حول دعم بناء القدرة من خلال التعاون الدولي، وعاينت أيضًا أفضل الممارسات في تنفيذ أنشطة تعاون مستدامة.

وبموجب البند **الأخير** المتعلّق بالتعاون مع منظّمات دولية، جدّدت الدول الأطراف تأكيدها على حسنات التنسيق المتواصل والتعاون مع منظّمات وشبكات دولية على صعيد مكافحة الأمراض المُعدية كوسيلة لتنفيذ المادّة العاشرة. وعوينت في اللقاء أيضًا منتديات تعاون إقليمية ودولية يمكنها الإسهام في إشراك أصحاب مصلحة دوليين في قضايا مثل التأهّب الدولي والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي.

أشار أحد المعلّقين على اجتماع الخبراء الأول إلى «مناقشة تفاعلية متطوّرة في السنة الفائتة، وهذا في حدّ ذاته تطوّر مهمّ مقارنة بالممارسة السابقة في هذا الصدد»[10].

## اجتماع الخبراء الثاني

التأم اجتماع الخبراء الثاني في 31 تموز/يوليو وفي 2 آب/أغسطس 2019 برئاسة يوري نيكولايتشيك البيلاروسيي. وكانت الغاية من الاجتماع مناقشة وتعزيز فهم مشترك، واتّخاذ إجراء فاعل حيال التطوّرات في مجال العلوم والتكنولوجيا المتّصلة باتّفاقية الأسلحة البيولوجية[11]. وقدّمت الدول الأطراف سبع أوراق عمل، مقارنة باثنتي عشرة ورقة في عام 2018. كما أقيمت خمس جلسات إحاطة فنّية وثماني مناسبات جانبية ـ وهو ضعف عدد المناسبات الجانبية في عام 2018[12].

تناول المجتمعون أربعة مواضيع جوهرية (البنود 4ـ7 على جدول الأعمال)[13]. **الأوّل** هو استعراض تطوّرات ذات صلة في العلوم والتكنولوجيا. سلّطت الدول الأعضاء الضوء على

(10) R. Guthrie, «Conclusion of MX1 and a Look forward to MX2: Science and Technology,» MX Report, no. 3, 31 July 2019, Daily Reports from BWC Meetings, BioWeapons Prevention Project, p. 1.

(11) BWC, «Report of the 2019 Meeting of Experts on Review of Developments in the Field of Science and Technology Related to the Convention,» BWC/MSP/2019/MX.2/2, 8 October 2019, para. 4.

(12) BWC, 2019 Meetings of Experts.

(13) BWC, BWC/MSP/2019/MX.2/2, paras. 16–20 and annex 1, paras. 4–24.

التطوّرات السريعة، ولا سيما في البيولوجيا التركيبية وتعديل الجينوم وتقنيات تحفيز الجينات والهندسة الأيضية، ودرست أمثلة على بحوث علمية في تطبيقات وتكنولوجيات ذات استخدام مزدوج محتمل، مع إمكان تقليص الأخطار البيولوجية، وأشارت إلى تنامي مجتمع «قم بذلك بنفسك بيولوجيًا». وتبادلت الدول الأطراف وجهات النظر حول سمات عملية استعراض منهجية ومنظّمة للعلوم والتكنولوجيا. وتضمّنت الاقتراحات دمج وظيفة استشارية دائمة في مجال العلم والتكنولوجيا في وحدة دعم تنفيذ الاتّفاقية، وتقاسم أكثر انتظامًا للمعلومات بشأن مناسبات ذات صلة وأعمال تؤدّيها أوساط أكاديمية والدول الأطراف.

وفي سياق الموضوع **الثاني** المعني بتقييم الأخطار البيولوجية وإدارتها، أشارت الدول الأطراف إلى صعوبة توقّع تطوّرات مستقبلية وتقييم الأخطار والمنافع ذات الصلة بصورة ملائمة، وشدّدت على الحاجة إلى زيادة تطوير منهجيات التقييم، وناقشت مقاربات متنوّعة في تقييم الأخطار، بحيث قدّمت دول كثيرة معلومات عن الممارسات القائمة. وأثيرت نقاط أخرى، منها التحدّيات التي تعترض تقييم المنافع، والتعامل مع النواحي غير الملموسة للتكنولوجيا في تقييمات تقارن بين المنافع والمخاطر والتقارب مع التكنولوجيات الأخرى. و«شدّدت [الدول الأطراف] على الحاجة إلى مقاربة شمولية في تقييم المخاطر البيولوجية وإدارتها» تجمع بين «مناهج علمية وتشمل أصحاب مصلحة من خلفيات متنوّعة»[14].

شكّل تطوير مدوّنة سلوك نموذجية طوعية للعلماء البيولوجيين، وجمع العاملين في المجالات ذات الصلة، نقطة تركيز الموضوع **الثالث**. وأشارت الدول الأطراف في سياق تبادل الآراء إلى عدم وجود مدوّنة تغطّي كلّ السياقات، وإلى أنّ بعض الدول الأطراف التي تحبّذ المدوّنات ترى أن تصوغ المجتمعاتُ المهنية والمتعلّمة مدوّناتها الخاصّة عوضًا عن فرض مدوّنة بموجب اتّفاقية الأسلحة البيولوجية. وقدّمت دول أطراف ومنظّمات دولية كثيرة أمثلة على مدوّنات سلوك وأبرزت منافع هذه الأدوات. وأشارت الدول الأطراف أيضًا إلى أنّها ترى في زيادة الوعي والتثقيف أداتين تكمّلان المدوّنات وتكتسيان أهمّية بالغة.

وفي سياق الموضوع **الأخير** المتّصل بالتطوّرات ذات الصلة في علوم وتكنولوجيا أخرى، أشارت الدول الأطراف إلى تقارب التكنولوجيات السيبرانية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات البيولوجية، منوّهة بأنّ «التقارب» قد يعني ما هو أكثر من تداخل؛ فصور التقارب بين المجالات البيولوجية والسيبرانية مثلاً هي بمثابة «تحوّلات حاسمة» لها تأثيراتها الإيجابية والسلبية في العالم[15]. وأشارت الدول الأطراف أيضًا إلى قابلية التكنولوجيات الحديثة والمعلومات للإتاحة والوصول، بما في ذلك

(14) BWC, BWC/MSP/2019/MX.2/2, annex 1, para. 13.

(15) R. Guthrie, «MX2: Future Developments, Science Advice and Codes of Conduct,» MX Report no. 4, 2 August 2019, Daily Reports from BWC Meetings, BioWeapons Prevention Project, p. 1.

المعلومات غير الملموسة، وشدّدت على الحاجة إلى تعاون أوثق في ما بين الخبراء والمنظمات الدولية ذات الصلة[16].

بدت مناقشة اجتماع الخبراء الثاني تفاعلية بوجه عامّ ومفصّلة. بدأ رئيس الاجتماع بإعادة ترتيب بنود جدول الأعمال «ليتسنّى للوفود تلقّي آخر المعلومات عن مناسبات في منتديات أخرى وعن الاتّجاهات المحتملة التي يمكن أن تناقش في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية»[17]. أشار أحد المعلّقين إلى أنّ هذه الخطوة «لم تخل من إثارة جدل»[18]. وأظهر اجتماع الخبراء الثاني من حيث الجوهر «توافقًا عامًّا وأرضية كبيرة مشتركة بشأن وجود حاجة إلى استعراض فاعل للتطوّرات العلمية والتكنولوجية، لكنّه أظهر تباينات بشأن تحديد الطريقة الأفضل. وأعربت غالبية الوفود عن اهتمام بنسق اجتماع جديد أو هيئة مخصّصة جديدة ما، مع استثناء جدير بالملاحظة وهو إيران التي عبّرت عن شكوكها حيال أيّ شيء جديد»[19].

استمرّت الخلافات حول الولاية والتكوين والرئاسة والتمويل والتسمية والعلاقة باجتماعات أخرى متّصلة باتّفاقية الأسلحة البيولوجية. وشجّعت وفود كثيرة زيادة العمل على إعداد اقتراح جوهري قد تتوافق عليه الآراء في مؤتمر الاستعراض التاسع.

## اجتماع الخبراء الثالث

التأم اجتماع الخبراء الثالث في 5 آب/أغسطس 2019 برئاسة ليبوغانغ فهليلا من جنوب أفريقيا. وكان الهدف من الاجتماع مناقشة وتعزيز فهم مشترك، واتّخاذ إجراء فاعل في تقوية التنفيذ على المستوى الوطني[20]. قدّمت الدول الأطراف ستّ أوراق عمل، مقارنة بتسع أوراق قُدّمت حول هذا الموضوع في عام 2018، وقدّمت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية وخبير مستقلّ واحد إحاطات تقنية. واشتركت كندا وماليزيا وهولندا وأوغندا في استضافة مناسبة جانبية واحدة، واستضافت فرنسا مناسبة أخرى[21].

تناول المجتمعون خمسة مواضيع جوهرية (البنود 4ـ8 على جدول الأعمال)[22]. شمل الموضوع **الأول**، المعني بإجراءات وطنية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، دراسة السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي ومكافحة تفشّي الأمراض وأنشطة توعوية. وسلّطت الدول الأطراف الضوء على قيمة إطار عمل واحد منسّق للتصدّي لطائفة من التهديدات البيولوجية (التي تنشأ بشكل طبيعي، أو طارئ أو

(16) BWC, BWC/MSP/2019/MX.2/2, annex 1, paras. 21–22.

(17) Guthrie, MX Report no. 4, p. 2.

(18) Ibid., p. 1.

(19) R. Guthrie, «The Conclusion of MX2 and a Look to MX3 on National Implementation,» MX Report no. 5, 5 August 2019, Daily Reports from BWC Meetings, BioWeapons Prevention Project, pp. 1–2.

(20) BWC, «Report of the 2019 Meeting of Experts on Strengthening National Implementation,» BWC/MSP/2019/MX.3/2, 1 November 2019, para. 4.

(21) BWC, 2019 Meetings of Experts.

(22) BWC, BWC/MSP/2019/MX.3/2, paras. 16–19 and annex 1, paras. 4–28.

مقصود، وعلى صعيد محلّي أو دولي، وتؤثّر في البشر أو الحيوانات أو النباتات)؛ وشدّدت أيضًا على قيمة تقاسم أفضل الممارسات والخبرات، بما في ذلك التحدّيات التي تعترض ذلك، وأهمّية المساعدة والتعاون على بناء القدرة.

وفي سياق الموضوع **الثاني** المعنيّ بإجراءات بناء الثقة، شدّدت الدول الأطراف على أهمّية تقوية هذه الإجراءات كمًّا ونوعًا. وتمسّكت دول بفكرة أنّ إجراءات بناء الثقة إجراءات طوعية وليست مُلزمة سياسيًا. ومع أنّ إجراءات بناء الثقة ليست مستمَدَّة من نصّ اتّفاقية الأسلحة البيولوجية بشكل مباشر، توصّل مؤتمر الاستعراض الثاني إلى قرار بتوافق الآراء يُوجب على الدول الأطراف «تنفيذ [إجراءات بناء الثقة] على أساس التعاون المشترك»[23]. يعني هذا القرار أنّ المشاركة في إجراءات بناء الثقة شرط ملزم سياسيًا لجميع الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية. وناقشت الدول الأطراف أيضًا المنتدى الإلكتروني الجديد لإجراءات بناء الثقة، والذي طوّرته وحدة دعم تنفيذ الاتّفاقية وموّلته ألمانيا والاتّحاد الأوروبي لتبسيط جمع إجراءات بناء الثقة وتقديمها. وأشارت الوحدة إلى أنّ تسع دول أطراف قدّمت إسهاماتها من خلال المنتدى، وأنّه تلقّى 75 إسهامًا لغاية عام 2019[24]. وقدّمت الدول الأطراف اقتراحات إضافية لمواصلة تعزيز منافع إجراءات بناء الثقة واستخدامها، بما في ذلك مقاربة متدّرجة لتقديم إجراءات بناء ثقة وإقامة شبكات تعاونية لوكالات محلّية ذات صلة[25].

عنى اقتران برنامج عمل طموح للاجتماع بتدخّلات نشطة من جانب الدول الأطراف انتهاء وقت الاجتماع، الذي تقرّر أن يستغرق يومًا واحدًا، مع عجز الدول الأطراف عن إكمال دراسة بقيّة البنود الثلاثة في جدول الأعمال. أسِفت دول أطراف كثيرة لانتهاء وقت الاجتماع، لكن تقرّر الانتقال مباشرة إلى اعتماد التقرير بالإنكليزية عوضًا عن مواصلة مناقشة البنود الجوهرية مع قيود ومساوئ عدم وجود تفسير واحد[26]. وأشار أحد المعلّقين إلى أن برغم كفاءة فهليلا في رئاسة الاجتماع، فلم يكن هناك الكثير ممّا يمكن فعله للمضيّ في دراسة بنود برنامج العمل غير المكتملة ـ ولا سيّما بسبب نطاق وعدد الأنشطة ذات الصلة والتي التزمت الدول الأطراف بمتابعتها (كالعروض التقديمية والبيانات والمداخلات) ـ واتّضاح وجوب خفض عبء عمل اجتماع الخبراء الثالث[27].

---

(23) BWC, «Second Review Conference of the Parties to the Convention on the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on their Destruction (final document),» BWC/CONF.II/13, 30 September 1986, p. 6.

(24) R. Guthrie, «MX3 has More Substance Than Time, and a Look to MX4 Assistance and Response,» MX Report no. 6, 6 August 2019, Daily Reports from BWC Meetings, BioWeapons Prevention Project, p. 1.

(25) BWC, BWC/MSP/2019/MX.3/2, annex 1, para. 14.

(26) BWC, BWC/MSP/2019/MX.3/2, annex 1, paras. 3 and 19

(27) Guthrie, «MX3 has More Substance Than Time, and a Look to MX4 Assistance and Response,» MX Report no. 6, p. 2.

## اجتماع الخبراء الرابع

التأم اجتماع الخبراء الرابع في 6ـ7 آب/أغسطس برئاسة عثمان إقبال جادون من باكستان. أريد من الاجتماع التباحث والترويج لفهم مشترك واتّخاذ إجراء فاعل في المساعدة والردّ والتأهّب[28]. وقدّمت الدول الأطراف سبع أوراق عمل، مقارنة بإحدى عشرة ورقة في عام 2018. وقُدّمت أربع إحاطات فنّية وأقيمت ستّ مناسبات جانبية[29].

كان الغرض من الاجتماع مناقشة ستّ قضايا جوهرية (البنود 4ـ9 في جدول الأعمال)[30]. ركّز الموضوع **الأوّل** على تحدّيات عملية وعلى حلول محتملة لتنفيذ المادّة السابعة التي تُلزم الدول الأطراف بتقديم المساعدة لأيّ دولة طرف معرّضة لخطر بسبب انتهاك اتّفاقية الأسلحة البيولوجية. وركّزت المناقشة بصورة خاصة على مسألة القيادة والتنسيق في الردّ الدولي على حادثة بيولوجية مقصودة. لكن تجلّى هنا تباعد وجهات نظر الدول الأطراف، وبخاصّة حيال مسألة النقطة البؤرية للتحضيرات للردود بموجب المادّة السابعة: رأت دول غربية كثيرة أنّها الأمانة العامّة للأمم المتّحدة، فيما رأت دول أخرى، ولا سيما إيران وروسيا، أنّها الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية، ومجلس الأمن في نهاية المطاف[31]. وتضمن فحوى الموقف الروسي، الذي أسهبت روسيا فيه لاحقًا في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتّحدة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أن «من غير المقبول استحداث آليات بديلة عن آليات التحقّق التابعة لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية، وهو ما يُعدّ مخالفة لمجلس الأمن ولبنود الاتّفاقية»، وأنّ «أيّ آليات لنزع السلاح والحدّ من التسلّح يجب أن تناقشها وتعتمدها الدول الأطراف» بتوافق الآراء في المنتدى الدولي المخصّص، أي اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسُّمية في هذه الحالة»[32]. أما الناحية الأكثر إيجابية، فهي أنّ الاجتماع جدّد التأكيد على أهمّية التأهّب الوطني، ولا سيما من خلال الحصول على تكنولوجيات ومعدّات حديثة لاكتشاف التهديدات البيولوجية الناشئة التي تستهدف البشر والحيوانات والنباتات، والردّ عليها[33].

---

(28) BWC, «Report of the 2019 Meeting of Experts on Assistance, Response and Preparedness,» BWC/MSP/2019/MX.4/2, 8 October 2019, para. 4.

(29) BWC, 2019 Meetings of Experts.

(30) BWC, BWC/MSP/2019/MX.4/2, paras. 16–22 and annex 1, paras. 4–25.

(31) BWC, BWC/MSP/2019/MX.4/2, annex 1, paras. 5–6; Guthrie, «MX3 has More Substance Than Time, and a Look to MX4 Assistance and Response,» MX Report no. 6, p. 2, and R. Guthrie, «The First Day of MX4: Challenges, Guidelines and a Database,» MX Report no. 7, 7 August 2019, Daily Reports from BWC Meetings, BioWeapons Prevention Project, p. 2.

(32) V. Yermakov, «Statement by Mr Vladimir Yermakov, Head of Delegation of the Russian Federation to the First Committee of the 74th UNGA session, Director of the Department for Nonproliferation and Arms Control of the Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, within the General Debate,» United Nations, General Assembly First Committee, New York, 11 October 2019, p. 6.

(33) BWC, BWC/MSP/2019/MX.4/2, annex 1, para. 8.

وفي سياق الموضوع الجوهري **الثاني** المعنيّ بالتوجيهات ونُسق المساعدة بموجب المادّة السابعة، بدا أنّ هناك دعمًا واسعًا للتوجيهات المبيّنة في ورقة العمل التي قدّمتها جنوب أفريقيا لاجتماع الخبراء الرابع في عام 2018 (وفي عام 2014 في نموذج سابق). وفي سياق الموضوع **الثالث**، استفاض المجتمعون في التباحث في قاعدة بيانات لتيسير المساعدة بموجب إطار عمل المادّة السابعة، وهو الأمر الذي حظي بدعم مؤتمر الاستعراض الثامن، إضافة إلى اقتراح تأسيس صندوق للمساعدة[34]. ودرست الدول الأطراف في سياق الموضوع **الرابع** فكرة وحدات متنقّلة للطبّ الأحيائي التي روّجت لها روسيا في أوساط الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية عددًا من السنين[35]. ومع أنّ أعضاء الوفود اعترفوا عمومًا بأنّ المختبرات النقّالة ستُسهم في أي جهد للردّ، فإن الآراء تباينت بشدّة حول ما إذا كانت المختبرات النقّالة نشاطًا للاتّفاقية بحيث تدار تكاليفه مركزيًا، أو أنّه يجب إضافتها إلى قائمة بالوحدات التي تقدّمها دول متنوّعة لتُنشَر في أوضاع ذات صلة[36].

درس المجتمعون تقوية قدرات الردّ الدولي على حالات تفشّي أمراض مُعدية بطريقة طبيعية أو مقصودة في سياق الموضوع **الخامس**. تقاسمت الدول الأطراف خبراتها الوطنية في تعزيز النظم الصحّية الوطنية وقدرات الردّ الوطنية، وهذا يشمل خطط الردّ الوطنية ووحدات الردّ المتخصّصة وتمارين محاكاة ومناورات ميدانية منتظمة[37]. وسلّطت الدول الأطراف الضوء أيضًا على أهمّية «استراتيجية اتّصالات متّسقة ومرنة عند حصول حادثة»؛ وشدّدت على أهمّية المختبرات الوطنية «الحسنة التجهيز»؛ وقدّمت معلومات عن جهود رامية إلى تقوية قائمة بالمختبرات المعيّنة بموجب آلية الأمانة العامّة للأمم المتّحدة، وهذا يشمل تمرينًا ميدانية نهائيًا كبيرًا جرى في عام 2020[38].

البند الجوهري **الأخير** متعلّق بهجمات مقصودة على المحاصيل الزراعية والمواشي والبيئة الطبيعية، وقد نوقشت بإسهاب فاق نظيره في عام 2018. قُدّمت اقتراحات للتركيز على نواحٍ في المستقبل، كاقتراح تدابير عملية مثل تقاسم أفضل الممارسات للتأهّب لهجوم والردّ عليه، وتطوير إجراءات لتيسير التأهّب وتنسيق الردّ[39]. وأعلنت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة أن يكون عام 2020 العام الدولي لصحّة النبات، واقترحت دول أطراف التركيز على قضايا صحّة النبات بشكل خاصّ في اجتماع الخبراء لعام 2020[40].

اعترف الرئيس في تقريره الموجز بوجود تحدّيات تعترض تنفيذ المادّة السابعة، لكنّه سلّط الضوء على بروز دعم واسع في بعض النواحي[41]. أشار في مناقشة في حلقة عمل بشأن اجتماع الخبراء

(34) BWC, BWC/MSP/2019/MX.4/2, annex 1, paras. 9–15.
(35) BWC, BWC/MSP/2019/MX.4/2, annex 1, paras. 16–18.
(36) Guthrie, «The First Day of MX4: Challenges, Guidelines and a Database,» MX Report no. 7, p. 2.
(37) BWC, BWC/MSP/2019/MX.4/2, annex 1, para. 19.
(38) BWC, BWC/MSP/2019/MX.4/2, annex 1, paras 19 and 20.
(39) BWC, BWC/MSP/2019/MX.4/2, annex 1, para. 22.
(40) BWC, BWC/MSP/2019/MX.4/2, annex 1, para. 24.
(41) BWC, BWC/MSP/2019/MX.4/2, annex 1, para. 3.

الرابع في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى أنّ نواحي التقارب العريض هذه تضمّنت إعداد توجيهات لتقديم طلبات مساعدة، وبناء قاعدة بيانات للمساعدة، وإعداد قائمة بوحدات متنقّلة للطبّ الأحيائي، وقيمة التدريب والتمارين، والتداخلات والصلات بين المادّتين السابعة والعاشرة[42]. كما رجّح في المناقشة ذاتها أن يكون التوصّلُ إلى اتّفاق على أدوار الأمين العامّ للأمم المتّحدة ومجلس الأمن والدول الأطراف الفردية في أيّ تحقيقات في حادثة بيولوجية مقصودة العقبةَ الكأداء التي تحول دون توافق الآراء.

## اجتماع الخبراء الخامس

التأم اجتماع الخبراء الخامس في 8 آب/أغسطس 2019 برئاسة لوران ماسميجان من سويسرا، وبهدف التباحث والترويج لفهم مشترك، واتّخاذ إجراء فاعل في تقوية مؤسّسات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية[43]. قدّمت الدول الأطراف أربع أوراق عمل، وهو العدد نفسه المقدَّم في عام 2018. وأقيمت جلستا إحاطة فنّية واحدة[44].

تضمّن برنامج عمل الاجتماع بندًا جوهريًا واحدًا، وهو دراسة مجمل نطاق المقاربات والخيارات لزيادة ترسيخ اتّفاقية الأسلحة البيولوجية وعملها من خلال تدابير قانونية إضافية محتملة أو من خلال تدابير أخرى ضمن إطار عمل الاتّفاقية. لطالما كان تباعد الآراء ضمن الاتّفاقية وعلى مرّ تاريخها أكثر بروزًا حين يتعلّق الأمر بأفضل الممارسات لترسيخ الاتّفاقية، حيث تكون نقطة الخلاف الأهمّ تحديد إن كان بلوغ الأهداف يجب أن يتمّ من خلال اتّفاق جديد ملزم قانونًا[45]. وكانت هذه الاختلافات في الآراء واضحة في الاجتماع.

سعت دول لإيجاد أرضية مشتركة بين الضاغطين من أجل عودة إلى المفاوضات الفاشلة في عام 2001، بقصد التوّصل إلى اتّفاق مُلزم قانونًا والقائلين بأنّ التحقّق في سياق اتّفاقية الأسلحة البيولوجية مستحيل؛ وتشاورت في انتهاج «مقاربة براغماتية ومتدرّجة» لاعتماد تدابير فردية من أجل تقوية بنود الاتّفاقية القائمة، واقترحت «نطاقًا واسعًا لتدابير محتملة بهدف تقوية اتّفاقية الأسلحة البيولوجية مؤسّساتيًا»[46]. شملت هذه التدابير تقوية الأحكام المتعلّقة بالمشاورات في المادّة الخامسة؛ وتحسين نطاق إجراءات بناء الثقة وتوسيع نطاقها؛ وتحليل محتوى المعلومات المقدّمة عن تدابير بناء الثقة تعزيزاً لمنفعتها؛ ومبادرات الشفافية كتمارين استعراض الأقران الطوعية والزيارات الطوعية؛

(42) U. I. Jadoon, Comments at a panel discussion on MX4 during a workshop jointly organized by the UN Office for Disarmament Affairs (UNODA), Japan and the Geneva Centre for Security Policy, «Taking Stock of Deliberations on Assistance, Response and Preparedness under the Current Intersessional Programme,» Geneva, 19 November 2019.

(43) BWC, «Report of the 2019 Meeting of Experts on Institutional Strengthening of the Convention,» BWC/MSP/2019/MX.5/2, 4 October 2019, para. 4.

(44) BWC, 2019 Meetings of Experts.

(45) F. Lentzos, *Compliance and Enforcement in the Biological Weapons Regime* (Geneva: UNIDIR, 2019).

(46) BWC, BWC/MSP/2019/MX.5/2, annex 1, paras 11 and 12.

وتعزيز القدرات في التحقيق في استخدام مزعوم لأسلحة بيولوجية، وتحسين التطبيق العملاني للمادّة السابعة، وإعداد مقاربة أكثر اتّساقًا لاستعراض العلوم والتكنولوجيا[47].

شدّدت دول أطراف كثيرة أيضًا على حاجة اتّفاقية الأسلحة البيولوجية إلى أساس ماليّ متين ومستدام، لضمان عملها وعمل وحدة دعم تنفيذ الاتّفاقية والعملية في ما بين الجلسات بفاعلية. ومع أنّ الوفود رحّبت بصندوق رأس المال المتداوَل الذي أُسّس في اجتماع الدول الأطراف في عام 2018، كرّرت دول أطراف كثيرة القول بأنّ الهدف من الصندوق هو ضمان الحصول على أموال ملائمة، وأنّه ليس حلاً بعيد المدى ولا يمكنه حلّ المشكلات الهيكلية أو الدفعات المالية المتأخّرة أو عدم الدفع، وذكّرت سائر الدول الأطراف بالحاجة إلى أن تقوم بواجباتها بدفع ما عليها كاملاً وفي الوقت المطلوب[48].

## اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة

اعتُمد القرار L.44/74/A/C.1 بشأن اتّفاقية الأسلحة البيولوجية في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة من دون تصويت في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019[49]. وعلى الضدّ من اللجنة الأولى المعنيّة باتّفاقية الأسلحة الكيميائية، حيث حالت عناصر كثيرة بالغة التسيّس دون توافق الآراء، لا تزال قرارات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية تصدر بتوافق الآراء، وهذا يعكس معايير لا خلاف فيها للمجتمع الدولي للمكافحة هذا النوع الخاصّ من الأسلحة[50].

رحّب القرار بزيادة حالات التصديق على اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والانضمام إليها، مع التشديد على الحاجة المستمرّة إلى تحقيق عالميتها[51].

جدّد القرار التشديد على أهمّية التدابير الوطنية في تنفيذ اتّفاقية الأسلحة البيولوجية، ودعا جميع الدول الأطراف إلى المشاركة في تنفيذ توصيات مؤتمرات الاستعراض، بما في ذلك تبادل البيانات بموجب تدابير بناء الثقة[52]. واعترف بأهمّية الجهود الجارية لتعزيز التعاون والمساعدة الدولية، وشجّع الدول الأطراف على تقديم طلبات من أجل التعاون والمساعدة وإتاحتهما، إضافة إلى تقديم معلومات عن تطبيقها للمادّة العاشرة في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية[53].

---

(47) BWC, BWC/MSP/2019/MX.5/2, annex 1, paras 13–20.

(48) BWC, BWC/MSP/2019/MX.5/2, annex 1, para 24.

(49) United Nations, General Assembly, First Committee, Convention on the Prohibition of the Development, Production and Stockpiling of Bacteriological (Biological) and Toxin Weapons and on Their Destruction, A/RES/74/79, 12 December 2019.

(50) United Nations, General Assembly, First Committee, «Implementation of the Convention on the Prohibition of the Development, Production, Stockpiling and Use of Chemical Weapons and on Their Destruction,» A/RES/74/40, 19 December 2019.

للاطلاع على ملخّص لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(51) United Nations, General Assembly, A/RES/74/79, Preamble, p. 1.

(52) United Nations, General Assembly, A/RES/74/79, Preamble, p. 2 and Article 4.

(53) United Nations, General Assembly, A/RES/74/79, Preamble, p. 2 and Article 6.

كرّر القرار تأكيد مقرّرات مؤتمر الاستعراض الثامن، مشيرًا إلى الأنشطة الجارية في ما بين الجلسات، ومشجّعًا على التحضير لمؤتمر الاستعراض التاسع في عام 2021. واستخدم القرار لأوّل مرّة لغة جديدة تشجّع على مشاركة الرجال والنساء على قدم المساواة في إطار عمل الاتّفاقية[54].

أولى القرار عناية بالغة للوضع المالي المتردّي لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية، ودعا الدول الأطراف إلى سدّ عجزها المالي كقضية ملحّة[55].

تلا السفير الفرنسي يان هوانغ، رئيس مؤتمر الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 2019، باسم رؤساء اتّفاقات نزع السلاح الأربعة التي استضافتها الأمم المتّحدة في جنيف، بيانًا[56] أمام اللجنة الأولى، ودعا إلى العمل على تصحيح الوضع المالي العسير أيضًا[57]. شدّد على مدى تأثير المتاعب المالية التي تواجهها الاتّفاقات الأربعة في التقدّم في العمل وفي صدقية اتّفاقات نزع الأسلحة:

قُلّصت على مرّ السنين الاجتماعات التي وافقت عليها جمع الدول الأطراف، لقلّة الأموال، واتُّخذت تدابير غير مقبولة لخفض النفقات، منها التضحية بتفسير اجتماعاتنا، وترجمة الوثائق الرسمية. إضافة إلى ذلك، يهدّد الوضع المالي الحرج أيضًا وجود وحدات دعم تنفيذ معيّنة، وهي عناصر لازمة لتنفيذ الاتّفاقات التي تخدمها وتقويتها[58].

ناشد البيان المشترك مندوبي الدول الأطراف دراسة تدابير إضافية لمعالجة مشكلة عدم الدفع، عدا التدابير المقترحة أصلاً[59].

برغم الإجماع على دعم القرار المتّصل باتّفاقية الأسلحة البيولوجية، تجلّت اختلافات واضحة في الآراء حيال البيانات التي تُليت أمام اللجنة الأولى. وعلى سبيل المثال، انتقدت الولايات المتّحدة بقوّة «العدد الصغير من الدول الأطراف التي أعاقت على نحو متكرّر» تقوية اتّفاقية الأسلحة البيولوجية بـ«إصرارها» على أنّ الطريق الوحيد للمضيّ قدُمًا هو استئناف المفاوضات المتعدّدة الأطراف بشأن بروتوكول غير تمييزي ومُلزم قانونًا[60].

---

(54) United Nations, General Assembly, A/RES/74/79, Preamble, p. 2.

(55) United Nations, General Assembly, A/RES/74/79, Articles 11 and 12.

(56) Y. Hwang, «Intervention de M. Yann Hwang, Ambassadeur, Representant permanent de la France auprès de la Conference du Desarmement, Chef de la delegation français» [Statement by Mr Yann Hwang, Ambassador, Permanent representative of France to the Conference on Disarmament, Head of the French delegation], 74th UN General Assembly First Committee, 30 October 2019. English translation: United Nations, «First Committee, 19th Meeting—General Assembly, 74th session,» 30 October 2019, UN Web TV.

(57) Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of AntiPersonnel Mines and on Their Destruction, APLC; BWC; Convention on Cluster Munitions, CCM; and Convention on Certain Conventional Weapons, CCW.

للاطلاع على ملخّص لهذه الاتّفاقات، وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(58) Hwang, Ibid., p. 1.

(59) Ibid., p. 2.

(60) R. Wood, «Statement by HE Ambassador Robert Wood, Permanent Representative of the United States to the Conference on Disarmament,» 74th United Nations, General Assembly First Committee, 23 October 2019, p. 2.

## اجتماع الدول الأطراف لعام 2019

التأم مؤتمر الدول الأطراف لعام 2019 بين 3 و6 كانون الأول/ديسمبر 2019 برئاسة السفير الفرنسي يان هوانغ، بينما عمل السفير الروماني أدريان فيريتا والسفير الإندونيسي أندرينو إروين كنائبين للرئيس. مؤتمرات الدول الأطراف مسؤولة عن إدارة البرنامج فيما بين الجلسات من خلال دراسة تقارير اجتماعات الخبراء، وعن اتّخاذ التدابير اللازمة بشأن المسائل المالية والمتعلّقة بالميزانية. أعدّ رئيس مؤتمر الدول الأطراف لعام 2019 تقريرًا عن أنشطة تحقيق عالمية الاتّفاقية قبل انعقاد المؤتمر[61]. وبناء على طلب مؤتمر الدول الأطراف لعام 2018، أعدّ الرئيس أيضًا تقريرًا عن الوضع المالي لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية وعن تنفيذ التدابير المالية المعتمدة في عام 2018، على أن يُدرَس في مؤتمر الدول الأطراف لعام 2019[62]. وأعدّت وحدة دعم التنفيذ تقريرًا سنويًا عن أنشطتها[63]. وقدّمت الدول الأطراف خمس أوراق عمل، وهذا أقلّ كثيرًا من التقارير الأحد عشر التي أُعدّت لاجتماع الدول الأطراف لعام 2018. وتلت الدول الأطراف ثلاثة وستين بيانًا (بنقصان بيان عن بيانات عام 2018) في المناقشة العامّة[64]. وأقيمت 15 مناسبة جانبية، وهذه زيادة ملحوظة على عدد المناسبات الجانبية التسع لمؤتمر الدول الأطراف لعام 2018[65].

## الوضع المالي للاتّفاقية

مثّل استعراض الوضع المالي لاتّفاقية الأسلحة البيولوجية نقطة تركيز محوري للاجتماع. وأبلغ الرئيسُ الدول الأطراف في التقرير المالي أنّ صندوق رأس المال المتداوَل تلقّى لغاية 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ما مجموعه 27,685,5.04 دولار في صورة إسهامات تطوّعية من الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتّحدة[66]. ولم يشر في تقريره إلى أيّ سحوبات من الصندوق بحلول ذلك التاريخ، لكنّه أشار إلى أن بسبب إتاحة أموال الصندوق وقت استحقاق تجديد عقود موظّفي وحدة دعم التنفيذ، استطاعت الوحدة تمديد العقود لمدّة أطول من مدّتها، وهو الأمر الذي لم يكن ليتمّ لولا إتاحة الأموال. عمل الصندوق كضمانة تغطّي تمديدات العقود، لكنّ الوحدة لم تستخدم الأموال في النهاية، بسبب تلقّيها إسهامات إضافية في الوقت الملائم لتغطية مصاريف الرواتب[67].

أشار التقرير المالي إلى أن إذا كانت التدابير التي اعتمدها مؤتمر الدول الأطراف لعام 2018

(61) 3/9102/PSM/CWB ,CWB .

(62) BWC, «Report on the Overall Financial Situation of the Biological Weapons Convention,» BWC/MSP/2019/5, 28 November 2019.

(63) BWC, «Annual Report of the Implementation Support Unit,» BWC/MSP/2019/4, 8 October 2019.

(64) BWC, «Report of the 2019 Meeting of States Parties,» BWC/MSP/2019/7, 11 December 2019, para. 15, and BWC, «Report of the 2018 Meeting of States Parties,» BWC/MSP/2018/6, 11 December 2018, para. 15.

(65) BWC, «2019 Meeting of States Parties,» [n. d.].

(66) BWC, BWC/MSP/2019/5, para. 10.

(67) BWC, BWC/MSP/2019/5, para. 11.

قد «عالجت بفاعلية قضايا السيولة والمشكلات الهيكلية»، فإنه بقيت مشكلة الإسهامات المستحقَّة عن الأنشطة السابقة لعام 2018، وهي ناهزت 76,000 دولار لغاية 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019[68]. ولم يتكلّم في أثناء المناقشة مندوب أيّ من الدول التي تأخّرت كثيرًا في الدفع[69]. وخلَص التقرير إلى أنّه إذا كان تقييم التأثير الشامل للتدابير المالية المعتمَدة في اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 سابقًا لأوانه، فقد كان التأثير الأوّلي إيجابيًا، «بتيسيره القدرة على التكهّن والاستقرار عظيمَي الأهمّية للبرنامج الذي يتخلّل الجلسات، ومنعه التراكم المستمرّ لالتزامات الأمم المتّحدة المالية»[70]. وطلبت الدول الأطراف إلى رئيس مؤتمر الدول الأطراف لعام 2020 تقديم تقرير مشابه لاستعراض الوضع المالي في غضون عام واحد[71].

## قضايا أخرى دُرست في الاجتماعات

إضافة إلى المداولات المالية، درس الاجتماع مسألة تحقيق عالمية الاتّفاقية، وتقرير وحدة دعم التنفيذ السنوي، وترتيبات اجتماعات عام 2020، وترتيبات أوّلية لمؤتمر الاستعراض لعام 2021 وللجنته التحضيرية. ووافق المجتمعون على ترشيح حركة عدم الانحياز للسفير السريلانكي أليار ليبي عبدالعزيز رئيسًا لمؤتمر الدول الأطراف لعام 2020. وتقرّر انعقاد اجتماعات الخبراء لعام 2020 بين 25 آب/أغسطس و3 أيلول/سبتمبر، وانعقاد مؤتمر الدول الأطراف لعام 2020 بين 8 و11 أيلول/سبتمبر 2020. وسيُعقد مؤتمر الاستعراض التاسع في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 على أن يتمّ تحديد التاريخ الدقيق في مؤتمر الدول الأطراف لعام 2020[72].

الأمر الأهمّ هو تناول المجتمعين تقارير كلّ فريق خبراء. وممّا يُؤسف له أنّ الحصيلة كانت ضئيلة، كحالها في عام 2018. وعلى الضدّ من تقرير مؤتمر الدول الأطراف لعام 2018، عبّر تقرير مؤتمر الدول الأطراف لعام 2019 عن امتنانه لرؤساء فِرق الخبراء، منوّهًا بتقارير هذه الفِرق، ومشيرًا إلى قيمة أعمالها ومناقشاتها[73]. لكنّ التقرير تضمّن في جوهره الحقيقي جملة من سطر واحد عن اجتماعات الخبراء بكلّ بساطة، وهي الجملة ذاتها التي وردت في تقرير اجتماع الدول الأطراف: «لم يتم التوصّل إلى توافق في الآراء بشأن المداولات، بما في ذلك أيّ نتائج محتملة لاجتماعات الخبراء»[74]. حصل ذلك برغم إعراب دول أطراف كثيرة عن أسفها لعدم وثيقة جوهرية لنتيجة مؤتمر الدول الأطراف في عام 2018 في اجتماعات الخبراء، وفي اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة،

(68) BWC, BWC/MSP/2019/5, para. 16.

(69) R. Guthrie, «Three MXs, Preparations for the Review Conference and Annual Reports,» MSP Report no. 4, 6 December 2019, Daily Reports from BWC Meetings, BioWeapons Prevention Project, p. 2.

(70) BWC, BWC/MSP/2019/5, para. 17.

(71) BWC, BWC/MSP/2019/7, para. 23.

(72) BWC, BWC/MSP/2019/7, paras. 28–32.

(73) BWC, BWC/MSP/2019/7, para. 26.

(74) BWC, BWC/MSP/2019/7, para. 25.

وفي مؤتمر الدول الأطراف نفسه. وكانت روسيا، على سبيل المثال، قد أعلنت في اللجنة الأولى سعيها لاعتماد وثيقة نهائية «ذات معنى» لمؤتمر الدول الأطراف[75]. نفّذت روسيا ما جاء في إعلانها، وعمّمت في اليوم الثاني لمؤتمر الدول الأطراف مشروع نصّ لتقرير اجتماع الدول الأطراف تضمّن فقرات مقترحة متّصلة بكلّ فريق خبراء. وقال أحد المعلّقين:

فسّر كثير من الحاضرين ذلك بأنّه محاولة لترجمة قضايا جوهرية في التقرير النهائي، وهو الأمر الذي عارضته إيران في السابق. وصدرت اقتراحات عن بعض الوفود بوجوب أن تعمّم روسيا النصّ كورقة عمل لمؤتمر الدول الأطراف، لضيق الوقت المتبقّي لمؤتمر الدول الأطراف للمناقشة. وصرّح وفد الولايات المتّحدة بأنّه لن يتمخّض عن مناقشة النصّ الروسي شيء يمكن أن يوافق عليه[76].

تتيح مبادرة مبتكرة من جانب رئيس مؤتمر الدول الأطراف لعام 2019 فرصة للالتفاف على الجمود في إعداد تقارير عن قضايا جوهرية. عمّم الرئيس في اجتماع الدول الأطراف ورقة استعرضت عملية مقترَحة لإدراج الأعمال الجوهرية لاجتماعات الخبراء في مؤتمرات الدول الأطراف وفي مؤتمر الاستعراض لعام 2021[77]. أشار إلى أنّ «التكلفة المالية والبصمة البيئية... ستكون فظيعة إذا لم يحقّق مؤتمر الدول الأطراف غايته من حيث الجوهر»[78]، واقترح أن يُعدّ رؤساء اجتماعات الخبراء ورئيس مؤتمر الدول الأطراف عرضًا عامًّا للاقتراحات التي قدّمها الخبراء في اجتماعاتهم كمذكّرة يمكن تحديثها عقب اجتماعات عام 2020 وإتاحتها لمؤتمر الاستعراض التاسع[79]. واقترح أيضًا أن ينقل رئيس مؤتمر الدول الأطراف المنتهية ولايته رسالة إلى الرئيس القادم للمؤتمر، وصنع نسخ عنها لجميع الدول الأطراف، مبيّنًا الأعمال المنجزة، ومسلّطًا الضوء على الاقتراحات الرئيسة التي يرجّح أن تتوافق حولها الآراء[80]. وشجّعت الورقةُ الدول الأطراف على تحقيق الاستمرارية بين أعمال الأعوام الثلاثة التي تخلّلت الجلسات وتجميع الأعمال وتحديد نواحي التقارب وتلافي مقاربة صدامية[81].

## خلافات بين الولايات المتّحدة وروسيا

مع أنّ مواجهة شاملة بين الدولتين الطرفين الرئيستين في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية، روسيا والولايات المتّحدة، لم تحصل بعد، فلا شكّ أنّ علاقة جليدية باتت تجمعها، مع ما لذلك من نتائج

(75) Yermakov, «Statement by Mr Vladimir Yermakov, Head of Delegation of the Russian Federation to the First Committee of the 74th UNGA session, Director of the Department for Nonproliferation and Arms Control of the Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, within the General Debate,» p. 6.

(76) R. Guthrie, «The Closing Day of the Meeting of States Parties and Some Reflections,» MSP Report no. 5, 31 December 2019, Daily Reports from BWC Meetings, BioWeapons Prevention Project, p. 2.

(77) BWC, Communications from the MSP Chair at the 2019 MSP, «Consideration by the Chair of the 2019 Meeting of States Parties on Methodological Issues in View of the Ninth Review Conference,» 4 December 2019.

(78) BWC, Communications from the MSP Chair, para. 1, fourth item.

(79) BWC, Communications from the MSP Chair, para. 2, first item.

(80) BWC, Communications from the MSP Chair, para. 2, third item.

(81) BWC, Communications from the MSP Chair, para. 1, first, second and third items.

عكسية غالبًا في وسط اتّفاقية الأسلحة البيولوجية بأكمله؛ فردًّا على رفض الولايات المتّحدة مشروع النصّ الروسي لتقرير مؤتمر الدول الأطراف، عارضت روسيا فقرة تضمّنها النموذج النهائي وتشير إلى المذكّر ة التي عمّمها رئيس المؤتمر، وهو ما أدّى إلى حذف جميع هذه الإحالات من التقرير. وقال أحد المعلّقين: «لم يعترض أحد على الفقرة، لكنّ الاقتراح الروسي الخاصّ بالنصّ الجديد كان موضوع مناقشة»[82].

استمرّت النزاعات بين الدولتين الطرفين؛ ففي مؤتمر صحافي عُقد في مطلع عام 2020 وعكس الدبلوماسية الروسية في عام 2019، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إنّ الولايات المتّحدة تعرقل حوارًا شموليًا يمكن أن يتيح توافقًا للآراء في اتّفاقية الأسلحة البيولوجية بتولّيها القضايا الأمنية الدولية بنفسها. وفي إشارة إلى مفاوضات متعدّدة الأطراف حول بروتوكول ملزم قانونًا للاتّفاقية، قال لافروف، «عرقل الأمريكيون في الأساس هذا الحلّ من طرف واحد، وسعوا للترويج لمصالحهم من خلال الأمانات العامّة لمنظّمات دولية متنوّعة، بما في ذلك أمانة الأمم المتّحدة، من خلال اتّصالاتهم الثنائية الخلفية وغير الشفافة والمبهمة، للدفع بجداول أعمالهم»[83].

كرّر لافروف أيضًا زعم روسيا الأساسي المتّصل باتّفاقية الأسلحة البيولوجية الصادر في عام 2018، وهو أنّ الولايات المتّحدة تقيم مختبرات بيولوجية في الأراضي السوفياتية سابقًا[84].

## نواحي التوافق

برغم استمرار خلافات كبيرة بين الدول الأطراف حول أفضل طريقة لتعزيز اتّفاقية الأسلحة البيولوجية، هناك نواحٍ آخذة في الظهور وتولّد توافقًا واسعًا (وإن اختلفت الآراء في التفاصيل). يُنظر بوجه عام إلى قاعدة بيانات المادّة العاشرة على أنّها قيّمة، برغم وجود اعتراف واسع بإمكان تحسينها. ويحظى بناء قاعدة بيانات مشابهة للمادّة السابعة بدعم بوجه عام، وكذلك التوجيهات التي تساعد دولة ما على طلب مساعدة إنسانية ضمن إطار عمل المادّة السابعة. وهناك دعم أقاليمي لاستحداث منصب مسؤول التعاون ضمن وحدة دعم التنفيذ، وربّما منصب مسؤول مماثل عن العلوم والتكنولوجيا. وهناك توافق واسع على الحاجة إلى استعراض للعلوم والتكنولوجيا من نوع ما. وهناك اعتراف واسع بقيمة مدوّنات السلوك، واعتراف واسع بالحاجة إلى استعراض طرائق تدابير بناء الثقة، ودعم عريض لشبكة مساعدة لتدابير بناء الثقة.

(82) Guthrie, «The Closing Day of the Meeting of States Parties and Some Reflections,» MSP Report no. 5, p. 1.

(83) TASS, «Lavrov Castigated US for Reluctance to Speak Openly about Bioweapons with other Nations,» 17 January 2020.

(84) F. Lentzos, «The Russian Disinformation Attack That Poses a Biological Danger,» Bulletin of the Atomic Scientists, 19 November 2018, and F. Lentzos, «Biological Weapon Disarmament and Non-proliferation,» *SIPRI Yearbook 2019,* pp. 444–445.

## القضايا الجنسانية ونزع السلاح

طرأ تطوّر جديد في عام 2019، وهو الاعتراف المتنامي بموضوع «القضايا الجنسانية ونزع السلاح» ضمن اتّفاقية الأسلحة البيولوجية. ففي عام 2018، لم تُشر أيّ دولة طرف إلى القضايا الجنسانية ونزع السلاح، لكنّ ثلاثة وفود أثارت المسألة في اجتماعات الخبراء لعام 2019، وتحدّث عن الموضوع أحد عشر مندوبًا في مؤتمر الدول الأطراف لعام 2019[85]. وطالبت البيانات بتنوّع جنساني أكبر، وبتحليل أفضل للتأثيرات ذات الطابع الجنساني للأسلحة البيولوجية والعمليات السياسية المناظرة، وإدراج أوسع لوجهات النظر الجنسانية في سياق اتّفاقية الأسلحة البيولوجية، ومناقشة الفوارق المحتملة في تأثيرات الأسلحة البيولوجية في الرجال والنساء، وأهمية المساعدة والردّ والتأهّب[86]. وبُعَيد ذلك، نشر معهد الأمم المتّحدة لبحوث نزع الأسلحة (UNIDIR) دراسة شدّدت على أنّ البيانات المصنَّفة حسب نوع الجنس والجنوسة ومعرفة المنظور الجنساني يمكن أن تسهم في حالة التأهّب وفي تعزيز فاعلية المساعدة بموجب اتّفاقية الأسلحة البيولوجية[87].

## حوارات في أماكن غير جنيف ونيويورك

استمرّت في عام 2019 حلقات عمل كثيرة متّصلة باتّفاقية الأسلحة البيولوجية بدأت في عام 2018[88]. موّل الاتّحاد الأوروبي حلقتَي عمل حول عالمية الاتّفاقية، وأشرفت على تنظيمهما وحدة دعم التنفيذ ومكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA)، الأولى في إثيوبيا للدول الأفريقية التي ليست طرفًا في الاتّفاقية والثانية في نيوزيلندا لدول المحيط الهادئ التي ليست طرفًا في الاتّفاقية[89]. وموّلت أستراليا حلقة عمل ثانية نظّمتها وحدة الدعم/مكتب الأمم المتّحدة حول عالمية الاتّفاقية في فيجي لدول المحيط الهادئ التي ليست طرفًا في الاتّفاقية[90]. وموّلت اليابان ثلاث حلقات عمل نظّمتها وحدة الدعم/مكتب الأمم المتّحدة في تايلند وقرغيزستان وماليزيا حول بناء القدرة الإقليمية في آسيا الوسطى وفي جنوب شرق آسيا[91]. وموّلت فرنسا تمرين محاكاة على المادّة السابعة، نظّمته وحدة الدعم/مكتب الأمم المتّحدة وأجري في توغو للدول الأطراف الفرنكوفونية في غرب أفريقيا[92].

---

(85) Reaching Critical Will (RCW), «2019 Biological Weapons Convention Meeting of States Parties,» Latest news from RCW, 11 December 2019.

(86) United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR) and Norway, «Gender-responsive BWC? Understanding Gender-related Impacts of Biological Weapons and Implications for Assistance, Response and Preparedness,» Interactive Meeting on the Margins of the 2019 BWC MX4, Palais des Nations, Geneva, 7 August 2019.

(87) R. H. Dalaqua [et al.] Missing Links: Understanding Sex- and Gender-related Impacts of Chemical and Biological Weapons (Geneva: UNIDIR, 2019).

(88) Lentzos, «Biological Weapon Disarmament and Non-proliferation,» p. 443.

(89) BWC, BWC/MSP/2019/3, para. 2.

(90) BWC, BWC/MSP/2019/3, para. 2.

(91) BWC, BWC/MSP/2019/4, para. 7.

(92) BWC, BWC/MSP/2019/4, para. 7.

أحد الاتّجاهات الرئيسة الآخذة في الظهور في مجال نزع الأسلحة البيولوجية بروز المجتمع المدني كمساهم كبير في تشكيل الحوارات المتّصلة بالتهديدات البيولوجية والردود الملائمة عليها. ينعكس ذلك في الأعداد الكبيرة للمنظّمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعات اتّفاقية الأسلحة البيولوجية وفي تنظيم مناسبات جانبية، لكنّ منظّمات المجتمع المدني تعقد مبادرات عالمية وحلقات عمل ومناسبات متّصلة بالأمن البيولوجي أيضًا[93]. ولطالما كان عمل المجتمع المدني مع الاتّفاقية معتمدًا على الخبراء وعالي التقنية غالبًا، ومتميّزًا بحشد التأييد الهادئ وبناء شِّراكات داعمة مع وفود وطنية بشأن قضايا متنوّعة. وتميّز الأفراد المشاركون بالتزام شخصي بعيد المدى بالاتّفاقية وبتواريخ مديدة في العمل معها (ومع اتّفاقية الأسلحة الكيميائية غالبًا أيضًا). لكنّ انخراط المجتمع المدني المعاصر يزداد تنوّعًا بدرجة كبيرة؛ فهناك جهات فاعلة جديدة ومهمّة تأتي بخلفيات وانتماءات وبرامج عمل واستراتيجيات مختلفة. ومن خلال هذه التدابير، يزداد المجتمع المدني العامل مع اتّفاقية الأسلحة البيولوجية تنوّعًا. لكنّه يظلّ متجانسًا إلى حدّ بعيد بموجب تدابير أخرى. الأغلبية العظمى من المندوبين بيض البشرة وغربيون ومن دول الشمال العالمي. والعديد منهم يتلقّى التمويل أيضًا من خلال المموّل نفسه، وهو مشروع العمل الخيري المفتوح (أوبِن فيل) الذي يركّز على ناحية محدّد للغاية في الأخطار التي تهدّد الأمن البيولوجي: الأخطار البيولوجية الكارثية العالمية[94]. وربّما يكون لذلك تأثيرات كبيرة في اتّجاه مجال نزع الأسلحة البيولوجية ومنع انتشارها في الأعوام القادمة[95].

(93) انظر، مثلاً، المبادرات والمناسبات التي عقدها: NTI | bio, the Johns Hopkins Center for Health Security, and the Center for Global Health Science and Security at Georgetown University.

(94) F. Lentzos, «Will Splashy Philanthropy Cause the Biosecurity Field to Focus on the Wrong Risks?,» *Bulletin of the Atomic Scientists*, 25 April 2019.

(95) انظر: Lentzos, Ibid.

# الفصل الثالث عشر

# تحديد الأسلحة التقليدية وتقنيات الأسلحة الحديثة

**إيان ديفيس**

**عرض عامّ**

تنتهج الدول عمومًا مقاربتين واسعتين لتحديد الأسلحة التقليدية: تحديد و/أو حظر الأسلحة التي تُعَدّ غير إنسانية أو عشوائية؛ وتنظيم وإدارة حيازة الأسلحة وإنتاجها ونقلها والاتّجار بها، منعًا لتكديسها على نحو مخلّ بالاستقرار أو تحويلها و/أو إساءة استخدامها. نستعرض في القسم I التطوّرات والمفاوضات التي جرت في عام 2019 على صعيد ثلاثة من الصكوك العالمية الرئيسة لتنظيم إنتاج الأسلحة التقليدية والاتّجار بها واستخدامها: اتّفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن عدّها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام 1981 (اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة)؛ واتّفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد)؛ واتّفاقية الذخائر العنقودية. وسنناقش صكًا رئيسًا آخر، هو معاهدة تجارة الأسلحة، في الفصل الرابع عشر.

على الرغم من القلق الدولي المتعاظم من استخدام الأسلحة الحارقة والأسلحة المتفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان، وهذا يشمل استخدام جماعات مسلّحة من غير الدول أجهزة متفجّرة ارتجالية، لم يُتوصَّل في المناقشات الدائرة في إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة إلى نتائج ملموسة. إنّ عدم إحراز تقدّم في هذا الإطار دافع لبعض الدول لاستكشاف إمكان استحداث صكوك جديدة لتحديد الأسلحة. وقد عقدت إيرلندا في جنيف السلسلة الأولى من مشاورات مفتوحة بشأن إعلان سياسي متّصل بالأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بهدف إكمال بيان واعتماده في عام 2020.

وبسبب خلافات دولية حول تطوير معايير لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني، انطلقت عمليتان متوازيتان في عام 2019: فريق عامل مفتوح باب العضوية وفريق جديد من خبراء حكوميين. لكنّ عدم توافق الآراء يجعل التوصّل إلى اتّفاق مُلزم قانونًا في العمليتين مستبعدًا في المستقبل القريب.

إذا كانت استخدامات الدول للألغام المضادّة للأفراد نادرة للغاية الآن، فإنّ استخدامها من جانب جماعات فاعلة من غير الدول في النزاعات مشكلة متفاقمة، وبخاصة استخدامها ألغامًا مرتجلة تنفجر بفعل ضحاياها. استخدمت هذه الجماعات ألغامًا مضادّة للأفراد في ستّ دول على الأقلّ بين أواسط عام 2018 وتشرين الأول/أكتوبر 2019، وهي أفغانستان والهند وميانْمار ونيجيريا وباكستان واليمن. لكنّ جبهة بوليساريو في الصحراء الغربية، وهي جماعة مسلّحة من غير الدول، أكملت في عام 2019 تدمير ألغامها المخزّنة. وفي عام 2018، أصبحت الملديف والفيليبين دولتين طرفين في اتّفاقية الذخائر العنقودية، ليصل إجمالي عدد الدول الأطراف إلى 107 دول. ونشير إلى أنّ استخدام ذخائر عنقودية استمرّ في سورية في عام 2019.

نعاين في القسم II الجهود الرامية إلى تنظيم منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل. وكما كانت الحال في عامَي 2017 و2018، جرت المباحثات حول هذه المنظومات في نسق فريق خبراء حكوميين ضمن إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة. ومع أنه ظهر توافق للآراء بين الدول لجهة عدم جواز أن يكون استقلال هذه المنظومات بلا قيود، يستمرّ الخلاف حول ما إذا كان يلزم وجود تنظيم إضافي. وقد اعتمد فريق الخبراء الحكوميين 11 مبدأً توجيهيًا في عام 2019 (اقتُرحت 10 مبادئ منها في عام 2018) ووافق على الاجتماع مجدّدًا لمواصلة المباحثات في عامَي 2020 و2021. تودّ أغلبية الدول من فريق الخبراء الحكوميين تقديم توصيات جوهرية وطموحة سياسيًا في مؤتمر استعراض اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة لعام 2021، لكنّ مجموعة من القوى العسكرية التي تملك تقنيات متطوّرة لا تزال تعيق التقدّم.

نناقش في القسم III تطوّرات متّصلة ببند جدول أعمال الأمم المتّحدة: منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي. أعلنت دول صراحة، وفي مقدّمها الولايات المتّحدة، منذ عام 2017 أنّ الفضاء ميدان حرب أو مسرح لعمليات عسكرية دفاعية وهجومية. وأعلنت دول أخرى، منها فرنسا والهند واليابان، عن وحدات فضائية عسكرية متخصّصة جديدة في عام 2019، وفي آذار/مارس 2019، اختبرت الهند سلاحًا مضادًّا للأقمار الصناعية. وأعلن حلف الناتو في عام 2019 أيضًا أنّ الفضاء الخارجي صار ميدان عمليات. وعلى الرغم من اشتداد خطر حصول نزاع في الفضاء الخارجي، بقيت المناقشات الدولية حول نواحي الأمن والسلامة في الأنشطة البيولوجية، بما في ذلك منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي، تراوح مكانها.

# I. الصكوك العالمية لتحديد الأسلحة التقليدية

**إيان ديفيس**

## مقدّمة

يقع تحديد الدول للأسلحةَ التقليدية عمومًا ضمن واحدة من مقاربتين عريضتين: تحديد و/أو حظر الأسلحة التي تُعَدّ غير إنسانية أو عشوائية؛ وتنظيم وإدارة حيازة الأسلحة وإنتاجها ونقلها والاتّجار بها، منعًا لتكديسها المخلّ بالاستقرار وتحويلها و/أو إساءة استخدامها. يوجد خمسة صكوك عالمية رئيسة لتنظيم إنتاج الأسلحة التقليدية والاتّجار بها و/أو استخدامها، وهي: (أ) اتّفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيّنة يمكن عدّها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة)؛ و(ب) اتّفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادّة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام 1997 (اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد)؛ و(ج) برنامج عمل الأمم المتّحدة لمنع الاتّجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه لعام 2001 (برنامج عمل الأمم المتّحدة)؛ و(د) اتّفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008؛ و(هـ) معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013.

نستعرض في هذا القسم التطوّرات الرئيسة والمفاوضات التي جرت في أربعة من هذه الصكوك في عام 2019، ونُرجئ الحديث عن معاهدة تجارة الأسلحة إلى الفصل الرابع عشر. ونستعرض في هذا القسم أيضًا الجهود الرامية إلى استحداث صكوك عالمية جديدة تحكم الفضاء الإلكتروني واستخدام أسلحة متفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان. ونستفيض في القسمين التاليَين في مناقشات لجهود رامية إلى تنظيم منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل (القسم II) ومنع سباق تسلّح في الفضاء الخارجي (القسم III).

## اتّفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة

تحظر اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة أو تقيّد استخدام أنواع معيّنة من الأسلحة التي تسبّب

للمحاربين معاناة غير لازمة أو غير مبرَّرة أو تؤثّر في المدنيين بطريقة عشوائية[1]. إنّها ما يسمّى معاهدة إطارية ربّما تضاف إليها اتّفاقات خاصّة في صورة بروتوكولات (انظر الإطار الرقم (13ـ1)). ضمّت الاتّفاقية الأصلية وبروتوكولاتها 125 دولة لغاية كانون الأول/ديسمبر 2019. ولم تنضمّ دول جديدة إلى الاتّفاقية في عام 2019. كما أن ليست الدول كلها مصادِقة على جميع البروتوكولات المعدَّلة أو الإضافية[2].

**الإطار الرقم (13ـ1)**

**اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة**

تضمّنت اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة (CCW) في الأصل ثلاثة بروتوكولات: البروتوكول الذي يحظر استخدام أسلحة تعتمد على شظايا لا تُكتشف في جسم الإنسان بالأشعّة السينية (البروتوكول **الأول**)؛ والبروتوكول الذي ينظّم استخدام الألغام الأرضية والفخاخ المتفجّرة والأجهزة المشابهة (البروتوكول **الثاني**)؛ والبروتوكول الذي يحدّ من استخدام الأسلحة الحارقة (البروتوكول **الثالث**). وفي السنين التالية، أضافت الدول بروتوكولين: البروتوكول **الرابع** الذي يحظر استخدام أسلحة ليزرية تسبّب العمى ونقلها، وقد أضيف في عام 1996؛ والبروتوكول **الخامس** المعنيّ بالمتفجّرات من مخلّفات الحرب (ERW)ـ ألغام أرضية وذخائر غير منفجرة وذخائر متفجّرة متروكةـ وقد أضيف في عام 2003. إضافة إلى ذلك، وسّعت التعديلاتُ هذه الاتّفاقية وقوّتْها؛ فالبرتوكول الثاني المعدَّل مثلاً، يفرض على استخدام الألغام المضادّة للأفراد (APM) قيودًا إضافية، في حين وُسّع نطاق اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة في عام 2001 ليشمل أوضاع نزاع مسلّح داخل دولة. وبما أنّ البروتوكول الثاني لا يرقى إلى حظر استخدام الألغام الأرضية، أفضت عملية موازية خارج إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة إلى إعداد اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد (APM).

اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة مهمّة أيضًا في التصدّي للتحدّيات الناشئة عن تطوير أو استخدام أنواع جديدة من الأسلحة ومنظوماتها في ما يتّصل بالقانون الدولي الإنساني. فالعديد من المناقشات المعاصرة حول تحديد الأسلحة التقليدية محكومة بمفهوم «نزع السلاح لأغراض إنسانية» الذي يعطي الأولوية لحماية الأشخاص، وليس الدول، وأمنهم وعافيتهم. تسعى هذه المقاربة خصوصًا إلى زيادة حماية المدنيين بتقليص تأثيرات الأسلحة في البشر والبيئة[3]. لكن ظهرت تجاذبات في السنين

(1) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(2) للاطلاع على تفاصيل بشأن الدول الأطراف التي صادقت على البروتوكولات المعدَّلة أو الإضافية، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(3) انظر المناقشات حول نزع السلاح لأغراض إنسانية في: I. Anthony, «International Humanitarian Law: ICRC Guidance and its Application in Urban Warfare,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 545–553, and I. Davis, and M. Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons,» *SIPRI Yearbook 2018*, p. 381.

انظر أيضاً: International Committee of the Red Cross, International Humanitarian Law and the Challenges of Contemporary Armed Conflicts: Recommitting to Protection in Armed Conflict on the 70th Anniversary of the Geneva Conventions (Geneva: ICRC, 2019).

الأخيرة بين فكرة إعطاء الأولوية للمطالب الإنسانية والحاجات العسكرية المتصوَّرة لدى دول معيّنة، وهو ما أوصل مناقشات كثيرة دائرة حول الاتّفاقية إلى حائط مسدود[4].

## اجتماع الدول الأطراف

تلتقي الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة بانتظام في اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية وفي مؤتمر استعراض يُعقَد كلّ خمسة أعوام. يدرس المجتمعون في هذه اللقاءات عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أُلّف في عام 2001، ولا يزال يلتئم في صور متنوّعة منذ ذلك الحين. كما أنّ للبروتوكول الثاني المعدَّل والبروتوكول الخامس عمليات خاصّة لتنفيذها، وهما يعملان بالتوازي مع اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة. وشهد عام 2019 سبعة اجتماعات متّصلة بهذه الاتّفاقية (انظر الجدول الرقم (13ـ1)).

نوقش في المؤتمر السنوي الثالث عشر لاجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في البروتوكول الخامس التقرير الذي أعدّه اجتماع الخبراء في حزيران/يونيو 2018، والذي ركّز على تحقيق عالمية البروتوكول، وعلى الإبلاغ الوطني، وإزالة المتفجّرات من مخلّفات الحرب، ومساعدة الضحايا والتنفيذ العملي للمادّة الرابعة من البروتوكول الخامس المعنيّة بتسجيل المعلومات وحفظها ونقلها[5]. لم يجرِ في المؤتمر تقديم اقتراحات جديدة، لكن اتُّفق فيه على مواصلة التركيز على هذه المواضيع في عمله في عام 2020 [6].

استعرض المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للأطراف السامية المتعاقدة في البروتوكول الثاني المعدَّل حالة البروتوكول وسير عمله، ودرس مسائل أثيرت في التقارير السنوية الوطنية للدول الأطـراف[7]. وكما كانت الحال في عام 2018، أطلق الاجتماع مناشدة أيضًا لتحقيق عالمية

(4) انظر المناقشات حول مؤتمر استعراض اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة لعام 2016 في: I. Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» SIPRI Yearbook 2017, pp. 554–561.

وحول التطوّرات في عامي 2017 و2018 في: Davis and Verbruggen, Ibid., pp. 381-392, and V. Boulanin, I. Davis and M. Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons and Lethal Autonomous Weapon Systems,» SIPRI Yearbook 2019, pp. 449–461.

(5) United Nations, Thirteenth Conference of the High Contracting Parties to Protocol V on Explosive Remnants of War to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which May be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, 11 November 2019, «Report on the 2019 Meeting of Experts of the High Contracting Parties to Protocol V,» CCW/P.V/CONF/2019/2, 7 October 2019.

(6) United Nations, Thirteenth Conference of the High Contracting Parties to Protocol V on Explosive Remnants of War to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, 19 November 2019, «Final document,» CCW/P.V/CONF/2019/5, 11 November 2019.

(7) United Nations, Twenty-first Annual Conference of the High Contracting Parties to Amended Protocol II to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, «Final Document,» 12 November 2019.

البروتوكول ودرس تقريرًا أعدّه فريق الخبراء عن الأجهزة المتفجّرة الارتجالية[8]. وعلى الرغم من خطورة تهديد هذه الأجهزة (انظر أدناه عن اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد وعن الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان)، لم يجرِ التوافق على أيّ تدابير جوهرية جديدة. وعوضًا عن ذلك، بقي التركيز على تبادل طوعي للمعلومات عن التدابير الوطنية وأفضل الممارسات المتّصلة بالتحديد وإزالة الألغام لأغراض إنسانية وحماية المدنيين من الأجهزة المتفجّرة الارتجالية.

التأم اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام 2019 برئاسة باكستان في 13ـ15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. استعرض المجتمعون الامتثال والتقدّم نحو تحقيق عالمية اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة. ضمّ جدول الأعمال ثلاث قضايا جوهرية هي: (أ) منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل (انظر القسم II)، و(ب) الأسلحة الحارقة، و(ج) الألغام غير الألغام المضادّة للأفراد. وأجريت مناقشات محدودة حول الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان أيضًا. لكن بما أنّ حكومات معيّنة حالت دون إدراجها كبند رسمي في جدول الأعمال، تحوّلت القوّة الدافعة الرئيسة لهذه القضية إلى عملية سياسية جديدة أطلقتها النمسا وإيرلندا (انظر أدناه) خارج إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة. وأيّدت الدول الأطراف المبادئ التوجيهية التي أكّدها اجتماع الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، ووافقت على جدول اجتماعات الفريق لعامي 2020ـ2021. وكما في عامَي 2017 و2018، وافق المجتمعون أيضًا على إدراج «القضايا الناشئة في سياق أهداف الاتّفاقية وغاياتها» في جدول أعمال الاجتماع التالي، مع دعوة مفتوحة للدول الأطراف لتقديم أوراق عمل ذات صلة[9].

**الجدول الرقم (13ـ1)**

**اجتماعات اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة في عام 2019**

| التاريخ | الاجتماع |
|---|---|
| 25ـ 29 آذار/مارس | فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل |
| 20ـ 21 آب/أغسطس | فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل |
| 22 آب/أغسطس | فريق الخبراء المعنيّ بالبروتوكول الثاني المعدَّل |
| 23 آب/أغسطس | اجتماع الخبراء المعنيّ بالبروتوكول الخامس |

(8) United Nations, Twenty-first Annual Conference of the High Contracting Parties to Amended Protocol II to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, «Report on Improvised Explosive Devices,» 26 September 2019.

وانظر أيضًا المناقشة حول الأجهزة المتفجّرة الارتجالية في: Davis, and Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons,» pp. 387-388.

(9) Meeting of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, Geneva, Final report, CCW/MSP/2019/9, 13 December 2019.

| | |
|---|---|
| 11 تشرين الثاني/نوفمبر | المؤتمر السنوي الثالث عشر للأطراف السامية المتعاقدة في البروتوكول الخامس |
| 12 تشرين الثاني/نوفمبر | المؤتمر السنوي الحادي والعشرون للأطراف السامية المتعاقدة في البروتوكول الثاني المعدَّل |
| 13ـ 15 تشرين الثاني/نوفمبر | اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة |

**ملاحظة:** التأمت هذه الاجتماعات في جنيف.

مع أنّ أيًّا من الاجتماعات لم يُلغَ لأسباب مالية، وهو ما كانت عليه الحال في عام 2017، بقيت مشكلات تمويل اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة موضعًا رئيسًا في المناقشات. وعقب اقتراحات قدّمها الرئيس للتعامل مع القضايا الهيكلية والتدفّقات النقدية ذات الصلة، بما في ذلك تمويل وحدة دعم تنفيذ الاتّفاقية، وافقت الدول الأطراف على تدابير مالية عديدة، منها تأسيس صندوق رأس مال متداول طوعي لتوفير السيولة في أثناء السنة المالية[10].

وعلى العموم، وكما في السنين الأخيرة، لم يُحرز تقدّم يُذكر لعدم توافق الآراء، ولأنّ مجموعة من الدول عرقلت تقدّم معظم برنامج عمل اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة. ومع أنّ الاتّفاقية عملت على نحو تقليدي بطريقة شمولية وشفافة، جرى التفاوض على التقرير النهائي لعام 2019 خلف أبواب موصدة[11]. وسيلتئم مؤتمر الاستعراض السادس للاتّفاقية في 13ـ17 كانون الأول/ديسمبر 2021.

## الأسلحة الحارقة

يحظر البروتوكول الثاني لاتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة استخدام أيّ أسلحة حارقة ضدّ أهداف مدنية أو استخدام أسلحة حارقة تُسقَط من الجوّ في ضرب أهداف عسكرية في مناطق سكنية. لكن قيوده أخفقت في منع أذيّة المدنيين لاستخدام هذه الأسلحة في السنين الأخيرة، ولا سيما في سورية وأوكرانيا واليمن. يوجد في البروتوكول ثغرتان رئيستان: ضعف تنظيم الأسلحة الحارقة التي تُطلق من الأرض مقارنة بالنماذج التي تُسقَط من الجوّ، وصيغة غير ملائمة في تحديد الذخائر المتعدّدة الأغراض التي يمكن استخدامها لأهداف كثيرة في ميدان القتال، كالذخائر التي تحتوي على الفسفور الأبيض الذي يمكن استخدامه كحاجب رؤية أو كستار دخاني، وفي إرسال إشارات ووضع علامات، tوكسلاح حارق أيضًا.

سورية ليست دولة طرفًا في البروتوكول الثالث، ولذلك فهي غير ملزمة بقيوده. تستخدم الحكومة

(10) Meeting of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, Geneva, 13–15 November 2019, «Further Suggested Measures that could be Considered to Improve the Stability of the Secretariat's Support to the Convention and on Financial Issues Related to the Convention and its Annexed Protocols,» 12 November 2019, CCW/MSP/2019/CRP.1.

(11) انظر أيضًا: K. Geyer, «Financial Issues,» CCW Report, vol. 7, no. 8, Reaching Critical Will (17 November 2019) R. Acheson, «The CCW is Still Standing, but to What End?,» *CCW Report*, vol. 7, no. 8, Reaching Critical Will (17 November 2019).

السورية أسلحة حارقة روسية أو سوفياتية الصنع منذ عام 2012. وازدادت وتيرة الهجمات بالأسلحة الحارقة في سورية عقب بدء روسيا، وهي دولة طرف في البروتوكول، عملياتها المشتركة مع سورية في عام 2015[12]. ووثّقت منظّمة هيومان وُتش استخدام التحالف العسكري الروسي- السوري الأسلحة الحارقة بصورة مستمرّة في عمليات مشتركة في مناطق مدنية أو في محيطها بسورية. ففي أيار/مايو-حزيران/يونيو مثلاً، استُخدمت أسلحة حارقة 17 مرّة على الأقلّ وأكثرها في محافظة إدلب. وحدّدت منظّمة هيومان واتش نحو 150 هجومًا بأسلحة حارقة في سورية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2012، لكنّ الراجح أنّ العدد الإجمالي أكبر[13]. وتنظر المنظّمة أيضًا في مزاعم استخدام تركيا وحلفائها الفوسفور الأبيض في تشرين الأول/أكتوبر 2019[14].

بدأت مناقشات حول الأسلحة الحارقة في إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة غداة استخدام إسرائيل الفسفور الأبيض بغزّة في عام 2009[15]. شجبت دول كثيرة، إلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمانة العامّة للأمم المتّحدة ومنظّمات غير حكومية كثيرة، هجمات حديثة بأسلحة حارقة وطالبت بإعادة النظر في البروتوكول الثالث وتقويته[16]. وكان ذلك بندًا في جدول أعمال اجتماعات اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة في عامَي 2017 و2018، لكنَّ روسيا عرقلت، مع قدر من الدعم الصيني والكوبي، في الاجتماع الأخير اقتراحات إبقائه بندًا منفصلاً في جدول أعمال اجتماع عام 2019[17]. ومع ذلك، ندّدت 14 دولة طرفًا على الأقلّ في الاجتماع باستخدام الأسلحة الحارقة وأعربت عن قلقها من استخدامها، وكرّرت دعواتها إلى مناقشات مخصّصة في إطار الاتّفاقية لتقوية البروتوكول. لكنّ الدول الأطراف أخفقت في وضع المسألة كبند على جدول أعمال عام 2020 بسبب معارضة دولتين ذلك علنًا، وهما روسيا والولايات المتّحدة. وعكس التقرير النهائي القلق الواسع النطاق من استخدام أسلحة حارقة والانقسامات حول كيفية المتابعة[18].

---

(12) لمزيد من المعلومات عن استخدام أسلحة حارقة في سورية، انظر: Human Rights Watch and International Human Rights Clinic, «An Overdue Review: Addressing Incendiary Weapons in the Contemporary Context,» Memorandum to delegates at the Meeting of States Parties to the Convention on Conventional Weapons, November 2017, pp. 14–18.

وللمزيد عن النزاع المسلّح في سورية، انظر الفصل السادس، القسم II في هذا الكتاب.

(13) Human Rights Watch, «Standing Firm against Incendiary Weapons: Memorandum to Delegates of the Meeting of States Parties to the Convention on Conventional Weapons,» November 2019.

(14) «Kurds Accuse Turkey of Using Napalm and White Phosphorus,» France 24, 24 October 2019.

(15) Human Rights Watch, «Rain of Fire: Israel's Unlawful Use of White Phosphorous in Gaza,» 25 March 2009.

(16) انظر المناقشة حول الأسلحة الحارقة في: Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Developments in 2016,» pp. 556-557, and Davis and Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons,» pp. 388-389.

(17) للمزيد عن التطوّرات في عام 2018، انظر: Boulanin, I. Davis and M. Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons and Lethal Autonomous Weapon Systems,» pp. 460-446.

(18) B. Docherty, «Incendiary Weapons,» CCW Report, vol. 7, no. 8, Reaching Critical Will (17 November 2019), and Meeting of the High Contracting Parties to the CCW Convention, Final Report, CCW/MSP/2019/9.

## الألغام غير الألغام المضادّة للأفراد

ركّزت المناقشات حول الألغام غير الألغام المضادّة للأفراد على الألغام المضادّة للمركبات، وهذا يشمل الألغام المضادّة للدبابات. يشير آخر البيانات إلى زيادة حوادث الألغام المضادّة للمركبات بنسبة 18 في المئة في عام 2018، وهو ما أدى إلى 569 إصابة معلَنة في 23 دولة، 53 في المئة منها إصابات مدنية[19]. مضى أكثر من عقد على مناقشة هذا الموضوع ضمن اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة، لكن من غير أن تتوافق آراء الدول الأطراف على كيفية المضيّ بالمناقشة. وعجز لقاءان تشاوريان مفتوحان وغير رسميَّين عن تقليص الخلاقات في عام 2018، مع أنّ تقرير الرئيس أوصى بمواصلة المشاورات غير الرسمية في عام 2019 [20]. لكن في حالة الأسلحة الحارقة، أعربت أغلبية الدول المشاركة في مناقشات عام 2019 حول الألغام غير الألغام المضادّة للأفراد عن قلقها من أثر الاستخدام العشوائي وغير المتكافئ لهذه الألغام في الإنسان، لكنّ دولتين، هما روسيا وبيلاروسيا، جادلتا اعتراضًا على أيّ قيود إضافية[21]. بل إنّ تقرير اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة النهائي لم يأت إلى ذكر الألغام غير الألغام المضادّة للأفراد في الواقع.

## اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد

احتفلت الألغام غير الألغام المضادّة للأفراد في عام 2019 بالذكرى السنوية العشرين لدخولها حيّز النفاذ في 1 آذار/مارس 1999، وعُقد مؤتمر استعراضها الرابع. تحظر الاتّفاقية، من جملة أمور، استخدام ألغام غير الألغام المضادّة للأفراد وتطويرها وإنتاجها ونقلها. وهي ألغام تنفجر عندما يلمسها إنسان، أي أنّها تنفجر «بفعل ضحاياها»، ولذلك فهي تشمل أجهزة متفجّرة ارتجالية تعمل كألغام مضادّة للأفراد، وتُعرف باسم «الألغام المرتجلة» أيضًا[22]. وحدّدت الدول الأطراف في مؤتمر الاستعراض الثالث في عام 2014 هدفًا وهو إزالة هذه الألغام بالكامل وإزالة عواقب استخدامها السابق بحلول عام 2025.

الامتثال لاتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد جيد عمومًا، لكنّه عرضة لتقويض مستمرّ بسبب رفض بعض الدول، كالصين وإيران وإسرائيل وكوريا الشمالية وروسيا والسعودية والولايات المتّحدة، التوقيع عليها. ويوجد حاليًا 164 دولة طرفًا في اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد، وهي تضمّ جميع الدول

(19) U. Hofmann [et al.], «Global Mapping and Analysis of Anti-vehicle Mine Incidents in 2018,» Geneva International Centre for Humanitarian Demining and SIPRI, June 2019.

(20) Meeting of the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which may be Deemed to be Excessively Injurious or to have Indiscriminate Effects, Geneva, «Mines other than Anti-Personnel Mines,» report of the Chairpersonelect, 2 Nov. 2018, CW/MSP/2018/3.

(21) K. Geyer, «Mines Other Than Anti-personnel Mines,» *CCW Report, vol*. 7, no. 8, Reaching Critical Will (17 November 2019).

(22) تناقش قضايا الأجهزة المتفجّرة الارتجالية في اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة أيضًا، انظر أعلاه، وفي اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة، بما في ذلك من خلال تقديم القرارات.

الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، وجميع الدول الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجميع الدول في الأمريكات عدا كوبا والولايات المتّحدة. ولا تزال 33 دولة فقط خارج المعاهدة[23]، كما أنّ عام 2019 لم يشهد انضمام دول جديدة.

## إنتاج الألغام المضادّة للأفراد واستخدامها في عام 2019

الاستخدامات الجديد للألغام المضادّة للأفراد من جانب دول نادرة جدًّا الآن. واستنادًا إلى برنامج رصد الألغام في عام 2019، لم يُسجَّل سوى استخدام ميانْمار، وهي دولة خارج المعاهدة، لهذه الألغام بين تشرين الأول/أكتوبر 2017 وتشرين الأول/أكتوبر 2019، وهوا إجراء دأبت عليه في السنين العشرين الماضية[24]. أنتج أكثر من 50 دولة هذه الألغام في الماضي، لكن لم تحدّد الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية غير 11 دولة مُنتجة لها حاليًا، ويُرجَّح أن ثلاثًا من هذه الدول فقط (الهند وميانْمار وباكستان) نشطة في إنتاجها[25]. ومع أنّ أغلب الدول في العالم ملتزمة بوقف اختياري بحكم الأمر الواقع لإنتاج هذا السلاح واستخدامه، يمثّل استخدام جماعات من غير الدول للألغام المضادّة للأفراد في نزاعات، وهذا يشمل أجهزة متفجّرة ارتجالية تنفجر بفعل ضحاياها، مشكلة متفاقمة. استخدمت هذه الجماعات تلك الألغام في ستّ دول على الأقلّ بين أواسط عام 2018 وتشرين الأول/أكتوبر 2019: في أفغانستان والهند وميانْمار ونيجيريا وباكستان واليمن. وهناك مزاعم غير مؤكّدة بأنّ جماعات مسلّحة من غير الدول استخدمتها في سبع دول أخرى هي الكاميرون وكولومبيا وليبيا ومالي والفيليبين والصومال وتونس[26].

سجّلت الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية وقوع 6897 ضحية بسبب الألغام/المخلّفات الحربية المتفجّرة في عام 2018، وهو آخر عام تتاح عنه بيانات، منها ما لا يقل عن 3059 إصابة قاتلة، وفي صفوف المدنيين غالبًا (71 في المئة). وبذلك يكون العامَ الرابع على التوالي الذي يشهد إصابات استثنائية، وإنّ قلّ عددها عن نظيره في عامي 2016 و2017. كما أنّه العام الثالث على التوالي الذي سبّبت فيه الألغامُ الارتجالية العدد الأكبر للإصابات السنوية، وفي عام 2018 سُجّل أكبر عدد للإصابات بسبب ألغام ارتجالية حتى الساعة (3789 إصابة). والدول الثلاث التي شهدت أكثر الإصابات في عام 2018 هي أفغانستان (2234 إصابة) وسورية (1465 إصابة) واليمن (596 إصابة).

---

(23) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(24) International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition (ICBL–CMC), *Landmine Monitor*, 2019 (Geneva: ICBL–CMC, 2019), pp. 1 and 8–10.

يركّز التقرير على السنة التقويمية 2018 مع إدراج معلومات لغاية تشرين الثاني/نوفمبر 2019 متى تسنّى ذلك.

(25) الدول المنتجة السبع الأخرى هي الصين وكوبا وكوريا الشمالية وروسيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وفيتنام. International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition, Ibid., pp. 15-16.

(26) International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition, Ibid., pp. 1 and 8-14.

والدول التي عانت أكثر الإصابات في العشرين عامًا الممتدّة بين 1999 و2018 هي أفغانستان (27670 إصابة) وكولومبيا (10869 إصابة) وكمبوديا (8802 إصابة)[27].

## تدابير التطهير والتدمير

أسهمت جهات مانحة ودول منكوبة بنحو 700 مليون دولار في عام 2018 لتقديم دعم دولي لأعمال متّصلة بالألغام- إزالة الألغام الأرضية والمتفجّرات من مخلّفات الحرب لإخلاء الأرض وإعادتها إلى المجتمع. وهذا ثاني أكبر مبلغ مالي منذ أكثر من عقدين. المانحون الخمسة الكبار للأعمال المتّصلة بالألغام هم الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي والمملكة المتّحدة والنرويج وألمانيا، وقد أسهموا بـ71 في المئة من إجمالي التمويل الدولي في عام 2018[28].

جرى تطهير أراضٍ بلغت مساحتها نحو 800 كم من الألغام الأرضية، ودُمّر 661,491 لغمًا أرضيًا على الأقلّ في المدّة الخمسية 2014-2018. وأكملت 33 دولة ومنطقة إزالة كلّ الألغام المضادّة للأفراد من أراضيها منذ دخول اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد حيّز النفاذ. ومن جملة الدول التسع والخمسين والمناطق الأخرى التي يُعرف أنّها ملوَّثة بألغام أرضية، هناك 33 دولة طرفًا في الاتّفاقية، وهي تضمّ بعضًا من أكثر الدول ابتلاءً بالألغام في العالم: أفغانستان وأنغولا والبوسنة والهرسك وكمبوديا وتشاد وكرواتيا والعراق وتايلند وتركيا واليمن. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر 2019، كان لدى 33 دولة طرفًا آجال نهائية للوفاء بواجباتها المتّصلة بإزالة الألغام قبل عام 2025، مع أنّ اليمن (الأجل النهائي الحالي هو آذار/مارس 2023) والبوسنة والهرسك (الأجل النهائي الحالي هو آذار/مارس 2021) طلبا تمديدًا مؤقّتًا ليتمكّنا من تحديد التلوّث فيهما على نحو أفضل. و لأربع دول أطراف آجال نهائية بعد 2025 وهي كرواتيا (2026) والعراق (2028) وفلسطين (2028) وسريلانكا (2028)[29].

وبالجملة، دمّرت الدول الأطراف أكثر من 55 مليون لغم مخزّن مضادّ للأفراد. ودُمّر أكثر من 1,4 مليون لغم في عام 2018. وهناك ثلاث دول فقط عليها واجبات متّصلة بتدمير مخزوناتها المتبقّية، وهي اليونان وسريلانكا وأوكرانيا. وفي 6 كانون الثاني/يناير 2019، وعقب تدمير جبهة بوليساريو في الصحراء الغربية الثامن والأخير لمخزونها من هذه الألغام، البالغ 2485 لغمًا، دمّرت هذه الجماعة المسلّحة من غير الدول آخر 20493 لغمًا مخزنًا لديها[30].

يُقدّر إجمالي المخزون العالمي المتبقّي للألغام المضادّة للأفراد بأقلّ من 50 مليون لغم، بعد أن

(27) International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition, Ibid., pp. 2 and 53-64.

يمتدّ زمن المشكلة في أفغانستان عدّة عقود، انظر: S. Fiederlein and S. Rzegocki, «The Human and Financial Costs of the Explosive Remnants of War in Afghanistan,» Costs of War Project, Brown University, 19 September 2019.

(28) International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition, Ibid., pp. 2-3 and 83-96.

(29) Ibid., pp. 2-3 and 25-52.

(30) Geneva Call, «Final Destruction of 2,485 Stockpiled Anti-Personnel Mines in Western Sahara,» Press release, 22 Jan 2019.

كان 160 مليون لغم في عام 1999. وباستثناء أوكرانيا، يوجد أكبر المخزونات لدى دول غير موقّعة: في روسيا (26,5 مليون لغم) وباكستان (6 ملايين) والهند (4ـ5 ملايين) والصين (5 ملايين) وأوكرانيا (3.5 ملايين) والولايات المتّحدة (3 ملايين)[31].

## مؤتمر الاستعراض الرابع لاتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد

عُقد مؤتمر الاستعراض الرابع لاتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد في أوسلو في 25ـ29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 عقب اجتماعين تحضيريَّين في 24 أيار/مايو 2019 و18 أيلول/سبتمبر 2019 [32]. قيّم مؤتمر الاستعراض التقدّم المحرَز في جميع النواحي واعتمد بيان أوسلو السياسي وخطّة عمل أوسلو 2020ـ2024 لتوجيه الجهود في الأعوام الخمسة القادمة للوصول إلى عالم خالٍ من الألغام. تعتمد الخطّة منظورًا جنسانيًا، وتعزّز التثقيف في مجال نزع الألغام لمنع وقوع إصابات جديدة، وتحثّ الدول الأطراف على زيادة وتيرة إزالة الألغام[33]. وطلبت سبع دو ل أطراف تمديدًا للآجال النهائية المحدّدة لها لإزالة ألغامها والتي تقع ضمن هدف عالم خال من الألغام بحلول عام 2025 ونالت ما طلبت، وهي الأرجنتين وكمبوديا وتشاد وإريتريا وإثيوبيا وطاجيكستان واليمن[34].

## اتّفاقية الذخائر العنقودية

اتّفاقية الذخائر العنقودية معاهدة دولية تضمّ أكثر من 100 دولة، منها كبار المنتجين والمستخدمين السابقين إضافة إلى الدول المنكوبة. وهي تعالج العواقب الإنسانية للذخائر العنقودية والأذى غير المقبول الذي تسبّبه للمدنيين، وهي أسلحة تُسقط من الجوّ أو تُطلق من الأرض وتنشر عددًا من الذخائر الصغيرة بقصد قتل عناصر معادية أو تدمير مركبات. يواجه استخدامُ الذخائر العنقودية ثلاثة انتقادات رئيسة، وهي نشرها أعدادًا هائلة من الذخائر الصغيرة العديمة الدقّة على مساحة واسعة؛ وعدم انفجارها غالبًا وصعوبة اكتشافها؛ وبقاء الذخائر الصغيرة غير المنفجرة أجسامًا خطرة تهدّد بالانفجار طوال عقود[35]. تؤسّس الاتّفاقية لحظر غير مشروط وإطار عمل[36]. وتشترط أيضًا تدمير المخزونات في غضون ثماني سنوات، وتطهير المناطق الملوَّثة ببقايا ذخائر عنقودية في غضون عشر سنوات وتقديم المساعدة لضحايا هذه الأسلحة.

---

(31) International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition, Ibid., pp. 4-5 and 17-18.

(32) للاطلاع على تفاصيل والوقائع والوثائق وبيانات الدول الأطراف، انظر: Anti-Personnel Mine Ban Convention, Fourth Review Conference, Oslo, 25–29 November 2019.

(33) Fourth Review Conference of the States Parties to the Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-Personnel Mines and on Their Destruction, Oslo, 26–29 November 2019, «Final Document,» APLC/CONF/2019/5, 9 December 2019.

(34) للاطلاع على تفاصيل كلّ من هذه الطلبات، وعلى معلومات إضافية قدّمتها الدول الأطراف وعلى تحليلات وقرارات، انظر: Fourth Review Conference, Ibid.

(35) Congressional Research Service (CRS), *Cluster Munitions: Background and Issues for Congress*, CRS Report to Congress RS22907 (Washington, DC: CRS, 2019).

(36) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية الذخائر العنقودية، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

فازت اتّفاقية الذخائر العنقودية بدولتين إضافيتين في عام 2019، هما الفيليبين التي صادقت على الاتّفاقية في 3 كانون الثاني/يناير 2019، وجزر المالديف التي انضمّت إليها في 27 أيلول/سبتمبر 2019. ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، صوّتت 144 دولة، منها 32 دولة غير موقّعة على الاتّفاقية، لصالح اعتماد القرار الخامس للجمعية العامّة للأمم المتّحدة الداعم للاتّفاقية[37]. يتيح القرار للدول غير المنضوية في الاتّفاقية فرصة مهمّة للإشارة إلى دعمها للمنطق الإنساني الذي يؤسّس للمعاهدة، ولهدف تحقيق عالميتها. وبقيت موزامبيق للسنة الخامسة على التوالي الدولة الوحيدة التي صوّتت ضدّ القرار، بينما امتنعت 38 دولة أخرى عن التصويت (كما كانت الحال في عام 2018)[38].

## استخدام الذخائر العنقودية وإنتاجها في عام 2019

لم تستخدم أيّ دولة طرف ذخائر عنقودية منذ إبرام اتّفاقية الذخائر العنقودية، بل ولا تزال أغلبية الدول التي هي خارج الاتّفاقية ملتزمة بحظر استخدام هذه الأسلحة وإنتاجها بحكم الأمر الواقع. وبرغم التنديد الدولي، استمرّ استخدام ذخائر عنقودية في سورية وإن تراجعت كثافته. واستنادًا إلى منظّمة رصد الذخائر العنقودية، نفّذت القوّات المسلّحة للحكومة السورية 38 هجومًا على الأقلّ بذخائر عنقودية في عام 2018 وذلك في الشهور الاثني عشرة وصولاً إلى حزيران/يونيو 2019، وأفيد عن وقوع 674 هجومًا على الأقلّ بذخائر عنقودية بين تموز/يوليو 2012 وحزيران/يونيو 2019[39]. كما وردت مزاعم غير مؤكَّدة أفادت باستخدام ذخائر عنقودية في ليبيا أيضًا[40].

تضمّ قائمة منتجي الذخائر العنقودية 16 دولة ليست طرفًا في اتّفاقية الذخائر العنقودية. ومع انعدام الشفافية، لم يتّضح إن كان أيّ منها نشط في إنتاج هذه الذخائر في عام 2019[41].

---

(37) UN General Assembly Resolution 74/62, General and Complete Disarmament: Implementation of the Convention on Cluster Munitions, 12 December 2019.

(38) Convention on Cluster Munitions, «2019 UNGA Resolution on the Implementation of the Convention on Cluster Munitions,» [n. d.].

للاطلاع على ملخّص للمناقشات الدائرة حول اتّفاقية الذخائر العنقودية في اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة، انظر: J. Vićentić, «Cluster Munitions,» *First Committee Monitor*, vol. 17, no. 6, *Reaching Critical Will* (9 November 2019), p. 14.

(39) Cluster Munition Monitor, 2019 focuses on calendar year 2018, with information included to August 2019 where possible. International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition (ICBL–CMC), *Cluster Munition Monitor, 2019* (Geneva: ICBL–CMC, 2019), pp. 12–15.

للمزيد عن النزاع في سورية، انظر الفصل السادس، القسم II في هذا الكتاب.

(40) International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition (ICBL–CMC), Ibid., pp. 14-15.

(41) الدول المعنية هذه البرازيل والصين ومصر واليونان والهند وإيران وإسرائيل وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وباكستان وبولندا ورومانيا وروسيا وسنغافورة وتركيا والولايات المتّحدة. انظر: International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition (ICBL–CMC), Ibid., pp. 16-17.

## تدابير التدمير والتطهير

لغاية تموز/يوليو 2015، أكملت 35 دولة من الدول الـ41 الأطراف التي تملك مخزونات تدمير ما لديها. وبتدمير نحو 1,5 مليون سلاح عقودي مخزّن يحتوي على 178 مليون ذخيرة صغيرة، اكتمل تدمير 99 في المئة من كلّ الذخائر العنقودية وذخائرها الصغيرة المعلَنة كمخزونات بموجب الاتّفاقية. وبالجملة، ما زال لدى ستّ دول أطراف، هي بلغاريا وغينيا وغينيا بيساو والبيرو وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا، نحو 12,000 من الذخائر العنقودية المخزّنة الواجب تدميرها. وأكملت بوتسوانا في أيلول/سبتمبر 2018 وسويسرا في آذار/مارس 2019 تدمير ذخائرهما العنقودية المخزّنة لتكونا آخر الدول الأطراف التي فعلت ذلك[42]. وأخفقت غينيا بيساو في الالتزام بأجل تدمير مخزونها في 1 أيار/مايو 2019، وهي الآن منتهكة للاتّفاقية. وقدّمت بلغاريا طلبًا لتمديد أجل تدمير مخزونها بمقدار 18 شهرًا تنتهي في 1 نيسان/أبريل 2021، وهذه أوّل دولة طرف تقدّم طلبًا كهذا[43]. إنّ التوصّل إلى تقدير عالمي لكمّية الذخائر العنقودية التي تخزّنها الدول غير الموقّعة على اتّفاقية الذخائر العنقودية مستحيل، لأنّ دولاً قليلة أفصحت عن معلومات عن أنواع ذخائرها وكمّياتها.

زادت النزاعات وانعدام الأمن صعوبة إزالة الذخائر العنقودية في دول كثيرة في عام 2019. ويتعذّر إعطاء تقدير دقيق لمجمل المساحات الملوّثة، لصعوبة تحديد مدى التلوّث وسير أعمال التطهير في دول كثيرة، ولا سيما في الدول غير الموقّعة. لكن تبقى 26 دولة على الأقلّ، وثلاث مناطق أخرى، ملوّثة بذخائر عنقودية[44]. وأكملت ثماني دول لغاية الآن تطهير المناطق المعلَن أنّها ملوّثة بموجب الاتّفاقية[45]. وطلبت لأوّل مرّة دولتان طرفان تمديدًا مدّته خمسة أعوام (لغاية آب/أغسطس 2025) لأجَلي التطهير: ألمانيا، وذلك لتطهير منطقة تدريب عسكرية سابقة، ولاوس التي هي إحدى أكثر الدول تلوّثًا بالذخائر العنقودية في العالم[46].

## مؤتمر الدول الأطراف التاسع في اتّفاقية الذخائر العنقودية

تقرّر عقد مؤتمر الدول الأطراف التاسع في اتّفاقية الذخائر العنقودية في جنيف في 2ـ4 أيلول/

(42) Ibid., pp. 18-25.

(43) Convention on Cluster Munitions, Article 3 extension request by the Republic of Bulgaria, 24 April 2019.

(44) الدول الأطراف التي لديها بقايا ذخائر عنقودية هي أفغانستان والبوسنة والهرسك وتشاد وتشيلي وكرواتيا وألمانيا والعراق ولاوس ولبنان ومونتينغرو والصومال والمملكة المتّحدة؛ والدولة الموقّعة هي أنغولا؛ والدول غير الموقّعة هي أذربيجان وكمبوديا وجورجيا وإيران وليبيا وصربيا وجنوب السودان والسودان وسوريا وطاجيكستان وأوكرانيا وفييتنام واليمن؛ والمناطق الأخرى هي كوسوفو وناغورنوكرباخ والصحراء الغربية. انظر: International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition (ICBL–CMC), *Cluster Munition Monitor, 2019*, pp. 37-41.

(45) ألبانيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية وغرينادا وغينيا بيساو وموريتانيا وموزامبيق والنرويج وزامبيا. انظر: Ibid., p. 38.

(46) Convention on Cluster Munitions, Extension request of the Federal Republic of Germany in the context of its obligations under Article 4 of the Convention on Cluster Munitions, Former Soviet military training area Wittstock, January 2019; Convention on Cluster Munition Article 4 Extension Request, Executive summary, 26 February 2019, and Convention on Cluster Munitions, «Extension requests to be considered at the 9MSP,» [n. d.].

سبتمبر 2019 برئاسة سريلانكا، لكن قُصّرت مدّة المؤتمر بمقدار يومين لقلّة الأموال[47]. وهذا هو الاجتماع الرسمي الرابع منذ اعتماد خطّة عمل دوبروفنك في عام 2015، وهي خطّة خمسية تتيح خريطة طريق للدول لكي تنفّذ الاتّفاقية وتحقّق عالميتها[48]. وكما كانت الحال في العام الفائت، «أعربت [الدول الأطراف] عن قلقها الشديد من الحوادث الأخيرة والأدلة التي تشير إلى استخدام ذخائر عنقودية في مناطق مختلفة في العالم» و«دانت كلّ استخدام من جانب أيّ جهة فاعلة من غير الدول». وأعربت عن رضاها أيضًا على التقدّم المحرَز في تنفيذ خطّة عمل دوبروفنك. ووافق المجتمعون على طلب بلغاريا تمديد أجل تدمير مخزوناتها، لكن لمدّة 12 شهرًا وليس 18 شهرًا كما جاء في الطلب؛ وعلى طلبَي ألمانيا ولاوس تمديد أجل الإزالة لمدّة خمسة أعوام[49]. وجرى التباحث في القلق حيال الوضع المالي لاتّفاقية الذخائر العنقودية أيضًا، لكن أُرجي القيام بعمل إلى مؤتمر الاستعراض الثاني في عام 2020[50].

## جهود لاستحداث صكوك عالمية جديدة

إضافة إلى الأطر العالمية القائمة لتحديد الأسلحة التقليدية التي بحثنا فيها أعلاه، بلغت عمليات وصكوك سياسية أخرى قيد التطوير مراحل متنوّعة. ونسلّط الضوء أدناه على جهدين: تطوير إعلان سياسي بشأن الأسلحة المتفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان؛ ومناقشات دولية لتطوير «قواعد طريق» لأنشطة الدول في المجال الخامس للحرب، وهو الفضاء الإلكتروني[51].

## نحو إعلان سياسي حول الأسلحة المتفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان

بعد سعي استمرّ أعوامًا لمعالجة قضايا الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان ضمن

(47) Convention on Cluster Munitions, Letter from the President of the Ninth Meeting of the States Parties to the Convention on Cluster Munitions (CCM) to the States Parties, 28 June 2019, and Convention on Cluster Munitions, «Draft Provisional Annotated Programme of Work,» 3 July 2019.

(48) اعتُمدت خطّة عمل دوبروفنك في مؤتمر استعراض اتّفاقية الذخائر العنقودية في دوبروفنك بكرواتيا في 11 أيلول/سبتمبر 2015. للاطلاع على نصّ الخطّة، انظر: <http://www.clusterconvention.org/wp-content/uploads/2016/04/The-Dubrovnik-Action-Plan.pdf>.

وللاطلاع على تحديث بشأن التقدّم، انظر: Convention on Cluster Munitions, Ninth Meeting of States Parties, «Progress Report Monitoring Progress in Implementing the Dubrovnik Action Plan,» Submitted by the President of the Ninth Meeting of States Parties, CCM/MSP/2019/11, 5 July 2019.

(49) Convention on Cluster Munitions, Final Report, CCM/MSP/2019/13, 18 Sep. 2019

وانظر أيضًا تغطية الاجتماع في الموقع الإلكتروني لـ: CCM Implementation Support Unit, «The Ninth Meeting of States Parties,» [n. d.].

(50) Convention on Cluster Munitions, «Possible Measures to Address Financial Predictability and Sustainability of the Convention on Cluster Munitions,» CCM/MSP/2019/5, 1 July 2019.

(51) ذكرت ذي إكونوميست في عام 2010 أنّ «الحرب دخلت المجال الخامس: الفضاء الإلكتروني». انظر: «Cyberwar: War in the Fifth Domain,» *The Economist* (1 July 2010).

المجالات الأربعة الأخرى هي البرّ والبحر والجوّ والفضاء.. انظر أيضًا: R. A. Clarke and R. K. Knake, *The Fifth* Domain: Defending Our Country, Our Companies, and Ourselves in the Age of Cyber Threats (New York: Penguin Press, 2019).

إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة، اكتسبت عملية منفصلة زخمًا في عام 2019 بهدف تطوير إعلان سياسي لتعزيز الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي الإنساني[52]. يهدف الإعلان إلى تحديد معايير دولية جديدة لاستخدام أسلحة متفجّرة في البلدات والمدن، وهو ما قد يدفع بدوره نحو تغييرات في الممارسة العسكرية على المستويين السياسي والعملاني.

لطالما قاد استخدام أسلحة متفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان ـ ولا سيما استخدام أسلحة متفجّرة ذات شعاع تدميري كبير أو نظم إيصال عديمة الدقّة أو ذات قدرة على نشر ذخائر متعدّدة على مساحة واسعة، إلى أوضاع يمثّل فيها المدنيون، وليس المحاربين، أكثر من 90 من المصابين[53]. واستنادًا إلى منظّمة مكافحة العنف المسلّح (AOAV)، قُتل 6478 مدنيًا وأصيب 12908 آخرون بجروح من جرّاء أسلحة متفجّرة في عام 2019 ـ وهذا يعني تدنّي حصيلة القتلى المدنيين مقارنة بعام 2018 (9615 قتيلاً)، لكنّه مثّل زيادة في إجمالي عدد المصابين (12720 مصابًا في عام 2018). وقع معظم الإصابات حين استُخدمت أسلحة متفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان، وسُجّلت أكبر الأعداد في سورية وأفغانستان واليمن والصومال وليبيا[54]. وعلى سبيل المثال، أدّى استمرار استخدام أسلحة متفجّرة في الحرب السورية التي مضى عليها ثمانية أعوام إلى تلوّث هائل بالمخلّفات الحربية المتفجّرة وإلى آثار إنسانية مدمّرة، إضافة إلى تحدّيات كأداء على صعيد الحصول على الرعاية الصحّية، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي[55].

أوّل من تكلّم عن ذلك كقضية تستدعي الانتباه الشبكة الدولية المعنيّة بالأسلحة المتفجّرة (INEW)، وهي شراكة بين منظّمات غير حكومية أُسّست في عام 2011، وقادت جهودها إلى دعوات من دول متزايدة ومن الأمناء العامّين المتعاقبين للأمم المتّحدة ومن هيئات دولية ومن منظّمات غير حكومية أخرى إلى تدابير لتوفير حماية أفضل للمدنيين ولمنع هذا الأذى[56]. أحد المواضيع الرئيسة

---

(52) للاطلاع على مناقشات سابقة عن الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان في اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة، انظر: I. Anthony, «A Relaunch of Conventional Arms Control in Europe,» SIPRI Yearbook 2017, pp. 557–558; Davis, and Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons,» and Boulanin, Davis and Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons and Lethal Autonomous Weapon Systems.»

(53) International Committee of the Red Cross, «Explosive Weapons in Populated Areas,» Factsheet, 14 June 2016, and International Network on Explosive Weapons (INEW), «Protecting Civilians from the Use of Explosive Weapons in Populated Areas,» October 2019.

(54) Action on Armed Violence, «Explosive Violence in 2019,» 7 January 2020, and AOAV database, 2019, <http://www.explosiveviolencedata.com/>.

(55) C. O'Reilly [et al.], «The Waiting List: Addressing the Immediate and Long-term Needs of Victim of Explosive Weapons in Syria,» Humanity and Inclusion, September 2019

للمزيد عن النزاع في سورية، انظر الفصل السادس، القسم II في هذا الكتاب.

(56) انظر مثلاً: International Committee of the Red Cross, «Explosive Weapons in Populated Areas,» and Article 36, «Effects of Explosive Weapons,» Working Paper on Explosive Weapons in Populated Areas, December 2019.

للاطلاع على قائمة بالدول والمناطق الـ109 وعلى مجموعات الدول الستّ التي اعترفت في بيانات علنًا بالأذى الناجم عن الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان، انظر Political response في الموقع الإلكتروني لـ International Network on Explosive Weapons (INEW).

الثلاثة على جدول أعمال الأمين العام للأمم المتّحدة الخاصّ بنزع السلاح في أيار/مايو 2018 ذلك التركيز الجديد على «نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح». شمل ذلك جهودًا لـ«كبح» استخدام أسلحة متفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان وتُحدث أثرها في منطقة واسعة، وذلك بمساندة «جهود الدول الأطراف الرامية إلى تطوير إعلان سياسي» إضافة إلى فرض قيود ملائمة وتحديد معايير مشتركة وسياسات عملانية منسجمة مع القانون الإنساني الدولي»[57].

استمرّت هذه الدعوات من أجل اتّخاذ إجراءات في عام 2019. وأثار الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريس المسألة مجدّدًا في تقريره عن حماية المدنيين، والذي صدر في 7 أيار/مايو 2019، ونوقش في الحوار المفتوح السنوي حول حماية المدنيين في مجلس الأمن في 23 أيار/مايو 2019[58]. مثّل الحوار الذكرى السنوية العشرين لاعتماد مجلس الأمن أوّل قرار معنيّ بحماية المدنيين في النزاعات المسلّحة[59]. وأصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتّحاد الأفريقي في تموز/يوليو بيانًا أشار إلى دعمه إعلانًا سياسيًا لوقف استخدام أسلحة متفجّرة في مناطق مأهولة بالسكّان[60]. وحذّر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمين العام للأمم المتّحدة في في مناشدة مشتركة في أيلول/سبتمبر 2019 من «العواقب الإنسانية المدمّرة التي تنجم عن حرب المدن»[61]. وفي 1ـ2 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت النمسا مؤتمر فيينا المعنيّ بحماية المدنيين في حرب المدن[62]، وشاركت فيه وفود من 133 دولة، ومنظّمات دولية كثيرة وعدد من المنظّمات غير الحكومية. قدّم معظمهم اقتراحات جوهرية وعملية بشأن تطوير إعلان سياسي عن الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان[63]. وأصدرت اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة والمعنية بنزع السلاح والأمن الدولي في اجتماعها المنعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بيانًا مشتركًا عن هذه القضية بإشراف إيرلندا ونال تأييد 71 دولة عضوًا[64].

(57) United Nations, Office for Disarmament Affairs, *Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament* (New York: Office for Disarmament Affairs 2018), pp. x and 36.

(58) United Nations, Security Council, Report of the Secretary-General, «Protection of Civilians in Armed Conflict,» S/2019/373, 7 May 2019; UN Secretary-General, «Secretary-general's Remarks to the Security Council on the Protection of Civilians in Armed Conflict,» 23 May 2019, and Z Hamid, «Security Council Open Debate: Protection of Civilians in Armed Conflict, May 2019,» Peace Women, 23 May 2019.

(59) United Nations Security Council Resolution 1265, 17 September 1999.

(60) African Union, Peace and Security Council (PSC), «Press Statement of the 859th Meeting of the PSC, Held on 17 July 2019, Dedicated to an Open Session on the theme: «Protection of Civilians from the Use of Explosive Weapons in Populated Areas (EWIPA)»,» Addis Ababa, 24 July 2019.

(61) United Nations, Secretary-General, «Joint Appeal by the UN Secretary-general and the President of the International Committee of the Red Cross on the Use of Explosive Weapons in Cities,» Note to correspondents, 18 September 2019.

(62) Federal Ministry, Austria, «Vienna Conference on Protecting Civilians in Urban Warfare,» Vienna, 1–2 October 2019.

(63) Federal Ministry, Austria, «Vienna Conference on Protecting Civilians in Urban Warfare: Summary of the Conference,» Vienna, 1–2 October 2019; Article 36, «Vienna Conference Marks Turning Point as States Support Negotiation of an International Political Declaration on Explosive Weapons,» 2 October 2019, and A. Pytlak, «States Commit to Take Political Action on Explosive Weapons at Vienna Conference,» First Committee Monitor, vol. 17, no. 1, Reaching Critical Will (7 October 2019), pp. 10–14.

(64) United Nations General Assembly, First Committee, «Joint Statement on Explosive Weapons in Populated Areas,» New York, 24 October 2019.

ونتيجة لهذا الضغط السياسي الدولي المتزايد، نسّقت إيرلندا في جنيف الحلقة الأولى في سلسلة مشاورات مفتوحة حول بيان سياسي بشأن الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة بالسكّان في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لوضع اللمسات الأخيرة على بيان واعتماده في عام 2020[65]. أتاح الاجتماع الأول للوفود الحكومية فرصة لتقاسم الآراء حول ما ترى وجوب تضمينه في بيان سياسي كهذا. طالبت أغلبية الوفود بأن يعترف الإعلان بالتأثير الإنساني للأسلحة المتفجّرة التي تُحدث أثرها في منطقة واسعة وساندت فكرته التي تشجّع على تقاسم أفضل الممارسات والسياسيات المعنيّة بحماية المدنيين في أوضاع نزاع في منطق عمرانية، وبتقديم المساعدة للضحايا. لكنّ الآراء اختلفت حول كيفية ربطه بالقانون الدولي الإنساني، وحول ما إذا كان يجب أن يسعى إلى حظر أنواع معيّنة من الأسلحة أو تقييدها. جادلت وفود بأنّ القانون الدولي الإنساني كافٍ، بينما قالت وفود أخرى إنّ تقوية القانون الدولي الإنساني يجب أن تكون غاية الإعلان. وطلبت إيرلندا تقديم إسهامات مكتوبة بحلول 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن عناصر محتملة في إعلان سياسي، والتزمت بنشر مشروع نصّ أوّل يعكس نواحي التقارب والتباعد في أوساط كانون الثاني/يناير 2020[66]. وستُجرى الجولة الثانية من المشاورات في أواسط شباط/فبراير ومطلع نيسان/أبريل 2020.

## ضبط سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني

الهجمات الإلكترونية وعواقبها مصدر قلق دولي كبير. وعلى سبيل المثال، أصبح استغلال أوجه انكشاف الفضاء الحاسوبي في البنى التحتية المدنية الحيوية تهديدًا أمنيًا متفشّيًا على نحو بارز[67]. ووفقًا لأحد التقديرات، شهد العالم نحو 100 حادثة إلكترونية كبيرة في الشهور الأحد عشرة الأولى من عام 2019[68]. شملت هذه الحوادث طيفًا واسعًا لأنشطة وجهات فاعلة، بما في ذلك جرائم سيبرانية ارتكبتها جهات فاعلة من غير الدول أو عمليات سيبرانية برعاية دول، وحصلت غالبًا في نواحٍ ملتبسة قانونيًا دون سقف نزاع مسلّح[69]. لكنّ تنفيذ عمليات سيبرانية في نزاعات مسلّحة مصدر قلق متعاظم

(65) Irish Department of Foreign Affairs and Trade, «Protecting Civilians in Urban Warfare,» [n. d.].

(66) للاطلاع على ملخّص للقضايا موضوع المناقشة، انظر: Reaching Critical Will, «Towards a Political Declaration on the Use of Explosive Weapons in Populated Areas: States Need to Ensure That Expressed Commitments Translate into Real Impacts on the Ground,» [n. d.].

انظر أيضًا: Reaching Critical Will, «Statements from the Political Declaration Process on Explosive Weapons in Populated Areas,» 18 November 2019.

(67) انظر مثلاً: L. Gisel and L. Olejnik, «The Potential Human Cost of Cyber Operations,» International Committee of the Red Cross, Report of Expert Meeting, 14–16 November 2018.

(68) تُعرّف «الحوادث الإلكترونية الكبيرة» بأنّها هجمات سيبرانية على وكالات حكومية أو شركات لها ارتباطات بالدفاع وشركات تقنيات عالية أو جرائم اقتصادية ينتج منها خسارة تفوق مليون دولار. انظر: «Significant Cyber Incidents,» Center for Strategic and International Studies, [n. d.].

(69) H. Moynihan, The Application of International Law to State Cyberattacks: Sovereignty and Nonintervention, Chatham House Research Paper (London: Royal Institute of International Affairs, 2019).

أيضًا، وهناك دول طوّرت أو تطوّر عمليات رقمية ضمن عقائدها واستراتيجياتها العسكرية[70].

رغم مناقشات دولية استمرّت عقدين ضمن الأمم المتّحدة بشأن تطوير معايير لسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني، هناك القليل من النقاط المشتركة بين الدول حول طبيعة التهديد والتدابير اللازمة للتصدّي له. والدول الأعضاء مستقطَبة الآن حول أحد موقفين: **الأول** موقف الدول الغربية، وهو يعُدّ انتشار تقنيات المعلومات والاتّصالات اتّجاهًا إيجابيًا ويرى أنّ القانون الدولي القائم كافٍ لتوجيه سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. العنصر الرئيس الآخر في هذا الموقف هو سريان حقوق الإنسان على الإنترنت كما خارجها، وهذا يشمل الحقوق المتّصلة بالخصوصية. **والثاني** موقف مجموعة من الدول بقيادة الصين وروسيا، وهو يعُدّ الرقمنة تهديدًا، ويفضّل توجيهًا معياريًا جديدًا بشأن استخدام الدول وتطويرها تقنيات المعلومات والاتّصالات، وحبّذا لو يكون صكًا قانونيًا جديدًا في صورة معاهدة[71].

يوجد بين هاتين المجموعتين بعض الدول المتقدّمة، وبخاصّة تلك التي تختلف أولوياتها الرقمية عن نظيرتها في الدول الأكثر اعتمادًا على الشبكات، وهي ترى أنّ المعايير السيبرانية التي نوقشت سابقًا لا تشمل وجهات نظرها. استمرّ في عام 2019 تسييس القضية هذه في المعسكرين باعتماد اللجنة الأولى قرارين بشأن الأمن السيبراني وتقنيات المعلومات والاتّصالات: قدّمت روسيا **الأوّل** وقدّمت الولايات المتّحدة **الآخر**[72].

حالت هذه الرؤى المختلفة دون توافق آراء دولي على طريقة للمضيّ قدُمًا. وفي المقابل، أطلقت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة عمليتين في كانون الأول/ديسمبر 2018ـ فريق عامل مفتوح باب العضوية وفريق خبراء حكوميين ـ للاستعاضة عن مجموعات خبراء حكوميين سابقة أسّستها الأمم المتّحدة في هذا المجال. يكمن وجه الاختلاف الرئيس بين هاتين العمليتين في مستوى انفتاحهما ـ يمكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة المشاركة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بينما يُسمح لـ25 دولة فقط المشاركة في فريق الخبراء الحكوميين[73].

---

(70) انظر مثلاً: A. P. B. Laudrain, «France's New Offensive Cyber Doctrine', Lawfare, 26 February 2019; L. Brent, «NATO's Role in Cyberspace,» NATO Review, 12 February 2019, and US Department of Defense, «Summary, Cyber Strategy, 2018».

(71) انظر: E. Tikk, «Cyber Arms Control and Resilience,» SIPRI Yearbook 2019, pp. 479–499, and B. Lété, «Shaping Inclusive Governance in Cyberspace,» German Marshall Fund Policy Paper, no. 23 (September 2019).

(72) اقترحت الولايات المتّحدة قرار اللجنة الأولى L.49/Rev.1 بعنوان «تعزيز سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي» بصفتها راعيته الرئيسة، واعتُمد بعد أن صوّتت لصالحه 161 دولة وصوّتت ضدّه 10 دول وامتنعت 8 دول عن التصويت؛ وقدّمت روسيا القرار L.50/Rev.1 بعنوان «التطوّرات في مجال المعلومات والاتّصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي»، واعتُمد بعد أن صوّتت لصالحه 124 دولة وصوّتت ضدّه 6 دول وامتنعت 48 دولة عن التصويت. انظر: United Nations, «First Committee Defers Action on Text Proposing Move to Geneva, While Approving 9 Draft Resolutions,» Press release, 6 November 2019, and Reaching Critical Will, *First Committee Monitor*, vol. 17, no. 6 (9 November 2019).

(73) للاطلاع على وثائق وعلى معلومات عن الاجتماعات التي عقدها هذا الفريقان، انظر: United Nations, Group of Governmental Experts; and United Nations, Open-ended Working Group.

ولمزيد من التحليل والمناقشة، انظر: Reaching Critical Will, «Information and Communications Technology (ICT),» [n. d.].

عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية جلسة مهمّة أولى في أيلول/سبتمبر 2019 واجتماعًا غير رسمي لعدد من أصحاب المصلحة فيما بين الجلسات في كانون الأول/ديسمبر 2019. ركّزت جلسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية في 9ـ13 أيلول/سبتمبر 2019 على ستّة مواضيع: التهديدات القائمة والمحتملة، والقانون الدولي، والقواعد والمعايير والمبادئ، والحوار المؤسّسي، وتدابير بناء الثقة، وبناء القدرة[74]. حدّد المجتمعون عدّة خطوات عملية تالية، مع أنّ الخلافات بين الدول استمرّت حول قابلية القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان للتطبيق في الفضاء الإلكتروني، ومدى صلة أنشطة جهات فاعلة من غير الدول بمناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية[75].

ورغم الاهتمام الكبير في كيفية تواصل المجتمع المدني مع الفريق، مُنعت منظّمات غير حكومية كثيرة من حضور جلسته الجوهرية الأولى ولا يُعرف مستوى مشاركتهم في الاجتماعات اللاحقة. ومع أنّ اجتماع 2ـ4 كانون الأول/ديسمبر 2019 كان مهمًّا لشموله المجتمع المدني، فإنه كان الفرصة الوحيدة لإدراج مدخلات أصحاب المصلحة غير الحكوميين في عملية الفريق في عام 2019[76].

عقد فريق الخبراء الحكوميين جلسات تشاورية إقليمية عديدة وجلسة تشاورية غير رسمية مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة في 5ـ6 كانون الأول/ديسمبر 2019 قبل أن يستهلّ عمله الرسمي في 9ـ13 كانون الأول/ديسمبر 2019[77].

ونظرًا إلى عدم توافق الآراء، يُستبعد التوّصل إلى اتّفاق ملزم ضمن الفريق العامل المفتوح باب العضوية أو عملية فريق الخبراء الحكوميين في المستقبل القريب. وعوضًا عن ذلك، ستواصل الدول العمل في الفضاء الإلكتروني بشكل مستقلّ ترويجًا وحماية لمصالحها الاستراتيجية.

## استنتاجات

يرى بعض المحلّلين أنّ العالم في حالة اضطراب، وأنّ السياسات الأمنية التعاونية استثناءات متواضعة لقاعدة تكديس الأسلحة الأحادي التنافسي وتبلور هيكل الحدّ من التسلّح[78]. ومع أنّ جلّ

---

(74) United Nations, General Assembly, Open-ended Working Group, «Organization of Work of the First Substantive Session,» A/AC.290/2019/2, 25 July 2019.

(75) D. Samler and A. Pytlak, «News in Brief,» Cyber Peace and Security Monitor, vol. 1, no. 3 (September 2019).

(76) United Nations, Informal intersessional consultative meeting of the OEWG with industry, nongovernmental organizations and academia, 2–4 December 2019.

(77) United Nations, «Chair's summary: Informal Consultative Meeting of the Group of Governmental Experts (GGE) on Advancing Responsible State Behaviour in Cyberspace in the Context of International Security,» 5–6 December 2019.

للاطلاع على ملخّصات مرتّبة للمشاورات الإقليمية، انظر: Regional consultations series of the Group of Governmental Experts on Advancing Responsible State Behaviour in Cyberspace in the Context of International Security, [n. d.]

(78) انظر مثلاً: S. Lodgaard, «Arms Control and World Order,» *Journal for Peace and Nuclear Disarmament,* vol. 2, no. 1 (2019), pp. 1–18.

انظر أيضًا: الفصل الأول في هذا الكتاب.

تركيز إلغاء اتّفاقات الحدّ من التسلّح ونزع الأسلحة هذا على الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، تزداد صعوبة التكهّن بنتائج العمليات الرامية إلى إيجاد حلول للتحدّيات الكبيرة المتّصلة بالأسلحة التقليدية والأمن الدولي.

يمكن تمييز كثير من المناقشات ضمن الصكوك العالمية لتحديد الأسلحة التقليدية بمواقفها المتضاربة، ومناقشات متكرّرة وعدم إحراز تقدّم ملحوظ ـ بل وبعدم تمويل اجتماعات المعاهدة في بعض الحالات. كما أنّ اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة تراوح مكانها على نحو ملحوظ وتُرغم الدول على البحث عن ترتيبات بديلة للحدّ من التسلّح، وغالبًا من خلال استحداث «إعلانات الراغبين» السياسية التي تتجاوز مبدأ توافق الآراء.

## II. فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتية التشغيل

**موا بيلدان كارلسون وفينسنت بولانين**

لا تزال التحدّيات القانونية والأخلاقية والأمنية التي تشكّلها منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل موضوع مناقشات بين الحكومة في إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة لعام 1981 منذ عام 2014[1]. وبمرور السنين، أصبحت هذه العملية التي ترعاها الأمم المتّحدة محطّ تركيز مناقشات الخبراء والحكومات المعنيّة بالتطبيقات العسكرية للتطوّرات الأخيرة في الذكاء الصناعي والمنظومات الذاتية التشغيل[2]. يرأس هذه المناقشات منذ عام 2017 فريق خبراء حكوميين مفتوح باب العضوية ولايته «الاستطلاع والموافقة على توصيات محتملة بشأن خيارات متّصلة بالتقنيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل وفي سياق أهداف الاتّفاقية وغاياتها، مع أخذ كلّ الاقتراحات ـ السابقة والحاضرة واللاحقة ـ في الحسبان»[3].

(1) للاطلاع على مناقشات سابقة لتشريع منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، انظر: I. Anthony and C. Holland, «The Governance of Autonomous Weapon Systems,» SIPRI Yearbook 2014, pp. 423–431; I. Davis [et al.], «Humanitarian Arms Control Regimes: Key Development in 2016,» SIPRI Yearbook 2017, pp. 559–561; I. Davis and M. Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons,» SIPRI Yearbook 2018, pp. 383–386, and V. Boulanin, I. Davis, and M. Verbruggen, «The Convention on Certain Conventional Weapons and Lethal Autonomous Weapon Systems,» SIPRI Yearbook 2019, pp. 452–457.

وللاطلاع على تطوّرات أخرى في إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة في عام 2019، انظر القسم I في هذا الفصل. وللاطلاع على ملخّص لهذه الاتفاقية وعلى تفاصيل أخرى ذات صلة، انظر الملحق ألف، القسم I في هذا الكتاب.

(2) «Autonomous Weapons and the New Laws of War,» The Economist, 19 January 2019, and «Artificial Intelligence is Changing Every Aspect of War,» The Economist, 7 September 2019.

(3) Certain Conventional Weapons Convention, Fifth Review Conference, Report of the 2016 informal meeting of experts on lethal autonomous weapons systems, CCW/CONF.V/2, 10 June 2016, annex, para. 3.

فريق الخبراء الحكوميين مفتوح باب العضوية: وفي وسع كلّ الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة ودول أخرى مشاركة بصفة مراقب ومنظّمات دولية ومنظّمات غير حكومية المشاركة. وفي المقابل، أفرقة الخبراء الحكوميين المشكَّلة بموجب قرار من الجمعية العامّة للأمم المتّحدة مفتوحة للدول الأعضاء في الأمم المتّحدة لا غير. انظر: Certain Conventional Weapons Convention, Fifth Review Conference, Draft rules of procedure, CCW/CONF.V/4, 28 September 2016, rules 46–49.

اتُفق على ولاية الفريق في عام 2016، وقُصد أن تكون واسعة واستطلاعية؛ إذ كان للدول الأطراف وقتئذٍ ـ بل وبعد مناقشات غير رسمية استمرّت ثلاثة أعوام ـ آراء شديدة الاختلاف حيال نطاق وطبيعة المشكلات التي تشكّلها هذه المنظومات، ومن ثمّ حيال أنواع الردود السياسية التي يمكن أن تكون ملائمة لضبط تطوير التكنولوجيا في هذه المجالات.

أحرز فريق الخبراء الحكوميين تقدّمًا كبيرًا في الجانب الجوهري بين عامي 2017 و2019: برز توافق آراء بين الدول حول وجوب ألّا تكون استقلالية منظومات الأسلحة بلا حدود. ولا يزال في الجانب السياسي خلاف حول ما إذا كان يلزم تشريع جديد أم لا. سنستعرض في هذا القسم أنشطة فريق الخبراء الحكوميين في عام 2019، ونصف المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الفريق، ثمّ نعاين القضايا الأخرى الواحدة تلو الأخرى وطرق مضيّ الفريق قدُمًا بشأن هذه المنظومات.

## المبادئ التوجيهية

ترأس ليوبكو يفان غيورغجينسكي من مقدونيا الشمالية اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين في عام 2019. واستنادًا إلى قرار صادر عن اجتماع الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة في عام 2018 بتشكيل الفريق في عام 2019، يلزم أن يجتمع هذا الفريق سبعة أيام بالجملة، أي بنقصان ثلاثة أيام عن الأعوام السابقة. لكنّ اجتماعاته استغرقت عشرة أيام في الجملة آخر المطاف، لأنّ الرئيس دعا إلى جلسات غير رسمية على مدى ثلاثة أيام في سياق العام. وكما في الأعوام السابقة، شارك في فريق الخبراء الحكوميين جمع غفير من دول ومن مشاركين من المجتمع المدني. قدّمت دول ومشاركون آخرون سبع أوراق عمل قبل الاجتماعات، وهذا نصف عدد الأوراق التي قُدّمت في عام 2018[4]. تباينت أوراق العمل في طابعها وتركيزها، لكن كان لها هدف واضح هو السعي لمساعدة الفريق على الوصول إلى فهم مشترك لكيفية التعامل مع مسألة منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل.

نقطة بداية المناقشات في عام 2019 قائمة ضمّت عشرة مبادئ توجيهية محتملة وافق عليها الفريق من قبل في عام 2018[5]. شملت هذه القائمة نقاط تقارب ظهرت في المناقشات على مرّ السنين، منها توافق على سريان القانون الإنساني بالكامل على منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، وأنّه يتعيّن على البشر أن يتحمّلوا المسؤولية عن القرارات المتعلّقة باستخدام منظومات الأسلحة، وأنّه يتوجّب على الدول إجراء الاستعراضات القانونية اللازمة للأسلحة الجديدة ووسائل الحرب وطرقها (أو ما يسمّى استعراضات المادّة 36)، ويجب عليها أيضًا النظر في ضمانات للتعامل مع خطر وقوعها

(4) United Nations Office at Geneva (UNOG), «2019 Group of Governmental Experts on Lethal Autonomous Weapons Systems (LAWS)».

(5) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, Report of the 2018 session, CCW/ GGE.1/2018/3, 23 October 2018, para. 21.

في يد جماعات إرهابية وخطر انتشارها[6]. ووافق فريق الخبراء الحكوميين في عام 2019 على التوصية بإزالة الوصف «محتمل» واعتماد المبادئ التوجيهية العشرة بالكامل إلى جانب المبدأ الحادي عشر الإضافي، أو المبدأ التوجيهي (ج)، المتّصل بالتفاعل بين البشر والآلات (انظر الخانة (13ـ2)). يعكس هذا المبدأ الجديد التركيز المتزايد الذي حظيت به مسألة سيطرة البشر على منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل بمرور السنين. واعتُمدت هذه التوصيات في ما بعد في اجتماع الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر 2019[7].

المبادئ التي وجّهت المناقشات في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين في عام 2019 وأبرزت بنود جدول الأعمال الخمسة لاجتماع الفريق هي التحدّيات المحتملة التي تمثّلها منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل للقانون الدولي؛ وتصنيف المنظومات تعزيزًا لفهم مشترك للمفاهيم؛ والعنصر البشري في استخدام القوّة الفتّاكة؛ واستعراض التطبيقات العسكرية المحتملة للتقنيات ذات الصلة؛ والخيارات الممكنة للتصدّي للتحدّيات التي تواجه الأمن الإنساني والدولي[8]. وسنستعرض كلًّا من هذه البنود بالترتيب في الأقسام الفرعية الخمسة التالية.

**الإطار الرقم (13ـ2)**

**المبادئ التوجيهية التي اتّفق عليها فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل في عام 2019**

أكّد [الفريق] أنّ القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتّحدة والقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى المنطلقات الأخلاقية، ينبغي أن توجّه العمل المتواصل الذي يقوم به الفريق. وفي إشارة إلى التحدّيات المحتملة التي تمثّلها التقنيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل للقانون الدولي الإنساني، جرى التشديد على ما يلي، من دون المساس بنتائج المناقشات اللاحقة:

(أ) يظلّ القانون الدولي الإنساني ساريًا بالكامل على جميع منظومات الأسلحة، بما في ذلك التطوير المحتمل لمنظومات أسلحة فتّاكة ذاتيّة التشغيل واستخدامها؛

(ب) يتعيّن الحفاظ على مسؤولية البشر عن قرارات استخدام منظومات الأسلحة بما أنّه لا يمكن نقل المساءلة إلى آلات. وينبغي أن يشمل ذلك مجمل العمر التشغيلي لمنظومة الأسلحة؛

(ج) ينبغي للتفاعل بين البشر والآلات، الذي ربّما يأخذ صورًا متنوّعة ويُطبَّق في مراحل متنوّعة للعمر التشغيلي لسلاح ما، ضمان أن يكون الاستخدام المحتمل لمنظومات أسلحة معتمدة على تقنيات ناشئة في مجال منظومات

(6) مثل هذه الاستعراضات شرط في المادّة 36 من البروتوكول الأول الإضافي لعام 1977 الملحق باتّفاقيات جنيف لعام 1949، وفي ما يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلّحة. للاطلاع على ملخّص للبروتوكول وعلى تفاصيل أخرى عنه، انظر الملحق أ القسم I في هذا الكتاب.

(7) Certain Conventional Weapons Convention, Meeting of States Parties, Final report, CCW/MSP/2019/9, 13 December 2019.

(8) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, Provisional agenda, 8 March 2019, CCW/GGE.1/2019/1.

الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل ممتثلاً للقانون الدولي المطبَّق، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وعند تحديد نوعية التفاعل بين البشر والآلات ومداه، ينبغي مراعاة جملة من العوامل، بما في ذلك السياق العملياتي، وخصائص منظومة الأسلحة ككلّ وقدراتها؛

(د) يتعيّن ضمان المساءلة عن تطوير أيّ منظومة أسلحة ناشئة وتطويرها ونشرها واستخدامها في إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة وفق القانون الدولي المطبَّق، بما في ذلك عمل هذه المنظومات ضمن سلسلة قيادة وسيطرة بشرية مسؤولة؛

(هـ) امتثالاً لواجبات الدول بموجب القانون الدولي، ينبغي في سياق دراسة أو تطوير أو حيازة أو اعتماد سلاح جديد أو وسيلة أو طريقة في الحرب تحديد إن كان القانون الدولي يحظر استخدامها في بعض الأوضاع أو كلّها؛

(و) عند تطوير أو حيازة أسلحة جديدة معتمدة على تقنيات ناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، ينبغي الأخذ في الحسبان الأمنَ المادّي والضمانات غير المادّية الملائمة (بما في ذلك الأمن السيبراني الذي يكافح القرصنة أو سرقة البيانات)، وخطر وقوعها في يد جماعات إرهابية وخطر انتشارها؛

(ز) ينبغي أن تكون تقييمات الأخطار وتدابير تخفيفها جزءًا من تصميم تقنيات ناشئة وتطويرها واختبارها وعمر نشرها في أيّ منظومات أسلحة؛

(ح) ينبغي أن يؤخذ في الحسبان ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والواجبات القانونية الدولية المطبَّقة الأخرى عند استخدام تقنيات ناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل؛

(ط) عند إعداد تدابير سياسية محتملة، ينبغي عدم تشبيه منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل بالإنسان؛

(ي) ينبغي ألاّ تعيق مناقشات أو أيّ تدابير سياسية محتملة مُتَّخذة في سياق الأسلحة التقليدية المعيّنة إحراز تقدّم في تقنيات ذكية ذاتية التشغيل أو إتاحة استخداماتها السلمية؛

(ك) تتيح اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة إطارًا ملائمًا للتعامل مع مسألة التقنيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل في سياق أهداف الاتّفاقية وغاياتها، والتي تسعى للموازنة بين الضرورة العسكرية ومراعاة الجوانب الإنسانية.

**المصدر:** نقلاً عن: Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, Report of the 2019 session of the Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, CCW/GGE.1/2019/3, 25 September2019, <https://undocs.org/CCW/GGE.1/2019/3>, annex IV.

## التحدّيات المحتملة التي تمثّلها منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل للقانون الدولي الإنساني

البند المتعلّق بالتحدّيات المحتملة للقانون الدولي الإنساني في جدول الأعمال ناشئ عن مقدّمة المبادئ التوجيهية المتَّفَق عليها. وكما في السنين السابقة، يظلّ القانون الدولي الإنساني مطبَّقًا على جميع منظومات الأسلحة، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، بمعنى أنّ البشر، وليس الآلات، هم المسؤولون عن الامتثال لهذا القانون، ومن ثمّ يلزم الحفاظ على مسؤولية البشر عن استخدام القوّة. لكن تظلّ الدول مختلفة حول ما إذا القانون الدولي الإنساني واضحًا بما فيه الكفاية في مسألة منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، أو حول ما إذا كانت هناك حاجة في المقابل

إلى إطار عمل جديد بالكلّية للتعامل مع الأخطار الإنسانية المحتملة التي تمثّلها هذه المنظومات.

جادلت دول كثيرة في أثناء مناقشات عام 2019 بأنّ استعراضات المادّة 36 ربّما تكون طريقة نافعة لضمان امتثال منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل للقانون الدولي الإنساني. وجادلت دول (كالاتّحاد الأوروبي وهولندا مثلاً) لصالح زيادة الشفافية في استعراضات المادّة 36 وتقاسم أفضل الممارسات لمساعدة الدول الأخرى على تحسين امتثالها للقانون الدولي الإنساني[9]. لكن زعمت دول كثيرة (كالنمسا مثلاً) أنّ الاستعراضات القانونية وحدها قد لا تكون كافية[10]. ومضى بعض المشاركين (ولا سيما فريق علماء دوليين) إلى حدّ المجادلة بأنّ الطبيعة الفريدة لمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل تمثّل تحدّيات لعملية الاستعراضات القانونية لصعوبة استعراض مكوّنات منظومات الأسلحة، كالوظائف الميسَّرة بتعليم الآلة[11]. وأشار آخرون أيضًا (كالنمسا) إلى أنّ استعراضات المادّة 36 إجراءات وطنية تُجرى بناء على السلطة التقديرية لكلّ دولة، ولذلك فهي لا تسهم في تطوير معايير دولية.

دارت مناقشات أيضًا حول تأثير منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل في تطبيق القانون الدولي الإنساني. جادلت دول (كروسيا والولايات المتّحدة) بأنّ هذه المنظومات تحسّن بالبداهة تطبيق القانون الدولي الإنساني- بالسماح للقوّات المسلّحة مثلاً تطبيقه بدقّة أكبر. وبالعكس، جادلت دول كثيرة أخرى (كالبرازيل وتشيلي وباكستان) ومنظّمات غير حكومية بأنّ هذه المنظومات تهدّد بتقويضه- ترى البرازيل أنّ استخدام هذه المنظومات «يهدّد [بإضعاف] مفهوم المساءلة كقدرة على الإجابة القانونية عن أفعال المرء وخياراته»[12]. وإضافة إلى ذلك، شدّدت هيومان رايتس وُتش، وهي منظّمة غير حكومية، على أنّ هذه المنظومات غير متوافقة مع «مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام»، ولذلك فهي تنتهك ما يسمّى شرط مارتنز، وهو عنصر مقبول في القانون الدولي العرفي[13].

---

(9) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «An Exploration of the Potential Challenges Posed by Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons systems to international humanitarian law', Statement by the European Union, 25–29 March 2019, and Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Agenda item 5(a): An Exploration of the Potential Challenges Posed by Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems to International Humanitarian Law,» Statement by the Netherlands, 26 April 2019.

(10) A. Pytlak and K. Geyer, «News in Brief,» *CCW Re*port, vol. 7, no. 3 (29 March 2019), pp. 4–10.

(11) Ibid.

(12) Ibid., and Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Challenge to IHL-Item 5(a),» Statement by Brazil, 25–29 March 2019.

(13) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Agenda Item 5(a) Regarding Challenged Posed to International Humanitarian Law,» Statement by Human Rights Watch, 26 March 2019

يظهر شرط مارتنز في صورة ما في المادّة 1(2) من البروتوكول الإضافية الأول لعام 1977، الحاشية (6) وفي مقدّمة البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، إضافة إلى معاهدات واتّفاقات أخرى.

## تعزيز فهم مشترك للمفاهيم

بقيت الدول تواجه مشكلات في التوصّل إلى فهم مشترك لخصائص منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل في عام 2019. ودعمًا لعمل فريق الخبراء الحكوميين في هذه المسألة، اقترح الرئيس على الدول دراسة جملة من المسائل[14].

المسألة الأوّلية هي تحديد إن كان التشغيل الذاتي سمة لمنظومة سلاح ككلّ أم أنّه ينبغي إرفاقها بالمهامّ المختلفة لمنظومات الأسلحة. اتّفقت الدول عمومًا على أنّه ينبغي التركيز في المناقشة على التشغيل الذاتي في اختيار الهدف والاشتباك معه ـ وهما وظيفتان حيويتان. واتّفقت أيضًا على أنّه ينبغي النظر إلى التشغيل الذاتي كطيف، وأنّه يصعب تحديد خطّ فاصل واضح بين منظومات الأسلحة شبه ذاتية التشغيل والذاتية التشغيل بالكامل. لكنّ الوفد الروسي جزم مرارًا في جلسة مسائية متأخرة في آب/أغسطس 2019 بأنّ التشغيل الذاتي ليس خاصّية رئيسة في منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، لأنّ التشغيل الذاتي ليس سببًا لإشكاليات بالضرورة وأنّه خاصّية موجودة أصلاً في منظومات أسلحة كثيرة. وقد ولّد ذلك شعورًا بالإحباط في أوساط الوفود الأخرى[15]. وبالمثل، جادلت روسيا في عام 2018 بأنّه ينبغي لفريق الخبراء الحكوميين الانشغال بـ«توسيع فهم عامّ لما ستكون عليه منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل في المستقبل مع بلوغ مستوى **متقدّم للذكاء الاصطناعي**»، عوضًا عن البحث في «منظومات عملاتية قائمة تتمتّع بدرجة عالية من التشغيل الذاتي/الأتمتة»[16].

وفي ما يختصّ بمسألة تحديد الخاصّية المهمّة من منظور الامتثال للقانون الدولي الإنساني، بدت الآراء أشدّ انقسامًا، فاقترحت دول (كالهند) وجوب عدّ القدرة على التعلّم الذاتي أو على إعادة تعريف مهمّة أو هدف بصورة مستقلّة خاصّيةً رئيسة لمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل[17]. لكنّ دولاً كثيرة أخرى (ككوستاريكا والبيرو) رأت أنّ هذه الخاصّية تقييدية بدرجة كبيرة[18]. أثيرت أيضًا مسألة إن كان يجب التركيز في المناقشة على استخدام هذه المنظومات في استهداف أفراد عوضًا عن استهداف مادّة، مع أن دولاً (كإيرلندا) رأت أنّه ليس لهذا التمييز أهمّية[19].

---

(14) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, Provisional Programme of Work Submitted by the Chairperson, CCW/GGE.1/2019/2, 19 March 2019, p. 2.

(15) R. Acheson, «While a Few Countries Control the CCW, We Risk Losing Control over Weapons,» *CCW Report*, vol. 7, no. 7 (22 August 2019), pp. 1–4.

(16) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Russia's Approaches to the Elaboration of a Working Definition and Basic Functions of Lethal Autonomous Weapons Systems in the Context of the Purposes and Objectives of the Convention,» Working Paper submitted by Russia, CCW/GGE.1/2018/WP.6, 4 April 2018, para. 3.

(17) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Characterisation of the Systems under Consideration in Order to Promote a Common Understanding on Concepts and Characteristics Relevant to the Objectives and Purposes of the Convention,» Statement by India, 25 Mar. 2019.

(18) Pytlak and K. Geyer, «News in Brief».

(19) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the =

وفي ضوء الأسئلة التعريفية، طالبت دول كثيرة بـ«مقاربة محايدة تكنولوجيًا». جادلت بأنّه للمضيّ بالمناقشة قدُمًا، سيكون من الأجدى التركيز على العنصر البشري لاستخدام القوّة عوضًا عن التركيز على مناقشة مستفيضة بشأن الخصائص التقنية لمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل[20].

## العنصر البشري في استخدام القوّة الفتّاكة

إنّ البند المتعلّق بالعنصر البشري في استخدام القوّة الفتّاكة في جدول الأعمال ناشئ عن المبدأ التوجيهي (ب) (انظر الإطار الرقم (13ـ2)). بموجب هذا البند، درس فريق الخبراء الحكوميين الحاجة إلى الحفاظ على مسؤولية البشر في اتّخاذ قرارات باستخدام منظومات أسلحة. وركّزت المناقشات على نوع ودرجة التفاعل بين البشر والآلة اللازم للامتثال للقانون الدولي الإنساني.

يجسّد اعتماد المبدأ التوجيهي الحادي عشر موافقة الدول على أنّ التفاعل بين البشر والآلة يمكن أن يأخذ صورًا متنوّعة، وانّه ينبغي أن يتمّ في المراحل المتنوعة للعمر التشغيلي للسلاح. لكنّها لم تستطع الاتّفاق على أنواع السيطرة ودرجتها اللازمة في المراحل المختلفة للعمر التشغيلي للسلاح. وأفصحت دول في النقاش (كالنمسا والبرازيل والمكسيك) عن قلقها من انتفاء الجوانب الأخلاقية[21]. رأت هذه الدول أنّ الدواعي القانونية والعسكرية، والأخلاقية أيضًا، هي التي يجب أن تحدّد ماهيّة التفاعل بين البشر والآلات، وأنّ الأخلاق تستلزم إرادة فاعلة بشرية مباشرة في القرارات المتّصلة باستخدام القوّة.

انعكس تباعد آراء الدول حول الصورة اللازمة للتفاعل بين البشر والآلات أيضًا في نقاش حول المصطلحات والعبارات الأنسب لتصوير الحاجة إلى إنسان يتحمّل مسؤولية استخدام منظومات أسلحة فتّاكة ذاتيّة التشغيل. وبقيت أغلبية الدول تستخدم عبارة «التحكّم البشري»، وهي العبارة الأكثر استخدامًا منذ انطلاق المناقشات حول منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل. لكنّ دولًا كثيرة (وفي مقدّمها أستراليا والولايات المتّحدة) أصرّت على انتقاد هذه العبارة، مشيرة إلى إمكان تفسير كلمة «التحكّم» بطرق مختلفة، أو حتى متناقضة. وعرضت أستراليا في ورقة عمل مفهوم «نظام التحكّم»، وهو نظام شامل تطبّقه أستراليا ضمانًا لخضوع عملياتها وقدراتها العسكرية لتوجيه بشري في جميع مراحل التصميم والتطوير والتدريب والاستخدام، وامتثالها للقانونين الدولي والوطني[22]. وبقيت

---

= Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Characterization of the Systems under Consideration in Order to Promote a Common Understanding on Concepts and Characteristics Relevant to the Objectives and Purposes of the convention,» Statement by Ireland, 25 March 2019.

(20) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, Chair's summary of the discussion of the 2019 Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, CCW/GGE.1/2019/3/Add.1, 8 November 2019, para. 14.

(21) Pytlak and K. Geyer, «News in Brief».

(22) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Australia's System of Control and Applications for Autonomous Weapon Systems,» Working paper submitted by Australia, CCW/GGE.1/2019/WP.2, 20 Mar. 2019, paras 7–9.

الولايات المتّحدة تجادل، كما في عام 2018، بأنّ عبارة «التقدير البشري» أكثر دلالة من «التحكّم البشري»[23]. وتستخدم وزارة الدفاع الأمريكية العبارة البديلة في أوامرها التوجيهية المتّصلة بالتشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة، والتي تشترط «تصميم منظومات أسلحة ذات تشغيل ذاتي أو شبه ذاتي بحيث تتيح للقادة والمشغّلين ممارسة التقدير البشري بالمستويات الملائمة حيال استخدام القوّة»[24].

اقترحت دول كثيرة (كبلجيكا وإيرلندا ولوكسمبورغ والمملكة المتّحدة) بدافع التسوية مصطلحات بديلة في أوراق العمل التي قدّمتها والبيانات التي أدلت بها: المسؤولية البشرية والتدخّل البشري والإشراف البشري والتدخّل البشري والسلطة البشرية ونوع ودرجة التفاعل بين البشر والآلات[25].

وفي النهاية، استُبعدت عبارة «التحكّم البشري» التي استُخدمت في تقرير فريق الخبراء الحكوميين السابقة كعبارة مستقلّة من التقرير النهائي للفريق لعام 2019 نزولاً عند إصرار الولايات المتّحدة[26]. انتقد دول، ولا سيما البرازيل وكوستاريكا، هذا القرار. وأشارت دول كثيرة في القرارات وفي أوراق عمل كثيرة إلى المراحل المختلفة للتفاعل بين البشر والآلات التي عاينها فريق الخبراء الحكوميين في عام 2018[27]. أدّى ذلك إلى استخدام عبارة «التفاعل بين البشر والآلات» في التقرير النهائي لعام 2019 كمفهوم جامع في المناقشات التي على أساسها تُعَدّ «عناصر التحكّم والتقدير» العنصر البشري في استخدام القوّة[28].

---

(23) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Human-machine Interaction in the Development, Deployment and Use of Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems,» Working paper submitted by the United States, CCW/GGE.2/2018/WP.4, 28 August 2018.

(24) Certain Conventional Weapons Convention, CCW/GGE.2/2018/WP.4, paras 9–13, and US Department of Defense, «Autonomy in Weapon Systems,» Directive no. 3000.09, 8 May 2017.

(25) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Food for Thought Paper,» Working paper submitted by Belgium, Ireland and Luxembourg, CCW/GGE.1/2019/WP.4, 28 March 2019, and Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Agenda Item 5(d): Further Consideration of the Human Element in the Use of Lethal Force; Aspect of Human-machine Interaction in the Development, Deployment and Use of Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapon Systems,» Statement by the United Kingdom, 25–29 March 2019.

(26) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, Report of the 2019 session of the Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, CCW/GGE.1/2019/3, 25 September 2019.

(27) C Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, Report of the 2018 session, CCW/ GGE.1/2018/3.

(28) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, Report of the 2019 session of the Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, CCW/GGE.1/2019/3, paras. 21-22.

## استعراض التطبيقات العسكرية المحتملة للتقنيات ذات الصلة

يُعَدّ بند التطبيقات العسكرية المحتملة للتقنيات الذاتية التشغيل في جدول الأعمال المبدأ التوجيهي (ك) الذي ينصّ على أنّ النقاش حول منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل يجب أن «يوازن بين الضرورة العسكرية والدواعي الإنسانية». وناقش فريق الخبراء الحكوميين كيفية اعتماد الجيوش تقنيات ذاتية التشغيل واستخدامها إياها والأخطار المحتملة الملازمة لذلك. ووافقت الدول على وجوب التحوّط دائمًا لإمكان وقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، لكنّها اختلفت حول ما إذا كان التشغيل الذاتي يفاقم الخطر الذي يهدّد المدنيين أم يقلّصه. جادلت الولايات المتّحدة على الخصوص بأنّ التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة يؤدّي إلى تعزيز أمن المدنيّين من خلال زيادة الدقّة في اختيار الهدف والاشتباك معه مثلاً، ولذلك تقوّي الامتثال للقانون الدولي الإنساني[29]. كما أنّ دولاً سلّطت الضوء على أنّ التشغيل الذاتي في منظومات الأسلحة يقوّي فاعلية الأفراد العسكريين مع تقليل خطر وقوع ضرر[30].

وفي المقابل، أفصحت أغلبية الدول عن قلق شديد، كما في السنين السابقة، حيال إمكان أداء منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل كما هو يُتوقَّع منها في بيئات معقّدة، والقدرة على استخدامها بما ينسجم ومقتضيات القانون الدولي الإنساني[31].

## خيارات التصدّي للتحدّيات

ما زالت الحصيلة السياسية النهائية لعملية فريق الخبراء الحكوميين قضيةً خلافية منذ تشكيله في عام 2017. والخيارات السياسية الموضوعة على طاولة النقاش في عام 2019 مشابهة تقريبًا لتلك التي في عام 2018، وهي تتراوح بين حظر شامل وعدم فعل شيء على الإطلاق.

بحلول آخر عام 2019، كانت دول كثيرة قد دعت إلى التفاوض على صكّ ملزم قانونًا في صورة بروتوكول يُلحَق باتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة أو كمعاهدة مستقلّة تحظر أو تنظّم منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل أو تفرض واجبات عند استخدامها[32]. طالبت فرنسا وألمانيا بالتفاوض على إعلان سياسي يتضمّن التزامات ملزمة سياسيًا وليس قانونيًا ويمكن أن

(29) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Implementing International Humanitarian Law in the Use of Autonomy in Weapon Systems,» Working paper submitted by the United States CCW/GGE.1/2019/WP.5, 28 August 2018.

(30) Pytlak and K. Geyer, «News in Brief».

(31) Certain Conventional Weapons Convention, CCW/GGE.1/2019/3/Add.1, and Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Possible Options for Addressing LAWS-Agenda Item 5(e),» Statement by Brazil, 25 March 2019.

(32) للاطلاع على قائمة بهذه الدول - وهي مشابهة تقريبًا للقوائم في الأعوام السابقة – انظر: Campaign to Stop Killer Robots, «Country Views on Killer Robots,» 25 October 2019.

وللاطلاع على بروتوكولات اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة الحالية، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

يؤدّي إلى مدوّنة سلوك بشأن المبادئ التوجيهية[33]. ودعت دول كثيرة (كالأرجنتين) إلى تحسين استعراضات المادّة 36، وطالبت الدول بزيادة تقاسم المعلومات حول هذه الاستعراضات[34]. وزعمت دول أخرى (كأستراليا وإسرائيل وروسيا والولايات المتّحدة) أنّه لا حاجة إلى تدابير قانونية إضافية لأنّ القانون الدولي الإنساني قابل للتطبيق بشكل كامل على التحدّيات التي تمثّلها منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل[35].

قدّمت البرتغال اقتراحًا جديدًا في عام 2019: استعراض القانون الدولي المطبّق حاليًا[36]. يمكن مقارنة هذا الاقتراح بوثيقة مونرو لعام 2008 التي تصف كيفية تطبيق القانون الدولي القائم على المشاركة في شركات عسكرية خاصّة في نزاع مسلّح[37]. عُدّ اقتراح البرتغال شبيهًا بمدوّنة السلوك المقترَحة لأنّه سيكون حصيلة تقنية غير ملزمة قانونيًا[38].

وبسبب عدم إحراز تقدّم يُذكر نحو توافق آراء حول كيفية التصدّي للتحدّيات التي تمثّلها منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل، دعت الدولُ فرق عمل مؤلّفة من خبراء فنّيين وعسكريين وقانونيين من فريق الخبراء الحكوميين إلى الاستفاضة في مناقشة القضية، وتقديم مدخلات بشأن المبادئ التوجيهية وزيادة توسيعها[39]. وأشارت الدول أيضًا إلى وجود حاجة إلى زيادة توضيح كيفية تعريف نوع المسؤولية أو التقدير أو التحكّم البشري ودرجته، أيًا يكن نوع الصكّ[40].

---

(33) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «On Agenda Item 5(e) Possible Options for Addressing the Humanitarian and International Security Challenges Posed by Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems in the Context of the Objectives and Purposes of the Convention without Prejudicing Policy Outcomes and taking into Account Past, Present and Future Proposals,» Statement by Germany, 27 March 2019.

(34) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Questionnaire on the Legal Review Mechanism of New Weapons, Means and Methods of Warfare,» Working paper submitted by Argentina, CCW/GGE.1/2019/WP.6, 29 March 2019.

(35) انظر مثلاً: Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «Russia's Approaches to the Elaboration of a Working Definition and Basic Functions of Lethal Autonomous Weapons Systems in the Context of the Purposes and Objectives of the Convention,» Working Paper submitted by Russia, CCW/GGE.1/2018/WP.6.

(36) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, Chair's summary of the discussion of the 2019 Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, CCW/GGE.1/2019/3/Add.1, para. 30.

(37) Swiss Federal Department of Foreign Affairs and International Committee of the Red Cross (ICRC), The Montreux Document on Pertinent International Legal Obligations and Good Practices for States Related to Operations of Private Military and Security Companies during Armed Conflict (Geneva: ICRC, 2009).

(38) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies 38 in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, Chair's summary of the discussion of the 2019 Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, CCW/GGE.1/2019/3/Add.1, para. 30.

(39) Certain Conventional Weapons Convention, CCW/GGE.1/2019/3/Add.1, Ibid., para. 26(d).

(40) Certain Conventional Weapons Convention, CCW/GGE.1/2019/3, para 22(b).

## طريقة المضيّ قدُمًا

استنادًا إلى ملخّص الرئيس لاجتماعات عام 2019، يهدف فريق الخبراء الحكوميين إلى توافق للآراء حول كيفية التصدّي للتحدّيات القانونية والأخلاقية والأمنية التي يمثّلها استخدام التشغيل الذاتي في منظومات أسلحة بحلول عام 2021. لذلك، أوصى الرئيس بأن يركّز فريق الخبراء الحكوميين في عام 2020 على الجوانب العملية القانونية والأخلاقية والتكنولوجية والعسكرية، وأن يركّز في عام 2021 على «دراسة جوانب الإطار المعياري والعملياتي وتوضيحها وتطويرها» للتقنيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل[41]. سيتيح ذلك لفريق الخبراء الحكوميين تقديم توصيات ملموسة لمؤتمر استعراض اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة لعام 2021. صيغت التوصيات بعبارات عامّة مقصودة لاستيعاب طائفة من الآراء بشأن طريقة المضيّ قدُمًا. وبالرغم من ذلك، تلت مناقشات مطوَّلة حول ولاية الفريق وعدد أيام اجتماعاته القادمة. وامتدّت هذه المناقشات من اجتماع الفريق في آب/أغسطس إلى اجتماع الدول الأطراف في اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة في تشرين الثاني/نوفمبر حيث نشب نزاع مطوّل للتوصّل إلى اتّفاق.

طالبت وفود كثيرة ببرنامج عمل لولاية تفاوضية لتشريع ملزم قانونًا وسياسيًا بشأن منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل. وعلى سبيل المثال، جادلت فرنسا وألمانيا بأنّ الوقت قد حان للبدء بوضع نتائج اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين موضع التطبيق، وأشارتا إلى أنّه ربّما يكون المبدأ التوجيهي أساسًا نافعًا لاعتماد إعلانهما السياسي المقترَح[42]. كما أكّدت حملة وقف الروبوتات القاتلة، وهي ائتلاف لمنظّمات غير حكومية، على أنّه إذا كان اجتماع عام 2019 لم يحدّد ولاية تفاوضية واضحة، فإنّ الوقت قد حان لنقل المفاوضات إلى منتدى آخر، كاللجنة الأولى التابعة للجمعية العامّة للأمم المتّحدة مثلاً[43].

جادل الرئيس ودول كثيرة دفاعًا عن توسيع ولاية فريق الخبراء الحكوميين من مجرّد «توضيح» و«دراسة» جوانب الإطار المعياري والعملياتي لمنظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل لتشمل «تطوير» تلك الجوانب[44]. عارضت روسيا ذلك بزعم أنّه لا يحقّ للفريق تغيير ولايته، وأنّ مؤتمر الاستعراض لعام 2021 هو من سيقرّر ذلك. لكنّ الدول الأطراف أدرجت في النهاية «التطوير» في صيغة ولاية فريق الخبراء الحكوميين لكلّ من عامَي 2020 و2021[45].

---

(41) Certain Conventional Weapons Convention, CCW/GGE.1/2019/3/Add.1, para 40.

(42) Certain Conventional Weapons Convention, Group of Governmental Experts on Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems, «On Agenda Item 5(e) Possible Options for Addressing the Humanitarian and International Security Challenges Posed by Emerging Technologies in the Area of Lethal Autonomous Weapons Systems in the Context of the Objectives and Purposes of the Convention without Prejudicing Policy Outcomes and taking into Account Past, Present and Future Proposals».

(43) Pytlak and K. Geyer, «News in Brief».

(44) Certain Conventional Weapons Convention, CCW/GGE.1/2019/3/Add.1, paras. 36 and 40.

(45) Certain Conventional Weapons Convention, CCW/MSP/2019/9, para. 31.

جرت مناقشة مستفيضة حول عدد أيام الاجتماعات في السنين القادمة. وافقت الدول كلّها تقريبًا على وجوب أن يلتقي فريق الخبراء الحكوميين ثلاثين يومًا في عامي 2020 و2021 برغم اعتقادها أنّ اجتماعات عام 2019 كانت قصيرة جدًا، وهو ما أدّى إلى عقد جلسات غير رسمية كثيرة. واشتكت دول، ولا سيما فرنسا، من التئام الجلسات غير الرسمية خارج برنامج العمل الرسمي ومن دون دعم لغوي، وهو ما أسهم في فرصة غير متكافئة للوفود لكي تحضر وتعبّر عن نفسها بلغاتها المفضّلة. ولم تعارض من الدول زيادة عدد أيام الاجتماعات في السنين القادمة غير روسيا التي جادلت بأنّه ينبغي للفريق أن يجتمع في 20 يومًا فقط بسبب الوضع المالي المقلق لنظام اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة، وأنّ عشرة أيام في كلّ عام ستتيح وقتًا كافيًا لإحراز تقدّم[46]. لكنّ القرار الذي تُوصّل إليه بتوافق الآراء هو وجوب أن يجتمع الفريق في 10 أيام في عام 2020 وأن تستغرق اجتماعاته 10ـ20 يومًا في عام 2021، على أن يتمّ تحديد المدّة النهائية في اجتماع الدول الأطراف في عام 2020. وسيرأس فريق الخبراء الحكوميين جانيس كاركلينس من لاتفيا في عام 2020.

ظهر انقسام واضح في المناقشات التي دارت حول عدد أيام اجتماعات الفريق وصيغة ولايته بين حفنة من القوى العسكرية المتقدّمة تكنولوجيًا وبقيّة الدول الأخرى الأطراف في اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة. أثارت حملة وقف الروبوتات القاتلة وعدد من الوفود فكرة أنّ الوقت قد حان لنقل المناقشة، إذا لم يُحرَز تقدّم كبير بحلول عام 2021، إلى منتدى آخر كالجمعية العامّة للأمم المتّحدة أو حتى إلى عملية منفصلة شبيهة بعملية أوسلو التي أدّت إلى اتّفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008[47]. لكن لكي تكون عملية كهذه ناجحة، ينبغي أن تتولاّها دولة راعية سياسيًا وماليًا، ولا يُعرف في هذه المرحلة من ستكون تلك الدولة. ولم يعرب أيّ من القوى العسكرية المتقدّمة تكنولوجيًا والحريصة على إحراز تقدّم في إطار اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة عن اهتمام واضح بإطلاق عملية منفصلة في هذه المرحلة.

(46) Ibid., para. 18

(47) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب. وللمزيد عن تطبيق هذه الاتّفاقية في عام 2019، انظر القسم I في هذا الفصل.

## III. الزحف نحو سباق تسلّح في الفضاء الخارجي

**دانيال بوراس**

كان عام 2019 حافلاً بالأحداث في مجال أمن الفضاء، مع حصول تطوّرات كثيرة لها صلة مباشرة ببند على جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي. صرّحت دول علنًا أنّ الفضاء ميدان حرب أو ساحة لعمليات عسكرية هجومية ودفاعية، وأعلنت دول أخرى عن وحدات عسكرية فضائية متخصّصة جديدة، وقدّمت دولة أخرى عرضًا بنيران حيّة لسلاح مضادّ للأقمار الصناعية. أدّت هذه التطوّرات جميعها إلى سؤال محوري للمجتمع الدولي: هل يوجد أصلاً سباق تسلّح في الفضاء الخارجي؟

لهذا السؤال أهمّية خاصّة لاعتماد العالم المتزايد على القدرات الفضائية في استخدامات يومية، كالتنبّؤ بأحوال الطقس والاتّصالات ووضع الخرائط والملاحة. يتجلّى هذا الاعتماد خصوصًا في حالة القوّات العسكرية الحديثة: الأقمار الصناعية مكوّن حيوي لإتاحة الاتّصالات للقوّات، والاستطلاع ومعلومات الإنذار المبكر، وقدرات استهداف القذائف. وهناك ميل أيضًا إلى تطوير «قدرات فضائية مضادّة»، أي القدرة على حرمان خصم من استخدام منظومات فضائية ومن منافعها. ومع اشتداد التوتّر اليوم في العلاقات بين القوى الكبرى المتنافسة جيوسياسيًا، ازدادت جاذبية حيازة أدوات تحرم الخصومَ من الخدمات الفضائية. في الواقع، وكما بيّنت عروض الأسلحة المضادّة للأقمار الصناعية في عام 2019 (انظر أدناه)، باتت القدرات الفضائية المضادّة اليوم مكوّنًا محوريًا في القوّات العسكرية الحديثة في بعض الدول.

إذا غدا الاهتمام بالقدرات الفضائية المضادّة أوضح، فإنّ عواقبها ليست كذلك. ربّما يكون لاستخدام أسلحة في الفضاء تأثيرات سلبية في الخصوم العسكريين ـ ولا سيما أولئك الذين لديهم أسلحة نووية ـ وفي الاستخدامات اليومية المدنية للمنظومات القضائية أيضًا. زد على ذلك أنّ ابتكار

قدرات فضائية مضادّة يثير القلق بسبب مواطن الضعف في المنظومات الاستراتيجية. ربّما يدفع ذلك بعض الدول في أوضاع معيّنة إلى الاعتقاد بأنّها في موقع أفضل للمهاجمة أولاً[1]. وربّما يؤدّي انتفاء الوضوح إلى تصوّرات وحسابات خاطئة، ويمكن أن يؤدّي ذلك بدوره إلى تصعيد استراتيجي. في هذه الحالة، ربّما تكون عواقب القدرات الفضائية المضادّة أشدّ هولاً على الأرض منها في المدار.

إزاء هذه الخلفية، شاركت الأمم المتّحدة في حوارات كثيرة طوال عام 2019، أملاً بإيجاد طرق لإبطاء الاتّجاه الحالي نحو تسليح الفضاء الخارجي. وممّا يُؤسف له أنّ التوتّرات السياسية وانتفاء توافق الآراء جعلا نتائج هذه الحوارات محدودة، وحالا دون إحراز تقدّم نحو تلافي سباق تسلّح في الفضاء في عام 2020 وما بعده.

## عام 2019: عام لعروض أسلحة مضادّة للأقمار الصناعية

جرت مناسبتان بارزتان شملتا استخدام قدرات فضائية مضادّة دفعتا مسألة سباق تسلّح محتمل في الفضاء إلى دائرة الضوء في عام 2019. ففي آذار/مارس، استخدمت منظّمة البحث والتطوير الدفاعية الهندية قذيفة بالستية معترِضة في تدمير قمر صناعي هندي في مدار أرضي منخفض (على ارتفاع نحو 280 كم)[2]. أظهرت هذه المهمّة التي سُمّيت شاكتي قدرة الهند على استهداف جسم في الفضاء وضربه. وأشاد رئيس الوزراء ناريندرا مودي بالمهمّة، واصفًا إيّاها بأنّها إنجاز وأنّها تدبير «دفاعي» صرف وليست موجَّهة ضدّ أيّ دولة[3]. ومع ذلك، رأى خبراء عديدون في هذا العرض رسالة إلى الصين التي شابت التوتّراتُ علاقاتِها بالهند في السنين الأخيرة[4].

أظهر العرض أيضًا صعوبة التكهّن بحركة الحطام الناجم عن استخدام سلاح مضادّ للأقمار الصناعية. ومع أنّ الحكومة الهندية توقّعت «اختفاء» الحطام في غضون 45 يومًا أو ربّما «في غضون أسابيع»، انقضت سنة وبقي 30 في المئة من الحطام على الأقلّ، بل إنّ بعضه يسبح ومحطّة الفضاء الدولية على ارتفاع واحد[5]. يمكن أن يظلّ هذا الحطام في المدار أعوامًا وهو يسبح بسرعة تفوق سرعة طلق ناري، وهو ما يهدّد بالتصادم مع كلّ الأجسام المقيمة في الفضاء.

النشاط الآخر الذي حظي باهتمام عامّ كبير في عام 2019 هو عملية اقتراب شديد لقمر صناعي روسي في مدار مشترك[6]. وبالرغم من أنّ هذا النوع من الأقمار الصناعية غير مؤكّد، يعتقد مراقبون

(1) انظر: A. Arbatov, «Arms Control in Outer Space: The Russian Angle, and a Possible Way Forward,» *Bulletin of Atomic Scientists*, Special Issue, vol. 75, no. 4 (2019).

(2) Indian Government, Ministry of External Affairs, «Frequently Asked Questions on Mission Shakti, India's Anti-satellite Missile Test Conducted on 27 March, 2019,» Press release, 27 March 2019.

(3) N. Modi', «Address on the Successful Test of the Anti-Satellite (ASAT) Missile,» YouTube, 26 March 2019.

(4) P. Swami, «India's A-SAT Programme Born in Response to China's Growing Space Capabilities: Understanding Mission Shakti,» Firstpost, 8 May 2019.

(5) R. P. Rajagopalan, «Having Tested its ASAT Capability, India Should Help Shape Global Space Norms,» Observer Research Foundation Commentaries, 29 March 2019.

(6) N. Strout, «Russian Satellite Creeps up to Intelsat Satellite-again,» C4ISRNET, 3 September 2019, and W. J. Hennigan, «Exclusive: Strange Russian Spacecraft Shadowing US Spy Satellite, General Says,» TIME, 10 February 2020.

أنّه قمر صناعي صغير ذو قدرة عالية على المناورة (درون). وتكهّن البعض بإمكان استخدامه في طرق غير حميدة، منها التفتيش عن أقمار صناعية أخرى وإجراء عمليات تجسّس[7]. ولوحظ أحد هذه الأقمار الصناعية الروسية طوال عام 2019 وهو يقترب من أقمار صناعية تجارية وعسكرية[8]. ومع أنّه لم يرد تأكيد رسمي أو برهان على أنّ القمر الصناعي الروسي مثّل تهديدًا، تتصوّر ذلك دول كثيرة، منها الولايات المتّحدة وفرنسا، بأنّه تهديد من روسيا[9]. ونتيجة لهذا التهديد المتصوَّر، ولتهديدات أخرى، تستعدّ دول كثيرة لنزاع في الفضاء. الأمر المهمّ أنّ استخدام أقمار صناعية في مدارات مشتركة لا يقتصر على روسيا[10]، فالولايات المتّحدة تملك هذه القدرات أيضًا. لكنّ أقمارها الصناعية لم تجذب الاهتمام ذاته الذي جذبته الدرونات الروسية طوال عام 2019. يرجع ذلك من بعض النواحي إلى عدم إدراج الأقمار الصناعية الأمريكية ذات المدار المشترك في القائمة الأمريكية للأجسام الفضائية. زد على ذلك أنّ الشركات القادرة على إصدار معلومات عمومية عن عمليات اقتراب شديد روسية تشمل درونات إنّما هي شركات أمريكية سياستها عدم تتبّع أجسام أمريكية غير مسجَّلة[11].

## سياسات جديدة معنيّة بالعمليات العسكرية الفضائية

مع أنّ العمليات المذكورة آنفًا جذبت انتباهًا كبيرًا إلى تهديد الأسلحة التي في الفضاء، غدت القضايا المحيطة بمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء أشدّ بروزًا في نظر الرأي العام بعد أن أعادت دول كبرى النظر في سياساتها الوطنية المعنيّة بالفضاء. بدأ هذا الاتّجاه في عام 2017، حين كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أول من اقترح تشكيل قوّة فضائية، أي وحدة عسكرية متخصّصة وظيفتها الوحيدة ضمان سلامة المنظومات الفضائية العسكرية الأمريكية. شُكّلت القوّة الفضائية الأمريكية بصورة رسمية في كانون الأول/ديسمبر 2019 «ضمن إدارة القوّات الجوّية، وهذا يعني أنّ أمانة سلاح الجوّ تتولّى المسؤولية الإجمالية عن القوّة القضائية الأمريكية بتوجيه وإرشاد من وزير الدفاع»[12]. ومع أنّ وظائف القوّة القضائية الأمريكية ليست شديدة الاختلاف عن وظائف هيئات مشابهة سابقة وُجدت ضمن سلاح الجوّ الأمريكي، لم تغب الرسالة الجيوسياسية عن المنافسين والخصوم في الفضاء، فصرّحت روسيا مثلاً أنّها في حاجة إلى تطوير قوّات فضائية خاصّة ردًّا على

(7) B. Weedon and V. Samson, eds., «Russian co-orbital ASAT,» in: *Global Counterspace Capabilities: An Open Source Assessment* (Washington, DC: Secure World Foundation, 2019), section 2.1.

(8) Analytical Graphics, «Episode 14: LUCH Space Activities,» YouTube, 26 June 2019.

(9) F. Parly, French Defence Minister, «Présentation de la stratégie spatiale de défense» [Presentation of the Strategy Spatial Defence], Airbase 942, Lyon, 25 July 2019, and US Mission to International Organizations in Geneva, «Statement by Assistant Secretary Poblete at the Conference on Disarmament,» 19 March 2019.

(10) Weedon and Samson, «Russian co-orbital ASAT,» Chinese co-orbital ASAT, section 1.1, and 'US co-orbital ASAT', section 3.1.

(11) Hall, B., Analytical Graphics, Presentation at the UNIDIR event «Navigating Space: Charting a Course for a Sustainable Space Environment,» United Nations, New York, 28 October 2019.

(12) US Space Force, «US Space Force Fact Sheet,» 20 December 2019, and S. Erwin, «Trump Signs Defense Bill Establishing US Space Force: What Comes Next,» SpaceNews, 20 December 2019.

ذلك[13]. لكن ربّما يكون للردود القوية من جانب دول منافسة صلة بخطاب الرئيس ترامب المصاحب لإنشاء القوّة الفضائية ـ التي وُصفت بأنّها «ضمان الهيمنة الأمريكية في الفضاء» ـ مقارنة بالمهمّات الفعلية لهذه الوحدة[14]. اقترنت الخطوة بتأسيس وكالة التنمية الفضائية التابعة للبنتاغون ووظيفتها الرئيسة إيجاد قدرات عسكرية فضائية جديدة، وهذا يثير بعض المخاوف أيضًا من سعي الولايات المتّحدة لبناء أسلحة جديدة للفضاء، وهذا يشمل أسلحة غايتها هجومية[15].

استهلّت دول أخرى عملية تغيير أوضاعها العسكرية في الفضاء. وعلى سبيل المثال، أسّست الهند رسميًا وكالة الفضاء الدفاعية في نيسان/أبريل 2019، بعد وقت ليس ببعيد من مهمة شاكتي، وأعلنت في حزيران/يونيو 2019 تأسيس منظّمة البحث والتطوير الدفاعي، ومهمّتها حماية القدرات الفضائية الهندية والعمل كرادع للتدخّل الأجنبي[16].

ردّت فرنسا واليابان على أنشطة الدرون الروسي في المدار المشترك الموصوفة آنفًا بإعلان تغييرات في وضعيتيهما في الفضاء، فصرّح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في تموز/يوليو 2019 بأنّ فرنسا ستعتمد عقيدة فضائية جديدة وتشكّل قيادة فضائية ضمن سلاح الجوّ الفرنسي[17]. الغاية من هذه السياسة الجديدة تطوير أربع نواح للنشاط الفرنسي في الفضاء: «دعم الخدمات الفضائية، والوعي بأوضاع الفضاء ودعم العمليات والدفاع الفضائي النشط»[18]. وحول النقطة الأخيرة، أعلنت فرنسا عزمها على استكشاف إمكان تركيب وسائل «دفاعية» على أقمار صناعية عسكرية معيّنة، منها أجهزة ليزر عالية الطاقة[19]. يمكن استخدام هذه الأجهزة في استهداف قمر صناعي في مدار مشترك يهاجم قمرًا صناعيًا عسكريًا فرنسيًا حساسًا. وبالمثل، أعلنت الحكومة اليابانية أنّها ستشكّل وحدة فضائية ضمن قوّات الدفاع الذاتي اليابانية، مع خطط لنشر «درونات حارسة» للاشتباك مع أجسام فضائية معادية أخرى[20].

لم تقتصر هذه البيانات السياسية على حكومات وطنية؛ إذْ أعلن حلف الناتو أنّ الفضاء الخارجي مبدان عمليات الآن، وأنّ «هجومًا» على قمر صناعي لدولة حليفة سيُعَدّ كافيًا لتفعيل الدفاع المشترك

(13) BBC, Reality Check Team, «Russian President Warns over Expansion of US Space Force,» 4 Dec. 2019, and Associated Press, «China Attacks US Space Force as Threat to Peace,» *Air Force Times*, 23 December 2019.

(14) White House, «President Donald J. Trump is Launching America's Space Force,» Fact sheet, 23 October 2018, and White House, «Donald Trump Signs Space Force Directive in the Oval Office,» Remarks, 19 February 2019.

(15) A. Mehta and V. Insinna, «Pentagon Officially Stands Up Space Development Agency, Names First Director,» *Defense News*, 13 March 2019.

(16) V. Raghuvanshi, «India to Launch a Defense-based Space Research Agency,» Defense News, 12 June 2019, and A. Lele, «India's Growing Clamour is Space and Why the Country Needs a Separate Space Force,» Financial Express, 2 August 2019.

(17) Reuters, «France to Create Space Command within Air Force: Macron,» 13 July 2019.

(18) French Ministry for the Armed Forces, Space Defence Strategy: Report of the «Space» Working Group (Paris: French Government Publishing Office, 2019), p. 10.

(19) F. Parly, French Defence Minister, «Présentation de la stratégie spatiale de défense» [Presentation of the Strategy Spatial Defence], Airbase 942, Lyon, 25 July 2019.

(20) *Japan News*, «SDF Space Unit Set to Launch in FY20,» 5 August 2019.

بموجب المادّة الخامسة من معاهدة واشنطن[21]. وشدّد الناتو على أنّه لا خطط لديه لنشر أسلحة في الفضاء، وأنّ المراد من هذا التحوّل السياسي حماية الخدمات الفضائية لمهمّات الناتو العسكرية. لكنّ الناتو لم يوضح العملَ الذي يعُدّه «هجومًا» على قمر صناعي، وإن كان يظهر أنّ التشويش والأذى المادّي يمثّلان هجومًا. في الحقيقة، لا يظهر وجود إجماع في أوساط دول الناتو، فكيف بدول من خارج الحلف، على ما يمثّل «هجومًا» على جسم فضائي.

مع كلّ هذه التطوّرات، صارت الأنشطة الفضائية، والأمن الفضائي على التحديد، أشدّ لفتًا لأنظار الناس مقارنة بالسنين السابقة. يترافق هذا الاهتمام مع قلق متعاظم من أنّ المسألة مسألة وقت وحسب قبل أن يبرز نزاع مفتوح في الفضاء. زد على ذلك أنّ الخصائص الفيزيائية للفضاء تجعل عواقب نزاع تشمل جميع مستخدمي الأنشطة الفضائية. وعلى سبيل المثال، تعني فورة الأجسام الفضائية التي تسبح في مدار أرضي منخفض وإضافة أنشطة فضائية جديدة باستمرار في عام 2019 أنّ التأثير المحتمل للحطام سيكون هائلاً. وهذا يجعل عام 2019 عام قلق مميّز للأمن الفضائي.

## جهود حديثة على مستوى متعدّد الأطراف والتحدّيات المقبلة

أجرت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة مباحثات كثيرة حول الجوانب المتعلّقة بسلامة الأنشطة الفضائية وأمنها، لإيجاد مسارات مفضية إلى تدابير جديدة (أو تقوية تدابير موجودة) تقليلاً لرجحان حصول نزاع مفتوح في الفضاء الخارجي.

مؤتمر نزع السلاح هو هيئة التفاوض الدولية على الحدّ من التسلّح ونزع الأسلحة، وقد سعى لإعادة وضع هيئات فرعية في بنود إفرادية على جدول الأعمال. اعتُمدت هذه المقاربة في عام 2018، وهي وسيلة لتخطّي انسداد الأفق الذي منع المؤتمر من اعتماد برنامج عمل طوال 20 سنة تقريبًا. وفي عام 2018، عاينت الهيئة الفرعية الثالثة منعَ حدوث سباق تسلّح في الفضاء واستطاعت إعداد تقرير بيّن أوجه التقارب التي ربّما يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل فيها[22]. وممّا يؤسف له أنّ أسبابًا سياسية خارجية حالت دون توصّل مؤتمر نزع السلاح في عام 2019 إلى قرار لإعادة تشكيل الهيئات الفرعية. لذلك، لم يُنجز عمل جوهري في مجال منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء طوال عام 2019.

أطلقت مبادرة أخرى في عام 2018 واختُتمت في عام 2019 وهي فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بتدابير عملية إضافية لمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء (PAROS). التقى هذا الفريق أولاً في دورة امتدّت أسبوعين في آب/أغسطس 2018، والتقى مجدّدًا في اجتماع تخلّل الدورات بنيويورك في 31 كانون الثاني/يناير 2019، وقدّم رئيس الفريق تقريرًا عن النتائج التي توصّل إليها إلى ذلك الحين[23].

(21) M. Banks, «NATO Names Space as an «Operational Domain,» but without Plans to Weaponize it,» Defense News, 20 November 2019.

(22) United Nations Conference on Disarmament (CD), «Report of Subsidiary Body 3: Prevention of an Arms Race in Outer Space,» CD/2140, 11 September 2018.

(23) Group of Government Experts on PAROS, «Report by the Chair of the Group of Governmental Experts on Further Practical Measures for the Prevention of an Arms Race in Outer Space,» 31 January 2019.

أوضح التقرير مقاربتين منفصلتين قيد المناقشة: تركّز **الأولى** على حظر التكنولوجيا، وتركّز **الأخرى** على حظر سلوكيات. ومثّلتا أيضًا سيناريوهات عدّة سلّطت الضوء على أنواع التهديدات التي قد تنشأ في البيئة الفضائية، كالمركبات ذات المدار المشترك والقذائف المضادّة للأقمار الصناعية. وواصل فريق الخبراء الحكوميين عمله في دورته الثانية التي دامت أسبوعين في آذار/مارس 2019، لكنّه عجز، على جهوده المضنية، عن تحقيق توافق للآراء حول تقرير نهائي. لكن نُشرت مسودّة التقرير حين أتاحته مجموعة أفريقيا للعموم في بيان أمام هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتّحدة في نيسان/أبريل 2019[24].

أخيرًا، مثّلت هيئةُ نزع السلاح التابعة للأمم المتّحدة فريق عمل بموجب برنامج عملها الذي يمتدّ ثلاثة أعوام، وهو يتضمّن تدابير طوعية كـ«تدابير الشفافية وبناء الثقة» في أنشطة الفضاء الخارجي. عجز الفريق عن الاجتماع بصورة رسمية في عام 2019 بسبب مسائل سياسية. لكنّه استطاع عقد جلسة غير رسمية موجزة أصدرت فيها مجموعة أفريقيا البيان الآنف الذكر. ولا يُعرف إن كانت الهيئة ستلتقي في عام 2020.

تجلّت العلاقات الصعبة بين دول معيّنة أعضاء في الأمم المتّحدة في القرارات الصادرة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامّة للأمم المتّحدة أيضًا. جرت العادة على إصدار قرار بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة من دون تصويت، لكنّه اعتُمد بالتصويت للعام الثاني على التوالي، وصوّتت الولايات المتّحدة وإسرائيل ضدّه[25]. وصوّتت الولايات المتّحدة ضدّ القرار 32/74 بشأن منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي، مع أنّها امتنعت عن التصويت عليه في السابق[26]. لكنّ الأهمّ هو القرار 34/74 بشأن «مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي» والذي يتضمّن الآن إشارة جديدة إلى أحد مصادر القلق الرئيسة حيال منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي: «يعرب عن القلق الشديد إزاء الخطط التي أعلنتها دول معيّنة وتتضمّن وضع أسلحة، ولا سيما منظومات قتالية هجومية، في الفضاء الخارجي»[27]. اعتُمد القرار 34/74 بأغلبية كبيرة، وإن شهد امتناعًا عن التصويت فاق الامتناع عن التصويت على قرارات أخرى ذات صلة بالفضاء. وهذا قرار مهمّ أيضًا لأنّه يطالب مؤتمر نزع السلاح بأخذ عمل فريق الخبراء الحكوميين المعنيّ بمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي في الحسبان، في صورة مسودّة التقرير الذي لم يُقَرّ بتوافق

(24) United Nations Disarmament Committee, Nigeria (on behalf of the African Group), «Recommendations to Promote the Practical Implementation of Transparency and Confidence-Building Measures in Outer Space Activities,» Working paper, A/CN.10/2019/WP.1, 25 April 2019.

(25) United Nations, General Assembly, Resolution 74/67, 12 December 2019.

صوّتت 173 دولة لصالح القرار، وصوّتت دولتان ضدّه وامتنعت 6 دول عن التصويت.

(26) United Nations, General Assembly, Resolution 74/32, 12 December 2019.

صوّتت لصالح القرار 183 دولة وصوّتت ضدّه دولتان ولم يمتنع أحد عن التصويت.

(27) United Nations, General Assembly, Resolution 74/34, 12 December 2019, Preamble.

صوّتت 131 لصالح القرار، و6 دول ضدّه وامتنعت 45 دولة عن التصويت.

الآراء أبدًا. ولا يُعرف إن كان فريق خبراء حكوميين جديد سيواصل العمل على منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي.

وعقب تطوّرات عام 2019، لا يُعرف كيف ستتوافق آراء الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة حول القضايا المتّصلة بمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي. ومع أنّ مؤتمر نزع السلاح يبقى المحفل الأرجح للمناقشات، فإن انسداد الأفق السياسي يجعل التقدّم في أيّ قضية عسيرًا. وفي هذه الأثناء، تظهر مؤشّرات واضحة على مواصلة سعي القوى العسكرية الكبرى إلى امتلاك قدرات فضائية مضادّة متى تيسّر لها ذلك، متوقّعة عدم تبلور حلول دبلوماسية لحماية الأجسام الفضائية. ومع أنّ نزاعًا مفتوحًا في الفضاء ليس محتومًا بعد، يزداد وضوح أمارات على سباق تسلّح جارٍ بين المتنافسين الجيوسياسيين الكبار، وأنّه سيكون للفضاء دور كبير في هذا السباق. والتحدّي هو إيجاد طرق لكبح سباق تسلّح يستهدف الأجسام والمنظومات الفضائية، ولتخفيف الانعكاسات الضارّة على الأطراف غير التنافسين. وإذا تعذّر التوصل إلى حلّ، ربّما يصبح الفضاء مصدرًا للتقلّب الاستراتيجي، مع عواقب مُخلّة بالاستقرار على الأرض.

# الفصل الرابع عشر

# الاستخدام المزدوج وضوابط الاتّجار بالأسلحة

**مارك بروملي**

**عرض عامّ**

استمرّت جهود عالمية ومتعدّدة الأطراف وإقليمية في عام 2019 لتقوية ضوابط الاتّجار بالأسلحة التقليدية وموادّ ذات استخدام مزدوج لها صلة بأسلحة تقليدية أو بيولوجية أو كيميائية أو نووية أو بمنظومات إيصالها. لم يطرأ تغيير على عضوية الصكوك الدولية والمتعدّدة الأطراف المختلفة الساعية إلى وضع معايير متَّفَق عليها للاتّجار بالأسلحة والموادّ ذات الاستخدام المزدوج. لكن برزت في الوقت عينه أمارات متزايدة على أنّ قوّة هذه الصكوك عرضة للاختبار على نحو متزايد بسبب استنفاد الموارد الوطنية وتوتّرات جيوسياسية واسعة. يمكن ملاحظة ذلك في التقصير في الامتثال لواجبات الإبلاغ المقرَّرة والتمويل بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، وفي الانتهاكات المبلَّغ عنها لقرارات حظر السلاح الأممية، وفي الاختلافات داخل الدول وضمن مجموعات الدول حول طريقة تنفيذ الواجبات التي تمليها هذه الصكوك المختلفة. وفي الوقت عينه، واصلت الدول تحقيق تقدّم كبير نحو التوصّل إلى اتّفاق على توسيع العديد من الجوانب الفنّية لهذه الاتّفاقات وعلى تطويرها. وعلى سبيل المثال، واصلت الدول تقديم مزيد من التفاصيل في توضيح طريقة تنفيذ الواجبات الرئيسة بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، وفي الإسهام بعدد من الإضافات في مجموعة وثائق الممارسات الجيدة وقوائم المراقبة ذات الصلة بنُظم مراقبة الصادرات على اختلاف أنواعها.

التأم المؤتمر لدول الأطراف الخامس في معاهدة تجارة الأسلحة بجنيف في آب/أغسطس 2019 (انظر القسم I). وعلى الرغم من التوتّرات والنزاعات، أحرز المؤتمر تقدّمًا في تحديد كيفية تنفيذ أحكام المعاهدة، وبخاصة تلك المتّصلة بالعنف القائم على أساس الجنس. وتبقى هذه المعاهدة الاتّفاق الدولي الوحيد في مجال الأسلحة أو ضوابط نقل الأسلحة، وفيها أحكام صريحة عن العنف

القائم على أساس الجنس، وسيكون لمحاولات الدول تحديد ما تعنيه في التطبيق العملي أهمّية بالغة في صكوك أخرى. وربّما حصل أهمّ التطوّرات على صعيد سلامة المعاهدة على المدى الطويل خارج مؤتمر الدول الأطراف، إذْ أعلنت الولايات المتّحدة عزمها في عام 2019 على «إلغاء توقيع» معاهدة تجارة الأسلحة، بينما صرّحت الصين بأنها تتّخذ خطوات نحو الانضمام إلى المعاهدة. سيكون لهاتين الخطوتين المتناقضتين انعكاسات بلا شك على الجهود الرامية إلى توسيع عضوية معاهدة تجارة الأسلحة، لكن يصعب توقّع كيفية حصول ذلك.

كان في عام 2019 ثلاثة عشر حظرًا ساريًا فرضته الأمم المتّحدة، وواحد وعشرون حظرًا فرضه الاتّحاد الأوروبي وحظر واحد فرضته جامعة الدول العربية (انظر القسم I). ولم يشهد العام فرض حظر جديد أو رفع حظر قديم. كما أنّ عشرة من قرارات حظر الأسلحة التي فرضها الاتّحاد الأوروبي مطابقة في مداها لقرارات الحظر التي فرضتها الأمم المتّحدة، وثلاثة أوسع منها على صعيد المدّة أو النطاق الجغرافي أو أنواع الأسلحة المشمولة، وثمانية ليس لها نظير أممي. كما أنّه ليس لحظر الأسلحة الذي فرضته جامعة الدول العربية على سورية نظير أممي أيضًا. وكما في الأعوام السابقة، أظهرت تحقيقات الأمم المتّحدة انتهاكات كثيرة مبلَّغ عنها وبدرجات خطورة متفاوتة. وأشير إلى مشكلات معيّنة في تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتّحدة على ليبيا والذي لم يفعل الشيء الكثير لوقف تدفّق الأسلحة في النزاع هناك. وأثارت بعض حالات نقل أسلحة في عام 2019 أسئلة بشأن أنواع الأنشطة والسلع التي تشملها قرارات الحظر الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي، وسلّطت الضوء أيضًا على حاجة محتملة إلى آليات محسَّنة للإبلاغ الوطني والمراقبة المستقلّة.

يوجد أربعة نُظم متعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات، وهي مجموعة أستراليا (المعنيّة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية)، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة موردِّي الموادّ النووية، وترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام. استعرض كلّ منها قوائمه الرقابية وخطوطه التوجيهية في عام 2019 (انظر القسم III). ولم تنضم إلى أيّ من هذه النظم الأربعة دول مشاركة جديدة (أو شركاء) في عام 2019، برغم وجود طلبات معلَّقة في بعض هذه النظم. واستمرّ تأثير توتّرات جيوسياسية في عملها، ولا سيما عمل طبيعته حساسة سياسيًا، كتقاسم معلومات متّصلة بجهود شراء أسلحة. وفي المقابل، استمرّ التقدّم في جوانب فنّية لعمل النظم، كتعديل قوائم المراقبة، بما في ذلك قوائم المراقبة السيبرانية وأدوات الحرب السيبرانية في ترتيب واسينار. كما أنّ هناك تفاعلاً مهمًّا بين عدد من هذه النظم بشأن تداخلات معيّنة في قوائم المراقبة وتداخلات محتملة في تغطية تكنولوجيات ناشئة.

ولكي يطبق الاتّحاد الأوروبي هذه النظم في سوقه المشتركة، أقام قاعدة قانونية مشتركة لضوابط التصدير وأعمال السمسرة والمرور العابر والشحن العابر للأصناف المزدوجة الاستخدام، ولمعدّات عسكرية، وإن بدرجة معيّنة (انظر القسم IV). الاتّحاد الأوروبي هو المنظّمة الإقليمية الوحيدة التي طوّرت إطار عمل كهذا. والصَّكّان الرئيسان للاتّحاد الأوروبي في هذا المجال في عام 2019 هما

الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي المتعلّق بصادرات الأسلحة، ولائحة الاتّحاد الأوروبي المتعلّقة بالاستخدام المزدوج؛ وكانا موضوع عمليات استعراض. اكتملت عملية استعراض الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر 2019 وأدّت إلى تغييرات محدودة في نصّ الصكّ وفي دليل مستخدمه. وبدأ استعراض لائحة الاتّحاد الأوروبي المتعلّقة بالاستخدام المزدوج في عام 2011، وانتهى في عام 2019، والعملية ما زالت جارية. وبرغم إحراز تقدّم جوهري في عام 2019، أبرزت المناقشات وجود خلافات بين الأطراف ـ المفوّضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومجلس الاتّحاد الأوروبي ـ حول الغاية الإجمالية لهذا النظام.

## I. معاهدة تجارة الأسلحة

### جيوفانا ماليتا ومارك بروملي

معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) لعام 2013 هي الصكّ الدولي الوحيد الملزم قانونيًا، وهو يحدّد معايير لتنظيم الاتّجار الدولي بالأسلحة التقليدية ويمنع عمليات نقل أسلحة محظورة[1]. ولغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغ عدد الأطراف في المعاهدة 105 دول، إضافة إلى 33 دولة وقّعت على المعاهدة ولم تصادق عليها[2]. وانضمّت خمس دول جديدة إلى المعاهدة في عام 2019، وهي بتسوانا وكندا ولبنان والمالديف وبالاو، وهذا نقصان مقارنة بعام 2018 الذي صادقت فيه ستّ دول على المعاهدة[3]. وأعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام 2019 أنّ الولايات المتّحدة ستلغي توقيعها على المعاهدة[4]. وفي المقابل، أعلنت الصين ـ التي طالما شكّكت في المعاهدة ولم توقّعها ـ عزمها على الانضمام إليها[5].

بعد مجموعتَي الدورات التحضيرية واجتماعات الفريق العامل المعنيّ بتحقيق عالمية المعاهدة (WGTU)، والفريق العامل المعنيّ بالتنفيذ الفاعل للمعاهدة (WGETI) والفريق العامل المعنيّ بالشفافية والإبلاغ (WGTR)، التأم في جنيف مؤتمر الدول الأطراف الخامس في 26ـ30 آب/أغسطس برئاسة السفير اللاتفي جانيس كاركلينس. حضر المؤتمر 106 دول و47 منظّمة إقليمية،

(1) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة تجارة الأسلحة وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق ألف، القسم I في هذا الكتاب. إنّ بروتوكول الأمم المتّحدة المتعلّق بالأسلحة النارية لعام 2001 ملزم قانونًا أيضًا لكنه لا يشمل غير ضوابط على الاتّجار بالأسلحة النارية. انظر: United Nations, General Assembly, Resolution 55/255, Protocol against the Illicit Manufacturing of and Trafficking in Firearms, their Parts and Components and Ammunition, supplementing the UN Convention against Transnational Organized Crime (UN Firearms Protocol), adopted 31 May 2001, entered into force 3 July 2005.

(2) Arms Trade Treaty, «Treaty Status», [n. d.].

(3) صادق لبنان في أيار/مايو وبالاو في نيسان/أبريل 2019 على معاهدة تجارة الأسلحة، وصادقت كندا في حزيران/يونيو 2019 والمالديف في أيلول/سبتمبر 2019. انظر: United Nations, United Nations Treaty Collection, Status of Treaties, ch. XXVI Disarmament: 8. Arms Trade Treaty, and Arms Trade Treaty, «Treaty Status,» Ibid.

(4) D. Smith, «Trump Withdraws from UN Arms Treaty as NRA Crowd Cheers in Delight,» *The Guardian*, 26 April 2019.

(5) A. Stavrianakis and H. Yun, *China and the Arms Trade Treaty: Prospects and Challenges* (London: Saferworld, 2014); and AFP/Reuters, «China Advances Plans to Join Arms Trade Treaty Spurned by Trump,» *Deutsche Welle*, 28 September 2019.

ودولية، وغير حكومية؛ ومعاهد بحثية ورابطات صناعية ووكالات تنفيذ وطنية[6]. غطّت وقائع المؤتمر سبع نواحٍ هي: (أ) تنفيذ المعاهدة، و(ب) الشفافية والإبلاغ، و(ج) تحقيق عالمية المعاهدة، و(د) المساعدةً الدولية، و(هـ) عمل أمانة المعاهدة، و(و) وضع الإسهامات المالية في موازنة المعاهدة وسبُل تحسين الوضع المالي، و(ز) تحضيرات لمؤتمر الدول الأطراف السادس[7]. وجرت في اليوم الأول للمؤتمر مناقشة أيضًا حول الجنوسة والعنف القائم على أساس الجنس، وهو الموضوع الذي اختارته لاتفيا ليكون الموضوع الرسمي لمؤتمر الدول الأطراف الخامس[8].

**الجدول الرقم (14-1)**

**التصديق والانضمام والتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة، بحسب المنطقة[أ]**

| المنطقة | عدد الدول | عدد الأطراف | عدد الموقّعين | عدد غير الموقّعين |
|---|---|---|---|---|
| أفريقيا | 53 | 26 | 14 | 13 |
| الأمريكات | 35 | 27 | 3[ب] | 5 |
| آسيا | 29 | 4 | 7 | 18 |
| أوروبا | 48[ج] | 41 | 2 | 5[ج] |
| الشرق الأوسط | 16[د] | 2[ج] | 4 | 10 |
| أوقيانيا | 14 | 5 | 3 | 6 |
| **المجموع** | 195 | 105 | 33 | 57 |

(أ) فُتحت المعاهدة للتوقيع إلى أن دخلت حيّز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2014. ربّما يقبل الموقّعون الحاليون بالمعاهدة أو يوافقون عليها أو يصادقون عليها ليصبحوا أطرافًا. ويتعيّن على دولة غير موقّعة الانضمام إلى المعاهدة مباشرة الآن لتصبح دولة طرفًا.

(ب) يشمل هذا الرقم الولايات المتّحدة. ونشير إلى أنّ الولايات المتّحدة أبلغت معاهدة تجارة الأسلحة في 18 تموز/يوليو 2019 عزمها على ألّا تكون دولة طرفًا في المعاهدة.

(ج) يشمل هذا الرقم الكرسي الرسولي.

(د) يشمل هذا الرقم فلسطين.

**المصدر:** United Nations, United Nations Treaty Collection, Status of Treaties, ch. XXVI Disarmament: 8. Arms Trade Treaty.

(6) حضر مؤتمر الدول الأطراف الخامس 86 دولة طرفًا من أصل الدول الـ102 الأطراف وقتئذ، و15 من الدول الموقّعة الـ33 وقتئذ. وإضافة إلى ذلك، شاركت بتسوانا وكندا، وكانتا منضمّتين إلى المعاهدة، في أعمال المؤتمر أيضًا. أخيرًا، شاركت ثلاث دول (الصين وفيجي وتونغا) بصفة مراقب. انظر: Arms Trade Treaty, 5th Conference of States Parties (CSP5), Final Report, ATT/CSP5/2019/SEC/536/Conf.FinRep.Rev1, 30 August 2019.

(7) Arms Trade Treaty, CSP5, «CSP5 Provisional Annotated Programme of Work,» ATT/CSP5/2019/SEC/525/Conf. AnnPoW, 26 July 2019.

(8) Arms Trade Treaty, CSP5, «CSP5 Provisional Annotated Programme of Work,» Ibid.; Arms Trade Treaty, «Gender and Gender Based Violence,» Working paper presented by the president of the Fifth Conference of State Parties to the ATT, ATT/CSP5/2019/PRES/410/PM1.GenderGBV, 15 January 2019.

أفسحت مناقشة هذه النواحي تبادلاً وجيزاً للردود بين اليابان وكوريا الجنوبية بشأن فرض اليابان في تموز/يوليو 2019 قيودًا على الصادرات الكورية لسلع معيّنة مزدوجة الاستخدام، وتحديدًا موادّ كيميائية تُستخدم في إنتاج شاشات الهواتف الذكية وأشباه الموصلات. أرجعت اليابان سبب هذه القيود إلى مخاوف تستهدف أمنها القومي، وهو ما دفع كوريا الجنوبية إلى الاحتجاج في عدّة محافل دولية، منها منظّمة التجارة العالمية[9]. وفي أثناء الجلسة العامّة لمؤتمر الدول الأطراف الخامس، زعم مسؤولون كوريون جنوبيون أنّ لهذه التدابير دوافع سياسية، وأنّها تقوّض صدقية معاهدة تجارة الأسلحة[10]. كما شهد آخر أيام مؤتمر الدول الأطراف الخامس خلافات حول اعتماد محتمل لتدابير تهدف إلى إقناع الدول بتقديم إسهاماتها المالية المقدَّرة دعمًا لعمل المعاهدة (انظر أدناه تحت عنوان «الإسهامات المالية»).

توافقت آراء المجتمعين في مؤتمر الدول الأطراف الخامس، برغم هذه التوتّرات والنزاعات، على اعتماد تقرير نهائي وأحرزوا تقدّمًا بتحديد طريقة لتنفيذ الجوانب الرئيسة للمعاهدة. نلخّص في هذا القسم التطوّرات الرئيسة والمناقشات المتّصلة بمعاهدة تجارة الأسلحة في عام 2019 وفي مؤتمر الدول الأطراف الخامس، بما في ذلك ما جرى في الفريق العامل واللقاءات التحضيرية. ونعاين وضع عالمية المعاهدة وتقديم مساعدات دولية، وتنفيذ المعاهدة والتركيز على الجنوسة والعنف القائم على نوع الجنس، وقضايا متّصلة بعمل المعاهدة، مع تركيز خاصّ على عدم الامتثال لواجبات الإبلاغ على المستوى الوطني والتقصير في الإسهامات المالية.

## تحقيق عالمية المعاهدة والمساعدة الدولية

### تحقيق عالمية المعاهدة

يبقى تحقيق العالمية أولوية رئيسة لمعاهدة تجارة الأسلحة. ومع أنّ المعاهدة تضمّ أكثر من 100 دولة طرف حاليًا، يظلّ التمثيل الجغرافي في المشاركة فيها غير متوازن؛ إذْ إنّ تمثيل آسيا والشرق الأوسط ناقص بدرجة كبيرة على صعيد الدول الموقّعة والدول الأطراف (انظر الجدول الرقم (14ـ1))[11]. وفي أثناء المرحلة التي سبقت مؤتمر الدول الأطراف الخامس وفي أثنائه، ناقش الفريق العامل المعنيّ بتحقيق عالمية المعاهدة (WGTU) طرقًا وتدابير مقترَحة لتحسين العالمية، بما في ذلك تطوير مجموعة أدوات لتحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة و«حزمة الترحيب بالدول الأطراف الجديدة في معاهدة تجارة الأسلحة»، واعتمد المؤتمر الاثنتين[12]. وتمشيًا مع اقتراح الرؤساء المشتركين للفريق

(9) K. Johnson, «Why are Japan and South Korea at Each Other's Throats?,» *Foreign Policy*, 15 July 2019.

(10) Republic of Korea, «Arms Trade Treaty CSP5,» Statement, 26 August 2019, p. 4.

(11) M. Bromley, K. Brockmann, and G. Maletta, «The Arms Trade Treaty,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 503–410; M. Bromley and K. Brockmann, «The Arms Trade Treaty,» *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 405-412, and R. Acheson and A. Kerins, «News in Brief,» *ATT Monitor*, vol 12, no. 7 (29 August 2019), pp. 10–11.

(12) Arms Trade Treaty, CSP5, Final Report, para. 28, and Arms Trade Treaty, Working Group on Treaty Universalization (WGTU), Co-chairs' draft report to CSP5, ATT/CSP5.WGTU/2019/CHAIR/532/Conf.Rep, 26 July 2019, annex A and annex B.

العامل (WGTU)، شجّع المؤتمر أيضًا أصحاب المصلحة على ترجمة هذه الوثائق إلى لغاتهم (بما في ذلك اللغات غير الرسمية في الأمم المتّحدة)، وعرضت كوريا الجنوبية تولّي هذه المهمّة[13]. وشدّد الفريق العامل أيضًا على دور الصندوق الاستئماني الطوعي للمعاهدة في الترويج لعالميتها من خلال أنشطته التوعوية والحاجة إلى تبادلات منتظمة بين رئيس مؤتمر الدول الأطراف والفريق العامل المعنيّ بتحقيق عالمية المعاهدة ورئيس الصندوق الاستئماني الطوعي والمجتمع المدني[14].

شهد عام 2019 تطوّرَين ربّما يكون لهما أعمق الأثر في تحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة، وهما قرار الولايات المتّحدة وقف عملية الانضمام إلى المعاهدة وإعلان الصين عزمها على الانضمام إليها. تولّت الولايات المتّحدة دورًا نشطًا في التفاوض على المعاهدة- التي وقّعت عليها في أيلول/سبتمبر 2013 - والكثير من الأحكام الرئيسة في المعاهدة انعكاس مباشر لرؤى الحكومة الأمريكية ومواقفها حينئذٍ[15]. لكنّ ضرورة تأمين موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية الثلثين جعلت المصادقة الأمريكية على المعاهدة مستبعدة، حتى في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما، ومستحيلة في عهد إدارة الرئيس ترامب التي تعارض المعاهدة بقوّة. أعلن ترامب في خطاب في مناسبة للرابطة الوطنية لحملة البنادق (NRA) في الولايات المتّحدة الأمريكية في آذار/مارس 2019 أنّ الولايات المتّحدة «تسحب توقيعها»[16]. لكن إذا كانت معاهدة تجارة الأسلحة تتضمّن أحكامًا تفصّل طريقة انسحاب دولة منضمّة إليها، فهي لا تبيّن إجراءات سحب دولة توقيعها وهي غير منضمّة إليها. وأبلغت الولاياتُ المتّحدة الأمين العام للأمم المتّحدة في تموز/يوليو 2019 أنّها «لا تنوي أن تصبح طرفًا» في معاهدة تجارة الأسلحة، ولذلك «ليس عليها واجب قانوني» ناشئ عن توقيعها[17].

تولّت الصين دورًا نشطًا أيضًا في مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة وأثّرت في جوانب رئيسة في نصّها[18]. لكنّها امتنعت في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة عن التصويت لاعتماد مشروع المعاهدة في نيسان/أبريل 2013، واختارت عدم التوقيع عليها. وصرّحت الصين بأنّ معارضتها قائمة على حقيقة أنّ معاهدة تجارة الأسلحة معاهدة متعدّدة الأطراف للحدّ من التسلّح اعتُمدت من خلال تصويت بالأغلبية لا من خلال توافق الآراء في الجمعية العامّة[19]. وأعلنت الصين في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامّة في أيلول/سبتمبر 2019 أنّها «أطلقت الإجراءات القانونية المحلّية للانضمام إلى معاهدة تجارة

(13) Arms Trade Treaty, CSP5, Final Report, para. 28(b), and Arms Trade Treaty, WGTU (note 12), para. 13(b).

(14) Arms Trade Treaty, WGTU, para. 13(e).

(15) انظر: German Government, «Memorandum of the Federal Government on the Arms Trade Treaty,» 1 March 2014. As a signatory of the ATT the USA is required to «refrain from acts which would defeat the object and purpose of a treaty»: Vienna Convention on the Law of Treaties 1969, Article 18.

(16) C. Weaver, «Donald Trump to Withdraw US from UN Arms Trade Treaty,» *Financial Times*, 27 April 2019, and Smith, «Trump Withdraws from UN Arms Treaty as NRA Crowd Cheers in Delight».

(17) United Nations, United Nations Treaty Collection, Status of Treaties, ch. XXVI Disarmament: 8. Arms Trade Treaty.

(18) M. Bromley, M. Duchâtel, and P. Holtom, *China's Exports of Small Arms and Light Weapons*, SIPRI Policy Paper; no. 38 (Stockholm: SIPRI, 2013), pp. 9–11.

(19) Ibid., pp. 9-11.

الأسلحة»[20]. ووصفت الخطوة بأنّها دليل على التزامها بالحدّ من التسلّح المتعدّد الأطراف، وقارنت مواقفها في هذه القضايا بمواقف الولايات المتّحدة[21]. الصين خامسة الدول المورّدة للسلاح في العالم بين عامي 2015 و2019، وقرارها الانضمام إلى المعاهدة يقوّي صدقية الصك، ولا سيما في آسيا، حيث ذُكر أنّ دولاً كثيرة تترقّب انضمام دول كبرى مورّدة للأسلحة إلى المعاهدة ـ كالصين ـ لتحذو حذوهم[22]. لكن ربّما يكون لقرار الدولة الأكبر توريدًا للسلاح في العالم، أي الولايات المتّحدة، وقف عملية الانضمام إلى المعاهدة أثر أكبر في الدول غير الأعضاء فيها، وهذا يشمل دولاً كبرى أخرى مورّدة للأسلحة[23]. وربّما يكون لإعلان الولايات المتّحدة انعكاسات على سلامة الحالة المالية لمعاهدة تجارة الأسلحة أيضًا (انظر «الإسهامات المالية» أدناه).

## المساعدة الدولية

تباحث المشاركون في مؤتمر الدول الأطراف الخامس أيضًا في المساعدة الإنسانية في صورة دعم مالي من خلال الصندوق الاستئماني الطوعي (VTF)، ودوره في دعم تحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها. وضمن هذا الإطار، أعدّت أمانة المعاهدة تقريرًا عن أنشطة الصندوق في العام الفائت وأشارت إلى تلقّي الصندوق، منذ تأسيسه في عام 2016، أكثر من 8 ملايين دولار كإسهامات طوعية[24]. تتيح هذه الأموال لأنشطة الصندوق أساسًا ماليًا متينًا، بخلاف التقصير في تمويل الهيكل الأساسي للمعاهدة (انظر «الإسهامات المالية» أدناه). قدّم الصندوق أموالاً، أو خطّط لتقديم أموال، لأربعة وأربعين مشروعًا منذ عام 2016 (أكثرها في دول أفريقية)؛ ووافقت لجنة الاختيار التابعة للصندوق على 20 منها بموجب دورة المشاريع لعام 2019[25]. وأطلقت اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 دعوة جديدة لتقديم طلبات لدورة مشاريع عام 2020[26].

إنّ الصندوق الاستئماني الطوعي ليس الأداة الوحيدة لتقديم مساعدة متّصلة بمعاهدة تجارة الأسلحة. يدير برنامج الاتّحاد الأوروبي لمراقبة الصادرات بين شريكين عددًا كبيرًا من أنشطة المساعدات الرامية إلى تحسين تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. كما أنّ مرفق الأمم المتّحدة الاستئماني

---

(20) Wang Yi (Chinese Minister of Foreign Affairs), 'China today: A proud member of the global community', Statement at the 74th Session of the United Nations General Assembly, 27 Sep. 2019, pp. 6–7.

(21) C. Fu, (Director-General, Department of Arms Control, Chinese Ministry of Foreign Affairs), Statement at the 74th Session of the United Nations General Assembly, 12 October 2019.

(22) Bromley and K. Brockmann, «The Arms Trade Treaty,» pp. 405-412, and P. D. Wezeman [et al.], «Trends in International Arms Transfers, 2019,» SIPRI Factsheet, March 2020.

(23) R. Stohl, «Trump Unsigns the Arms Trade Treaty: How Did We Get Here?,» War on the Rocks, 3 May 2019.

(24) Arms Trade Treaty, Voluntary Trust Fund (VTF), «Report on the work of the ATT Voluntary Trust Fund (VTF) for the period August 2018 to August 2019,» ATT/VTF/2019/CHAIR/531/Conf.Rep, 26 July 2019, para. 7.

(25) المشاريع الأربعة والعشرون الأخرى هي: 17 مشروعًا اختير لدورة المشاريع الأولى (2017) لكن انسحب اثنان من المنتفعين، ليصل عدد المشاريع إلى 115؛ و10 مشاريع اختيرت لدورة المشاريع الثانية (2018)، لكن انسحب أحد المنتفعين، وأصبح العدد 9. انظر: Ibid., paras. 11, 12 and 15, and annex F.

(26) Arms Trade Treaty, VTF, Ibid., para. 17.

لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة (UNSCAR) يدعم هذا النوع من المساعدات ماديًّا[27]. لكن هناك قدرًا من التداخل الجغرافي والوظيفي في هذه المشاريع والأنشطة[28]. وواصلت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في سياق ولايتها كمديرة للصندوق الاستئماني الطوعي سعيها للتعاون مع الاتّحاد الأوروبي ومع دوله الأعضاء ومع الأمم المتّحدة لتلافي التداخلات وتكرار الجهود[29]. وسلّطت أمانة المعاهدة الضوء أيضًا في مؤتمر الدول الأطراف الخامس على الحاجة المستمرّة إلى تحسين التنسيق بين المنظّمات المنفّذة والمانحين[30].

وبموجب الولاية التي منحها مؤتمر الدول الأطراف الرابع للجنة الاختيار التابعة للصندوق الاستئماني الطوعي (VTF)، أعدّت اللجنة، بدعم من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة أيضًا، وثيقة «توجيه لتقييم مشروع للصندوق «لدعم تقييم مشاريع مكتملة وضمان الشفافية والمساءلة في إدارتها[31]. وأشار المجتمعون في مؤتمر الدول الأطراف الخامس إلى وثيقة التوجيه هذه ورحّبوا بمزيد من الأنشطة التوعوية ترويجًا للصندوق الاستئماني الطوعي[32]. وناقش المجتمعون أيضًا، اقتراحات حول سبُل تحسين مدى الصندوق وفاعليته، فدعت المملكة المتّحدة مثلاً إلى تأسيس آلية لتوفير «مراجعات معمّقة» بشأن الطلبات المرفوضة لتحسين نوعية الاقتراحات المقدَّمة[33]. واقترح مندوبون من منظّمات غير حكومية فتح الصندوق لمشاريع بقيادة منظّمات المجتمع المدني لا غير، ودعوا إلى استعراض عامّ لمتطلّبات إبلاغ الصندوق لتتسنّى زيادة الشفافية[34].

## تنفيذ المعاهدة

### الجنوسة والعنف القائم على نوع الجنس

عند إعداد تقييم صادرات بمقتضى أحكام المادّة 7(1)، تشترط المادّة 7(4) على الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة «أن يأخذوا في الحسبان» خطر إمكان استخدام السلعة المصدَّرة في ارتكاب أو تيسير ارتكاب أعمال عنف خطيرة على أساس الجنس أو عنف ضدّ النساء والأطفال. يُفهم

(27) European Commission, «EU P2P Export Control Programme for Arms—ATT,» 3 October 2019, and United Nations Office for Disarmament Affairs (UNODA), «UNSCAR: UN Trust Facility Supporting Cooperation on Arms Regulation,» [n. d.].

(28) G. Maletta, «Coordinating Arms Transfer and SALW Control Assistance: What Role for the Arms Trade Treaty?,» SIPRI WritePeace Blog, 27 March 2019.

(29) ATT Secretariat, «Terms of reference of the ATT Voluntary Trust Fund,» ATT/VTF18/2018/SEC/251/ToR.Cons. Dr.v1.Rev1, August 2016, Attachment, para. 7, and Arms Trade Treaty, VTF, para. 24, and Maletta, Ibid.

(30) Arms Trade Treaty, Voluntary Trust Fund (VTF), «Report on the work of the ATT Voluntary Trust Fund (VTF) for the period August 2018 to August 2019,» para. 24; Maletta, Ibid., and K. Geyer, A. Pytlak, and A. Kerins, «News in Brief,» *ATT Monitor*, vol. 12, no. 6 (28 August 2019), p. 6.

(31) Arms Trade Treaty, «Report on the ATT Secretariat's Work for the Period 2018/2019,» ATT/ CSP5/2019/SEC/526/ Conf.SecRep, 26 July 2019, para. 10(j), and Arms Trade Treaty, VTF (note 24), annex H.

(32) Arms Trade Treaty, 5th Conference of States Parties (CSP5), Final Report, para. 24.

(33) Geyer, Pytlak, and Kerins, «News in Brief,» p. 5.

(34) Ibid., p. 6, and Control Arms, «Summary of CSP5 Day 2,» 27 August 2019, p. 1.

من عبارة العنف القائم على أساس الجنس ذلك العنف الذي يستهدف شخصًا على أساس جنوسته وجنسه، وهو وإن كان يُرتكب في حقّ الرجال والصبيان أيضًا، فهو يطال النساء والفتيات على نطاق أوسع بكثير، ولا سيما في سياق نزاعات مسلّحة[35]. وشدّدت منظّمات عدّة، وفي سياقات كثيرة، على دور الانتشار غير الشرعي للأسلحة التقليدية وإساءة استخدامه، وبخاصّة الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) في تيسير هذه الأشكال من العنف[36]. لكنّ معاهدة تجارة الأسلحة أول اتّفاق دولي ملزم قانونًا يعترف بوجود صلة بين انتشار الأسلحة والعنف القائم على أساس الجنس، ويشترط على الدول الأطراف القيام بخطوات وقائية ردًّا عليه.

إنّ إدراج العنف على أساس نوع الجنس (GBV) ضمن أحكام منطوق معاهدة تجارة الأسلحة ناتج بدرجة كبيرة من عمل تعبوي قامت به منظّمات غير حكومية بدعم من مجموعة دول تدافع عن هذه القضية[37]. وبرزت في الاجتماعات التي تخلّلت دورات الفريق العامل المعنيّ بالتنفيذ الفاعل للمعاهدة قضايا متّصلة بالتطبيق العملي للمادّة 7(4)، وعلاقتها بأحكام أخرى في المعاهدة (كالمادّة 6 المتّصلة بالمحظورات) وتفسير عبارات رئيسة[38]. لكنّ هذه المناقشات أبرزت انعدام خبرة الدول الأطراف بوجه عام في طريقة وضع المادّة 7(4) موضع التنفيذ. واللافت على الخصوص عدم إجراء أيّ من الدول الأطراف تقييمًا متقنًا للأخطار المتّصلة بالعنف القائم على أساس الجنس في نظمها الوطنية، وعدم منع أي منها ترخيصًا على أساس هذا الحكم[39]. ويرى بعض المعلّقين أنّ قلّة اهتمام

(35) Control Arms, *How to Use the Arms Trade Treaty to Address Gender-based Violence: A Practica Guide for Risk Assessment, Control Arms Practical Guide* (New York: Control Arms, 2018); C. Lindsey, *Women Facing War: ICRC Study on the Impact of Armed Conflict on Women* (Geneva: International Committee of the Red Cross, 2001), and United Nations Security Council Resolution 1325 (2000) [on women and peace and security], 31 October 2000.

للاطلاع على تعريف للعنف ضدّ المرأة، انظر مثلاً: UN General Assembly Resolution A/RES/48/104, 20 December 1993; UN Committee on the Elimination of Discrimination Against Women (CEDAW), General Recommendation 19 of CEDAW on Violence Against Women (11th session, 1992), A/47/38, and United Nations Commission on the Status of Women (CSW), «Agreed conclusions on the Elimination and Prevention of all forms of Violence against women and girls,» Report on the Fifty-seventh Session (4–15 March 2013), E/CN.6/2013/11, (United Nations: New York, 2 April 2013), chap. 1 part A, paras. 10–11.

(36) انظر مثلاً: United Nations Security Council Resolution 1325 (2000) [on women and peace and security], 31 October 2000, para. 25, and UN Secretary-General, Securing Our Common Future: An Agenda for Disarmament (New York: UNODA, 2018), pp. 39–40; UNODA, Third Review Conference of the UN Programme of Action on SALW, Final Report, A/CONF.192/2018/RC/3, 6 July 2018, paras 73–79; United Nations, Sustainable Development Goals Knowledge Platform, «Sustainable Development Goal 16,» [n. d.].

(37) ضمّت المجموعة في الأصل فنلندا وأيسلندا وكينيا ومالاوي والنرويج وترينيداد وتوباغو. انظر: C. Green [et al.], «Gender-based Violence and the Arms Trade Treaty: Reflections from a Campaigning and Legal Perspective,» *Gender and Development*, vol. 21, no. 3 (2013), pp. 555–556.

(38) Arms Trade Treaty, WGETI, «Chair's Draft Report to CSP5,» ATT/CSP5.WGETI/2019/CHAIR/529/Conf.Rep, 26 July 2019, para. 10.

(39) Arms Trade Treaty, WGETI, Ibid., para. 10, and J. F. Alvarado Cóbar and G. Maletta, «The Inclusion of Gender-based Violence Concerns in Arms Transfers Decisions: The Case of the Arms Trade Treaty,» SIPRI WritePeace Blog, 23 August 2019.

بعض الدول في مناقشة قضايا متّصلة بالعنف القائم على أساس الجنس، والأولويةَ الأهمّ التي يوليها بعض تلك الدول لمسائل تنفيذية أخرى هما بمثابة عقبة محتملة أمام دراسة الأخطار المتّصلة بالعنف القائم على أساس الجنس في مناقشات عمليات نقل الأسلحة[40].

بعد أن أحيط رئيس مؤتمر الدول الأطراف الخامس بهذه القضايا، أعدّ قائمة بتوصيات سياسية وعرضها على المؤتمر ليعتمدها. تجاوزت هذه التوصيات تطبيق تقييم الأخطار المتّصلة بالعنف القائم على أساس الجنس لتشمل تدابير كالتمثيل المتوازن بين الجنسين في عمليات صنع القرارات المتّصلة بمعاهدة تجارة الأسلحة ومساعدة الدول الأطراف على فهم التأثير الجنساني للعنف والنزاع المسلّح[41]. اعتمد المؤتمر جلّ هذه التوصيات إلى جانب تدابير ذات صلة، كالدعوة إلى تمثيل الدول في مناسبات معاهدة تجارة الأسلحة وهيئاتها بوفود توازن بين الجنسين، ودراسة معايير متّصلة بالجنوسة في برنامج الرعاية وكجزء من عملية الاختيار في الصندوق الاستئماني الطوعي، وتشجيع الدول على جمع بيانات مصنّفة بحسب نوع الجنس ونشرها كجزء من إحصاءاتها الوطنية المعنيّة بالجريمة والصحّة، بما في ذلك المعنيّة بضحايا العنف[42]. اعتمد المؤتمر أيضًا سلسلة تدابير تؤثّر مباشرة في عمل الفريق العامل المعنيّ بالتنفيذ الفاعل للمعاهدة لاحقًا، كتطوير توجيه للتدريب الطوعي على مسائل العنف القائم على أساس الجنس، وتشجيع المناقشات المعنيّة بتفسير العبارات الرئيسة في نص المعاهدة والتي تسري على المادّة السابعة بوجه عام، كـ«خطير» و«تيسير» وخطر «مهيمن»، وتيسير تبادل المعلومات بشأن الممارسات الوطنية، مع إشارة إلى «تدابير التخفيف»[43]. هذه إنجازات مهمّة، على تواضعها، بالنظر إلى مقاومة بعض الدول الأطراف بادئ الأمر لإدراج حكم متّصل بالعنف القائم على أساس الجنس في المعاهدة، وهذا يثبت مرّة أخرى التأثير القوي للمجتمع المدني في إطلاق حوارات معيّنة[44].

## قضايا أخرى متّصلة بالتنفيذ

إذا انصبّ جلّ تركيز الفريق العامل الفرعي المعنيّ بالمادّتين السادسة (المحظورات) والسابعة (التصدير وتقييم الصادرات) والتابع للفريق العامل المعنيّ التنفيذ الفاعل للمعاهدة على العنف القائم على أساس الجنس، فقد واصلت الفِرق العاملة الفرعية المعنيّة بالمادّتين الخامسة والحادية عشرة العمل على قضايا متّصلة بالتنفيذ العام وبالتحويل على التوالي[45]. ونشير على الخصوص

(40) Alvarado Cóbar and Maletta, Ibid.

(41) Arms Trade Treaty, CSP5 president, «Draft Decision of the CSP on Gender and Gender Based Violence,» ATT/CSP5/2019/PRES/528/Conf.GenderGBV, 26 July 2019, paras. 1.1–1.5 and 2.1–2.4.

(42) Arms Trade Treaty, 5th Conference of States Parties (CSP5), Final Report, para. 22(a)–(b).

(43) Arms Trade Treaty, CSP5, Final Report, Ibid., para. 22(c).

(44) انظر: Green [et al.], «Gender-based Violence and the Arms Trade Treaty: Reflections from a Campaigning and Legal Perspective».

(45) Arms Trade Treaty, WGETI, «Chair's Draft Report to CSP5».

إلى إحراز الفريق العامل الفرعي المعنيّ بالمادّة الخامسة تقدّمًا في توسيع الأقسام الأوّلية في «دليل أساسي طوعي لتأسيس نظام مراقبة وطني»[46]. وأوصى رئيس الفريق العامل المعنيّ بالتنفيذ الفاعل للمعاهدة «بإمكان وقف [الفريق العامل الفرعي المعنيّ بالمادّة الخامسة] عمله للانكباب على موادّ أخرى في معاهدة تجارة الأسلحة»، ولا سيما المادّة التاسعة (المرور العابر، والشحن العابر)[47]. وقبِل مؤتمر الدول الأطراف الخامس بهذه التوصية[48].

تواصلت المناقشات حول التحويل ضمن الفريق العامل الفرعي حول المادّة الحادية عشرة، مسلّطًا الضوء بصورة خلصة على «انتفاء فهم مشترك للمصطلحات الخاصة بوثائق المستخدم النهائي ووثائق الاستخدام النهائي»، والتوصل إلى توافق للآراء حول إعداد دليل طوعي يخدم كـ«مستودع للعبارات الرئيسة التي تستخدمها الدول»[49]. وفي الختام، وافق الفريق العامل الفرعي على أنّه يلزم القيام بمزيد من العمل على التحويل، واقترح خطّة عمل متعدّدة السنوات للمادّة الحادية عشرة؛ واعتمد مؤتمر الدول الأطراف هذا الاقتراح[50]. كما جرت مناقشة قضية التحويل ضمن إطار اجتماعات الفريق العامل المعنيّ بالشفافية والإبلاغ (WGTR) الذي نظّم بالتشاور مع رئيس الفريق العامل المعنيّ التنفيذ الفاعل للمعاهدة والميسّر المعنيّ بالتحويل وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة أوّل لقاء غير رسمي على هامش مؤتمر الدول الأطراف الخامس للتباحث في حالات تحويل ملموسة[51].

## قضايا متّصلة بسير عمل المعاهدة

### واجبات الإبلاغ

قامت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة والدول الأطراف بعمل كبير لمساعدة الدول على القيام بواجبات الإبلاغ بمقتضى المعاهدة. وعلى سبيل المثال، أعدّ الفريق العامل المعنيّ بالشفافية والإبلاغ وثائق توجيه، ركّزت **إحداها** على قضايا منهجية تعيق الإبلاغ، و**الثانية** على «الإبلاغ عن الإذن بتصدير واستيراد أسلحة تقليدية بمقتضى معاهدة تجارة الأسلحة»؛ واستعرض الفريق العامل المعنيّ بالشفافية والإبلاغ واستكمل الوثيقة الأخيرة في عام 2019[52]. لكنّ هذه الجهود لم تحل دون جمود معدّلات الامتثال باستخدام أدوات الإبلاغ في معاهدة تجارة الأسلحة أو تراجعها.

كلّ دول ملزمة في غضون سنة من التوقيع بتقديم تقرير أوّلي لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة، تفصّل

(46) Ibid., para. 31(a) and annex A.
(47) Ibid., para. 31 (a).
(48) Arms Trade Treaty, CSP5, Final Report, para. 25.
(49) Arms Trade Treaty, WGETI, «Chair's Draft Report to CSP5».
(50) Arms Trade Treaty, CSP5, Final Report, annex D.
(51) A. Pytlak, «What Will-and Won't-be discussed at CSP5,» *ATT Monitor*, vol. 12, no. 4 (26 August 2019), p. 2, and Arms Trade Treaty, Working Group on Transparency and Reporting (WGTR), Co-chairs' draft report to CSP5, ATT/CSP5.WGTR/2019/CHAIR/533/Conf.Rev1, 29 August 2019, para. 11.
(52) Arms Trade Treaty, WGTR, annex B.

فيه «التدابير المتَّخَذة لتنفيذ هذه المعاهدة»[53]. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، أخفقت دول بلغت نسبتها 26 في المئة في تقديم تقرير أوّلي واجب عليها، وهذه أعلى نسبة مشتركة في هذه المرحلة في سنة الإبلاغ منذ دخول المعاهدة حيّز النفاذ (انظر الشكل الرقم (14ـ1)). أُدرج تعزيز «الشفافية» في تجارة الأسلحة الدولية كأحد أهداف المعاهدة وغاياتها. ومع ذلك، اختارت 12 دولة حصر الاطلاع على التقارير في الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة (هي بنين وبوركينا فاسو وقبرص واليونان وهندوراس وكازاخستان ومدغشقر وموريشيوس ونيجيريا والسنغال وفلسطين وتوفالو)، من أصل الدول الاثنتين والسبعين التي قدّمت تقريرها الأولي[54].

يلزم الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة تقديم تقرير سنوي أيضًا عن وارداتها وصادراتها من الأسلحة في السنة التقويمية السابقة[55]. وقد انخفضت النسبة المئوية للدول التي قامت بواجب الإبلاغ هذا ـ من 80 في المئة في عام 2015 إلى 66 في المئة في عام 2018 ـ وهذا يعني أنّ زيادة عدد التقارير المقدّمة عن عمليات نقل الأسلحة لم تتناسب مع زيادة عدد أعضاء المعاهدة (انظر الشكل الرقم (14ـ2)). زد على ذلك أنّ أقلّ من نصف الدول الأطراف قدّمت تقاريرها بحلول الأجل المحدّد في 31 أيار/مايو 2019 عن عمليات نقل الأسلحة في عام 2018[56].

## الإسهامات المالية

يلزم جميع الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة والدول الموقّعة والدول التي تحضر مؤتمرات الدول الأطراف بصفة مراقب تقديم إسهامات مالية لتغطية تكاليف تنظيم مؤتمرات الدول الأطراف وعمل أمانة المعاهدة[57]. لكنّ عددًا كبيرًا من الدول مقصّر في تقديم إسهاماته المقدَّرة. وبحلول 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، تخلّفت 52 دولة من الدول الـ147 الملزمة بتقديم إسهامات عن سداد ما عليها، وهو ما أوجد عجزًا متراكمًا بلغ 345673 دولارًا[58]. وسلّط التقرير النهائي لمؤتمر الدول الأطراف الخامس الضوء مجدّدًا على «المخاطر التي ستواجهها عملية معاهدة تجارة الأسلحة وأنشطتها الضرورية... إذا لم يُعالَج الوضع»[59]. ربّما تشتدّ هذه التحدّيات بقرار الحكومة الأمريكية وقف عملية الانضمام إلى المعاهدة. وكما كانت الحال في معظم جوانب تطبيق معايير الأمم المتّحدة للإسهامات المقدَّرة، كانت الولايات المتّحدة الداعم الأكبر لعمل المعاهدة من بين سائر الدول

(53) Arms Trade Treaty, Article 13(1).

(54) Arms Trade Treaty, ATT Secretariat, «Annual Reports».

(55) Arms Trade Treaty, Article 13(1).

(56) Arms Trade Treaty, WGTR, para. 36 (a).

للمزيد عن تقارير الدول عن عمليات نقل الأسلحة بمقتضى معاهدة تجارة الأسلحة وصكوك دولية أخرى، انظر الفصل التاسع، القسم III في هذا الكتاب.

(57) Arms Trade Treaty, First Conference of States Parties (CSP1), «Financial Rules for the Conferences of States Parties and the Secretariat,» ATT/CSP1/CONF/2, 25 August 2015, Rules 5.1 and 5.2.

(58) Arms Trade Treaty, ATT Secretariat, «Status of contributions to ATT Budgets (as at 20 December 2019)».

(59) Arms Trade Treaty, CSP5, «Final Report» para. 34.

الأطراف، ومثّلت إسهاماتها 13 في المئة من إجمالي الإسهامات المقدَّمة في عام 2019[60]. وإذا أدّى قرار الولايات المتّحدة إلى إنهاء دعمها للمعاهدة، فسيكون ذلك تحديًا خطيرًا لسلامة المعاهدة على المدى الطويل.

**الشكل الرقم (14-1)**

**عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة والتي قدّمت تقاريرها السنوية، 2015-2019**

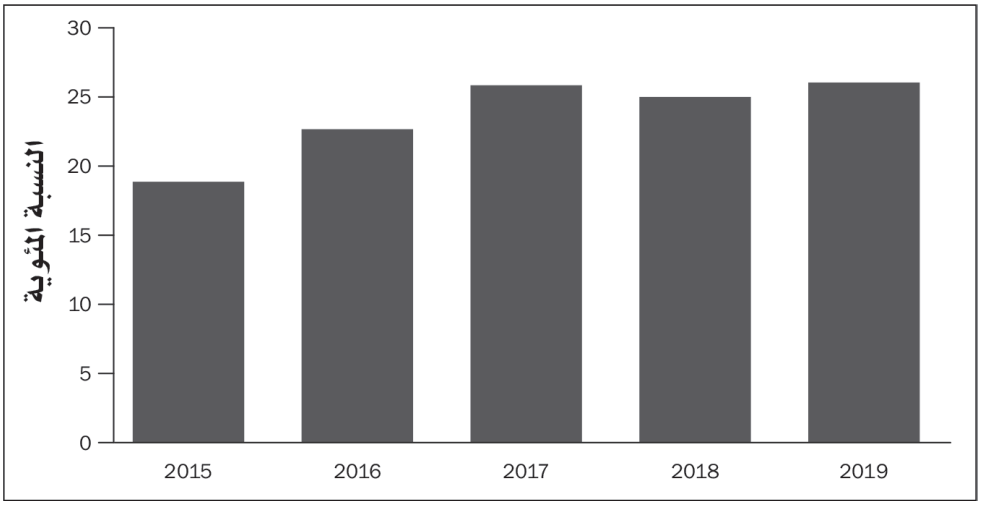


**المصدر:** Arms Trade Treaty, ATT Secretariat, «Annual Reports».

تواجه صكوك عدّة في مجال نزع الأسلحة والحدّ من التسلّح تحدّيات مشابهة في ضمان تقديم الدول دعمها المالي المطلوب[61]. وكما حصل في سياق هذه الصكوك، سعت الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة إلى استحداث معايير في عام 2019 لتحسين السيولة المالية. وفي أثناء مؤتمر الدول الأطراف الخامس، سعت مجموعة من دول أوروبية وأستراليا إلى دعم التطبيق الكامل للقاعدة 8.1 (د) من «القواعد المالية لمؤتمرات الدول الأطراف والأمانة»، وهي محلّ تجاهل بدرجة كبيرة حتى الساعة[62]. يستلزم تطبيق القاعدة 8.1 (د) بالكامل حرمان الدول التي لم تدفع إسهاماتها المالية طوال عامين أو أكثر من الحقّ في التصويت ومن مزايا أخرى. لكنّ هذه الخطوة قوبلت بمعارضة قوية من دول أفريقية

(60) Arms Trade Treaty, ATT Secretariat.

(61) تتضمّن اتّفاقية الأسلحة البيولوجية، واتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد، واتّفاقية الذخائر العنقودية، واتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة- انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب للاطلاع على تفاصيل عن هذه المعاهدات. وللمزيد عن الضائقة المالية، انظر: V. Boulanin [et al.], «The Convention on Certain Conventional Weapons and Lethal Autonomous Weapons Systems,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 449–457, and O. LeGrone, «As 2020 Dawns, Disarmament Treaties Face Financial Hardship,» *Arms Control Now,* 17 January 2020.

(62) Arms Trade Treaty, First Conference of States Parties (CSP1), «Financial Rules for the Conferences of States Parties and the Secretariat,» rule 8.1 (d).

وأمريكية لاتينية. وأرجأ التقرير النهائي لمؤتمر الدول الأطراف الخامس قرارًا نهائيًا حيال هذه المسألة بمطالبة لجنة الإدارة بإعداد توجيهات بشأن طريقة معالجة الموضوع ليناقَش في مؤتمر الدول الأطراف السادس[63]. كما أنّ الجهود الرامية إلى إقناع الدول بالامتثال لواجباتها المالية أثّرت في المناقشات المتّصلة بعمل الصندوق الاستئماني الطوعي. واقترحت لجنة الاختيار التابعة للصندوق في المرحلة التي سبقت مؤتمر الدول الأطراف الخامس «تقليل احتمال» حصول الطلبات التي قدّمتها دول تخلّفت عن سداد إسهاماتها المالية على «نظرة إيجابية» في دورة المشاريع لعام 2020[64]. وجادلت منظّمات المجتمع المدني ومندوبو الدول القليلة الموارد بأنّ الدول الأكثر انتفاعًا من الصندوق الاستئماني الطوعي ومن أدوات المساعدة الأخرى (كبرنامج الرعاية) هي ذاتها الدول التي تواجه تحدّيات صعبة في الامتثال لواجباتها المالية[65]. وأشار التقرير النهائي لمؤتمر الدول الأطراف الخامس إلى «وجوب عدم الإجحاف بأيّ دولة» في الوقت الراهن في عملية التقدم بطلب مساعدة من الصندوق إلى حين انعقاد مؤتمر الدول الأطراف السادس، «حين يصار إلى التباحث في هذه المسألة»[66].

**الشكل الرقم (14ـ2)**

**عدد الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة والتي قدّمت تقاريرها السنوية، 2015ـ2018**

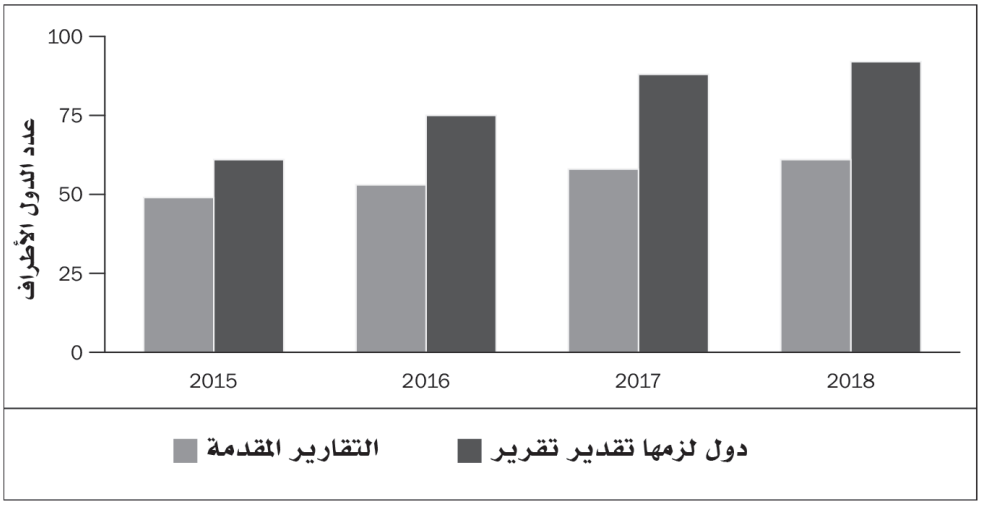


**المصدر:** ATT Secretariat, «Annual Reports».

(63) Arms Trade Treaty, CSP5, Final Report, para. 35, and R. Acheson and A. Pytlak, «Turning from the Final Report to Implementation, Let's Make the ATT a Treaty that Saves Lives,» *ATT Monitor*, vol. 12, no. 9 (30 August 2019), pp. 2–3.

(64) Arms Trade Treaty, Voluntary Trust Fund (VTF), para. 18, and Arms Trade Treaty, CSP1, Rule 8.

(65) R. Acheson, «A Fight for the Moral and Political Credibility of the ATT,» ATT Monitor, vol. 12, no. 8 (30 August 2019).

(66) Arms Trade Treaty, CSP5, «Final Report», para. 36.

## استنتاجات

انصبّ جلّ تركيز مؤتمر الدول الأطراف واجتماعات الفِرق العاملة، كما في السنين السابقة، على مسائل إدارية وفنّية متّصلة بعمل معاهدة تجارة الأسلحة، كوفاء الدول بالتزاماتها بالإبلاغ والإسهام المالي. ومن جانب آخر، واصلت منظّمات غير حكومية التشديد على أهمّية استغلال هذه المناسبات في معالجة ما وصفته فجوة «الامتثال الخطابي» في تنفيذ المعاهدة[67]. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أنّه إذا استفاض المجتمعون في مؤتمرهم الخامس في مناقشة مسألة عدم الامتثال لواجب الإبلاغ والإسهام المالي، فهم ما زالوا متردّدين في معالجة مسألة عدم الامتثال المحتملة لأحكام المعاهدة في عمليات نقل أسلحة معيّنة (كالمادّتين السادسة والسابعة)، بما في ذلك عمليات النقل التي شكّكت في شرعيتها محاكمُ وطنية في بعض الدول[68]. ردّت الدول الأطراف غالبًا على هذه المقولة بالإشارة إلى أنّ معاهدة تجارة الأسلحة لا تضع معايير مطلقة، وتترك للحكومات الإفرادية تفسير واجباتها. لكنّ هذا التباين ـ وتركيز متصوّر في مؤتمر الدول الأطراف على «الاتّجار بالأسلحة 'على نحو أفضل' ـ «ربّما يقوّي الشكوك في قدرة المعاهدة على المدى الطويل على تحقيق غايتها الإنسانية وهي «تخفيف معاناة البشر»[69].

(67) Acheson, Ibid., p. 1.

(68) A. Pytlak, «The Meaning of Implementation,» *ATT Monitor*, vol. 12, no. 7 (29 August 2019), p. 2, and G. Maletta, «Legal Challenges to EU Member States' Arms Exports to Saudi Arabia: Current Status and Potential Implications'» SIPRI Topical Backgrounder, 28 June 2019.

(69) A. Pytlak, «New Opportunities to Reduce Human Suffering,» *ATT Monitor*, vol. 13, no. 1 (3 February 2020), p. 3.

## II. القرارات المتعددة الأطراف بشأن حظر الأسلحة

**مارك بروملي وبيتر دي ويزيمان**

يستخدم مجلس الأمن سلطاته بموجب الفصل السابع في ميثاق الأمم المتّحدة لفرض قرارات حظر أسلحة ـ أي تقييد عمليات نقل الأسلحة، والموادّ المزدوجة الاستخدام في حالات معيّنة ـ وهي ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة، وهذا جزء ممّا تسمّيه الأمم المتّحدة عمومًا «تدابير عقابية»[1]. شهد عام 2019 ثلاثة عشر حظر أسلحة أمميًا جاريًا (انظر الجدول الرقم (14ـ2)). ويفرض الاتّحاد الأوروبي قرارات حظر أسلحة أيضًا بموجب السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، وهي ملزمة للدول الأعضاء فيه، وتمثّل ما يسمّيه الاتحاد الأوروبي عمومًا «تدابير تقييدية»[2]. وشهد عام 2019 واحدًا وعشرين حظر أسلحة أوروبيًا جاريًا، منها عشرة موافقة لقرارات حظر الأسلحة الأممية في تغطيتها، وثلاثة أوسع من حيث المدّة أو النطاق الجغرافي أو الأسلحة المشمولة (على إيران وجنوب السودان والسودان)؛ وثمانية ليس لها نظير أممي. كما أنّ جامعة الدول العربية فرضت حظر أسلحة واحدًا (على سورية) وليس له نظير أممي أيضًا[3]. ولم يُفرض حظر أسلحة جديد متعدّد الأطراف في عام 2019، كما لم يُرفع أي حظر قديم. وناقش المجلس الأوروبي إمكان فرض حظر أسلحة أوروبي على تركيا لكنّه لم يفعل.

تفاوتت قرارات حظر الأسلحة المتعدّدة الأطراف في أنواع الموادّ المشمولة. يغطّي جلّ هذه

(1) United Nations, Security Council, «Sanctions,» [n. d.].

(2) European Council, «Sanctions: How and When the EU Adopts Restrictive Measures,» [n. d.].

(3) إضافة إلى ما تقدّم، هناك حظر طوعي متعدّد الأطراف سار أيضًا. يطلب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (صار اسمه منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا) من جميع الدول المشاركة فرض حظرٍ على صادرات الأسلحة المرسَلة إلى القوّات المسلّحة الأرمينية والأذرية المشاركة في القتال في إقليم ناغورنو كرباخ. انظر: Conference on Security and Co-operation in Europe, Committee of Senior Officials, Statement, annex 1 to Journal no. 2 of the 7th Meeting of the Committee, Prague, 27–28 February 1992.

القرارات أسلحة وموادّ عسكرية. لكنّ قرارات حظر الأسلحة التي فرضتها الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي على كوريا الشمالية وإيران والصومال، وقرارات حظر الأسلحة التي فرضها الاتّحاد الأوروبي على روسيا، تشمل صادرات أو واردت سلع معيّنة مزدوجة الاستخدام- سلع وتكنولوجيات يمكن استخدامها لأغراض مدنية ولإنتاج أسلحة تقليدية أو بيولوجية أو كيميائية أو نووية، أو الحفاظ عليها أو تشغيلها[4]. وتشمل قرارات حظر معيّنة فرضها الاتّحاد الأوروبي معدّات قد تُستخدم في قمع داخلي وأنواعًا معيّنة من معدّات مراقبة الاتّصالات. كما تتفاوت قرارات حظر الأسلحة المتعدّدة الأطراف في أنواع القيود المفروضة والمتلقّين المستهدَفين. يحظر بعض هذه القرارات كلّ عمليات النقل إلى الدولة المعنيّة، في حين تحظر قرارات أخرى عمليات النقل إلى جماعة أو مجموعة من الجماعات الفاعلة من غير الدول. وهناك قرارات حظر أممية معيّنة «جزئية»، بمعنى أنّها تجيز عمليات النقل إلى الدولة المعنيّة، بشرط حصول الدول المورِّدة أو المتلقّية على إذن من لجنة العقوبات ذات الصلة التابعة للأمم المتّحدة أو من مجلس الأمن أو إبلاغ أي منهما. وتشترط قرارات الحظر الجزئية هذه على الدولة المتلقّية أو تشجّعها، في حالات معيّنة، على تطبيق معايير مطوَّرة على إدارة المخزون للمساعدة في منع تحويل الأسلحة المورَّدة.

**الجدول الرقم (14-2)**

**القرارات السارية المتعددة الأطراف بشأن حظر الأسلحة في عام 2019**

| الهدف (الكيانات أو المنطقة المشمولة)[أ] | تاريخ فرض الحظر أوّل مرّة (نوع المدّة) | الموادّ المشمولة[أ] | التطوّرات الرئيسة، 2019 |
|---|---|---|---|
| قرارات الحظر التي فرضتها الأمم المتّحدة | | | |
| أفغانستان (طالبان: NGF) | 16 كانون الثاني/يناير 2002 (OE) | أسلحة وموادّ وخدمات ذات صلة | |
| جمهورية أفريقيا الوسطى (الحكومة: PT؛ NGF) | 5 كانون الأول/ديسمبر 2013 (TL) | أسلحة وموادّ عسكرية (الأسلحة الصغيرة للحكومة معفاة) | مُدّد إلى 31 كانون الثاني/يناير 2020 أجيز للحكومة حيازة أسلحة صغيرة من دون موافقة مسبقة من لجنة العقوبات الأممية |

(4) تسري قرارات الحظر التي فرضتها الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي على إيران وكوريا الشمالية على موادّ مزدوجة الاستخدام ومدرجة على القوائم الرقابية لدى مجموعة مورِّدي الموادّ النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وتسري القرارات التي فرضتها الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي على الصومال على موادّ معيّنة مزدوجة الاستخدام ومدرجة على القوائم الرقابية لترتيب واسينار ويمكن استخدامها في إنتاج أجهزة متفجّرة ارتجالية والحفاظ عليها وتشغيلها. ويسري الحظر الذي فرضه الاتّحاد الأوروبي على روسيا على عمليات نقل جميع الموادّ المدرجة في قائمة الموادّ المزدوجة الاستخدام لدى الاتّحاد الأوروبي إلى مستخدمين نهائيين عسكريين.

| | | | |
|---|---|---|---|
| جمهورية الكونغو الديموقراطية | 28 تموز/يوليو 2003 (TL) | أسلحة وموادّ عسكرية | مُدّد لغاية 1 تموز/يوليو 2020 |
| إيران (الدولة بأسرها: PT) | 23 كانون الأول/ديسمبر 2006 (TL) | أسلحة رئيسة، مع بعض الاستثناءات؛ وموادّ ذات صلة بمنظومات إيصال أسلحة نووية؛ وموادّ مستخدمة في دورة الوقود النووي | |
| العراق (NGF) | 6 آب/أغسطس 1990 (OE) | أسلحة وموادّ عسكرية | |
| داعش والقاعدة وأفراد وكيانات منتسبة إليهما (NGF) | 16 كانون الثاني/يناير 2002 (GE) | أسلحة وموادّ عسكرية | |
| كوريا الشمالية (الدولة بأسرها) | 15 تموز/يوليو 2006 (GE) | أسلحة وموادّ عسكرية؛ موادّ ذات صلة ببرامج أسلحة نووية؛ وقذائف بالستية وأسلحة دمار شامل أخرى | |
| لبنان (NGF) | 11 آب/أغسطس 2006 (OE) | أسلحة وموادّ عسكرية | |
| ليبيا (الحكومة: PT؛ NGF) | 26 شباط/فبراير 2011 (OE) | أسلحة وموادّ عسكرية | |
| الصومال (الحكومة: PT؛ NGF) | 23 كانون الثاني/يناير 1992 (TL) | أسلحة وموادّ عسكرية؛ مكوّنات أجهزة متفجّرة ارتجالية | مُدّد لغاية 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 |
| جنوب السودان (الدولة بأسرها) | 13 تموز/يوليو 2018 (TL) | أسلحة وموادّ عسكرية | مُدّد لغاية 31 أيار/مايو 2020 |
| السودان (دارفور: PT) | 30 تموز/يوليو 2004 (OE) | أسلحة وموادّ عسكرية | |
| اليمن (NGF) | 14 نيسان/أبريل 2015 (OE) | أسلحة وموادّ عسكرية | |
| قرارات الحظر التي فرضها الاتّحاد الأوروبي[ب] | | | |
| بيلاروسيا (الدولة بأكملها) | 20 حزيران/يونيو 2011 (OE) | أسلحة موادّ عسكرية | مُدّد لغاية 28 شباط/فبراير 2020 |
| الصين[ج] (الدولة بأسرها) | 27 حزيران/يونيو 1989 (OE) | أسلحة | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| مصر[ج] (الدولة بأسرها) | 21 آب/أغسطس 2013 (OE) | معدّات قد تُستخدم في القمع الداخلي | |
| إيران (الدولة بأسرها) | 27 شباط/فبراير 2007 (TL) | معدّات قد تُستخدم في القمع الداخلي؛ معدّات مراقبة الاتّصالات | |
| ميانْمار (الدولة بأسرها) | 29 تموز/يوليو 1991 (TL) | أسلحة وموادّ عسكرية؛ معدّات مراقبة الاتّصالات | مُدّد لغاية 30 نيسان/أبريل 2020 |
| روسيا (الدولة بأسرها) | 31 تموز/يوليو 2014 (TL) | أسلحة وموادّ عسكرية؛ وموادّ مزدوجة الاستخدام لاستخدامات الجيش أو المستخدمين النهائيين العسكريين | مُدّد لغاية 31 كانون الثاني/يناير 2020 |
| جنوب السودان (الدولة بأسرها) | 18 تموز/يوليو 2011 (OE) | أسلحة وموادّ عسكرية | |
| السودان (الدولة بأسرها) | 15 آذار/مارس 1994 (OE) | أسلحة وموادّ عسكرية | |
| سورية (الدولة بأسرها) | 9 أيار/مايو 2011 (OE) | معدّات قد تُستخدم في القمع الداخلي؛ ومعدّات مراقبة الاتّصالات | |
| فنزويلا (الدولة بأسرها) | 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 (OE) | أسلحة ومعدّات قد تُستخدم في القمع الداخلي؛ ومعدّات مراقبة الاتّصالات | |
| زيمبابوي (الدولة بأسرها) | 18 شباط/فبراير 2002 (OE) | أسلحة وموادّ عسكرية | مُدّد لغاية 20 شباط/فبراير 2020 |
| قرار حظر فرضته جامعة الدول العربية | | | |
| سورية (الدولة بأكملها) | 3 كانون الأول/ديسمبر 2011 (OE) | أسلحة | |

NGF= قوّات غير حكومية؛ OE= مفتوح؛ PT= جزئي، أي حظر يجيز عمليات نقل إلى الدولة المعنيّة بشرط حصول الدولة المورِّدة أو المتلقّية على إذن من لجنة العقوبات التابعة للأمم المتّحدة أو من مجلس الأمن، أو إبلاغ أيّ منهما؛ TL= محدود زمنيًا

(أ) ربّما يتغيّر الهدف أو الكيانات أو الأرض أو الموادّ المشمولة منذ فرض الحظر أوّل مرّة. المعلومات المتّصلة بالهدف والكيانات والموادّ المذكورة في هذا الجدول صالحة لغاية آخر عام 2019.

(ب) قرارات حظر فرضها الاتّحاد الأوروبي وليس لها نظير أممي أو ذات مدى أوسع من مدى قرارات الحظر الأممية على الهدف ذاته.

(ج) قرارات الحظر التي فرضها الاتّحاد الأوروبي على الصين ومصر بيانات سياسية، بينما قرارات الحظر الأخرى إجراءات قانونية فرضتها هيئة قرارات مجلس الاتّحاد الأوروبي ولوائح الاتّحاد الأوروبي.

**المصادر:** UN Security Council, «Sanctions» The SIPRI Arms Embargo Archive, <https://www.sipri/databases/embargoes> provides a detailed overview of most multilateral arms embargoes that have been in force since 1950 along with the principle instruments establishing or amending the embargoes.

أبرزت التحقيقات التي أجرتها الأمم المتّحدة في عام 2019 حول تنفيذ قرارات الحظر الصادرة عنها تحدّيات تفاوتت في مداها وشأنها. وأشارت تحقيقات الأمم المتّحدة في قرارات الحظر على ليبيا واليمن على الخصوص إلى عدم فاعليتها، سواء في منع عمليات النقل إلى الجماعات المتحاربة أو في المساعدة على وقف النزاع المسلّح الجاري. وعلى العكس من الأمم المتّحدة، ليس لدى الاتّحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية آليات منهجية معتمدة لمراقبة الامتثال لقرارات حظر الأسلحة التي تفرضانها.

نستعرض في هذا القسم التطوّرات المهمّة والتحدّيات التي واجهت في عام 2019 تنفيذ قرارات الحظر الصادرة عن الأمم المتّحدة والاتّحاد الأوروبي. ونسلّط الضوء خصوصًا على حالات أُدخلت فيها تعديلات على قرارات حظر أو نوقشت أو طُلبت، ونعطي أمثلة على انتهاكات فعلية أو مزعومة.

## قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة: التطوّرات والمخالفات

لم تفرض الأمم المتّحدة قرارات حظر أسلحة جديدة في عام 2019، لكنّها عدّلت الحظر المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى استجابة لمطالب الحكومة الوطنية ومنظّمات إقليمية (انظر أدناه). تحدّثت فِرق الأمم المتّحدة وفِرق الخبراء التي تراقب تنفيذ قرارات الحظر الأممية عن نوعين من الانتهاكات بشكل أساسي في عام 2019. ظهرت في **النوع الأول** حالات متفاوتة في حجمها وأهمّيتها حيث مثّل تسليم أسلحة انتهاكًا مباشرًا لقرار حظر أسلحة ـ وعلى التحديد قرار حظر عمليات النقل من كوريا الشمالية وإليها، وقرارات حظر عمليات النقل إلى قوّات غير حكومية في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا والسودان (دارفور) واليمن. وفي **النوع الثاني** حالات سُلّمت فيها أسلحة من دون موافقة مسبقة من لجنة العقوبات ذات الصلة التابعة للأمم المتّحدة أو من مجلس الأمن. حصل ذلك في الحظر المفروض على ليبيا التي تلقّت أسلحة من دون الموافقة المطلوبة من لجنة العقوبات ذات الصلة التابعة للأمم المتّحدة، وحالات مزعومة متّصلة بقرار الحظر المفروض على صادرات إيران التي اتُهمت بتصدير أسلحة من دون الموافقة المطلوبة من مجلس الأمن؛ وفي السودان الذي نقل أسلحة إلى منطقة دارفور. لم تفرض الأمم المتّحدة في كلا نوعَي الحالات عقوبات على أيّ من

الدول التي ذُكر أنّها ضالعة في الانتهاكات. وسنستعرض في هذا القسم الفرعي تفاصيل عن التطوّرات المتّصلة بثمانية قرارات حظر قوبلت بانتهاكات من كلا النوعين.

## أفغانستان (طالبان)

يحظر القرار الذي فرضته الأمم المتّحدة على أفغانستان عمليات النقل إلى طالبان وإلى جماعات أخرى تهدّد السلام في أفغانستان واستقرارها وأمنها[5]. وُسّعت قائمة هذه المجموعات من خلال قرارات أممية متنوّعة لتشمل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وعلى الرغم من الحظر، ذكر فريق الأمم المتّحدة للمراقبة في أفغانستان أنّ طالبان بقيت «تحصل على إمدادات وفيرة من الأسلحة والذخائر والأموال والقوّة البشرية» في عام 2019[6]. ونقل أيضًا مزاعم مسؤولين أفغان بأنّ طالبان بقيت تتلقّى أسلحة وذخائر من خلال دول في المنطقة[7]. لكنّ فريق المراقبة لم يتمكّن من التحقّق من هذه المزاعم، ومردّ ذلك من بعض النواحي إلى أنّ الأرقام التسلسلية وعلامات دفعة التصنيع قد أزيلت من الأسلحة. ووثّق فريق المراقبة أيضًا استمرار، وربّما زيادة إمداد طالبان بمعدّات رؤية ليلية تجارية وعسكرية. ورجّحت تقارير سابقة أن يكون مصدر هذه المعدّات غنائم من القوّات العسكرية الأفغانية، والسوق التجارية المفتوحة[8].

## جمهورية أفريقيا الوسطى

يحظر القرار الذي فرضته الأمم المتّحدة على جمهورية أفريقيا الوسطى عمليات النقل إلى جماعات مسلّحة من غير الدول، لكنّه يجيز نقل أسلحة إلى قوّات الأمن الحكومية، بشرط الحصول على موافقة مسبقة من لجنة العقوبات الأممية ذات الصلة. وجادلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عام 2018، كما في الأعوام السابقة، بأنّ شرط الموافقة المسبقة من جانب لجنة العقوبات الأممية ذات الصلة عائق أمام حلّ الأزمة الأمنية في البلاد[9]. وفي شباط/فبراير 2019، وقّعت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى اتّفاق سلام مع 14 جماعة مسلّحة من غير الدول تنشط في البلاد[10]. وفي أيلول/

(5) للمزيد عن النزاع المسلّح في أفغانستان، انظر الفصل الرابع، القسم II في هذا الكتاب.

(6) UN Security Council, Afghanistan Analytical Support and Sanctions Monitoring Team, Tenth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2255 (2015) concerning the Taliban and other associated individuals and entities constituting a threat to the peace, stability and security of Afghanistan, S/2019/481, 13 June 2019, p. 3.

(7) UN Security Council, Afghanistan Analytical Support and Sanctions Monitoring Team, S/2019/481, pp. 20-21.

(8) UN Security Council, Afghanistan Analytical Support and Sanctions Monitoring Team, Ninth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2255 (2015) concerning the Taliban and other associated individuals and entities constituting a threat to the peace, stability and security of Afghanistan, S/2018/466, 30 May 2018, p. 21.

(9) M. Bromley and P. D. Wezeman, «Multilateral Embargoes on Arms and Dual-use Items,» *SIPRI Yearbook 2019*, p. 516.

(10) للمزيد عن النزاع المسلّح وعن اتّفاق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الفصل السابع، القسم III في هذا الكتاب. وانظر أيضًا: «Central African Republic: UN Chief Hails Signing of New Peace Agreement,» UN News, 6 February 2019.

سبتمبر 2019، صوّت مجلس الأمن بالإجماع على تعديل الحظر، مستدلاً بهذا الاتّفاق، فألغى شرط الموافقة المسبقة على إمدادات الأسلحة والذخائر المنقولة إلى القوّات الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى من عيار 14,5 مم أو أقلّ. وفي المقابل، ينبغي أن تتلقّى لجنة العقوبات الأممية إخطارًا مسبقًا يبيّن بالتفصيل أنواع الأسلحة المورَّدة وأعدادها، وغايتها والوحدة التي ستتسلّمها في قوّات الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والمكان المنوي خزنها فيه[11].

وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، ذكر فريق الخبراء المعنيّ بحظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى أنّ تنفيذ اتّفاق السلام الموقّع في شباط/فبراير 2019 «محدود» وأنّ جماعات مسلّحة، منها حركة محرّري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة (MLCJ) والجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى (FPRC)، وكلتاهما وقّعت على اتّفاق شباط/فبراير، بقيت تتلقّى أسلحة من جماعات بعضها متمركز في السودان[12]. وذكر الفريق أيضًا أنّ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لا تعتقد أنّ التعديلات التي أُدخلت على قرار الحظر في أيلول/سبتمبر كافية، وهي تضغط لرفع بقيّة شروط الإبلاغ[13].

## إيران

يحظر القرار الذي فرضته الأمم المتّحدة على إيران نقل معظم أنواع الأسلحة الرئيسة إلى إيران (لغاية 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020) ونقل موادّ يمكنها الإسهام في تطوير منظومات إيصال نووية من إيران وإليها (لغاية 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023) ما لم يوافق مجلس الأمن مسبقًا على نقل هذه الموادّ. ويفرض الحظر أيضًا شروط موافقة مماثلة على نقل مواد إلى إيران إذا كانت تُسهم في أنشطتها المتّصلة بتخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجة الوقود النووي أو الماء الثقيل (لغاية 18 تشرين الأول/أكتوبر 2025)[14].

تقرّر رفع الحظر عن نقل أسلحة رئيسة إلى إيران وعن نقل كلّ الأسلحة من إيران في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لكن بشرط مواصلة إيران الامتثال لبنود خطّة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)[15]. وفي أيار/مايو 2019، وبعد سنة على انسحاب الولايات المتّحدة من الخطّة، بدأت إيران بتقليص التزاماتها بمقتضى الاتّفاق[16]. رأت فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة والاتّحاد الأوروبي ـ وهي أربعة من الأطراف السبعة في الاتّفاق ـ أنّ أفعال إيران لا تنسجم مع بنود خطّة العمل، فأشارت إلى إمكان

(11) UN Security Council Resolution 2488, 12 September 2019.

(12) UN Security Council, «Final report of the Panel of Experts on the Central African Republic extended pursuant to Security Council resolution 2454 (2019),» S/2019/930, 14 December 2019, pp. 19–20.

(13) UN Security Council, S/2019/930.

(14) يختلف هذا الحظر عن قرارات الحظر الأممية الأخرى التي تؤول فيها مسؤولية إعطاء الموافقات إلى لجنة العقوبات الأممية ذات الصلة.

(15) UN Security Council Resolution 2231 (2015) [on Iran nuclear issue], 20 July 2015, annex A.

(16) للاطلاع على التطوّرات المتّصلة بـ(JCPOA)، انظر الفصل الحادي عشر، القسم III في هذا الكتاب.

الردّ بإطلاق «كلّ الآليات في خطّة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك آلية تسوية المنازعات»[17]. سيكون تفعيل الآلية الخطوة الأولى في عملية ربّما تؤدّي إلى الحكم بعدم امتثال إيران لخطّة العمل وإلى إعادة فرض العقوبات الأممية السابقة للخطّة، بما في ذلك حظر الأسلحة السابق على إيران. وعلى صعيد آخر، ذكرت الولايات المتّحدة أنّها ستسعى لإبقاء جميع جوانب حظر الأسلحة الحالي سارية بعد تشرين الأول/أكتوبر 2020 [18]. لكنّ هذه الخطوة تستلزم قرارًا جديدًا لمجلس الأمن. يمكن أن تستخدم روسيا حقّ النقض لتعطيل أيّ قرار، وهي أشارت إلى أنّها لن تساند تمديد الحظر خارج الإطار الزمني للاتّفاق الحالي[19].

لم يُعيَّن فريق خبراء منذ عام 2015 لمراقبة حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتّحدة على إيران. وفي المقابل، أصدر كلّ من الأمين العام للأمم المتّحدة والميسّر التابع لمجلس الأمن المعنيّ بتنفيذ القرار 2231 (2015) تقارير موجزة كلّ ستّة أشهر. تضمّنت هذه التقارير في عام 2019 مزاعم بشأن تصدير إيران موادّ عسكرية، في انتهاك لحظر الأسلحة الأممي. وزعمت إسرائيل أنّ إيران نقلت قذيفة إلى سورية وأطلقتها على مرتفعات الجولان، ونقلت تكنولوجيا إنتاج مركبات جوّية بلا طيار إلى العراق وأمدّت حزب الله بتكنولوجيا لإنتاج ذخائر دقيقة التوجيه[20]. وزعمت السعودية أنّ إيران أمدّت الثوار الحوثيين في اليمن بأسلحة[21]. وذكرت فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة أنّ قوات الحوثيين تستخدم قذائف بالستية، وخلصت إلى احتمال أن يكون مصدرها إيران[22]. لكنّ تقارير الأمم المتّحدة تقتصر على إدراج هذه المزاعم ولا تقدّم أيّ استنتاجات حول انتهاك إيران المحتمل لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتّحدة.

## ليبيا

يحظر قرار الأمم المتّحدة المفروض على ليبيا نقل أسلحة إلى جماعات مسلّحة من غير الدول، لكنّه يجيز شحن أسلحة إلى حكومة الوفاق الوطني المعترَف بها دوليًا، بشرط حصول عمليات النقل على موافقة مسبقة من لجنة العقوبات الأممية المعنيّة بليبيا. اشتدّت التوتّرات طوال عام 2019 واندلع

(17) European Union External Action Service (EEAS), «Joint Statement by the Foreign Ministers of France, Germany and the United Kingdom and the EU High Representative on the JCPOA,» 11 November 2019.

(18) «Iran Sees Lifting of UN Arms Embargo in 2020 as «Huge Political Goal»,» Reuters, 11 November 2019, and T. Lazaroff, «UN Must Renew its Arms Embargo against Iran, Pompeo Says in Israel,» Jerusalem Post, 20 October 2019.

(19) Russian Ministry of Foreign Affairs, «Deputy Foreign Minister Sergey Ryabkov's Interview with Interfax News Agency,» 26 December 2019.

(20) UN Security Council, Seventh six-month report of the facilitator on the implementation of Security Council resolution 2231 (2015), S/2019/514, 21 June 2019, para. 35; UN Security Council, «Implementation of Security Council Resolution 2231 (2015),» Eighth report of the Secretary-General, S/2019/934, 10 December 2019, para. 23.

(21) UN Security Council, S/2019/514, para. 37.

للمزيد عن النزاع في اليمن، انظر أيضًا الفصل السادس، القسم V في هذا الكتاب.

(22) UN Security Council, S/2019/934, para. 25.

نزاع مفتوح بين قوّات تابعة لحكومة الوفاق والجماعة الرئيسة المسلّحة من غير الدول، أي الجيش الوطني الليبي (ويسمّى أيضًا القوّات المسلّحة التابعة لحفتر)[23]. تحدّث فريق الخبراء الأممي المعنيّ منذ فرض الحظر في عام 2011 عن حالات كثيرة على انتهاكات مزعومة[24]. وبدا الفريق صريحًا على نحو لافت في آخر عام 2019، حين ذكر في استنتاجاته أنّ حظر الأسلحة لم يكن فاعلاً في عام 2019، وأنّ ذلك أسهم في اشتداد العنف، وأنّ حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي «تلقّيا بصورة روتينية وسافرة أحيانًا» أسلحة ودعمًا عسكريًا آخر في انتهاك لحظر الأسلحة[25]. ورأى الفريق أنّ الأردن والإمارات مورّدتان رئيستان لأسلحة الجيش الوطني الليبي، كالمركبات المدرّعة والطائرات المسيّرة بلا طيار، بما يتنافى مع الحظر المفروض على الأسلحة. وذكر أيضًا أنّ تركيا هي المورّدة الرئيسة لأسلحة حكومة الوفاق الوطني، وأنّ نقلها للأسلحة يتنافى مع الحظر المفروض على الأسلحة أيضًا لعدم طلب تركيا موافقة مسبقة من لجنة العقوبات الأممية[26]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، ناقش مجلس الأمن الوضع في ليبيا، ودعت دول كثيرة إلى إنهاء التدخّل الأجنبي هناك وإلى التزام صارم بحظر الأسلحة[27]. لكنّ مجلس الأمن لم يتّخذ إجراء تجاه الأردن أو تركيا أو الإمارات. وأعرب الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريس عن شعوره بالإحباط في خطاب ألقاه أمام مجلس الشيوخ الإيطالي في كانون الأول/ديسمبر 2019، لكون جهات فاعلة مسلّحة في ليبيا ودول عديدة أعضاء في الأمم المتّحدة لا تحترم حظر الأسلحة[28].

## كوريا الشمالية

يحظر قرار الأمم المتّحدة المفروض على كوريا الشمالية أسلحةً وموادّ عسكرية وموادّ تُسهم مباشرة في تطوير قدرات القوّات المسلّحة الكورية الشمالية، أو لها صلة بتطوير أسلحة نووية، أو قذائف بالستية أو بأيّ برامج مرتبطة بأسلحة دمار شامل. ويحظر على الدول أيضًا أن تتلقّى من كوريا الشمالية أسلحة وموادّ عسكرية وأيّ تدريب للشرطة أو الجيش أو تدريب شبه عسكري. وأصدر فريق الخبراء الأممي المعنيّ بكوريا الشمالية في عام 2019 تقريرين وثّقا حالات نقل محظور لموادّ مزدوجة الاستخدام إلى كوريا الشمالية، ولا سيما عمليات نقل أسلحة من كوريا الشمالية. وثّق تقرير أيار/مايو 2019 مزاعم حصول محاولات لتوريد أسلحة إلى طائفة من المستخدمين النهائيين، كالثوار الحوثيين

(23) للمزيد عن النزاع المسلّح في ليبيا، انظر الفصل السادس، القسم IV في هذا الكتاب.

(24) Bromley and Wezeman, «Multilateral Embargoes on Arms and Dual-use Items,» pp. 516-517.

وانظر أيضًا الفصول المناظرة في كتاب سيبري السنوي من عام 2012 إلى عام 2018.

(25) UN Security Council, «Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Security Council Resolution 1973 (2011),» S/2019/914, 9 December 2019, p. 2.

(26) UN Security Council, S/2019/914, p. 2, paras. 60-62.

(27) United Nations, «Foreign Involvement in Libya Must be Stopped, Top Official Tells Security Council, Describing «Race against Time» to Reach Peaceful Solution, Spare Lives,» Press Release SC/14023, 18 November 2019.

(28) UN Secretary-General, Remarks on multilateral solutions to global challenges at the Italian Senate, Statement, Rome, 18 December 2019.

في اليمن وجماعات مسلّحة في ليبيا والقوّات المسلّحة في السودان وسورية[29]. لكن لا يُعرف عدد الاتّصالات التي أفضت إلى نقل أسلحة بكمّيات كبيرة. قامت الاتّصالات بين كوريا الشمالية وليبيا على تبادل للرسائل في عام 2015 بين رئيس المجلس الأعلى للدفاع آنذاك ونائب رئيس الوزراء خليفة الغويل ومسؤولين كوريين شماليين؛ ولا يُعرف إن وُقّع على أيّ صفقات[30]. وأقرّ السودان في مطلع عام 2019، بعد إنكار، بحصول اتّصالات لتطوير «[أسلحة] عيار 122 مم وقنابل جوّية» وإصلاح منظومات دفاع جوّي، لكن أوقفت جميع الاتّصالات[31]. في الواقع، تحدّث تقرير أيلول/سبتمبر 2019 عن «حالات تعاون عسكري آخذة في الانحسار مع امتثال مزيد من الدول الأعضاء للقرارات»[32]. لكنّ الفريق لم يقدّم دليلاً على تعاون جارٍ بين كوريا الشمالية وسورية، وهو تعاون شمل إمداد القوّات المسلّحة السورية بأسلحة وضلوع سوريين في أعمل سمسرة لتزويد جماعات مسلّحة في ليبيا واليمن بأسلحة كورية شمالية[33].

## الصومال

يحظر قرار الأمم المتّحدة المفروض على الصومال نقل أسلحة إلى جماعات مسلّحة من غير الدول، لكنّه يجيز نقلها إلى قوّات الأمن الصومالية[34]. غير أن مجلس الأمن يشترط على الحكومة الصومالية إبلاغ لجنة العقوبات الأممية سلفًا بأي عملية نقل أسلحة واستلامها، وتقديم تقرير عقب الاستلام. إضافة إلى ذلك، يشترط مجلس الأمن على الحكومة الصومالية رفع تقرير إلى لجنة العقوبات الأممية كلّ ستّة شهور بشأن معاييرها وممارساتها في إدارة مخزوناتها. وأشار فريق الخبراء الأممي في عام 2019 إلى تحسّن نوعيّة التبليغات الحكومية الصومالية[35]. وطالب الفريق أيضًا بأن يسهم حظر الأسلحة في عرقلة حصول حركة الشباب، وهي الجماعة المسلّحة الرئيسة التي يستهدفها الحظر، على مكوّنات وموادّ تُستخدم في أجهزة متفجّرة ارتجالية[36]. وردًّا على ذلك، قرّر مجلس الأمن بطلب صريح إلى الدول منع إمداد الصومال بموادّ متفجّرة معيّنة وسلائف متفجّرات ومعدّات لها صلة بالمتفجّرات، وتكنولوجيا ذات صلة إذا توافرت أدلّة كافية على أنّها ستُستخدم أو تمثّل خطرًا

(29) UN Security Council, «Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1874 (2009),» S/2019/171, 5 March 2019, p. 4.

(30) UN Security Council, S/2019/171, para. 73.

(31) Ibid., para. 84.

(32) UN Security Council, «Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1874 (2009),» S/2019/691, 30 August 2019, para. 32.

(33) UN Security Council, S/2019/171, para. 90.

(34) للمزيد عن النزاع المسلّح في الصومال، انظر الفصل السابع، القسم IV في هذا الكتاب.

(35) UN Security Council, Letter dated 27 September 2019 from the Panel of Experts on Somalia addressed to the Chair of the Security Council Committee pursuant to Resolution 751 (1992) concerning Somalia, S/2019/858, 1 November 2019, p. 5 and para. 109.

(36) UN Security Council, S/2019/858, paras. 5 and 24.

كبيرًا بأن تُستخدم في تصنيع أجهزة متفجّرة ارتجالية[37]. وهذه أوّل مرّة تُدرج فيها هذه الفئة من البنود في موادّ يشملها حظر أسلحة أممي.

## السودان (دارفور)

يحظر قرار الأمم المتّحدة المفروض على السودان نقل أسلحة إلى إقليم دارفور السوداني. لكن يمكن للحكومة السودانية نقل أسلحة إلى دارفور بعد الحصول على موافقة مسبقة من لجنة العقوبات الأممية المعنيّة بالسودان. وكما في الأعوام السابقة، ذكر فريق الخبراء الأممي المعنيّ بالسودان أنّ الحكومة السودانية انتهكت الحظر «بصورة روتينية» في عام 2019 بنقل أسلحة إلى الإقليم[38]. وتحدّث أيضًا عن تعاون بين جماعات ثورية متنوّعة في الإقليم والجيش الوطني الليبي. وعلى سبيل المثال، ذُكر أنّ جيش تحرير السودان/جناح مِني مناوي (SLA/MM) يقاتل كمرتزقة في ليبيا لصالح الجيش الوطني الليبي منذ سنين، وأنّه تلقّى أموالاً ومعدّات في المقابل. شمل ذلك تزويد (SLA/MM) بمركبات مدرّعة عديدة في عام 2016، وقد استخدمها في دارفور في عام 2017، وتلا ذلك مزيد من الشحنات في عام 2018[39].

## اليمن

يحظر قرار الأمم المتّحدة المفروض على اليمن نقل أسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول هناك[40]. ركّزت المزاعم والتحقيقات بشأن انتهاك الحظر على تقارير تحدّثت عن شحن أسلحة من إيران إلى الثوار الحوثيين الذين يسيطرون على مناطق واسعة في شمال اليمن[41]. وخلَص فريق الخبراء الأممي المعنيّ باليمن إلى أنّ أدوات متاحة تجاريًا، كالمحرّكات ومشغّلات المؤازرات الآلية والإلكترونيات، تُصدَّر من دول كثيرة عبر شبكة من الوسطاء إلى الحوثيين الذين يستخدمونها في صنع طائرات مسيّرة وأجهزة متفجّرة ارتجالية. وخلَص أيضًا إلى استمرار تلقّي القوّات الحوثية، كما في الأعوام السابقة، أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وقذائف انسيابية. ومع أنّ الفريق لم يخلص صراحة إلى أنّ هذه الأسلحة جاءت من إيران، فقد أشار إلى أنّها تشبه في خصائصها التقنية أسلحةً تصنع في إيران[42].

أحد الأمور التي تكتسي أهمّية خاصّة على صعيد الأمن الإقليمي اتّهامات بشأن مصدر القذائف الانسيابية والطائرات المسيّرة التي استُخدمت في هجمات على منشآت نفطية في السعودية في أيار/

(37) UN Security Council Resolution 2498, 15 November 2019.

(38) UN Security Council, 'Final report of the Panel of Experts on the Sudan', S/2020/36, 14 Jan. 2020, p. 2.

(39) UN Security Council, S/2020/36, Ibid., paras. 79-84. 39

(40) للمزيد عن النزاع المسلّح في اليمن، انظر الفصل السادس، القسم V في هذا الكتاب.

(41) انظر مثلاً: UN Security Council, S/2019/514, para. 37, and UN Security Council, S/2019/171, p. 4.

(42) UN Security Council, «Final Report of the Panel of Experts on Yemen,» S/2020/70, 27 January 2020, p. 2.

مايو وفي أيلول/سبتمبر 2019، وعلى مطار سعودي في حزيران/يونيو وآب/أغسطس 2019[43]. سبّب هجوم أيلول/سبتمبر عراقيل خطيرة لإنتاج النفط السعودي، وأثار مخاوف كبيرة حيال تصاعد محتمل للتوتّرات بين الولايات المتّحدة والسعودية من جانب، وإيران من جانب آخر. أعلن الثوّار الحوثيون مسؤوليتهم عن هذه الهجمات. لكنّ السعودية والولايات المتّحدة صرّحتا بأنّ منشأ الأسلحة إيران، بينما خلصت فرنسا وألمانيا والمملكة المتّحدة أيضًا إلى أنّ إيران تتحمّل مسؤولية الهجوم[44]. وخلَص فريق الخبراء الأممي المعنيّ باليمن إلى أنّ القوّات الحوثية لم تشنّ الهجمات التي حصلت في أيلول/سبتمبر 2019[45].

## قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي: التطوّرات والتحدّيات التي تعترض تطبيقها

لم يُدخل الاتّحاد الأوروبي في عام 2019 تعديلات جوهرية على أيّ حظر أسلحة قائم فرضه، ولم يُصدر قرارات حظر جديدة. وتستمرّ المناقشات داخل الدول الأعضاء في الاتّحاد وفيما بينها وفي البرلمان الأوروبي منذ عام 2015 حول فرض قيود على إمدادات الأسلحة إلى السعودية استجابة لمخاوف متعلّقة بالعمليات العسكرية السعودية في اليمن. وأصدر البرلمان الأوروبي في شباط/فبراير 2016 وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017 وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018 قرارات تدعو إلى حظر تزويد المملكة بالأسلحة[46]. لكنّ البرلمان الأوروبي لم يصدر قرارًا بهذا الشأن في عام 2019 على الرغم من فرض دول إفرادية في الاتّحاد الأوروبي قيودًا أو أبقت على قيود مفروضة على صادرات الأسلحة إلى المملكة في عام 2019[47]. الدولة التي كاد أن يفرض عليها الاتّحاد الأوروبي حظر أسلحة جديدًا هي تركيا (انظر أدناه). ومن ناحية أخرى، ليس لدى الاتّحاد آليات منهجية مطبّقة، بعكس الأمم المتّحدة، لمراقبة الامتثال لقرارات الحظر الصادرة عنه برغم تسليط الضوء على الحاجة إلى استحداث مثل هذه التدابير في تحديث لاستراتيجية الاتّحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (انظر أدناه). لكن حصلت في عام 2019، كما في الأعوام السابقة، حالات نقل أسلحة أثارت أسئلة عن أنواع الأنشطة والسلع المشمولة بقرارات حظر أسلحة معيّنة فرضها الاتّحاد. تؤكّد هذه الحالات المتّصلة ببيلاروسيا وميانْمار (انظر أدناه) الحاجة المحتملة إلى مراقبة أكثر فاعلية لتطبيق الحظر.

(43) للمزيد عن الهجمات على منشآت النفط السعودية وعن التوتّرات الإقليمية، انظر الفصل السادس، القسم I في هذا الكتاب.

(44) British Prime Minister's Office, «Joint Statement by the Heads of State and Government of France, Germany and the United Kingdom: New York, 23 September 2019,» 23 September 2019.

(45) UN Security Council, S/2020/70, para. 19.

(46) Bromley and Wezeman, «Multilateral Embargoes on Arms and Dual-use Items,» pp. 519-520.

(47) للمزيد عن القيود الإفرادية التي فرضتها دول أعضاء في الاتّحاد الأوروبي على الصادرات إلى السعودية، انظر القسم IV في هذا الكتاب.

## تركيا

أطلقت تركيا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 عملية عسكرية واسعة في شمال سورية لإبعاد وحدات حماية الشعب الكردية عن الحدود السورية-التركية[48]. ومع أنّ النزاع المسلّح بين الحكومة التركية وجماعات كردية مسلّحة بدأ في ثمانينيات القرن الماضي، فإن هذا الهجوم تحديدًا أثار ردود فعل قوية من جانب بعض الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، ولا سيما بسبب الدور الرئيس الذي اضطلعت به هذه الوحدات في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وكردٍّ فوري، فرض بعض من هذه الدول على صادرات الأسلحة إلى تركيا قيودًا شديدة، كفرنسا وألمانيا وإيطاليا التي تُعَدّ من كبار مورّدي الأسلحة إلى تركيا في الأعوام الأخيرة[49]. واقترحت السويد على الاتّحاد الأوروبي فرض حظر أسلحة على تركيا في اجتماع لمجلس الاتّحاد في 14 تشرين الأول/أكتوبر[50]. لكنّ المجلس لم يفرض حظر أسلحة وإن ندّد بالعمل العسكري التركي، واصفًا إيّاه بأنّه يقوّض الاستقرار والأمن على نحو خطير في شمال سورية، وأشار إلى فرض دول في الاتّحاد الأوروبي قيودًا من قبل[51].

## رصد تنفيذ قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي

ليس هناك آليات يُعيَّن من خلالها خبراء مستقلّون لرصد تنفيذ قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي وإعداد تقارير عن انتهاكات محتملة، بعكس ما هي عليه الحال في قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة. لكنّ الاتّحاد قدّم أموالاً دعمًا لعمل منظّمات تحقّق وتتبّع أصول ومسارات إمدادات الأسلحة المستخدمة في نزاعات مسلّحة، بما في ذلك النزاعات الخاضعة لقرارات حظر أسلحة صادرة عن الاتّحاد[52]. جاء في تحديث استراتيجية الاتّحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الصادر في تموز/يوليو 2018 أنّ المجلس الأوروبي «سيستطلع طرقًا لتحسين رصد وفرض قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي»[53]. لكن لم تتّضح تلك التدابير التي اتُخذت منذ ذلك الحين لتنفيذ هذا الالتزام. وكما في قرارات الحظر الصادرة عن الأمم المتّحدة، يُطلب إلى الدول إعداد تقارير عن الخطوات المتَّخَذة على المستوى الوطني لتنفيذ قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي. وعلى سبيل المثال، تستلزم لائحة مجلس

(48) للمزيد عن العمليات العسكرية التركية في سورية، انظر الفصل السادس، القسم II في هذا الكتاب.

(49) R. Emmott, «EU Governments Limit Arms Sales to Turkey But Avoid Embargo,» Reuters, 14 October 2019.

(50) «Sverige vill se vapenembargo mot Turkiet» [Sweden Wants Arms Embargo against Turkey], Dagens Nyheter, 11 October 2019.

(51) Council of the European Union, 3720th meeting, «Outcome of the Council Meeting,» 13066/19, 14 October 2019, pp. 3–4.

(52) قدّم الاتّحاد الأوروبي على الخصوص أموالاً لدعم مشروع iTrace للإبلاغ عن الأسلحة. انظر: Conflict Armament Research, «iTrace».

(53) Council of the European Union, «Council Conclusions on the Adoption of an EU Strategy against Illicit Firearms, Small Arms and Light Weapons and their Ammunition,» 13581/18, 19 November 2018, p. 24.

الاتّحاد الأوروبي الخاصّة بالعقوبات المفروضة على إيران من الدول الأعضاء في الاتّحاد تقاسم المعلومات حول «الانتهاكات والمشكلات في التنفيذ والأحكام الصادرة عن المحاكم الوطنية»[54]. وتُستخدم في معظم العقوبات الأخرى السارية التي يفرضها الاتّحاد حاليًا لغة مشابهة[55]. لكنّ الخطوات التي تتّخذها الدول الأعضاء في الاتّحاد تنفيذًا لهذا الشرط، إن وُجدت، غير واضحة. وإذا كانت دول تُعدّ تقارير عن تنفيذ الحظر، فهي لا تتيحها للعموم كما هي الحال في التقارير المتعلّقة بتنفيذ قرارات الحظر الصادرة عن الأمم المتّحدة.

سلّطت حالتان الضوء في عام 2019 على الفائدة المحتملة من استحداث آليات معزَّزة للإبلاغ ورصد تنفيذ قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي. حصلت الحالة الأولى في بلغاريا، وهي أظهرت اختلافًا واضحًا في الرأي بين فروع الحكومة المختلفة حول ما إذا كان تحديث طائرات سو-25 الحربية في بيلاروسيا انتهاكًا لحظر الأسلحة الذي فرضه الاتّحاد على بيلاروسيا[56]. وُقّع اتّفاق التحديث مع بيلاروسيا في آخر عام 2018، لكنّ وزارة الاقتصاد البلغارية أرجأت تنفيذه لمخاوف من أن يكون تنفيذه انتهاكًا لحظر الأسلحة الذي فرضه الاتّحاد. وفي عام 2019، نقلت الحكومة البلغارية مسؤولية إصدار تراخيص لأعمال الإصلاح العسكرية من وزارة الاقتصاد إلى وزارة الدفاع التي أبدت استعدادها للموافقة على الاتّفاق[57]. الحالة الثانية معنيّة بمزاعم لخبير في الأمم المتّحدة أنّ نقل طائرات مسيّرة مروحية صغيرة من النمسا إلى ميانْمار في عام 2019 انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضه الاتّحاد الأوروبي على ذلك البلد[58]. وردًّا على ذلك، صرّحت الحكومة النمسوية بأنّ إجراءات الترخيص موافِقة «لشروط الاتّحاد الأوروبي والأحكام القانونية الدولية المطبّقة»[59]. وصرّحت الشركة النمسوية المعنيّة أنّ الدورنات مخصّصة لـ«تحديث البنية الأساسية ونظام النقل في البلاد، إضافة إلى الرصد ورسم الخرائط في التعدين وشقّ الطرق»[60]. لكنّ وثيقة موازنة لوزارة الدفاع في ميانْمار ذكرت من قبل أنّ حيازة الدرونات تمّت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وشوهدت الدرونات قيد الاستخدام في جيش ميانْمار في عام 2019[61].

---

(54) Council Regulation 267/2012 of 23 March 2012 concerning restrictive measures against Iran and repealing Regulation 961/2010, Official Journal of the European Union, L88, 24 March 2012, p. 17, Article 44(1)(b).

(55) توصي توجيهات الاتّحاد الأوروبي بشأن تنفيذ عقوبات الاتّحاد أن تشترط الصكوك القانونية ذات الصلة على الدول الأعضاء تقديم «تقارير منتظمة عن إجراءات التطبيق وأعمال التنفيذ» التي تقوم بها. انظر: Council of the European Union, «Guidelines on Implementation and Evaluation of Restrictive Measures (Sanctions) in the Framework of the EU Common Foreign and Security Policy,» 5664/19, 4 May 2018, p. 45.

(56) Bulgaria,» Scramble, no. 484 (September 2019), pp. 65–66.»

(57) «NATO Country Changes Law to Repair Aircraft in Belarus,» 21 August 2019, and Belsat, «Bulgaria Sends First of Eight Su-25 Aircraft to Belarus for Overhaul,» Sofia Globe, 29 August 2019.

(58) «UN Expert Calls for EU Investigation into Austrian Firm that Sold Drones to Myanmar,» Myanmar Now, 10 August 2019.

(59) Ibid.

(60) Ibid.

(61) Ibid., and UN Human Rights Council, Independent International Fact-finding Mission on Myanmar, «The Economic Interests of the Myanmar Military,» A/HRC/42/CRP.3, 5 August 2019, p. 110.

## استنتاجات

وثّقت آليات التحقيق المتنوّعة الملحقة بقرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الأمم المتّحدة طائفة واسعة من انتهاكات أُبلغ عنها وتفاوتت في أحجامها وشأنها في عام 2019 كما في الأعوام السابقة. تجدر الإشارة خصوصًا إلى مشكلات متّصلة بتنفيذ حظر الأسلحة الأممي على ليبيا والذي يظهر أنّه لم يفعل الكثير لوقف تدفّق الأسلحة في النزاع هناك. لكنّ هذه التقارير لم تُفضِ إلى ردّ ملموس من المجتمع الدولي، فلم تواجه أيّ من الدول التي ذُكر أنّها شحنت أسلحة انتهاكًا للحظر انتقادًا من مجلس الأمن.

أبرزت حالة جمهورية أفريقيا الوسطى قدرة قرارات حظر الأسلحة على التأثير في اتجاه النزاعات أيضًا. أُدخلت تعديلات على الحظر الذي هدف من بعض الجوانب إلى دعم اتّفاق السلام الموقَّع في شباط/فبراير 2019، ويظهر أنّه لم يفعل الكثير لمنع تنفيذ الاتّفاق بشكل سيّئ. وعلى الضدّ من قرارات حظر الأسلحة التي تفرضها الأمم المتّحدة، ليس هناك آليات معتمدة لرصد تنفيذ قرارات الحظر الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي على مستوى وطني. سُلّط الضوء على الحاجة إلى هذه التدابير في وثائق سياسية رسمية للاتّحاد الأوروبي، لكن لم تُتّخَذ تدابير حتّى الساعة، مع أنّ المناقشات التي دارت حول حالتَي نقل الأسلحة في عام 2019 أكّدت أهمّية استحداث هذه التدابير.

## III. النُظم المتعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات

**كوليا بروكمان**

هناك أربعة نُظم متعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات، وهي مجموعة أستراليا، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة مورِّدي الموادّ النووية، وترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام (ترتيب واسينار). وهي عبارة عن مجموعات غير رسمية لدول تنسّق الضوابط التجارية على سلع وتكنولوجيات لها استخدامات في أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وتقليدية (انظر الجدول الرقم (14ـ3))[1]. تصدر جميع القرارات في هذه النظم الأربعة بتوافق الآراء، وهي مُلزمة سياسيًا وليس قانونيًا. وتطّبق الدول المشاركة الضوابطَ الموصوفة في النظم من خلال قوانين وطنية. كما أنّ للنظم وظيفة مهمّة وهي تحديد معايير خارج إطار عضويتها[2]. اللافت أنّ دولاً كثيرة غير مشاركة قرّرت الالتزام طوعًا بإرشادات هذه النظم واعتماد قوائم المراقبة فيها واتّباع التوجيهات الصادرة عنها. وتؤدّي هذه النظم أيضًا وظيفة مهمّة وهي تبادل المعلومات. تتقاسم الدول المشاركة معلومات عن حالات رفض إصدار تراخيص صادرات وعن التراخيص الممنوحة، وتتيح إطار عمل يجتمع من خلاله مسؤولون عن تنفيذ السياسات ومنح التراخيص والتنفيذ ومسؤولون فنّيون واستخباريون ويبحثون في التحدّيات المتّصلة بالتطبيق والانتشار.

لم يقبل أيّ من النظم الأربعة دولاً مشاركة جديدة (أو شركاء) في عام 2019 برغم وجود عدد من الطلبات المعلّقة في بعض هذه النظم. يعكس ذلك صعوبة متأصّلة في الموازنة بين أهداف متضاربة: تحقيق عالمية معايير مراقبة الصادرات، وصون الأداء الوظيفي والخصوصية، وضمان سلاسة إجراءات

(1) للاطلاع على أوصاف موجزة وعلى قوائم بالدول المشاركة في كلّ من هذه النظم، انظر الملحق ب، القسم III في هذا الكتاب.

(2) S. Bauer, «Main Developments and Discussions in the Export Control Regimes,» *Literature Review for the Policy and Operations Evaluations Department of the Dutch Ministry of Foreign Affairs: Final Report* (Stockholm: SIPRI, 2017), p. 62.

صنع القرار. سعت دول مشاركة منذ زمن طويل إلى هذه الموازنة بتقييد حالات قبول دول إضافية، وهي عمليات تلزم الموافقة عليها بتوافق الآراء في جميع الحالات. لكن هناك حالات عرقلت فيها دول مشاركة طلبات عضوية لنزاعات سياسية خارج نطاق غايات النظام[3].

وكما في الأعوام السابقة، تضمّنت التحدّيات التي واجهتها النظم مواكبة التطوّرات التقنية، والمحافظة على عمليات فاعلة، وتحديد جهود الحيازة غير المشروعة ومكافحتها. وبقيت التوتّرات الجيوسياسية تؤثّر سلبًا في عمل النظم، ولا سيما في الأنشطة ذات الطبيعة الحساسة سياسيًا، كتقاسم معلومات منشؤها استخباري عن جهود مبذولة في مجال المشتريات. وفي المقابل، استمرّ التقدّم في الجوانب التقنية في عمل النظم، كتعديلات قوائم المراقبة. وحصل تفاعل جوهري بين النظم في الأعوام الأخيرة بشأن تداخلات معيّنة في قوائم المراقبة وتداخلات محتملة في تغطية التكنولوجيات الناشئة[4]. وقد أبرزت المشاركة في لقاءات حوارية تقنية غلب عليها الطابع الرسمي عددًا من التحدّيات، منها مقاومة من أعضاء معيّنين سعوا للمحافظة على المبدأ القائل بعدم إمكان التباحث في مسائل تخصّ النظام مع دول غير أعضاء. لكنّ دولاً مشاركة كثيرة قدّرت شأن هذه المشاركة أيضًا كأداة قيّمة للتعامل مع التطوّرات التكنولوجية السريعة التي تهمّ جميع النظم[5]. وكان نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف النظام الأوّل والوحيد الذي طوّر، من خلال اجتماعات خبرائه التقنيين، عملية أكثر اتّساقًا لترتيب اجتماعات خبراء غير رسمية بين النظم[6].

**الجدول الرقم (14ـ3)**

**النظم الأربعة المتعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات**

| المنطقة (عام التأسيس) | النطاق | عدد المشاركين[1] | رئيس الجلسة العامّة لعام 2019 | الجلسة العامّة لعام 2019 |
|---|---|---|---|---|
| مجموعة أستراليا (1985) | معدّات وموادّ وتكنولوجيا وبرمجيات يمكنها الإسهام في أنشطة متّصلة بأسلحة كيميائية وبيولوجية | 43 | أستراليا | 3ـ7 حزيران/ يونيو، باريس، فرنسا |

(3) S. Bauer and G. Maletta, «Dual-use and Arms Trade Controls,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 603–604, and I. J. Stewart, «Export Controls at the Crossroads,» Bulletin of the Atomic Scientists, Analysis, 15 October 2015.

(4) K. Brockmann, *Challenges to Multilateral Export Controls: The Case for Inter-Regime Dialogue and Coordination* (Stockholm: SIPRI, 2019).

(5) Ibid., pp. 22-23.

(6) National Regime Delegate, Correspondence with the author, 25 September 2019.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (1987) | مركبات جوّية بلا طيار قادرة على إيصال أسلحة دمار شامل | 35 | نيوزيلندا | 7ـ11 تشرين الأول/أكتوبر، أوكلاند، نيوزيلندا |
| مجموعة موردِّي الموادّ النووية (1974) | موادّ نووية وموادّ ذات صلة بمكونات نووية، وبرمجيات وتكنولوجيا | 48(ب) | كازاخستان | 17ـ21 حزيران/يونيو، نور سلطان، كازاخستان |
| ترتيب واسينار (1996) | أسلحة تقليدية وموادّ وتكنولوجيات مزدوجة الاستخدام | 42 | اليونان | 4ـ5 كانون الأول/ديسمبر، فيينا، النمسا |

(أ) أعداد المشاركين لغاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(ب) وإضافة إلى ذلك، الاتّحاد الأوروبي ورئيس لجنة زانغر مراقبان دائمان في مجموعة موردِّي الموادّ النووية.

**المصادر:** Australia Group; Missile Technology Control Regime; Nuclear Suppliers Group; and Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-use Goods and Technologies.

## مجموعة أستراليا

تسعى المجموعة لـ«تقليل خطر» إسهام الدول المشاركة في المجموعة في انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وذلك بإعداد قوائم مراقبة متضافرة ومتوائمة[7]. ترأس أستراليا المجموعة بشكل دائم. وقد أُسّست في عام 1985 ردًّا على نتائج تحقيق أجرته الأمم المتّحدة في استخدام أسلحة كيميائية في الحرب العراقية ـ الإيرانية في الأعوام 1980ـ1988، وأظهر أنّ العراق حاز سلائف (precursors) كيميائية وموادّ من دول غربية عدّة[8]. وسّعت مجموعة أستراليا منذ ذلك الحين تغطيتها للأسلحة الكيميائية والمعدّات والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها لتشمل الأسلحة البيولوجية والمعدّات والموادّ والتكنولوجيا المتّصلة بتطويرها وإنتاجها واستخدامها[9]. ولدى المجموعة قوائم المراقبة تُحدَّث باستمرار بقرارات تُتَّخَذ بتوافق آراء الدول المشاركة. زاد عدد المشاركين منذ تأسيس المجموعة من 18 إلى 43 دولة مشاركة، وهذا يشمل الاتّحاد الأوروبي. ولم تقبل المجموعة دولاً مشاركة جديدة في عام 2019 مع وجود طلبات معلّقة كثيرة. ويواصل المشاركون في المجموعة تشجيع أكبر عدد من الدول على تقديم إعلانات التزام طوعية[10]. وتعرض المجموعة للملتزمين زيادة فرص الحصول على معلومات ودعم من المشاركين لإعانتهم على التقيّد بإرشادات المجموعة

(7) Australia Group, «The Australia Group: An Introduction,» [n. d.], and Australia Group, «Objectives of the Group,» [n. d.].

(8) Australia Group, «The Origins of the Australia Group,» [n. d.].

(9) Ibid.

(10) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2019 Australia Group Plenary,» 15 July 2019.

وقوائمها الرقابية. وعلى الرغم من هذا العرض، تظلّ كازاخستان الملتزم الوحيد المعلَن عنه رسميًا بتقديمه لرئيس المجموعة بلاغًا بالتزام سياسي بالامتثال لتوجيهاتها وقوائمها الرقابية[11].

حصلت في عام 2019 تطوّرات جديرة بالذكر في ثلاث نواحٍ وظيفية رئيسة في عمل مجموعة أستراليا: الردّ على حالات انتشار أسلحة كيميائية واستخدامها؛ وتقييم التطوّرات التكنولوجية والتعامل معها؛ والتواصل مع أوساط غير المشاركين والخبراء.

تقاسمت الدول المشاركة في الجلسة العامّة لمجموعة أستراليا المنعقدة في باريس في حزيران/يونيو 2019 همومها حيال جهود رامية إلى «النَّيل من» العمل التحقيقي لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، وأعربت عن دعمها لمديرها العامّ وأمانتها التقنية وفريقها المعنيّ بالتحقيق وتحديد الهوية[12]. وطالب المشاركون في المجموعة جميع الدول بالقيام بواجباتها بمقتضى اتّفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) لعام 1992[13].

واصلت مجموعة أستراليا مناقشاتها التقنية في الجلسة العامّة. وكما في عام 2018، أجرت المجموعة مناقشات مستفيضة حول الإضافة المحتملة لسلائف عوامل نوفيتشوك إلى قوائمها الرقابية[14]. وإذا كانت المجموعة لم تدخل تغييرات في القائمة في هذا الصدد بحلول آخر عام 2019، فقد عدّلت منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية لأوّل مرّة الجدول 1 في ملحق الموادّ الكيميائية في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية بإضافة عوامل عائلة نوفيتشوك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019[15]. ومع أنّ مجموعة أستراليا غير ملزَمة بجداول الموادّ الكيميائية في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية، فقدّ عدّ المشاركون عمل المجموعة «وسيلة فاعلة لتنفيذ... الواجبات الرئيسة في اتّفاقية الأسلحة الكيميائية»[16]. ورأى المشاركون في المجموعة أنّ مناقشة إمكان إدراج سلائف نوفيتشوك في قائمتها أولوية في العام المقبل ورحّبوا بعرض جمهورية سلوفاكيا استضافة اجتماع بين الجلسات في مطلع عام 2020 للتباحث في إدراج محتمل لسلائف نوفيتشوك و«تطبيق أكثر فاعلية لضوابط جامعة»[17].

تقاسمت الدول المشاركة أيضًا مقاربات متّصلة بعمليات نقل تكنولوجيات غير ملموسة، وتمويل الانتشار، والشراء، والشحن العابر وشبكات الانتشار الواسعة. وأخذًا لسرعة وتيرة التطوّرات التكنولوجية والعملية الجديدة وقيمة التواصل مع الأوساط الصناعية والأكاديمية في الحسبان، دعت

(11) Australia Group, «Australia Group Adherents,» [n. d.].

(12) Australia Group, «Statement by the chair of the 2019 Australia Group Plenary».

(13) للاطلاع على ملخّص لاتّفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتّفاقية الأسلحة الكيميائية) وعلى تفاصيل أخرى متّصلة بها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب.

(14) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2019 Australia Group Plenary».

(15) للمزيد عن إضافة عائلة نوفيتشوك، انظر الفصل الثاني عشر، القسم II في هذا الكتاب، وانظر أيضًا: S. Costanzi and G. D. Koblentz, «Controlling Novichoks after Salisbury: Revising the Chemical Weapons Convention schedules,» Nonproliferation Review, Viewpoint (online 30 September 2019).

(16) Australia Group, «Relationship with the Chemical Weapons Convention,» [n. d.]

(17) Australia Group, «Statement by the chair of the 2019 Australia Group Plenary».

أمانة مجموعة أستراليا عددًا من المتكلّمين الضيوف إلى مخاطبة الجلسة العامّة في مواضيع متّصلة بالانتشار والتطوّر التكنولوجي[18].

كثّفت مجموعة أستراليا جهودها التوعوية في أوساط الدول غير الأعضاء وتفاعلها مع خبراء عير حكوميين في عام 2019. وعقب لقاءات تحاورية مع دول أمريكية لاتينية في عام 2017 ومع دول أفريقية في عام 2018، نظّمت مجموعة أستراليا في آذار/مارس 2019 لقاءً تحاوريًا لدول شرق أوسطية في مالطا[19]. ووافق المشاركون في المجموعة على زيادة متابعة من شاركوا في الحوار في لقاءات سابقة وجدّدوا دعوة الدول إلى اعتماد إرشادات المجموعة وقوائمها الرقابية وإلى استخدامها كنموذج لأفضل الممارسات الدولية[20].

## نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف

يسعى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR) لمنع انتشار منظومات القذائف ومنظومات الإيصال غير المأهولة الأخرى القادرة على إيصال أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية (CBN). أسّست كبرى الدول الصناعية، وتسمّى مجموعة الدول السبع، هذا النظام في الأصل في عام 1987 للإسهام في منع انتشار الأسلحة النووية بمراقبة صادرات السلع والتكنولوجيات المتّصلة بقذائف قادرة على حمل أسلحة نووية[21]. ثمّ وُسّع نطاق الضوابط ليشمل القذائف البالستية والانسيابية وكلّ الطائرات المسيّرة بلا طيار والقادرة على إيصال أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية[22]. يشمل نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف أيّ منظومة «قادرة على نقل حمولة لا تقلّ عن 500 كغ مسافة لا تقلّ عن 300 كم» أو يراد استخدامها في إيصال أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية[23]. زادت عضوية النظام منذ أن أسّسته مجموعة الدول السبع من 7 دول إلى 35 دولة (الشركاء). ولم يشهد عام 2019 انضمام شركاء جدد إلى النظام. وأعلنت ثلاث دول هي إستونيا وكازاخستان ولاتفيا التزامها من جانب واحد بإرشادات النظام وقوائمه الرقابية[24].

---

(18) قدّم باحثون من كلية كينغز في لندن ومن سيبري عروضًا حول تحدّيات الانتشار الملازمة للمختبرات السحابية والتصنيع التجميعي، وحول مكافحة تمويل الانتشار. انظر: Australia Group, «Statement by the Chair of the 2019 Australia Group Plenary»; K. Brockmann, «Advances in 3D Printing Technology: Increasing Biological Weapon Proliferation Risks?,» SIPRI WritePeace Blog, 29 July 2019, and F. Lentzos and C. Invernizzi, «Laboratories in the Cloud,» Bulletin of the Atomic Scientists, 2 July 2019.

(19) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2019 Australia Group Plenary», and Australia Group, «Statement by the Chair of the 2018 Australia Group Plenary,» 8 June 2018.

(20) Australia Group, «Statement by the Chair of the 2019 Australia Group Plenary».

(21) Missile Technology Control Regime, «Frequently Asked Questions (FAQs),» [n. d.]

الدول السبع هي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة.

(22) Missile Technology Control Regime, «Frequently asked questions (FAQs),» [n. d.]

(23) Missile Technology Control Regime, «MTCR Guidelines and the Equipment, Software and Technology Annex,» [n. d.].

(24) Missile Technology Control Regime, «Partners,» [n. d.].

استأنف النظام في عام 2019 عقد جلسة عامّة سنوية (لم يتطوّع أيّ شريك ليرأس النظام ويستضيف جلسة عامّة في عام 2018). استلمت نيوزيلندا رئاسة النظام لعامَي 2019 و2020 واستضافت الجلسة العامّة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 في أوكلاند. السفيرة ديل هيغي النيوزيلندية هي أوّل سيّدة ترأس نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف[25]. وبما أنّه لم يكن في المدّة السابقة رئيس، ناقش الشركاء في النظام جملة من القضايا العملانية الداخلية، بما في ذلك نظامه الخاصّ بتعيين رئيس. ومنعًا لتكرار المشكلة، تطوّعت ثلاث دول أصلاً لتولّي الرئاسة لأعوام كثيرة لاحقة. وستتولّى النمسا رئاسة النظام في الجلسة العامّة التالية عن المدّة 2020ـ2021 [26]. وساند الشركاء أيضًا عزم روسيا على تولّي الرئاسة لعامي 2021ـ2022 ووافقوا على عرض سويسرا تولّي الرئاسة للمدّة 2022ـ2023[27].

وضمن إطار نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، التقى كلّ من اجتماع الخبراء التقنيين واجتماع تبادل المعلومات واجتماع خبراء التراخيص والتنفيذ في أسبوع الجلسة العامّة في أوكلاند. استعرض الخبراء التقنيون قائمة النظام الرقابية ووافقوا على تغييرات قليلة، منها تغيير وصف النظم الفرعية لضوابط التحكّم في توجيه الدفع ومعايير الدقّة المستخدمة في توجيه القذائف والنظم الملاحية[28]. ونوقش في اجتماع تبادل المعلومات واجتماع خبراء التراخيص والتنفيذ التطوّرات التكنولوجية السريعة والتغيرات في ممارسات الناشر في الشراء[29]. وركّزت المناقشات على التطوّرات في مجال القذائف البالستية وتجاربها، واتّجاهات الانتشار والشراء، واستراتيجيات البرامج المتّصلة بوسائل إيصال أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية، وعمليات نقل التكنولوجيا غير الملموسة، والضوابط الجامعة، والمرور العابر والشحن العابر، والتواصل مع الصناعة، وتنفيذ ضوابط الصادرات[30]. كما عقد خبراء تبادل المعلومات وخبراء التراخيص والتنفيذ والخبراء التقنيون جلسة مشتركة ناقش فيها الشركاء في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف تطوّر استراتيجيات الشراء والتحدّيات التي تعترض التطبيق الفاعل لضوابط الصادرات[31].

أحد التأثيرات الرئيسة للإخفاق في تعيين رئيس لجلسة افتتاحية للمدّة 2018ـ2019 انتفاء زيارات التواصل مع غير الأعضاء في عام 2019، والتي يقوم بها عادة الرئيس، وعدم وجود مندوب للنظام في

(25) Missile Technology Control Regime, «Report by the MTCR Chair: Auckland Plenary Meeting October 2019,» 1 November 2019.

(26) Missile Technology Control Regime, «Public Statement from the Plenary Meeting of the Missile Technology Control Regime, Auckland, 11 Oct. 2019» («Public Statement»), 18 October 2019.

(27) Missile Technology Control Regime, «Public Statement».

(28) Missile Technology Control Regime, «Report by the Chair of the Technical Experts Meeting: Update of MTCR Annex,» 18 October 2019, and Missile Technology Control Regime, «Equipment, Software and Technology Annex,» 18 October 2019 (for the changes, see «Changes from previous version: (Shown in track changes)»).

(29) Missile Technology Control Regime, «Report by the MTCR Chair: Auckland Plenary Meeting October 2019».

(30) Missile Technology Control Regime, «Public Statement».

(31) Ibid.

المؤتمرات والمناسبات الدولية. وبقيت فرنسا جهة اتّصال النظام ونظّمت اجتماعي نقطة اتّصال معزّز في باريس في عام 2019[32].

## مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك

تكمّل مدوّنةُ لاهاي لقواعد السلوك (HCOC) نظامَ مراقبة تكنولوجيا القذائف، لكونها نشأت من خلاله في عام 2002، وتطوّرت منذ ذلك الحين لتصبح صكًّا مستقلاً ملزمًا سياسيًا للشفافية وبناء الثقة في مجال انتشار القذائف البالستية[33]. وعلى العكس من نظم مراقبة الصادرات التي تقبل بانضمام دول مشاركة بإصدار قرار بتوافق الآراء، يمكن لأيّ دولة الانضمام إلى المدوّنة بتقديم طلب الانضمام إلى وزارة الخارجية النمسوية التي هي جهة الاتّصال المباشر للمدوّنة. تلتزم الدول المنضمّة بتطبيق مجموعة محدودة من تدابير الشفافية وبناء الثقة. وتوافق على الخصوص على تقديم إعلانات سنوية عن برامج القذائف البالستية الوطنية وبرامج الإطلاق الفضائية لديها وعن سياساتها، وعلى تبادل الإخطارات السابقة للإطلاق بشأن تجارب إطلاق وتحليق تُجريها على قذائفها البالستية ومركبات الإطلاق الفضائية[34].

التأم اجتماع مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك المنتظم السنوي الثامن عشر في فيينا في 3ـ4 حزيران/يونيو 2019 بمشاركة وفود من 74 دولة من أصل الدول الـ140 المنضمّة، وهذه زيادة طفيفة مقارنة بمستوى الحضور في العام الذي قبله[35]. انضمّت توغو إلى المدوّنة قُبَيل الاجتماع المنتظم لتصبح الدولة المنضمّة المئة والأربعين[36]. بحثت الدول المنضمّة في جملة من التطوّرات على صعيد انتشار القذائف، بما في ذلك الانتهاء الوشيك لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى (INF) والتطوّرات في الأنشطة الصاروخية الكورية الشمالية[37]. وذكرت ألمانيا في الاجتماع المنتظم أنّ معدّل الالتزام بالإخطارات السابقة للإطلاق زاد، بحسب تقييمها، من 66.9 في المئة في عام 2017 إلى 73.1 في المئة في عام 2018[38]. وأشارت أيضًا إلى أنّ دولاً غير منضمّة أجرت 74 تجربة إطلاقـ 29 تجربة إطلاق قذائف بالستية و43 تجربة إطلاق مركبات فضائيةـ في عام 2018[39]. وقوبل اقتراح ألماني بأن

(32) Ibid.

(33) Hague Code of Conduct, «What is HCOC?,» January 2019.

(34) Hague Code of Conduct, «How to Join HCOC,» November 2018.

(35) Hague Code of Conduct, «18th Regular Meeting of the Subscribing States to the Hague Code of Conduct against Ballistic Missile Proliferation,» Press release, June 2019, p. 1, and Hague Code of Conduct, «17th Regular Meeting of the Subscribing States to the Hague Code of Conduct against Ballistic Missile Proliferation,» Press release, June 2018, p. 1.

(36) Hague Code of Conduct, «18th Regular Meeting of the Subscribing States to the Hague Code of Conduct against Ballistic Missile Proliferation, p. 1.

(37) Hague Code of Conduct, Immediate Central Contact (ICC), «18th HCOC Annual Regular Meeting: Chairperson's Summary/Plenary Decisions,» HCOC(19)016, 4 June 2019, para. 25.

(38) Hague Code of Conduct, ICC, Ibid., para. 25.

(39) Ibid., para. 25.

تدخل الدول المنضمّة في مناقشة مفتوحة لتحديد الأجل الأخير للإخطارات السابقة للإطلاق بردود متباينة ولم يحظ بتوافق آراء المجتمعين. وإضافة إلى الاجتماع المنتظم، أتاح «اجتماع خبراء غير رسمي» في 24 كانون الثاني/يناير 2019 فرصة أخرى لتبادل وجهات النظر[40].

تولّت النرويج الرئاسة للمدّة 2019ـ2020 خلفًا للسويد[41]. ووافقت الدول المنضمّة على تولّي سويسرا الرئاسة في المدة 2020ـ2021. بيّن الرئيس النرويجي القادم الأهداف الرئيسة للرئاسة بأنّها تحقيق عالمية مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك وتوسيع علاقتها بالأمم المتّحدة وبـ«آليات منع انتشار أخرى» كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) لعام 1968[42].

أقيمت أنشطة توعوية كثيرة في أثناء رئاسة السويد، منها حلقات دراسية إقليمية في منطقة الكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وفي جنوب آسيا في كانون الثاني/يناير 2019 وفي غرب أفريقيا في شباط/فبراير 2019[43]. وبذل الرئيس جهودًا ثنائية الأطراف لتحقيق عالمية المدوّنة مع مناقشة دول غير منضمّة كثيرة، بما في ذلك ترؤس بعثة خبراء إلى ماليزيا لشرح منافع تحوّلها إلى دولة منضمّة[44].

## مجموعة مورِّدي الموادّ النووية

تهدف مجموعة مورِّدي الموادّ النووية (NSG) إلى منع انتشار الأسلحة النووية بمراقبة عمليات نقل الموادّ النووية والموادّ والمعدّات والبرمجيات والتكنولوجيا المتّصلة بالمجال النووي. أُسّست المجموعة في عام 1974 عقب إجراء الهند تجربتها النووية الأولى ـ أوّل تفجير لسلاح نووي منذ إبرام معاهدة عدم الانتشار ومن قِبل دولة لا يُعترف به بموجب المعاهدة بأنّها دولة تملك أسلحة نووية. زاد عدد الدول المشاركة في المجموعة من 7 غداة تأسيسها إلى 48 دولة[45]. وفي عام 2019، واصلت الدول المشاركة في المجموعة مباحثات حول طلبات دول للمشاركة في المجموعة، لكن لم تتوافق الآراء حول قبول أيّ دولة إضافية. وحول مسألة المشاركة المحتملة لدول ليست أعضاء في معاهدة عدم الانتشار لعام 1968 في المجموعة، واصل المشاركون التباحث في الجوانب التقنية والقانونية والسياسية[46]. شمل ذلك البحث في تنفيذ البيان حول التعاون النووي المدني لعام 2008 مع الهند. وقد حظي النقاش الواسع حول هذه القضية باهتمام خاصّ منذ الجلسة العامّة لمجموعة مورّدي الموادّ النووية في عام 2016، بعدما قدّمت الهند وباكستان طلب عضوية في

(40) Ibid., para. 25.

(41) Norwegian Ministry of Foreign Affairs, «Norway Assumes Chairmanship of the Hague Code of Conduct against Ballistic Missile Proliferation,» Press Release, 4 June 2019.

(42) Hague Code of Conduct, Immediate Central Contact (ICC), «18th HCOC Annual Regular Meeting: Chairperson's Summary/Plenary Decisions,» para. 4.

(43) Ibid., para. 2.

(44) Ibid., para. 2.

(45) Nuclear Suppliers Group, «Participants,» [n. d.].

(46) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement of the 2019 NSG Plenary,» Nur-Sultan, Kazakhstan, 21 June 2019.

ذلك العام[47]. ولم تتّخذ المجموعة قرارًا بشأن قبول طلب أيّ من الدولتين أو رفضه في عام 2019.

تولّت كازاخستان رئاسة مجموعة موردّي الموادّ النووية في عام 2019 واستضافت الجلسة العامّة بمدينة نور سلطان بين 20 و21 حزيران/يونيو. استلمت ألمانيا في تلك الجلسة رئاسة الفريق الاستشاري، بينما واصلت السويد ترؤس فريق الخبراء التقنيين وواصلت الولايات المتّحدة ترؤس اجتماع تبادل المعلومات[48]. وواصلت الجلسة العامّة لعام 2019 البحث في التطوّرات المتّصلة بالأنشطة النووية الكورية الشمالية، وأعربت الدول المشاركة عن دعمها للعمليات الدبلوماسية الجارية[49]. وجدّدت تأكيد التزامها بـ«التنفيذ الشامل والكامل» لقرارات مجلس الأمن المتّصلة بالأسلحة النووية الكورية الشمالية[50]. وأشارت أيضًا إلى استمرار الواجبات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2231 لعام 2015 في ما يتعلّق بالبرنامج النووي الإيراني وبخطّة العمل الشاملة المشتركة التي أقامت «قناة شراء» متخصّصة لنقل الأدوات والموادّ والمعدّات والسلع والتكنولوجيا لأنشطة إيران النووية بمقتضى خطّة العمل[51]. وعلى الرغم من انسحاب الولايات المتّحدة من الخطّة، واصلت المجموعة تلقّي إحاطات بشأن قناة الشراء وطلبت مزيدًا من هذه الإحاطات[52].

وفي أثناء الجلسة العامّة، وافقت الدول المشاركة على إدخال تغييرات كثيرة في القوائم الرقابية لدى مجموعة موردّي الموادّ النووية كجزء من استعراض منتظم لتحديث القوائم بما يواكب التطوّرات التكنولوجية[53]. وفي عام 2019، أطلق رئيس المجموعة برنامج تواصل مع عدد من المنظّمات العاملة في الصناعة النووية ومع دول غير مشاركة. وفي إحدى مناسبات التواصل هذه التي جرت في نيسان/أبريل 2019، بحث مندوبو الصناعة النووية في مسائل منها «التطوّرات على صعيد التكنولوجيا والصناعة في سياق إرشادات مجموعة موردّي الموادّ النووية وقوائم المراقبة»[54]. وعقدت المجموعة اجتماعًا ثانيًا مع مندوبين من الصناعة النووية في أسبوع الجلسة العامّة في حزيران/يونيو بمدينة نور سلطان. وبعدما تقرّر عقد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار التالي في عام 2020، وافقت الدول

(47) للاطلاع على تفاصيل عن استثناءات مراقبة الصادرات التي منحتها الولايات المتّحدة للهند، وعن جهود الهند لبناء دعم دبلوماسي لعضويتها، انظر: G. Maletta [et al.], «The Export Control Regimes,» *SIPRI Yearbook 2019*, pp. 528–529; S. Bauer [et al.], «The Export Control Regimes,» *SIPRI Yearbook 2018*, pp. 431-433, and S. Bauer and G. Maletta, «The Export Control Regimes,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 600–601.

(48) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement of the 2019 NSG Plenary».

(49) Ibid.

(50) وللمزيد عن الأنشطة النووية الكورية الشمالية، انظر الفصل التاسع، القسم II في هذا الكتاب.
آخرها القرارات الصادرة عن مجلس الأمن 2371 في 5 آب/أغسطس 2017 و2375 في 11 أيلول/سبتمبر 2017 و2397 في 22 كانون الأول/ديسمبر 2017. ولم يصدر مجلس الأمن أيّ قرار متّصل بالعقوبات على كوريا الشمالية منذ عام 2017. للاطلاع على ملخّص لقرارات عقوبات مجلس الأمن ردًا على التجارب النووية والصاروخية البالستية الكورية الشمالية، انظر: S. N. Kile, «International Non-proliferation Sanctions against North Korea,» *SIPRI Yearbook 2018,* pp. 386–388.

(51) UN Security Council Resolution 2231 (2015), 20 July 2015, annex A
للمزيد عن خطّة العمل الشاملة المشتركة، انظر الفصل التاسع، القسم III في هذا الكتاب.

(52) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement of the 2019 NSG Plenary,» p. 2.

(53) Nuclear Suppliers Group, «NSG Part 1 and Part 2 Control Lists Updated».

(54) Nuclear Suppliers Group, «Public Statement of the 2019 NSG Plenary,» p. 3.

المشاركة على إجراء تمرين للتواصل مع الدول المهتمّة على هامش مؤتمر الاستعراض «لترسيخ فهم مجموعة مورّدي الموادّ النووية وإرشاداتها»[55].

وفي عام 2019، واصلت الدول المشاركة دراسة الفرص الإيجابية الناشئة عن التطوّرات التكنولوجية وتحدّيات الانتشار الناشئة عن تكنولوجيات جديدة في محافل متنوّعة، سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى حلقات العمل ومؤتمرات المسار 1.5. بحث رؤساء مجموعة المورّدين والدول المشاركة في تحدّيات الانتشار الناجمة عن عدد من التطوّرات التكنولوجية وما يسمّى التكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك التصنيع التجميعي والحوسبة السحابية وتصميم مفاعلات متقدّمة. كما جرت مناقشات غير رسمية أيضًا ضمن إطار مجموعة المورّدين وفي محافل أخرى حول إمكان استخدام تكنولوجيات معيّنة، وسلسلة الكتل والذكاء الصناعي، في تحسين فاعلية نظم مراقبة الصادرات[56].

## ترتيب واسينار

يسعى ترتيب واسينار لزيادة الشفافية والمسؤولية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام ولمنع إسهام هذه العمليات في «التكديس المزعزع للاستقرار» لهذه الأسلحة والتكنولوجيات ـ بما في ذلك نقلها إلى إرهابيين ـ وهو ما يهدّد الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي[57]. أُسّس ترتيب واسينار على قاعدة «العناصر الأوّلية» في عام 1996 ليحلّ محلّ لجنة التنسيق لمراقبة التصدير الاستراتيجي المتعدّدة الأطراف (COCOM)[58]. وتوسّعت عضوية ترتيب واسينار من 33 دولة مؤسِّسة إلى 42 دولة مشاركة. والهند آخر دولة انضمّت في عام 2017، ولم يُقبل أعضاء جدد في عام 2019[59].

عقد ترتيب واسينار جلسته السنوية العامّة برئاسة اليونان في 4ـ5 كانون الأول/ديسمبر 2019 بالعاصمة النمسوية فيينا[60]. وتولّت كرواتيا الرئاسة في 1 كانون الثاني/يناير 2020، فيما تولّت أوكرانيا رئاسة الفريق العامل العامّ وتولّت إيطاليا رئاسة اجتماع موظّفي التراخيص والإنفاذ[61]. وبقيت لاتفيا رئيسة فريق الخبراء في عام 2020.

أضافت الدول المشاركة مجموعة بنود قائمة مراقبة جديدة إلى قوائم واسينار الرقابية[62]. وهي

(55) Ibid., p. 1.

(56) شارك المؤلّف في كثير من هذه الاجتماعات كممثّل وكوسيط.

(57) Wassenaar Arrangement, «About us,» Updated 9 August 2019.

(58) Ibid.

(59) P. Griffiths, «Updates from the Wassenaar Arrangement,» SMi 14th Annual Conference, Defence Exports, 2019, Amsterdam, 25–26 September 2019, p. 2.

(60) Wassenaar Arrangement, «Statement Issued by the Plenary Chair on 2019 Outcomes of the Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies,» Vienna, 5 December 2019, p. 1.

(61) Ibid., p. 2.

(62) Ibid., p. 1.

تضمّنت مجموعتَي ضوابط جديدتين على أنواع معيّنة من تكنولوجيات المراقبة الإلكترونية التي تستخدمها الوكالات الاستخبارية ووكالات إنفاذ القانون لرصد بيانات الاتّصالات والاحتفاظ بها وتحليلها. وأضيفت على الخصوص ضوابط على «معدّات رصد الاتّصالات»، وهي تغطّي أنواعًا معيّنة من «مراكز الرصد» التي تُستخدم في جمع البيانات من مصادر عدّة وخزنها وتحليلها[63]. وأضيفت ضوابط أيضًا على «أدوات التحقيق الرقمية/نظم الطبّ الشرعي»، وهي تشمل أنواعًا معيّنة من الأدوات التي تُستخدم في استرجاع وتحليل البيانات المخزّنة في شبكات وحواسيب وأجهزة نقّالة[64]. تعني الإضافات أنّ خمسة أنواع من تكنولوجيات المراقبة الإلكترونية أُدرجت في قائمة البنود المزدوجة الاستخدام في ترتيب واسينار[65]. وأضيفت ضوابط أيضًا على «برمجيات الحرب الإلكترونية... والمركبات الفضائية دون المدارية، والتكنولوجيا المستخدمة في إنتاج ركائز الدوائر المتكاملة العالية المستوى والأدوات الآلية الهجينة ومعدّات الطباعة الحجرية وتكنولوجياتها»[66]. كما عدّلت الدول المشاركة بنود قوائم المراقبة الراهنة لتوضيح الضوابط على «الحماية البالستية وأجهزة الاستشعار البصري ومحامل الكريات والموادّ الليفية أو الفتيلية غير العضوية»[67]. وخفّفت الضوابط على بعض بنود القائمة أيضًا، كالضوابط على «مكوّنات ترقيق ومكوّنات تجارية معيّنة ذات تشفير مضمَّن»[68].

لا يزال ترتيب واسينار يدرس ما يسمّى التكنولوجيات الناشئة التي تسبّب قلقًا أمنيًا، منها البرمجيات التطفّلية ومنظومات التشويش على الطائرات المسيّرة بلا طيار، ومعدّات التصنيع التجميعي والمركبات الفضائية المبتكرة[69]. وتعترف الدول المشاركة بالتحدّيات الناشئة عن «التطوير المتشابك لتطبيقات مدنية وعسكرية لهذه التكنولوجيات» وتسعى للتصدّي لها وما يقتضيه ذلك من «الموازنة بينها»[70]. وستتواصل حوارات تقنية غير رسمية مع نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة مورّدي الموادّ

(63) Ibid., p. 1, and «Monitoring Centres: Force Multipliers from the Surveillance Industry,» Privacy International, 29 April 2014.

(64) Wassenaar Arrangement, Ibid., p. 1, and J. Fruhlinger, «What is Digital Forensics? And How to Land a Job in This Hot Field,» CSO, 25 January 2019.

(65) أضيفت ضوابط على «معدّات اعتراض الاتّصالات النقّالة» في عام 2012 وضوابط على «نظم مراقبة شبكة بروتوكول الإنترنت» و«البرمجيات التطفّلية» في عام 2013. لمزيد من المعلومات، انظر: M. Bromley, Export Controls, Human Security and Cybersurveillance Technology: Examining the Proposed Changes to the EU Dual-use Regulation (Stockholm: SIPRI, 2017).

(66) Wassenaar Arrangement, Ibid., p. 1.

(67) Ibid., p. 1.

(68) Ibid., p. 1.

(69) P. Griffiths, «Multilateral Export Control Regimes-the Wassenaar Arrangement,» Address to the 26th Asian Export Control Seminar, 26-28 February 2019, Tokyo, p. 6.

(70) Ibid., p. 9.

النووية حول موضوع التصنيع التجميعي (الطباعة الثلاثية الأبعاد) وبنود معيّنة أخرى في قوائم المراقبة «لتلافي التكرار»[71].

وكجزء من الجلسة العامّة لترتيب واسينار في عام 2019، جدّدت الدول المشاركة أيضًا التوجيه المتعّلق بـ«أفضل الممارسات المتعلّقة بصادرات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة» التي جُدّدت آخر مرّة في عام 2007. وجدّدت أيضًا توجيهها حيال «أفضل الممارسات للتخلّص من المعدّات العسكرية الفائضة/منزوعة الصفة العسكرية» العائدة إلى عام 2000. وتواصلت دورة الاستعراض المنتظمة وحدّدت توجيهًا آخر لتجديد ملائم في عام 2020[72].

شاركت أمانة ترتيب واسينار في أنشطة توعوية متنوّعة في عام 2019، منها مؤتمرات ومناسبات ومبادرات تثقيفية. وشاركت الأمانة في برنامج الزمالة لشؤون نزع السلاح والأمن الدولي بنيودلهي، والحلقة الدراسية السادسة والعشرين لمراقبة الصادرات الآسيوية في طوكيو، وبرنامج منحة منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا-مكتب الأمم المتّحدة لشؤون نزع السلاح للسلام والتدريب الأمني، والمؤتمر الدولي السادس لأمن التكنولوجيا الدفاعية في سيول، وحلقة عمل لبناء القدرات نظّمتها منظّمة التجارة العالمية، ومؤتمر الدول الأطراف الخامس لمعاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج زمالات الأمم المتّحدة لنزع السلاح[73]. وإضافة إلى جهود الأمانة، شارك الرئيس اليوناني ورؤساء فِرق الخبراء ودول مشاركة كثيرة في بعثة توعية تقنية في إسرائيل[74].

## استنتاجات

واصلت النظم المتعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات استعراض إرشاداتها وقوائم مراقبة الصادرات لديها في عام 2019، وهو ما قاد إلى تعديلات لقوائم المراقبة في كلّ نظام. والأهمّ من ذلك أنّ مجموعة أستراليا واصلت مشاوراتها حول الإضافة المحتملة لسلائف عوامل عائلة نوفيتشوك إلى قوائمها الرقابية وأنّ ترتيب واسينار أضاف أنواعًا عدّة من تكنولوجيات المراقبة الإلكترونية وأضافت بند قائمة يشمل برمجيات الحرب الإلكترونية إلى قوائمه الرقابية. لم تقبل النظم أيّ دول مشاركة جديدة (أو شركاء) في عام 2019 برغم وجود عدد من الطلبات المعلّقة. وبقيت التوتّرات الجيوسياسية تؤثّر في عمل هذه النظم، ولا سيما إذا كان حساسًا من ناحية سياسية، كتقاسم المعلومات حول جهود الشراء. وواصلت مجموعة مورّدي الموادّ النووية تقوية تفاعلها مع الصناعة وفي عمليات تشاورية

(71) Ibid., p. 9.

(72) Ibid., p. 9.

(73) Wassenaar Arrangement, Ibid., p. 2.

انظر مثلاً: P. Griffiths, «The Wassenaar Arrangement's Role for Effective Defence Technology Security and Export Control,» Defence Acquisition Programme Administration (DAPA) 6th International Defence Technology Security Conference, 20 June 2019, Seoul.

(74) Wassenaar Arrangement, Ibid., p. 2.

متّصلة بالتكنولوجيات الناشئة. وحصل تفاعل قوي بين بعض هذه النظم حول تداخلات بين قوائم المراقبة وتداخلات محتملة في تغطية تكنولوجيات ناشئة. وعلى الرغم من مخاوف أفصحت عنها دول مشاركة، قدّر أكثرها هذا التفاعل بوصفه أداة قيّمة للتعامل مع التطوّرات التكنولوجية السريعة التي لها صلة بالنظم. وكان تطوير عملية أكثر اتّساقًا لترتيب اجتماعات خبراء غير رسمية بين النظم من قبل اجتماع الخبراء التقنيين في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في عام 2019 خطوةً مهمّة أولى نحو تطوير حوار بين النظم حول مسائل تقنية.

## IV. التطوّرات في مراقبة تجارة الأسلحة والموادّ المزدوجة الاستخدام في الاتّحاد الأوروبي

**مارك بروملي وجيوفانا ماليتا**

الاتّحاد الأوروبي في الوقت الراهن هو المنظّمة الإقليمية الوحيدة التي لديها إطار عمل قانوني مشترك للضوابط على التصدير وأعمال السمسرة والمرور العابر والشحن العابر لموادّ مزدوجة الاستخدام، ولموادّ عسكرية أيضًا، وإن بدرجة معيّنة. العناصر الرئيسة في إطار العمل القانوني هذا هي قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي ونظام الاتّحاد الأوروبي المتعلّق بالموادّ ذات الاستخدام المزدوج، والموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي المتعلّق بصادرات الأسلحة (الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي)، وتوجيهات نقل الموادّ بين دول الاتّحاد، ونظام مناهضة التعذيب[1]. وسنتطرّق إلى التطوّرات في قرارات حظر الأسلحة الصادرة عن الاتّحاد الأوروبي في القسم II في هذا الفصل، ونركّز في هذا القسم على التطوّرات في لائحة الاتّحاد الأوروبي المتعلّقة بالاستخدام المزدوج والموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي، وهما موضوع عمليات الاستعراض في عام 2019. وأكملت الدول الأعضاء في الاتّحاد والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية عملية استعراض الموقف المشترك للاتّحاد في أيلول/سبتمبر 2019. لكنّ استعراض لائحة الاتّحاد الأوروبي المتعلّقة بالاستخدام المزدوج كان لا يزال جاريًا في آخر عام 2019.

(1) Council Regulation 428/2009 of 5 May 2009 setting up a Community regime for the control of exports, transfer, brokering and transit of dual-use items, Official Journal of the European Union, L134, 29 May 2009; Council Common Position 2008/944/CFSP of 8 December 2008 defining common rules governing control of exports of military technology and equipment, Official Journal of the European Union, L335, 8 December 2008; Directive 2009/43/EC of the European Parliament and of the Council of 6 May 2009 simplifying terms and conditions of transfers of defence-related products within the Community, Official Journal of the European Union, L146, 10 June 2009, and Regulation (EU) 2016/2134 of the European Parliament and of the Council of 23 November 2016 amending Council Regulation (EC) 1236/2005 concerning trade in certain goods which could be used for capital punishment, torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, Official Journal of the European Union, L338, 13 December 2016.

## استعراض اللائحة المتعلّقة بالاستخدام المزدوج

تغطّي لائحة الاتّحاد الأوروبي المتعلّقة بالاستخدام المزدوج الضوابط على الصادرات والمرور العابر والشحن العابر وأعمال السمسرة المتّصلة بسلع وبرمجيات وتكنولوجيات مزدوجة الاستخدام. هذا النظام بمثابة قانون مطبّق في دول الاتّحاد الأوروبي بصورة مباشرة، لكنّه يُطبَّق ويُفرض عبر أنظمة المراقبة الوطنية في هذه الدول. ووفقًا لما تقرّر في المادّة 25 في لائحة الاتّحاد الأوروبي المتعلّقة بالاستخدام المزدوج، يُستعرَض الصكّ منذ عام 2011. وكجزء من هذه العملية، أصدرت المفوّضية الأوروبية اقتراح «تعديل نصّ» في صورة مسودّة نموذج جديد للنظام في أيلول/سبتمبر 2016[2]. وأصدر البرلمان الأوروبي تعديلاته المقترحة لاقتراح المفوّضية في كانون الثاني/يناير 2018 وأصدر مجلس الاتّحاد الأوروبي ولايته التفاوضية في حزيران/يونيو 2019[3]. وخلافًا للتعديلات التي اقترحها البرلمان- التي لقيت تأييدًا واسعًا أو وُسّعت بناء على اقتراح المفوّضية- تعيد ولاية المجلس أجزاء عديدة من نصّ المفوّضية إلى ما كانت عليه وتسعى لإبقاء أقسام واسعة من النظام القائم من دون تغيير[4].

لإحدى النواحي الرئيسة لاختلاف ولاية المجلس عن موقفَي المفوّضية والبرلمان علاقة باستحداث قائمة مراقبة «مستقلّة» للاتّحاد الأوروبي لبنود لا تشملها قوائم النظم المتعدّدة الأطراف لمراقبة الصادرات (انظر القسم III في هذا الفصل). اقترحت المفوّضية استحداث قائمة مستقلّة، وأيّد البرلمان هذا الاقتراح كوسيلة أساسًا لاستحداث ضوابط أوروبية على صادرات تكنولوجيات مراقبة إلكترونية لا تخضع لضوابط ترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام. وأشارت المفوّضة منذ ذلك الحين إلى أنّ القائمة المستقلّة ستكون آلية يستطيع الاتّحاد الأوروبي من خلالها مواكبة جهود الولايات المتّحدة الرامية إلى استحداث

(2) European Commission, «Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council Setting up a Union Regime for the Control of Exports, Transfer, Brokering, Technical Assistance and Transit of Dual-use Items (Recast),» COM(2016) 616 final, 28 September 2016.

انظر أيضًا: S. Bauer and M. Bromley, «Developments in EU Dual-use and Arms Trade Controls,» *SIPRI Yearbook 2017*, pp. 612–615.

(3) European Parliament, «Amendments adopted by the European Parliament on 17 January 2018 on the proposal for a regulation of the European Parliament and of the Council setting up a Union regime for the control of exports, transfer, brokering, technical assistance and transit of dual-use items (recast) (COM(2016)0616-C8-0393/2016-2016/0295(COD)),» 17 January 2018, and Council of the European Union, 'Proposal for a for a regulation of the European Parliament and of the Council setting up a Union regime for the control of exports, brokering, technical assistance, transit and transfer of dual-use items (recast)-Mandate for negotiations with the European Parliament (2016/0295(COD)),» 5 June 2019.

(4) للاطلاع على استعراض أكثر تفصيلاً لاقتراح المفوّضية الأوروبية وتعديلات البرلمان الأوروبي، انظر: M. Bromley and G. Maletta, «Developments in the European Union's Dual-use and Arms Trade Controls,» SIPRI *Yearbook 2019*, pp. 532–537.

ضوابط جديدة على صادرات ما يسمّى «التكنولوجيات الناشئة»[5]. وفي أثناء مفاوضات أدّت إلى اعتماد والولاية التفاوضية للدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، يظهر أنّ هذه الدول اختلفت حول ما إذا كان ينبغي تأييد استحداث قائمة مستقلّة للاتّحاد الأوروبي. وأعطت مجموعة ضمّت 11 دولة عضوًا في الاتّحاد في كانون الثاني/يناير ورقة عمل تأييدًا مشروطًا للاقتراح[6]. لكنّ مجموعة أخرى ضمّت 9 دول في الاتّحاد أصدرت في أيار/مايو 2018 ورقة عمل ثانية ترفضه، مجادلةً بأنّه سيضع الشركات الكائنة في الاتّحاد الأوروبي في وضع غير مواتٍ ويحدّ من قيمة قائمة الاتّحاد الأوروبي القائمة للموادّ المزدوجة الاستخدام كخليط من القوائم المستحدثة في النظم[7]. ونشير إلى أنّ ولاية المفوّضية التفاوضية تحذف كلّ إشارة إلى استحداث قائمة مستقلّة.

النواحي الأخرى للاختلافات بين مواقف المفوّضية والبرلمان والمجلس تتضمّن استحداث تراخيص تصدير عامّة في الاتّحاد الأوروبي لتيسير الصادرات «قليلة المخاطر»؛ وإدراج عبارات متّصلة بالقانون الدولي الإنساني في نصّ نظام الموادّ المزدوجة الاستخدام، وإدخال تغييرات في تعريف أعمال السمسرة، وتقليص الضوابط على موادّ تستخدم التشفير، وزيادة الاتّساق في العقوبات التي تفرضها الدول على انتهاكات ضوابط الصادرات. ترفض الولاية التفاوضية للمجلس في جميع هذه النواحي تلك التغييرات المقدَّمة في اقتراح المفوّضية ودُعمت أو وُسّعت بناء على تعديلات البرلمان[8].

وتمشيًا مع الإجراءات التشريعية في الاتّحاد الأوروبي الخاصّة باعتماد نموذج نهائي، دخل اقتراح المفوّضية في النصف الثاني من عام 2019 في عملية «حوار ثلاثي» شمل المفوّضية والبرلمان والمجلس (ممثَّلًا بفنلندا التي تولّت رئاسته لغاية آخر عام 2019). عجزت أطراف الحوار الثلاثي عن التوصّل إلى اتّفاق نهائي[9]. لذلك، استمرّت العملية في عام 2020، مع تولّي كرواتيا رئاسة المجلس وتمثيله في بداية عام 2020 خلفًا لفنلندا.

---

(5) انظر: European Commission, Progress Report on the Implementation of the EU–US Joint Statement of 25 July 2018, 25 July 2019, pp. 25–26.

لمزيد من المعلومات حول خطوات الولايات المتحدة نحو تبني ضوابط وطنية موسعة على التكنولوجيا الناشئة، انظر: M. Bromley and K. Brockmann, «Controlling Technology Transfers and Foreign Direct Investment: The Limits of Export Controls,» *SIPRI Yearbook 2019,* pp. 538–545.

(6) Council of the European Union, General Secretariat, «EU Export Control: Recast of the Regulation 428/2009,» Working paper WK 1019/2018 INIT, 29 January 2018.

(7) Council of the European Union, «Paper for Discussion: For Adoption of an Improved EU Export Control Regulation 428/2009 and for Cyber-Surveillance Controls Promoting Human Rights and International Humanitarian Law,» Working paper WK5755/2018 INIT, 15 May 2018.

(8) للاطلاع على ملخّص، انظر: Akin Gump, «EU Trade Update: Council Issues Negotiating Mandate for recast Dual Use Regulation,» Press release, 11 June 2019, and M. Bromley and P. Gerharz, «Revising the EU Dual-use Regulation: Challenges and Opportunities for the Trilogue Process,» SIPRI Topical backgrounder, 7 October 2019.

(9) S. Chardon, «EU Export Controls: 2019 Update,» paper presented at the Export Control Forum 2019, 13 December 2019, p. 4.

لم يتّضح حتى وقت هذه الكتابة إن كانت عملية لحوار الثلاثي ستفضي إلى نموذج جديد للنظام ويحظى بموافقة جميع الأطراف. ويظهر أنّ التباينات في مواقف المفوّضية والبرلمان والمجلس في شكلها الحالي جوهرية. وقد أشارت هذه الأطراف في الحقيقة إلى آراء متباعدة حيال الغاية الإجمالية لنظام الموادّ المزدوجة الاستخدام ومدى إمكان أو وجوب أن يتخطّى الاتّحادُ الأوروبي المعايير التي حدّدتها أطراف متعدّدة في تحديد مضمون وتركيز ضوابط الصادرات لدى الاتّحاد. ومع ذلك، لم يحل الإخفاق في إكمال عملية الاستعراض دون اتّخاذ خطوات أخرى تعزيزًا لتطبيق أكثر اتّساقًا للنظام القائم. وعلى سبيل المثال، أصدر الاتّحاد الأوروبي في تموز/يوليو 2019 مجموعة إرشادات غير ملزمة خاصّة بالشركات، وتتيح معلومات عن طريقة إعداد برامج امتثال داخلية وتنفيذها لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى اللائحة المتعلّقة بالاستخدام المزدوج[10]. كما واصلت المفوّضية والدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي العمل على تطوير مجموعة مبادئ توجيهية إضافية خاّصة بالامتثال وتستهدف قطاع البحوث[11].

**الإطار الرقم (14ـ1)**

**المعايير الثمانية للموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة**

تنفيذ الالتزامات والتعهدات الدولية للدول الأعضاء، ولا سيما الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة أو الاتّحاد الأوروبي، والاتّفاقات المتعلّقة بعدم الانتشار وبموضوعات أخرى، إضافة إلى الالتزامات الدولية الأخرى.

احترام حقوق الإنسان في بلد المقصد النهائي إضافة إلى احترام تلك الدولة للقانون الدولي الإنساني.

الحالة الداخلية لبلد المقصد النهائي، بوصفها نتيجة لوجود توتّرات أو نزاعات مسلّحة.

صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

الأمن القومي للدول الأعضاء وللأقاليم التي تُعَدّ علاقتها الخارجية ضمن مسؤوليات دولة عضو، إضافة إلى الأمن القومي للبلدان الصديقة والحليفة.

سلوك البلد المشتري في ما يتعلّق بالمجتمع الدولي، ولا سيما موقفه من الإرهاب، وطبيعة تحالفاته واحترامه للقانون الدولي.

وجود خطر يتمثل في تحويل التكنولوجيا أو المعدّات العسكرية داخل البلد المشتري أو إعادة تصديرها في ظلّ ظروف غير مرغوب فيها.

توافق صادرات التكنولوجيا أو المعدّات العسكرية مع القدرة التقنية والاقتصادية للبلد المتلقّي،

(10) Commission Recommendation (EU) 2019/1318 of 30 July 2019 on internal compliance programmes for dual-use trade controls under Council Regulation (EC) No 428/2009, Official Journal of the European Union, L205, 5 August 2019.

(11) Chardon, Ibid., p. 8s.

مع مراعاة الرغبة في أن تفي الدول باحتياجاتها الأمنية والدفاعية المشروعة بأقلّ تحويل للموارد البشرية والاقتصادية لأغراض التسلّح.

**المصدر:** Council Common Position 2008/944/CFSP of 8 Dec. 2008 Defining Common Rules Governing Control of Exports of Military Technology and Equipment, Official Journal of the European Union, L335, 8 December 2008.

## استعراض الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة

أطلقت الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي بحسب الولاية التي حدّدها مجلس الاتّحاد في عام 2015 عملية استعراض للموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي في بداية عام 2018 لتقييم تطبيقه و«الوفاء الكامل بغاياته»[12]. اكتملت هذه بعد نحو عامين، في أيلول/سبتمبر 2019 باعتماد المجلس قرارًا جديدًا يعدّل نصّ الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي[13]. كما أدخلت تعديلات على دليل المستخدم للموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي والذي يقدّم توجيهات بشأن طريقة تطبيق هذا الصك[14]. وفي المقابل، أبقى الاستعراضُ السابق والاستعراض الأوّل للموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي بين عامَي 2011 و2015 على نصّ الوثيقة الرئيسة من دون تغيير وحصرَ التعديلات في دليل المستخدم[15].

اقتصرت التغييرات التي أدخلت على نصّ الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي على بعض التعديلات الشكلية غالبًا، فلم يطرأ تغيير جوهري على لغة المعايير الثمانية التي يجب على الدول مراعاتها عند تقييم صادرات الأسلحة (انظر الخانة (14ـ1)). التغيير الجوهري الوحيد هو في المعيار الأوّل الذي يغطّي الواجبات الدولية للدول، والذي يقضي بتوسيع قائمة الصكوك الدولية ذات الصلة[16]. وأُدخل تغيير في الديباجة في صورة إحالات إلى معاهدة تجارة الأسلحة لعام 2013، وخطّة الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، واستراتيجية الاتّحاد الأوروبي لمكافحة الأسلحة النارية

(12) Council of the European Union, «Council Conclusions Relating to the Review of Common Position 2008/944/CFSP on Arms Exports and the Implementation of the Arms Trade Treaty (ATT),» 20 July 2015.

(13) Council of the European Union, «Control of Arms Export: Council Adopts Conclusions, New Decision Updating the EU's Common Rules and a Revised User's Guide,» Press Release, 16 September 2019.

(14) Council of the European Union, «User's Guide to Council Common Position 2008/944/CFSp (as Amended by Council decision (CFSP) 2019/1560) Defining Common Rules Governing the Control of Exports of Military Technology and Equipment,» 12189/19, 16 September 2019.

(15) للمزيد عن حصيلة عملية الاستعراض الأول للموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي، انظر: S. Bauer and M. Bromley, «European Union Export Control Developments,» section IV in «Dual-use and Arms Trade Controls,» *SIPRI Yearbook 2016*, pp. 768–769.

(16) يشير الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي صراحة الآن إلى معاهدة تجارة الأسلحة، واتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة وبروتوكولاتها ذات الصلة، واتّفاقية أوتاوا وبرنامج عمل الأمم المتّحدة المتعلّق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كصكوك دولية يتعيّن على الدول الأعضاء مراعاة واجباتها عند تقييم أذونات تصدير أسلحة. انظر: Council of the European Union, «Council Decision (CFSP) 2019/1560 of 16 September 2019 Amending Common Position 2008/944/CFSP Defining Common Rules Governing Control of Exports of Military Technology and Equipment,» L239, 17 September 2019.

والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة[17]. ولم تُدخَل تعديلات أخرى في نصّ المعايير، برغم مطالبة منظّمات غير حكومية بتحسين مواءمة أقسام المعايير للغة معاهدة تجارة الأسلحة[18].

وفي المقابل، تماشت التغييرات التي أدخلت في دليل المستخدم مع الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي ومعاهدة تجارة الأسلحة بتوسيع الإحالات القائمة إلى وجوب أن تقيّم الدول خطر استخدام الأسلحة المورَّدة في أعمال عنف قائمة على أساس الجنس، وبإتاحة توجيه بشأن طريقة تنفيذ هذه العملية في سياق تطبيق المعيار الثاني؛ وبإدراج توجيهات إضافية في تطبيق المعيار 7[19].

شملت التعديلاتُ الأخرى في نصّ الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي بنودًا عملانية كواجبات الإبلاغ. وللحدّ من التأخيرات في إصدار تقرير الاتّحاد الأوروبي السنوي حول صادرات الأسلحة ـ التي يشار إليها غالبًا بأنّها من العيوب التي تشوب تطبيق الموقف المشترك ـ صار الأجل النهائي لتقديم الدول الأعضاء معلومات تدخل في التقرير يوم الآن 30 حزيران/يونيو من كلّ عام[20]. وعقب توصيات صاغتها في الغالب مؤسّسات فكرية ومنظّمات عير حكومية وبرلمانيون في الاتّحاد الأوروبي لتحسين سبل الاستفادة من التقرير السنوي للاتّحاد، تقرّر أيضًا أن يصبح التقرير «قاعدة بيانات شبكية يمكن البحث فيها» لجعل تقديم البيانات في المتناول، ومن ثمّ شفافًا[21]. وصار دليل المستخدم يحتوي على معلومات إضافية عن كيفية الامتثال لواجبات الإبلاغ، كتوضيحات لعبارات «تصدير» و«ترخيص تصدير» و»صادرات فعلية» بموجب هذه الأحكام[22]. وإضافة إلى ذلك، صار استعراض

(17) للاطلاع على ملخّص لمعاهدة تجارة الأسلحة وعلى تفاصيل أخرى عنها، انظر الملحق أ، القسم I في هذا الكتاب. وللمزيد عن برنامج عام 2030 للتنمية المستدامة، انظر: United Nations, Transforming our World: The 2020 Agenda for Sustainable Development, A/Res/70/1.

وللمزيد عن استراتيجية الاتّحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة، انظر: Council of the European Union, «Council Conclusions on the Adoption of an EU Strategy Against Illicit Firearms, Small Arms and Light Weapons and their Ammunition,» 1351/18, 19 November 2018, annex.

(18) Saferworld, «Notes from Civil Society–COARM Workshop on the Review of Common Position 2008/944/CFSP,» November 2018.

(19) Council of the European Union, «User's Guide to Council Common Position 2008/944/CFSp (as Amended by Council Decision (CFSP) 2019/1560) Defining Common Rules Governing the Control of Exports of Military Technology and Equipment».

(20) Council of the European Union, «Council Decision (CFSP) 2019/1560 of 16 September 2019 Amending Common Position 2008/944/CFSP Defining Common Rules Governing Control of Exports of Military Technology and Equipment,» L239, and S. Bauer [et al.], The Further Development of the Common Position 944/2008/CFSP on Arms Exports Control (European Parliament, Directorate-General for External Policies, Policy Department, Brussels, July 2018), p. 2.

(21) Council of the European Union, «Council Decision (CFSP) 2019/1560 of 16 September 2019 Amending Common Position 2008/944/CFSP Defining Common Rules Governing Control of Exports of Military Technology and Equipment,» L239, p. 3; Bauer [et al.], Ibid., p. 24; Saferworld, «Notes from Civil Society–COARM Workshop on the Review of Common Position 2008/944/CFSP», and European Parliament, «Report on Arms Exports: Implementation of Common Position 2008/944/CFSP (2018/2157(INI)),» A8-0335/2018, 16 October 2018, para. 7(e).

(22) Council of the European Union, «User's Guide to Council Common Position 2008/944/CFSp (as amended by Council decision (CFSP) 2019/1560) Defining Common Rules Governing the Control of Exports of Military Technology and Equipment».

الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي يتمّ كلّ خمسة أعوام عوضًا عن ثلاثة. وتشمل التعديلات الأخرى تعليمات أكثر إسهابًا حول دور النظام الإلكتروني على شبكة الإنترنت لفريق عمل المجلس المعنيّ بصادرات الأسلحة التقليدية واستخدامه[23]. أخيرًا، كما دعا المجلس في استنتاجاته المتّصلة بعملية الاستعراض فريق عمل المجلس إلى «النظر في مقرّر بشأن شهادات المستخدم النهائي» لتصدير أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وذخائرها، وهي قضية ذُكرت في استراتيجية الاتّحاد الأوروبي الخاصّة بهذه الأسلحة لعام 2018 أيضًا[24].

التعديلات التي أُدخلت في المادّة السابعة في الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي دعوة للدول الأعضاء إلى تحديد «تدابير محتملة لزيادة التقارب»[25]. لكن يظهر وجود مقاومة شديدة في أوساط الدول الأعضاء لاتّخاذ خطوات ملموسة نحو تعزيز تقارب جوهري، إضافة إلى وجود خلافات عميقة حول تطبيق الموقف المشترك. وقد تجلّت هذه الاختلافات بشكل لافت في أثناء عملية الاستعراض هذه في المقاربات المختلفة التي اعتمدتها حكومات الاتّحاد حيال صادرات الأسلحة إلى أعضاء التحالف الذي تقوده السعودية والمنخرط عسكريًا في اليمن منذ عام 2015[26].

## نقاط التباعد في سياسات صادرات الاتّحاد الأوروبي العسكرية إلى السعودية

هناك مخاوف من احتمال انتهاك أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة للقانون الدولي الإنساني في تنفيذ عملياتها العسكرية في اليمن، كما زُعم في تقارير لهيئات الأمم المتّحدة ومنظّمات دولية غير حكومية- وهو ما أثار مناقشات وطنية في شتّى أنحاء الاتّحاد الأوروبي حول ما إذا كانت صادرات الأسلحة إلى تلك الدول تتماشى ومعايير الموقف المشترك للاتّحاد والواجبات المنصوص عليها في معاهدة تجارة الأسلحة[27]. ونتيجة، ولو جزئية، لذلك، قرّرت دول أعضاء في الاتّحاد، منها هولندا وألمانيا والسويد، وغيرها، وقف أو تعليق بعض صادراتها العسكرية إلى بعض دول التحالف العربي، ولا سيما السعودية[28]. كما أنّ جريمة قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية

(23) يُعنى فريق عمل المجلس المعنيّ بصادرات الأسلحة التقليدية بضوابط صادرات الأسلحة التقليدية. كما يشارك في أنشطة توعوية وإقامة حوار سياسي مع دول غير أعضاء في الاتّحاد الأوروبي والمشاركة في عملية الأمم المتّحدة المعنيّة بمعاهدة تجارة الأسلحة.

(24) Council of the European Union, «Council Conclusions on the Review of Council Common Position 2008/944/CFSP of 8 December 2008 on the Control of Arms Exports,» 12195/19, 16 September 2019, para. 13.

انظر أيضًا: Council of the European Union, «Council Conclusions on the Adoption of an EU Strategy Against Illicit Firearms, Small Arms and Light Weapons and their Ammunition,» 1351/18, annex, pp. 12 and 15.

(25) 25 Council of the European Union, 12195/19, annex, para. 1.

(26) للمزيد عن النزاع المسلّح في اليمن، انظر الفصل السادس، القسم IV في هذا الكتاب.

(27) يشارك في العمليات بالإضافة إلى السعودية كلّ من البحرين ومصر والأردن والكويت والسنغال والسودان والإمارات، في حين شاركت قطر لغاية حزيران/يونيو 2017 والمغرب لغاية شباط/فبراير 2019. للاطلاع على أمثلة على هذه المناقشات، انظر: United Nations, Security Council, «Final Report of the Panel of Experts in Accordance with paragraph 6 of Resolution 2402 (2018),» S/2019/83, 25 January 2019, pp. 47–51; Human Rights Watch (HRW), «Yemen,» World Report 2019: Events of 2018 (New York: HRW, 2019), p. 663, and Amnesty International, «Yemen,» *Human Rights in the Middle East and North Africa: Review of 2018* (London: Amnesty International, 2019), p. 70.

(28) Bromley and Maletta, «Developments in the European Union's Dual-use and Arms Trade Controls,» pp. 535-537, and M. Bromley and G. Maletta, «The Conflict in Yemen and [the] EU's Arms Export Controls: Highlighting the Flaws in the Current Regime,» SIPRI Essay, 16 March 2018.

السعودية في إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر 2018 أثّرت في قرار بعض هذه الدول الأعضاء في الاتّحاد وحملتها على اعتماد سياسات أكثر تشدّدًا في تصدير أسلحة إلى المملكة[29]. وفي المقابل، قاومت دول أعضاء أخرى ـ كالمملكة المتّحدة، فرنسا، وإيطاليا لغاية تموز/يوليو 2019 ـ الضغوط العامّة وواصلت صادراتها العسكرية. وردًّا على ذلك، سعت منظّمات المجتمع المدني ومنظّمات غير حكومية في تلك الدول إلى الطعن في قانونية قرارات تصدير الأسلحة أمام المحاكم وحقّقت نجاحات متفاوتة[30].

اعترفت محكمة الاستئناف في المملكة المتّحدة في حزيران/يونيو بأنّ العملية التي اعتمدتها الحكومة البريطانية في تقييم وجود خطر حقيقي بانتهاك السعودية للقانون الدولي الإنساني كانت «خاطئة قانونًا»[31]. وردًّا على ذلك، أعلنت الحكومة البريطانية أنّها ستستأنف الحكم، وأنّها ستعلّق في أثناء ذلك إصدار تراخيص تصدير جديدة لنقل أسلحة إلى المملكة وإلى «الشركاء الآخرين في التحالف» إذا كان هناك إمكان لاستخدامها في النزاع باليمن[32]. وفي إيطاليا، ردّ المدّعي العامّ شكوى جنائية ضدّ هيئة منح التراخيص وضدّ شركة «آر دبليو أم» إيطاليا (RWM) لصنع الأسلحة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 [33]. طلب المشتكون في الأصل من المدّعي العامّ التحقيق في المسؤولية الجنائية للهيئة وللشركة لتصدير قنابل طائرات زُعم أنّها استُخدمت في غارة جوّية للتحالف الذي تقوده السعودية على مدنيين في تشرين الأول/أكتوبر 2016. وزعم المشتكون أيضًا أنّ الحكومة الإيطالية قصّرت في الامتثال لكلّ من القانون والوطني والقانون الدولي اللذَين ينظّمان صادرات الأسلحة. وكانت الحكومة الإيطالية قد أعلنت أصلاً في صيف عام 2019 عزمها على تعليق جميع صادرات قنابل الطائرات ومكوّناتها إلى السعودية والإمارات، لكن لا يُعرف إن كان الطعن القضائي قد أثّر في هذا القرار. وفي فرنسا، رفضت المحكمة الإدارية بباريس في تموز/يوليو 2019 دعوى وجوب تعليق صادرات الأسلحة الفرنسية إلى المملكة لعدم توافقها مع واجب فرنسا كدولة طرف في معاهدة تجارة الأسلحة، وهو قرار أكّدته محكمة الاستئناف الإدارية في أيلول/سبتمبر 2019[34]. وفي تشرين الثاني/

(29) Bromley and Maletta, «Developments in the European Union's Dual-use and Arms Trade Controls,» pp. 535-537.

(30) G. Maletta, «Legal Challenges to EU Member States' Arms Exports to Saudi Arabia: Current Status and Potential Implications,» SIPRI Topical backgrounder, 28 June 2019.

(31) British Courts and Tribunals Judiciary, Press summary of The Queen (on the application of Campaign Against Arms Trade) v The Secretary of State for International Trade [2019] EWCA Civ 1020, 20 June 2019, p. 1.

للاطلاع على جميع الوثائق المتّصلة بالقضية، انظر: Campaign Against Arms Trade (CAAT), «Saudi Arabia-Legal Challenge,» Updated 20 September 2019.

(32) L. Fox, (British Secretary of State for International Trade, Department for International Trade), Letter to Graham Jones MP, Chair of the Committees on Arms Export Controls House of Commons, 24 June 2019.

(33) European Center for Constitutional and Human Rights (ECCHR), «European Responsibility for War Crimes in Yemen,» [n. d.].

(34) Paris Administrative Court, Judgement no. 1807203 of 8 July 2019; Action Sécurité Ethique Républicaines (ASER), «Le Tribunal administratif de Paris se déclare compétent pour juger de la légalit des ventes d'armes de la France dans la guerre au Yémen mais valide celles-ci» [The Paris Administrative Court declares itself competent to judge the legality of arms sales from France in the war in Yemen but validates them], 9 July 2019, and Paris Administrative Court of Appeal, Ordinance no. 19 PA02929 of 26 Septemer 2019.

نوفمبر 2019، أعلنت المنظّمات غير الحكومية المعنيّة عزمها على رفع القضية إلى مجلس الدولة الفرنسي[35].

خلافًا لذلك، طعنت الشركات الدفاعية، في حالة واحدة على الأقلّ، في قرارات حكوماتها تقييد صادراتها إلى السعودية؛ ففي كانون الأول/ديسمبر 2019، ألغت محكمة فرانكفورت الإدارية حظرًا فعليًا على تصدير شاحنات عسكرية من قبل شركة تابعة لمجموعة راينْمتال إلى المملكة. جادلت المحكمة بأنّ قرار الحكومة الألمانية تعليق تراخيص صادرات ممنوحة سابقًا معيب شكلاً لعدم وفائه بالمتطلّبات القانونية اللازمة لتعليق صلاحية التراخيص. ومضت المحكمة إلى حدّ الإعلان بأنّ المصالح السياسية الخارجية والأمنية لا تُعفي الحكومة من التقيّد بالتزاماتها في الإخطارات الصادرة عنها. لكنّ الحكم غير ملزم قانونًا بعد، ويمكن للحكومة الألمانية استئناف القرار[36].

يرى بعض المعلّقين أنّ الانقسامات بين الدول الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي حول صادرات الأسلحة إلى التحالف الذي تقوده السعودية ربّما تؤثّر في صدقية الموقف المشترك للاتّحاد الأوروبي ذاته وأهمّيته، وليس في قدرة الاتّحاد على التحدّث بصوت واحد عن قضايا متّصلة بالأمن الدولي والإقليمي وحسب[37]. إضافة إلى ذلك، الراجح أنّ تؤثّر هذه المواقف المتباينة في الجهود الجارية لتقوية التعاون الدفاعي الأوروبي من خلال تأسيس صندوق دفاعي أوروبي. المراد من هذا الصندوق تحقيق هذا الهدف بدعم البحوث العسكرية التعاونية والمشاريع التطويرية، ومن ثمّ الإنتاج المشترك لمنظومات أسلحة. لكن بالنظر إلى اعتماد الصناعة الدفاعية الأوروبية على الصادرات، ربّما يمثّل التباين في تطبيق معايير مراقبة الصادرات تحدّيًا لاستدامة هذا المشروع على المدى الطويل[38].

## استنتاجات

أجريت عمليات الاستعراض المتّصلة بلائحة الاتّحاد الأوروبي المتعلّقة بالاستخدام المزدوج والموقف المشترك للاتّحاد من خلال أطر قانونية مختلفة وشملت جهات فاعلة مؤسّساتية مختلفة. ومع ذلك، تشير التطوّرات الحاصلة في عام 2019 إلى أنماط مشتركة معيّنة ربّما يكون لها انعكاسات كبيرة معيّنة على نظام مراقبة الصادرات في الاتّحاد. وفي كلتا الحالتين، بدا أنّ دولاً أعضاء في الاتّحاد تقاوم تطبيق تعديلات جوهرية في نصوص الصكوك وتبنّت مواقف متباينة من مؤسّسات الاتّحاد الأوروبي- ومن منظّمات المجتمع المدني، وإن بدرجة معيّنة- بشأن الأهداف التي يجب أن تسعى

(35) «Yémen: Des ONG tentent un nouveau recours contre les ventes d'armes françaises» [Yemen: NGOs attempt a new claim against the French Arms Sales], Reuters, 19 November 2019.

(36) Hessen Administrative Court, «Verwaltungsgericht hebt faktisches Ausfuhrverbot wegen formeller Fehler auf» [Administrative Court Abolishes Defacto Export Ban Due to Formal Errors], Press release, 3 December 2019.

(37) D. Cops and N. Duquet, «Reviewing the EU Common Position on Arms Exports: Whither EU Arms Transfer Controls?,» Flemish Peace Institute (FPI) report (Brussels: FPI, 2019), and Bromley and G. Maletta, «The Conflict in Yemen and [the] EU's Arms Export Controls: Highlighting the Flaws in the Current Regime».

(38) D. Cops and A. Buytaert, «Sustainable EU Funding of European Defence Cooperation? Accountable and Transparent Coordination of Arms Export Policies Needed,» FPI report (Brussels: FPI, 2019).

الصكوك لبلوغها. وعنت الاختلافات بين المواقف التي اعتمدتها المفوّضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومجلس الاتّحاد الأوروبي في استعراض اللائحة المتعلّقة بالاستخدام المزدوج أنّ العملية لن تكتمل بحلول آخر عام 2019. وفي الوقت عينه، هناك تباين بين دول الاتّحاد في تطبيق هذه الصكوك ـ كما بدا في سياساتها الخاصّة بصادرات الأسلحة إلى السعودية ـ وفي رؤاها حيال نطاقها، كما ظهر في العملية المديدة لتوسيع الولاية التفاوضية للمجلس بشأن إعادة صوغ نصّ النظام التي اقترحتها المفوّضية. تثير هذه الاختلافات أسئلة حول أهمّية هذه الصكوك على المدى البعيد وقدرتها على الردّ على التحدّيات الأمنية الناشئة.

# الملحقات

## الملحق (أ): اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح

## الملحق (ب): الهيئات الدولية للتعاون الأمني

## الملحق (ج): وقائع سنة 2019

# الملحق (أ)

# اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح

يسرد هذا الملحق المعاهدات المتعدّدة الأطراف والثنائية، والاتفاقيات، والبروتوكولات، والاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد أدرجت وضعية الاتفاقيات والأطراف المشاركة فيها والموقّعين عليها اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2020 ما لم يذكر خلاف ذلك. وعن هيئات التعاون الأمني الدولية المذكورة هنا، انظر الملحق (ب).

**ملاحظات**

1 قسّمت الاتفاقات إلى المعاهدات الشاملة (أي معاهدات متعدّدة الأطراف مفتوحة أمام كل الدول، القسم الأول)، والمعاهدات الإقليمية (أي معاهدات متعدّدة الأطراف مفتوحة أمام دول منطقة بعينها، القسم الثاني)، والمعاهدات الثنائية (القسم الثالث). وقد أُدرجت الاتفاقات ضمن كل قسم بحسب التاريخ الذي تم فيه اعتمادها أو توقيعها أو عرضها للتوقيع (اتفاقات متعدّدة الأطراف) أو توقيعها (اتفاقيات ثنائية). كما حُدّد تاريخ بدء نفاذ المعاهدات المتعدّدة الأطراف والجهة الوديعة.

2 المصدر الرئيس للمعلومات هو قوائم الدول الموقّعة والأطراف كما قدّمتها الجهات الوديعة للمعاهدات. تظهر بحروف مائلة في قوائم الأطراف والموقّعين أسماء الدول التي صدّقت على الاتفاق المعني أو انضمّت إليه أو خلفت عليه أو وقّعت عليه خلال عام 2019.

3 الدول والمنظمات المدرجة بكونها أطرافًا هي التي صدّقت على الاتفاقات أو انضمّت إليها أو خلفت عليها بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2020. وبما أن العديد من الاتفاقيات تؤخّر تاريخ النفاذ الخاص بدولة معيّنة مدّة محدّدة بعد التصديق أو الانضمام، فإنه عندما يحدث ذلك في وقت متأخّر من عام 2019، قد لا يصبح الاتفاق نافذًا تمامًا لتلك الدولة في 1 كانون الثاني/يناير 2020.

4ـ في بعض الأحيان، تدلي أقاليم سابقة غير متمتعة بالحكم الذاتي، عند حصولها على الاستقلال، ببيانات عامة تفيد بمواصلة الالتزام بكلّ الاتفاقات التي أبرمتها القوة الحاكمة السابقة. لا يدرج هذا الملحق إلا الدول الجديدة التي أدلت بتصريح لا نزاع فيه بشأن استمرار الالتزام أو أخطرت بخلافتها. ويواصل الاتحاد الروسي التقيّد بالالتزامات الدولية للاتحاد السوفياتي. وتواصل صربيا التقيّد بالتزامات دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود.

5 ـ الاتفاقات المتعدّدة الأطراف المدرجة في هذا الملحق مفتوحة أمام كل الدول أو لكل الدول في المنطقة المعنيّة للتوقيع أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو عليها، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وليست كل الدول الموقعّة والأطراف أعضاء في الأمم المتحدة. وقد أوردنا تايوان بوصفها طرفًا في الاتفاقات التي صدّقت عليها، وإن لم تكن دول كثيرة تعترف بها بوصفها دولة مستقلة.

6 – يورد مكان وجود نسخة دقيقة لنص المعاهدة (في منشور مطبوع أو على الإنترنت) متى تيسّر ذلك. وربما تقدّم ذلك الجهة الوديعة أو وكالة أو أمانة على صلة بالمعاهدة، أو في مجموعة معاهدات الأمم المتحدة United Nations Treaty Series (متاحة على الرابط<http://treaties.un.org> ).

## I. المعاهدات الشاملة

### بروتوكول تحريم استخدام غازات خانقة أو سامّة أو غازات أخرى في الحرب، وتحريم طرائق المحاربة الجرثومية (بروتوكول جنيف 1925)

وقِّع في جنيف في 17 حزيران/يونيو 1925؛ أصبح نافذًا في 8 شباط/فبراير 1928؛ الجهة الوديعة: الحكومة الفرنسية.

يحظر البروتوكول الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامّة أو الغازات الأخرى وطرائق المحاربة الجرثومية. ويظل البروتوكول أساسًا جوهريًا للتحريم الدولي للحرب الكيميائية والبيولوجية، وتلقى مبادئه وأهدافه والتزاماته دعمًا صريحًا من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية لعام 1972 واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993.

**الأطراف (143)**: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، إلسلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رَوَاندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين،

السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، تايوان، تنزانيا، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، اليمن.

**ملاحظة**: عند الانضمام إلى البرتوكول، أدخلت بعض الدول تحفّظات تدعم حقها في استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ضد غير الأطراف في البروتوكول أو الائتلافات التي تضم غير أطراف، أو ردًا على استخدام هذه الأسلحة من قبل طرف منتهك. وقد سحبت كثير من هذه الدول تحفّظاتها، ولا سيما بعد إبرام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية لعام 1972 واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993 لأن هذه التحفّظات لا تتوافق مع التزاماتها بموجب هاتين المعاهدتين.

إضافة إلى هذه التحفّظات «الصريحة»، فإن عددًا من الدول التي أعلنت خلافتها على البروتوكول عند استقلالها ورثت تحفّظات «ضمنية» من الدول السابقة لها. على سبيل المثال، تنطبق هذه التحفّظات «الضمنية» على الدول التي استقلّت عن فرنسا والمملكة المتحدة قبل أن تسحب الدولتان الأخيرتان تحفّظاتهما أو تعدّلانها. ولا ترث الدول التي انضمت إلى البروتوكول (بدلاً من الخلافة عليه) التحفّظات بهذه الطريقة.

**نص البروتوكول**: League of Nations, Treaty Series, vol. 94 (1929), pp. 65–74, <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/LON/Volume 94/v94.pdf>

## اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (اتفاقية الإبادة الجماعية)

فُتح باب التوقيع عليها في باريس في 9 كانون الأول/ديسمبر 1948؛ أصبحت نافذة في 12 كانون الثاني/يناير 1951؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

بموجب الاتفاقية، يُعلَن أنّ أي تكليف بأعمال يراد بها القضاء التامّ أو الجزئي على مجموعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية جريمة يعاقِب عليها القانون الدولي.

**الأطراف (152)**: أفغانستان، ألبانيا*، الجزائر*، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين*، بنغلادش*، بربادوس، بيلاروسيا*، بلجيكا، بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا،* بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا*، أيسلندا، الهند*، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت،

قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، ملاوي، ماليزيا*، المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا*، الجبل الأسود*، المغرب*، موزامبيق، ميانمار*، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، باكستان، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين*، بولندا*، البرتغال*، رومانيا*، روسيا*، رَوَاندا*، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السعودية، السنغال، صربيا*، سيشيل، سنغافورة*، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا*، سريلانكا، السودان، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا*، الإمارات العربيّة المتحدة*، أوروغواي، الولايات المتحدة*، أوزبكستان، فنزويلا*، فيتنام*، اليمن*، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو إعلان.

**دول وقعت لكن لم تصدّق (1):** جمهورية الدومينيكان.

**نص الاتفاقية:** United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/ <PM/Ch_IV_1p.pdf 12-08 19510112/01/Treaties/1951

## اتفاقية جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيين في زمن الحرب

فُتح باب التوقيع عليها في جنيف في 12 آب/أغسطس 1949؛ أصبحت نافذة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1950؛ الجهة الوديعة: المجلس الاتحادي السويسري.

تضع الاتفاقية (الرابعة) قواعد لحماية المدنيين في مناطق تشملها الحرب وفي المناطق المحتلة. وقد صيغت هذه الاتفاقيّة في المؤتمر الدبلوماسيّ المنعقد بين 21 نيسان/أبريل و12 آب/أغسطس 1949. من الاتفاقيّات الأخرى التي اعتُمدت في الفترة نفسها: الاتفاقيّة الأولى المتعلّقة بتحسين وضع جرحى ومرضى القوّات المسلّحة في الميدان؛ والاتفاقيّة الثانية المتعلّقة بتحسين وضع جرحى ومرضى وغرقى القوّات المسلّحة في البحر؛ والاتفاقيّة الثالثة الخاصّة بمعاملة سجناء الحرب.

**الأطراف (196):** أفغانستان، ألبانيا*، الجزائر، أندورا، أنغولا*، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا*، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش*، بربادوس*، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهوريّة الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك*، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا*، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا،

غينيا ـ بيساو*، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران*، العراق، أيرلندا، إسرائيل*، إيطاليا، جاميكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الشمالية*، كوريا الجنوبية*، الكويت*، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)*، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نارو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا*، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان*، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال*، قطر، رومانيا، روسيا*، رَوَاندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام*، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور ليستي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي*، الولايات المتحدة*، أوزباكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام*، اليمن*، زامبيا، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو إعلان.

**نص الاتفاقية**: Swiss Federal Department of Foreign Affairs, <https://www.fdfa.admin.ch/dam/eda/fr/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/geneve/070116-conv4_e.pdf>

**البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جينيف لعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا الصراعات المسلحة الدولية.**

**البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جينيف لعام 1949 والمتعلق بحماية ضحايا الصراعات المسلحة غير الدولية.**

فُتح باب التوقيع عليهما في بيرن في 12 كانون الأول/ديسمبر 1977 وأصبحا نافذين في 7 كانون الأول/ديسمبر 1978، الجهة الوديعة: المجلس الاتحادي السويسري.

يؤكد البروتوكولان على أن حق الأطراف الضالعة في صراعات مسلحة دولية أو غير دولية في اختيار طرق أو وسائل المحاربة ليس مطلقًا وأن استخدام الأسلحة أو وسائل المحاربة التي تسبّب إصابات بليغة أو معاناة لا لزوم لها محظور.

المادّة 36 من البروتوكول الأول تتطلّب من الدولة الطرف، عند تطوير سلاح جديد أو حيازته، أن تحدّد إذا كان استخدامه محظورًا بقانون دولي.

**أطراف البروتوكول الأول (174) والبروتوكول الثاني (169)**: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر*، أنغولا*، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا*، النمسا*، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس،

بيلاروس*، بلجيكا*، بليز، بنين، بوليفيا*، البوسنة والهرسك*، بوتسوانا، البرازيل*، بروناي دار السلام، بلغاريا*، بوركينا فاسو*، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، الرأس الأخضر*، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي*، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية*، جمهوريّة الكونغو، جزر كوك*، كوستاريكا*، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص*، جمهورية التشيك*، الدنمارك*، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر*، السلفادور*، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا*، فرنسا*، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا*، غانا، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا*، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا*، أيسلندا*، العراق، أيرلندا*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان*، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية*، الكويت، قيرغيزستان، لاوس*، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين*، ليتوانيا*، لكسمبورغ*، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)*، مدغشقر*، ملاوي، المالديف، مالي*، مالطا*، موريتانيا، موريشيوس*، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا*، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا*، ناورو، نيبال، هولندا*، نيوزيلندا*، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج*، سلطنة عُمان، بالاو، فلسطين، بنما*، باراغواي*، بيرو، الفيليبين*، بولندا*، البرتغال*، قطر*، رومانيا*، روسيا*، رَوَاندا*، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، السعودية*، السنغال، صربيا*، سيشيل*، سيراليون، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا*، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد*، سويسرا*، سورية*، طاجيكستان*، تنزانيا، تيمور ليشتي، توغو*، تونغا*، ترينيداد وتوباغو*، تونس، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، الإمارات العربية المتحدة*، أوروغواي*، أوزباكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

* مع تحفظ و/أو إعلان

1 طرف في البروتوكول الأول فقط

**دول وقّعت لكن لم تصدّق على البروتوكولين الأول والثاني (3)**: إيران، باكستان، الولايات المتحدة الأمريكية

**نص البروتوكول الأول**: Swiss Federal Department of Foreign Affairs, <https://www.fdfa.admin.ch/dam/eda/fr/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/geneve/77prot1_en.pdf>

**نص البروتوكول الثاني**: Swiss Federal Department of Foreign Affairs, <https://www.fdfa.admin.ch/dam/eda/fr/documents/aussenpolitik/voelkerrecht/geneve/77prot2_en.pdf>

## معاهدة أنتاركتيكا (المنطقة القطبية الجنوبية)

وقّعها الأطراف الاثنا عشر الأصليون في واشنطن، دي سي، في 1 كانون الأول/ديسمبر 1959؛ أصبحت نافذة في 23 حزيران/يونيو 1961؛ الجهة الوديعة: الحكومة الأمريكية.

تعلن المعاهدة أن أنتاركتيكا منطقة تُستخدم لأغراض سلمية حصرًا. وتحرّم أي إجراء ذي طبيعة عسكرية في المنطقة القطبية الجنوبية، مثل إقامة قواعد وتحصينات عسكرية، وتنفيذ مناورات عسكرية أو اختبار أي نوع من الأسلحة. وتحظر المعاهدة أي تفجير نووي وكذلك التخلّص من النفايات المشعّة في أنتاركتيكا.

الأطراف التي تظهر اهتمامها بالمنطقة القطبية الجنوبية بإجراء نشاط بحثي علمي جوهري فيها، مثل إنشاء محطة علمية، أو إرسال بعثة علمية، يحقّ لها أن تصبح أعضاء استشاريين. وطبقًا للمادة التاسعة، تعقد الأطراف الاستشارية اجتماعات تشاورية في فترات منتظمة لتبادل المعلومات والتشاور بشأن أمور تتعلّق بالمنطقة القطبية الجنوبية، وكذلك لاقتراح تدابير حكومية تعزيزاً لمبادئ المعاهدة وأهدافها. ويحقّ للأطراف الاستشارية تفتيش أي محطة أو منشأة في أنتاركتيكا لضمان الامتثال لأحكامها.

**الأطراف (54)**: الأرجنتين*، أستراليا*، النمسا، بيلاروس، بلجيكا*، البرازيل*، بلغاريا*، كندا، تشيلي*، الصين*، كولومبيا، كوبا، جمهورية التشيك، الدنمارك، الإكوادور*، إستونيا، فنلندا*، فرنسا*، ألمانيا*، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إيطاليا*، اليابان*، كازاخستان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية*، ماليزيا، موناكو، منغوليا، هولندا*، نيوزيلندا*، النرويج*، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، البيرو*، بولندا*، البرتغال، رومانيا، روسيا*، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا*، السويد*، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، أوروغواي*، الولايات المتحدة*، فنزويلا.

* أعضاء استشاريّون (29) بموجب المادّة التاسعة من المعاهدة.

**نص المعاهدة**: Secretariat of the Antarctic Treaty, <http://www.ats.aq/documents/ats/treaty_original.pdf>

فُتح باب التوقيع على البروتوكول الخاص بالحماية البيئية (**بروتوكول مدريد 1991**) في 4 تشرين الأول/أكتوبر 1919 وأصبح نافذًا في 14 كانون الثاني/يناير 1998. وقد وصف أنتاركتيكا بأنها احتياطي طبيعي مخصّص للسلام والعلوم.

**نص البروتوكول**: Secretariat of the Antarctic Treaty, <http://www.ats.aq/e/ep.htm>

## معاهـدة حظـر تجـارب الأسلحـة النوويـة في الغـلاف الجـويّ وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء (معاهدة حظر التجارب الجزئية)

وقّعها في موسكو ثلاثة أطراف أصليين في 5 آب/أغسطس 1963، وفُتح باب التوقيع عليها أمام الدول الأخرى في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 8 آب/أغسطس 1963؛ أصبحت نافذة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1963؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والأمريكية والروسية.

تحظر المعاهدة تنفيذ أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نوويّ آخر: (أ) في الغلاف الجوي، أو خارج حدوده، بما في ذلك الفضاء الخارجي، أو تحت الماء، بما في ذلك المياه الإقليمية أو أعالي البحار؛ (ب) في أي بيئة أخرى إذا كان مثل هذا التفجير يؤدّي إلى وجود الحطام الإشعاعيّ خارج الحدود الإقليمية للدولة التي يجري التفجير تحت سلطتها أو سيطرتها.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

**الأطراف (126)**: أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، فيجي، فنلندا، الغابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا بيساو، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيريا، ليبيا، لكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، البيرو، الفيليبين، بولندا، رومانيا، روسيا، رَوَاندا، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، تايوان، تنزانيا، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أورغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، اليمن، زامبيا.

**وقَّعت لكن لم تصدِّق (10)**: الجزائر، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، إثيوبيا، هايتي، مالي، باراغواي، البرتغال، الصومال.

نص المعاهدة: Russian Ministry of Foreign Affairs, <http://mddoc.mid.ru/api/ia/download/?uuid=561590f5_ed1A-4e2A-a04e_f715bccb16ad>

## معاهدة المبادئ المنظِّمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى (معاهدة الفضاء الخارجي)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 27 كانون الثاني/يناير 1967؛ أصبحت نافذة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1967؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة وضع أي أجسام تحمل أسلحة نووية في مدار محيط بالأرض أو وضع أي نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل، ونصب مثل هذه الأسلحة على أجرام سماوية أو تركيزها في الفضاء الخارجي بأي طريقة أخرى. ويُمنع أيضًا إقامة قواعد ومنشآت وتحصينات عسكرية، واختبار أي نوع من الأسلحة، وإجراء مناورات عسكرية على الأجرام السماوية.

**الأطراف (110)**: أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، تشيلي، الصين، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غينيا ـ بيساو، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، مدغشقر، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت فينسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السعودية، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، سورية، تايوان، تايلند، توغو، تونغا، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أورغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا.

**وقَّعت لكن لم تصدّق (25)**: بوليفيا، بوتسوانا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، إيران، الأردن، ليسوتو، ماليزيا، الجبل الأسود، بنما، الفيليبين، رواندا، صربيا، الصومال، ترينيداد وتوباغو.

**نص المعاهدة:** British Foreign and Commonwealth Office, Treaty Series no. 10 (1968), <https://assets.publishing.service. gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/270006/Treaty_Principles_Activities_Outer_Space.pdf>

## معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 1 تموز/يوليو 1968؛ أصبحت نافذة في 5 آذار/مارس 1970؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تعرّف المعاهدة الدولة الحائزة أسلحة نووية بأنها دولة صنعت سلاحًا نوويًا أو أي جهاز نووي متفجّر آخر وفجرته قبل 1 كانون الثاني/يناير 1967. ووفقًا لهذا التعريف، فإن هناك خمس دول حائزة أسلحة نووية: الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. وتعرّف كل الدول الأخرى بأنها دول غير حائزة أسلحة نووية.

تحظر المعاهدة على الدول الحائزة أسلحة نووية نقل أسلحة نووية أو أي أجهزة نووية متفجّرة أخرى إلى أي متلقّ أو منحه السيطرة عليها، فضلاً عن مساعدة أي دولة غير حائزة على أسلحة نووية أو تشجيعها أو حثّها على صنع أو حيازة مثل هذه الأسلحة أو الأجهزة. كما أنها تحظر على الدول غير الحائزة على أسلحة نووية تلقي أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجّرة أخرى من أي مصدر، وكذلك صناعتها أو حيازتها بأي طريقة أخرى.

وتتعهّد الأطراف بتسهيل تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وضمان إتاحة المنافع المحتملة من التطبيقات السلمية للتفجيرات النووية للأطراف غير الحائزة أسلحة نووية في المعاهدة. وتتعهّد أيضًا بمتابعة المفاوضات بنيّة طيبة بشأن التدابير الفعّالة المتعلّقة بوقف سباق التسلح النوويّ في وقت قريب ونزع الأسلحة النووية، وبشأن معاهدة لنزع الأسلحة بوجه عام وكامل.

وتتعهّد الدول غير الحائزة أسلحة نووية بعقد اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجّرة أخرى. وقد أقرّ في عام 1997 بروتوكول نموذجي إضافي لاتفاقات الضمانات، يعزّز التدابير، وتوقّع كل دولة على حدة بروتوكولات ضمانات إضافية مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة.

وقرر مؤتمر استعراض وتمديد، عُقد في عام 1995 طبقًا للمعاهدة، بقاء المعاهدة نافذة المفعول إلى وقت غير محدد. ويجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

**الأطراف (192)**: أفغانستان*، ألبانيا*، الجزائر*، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا*، الأرجنتين*، أرمينيا*، أستراليا*، النمسا*، أذربيجان*، جزر البهاما*، البحرين، بنغلادش*، بربادوس*، بيلاروس*، بلجيكا*، بليز*، بنين، بوتان*، بوليفيا*، البوسنة والهرسك*، بوتسوانا، البرازيل*، بروناي دار السلام*، بلغاريا*، بوركينا فاسو*، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا*، الكاميرون*، كندا*، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي*، الصين*[1]، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية*، جمهورية الكونغو، كوستاريكا*، كوت ديفوار*، كرواتيا*، كوبا*، قبرص*، جمهورية التشيك*، الدنمارك*، جيبوتي، دومينيكا*،

جمهورية الدومينيكان*، الإكوادور*، مصر*، السلفادور*، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا*، إثيوبيا*، فيجي*، فنلندا*، فرنسا*[أ]، الغابون، غامبيا*، جورجيا، ألمانيا*، غانا*، اليونان*، غرينادا*، غواتيمالا*، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا*، هايتي، الكرسي الرسولي*، هندوراس*، هنغاريا*، أيسلندا*، إندونيسيا*، إيران*، العراق*، أيرلندا*، إيطاليا*، جامايكا*، اليابان*، الأردن*، كازاخستان*، كينيا، كيريباتي*، كوريا الجنوبية*، كوريا الشمالية[أ]، الكويت*، قيرغيزستان*، لاوس*، لاتفيا*، لبنان*، ليسوتو*، ليبيريا، ليبيا*، ليختنشتاين*، ليتوانيا*، لكسمبورغ*، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)*، مدغشقر*، ملاوي*، ماليزيا*، المالديف*، مالي*، مالطا*، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس*، المكسيك*، مكرونيزيا، مولدوفا، موناكو*، منغوليا*، الجبل الأسود، المغرب*، موزامبيق، ميانمار*، ناميبيا*، ناورو*، نيبال*، هولندا*، نيوزيلندا*، نيكاراغوا*، النيجر، نيجيريا*، النرويج*، سلطنة عُمان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي*، بيرو*، الفيليبين*، بولندا*، البرتغال*، قطر، رومانيا*، روسيا*[أ]، رواندا، سانت كيتس ونيفيس*، سانت لوسيا*، سانت فنسنت وجزر غرينادين*، ساموا*، سان مارينو*، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، السنغال*، صربيا*، سيشيل*، سيراليون، سنغافورة*، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، جزر سليمان*، الصومال، جنوب أفريقيا*، إسبانيا*، سريلانكا*، السودان*، سورينام*، سوازيلند*، السويد*، سويسرا*، سورية*، تايوان، طاجيكستان*، تنزانيا*، تايلند*، توغو، تيمور ليشتي، توغو*، تونغا*، ترينيداد وتوباغو*، تونس*، تركيا*، تركمانستان، توفالو*، أوغندا*، المملكة المتحدة*[أ]، أوكرانيا*، الإمارات العربية المتحدة*، أوروغواي*، الولايات المتحدة*[أ]، أوزبكستان*، فانواتو، فنزويلا*، فيتنام*، اليمن*، زامبيا*، زيمبابوي*.

* دولة طرف (181) ذات اتفاقات ضمانات نافذة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما تتطلّب المعاهدة، أو تبرمها دولة حائزة أسلحة نووية على أساس طوعي. إضافة إلى هذه الدول البالغ عددها 181 دولة، اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، وقعت كل من كابو فيردي وغينيا وغينيا بيساو وميكرونيزيا وفلسطين وتيمور الشرقية اتفاقيات ضمانات لكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد.

| دولة حائزة أسلحة نووية كما تعرّفها المعاهدة.

أ في 12 آذار/مارس 1993، أعلنت كوريا الشمالية انسحابها من معاهدة عدم الانتشار على أن يصبح الإنسحاب نافذًا في 12 حزيران/يونيو 1993. ثم قرّرت «تعليق الانسحاب في 11 حزيران/يونيو. وفي 10 كانون الثاني/يناير 2003، أعلنت كوريا الشمالية انسحابها الفوري من المعاهدة. وكان ثمة اتفاق ضمانات نافذًا في ذلك الوقت. وتنازع الأطراف الأخرى في الوضعية الحالية لكوريا الشمالية.

**نص المعاهدة:** International Atomic Energy Agency, INFCIRC/140, 22 April 1970, <http://www.iaea.org/sites/default/files/ publications/documents/infcircs/1970/infcirc140.pdf>

**بروتوكولات ضمانات إضافية نافذة (137)**: أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلادش، البحرين، بلجيكا، بينين، البوسنة والهرسك، بوتسوانا،

بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطيّة، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إثيوبيا، إستونيا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبيّة، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أورغواي، أوزبكستان، فاناتوا، فيتنام.

1 أصبح بروتوكول إضافي لأرض غرينلند الدنماركية نافذًا في 22 آذار/مارس 2013.

ملاحظة: وافقت تايوان على تنفيذ التدابير التي يتضمنها نموذج بروتوكول الضمانات الإضافية.

**وقّعت على برتوكول الضمانات الإضافية لكن لم يصبح نافذاً** (14): الجزائر، بيلاروس، بينين، الرأس الأخضر، غينيا، غينيا ـ بيساو، إيران*، كيريباتي، لاوس، ماليزيا، ميانمار، تيمور ليشتي، تونس، زامبيا.

* أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرّية أنها ستطبّق اعتبارًا من 16 كانون الثاني/يناير 2016 البروتوكول الإضافي الذي وقّعت عليه في عام 2003 ولم تصدّقه.

**نص نموذج بروتوكول الضمانات الإضافية:** International Atomic Energy Agency, INFCIRC/540 (corrected), Sep. 1997, <https:// www.iaea.org/sites/default/files/infcirc540c.pdf>

## معاهـدة حظـر وضـع أسلحـة نوويـة وأسلحـة دمار شامـل أخرى في قاع البحر وقعر المحيط وتحت تربته التحتية (معاهدة قاع البحر)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 11 شباط/فبراير 1971؛ أصبحت نافذة في 18 أيار/مايو 1972؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة زرع أي أسلحة نووية أو أي أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل أو وضعها في قاع البحر وقعر المحيط وتربته التحتية خارج الحدّ الخارجي لمنطقة تمتد 12 ميلاً بحريًا (22 كيلومترًا)، فضلاً عن المنشآت أو أجهزة الإطلاق أو أي مرافق أخرى مصممة خصّيصًا لتخزين مثل هذه الأسلحة أو اختبارها أو استخدامها.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

**الأطراف (95)**: أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل*، بلغاريا، كندا*، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، إثيوبيا، فنلندا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إيران، العراق، أيرلندا، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، الأردن، كوريا الجنوبية، لاوس، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، لكسمبورغ، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، المكسيك*، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، بنما، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرينسيب، السعودية، صربيا*، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايوان، توغو، تونس، تركيا*، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، فيتنام*، اليمن، زامبيا.

* مع تحفظ و/أو إعلان.

**وقَّعت لكنها لم تصدِّق (21)**: بوليفيا، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كولومبيا، كوستاريكا، غينيا الاستوائية، غامبيا، غينيا، هندوراس، لبنان، ليبيريا، مدغشقر، مالي، ميانمار، باراغواي، السنغال، سيراليون، السودان، تنزانيا، أوروغواي.

**نص المعاهدة:** British Foreign and Commonwealth Office, Treaty Series no. 13 (1973), <https://assets.publishing.service. gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/269694/Treaty_Prohib_Nuclear_SeA - Bed.pdf>

## اتفاقيّة حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) والسمية وتدميرها (معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، BTWC)

فُتح باب التوقيع عليها في لندن وموسكو وواشنطن، دي سي، في 10 نيسان/أبريل 1972؛ أصبحت نافذة في 26 آذار/مارس 1975؛ الجهات الوديعة: الحكومات البريطانية والروسية والأمريكية.

تحظر المعاهدة تطوير العوامل الجرثوميّة أو العوامل البيولوجيّة الأخرى أو الموادّ السامّة أو إنتاجها أو تخزينها أو حيازتها بوسائل أخرى أو الاحتفاظ بها أيًا يكن أصلها أو طريقة إنتاجها أو أنواعها، وبكميات لا مبرّر لها لأغراض وقائية أو حمائية أو سلمية أخرى، فضلاً عن أسلحة ومعدات أو وسائل إيصال معدَّة لاستخدام مثل هذه العوامل السامة لأغراض عدوانية أو في نزاع مسلح. ويجب أن يتم تدمير العوامل والمواد السامة والأسلحة والمعدات ووسائل الإطلاق التي تملكها الدول الأطراف، أو تحويلها إلى أغراض سلمية في موعد لا يتعدى تسعة أشهر من تاريخ نفاذ المعاهدة لكل بلد.

وتعقد الدول الأطراف اجتماعات سنوية سياسية وفنية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. وثمة وحدة لدعم التنفيذ مكوّنة من ثلاثة أشخاص، مقرّها جنيف، تدعم الأطراف في تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك تسهيل جمع وتوزيع تدابير بناء الثقة السنوية، كما تدعم جهودها لتحقيق العضوية الشاملة.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

**الأطراف (184)**: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا*، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين*، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك*، الدنمارك، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، غويانا، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا*، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية*، الكويت*، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا*، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك*، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت

لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، أرلوحيد السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا*، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا*، تايوان، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

* بتحفظ و/أو إعلان.

**وقَّعت لكن لم تصدق (4)**: مصر، هايتي، الصومال، سورية

**نص المعاهدة:** British Foreign and Commonwealth Office, Treaty Series no. 11 (1976), <https://assets.publishing.service. gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/269698/Convention_Prohibition_Stock_Bacterio.pdf>

## اتفاقيّة حظر الاستخدام العسكري أو أي استخدام معادٍ آخر لتقنيات التعديل البيئي (اِتفاقية إنمود)

فُتح باب التوقيع عليها في جنيف في 18 أيار/مايو 1977؛ أصبحت نافذة في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1978؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر الاتفاقية الاستخدام العسكري أو أي استخدام عدائي آخر لتقنيات التعديل البيئي ذات التأثير الواسع أو الدائم أو الحادّ وسائل للتدمير أو الإضرار أو إلحاق الأذى بدول أطراف في المعاهدة. ويشير مصطلح «تقنيات التعديل البيئي» إلى أي تقنية لإحداث تغيير ـ من خلال تلاعب متعمّد بعمليات طبيعية ـ في ديناميات الأرض أو تركيبها أو بنيتها، بما في ذلك نباتاتها وحيواناتها، ويابستها، ومحيطها المائي، وغلافها الجوي، أو الفضاء الخارجي. وتحدّد التفاهمات التي تم التوصّل إليها في أثناء المفاوضات، لكنها لم تدوَّن في المعاهدة، مصطلحات «واسع» و«دائم» و«حاد».

**الأطراف (78)**: أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البرازيل، بلغاريا، الرأس الأخضر، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين*، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، دومينيكا، مصر، إستونيا، فنلندا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية*، الكويت، قيرغيزستان، ليتوانيا، لاوس، ملاوي، موريشيوس، منغوليا، هولندا*، نيوزيلندا، نيكارغوا، النيجر، النرويج، باكستان، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، رومانيا، روسيا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرينسيب، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، اليمن.

* مع تحفّظ و/أو إعلان.

**وقَّعت لكن لم تصدّق (16)**: بوليفيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، الكرسي الرسولي، أيسلندا، إيران، العراق، لبنان، ليبيريا، لكسمبورغ، المغرب، البرتغال، سيراليون، سورية، تركيا، أوغندا.

**نص الاتفاقية:** United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/AM/Ch_XXVI_01p.pdf 39-00 19781005/10/Treaties/1978>.

## اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية

فُتح باب التوقيع على الاتفاقية الأصلية في فيينا ونيويورك في 3 آذار/مارس 1980؛ أصبحت نافذة في 8 شباط/فبراير 1987. اعتُمدت التعديلات في 8 تموز/يوليو 2005؛ وأصبحت الاتفاقية المعدّلة نافذة لدى الدول المصدّقة عليها في 8 أيار/مايو 2016؛ الجهة الوديعة: المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

تُلزم الاتفاقية الأصلية – كانت تسمى **اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية** ـ الأطراف بحماية المواد النووية التي تُستخدم للأغراض السلمية في أثناء النقل الدولي.

وستلزم الاتفاقية التي عدّلت وأعيدت تسميتها الأطراف بحماية المنشآت النووية والمواد المستخدمة للأغراض السلمية في أثناء التخزين والنقل.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته 180 يومًا.

**أطراف الاتفاقية الأصلية (160)**: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر*، أندورا*، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا، النمسا*، أذربيجان*، جزر البهاما، البحرين*، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا*، بينين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا*، قبرص*، جمهورية التشيك، الدنمارك*، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور*، غينيا الاستوائيّة، إستونيا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية*، فيجي، فنلندا*، فرنسا*، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا*، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند*، إندونيسيا*، أيرلندا*، إسرائيل*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، الأردن*، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبية*، الكويت*، قيرغيزستان، لاوس*، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ*، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق*، ميانمار، ناميبيا، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج*، عُمان*، باكستان*، بالاو، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو*، الفيليبين، بولندا، البرتغال*، قطر*، رومانيا*، روسيا*، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا*، سان مارينو، المملكة العربية السعودية*، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب

أفريقيا*، إسبانيا*، السودان، سوازيلند، السويد*، سويسرا*، سوريا، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا*، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربيّة المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، اليمن، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

**وقعت لكن لم تصدّق (1)**: هايتي.

**ملاحظة:** إضافة إلى الدول الطرف الـ 160 اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، انضمت إريتريا إلى الاتفاقية في 13 آذار/مارس 2020.

**نص الاتفاقية:**International Atomic Energy Agency, INFCIRC/274, Nov. 1979, <https://www.iaea.org/sites/default/files/ infcirc274.pdf>

**أطراف الاتفاقية المعدَّلة (123)**: ألبانيا، الجزائر، أنتيغوا، وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا*، أستراليا، النمسا، أذربيجان*، البحرين، بنغلادش، بلجيكا*، بينين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا*، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك*، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، إستونيا، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية*، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل*، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقًا)، مدغشقر، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، مولدوفا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا*، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان*، فلسطين، بنما، باراغواي*، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان مارينو، السعودية، صربيا، سيشيل، سنغافورة*، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية*، طاجيكستان، تايلند، تونس، تركيا*، تركمانستان، الملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة*، أوزبكستان، فيتنام.

* بتحفّظ و/أو إعلان.

**ملاحظة:** إضافة إلى الدول الطرف الـ 123 اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، انضمت إريتريا إلى الاتفاقية المعدلة في 13 آذار/مارس 2020.

**النص المعدَّل والنصّ الموحّد للاتفاقية المعدّلة:**International Atomic Energy Agency, INFCIRC/274/Rev.1/Mod.1, 9 May 2016, <https:// www.iaea.org/sites/default/files/ infcirc274r1m1.pdf>

## اتفاقية المحظورات أو القيود على استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية «الأسلحة غير الإنسانية»)

فُتح باب التوقيع على الاتفاقية والبروتوكولات 1 و2 و3 في نيويورك في 10 نيسان/أبريل 1981؛ أصبحت نافذة في 2 كانون الأول/ديسمبر 1983؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

الاتفاقية «معاهدة جامعة» يُمكن أن تُعقد بموجبها اتفاقات محدّدة على شكل بروتوكولات. ولكي تصبح أي دولة طرفًا فيها، يجب عليها أن تصدّق على اثنين من البروتوكولات على الأقل.

فُتح باب التوقيع على تعديل المادّة 1 من الاتفاقيّة الأصليّة في جنيف في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2001. وهو يوسّع نطاق التطبيق ليشمل النزاعات المسلّحة غير الدوليّة. وأصبحت الاتفاقيّة المعدّلة نافذة في 18 أيار/مايو 2004.

البروتوكول 1 يحظر استخدام أسلحة يُقصد بها الإيذاء بشظايا لا يمكن كشفها في الجسم البشري بالأشعة.

البروتوكول 2 يحظر أو يقيّد استخدام الألغام والأشراك وغيرها من الأجهزة. البروتوكول 2 المعدّل، الذي أصبح نافذًا في 3 كانون الأول/ديسمبر 1998، يعزّز القيود المتعلقة بالألغام المضادّة للأفراد.

البروتوكول 3 يقيّد استخدام الأسلحة الحارقة.

البروتوكول 4، الذي أصبح نافذًا في 30 تموز/يوليو 1998، يحظر استخدام الأسلحة الليزرية المصمَّمة خصّيصًا لإحداث عمى دائم للرؤية غير المعزّزة.

البروتوكول 5، الذي أصبح نافذًا في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، يقرّ بالحاجة إلى تدابير ذات طبيعة عامّة لتقليل مخاطر مخلّفات الحرب من المتفجّرات وآثارها.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة وبروتوكولاتها، بعد تقديم إشعار مدته سنة. لكن إذا كان الطرف متورّطًا في نزاع مسلّح أو احتلال في ذلك الوقت، لا يصبح الانسحاب نافذًا إلى أن ينتهي النزاع أو الاحتلال وتستوفى التزامات الطرف.

**الأطراف في الاتفاقية والبروتوكولات الأصلية (125)**: أفغانستان، الجزائر، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، تشيلي، الصين*، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص*، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا*، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي*، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إسرائيل*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية

مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، مدغشقر، المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، باكستان، بنما، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا*، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، توغو، تونس، تركيا*، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة*، أوزبكستان، فنزويلا، زامبيا.

* بتحفظ و / أو إعلان.

(1) طرف في البروتوكولين 1 و2 لعام 1981 فقط.

(2) طرف في البروتوكولين 1 و3 لعام 1981 فقط.

(3) طرف في البروتوكول 1 لعام 1981 فقط.

(4) طرف في البروتوكول 2 لعام 1981 فقط.

(5) طرف في البروتوكول 3 لعام 1981 فقط.

**أطراف وقعت على الاتفاقية والبروتوكولات الأصلية لكن لم تصدّق عليها (4)**: مصر، نيجيريا، السودان، فيتنام.

**الأطراف الموقّعة على الاتفاقيّة المعدّلة والبروتوكولات الأصليّة (86)**: أفغانستان، الجزائر، ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي*، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا) مالطا، المكسيك*، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، بنما، البارغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، صربيا، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، الولايات المتحدة، زامبيا.

*بتحفّظ و/أو إعلان.

**الأطراف في البروتوكول 2 المعدّل (106)**: أفغانستان، ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا*، بنغلادش، بيلاروس*، بلجيكا*، بينين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين*، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص،

جمهورية التشيك، الدنمارك*، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا*، فرنسا*، الغابون، جورجيا، ألمانيا*، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا*، أيسلندا، الهند، أيرلندا*، إسرائيل*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، الأردن، كوريا الجنوبية*، الكويت، لاتفيا، لبنان، لليبيريا، ليختنشتاين*، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، مدغشقر، المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، باكستان*، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا*، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة*، أوكرانيا*، أورغواي، الولايات المتحدة*، فنزويلا، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

**الأطراف في البروتوكول 4 (109)**: أفغانستان، الجزائر، ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا*، النمسا*، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا*، بينين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، تشيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا*، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا*، إسرائيل*، إيطاليا*، جامايكا، اليابان، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين*، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، مدغشقر، المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ناورو، هولندا*، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، باكستان، بنما، البارغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا*، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا*، إسبانيا، سريلانكا، السويد*، سويسرا*، طاجيكستان، تونس، تركيا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، أورغواي، الولايات المتحدة*، أوزبكستان.

* بتحفظ و/أو إعلان.

**الأطراف في البروتوكول 5 (96)**: أفغانستان، ألبانيا، الأرجنتين*، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، بينين، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين*، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ بيساو، الكرسي الرسولي*، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا،

ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، مدغشقر، مالي، مالطا، موريشيوس، مولدوفا، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا*، نيكاراغوا، النرويج، باكستان، بنما، الباراغواي، البيرو، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السعودية، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تونس، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة*، زامبيا

* بتحفّظ و/أو إعلان.

**نصوص الاتفاقية الأصلية والبروتوكولات:** United Nations Treaty Collection, <http://treaties.un.org/doc/Treaties/1983/12/19831202 01-19 AM/XXVI-2-revised.pdf>

**نص الاتفاقية المعدّلة:** United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2001/12/20011221 01-23 AM/Ch_XXVI_02_cp.pdf>

**نص البروتوكول 2 المعدّل:** United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1996/05/19960503 01-38 AM/Ch_XXVI_02_bp.pdf>

**نص البروتوكول 4 المعدّل:** United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1995/10/19951013 01-30 AM/Ch_XXVI_02_ap.pdf>

**نص البروتوكول 5 المعدّل:** United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2003/11/20031128 01-19 AM/Ch_XXVI_02_dp.pdf>

## اتفاقيّة حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)

فُتح باب التوقيع عليها في باريس في 13 كانون الثاني/يناير 1993؛ أصبحت نافذة في 29 نيسان/إبريل 1997؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر المعاهدة تطوير الأسلحة الكيميائيّة وإنتاجها وحيازتها ونقلها وتخزينها واستخدامها. ويتكوّن نظام معاهدة الأسلحة الكيميائية من أربع ركائز: نزع الأسلحة، وعدم الانتشار، والمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية، والتعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للكيمياء.

تعهّد كل طرف بتدمير أسلحته الكيميائية بحلول 29 نيسان/أبريل 2012. وبحلول ذلك التاريخ، لم تكن إلا ثلاث دول أطراف قد دمّرت مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية من بين الدول الأطراف السبع التي أعلنت عنها في ذلك التاريخ (ألبانيا، والهند، وكوريا الجنوبية)، وأكملت روسيا تدمير مخزونها في عام 1917، في حين تواصل العراق وليبيا وروسيا والولايات المتحدة تدمير مخزوناتها. أما مخزون الأسلحة الكيميائية الذي أعلنت عنه سورية عندما انضمّت إلى المعاهدة في عام 2013، فقد دُمّر في عام 2016. وسيتواصل تدمير الأسلحة الكيميائية القديمة والمهجورة عندما يُكشف عنها في ميادين القتال السابقة على سبيل المثال.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة، بعد تقديم إشعار مدته 90 يومًا، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

**الأطراف (193)**: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديموقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج، عُمان، باكستان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرنسيبي، السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

**دول وقعت ولم تصدّق (1)**: إسرائيل.

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/PM/CTC-XXVI_03_ocred.pdf 52-07 19970429/04/Treaties/1997>

## معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

فُتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 24 أيلول/سبتمبر 1996؛ لم تصبح نافذة؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة

تحظر المعاهدة إجراء أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر، وتحثّ كل طرف

على منع أي تفجير نووي كهذا في أي مكان تحت سلطته أو سيطرته، والامتناع عن التسبّب بإجراء أي تفجير اختباري لسلاح نووي أو أي تفجير نووي آخر أو التشجيع عليه أو المشاركة فيه بأي طريقة.

يتكوّن نظام التحقّق الذي أنشأته المعاهدة من نظام مراقبة دولي للكشف عن علامات على انفجارات نووية، ومركز بيانات دولي لجمع وتوزيع البيانات المستمدّة من نظام المراقبة الدولي، والحقّ في التفتيش الموقعي لتحديد ما إذا كان الانفجار قد حدث. وينفّذ العمل عن طريق منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

تصبح المعاهدة نافذة بعد 180 يومًا من تاريخ إيداع صكوك تصديق 44 دولة مدرجة في قائمة في ملحق للمعاهدة. وتمتلك كل الدول الأربع والأربعين مفاعلات لتوليد الطاقة النووية و/أو مفاعلات أبحاث نووية. وفي انتظار بدء نفاذ المعاهدة، تعدّ لجنة تحضيرية لتنفيذ المعاهدة وإنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

بعد أن تصبح المعاهدة نافذة، يجوز لأي طرف الانسحاب منها بعد تقديم إشعار مدته ستة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

**الدول المطلوب منها التصديق لنفاذ المعاهدة (44)**: الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، تشيلي، الصين*، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر*، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، الهند*، إندونيسيا، إيران*، إسرائيل*، إيطاليا، اليابان، كوريا الشمالية*، كوريا الجنوبية، المكسيك، هولندا، النرويج، باكستان*، بيرو، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة*، فيتنام.

* **دول لم تصدق على المعاهدة.**

**التصديقات المودعة (168)**: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بينين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطيّة، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الجنوبية، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف،

مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ماينمار، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سوازيلند، سويسرا، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فاناتوا، فنزويلا، فيتنام، زامبيا، زيمبابوي.

**وقعت لكن لم تصدّق (16)**: الصين، جزر القمر، مصر، غينيا الاستوائية، غامبيا، إيران، إسرائيل، نيبال، بابوا غينيا الجديدة، ساو تومي وبرنسيبي، جزر سليمان، سريلانكا، تايلند، تيمور ليستي، الولايات المتحدة، اليمن.

**ملاحظة**: إضافة إلى 167 دولة صدّقت على المعاهدة لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2019، صدّقت زيمبابوي في 13 شباط/فبراير 2019.

**نص المعاهدة**: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1997/09/19970910 07-37 AM/Ch_XXVI_04p.pdf>

## اتفاقية حظر استخدام الألغام المضادّة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها وتدميرها

فُتح باب التوقيع عليها في أوتاوا في 3 4 كانون الأول/ديسمبر 1997 وفي نيويورك في 5 كانون الأول/ديسمبر 1997؛ أصبحت نافذة في 1 آذار/مارس 1999؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة.

تحظر الاتفاقية الألغام المضادة للأفراد، وهي معرَّفة بأنها ألغام مصمَّمة لتنفجر عند قدوم شخص ما أو اقترابه منها أو ملامستها وأنها تُقعِد أو تجرح أو تقتل شخصًا واحدًا أو أكثر.

يتعهّد كل طرف بتدمير كل الألغام المضادة للأفراد المخزونة لديه في أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز أربع سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف. ويتعهّد كل طرف أيضًا بتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغّمة التي تقع تحت سلطته أو سيطرته في تاريخ لا يتجاوز عشر سنوات من نفاذ التنفيذ بالنسبة إلى تلك الدولة الطرف.

يجوز لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدته سنة أشهر، لكن إذا كان الطرف متورّطًا في نزاع مسلّح في ذلك الوقت، لا يصبح الانسحاب نافذًا إلى أن ينتهي النزاع.

**الأطراف (164)**: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أستراليا*، النمسا*، جزر البهاما، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، ، بوتان، بوليفيا، البوسنة

والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، كندا*، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي*، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك*، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان*، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا- بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباتي، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا*، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس*، المكسيك، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود*، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج، بنما، بالاو، بابوا نيو غينيا، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، رَوَاندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرنسيبي، السنغال، صربيا*، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا*، جنوب السودان، إسبانيا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد*، سويسرا*، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، تيمور ليستي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوكرانيا، أوروغواي، فاناتوا، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

* مع تحفظ و/أو إعلان.

**وقّعت لكن لم تصدق:** جزر مارشال

نص الاتفاقية: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1997/09/19970918 07-53 AM/Ch_XXVI_05p.pdf>

## نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

فُتح للتوقيع في روما في 17 تموز/يوليو 1998 وفي نيويورك في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1998؛ وأصبح نافذًا في 1 تموز/يوليو 2002؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للأمم المتحدة

أنشأ نظام روما الأساسي المحكمة الجنائية الدولية، وهي محكمة دولية دائمة تتعامل مع اتهامات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان. ويمكن أن تحقّق المحكمة الجنائية الدولية في جريمة مزعومة وقعت على أراضي دولة طرف أو ارتكبتها دولة طرف أو أحالها عليها مجلس الأمن الدولي. ولا يجوز أن تقاضي المحكمة الجنائية الدولية أي جريمة إلا إذا كانت المحاكم المحلية غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك.

**التعديل على المادّة 8 في 10 حزيران/يونيو 2010** يجعل استخدام أسلحة كيميائية والطلقات

في النزاعات غير الدولية من جرائم الحرب. وتجعل سلسلة التعديلات على المادة 8 المعتمدة في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 من جرائم الحرب استخدام الأسلحة التي تستخدم عوامل ميكروبية أو بيولوجية أخرى أو السموم، والأسلحة التي يكون أثرها الرئيسي الإصابة بشظايا لا يمكن كشفها بالأشعة السينية في جسم الإنسان، وأسلحة الليزر المسبّبة للعمى. وتصبح التعديلات على المادة 8 نافذة بالنسبة إلى الأطراف التي قبلتها بعد سنة واحدة من قبولها.

التعديلات المعتمدة في 11 حزيران/يونيو 2010 تحدّد جريمة العدوان. وقد أصبح اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان مفعّلاً في 17 تموز/يوليو 2018. ومنذ ذلك التاريخ، صار يجوز لمجلس الأمن الدولي إحالة عمل العدوان الواضح إلى المحكمة الجنائية الدولية، بصرف النظر عما إذا كان يشمل دولاً أطرافًا أو غير أطراف في القانون الأساسي.

ويجوز للدولة الانسحاب من القانون الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية بتقديم إشعار مدّته 12 شهرًا.

**الأطراف في قانون روما الأساسي (123)**: أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أستراليا*، النمسا، بنغلادش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا*، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا*، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غويانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن*، كينيا، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، المالديف، مالي، مالطا*، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزيلندا*، النيجر، نيجيريا، النرويج، فلسطين، بنما، بالاو، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال*، رومانيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سورينام، السويد*، سويسرا، طاجيكستان، تنزانيا، تيمور ليستي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة*، أوروغواي، فاناتوا، فنزويلا، زامبيا.

* مع تحفظ و/أو إعلان.

**دول وقّعت ولم تصدّق (31)**: الجزائر، أنغولا، أرمينيا، جزر البهاما، البحرين، الكاميرون، مصر، إريتريا، غينيا ـ بيساو، هايتين إيران، إسرائيل*، جاميكا، الكويت، قيرغيزستان، موناكو، المغرب، موزامبيق، عمان، روسيا*، ساو تومي وبرنسيب، جزر سليمان، السودان*، سورية، تايلند، أوكرانيا[1]، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة*، أوزبكستان، اليمن، زيمبابوي.

* أعلنت هذه الدول أنها لم تعد ترغب في أن تصبح أطرافًا في القانون الأساسي.

[1] قبلت أوكرانيا اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلّق بالجرائم المزعومة المرتكبة على أراضيها منذ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

**ملاحظات**: انسحبت بروناي من القانون الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017. أعلنت غامبيا وجنوب أفريقيا في عام 2016 أنهما ستنسحبان، لكنهما ألغتا الإعلانين في عام 2017. وفي 17 آذار/مارس 2018، قدّمت الفيليبين إشعارًا بأنها ستنسحب من القانون الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية، وسيكون انسحابها نافذًا اعتبارًا من 17 آذار/مارس 2019.

**الدول الأطراف في التعديل على المادّة 8 في 10 حزيران/يونيو 2010 (38)**: أندورا، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بوتسوانا، تشيلي، ريكا كوستا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، السلفادور، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غويانا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا سابقًا)، مالطا، موريشيوس، هولندا، النرويج، فلسطين، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي.

**الدول الأطراف في التعديل الذي أجري في 11 حزيران/يونيو 2010 (39)**: أندورا، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، بوتسوانا، تشيلي، ريكا كوستا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الإكوادور، السلفادور، إستونيا، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غويانا، أيسلندا، أيرلندا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا سابقًا)، مالطا، هولندا، فلسطين، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي.

**الدول الأطراف في التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن الأسلحة التي تستخدم عوامل ميكروبية أو بيولوجية أخرى، أو سمومًا (2)**: لوكسبورغ، سلوفاكيا

**الدول الأطراف في التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن الأسلحة التي يكون أثرها الرئيسي الإصابة بشظايا لا يمكن كشفها بالأشعة السينية في الجسم (2)**: لوكسبورغ، سلوفاكيا

**الدول الأطراف في التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن أسلحة الليزر المسبّبة للعمى (2)**: لوكسبورغ، سلوفاكيا

**نص القانون الأساسي**: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/1998/07/19980717 06-33 PM/Ch_XVIII_10p.pdf>

**نص التعديل على المادّة 8 في 10 حزيران/يونيو 2010**: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2010/10/2010101105-46 PM/CN.533.2010.pdf>

**نص التعديل الذي أجري في 11 حزيران/يونيو 2010**: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2010/06/2010061105-56 PM/CN.651.2010.pdf>

**نص التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن الأسلحة التي تستخدم عوامل ميكروبية أو بيولوجية أخرى، أو سمومًا:** United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2018/CN.116.2018-Eng.pdf>

**نص التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن الأسلحة التي يكون أثرها الرئيسي الإصابة بشظايا لا يمكن كشفها بالأشعة السينية في الجسم:** United Nations Treaty Collection, <http://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2018/CN.125.2018-Eng.pdf>

**نص التعديل على المادّة 8 في 14 كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن أسلحة الليزر المسبّبة للعمى:** United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2018/CN.126.2018-Eng.pdf>

## اتفاقية الذخائر العنقودية

فُتح باب التوقيع عليها في أوسلو في 3 كانون الأول/ديسمبر 2008. أصبحت نافذة في 1 آب/أغسطس 2010. الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة.

أهداف الاتفاقية هي حظر استخدام وإنتاج ونقل وتخزين الذخائر العنقودية التي تلحق أذى غير مقبول بالمدنيين، ووضع إطار عمل للتعاون والمساعدة يضمن توفير الرعاية المناسبة وإعادة تأهيل الضحايا، وتطهير المناطق الملوثة، والتثقيف بغية تقليل المخاطر، وتدمير المخزونات. لكن الاتفاقية لا تسري على الألغام.

يتعهد كل طرف بتدمير كل الذخائر العنقودية المخزونة لديه في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد لا يتجاوز ثماني سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية لتلك الدولة الطرف. وكانت المواعيد النهائية الأولى لتدمير المخزونات في عام 2018. كما يتعهد كل طرف بإزالة وتدمير كل الذخائر العنقودية في المناطق الملوثة الخاضعة لولايته أو سيطرته في موعد لا يتجاوز 10 سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى تلكُ الدولة الطرف. المواعيد النهائية الأولى للإزالة هي في عام 2020.

أنشئت في عام 2015 وحدة لدعم التنفيذ مكوّنة من ثلاثة أشخاص، مقرّها في جنيف، كي تقدّم إلى الأطراف المشورة والدعم التقني، وأشياء أخرى.

يجوز لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدته ستة أشهر، لكن إذا كان الطرف متورّطًا في نزاع مسلّح في ذلك الوقت، لا يصبح الانسحاب نافذًا إلى أن ينتهي النزاع.

**الأطراف (107)**: أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، بلجيكا*، بليز، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، الكاميرون، كندا، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جزر كوك، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور*، فيجي، فرنسا، غامبيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، الكرسي الرسولي*، هندوراس،

هنغاريا، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، مالي، المالديف، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، هولندا، نيوزلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، فلسطين، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، البرتغال، رواندا، ساموا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السنغال، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، سوازيلند، السويد، سويسرا، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، المملكة المتحدة، أوروغواي، زامبيا.

* بتحفظ و/أو إعلان.

**وقعت لكن لم تصدّق (14)**: أنغولا، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبرص، جيبوتي، هايتي، إندونيسيا، جامايكا، كينيا، ليبيريا، نيجيريا، ساو تومي وبرنسيبي، تنزانيا، أوغندا.

**ملاحظة**: إضافة إلى الدول الـ (107) الأطراف لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2020، صدّقت ساو تومي وبرينسيبي على الاتفاقية في 27 كانون الثاني/يناير 2020.

**نص الاتفاقية**: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Publication/CTC/26_6.pdf>

## معاهدة تجارة الأسلحة

فُتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 3 حزيران/يونيو 2013؛ أصبحت نافذة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2014. الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة

الغرض من المعاهدة وضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، ومنع واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ومنع تحويلها.

ومن الأمور الأخرى، تحظر المعاهدة أي دولة طرف من التصريح بنقل أسلحة إذا كانت ستُستخدم في ارتكاب إبادة جماعية، أو جرائم ضدّ الإنسانية، أو جرائم حرب. وتتطلب المعاهدة أيضًا من الدولة المصدّرة تقييم احتمال أن تقوّض الأسلحة المقترح تصديرها السلام والأمن أو أن تُستخدم لارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعلى كل طرف أن يقدّم تقريرًا سنويًا بخصوص صادرات الأسلحة التقليدية أو وارداتها المصرّح بها أو الفعلية.

أنشأت المعاهدة الأمانة العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة، ومقرها في جنيف، لدعم الأطراف في تنفيذها. ومن مهامّها، جمع التقارير السنوية المقدمة من كل طرف عن واردات وصادرات الأسلحة التقليدية.

يجوز لأي طرف أن ينسحب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدّته 90 يومًا.

**التصديقات المودعة (105)**: ألبانيا، أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنين، بوتان، البرازيل، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا ـ بيساو، غويانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان*، كوريا الجنوبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين*، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدنيا اليوغسلافية سابقًا)، مدغشقر، المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، موزامبيق، هولندا، نيوزيلندا*، النيجر، نيجيريا، النرويج، بالاو، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا*، توغو، ترينيداد وتوباغو، توفالو، المملكة المتحدة، أوروغواي، زامبيا.

* بتحفّظ و/أو إعلان

**وقّعت لكن لم تصدّق (33)**: أندورا، أنغولا، البحرين، بنغلادش، بوروندي، كمبوديا، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جيبوتي، إسواتيني، الغابون، هايتي، إسرائيل، كيريباتي، ليبيا، ملاوي، ماليزيا، منغوليا، ناميبيا، ناورو، بالاو، الفيليبين، رواندا، ساو تومي وبرنسيبي، سنغافورة، تنزانيا، تايلند، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة*، فانواتو، زيمباوبوي.

* أعلنت هذه الدولة نيتها بالانسحاب من المعاهدة.

**نص المعاهدة**: United Nations Office for Disarmament Affairs <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2013/04/20130410 12_01 PM/Ch_XXVI_08.pdf>

## معاهدة حظر الأسلحة النووية

فُتح باب التوقيع عليها في نيويورك في 20 أيلول/سبتمبر 2017؛ لم تصبح نافذة؛ الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة.

تذكر المعاهدة في ديباجتها العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، وتحتجّ بمبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعد القانون الدولي المطبقة في النزاعات المسلحة. وتحظر المعاهدة على الدول الأطراف تطوير الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو اختبارها أو إنتاجها أو تصنيعها أو الحصول عليها أو امتلاكها أو تخزينها. ويحظر على الدول الأطراف استخدام الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو التهديد باستخدامها. وأخيرًا، لا يجوز للدول الأطراف السماح بتمركز الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أو تركيبها أو نشرها في أراضيها.

تحدد الاتفاقية إجراءات إزالة الأسلحة النووية لأي دولة طرف تمتلكها أو تحوزها أو تسيطر عليها بعد 7 تموز/يوليو 2017، على أن تشرف عليها «سلطة أو سلطات دولية مختصة» تعيّنها الدول الأطراف. ويتعيّن على كل طرف الحفاظ على اتفاقات الضمانات القائمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعليه، في أدنى حدّ، أن يبرم وينفّذ اتفاق ضمانات شامل مع الوكالة. وتتضمن المعاهدة أيضًا أحكامًا بشأن مساعدة ضحايا اختبار الأسلحة النووية أو استخدامها، واتخاذ التدابير اللازمة والمناسبة للمعالجة البيئية للمناطق الملوّثة.

تصبح المعاهدة نافذة بعد 90 يومًا من إيداع صكّ التصديق الخمسين. ولا تخلّ عضوية المعاهدة بالالتزامات المتوافقة الدولية الأخرى للأطراف (مثل معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية). بعد نفاذ المعاهدة، يستطيع الطرف الانسحاب منها بعد تقديم إخطار رسمي مدّته 12 شهرًا، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة. لكن إذا كان الطرف متورّطًا في نزاع مسلّح في ذلك الوقت، لا يصبح الانسحاب نافذًا إلى أن ينتهي النزاع المسلّح.

**التصديقات المودعة (34)**: أنتيغوا وبربودا، النمسا، بنغلادش، بوليفيا، جزر كوك*، كوستا ريكا، كوبا*، دومينيكا، الإكوادور، السلفادور، غامبيا، غويانا، الكرسي الرسولي، كازاخستان، كيريباتي، لاوس، المالديف، المكسيك، نيوزيلندا*، نيكاراغوا، بالاو، فلسطين، بنما، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، جنوب أفريقيا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فاناتوا، فنزويلا، فيتنام

**وقّعت ولم تصدّق (47)**: الجزائر، أنغولا، بينين، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الدومينيكان، فيجي، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا ـ

بيساو، هندوراس، إندونيسيا، أيرلندا، جامايكا، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيجيريا، باراغواي، بيرو، الفيليبين، سانت كيتس ونيفيس، ساو تومي وبرينسيبي، سيشيل، تنزانيا، تيمور ليستي، توغو، توفالو، زامبيا

**ملاحظة**: بالإضافة إلى الدول الـ 34 التي صدّقت على المعاهدة اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، صدّقت باراغواي عليها في 23 كانون الثاني/يناير 2020 وناميبيا في 20 آذار/مارس 2020. بالإضافة إلى الدول الـ 47 التي وقعت على المعاهدة ولم تصدّق عليها. اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، وقعتها بليز في 6 شباط/فبراير 2020.

**نص المعاهدة**: United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2017/07/20170707 03_42 PM/Ch_XXVI_9.pdf>

## II. المعاهدات الإقليمية

### معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكلو)

فُتح باب التوقيع على المعاهدة الأصلية في مدينة مكسيكو في 14 شباط/فبراير 1967؛ أصبحت نافذة في 22 نيسان/أبريل 1968. عُدلت المعاهدة في السنوات 1990 و1991 و1992؛ الجهة الوديعة: الحكومة المكسيكية.

تحظر المعاهدة على أي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اختبار أي سلاح نووي أو استخدامه أو صناعته أو إنتاجه أو حيازته بأي وسيلة، فضلاً عن تلقّي أي بلد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبحار المحيطة أي سلاح نووي وتركيبه ونشره وامتلاكه بأي صورة من الصور.

وعلى الأطراف إبرام اتفاقات فردية مع الوكالة الدولية للطاقة الذريّة لتطبيق الضمانات على أنشطتها النووية. وللوكالة السلطة الحصرية لإجراء عمليات تفتيش خاصة. وأنشأت المعاهدة أيضًا وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لضمان الامتثال لها.

وباب توقيع المعاهدة مفتوح أمام كل الدول المستقلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

وبموجب البروتوكول الإضافي الأول، تتعهّد الدول التي لها أراضٍ ضمن المنطقة (فرنسا، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) بتطبيق قانون إخلاء هذه الأراضي من الأسلحة النووية العسكرية.

وبموجب البروتوكول الإضافي الثاني، تتعهّد الدول النووية المعترف بها ـ الصين، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ـ باحترام قانون إخلاء أمريكا اللاتينيّة من الأسلحة النووية

وعدم المساهمة في أعمال تنطوي على خرق للمعاهدة وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أطراف المعاهدة.

**أطراف المعاهدة الأصلية (33)**: أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، باربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الأكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فنزويلا.

1 صدّقت على تعديلات السنوات 1990 و1991 و1992.

2 صدّقت على تعديلات سنتي 1990 و1992 فقط.

3 صدّقت على تعديلات سنة 1992 فقط.

4 صدّقت على تعديلات سنة 1991 و1992 فقط.

**أطراف البروتوكول الإضافي الأول (4)**: فرنسا*، هولندا، المملكة المتحدة*، الولايات المتحدة*

**أطراف البروتوكول الإضافي الثاني (5)**: الصين*، فرنسا*، روسيا*، المملكة المتحدة*، الولايات المتحدة*

* بتحفّظ و/أو إعلان.

**النص الأصلي للمعاهدة**: United Nations Treaty Series, vol. 634 (1968), <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume 634/v634.pdf>

**النص المعدل للمعاهدة**: Agency for the Prohibition of Nuclear Weapons in Latin America and the Caribbean, S/Inf. 652 Rev. 3, 29 Jan. 2002, <http://www.opanal.org/wp-content/uploads/2015/ 08/Treaty_Tlatelolco.pdf>

معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)

فُتح باب التوقيع على المعاهدة في راروتونغا في 6 آب/أغسطس 1985؛ أصبحت نافذة في 11 كانون الأول/ديسمبر 1986؛ الجهة الوديعة: أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ.

حُدّدت منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية بأنها تلك الواقعة بين منطقة تطبيق معاهدة تلاتيلوكو في الشرق والساحل الغربي لأستراليا والحد الغربي لبابوا غينيا الجديدة، وبين منطقة تطبيق معاهدة المنطقة القطبية الجنوبية في الجنوب وخط الاستواء، تقريبًا، في الشمال.

تحظر المعاهدة صنع أي جهاز نووي متفجّر أو حيازته بطرق أخرى، فضلاً عن امتلاك مثل هذا الجهاز أو السيطرة عليه من قبل الأطراف في أي مكان داخل المنطقة الموصوفة في مرفق أو خارجها. وتتعهّد الأطراف أيضًا بعدم توريد المواد أو المعدات النووية إلا إذا كانت خاضعة لضمانات الوكالة

الدوليّة للطاقة الذرّيّة ومنع وضع أي جهاز نووي متفجّر على أراضيها فضلاً عن اختباره، وتتعهّد بعدم إلقاء وبمنع إلقاء النفايات المشعّة وغيرها من المواد المشعة في البحر في أي مكان ضمن المنطقة. ويحتفظ كل طرف بحريّته في السماح بزيارات السفن والطائرات الأجنبيّة وعبورها.

المعاهدة مفتوحة أمام توقيع أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ. وإذا انتهك أي طرف أحد الأحكام الأساسية للمعاهدة أو روحها، يجوز لكل طرف آخر الانسحاب منها بعد تقديم إشعار مدّته 12 شهرًا.

بموجب البروتوكول الأول، تتعهّد فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتطبيق محظورات المعاهدة المتعلّقة بصنع الأجهزة النووية المتفجّرة ووضعها واختبارها في الأراضي المسؤولة عنها دوليًا والواقعة ضمن المنطقة.

وبموجب البروتوكول الثاني، تتعهّد الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام جهاز نووي متفجّر ضد الأطراف في المعاهدة أو ضد أي إقليم ضمن المنطقة التي يتولى طرف في البروتوكول الأول المسؤولية عنها دوليًا.

وبموجب البروتوكول الثالث تتعهّد الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وروسيا بعدم اختبار أي جهاز نووي متفجّر في أي مكان ضمن المنطقة.

**الأطراف (13)**: أستراليا، جزر كوك، فيجي، كيريباتي، ناورو، نيوزيلندا، نيوي، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو.

**الأطراف في البروتوكول الأول (2)**: فرنسا، المملكة المتحدة؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

**الأطراف في البروتوكول الثاني (4)**: الصين، فرنسا*، روسيا*، المملكة المتحدة*؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

**الأطراف في البروتوكول الثالث (4)**: الصين*، فرنسا*، روسيا*، المملكة المتحدة*؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

* بتحفّظ و/أو إعلان.

نص المعاهدة، Pacific Islands Forum Secretariat, <http://www.forumsec.org/wp-content/uploads/2018/02/SoutH - Pacific-Nuclear-Zone-Treaty-RaratongA - Treaty-1.pdf>

**نصوص البروتوكولات:** Pacific Islands Forum Secretariat, <http://www.forumsec.org/wp-content/uploads/2018/02/SoutH - Pacific-Nuclear-Zone-Treaty-ProtocolS - 1.pdf>

## معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا

وقِّعت المعاهدة الأصلية 16 دولة عضوًا في حلف الناتو و6 دول أعضاء في حلف وارسو في باريس في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1990؛ أصبحت نافذة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1992، الجهة الوديعة: الحكومة الهولندية.

تحدّد المعاهدة سقوفًا لخمس فئات من التجهيزات المحدودة بموجب معاهدة ـ دبابات القتال، ومركبات القتال المدرّعة، والمدفعية من عيار 100 ملم على الأقل، والطائرات القتالية، والمروحيّات الهجومية ـ في منطقة تمتد من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال (منطقة الأطلسي ـ الأورال). وأنشأت المعاهدة الفريق الاستشاري المشترك لتعزيز أهدافها وتنفيذها.

جرى التفاوض مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو وحلف الناتو والتوقيع على المعاهدة ضمن إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (أصبح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ عام 1995).

وقد أدخل **اتفاق طشقند لعام 1992**، الذي اعتمدته الجمهوريات السوفياتية السابقة التي لديها أراضٍ ضمن منطقة الأطلسيّ ـ الأورال (باستثناء إستونيا ولاتفيا وليتوانيا)، و**وثيقة أوسلو لعام 1992** (الوثيقة النهائية للمؤتمر الاستثنائي للدول الأطراف في معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا) تعديلات على المعاهدة اقتضاها نشوء دول جديدة بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي.

**الأطراف (30)**: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، كازاخستان، لكسمبورغ، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

1 في 14 تموز/يوليو 2007 أعلنت روسيا نيتها تعليق المشاركة في المعاهدة والوثائق والاتفاقيات الملحقة بها، وأصبح ذلك نافذًا في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007. وفي آذار/مارس 2015، أعلنت روسيا أنها اتخذت قرارًا بوقف المشاركة تمامًا في المعاهدة.

2 في تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2011، أبلغت هذه البلدان الجهة الوديعة أنها ستتوقّف عن أداء التزاماتها بموجب المعاهدة في ما يتعلّق بروسيا.

اعتمد مؤتمر الاستعراض الأول لمعاهدة القوات المسلحة التقليديّة في أوروبا **وثيقة المجنبة لعام 1996**، التي أعادت تنظيم المناطق الجانبية جغرافيًا وعدديًا، الأمر الذي سمح لروسيا وأوكرانيا بنشر المزيد من التجهيزات المحدودة بموجب المعاهدة.

**النص الأصلي للمعاهدة (1990)**: Dutch Ministry of Foreign Affairs, <https://:treatydatabase.overheid.nl/en/Verdrag/Details/004285/004285_Gewaarmerkt_0.pdf> >

**نص المعاهدة الموحّد (1993)**: Dutch Ministry of Foreign Affairs, <http://wetten.overheid.nl/BWBV0002009/>

**نص وثيقة المجنبة:** Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/library/14099?download=true>, annex A

**البيان الختامي للمفاوضات المتعلقة بتعداد أفراد القوات المسلحة التقليدية بأوروبا (اتفاق CFE-1A)**

وقع عليه الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في هلسنكي في 10 تموز/يوليو 1992؛ أصبح نافذًا بالتزامن مع معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، الجهة الوديعة: الحكومة الهولندية.

يحدد الاتفاق الملزم سياسيًا سقوفًا لعدد الأفراد في القوات المسلحة التقليدية المتمركزة في قواعد برّية للأطراف داخل منطقة الأطلسي إلى الأورال.

**نص الاتفاق:** Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/library/14093?download=true>.

## الاتفاق المتعلق بتعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية بأوروبا

وقع عليه الأطراف في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في إسطنبول في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، ولم يصبح نافذًا. الجهة الوديعة: الحكومة الهولندية.

بعد حلّ حلف وارسو وانضمام بعض أعضائه السابقين إلى حلف الناتو، يحل هذا الاتفاق محل التوازن العسكري بين كتلة وأخرى في معاهدة القوّات المسلّحة التقليديّة في أوروبا بحدود قصوى لمقتنيات كل دولة من التجهيزات المحدودة بموجب المعاهدة، وينصّ على هيكل جديد للحدود، وآليات مرونة عسكرية جديدة، وحدود فرعية للمجنبة، وتعزيز الشفافية. وسيفتح نظام القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا أمام سائر الدول الأوروبية الأخرى. وسيصبح نافذًا عندما يصدق عليه كل الموقّعين.

وتحتوي الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف لمعاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا لعام 1999، مع مرفقاتها، على ترتيبات ملزمة سياسيًا في ما يتعلق بجورجيا ومولدوفا وأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، وانسحابات القوات المسلحة من الأراضي الأجنبية (المعروفة بالتزامات إسطنبول) وقد جعل العديد من الموقّعين على اتفاقية التعديل تصديقهم متوقّفًا على تنفيذ هذه الالتزامات السياسية.

**تصديقات مودعة (3):** بيلاروسيا، كازاخستان، روسيا*

* بتحفظّ و/أو مع إعلان.

**وقّعت لكن لم تصدّق (27):** أرمينيا، أذربيجان،، بلجيكا، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، جورجيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، مولدافيا،

هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

1 ـ أعلنت روسيا في 14 تموز/يوليو 2007 عن عزمها تعليق مشاركتها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والوثائق والاتفاقيات الملحقة بها، وأصبح ذلك نافذًا في 12 كانون الأول/ديسمبر 2007. وفي آذار/مارس 2015، أعلنت روسيا أنها اتخذت قرارًا بوقف المشاركة تمامًا في المعاهدة.

2 ـ صدّقت أوكرانيا على اتفاق تعديل المعاهدة في 21 أيلول/سبتمبر 2000 لكنها لم تودع صكّها لدى الجهة الوديعة.

**نص الاتفاقية**: Dutch Ministry of Foreign Affairs, <https://treatydatabase.overheid. Gewaarmerkt_0.pdf_009241/nl/en/Verdrag/Details/009241>

**نص المعاهدة المعدّلة بموجب اتفاق سنة 1999**: *SIPRI Yearbook 2000*, pp. 627–642.

**نص الوثيقة الختامية**: Organization for Security and Co ـ operation in Europe, <http://www.osce.org/library/14114?download=true>

## معاهـدة الأجـواء المفتوحـة

فُتح باب التوقيع عليها في هلسنكي في 24 آذار/مارس 1992؛ أصبحت نافذة في 1 كانون الثاني/يناير 2002؛ الجهتان الوديعتان: الحكومتان الكندية والهنغارية.

تلزم المعاهدة الأطراف بفتح أراضيها أمام طلعات مسح جوية غير مسلّحة بموجب إشعار قصير. وتمتدّ منطقة التطبيق من فانكوفر (كندا)، إلى فلاديفوستوك (روسيا) شرقًا.

تم التفاوض على المعاهدة بين الدول الأعضاء في حلف وارسو وحلف الناتو. وتستطيع أي دولة التقدّم للانضمام إلى المعاهدة اعتبارًا من 1 تموز/يوليو 2002. ويجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدّته ستة أشهر.

**الأطراف (34)**: بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

**وقعت لكن لم تصدّق (1)**: قيرغيزستان.

نص المعاهدة: Canada Treaty Information, <http://www.treaty-accord.gc.ca/text-texte.aspx?id=102747>

معاهـدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنـوب شرق آسيـا (معاهدة بانكوك)

وقّعت عليها الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في بانكوك في 15 كانون الأول/ديسمبر 1995؛ أصبحت نافذة في 27 آذار/مارس 1997؛ الجهة الوديعة: الحكومة التايلندية.

تشمل منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية الأراضي والرفوف القارية والمناطق الاقتصادية الحصرية للدول الأطراف. وتحظر المعاهدة تطوير أو صنع أو حيازة أسلحة نووية داخل أو نطاق المنطقة، أو خارجه، فضلاً عن وضع أسلحة نووية في المنطقة أو نقلها عبرها. ويجوز لكل دولة طرف أن تقرّر بنفسها ما إذا كانت ستسمح بزيارات السفن والطائرات الأجنبية وعبورها. وتتعهّد الأطراف بعدم إلقاء أي مواد أو نفايات مشعة في البحر أو إطلاقها في الغلاف الجوي ضمن المنطقة أو التخلّص من المواد المشعة على اليابسة. وينبغي للأطراف عقد اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق ضمانات شاملة على أنشطتها النووية السلمية.

المعاهدة مفتوحة للتوقيع أمام كل دول جنوب شرق آسيا. إذا خرق أي طرف أحد الأحكام الأساسية للمعاهدة، يجوز لكل طرف آخر الانسحاب من المعاهدة.

وبموجب بروتوكول للمعاهدة يتعيّن على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أن تتعهّد بعدم استخدام أسلحة نووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة طرف في المعاهدة. وينبغي أيضًا أن تتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية ضمن منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من أسلحة نووية. ويصبح البروتوكول نافذًا بالنسبة إلى كل دولة طرف عند إيداعها صك التصديق.

**الأطراف (10)**: بروناي دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفيليبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام.

**البروتوكول (0)**: لا يوجد موقّعون، ولا أطراف.

**نص المعاهدة والبروتوكول**: ASEAN Secretariat, <http://asean.org/?static_post=treaty-on-the-southeast-asiA - nuclear-weapon-free-zone>

معاهـدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)

فُتح باب التوقيع عليها في القاهرة في 11 نيسان/أبريل 1996؛ أصبحت نافذة في 15 تموز/يوليو 2009؛ الجهة الوديعة: الأمين العام للاتحاد الأفريقي.

تشمل المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية برّ قارّة أفريقيا، والدول الجزرية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وكل الجزر التي يعتبرها الاتحاد الأفريقي جزءًا من أفريقيا.

تحظر المعاهدة إجراء الأبحاث في الأجهزة النووية المتفجّرة وتطويرها وصنعها وحيازتها واختبار أو تركيز أي جهاز نووي متفجّر. ويحتفظ كل طرف بحريّته في السماح بزيارات السفن والطائرات الأجنبية وعبورها. وتحظر المعاهدة أيضًا أي هجوم على منشآت نووية. وتتعهّد الأطراف بعدم إلقاء

النفايات المشعة والمواد المشعة الأخرى أو السماح بإلقائها في أي مكان داخل المنطقة. وعلى الأطراف عقد اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق ضمانات شاملة على أنشطتها النووية السلمية. وأنشأت المعاهدة أيضًا اللجنة الأفريقية للطاقة النووية لضمان الامتثال لها.

المعاهدة مفتوحة للتوقيع أمام كل دول أفريقيا. ويجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

بموجب البروتوكول الأول، يتعيّن على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التعهّد بعدم استخدام أي جهاز نووي متفجّر ضد أطراف المعاهدة أو التهديد باستخدامه.

وبموجب البروتوكول الثاني يتعيّن على الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة التعهّد بعدم اختبار الأجهزة النووية المتفجّرة في أي مكان ضمن المنطقة.

وبموجب البروتوكول الثالث تتعهّد فرنسا وإسبانيا باحترام أحكام المعاهدة المتعلّقة بهذه الأراضي ضمن الأراضي المسؤولة عنها دوليًا.

**الأطراف (41)**: الجزائر، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا-بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (الصحراء الغربية)، سيشيل، السنغال، جنوب أفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، توغو، تونس، زامبيا، زيمبابوي.

**وقَّعت لكن لم تصدّق (13)**: الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، ليبيريا، المغرب، ساو تومي وبرنسيبي، سيراليون، الصومال، السودان، أوغندا

**أطراف البروتوكول الأول (4):** الصين، فرنسا*، روسيا*، المملكة المتحدة*؛ **وقّعت لكن لم تصدق (1)**: الولايات المتحدة*).

**أطراف البروتوكول الثاني (4):** الصين، فرنسا، روسيا*، المملكة المتحدة*؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة*).

**أطراف البروتوكول الثالث (1):** فرنسا*

*بتحفّظ و/أو إعلان

**نص المعاهدة**: African Union, <http://au.int/sites/default/files/treaties/7777-treaty-0018_-_the_african_nuclear-weapon-free_zone_treaty_the_treaty_of_pelindaba_e.pdf>

## اتفاق الحدّ من الأسلحـة دون الإقليمي (اتفاق فلورنسا)

اعتمده 5 أطراف أصليين في فلورنسا وأصبح نافذًا في 14 حزيران/يونيو 1996.

جرى التفاوض على الاتفاق برعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفقًا للولاية في المادة الرابعة من الملحق 1ـ ب لاتفاق الإطار العام لعام 1995 للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاقية دايتون). وهو يضع سقوفًا عددية لأسلحة الأطراف المتحاربة سابقًا. وقد أدرجت خمس فئات من الأسلحة التقليدية الثقيلة: دبابات القتال، وعربات القتال المدرعة، والمدفعية الثقيلة (75 ملم وما فوق)، والطائرات القتالية، والمروحيّات الهجومية. وأُنجزت إجراءات التقليص في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1997. وبحلول ذلك التاريخ كان قد دمّر 6580 قطعة سلاح، أو 46 بالمئة من حيازات ما قبل حزيران/يونيو 1996. وبحلول 1 كانون الثاني/يناير 2010، تم طوعًا تدمير 2650 قطعة سلاح أخرى.

يتولّى ممثّل رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجموعة الاتصال (فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) مدعومة بالدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، مراقبة تنفيذ الاتفاق والمساعدة في ذلك. وبموجب خطة عمل من مرحلتين اتفق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، ستنقل المسؤولية عن تنفيذ الاتفاق إلى الأطراف في 5 كانون الأول/ديسمبر 2014، في أعقاب توقيع مجموعة من التعديلات على الاتفاق.

**الأطراف (4)**: البوسنة والهرسك، كرواتيا، الجبل الأسود، صربيا

**نص الاتفاق:** Croatian Ministry of Defence, <https://web.archive.org/web/20120303180926/http://arhiva.morh.hr/hvs/SPORAZUMI/tekstovi/SSKN_engleski.pdf>

## اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة التصنيع غير المشروع والتهريب المحظور للأسلحـة الناريـة والذخائـر والمتفجـرات والمـواد الأخـرى ذات الصلـة

فُتح باب التوقيع للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في واشنطن، دي سي، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1997؛ أصبحت نافذة في 1 تموز/يوليو 1998؛ الجهة الوديعة: الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

تهدف الاتفاقية إلى منع التصنيع غير المشروع والتهريب المحظور للأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة ومكافحتها والقضاء عليها، وتعزيز وتسهيل التعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين الأطراف. ويجوز لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدّته ستة أشهر.

**الأطراف (31)**: أنتيغوا وباربودا، الأرجنتين*، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فنزويلا.

* بتحفظ.

**وقّعت لكن لم تصدق (3)**: كندا، جامايكا، الولايات المتحدة.

**نص الاتفاقية**: OAS, <http://www.oas.org/en/sla/dil/inter_american_treaties_A-63_illicit_manufacturing_trafficking_firearms_ammunition_explosives.asp>

## اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية

فُتح باب التوقيع للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في غواتيمالا سيتي في 7 حزيران/يونيو 1999؛ أصبحت نافذة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2002؛ الجهة الوديعة: الأمانة العامّة لمنظمة الدول الأمريكية.

تهدف هذه الاتفاقية إلى المساهمة على وجه أكمل في الانفتاح والشفافية الإقليميّة في حيازة الأسلحة التقليدية عن طريق تبادل المعلومات بشأن مثل هذه الحيازة، بغية تعزيز الثقة بين الدول في الأمريكات. ويجوز لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية بعد تقديم إشعار مدّته 12 شهرًا.

**الأطراف (17)**: الأرجنتين، بربادوس، البرازيل، كندا، تشيلي، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غواتيمالا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، أوروغواي، فنزويلا.

**وقّعت لكن لم تصدق (6)**: بوليفيا، كولومبيا، دومينيكا، هايتي، هندوراس، الولايات المتحدة

**نص الاتفاقية**: OAS, <http://www.oas.org/en/sla/dil/inter_american_treaties_A-64_transparency_conventional_weapons_adquisitions.asp>

## البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

فُتح باب التوقيع للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في بلانتير في 14 آب/أغسطس 2001؛ أصبح نافذًا في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2004؛ الجهة الوديعة الأمين التنفيذي لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

يهدف البروتوكول إلى إدراج منع الصناعة غير المشروعة للأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة ومكافحتها والقضاء عليها، ومنع تراكمها المفرط والمزعزع للاستقرار، والاتجار بها، وحيازتها، واستخدامها في المنطقة. ويجوز لأي طرف الانسحاب من البروتوكول بعد تقديم إشعار مدّته 12 شهرًا.

**الأطراف (11)**: بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، جنوب أفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي.

**وقّعت لكن لم تصدّق (2*)**: جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيشيل**.

* ثمة ثلاث دول أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أنغولا وجزر القمر ومدغشقر، لم توقّع البروتوكول ولم تصدّق عليه.

** وقعت سيشيل البروتوكول في عام 2001، لكنها لم تصدّق عليه قبل أن تنسحب من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2004. وعادت للانضمام إليها في عام 2008.

**نص البروتوكول:** SADC, <http://www.sadc.int/files/8613/5292/8361/ Protocol_on_the_Control_of_Firearms_Ammunition2001.pdf>

## بروتوكول نيروبي لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحدّ منها

وقّعت عليه الدول العشر الأعضاء في أمانة نيروبي المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسيشل في نيروبي في 21 نيسان/أبريل 2004؛ أصبح نافذًا في 5 أيار/مايو 2006؛ الجهة الوديعة المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة.

تشمل أهداف البروتوكول منع التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفية ومكافحته والقضاء عليها والاتجار بها وحيازتها واستخدامها في المنطقة دون الإقليمية. ويشرف على تنفيذه المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة.

**الأطراف (12)**: بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، جنوب السودان، السودان، أوغندا.

**وقّعت لكنها لم تصدّق (3*)**: سيشيل، الصومال، تنزانيا.

* دقّة هذه اللائحة غير مؤكّدة. ربما صدّقت بعض هذه الدول الثلاث أو جميعها على المعاهدة.

**نص البروتوكول:** RECSA, <https://web.archive.org/web/ 20140721014017/http://www.recsasec.org/publications/Nairobi_Protocal.pdf>

## اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، وذخائرها والموادّ الأخرى ذات الصلة

اعتمدتها الدول الأعضاء الخمس عشرة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في أبوجا في 14 حزيران/يونيو 2006؛ أصبحت نافذة في 29 أيلول/سبتمبر 2009. الجهة الوديعة رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تُلزم الاتفاقية الأطراف بمنع ومحاربة التراكم المفرط والمخلّ بالاستقرار للأسلحة الصغيرة والخفيفة في الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة. وتحظر الاتفاقية نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى أراضي الأطراف أو عبرها أو منها. ويجوز للدول الأعضاء في الإيكواس، بتوافق الآراء، أن تمنح أي طرف إعفاءً لاحتياجات الدفاع والأمن الوطنية أو للاستخدام في عمليات السلام المتعدّدة الأطراف. ويحظر حيازة المدنيين للأسلحة الخفيفة ويجب تنظيم حيازتهم للأسلحة الصغيرة. ويجب على كل طرف أيضًا مراقبة تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإنشاء سجلات للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإنشاء لجنة وطنية لتنفيذ الاتفاقية.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته 12 شهرًا، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

**الأطراف** (14): بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غانا، غينيا، غينيا ـ بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو.

**وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: غامبيا

**نص الاتفاقية**: ECOWAS Executive Secretariat, <http://documentation.ecowas.int/download/en/publications/Convention on Small Arms.pdf>

**معاهدة إنشاء منطقة خالية من من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (معاهدة سيميبلاتينسك)**

وُقّعت عليها الدول الخمس في آسيا الوسطى في سيميبلاتينسك في 8 أيلول/سبتمبر 2006، وأصبحت نافذة في 21 آذار/مارس 2009. الجهة الوديعة: حكومة قيرغيزستان

تحدّد منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية بأراضي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. وتلزم الاتفاقية الأطراف بعدم إجراء بحوث على أي أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى بأي وسيلة كانت، أو تطويرها أو تصنيعها، أو تخزينها، أو تملّكها بطريقة أخرى، أو السيطرة عليها. ويجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته 12 شهرًا، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

وتتعهّد الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بموجب بروتوكول بعدم استخدام أجهزة متفجّرة نووية أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف في المعاهدة.

**الأطراف (5)**: كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان.

**أطراف البروتوكول (4)**: الصين، فرنسا*، روسيا، المملكة المتحدة*؛ **وقّعت لكن لم تصدّق (1)**: الولايات المتحدة.

* بتحفّظ.

**نص المعاهدة:** United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/NoVolume/51633/Part/I_51633_080000028023b006.pdf>

اتفاقية دول وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذخائرها وجميع الأجزاء والمكوّنات التي يمكن استخدامها لصناعتها وإصلاحها وتجميعها (اتفاقية كينشاسا)

فتح باب التوقيع للدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورواندا في برازافيل في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2010؛ أصبحت نافذة في 8 آذار/مارس 2017؛ الجهة الوديعة الأمين العام للأمم المتحدة

تهدف الاتفاقية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في وسط أفريقيا (وهي أراضي الدول العشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ورواندا) وتهريبها ومكافحتها والقضاء عليها، وتعزيز مراقبة منطقة تصنيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتجارتها ونقلها، ومكافحة العنف المسلّح وتخفيف المعاناة الإنسانية التي تتسبّب بها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة، وتعزيز التعاون والثقة بين الدول الأطراف.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته 12 شهرًا.

**الأطراف (8)**: أنغولا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، ساو تومي وبرنسيبي.

**وقّعت لكن لم تصدّق** (3): بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا.

**نص الاتفاقية:** United Nations Treaty Collection, <https://treaties.un.org/doc/Treaties/2010/04/20100430 01_12 PM/Ch_xxvi_7.pdf>.

## وثيقة فيـينا لعام 2011 الخاصة بتدابير بناء الثقة والأمن

اعتمدتها الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011؛ أصبحت نافذة في 1 كانون الأول/ديسمبر 2011.

تقوم وثيقة فيينا 2011 على وثيقة ستوكهولم 1986 الخاصّة بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ووثائق فيينا السابقة (1990، 1992، 1994، 1999). وقد نصّت وثيقة فيينا 1990 على تبادل المعلومات العسكرية، وتبادل الموازنات العسكرية، وإجراءات خفض المخاطر، وشبكة اتصالات، وتقييم سنويّ لتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن. وقد وسّعت وثيقتا فيينا لعامي 1992 و1994 مجال التطبيق وأدخلتا آليات ومعايير جديدة على الأنشطة العسكرية والتخطيط الدفاعي والاتصالات العسكرية. وقدّمت وثيقة فيينا لعام 1999 تدابير إقليمية تهدف إلى زيادة الشفافية والثقة في سياق ثنائي ومتعدّد الأطراف وإقليمي، وأدخلت بعض التحسينات، ولا سيما في ما يتعلّق بالتدابير التقييديّة.

أدرجت وثيقة فيينا 2011 استعراضات مسائل مثل توقيت أنشطة التحقّق والبيانات العملية لأنواع الأسلحة ومنظومات المعدات الجديدة. وأقرّت أيضًا إجراء لتحديث وثيقة فيينا كل خمس سنوات لكن لم تتم إعادة الإصدار المقرّرة في عام 2016.

عدد الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (57): أنظر الملحق (ب).

**نص الوثيقة**: Organization for Security and Co-operation in Europe, <http://www.osce.org/fsc/86597?download=true>

## III. المعاهدات الثنائية

### معاهـدة الحـدّ من أنظمـة القذائف المضادة للقذائف البالستية

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في موسكو في 26 أيار/مايو 1972؛ أصبحت نافذة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 1972؛ لم تعد نافذة ابتداء من 13 حزيران/يونيو 2002.

تعهّد الطرفان – روسيا والولايات المتحدة ـ بعدم بناء دفاعات وطنيّة مضادّة للهجوم بالقذائف البالستية والحدّ من تطوير ونشر دفاعات مسموح بها مضادة للقذائف الاستراتيجية. وحظرت المعاهدة على الطرفين تجهيز قذائف الدفاع الجوي أو الرادارات أو العربات القاذفة بالقدرة التقنية على مواجهة قذائف بالستية استراتيجية وعدم اختبارها في صيغة أنظمة قذائف استراتيجيّة مضادّة للقذائف البالستية. وأدخل **بروتوكول 1974** لمعاهدة الحدّ من القذائف المضادّة للقذائف البالستيّة قيودًا عديدة أخرى على الدفاعات المضادّة للقذائف البالستية المسموح بها.

في عام 1997 وقّعت بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة مذكرة تفاهم تسمي بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا أطرافًا في المعاهدة إلى جانب روسيا بكونها دولاً تخلف الاتحاد السوفياتي، وعلى مجموعة من البيانات المتفق عليها التي تحدّد الخطّ الفاصل بين الدفاعات المضادة للقذائف الاستراتيجية (غير المسموح بها بموجب المعاهدة) والدفاعات المضادّة للقذائف غير الاستراتيجية أو قذائف الميدان (المسموح بها بموجب المعاهدة). وقد صدّقت روسيا على مجموعة اتفاقات عام 1997 بشأن الدفاع المضاد للقذائف في نيسان/إبريل 2000، لكن لم تصبح نافذة بسبب عدم تصديق الولايات المتحدة عليها.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2001، أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من معاهدة الحدّ من القذائف المضادّة للقذائف البالستيّة، وأصبح ذلك نافذًا في 13 حزيران/يونيو 2002.

**نص المعاهدة:** United Nations Treaty Series, vol. 944 (1974), <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume 944/v944.pdf>, pp. 13–17.

**نص البروتوكول:** US Department of State, <https://www.state.gov/t/avc/trty/101888.htm#protocolabm>

## معاهـدة الحـدّ من تـجـارب الأسلحـة النـوويـة تحت الأرض (معاهدة عتبة حظر التجارب)

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في موسكو في 3 تموز/يوليو 1974؛ أصبحت نافذة في 11 كانون الأول/ديسمبر 1990.

يتعهد الطرفان بعدم إجراء أي تجربة لسلاح نووي تحت الأرض تتعدى قوّته 150 كيلوطن. وفي عام 1990، حل بروتوكول جديد محل بروتوكول التحقّق لعام 1974.

يجوز لأي من الطرفين الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدّته 12 شهرًا، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

**نص المعاهدة والبروتوكول:** United Nations Treaty Series, vol. 1714 (1993), <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume 1714/v1714.pdf>, pp. 217ـ301

معـاهـدة التفـجـيـرات النـوويـة تـحـت الأرض لأغراض سلمية (معاهدة التفجيرات النووية السلمية)

وقَّعتها الولايات المتحدة وروسيا في واشنطن، دي سي، في 28 أيار/مايو 1976؛ أصبحت نافذة في وقت متزامن مع معاهدة الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض في 11 كانون الأول/ديسمبر 1990.

يتعهد الطرفان ـ روسيا والولايات المتحدة ـ بعدم إجراء أي تفجير نووي فردي تحت الأرض لأغراض سلمية تتعدّى قوتّه 150 كيلوطن أو أي مجموعة تفجيرات تتعدى حصيلتها مجتمعة 150 كيلوطن، وعدم إجراء أي مجموعة تفجيرات تتعدى حصيلتها مجتمعة 1500 كيلوطن ما لم يمكن تحديد التفجيرات الإفرادية في المجموعة وقياسها وفقًا لإجراءات تحقّق متفق عليها. وقد أنشأت المعاهدة لجنة تشاورية مشتركة لتعزيز أهدافها وتنفيذها. وفي عام 1990، حلّ بروتوكول جديد محل بروتوكول التحقق لعام 1976.

لا يمكن إنهاء المعاهدة ما دامت معاهدة الحدّ من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض نافذة. وإذا أنهيت معاهدة الحدّ من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض، يجوز لأي طرف عندئذٍ الانسحاب من المعاهدة في أي وقت.

**نص المعاهدة والبروتوكول:** United Nations Treaty Series, vol. 1714 (1993) <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume 1714/v1714.pdf>

## معاهدة إزالة القذائف ذات المدى المتوسّط والمدى الأقصر

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في واشنطن، دي سي، في 8 كانون الأول/ديسمبر 1987؛ أصبحت نافذة في 1 حزيران/يونيو 1988، لم تعد نافذة بدءًا من 2 آب/اغسطس 2019.

تُلزم المعاهدة الطرفين – الولايات المتحدة وروسيا ـ بتدمير كل القذائف البالستية والجوّالة (كروز) ذات المدى المتراوح بين 500 و5500 كلم (المدى المتوسط، 1000 ـ 5500 كلم، والمدى الأقصر، 500 ـ 1000 كلم) وقواعد إطلاقها بحلول 1 حزيران/يونيو 1991. وقد تم التخلص من 2692 قذيفة بحلول 1 أيار/مايو 1991. وفي عام 1994، جرى توسيع العضوية في المعاهدة لتشمل بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا. وأجريت على مدى 10 سنين بعد 1 حزيران/يونيو 1991 عمليات تفتيش ميدانية للتحقّق من الامتثال. كما استمر استخدام أقمار المراقبة الاصطناعية في جمع البيانات بعد انتهاء عمليات التفتيش الميدانية في 31 أيار/مايو 2001.

في عام 1994، وسّعت عضوية المعاهدة لتشمل بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا.

يجوز لأي طرف الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته ستة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

**ملاحظة**: في 2 شباط/فبراير 2019، أبلغت الولايات المتحدة الأطراف الأخرى أنها ستنسحب من المعاهدة خلال ستة أشهر، وذكرت على حدّ زعمها أن روسيا نشرت قذيفة تخرق حدود المعاهدة. وعلّقت الولايات المتحدة ثم روسيا التزاماتهما بموجب المعاهدة. الانسحاب من الاتفاقية تم في 2 آب/اغسطس 2019.

**نص المعاهدة**: United Nations Treaty Series, vol. 1657 (1991) <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume 1657/v1657.pdf>, pp. 4ـ167.

## معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (معاهدة ستارت 1)

وقَّعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في 31 تموز/يوليو 1991؛ أصبحت نافذة في 5 كانون الأول/ديسمبر 1994؛ انتهت صلاحيتها في 5 كانون الأول/ديسمبر 2009.

ألزمت المعاهدة الطرفين الأصليين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ بإجراء خفض مرحليّ في قواتهما النووية الاستراتيجية الهجومية على امتداد فترة سبع سنوات. وهي تضع حدودًا عددية لوسائط إطلاق الأسلحة النووية الاستراتيجية المنشورة القذائف البالستية العابرة للقارات والقذائف البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة ـ ولما تحمله من رؤوس نووية.

وفي بروتوكول تسهيل تنفيذ معاهدة ستارت (**بروتوكول لشبونة لعام 1992**)، الذي أصبح نافذًا في 5 كانون الأول/ديسمبر 1994، اضطلعت بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا أيضًا بالتزامات الاتحاد السوفياتي السابق بموجب المعاهدة، وكذلك روسيا.

**نص المعاهدة والبروتوكول:** Department of State, <http://www.state.gov/t/avc/trty/146007.htm>

## معاهدة المزيد من تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (معاهدة ستارت 2)

وقّعتها الولايات المتحدة وروسيا في موسكو في 3 كانون الثاني/يناير 1993؛ لم تصبح نافذة.

تُلزم المعاهدة الطرفين بإزالة قذائفهما البالستية العابرة للقارات ذات مركبات لِعودة المتعدّدة والمستقلّة التوجيه، وبتخفيض عدد رؤوسها النووية الاستراتيجية المنشورة بحيث لا تزيد على 3000 ـ 3500 لدى كل طرف (مع إمكانية نشر ما لا يتجاوز 1750 رأسًا نوويًا على قذائف بالستية تُطلق من الغواصات) بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2003. وفي 26 أيلول/سبتمبر 1997 وقَّع الطرفان بروتوكولاً للمعاهدة يتيح تمديد فترة تنفيذ المعاهدة إلى نهاية عام 2007.

صدّقت الدولتان الموقّعتان على معاهدة ستارت 2، لكن لم تتبادلا صكوك التصديق. لذا، فإن المعاهدة لم تصبح نافذة. وفي 14 حزيران/يونيو 2002، أعلنت روسيا أنها لم تعد ملزمة بمعاهدة ستارت 2 ردًا على نفاذ مفعول انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة القذائف المضادّة للقذائف البالستيّة في 13 حزيران/يونيو.

**نص المعاهدة والبروتوكول:** US Department of State, <http://www.state.gov/t/avc/trty/102887.htm>

## معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة سورت، معاهدة موسكو)

وقّعتها الولايات المتحدة وروسيا في موسكو في 24 أيار/مايو 2002؛ أصبحت نافذة في 1 حزيران/يونيو 2003؛ لم تعد نافذة اعتبارًا من 5 شباط/فبراير 2011.

تُلزم المعاهدة الطرفين بخفض عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة تشغيليًا بحيث لا يتعدى عددها مجتمعة 1700 ـ 2200 رأس لكل طرف بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2012. حلت محلها اتفاقية ستارت الجديدة في 5 شباط/فبراير 2011.

**نص المعاهدة:** United Nations Treaty Series, vol. 2350 (2005) <https://treaties.un.org/doc/Publication/UNTS/Volume 2350/v2350.pdf>

## المعاهدة المتعلقة بالمزيد من خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة، معاهدة براغ)

وقّعتها الولايات المتحدة وروسيا في براغ في 8 نيسان/أبريل 2010؛ أصبحت نافذة في 5 شباط/فبراير 2011.

تلزم المعاهدة الطرفين – روسيا والولايات المتحدة – بخفض عدد (أ) القذائف البالستية العابرة للقارات، والقذائف البالستية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة إلى 700؛ (ب) الرؤوس الحربية في القذائف البالستية العابرة للقارات والقذائف البالستية التي تطلق من الغواصات والرؤوس الحربية المحسوبة للقاذفات الثقيلة المنتشرة إلى 1550؛ (ج) أجهزة إطلاق القذائف البالستية العابرة للقارات المنتشرة وغير المنتشرة، وأجهزة إطلاق القذائف البالستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة إلى 800. ويجب إنجاز الخفض بحلول 5 شباط/فبراير 2018.

أنشأت المعاهدة لجنة استشارية ثنائية لحل المسائل المتعلقة بالامتثال وقضايا التنفيذ الأخرى. ويحتوي بروتوكول للمعاهدة على آليات التحقّق.

تلي المعاهدة ستارت 1 وتحل محل معاهدة سورت. وستبقى نافذة لمدة 10 سنوات ما لم تحل محلها اتفاقية لاحقة. ويمكن تمديد المعاهدة 5 سنوات لا أكثر، بموافقة الطرفين. ويجوز لأي من الطرفين الانسحاب من المعاهدة بعد تقديم إشعار مدته ثلاثة أشهر، إذا قرّر أن مصالحه العليا تعرّضت للخطر بأحداث غير عادية تتعلّق بموضوع المعاهدة.

**نص المعاهدة والبروتوكول**: US Department of State, <http://2009ـ2017.state.gov/t/avc/newstart/c44126.htm>

## الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193) وعام انتسابها

إثيوبيا، 1945
أذربيجان، 1992
الأرجنتين، 1945
الأردن، 1955
أرمينيا، 1992
إريتريا، 1993
إسبانيا، 1955
أستراليا، 1945
إستونيا، 1991
إسرائيل، 1949
أفغانستان، 1946
الإكوادور، 1945
ألبانيا، 1955
ألمانيا، 1973
الإمارات العربيّة المتحدة، 1971
أنتيغوا وبربودا، 1981
أندورا، 1993
إندونيسيا، 1950
أنغولا، 1976
الأوروغواي، 1945
أوزبكستان، 1992
أوغندا، 1962
أوكرانيا، 1945
إيران، 1945
أيرلندا، 1955
أيسلندا، 1946
إيطاليا، 1955
بابوا - غينيا الجديدة، 1975
باراغواي، 1945
باكستان، 1947
بالاو، 1994
البحرين، 1971
البرازيل، 1945
بربادوس، 1966
البرتغال، 1955
بروناي دار السلام، 1984
بلجيكا، 1945
بلغاريا، 1955
بليز، 1981
بنغلادش، 1974
بنما، 1945
بنين، 1960
بوتان، 1971
بوتسوانا، 1966
بوركينا فاسو، 1960
بوروندي، 1962
البوسنة والهرسك، 1992
بولندا، 1945
بوليفيا، 1945
البيرو، 1945
بيلاروس، 1945
تايلند، 1946
تركمانستان، 1992
تركيّا، 1945
ترينيداد وتوباغو، 1962
تشاد، 1960
تشيلي، 1945
تنزانيا، 1961
توغو، 1960
توفالو، 2000
تونس، 1956
تونغا، 1999
تيمور ليشتي، 2002
جامايكا، 1962
الجبل الأسود، 2006
الجزائر، 1962
جزر الباهاما، 1973
جزر سليمان، 1978
جزر القمر، 1975
جزر مارشال، 1991
جمهوريّة أفريقيا الوسطى، 1960
جمهوريّة التشيك، 1993

جمهوريّة الدومينيكان، 1945
جمهوريّة الكونغو، 1960
جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، 1960
جمهوريّة كوريا الديمقراطيّة الشعبيّة (كوريا الشماليّة)، 1991
جمهوريّة كوريا (كوريا الجنوبيّة)، 1991
جمهوريّة لاو الديمقراطيّة الشعبيّة (لاوس)، 1955
جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقاً، 1993
جنوب أفريقيا، 1945
جنوب السودان، 2011
جورجيا، 1992
جيبوتي، 1977
الدنمارك، 1945
دومينيكا، 1978
الرأس الأخضر، 1975
رواندا، 1962
روسيا، 1945
رومانيا، 1955
زامبيا، 1964
زيمبابوي، 1980
ساموا الغربيّة، 1976
سان مارينو، 1992
سانت فنسنت وجزر غرينادين، 1980
سانت كيتس ونيفيس، 1983
سانت لوسيا، 1979
ساو تومي وبرنسيبي، 1975
سريلانكا، 1955
السعوديّة، 1945
السلفادور، 1945
سلوفاكيا، 1993
سلوفينيا، 1992
سنغافورة، 1965
السنغال، 1960
سوازيلند، 1968
السودان، 1956
سورية، 1945
سورينام، 1975
السويد، 1946
سويسرا، 2002

سيراليون، 1961
سيشيل، 1976
صربيا 2000
الصومال، 1960
الصين، 1945
طاجيكستان، 1992
العراق، 1945
عُمان، 1971
الغابون، 1960
غامبيا، 1965
غانا، 1957
غرينادا، 1974
غواتيمالا، 1945
غويانا، 1966
غينيا، 1958
غينيا الاستوائيّة، 1968
غينيا - بيساو، 1974
فانواتو، 1981
فرنسا، 1945
الفيليبين، 1945
فنزويلا، 1945
فنلندا، 1955
فيتنام، 1977
فيجي، 1970
قبرص، 1960
قطر، 1971
قيرغيزستان، 1992
كازاخستان، 1992
الكاميرون، 1960
كرواتيا، 1992
كمبوديا، 1955
كندا، 1945
كوبا، 1945
كوت دي فوار، 1960
كوستاريكا، 1945
كولومبيا، 1945
الكويت، 1963
كيريباتي، 1999

كينيا، 1963
لاتفيا، 1991
لبنان، 1945
لوكسمبورغ، 1945
ليبيا، 1955
ليبيريا، 1945
ليتوانيا، 1991
ليختنشتاين، 1990
ليسوتو، 1966
مالديف، 1965
مالطا، 1964
مالي، 1960
ماليزيا، 1957
مدغشقر، 1960
مصر، 1945
المغرب، 1956
المكسيك، 1945
ملاوي، 1964
المملكة المتحدة، 1945
منغوليا، 1961
موريتانيا، 1961
موريشيوس، 1968
موزامبيق، 1975
مولدوفا، 1992
موناكو، 1993
ميانمار، 1948
ميكرونيزيا، 1991
ناميبيا، 1990
ناورو، 1999
النرويج، 1945
النمسا، 1955
نيبال، 1955
النيجر، 1960
نيجيريا، 1960
نيكاراغوا، 1945
نيوزيلندا، 1945
هايتي، 1945
الهند، 1945
هندوراس، 1945
هنغاريا، 1955
هولندا، 1945
الولايات المتحدة، 1945
اليابان، 1956
اليمن، 1947
اليونان، 1945
دول مراقبة غير أعضاء (2): فلسطين، الكرسي الرسولي

# الملحق (ب)

# الهيئات الدولية للتعاون الأمني

يصف هذا الملحق المنظمات الدولية الرئيسة، والهيئات الحكومية الدولية، وهيئات تطبيق المعاهدات، وأنظمة مراقبة النقل التي تتضمن أهدافها تعزيز الأمن أو الاستقرار أو السلام أو تحديد الأسلحة. كما تُدرج أعضاءها أو المشاركين فيها لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2018. تقسم الهيئات إلى ثلاث فئات: الهيئات ذات الاهتمام العالمي أو العضوية العالمية (القسم I)، والهيئات ذات الاهتمام الإقليمي أو العضوية الإقليمية (القسم II)، وأنظمة ضوابط التجارة الاستراتيجية (القسم III).

تدرج أولاً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الهيئات التابعة لنظام الأمم المتحدة، تليها سائر المنظمات الأخرى وفقًا للتسلسل الألفبائي. ويجدر الإشارة إلى أن الأعضاء أو المشاركين في هذه المنظمات ليسوا جميعًا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة. وتظهر الدول التي التحقت بالمنظمة أو شاركت فيها لأول مرة في عام 2018 بأحرف مائلة. وتقدّم عناوين المواقع الإلكترونية التي تضم معلومات عن كل منظمة إذا كانت متوافرة. وللاطلاع على اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح المذكورة هنا، انظر الملحق (أ).

## I. الهيئات ذات الاهتمام العالمي أو العضوية العالمية

### الأمم المتحدة (UN)

تأسست الأمم المتحدة، وهي المنظمة الحكومية الدولية العالمية، في عام 1945 بعد اعتماد ميثاقها. ويقع مقرّها في نيويورك في الولايات المتحدة. تضم الأمم المتحدة ست هيئات رئيسة هي الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، ومجلس الوصاية (الذي عُلقت أعماله في عام 1994)، ومحكمة العدل الدولية (ICJ)، والأمانة العامة.

تضم الجمعية العامة ست لجان رئيسة. اللجنة الأولى (لجنة نزع السلاح والأمن الدولي) تتعامل مع نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة؛ وتتعامل اللجنة الرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار) مع العديد من الموضوعات، بما في ذلك إنهاء الاستعمار، واللاجئين الفلسطينيين وحقوق الإنسان، وحفظ السلام، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والفضاء الخارجي، والإشعاع الذري، وجامعة السلام.

مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وهو إدارة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، يحثّ على نزع السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي والأسلحة التقليدية. وتضمّ الأمم المتحدة أيضًا عددًا كبيرًا من الوكالات المتخصصة، وغيرها من الهيئات المستقلة الأخرى.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.un.org/>

## مجلس الأمن الدولي

يتولّى مجلس الأمن مسؤولية المحافظة على السلام والأمن الدوليين. وعلى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتثال لقراراته. وهو يضمّ خمسة أعضاء دائمين، يستطيع أي منهم نقض قرارات المجلس، وعشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة سنتين. الأعضاء الدائمون: الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

**الأعضاء غير الدائمين (10)**: بلجيكا*، جمهورية الدومينيكان*، إستونيا**، ألمانيا*، إندونيسيا*، النيجر**، سانت فنسنت وجزر غرينادين**، جنوب أفريقيا*، تونس**، فيتنام**

* عضو في 2019 ـ 2020

**عضو في 2020 – 2021

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.un.org/en/sc/>

## مؤتمر نزع السلاح (CD)

مؤتمر نزع السلاح هيئة متعدّدة الأطراف للتفاوض على تحديد الأسلحة يراد لها أن تكون المنتدى التفاوضي المتعدّد الأطراف الوحيد. وقد توسّع وأعيدت تسميته عدّة مرّات منذ عام 1960. وهو ليس هيئة تابعة للأمم المتحدة، لكنه يرفع تقاريره إلى الجمعية العامّة للأمم المتحدة. يوجد مقرّه في مدينة جنيف السويسريّة.

الدول الأعضاء (65): الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلادش، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، كوبا، الإكوادور، مصر، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، كوريا الشماليّة، كوريا الجنوبيّة، ماليزيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، البيرو، بولندا، رومانيا، روسيا، السنغال، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، سورية، تونس، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، فنزويلا، فيتنام، زيمبابوي.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.unog.ch/cd> .

## هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة (UNDC)

تأسست **هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة UNDC** في شكلها الأصلي عام 1952. وبعد تغييرات في الاسم والشكل، أصبحت تُعرف بمؤتمر نزع السلاح عام 1978. في ذلك العام، أعادت

الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء **هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة UNDC** بشكلها الحالي. تجتمع لمدة ثلاثة أسابيع كل عام في نيويورك للنظر في عدد من قضايا نزع السلاح ـ حاليًا لكل دورة بندان ـ وصياغة مبادئ مجمع عليها، ومبادئ توجيهية وتوصيات. لم تتمكن الهيئة من التوصل إلى اتفاق لأي نتيجة خلال الفترة 2000ـ2016، لكنها وفي عام 2017 اعتمدت توصيات توافقية بشأن «تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية».

الأعضاء (193): الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

**الموقع**: <https://www.un.org/diS-weapon/institutions/diS-commission>

## لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة (PBC)

تأسست لجنة بناء السلام عام 2005 من قبل الجمعية العامة للأمم المتجدة ومجلس الأمن لتقديم المشورة حول سبل التوصل للسلام والتعافي بعد الصراعات، وحشد الموارد واقتراح استراتيجيات متكاملة.

تنتخب الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سبعة أعضاء في لجنة بناء السلام لمدة عامين؛ الأعضاء المتبقون هم أكبر خمسة مزودين للأفراد العسكريين والشرطة المدنية لبعثات الأمم المتحدة وأكبر خمسة مساهمين في تمويل الأمم المتحدة. تشارك دول ومنظمات إضافية في اجتماعات خاصة بدول معينة بشأن البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام.

الأعضاء (30): بنغلادش*||، البرازيل*§، كندا *#، الصين*‡، كولومبيا*§، جمهورية الدومينيكان*‡، مصر*†، إثيوبيا*||، فرنسا*‡، ألمانيا*#، غواتيمالا*†، الهند*||، إيران*§، أيرلندا*§، اليابان*#، كينيا*†، كوريا (الجنوبية)*§، مالي*§، المكسيك*†، نيبال*†، النيجر*‡، النرويج*#، باكستان*||، بيرو**†، سلوفاكيا**†، روسيا*‡، رواندا*||، السويد*#، المملكة المتحدة*‡، الولايات المتحدة الأمريكية*‡

*عضو حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

**عضو حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

† دول منتخبة من قبل الجمعية العمومية.

‡ دول منتخبة من قبل مجلس الأمن.

§ دول منتخبة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

|| أكثر 5 مساهمين من حيث العديد والأفراد.

# أكثر 5 مساهمين من حيث التبرعات والتمويل.

ملاحظة: العضوية الكاملة في لجنة البرنامج والميزانية هي 31. تم انتخاب رومانيا من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة عامين تنتهي في 31 كانون الأول |ديسمبر 2020، ولكن عضويتها

انتهت عندما لم تعد عضوًا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 31 كانون الأول |ديسمبر 2019. ECOSOC سوف تملأ هذا الشاغر **خلال عام 2020.**

**الموقع:**<https://www.un.org/peacebuilding/commission/>

## الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية (IAEA)

منظّمة حكوميّة دوليّة تعمل ضمن نظام الأمم المتحدة. وينصّ نظامها الأساسيّ الذي أصبح نافذًا في عام 1957 على تعزيز الاستخدامات السلميّة للطاقة الذريّة وضمان عدم استخدام الأنشطة النوويّة لأغراض عسكريّة. وبموجب معاهدة عدم الانتشار لعام 1968 ومعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النوويّة، يتعيّن على الدول غير الحائزة أسلحة نوويّة قبول الضمانات التي وضعتها الوكالة لإظهار الوفاء بالتزاماتها بعدم صناعة الأسلحة النوويّة. يقع مقرّ الوكالة في مدينة فيينا النمسوية.

**الأعضاء (171)**: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهوريّة أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، جمهورية الكونغو، كوستاريكا، كوت دي فوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، جيبوتي، دومينيكا، جمهوريّة الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الجنوبيّة، الكويت، قيرغيزستان، لاوس، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، قطر، رواندا، رومانيا، روسيا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، السعوديّة، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، سورية، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، دولة الإمارات العربيّة المتحدة، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

**ملاحظات**: كانت كوريا الشمالية عضوًا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى حزيران/يونيو 1994. إضافة إلى الدول الواردة أعلاه، وافق المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عضوية

الرأس الأخضر، وجزر القمر، وغامبيا، وتونغا. وستصبح العضوية نافذة عندما تودع الدول الصكوك القانونية اللازمة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.iaea.org/>

## محكمة العدل الدولية (ICJ)

أنشئت محكمة العدل الدولية في عام 1945 بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي الهيئة القضائية الرئيسة للأمم المتحدة. تضطلع المحكمة بتسوية النزاعات القانونية التي تقدّمها الدول وتقدّم آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي تحيلها إليها هيئات الأمم المتحدة المأذون لها ووكالاتها المتخصصة. تتكوّن المحكمة من 15 قاضيًا تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لولاية مدتها 9 سنوات. يوجد مقرّها في مدينة لاهاي الهولندية.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.icj_cij.org/>

## اللجنة الاستشارية الثنائية (BCC)

اللجنة الاستشارية الثنائية منتدى أنشئ في عام 2010 بموجب المعاهدة الروسية_ الأمريكية بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها (ستارت الجديدة، معاهدة براغ) لبحث القضايا المتعلقة بتنفيذ المعاهدة. وقد حلّت محل اللجنة المشتركة للامتثال والتفتيش التي أنشئت بموجب معاهدة ستارت لعام 1991. وعلى اللجنة الاجتماع مرتين في السنة في مدينة جنيف السويسرية ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. ويتسم عملها بالسرية.

**الموقع الإلكتروني**: US Department of Defense, Under Secretary of Defense for Acquisition and Sustainment, <https://www.acq.osd.mil/tc/nst/NSTtoc.htm>

## الكومنولث

أنشئ في شكله الحالي في عام 1949، وهو منظمة من البلدان المتقدمة والنامية تهدف إلى تعزيز الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة داخل دولها الأعضاء وخارجها. اعتمد ميثاقًا يعيد التأكيد لقيمه ومبادئه الجوهرية في عام 2012. يجتمع زعماء الدول الأعضاء كل سنتين اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث. توجد أمانتها في العاصمة البريطانية لندن.

**الأعضاء (53)**: أنتيغوا وباربودا، أستراليا، جزر الباهاما، بنغلادش، بربادوس، بليز، بوتسوانا، بروناي دار السلام، الكاميرون، كندا، قبرص، دومينيكا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غويانا، الهند، جامايكا، كينيا، كيريباتي، ليسوتو، ملاوي، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، ناورو، نيوزيلندا، نيجيريا، باكستان، بابوا_غينيا الجديدة، رواندا**، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر

غرينادين، ساموا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سريلانكا، سوازيلند، تنزانيا، تونغا، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة*، فانواتو، زامبيا.

*مستضيف **الكومنولث** في 2018 ومترئس الجلسات خلال الفترة 2018ـ2020.

**مستضيف **الكومنولث** في 2020 ومترئس الجلسات خلال الفترة 2020ـ2022.

**ملاحظة**: إضافة إلى الأعضاء الثلاثة والخمسين لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2020، قدّمت زيمبابوي (التي انسحبت في عام 2013) طلبًا لإعادة الانضمام في أيار/مايو 2018، كما أن المالديف (التي انسحبت في عام 2016) عاودت الانضمام في 1 شباط/فبراير 2020.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.thecommonwealth.org/>

## منظّمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة (CTBTO)

تبدأ المنظمة عملها عندما تصبح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة لعام 1996 نافذة. وستقوم بحل مسائل الامتثال للمعاهدة وتؤدي دور منبر للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف. وقد شكّلت لجنة تحضيرية للإعداد لأعمال المنظمة، وبخاصة إنشاء نظام الرصد الدولي الذي يتكوّن من محطات زلزالية وصوتية هيدرولية ومحطات دون صوتية ومحطات نويدات مشعّة يتم من خلالها نقل البيانات إلى مركز البيانات الدولي التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النوويّة. يوجد مقرّها في العاصمة النمسوية فيينا.

**الدول الموقعة على المعاهدة** (184): انظر الملحق (أ).

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.ctbto.org/>

## فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

هيئة حكومية دولية لصنع السياسات تهدف إلى وضع معايير دولية وتطوير السياسات وتعزيزها على المستويين الوطني والدولي. وقد أنشأتها في عام 1989 مجموعة الدول السبع لتفحّص تدابير مكافحة تبييض الأموال وتطويرها. وسّعت ولايتها في سنة 2001 لتشمل مساعي مكافحة تمويل الإرهاب، وفي سنة 2008 أيضًا لتشمل تمويل المساعي الخاصة بانتشار أسلحة الدمار الشامل. وتوجد أمانتها في العاصمة الفرنسية باريس.

**الأعضاء (39)**: الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، الدنمارك، المفوّضية الأوروبية، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، مجلس التعاون الخليجي، هونغ كونغ (الصين)، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لوكسمبورغ، ماليزيا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، روسيا، السعودية، سنغافورة، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

**الموقع الإلكتروني:**<http://www.fatF-gafi.org/>

## المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي

أنشئت في سنة 2006 بمثابة شراكة دولية طوعية للدول والمنظمات الدولية الملتزمة بتقوية القدرة على منع الإرهاب النووي، وكشفه، والردّ عليه. وتعمل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي لتحقيق هذا الهدف بإجراء أنشطة متعدّدة الأطراف لتقوية خطط البلدان الشريكة وسياساتها وإجراءاتها وقابليتها للعمل المشترك. ويجتمع الشركاء في جلسات عامّة كل سنتين. وتعمل روسيا والولايات المتحدة بوصفهما رئيسين مشتركين.

**المشاركون (89)**: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، تشيلي، الصين، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبيّة، قيرغيزستان، لاتفيا، ليبيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقًا)، مدغشقر، ماليزيا، مالطا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، الجبل الأسود، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بالاو، بنما، باراغواي، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، السعودية، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فيتنام، زامبيا.

**مراقبون رسميون (6)**: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الاتحاد الأوروبي، منظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

**الموقع الإلكتروني:**<http://www.gicnt.org/>

## مجموعة الدول السبع (G7)

مجموعة البلدان الصناعيّة الكبرى السبعة التي تجتمع منذ سبعينيّات القرن العشرين بصورة غير رسميّة على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات. ويمثّل رئيسا المجلس الأوروبي والمفوّضية الأوروبية الاتحاد الأوروبي في اجتماعات القمّة.

بين عامي 1997 و2013 كانت مجموعة الدول السبع وروسيا تجتمع في صيغة مجموعة الدول الثماني. وعقب قيام روسيا بضمّ القرم، قرّرت دول المجموعة في آذار/مارس الاجتماع من دون روسيا حتى إشعار آخر.

**الأعضاء** (7): كندا، فرنسا*، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة***، الولايات المتحدة**.

* البلد المستضيف للقمة في سنة 2019.

** البلد المستضيف للقمة في سنة 2020.

*** البلد المستضيف للقمة في سنة 2021.

**الموقع الإلكتروني**:<https://g7.gc.ca/en/>

## الشراكة العالمية لمناهضة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل

أطلقت مجموعة الدول الثماني الشراكة العالمية في سنة 2002 للتعامل مع مسائل عدم الانتشار، ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، والأمان النووي. ويجتمع أعضاء الشراكة العالمية بانتظام، بالتوافق مع تداول رئاسة مجموعة الدول السبع، وهدفها الرئيس إطلاق مشروعات خاصة لمواجهة إساءة استعمال أسلحة ومواد الدمار الشامل وخفض المخاطر الكيميائية، والبيولوجية، والإشعاعية، والنووية. وقد مدّدت لأجل غير محدد في أيار/مايو 2011.

**الأعضاء (31)**: أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، جمهورية التشيك، الدنمارك، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبية، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، الفيليبين، بولندا، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

**ملاحظة:** مع أن روسيا كانت شريكًا مؤسّسًا لشراكة العالمية، لكنها لم تعد شريكًا عقب استبعادها من مجموعة الدول الثماني.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.gpwmd.com/>

## المحكمة الجنائية الدولية (ICC)

محكمة جنائية دولية مستقلة تتعامل مع القضايا المتعلقة بجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية. يوجد مقرّها في لاهاي بهولندا ولديها مكاتب ميدانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وأوغندا. تضمّ المحكمة 18 قاضيًا ومدّعيًا عامًا مستقلاً، تنتخبهم جمعية الدول الأطراف لولاية تمتدّ تسع سنوات.

حدّدت صلاحيات المحكمة واختصاصها في نظام روما الأساسي وتعديلاته. وفي حين أن المحكمة الجنائية الدولية مستقلّة عن الأمم المتحدة، فإن نظام روما الأساسي يمنح مجلس الأمن الدولي صلاحيات معيّنة للإحالة والإرجاء.

**الأطراف في نظام روما** (123) وتعديلاته: انظر الملحق (أ).

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.icc_cpi.int/>

## حركة عدم الانحياز (NAM)

أنشئت في سنة 1961 منبرًا للتشاور وتنسيق المواقف في الأمم المتحدة بشأن قضايا السياسة والاقتصاد وتحديد الأسلحة بين الدول غير المنحازة.

**الأعضاء (120)**: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان*، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، جمهورية الكونغو، كوت دي فوار، كوبا، جيبوتي، دومينيكا، جمهوريّة الدومينيكان، الإكوادور، مصر، غينيا الاستوائيّة، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، كوريا الشماليّة، الكويت، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، المالديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، البيرو، الفيليبين، قطر، رواندا، سانت كيتس ونيفيز، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساو تومي وبرنسيب، السعوديّة، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، سورية، تنزانيا، تايلند، تيمور ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، أوغندا**، الإمارات العربيّة المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

* البلد المستضيف للقمة في عام 2019.

** البلد المستضيف للقمة في عام 2022.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.mnoal.org>

## منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

أنشئت في عام 1961، وتسعى إلى تعزيز الرفاه الاقتصاديّ والاجتماعيّ من طريق تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء. يوجد مقرّها في العاصمة الفرنسية باريس.

**الأعضاء** (36): أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، تشيلي، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

**ملاحظة:** إضافة إلى الأعضاء الستة والثلاثين لغاية 1 كانون الثاني/يناير 2020، وقّعت كولومبيا

اتفاقًا للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 30 أيار/مايو 2018 وستصبح عضوًا عند تصديق الاتفاق.

**الموقع الإلكتروني:**<http://www.oecd.org/>

## منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)

تنفّذ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اتفاقيّة الأسلحة الكيميائية لعام 1993. وتشرف المنظمة، التي يوجد مقرها في مدينة لاهاي الهولنديّة، على تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية والبنية التحتية المرافقة، وتنفيذ نظام للتحقّق من عدم عودة ظهور مثل هذه الأسلحة، وتقديم المساعدة والحماية للدول الأطراف المهدّدة بمثل هذه الأسلحة، وتسهيل التعاون الدولي لتقوية الامتثال للاتفاقية والمشاركة فيه، وتعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء. هذا بالإضافة إلى مسؤولية التحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، ففي عام 2018 اكتسبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سلطة تحديد المسؤولية في حالة أي استخدام للأسلحة الكيميائية.

يشرف على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية المجلس التنفيذي الذي ينتخب مؤتمر الدول الأطراف أعضاءه البالغ عددهم 41 عضوًا لمدة عامين. يوجد مقرّها في لاهاي بهولندا.

**الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية** (193): انظر الملحق (أ).

**الموقع الإلكتروني:**<http://www.opcw.org/>

## منظمة التعاون الإسلامي (OIC)

أنشأت الدول الإسلاميّة هذه المنظّمة (سابقًا منظمة المؤتمر الإسلامي) في عام 1969 لتعزيز التعاون بين الأعضاء ودعم السلام والأمن ونضال الشعب الفلسطينيّ وسائر الشعوب الإسلاميّة. من أجهزتها لجنة حقوق الإنسان المستقلّة والدائمة والبنك الإسلامي للتنمية. توجد أمانتها في مدينة جدة السعوديّة.

**الأعضاء (57)**: أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، بنين، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، كوت دي فوار، جيبوتي، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبيا، ماليزيا، المالديف، مالي، موريتانيا، المغرب، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، سلطة عُمان، باكستان، فلسطين، قطر، السعوديّة، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، سورينام، سورية، طاجيكستان، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، دولة الإمارات العربيّة المتحدة، أوزبكستان، اليمن.

**الموقع الإلكتروني:** <http://www.oic_oci.org/>

## لجنة التحقق الخاصة (SVC)

تأسست اللجنة بموجب معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى لعام 1987 لتكون بمثابة منتدى لحل المسائل المتعلقة بالامتثال واتخاذ التدابير الضرورية لتحسين فرص نجاح المعاهدة وفعاليتها. وقد اجتمعت اللجنة، التي لم تجتمع منذ عام 2000، في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وثانية في كانون الأول/ديسمبر 2017.

**ملاحظة**: في 2 آب/اغسطس 2019، انسحبت الولايات المتحدة من (معاهدة) القوّات النووية المتوسطة المدى، والتي باتت الآن غير سارية، وغاب دور لجنة التحقق الخاصة.

الدول الأطراف في المعاهدة (5): انظر الملحق (أ).

## II. الهيئات ذات الاهتمام الإقليمي أو العضوية الإقليمية

### اللجنة الأفريقية للطاقة النووية

أنشئت اللجنة في عام 1996 بموجب معاهدة بيليندابا لضمان الامتثال للمعاهدة وتحسين التطبيق السلمي للتكنولوجيا والعلوم النووية في أفريقيا. يوجد مقرّها في بريتوريا بجنوب أفريقيا.

أطراف معاهدة بيليندابا (41): انظر الملحق (أ).

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.afcone.peaceau.org/>

### الاتحاد الأفريقي (AU)

أنشئ الاتحاد الأفريقي رسميًا في عام 2001 وأطلق في عام 2002، وحلّ محلّ منظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت في سنة 1963. عضويته مفتوحة أمام كل الدول الأفريقية. ويهدف الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الوحدة والأمن وحلّ النزاعات والديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. تشمل أجهزته الرئيسة الجمعية العامة (المجلس الأعلى، يتكوّن من رؤساء الدول والحكومات)، والمفوّضية (الأمانة العامة)، والبرلمان الأفريقي، ومجلس السلام والأمن. يوجد مقرّ الاتحاد الأفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

الأعضاء (55): الجزائر، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهوريّة أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة، جمهوريّة الكونغو، كوت دي فوار، جيبوتي، مصر، غينيا الاستوائيّة، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الصحراء الغربيّة (الجمهوريّة العربيّة الديمقراطيّة الصحراويّة)، ساو تومي وبرنسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب

السودان، السودان*، سوازيلند، تنزانيا، توغو، تونس، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

* تم تعليق عضوية السودان في الاتحاد الأفريقي في 6 حزيران/يونيو 2019 بعد القمع العنيف للاحتجاجات المناهضة للحكومة. تم رفع التعليق في 6 أيلول/سبتمبر 2019 بعد تشكيل حكومة مدنية.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.au.int/>

## مجلس السلام والأمن

هذا المجلس الذي يتكون من 15 عضوًا هو الجهاز الدائم لاتخاذ القرار في الاتحاد الأفريقي لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. أعضاؤه الخمسة عشر ينتخبهم المجلس التنفيذي شريطة موافقة الجمعية العامة. وهو الركيزة الأساسية لبنية السلام والأمن الأفريقيين.

الأعضاء لولاية مدتها 3 سنوات من 1 نيسان/أبريل 2019 – 31 آذار/مارس 2022 (5): الجزائر، بوروندي، كينيا، ليسوتو، نيجيريا.

الأعضاء لولاية مدتها سنتان من 1 نيسان/أبريل 2018 – 31 آذار/مارس 2020 (10): أنغولا، جيبوتي، غينيا الاستوائية، الغابون، ليبيريا، المغرب، رواندا، سيراليون، توغو، زيمبابوي.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.peaceau.org/>

## منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)

تأسس منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ في سنة 1989 لتعزيز النمو الاقتصادي والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويناقش هذا المنتدى على نحو متزايد منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي الأمن والقضايا السياسية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة المراقبة الفعالة للنقل. يوجد مقره في سنغافورة.

**الاقتصادات الأعضاء** (21): أستراليا، بروناي دار السلام، كندا، تشيلي*، الصين، هونغ كونغ، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا**، المكسيك، نيوزيلندا***، بابوا غينيا الجديدة، البيرو، الفيليبين، روسيا، سنغافورة، تايوان، تايلند، الولايات المتحدة، فيتنام.

* الدولة المستضيفة لاجتماع قادة المنتدى في سنة 2019.

** الدولة المستضيفة لاجتماع قادة المنتدى في سنة 2020.

*** الدولة المستضيفة لاجتماع قادة المنتدى في سنة 2021.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.apec.org/>

## رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN)

أنشئت هذه الرابطة في سنة 1967 لتعزيز التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، فضلاً عن السلام والأمن الإقليميّين في جنوب شرق آسيا. ويمثّل تطوير الجماعة السياسية والأمنية لآسيان إحدى الركائز الثلاث (إلى جانب الجماعتين الاقتصادية والاجتماعية الثقافية) لجماعة آسيان التي أُطلقت في سنة 2015. يوجد مقرّ الأمانة العامّة في العاصمة الإندونيسيّة جاكرتا.

**الأعضاء (10)**: بروناي دار السلام، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفيليبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.asean.org/>

## المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ARF)

تأسس المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في سنة 1994 لمعالجة القضايا الأمنية، والمساهمة في بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

**المشاركون (27)**: الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أستراليا، بنغلادش، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، منغوليا، نيوزيلندا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، روسيا، سريلانكا، تيمور ليشتي، الولايات المتحدة.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.aseanregionalforum.asean.org/>

## آسيان زائد ثلاثة (APT)

بدأ التعاون في آسيان زائد ثلاثة في سنة 1997 عقب الأزمة المالية الآسيوية، وتحوّل إلى مؤسسة رسمية في سنة 1999. وهو يهدف إلى رعاية التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني والاستقرار المالي في أوساط المشاركين فيه.

**المشاركون (13)**: الدول الأعضاء في آسيان إضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

الموقع الإلكتروني: <http://www.asean.org/asean/external_relations/asean_3>

## قمة شرق آسيا (EAS)

بدأت قمة شرق آسيا في سنة 2005 بوصفها منتدى إقليميًا للحوار بشأن المسائل الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بغية تعزيز السلم والاستقرار والازدهار الاقتصادي في شرق آسيا. وتعقد الاجتماعات السنوية بالترابط مع قمم آسيان.

**المشاركون** (18): الدول الأعضاء في آسيان، أستراليا، الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا، روسيا، الولايات المتحدة.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.asean.org/asean/external-relations/east-asiA - summit-eas/>

## منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)

أنشأ ستة من الموقّعين على معاهدة الأمن الجماعي لعام 1992 هذه المنظّمة رسميًا في سنة 2002ـ2003. وهي ترمي إلى تعزيز التعاون العسكري والسياسي بين أعضائها. وبموجب المادّة 4 من معاهدة سنة 1992، يعدّ العدوان على دولة عضو عدوانًا كل الأعضاء. ومن أهدافها الردّ بمزيد من الكفاءة على المشكلات الاستراتيجية في المنطقة مثل الإرهاب والاتجار بالمخدّرات. يوجد مقرها في العاصمة الروسية موسكو.

**الأعضاء** (6): أرمينيا، بيلاروس، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجيكستان.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.odkb_csto.org/>

## رابطة الدول المستقلّة (CIS)

أنشئت في سنة 1991 كإطار للتعاون المتعدّد الأطراف بين الجمهوريات السوفياتيّة السابقة. وأنشئت مؤسسات رابطة الدول المستقلّة، بما في ذلك مجلس وزراء الدفاع، بموجب ميثاق سنة 1993. يوجد مقرّها في مينسك، عاصمة بيلاروس.

الأعضاء (11): أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، كازاخستان، قيرغيزستان، مولدوفا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان*، أوكرانيا**، أوزبكستان.

* لم تصدّق تركمانستان على ميثاق الرابطة لسنة 1993 لكنها تشارك في أنشطتها كعضو مشارك منذ سنة 2005.

** رغم أن أوكرانيا لم تصدّق على ميثاق الربطة، فإنها كانت عضوًا مشاركًا غير رسمي منذ سنة 1993. وقرّرت أوكرانيا إنهاء مشاركتها في مؤسسات الرابطة في أيار/مايو 2018. وأكملت عملية الانسحاب من الهيئات التنسيقية لرابطة الدول المستقلّة في شباط/فبراير 2019. وهي مستمرّة في الانسحاب من اتفاقات الرابطة.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.cis.minsk.by/>

## الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)

تأسست الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في سنة 1983 لتعزيز الحوار السياسي، وتشكيل اتحاد جمركي، ووضع سياسات مشتركة في منطقة وسط أفريقيا. كما تنسّق أنشطتها بموجب اتفاقية وسط أفريقيا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كنشاسا). توجد الأمانة العامة للجماعة في ليبرفيل، عاصمة الغابون.

الجماعة الاقتصادية لجماعة وسط أفريقيا آلية لتعزيز الاستراتيجيات السياسية والعسكرية المشتركة لمنع النزاعات وإدارتها وحلّها.

**الأعضاء** (11): أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا، ساو تومي وبرنسيبي.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.ceeac_eccas.org/>

## المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA)

انطلق هذا المؤتمر في سنة 1992 وأنشئ رسميًا في سنة 1999 كمنتدى لتعزيز التعاون الأمنيّ وتدابير بناء الثقة بين الدول الأعضاء. كما أنه يشجّع التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. توجد أمانته العامة في أستانا، عاصمة كازاخستان.

**الأعضاء (27)**: أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، كمبوديا، الصين، مصر، الهند، العراق، إيران، إسرائيل، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبية، قيرغيزستان، منغوليا، باكستان، فلسطين، قطر، روسيا، سريلانكا، طاجيكستان*، تايلند، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فيتنام.

* الرئيس في السنوات 2018 2020.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.S-cica.org/>

## مجلس أوروبا (COE)

أنشئ في سنة 1949، وفتح باب عضويته لكل الدول الأوروبية التي تقبل بمبدأ سيادة القانون وتضمن حقوق مواطنيها الإنسانية وحرّياتهم الأساسية. يوجد مقره في مدينة ستراسبورغ الفرنسية. من بين هيئاته مجلس الوزراء، والجمعية البرلمانية، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وبنك التنمية لمجلس أوروبا.

**الأعضاء (47)**: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، لتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة السابقة)، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا*، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا.

* علّقت الجمعية البرلمانية حقوق روسيا في التصويت في 10 نيسان/أبريل 2014 بعدما ضمّت القرم، وقد أعيدت هذه الحقوق في 17 أيار/مايو 2019.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.coe.int/>

## مجلس دول بحر البلطيق (CBSS)

أنشئ في سنة 1992 كمنظّمة حكوميّة دوليّة إقليميّة للتعاون بين دول منطقة بحر البلطيق. توجد أمانته العامة في العاصمة السويديّة ستوكهولم.

**الأعضاء (12)**: الدنمارك، إستونيا، المفوّضيّة الأوروبيّة، فنلندا، ألمانيا، أيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، بولندا، روسيا، السويد.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.cbss.org/>

## الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)

أنشئت في سنة 1975 لتعزيز التجارة والتعاون والمساهمة في تنمية غرب أفريقيا. وفي سنة 1981 اعتمدت بروتوكول المساعدة المتبادلة في الشؤون الدفاعيّة. توجد أمانتها التنفيذيّة في العاصمة النيجيريّة أبوجا.

**الأعضاء** (15): بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كوت دي فوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو.

**ملاحظة:** في حزيران/يونيو 2017 وافقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من حيث المبدأ على قبول المغرب عضوًا سادس عشر.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.ecowas.int/>

## الاتحاد الأوروبي (EU)

منظّمة للدول الأوروبيّة التي تتعاون في مجالات واسعة، منها سوق واحدة ينتقل فيها الناس والبضائع والخدمات ورأس المال بحرية، وعملة مشتركة (يورو) لبعض الأعضاء، وسياسة خارجية وأمنية مشتركة، تشمل السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة. الهيئات الرئيسة للاتحاد الأوروبي هي المجلس الأوروبي، ومجلس الاتحاد الأوروبي (يسمّى أيضًا مجلس الوزراء أو المجلس)، والمفوضية الأوروبية (الأمانة العامة)، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية.

يقوم الممثّل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بتنسيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة بمساعدة الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

يوجد المقرّ الرئيس للاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل.

**الأعضاء** (28): النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، مالطا، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة*.

* في 31 كانون الثاني/يناير 2020 انسحبت المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تاركة 27 دولة

عضوًا. خلال الفترة الانتقالية المحددة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (مع إمكانية التمديد حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 أو 2022)، تظل المملكة المتحدة جزءًا من السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، ولكنها لم تعد تشارك في مؤسساتها السياسية. لم يتم الاتفاق بعد على طبيعة التعاون المستقبلي بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في السياسات الخارجية والأمنية، ومشاركتها المحتملة في بعض وكالات الاتحاد الأوروبي.

**الموقع الإلكتروني**:<http://europa.eu/>

## الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (EAEC أو Euratom)

أنشئت بموجب معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبيّة للطاقة الذريّة لسنة 1957 (معاهدة يوراتوم) لتشجيع تطوير الطاقة النوويّة للأغراض السلميّة وإدارة نظام الضمانات الإقليميّ المتعدّد الأطراف الذي يشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبيّ (بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية). وتضطلع وكالة يوراتوم للإمداد، ومقرّها لكسمبورغ، بمهمة ضمان الإمداد المنتظم والمنصف للخامات، والموارد، والمواد الانشطارية الخاصة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

**الأعضاء** (28): الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي*.

* في حين أن يوراتوم مستقلة رسميًا عن الاتحاد الأوروبي، على جميع الأعضاء الكاملين في يوراتوم أن يكونوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضًا. على الرغم من انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/يناير تاركة 27 دولة عضوًا، وبالتالي أيضًا من يوراتوم، إلا أن معاهدة يوراتوم ولوائحها تظل سارية على المملكة المتحدة طوال سريان الفترة الانتقالية.

**الموقع الإلكتروني**: <http://ec.europa.eu/euratom/>

## وكالة الدفاع الأوروبية (EDA)

وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي، وتخضع لإدارة المجلس. تأسست في سنة 2004 للمساعدة في تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية، وتعزيز التعاون الأوروبي في الأسلحة، والعمل على إقامة قاعدة تكنولوجية وصناعية قوية للدفاع الأوروبي. يتولى المجلس التوجيهي للوكالة اتخاذ القرارات، ويتكوّن من وزراء الدفاع في الدول الأعضاء المشاركة والممثّل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (بوصفه رئيسًا للوكالة). يوجد مقر الوكالة في العاصمة البلجيكية بروكسل.

**الدول الأعضاء المشاركة** (27): الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باستثناء الدنمارك*.

* انسحبت المملكة المتحدة من **وكالة الدفاع الأوروبية** في 31 كانون الثاني/يناير 2020، وبقيت 26 دولة عضوًا.

**ملاحظة**: وقّعت وكالة الدفاع الأوروبية ترتيبات إدارية مع النرويج (2006)، وسويسرا (2012)،

وصربيا (2013) وأوكرانيا (2015) تمكّن هذه الدول من المشاركة في مشروعاتها وبرامجها.

**الموقع الإلكتروني:**<http://eda.europa.eu/>

## مجلس التعاون الخليجي (GCC)

يسمى رسميًا مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تأسس في سنة 1981 لتعزيز التكامل الإقليمي في مجالات مثل الاقتصاد والمالية والتجارة والإدارة والتشريع، فضلاً عن رعاية التقدّم العلمي والتقني. يتعاون أعضاء المجلس أيضًا في مجالات السياسة الخارجية والمسائل العسكرية والأمنية. والمجلس الأعلى هو أعلى سلطة في مجلس التعاون. يوجد مقره في العاصمة السعودية الرياض.

**الأعضاء (6)**: البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عُمان، قطر، الكويت، السعودية.

الموقع الإلكتروني: <sg.org_http://www.gcc>

**الهيئة الحكوميّة الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد IGAD)**

أنشئت إيغاد في سنة 1996 لتوسيع التعاون الإقليمي وتعزيز السلام والاستقرار في القرن الأفريقي. وقد حلّت محل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، التي أنشئت في سنة 1986. توجد أمانتها العامة في جيبوتي.

**الأعضاء (8)**: جيبوتي، أريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، جنوب السودان، السودان، أوغندا.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.igad.org/>

## المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى (ICGLR)

أطلق المؤتمر في سنة 2004، ويعمل على تعزيز السلام والأمن، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والنمو والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي سنة 2006 اعتمدت الدول الأعضاء ميثاق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي أصبح نافذًا في سنة 2008. توجد أمانته التنفيذية في العاصمة البوروندية بوجمبورا.

أطلق المركز المشترك لتجميع المعلومات الاستخبارية في سنة 2012 في غوما، بجمهورية الكونغو، لجمع المعلومات عن الجماعات المسلّحة في المنطقة وتحليلها ونشرها ورفع توصية بالإجراءات إلى الدول الأعضاء.

**الأعضاء (12)**: أنغولا، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطي، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، رواندا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، زامبيا.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.icglr.org/>

## جامعة الدول العربية

أنشئت جامعة الدول العربيّة في سنة 1945 بغية توثيق أواصر الوحدة بين الدول العربيّة وتعزيز التعاون السياسيّ والاقتصاديّ. وقّع الأعضاء على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصاديّ في سنة 1950. وفي سنة 2015، أقرّت الجامعة العربية إنشاء قوة عسكرية مشتركة لحفظ السلام الإقليمي، لكن لم يسجّل أي تقدّم في إنشائها بعد ذلك. يوجد المقرّ الدائم للجامعة في العاصمة المصرية القاهرة.

**الأعضاء** (22): الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عُمان، فلسطين، قطر، السعوديّة، الصومال، السودان، سورية*، تونس، الإمارات العربيّة المتحدة، اليمن.

* عُلقت عضوية سورية في أنشطة الجامعة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.lasportal.org/>

## منظمة معاهدة شمال الأطلسي (حلف الناتو)

أُنشئت بموجب معاهدة شمال الأطلسيّ لعام 1949 (معاهدة واشنطن) بوصفها حلفًا عسكريًا غربيًا. وتحدّد المادّة 5 في المعاهدة التزام الأعضاء بالردّ على أي هجوم مسلّح يتعرّض له أي طرف في المعاهدة. يوجد مقرّها في العاصمة البلجيكيّة بروكسل.

**الأعضاء (29)**: ألبانيا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.

**ملاحظة**: بالإضافة إلى الأعضاء الـ 29 اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، أصبحت مقدونيا الشمالية (التي كانت تسمّى سابقًا جمهورية مقدونيا اليوغسلافية حتى 12 شباط/فبراير 2012) عضوًا في الناتو والهيئات الفرعية التالية في 27 آذار/مارس 2020.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.nato.int/>

## مجلس الشراكة الأوروبيّة ـ الأطلسيّة (EAPC)

يجمع المجلس بين حلف الناتو وشركائه في الشراكة من أجل السلام للتحاور والتشاور. وهو الإطار السياسي الإجمالي لبرنامج الشراكة من أجل السلام الثنائي.

**الأعضاء (50)**: الدول الأعضاء في حلف الناتو، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، البوسنة والهرسك، كرواتيا، فنلندا، جورجيا، أيرلندا، كازاخستان، قيرغيزستان، مقدونيا (جمهورية مقدونيا

اليوغوسلافيّة سابقًا)، مالطا، مولدوفا، الجبل الأسود، روسيا، صربيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

**الموقع الإلكتروني:**<http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_ 67979.htm>

## مبادرة إسطنبول للتعاون (ICI)

أنشئت المبادرة في سنة 2004 وترمي إلى المساهمة في الأمن العالمي والإقليمي على المدى الطويل بعرض التعاون الأمني الثنائي العملي مع حلف الناتو على بلدان منطقة الشرق الأوسط الكبير.

**المشاركون (33):** الدول الأعضاء في حلف الناتو، البحرين، قطر، الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة.

**الموقع الإلكتروني:**<http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_ 52956.htm>

**الحوار المتوسّطي**

أنشئ الحوار المتوسطي لحلف لناتو في سنة 1994 بوصفه منتدى للحوار السياسي والتعاون العملي بين حلف الناتو ودول البحر المتوسط. وهو يعكس وجهة نظر حلف الناتو بأن الأمن في أوروبا مرتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في البحر المتوسط.

**المشاركون (36):** الدول الأعضاء في حلف الناتو، الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب، تونس.

**الموقع الإلكتروني:**<http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_ 60021.htm>

## لجنة الناتو - جورجيا (NGC)

أنشئت في أيلول/سبتمبر 2008 بوصفها منتدى للمشاورات السياسية والتعاون العملي لمساعدة جورجيا في تحقيق هدف العضوية في حلف الناتو.

المشاركون (30): الدول الأعضاء في حلف الناتو وجورجيا.

**الموقع الإلكتروني:** <http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_ 52131.htm>

## مجلس حلف الناتو-روسيا (NRC)

أنشئ في سنة 2002 بوصفه آلية للتشاور وبناء الإجماع والتعاون واتخاذ القرارات والإجراءات بشأن المسائل الأمنية. يركّز على المجالات ذات الاهتمام المشترك المحدّدة في قانون تأسيس المجلس في سنة 1997 بشأن العلاقات المتبادلة والتعاون الأمن والمجالات الجديدة، مثل مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات وعدم الانتشار.

**المشاركون** (30): الدول الأعضاء في حلف الناتو وروسيا

**ملاحظة:** في نيسان/أبريل 2014، عقب التدخّل العسكري الروسي في أوكرانيا، علّق حلف الناتو

كل التعاون العملي مع روسيا، بما في ذلك في مجلس حلف الناتو – روسيا، على الرغم من استمرار الاجتماعات على مستوى السفراء أو مستوى أعلى.

**الموقع الإلكتروني**: <https://www.nato.int/nrc_website/>

## لجنة حلف الناتو ـ أوكرانيا (NUC)

أنشئت في سنة 1997 من أجل التشاور في القضايا السياسية والأمنية، ولمنع الصراعات وحلها، وعدم الانتشار، وعمليات نقل الأسلحة ونقل التكنولوجيا، وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

**المشاركون (30)**: الدول الأعضاء في حلف الناتو وأوكرانيا

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_50319.htm>

## منظمة التعاون المشترك في مجال التسلّح (OCCAR)

أنشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة هذه المنظّمة في سنة 1996 واتخذت صفة قانونية منذ سنة 2001. تهدف إلى توفير ترتيبات تتسم بالفعالية والكفاءة لإدارة برامج تسلّح تعاونية معينة. يوجد مقرها في مدينة بون الألمانيّة.

**الأعضاء (6)**: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، المملكة المتحدة.

المشاركون (7): فنلندا، ليتوانيا، لكسمبورغ، هولندا، بولندا، السويد، تركيا.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.occar.int/>

## وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (OPANAL)

أنشئت بموجب معاهدة لسنة 1967 لحل مسائل الالتزام بالمعاهدة بالتعاون مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة. يوجد مقرها في العاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي.

**الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو (33)**: انظر الملحق (أ).

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.opanal.org/>

## منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ـ غوام GUAM

مجموعة من أربع دول أنشئت لتعزيز الاستقرار والأمن، ويرجع تاريخها إلى سنة 1997. تأسست المنظمة في سنة 2006. ويتعاون أعضاؤها لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتجارة في ثمانية فرق عمل. توجد أمانتها العامة في العاصمة الأوكرانية كييف.

**الأعضاء (4)**: أذربيجان، جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا.

**الموقع الإلكتروني**:<http://guaM - organization.org/>

## منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

انطلقت في سنة 1973 باسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأعيدت تسميتها باسم منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا في سنة 1995. يراد لها أن تصبح الأداة الأساسيّة للإنذار المبكّر ومنع الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل في أعقاب النزاع في منطقتها. يوجد مقر المنظمة في العاصمة النمسوية فيينا، وتتوزع مؤسساتها الأخرى في أماكن أخرى من أوروبا.

تتكوّن ترويكا المنظمة من ممثّلين عن الدول التي ترأس المنظمة في السنة الحالية والسنة السابقة والسنة اللاحقة. ويتعامل منتدى التعاون الأمنيّ التابع لها مع تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن.

**المشاركون (57)**: ألبانيا**، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، الكرسي الرسولي، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقًا)، مالطا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا*، سلوفينيا، إسبانيا، السويد***، سويسرا، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة، أوزبكستان.

* الرئاسة في سنة 2019

** الرئاسة في سنة 2020

*** الرئاسة في سنة 2021

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.osce.org/>

## المجموعة الاستشارية المشتركة (JCG)

أنشئت هذه المجموعة المرتبطة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بموجب معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا لعام 1972 لتعزيز أهداف المعاهدة وتنفيذها بالتوفيق بين أوجه الغموض في التفسير والتفسير. يوجد مقرّها في العاصمة النمسوية فيينا.

أعضاء معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا (30): انظر الملحق (أ).

**ملاحظة**: في سنة 2007، علّقت روسيا مشاركتها في المعاهدة، وفي آذار/مارس 2015 أعلنت رسميًا عن الوقف التام لمشاركتها في المعاهدة، بما في ذلك المجموعة الاستشارية المشتركة.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.osce.org/jcg/>

## مجموعة مينسك

تدعم مجموعة مينسك عملية مينسك، وهي منتدى مستمر للمفاوضات بشأن تسوية الصراع في ناغورنو كاراباخ.

**الأعضاء (13)**: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، فنلندا، فرنسا*، ألمانيا، إيطاليا، روسيا*، السويد، تركيا، الولايات المتحدة*، ترويكا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (النمسا، وإيطاليا وسلوفاكيا)

* يتشارك ممثلو هذه الدول الثلاث رئاسة المجموعة.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.osce.org/mg/>

## اللجنة الاستشارية للسماوات المفتوحة (OSCC)

أنشئت اللجنة بموجب معاهدة الأجواء المفتوحة لعام 1992 لحل المسائل المتعلّقة بالامتثال للمعاهدة.

**أطراف معاهدة السماوات المفتوحة (34)**: انظر الملحق (أ).

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.osce.org/oscc/>

## منظمة الدول الأمريكية (OAS)

مجموعة من دول القارّات الأمريكيّة التي اعتمدت ميثاق المنظمة في سنة 1948 بغية تعزيز السلام والأمن في نصف الكرة الغربيّ. تستند أنشطتها إلى أربعة هي أركان الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية. توجد الأمانة العامّة للمنظّمة في العاصمة الأمريكيّة واشنطن.

**الأعضاء (35)**: أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا*، دومينيكا، جمهوريّة الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، باناما، الباراغواي، البيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، الأوروغواي، الولايات المتحدة، فنزويلا.

* بموجب قرار صادر في 3 حزيران/يونيو 2009، انتهى مفعول القرار الذي اتخذ في سنة 1962 باستبعاد كوبا من منظمة الدول الأمريكية. ووفقًا لقرار سنة 2009، فإن مشاركة كوبا في المنظمة «ستكون نتيجة عملية حوار». وقد رفضت كوبا المشاركة في أنشطة المنظمة.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.oas.org/>

## منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود (BSEC)

أنشئت في سنة 1992 وأصبحت منظمة اقتصادية إقليمية كاملة عندما أصبح ميثاقها نافذًا في سنة

1999. تهدف إلى ضمان السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأسود وتعزيز التعاون والتقدّم الاقتصادي وتطويره. توجد أمانتها الدائمة في مدينة إسطنبول التركيّة.

**الأعضاء (12)**: ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بلغاريا، جورجيا، اليونان، مولدوفا، رومانيا، روسيا، صربيا، تركيا، أوكرانيا.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.bsec_organization.org/>

## منتدى جزر المحيط الهادئ

أسس المنتدى في سنة 1971 باسم منتدى جنوب المحيط الهادئ، ويهدف إلى تعزيز التعاون في التنمية المستدامة والنموّ الاقتصادي والحوكمة والأمن. وهو يراقب تنفيذ معاهدة راروتونغا لسنة 1985، التي أنشأت منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية. توجد أمانته العامة في سوفا عاصمة فيجي.

**الأعضاء** (18): أستراليا، جزر كوك، فيجي، بولينيزيا الفرنسية، كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيو كاليدونيا، نيوزيلندا، نيوي، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، فانواتو.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.forumsec.org/>

## المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي، والدول المجاورة (RECSA)

أنشئت أمانة نيروبي المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتنسيق تنفيذ إعلان نيروبي لسنة 2000 بشأن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وتحوّل المركز الإقليمي في سنة 2005 للإشراف على تنفيذ بروتوكول نيروبي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. يوجد مقرّه في نيروبي عاصمة كينيا.

الأعضاء (15): بوروندي، جيبوتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، رواندا، سيشيل، الصومال، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.recsasec.org/>

## مجلس التعاون الإقليمي (RCC)

أطلق مجلس التعاون الإقليمي في سنة 2008 خَلَفًا لميثاق استقرار جنوب شرق أوروبا الذي كان الاتحاد الأوروبي قد أطلقه في مؤتمر جنوب شرق أوروبا الذي انعقد في سنة 1999. يعزّز المجلس

التعاون المتبادل والتكامل الأوروبي الأطلسي لجنوب شرق أوروبا لحفز التنمية في المنطقة بما يعود بالنفع على شعوبها. ويركز على ستة مجالات تحظى بالأولوية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والطاقة والبنية التحتية، والعدل والشؤون الداخلية، والتعاون الأمني، وبناء رأس المال البشري، والتعاون البرلماني. توجد أمانة المجلس في ساراييفو عاصمة البوسنة والهرسك، ولديه مكتب ارتباط في العاصمة البلجيكية بروكسل.

**الأعضاء (46)**: ألبانيا، النمسا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، مجلس أوروبا، بنك التنمية لمجلس أوروبا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدنمارك، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، هنغاريا، المنظمة الدولية للهجرة، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، مقدونيا (جمهوريّة مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقًا)، مولدوفا، الجبل الأسود، منظمة معاهدة شمال الأطلسي، النرويج، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بولندا، رومانيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، مبادرة تعاون دول جنوب شرق أوروبا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية للأمم الخاصة بأوروبا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعثة الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو، الولايات المتحدة، البنك الدولي.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.rcc.int/>

## منظمة شانغهاي للتعاون (SCO)

أنشئت المجموعة السلف، أي دول شانغهاي الخمس، في سنة 1996، وفي سنة 2001 أعيدت تسميتها وفُتح باب عضويّتها لكل الدول التي تدعم أهدافها. وتتعاون الدول الأعضاء في تدابير بناء الثقة والأمن الإقليمي وفي المجال الاقتصادي. يوجد مقر أمانة المنظمّة في العاصمة الصينيّة بكين. ويوجد هيكل المنظمة الإقليمي لمكافحة الإرهاب في العاصمة الأوزبكية طشقند.

**الأعضاء (8)**: الصين، الهند، كازاخستان، قيرغيزستان، باكستان، روسيا، طاجيكستان، أوزبكستان.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.sectsco.org/>

## منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (SICA)

أطلقت في سنة 1993 بناء على بروتوكول تيغوسيغالبا لسنة 1991. ومن أهداف المنظمة إنشاء نموذج جديد للأمن الإقليمي بناء على التوازن المعقول للقوات، وتقوية السلطة المدنية، والتغلّب على الفقر المدقع، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والقضاء على العنف والفساد والاتجار بالمخدّرات والسلاح. يوجد مقر المنظومة في العاصمة السلفادورية سان سلفادور.

أنشئت **اللجنة الأمنية لأمريكا الوسطى** بموجب المعاهدة الإطارية المتعلّقة بالأمن الديمقراطي

في أمريكا الوسطى. وتشمل أهدافها متابعة المقترحات المتعلقة بالأمن الإقليمي، على أساس التوازن المعقول للقوى، وتعزيز السلطة المدنية، والقضاء على العنف والفساد والإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة.

**الأعضاء (8)**: بليز، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، بنما.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.sica.int/>

## محادثات الأطراف الستة

بدأت محادثات الأطراف الستة في سنة 2003 كمبادرة دبلوماسية صينية تهدف إلى حل الخلاف بشأن كيفية معالجة برنامج الأسلحة النووية الكوري الشمالي. ولم تعقد أي مفاوضات منذ سنة 2009، عندما أعلنت كوريا الشمالية أنه سنسحب من المحادثات.

**المشاركون (6)**: الصين، اليابان، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، روسيا، الولايات المتحدة.

**الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC):**

أنشئت في سنة 1992 لتعزيز التنمية الاقتصاديّة الإقليميّة والمبادئ الأساسيّة للسيادة والسلام والأمن وحقوق الإنسان والديمقراطيّة. وقد حلّت محل مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقي الذي أنشئ في سنة 1980. ويهدف جهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني التابع للجماعة إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة. توجد أمانتها العامة في غابورون، عاصمة بوتسوانا.

يهدف **الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والتعاون الأمني** في الجماعة إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة.

**الأعضاء (16)**: أنغولا، بوتسوانا، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، سيشيل، جنوب أفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.sadc.int/>

## اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (UNASUR)

منظمة حكومية دولية تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي، والحوار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والتنسيق في المسائل الدفاعية بين الدول الأعضاء فيها. أصبحت معاهدته التأسيسية لعام 2008 نافذة في 11 آذار/مارس 2011 وسيحل تدريجًا محل جماعة دول الأنديز والسوق المشتركة الجنوبية (مركوسور). يوجد مقره في كيتو، عاصمة الإكوادور.

اجتمع **مجلس الدفاع الأمريكي** الجنوبي للمرّة الأولى في سنة 2009. وهو يهدف إلى تعزيز أمريكا الجنوبية بوصفها منطقة سلام وإنشاء هوية إقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي في قضايا الدفاع.

**الأعضاء (7)**: بوليفيا، الإكوادور، غويانا، بيرو، سورينام، أوروغواي، فنزويلا.

**ملاحظة**: انسحبت الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وباراغواي من اتحاد أمم أمريكا الجنوبية خلال عام 2019، كما بدأت الإكوادور وبيرو بإجراءات عملية الانسحاب. في قمة عُقدت في سانتياغو ـ تشيلي في 22 آذار/مارس 2019، ناقشت الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والإكوادور وغيانا وباراغواي وبيرو تشكيل مجموعة إقليمية جديدة، تُعرف باسم منتدى التقدم والتنمية في أمريكا الجنوبية (Foro para el Progreso de América del Sur, PROSUR)

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.unasursg.org/>

## III. أنظمة مراقبة التجارة الاستراتيجية

### مجموعة أستراليا (AG)

مجموعة غير رسمية من الدول والمفوّضية الأوروبية تأسّست في سنة 1985. وتجتمع مجموعة أستراليا سنويًا لتبادل الآراء وأفضل الممارسات بشأن ضوابط التجارة الاستراتيجية لضمان عدم استخدام المواد والتكنولوجيا والمعدّات المزدوجة الاستخدام لدعم أنشطة الحرب أو البرامج الكيميائية أو البيولوجية.

**المشاركون (43)**: الأرجنتين، أستراليا*، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، قبرص، كرواتيا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، المفوّضيّة الأوروبيّة، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

رئاسة مجلس دائمة

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.australiagroup.net/>

### مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف البالستيّة (HCOC)

إن مبدأ مدوّنة لاهاي لسنة 2002 هو الحاجة إلى لجم انتشار أنظمة القذائف البالستيّة القادرة على إطلاق أسلحة الدمار الشامل. وعلى الدول المشاركة ممارسة التحفّظ في تطوير هذه القذائف واختبارها ونشرها. تعمل وزارة الخارجيّة النمساويّة بمثابة أمانة عامّة لها.

**الدول المشاركة (140)**: أفغانستان، ألبانيا، الأرجنتين، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بلجيكا، بنين، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي،

كمبوديا، الرأس الأخضر، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، كولومبيا، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جزر كوك، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غويانا، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافيّة سابقًا)، مدغشقر، ملاوي، مالديف، مالطا، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، الجبل الأسود، موزامبيق، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الباراغواي، البيرو، الفيليبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، تنزانيا، طاجيكستان، تيمور ليشتي، جمهورية توغو، تونغا، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الأوروغواي، الولايات المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، زامبيا.

**ملاحظة:** بالإضافة إلى الدول الـ 140 المشاركة اعتبارًا من 1 كانون الثاني/يناير 2020، انضمت سانت فنسنت وجزر غرينادين في HCOC في 27 كانون الثاني/يناير، وغينيا الاستوائية في 28 كانون الثاني/يناير والصومال في 19 شباط/فبراير 2020.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.hcoc.at/>

## نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR)

مجموعة غير رسميّة من البلدان التي تسعى منذ سنة 1987 لتنسيق الجهود الوطنية لترخيص الصادرات بغية منع انتشار أنظمة القذائف القادرة على إطلاق أسلحة الدمار الشامل. وتطبّق البلدان المبادئ التوجيهيّة لنقل الموادّ الحسّاسة ذات الصلة بالقذائف. وليس لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف أمانة عامة. وثمة نقطة اتصال في وزارة الخارجية الفرنسية توزّع أوراق عمل النظام وتستضيف اجتماعات السياسات المنتظمة وتبادل المعلومات.

**الشركاء (35)**: الأرجنتين، أستراليا**، النمسا، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا*، النرويج، بولندا، البرتغال، روسيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

* مستضيف الجلسة العامة في 2019 ورئيس النظام خلال السنة 2020/2019.

** مستضيف الجلسة العامة في 2020 ورئيس النظام خلال السنة في 2021/2020.

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.mtcr.info/>

## مجموعة موردي المواد النووية (NSG)

أنشئت في سنة 1975 وكانت تُعرف سابقًا أيضًا باسم نادي لندن. وهي تنسّق الضوابط الوطنيّة لنقل المواد النوويّة وفقًا للمبادئ التوجيهية لنقل المواد النوويّة (إرشادات لندن التي اتُّفق عليها لأول مرة في سنة 1978)، وتحتوي على «لائحة المواد الحساسة» التي توجب تطبيق ضمانات الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة عند تصديرها لأغراض سلمية إلى أي دولة غير حائزة على أسلحة نووية، والمبادئ التوجيهية بشأن نقل المعدات والمواد والبرمجيات ذات الاستخدام النووي المزدوج والتكنولوجيا المتصلة بها (إرشادات وارسو). وتنفّذ كل دولة مشاركة المبادئ التوجيهية للمجموعة وفقًا لقوانينها وممارساتها الوطنية. وليس لمجموعة موردّي المواد النووية أمانة عامّة. وتعمل البعثة الدائمة لليابان في فيينا كنقطة اتصال وتقوم بمهمّة الدعم العملي.

**المشاركون** (48): الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، قبرص، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان*، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، مالطا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

* مستضيف الجلسة العامة في 2019 ورئيس المجموعة خلال السنة 2020/2019.

**ملاحظة**: الاتحاد الأوروبي ورئيس لجنة زانغر مراقبان دائمان.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.nuclearsuppliersgroup.org/>

## المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار (PSI)

منتدى متعدّد الأطراف أقيم استنادًا إلى مبادرة أمريكية أعلنت في سنة 2003، ويركّز على التعاون لإنفاذ القانون من أجل اعتراض أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة، وتقنيات القذائف والمواد ذات الصلة واحتجازها عند عبورها في البرّ أو الجو أو البحر. وقد أصدر بيان مبادئ الحظر الخاص بالمبادرة في سنة 2003. ليس للمبادرة أمانة عامة، لكن ينسّق أنشطتها فريق من الخبراء التشغيليين.

**المشاركون (107)**: أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين*، أرمينيا، أستراليا*+، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بيلاروس، بلجيكا، بليز، البوسنة والهرسك، بروناي دار السلام، بلغاريا، كمبوديا، كندا*، تشيلي، كولومبيا، كرواتيا+، قبرص، جمهورية التشيك+، الدنمارك*، جيبوتي+، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا*+،

جورجيا، ألمانيا*+، اليونان*، الكرسي الرسولي، هندوراس، أيسلندا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا*+، اليابان*+، الأردن، كازاخستان، كوريا الجنوبية*+، قيرغيزستان، الكويت، لاتفيا، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا+، لوكسمبورغ، مقدونيا (جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقًا)، ماليزيا، مالطا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، مولدوفا، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، هولندا*+، نيوزيلندا*+، النرويج*+، عمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، البارغواي، الفيليبين، بولندا*+، البرتغال*+، قطر، رومانيا، روسيا*، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السعودية، صربيا، سنغافورة*+، سلوفاكيا، سلوفينيا+، إسبانيا*+، سريلانكا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا*+، تركمانستان، أوكرانيا+، دولة الإمارات العربية المتحدة+، المملكة المتحدة*+، الولايات المتحدة*+، أوزبكستان، فانوتو، فيتنام، اليمن.

* عضو في فريق الخبراء التشغيليين.

+ مضيف لعمل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، 2003 – 2019.

**الموقع الإلكتروني**:<https://www.psi_online.info>

## ترتيب واسينار (WA)

تأسس ترتيب واسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليديّة والسلع والتقنيات المزدوجة الاستخدام في سنة 1996. وهو يهدف إلى منع الدول التي يثير سلوكها قلق الدول الأعضاء من حيازة الأسلحة والسلع والتقنيات الحسّاسة المزدوجة الاستخدام ذات الاستعمالات العسكريّة. توجد أمانته العامة في العاصمة النمساوية فيينا.

**المشاركون (42)**: الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا**، جمهوريّة التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان*، هنغاريا، الهند، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبيّة، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

* رئاسة الكرسي سنة 2019

** رئاسة الكرسي سنة 2020

**الموقع الإلكتروني**: <http://www.wassenaar.org/>

## لجنة زانغر

أنشئت لجنة مصدّري المواد النوويّة، وتدعى لجنة زانغر، في الفترة 1971 – 1974، وهي مجموعة من البلدان المورّدة للمواد النووية تعقد اللجنة اجتماعات غير رسمية مرّتين في السنة لتنسيق ضوابط

نقل المواد النووية بحسب قائمة المواد الحسّاسة التي تُحدَّث بانتظام، والتي يتعين عند تصديرها إخضاعها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تكمّل عمل مجموعة موردي المواد النووية.

**الأعضاء (39)**: الأرجنتين، أستراليا، بيلاروس، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كوريا الجنوبيّة، لكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا، الولايات المتحدة.

**الموقع الإلكتروني**:<http://www.zanggercommittee.org/>

# الملحق (ج)

# وقائع سنة 2019

**إيان ديفيس**

يورد هذا الجدول الزمني الأحداثَ المهمة ذات الصلة بالتسلّح، ونزع السلاح، والأمن الدولي في سنة 2019. ويشار إلى الكلمات الأساسية في العمود الثالث إلى اليسار.

| كانون الثاني/يناير | | |
|---|---|---|
| 1/2-1 | اشتباكات عرقية تسفر عن مقتل ما يقرب من 50 شخصًا في منطقة وسط شمال بوركينا فاسو، ردًا على هجوم يشتبه بأن جهاديين نفّذوه. | بوركينا فاسو |
| 1/3 | الفيليبين تصدّق على اتفاقية الذخائر العنقودية. | اتفاقية الذخائر العنقودية، الفيليبين |
| 1/10 | فنزويلا تدخل أزمة رئاسية بعد إعلان زعيم المعارضة والجمعية الوطنية خوان غوايدو أن الرئيس الحالي نيكولاس مادورو «غير شرعي». | فنزويلا |
| 15-1/16 | مسلّحو حركة الشباب يقتلون 21 مدنيًا على الأقل في هجوم على فندق ومجمّع مكاتب في نيروبي. | حركة الشباب، كينيا |
| 1/16 | مجلس الدولي يعتمد القرار 2452 (2019)، وينشئ بعثة للأمم المتحدة لدعم اتفاق الحُديدة. | بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحُديدة، مجلس الأمن الدولي، اليمن |
| 1/16 | انهيار وقف لإطلاق النار استمر أربعة أشهر برعاية الأمم المتحدة في طرابلس بعد اشتباكات بين الجماعات المسلّحة المتناحرة. | ليبيا |
| 1/17 | هجوم بسيارة مفخّخة على أكاديمية للشرطة في العاصمة الكولومبية بوغوتا يسفر عن مقتل 21 شخصًا على الأقل، وجيش التحرير الوطني يعلن مسؤوليته عنه. | كولومبيا، جيش التحرير الوطني |

| | | |
|---|---|---|
| 1/21 | استفتاء يؤيّد منطقة بانغسامورو الجديدة المتمتعة بالحكم الذاتي في ميندناو المسلمة في الفيليبين - وهي جزء أساسي من عملية السلام. | الفيليبين |
| 1/21 | هجوم لطالبان على قاعدة عسكرية أفغانية خارج كابول يسفر عن مقتل أكثر من 40 شخصًا. | أفغانستان، طالبان |
| 1/23 | بعض الدول، من بينها الولايات المتحدة تدعم زعيم المعارضة الفنزويلية غوايدو بعد أن أعلن نفسه رئيسًا. والرئيس الفنزويلي مادورو يقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة. | الولايات المتحدة، فنزويلا |
| 1/23 | الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يجري محادثات مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشأن خطة روسية تركية مشتركة لتحقيق الاستقرار في محافظة إدلب في سورية. | روسيا، سورية، تركيا |
| 1/24 | حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى و14 جماعة مسلّحة تبدأ مفاوضات السلام في العاصمة السودانية الخرطوم. | جمهورية أفريقيا الوسطى، عملية السلام |
| 1/27 | تنظيم داعش يعلن مسؤوليته عن تفجير كاتدرائية في مقاطعة سولو في الفيليبين أسفر عن مقتل 20 شخصًا على الأقل. وإلقاء اللوم في الهجوم على جماعة أبي سيّاف المسلّحة المتحالفة مع تنظيم داعش. | تنظيم داعش، الفيليبين |
| 1/28 | المفاوضون الأمريكيون وطالبان يتفقون على إطار ثنائي يشمل وقفًا لإطلاق النار ووعدًا من طالبان بعدم إيواء الإرهابيين مقابل انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان. | أفغانستان، طالبان، الولايات المتحدة |
| 1/28 | الرئيس التركي أردوغان يعلن عزمه إقامة مناطق آمنة في شمال سورية للسماح بعودة ملايين اللاجئين السوريين المقيمين حاليًا في تركيا. | اللاجئون، سورية، تركيا |
| 1/28 | وزارة العدل الأمريكية توجّه تهمًا متعدّدة بالاحتيال لشركة التكنولوجيا الصينية هواوي، ما يزيد التوتّرات بين الولايات المتحدة والصين. | الصين، الولايات المتحدة |
| **شباط/فبراير** | | |
| 2/1 | الولايات المتحدة تعلق رسميًا معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى (معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى) مع روسيا، وروسيا تحذو حذوها. | معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، روسيا، الولايات المتحدة |
| 2/3 | الولايات المتحدة تنشر 3750 جنديًا إضافيًا على الحدود الأمريكية-المكسيكية، ما رفع العدد الإجمالي للجنود على الحدود إلى نحو 6000. | المكسيك، الولايات المتحدة |

| | | |
|---|---|---|
| 2/5 | روسيا تستضيف محادثات سلام أفغانية بين ممثّلي طالبان وسياسيين أفغان كبار، لكنها تستثني الحكومة الأفغانية. | أفغانستان، روسيا، طالبان |
| 2/6 | حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى و14 جماعة مسلحة توقّع على اتفاق سلام بعد محادثات في السودان. | جمهورية أفريقيا الوسطى، اتفاق سلام |
| 2/13 | زيمبابوي تصبح الدولة رقم 168 التي تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. | معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، زيمبابوي |
| 2/14 | مقتل ما لا يقل عن 45 من أفراد الشرطة شبه العسكرية الهندية في هجوم على قوات الأمن الهندية في كشمير الخاضعة للإدارة الهندية. وجماعة جيش محمد المتشدّدة التي يوجد مقرّها في باكستان تدّعي أنها نفّذت الهجوم. | الهند، كشمير، باكستان |
| 2/23 | في مواجهة أطول موجة احتجاجات منذ الاستقلال، الرئيس السوداني عمر البشير يعلن حالة الطوارئ الوطنية، ويقيل الحكومة الاتحادية ويعزل جميع حكّام الولايات. | السودان |
| 2/25 | الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر يتعهّدان بتعزيز الجهود لمكافحة العنف الجنسي في أماكن النزاع. | اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العنف الجنسي، الأمم المتحدة |
| 26-<br>2/27 | الهند تشنّ غارة جوية على معسكر تدريب مزعوم لجيش محمد في بالاكوت بباكستان. وفي أثناء هجوم جوي مضادّ على الهند في اليوم التالي، باكستان تسقط مقاتلة هندية وتحتجز أحد الطيارين. وإطلاق سراح الطيار في 1 آذار/مارس. | الهند، كشمير، باكستان |
| 27-<br>2/28 | الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون يصلان إلى العاصمة الفيتنامية هانوي لعقد قمة ثنائية ثانية بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية. وانهيار المحادثات بعد فشل الجانبين في الاتفاق على شروط تخفيف العقوبات الأمريكية. | كوريا الشمالية، الأسلحة النووية، الولايات المتحدة |
| **آذار/مارس** | | |
| 3/1 | بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في سوريا تفيد بوجود «أسباب معقولة» للاعتقاد بأن هجومًا بأسلحة كيميائية وقع في دوما في نيسان/أبريل 2018. | الأسلحة الكيميائية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سورية |
| 3/14 | إطلاق صاروخين على تل أبيب من قطاع غزة، وإسرائيل تشنّ أكثر من 100 غارة جوية انتقامية. | إسرائيل، فلسطين |

| | | |
|---|---|---|
| 3/17 | الفلبين تنسحب رسميًا من المحكمة الجنائية الدولية، بعد عام واحد من إعلانها عزمها على القيام بذلك بسبب التحقيق الأولي للمحكمة الجنائية الدولية في الحرب على المخدّرات التي شنّها الرئيس رودريغو دوتيرتي. | المحكمة الجنائية الدولية، الفلبين |
| 3/21 | الرئيس ترامب يدعو إلى اعتراف الولايات المتحدة بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان، وهي منطقة سورية استولت عليها إسرائيل في سنة 1967 وضمتها في سنة 1981. | إسرائيل، الولايات المتحدة |
| 3/22 | مقتل 23 جنديًا في هجوم لجماعة بوكو حرام في جنوب غرب تشاد. | بوكو حرام، تشاد |
| 3/23 | تحالف قوات سورية الديمقراطية الذي يقوده الأكراد (قسد) يسيطر على آخر مواقع تنظيم داعش في سورية. | تنظيم داعش، قسد، سورية |
| 3/23 | مسلحون يقتلون نحو 160 من رعاة الفولاني في قرية أوغوساغو بوسط مالي، في أعقاب سلسلة من التوتّرات المتزايدة بين القبائل. | مالي |
| 25-3/26 | مصر تتوسّط لوقف إطلاق النار في أعقاب اشتباكات عسكرية بين حماس وإسرائيل في غزة. | وقف إطلاق النار، حماس، إسرائيل |
| 3/27 | الهند تعلن أنها أجرت اختبارًا ناجحًا لسلاح مضاد للأقمار الصناعية لأول مرة. | الهند، أمن الفضاء |
| 3/29 | مجلس الأمن يمدّد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (مونوسكو) لمدة تسعة أشهر، ويدعو إلى مراجعة استراتيجية مستقلّة للبعثة، بما في ذلك النظر في استراتيجية الخروج. | جمهورية الكونغو الديمقراطية، مونوسكو، الأمم المتحدة |
| 3/29 | أذربيجان وأرمينيا تعقدان قمتهما الرسمية الأولى في ناغورنو كاراباخ وتلتزمان بتعزيز وقف إطلاق النار وتحسين الاتصالات وتنفيذ المشاريع الإنسانية. | أرمينيا، أذربيجان، ناغورنو كاراباخ |
| **نيسان/أبريل** | | |
| 4/4 | الجيش الوطني الليبي يسيطر على بلدة غريان، على بعد 100 كلم جنوب طرابلس، في تصعيد للنزاع المسلّح في ليبيا. | ليبيا |
| 4/8 | الرئيس ترامب يصّنف الحرس الثوري الإسلامي الإيراني منظمة «إرهابية» أجنبية. وإيران تعلن الولايات المتحدة «دولة راعية للإرهاب». | إيران، الولايات المتحدة |

| | | |
|---|---|---|
| 4/11 | بعد أربعة أشهر من الاحتجاجات الواسعة النطاق، انقلاب عسكري يطيح بعمر البشير، رئيس السودان منذ سنة 1989. | السودان |
| 4/18 | كوريا الشمالية تقول إنها أجرت تجربة لنوع جديد من «الأسلحة التكتيكية الموجهة»، وهو أول اختبار لقذيفة تجريه منذ ما يقرب من ستة أشهر. | كوريا الشمالية، انتشار القذائف |
| 4/21 | مقتل 259 شخصًا وإصابة ما لا يقل عن 500 بجروح في تفجيرات انتحارية في العاصمة السيرلانكية كولومبو، والحكومة تلقي باللوم على جماعة إسلامية محلية متشدّدة تحظى بدعم أجنبي. وتنظيم داعش يعلن مسؤوليته عن الهجوم. | التطرّف الإسلامي، سريلانكا |
| 4/25 | زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون والرئيس الروسي فلاديمير بوتين يلتقيان في أول قمة لهما على الإطلاق بمدينة فلاديفوستوك الروسية. | كوريا الشمالية، روسيا |
| 4/26 | الرئيس ترامب يعلن أنه سيسحب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة تجارة الأسلحة الدولية. | معاهدة تجارة الأسلحة، الولايات المتحدة |
| 4/29-5/10 | اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار تجتمع في نيويورك، لكن الانقسامات بشأن العديد من القضايا تمنع أي اتفاق على توصيات مشتركة لمؤتمر الاستعراض في سنة 2020. | اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار |
| 4/30 | زعيم المعارضة الفنزويلية والرئيس المؤقّت المتنازع في شرعيته غوايدو يقود محاولة انتفاضة على الرئيس مادورو. | فنزويلا |
| **أيار/مايو** | | |
| 5/1 | مفاوضون من الولايات المتحدة وطالبان يبدأون جولة جديدة (سادسة) من محادثات السلام في الدوحة، بقطر. | أفغانستان، طالبان، الولايات المتحدة |
| 5/3 | أطراف النزاع المسلّح في جنوب السودان المجتمعة في أديس أبابا بإثيوبيا توافق على تمديد الموعد النهائي لتشكيل حكومة انتقالية لتقاسم السلطة لمدة ستة أشهر. | جنوب السودان |
| 5/5-4 | تصاعد الصراع بين غزة وإسرائيل بعدم شنّ الجيش الإسرائيلي غارات جوية على غزة أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 22 فلسطينيًا. | إسرائيل، فلسطين |
| 5/6 | في أول تقرير منذ سنة 2005، المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية يحذّر من «تسارع» فقدان التنوّع البيولوجي، حيث يوجد الآن أكثر من مليون نوع مهدّد بالانقراض. | تغيّر المناخ، المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوّع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية |

| | | |
|---|---|---|
| 5/6 | الجيش السوري يشن هجومًا بريًا كبيرًا على آخر معاقل المتمرّدين في محافظة إدلب. | سورية |
| 5/8 | إيران تعلن أنها ستخفض التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة كل 60 يومًا، ما لم تتمكّن الأطراف الأخرى من تعويض العقوبات الأمريكية. | إيران، خطة العمل الشاملة المشتركة |
| 5/12 | دولة الإمارات العربية المتحدة تقول إن أربع سفن تجارية «تعرضت لعمليات تخريبية» قبالة سواحل الفجيرة. | دولة الإمارات، الخليج |
| 5/14 | المتمرّدون الحوثيون في اليمن يشنّون هجمات بطائرات مسيّرة على المملكة العربية السعودية، ويصيبون خط أنابيب نفط ما يؤدّي إلى إخراجه من الخدمة. | الحوثيون، السعودية، اليمن |
| 5/19 | منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقّق في مزاعم أخرى بشأن استخدام أسلحة كيميائية في كبانة ، شمال غرب سورية. | الأسلحة الكيميائية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سورية |
| 5/30 | الجولة الثانية من المحادثات في النرويج بين ممثّلي الرئيس الفنزويلي مادورو وزعيم المعارضة غوايدو بغية حلّ الأزمة السياسية في البلاد تنتهي من دون اتفاق. | فنزويلا |
| **حزيران/يونيو** | | |
| 6/3 | قوات الأمن السودانية تقتل ما لا يقل عن 100 محتج غير مسلّح خارج مقرّ قيادة الجيش في الخرطوم. | السودان |
| 6/6 | الاتحاد الأفريقي يعلّق عضوية السودان فورًا بعد مذبحة الخرطوم. | الاتحاد الأفريقي، السودان |
| 6/9 | احتجاجات واسعة النطاق في هونغ كونغ على تشريع مقترح بشأن تسليم المجرمين إلى الصين. | الصين، هونغ كونغ |
| 6/10-9 | هجوم لبوكو حرام في منطقة أقصى شمال الكاميرون يسفر عن مقتل ما لا يقل عن 16 جنديًا و8 مدنيين. | بوكو حرام، الكاميرون |
| 6/10 | هجوم مسلّح على قرية دوغون في منطقة موبتي بوسط مالي يسفر عن مقتل ما لا يقل عن 95 شخصًا. | مالي |
| 6/12 | روسيا وتركيا تتوسّطان لوقف إطلاق النار في محافظة إدلب السورية بين القوات الحكومية السورية والمعارضة، لكنهما تفشلان في وقف القتال. | روسيا، سورية، تركيا |
| 6/13 | هجوم على ناقلتي نفط يابانية ونرويجية في خليج عمان. والولايات المتحدة تتهم إيران بتنفيذ الهجمات. | خليج عمان، هجمات على ناقلات نفط، إيران، الولايات المتحدة |

| | | |
|---|---|---|
| 16-<br>6/17 | مقتل ما لا يقل عن 30 شخصًا في عدة هجمات انتحارية لم يُعلن عن المسؤولية عنها في ولاية بورنو الشمالية الشرقية في نيجيريا. ومقتل 15 جنديًا بعد يوم واحد في هجوم على قاعدة للجيش شنّته جماعة بوكو حرام، تنظيم داعش في ولاية غرب أفريقيا. | نيجيريا، تنظيم داعش في ولاية غرب أفريقيا |
| 6/19 | تحقيق بقيادة هولندا يعلن عن اتهامات ضدّ 4 مشتبه بهم في القضية (3 روس وأوكراني واحد)، بعد خمس سنوات على إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH 17 فوق أوكرانيا مما أسفر عن مقتل 298 شخصًا. | هولندا، روسيا، أوكرانيا |
| 6/19 | تحقيق أممي يكشف أن الحكومة السعودية مسؤولة عن مقتل الصحفي جمال خاشقجي. | السعودية |
| 6/20 | محكمة الاستئناف في المملكة المتحدة تقضي بعدم قانونية مبيعات الأسلحة البريطانية للسعودية، في حكم يتهم وزراء أيضًا بتجاهل ما إذا كانت الضربات الجوية التي قتلت مدنيين في اليمن تنتهك القانون الإنساني. | عمليات نقل الأسلحة، السعودية، المملكة المتحدة، اليمن |
| 20-<br>6/21 | إيران تسقط طائرة مسيّرة عسكرية أميركية. والولايات المتحدة وإيران تختلفان حول ما إذا كانت في الأجواء الدولية أو الإيرانية. والولايات المتحدة تلغي ضربة جوية انتقامية، وتردّ بدلاً من ذلك بهجمات إلكترونية على المخابرات الإيرانية والأصول العسكرية. | إيران، الولايات المتحدة |
| 6/22 | الولايات المتحدة تكشف عن الجزء الاقتصادي من مبادرتها الجديدة للسلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني، بما في ذلك تعهّد باستثمار 50 مليار دولار في فلسطين والدول المجاورة بعد اتفاق سلام. | إسرائيل، فلسطين، الولايات المتحدة |
| 28-<br>6/29 | **الصين والولايات المتحدة تتفقان، في قمة مجموعة العشرين في اليابان، على وقف حربهما التجارية مؤقتًا، مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف الرسوم الجمركية الإضافية وموافقة الصين على شراء مزيد من المنتجات الزراعية الأمريكية.** | الصين، مجموعة الـ 20، الولايات المتحدة |
| 6/30 | **اندلاع احتجاجات حاشدة في السودان في أعقاب حملة عسكرية في حزيران/يونيو قتل فيها أكثر من 120 شخصًا في جميع أنحاء البلاد.** | السودان |

| | | |
|---|---|---|
| 6/30 | الرئيس ترامب يلتقي مع زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون في المنطقة المنزوعة السلاح في كوريا ويتفقان على استئناف المفاوضات بشأن البرنامج النووي الكوري الشمالي. | كوريا الشمالية، الأسلحة النووية، الولايات المتحدة |
| **تموز/يوليو** | | |
| 7/1 | الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكّد أن إيران تجاوزت حدّ مخزون اليورانيوم المنخفض التخصيب المنصوص عليه في الاتفاقية النووية لعام 2015. | الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إيران، خطة العمل الشاملة المشتركة |
| 7/2 | غارة جوية على مركز احتجاز للمهاجرين خارج طرابلس، ليبيا، تسفر عن مقتل 53 شخصًا على الأقل. والأمم المتحدة تدين الهجوم باعتباره جريمة حرب محتملة. | ليبيا |
| 7/4 | البحرية البريطانية تحتجز ناقلة نفط إيرانية قبالة ساحل جبل طارق يشتبه بأنها تحمل نفطًا إيرانيًا إلى مصفاة نفط في سوريا في انتهاك لعقوبات الاتحاد الأوروبي. | إيران، المملكة المتحدة، عقوبات الاتحاد الأوروبي |
| 7/5 | المجلس الانتقالي العسكري السوداني وائتلاف من جماعات المعارضة والاحتجاج يتوصلان إلى اتفاق لتقاسم السلطة بعد أشهر من الاحتجاجات. | السودان |
| 7/8-7 | مؤتمر سلام يستمرّ يومين في قطر بين طالبان وأفغان نافذين، بمن فيهم مسؤولون حكوميون، يوافق على «خارطة طريق للسلام» مصمّمة لإنهاء الحرب المستمرّة منذ 18 عامًا. | أفغانستان، عملية السلام |
| 7/8 | المحكمة الجنائية الدولية تدين بوسكو نتاغاندا، قائد ميليشيا سابق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بارتكاب جرائم حرب في عامَي 2002-2003. وتحكم عليه بالسجن 30 عامًا بعد ذلك. | جمهورية الكونغو الديمقراطية، المحكمة الجنائية الدولية |
| 7/8 | إيران تعلن أنها تجاوزت سقف تخصيب اليورانيوم المنصوص عليه في الاتفاق النووي الدولي. والوكالة الدولية للطاقة الذرية تتحقق من انتهاك الحدّ الأقصى. | الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إيران، خطة العمل الشاملة المشتركة |
| 7/8 | دولة الإمارات تعلن انسحابها من ميناء الحديدة اليمني امتثالاً لوقف إطلاق النار الذي توسّطت فيه الأمم المتحدة. | دولة الإمارات، اليمن |
| 7/9 | تقرير صادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يشير إلى أن سورية لا تزال تمتلك عوامل كيميائية للأعصاب وغازات سامّة، في ضوء «الأدلة المتزايدة على التصريحات الكاذبة المتعّمدة» الصادرة عن الحكومة السورية. | الأسلحة الكيميائية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سورية |

| | | |
|---|---|---|
| 7/12 | حركة الشباب الإسلامية تشنّ هجومًا على فندق في كيسمايو بالصومال يسفر عن مقتل 26 شخصًا على الأقل. | حركة الشباب، الصومال |
| 7/17 | منظمة الصحة العالمية تعلن أن تفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثّل «حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقًا دوليًا». | جمهورية الكونغو الديمقراطية، إيبولا، منظمة الصحة العالمية |
| 7/17 | في اجتماع لمجموعة الاتصال الثلاثية (أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، الأطراف تلتزم بوقف إطلاق نار آخر في شرق أوكرانيا. | أوكرانيا |
| 7/17 | الولايات المتحدة تستبعد تركيا من برنامج المقاتلة F-35 بعد قبول تركيا تسلّم أنظمة الدفاع الجوي 400-5 من روسيا. | روسيا، تركيا، الولايات المتحدة |
| 7/17 | قادة الجيش والمعارضة المدنية السودانية يوقعون على اتفاق لتقاسم السلطة (تم التوصّل إليها في 5 تموز/ يوليو)، ينصّ على تشكيل مجلس عسكري - مدني انتقالي يليه تشكيل حكومة مدنية انتقالية، وأخيرًا انتخابات وطنية. | السودان، اتفاق سلام |
| 7/18 | إدارة ترامب تبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة لا تنوي أن تصبح طرفًا في معاهدة تجارة الأسلحة، وبالتالي ليس لديها التزامات قانونية مستقبلية تنبع من التوقيع. | معاهدة تجارة الأسلحة، الولايات المتحدة |
| 7/19 | إيران تحتجز ناقلة نفط بريطانية في مضيق هرمز وسط تصاعد التوتّرات في الخليج. | إيران، المملكة المتحدة |
| 7/22 | قوات الحكومة السورية تستهدف في غارات جوية متعدّدة سوقًا بمنطقة يسيطر عليها المتمرّدون شمال غرب سورية، ما أسفر عن مقتل 43 شخصًا على الأقل. | سورية |
| 7/27 | مقتل 70 شخصًا في هجوم لجماعة بوكو حرام على جنازة وقرى بالقرب من مايدوجوري في شمال شرق نيجيريا. | بوكو حرام، نيجيريا |
| **آب/أغسطس** | | |
| 8/1 | الحكومة الموزامبيقية والمقاومة الوطنية الموزامبيقية (رينامو) توقّعان اتفاقية سلام تضع حدًا لستّ سنوات من الاشتباكات المسلّحة. | موزامبيق، رينامو |
| 8/2 | الولايات المتحدة تعلن انسحابها الرسمي من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. | معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، الولايات المتحدة |

| | | |
|---|---|---|
| 8/5 | الهند تلغي الوضع الخاص لكشمير بموجب المادة 370 من الدستور الهندي وتتحرّك أيضًا لتقسيم الولاية إلى إقليمين اتحاديين. | الهند، كشمير |
| 8/7 | تركيا والولايات المتحدة تعلنان عن خطط لمنطقة عازلة تدار بشكل مشترك في شمال شرق سورية. | سورية، تركيا، الولايات المتحدة |
| 8/10 | الانفصاليون الجنوبيون في اليمن المتحالفون مع دولة الإمارات ينتزعون مدينة عدن اليمنية من حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي المدعومة من السعودية. | السعودية، دولة الإمارات، اليمن |
| 8/17 | مقتل ما لا يقل عن 92 شخصًا وإصابة 142 آخرين بجروح في تفجير انتحاري في كابول بأفغانستان. وتنظيم داعش يعلن مسؤوليته عن الهجوم. | أفغانستان، تنظيم داعش |
| 8/17 | الحركة المؤيّدة للديمقراطية في السودان والمجلس العسكري الحاكم في السودان يضعان اللمسات الأخيرة على اتفاق لتقاسم السلطة، ما يمهّد الطريق للانتقال إلى حكومة بقيادة مدنية بعد شهور من الاضطرابات. | السودان |
| 8/18 | الولايات المتحدة تجري اختبارًا لقذيفة كروز يطلق من البرّ قد يكون محظورًا بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. | انتشار القذائف، الولايات المتحدة |
| 8/18 | تشاد تعلن حالة الطوارئ في مقاطعتين بشرق البلاد، بعد مقتل حوالي 100 شخص في اشتباكات طائفية عنيفة في وقت سابق من الشهر. | تشاد |
| 24-<br>8/26 | انتهاء قمة مجموعة السبع التي استضافتها فرنسا من دون إعلان رسمي مشترك لأول مرة في تاريخها الممتدّ منذ 44 عامًا. | قمة مجموعة السبع |
| 26-<br>8/30 | المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة يُعقد في جنيف بسويسرا، ويّحرز تقدّمًا في صياغة كيفية تنفيذ الجوانب الرئيسة للمعاهدة. | معاهدة تجارة الأسلحة |
| 8/29 | ثلاثة من كبار قادة المتمرّدين السابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) يعلنون عودتهم إلى الكفاح المسلّح في كولومبيا، ليصبحوا المتمرّدين الأعلى رتبة الذين ينسحبون من اتفاق السلام لعام 2016. | كولومبيا، فارك |

| أيلول/سبتمبر | | |
|---|---|---|
| 9/3 | الولايات المتحدة تفرض عقوبات على وكالة الفضاء المدنية الإيرانية ومنظمتين بحثيتين، بدعوى أنهما تجريان أبحاثًا بشأن القذائف البالستية. | إيران، الولايات المتحدة |
| 9/4 | هونغ كونغ تعلن سحب مشروع قانون مثير للجدل لتسليم المجرمين وتشرع في دراسة مستقلّة لمراجعة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية داخل الإقليم. | الصين، هونغ كونغ |
| 9/5 | مع اختتام محادثات السلام بين الولايات المتحدة وطالبان بالتوصّل إلى اتفاق، طالبان تعلن مسؤوليتها عن هجوم بالقرب من السفارة الأمريكية في كابول يسفر عن مقتل 16 شخصًا على الأقل، من بينهم جندي أمريكي. | أفغانستان، طالبان، الولايات المتحدة |
| 9/7 | إجراء تبادل كبير للأسرى بين روسيا وأوكرانيا حيث أطلق كل جانب سراح 35 شخصًا، بما في ذلك 24 بحارًا أوكرانيًا أسرتهم روسيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. | روسيا، أوكرانيا |
| 9/8 | الرئيس ترامب يعلن إلغاء الترتيبات التي كانت سرية سابقًا للقاء طالبان والحكومة الأفغانية، وأن محادثات السلام «ميتة». | أفغانستان، طالبان، الولايات المتحدة |
| 9/8 | هجومان شنّتهما جماعات مسلّحة في شمال بوركينا فاسو يسفر عن مقتل 29 شخصًا على الأقل. | بوركينا فاسو |
| 14-9/15 | هجوم على منشأتين نفطيتين كبيرتين في المملكة العربية السعودية. والمتمرّدون الحوثيون في اليمن يعلنون مسؤوليتهم عن الهجوم، لكن الولايات المتحدة تتهم إيران بالتورّط المباشر. والرئيس ترامب يغرّد على تويتر في اليوم التالي للهجوم بأن الولايات المتحدة «جاهزة ومستعدّة لأي طارئ». | إيران، السعودية، الولايات المتحدة، |
| 9/15 | انهيار محادثات لإنهاء الأزمة التي طال أمدها في فنزويلا بعد انسحاب جماعة المعارضة الرئيسي من المفاوضات التي ترعاها النرويج في بربادوس. | فنزويلا |
| 9/16 | **روسيا وتركيا تتفقان على إنشاء منطقة عازلة في محافظة إدلب السورية.** | روسيا، سورية، تركيا |
| 9/16 | اكتمال مراجعة الموقف الموحّد للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة باعتماد قرار جديد للمجلس بعد قرابة عامين. | الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي |

| | | |
|---|---|---|
| 18-<br>9/19 | في إطار موجة العنف التي أعقبت انهيار محادثات السلام الأفغانية، طالبان تشنّ هجومًا يسفر عن مقتل 22 شخصًا على الأقل في مقاطعة زابول، كما أسفرت غارة جوية أمريكية عن مقتل 30 شخصًا على الأقل في إقليم ننغرهار. | أفغانستان، طالبان، الولايات المتحدة |
| 9/20 | الولايات المتحدة تفرض عقوبات جديدة على إيران تستهدف البنك المركزي وصندوق التنمية الوطني في البلاد على وجه التحديد. | إيران، الولايات المتحدة |
| 20-<br>9/30 | قوات الأمن المصرية تقمع الاحتجاجات المناهضة للحكومة، وورد أنباء عن اعتقال نحو 2000 شخص. | مصر |
| 9/22 | مقتل ما لا يقل عن 40 شخصًا في هجوم شنّته القوات الحكومية الأفغانية في إقليم هلمند كان من المفترض أن يستهدف خلية تابعة لطالبان. | أفغانستان، طالبان |
| 9/23 | مقتل ما لا يقل عن 30 شخصًا في مقاطعة بابوا بإندونيسيا، حيث اشتبكت قوات الأمن مع المتظاهرين في وامينا وعاصمة الإقليم جايابورا. | إندونيسيا |
| 9/23 | قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي تختتم ببعض الالتزامات الجديدة المهمة. وروسيا تعلن أنها ستصدّق على اتفاق باريس لعام 2015 بشأن تغيّر المناخ. | تغيّر المناخ، اتفاق باريس، روسيا |
| 9/25 | عقد المؤتمر الحادي عشر بشأن تسهيل نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية. والولايات المتحدة ترفض المشاركة لأول مرة. | معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الولايات المتحدة |
| 9/26 | للمرة الأولى منذ اندلاع حرب عام 2008 بين جورجيا وروسيا، وزيرا خارجية البلدين يجريان محادثات حول النزاعات في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. | جورجيا، روسيا |
| 9/27 | المالديف تنضمّ إلى اتفاقية الذخائر العنقودية. | اتفاقية الذخائر العنقودية، المالديف |
| 9/27 | الصين تعلن في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أنها بدأت الإجراءات القانونية المحلية للانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. | معاهدة تجارة الأسلحة، الصين |
| 9/28 | **أفغانستان تجري انتخابات رئاسية كانت مقرّرة في نيسان/ أبريل.** | أفغانستان |

| تشرين الأول/أكتوبر | | |
|---|---|---|
| 10/6-1 | عدد القتلى في مظاهرات مناهضة للحكومة استمرّت قرابة أسبوع في العراق يتجاوز 100 قتيل، وإضافة إلى آلاف الجرحى. | العراق |
| 10/2 | كوريا الشمالية تعلن أنها أجرت تجارب على إطلاق «نوع جديد» من القذائف الباليستية التي تطلق من غواصات تسمى بوكوكسيونغ 3. | كوريا الشمالية، انتشار القذائف |
| 10/2 | هجمات على معسكرين للجيش في بولكيسي وموندورو في مالي تسفر عن مقتل 25 جنديًا وفقدان 60 آخرين. | مالي |
| 10/5-4 | مفاوضات نزع السلاح النووي بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة في ستوكهولم بالسويد تفشل في كسر الجمود. | كوريا الشمالية، الأسلحة النووية، الولايات المتحدة |
| 10/7-6 | الرئيس ترامب يعلن انسحاب القوات الأمريكية من شمال شرق سورية، لكنه يحذّر في اليوم التالي من أنه سوف «يدمر ويمحو» الاقتصاد التركي إذا تجاوز حدود المسموح. | سورية، تركيا، الولايات المتحدة |
| 10/11-7 | يستأنف نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف بعقد جلسة عامة سنوية (لم تعقد في 2018)، هذا العام في أوكلاند بنيوزيلندا. | نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف |
| 10/9 | تركيا تعلن بدء العمليات العسكرية في شمال شرق سورية لإنشاء «منطقة آمنة» والسماح بعودة اللاجئين السوريين. | سورية، تركيا |
| 10/11 | جائزة نوبل للسلام تُمنح لرئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد علي، لمساهماته في إنهاء حرب إثيوبيا المستمرة منذ عقود مع إريتريا ولمساعدته في الوساطة في السودان. | إثيوبيا، جائزة نوبل للسلام |
| 10/14 | نصب كارتل الجيل الجديد خاليسكو يقتل في كمين 14 شرطيًا في ولاية ميتشواكان بالمكسيك. | المكسيك |
| 10/14 | الولايات المتحدة تفرض عقوبات على جهات حكومية تركية ردًا على التوغل التركي في سورية. والعقوبات ترفع بعد عشرة أيام رغم استمرار التوغّل. | سورية، تركيا، الولايات المتحدة |
| 10/15 | بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي تكمل تفويضها، منهية 15 عامًا من عمليات حفظ السلام في البلاد. وبعثة سياسية تحل محلّها، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. | هايتي، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي |

| | | |
|---|---|---|
| 10/17 | تركيا والولايات المتحدة تتفاوضان على وقف إطلاق النار لمدة خمسة أيام في شمال سورية للسماح للمقاتلين الأكراد بالانسحاب من المنطقة الآمنة، لكن القتال مستمر. | سورية، تركيا، الولايات المتحدة |
| 10/18 | انفجار في مسجد بشرق أفغانستان يسفر عن مقتل 60 شخصًا على الأقل. وعدم إعلان أي جماعة مسؤوليتها عن الهجوم. | أفغانستان |
| 10/22 | روسيا وتركيا تتفان على نشر قواتهما عبر شمال شرق سورية لفرض انسحاب المقاتلين الأكراد من المنطقة. | روسية، سورية، تركيا |
| 10/26 | الرئيس ترامب يعلن مقتل زعيم تنظيم داعش أبي بكر البغدادي في عملية عسكرية أمريكية في سورية. | تنظيم داعش، الولايات المتحدة |
| 10/30-11/8 | 150 مندوبًا يمثّلون الحكومة السورية والمعارضة وجماعات المجتمع المدني يجتمعون في جنيف بسويسرا، في الجولة الأولى من المحادثات لصياغة دستور سوري جديد. | سورية |
| 10/31 | تنظيم داعش يعلن أن أبو إبراهيم الهاشمي القرشي هو الزعيم الجديد للتنظيم. | تنظيم داعش |
| 10/31 | استقالة رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي بعد أسابيع من الاحتجاجات المناهضة للحكومة. | العراق |
| **تشرين الثاني/نوفمبر** | | |
| 11/1 | تنظيم داعش في منطقة الساحل الكبرى يقتل 53جنديًا ماليًا ومدنيًا واحدًا في هجوم على قاعدة عسكرية في إنديليماني، قرب الحدود المالية النيجيرية. | تنظيم داعش في منطقة الساحل الكبرى، مالي |
| 11/4 | الولايات المتحدة تخطر الأمم المتحدة رسميًا بنيتها الانسحاب من اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ في خريف 2020. | الولايات المتحدة، تغيّر المناخ، اتفاق باريس |
| 11/5 | الحكومة اليمنية والانفصاليون الممثّلون في المجلس الانتقالي الجنوبي يوقّعان اتفاق الرياض لإنهاء الصراع على السلطة في جنوب اليمن. | اتفاق الرياض، اليمن |
| 11/6 | هجوم على قافلة لشركة تعدين كندية في بوركينا فاسو يسفر عن مقتل 37 شخصًا على الأقل. | بوركينا فاسو |

| | | |
|---|---|---|
| 11/11 | غامبيا ترفع دعوى قضائية على ميانمار في محكمة العدل الدولية نيابة عن مسلمي الروهينغيا، متهمة قيادة ميانمار بارتكاب إبادة جماعية. | غامبيا، محكمة العدل الدولية، ميانمار |
| 12-<br>11/13 | غارة جوية إسرائيلية على غزة تسفر عن مقتل بهاء أبو العطا، القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية. والجهاد الإسلامي تردّ بإطلاق مئات القذائف ومزيد من الغارات الجوية الإسرائيلية تسفر عن مقتل 34 فلسطينيًا على الأقل. | إسرائيل، فلسطين |
| 15-<br>11/19 | مقتل ما لا يقل عن 100 متظاهر في 21 مدينة في جميع أنحاء إيران، في خمسة أيام من الاحتجاجات التي بدأت ردًا على ارتفاع أسعار النفط. | إيران |
| 11/16 | ملفات مسرّبة ووثائق داخلية كيف تكشف نفّذت الحكومة الصينية برنامجًا مكثّفًا لقمع الأويغور في شينجيانغ، في أنها عرضت هذه الجهود علانية بوصفها عملاً خيريًا. | الصين |
| 11/18 | إيرلندا تعقد أول سلسلة من المشاورات المفتوحة حول إعلان سياسي بشأن الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة، بغية وضع اللمسات الأخيرة على إعلان واعتماده في سنة 2020. | الأسلحة المتفجّرة في المناطق المأهولة، أيرلندا |
| 11/18 | الولايات المتحدة تعلن أنها لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية انتهاكًا للقانون الدولي. وأعضاء مجلس الأمن الـ 14 الآخرون يعارضون الإعلان بشدة بعد ذلك بيومين. | إسرائيل، فلسطين، مجلس الأمن الدولي، الولايات المتحدة |
| 18-<br>11/22 | **مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يعقد جلسته الأولى في الأمم المتحدة بنيويورك. وإسرائيل والولايات المتحدة تقاطعانه، لكنه يعتمد إعلانًا سياسيًا.** | **منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، الشرق الأوسط** |
| 11/25 | مقتل 13 جنديًا فرنسيًا في حادث تحطّم مروحية في مالي. وهي أكبر خسارة في الأرواح للجيش الفرنسي في حادث واحد منذ ثمانينيات القرن العشرين. | فرنسا، مالي |

| | | |
|---|---|---|
| 11/25 | المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تفيد بأن مستويات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي قد وصلت إلى مستوى قياسي جديد آخر بلغ 407,8 من الأجزاء في المليون، مع «عدم وجود علامة على التباطؤ، أو الانخفاض». | تغيّر المناخ |
| 25-11/29 | المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الألغام المضادّة للأفراد يعقد في العاصمة النروجية أوسلو. وتمديد المواعيد النهائية لإزالة الألغام لسبع دول أطراف. | اتفاقية الألغام المضادّة للأفراد |
| 25-11/29 | يتبنى المؤتمر الرابع والعشرون للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية يعتمد لأول مرة قرارين لتعديل الملحق الخاص بالمواد الكيميائية. | اتفاقية الأسلحة الكيميائية |
| **كانون الأول/ديسمبر** | | |
| 12/13-2 | مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لتغيّر المناخ الذي عقد في العاصمة الإسبانية مدريد ينتهي ببعض الالتزامات الجديدة. وأستراليا والبرازيل والولايات المتحدة تحول دون اتخاذ إجراءات بشأن العديد من القضايا. | أستراليا، البرازيل، تغيّر المناخ، الولايات المتحدة |
| 12/4-3 | قادة منظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) يجتمعون في المملكة المتحدة في الذكرى السبعين للقمّة ويتفقون على بدء «عملية تفكير استشرافية» بشأن كيفية تعزيز البعد السياسي للحلف. | حلف الناتو |
| 12/5-4 | ترتيب واسينار يعقد الجلسة العامة السنوية في العاصمة النمساوية فيينا، ويعتمد مجموعة من عناصر قائمة المراقبة الجديدة، بما في ذلك الضوابط الجديدة على أنواع معيّنة من تقنيات المراقبة الإلكترونية. | ترتيب واسينار |
| 12/7 | إيران والولايات المتحدة تتبادلان السجناء. | إيران، الولايات المتحدة |
| 12/9 | زعيما روسيا وأوكرانيا يعقدان أولى محادثاتهما وجهًا لوجه في قمة في باريس التي تستضيفها فرنسا وألمانيا. والزعيمان يتفقان على تنفيذ وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا بحلول نهاية العام. | إيران، الولايات المتحدة، روسيا، أوكرانيا |
| 12/10 | توقيع نسخة منقّحة من اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، وهي اتفاقية تجارية جديدة، في مكسيكو سيتي | كندا، المكسيك، الولايات المتحدة |

| | | |
|---|---|---|
| 10-12/12 | محكمة العدل الدولية تعقد ثلاثة أيام من الجلسات العلنية لمناقشة تهم ضدّ ميانمار الإبادة الجماعية. | محكمة العدل الدولية، ميانمار |
| 12/11 | متشددون إسلاميون يقتلون 71 جنديًا في هجوم على معسكر للجيش في إيناتيس بالنيجر، قرب الحدود مع مالي. | النيجر |
| 12/12 | الولايات المتحدة تجري اختبارًا لقذيفة باليستية تُطلق من البرّ قد تكون محظورة بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. | الولايات المتحدة، انتشار القذائف |
| 12/18 | مجلس النواب الأمريكي يوافق على مادتين لعزل الرئيس ترامب بتهمتي إساءة استخدام السلطة وعرقلة عمل الكونغرس. | الولايات المتحدة |
| 12/19 | حكومة الوفاق الوطني الليبية تفعّل اتفاقية تعاون مع تركيا، ما يسمح بتدخّل عسكري تركي محتمل في ليبيا. | ليبيا، تركيا |
| 12/20 | الولايات المتحدة تنشئ قوة الفضاء الأمريكية، وهي فرع من القوات المسلحة الأمريكية مكرّس لحرب الفضاء. | الفضاء، الولايات المتحدة |
| 12/20 | 358 من أعضاء البرلمان البريطاني يصوّتون لصالح مشروع قانون لمغادرة الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/ يناير 2020 مقابل 234. | بريكست، الاتحاد الأوروبي، المملكة المتحدة |
| 12/22 | لجنة الانتخابات الأفغانية تعلن أن الرئيس أشرف غني في طريقه للفوز بولاية رئاسية ثانية مدتها خمس سنوات، بناءً على النتائج الأولية المؤجّلة للانتخابات الرئاسية في أيلول/ سبتمبر. | أفغانستان |
| 12/28 | التوصل إلى اتفاق إطاري للمحادثات المباشرة المستقبلية بين الحكومة السودانية وبعض الجماعات المسلّحة في دارفور. | السودان |
| 12/28 | مقتل ما لا يقل عن81 شخصًا وجرح 125 آخرين في مقديشو بالصومال في انفجار شاحنة مفخّخة نسبت مسؤوليته إلى حركة الشباب. | حركة الشباب، طالبان |
| 12/29 | مجلس قيادة طالبان على يوافق على وقف مؤقّت لإطلاق النار في أفغانستان، ما يفتح الباب أمام اتفاق سلام محتمل مع الولايات المتحدة. | أفغانستان، طالبان، الولايات المتحدة |
| 12/31 | إبلاغ المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في الصين عن التهاب رئوي مجهول السبب في ووهان. | الصين، كوفيد 19، منظمة الصحة العالمية |

# حول المؤلّفين

### د. خوسيه ألفارادو كوبار (José Alvarado Cóbar) (غواتيمالا)

مساعد باحث في برنامج الحكم والمجتمع التابع لمعهد سيبري، حيث يجري أبحاثًا حول الجندرية وعمليات السلام والصراعات. قبل انضمامه إلى معهد سيبري سنة 2014، أكمل أطروحته حول «تجزئة المنظمات النسائية أثناء عمليات السلام والنتائج المحتملة خلال بناء السلام بعد انتهاء الصراع» في جامعة أوبسالا. كما أجرى أبحاثًا حول الاتجار بالبشر وعنف العصابات ونزاعات حول عمليات التعدين في الولايات المتحدة وغواتيمالا، إضافة إلى مراقبة وتقييم مشاريع الصحة والتعليم في الأردن. ركزت منشوراته الأخيرة على الجندرية، وعمليات السلام، وعمليات وضوابط نقل الأسلحة.

### د. فنسنت بولانين (Vincent Boulanin) (فرنسا/السويد)

انضمّ إلى سيبري في سنة 2014، حيث يعمل على القضايا المتعلقة بإنتاج التقنيات العسكرية والأمنية الناشئة واستخدامها ومراقبته، ولا سيما أنظمة الأسلحة المستقلة وتقنيات الأمن السيبراني. تشمل اهتماماته البحثية الأخرى تأثير التقنيات العسكرية والأمنية على ممارسة المهنيين الأمنيين والعسكريين والبناء الاجتماعي للتهديدات والمخاطر. حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية العلوم الاجتماعية [كلية الدراسات المتقدمة في العلوم الاجتماعية] في باريس. تشمل مؤلفاته المنشورة مؤخّرًا *Artificial Intelligence, Strategic Stability and Nuclear Risk* (SIPRI, June 2020, lead author); *Limits on Autonomy in Weapon Systems: Identifying Practical Elements of Human Control* (SIPRI–ICRC, June 2020, co-author); «Cyber- incident Management: Dealing with risk of Escalation» (SIPRI, forthcoming 2020, co-author), and *Bio Plus X: Arms Control and the Convergence of Biology and Emerging Technology* (SIPRI, Mar. 2019, co-author).

## كوليا بروكمان (Kolja Brockmann) (ألمانيا)

باحث في برنامج سيبري لمراقبة الاستخدام المزدوج وتجارة الأسلحة. يجري أبحاثًا في مجال عدم الانتشار ومراقبة الصادرات وحوكمة التكنولوجيا. ويركّز على الضوابط على التقنيات الناشئة، والنقل غير الملموس للتكنولوجيا، ومعاهدة تجارة الأسلحة. في السابق. أجرى تدريبًا داخليًا في سيبري عن الاتحاد المعني بعدم الانتشار التابع للاتحاد الأوروبي، وتدريبًا داخليًا في المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات. نال شهادة الماجستير في عدم الانتشار والأمن الدولي من كلية كنغز بلندن. تشمل مؤلفاته المنشورة مؤخّرًا *Bio Plus X: Arms Control and the Convergence of Biology and Emerging Technologies (SIPRI, March 2019, co-author) ;Challenges to Multilateral Export Controls: The Case for Inter-regime Dialogue and Coordination* (SIPRI, December 2019)

## مارك بروملي (Mark Bromley) (المملكة المتحدة)

مدير برنامج سيبري المعني بالاستخدام المزدوج وتحديد الأسلحة، حيث تركّز أبحاثه على الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتنظيم التجارة الدولية للأسلحة. كان سابقًا محلّل سياسات للمجلس البريطاني الأمريكي لأمن المعلومات. تشمل مؤلّفاته المنشورة مؤخّرًا *Detecting, Investigating and Prosecuting Export Control Violations: European Perspectives on Key Challenges and Good Practices* (SIPRI, December 2019, co-author), ;«Measuring Illicit Arms and Financial Flows: Improving the Assessment of Sustainable Development Goal 16,» SIPRI Background Paper (July 2019, co-author).

## د. مارينا كاباريني (كندا)

باحثة أولى ومديرة برنامج الحوكمة والمجتمع بمعهد سيبري. تركز أبحاثها على بناء السلام والصلة بين الأمن والتنمية. تعمل حاليًا على الخدمات الصحية الشاملة والمراعية للجندرية باعتبارها لبنة من لبنات السلام. قبل انضمامها إلى معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في كانون الأول/ديسمبر 2016، شغلت مناصب عليا في المعهد النرويجي للشؤون الدولية، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة. تشمل مؤلّفاتها المنشورة مؤخّرًا«Gender Training for Police Peacekeepers: Where Are We Now?', SIPRI Backgrounder (October 2019); «Police Reform in Northern Ireland: Achievement and Future Challenges,» SIPRI Backgrounder (October 2019, co-author), ;«Connecting the Dots on the Triple Nexus,» SIPRI Backgrounder (November 2019, co-author), on the interlinkages between humanitarian, development and peace efforts.

### د. إيان ديفيس (Ian Davis) (المملكة المتحدة)

المحرّر التنفيذي لـ **كتاب سيبري السنوي** وزميل أول مشارك في مشروع التسلّح ونزع السلاح في سيبري. شغل بين سنتي 2014 و2016 منصب مدير إدارة التحرير والمطبوعات والمكتبة في سيبري، وكان مسؤولاً عن فريق من المحرّرين وإدارة موازنة الإدارة وتدفّق العمل. وقبل التحاقه بسيبري، شغل عدّة مناصب عليا وعمل مستشارًا مستقلاً للأمن البشري ومراقبة الأسلحة. لديه سجلّ طويل من البحوث والمنشورات عن مسائل الأمن الدولي والإقليمي والمدوّنات عن المسائل ذات الصلة بحلف الناتو. وتشمل مؤلّفاته المنشورة مؤخّرًا «Towards an Open and Accountable NATO,» in: I. Shapiro and A. Tooze, eds., Charter of NATO (Yale University Press, 2018) and «How Much Does the UK Spend on Nuclear Weapons?,» BASIC Research Report (November 2018).

### د. تيتي إراستو (Tytti Erästö) (فنلندا)

باحثة في برنامج سيبري المعني بنزع السلاح والحدّ من الأسلحة وعدم الانتشار. وتركز أبحاثها الأخيرة والحالية على الاتفاق النووي الإيراني، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وجهود إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ومعاهدات الحدّ من الأسلحة الروسية والأميركية، والنزاع بشأن منظومات القذائف الدفاعية بين الولايات المتحدة وحلف الناتو وروسيا، والنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. عملت سابقًا في صندوق بلاوشيرز في واشنطن العاصمة، ومركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية، وكلية هارفرد كينيدي، ومركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار، ومعهد تامبيري لأبحاث السلام في فنلندا. وتشمل مؤلّفاتها المنشورة مؤخّرًا «The Arms Control-regional Security Nexus in the Middle East,» EU Non-proliferation and Disarmament Paper, no. 68 (April 2020); «Will Europe's Latest Move Lead to the Demise of the Iran Nuclear Deal?,» SIPRI WritePeace blog (January 2020), ;«Fifty Years of the NPT: Cause for celebration or Commemoration?,» SIPRI WritePeace blog (May 2019).

### د. أود فلورانت (Aude Fleurant) (كندا/فرنسا)

مديرة برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري في سيبري. تركّز اهتماماتها البحثية على تحوّل السوق العسكرية وتحليل تفاعل القوى المحرّكة للعرض والطلب. كانت سابقًا مديرة الأسلحة واقتصاد الدفاع في معهد الأبحاث الاستراتيجية في الأكاديمية العسكرية في باريس. ألّفت العديد من المقالات عن صناعة الأسلحة والإنفاق العسكري في أثناء عملها في الأكاديمية العسكرية وسيبري. وتشمل مؤلفاتها المنشورة مؤخّرًا «The SIPRI Top 100 ArmS-producing and Military Services Companies, 2018,» SIPRI Fact Sheet (December 2019, co-author), ;*The European defence industry' in ed*. A. T. H. Tan, The Global Arms Trade: A Handbook (Routledge, forthcoming in 2020).

### شانون كايل (Shannon N. Kile) (الولايات المتحدة)

مدير برنامج سيبري المعني بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. مجالات أبحاثه الرئيسة هي تحديد الأسلحة النوويّة وعدم الانتشار، مع اهتمام خاصّ بإيران وكوريا الشمالية. وتنظر أعماله أيضًا في مسائل الأمن الإقليمي المتصلة بأفغانستان والشرق الأوسط. ساهم في كثير من منشورات سيبري، بما في ذلك فصول عن تحديد الأسلحة النووية والقوات النووية وتكنولوجيا الأسلحة، لكتاب سيبري السنوي منذ سنة 1994.

### هانس كريستنسن (Hans M. Kristensen) (الدنمارك)

مدير مشروع المعلومات النوويّة في اتحاد العلماء الأمريكيّين وزميل أول مشارك في سيبري. وهو مستشار مألوف لوسائل الإعلام الإخبارية والمؤسسات المعنية بالشؤون النووية، ومؤلف مشارك لعمود «المفكّرة النووية» في *Bulletin of the Atomic Scientists*.

### ألكسندرا كويموفا (Kuimova Alexandra) (روسيا)

مساعدة باحث في برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري في سيبري. وتركّز في عملها باستخدام قواعد بيانات سيبري عن الإنفاق العسكري، وصناعة الأسلحة ونقل الأسلحة، على التطوّرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدول التي نشأت بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي. قبل انضمامها إلى سيبري، عملت كويموفا متدرّبة في إدارة التحديات والتهديدات الجديدة بوزارة خارجية الاتحاد الروسي. وأكملت أيضًا تدريبًا داخليًا صيفيًا في جامعة عبد المالك السعدي بالمغرب وجامعة القاهرة. وتشمل مؤلّفاتها المنشورة مؤخّرًا «Trends in International Arms Transfers, 2019,» SIPRI Fact Sheet (March 2020, co-author); «The SIPRI Top 100 ArmS-producing and Military Services Companies, 2018,» SIPRI Fact Sheet (December 2019, co-author), ;«Military Spending and Arms Imports by Iran, Saudi Arabia, Qatar and the UAE,» SIPRI Fact Sheet (May 2019, co-author).

### د. موريتز كوت (Moritz Kütt) (ألمانيا)

باحث أول في معهد أبحاث السلام وسياسة الأمن في جامعة هامبورغ، ويعمل في مجال الحد من التسلح والتقنيات الناشئة. تتمحور أبحاثه حول تطوير مناهج جديدة وأدوات مبتكرة للتحقق من اتفاقيات الحد من الأسلحة النووية وعدم الانتشار ونزع السلاح. وتسعى هذه الأساليب والأدوات بشكل خاص إلى تمكين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من المشاركة بفعالية في مثل هذه الأنشطة. قبل فترة وجوده في هامبورغ، كان كوت باحثًا ما بعد الدكتوراه في برنامج العلوم والأمن العالمي في جامعة برينستون.

### د. فيليبا لنتزوس (Filippa Lentzos) (النرويج)

زميلة أبحاث أولى في كلية كينغز بلندن وباحثة مشاركة أولى في مجال التسلّح ونزع السلاح في سيبري. وهي أيضًا كاتبة عمود في الأمن الحيوي في نشرة العلماء الذرّيين (*Bulletin of the Atomic Scientists*)، ومحررة مشاركة في مجلة *BioSocities*، ومنسّقة المنظمات غير الحكومية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة. وهي عالمة بيولوجيا وعالمة اجتماعية بالدراسة، أجرت أبحاثًا وشاركت بنشاط في نزع السلاح البيولوجي وعدم الانتشار منذ أكثر من 15 عامًا. نشرت مطبعة كلية إمبريال الكتاب الذي حرّرته *Biological Threats in the 21st Century: The Politics, People, Science and Historical Roots*، في سنة 2016، ويتكوّن من 450 صفحة.

### د. ياير فان در لين (Jaïr van der Lijn) (هولندا)

مدير برنامج إدارة النزاعات وعمليات السلام في سيبري. وهو أيضًا زميل مشارك بجامعة رادباوند في نيميجن. تشمل اهتماماته البحثية مستقبل عمليات السلام، وتقييمها وعوامل نجاحها وفشلها، والنهُج الشاملة في البعثات. وتشمل مؤلفاته المنشورة مؤخّرًا: *Assessing the Effectiveness of the United Nations Mission in Mali (MINUSMA)* (Norwegian Institute of International Affairs, 2019, lead editor); *Towards Legitimate Stability in CAR and the DRC: External Assumptions and Local Perspectives*, SIPRI Policy Report (September 2019, co-author); «Multilateral Peace Operations and the Challenges of Irregular Migration and Human Trafficking,» SIPRI Background Paper (June 2019).

### د. دييغو لوبيز دا سيلفا (Diego Lopes da Silva) (البرازيل)

باحث في برنامج سيبري للأسلحة والإنفاق العسكري. حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات السلام والدفاع والأمن الدولي من جامعة ولاية ساو باولو. تناولت منشوراته بشكل أساسي قضايا تجارة الأسلحة وإنتاج الأسلحة والشفافية في الإنفاق العسكري. قبل التحاقه بمعهد سيبري، شغل مناصب بحثية في معهد السياسة العامة والعلاقات الدولية (IPPRI) بجامعة ولاية ساو باولو وفي شبكة أمريكا اللاتينية للدفاع والأمن (RESDAL). تشمل منشوراته الأخيرة: «Reassessing Brazil's Arms Industry,» in: K. Hartley and J. Belin, eds., *The Economics of the Global Defence Industry* (London: Routledge, 2019), and «Filling Arms Production Data Gaps: South America as a Case in Point,» *Economics of Peace and Security Journal* (2018).

### جيوفانا ماليتا (Giovanna Maletta) (إيطاليا)

مساعدة باحث في برنامج الاستخدام المزدوج ومراقبة تجارة الأسلحة في سيبري. تشمل اهتماماتها

البحثية مراقبة الصادرات والامتثال التجاري، مع تركيز خاصّ على الاستخدام المزدوج وسياسات مراقبة صادرات الأسلحة في الاتحاد الأوروبي. وتنسّق أيضًا الأنشطة التي تتعلّق بدور سيبري. تعمل في الاتحاد المعني بعدم الانتشار ونزع الأسلحة في الاتحاد الأوروبي. كما يشمل عمل ماليتا تتبع أنشطة التعاون والمساعدة في مجال نقل الأسلحة وضوابط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذات الصلة بتطبيق معاهدة تجارة الأسلحة. تشمل أحدث منشوراتها: «The Inclusion of Gender-based Violence Concerns in Arms Transfers Decisions: The Case of the Arms Trade Treaty,» SIPRI WritePeace Blog (August 2019, co-author); «Legal Challenges to EU Member States' Arms Exports to Saudi Arabia: Current Status and Potential Implications,» SIPRI Topical Backgrounder (June 2019).

### د. كاترينا ماكليش (Caitríona McLeish) (المملكة المتحدة)

زميلة أولى في وحدة أبحاث السياسات العلمية بجامعة ساسكس، والمديرة المشاركة لبرنامج هارفارد ساسكس المعني بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. تتركّز أبحاثها أساسًا على إدارة التقنيات ذات الاستخدام المزدوج في ما يتعلّق بالتنفيذ الفعّال لعمليات الحظر بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكيفية إنشاء آليات فعالة لمنع إساءة استخدام العلوم والتكنولوجيا المشروعة. يشمل عملها الأخير تحليل برامج الحرب الكيميائية والبيولوجية السابقة، والنظر في استخدام الأسلحة الكيميائية ومزاعم الاستخدام، ودراسات مختلفة للأدوار التي تقوم بها وربما تقوم بها جهات فاعلة خارج الحكومة في جهود نزع السلاح الكيميائي والبيولوجي.

### د. ضياء ميان (Zia Mian) (باكستان/المملكة المتحدة)

المدير المشارك لبرنامج العلوم والأمن العالمي في جامعة برينستون، حيث يدير أيضًا مشروع السلام والأمن في جنوب آسيا. عالم فيزياء، يركز عمله على الأسلحة النووية، والحد من التسلح ونزع السلاح، وقضايا الطاقة النووية. وهو محرر مشارك لمجلة *Science and Global Security* والرئيس المشارك للجنة الدولية للمواد الانشطارية. هو مؤلف مشارك لكتاب: *Unmaking the Bomb: A Fissile Material Approach to Nuclear Disarmament and Nonproliferation* (Cambridge, MA: MIT Press, 2014). كما ساهم منذ عام 2007 في كتب سيري السنوية فيما يعنى بالمواد الانشطارية.

### د. ديلان أودريسكول (Dylan O'Driscoll) (أيرلندا)

باحث أول ومدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمعهد سيبري. يتمحور عمله على تحديد دوافع الصراع ومسارات السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها. وهو أيضًا زميل بحث مشارك في LSE Middle East Center. جأز زمالة بحث تعنى بالصراع من

مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، نيويورك، وعمل باحثًا ومحاضرًا في معهد الاستجابة الإنسانية والصراعات (HCRI) في جامعة مانشستر. قضى أكثر من عامين في العمل وإجراء البحوث في العراق وله منشورات كثيرة في كل من السياسة والأوساط الأكاديمية.

### موا بلدان كارلسون (Moa Peldán Carlsson) (السويد)

مساعدة باحثة في معهد سيبري ضمن التقنيات العسكرية والأمنية الناشئة. يشمل تركيزها أنظمة الأسلحة المستقلة والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتحكم في الأسلحة والتكنولوجيا الناشئة. من دراستها في العلوم السياسية، طورت لمحة عن النوع الاجتماعي والإرهاب، وكتبت أطروحتها حول المسارات البديلة لتمكين المرأة في المجتمعات العسكرية. كما درست أيضًا وجهات نظر دول جنوب آسيا حول السلام والصراع في الهند ونيبال، بالإضافة إلى موضوعات الأمن العالمي المعاصرة والإرهاب والجندرية في أستراليا.

### د. بافيل بودفيغ (Pavel Podvig) (روسيا)

باحث في برنامج العلوم والأمن العالمي بجامعة برينستون وباحث أول في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR). يدير مشروعه البحثي الخاص، القوات النووية الروسية (RussianForces.org). وهو أيضًا محرر مشارك في مجلة *Science and Global Security* وعضو في الهيئة الدولية للمواد الانشطارية.

### دانيال بوراس (Daniel Porras) (الولايات المتحدة)

زميل أمن الفضاء في معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح (UNIDIR). يركز على القضايا السياسية والقانونية المحيطة بأمن الفضاء، ولا سيما التطوير التدريجي لقواعد السلوك المستدام في الفضاء. يجري بحثًا عن ظهور تقنيات جديدة ومناهج للاستقرار الاستراتيجي في الفضاء الخارجي. شارك بوراس كخبير تقني لهيئات متعددة تابعة للأمم المتحدة تعمل في قضايا أمن الفضاء، بما في ذلك في فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والمجموعة الفرعية 3 (بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي) التابعة لمؤتمر نزع السلاح.

### صوفيا ساكس فيراري (Sofia Sacks Ferrari) (تشيلي)

أمينة بيانات إقليمية في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. من عام 2019 إلى عام 2020، عملت مساعِدة باحث في برنامج سيبري لعمليات السلام وإدارة النزاعات، حيث تعاونت مع أبحاث البرنامج حول اتجاهات عمليات السلام ومشاركة المرأة في عمليات السلام المتعددة الأطراف.

### تيمو سميت (Timo Smit) (هولندا/السويد)

باحث في برنامج إدارة النزاعات وعمليات السلام في سيبري. وهو مسؤول عن صيانة قاعدة بيانات سيبري لعمليات السلام المتعدّدة الأطراف، بما في ذلك جمع البيانات، وإجراء الأبحاث حول اتجاهات حفظ السلام. وقبل التحاقه بسيبري في سنة 2014، عمل مع معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية والجمعية البرلمانية لحلف الناتو. ركزت أبحاثه الأخيرة على مشاركة المرأة في عمليات السلام والسياسة المدنية المشتركة للأمن والدفاع (CSDP) للاتحاد الأوروبي.

### دان سميث (Dan Smith) (المملكة المتحدة)

مدير معهد سيبري. لديه سجلّ حافل بالأبحاث والمنشورات في مجموعة واسعة من مسائل النزاع والسلام. يركّز عمله الحالي على العلاقة بين تغيّر المناخ واتجاهات النزاعات العالمية. وقد عمل أربع سنوات في الفريق الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، اثنتان منها (2010-2011) بوصفه رئيسًا للفريق. ويعمل أيضًا منذ سنة 2014 أستاذًا للسلام والنزاع بجامعة مانشستر. وهو مؤلّف إصدارات متتالية من أطالس السياسة، والحرب والسلام، والشرق الأوسط، ومدوّنة عن السياسة الدولية.

### د. نان تيان (Nan Tian) (جنوب أفريقيا)

باحث في برنامج الأسلحة والإنفاق العسكري في سيبري، حيث يتولى المسؤولية عن رصد قاعدة بيانات سيبري للإنفاق العسكري وصيانتها. تركّز اهتماماته البحثية على أسباب الإنفاق العسكري والحرب الأهلية وآثارهما. عمل سابقًا اقتصاديًا معنيًا بتغيّر المناخ في الصندوق العالمي للطبيعة وكان محاضرًا في جامعة كيب تاون، بجنوب أفريقيا. ينشر في **مجلة الدفاع واقتصادات السلام** (*Defence and Peace Economics*) و**مجلة اقتصاد السلام والأمن** (*The Economics of Peace and Security Journal*). من منشوراته الأخيرة: «Estimating the Arms Sales of Chinese Companies,» SIPRI Insights Paper (January 2020, co-author).

### د. بيتر توبيشكانوف (Petr Topychkanov) (روسيا)

باحث أول في برنامج سيبري المعني بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، ويعمل يعمل على القضايا المتعلّقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وتأثير التقنيات الجديدة على الاستقرار الاستراتيجي. قبل انضمامه إلى سيبري في سنة 2018، شغل منصب باحث أول في مركز الأمن الدولي في معهد بريماكوف الوطني للأبحاث في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، بالأكاديمية الروسية للعلوم. وبين سنتي 2006 و2007، عمل توبيكانوف زميلاً في برنامج عدم الانتشار بمركز كارنيغي موسكو. حصل على الدكتوراه في التاريخ في سنة 2009 من معهد الدراسات

الآسيوية والأفريقية بجامعة موسكو الحكومية. وتشمل منشوراته الأخيرة: *The Impact of Artificial Intelligence on Strategic Stability and Nuclear Risk*, Volume III, South Asian Perspectives (SIPRI, April 2020, editor and co-author).

**بيتر ويزمان (Pieter D. Wezeman) (هولندا/السويد)**

باحث أول في برنامج سيبري المعني بالأسلحة والإنفاق العسكري. أسهم في العديد من إصدارات سيبري منذ سنة 1994، منها استعراضات سيبري السنوية للاتجاهات العالمية في نقل الأسلحة، وصناعة الأسلحة، والإنفاق العسكري. ونشر على سبيل المثال لا الحصر عن الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية في الشرق الأوسط، وعمليات حظر الأسلحة المتعدّدة الأطراف، تدفّق الأسلحة إلى أفريقيا، وصناعة الأسلحة الأوروبية. وبين سنتي 2003 و2006، عمل أيضًا محلّلًا رئيسًا في وزارة الدفاع الهولندية في مجال انتشار الأسلحة، وفي سنة 2017 عمل خبيرًا تقنيًا في فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين في أثناء استعراض لتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية. عمل في سنتي 2016 و2017 خبيرًا في فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين الذي استعرض تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية.

**سيمون ويزمان (Siemon T. Wezeman) (هولندا)**

باحث أول في برنامج سيبري المعني بالأسلحة والإنفاق العسكري. تشمل مجالات أبحاثه رصد عمليات نقل الأسلحة، والإنفاق العسكري، وشركات إنتاج الأسلحة، مع اهتمام خاص بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ومناطق الاتحاد السوفياتي السابق، واستخدام الأسلحة في النزاعات، والشفافية في عمليات نقل الأسلحة، وتطوير تقنيات الأسلحة التقليدية. تشمل مؤلفاته الأخيرة «Reporting to the United Nations Register of Conventional Arms,» SIPRI Background Paper (June 2019); *Arms Flows to South East Asia* (SIPRI, December 2019); «Trends in World Military Expenditure, 2019,» SIPRI Fact Sheet (April 2020, co-author), ;«Trends in International Arms Transfers, 2019,» SIPRI Fact Sheet (March 2020, co-author).

# فهرس


ـ أ ـ

آرياس، فيرناندو: 531، 533، 535، 544

آسيان زائد ثلاثة: 743

آشلي، روبرت: 519

آل سعود، محمّد بن سلمان عبد العزيز: 214

آلية دعم التبادل التجاري (إنستكس): 41، 514

أليكسييف، فلاديمير ستيبانوفيتش: 538

الائتلافات الخاصّة: 81

أبو إبراهيم الهاشمي القرشي: 776

أبو بكر، أتيكو: 239

أبو بكر البغدادي: 175

أبو عبد الله البرناوي: 227

أبو مصعب البرناوي: 227

أبو وليد الصحراوي: 227

الاتّحاد الأفريقي: 52، 75، 76، 78، 79، 86، 89، 91، 155، 203، 218، 219، 222، 242، 244، 253، 254، 255، 256، 260، 263، 743، 770

اتحاد أمم أمريكا الجنوبية: 758، 759

الاتحاد الأوروبي: 13، 16، 22، 30، 31، 37، 44، 45، 52، 72، 75، 85، 89، 91، 92، 146، 148، 151، 153، 154، 155، 156، 158، 168، 184، 206، 221، 226، 227، 242، 244، 321، 337، 346، 348، 489، 511، 520، 532، 538، 541، 545، 546، 577، 589، 623، 624، 630، 638، 639، 640، 642، 649، 650، 651، 652، 655، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 674، 675، 739، 740، 745، 748، 749، 756، 757، 762، 772، 781، 787، 789

اتحاد بلدان أمريكا الجنوبية: 29

اتّفاقات مينسك: 165، 166، 167

اتّفاق أوسلو: 75

اتفاق باريس لتغير المناخ (2015): 774

اتّفاق بوغانفيل للسلام: 120

اتفاق الحدّ من الأسلحة دون الإقليمي: 719

اتّفاق الحُدَيدة (اليمن): 56، 78، 172

اتّفاق الرياض (2019): 56، 70، 73، 209

اتّفاق ستوكهولم (2018): 70، 73، 170، 208، 212، 213

اتّفاق سوتشي: 188

اتفاق طشقند (1992): 709

الاتّفاق النووي الإيراني (2015): 34، 173، 514، 783

اتّفاقية الأسلحة البيولوجية والسميّة: 533، 558، 560، 562، 563، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 576، 577، 578، 636

اتّفاقية الأسلحة التقليدية المعيّنة: 14، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 595، 600، 601، 602، 604، 610، 611، 612، 613

اتفاقية الأسلحة الكيميائية: 22، 571، 578، 656، 699، 742، 780، 787

اتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد: 580، 582، 583، 585، 588، 589، 590

اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في حيازة الأسلحة التقليدية: 715

اتفاقية جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيين في زمن الحرب: 677

اتفاقية حظر استخدام الألغام المضادّة للأفراد: 697

اتفاقيّة حظر الاستخدام العسكري (اتفاقية إنمود): 688

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية: 689

اتفاقية الذخائر العنقودية: 15، 21، 581، 582، 591، 592، 593، 594، 613، 706، 765، 776

اتفاقية ستارت الجديدة: 13، 21، 35، 36، 400، 402، 405، 406، 409، 413، 417، 418، 421، 488، 491، 492، 498، 499، 500، 502، 727، 737

اتفاقية السلام في كولومبيا (2016): 70، 93، 95، 104

اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية (اتفاقية الإبادة الجماعية): 676

اجتماع الدول الأطراف: 14، 23، 533، 571، 573، 574، 575، 584، 602، 603، 611، 612

اجتماع قمة هانوي: 42

أجهزة الطرد المركزي: 483، 514، 515

الاحترار العالمي: 46

أحمد، آبي: 251

أراؤوز، مرسيدس: 104

إراستو، تيتي: 12، 485، 508، 518، 783

أردوغان، رجب طيب: 44، 183، 184، 185 ـ 188، 764

الأزمة في كشمير: 36

أزهر، مسعود: 136

إسبِر، مارك: 497

الاستراتيجية النووية الروسية: 422

استقلال بنغلادش (1971): 36، 132

إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية إم إتش 17: 769

الأسلحة التكتيكية الموجهة: 767

الأسلحة الحارقة: 580، 583، 585، 586، 587، 588، 696

أسلحة الدمار الشامل: 25، 39، 41، 521، 527، 528، 529، 558، 687، 691، 738، 744، 760، 761، 762، 784

الأسلحة الكيميائية في سورية: 22

الأسلحة المضادّة للأقمار الصناعية: 614

الأسلحة النووية الأمريكية: 13، 18، 427، 454

الأسلحة النووية غير الاستراتيجية: 11، 411، 421، 422
إعلان سنغافورة المشترك (2018): 42
أغونغ، آي أغوستي: 547
الاقتصاد الصيني: 284
الألغام غير الألغام المضادّة للأفراد: 585، 588
الأمم المتحدة: 8، 10، 15، 16، 24، 25، 28، 29، 33، 43، 45، 47، 60، 72، 73، 74، 155، 519، 560، 561، 679، 728، 729، 730، 733، 734، 735، 736، 739، 740، 757، 765، 767، 768، 772، 776، 777، 778، 779، 780، 788، 789، 790
الجمعية العامة
القرار 34/74: 619
مجلس الأمن
قرار رقم 2216: 516
قرار رقم 2231: 513، 516، 640، 656
قرار رقم 2254: 191
قرار رقم 2368: 136
قرار رقم 2429: 262
قرار رقم 2452: 73، 213، 763
قرار رقم 2467: 64
قرار رقم 2481: 213
مجلس الأمن الدوليّ: 733
الأمم المتّحدة في دارفور: 74، 76، 77، 78، 87، 91، 218، 261
الأمن الإنساني: 5، 27
الأمن البشري: 17، 43، 48
الأمن البيولوجي: 578
الأمن الذاتي: 71
الأمن السيبراني: 15، 598، 604، 782
الأمن الغذائي: 43، 62، 64، 133، 224، 233، 235، 259، 260، 511
الأمن الكيميائي والبيولوجي: 18
إنتاج الأسلحة: 18، 786
إنتاج الأسلحة النووية: 399، 466
إنتاج البلوتونيوم: 12، 401، 403، 445، 446، 453، 460، 465، 466، 475، 476، 478، 479، 480، 485، 506، 512، 513
إنتاج التريتيوم: 458، 476
الانتخابات الرئاسية في أفغانستان (2019): 127
الإنفاق العسكري الإسرائيلي: 308، 309
الإنفاق العسكري الألماني: 302
الإنفاق العسكري الأمريكي: 274، 275، 283، 284
الإنفاق العسكري الإيراني: 309
الإنفاق العسكري الباكستاني: 297
الإنفاق العسكري التركي: 309
الإنفاق العسكري الجزائري: 289
الإنفاق العسكري الروسي: 305
الإنفاق العسكري السعودي: 274، 308
الإنفاق العسكري الصيني: 274، 284، 286، 295
الإنفاق العسكري العالمي: 267، 268، 270، 272، 273، 274، 278، 284
الإنفاق العسكري الفرنسي: 302
الإنفاق العسكري في أمريكا الشمالية: 293
الإنفاق العسكري في أوروبا الغربية: 302
الإنفاق العسكري في أوقيانيا: 300

الإنفاق العسكري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: 290
الإنفاق العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى: 291
الإنفاق العسكري في جنوب آسيا: 296
الإنفاق العسكري في جنوب شرق آسيا: 301
الإنفاق العسكري في شرق آسيا: 298
الإنفاق العسكري في المملكة المتّحدة: 303
الإنفاق العسكري لدول شمال أفريقيا: 288
الإنفاق العسكري المصري: 309
الإنفاق العسكري المغربي: 289
الإنفاق العسكري الياباني: 298
إنفاق ميانْمار العسكري: 328، 329
إنفاق نيوزيلندا العسكري: 300
انهيار الاتحاد السوفياتي (1991): 40
أوباما، باراك: 405، 623
أوبرادور، أندريس لوبيز: 114، 115
أوبراين، روبرت: 50، 507
أودريسكول، ديلان: 174، 788
أورتيغا، دانيال: 101
أونغ سان سو كيي: 139

- ب -

باحوس، سيما: 524
باشليه، ميشيل: 203
باشينيان، نيكول: 154
البحرية الأمريكية: 284، 406، 409، 410، 412، 426
البدوي، جمال: 210
برنامج الأسلحة النووية العراقي: 40
برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات (UCDP): 61، 65
برنامج التحديث الشامل للأسلحة النووية: 403
برنامج رصد الألغام: 589
بروتوكول جنيف (1925): 675
بروكمان، كوليا: 14، 648، 782
بروملي، مارك: 14، 377، 384، 617، 620، 633، 661، 782
بري، محمّد سياد: 254
بستاني، خوسيه: 537
البشير، عمر: 260، 765، 766
بعثة الاتّحاد الأفريقي في الصومال: 52، 75، 76، 78، 86، 91، 218، 253، 254، 255، 256
بعثة الاتّحاد الأوروبي لتقديم المساعدة في ليبيا: 52، 72، 155، 200
بعثة الأمم المتّحدة في جنوب السودان: 92، 218، 257، 258، 259
بعثة الأمم المتّحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان: 91، 123، 124
بعثة الأمم المتّحدة لدعم اتّفاق الحُديدة: 168، 212
بعثة الأمم المتّحدة لدعم نظام العدالة في هاييتي: 52، 71، 72، 74، 80، 93، 96
بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي: 53، 74، 75، 80، 81، 82، 83، 86، 91، 227، 228، 235، 236، 237، 242، 245
بعثة الأمم المتّحدة المتكاملة المتعدّدة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى: 80، 218

بعثة تقصي الحقائق: 22
بعثة دعم مكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس: 93، 96
بعثة منظّمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا: 93
بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية: 74، 78، 80، 245
بعثة منظّمة الأمم المتّحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية: 78، 91، 247
بعثة الوجود الدولي المؤقّت في الخليل: 193
بنس، مايكل: 188
بنك التنمية الأفريقي: 241
البنك الدولي: 59
بوتفليقة، عبد العزيز: 199
بوتين، فلاديمير: 35، 121، 159، 180، 181، 185، 495، 766، 769
بوجا، يساكا: 550، 551
بودفيغ، بافِل: 475، 788
بوراس، دانيال: 610، 787
بوشيروف، رسلان: 538
بولانين، فنسنت: 14، 598، 781
بولتون، جون: 501
بولسونارو، جائير: 103
بومبيو، مايكل: 492، 498، 501، 503
بيا، بول: 231، 232
بيتروف، ألكسندر: 538
بيرس، كارين: 533
بيريدسيكو، براندوسا: 543
بيغن، ستيفن: 502
بيلينغات: 538، 539

ـ ت ـ

تاتمادو (القوات المسلحة الميانمارية): 137، 138، 328، 329، 330، 331
التجنيد القسري: 60
تحالف الحوثيين- صالح (2019): 208
التحالف العسكري الروسي- السوري: 584
التحكّم البشري: 608، 611
تخصيب اليورانيوم: 444، 463، 477، 482، 483، 511، 512، 513، 518، 772
ترامب، دونالد: 31، 37، 38، 47، 111، 121، 125، 126، 127، 132، 149، 160، 162، 174، 183، 185، 186، 194، 195، 282، 299، 399، 403، 405، 406، 494، 496، 501، 502، 504، 505، 506، 507، 510، 516، 518، 520، 522، 523، 616، 617، 625، 628، 767، 768، 769، 772، 773، 775، 777، 778، 781
ترتيب واسينار: 14، 29، 377، 618، 648، 650، 657 ـ 659، 662، 761، 778
تشان-أوتشا، بايوث: 144
تشيسكيدي، فيلكس: 247
التعاون الدولي: 27، 28، 29، 44، 564، 741
تغيّر المناخ: 28، 29، 41، 42، 43، 44، 133، 165، 169، 172، 222، 224، 250، 769، 776، 778، 779، 780، 789
تقي، هاشم: 152
التكنولوجيات الناشئة: 14، 654، 662، 663، 667
التمرّد في سيناء (2011): 197

تمرّد مورو في الفيليبين: 114، 116، 140، 141
تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا: 226
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش): 6، 115، 123، 125، 127، 134، 141، 142، 170، 171، 172، 175، 176، 178، 179، 182، 183، 185، 186، 187، 198، 200، 209، 640، 643، 650، 766، 768، 769، 771، 774، 778
تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى: 226، 228، 229، 235
تنظيم القاعدة: 226، 640
التنمية المستدامة: 64، 756، 757
توبيتشكانوف، بيتر: 488، 491
التوترات بين الصين والولايات المتحدة (2019): 114، 118، 169، 171، 176، 179، 520
التوترات الهندية - الباكستانية: 122
تومسون، أندريا: 494، 495
تيان، نان: 8، 9، 10، 267، 270، 311، 336، 355، 390، 789

## - ث -

الثورة الإسلامية في إيران (1979): 174

## - ج -

جائحة فيروس كورونا (2019): 17، 18، 29، 48، 252، 781
جادون، عثمان إقبال: 568
جامعة الدول العربية: 623، 638، 641، 642، 751
الجبهة الإسلامية لتحرير مورو: 140
جبهة بوليساريو: 581، 590
جبهة تحرير أورومو: 252
الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى: 644
الجبهة الوطنية لتحرير مورو: 140
جرائم حرب في سورية: 46
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: 22، 76، 80، 89، 91، 219، 378، 643، 721، 722، 748
الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا: 723، 746
جماعة أنصار الإسلام: 228، 234
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: 720، 721، 758
جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد: 226
الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية: 22، 690، 694، 695، 749
الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (أوراتوم): 22
جماعة بوكو حرام: 292، 766، 768، 769، 771
جماعة جيش محمد: 122، 767
جماعة الدنكا: 257
جماعة نصرة الإسلام والمسلمين: 225، 226، 228
جيش تحرير السودان/جناح مِني مناوي: 648
جيش تحرير بلوشستان: 131
جيش النوير الأبيض: 257
الجيش الوطني لتحرير تانغ: 136، 139

## - ح -

حادثة تسميم سكريبال: 14، 541، 542، 543
حادثة سولسْبوري: 543، 544
حرائق الغابات الأسترالية: 43

الحرب الإريترية - الإثيوبية (1998-2000): 250
الحرب الإسرائيلية على غزة (2014): 191، 192
الحرب الاقتصادية الأمريكية على إيران: 30
الحرب الباردة: 36، 40، 58، 59، 219، 293، 303، 321، 333، 337، 412، 488
الحرب الجوّية السعودية - اليمنية: 208
الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 47
الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988): 655
الحرب العربية - الإسرائيلية (1967): 191
حرب كارغيل (1999): 33
حرب كشمير الأولى (1947-1948): 33
الحرب الكورية (1950-1953): 121، 505
الحرس الثوري الإيراني: 174، 513
الحركة الإسلامية في نيجيريا: 238
حركة المظلّات (2014): 120
حركة أنصار الإسلام (2016): 225
حركة الشباب الإسلامية: 773
حركة الشباب (الصومال): 253، 254، 255، 256، 292، 648، 765، 773، 781
الحركة الشعبية لتحرير السودان: 257
حركة عدم الانحياز: 24، 525، 527، 550، 574، 740
حركة محرّري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة: 644
حزب الله (لبنان): 173
حزب بهاراتيا جاناتا: 34
حزب العمّال الكردستاني: 176، 189، 376
حزب العمّال الكوري الشمالي: 509
حفتر، خليفة: 199، 201
حلف شمال الأطلسي (الناتو): 74، 75، 90
حلف وارسو: 714، 715، 716
حمدوك، عبد الله: 261
الحوثي، حسين بدر الدين: 206
الحوكمة الرشيدة: 324، 327

## -خ-

خاشقجي، جمال: 49، 351، 667، 769
خامنئي، علي (آية الله): 513
خان، عمران: 34
خطة العمل الشاملة المشتركة (2015): 18، 23، 30، 35، 37، 38، 46، 770، 772
خطّة العمل الشاملة المشتركة: 13، 169، 170، 489، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 645، 661

## -د-

داء الحصبة: 215، 241، 247
دا سيلفا، دييغو لوبيز: 8، 270، 311، 336، 355، 390، 786
دانفورد، جوزف: 495
الدبلوماسية النووية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة: 18، 38، 503، 507
دوتيرتي، رودريغو: 140، 142، 768
دوكي، إيفان: 105
الدول غير الحائزة للأسلحة النووية: 24، 786
دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل: 83
دوليدز، فيكتور: 563
دول يوناسور: 326
ديفيس، إيان: 5، 6، 7، 12، 13، 14، 15، 55، 58، 117، 119، 126، 137، 149، 151، 161،

171، 177، 193، 198، 206، 215، 217، 225، 242، 250، 488، 577، 597، 763، 783
ديكارلو، روزماري: 194
ديكو، عبد السلام: 226

- ذ -

الذكاء الاصطناعي: 562، 598، 657، 787

- ر -

رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان): 119، 745
رابطة الدول المستقلّة: 746
راو، حامد علي: 547
رايدلي، دافيد: 543
الربيع العربي: 178، 196
الربيع العربي الثاني: 167
روزيلّو، ريكاردو: 101
روسي، رفاييل: 527
رولي، تشارلي: 542
ريابكوف، سيرغي: 490، 491، 492، 520
ري يونغ هو: 506

- ز -

زلوفينين، غوستافو: 527
زيلنسكي، فولوديمير: 161، 163

- س -

سانتيلان، بوتاش: 106
ستورغيس، داون: 542، 543، 544
ستولتنبورغ، جينس: 493، 497
سجلّ الأمم المتّحدة للأسلحة التقليدية: 10، 25، 335، 377، 378، 381
السرّاج، فايز: 199
سعيد، حافظ: 132
سكريبال، سيرغي: 538
سلاح الجوّ الأمريكي: 405، 406، 407، 408، 409، 412، 448، 450، 617
سلاحُ الجوّ الصيني: 443
سلاح الجوّ الفرنسي: 232، 430، 431، 449، 617
سلامة، غسان: 202
سليماني، قاسم: 36
سميت، تيمو: 5، 6، 75، 91، 126، 788
سميث، دان: 2، 5، 23، 31، 788
سيرغييف، دينيس: 539
سينغ، راجناث: 443

- ش -

الشبكة الدولية المعنيّة بالأسلحة المتفجّرة: 595
شتاينماير، فراك فولتر: 163
الشراكة العالمية لمناهضة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل: 739
الشراكة من أجل السلام: 24، 751
شركات إنتاج الأسلحة: 390، 392
الشركات المنتجة للاسلحة: 391
شركة ميانْمار الاقتصادية القابضة المحدودة: 328، 329
شعب الروهينغيا: 114، 135، 136، 137، 138، 139، 328، 329، 330، 331، 778
شولغين، ألكسندر: 545، 546، 555
شويغو، سيرغي: 419

- ص -

صادرات الأسلحة الألمانية: 351

صادرات الأسلحة الأمريكية: 337، 338، 339، 342، 375
صادرات الأسلحة البريطانية: 348، 351، 352
صادرات الأسلحة الروسية: 333، 345، 347
صادرات الأسلحة الصينية: 353
صادرات الأسلحة الفرنسية: 348، 349، 674
الصادرات الكورية الجنوبية: 354
صالح، برهم: 180
صالح، علي عبد الله: 206
الصحراء الغربية: 88، 91، 197، 581، 591، 718
صفقة طائرات ف- 35: 309
صندوق النقد الدولي: 97، 101، 270، 313، 327
الصواريخ البعيدة المدى: 39
صيغة شتاينماير: 149، 163، 164
صيغة نورماندي: 149، 165

ـ ط ـ

الطائرات: 11، 12، 31، 171، 321، 338، 370، 371، 373، 379، 405، 411، 412، 418، 431، 443، 448، 449، 453، 454، 455، 458، 657، 663، 674
طائرات 16 - F: 454، 455
طائرت ميراج 9-2000 الحربية: 349
طالبان: 52، 66، 113، 123، 124، 125، 126، 127، 130، 131، 639، 643، 766، 767، 769، 772، 775، 776، 781

ـ ظ ـ

ظريف، محمد جواد: 30، 516

ـ ع ـ

عالييف، إلهام: 154
عبّاس، محمود: 194
عبد الله، عبد الله: 132
عبد المهدي، عادل: 180، 181، 776
عصابة كارتيل جيل خاليسكو: 93، 96، 110
العقوبات الأمريكية على إيران: 37، 516، 517
علي، أبو احمد: 777
عمليّات حرّية الملاحة: 119
عمليّات السلام المتعدّدة الأطراف: 7، 52، 53، 71، 72، 73، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 86، 87، 88، 116
عمليّات سلام متعدّدة الأطراف في الأمريكات: 93، 96
عمليات نقل الأسلحة: 9، 10، 18، 27، 160، 222، 333، 334، 335، 337، 342، 348، 360، 363، 372، 377، 380، 381، 632، 634، 638، 662، 753، 771، 790
العنف الجنسي: 60، 137، 258، 767
عنف العصابات: 98
عوامل نوفيتشوك: 533، 541، 544، 656
عيديد، محمّد حسرين: 525

ـ غ ـ

غارسيا، ألان: 104
غراسيموف، فاليري: 492
غني، أشرف: 132، 779
غواصات بوكوكسيونغ 3: 777
الغوّاصات ذات المحرّكات النووية: 409، 410
الغوّاصات المزوّدة بقذائف بالستية: 11، 409، 421، 441
غواصات من دريدنوت: 426، 428

الغوّاصات من فئة أوهايو: 410
غوايدو، خوان: 100، 765
غوتيريس، أنطونيو: 138، 495، 527
غوميز، أغوستين فاسكيز: 547، 549
الغويل، خليفة: 642
غيورغجينسكي، ليوبكو يفان: 602

ـ ف ـ

فان دير لين، جير: 55، 75، 785
فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية: 22، 738
فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان (UNMOGIP): 33
الفسفور الأبيض: 586، 587
فلورانت، أود: 10، 11، 391، 783
فهليلا، ليبوغانغ: 566
فوتشِتش، ألكسندر: 152
فولكر، كورت: 162
فون إيسل، بول: 544
فون دير لاين، أورسولا: 154
فيراري، صوفيا ساكس: 71، 87، 789
فيرنانديز، نيستور غريغوريو: 106
فيروس إيبولا: 241، 247، 773
فيزكارا، مارتين: 100، 101

ـ ق ـ

القاذفات: 11، 36، 401، 403، 405، 406، 407، 408، 413، 414، 415، 417، 418، 439
قاعدة بيانات صناعة الأسلحة: 391، 397
قانون كاتسا: 342، 344، 345، 367، 368
القذائف الانسيابية: 11، 439، 444، 452، 458، 459، 649
القذائف البالستية التي تُطلَق من الغوّاصات: 473
القذائف البالستية ذات القواعد البرّية: 408، 419، 436، 467
القذائف البالستية ذات المدى العابر للقارّات: 472
القذائف البالستية الروسية العابرة للقارّات: 419، 420
قذائف بالستية عابرة للقارّات: 401، 402، 404، 408، 413، 419، 421، 436
القذائف البالستية القصيرة المدى: 423، 469، 470
القذائف البالستية المتوسّطة والمتوسّطة ذات المدى الأبعد: 470
القذائف الباليستية: 775، 777
القذائف ذات القواعد البحرية: 11، 12، 450، 459
القذائف ذات القواعد البرّية: 449، 456
القذافي، معمّر: 201
القرن الأفريقي: 85، 170، 215، 218، 219، 220، 249، 250، 292، 750
القضايا الجنسانية ونزع السلاح: 577
قضية أوديبْريشت: 104
قضية جامو وكشمير: 37، 50، 132، 134
قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي: 28، 43، 776
قمّة ريغا (2006): 313
قمّة سنغافورة (2018): 504
قمة شرق آسيا: 745
قمة مجموعة السبع: 774
قمّة هانوي (2019): 505، 506

قمّة ويلز (2014): 311، 312، 313، 315، 318
القوّات الكورية الشمالية ذات القدرة النووية: 467
القوّات المسلّحة الثورية الكولومبية- الجيش الشعبي (فارك): 93، 95، 96، 104، 105
القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك): 774
القوّات النووية الإسرائيلية: 460، 461
القوّات النووية الأمريكية: 402، 403، 505
القوّات النووية الباكستانية: 453، 457
القوّات النووية البريطانية: 425، 427
القوّات النووية الروسية: 413، 415
القوّات النووية الصينية: 434، 435، 437، 497
القوّات النووية العالمية: 399، 400
القوّات النووية الفرنسية: 429، 430، 432
القوّات النووية الهندية: 445، 447
قوة الأمم المتّحدة الأمنية المؤقّتة لأبيي: 74، 75، 78، 79
قوة كوسوفو: 156
قوة المساعدة الأمنية الدولية (إيساف): 73، 75، 76
القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (JF-G5S): 84
القوة المشتركة المتعدّدة الجنسيات: 84

## ـ ك ـ

كاباريني، مارينا: 97، 99، 113، 782
كاراديتش، رادوفان: 156
كاراكيف، سيرغي: 419
كاركلينس، جانيس: 612
كارلسون، موا بلدان: 598، 787
كارينبوير، أنيغريت كرامب: 303
كالديرون، فيليب: 113
كامتو، موريس: 233
كايل، شانون ن.: 10، 11، 12، 13، 399، 424، 428، 433، 443، 445، 458، 462، 485، 500، 518
كريستنسِن، هانس م.: 399، 402، 413، 425، 424، 433، 451، 458، 460، 465، 784
كوبار، خوسيه إلفارادو: 104، 782
كوباوري، بليز: 292
كوت، موريتز: 12، 475، 786
كوستوف، كراسيمير: 550
كوشنير، جاريد: 196
كولومبيا
بعثة الأمم المتّحدة: 96
جيش التحرير الشعبي: 95، 286، 435
جيش التحرير الوطني: 95، 105، 107، 108، 765
قوّات الدفاع الذاتي غايتنيستا: 95
الكومنولث: 737
كوهلر، هورست: 199
كويموفا، ألكسندرا: 8، 9، 270، 336، 355، 390، 785
كيتا، إبراهيم بوبكر: 236
كير، سالفا: 257
كيم جون أون: 503، 505، 506، 507
كيم جونغ: 38، 121، 465، 474، 504، 507، 509، 767، 769، 772
كيوكزينسكي، بيدرو بابلو: 101
كيو، مايكل مانسفيلد: 543

ـ ل ـ

لافروف، سيرغي: 495

اللجنة الاستشارية الثنائية: 21، 498، 737

اللجنة الاستشارية للسماوات المفتوحة: 24، 755

اللجنة الأفريقية للطاقة النووية: 718، 743

اللجنة الدولية للصليب الأحمر: 60

لجنة التحقق الخاصة: 742

لجنة التنسيق لمراقبة التصدير الاستراتيجي المتعدّدة الأطراف: 662

لجنة حلف الناتو-أوكرانيا: 753

لجنة حوض بحيرة تشاد: 84

اللجنة الدولية للصليب الأحمر: 95، 98، 587، 596، 767

اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا: 96

لجنة زانغر: 655، 762، 763

لجنة الطاقة الذرّية الإسرائيلية: 460

لجنة القانون الدولي: 64

لجنة الناتو - جورجيا: 752

لنتزوس، فيليبا: 786

لوبيز، أوفيديو غوزمان: 110

لويرو، يواكين غوزمان: (إلشابو): 102، 110

لينتزوس، فيليبا: 532، 562

ـ م ـ

ماتشار، ريك: 257

مادورو، نيكولاس: 100، 765، 766، 769، 770

مارين، لوسيانو: 106

ماسميجان، لوران: 570

ماكرون، إمانويل: 32، 149، 433، 496، 497، 617

ماكري، ماوريسيو: 101

ماكليش، كاترينا: 787

ماليتا، جيوفانا: 15، 16، 625، 666، 787

ماي، تيريزا: 542

مايرز، راكيم: 47

مبادرة إسطنبول للتعاون: 752

المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار: 24، 762، 763

المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي: 738

مبيعات الأسلحة: 10، 119، 340، 367، 391، 392، 397، 771

مبيعات منتجي الأسلحة: 334

المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي: 25

المجتمع الدولي: 27، 47، 151، 652

المجتمع المدني: 13، 139، 188، 198، 203، 259، 327، 533، 556، 561، 562، 578، 599، 602، 628، 631، 636، 673، 675، 778

مجزرة سريبرينيتشا (1995): 152

مجلس الأمن الدولي: 13، 24، 25، 37، 46، 84، 703، 740، 765، 779

مجلس أوروبا: 747، 757

مجلس التعاون الإقليمي: 756

مجلس التعاون الخليجي: 23، 738، 750

مجلس حلف الناتو-روسيا: 752

مجلس دول بحر البلطيق: 748

مجلس السلام والأمن: 24، 263، 596، 744

مجلس الشراكة الأوروبيّة - الأطلسيّة: 22، 751

مجمّع مركز أنديرا غاندي للبحوث الذرية: 446

مجموعة الأزمات الدولية: 65، 189، 240
مجموعة أستراليا: 16، 21، 623، 653، 654، 655، 656، 657، 664، 760
المجموعة الاستشارية المشتركة: 23، 754
مجموعة الدول السبع: 131، 657، 738، 739
مجموعة مورّدي الموادّ النووية: 16، 660، 661، 662، 664، 762، 764
مجموعة المورّدين النوويين: 24
مجموعة مينسك: 150، 755
محادثات الأطراف الستة: 758
المحكمة الجنائية الدولية: 23، 114، 137، 138، 143، 152، 192، 247، 703، 704، 705، 740، 768، 772
محكمة العدل الدولية: 23، 137، 138، 139، 157، 736، 778، 780
مخزونات الرؤوس الحربية النووية: 399
مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف البالستيّة: 23، 659، 660، 760
مركز النقب للبحوث النووية: 460
مركز يونغْبيون للبحوث العلمية النوويّة: 466
المستوردون الخمسة الكبار: 334
مضيق تايوان: 114، 119
مضيق جبل طارق: 46
مضيق هرمز: 29، 30، 31، 46، 171، 773
معاهدة الأجواء المفتوحة: 716، 755
معاهدة إزالة القذائف ذات المدى المتوسّط والمدى الأقصر: 725
معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى: 18
معاهدة الأسلحة النووية المتوسّطة المدى: 148، 491، 492، 494، 495، 496، 497، 498، 500، 501
معاهدة أنتاركتيكا (المنطقة القطبية الجنوبية): 685
معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا): 717
معاهدة براغ: 727، 737
معاهدة تجارة الأسلحة: 10، 15، 21، 335، 377، 381، 382، 580، 582، 622، 623، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 670، 671، 672، 674، 707، 769، 773، 774، 776، 783، 787
معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية: 25، 405
المعاهدة الثنائية الروسية ـ الأمريكية: 38
معاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية (1979) (سالت 2): 40
معاهدة الحدّ من أنظمة القذائف المضادة للقذائف البالستية: 724
معاهدة الحدّ من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض: 725
معاهدة حظر الأسلحة النووية: 13، 25، 40، 489، 521، 527، 529، 530، 709، 711
معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو): 711
معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، BTWC: 692
معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجويّ: 686
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: 22،

489، 501، 521، 522، 523، 524، 700، 701، 767، 776
معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها: 726
معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة سورت): 727
معاهدة ستارت: 36، 400، 405، 406، 409، 417، 418، 421، 498، 499، 502، 726، 727، 737
معاهدة ستارت 1: 722، 724
معاهدة ستارت 2: 723
معاهدة شرق آسيا (معاهدة بانكوك): 717
معاهدة عدم الانتشار: 13، 24، 39، 40، 41، 460، 489، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 660، 662، 688، 689، 709، 735
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: 39، 460، 489، 512، 521، 660، 688
معاهدة الفضاء الخارجي: 687
معاهدة قاع البحر: 691
معاهدة القذائف المضادة للقذائف البالستية: 491
معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا: 714، 715، 716
معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى: 34، 35، 766، 773، 774، 780
المعاهدة المتعلقة بالمزيد من خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها: 727
معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية: 22
معركة إدلب: 179
معهد الأمم المتّحدة لبحوث نزع الأسلحة: 577
معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (سيبري): 18، 27، 782، 788، 789
مفاعل آراك: 512، 513، 517
مفهوم أمن 2030: 309
مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان: 100، 106
المقاومة الوطنية الموزمبيقية (رينامو): 66، 217، 773
مكافحة الإرهاب: 83، 84، 126، 156، 181، 186، 208، 214، 219، 220، 221، 226، 237، 249، 455، 543، 744، 752
مكافحة العنف الجنسي: 60
مكليش، كاترينا: 529، 531، 538، 544، 786
المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا: 745
منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ: 744
منتدى التعاون الأمني: 22
منتدى التقدم والتنمية في أمريكا الجنوبية: 759
منتدى جزر المحيط الهادئ: 712، 713، 756
منشأة فوردو: 482، 483، 513، 514، 517، 518
منشأة نطنز: 513، 514، 515، 516
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: 24، 75، 151، 324، 380، 714، 719، 723، 724، 754، 755، 757، 773
منظّمة البحث والتطوير الدفاعي: 451، 617
منظّمة البلدان المصدّرة للنفط: 24
منظّمة التجارة العالمية: 627، 664
منظّمة التحرير الفلسطينية: 71، 194
منظمة التعاون الإسلامي: 138، 742

منظمة التعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود: 755
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 24، 741، 757
منظمة التعاون المشترك في مجال التسلّح: 753
منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية: 14، 24، 46، 532، 536، 538، 539، 540، 548، 550، 551، 553، 554، 555، 559، 560، 561، 566، 656، 741، 742، 767، 770، 772
منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية - جائزة لاهاي: 560
منظّمة الدول الأمريكية: 24، 90، 91، 93، 96، 97، 100، 105، 106، 378، 719، 720، 755
منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية- غوام: 753
منظمة شانغهاي للتعاون: 25، 757
منظمة الصحة العالمية: 17، 25، 63، 560، 773، 781
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية: 779
المنظمة المشتركة للتعاون في مجال التسلح: 24
منظمة معاهدة الأمن الجماعي: 22، 746
منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: 22، 701، 737
منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو): 24، 114، 127، 148، 149، 268، 299، 312، 313، 315، 317، 322، 751، 780
منظّمة مكافحة العنف المسلّح: 595
منظمة المؤتمر الإسلامي: 24، 742
منظومات الأسلحة الفتّاكة الذاتيّة التشغيل: 582، 585، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612
منظومات سام أس- 300: 347
منظومات قذائف أرض جو أس- 400: 309، 368
منظومات قذائف سطح جو (سام أس- 400): 344
منظومة التكامل لأمريكا الوسطى: 757
المنفقون الخمسة الكبار على التسلّح في العالم: 280، 308، 325
مؤتمر الاستعراض الرابع لاتّفاقية الألغام المضادّة للأفراد: 591
مؤتمر الاستعراض لعام 2020: 39، 41، 526، 527، 566، 575
مؤتمر الأمم المتحدة السنوي لتغيّر المناخ: 780
مؤتمر الدول الأطراف التاسع: 594
مؤتمر الدول الأطراف الخامس: 626، 627، 629، 630، 632، 633، 636
المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى: 750
المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا: 747
مؤتمر نزع السلاح: 22، 618، 620، 734
مودي، ناريندرا: 38، 611
موراليس، إيفو: 104
موراليس، جيمي: 100
موردّو الأسلحة الخمسة الكبار: 333، 336، 340
مورير، بيتر: 102
مولينا، أوتو بيريز: 100
مولينا، جغينير غارسيا: 110
ميان، ضيا: 472
ميلونو، أوديت: 544

ميوريلّو، روزاريو: 97

- ن -

نتاغاندا، بوسكو: 248، 770

نتنياهو، بنيامين: 85، 196، 308

النزاعات المسلّحة: 5، 6، 18، 28، 51، 52، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 70، 83، 93، 95، 104، 110، 113، 115، 116، 122، 123، 124، 128، 129، 130، 133، 134، 143، 153، 158، 165، 167، 170، 174، 175، 176، 179، 189، 190، 196، 198، 200، 210، 211، 214، 215، 216، 224، 241، 249، 290، 291، 292، 596، 603، 696

في أفغانستان: 54، 59، 123

في الصومال: 54

في أندونيسيا: 134

في باكستان: 55

في بوركينا فاسو: 54، 61

في تايلند: 144

في تركيا: 174

في جمهورية جنوب السودان: 54

في جمهورية الكونغو الديمقراطية: 54، 61

في سورية: 54، 59، 174، 178، 179

في العراق: 54، 174

في الفيليبين: 54

في الكاميرون: 54

في كولومبيا: 95، 104

في ليبيا: 54، 61، 199

في مالي: 54

في مصر: 55

في المكسيك: 54، 56، 59، 96، 109

في ميانْمار: 54، 61، 135

في نيجيريا: 54، 59

في الهند: 54

في اليمن: 54، 59

منطقتا الساحل وبحيرة تشاد: 217، 224

النزاعات المسلّحة وبيانات الحوادث: 57، 59، 60، 61، 110، 123، 124، 128، 129، 130، 134، 143، 158، 175، 179، 189، 198، 210، 211

النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني: 191

النزاع الإقليمي الياباني - الروسي: 121

نزاع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا: 150، 151

نزاع ترانس دنيستر: 150

النزاع المسلّح بين تركيا والأكراد: 6، 189

نزاع ناغورنو كرباخ: 150

نزع الأسلحة النووية: 12، 121، 488، 504، 505، 506، 507، 508، 510، 525، 526

نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف: 519

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: 703

نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف: 16، 23، 623، 654، 655، 657، 658، 664، 665، 761، 777

النفط الإيراني: 30، 516

نفقات الصين العسكرية: 284

النفقات العسكرية الأسترالية: 300

النفقات العسكرية الألمانية: 305

النفقات العسكرية الأمريكية: 281، 282
النفقات العسكرية الأوكرانية: 304
النفقات العسكرية البريطانية: 305
النفقات العسكرية الجزائرية: 288
النفقات العسكرية الروسية: 306
النفقات العسكرية الرومانية: 321
النفقات العسكرية الصينية: 285
النفقات العسكرية في أذربيجان: 304
النفقات العسكرية في أمريكا الوسطى والكاريبي: 293
النفقات العسكرية لأمريكا الجنوبية: 294
النفقات العسكرية الهندية: 297
نولك، سابين: 546
نيكولايتشيك، يوري: 564
نييتو، إنريكي بينيا: 109

- هـ -

هادي، عبد ربه منصور: 206، 774
هايدون، دين: 540
هجوم سكريبال: 539
هيئة تحرير الشام: 68، 180، 181
الهيئة الحكوميّة الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد: 750
هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة: 734
هيرنانْديز، أورلاندو: 102
هيغي، ديل: 653
هيومان رايتس واتش: 587، 605

- و -

الواردات العسكرية التركية: 376
واردات قطر العسكرية: 375
وارد، كينيث: 552
وباء الكوليرا: 210، 247
وثيقة فيينا (2011) الخاصة بتدابير بناء الثقة والأمن: 326، 723، 724
وثيقة مونرو (2008): 607
وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية: 443، 522
وكالة التنمية الفضائية: 617
وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 711، 753
وكالة الدفاع الأوروبية: 22، 749، 750
الوكالة الدولية للطاقة الذرّية: 23، 466، 475، 477، 479، 480، 485، 489، 512، 513، 514، 515، 688، 689، 690، 709، 717، 718، 736، 735، 739، 749، 764، 772
وكالة الفضاء المدنية الإيرانية: 775
وليامسون، غافين: 539
ويزيمان، بيتر د.: 270، 311، 324، 336، 355، 384، 391، 789
ويزيمان، سايمون ت.: 270، 324، 333، 336، 355، 377، 391، 789

- ي -

ياكوفينكو، رولي بألكسندر: 540
يان هوانغ: 569، 570
اليورانيوم عالي التخصيب: 23، 401، 447، 453، 465، 466، 475، 476، 477، 478، 483
اليورانيوم المخصَّب: 475، 514، 515